

١
* فهرست تراجم الرجال المذكورين في شرح الازهار والفرق والكتب *

صحيفة	(حرف الهمزة)	صحيفة
٧ اسماعيل بن علي البستي	٢ ابراهيم بن تاج الدين	
٧ اسماعيل بن ابراهيم الاسدي	٢ ابراهيم بن احمد المروزي	
٧ اسماعيل بن يحيى المزني الشافعي	٢ ابراهيم بن سيار النظام	
٧ من عرف بكنيته	٢ ابراهيم بن علي الراوي ٢ ابراهيم بن عياش	
أبو نور أبو بكر الصحابي	٢ ابراهيم بن يزيد التيمي	
مذكور في حرف العين اسمه عبد الله بن عثمان	٢ ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	
٨ أبو الفضل الناصر أبو يوسف الناصري	٢ ابراهيم بن علي الكيني	
٨ أبو اسحاق القاضي أبو القاسم بن تال	٣ احمد بن ابراهيم أبو العباس الحسني	
٨ أبي بن كعب اسامة بن زيد	٣ احمد بن الحسين السيد ما تكتديم	
٨ أسيد بن حضير أنس بن مالك	٤ احمد بن الحسين الامام المهدي صاحب زيين	
٨ أوس بن الصامت الفرق الامامية	٤ احمد بن الحسين المؤيد بالله	
٨ الكتب الائمة الأحكام الأذكار	٤ احمد بن أبي الحسن الكوفي	
٨ الاثانة أصول الأحكام	٤ احمد بن سليمان هو الامام المتوكل على الله	
٨ الاختصار الارشاد	٤ احمد بن سليمان الأوزري	
٨ (حرف الباء الموحدة)	٤ احمد بن علي الرازي الحنفي	
٨ بشر بن غياث الرديسي	٥ احمد بن عمرو بن سريج	
٩ بلال بن رباح	٥ احمد بن عيسى بن زيد	
٩ بركة امرأة عبد المطلب بلال بن الحارث	٥ احمد بن عيسى أبو الطاهر العلوي	
٩ البحر الزخار البصرية الفرق	٥ احمد بن كامل البغدادي احمد بن محمد الرصاص	
٩ البصريون البغدادية السكتب	٥ احمد بن محمد بن حنبل	
٩ بيان العمرياني بيان السحابي	٦ احمد بن محمد الطحاوي	
٩ (حرف التاء المثناة فوق)	٦ احمد بن محمد الأوزري	
٩ توران شاه بن خروشاہ أبو القوارس	٦ احمد بن يحيى هو الناصر بن الامام الهادي	
٩ التمجيد شرح التحرير التخرجات	٦ احمد بن يحيى هو الامام المهدي	
٩ التذكرة التفريعات تطليق	٦ ادريس بن علي التهامي	
٩ الاثانة التقرير التهذيب (حرف التاء المثناة)	٦ ادريس بن عبد الله بن الحسن	
٩ الثوري هو سعيد مذكور في حرف السين	٧ اسحاق بن ابراهيم بن راهويه	
٩ (حرف الجيم)	٧ اسحق بن احمد بن عبد الباعث	

صحيفة

- ٩ جعفر بن احمد بن عبد السلام
١٠ جعفر بن حرب
» جعفر بن مبشر جعفر بن محمد النيرومي
» جعفر الصمادق
» الجويني عبد الملك يأتي في حرف العين
» جابر بن عبد الله الأنصاري
» جندب بن عبد الملك هو أبو ذر الثفاري
» جامع الامهات جوهره آل محمد
١١ الجوهره (حرف الحاء المهملة)
» الحسن بن احمد الاصطخري
» الحسن بن الحسين الشافعي المعروف بابن
أبي هريرة
» الحسن بن صالح
» الحسن بن علي الناصر الأطروش
» الحسن بن محمد الرصاص
» الحسن بن محمد التميمي الحسن بن وهاس
١٢ الحسن بن أبي الحسن البصري
» الحسين بن اسماعيل الجرجاني الموافق بالله
» الحسين بن أبي احمد ابن الناصر الأطروش
» الحسين بن بدر الدين هو الأهمر الحسين
» حماد بن سليمان
١٣ حميد بن احمد الشهيد
» الحسين بن كعب القاضي الشافعي
» الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام
» الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام
» حذيفة بن ايمان
» حكيم بن حزام الفرق
» الحشوية الحنفية الكتب
» الحفيظ
» (حرف الحاء المعجمة) الحضرة عليه السلام
» خولة بنت ثعلبة
١٤ الخوارج الخوارج

صحيفة

- » (حرف الهال) داود بن علي الناهري
» (حرف الذال) المعجمة ذكوان بن كبسان هو
طاووس الجاني
» (حرف الزاء) ربيعة بن عبد الرحمن
» الربيع بن سليمان ربيعة الروضة
» (حرف الزاء)
» زفر بن هذيل زيد بن علي البيهقي
١٥ زيد بن علي زين العابدين
» زيد بن عجد هو القاضي زيد
» زيان بن العلاء زيد بن ارقم
١٥ زيد بن ثابت زينب بنت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم
١٦ الزبدي الزوائد الزهور
» الزيادات (حرف السين المهملة)
» سعد بن عباد الأنصاري
» سعيد بن جبير سعيد بن المسيب
» سفيان بن سعيد الثوري
١٧ سليمان بن ناصر السحامي
» سعد بن مالك سودة بنت زمعة
» السفينة (حرف الشين المعجمة)
» شريح بن الحارث
» شريح بن المؤيد هو أبو مضر
» شهرا شويه الناصري
» شريك بن سعما شرح البحري
» الشرح شرح الابهة شرح الزيادات
» شرح الافادة الشفاء
» شمس الشريعة شمس العلوم
» (حرف الصاد المهملة) صفوان بن أمية
١٨ الصالحية الصفي
» (حرف الضاد المعجمة) الضحاك الضياف
» (حرف الطاء المهملة)

- ١٨ طائوس الباني هو ذكوان تدم في حرف الذال
 » طلحة بن عبد الله القريشي (حرف الفاء المعجمة)
 » ظفر بن داعي الظاهرية
 » (حرف العين للمهملة) ظاهر بن شراحيل
 ١٩ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
 عبد الملك بن عبد الله الجوهري
 » علي بن عبد العزيز الجرجاني
 » عمر بن عبد العزيز حمرو بن صفرو أبو هريرة
 » عبد الله بن أحمد الثفال عبد الرحمن بن حمزة
 ٢١ عبد الله بن الحسن بن الحسن الكامل
 » عبد الله بن زيد المنعي عبد الله بن شعيرة
 » عبد الله بن أبي القاسم بن مفتاح
 » عبد الله بن المبارك عبد الله بن موسى
 ٢٢ عبد الجبار بن أحمد قاضي القضاة
 » عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي
 » عبد السلام بن محمد الجبائي
 » عبد السيد بن محمد المعروف بابن الصباغ
 » عبد الله بن أحمد السكي البلخي
 » عبد الله بن الحسن الكرخي
 ٢٣ عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب
 » عثمان بن مسلم البقي عطاه بن السائب
 » عطية بن محمد عكرمة مولى بن عباس
 » علقمة بن قيس علي بن اصفهان
 » علي بن بلال مولى السيد بن
 ٢٤ علي بن جعفر الحنفي
 » علي بن الحسين زين العابدين علي بن الحسين
 » علي بن العباس راوي الامامات
 ٢٥ علي بن محمد
 » علي بن يحيى هو اقيقه علي الوشلي
 » عمرو بن دينار الصحابة

- ٢٥ العباس بن عبد المطلب
 ٢٦ عبد الله بن الزبير عبد الله بن العباس
 » عبد الله بن عثمان أبو بكر الصحابي
 » عبد الله بن عمر عبد الله بن مسعود
 » عبد الرحمن بن عوف عثمان بن عفان
 » عدي بن حاتم عروة بن أبي الجعد
 » علي بن أبي طالب
 ٢٨ عمر بن الخطاب عمار بن ياسر عائشة
 » (حرف النون) خالي (حرف الفاء) القراء
 » الفضل ابن شروين فاختة بنت أبي طالب
 ٢٩ الفضل بن أبي السعد المصري
 » القرطبان ٢٩ الفقهاء
 » الصحابة فاطمة الزهري
 » (حرف القاف) القاسم بن ابراهيم الرمي
 ٣٠ القاسم بن علي الباني القاسم بن محمد بن أبي بكر
 ٣٠ قتادة
 ٣١ القاسمية (حرف الكاف) الكشي الكرخي
 » الكوفيون الكافي الكفاية الكشاف
 » (حرف اللام) الليث بن سعد
 » اللمع لغة الفقه
 » (حرف الميم) مالك بن أنس صاحب المذهب
 ٣٢ المحسن بن كرامة الحاكم الجشمي
 » محمد بن ابراهيم الجابري
 » محمد بن أحمد الأمير بدر الدين
 ٣٣ محمد بن أحمد التجري محمد بن ادريس الشافعي
 » محمد بن اسعد المرادي محمد بن ابي القوارس
 » محمد بن جرير الطبري
 » محمد بن جعفر بن وهاس
 » محمد بن الحسن أبو عبد الله الداعي
 » محمد بن الحسن الشيباني

صحيفة

٣٤ محمد بن حمزة بن أبي النجم

» محمد بن سيرين

» محمد بن سليمان بن أبي الرجال

» محمد بن عبد الله النفس الزكية

» محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

٣٥ محمد بن عبد الوهاب الجبائي

» محمد بن علي الباقر

» محمد بن علي أبو الحسن المعتزلي

» محمد بن مسلم الزهري محمد بن الامام المطهر

٣٦ محمد بن معرف محمد بن منصور المراتي

» محمد بن محمد النزال محمد بن يحيى بن الهادي

» محمد بن يحيى حنش المطهر بن يحيى

» المؤيد بن احمد النصور بالله المؤيد بالله

» محمد بن سعيد اليرمعي محمد بن الحسن

» محمد بن أبي المنذر محمد بن يعقوب الهوسمي

٣٨ محمود بن عمر الزمخشري

» المالكية الهجرة المرجعة

» المعتزلة المدخل المذاكرة

٣٩ المرشد المسفر المفتي

» المنتخب المذهب المعالم

» الصحابة مالك بن نيار

» معاذ بن جبل (حرف التون)

» النعمان بن ثابت أبو حنيفة

٤٠ الثيرومي جعفر بن محمد

» (حرف الواو) الوافي الوسيط وسيط

» (حرف الهاء) هلال بن أمية

صحيفة

٤٠ هندفت أبي أمية أم سلمة

أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

» الهاشميون الهادي الهدوية

» حرف الياء يحيى بن احمد الامير شمس الدين

» يحيى بن حنش

» يحيى بن الحسين الامام الهادي

٤١ يحيى بن الحسين الامام أبو طالب

» يحيى بن الحسين هو السيد يحيى

» يحيى بن حسن هو الفقيه يحيى

٤٢ يحيى بن حمزة هو الامام يحيى

» يحيى بن زياد الفراء

» يحيى بن شرف الدين النووي

٤٣ يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف

» يوسف بن احمد هو الفقيه يوسف

» يوسف الجليلاني هو القاضي أبو يوسف

» يوسف بن يحيى البويطي

» خاتمة في رموز الشرح انتهت الترجمة

٤٤ فوائد منها في المعاطاة

٤٥ سؤال وجواب في المذهب آيات مفيدة

٤٦ في قواعد أهل المذهب

٤٨ جواب وسؤال في القسمة

٤٩ جواب وسؤال في الشركة

٥٠ في معرفة نصاب القضية

» والسرقة والجزية واروش الجنائيات

٥١ جواب أسئلة مفيدة

(تمت فهرست)

﴿ فهرست الجزء الأول من الشرح ﴾

صحيحة	صحيحة
٢٦٤ تحمد الصلاة باختلال شرط أو فرض	٧ المقدمة ٣٣٣ كتاب الطهارة ٣٤ باب النجاسات
٢٧٠ تحمد الصلاة بكلام ليس من القرآن ولا من أذكراها	٤٢ فصل والمنتجس ٤٩ فصل ويظهر التجسس
٢٧٩ باب وصلاة الجماعة	٥٣ باب المياه ٩٤ قليل والأحكام ضروب
٣١٥ باب وسجود السهو	٧٠ باب ما يندب لقاضى الحاجة
٣٣٥ باب والقضاء	٧٩ باب الوضوء ٨٠ وفرضه
٣٤٣ باب وصلاة الجمعة	٩٠ فصل وسننه ٩٥ فصل ونواقضه
٣٤٥ وشروطها خمسة	١٠٤ باب الفصل بوجوب الفصل أربعة أمور
٣٩١ صلاة السفر	١٠٦ يحرم على الجانب ثلاثة أشياء
٣٧٧ باب صلاة العيد	١١٣ فروض الفصل أربعة
٣٨٦ صلاة الكسوف والخسوف	١١٨ يندب الفصل في ١٣ حالا
٣٩٢ والمستنون من النفل	١٢١ باب التيمم ١٤٥ فصل وينقض التيمم
٣٩٥ اختلف في حكم صلاة الوتر	١٤٩ باب الخيض
٣٩٩ كتاب الجنائز	١٦٥ فصل والنفاس
٤٠٤ ويحرم الفصل للكافر والفاسق والشهيد	١٦٧ كتاب الصلاة
٤٣٨ وندب في التقدير تسعة أشياء	١٦٨ يشرط في وجوبها ثلاثة
٤٤٧ كتاب الزكاة	١٧١ يشرط في صحتها ستة
٤٥١ تجب الزكاة بشروط	١٨١ تسكره الصلاة في قرب كثير الدرن
٤٦٥ زكاة الذهب والفضة	١٨١ ومشيع صفرة وحرة
٤٨١ زكاة الأبل	١٨٦ تسكره الصلاة على خمسة أشياء
٤٨٤ زكاة البقر	١٩٨ فصل وأفضل امكنتها المساجد
٤٨٥ زكاة النعم	٢٠٤ باب الأوقات
٤٨٥ زكاة ما أخرجت الأرض	٢٠٩ تسكره صلاة الجنائز والنفل في ثلاثة أوقات
٥٠٦ باب من تصرف فيه الزكاة	٢١٣ يجوز جمع المشاركة
٥٢٨ باب والفطرة	٢١٦ باب الأذان والاقامة
٥٩٢ كتاب الخمس	٢٢٦ باب صفة الصلاة وفروضها
٥٧١ فصل والغخراج	٢٤٨ فصل وسبئها
	٢٥٨ تسقط الصلاة عن العليل بزوال عقله

﴿ فهرست حواشي شرح الازهار ﴾

صحيحة	صحيحة
٥٣ إذا وقعت التجاسة في الماء الكثير	٣ في حد التقليد
٥٥ حد الذراع حكم الماء المستعمل	٤ في حكم التقليد وحد الشفاعة
٦٤ سبعة أشياء يجوز الشهادة فيها بالظن	٤ في القياس الظني
٦٦ صحة التنية المشروطة	٥ والقياس العقلي
٦٩ حقيقة الاستصحاب	٧ حقيقة الاجتهاد
٧٠ العلة المظنونة	٩ مسألة والمعتبر إجماع أهل العصر
٨ الأحكام الخمسة وحد كل واحد منها	١٠ مسألة وشروط النسخ أربعة
٧٧ حقيقة الاستجمار	١١ تليه ولا يشترط في الاجتهاد العدالة
٧٩ الفرق بين شرط الوجوب وشرط الصحة	١١ حقيقة البدعة
٨٢ التنية في الوضوء	١٢ لا يجوز تقليد من سقطت عدالته
٨٣ الفرق بين الوضوء والنسل	١٣ مسألة إذا قيل لنا أن قولكم كل يجتهد مصيب
٨٨ كيفية المسح	١٥ في ترجيح تقليد أهل البيت
٨٩ الفرق بين النسل والمسح	١٨ ويحرم على الآخذ تتبع الرخص
٩٠ المجمع عليه من أعضاء الوضوء	٢٣ حقيقة النسخ
٩٢ فوائد السواك عند الوضوء وفصله	٢٥ دلالات الخطاب
٩٣ فضل الدعاء المعروف بعد الوضوء	٢٨ في القياس
٩٦ حقيقة النوم قدر الدم الناقض للوضوء	٣٣ حقيقة الطهارة
٩٩ حقيقة الكبرة وعدد الكبائر	٣٥ المطهرات خمسة عشر
١٠١ الضحك الناقض للوضوء	الأصل في الحيوانات الحظر
١٠٥ صفة المني وخلق الولد	٣٥ طهارة بول ما أكل لحمه
١٠٧ في وجوب النسل يتقن خروج المني	٣٦ السكر غامرة العقل الخ
والشهوة وفيها تسع صور	٣٦ في الأدوية التي تستعمل كالأفيون ونحوه
١٠٧ يحرم كتابة القرآن بشيء نجس	٣٧ في الكافر ونجاسته والباين من الحي
١٠٧ كتابة الجنب للقرآن	٣٩ في الفرق بين التجاسة المغلطة والمخففة
١١٤ التسمية عند الفصل	٤١ في حكم القىء
١١٨ غسل يوم الجمعة والعيد	٤٢ يعني عما يتعلق بالتياب وبالبدن بالتراب والتجسس
١٢٠ كراهة دخول المرأة الحمام	» الفرق بين نجس بالفتح ونجس بالكسر
١٢٢ يجب التيمم ويحرم الوضوء ولا يجوز	٤٨ حقيقة الأرض الرخوة مسألة القاطر
لخشية التلف للفرق بين التألم والضرر	٤٩ حقيقة الاستحالة مسألة إذا تنجس السجين
	٥٣ المياه سبعة

صحيفة

- ١٤٩ الأصل في الحيض
 ١٥٠ الفرق بين العلة والدلالة
 ١٥١ التي تحيض من الحيوانات أربعة
 ١٥١ علامة دم الحيض والاستحاضة
 ١٥٢ في تشييد عادة الحيض
 ١٥٢ وهنا أرجع مغالط يجب التنبيه لها
 ١٦٠ حكم الناسية لوقتها وعددها
 ١٦٨ حقيقة الشرط حقيقة العقل
 ١٦٨ علوم العقل العشرة وعددها نظماً
 ١٧٠ الأثر بأمر الصبيان بالصلاة
 ١٧١ يجب على الولي نهى الصبي عن المحظور
 ١٧١ الفرق بين السب والشرط
 ١٧٤ خلاف العبادلة في طهارة المحمول
 ١٧٥ الفرق بين المحمول والملبوس
 ١٧٧ الحاصل في ثوب المصلي
 ١٨٢ عقد ما يصلي عليه
 ١٨٤ نهى أن يصلي في سبج موطن
 ١٩٣ الكلام على حديث ما بين المشرق والمغرب
 قبلة لأهل المشرق
 ١٩٩ فضل الصلاة في المسجد الحرام
 ٢٠٢ أقسام الرياء خمسة
 ٢٠٥ في معرفة ظل الزوال ونجوم الزيادة
 والتقصان
 ٢١١ مسألة والصلاة الوسطى
 ٢١٣ الكلام في جواز الجمع بين الصلاتين
 ٢١٦ الأذان من شعار الدين واختلف في شرعيته
 ٢١٦ يستحب الدعاء بمائة الأذان أقسام الأذان
 ٢٢٥ يكره الكلام عند الأذان
 ٢٢٥ ويكره السلام على أشخاص مذكورة نظراً
 ٢٢٧ النية على خمسة أقسام
 ٢٢٧ مسألة النية على ثلاثة أوجه
 ٢٣٠ يكره التخطيط وإفراط اللد في القراءة
 ٢٤٧ وما يمن رغب البدين مكرراً الخ

صحيفة

- ٢٤٩ ندب في أذكار الصلاة أن تكون بالأتانور
 » في الجهر بالسلمة في الصلاة
 » يكره للامام قراءة السور الطوال
 ٢٥٣ القنوت يطلق على معان
 ٢٥٩ تحريك السبابة عند التشهد
 » فضل التهليل عقب صلاة الفجر
 ٢٦٢ ضابط الواجب الذي تحمل الأجرة عليه
 ٢٦٥ الانحراف المفسد في الصلاة له صورتان
 ٢٦٨ التفكر في حال الصلاة لا يفسدها بل يكره
 ٢٧٠ الفرق بين الفعل القليل والكلام القليل
 ٢٧١ ذكر أهل القراءة السبع
 ٢٧٢ الفرق بين التأوه والأئين
 ٢٧٣ ما حكم صلاة العوام مع لحنهم الظاهر
 ٢٧٤ في الفرق بين جمع الآيات والألفاظ
 في القراءة في الصلاة
 ٢٧٥ في الفتح على الامام
 ٢٧٦ حقيقة الفصيح وعيد المرد في يد المصلي
 ٢٧٩ فضل الصف الأول
 يجوز تأديب من اعتاد التخلف عن الجماعة
 » فضل صلاة الجماعة وحجة القائلين بأنها
 سنة أو فرض
 ٢٨١ يشترط في إمام الصلاة أن يعرف شرطها
 » حديث لا يؤمنك زوجة في دينه
 ٢٨٥ في الامام إذا كان مقطوع أحد اليدين
 أو الرجلين
 » الفرق بين الضدين والتقيضين
 ٢٨٨ ضابط مواقف عصيان الامام
 ٢٩٥ إذا صلوا جماعة وفسدت صلاة المسامت
 ٣٠٠ سجدة التير لا يجوز رفعها
 ٣٠٢ مسألة من أدرك الامام راكعاً في الأولى
 من الفجر
 ٣١٢ مشاركة المؤمن للامام بكبيرة الاحرام
 » وفي ذلك تسع صور

صحيفة

٣١٧ اعلم أنه لو ترك شيئاً سهواً ثم جبر، سهواً

٣١٨ قال في البيان في الالتاء والتجبر

٣٢٠ لو نسي الامام القراءة أو نحوها حتى آتم

الصلاة

٣٣٣ مواضع السجود في القرآن نظماً

٣٣٤ تسميت الطاس وحق المسلم على المسلم ست

٣٣٦ ضابط تضييق الأدنى

٣٤٦ قال القليل في العلم الشايع ومن مفاسد

الخلاص ترك الجمعة

٣٦٢ البريد أربعة فراسخ الخ

٣٧٨ ما يكون فيما يناداه المسلمون من تعويد الفساق

» نجوم الكسوف على رأي بعض المتبحرين

٣٨٨ سبب الكسوف

٣٩٠ تدب الأمر برد المظالم

٣٩٣ الكلام على صحة النفل من قعود

٣٩٥ فضل صلاة التيسيع

٣٩٦ اختلاف الروايات في صلاة الوتر

٣٩٧ صلاة الحاجة صلاة الرغائب

٤٠٠ في الامارات التي يظن معها الميت مغفوراً له

٤٠٥ في حكم أبي طالب وإسلامه

صحيفة

٤٠٦ القول بسم لا يفضل

٤٢٣ في دفع الصوت بالذكر مع الجنائز

٤٢٤ منع النساء من الخروج مع الجنائز وكل

منكر

» الكلام إذا قامت جماعة على صلاة جنازة

الخ

٤٤٢ تدب زيارة القبور

٤٤٦ سؤال في حفر قبر يدخره الحى إلى أن

يموت

٤٤٧ الفرق بين الطاعة والعبادة

٤٥٠ حصر أموال بيت المال

٤٦٦ فائدة والنصاب الشرعى

٤٦٧ القفلة الإسلامية التي هي الدم

٤٧٠ لا يجوز إخراج المنفعة عن الواجب

٤٩٣ نصاب الزكاة من الطعام

٥٢٣ في كفارة الصلاة

٥٢٥ اختلاف في ولد الزنى

» ما حكم من تناول الزكاة من الهاشمين

٥٣٢ للإمام أن يأذن بقبول الهدية

٥٣٧ تحقيق قدر الجزية

٥٨٠ جملة الأرض المسكونة

(تمت المهرست)

تراجم الرجال المذكورين

في شرح الأئمة

لشيخنا العلامة

أحمد بن عبد الله

الجنداري رحمه

الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخنا العلامة صفي الاسلام وبقية العلماء الآعلام أحمد بن عبد الله الجنداري، رحمه الله تعالى هذه نبذة في رجال شرح الأذهار المسمى بالمتزاع المختار من القيث المدرار رتبها على حروف المعجم وسيأتي ذكر مؤلفه الامام ومتزعه كل في حرفه والغرض الاختصار قال رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حرف الهمة ﴿﴾

ابراهيم بن تاج الدين أحمد بن بدر الدين محمد بن أحمد الماروني الحسني الامام المهدي قام وادعى عقيب موت عمه الحسن بن بدر الدين سنة سبعين وستمائة ولم يزل قائماً بأمر الله السلطان المظفر بن يوسف يوم الجمعة في جمادى الأولى سنة ٦٧٤ ومات في السجن في شهر صفر سنة ٧٨٣ وله علم وافر وأشعار كثيرة وقبره يتميز مشهور مزود وقد غلط المقلون في موضع قبره (ابراهيم بن أحمد) بن إسحاق المروزي أخذ الفقه عن ابن سريج وصنف وشرح مختصر المزني وثقه عليه خلق يفتاد وارثه إلى مصر وبها توفي في رجب سنة ٦٤٠ وقبره قريب من الشامي (ابراهيم بن سيار) النظام البصري المعتزلي أبو إسحاق يقال هو مولى قال الامام المهدي في شرح الملل والنحل قيل إنه كان لا يكتب ولا يقرأ وقد حفظ التوراة والانجيل والزبور مع تفسيرها قال الجاحظ ما رأيت أحداً أعلم بالفقه والكلام من النظام وهو من الطبقة السادسة من المعتزلة انتهى وسمى نظاماً لأنه كان ينظم الكلام وقيل كان ينظم الخرز توفي سنة بضع وعشرين ومائتين (ابراهيم بن علي) العرادي بالمهمات الزيدي وعرار بتاجية ريدة عاصر الامام علي بن محمد وكان محققاً وهو الذي أورد الاشكال في مسألة التفضيل قيل هو الذي اتهمه الامام في الأوقات في قهقرة الشمس وقبره بمسجد السبعة (١) بصطاء (ابراهيم بن عياش) البصري النصيبي المعتزلي أبو إسحاق ابن عياش قال في المنية والأمل كان من الورع والزهد والعلم على حد عظيم وهو من الطبقة العاشرة من المعتزلة (وله كتاب) في إمامة الحسين وكتب آخر حسان انتهى (ابراهيم بن يزيد) بن قيس النخعي التابعي أبو عمران الفقيه أدخل على عائشة وهو صبي وأرسل عن علي عليه السلام ولد سنة خمس وأربعين قال الأعمش كان صيرفاً في الحديث وقال الشعبي لما بلغه موت ابراهيم ما خلف بعده مثله توفي سنة خمس وتسعين كهلاً خرج له الجماعة وأئمتنا عليهم السلام

(ابراهيم بن رسول الله صل الله عليه وآله وسلم)

ولد في ذي الحجة سنة ثمان من الهجرة وعق عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم سابع مولده بكشين وحلق رأسه وتصدق بوزن شعرة فضة ومات سنة ١٠ وعمره إذ ذاك سنة عشرة أشهر وقيل سنة وستة أشهر ودفن بالبقيع .

(ابراهيم بن علي) الكيكني الصعدي عابد عصره وواحد دهره مغفرة النبي وابن آدم وثاني ذي قرن أجمع على فضله الفضلاء وقدمته لنبله السادة النبلاء وكرماته مشهورة وسيرته على جبين الدهر

(١) لعله الآن المسمى باب السباح مسجد حجر

مسطورة قطع عمره في العبادة وحج مراراً عديدة وجاور بمكة أعواماً و قطع أيامه صلاة وصياماً و روى أنه كان يصلي صلاة التسبيح في اليوم واليلة سبع مرات وهو في سفر الحج توفي رحمه الله تعالى سابع وعشرين ربيع الأول سنة ٧٩٤ هـ بصدقة ودفن بها وقبره مشهور مزور يعرفه الزائر بالنور بين القبور وروى بعد موته أن منزله في الجنة فوق منزلة إبراهيم بن آدم ورتاه السيد الهادي بقصيدة أولها

شجر السعادة والكرامة أُنسي للقاء سيدنا الامام الكيكي
وتزيني دار الصميم لو افد وافك بالعمل الزكي المقني
خطب المليحة فاستجاد صداقها بصعد وتزهد وتورع
لاحت له الدنيا تريد خداعه لسكرته بمرورها لم يندع
وتحسنت بزخارف لوصاله فاني وطلقها طلاق مودع
فالت له مالي أراك موليا عني وقد طابت مراعي ومرقي
وأنا المعجولة المزينة التي تهو العقول لمنظري ولمسعي
فأجابها أنت المليحة برقا والشين كل الشين تحت البرقع
أنت الذي فتلت قلوب عبيدها جهلا ويصرفها الذي الألمي

الى أن قال

العالم الفطن التي تفاضل || مختلف المتبطل المتقطع
العابد المتزهد المتجرد || متعبد للمسجد المتوكل الخ

(إبراهيم بن محمد) أبو اسحاق الزجاج النحوي المفسر علامة الآداب وحامى السنة والكتاب كان بحراً لا تقطعه الأنواح ولا تخوضه الملاح وكان تبخره في علم الأدب بن ذوى الدين المتين والورع المستبين أخذ عن نخبة المصريين البرد من البصرة وطلب من الكوفة وله تفسير جليل في إعراب القرآن وزعم بعضهم أن الخشري عيال على تفسيره كان الزجاج يخرط الزجاج ففسب إليه وإلى يشب تلميذه عبد الرحمن الزجاجي أبو القاسم مصنف الجمل توفي رحمه الله تعالى سنة عشر وثلاثمائة وهي السنة التي توفي فيها المرتضى الهادي والزيدى النحوي وابن المنذر وابن جرير الطبري قال العامري وقيل توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة (أحمد بن إبراهيم) بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام الهاشمي الحسيني السيد الامام أبو العباس قال المنصور بالله هو الفقيه المناظر المحيط بألفاظ الفرة اجمع غير منازع ولا مدافع قال الفقيه حسام الدين حميد الشهيد قال أبو العباس دخلت الرى سنة ٣٧٧ حدث عن شيخ العلوية أبي زيد عيسى بن محمد الطوى وعبد الرحمن بن أبي حامد ويحيى ابن محمد بن الهادي وعليه مع الأحكام والمنصب ومنه اتصل استاذ أهل اليمن والجليل وعنه الأخوان (١) جميع كتب الأئمة وشيعتهم وغيرها وله مؤلفات منها شرح الأحكام منسلس الأحاديث وشرح الإبانة والمصباح وكان اماميكم رجع الى مذهب الزيدية وقيل لم يرجع توفي سنة ٣٥٣ هـ (أحمد بن الحسين) ابن أبي هاشم الحسيني الاعرابي القزويني الامام المشهور المستظهر بالله ويعرف بما تكديده معناه وجه القمر لحسن وجهه من ذرية عمر الاشرف لامن ذرية زيد بن الحسن كما زعمه غلط هو امام التشكيدين ورئيس المخلصين

(١) المؤيد بالله وأبو طالب ويقال لها السيدان وهو غالما وسيأتي ذكرهما في احمد ويحيى انتهى

دعوته عده في الأئمة المهدي وأهله آخرون أخذ على المؤيد بالله وكان من أدمجابه وهو الذي صلى على المؤيد يوم مات توفي بالري سنة نيف وعشرين وأربعمائة (احمد بن الحسين) بن أحمد بن القاسم الحسيني الإمام المهدي الشهيد اذا أطلق المهدي في التشرح فهو المراد دعوته سنة ٦٤٦ وبإيعاس الناس رغبة ورهبة وأولاد المنصور بالله وابن وهاس والشيخ احمد للرباص ثم نكثوا بيمينته واحربوه وقتلوه في شهر صفر سنة ٦٥٦ وله كرامات عظيمة كقصة المقعد بصعدة فانه مسح عليه فقام وسيرته مشهورة وكان مجتهدا لا كما زعم من لا معرفة له وكان مقفعا لا يقول الشعر وقبره بذيبي مشهور مزور (احمد بن الحسين) ابن هارون بن محمد الحسيني الأملي الإمام المؤيد بالله الكبير كان بحرا لا ينفذ حتى ان أهله يقولون ان معه من العلم مثل ما مع جملة أهل البيت قاله المتوكل على الله اسماعيل وقال السيد الحافظ ابراهيم بن القاسم عليه السلام برزقي علم النحو واللغة وأحاط بعلوم القرآن والشعر وأنواع الفصاحة مع المعرفة التامة بعلوم الحديث وعلمه والجرح والتصديق وهو امام علم الكلام وامام أئمة الفقه وبالجملة فلم يبق علم من علوم الدنيا والدين الا ضرب فيه بنصيب روى عن أبي العباس خاله القاضي القضاة وغيرهما وعنه السيد مانكديم والموفق بالله والقاضي يوسف وغيرهما وشرح حاله بخرج بنا عن الاختصار ومن مصنفاته شرح التجريد لم يصنف مثله لأصحابنا والبلغة والهوسميات والأفادة والزوائد والتصرفات في الفقه والتبصرة كتاب لطيف وكتاب النبوات وتعليق على شرح السيد مانكديم وإيجاز القرآن في الكلام والآمال الصغرى وسياسة المرئدين ولد بأمل طبرستان سنة ٣٣٣ وبيع له بالخلافة سنة ٣٨٠ وتوفي يوم عرفة سنة ٤١١ وصلى عليه مانكديم ودفن بيلخا (احمد بن أبي الحسن) ابن أبي الفتح الكني الزيدي القاضي قطب الشيعة واستاذ الشريعة قال في الطبقات (١) كان من أساطين الملة وسلطين الأدلة وهو الغاية في حفظ المذهب يكنى أبو العباس ويقال أبو الحسن حدث عن ابن أبي القوارس والبيهقي وعبد المجيد الزيدي وعلى بن أموج كصابون وعنه القاضي جعفر جميع كتب الزيدية والشراف الحسن بن عبد الله المبول أمالي المرشد بالله وبعضها رواها الكشي عن الشيخ بليان بن حيدر وروى عن الكشي آخرون وله مؤلفات في فقه الزيدية وغيره توفي رحمه الله في حدود الستين وخمسائة (احمد بن سليمان) بن محمد بن المطهر بن علي بن الناصر أحمد بن الهادي يحيى بن الحسين هو الامام المتوكل على الله مولده سنة ٥٠٠ كان عليه السلام فصيحا شاعرا علامة في فنون عديدة وله تصانيف منها أصول الأحكام جمع فيه ثلاثة آلاف حديث وثلاثمائة وثاني عشر حديثا وحقايق المعرفة في علم الكلام وله غيرها وله كرامات مشهورة بيعته سنة ٥٣٣ وملك أكثر اليمن وعمى آخر عمره وتوفي بمجيدان من خولان الشام في شهر ربيع سنة ٥٩٦ غلغله ٣٣ سنة وعمره ٦٩ سنة (احمد بن سليمان) الأوزري البجلي المحدث الفاضل كان علامة ماهرا في كل علم وتخرج عليه جماعة وزاد على قراءته بحسن الصوت وحسن التأويل قرأ على مشايخ عدة منهم الامام يحيى بن حزة وله مسائل تعرف بمسائل الأوزري ومن أخذ على الأوزري الفقيه يوسف والاوزري من علماء صعدة وقبره في حراء علب عدنى مدينة صنعاء رحمه الله قال في النفعات توفي تقريبا سنة ١٠٨ (احمد بن علي الرازي) أبو بكر الحنفي قال المنصور بالله لم يكن قبله ولا بعده في الفقهاء مثله ورعا وتصنيفا وزهدا وحمل على أن يحوي فاني من ذلك وتهدي فاني وله مصنفات كثيرة وشرح كتب محمد بن الحسن وكان يأمر غيره بكتب كتب الفقه ويكتب كتب الكلام بخطه ويقول أقرب الى الله بذلك انتهى ذكره ص بالله في طبقات

المعتزلة توفى سنة سبعين وثلاثمائة (أحمد بن عمرو) بن سريج والجميع مصفراً أبو العباس كان من عظماء الشافعية وكان يفضل على أصحاب الشافعي حتى على المزني وكانت مصغافه كثيرة إلى أربعمائة مصنف توفى سنة ست وثلاثمائة (أحمد بن عيسى) بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الهاشمي السكوني أبو عبد الله فقيه أهل البيت أمه عالية بنت الفضل قال ص بالله كان أحمد فاضلاً عالماً ناسكاً زاهداً ورعاً حج ثلثين ماشياً قال أبو العباس توفى والده عيسى وكان صغيراً فلم يرو عن أبيه شيئاً روى عن حسين بن علوان وغيره وعنه محمد بن منصور وولده علي ومحمد ولد سنة ١٥٩ وقيل بعد ذلك ولما توفى والده أوصله صباح الزعفراني إلى المهدي العباسي فبقي إلى أيام الرشيد ثم خرج ثم أخذ وحسن نخلص واختفى إلى أن مات بالبصرة وقد عمي وجاوز الثمانين سنة ٢٤٠ على رواية الامام ابن عتبة وعلى رواية الشيخ أبي الفرج سنة ٢٤٧ وهو الموافق لما سيأتي في ترجمة عبد الله بن موسى أخرجه حديثه أئمتنا الخمسة والهادي في النكاح وفي الامالي وفي الجامع الكافي أكثر رواية الفقه عن أحمد ابن عيسى وفيه عنه انه يميز الامامة مع العدالة الظاهرة في غير أولاد السبطين وقد حكى المتأخرون اجماع المعتزلة على خلافه (وأما أحمد بن عيسى) أبو الطاهر العلوي الذي يذكر في حواشي الزكاة فهو أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب من كتاب علماء الآثار والحديث والنسب وهو معاصر لأحمد بن عيسى بن زيد وأحمد هذا كثير الرواية إلا أنه قدح بعضهم في روايته (أحمد بن كامل) ابن خلف البغدادي أبو بكر القاضي المحامي الشافعي ذكره الذهبي الحافظ في تاريخ الاسلام فقال قال ابن زرقويه لم تر عيناى مثله سمعته يقول ولدت سنة ٢٩٠ حدث عن ابن جرير الطبري وعنه الشريف السلفي قال الخطيب كان المحامي من العلماء بالأحكام أملاه كتاباً في السيرة وتكلم في الأخبار وكان من أوعية العلم يعتمد في علمه على حفظه فيهم توفى في شهر محرم سنة خمس وثلاثمائة (أحمد بن محمد) بن الحسن الرصاص الزيدى الحنفي صاحب التصانيف كالجوهرة في أصول الفقه وشرحها والكاشف أربعة أجزاء ويعرف بالحفيد وأما صاحب الخلاصة والواسطة فهو عمه الشيخ بهاء الدين أحمد بن الحسن كان الحفيد من أوعية العلم ومن تابع الامام المهدي أحمد بن الحسين ونوه باسمه ثم نكحت بيته وأخوه هو والحسن بن وهاس وأولاد المنصور بالله وقتلوه في صفر كما تقدم سنة ٦٥٦ وبقي الشيخ أحمد بعد قتل الامام إلى رمضان من السنة ومات بموت بلا وصية قيل وتلع لسانه إلى أن بلغت صدره وأهل حوث يرون انه تاب (أحمد بن محمد بن حنبل) بن هلال بن أسد الذهبي الشيباني المروزي ثم البغدادي أبو عبد الله الحافظ امام أهل الأثر ولد سنة ١٦٤ وسمع من خلائق لا يحصون وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد قال ولده عبد الله سمعت أبا زرعة يقول كان أبوك يحفظ ألف ألف حديث ذاكرته الأبواب وقال ابن معين أرادوا أن أكون مثل أحمد والله لا أكون مثله أبداً وكان الشافعي يزوره ويعظمه وهو أكبر منه وسئل عن ذلك فقال *

قالوا يزورك أحمد أو تزوره قلت الفضائل كلها في منزله

إن زارني فبفضله أوزرته فلفضله فالفضل في الحالين له

قال الامام المهدي عليه السلام في التأييد وقد روى الشهرستاني عن أحمد انه لا يقول بالتجسيم خلاف ما قال عنه الحاكم وهذه الرواية أصح من رواية الحاكم وأقرب إلى الحمل على السلامة وقيل

صاحب المواعظ عن أحمد بن حنبل أنه يكفر من يقول بالتجسيم توفي سنة ٢٤٩ وله سبع وسبعون سنة ودفن ببغداد * (أحمد بن محمد) سلامة الطحاوي الأزدي أبو جعفر ففتح العلماء بسببه حاه من قراء مصر هو صاحب التصانيف البديعة كان شافعيًا تفقه على المزني ففاض به يوماً وانتقل إلى جعفر بن عمران وبلغ الغاية في الفقه واثبت إليه رئاسة الحنفية وحدث عن يونس بن عبد الاعلا وبكار بن قتيبة وابن خزيمة وطبقهم وعنه أبو بكر المقرئ شيخ المؤيد بالله وشرح التجريد علو بحديث الطحاوي قال ابن خلكان ولد سنة ٢٢٩ قال ابن يونس كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله توفي مستهل القعدة سنة ٣٢٩ * (أحمد ابن محمد) الأزرق السيد الامام الهدوي هذا السيد ممن له اليد الطولى في الفقه ونخرج المذهب قال في المستطاب (١) هو المني صاحب جامع الخلاف شيخ مطهر بن ككيرو واعترض عليه بأن هذا ليس ذاك وان الأزرق من أئمة الجبل والدليل قام وادعى وثلق بالمتفق لله فينظر * (أحمد بن يحيى) الهادي بن الحسين الحافظ بن القاسم ترجمان الدين الحسن الماشي أبو يحيى الامام الناصر قال السيد نشأ على الزهادة وزيا على العبادة وكان سلطان الأئمة وامام السلاطين ورافع منار الدين أخذ العلم عن أبيه عن جده وعنه ولده يحيى وكان رجوعه من الحجاز سنة ٣٠١ وفيها ادعى وكانت وقعة بناش سنة ٣٠٧ وله مصنفات وله مع القرامطة جهاد كثير ولم يزل ناعشاً للدين فأما للمتدين حتى توفي بصعدة سنة ٣٢٥ ودفن جنب أبيه الامام الهادي في القبة المعروفة رحمه الله تعالى

عن المرتضى الحسن المهدوي الامام
 المهدى أبو الحسن قال السيد الحافظ هو امام الزيدية في كل فن وقال القاضي ارتضه ندى العلم وروى في حجر الحلم وقدره لا يحتاج إلى وصف واصف وبهله يخفى عن تعريف عارف كما قال بعضهم
 نحن الكرام وأبناء الكرام فان تجهل مكارمنا فاسأل أعبادنا
 وقال السيد محمد بن ابراهيم عليه السلام:
 فرق الفضل باليسر كرك الزخار فتفر على الاقران أي نثار

الآيات - قال بعضهم مما يشرت علم الفقه وجذب العلم التغير يخترقون من بحره ويتبعون من غيبه وزينه قاله قاتر بسده وإن تعددت فشيخها أحمد أو عدت العلماء فهو واسطة عقدها المنضد أو خضعت علم الكلام إلى النايك وجدت من بعده جدا ولون العبارات فك من غائص في بحره قد التقط الدرر القرائد وعاطل نهره قد حلا بالجواهر والواقيت والقلاد وسيرته مشهورة قال الشيخ صالح المجلد الامام المهدى هو الذي أخرج مذهب الزيدية عن حيز الوجود بوجه عليه السلام لامات الامام صلاح الدين سنة ٧٩٣ ثم وقع ما هو معروف وسجن في قصر صنعاء وقيل في الدار الحمري وفيه ألف الاذهار والفتي ومدة حبسه سبع سنين وأشهر إلى سنة ٨٠١ ثم هيا الله خروجه فخرج إلى القتيبة يوسف إلى ثلاث ثم ارتحل إلى الهادي على بن المؤيد فاتفقا قبل سلم الخلافة وقيل لا وبقي على النواد العظيم إلى أن توفي الهادي وقبض المهدى بيت المال وقضى دين الهادي وتوفي الامام المهدى شهيداً بالطاعون الكبير في شهر القعدة سنة ٨٤٠ بعد وفاة المنصور بالله على بن صلاح بتسعة أشهر وقبره بظهير حجة مشهور رزار (اندرس بن علي) التهاى الماشي العلوي السيد وكان معاصراً للامام المهدى قال في المستطاب كان من العلماء الفضلاء ولم أجد له ترجمة (اندرس بن عبد الله) بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب الامام رابع اخوته أولاد عبد الله الكامل قام وادعى في ناحية المغرب القيروان

(١) هو مؤلف في طبقات الزيدية مختصر من الطبقات الكبرى

وطنجة واستجاب له أمة من الناس ثم ولده وتناست الامامة هناك دهرأ وبق بطنجة تسع سنين وقيل
عشر واتصل خبره بهارون الرشيد فاقم وأرسل اليه من سقاء سماً وتوفي سنة ١٨٥ ومشهده بطليطلة هذا هو
الذي ذكره الامام في صلاة الضحية وكذلك ذكره غيره وفي الطبقات إندريس بن يحيى بن عبد الله بن
الحسن بن الحسن هو المراد بما رواه عنه في شرح الأزهاري صلاة الضحية لإندريس بن عبد الله كما وهم
في ذلك فينظر في ذلك (إسحاق بن إبراهيم) بن محمد بن محمد الحنظلي أبو محمد بن راهويه المروزي
الحافظ الامام في الحديث وراهويه قال في المغني براء وهاء وواو مفتوحين وسكون ياء وكسر هاء ثانية على
الأشهر ويقال بضم هاء وفتح تحتية سمي به لأنه ولد في طريق مكة انتهى قال في التقريب ثقة حافظ مجتهد
قرن أحمد بن حنبل ذكر أبو داود أنه تفرق قبل موته بيسير مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين وله اثنا عشر
وسبعون سنة قال إسحاق أنا اخلف سبعين ألف حديث وأذاكر في مائة ألف حديث وما سمعت شيئاً إلا
حفظته ولا حفظت شيئاً فسميته (إسحاق بن أحمد) بن محمد بن عبد الملك بن عبد البايع
الصمدى الزيدى أحد المجتهدين الأعلام وأنصار المدة السكرام قال في التزجآن كان صنو القاضي جعفر
في الصلح والمجبة لاهل البيت لقي الحاكم أبا سعيد الجشمي سنة ٤٨١ وقرأ عليه كان امام مسجد الهادي
وخطيباً وله مؤلفات في الامامة بجامع المنصور واشتهر أن الدماء بقره مسجباب

(إسماعيل بن علي) بن أحمد البستي الجبلي الزيدى المتكلم الفقيه أحد أساطين الشيعة أبو القاسم
الاستاذ إذا أطلق في الشرح قال في مرآة الأنظار هو من أصحاب المؤيد أخذ عن قاضي القضاة عبد الجبار
ابن أحمد وروى المذهب عن المؤيد بالله على ما ذكره في الطراز المذهب وفي المستطاب أنه من أصحاب الناصر
وهذا غلط لأن المرشد بالله ذكره في سيرة المؤيد بالله من المعاصرين وذكره في وفاة قاضي القضاة وله من
المؤلفات في علم الكلام الموجز وكتاب التكفير والتفسيق مجلد وكتاب المراتب في مناقب أهل البيت
وكتاب الباهر على مذهب الناصر ناظر أبا بكر الباقلاني القاضي فقهه وكان القاضي يحظمه توفي في حدود
العشرين وأربعمائة رحمه الله (إسماعيل بن إبراهيم) بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري
المعروف بابن علي بضم العين المهملة وفتح اللام ثم تحتية مشددة يقال انه نسبة إلى أمه قال في التقريب ثقة
حافظ من الطبقة الثانية مات سنة ثلاث وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وثمانين سنة روى له الجماعة

(إسماعيل بن يحيى) الزني الشافعي أبو إبراهيم البصري قال في الطبقات ولد
سنة ١٧٥ أخذ عن الشافعي وعنه الطحاوي أولاً كما تقدم وكان معظماً في الشافعية صنف كتباً كثيرة وله
مذهب مستقل وتوفي في رمضان سنة ٢٦٤ وصلى عليه الربيع ودفن بالقرب من قبر الشافعي وهو منسوب
إلى مريضة خرج له المرشد بالله وهو أكبر أصحاب الشافعي رحمه الله (من عرف بكنية)
أبو ثور هو إبراهيم بن خالد من فقهاء بغداد صاحب الشافعي وناقل أقواله وخادم مذهب له كتب مصنفه في
الأحكام جمع بين الحديث والفقه وفي التقريب إبراهيم بن خالد أبي إيمان الكلي
(أبو ثور الفقيه) صاحب الشافعي فقه من الطبقة العاشرة سنة أربعين ومائتين وقال ابن خلكان توفي
ثلاث بقين من صفر سنة ٢٤٩ ودفن بمقبرة باب الكناس رحمه الله تعالى (أبو عمرو بن
العلاء) يأتي في حرف الزاي (أبو الحسين عبد العزيز) يأتي في حرف العين (أبو الفضل الناصر)

قال في المستطاب هو من فقهاء الناصر قلت ذكر المرشد بالله في تاريخ المؤيد بالله أن أبا الفضل الناصر عارضه في الإمامة وجرى له معه قصص فينظر في ادراكه الناصر

(أبو يوسف) الأستاذ الجليل الناصر قال في المستطاب هو مؤلف التبرعات والهدايا على مذهب الناصر ويعرف بالشيخ أبي طالب وهو اسمه قال في الترجان وهو والد الشيخ أبي جعفر على ماروي الشيخ محيي الدين الجيلاني (أبو إسحاق القاضي) قال في المستطاب قيل من فقهاء القاضي وقيل من فقهاء الناصر وقيل من فقهاء المؤيد بالله قلت لو كان من فقهاء الهادي لاشتهر وترجوا له وإنما يخفى تراجم الناصرة وهو منهم وقد كتبوا عليه في الخواص أنه إسحاق بن عبد الباعث وهو غلط فاحش من أبي إسحاق إلى أبي إسحاق (أبو القاسم بن تال) من فقهاء المؤيد بالله قيل وهو جامع الافادة والزيادات قال في الترجان ولأبي القاسم شرح على الافادة وليس بأبي القاسم البستي كما توهمه الامام الشرفي رحمه الله الصحابة رضي الله عنهم (أبي بن كعب) بن قيس بن عبيدة بن معاوية بن عمرو ابن مالك بن نجار الأنصاري الخزرجي أبو المنذر سيد الثراء ويكنى أبا الطفيل أيضا من فضلاء الصحابة وعلمائهم وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ عليه القرآن رواء المرشد بالله اختلف في سنة موته اختلافا كثيرا قيل سنة تسع عشرة وقيل سنة ٢٢ وقيل غير ذلك هو مذكور في مواضع منها في الطهارة خلافا لبعض الأنصار (أسامة بن زيد) بن حارثة بن شراحيل السكبي الأمير حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن حبه يكنى أبا محمد وأبو زيد مات سنة ٥٤ وهو ابن ٧٥ سنة بالمدينة (أسيد بن حضير) بضم المهملة وفتح الصاد المعجمة بن اسمال بن عتيك الأنصاري الأشجلى أبو يحيى صحابي جليل مات سنة عشرين أو إحدى وعشرين (أنس بن مالك) بن النضر الأنصاري الخزرجي أبو حمزة خادم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خدمه عشر سنين صحابي مشهور كثير الرواية مات سنة اثنين وقيل ثلاث وتسعين وقد جاوز المائة رحمه الله تعالى (أويس بن الصامت) الأنصاري الخزرجي بدرى أخو عبادة وهو الذي ظاهر من أمراته قال ابن حبان مات أيام عتيان وله خمس وتماون سنة (الفرقة الامامية) هم عشرون فرقة يطلق عليهم هذا الاسم ويقال لهم الرافضة والأشهر إذا ذكر خلافهم أنهم الاثني عشرية الذين يقولون بإمامة اثني عشر اماماً على والحسينين وياقيهم من ذرية الحسين عليهم السلام (الكتب) الافادة للناصر للحق الحسن بن علي الأطروش الآتي (الأحكام) للامام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم جمعه غير مرتب فرتبته الشيخ ابن أبي حريصة (الاذكار) للشيخ أبي بكر النواوي الآتي (الافادة على) مذهبهم بالله جمعا للشيخ أبو القاسم بن تال الديلمي (أصول الأحكام) للامام أحمد بن سليمان انترعه من شرح التجريد وحديثه ثلاثة آلاف وثلاثة وعشرين (الانصار) للامام يحيى بن حمزة الآتي ذكره كتاب حافل يقال ثمانية عشر مجلداً واستوفى فيه الخلاف وحجج كل قائل ثم يقول الانصار لكذا فسمى انصاراً (الارشاد) كتاب قيل هو لأبي طالب عليم وقيل هو لبعض الشافعية وهو الظاهر

(حرف الباء الموحدة)

بشر بن غياث بن أبي كريمة الريسي المعتزلي الفقيه المتكلم أبو عبد الله الحنفي قال ابن خلكان أخذ الفقه عن أبي يوسف وهو ممن قال بخلق القرآن وهو مرجع واليه تنسب الطائفة المرجعة وكان متناظراً

للشافعي ويلحق لأنه كان لا يعرف التحولات انتهى قال المسعودي توفي سنة ٢١٩ وفي القاموس قريسة بالتشديد كسكنية منها بشر بن غياث المتكلم (الصحابة) (بلال بن رباح) المؤذن وهو ابن حمزة أبو عبد الله مولى أبي بكر وحمزة أمه ينسب إليها صحابي جليل من السابقين الأولين شهد بدرًا والمشاهد كلها مات بالشام سنة ١٧ أو سنة ١٨ وقيل سنة ٢٠ وله وضع وستون سنة مذكور في الأذان رحمه الله تعالى (بركة امرأة عبد المطلب) أم أيمن حاضنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هي أمي أسلمت وهاجرت وكان يزورها إلى بيتها والصحابة من بعد ولها عليه صلى الله عليه وآله وسلم ادلال زائد وهي التي جهزت قاطمة عليها السلام وهي زوجة زيد بن حارثة وأم إسماعيل توفيت بعد ستة أشهر من موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بلال بن الحارث) الملقب صحابي جليل مات سنة ستين بالبصرة (البحر الزخار) الجامع لمذاهب علماء الامصار اشهر هذا الاسم كتاب الأحكام المتضمن لقصه أئمة الاسلام للإمام المهدي وبجوع الكتاب اسمه غاية الأفكار ونهاية الأنظار المحيطة ببجائب البحر الزخار (يسان ابن معوضه في الفقه) (الفرق) (البصرية) فرقة من المعتزلة رأسهم أبو الهذيل محمد بن الهذيل وسيأتي ذكره (البصريون) من النحاة الخليل بن أحمد وسيبويه والأخفش والجرمي وعم جهم غفر (البغدادية) فرقة من المعتزلة منهم الجعفران (١) وعبد الرحمن الحياط وأبو القاسم البلخي (الكتب) (البيان اثنان) (بيان العمراني) (٢) وهو يميح بن أبي الخير العمراني وسيأتي (ويان السعالي) وهو علي بن ناصر السعالي وسيأتي وهو من الزيدية

﴿ حرف التاء المثناة فوق ﴾ (توران شاه بن خروشا) الجليلي أبو القوارس والده جد حاصر أبا عبد الله الداعي وبإيه تم الأخوان وأخذ عليه العلامة السبكي (الكتب) (التجريد) متن صغير في مذهب الهادي والقاسم وله شرح سيأتي (شرح التحرير) كتاب في مجلد كذلك قاله التجريد للمؤيد بالله أحد بن الحسين تقدم التحرير لأنني طالب يميح بن الحسين وسيأتي وما المراد بالأخوين في الشرح (التفريجات) كتاب وصل من العراق لم أعلم مؤلفه (التذكرة) إذا أطلقت فهي للقبه حسن بن محمد النحوي الصنعاني الآتي ذكره (التفريجات) للشيخ أبي طالب ابن الشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الهوسمي الزيدي (تعليق الاقادة) لعله للشيخ أبي القاسم بن تال الناصري (التقرير) شرح التحرير للامير الحافظ الحسين بن محمد مؤلف الشفاء أربعة مجلدات (التهذيب) كتاب في التفسير حافل وهو الذي قال فيه الامام ان الحاكم استنبط من كل آية حكا وهو للحاكم المحسن ابن كرامة المتقدم ذكره في كتاب الصلاة ﴿ حرف التاء المثناة ﴾ الثوري هو سفيان بن سعيد يأتي في حرف السين ﴿ حرف الجيم ﴾ (جعفر بن أحمد) بن عبد السلام ابن أبي يميح الابنواي البهلوي الزيدي القاضى فحس الدين قال في المستطاب هو امام الزيدية وعالمها وامامها ومسندها وكان أبوه طامًا للطرية وأخوه شاعره فهداه الله من بينهم ارتحل لطلب العلم إلى العراق ولم يخرج إلا وهو أعلم من هو فيه وكان من أعضاء المتوكل أحمد بن سفيان وكان له العناية العظيمة في إزالة مذهب المطرية قيل على أهل اليمن نعمتان لأولي الهادي عليهما أخرجهم من الجبر والثانية للقاضي جعفر لآخراجه من التطريف وفي مطلع البدور هو شيخ الاسلام ناصر الملة فحس الدين وارث علوم الأئمة شيخ الزيدية وعالمهم ومحدثهم طال ما مدحه ص بالله فيقول قال العالم وهو الذي أخرج كتب

(١) جعفر ابن بشر وابن حرب (٢) بكسر العين المهملة من الشافعية



الائمة الحاديثة ووصل اليه بنخمسة وعشرين الف حديث من كتبهم الكثير في الرد على المطر فية وله التكت وشرحا وابانة المناهج نصيحة الخوارج ومقاود الانصاف والبالغة في اصول الفقه ومصنفاته الى أربعين فصاعدا وأخذ عليه أمة من السادة والعلماء منهم الامام المتوكل والأئمة بدر الدين وشمس الدين وغيرهم والشيخ الحسن الرصاص وسليمان بن ناصر ومحيي الدين بن الوليد وغيرهم ولم يزل مدرسا بسناعات حدة (١) حتى توفي سنة ٥٧٣ هـ وقبره بها مشهور (الجعفران جعفر بن حرب) الحمداني المعتزلي من معتزلة بغداد قال المتوكل على الله هو من شيعة المعتزلة المفضلين لعل عليه السلام قال السيد أبو طالب في الافادة لما حج جعفر بن حرب دخل على القاسم عليم فجاءه في دقيق الكلام ولطيفه فلما خرج من عنده قال أين ياه بأصحابنا عن هذا الرجل والله ما رأيت مثله قال الامام المهدي عليه السلام وله في كتب الكلام كتب كثيرة مثل كتاب الايضاح ونصيحة العامة وغيرهما وفاة جعفر رحمه الله سنة ٢٣٧

(جعفر بن مبشر) التقي المعتزلة البغدادي قال للمتوكل على الله هو من شيعة المعتزلة وممن يوجب الهجرة من دار القس ومن المفضلين عليا عليه السلام ويقال علم كرم الجعفرين قلت ليس للجعفرين رواية في الحديث ولا ترجمة إنما شهرتهما في علم الكلام وفاة جعفر بن مبشر سنة ٢٣٤ (جعفر بن محمد) ابن شعبة الثيروسي نسبة إلى قرية من قرى الروان كان من العلماء الفصلاء صاحب القاسم

وروى عنه وله مسائل النيروسي كتاب وروى عنه محمد بن منصور والناصر للحق عليه السلام (جعفر الصادق بن محمد) الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أبو عبد الله الهاشمي الحسيني المدني في أحد الأعلام ولد سنة ٨٠ حدث عن أبيه الباقر وجدته من قبل أمه القاسم بن محمد بن أبي بكر وعطاء ونايف وآخرين وعنه مالك والسيافان وآخرون وثقه الشافعي وابن معين وعن أبي حنيفة ما رأيت أقصه منه قال أبو حاتم ثقة لا يسأل عن مثله وقال القطان مجاهد أحب الي منه قال الذهبي هذه من زلفات القطان بل أجمع أهل هذا الشأن أن جعفرا أوثق من مجاهد وشع السيد صارم الدين على القطان في ذلك فقال

رام يحيى بن سعيد * لك يا جعفر وما أتى فيك بوصف * ترك الاذان صاء الخ
توفي سنة ١٤٨ وكان سنة ٦٨ سنة ودفن في البقيع في قبة أهل البيت (الجوني) عبد الملك يأتي في حرف العين الصحابة (جابر بن عبد الله) بن حرام بمحلة وراء الأنباري ثم السلمي فقتل
صحابي جليل من علماء الصحابة ووالده صحابي أيضا غزى جابر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسع عشرة غزوة وتوفي رحمه الله بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين سنة (جندب بن عبد الملك) أبو ذر الثفاري وقيل اسمه برد بالوحدة مضبوطة ثم راء مكورة وقيل اسم آية السكن أسلم رضي الله عنه قديما وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرأ في قول فهو من السابقين الأولين والنجباء الأقرين لازم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات ثم سكن المدينة حتى قام عتبان إلى الريدة وكان غاية في الزهد قولاً بالحق لا تأخذه في الله لومة لأهل قال صلى الله عليه وآله وسلم ما أظلت الخضراء ولا أقلت الصبراء أصدق لهجة من أي ذر وقال إن الجنة تشاق إلى أربعة على والمقداد وسليمان وعمار ومناقبه كثيرة رضي الله عنه توفي رحمه الله بالريدة سنة ٣٢ وصلى عليه ابن مسعود ولم يعقب (الكتب) جامع الأمهات كتاب للشيخ عتبان ابن عمر المعروف بابن الحاجب وسأني ذكره (جوهره آل محمد) في الفروع مختصر الياقوتة وكلامها للسيد يحيى بن

(١) جنوب صنعاء بمسافة ساعة ونصف

الحسين بن يحيى بن الحسين وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى (الجوهرة) هي في أصول الفقه للشيخ العلامة احمد بن عبد الرصاص تقدم

حرف الحاء المهملة

الحسن بن احمد بن زيد بن عيسى بن الفضل الاصطخري كان من نظراء ابن سريج وله معنفات حسنة في الفقه ولد سنة ٢٧٤ وتوفي في جمادى الآخرة يوم الجمعة ثاني عشر شعبان سنة ٣٧٣ واصطخر من بلاد فارس خرج منها جماعة من العلماء ذكره ابن خلكان رحمه الله (الحسن بن الحسين الثاني) المعروف بابن أبي هريرة الصلابة الفقيه المحقق المحدث أخذ الفقه عن ابن سريج والمروزي وتصدر ببغداد للتدريس وتخرج عليه خلق كثير توفي في رجب سنة ٣٤٥ (الحسن بن صالح)

ابن حي الهمداني الزيدى قال في المستطاب العالم الميرزى في كل فن ولد سنة ١٠٠ مائة قال أبو نعيم كتب عن ثمانية ما رأيت أفضل منه وقال ما رأيت إلا من يغلط إلا الحسن ووثقه أحمد بن حنبل وكان الحسن لا يحضر جمعة الظلمة ويرى الخروج عليهم وكان صهره عيسى بن زيد وصاحبه وله قصص معه وكان عادياً قال الذهبي كان الحسن وأخوه علي وأمهما يقسموا الليل أثلثاً فلما ماتت أمهما اقتسماه نصفين فلما مات علي قام الحسن الليل كله وإليه تنسب الصلاحية من الزيدية توفي سنة ١٩٩ (الحسن بن علي) ابن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الهاشمي أبو عبد الامام الناصر الكبير الأطروش بطرش كان في أذنيه ولد سنة ٢٣٠ قال ص بالله لم يكن في زمنه مثله شجاعاً وعالمًا وورعاً وزهداً وكرماً وفضلاً وله تصانيف وكان جامعاً لعلم القرآن والكلام والفقه والحديث والأدب والأخبار واللغة جيد الشعر ملجح النوادر وذكر مصنف سيرته ان الذين أسلموا على يديه ألف ألف وله سيرة مستوفاة توفي عليه السلام بشعبان سنة ٣٠٤ بعد الهادي بمحوس ستين وإليه تنسب الناصرية (الحسن بن محمد بن أبي طاهر) الحسن بن أبي بكر أحمد بن ابراهيم الرصاص أبو محمد وأبو علي الامام المتكلم الحجة أحد شيوخ الزيدية المتبحرين المحصلين شيخ المنصور بالله أثنى عليه غيره وقال في رسالة لأعلم على وجه الأرض أعلم منه قرأ الشيخ علي أبي جعفر وهو صغير في خمس عشرة سنة وله مؤلفات منها الثلاثين المسألة التي شرح عليها ابن حابس والكيفية والتحصيل والفاق في أصول الفقه والقاطف للوتين وغير ذلك وكان المنصور بالله يخرج إليه من صنعاء إلى سناح ليلا لسائل ومشكلات وهو الملل حول الاعراض بالفاعل وكتبت المسألة على لوح قبره ولما مات قال رجل أهرنحون بموت رجل كان يرد على اثنين وسبعين فرقة ولما قيل مات علم الكلام وله كتاب المؤثرات وفاته سنة ٥٨٤ (الحسن بن محمد)

التحوي الزيدى الصنعاني عالم الزيدية ومفتيا وحاكها بصنعاء علمه غزير وفضله شهيد جمع بين فقه أهل البيت وغيرهم فانه ارتحل إلى زيد لقراءة الحديث والفقه وكانت فتاواه تنفذ في أقاصي البلاد ومكة ومصر وال عراق وترد عليه الأسئلة من أهل المذاهب في اليمن الأسفل وتعامه وانتفع به عالم من الناس ومن مشاهير كتبه التذكرة الفاخرة وكتاب التيسير في التفسير وكان في الزهد آية ولا يأكل إلا من كد يده وأخذ على الامام يحيى قبيل ولم يسمع الانتصار كاملاً على الامام غيره توفي سنة ٧٩١ وقبره خارج باب اليمن شرقي مسجد المحاربي وهو أحد المذاكرين (الحسن بن وهاس) الحمزي الهاشمي الزيدى كان من العلماء المحققين من اتباع المهدي احمد

ابن الحسين فلما حالف الرصاص أرسله الامام اليه للاصلاح قال مهم وأحربوا الامام حتى قتل في صفر سنة ٦٥٦ ثم بابه الرصاص بعد قتل الامام ثم جرت أمور أخرها أن أسر أولاد المنصور الحسن وحبسوه حتى مات في السجن ووقع في حواشي الازهار أن ابن وهاس قام وادعى في عصر المهدي وذلك غلط لا يلتفت اليه والله أعلم (الحسين بن أبي الحسن) البصري واسم أبيه سيار تلامذة التابعين ورأس الطبقة الثالثة قال الذهبي الحسين سيد التابعين في زمانه بالبصرة كان ثقة حجة عظيم الصدر حدث عن أنس وأبي بزة وابن عمر واختلف في أخذه عن علي عليه السلام ففي أملي أبي طالب أنه روى عنه وأنكره بعضهم وروى عنه عالم من الناس ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر وقدم البصرة بعد مقتل عثمان فكان يغلظ الناس فاذا وعظ نزلت البصرة وهو أحد المقربين ومرسلاته ضيقة عند أهل الحديث توفي سنة ١١٦ وله ثمان وثمانون سنة (الحسين بن اسماعيل) بن زيد بن الحسين بن جعفر بن الحسين بن عبد بن جعفر بن عبد الرحمن الشجري بن القاسم بن الحسين بن زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي الحسيني أبو عبد الله الجرجاني الملقب بالله مؤلف كتاب الاعتبار وسولة العارفين وكتاب الاطاعة في علم الكلام قال ص بالله كان من أصحاب م بالله وسأل عنه أبو عتاب السندی فقال هو أفقه من القاسم عليه وهو والد المرشد بالله قال في الطبقات لعل وفاته بعد الشرين واربعمائة (الحسين بن أبي احمد) ابن الحسين بن الناصر للحق الأطروش الحسين بن علي الامام أبو عبد الله الناصر الرضي نصب للامير بهوسم سنة ٤٢٣ ولم يبايه العلماء لقصوره واشتغلوا بتدريسه ليلا ونهاراً حتى كمل فبايعوه باسم الامامة واحذق به من علماء هوسم ثمانية عشر من المجتهدين ومن غيرهم خلق وذات له البلاد وتمثل من السكال بجليل الخصال ومدت قيامه بعد كماله أربعون سنة وتوفي بهوسم سنة ٤٧٧ ومشهده بها (الحسين بن عبد الله) البصري الشيخ أبو عبد الله المرشد المتكلم من المعتزلة البهشمية من المفضلين لعل عليه السلام وله كتاب في فضيل أمير المؤمنين علي عليه أخذ عنه علم الكلام قاضي القضاة والسيد أبو طالب وأبو عبد الله الداعي وكان زاهداً متقدماً على أقرانه وله مؤلفات كثيرة توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة (الحسين بن بدر الدين) محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيى الحسيني الامير الكبير الحافظ محدث العترة وفقهم صاحب التصانيف اليدوية منها شفاء الاوام والتقرير شرح التحرير أربعة مجلدات والمدخل والبدية والارشاد ونباح التصبحة والقدح الثمين وثمرات الافكار وغيرها قال في حواشي الفصول هو مجتهد في الترجمان له كرامات مشهورة وكان من أتباع الامام المهدي احمد بن الحسين إلى أن مات وما قيل في بعض الحواشي أنه بايع ابن وهاس فهو غلط قد تقدم ذكره والامير هذا من أجل العترة ومصنفاته شاهدة بفنيله وتقدمه وتوفي بعد قيام أخيه بخمس سنين سنة ٦٦٢ وعمره ثمانون وقيل ستون وقبره بهجرة تاج الدين برغافة (احمد بن سليمان) بن مسلم الاشعري مولاهم أبو اسماعيل الكوفي قال في التقرير ثقة صدوق له اوام من الخامسة روى بالارزاء مات بسنة عشرين ومائة أو قبلها وهو صاحب ابراهيم النخعي وشيخ أبي حنيفة روى عن أنس وابن المسيب قال الامام المرشد بالله كان حاداً يفر في كل يوم من رمضان بمخمائة انسان فلذا كان يوم القدر كسائم ثوباً ثوباً وكذا ذكر ذلك غيره رحمه الله تعالى (حميد بن أحمد) بن محمد بن أحمد بن عبد الواحد المحلى النهدي الوادعي الهمداني (١) الشهيد مع الامام المهدي المتكلم أحد مشايخ الزيدية وأئمتهم بلغ في علم الكلام الغاية

(١) يسكون الميم والذال المهملة بخلاف باليمن مشهور ويفتح الميم مع الذال المعجمة مدبنة بالحجم المذكور والصحابة والتابعين منها

وأحاط بال دقائق وحقق الحقائق وصنف التصانيف البديعة منها المعدة في مجلدين والعقد القريد والحسام والريسط وكتاب عقيدة الآل والرد على المجبرة وفي التاريخ الحدائق الرردية في مناقب أئمة الزيدية ومحاسن الأرزهار وله غير ذلك قال في المستطاب وبالجملة كان من المتبحرين في العلم ترجم له الجزري من الشافية وعاضد الامام المهدي حتى قتل معه شهيداً وأذن رأسه بعد قطعه قال الامام شرف الدين في أبيات

وبعد الرأس قد شهدت عداه بأن الرأس أذن في الجنود

ذكره في كتاب السير رحمه الله تعالى (الحسين بن كح القاضي الشافعي) الفقيه المروزي شيخ الشافية أخذ عن الفقيه حسن النحوي وهو المراد في قوله قيل القهقري سمعت هذا عن بعض شيوخي وهو مذكور في عيوب النكاح أنها غير متحصرة قال العامري إذا أطلق القاضي في كتب الشافية فهو هذا توفي سنة ٤٦٢ (المصباح) (الحسين بن علي) بن أبي طالب أمير المؤمنين وابن أمير المؤمنين أبو محمد سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وربحاته الامام قام أو قعد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتوفي شهيداً بالسم سنة ٤٩٠ وقيل بل مات سنة ٥٠٠ وقيل بعدها رضى الله عنه (الحسين بن علي) بن أبي طالب أمير المؤمنين أبو عبد الله سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وربحاته والامام قام أو قعد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخيراً المصطفى بأنه سيقتل شهيداً واستشهد عليه السلام يوم عاشوراء سنة ٦١ وله ست وخمسون سنة بكرى قتلته شمر ابن ذى الجوشن وأسي النخعي وأمير الجيش عمر بن سعد صب الله غضبه عليهم أجمعين (حذيفة ابن اليان) البجلي بالموحدة من تحت الأنصاري حليفهم أحله من اليمن أسلم رضى الله عنه هو وأبوه وهاجراً وشهداً أحداً وقتل والده يومئذ بأيدي المسلمين غلطاً فصاح حذيفة يأسلمون أبي فلما قتل قال غفر الله لكم ووهبت دمه وأسأت أمه وهاجرت وكان أحد التجباء وأحد الفقهاء أهل الفتوى وصاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المناققين والمختص بأخبار القن وسئل على عنه فقال أسر اليه علم المناققين وله مقامات مجودة في الجهاد أعظمها ليلة الأحزاب وخبره فيها مشهور وانتج مدناً توفي رحمه الله تعالى سنة ٣٦٠ عند خروج أمير المؤمنين على عليه السلام لحرب الجمل وكان يحث على العاق ويقول الحقوا بأمر المؤمنين وسيد المسلمين وكان وفاته بالمدائن (حكيم بن حزام) بن خويلد القرشي أسلم عام الفتح وحسن اسلامه وكان كثير الصدقة جداً توفي بالمدينة سنة ٥٤ عن مائة وعشرين سنة رحمه الله تعالى (الفرق) (الحشوية) فرقة من الظاهرية قيل بفتح الشين نسبة إلى حشا الحلقة لانهم كانوا يحضرون حلقة الحسن فوجد كلامهم ردياً فقال ردوا هؤلاء الى حشا الحلقة وقيل يسكنون الشين نسبة الحش وهو أنهم يقبلوا ما روى من غير بحث (الحنفية) أتباع أبي حنيفة وسيأتي منهم أبو يوسف ومحمد والطحاوي وأبو بكر الرازي ويقال أكثر المعتزلة حنيفة (الكعب) (الحفيظ) ألقاه الشيخ العلامة قاضي صنعاء يوسف بن محمد بن عبد الله الكوع على تلميذه الشيخ إبراهيم بن محمد بن سليمان البوس صاحب المنظومة في الفقه (حرف الخاء للمجتمعة) (الخضر النبي عليه السلام) اخلف في نبوته وهو الذي تقيه مومين بساحل البحر وكان في زمن ذئ القرنين وقد ورد أنباقي على الدنيا والله أعلم (خولة بنت ثعلبة) امرأة أوس بن الصامت قال في المعالم كانت حسنة الجسم وقيل اسمها خويلة وفي سنن أبي داود عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت ظاه من زوجي أوس بن الصامت الخير ومماها في موضع آخر

جميلة وأكثر الناس أن اسمها خولة بنت ثعلبة ومنهم من سماها خولة بنت حكيم في رواية أنها لقبت عمر
فسلم عليها ووعظته فأراد الجارود أن يسكتها وكان معه فقال عمر دعها هذه خولة بنت حكيم التي سمع الله
قولها فمهر والله أخرى أن يسمع كلامها قال العامري اشبه على كثير خولة بنت حكيم وخولة بنت ثعلبة
(الحوارج) م الحرورية الذين خرجوا على أمير المؤمنين وقتلهم ولهم أتباع (الخزرج) من الانصار منهم
سعد بن عباد رضى الله عنه ﴿حرف الدال﴾ (داود بن علي) بن خلف الظاهري الصلابة قال
ابن خلكان ولد بالسكوفة سنة ٢٠٢ وقيل احدى وقيل سنة ٢٠٠ ونشأ ببغداد وكان زاهداً الى غاية ناسكا
قلت روى المرشد بالله قصة تدل على ورع وزهد عظيم وهو أنه أعطى دراهم كثيرة وردھا وكان يأكل
في العيد البقل ولا يقبل من أحد شيئاً وعده الامام المهدي من العلية توفي ببغداد سنة ٢٧٠ في ذي
القعدة ﴿حرف الذال المعجمة﴾ (ذكوان بن كيسان) البجلي أبو عبد الله طاووس الحميري
مولاهم الفارسي يقال اسمه ذكوان وطاووس لقب له قال ابن حجر فقيه ثقة فاضل من الثالثة مات سنة ١٠٦
روى عن ابن عباس وجابر وابن عمر وآخرين وعنه مجاهد والزهرى وخلق قال ابن عباس اني لأظن طاووساً
من أهل الجنة وقال ابن حبان حج طاووس أربعين حجة وكان عجاب الدعوة توفي يعطيك وقبره بها
وذكر المهدي أنه توفي حيا وما قيل أن قبره بصنعاء غلط وقد غلط أهل الحوائث في اسمه في كتاب
الرحمن ﴿حرف الراء﴾ (ربيع بن عبد الرحمن) التيمي مولاهم أبو عثمان المدني المعروف
بربعة الرأي سمع السائب وانشأ وغيرها واسم أبيه فروخ قال ابن حجر ثقة فقيه مشهور من الخامسة
قال سوار بن عبد الله ما رأيت أحداً أعلم منه قيل ولا الحسن ولا ابن سيرين قال ولاهما توفي سنة ١٣٦
وقيل غير ذلك وهو شيوخ مالك (الربيع بن سليمان) بن عبد الجبار المرادي أبو محمد
المصري المؤذن صاحب الشافعي للفقير المشهور قال بن حجر ثقة من الحادية عشرة سنة ٢٧٠ وله ٩٩
سنة (رقية) بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولدت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث
وثلثون سنة وكان تزوجها عتبة بن أبي لهب وتزوج أختها أم كلثوم عتيبة بن أبي لهب ولما نزلت بتتيدا
أبي لهب قارعا قبل الدخول وكانت رقية راتمة الحال ثم تزوجها عثمان بن عفان وهاجر بها الى الحبشة وتوفيت
بالمدينة بعد سنة وعشرة أشهر وأباًها من الهجرة وأما أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فلا يعرف اسمها وتزوجها عثمان بعد رقية رضى الله عنها سنة تسع من الهجرة وصلي عليها أبوها صلى الله
عليه وآله وسلم ولم تلد وأما رقية فولدت لعثمان عبد الله ومات في سنة ستين (الروضة)

(الكتب) اسم لكتب أحداهم سليمان بن ناصر السجاعي مؤلف شمس الشريعة والثانية لأبي بكر
النواوي والثالثة للفقير محمد بن سليمان بن أبي الرجال

﴿حرف الزاي﴾

(زفر بن الهذيل) بن قيس العنبري أبو الهذيل الحنفي أحد الفقهاء والعباد وقال في الطبقات ذكره
محمد بن منصور في ذكر أصحابه وقال ص بالله هو بمن قال بالعدل والتوحيد وذكر في طبقات الحنفية
فقال كان من أصحابه وكان يفضلوه ويقول هو أقيس أصحابي وقال هو امام من أئمة المسلمين وقال في
الميزان صدوق وثقه ابن معين وغير واحد توفي سنة ١٥٨ (زيد بن علي) بن الحسن بن
علي بن احمد بن عبد الله البيهقي الزيدى الامام الحافظ الخارج من خراسان لزيارة قبر اجداد سنة ٥٤٠

(١) له ابنه وهو مشهور بقية بإزاء مسجده زار

وقف بصعدة سنتين يمل في فضل أهل البيت الخامس والجمعة ما أجاد حديثاً قط وهو راوي كثيراً من حديث الآل وكتبهم وأخذ عنه المتوكل على الله والقاضي جعفر وكان زاهداً وتوفي في حال رجوعه في تهامة سنة ٥٤٢ في موضع يسمى القياس وله كرامات وفيه يقول الشاعر

ياراكيا حث القياس مسافراً حقاً عليك تزور قبر البيهقي
إلى قوله شهد الثقة لنا بنور ظاهر من قبره كالبارق المفاقي

(زيد بن علي) بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني أبو الحسين المدني الإمام الحجة امام الزيدية وقائم آل محمد ودره عقدهم المنتهذ قال أخوه الباقر عليه السلام والله لقد أوتي أخى علم الدنيا فأسأله فانه يعلم ما لم نعلم وقال أيضاً لقد أوتي زيد علينا من العلم بسطة وقال الصادق كان زيد أفقها وأقرأنا وأوصلنا للرحم وقال أبو إسحاق السبيعي لم أر مثلاً لزيد أعلم وأفضل ولا أفصح في أهل البيت وقال الشعبي ما ولد النساء أفضل من زيد ولا أشجع ولا أزهّد وقال أبو حنيفة ما رأيت أفقه منه ولا أعلم قال ابن عينة مناقبه أجل من أن تحصى وفضله أكثر من أن يوصف بايع زيداً خمسة عشر ألفاً من الشيعة وغيرهم وأقام بالعراق سبعة عشر شهراً وخرج سنة ١٢٩ قال سعيد بن خنيم هرق أصحابه حتى بقي في ثلثة وضع عشرة وتنازع الحرب حتى رمى عليه السلام في جبينه ثم رجع أصحابه ودفنوه في مجرى ماء وفي اليوم الثاني صاح صائح المسودة من يدهم على القبر فندم غلام فأخرجوه وصلبوه أربع سنين وظهرت له كرامات عظيمة وبعدها أحرقوه بالنار قال (السيد)

لم يشفهم قتله حتى تناوره قتل وصلب مع التعريق بالشر

قال الواقدي سنة ١٢٩ وقال ابن إسحاق سنة ١٢٠ وهو ابن الثنتين وأربعين سنة (زيد بن محمد) السكلاوي بالتخفيف كذا قيل الجليبي وهو القاضي زيد المشهور علامة الزيدية وحافظ أوقايم وفقههم قال في الانتصار كان من اتباع المؤيد بالله ولم يعاصره كان القاضي من حفاظ ألقاظ العترة وله الناية العظيمة في خدمة المذهب الشريف وهو مؤلف الشرح المذكور وإذا أطلق الشرح في المنتزع فهو شرحه إلا في موضع في السير فشرح أبي طالب لأنه قد تقدم قريباً قالوا والشرح درب الزيدية ومعلقها انتزع من شرح أبي طالب قال الإمام المهدي عليه السلام انتزع بحذف أسانيد الحديث فقط وشرح أبي طالب ستة عشر مجلداً وللقاضي زيد أيضاً تعليق أعطه على الافادة أو الزادات (زيان بن العلا) البصري الصحوي اللغوي أبو عمرو القارئ أحد القراء السبعة روى عنه القراءة الدوري واليزيدي والسوسي واختلف في اسمه على إحدى وعشرين قولاً أشهرها ما ذكر وقيل اسمه كنيته وحضر مع الإمام إبراهيم بن عبد الله بن الحسن ولازم مجلسه وأخذ عنه خلق في النحو واللغة مات بطريق الشام سنة أربع و١٥٩ (الصحابة رضي الله عنهم) (زيد بن أرقم) بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي صحابي مشهور

أول مشاهدته المختدق كان من الملازمين أمير المؤمنين علياً عليه السلام وشهد معه حروبه وأُنزل الله تعالى في سورة المنافقين توفي سنة ست أو ثمانى وستين (زيد بن ثابت) الضحاك بن لوذان الأنصاري التجاري أبو سعيد وأبو خارجة صحابي مشهور وأحد أهل القرائن كان يكتب الوحي وتولى جمع القرآن قال مسروق كان من الراشقين في العلم مات سنة خمس أو ثمان وأربعين وقيل بعد الخمسين (زيب بنت رسول الله) صلى الله عليه وآله وسلم أم أمانة ولدت سنة ثلاثين من مولده صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجها ابن خالتها أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى وحضر أبو العاص يوم بدر وأسر

وأرسلت زينب بعقد خديجة رضى الله عنها فداء له وأياتنا إلى أبيها فلما قرأها صلى الله عليه وآله وسلم بكى
ورد أسيرها وحرما عليه ثم أسلم أبو العاص وهاجر وردها عليه ولدت له إمامة وعلياً فمات مراهما
وأمامة تزوجها أمير المؤمنين بوضية من الزهري وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحبها ويحملها في الصلاة
وتوفيت زينب رضى الله عنها سنة ثمان من الهجرة وجميع أولاده صلى الله عليه وآله وسلم من خديجة إلا
إبراهيم فمن مارية واسم أبي العاص مقسم كحلب وقتل يوم البامة في خلافة أبي بكر (الفرق) (الزيدية)
اسم يطلق على أئمة آل من تابعهم في العدل والتوحيد والقول بأمامة زيد بن علي ووجوب الخروج
على الظالمة (الكتب) (الروائد) للشيخ عبد الجليل الناصري وقد نسبت

إلى أبي جعفر غلطا (الزهري) للفقير يوسف بن أحمد بن عثمان (الزيادات)

لم بالله جمعها الشيخ أبو القاسم بن نال (حرف السين المهمة)

(سعد بن عباد) الأنصاري الخزرجي الساعدي المدني الجواد بن الجواد وابنه قيس كذلك أسلم رضى الله عنه
في يمة العقبة الكبرى في السنة الثالثة في ذي الحجة وجاء معه ثلاثة وسبعون من الأنصار وجعله صلى الله
عليه وآله وسلم أحد النبلاء ولما قدم صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل سعد يأتي بطعامه سنين ولما مات
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أراد أنصار الخلافة وأخرجوه ليبيعوه والقصبة مشهورة ولم يبيع أبا
بكر ولا عمر وتوفي سنة ستة عشر بحوران من أعمال الأردن بالشام وذلك أنه بال في جحر نفر ميتاً وسمع
صوتاً في داره بالمدينة يقول

قتلنا سيد الخزرج سعد بن عباد رميناه بسهم فلم نخط فؤاده

وكان اعتزل بحوران وله قبر بقرب دمشق شاع عند العامة أنه قبر سعد بن عباد فيجتمعون أنه قتل من
حوران إلى هناك (سعيد بن جبير) بن هشام الأسدي مولى بني وائل بطعن بن أسد بن
خزيمة الكوفي قال في الطبقات هو أحد أعلام التابعين روى عن ابن مسعود وابن عباس وخلق وعنه سلمة
ابن كهيل وأيوب وجماعة المؤيد بالله وعنه السيد صارم الدين من قضاة محدثي الشيعة قال خرج مع القراء على
الحجاج فقال له لم خرجت قال ليمة في عتق قتله في شعبان سنة ٩٥ وعمره خمس وأربعون سنة وفي
اللاكي خرج مع الحسن بن الحسن وقال ابن حجر قتلته في عتق قتله في شعبان سنة ٩٥ وعمره خمس وأربعون سنة وفي
ونحوها مرسلته انتهى (سعيد بن المسيب) بفتح الباء كحمم والكسر لا أصل له ابن حزن
ابن أبي وهب القرشي أبو عبد العزيز وله سكتين بقيتا من خلافة عمر قال في الطبقات كان سيد التابعين
من الطراز الأول حدث عن أمير المؤمنين وأبي ذر وسلمان وخلق من الصحابة والتابعين وعنه زين
العابد بن قتادة والزهرى فأكثر وآخرون قال مكحول طفت الأرض كلها لما قُتِلَ أعلم من ابن المسيب
وقال قتادة لم أجد أعلم منه وقال ابن اللبني لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه ومرسلته صحاح عند
أهل الحديث وطلب للبيعة فأنى ففرض بالسياسة توفي سنة ٩٤ وقد ناهز الثمانين (سفيان بن سعيد)

ابن مسروق أبو عبد الله الثوري الإمام أحد الأعلام قال السيد الحافظ روي عن أبيه وسلمة بن كهيل
وخلق وعنه القطان والثوري وأم مولده سنة ٩٧ قال ابن عينة ما رأيت أعلم منه وقال ابن المبارك لا أعلم
على وجه الأرض أعلم منه وقال صالح حزن (١) حديثه ثلاثون ألفاً كان زيدياً مشدداً على
أئمة الجور عده السيد صارم الدين في قضاة محدثي الشيعة وقال الواقدي كان سفيان زيدياً ذكره

(١) حزن بن جهمي قدرت له مصباح

الامام أبو طالب وقال السيد محمد بن ابراهيم هو الامام الحجة المجمع على قتله وجلالته ونصيحته لله ورسوله
والمؤمنين توفي بالبصرة سنة ١٦١ ولم يعقب (سليمان بن ناصر السعamy) الزيدي العلامة المتكلم كان
مطرباً ثم قرأ على أبي جعفر فرجع حاضراً آخر مدة المتوكل على الله وص باثله وكان في نواحي مدح وله
مؤلفات منها شمس الشريعة ستة مجلدات والروضة في الفقه وكتاب النظام (المصحابة) (سعد بن مالك)
ابن عبيد الأنصاري أبو سعيد الخدري لا يه صحبه وله كذلك شهداً بعداً أحد وكان من اجلاء المصحابة وفضلهم
وفقاهم وكان يفضل علياً أمير المؤمنين على غيره وشهد معه حروبه وروي الكثير فهو من رواة الأولوف مات
بالمدينة بضع وستين وقيل ٦٤ رضى الله عنه (ودة بنت زمعة) بن قيس بن عبد شمس الصامرية
القرشية أم المؤمنين زوجها التي صلى الله عليه وآله وسلم بعد خديجة وهو بمكة وكان أراد ان يطلقها فوهبت
نوبتها لعائشة وبقيت في أزواجه ومات سنة ٥٥ هـ على الصحيح هي مذكورة في أول باب العدة (السقينة)
كتاب جليل في سير الأنبياء وأهل البيت وقنون آخر أربعة مجلدات للحاكم المحسن بن محمد بن كرامة الجهمي

﴿حرف الشين للمجتمعة﴾

(شرح بن الحارث) بن قيس الكندي القاضي من كبار التابعين استقضاء عمر على الكوفة فأقام
قاضياً نحساً وسبعين سنة الا ثلاث سنين في أيام الحجاج وكان أعلم الناس بالقضاء وقال له أمير المؤمنين
عليه السلام اذهب فانك من أفضل الناس توفي شرح رحمه الله سنة ٨٧ وهو ابن مائة سنة وقيل غير ذلك
(شرح بن المؤيد القاضي) الجلي أبو مضر علامة الشيعة (١) وحافظهم من اتباع م بالله صاحب
التصانيف في الفقه منها أسرار الزوائد ولباب اللقالات قمع الجهالات قال الامام الهندي عليه السلام في توقيع
كتب الاسلام وهو ثمانية أو سبعة مجلدات والناس يترفون منه وأتى مرة بجواز مهادة الباطنية فهاجر الشيخ
على خليل من تلك الفتوى وانكر عليه كان أبو مضر في حدود الخامسة (شبرا شوية العلامة) الجلي
الناصري قال في المستطاب هو من فقهاء الناصر ولم أقف له على غير هذا (شريك بن شعبا البلوي)
الأنصاري مولاهم الذي حصل له القصة في العان ذكر هلال بن أمية انه وجده على زوجه خولة بنت حاصم
يقال انه شهد مع ابيه خطأ وخطأ من زعم انه يهودي وقيل انه بالسين المهمة والله اعلم (الكتب)
شرح التجريد لم بالله (شرح البحر) لأبي طالب (الشرح) اذا اطلق فهو للقاضي زيد (شرح الابانة)
للشيخ ابي جعفر محمد بن يعقوب الهوسمي (شرح الزوائد) لأبي مضر (شرح الافادة) للقاضي يوسف
والظاهر انه التعليق المار (الشفاء للأمر) الحسين (شمس الشريعة) لسليمان بن ناصر السعamy (شمس
العلوم) للقاضي بشوان بن سعيد الحميري الزيدي في اللغة تم تأليفه سنة ٥٧٠

﴿حرف الصاد المهمة﴾

(صفوان بن أمية) بن خلف ابن وهب القرشي الحمصي المكي صحابي من المؤلفة اسلم بعد الفتح وكان
غنياً كثير الأموال مات أيام قتل عثمان وقيل سنة احدى او اثنتين واربعين في خلافة معاوية هو المذكور

(١) ايما ذكرت الشيعة في هذا الكتاب فالمراد بهم ضد النواصب والتواصب الذين لصبوا العداوة لعل
ابن أبي طالب وذريته والشيعة المحبون لعل بن أبي طالب وذريته وليس المراد بالشيعة الروافض كما هو
اصطلاح المتأخرين

أول العارية (الفرق) (الصالحية) فرقة من الزيدية تنسب إلى الحسن بن صالح بن حي المساذكره (السكرت) المني يرض له في المستطاب ولم يقف على مؤلفه

﴿حرف الضاء المعجمة﴾

(الضحاك) أين ما ورد في كتب أئمتنا هو الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم وأبو جعد الخراساني حدث عن ابن عباس وعنه جوير وأبو اسحاق وآخرون وهم مبالله وابن معين وابن حنبل وأبو زرعة وقال ابن حجر صدوق من الخامسة مات بعد المائة رحمه الله (السكرت) (الضياء) هو ضياء الحلوم مختصر شمس العلوم للقاضي محمد بن نشوان بن سعيد الجبيري عاصر المنصور بالله وهو في اللغة

﴿حرف الطاء المهملة﴾

(طاوس البجلي هو ذكوان بن كيسان) قد تقدم في حرف الذال (طلحة بن عبيد الله القرشي) من السابقين الأولين كان ثامناً في الاسلام وأخوه من المهاجرين الزبير ومن الأنصار أبو أيوب وكعب بن مالك شهد المشاهد كلها إلا بدرأ كان في تجارة وإجل يوم أحد بلاء عظيماً وقع فيه بضع وسبعون ما بين ضربة ورمية وطلحة وقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك اليوم أوجب طلحة وكان من الأجواد وسمع أمير المؤمنين رجلاً ينشده :

ففي كان يدينه الفنا عن صديقه إذا هو استغنى ويبعده الفقر

قال عليه السلام ذلك طلحة ولما قتل عثمان بوجع أمير المؤمنين عليه السلام بإيعه طلحة والزبير ثم شت الشيطان في قلبهما فخرج عن المدينة ناكئين قلقياً عائشة فأخذها وساروا إلى البصرة وعاتوا فيها فخرج أمير المؤمنين ودعاهم إلى الصلح فأجابوا واتعدوا إلى الغد وكان قتل عثمان كارهين للصلح فباكروم الحرب فقال الزبير ما هذا فقالوا لم ندر إلا وقد شرعوا في قتالنا ولم يعلم أن أولئك السبب إلا بعد الواقعة ثم دعا أمير المؤمنين الزبير فذكره الحديث فاعتزل القتال تائباً ورى طلحة في المعركة وقد تاب وباج أصحاب أمير المؤمنين ذكر ذلك من بالله في الشافي وغيره وفي الرياض دماه على عليه السلام وذكر سواقه فاعتزل القتال فرماه مروان ولما بلغ أمير المؤمنين أنه باج له قال أبي الله أن يدخل طلحة الجنة لا يبيعني في عتقه وكان قتله سنة ٣٣ ودفن إلى جانب القرات فرأه بعض قراجه في النوم يقول لا تخبرني من الماء فاني قد غرقت ثلاثاً فخير ابن عباس فأخرج بعد ثلاثين سنة فوجدوه أخضر لم يتغير واشتروا له داراً ودفنوه بها وقبره بالبصرة مشهور وطلحة مذكور في أول كتاب الوقف .

﴿حرف الطاء المعجمة﴾

(غفر بن داعي) بن مهدي العلوي الاستراباذي السيد الامام الحافظ أبو الفضل من علماء آل محمد عليهم كان في عصر الامام احمد بن سليمان وله مؤلفات منها الأمل المشهورة تروى من طريق الشيخ شمس الدين وأورد منها علي بن احمد في شمس الأخبار ورمزها الطاء المعجمة (الظاهرة) اتباع داود بن علي الظاهري تمنعوا من تأول للمتشابه ويقفون التجسيم

﴿حرف العين المهملة﴾

(عامر بن شراحيل) الشعي بنح الشين منسوب إلى شعب ممدان أبو عمرو الكوفي ولد لست سنين من خلافة عمر روى عن أمير المؤمنين علي وجبر وغيرها وعنه قتادة والأعمش وآخرون قال في التقریب حقه من الثالثة قال مكحول ما رأيت أهله منه وعده السيد صارم الدين في قات محمدني الشيعة توفي سنة ١٠٥ وله اثنان وثمانون سنة .

(عبد الملك بن عبد العزيز) بن جريج بضم الجيم وفتح الراء مصفراً وآخره جيم الأموى مولاهم أبو الوليد ويقال أبو خالد أحد العلماء الأثبات وجهابذة الحديث والفقهاء وقال هو أول من صنف روى عن عطاء وغيره ونقل عنه الهادى فى المنتخب فى باب الأوقات بواسطة عبد الرزاق وكان ثقة ثبت حافظاً ليس فيه مقال وهو أقدم شيخ لمحمد بن منصور المراءى وروى له سائر الأئمة توفي سنة ١٥٠ هـ حسين ومائة وقد نيف على التسعين وأصله من الروم ثم سكن مكة (عبد الملك بن عبد الله) الجوينى أبو المعالى الأشعرى المعروف عندهم بإمام الحرمين شيخ الأشعرية ومتكلمهم ولم يكن أشعرياً لأنه يقول فضل العبد بقدرة العبد مستقلة ولا كسب فلذلك كانت نسبته إليهم دعوى وله كلام فى إثبات القدرة وتضعيف قول الأشعرية تأويله له مصنفات مشهورة فى الأصوليين كالبرهان يذكره فى الغاية والورقات والمنتخب وغيرها مولده سنة ٤١٧ هـ وجاور بمكة أربع سنين وانتقل واشتهر له صيت عظيم وكان يحضر حلقاته مالا يحصى من الطلبة وقد ذكر الشافعى فى مصابحه رجوع الجوينى إلى العدل وفى الحقيقة لم يدخل فى مقاتلهم كما يعرف من كلامهم عنه توفي الجوينى سنة ٤٧٨ هـ (علي بن عبد العزيز) الجرجاني أبو الحسين الشافعى العلامة وهو المراد بقوله فى الشرح وقال أبو الحسين بن عبد العزيز وكان زاهداً ورعاً أديباً شاعراً روى له المرشد بالله اشعاراً بديعة منها الآيات المشهورة

يقولون لى فيك اقتباض وإيما رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجماً
ومنها قوله ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه فى النفوس لظلما
ومن شعره

لم أبجد لذة السلامة حتى صرت البيت والكتاب جليسا
ليس شيء أعز عندى من العلم فلا أبغى سواه أئيبا
إيما الذل فى مخالطة الناس فدعهم تمش عزيزاً وديما

توفى على ما قال العامرى سنة ٣٦٦ هـ ولعله سهو وفى تاريخ ابن الأثير وغيره أنه مات سنة ٣٩٣ هـ والله أعلم (عمر بن عبد العزيز) بن مروان بن الحكم بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس القرشى الأموى أبو حفص الخليفة العادل والفرزد الكامل والى الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك وكانت ولايته تسعة وعشرون شهراً كما بنى بكر ميمع أنس بن مالك وصلب أنس خلفه والسائب بن يزيد وسهل بن سعد وخولة بنت حكيم من الصحابة وعروة بن الزبير وابن الزبير وابن المسيب وخلق من التابعين وروى عنه الزهرى وحيد الطويل وآخرون قال مالك بن دينار والى قالت رماه الشاء فى الجبال من هذا الخليفة العادل الصالح فسئلوا قالوا لأنها كفت الذناب والأسد عن الشاء وكتبه زيد بن علي يخطه وقال لعبد الله بن الحسن إذا كان لك حاجة فأرسل إلى فاني أستعجى من الله أن أراك على بابي وقال له مرة إن طلبت منك شيئاً أتماعدي قال نعم قال اكشف عن بطنك فكشفه فألق بطنه يعطنه وقال إني لأرجو أن لا يصنبنى الله وقد لصقت بيضته من رسول الله قال عمر كنت أقرأ على شيخ من ولد عتبة بن عبد الله بن مسعود فمر بي يوماً وأنا مع الصبيان نشتم عليا فبعتته فأعرض عني وقام يصلى حتى أنكرته فسأله فقال أنت الذى نشتم عليا قلت قد كان ذلك قال هل علمت أن الله سخط على أهل بدر بعد الرضا قلت وهل كان عليا بدرى قال وهل

كانت بلداً كلها الإله قال فهذا أول ما وقع في قلبي ثم كان، والذي يخطب وهو أفصح الناس فإذا وصل إلى شتم على تعزيره من الفهاة ما الله عالم به قتلته فقال يا ولدي لو علمت ما علم أبوك من فضل هذا الرجل لعزته فأضمرت أن لو وليت لأزبل ذلك فلما ولي الأمر أزال سب أمير المؤمنين. وأمر بأزالته في جميع البلدان حتى وصل صنعاء فقام رجل يقال له ابن محفوظ فقال السنة فقال قبضك الله تلك البدعة فقال اللعين لأن أزالها عمر لأضرم النار عليه ناراً فقام فركب بغلاً وتبعه الناس فرجموه حتى قتلوه وهو يرجع إلى الآن (١) قيل في ذلك :

استراحت من السباب البتول وبنوها وبعثها والرسول،

وأبى ذلك اللعين ابن محفوظ وبنوا الأسود السكاب الغول

وقال الشريف الرضي :

يا ابن عبد العزيز لو بكت العين فني من أمة ليكيك

أنت ترهتنا عن السب والشتم فلو أمكن الجزاء لجوزك

دور سمحات لأعدائك عاد خير ميت من آل مروان ميتك

وفي الإكمال لما مرض عمر بن عبد العزيز قال اجلسوني ثم قال أنا الذي أمرتني فتصبرت ونهيتني فعصيت ولكن لا إله إلا الله ثم أخذ نظره فقال إني لأنظر خضرة ما هم ناس ولا جن ثم قبض روحه الله سنة إحدى ومائة ومولده سنة مقتل الحسين سنة إحدى وستين وتوفي بدر سمعان ودفن به وأخبار زعمه وزعمه وعبادته طويلة جداً قالت امرأته ما اغتسل من جماع قط منذ ولي الخلافة وكان يبكي ويقول لو أخذت شاة في أقصى الأرض لخطت أن أسأل عنها (عمرو بن صفير) أبو هريرة الدوسي اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً طويلاً أشهرها ما ذكر أسلم عام خيرة سنة سبع وكان عريف مسكن الصفقة وكان يلازم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملازمة كثيرة قالوا فلماذا كان أكثر الصحابة رواية قال الشافعي أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره قال من بالله وكان كثير الرواية في فضل أمير المؤمنين عليه السلام وتولى أمانة المدينة مدة أيام معاوية توفي سنة سبع أو تسع وستين عن ثمان وسبعين سنة بالعقيق وقيل بالمدينة (عبد الله بن أحمد) بن عبد الله الشافعي المعروف بالقفال قال ابن خلكان كان وحيد زمانه قفلاً وحفظاً وورعاً وله عناية في مذهب الشافعي وله التصانيف النافعة وطلب العلم كثيراً وكان يعمل الأقفال فسمي القفال وتوفي سنة ١٤٧ وأظنه صاحب التفسير المشهور بضمير القفال شجته بذكر العدل ويحكى عنه الرازي في تفسيره (عبد الرحمن بن حزة) بن سليمان بن علي بن حمزة ابن أبي هاشم الحسني القاسمي الإمام من بالله أبو محمد مولده ببشاش لاحدى عشرة بقية من ربيع الأول سنة ٥٩١ ونشأته ما سمع بمثلها وله زهد وورع عظيم أما مصنفاته فلم يكن منها إلا الشافي لكفاه مفخرة فكيف وهي تفيض على أربعين منها العقيدة التصورية وشرحها الفقيه حيد بالعمدة مجلدين وزيد الأدلة لطيف جداً والرسالة الناصحة وشرحها النورة الشافعة وغيرها في الكلام والمذهب والصادر في الفقه والحديث شرح السلفية في الحديث وصفوة الاختيار في أصول الفقه قال عليه السلام في الشافي أنا أحفظ محسن ألف حديث يروى له في ربيع الأول سنة ٥٩٤ وقيل غير ذلك وتوفي عليه السلام محصوراً بكوكبان سنة ٦١٤ ودفن بها ثم نقل إلى بكر ثم إلى ظفار قال الفقيه ولم تشتهر دعوة امام قبله حتى وصلت الجبل (١) خارج صنعاء بمسافة ميل من جهة الغرب بموضع يسمى باب المتجمل وعليه أكمة من حجار من الرمي بها

والدليم (عبد الله بن الحسن) بن الحسن بن علي بن أبي طالب أبو عبد القريش الهاشمي المدني الكامل روى عن أبيه وعبد الله وجعفر والوعكرمة وآخرين وعنه أولاده الأئمة الأربعة محمد وإبراهيم وإدريس ويحيى وسفيان الثوري وابن علية وآخرون قال في الطبقات وقته ابن معين وأبو حاتم وغيرها قال ابن عتبة كان يشبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان شيخ بني هاشم في زمانه ومات في حبس الدوايتق لفته الله وهو ابن خمس وسبعين وفي الأكمال ٧٢ وفي مقاتل الطالبين حبس ثلاث سنين حتى توفي سنة ١٤٥ وحكى في الشافعي انه ممر به الجدار روى أصحاب الحديث وكل أئمتنا (عبد الله بن زيد) ابن أحمد العمري المدحجي الزيدي الفقيه العلامة أدرك مدة الامام المهدي وشهد بامامته وكان يحرم تقليد الموقى وجرت بينه وبين آل الرصاص مراسلات في نفي المنزلة بين المنزلتين لأنه كان بروي إجماع الأئمة علي ثقبها وقد اعترضه جماعة وله مؤلفات في الكلام جيدة كالحجة وفي أصول الفقه البصرة المنظومة وفي علم الطريقة الارشاد كتاب نفيس لولا أنه يورد من الأحاديث ما حصل فحصل فيه بعض موضوعات بسيرة وله السراج الوهاج والنجم الثاقب وغيرها قال في المستطاب اتصل عبد الله بن زيد بالسلطان المظفر وأخذ عطاها وكان له خيرة فغن الفلك ومعرفة بالاصطلاب توفي رحمه الله يوم الخميس في شعبان سنة ٢٦٧

(عبد الله بن شبرمة) بضم المعجمة وسكون الباء الموحدة وضم الراء ابن الطفيل بن حسان الضبي بن شبرمة السكوني القاضي أحد الفقهاء المشهورين قال حماد بن زيد ما رأيت أفقه من ابن شبرمة وقال في التقرر ثقة من الخامسة مات سنة ١٤٤ حديثه أقل من غيره واشتهر بالثقة روى له أهل الحديث وذكره المرشد بالله في أماليه (عبد الله بن أبي القاسم) بن مفتاح أبو الحسن الزيدي العلامة الفقيه من موالي بني الحنظلي قال في المستطاب فلما سكن غضران وبني فيه مسجداً وله مؤلفات منها

(شرح الأزهار المسمى بالمنتزع المختار) من الفيت المندار الذي لا تحصر نسخه ولا تحصر وهو المطلوب والحاجة التي في نفس يعقوب وسلك فيه مسلكاً يسبق وتبعه علي ذلك صاحب الوابل ولم يفر بطائل وروى ان رجلاً رأى الامام المهدي عليه السلام يمشي في الأرض بمسحاة وثمة جماعة كلهم يريدون ان ينوب عنه فلم يستحسن أحداً حتى اخذها ابن مفتاح ففصل فاستحسن ذلك ومن مؤلفاته تطبيق على التذكرة توفي رحمه الله يوم السبت لسبع مضت من ربيع الآخر سنة ٨٧٧ وقبره بإزاء المحاريق بماني صنعاً قريماً باب ابن مرو ومرو عثرته الصلحاء في زماننا (عبد الله بن المبارك) بن واضح الحنظلي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي الحافظ روى عن هشام وسلمان التيمي وخلق وعنه سفيان الثوري وسفيان بن عيينة ومحمد بن الحسن وإمام وهو حافظ زمانه في الحديث وقد الرجال أحد علماء الجرح والتصديق حجج سنين متعددة وله زهد مشهور اتفقوا على ثقتهم وجلالته ووقته م بالله وصنف كتباً كثيرة مولده سنة ١١٨ ومات سنة مائة وإحدى وثمانين خرج له الجماعة وأئمتنا الأربعة (عبد الله بن موسى) بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الحسن بن الهاشمي أبو موسى روى عن أبيه عن جده وعنه ولده موسى ومحمد بن منصور قال ابن عتبة وهو أكثر بني الحسن عدداً وأشد م بأساً وقال أبو العباس كان ممن يشار اليه ويفزع منه السلطان واجتمع مع القاسم في بيت محمد بن منصور وطلبه القاسم للبيعة فأبى وبيع القاسم عليه السلام سنة ٢٢٠ وقال ص بالله كان شيخاً وحده وحيد عصره ولهم الفضل والحلم ما تعرفه الفضلاء توفي في السنة التي مات فيها أحمد بن عيسى سنة ٢٤٧ وفي الطبقات ان أحمد مات سنة ٢٤٠ وهذا هو الصحيح كما تقدم وذكر في

الشرح عبد الله بن موسى بن جعفر ولم أجده في كتب التاريخ بل في أمالي أحمد بن عيسى في صلاة التراويح هذا المذكور فينظر فيه (عبد الجبار بن أحمد) بن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله الاستربادي المعتزلي أبو الحسن قاضي القضاة إذا أطلق القاضي في كتب الأدبية فهو هذا وفي كتاب الأشاعرة الباقلاني حدث عن أبي الحسن القطان والوزير بن عبد الواحد وآخرين وأخذ علم الكلام عن أبي عبد الله البصري وحدث عنه عبد السلام القزويني والموفق بالله الجرجاني وأخذ عنه علم الكلام الإمام المؤيد بالله وأبو عبد الله الحاكم والصاحب وآخرون قال في تاريخ قزوين وله أمالي كثيرة سمع منها بعضها في الري وبعضها بقزوين سنة ٤٠٩ هـ صنف الكثير في التفسير والكلام وغيرهما قال الخليل الحافظ كتبت عنه وكان في حديثه ثقة لكن دأب إلى البدعة يحيى الاعتزال وقال المهدي عظيم انتهت مؤلفاته إلى أربع مائة ألف ورقة منها المحيط اثنين وعشرين والمختصر ثلاثة عشر ومختصر الحسن عشرة والأصول الخمسة والعمد نيف وعشرون وقال ابن كثير من أجل مصنفاته كتاب دلائل النبوة أبان فيه عن علم وبصيرة وقد طال عمره وارتحل الناس إليه من الأقطار واستفادوا منه وقال الحاكم الجشعي ليس عندي عبارة بقدر عمله من العلم توفي بالري سنة ٤١٥ هـ قال أحمد بن سعد الدين حضر جنازته كثير من الأئمة (عبد الرحمن بن عمرو) الأوزاعي أبو عمرو سكن دمشق ثم تحول إلى بيروت فسكنها مرابطاً إلى أن مات وهو ركن من أركان الحديث وعلم من أعلام الدين روي عن الباقر ونافع والزهرى وقادة وآخرين وروى عنه الثوري ومالك وأبى ولد سنة ٨٨ هـ قال ابن سعد كان ثقة مأموناً كثير الحديث وقال ابن معين ثقة اخفى الأوزاعي في سبعين ألف مسألة توفي سنة ١٥٧ هـ بدمشق روى له الجماعة وأئمتنا الخمسة (عبد السلام بن محمد بن سلام) مخفف بن خالد بن أبان بن حمران مولى عثمان بن عثمان الجبائي المعتزلي أبو هاشم قال ابن خلكان هو الإمام في مذهب الاعتزال المتكلم ابن المتكلم العالم ابن العالم كان هو وأبوه من كبار العلماء وولادته سنة ٢٤٩ هـ قلت وهو العالم الذي مات فيه القاسم بن إبراهيم قال ابن خلكان توفي يوم الأربعاء لاثنتي عشرة غيبة من شعبان سنة ٣٢٩ هـ ينفذ ودفن في مقابر البستان عن الجانب الشرق وفي هذه السنة توفي الطحاوي كما مر قال الحاكم لم يبلغ أحد مبلغه في الكلام قلت هذا الشيخ ممن غلا فيه المعتزلة وأكثر الزيدية وقاده الجمهور في تهدير عظمة الله على قدر عقله ودعواه أن الاحاطة بمعرفة الله حتى روى عنه أنه أقسم ما يعلم الله من ذاته إلا ما يعلمه والعجب ممن تبعه في ذلك واقتاد بزمامه إلى أودية المهالك (عبد السيد ابن محمد) بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر المعروف بابن الصباغ الشافعي كان قبه العراق في وقته وثقة حجة ومن مصنفاته (كتاب) الشامل وهو من أجود كتب الشافعية ودرس ينفذ ولد سنة ٤٠٠ هـ ينفذ وكف بهر آخر عمره وتوفي في جمادى الأولى سنة ٤٧٧ هـ ينفذ (عبد الله بن أحمد) ابن محمود الكوفي أبو القاسم البجلي المعتزلي امام معتزلة بغداد أخذ الكلام عن أبي الحسين عبد الرحمن ابن محمد الخياط وروي الحديث قليلا وليس بذلك فيه له (كتاب) السند وله كتاب الطبقات والمقالات صحب الإمام محمد بن زيد الداعي وكتب له وقال ما كتبت لأحد إلا استصغرت نفسي إلا محمد بن زيد فكانني أكتب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصحب الناصر وأخذ عنه علم الكلام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ذكره يحيى حميد توفي ببلخ في أيام المقتدر سنة ٣١٧ هـ (عبد الله بن الحسن) بن دلال الكرخي أبو الحنفى الفقيه قال في طبقات الحنفية كان رئيس الحنفية ينفذ وكان إصواماً قواماً زاهداً أصيب آخر عمره برباع الفالج وقال ص بالله

هو من قال بالعدل والوحيد وكان من أهل العلم والزهد وكان لا يدخل بيتاً فيه مصحف إذا كان على غير طهارة تعظيماً له توفي سنة ٣٤٠ وحضر جنازته الأشراف على طبقاتهم وفيهم جماعة من العترة كما هي عبد الله ابن الداعي تلميذ أبي الحسن وفي هذه السنة ولد الامام أبو طالب وفيها توفي علي بن العباس الصنعاني (عثمان بن عمر) المعروف بابن الحاجب السكودي الاستاني ثم المصري الأصولي التحوي علامة الدنيا كان مالكياً أشعرياً صاحب المصنفات المستجادة كان والده صاحباً لأمير عمر الدين الصلاحى مولده سنة ٢٥٠ صنف في الأصول والنحو والصرف ومصنفاته ينتفع بها إلى آخر الدهر كالتأشيفه والكافية وشرح المقصل ومختصر المنهى والمنهى والأمالى وغيرها تنقل في البلدان توفي بالاسكندرية سنة ٦٤٦ (عثمان بن مسلم) البتي يفتح الباء من البت وهو القطع أبو عمرو البصري ويقال اسم أبيه سليمان روى الحديث عن نعيم بن أبي هند وغيره وروى عنه سفيان بن حبيب وغيره قال ابن حجر في التقریب صدوق من الخامسة خرج له المرشد بالله (عطاء بن السائب) بن مالك روى عن أبيه وسعيد بن جبير والزهرى وآخرين كان من كبار التابعين وأهل الفقه قال أحمد بن حنبل ثقة رجل صالح وقال الجليلي ثقة وضعفه بن معين قلت كان في حفظه شيء توفي رحمه الله سنة ١٣٦ وفيها مات السفاح وبويع أخوه المنصور وروى له اثنتا عشرة وغيرهم والأربعة والشيخان متابعه

(عقبة بن عبد) بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الجحاني الزيدي الشيخ العلامة صاحب المذاكرة في الفقه قال في المستطاب وله تفسير جليل جداً جمع فيه علوم الزيدية حاصر الشيخ المهدي أحمد بن الحسين وقد عليه في المعونة التي يأخذها من الناس انتهى مولده سنة ٦٠٣ وتوفي بعد العشاء الآخرة ليلة الأحد لتسع خلون من جمادي الآخرة سنة ٦٦٥ (عكرمة بن عبد الله) البربري أبو عبد الله مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أصله من البربر وهب لعبد الله بن عباس فاجتهد في تعليمه القرآن والسنة حدث عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وأبي هريرة والحسن بن علي وعائشة وغيرهم وهو أحد فقهاء مكة وتابعها وقال له ابن عباس أفتألف الناس وقيل لسعيد بن جبير هل أحد أعلم منك قال عكرمة وقد تكلم فيه بعضهم ولم يسمع لأنه احتج به أهل الأسانيد والسنن ومات ابن عباس رحمه الله وهو على الرق فباعه علي بن عبد الله من خالد بن يزيد بأربعة آلاف فقال له عكرمة ما خير لك بست علم أريك بأربعة آلاف فاستغاث البيح وردده واعضه توفي رحمه الله سنة ١٠٧ (عقمة بن قيس)

ابن عبد الله بن عقمة النخعي وفي جامع الأصول عقمة بن قيس بن مالك أبو بكر بروي عن أمير المؤمنين وعبد الله واشهر بمحدثه وسلمان وعمر وآخرين وعنه الشعبي وإبراهيم بن يزيد وغيرهم وكان قبيح السكوة بعد عبد الله وأقرأ أهلها وثقة ابن معين وابن حنبل وعنه في كتب القالات من الشيعة توفي سنة ٦٧ وقيل اثنتين وسبعين روى له الأئمة والجماعة (علي بن أصفهان) بن علي الديلمي الزيدي الشيخ العلامة كان من أصحاب الناصر كان هذا الشيخ من أهل العلم التفرير والمقاتلات في الفقه ونقل المذهب والصخرجات وكان من الزهد والورع على حد عظيم قال المنصور بالله من ورعه أنه هاجر إلى خراسان فقتل أفتى بها أبو مضر أنه يجوز مهادة الباطنية (علي بن بلال الآملي) الزيدي مولى السيد بن الأخوين م بالله وأبي طالب كان هذا الشيخ من المتبحرين المبرزين في فنون عديدة حافظاً للسنة مجتهداً محصلاً للمذهب وملاّت كتب الأصحاب يذكره وهو الذي يعرف بصاحب الوافي وله مصنفات قيمة

منها الواقى في الفقه وقد أكره الرواية منه في شرح الأزهار ومنها شرح الأحكام من أجل الكتب
مسند الأحاديث وفيه ما يكشف عن معرفته وحفظه للأسانيد واطلاعه على علم الحديث وقد نقل عنه سيدي
الحسين بن يوسف زيارة في تمة الاعتصام بأسانيده ومن مؤلفاته تمة المناسيح الذي ألقه السيد أبو العباس
الحسيني من خروج يحيى بن زيد إلى أبي عبد الله بن الداعي وذكر فيه التفق على أمانتهم والمخلف فيهم
ولم يؤرخوا له وفاة ولا ابن أصفهان (على بن جعفر) بن الحسن بن عبد الله بن علي بن
الحسين بن الحسن بن علي بن أحمد الحقيقي وهو الذي سكن قرية يقال لها حقيقة بالقرب من المدينة ابن
علي بن الحسن الأصغر بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي الحسيني أبو الحسن الامام الهادي
المعروف بالحقيقي الصغير والكبير والده قال حيد الشهيد أجمع أهل عصره على أن سبع عليه آلة للإمامة
قام في بلد الاستدارية من أرض الديلم بعد وفاة الناصر الصغير سنة ٤٧٢هـ وكان الحقيقي مشغولاً بالأمر في
بلاد ديلمان وكان أبو الرضى محتسباً في بلاد جيلان كان الحقيقي قتيلاً متكلماً للفتالات في العلوم والتأليف
من أهل البصرة الثامة ولم يزل قائماً بأمر الله إلى أن حضر يوماً ليلة كجوة من بلاد الاستدارية فوُثِبَ
عليه رجل حبشي في المسجد فقتله رضوان الله عليه في يوم الاثنين في رجب سنة ٤٩٠هـ ونقل إلى بكار ودفن
بقرية قشكين قال الشيخ محي الدين الجيلاني هبت ريح بعد نحو مائة سنة من موته فكشفت قبره حتى
رعي كما دفن حتى شعر لحيته هذا هو المراد الحقيقي ذكره ص بالله وحيد الشهيد والامام الحسن والامام
المهدي والحاكم ومحي الدين الجيلاني وهو أعرف به وتمة حاشية في الشرح من إهماش الهداية أنه يحيى
ابن الحسين وأنه الكبير ولا أصل لما بل هي سهو ولم يوجد ذلك في غيرها فليعلم (علي بن
الحسين) بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي الحسيني أبو عبد زين العابدين سمع أباه وابن عباس
والسور بن غزوة وأبا رافع وعائشة وأم سلمة وصفيّة وآخرين وعنه أولاده جد وعبد الله وزيد وعمر
والحسين وعلي والقطان والزهرى وآخرون قال القطان هو أفضل هاشمي رأيت في المدينة وقال الزهرى
مارأيت أفضل منه ولد عليه السلام سنة محسن وهي السنة التي ولد فيها الزهرى وقال أبو طالب في الأفادة
ولد لسنتين قبلاً من خلافة عثمان وقيل غير ذلك قال الزبير بن بكار كان عمره يوم الطف ٣٣ سنة قال
السيد الخافظ فضائله عليه السلام أكثر من أن تحصى أو يحيط بها الوصف قال الخافظ في كتابه الذي
صنعه في فضل بني هاشم أماً على بن الحسين فلم أر الخارجي في أمره إلا كالشيخي ولم أر الشيخي إلا كالمعتزلي
ولم أر المعتزلي إلا كالحاملي ولم أر الحاملي إلا كالخاصي ولم أر أحداً يعتري في فضله توفي سنة ٤٩٤هـ وقيل غير
ذلك وقد صنف الذهبي في مناقب زين العابدين كتاباً وقبره بالقيع رضى الله عنه (علي بن الحسين)

ابن يحيى بن يحيى بن عم الأمير شمس الدين وبدر الدين هو الأمير الكبير العالم الشهير جمال الدين
وصاحب الزهد المتين له في الفقه للبحر معتمد كتب الزيدية وله شروح أجودها الديباج النظير للقاضي
عبد الله الدوارى وله القعر المنير في حل عقود التحرير وهداية البرايا في القرائض والوصايا وله الدرر
في الفرائض وقبره بهجرة قطابر وقال في المستطاب أفتى الأمير على أنه يجوز التعود في صناء أيام الغزو
فاعتزله الفقيه حميد بن أحمد المحلى بأنه لا يجوز أن يفتي بذلك الا مجتهداً فأجاب الأمير أنه أفتى وهو
معتد أنه مجتهد في تلك المسألة ومن مشايخه ابن معرف والشيخ عطية وأخذ عنه الأمير الحسين
عليه السلام قبل وفاته في عشر السنين وستائة تقريباً (علي بن العباس) بن إبراهيم بن علي بن

عبد الرحمن بن القاسم بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام الهاشمي الحسيني أبو الحسن روى عن
 الهادي والناصر وهو الذي يروي إجماعات أهل البيت وروى عند السيد أبو العباس قال في الكثر هو أحد
 علماء العترة وفضلها وروى علوم آل محمد والمصنف لها دخل مع الهادي إلى الثمن وقال القاضي أحمد بن
 صالح أبو الرجال في مطالع البدور كان قاضياً بطبرستان أيام الداعي الصغير وله تصانيف كثيرة في الفقه منها
 كتاب اختلاف أهل البيت وكتاب ما يجب أن يعمل المجتهد وقال في حواشي الأئمة صاحب الهادي والناصر وسئل
 عنهما فقال الناصر ما لم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم والهادي فقيه آل محمد قال السيد يكون موته قريباً
 في الأربعين والثلاثمائة روى له الأخوان (علي بن محمد) الخليلي الريدي الجليل الشيخ الجليل قال
 في المستطاب هو من اتباع م بالله أخذ عن صف له مؤلفات منها الجمع بين الأئمة والافادات وله المجموع
 المشهور كان في أوائل المائة الخامسة قال الامام المهدي المجموع مجلدان (علي بن محمد) بن علي
 ابن يحيى بن منصور بن الفضل بن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف بن يحيى بن أحمد بن
 الهادي عليه السلام قال الامام المهدي خال مولانا المهدي مولده في ربيع سنة سبع وسبعمائة ونشأ في طلب
 العلوم منطوقها والمنهوم حتى بلغ فيها النفاة وعلا على كاهل النهاية دعوته يوم الخميس في جمادى الآخرة
 في ثلاث سنة ٧٥٠ وعارضه آخرون ولم يتم وظهرت سيرته وكثرت قوحه ونشأ المذهب الشريف وحاطه
 من التحريف حتى أجداه ألم الفالج في ذمار سنة ٧٧ ثم نهض الدواري في جمعة في محرم سنة ٧٨ فصبوا
 ولده الامام صلاح الدين ولم يزل ألم يزداد إلى سلخ جمادى سنة ٧٧٤ وتوفي بدمار وحمل إلى صعدة قيل
 بوصية منه ومن الناس من يزعم أنه غير مجتهد والله أعلم (علي بن يحيى) بن حسن بن راشد
 الوشل الزيدي العلامة المذكر من ذرية سلمان الفارسي رضي الله عنه كان علامة حجة في المذهب
 مولده سنة ٦٦٢ وله تصانيف منها الزهرة على اللع وقيل ان له البعة غير لمعة الجلال وقال انه لم يضع
 شيئاً في كتبه إلا ما كان مذهباً للهادي وكان الفقيه على رحمه الله صاحب فضل وورع كبير توفي بصعدة
 سنة سبعمائة وسبع وسبعين ٧٧٧ فيقرب انه أخذ على الفقيه علي بن سليمان قال الفقيه يوسف من
 من ورعه انه وعد رجلاً بكراء حانوت لمسجد صعدة فجاء آخر فيذل زيادة فاكراه من الأول
 وقاه بما وعد وكان يسلم الزائد من ماله رحمه الله (عمرو بن دينار) أبو عبد الله الحنفي مع ابن
 عباس وابن عمر وجابر وغيرهم وعنه جعفر الصادق وقائدة والثوري وغيرهم قال شعبة ما رأيت أئمة
 من عمرو بن دينار وقال ابن أبي نجيم ما رأيت أئمة من عمرو ولا عطاء ولا مجاهد ولا طاوس وانتقوا
 على قته وحفظه قال ابن عينة مات سنة ١٢٩ وقيل خمس وقيل تسع وهو ابن ثمانين سنة روى له أهل الإسناد أجمع
 (الصحابه) رضي الله عنهم (العباس بن عبد المطلب) بن هاشم أبو الفضل عم رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كان أكبر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بستين أو ثلاث وسئل أنت أكبر أم رسول الله فقال هو أكبر مني
 وأنا ولدت قبله رواه السيد أبو طالب حضر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة العقبة ليخبره الأنصار وخرج
 إلى بدر مع المشركين فأمر فقادى نفسه وابنى أخويه عقيل ونوفل ومسلم وعذرة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في الإقامة بمكة لأجل سقائه ولقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر التبع مهاجراً فرجع معه
 فكان سبباً لحقن الدماء ثم خرج إلى حنين وثبت حين انهزم الناس وصاح فيهم فرجعوا وانهمز المشركون
 وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحظمه والحلفاء بعده وكان جواداً أعققت سبعين عبداً توفي بالمدينة

يوم الجمعة لاثنتي عشرة خلت من رجب سنة ٣ أو أربع وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة وصلى عليه
عنه وقبره بالقيع مشهور مزور (عبد الله بن الزبير) ابن العوام الاسدي القرشي أبو خبيب أول
مولود ولد في الاسلام وجرى به إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحنكه بريقه وسماه عبد الله وكان غاية
في العلم والشجاعة قام بالخلافة بعد موت معاوية بن يزيد وأجابه أهل الحجاز والعراق وخراسان وتخلف
عن يمينه ابن عباس ومجد بن الحنفية وصح بالناس ثمان حجج وحصره الحجاج بمكة في أول ذي الحجة
سنة ٧٨ ونصب عليه المتجنين وحبس عليه الميرة حتى قتل نصف جمادى الأولى سنة ٧٨ عن ٧٣ سنة
ومدة المحاصرة أشهر ونصف (عبد الله بن العباس) بن عبد المطلب القرشي الهاشمي بحر
الإمامة وترجم القرآن ولد عام الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وحنكه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بريقه وقال اللهم تقه في الدين وعلمه التأويل فلذلك لم ينقل عن الصحابة ما نقل عنه ويسمى البحر لسمه
علمه وهو أحد العبادة وأحد الستة المكثرين في الرواية وكان يجلس يوماً للتفسير ويوماً للفقهِ ويوماً للشعر
ويوماً لأيام العرب وكان عمر يرجع إلى قوله ويصدق به على حداثة سنه وشهد مع علي عليه السلام
حرره واستعمله على البصرة فجزى منه شيء فكتب إليه علي عليه السلام وأغلظ له فقارقه البصرة
إلى الطائف وتعبه قتل علي عليه السلام توفي بالطائف سنة ٧٠ عن ٧١ سنة وقد كف بصره
وصلى عليه مجد بن الحنفية وقال اليوم مات رايي هذه الأمة وقيل انهم وقفوا عنده فأتى طائر أبيض
دخل في كفه والنفس فلم يوجد وصح قائلاً بعد دفنه يقول يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك
راضية مرضية الآية (عبد الله بن عثمان) بن عامر بن عمر القرشي التيمي (هو أبو بكر الصديق) بن أبي
قحافة أول الخلفاء بوج له بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت يمينه كما قال عمر فلفة
وفي الله شرها من وفي وتخلف عنه جماعة منهم أمير المؤمنين وسعد بن عباد والزبير هو أول من أسلم
بعد علي وخديجة ولقبه عتيق واستفتح في أيلمه مدناً وسيرته مشهورة توفي بين المغرب والعشاء من ليلة
الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ١٣ وغسلته زوجته أسماء بنت عميس ودفن بمجنب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الله بن عمر) بن الخطاب القرشي العدوي أبو عبد الرحمن
أسلم بمكة مع اسلام أبيه وهاجر وهو ابن عشر وشهد الخندق وما بعدها وكان زاهداً ما بدأ قال جابر
ما نأ أحد إلا ما ل به الدنيا وما ل بها إلا عبد الله بن عمر قال مولاه نافع ما مات ابن عمر حتى أعتق ألف
إنسان أو زاد وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكثير وهو من أهل الأثوف واعتزل الحروب ولم
يحارب مع علي عليه السلام قال ص باله ثم ندم على ذلك وروى أنه قال ما أندم على شيء مثل ندمي على قتال
الفقه الباغية وكانت بفضل علياً وينشر فضله مات بمكة زمن عبد الملك سنة ٧٣ وهو ابن ٨٤ سنة وأوصى
أن يدفن ليلاً لا يحضره الحجاج (عبد الله بن مسعود) ابن غفلة باليمن والفاء معجمتين الهذلي
نسب الزهري حلقا الكوفي مؤثلاً كان عبد الله من أهل السوابق وكان سادساً أو سابعاً في الاسلام
وهاجر قديماً وأمه أيضاً وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولازمه ملازمة خدمه
وكان قصيراً نحيفاً في قامه يساوي الجالس وكان من جبال العلم وقال صلى الله عليه وآله وسلم من أراد أن
يقرأ القرآن غضاً طرياً فليقرأه علي بن أم عبد وكانت كنيته وسئل عنه علي عليه السلام فقال قرأ القرآن ووقف
عنده وأحل حلاله وحرم حرامه انتهى قال وهو الذي زرع الفقه وتلقاه علقمة ثم ابراهيم ثم أبو حنيفة

مات رضى الله عنه سنة ٣٣ أو سنة ٣٣٣ وهو ابن بضع وستين سنة وصلى عليه عثمان وقبيل الزبير وقبيل
عمار رضى الله عنه ودفن بالبقيع (عبد الرحمن بن عوف) القرشي المكي أحد العشرة أسلم
قديماً وهاجر المجرئين وشهد بدرأ والمشاهد كلها وثبت يوم أحد وأصابته عثرون جراحة فميت (١)
وعرج وكان كثير المال كثير الصدقة دعى له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالريح فكان لو أبحر في التراب
لريح توفى سنة أحد أو ثلاث وثلاثين عن ٧٥ ودفن بالبقيع وقال علي عليه السلام لما مات يان بن عوف
أدركت صفوها وسيت كدرها (عنان بن عفان) ابن أبي العاص ابن أبي أمية بن عبد شمس بن
عبد مناف القرشي الأموي المكي أسلم بعد نيف وثلاثين رجلاً وتزوج رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم وهاجر بها إلى الحبشة وهو أول من هاجر إليها فلما ماتت رقية زوجها صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم أم كلثوم ابنته ثم بويج له بعد خلافة عمر بن الخطاب وفتح أيام خلافته مدناً كثيرة أولها
الاسكندرية إلى ساحل الأردن ونحوها ثم حصلت أحداث أعظمها استبقاء مروان لديه ونفى أبي ذر
الريذة واستدعاء ابن مسعود وحجسه ونحو ذلك وكان كفلاً بجراحه وم قرابة سوء فهدمت جموع
من قبائل شقي وبلدان شامة عجز أهل المدينة عن دفعهم فحضره أربعين يوماً ثم قتلوه يوم الجمعة
لشرب خلت من ذى الحجة وكانت فتنة في الاسلام عظيمة ولم تنلق إلى يوم القيامة وبويج بعده
لأمير المؤمنين كما سيأتي (عدي بن حاتم) بن عبيد الله بن سعد التميمي الطائي
الجواد بن الجواد كان مجوسياً ولما سمع بخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطبت أطراف بلادهم
فر طفق بالروم وترك أخاه فسيبت مع كثير من قومها ولما وصلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم قالت يا محمد إني ابت أسرة قومي كانت أبي يهلك العاني ويطلع الجامع أنا ابنة حاتم الطائي
فمن عليها وما معها فكسبت إلى عدي ثلثه فوصل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكرمه
وفرح بإسلامه وكانت إسلامه سنة ٩ وشهد مع علي عليه السلام حروبه وقتل عينه يوم الجمل
وقتل ابنه وكان إذا ركب تخطو رجلاه في الأرض وتوفى رضى الله عنه تحريماً سنة ٨٨ عن مائة وعشرين
سنة ويكنى أبا طريف رحمه الله (عروة بن الجعد) ويقال ابن أبي الجعد البارقى وبارق بطن
من الأزد وكان من فضلاء الصحابة وولى قضاء الكوفة قبل شرح لمع كان عنده تسعين فرساً مربوطة
للجهاد وهو الذى وكله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شراء أضعية (علي بن أبي طالب)
ابن عبد المطلب القرشي الهاشمي أمير المؤمنين وختنه وأخيه وابن عمه وعية علمه ومستودع سره وأبو
سبطيه الجامع لما تفرق في الصحابة أعلمهم علماً وأقدمهم إسلاماً وأشجعهم قلباً وأكثرهم بلاه في الجهاد
القاطف بسيفه رؤوس الأعداء الناصح لله وللإمام وأقرب الناس إليه وأحبهم إليه وأحفظهم لديه

كان أول السبق إلى الاسلام وأفضل أهل الشجاعة وأجلاً أهل الزهد وأعلم أهل العلم وأحد أهل
السكاء وزوجه الزهري سيدة النساء وليس في أحد من الفضل إلا كان أسبق فيه
من فيه ما فيكم من كل مكروه وليس في كلهم ما فيه من حسن
شهد المشاهد كلها إلا توبكا فانه خلقه على المدينة وقال له تخلفني في النساء والصبيان فقال أما رضا أن
تكون مني بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي وأمه قاطمة بنت أسد وفضلها شهير ولما قتل

عنه كما تقدم بإيحه المهاجرون والأنصار وتختلف عنه جماعة منهم سعد وحسان وابن عمر قال ابن أبي الحديد إنما امتنعوا من القتال لامن البيعة فهم بايعوا ثم نكث طلحة والزبير وجرت تلك الحرب يوم الجمل ثم اجتمع عليه السلام باين أكلة الأكلاد والصحيم وأهل النهران ولم يزل ناعسا للدين حتى ضربه أشقى الآخرين ابن ملجم على رأسه ومات صبيحة يوم ضربه يوم الجمعة السابع عشر من رمضان سنة ٤٠ وقيل غير ذلك وصلى عليه الحسن ودفن بالفري واختلف في سنة يوم مات وأحسن الأقوال ثلاثا وستين كرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر (عمر بن الخطاب) بن ثعلبة بن عبد العزيز القرشي المدوني المكي ثم المدني أبو حفص أسلم بدمهاجرة الحبشة وكان إسلامه مكلأ أربعين وكان لإسلامه موقع عند الكفار عظيم وصلوا يوم إسلامه في المسجد وتزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابنته حفصة بويعد بعد وفاة أبي بكر واستفتحت في أيامه مدائن كثيرة منها دمشق ثم القادسية حتى انتهى الفتح إلى حمص وجولاء والرامة إلى ما يكثر تعداده وذل لوطاته مولوك قارس والروم ودون الدواوين وكتب التاريخ ومصر الأمصار وكان قتله لأربع بقتين من ذى الحجة سنة ٧٣ طعنه غلام المنيرة أبو لؤلؤة وقتل معه سبعة وجرح نحوهم وحمل إلى داره وسقوه اللبن فخرج من جرحه ثم جعل الأمر شورى في ستة كما هو مسطور في كتب السير والله أعلم (عمار بن ياسر) بن عامر بن مالك العنسي بالنون ثم المدحجي القحطاني نسباً المخزومي حلقاً ولواء كان هو وأبوه وأمه سمية وأخوه من السابقين الأولين المعذيين في الله وكانت سمية أول شهيدة في الإسلام شهد عمار جميع المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان مخلصاً بالشارة والتجيب وكان أحد الأربعة التي تشتاق لهم الجنة وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعتدوا بهدي عمار وقال تقتلك الفئة الباغية وولاه عمر على الكوفة وشهد مع أمير المؤمنين صفين واستشهدوا بها وقتلته انضغ للاغمار جانب الحق وكان آخر زاده من الدنيا شربة من لبن كما أخبر الصادق صلى الله عليه وآله وسلم كان رضى الله عنه طوا لآدم لا يبر شيه وكان أخوه من المهاجرين سعد بن أبي وقاص (عائشة) بنت أبي بكر بن قحافة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها صلى الله عليه وآله وسلم قبل الهجرة بمكة وهي بنت ستين وقيل سبع وبني بها في المدينة وهي بنت تسع وتوفي صلى الله عليه وآله وسلم وهي ابنة ثمانى عشرة وماتت بالمدينة سنة خمس وخمسين وقيل ثمان وخمسين عن خمس وستين ودفنت بالبقيع ليلا وصلى عليها أبو هريرة وكانت من أئمة النساء ومن القتين بالمدينة وهي من رواية الأئوف

(حرف الذين المجعة خالي)

(القراء هو محمد بن زكريا)

(حرف القاء)

النحو يأتي (الفضل بن شروين) كسير بن أبو العباس الزيدى المعتزلى من أصحاب م بالله وكان يقول في وصف م بالله دع عتلك إمام زماننا إنما الشك في الأئمة المتقدمين هل كانوا مثل هذا السيد في التحقيق أم لا وله كتاب الدخول على مذهب المادى قال الامام المهدي هو عالم متكلم فصيح كان يحفظ مائة ألف بيت أخذ عن القاضي عبد الجبار وله مصنفات في علم الكلام وكانت واعظاً يقارب الحسن البصري ولم يؤرخوا وفاته رحمه الله تعالى (فاخه بنت أبي طالب) أم هانئ القرشية الهاشمية وقيل اسمها هند شقيقة أمير المؤمنين عليهما السلام روت صلوات الفضلى روى عنها ابنها جعدة وخفيدها يحيى ابن جعدة وعروة بن الزبير مات رضى الله عنه في زمن معاوية وأسلمت يوم الفتح وتزوجت هيرة بن أبي وهب ابن عمرو وهرب إلى نجران ومات مشركاً وقال صلى الله عليه وآله وسلم قد أجرنا من أجرنا من أجرنا ثم قال لها

هل عندك من طعام قتلت ليس عندى إلا كمر يابسة وأنا لأستحي أن أقدمها إليك فقال هللى فكسرها في ماء وملح فقال هل من إدام قتلت يارسول الله ما عندى إلا شيء من الخل فقال هللى فصبه على طعامه فأكل منه لحمد الله وقال نعم الإدام الخل يأمر هانئ لا يفتخر بيت فيه خل رواء الطيراني وما قيل إنها أخت النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاة لا أصل له (الفضل بن أبي السعد) العصفري القرظي العلامة منسوب إلى درب عصفور بلدة من بلاد غفار الري صاحب التصانيف المشهورة في الفرائض منها الفاضل في الفرائض قال في المستطاب فوق عشرة أجزاء والقد أربعة أجزاء وشرح المفتاح يسمى اللامع والمختصر المشهور بالمفتاح الذي هم نفعه وكثرت شروحه وأشهرها شرح الخالدي العلامة وشرح المصنف لكنه بسيط وشرح السيد الجعفي يختصر بديع جدا مستوفى الأدلة مشرق الإهالة وأكثرها استعمالا شرح الناطري على ما فيه من اللحن وكانت للشيخ في الفرائض الجبر والمقابلة والمساحة والهندسة والهيئة اليد الطولى والفتح الملا بل هو نادرة الدهر حاصر المنصور بالله ولم أجد له تاريخ وقته وله شرح على مفصل الزمخشري وشرح على كافي ابن الحاجب في التحوير رحمه الله (الفرقيني) الحنفية والشافعية (الفتاوى) كل من يعلم الفقه بالأجهد وحقيقة الفقه من يمكنه استنباط الأحكام الشرعية عن أدلتها وأمارتها التفصيلية ولا حصر لهم هذا في الأصل ثم صار في العرف يطلق هذا الاسم على أهل المذاهب وهم الأئمة الأربعة

(التعان بن ثابت) (أبو حنيفة) قبيه العراق وأصحابه كآبي يوسف وعبد بن الحسن وزفر وغيرهم (ومالك بن أنس) الحميري أشهر فقهاء المدينة وأتباعه (وعبد بن إدريس الشافعي) وأتباعه (وأحمد بن حنبل) وأتباعه هؤلاء هم المرادون بالفتاوى في الشرح وغيره وبعضهم يقول هؤلاء دواود الظاهري وسفيان الثوري وجميعهم من قال محمد والتعان مالك أحمد وسفيان وأدكر بعد داود تابعها وأما فقهاء المذهب فسأيت ذكرهم في المذاكرين وقد ذكروا في طبقات الفقهاء وانتقال الفقه ومنهم الإمام المهدي في الملل والنحل (الضحاكية) (فاطمة الزهري) بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البتول سيدة نساء العالمين ولدت قبل النبوة بخمسة سنين وقروش تنفي الكعبة وقيل بل ولدت بعد النبوة وتزوجها على عليه السلام في السنة الثالثة من الهجرة ولها يومئذ خمس عشرة سنة وخمسة أشهر ونصف ولعل يومئذ إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر وتزوجها في صفر وبني في الحجة بعد وقعة أحد ولم يتزوج عليها غيرها كماها خديجة وكان تزويجها بأمر الله وقد خطبها أبو بكر وعمر واخطب في سنها حين ماتت اختلافًا كثيرا فقيل ثمان أو تسع وعشرين وقيل غير ذلك وغسلها على عليه السلام وأسماها بنت حميس ودفنت ليلا وتولى ذلك علي والعباس وروى البخاري أن فاطمة طلبت من أبي بكر ميراثها فقال لها إن الأنبياء لا تورث أو كما قال فوجدت عليه أو كما قال وأوصت أن تدفن ليلا صلوات الله عليها

(حرف القاف)

القاسم بن إبراهيم بن اسمعيل بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي الحنفي أبو محمد ترجمان الدين ونجم آل الرسول والمبرز على أقرانه في الفروع والأصول والمسوع والمفوق ولد عليه سنة ١٧٠ بعد قتل الحسين الفخري بأشهر روى عن أبيه وأبي بكر وإسماعيل أخا بن أبي أويس وأبي سهل القرظي وآخرين وعنه أولاده التجاء محمد والحسن والحسين وسليمان وداود وغيرهم وروى عنه عبد بن منصور وجعفر النعماني وغيرهم قال فيه بعض واصفيه

ولو أنه نادى النادى بمكة بحيف منى في من تظم المواسم
من السيد السباق في كل غاية قال جميع الناس لاشك قاسم

قال في الطبقات كان ميرزا في أصناف العلوم وبراعتها تصنيفا ومن أراد أن يعلم براعته في الفقه ودقة
نظره في دق الاجتهاد وحسن ترتيبه في انتزاع الأحكام وترتيب الأخبار وحسن معرفته باختلاف العلماء
فليتنظر في أجوبته في المسائل كان بحراً في علم الكلام روى السيد أبو طالب في الاقادة وغيره أن جعفر
ابن حرب لما حج دخل على القاسم عليه فخاره في دقيق الكلام ولطيفه فلما خرج من عنده قال لأصحابه
أين يتاه بأصحابنا عن هذا الرجل والله ما رأيت مثله قال أبو طالب وكان في مصر داعياً لأخيه محمد فلما
مات بث دعائه في الآفاق فأجاباه عوام في بلدان مختلفة ولبث في مصر عشر سنين ثم اشتد عليه الطلب من
عبد الله بن طاهر فباد إلى الكوفة وكانت البيعة الكاملة في بيت عدي بن منصور سنة ٢٢٠ بإيعاز أحمد بن عيسى
وعبد الله بن موسى والحسن بن يحيى فبقي الكوفة وعبد ثم جال البلدان وآل أمره أن سكن الرس (١) إلى
أن توفي سنة ٢٤٢ وفي الالاء سنة ٤٤ وهو الصحيح لأن الهادي ولد قبل موته بسنة وولادة الهادي
سنة ٢٤٥ روى له كل الأئمة (القاسم بن علي) بن علي بن عبد الله بن محمد المعروف بقاموس
آل محمد بن القاسم ترجمان الدين عليه السلام الهاشمي الحسيني أبو الحسين العياشي المنصور بالله أحد دعاة
الدين ابتداء أمره من ختم شام الدين ثم بعث رسله إلى اليمن سنة ٣٨٨ في استنهاض ما لديهم فأعانوه بأموالهم
وأقسامهم وكان سبقه بالدعوة يوسف الداعي بن يحيى في سنة ٣٦٨ وكان بينهما من التواد والتحاب مالا
يعرف لغيرهما وتوفي القاسم يوم الأحد لسبع خلعت من رمضان بعد أن ملك أكثر اليمن سنة ٣٩٤ وقيل
سنة ٣٩٧ ومشهده بهجرة عيان من سفيان مشهور وترجه يستشفى بها وله مؤلفات كالسيريد وكتاب التنبيه
والدلائل (القاسم بن محمد) بن أبي بكر بن أبي قحافة أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن التيمي
المدني روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعمته عائشة وغيرهم من الصحابة وروى عنه خلق
من التابعين قال ابن عيينة كان القاسم أفضل أهل زمانه وقال أبو الزناد ما رأيت أعلم من القاسم وقال
ابن عيينة أعلم الناس بحديث عائشة القاسم وعروة وعمر قال ابن سعد توفي سنة ١٥٨ بعد ما ذهب بصره
وهو ابن اثنين وسبعين وكان ثقة طاماً رقيقاً قصبياً ورعاً اماماً كثير الحديث جالس ابن عباس وأبي هريرة
وابن عمر وكان يحدث بالحديث على حروفه وبنته أم جعفر الصادق روى له أسنننا والجماعة
(قتادة بن دعامة) ابن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري وكان أكنه سمع أنس بن مالك وعبد الله
ابن سرحين وأبا الطفيل من الصحابة ومن التابعين ابن المسيب والحسن وابن سيرين وعكرمة وخلق
وروى عنه الأعمش وشعبة وحيد الطويل وأم كثير قال بكر بن عبد الله من سره أن ينظر أحفظ
الناس فهو قتادة وقال ابن السبب ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة وأتى رجل إلى ابن سيرين فقال
رأيت حمالة التقطت لؤلؤة وأخرجها أكبر مدخلت وأخرى التقطتها وأخرجها أصغر وثالثة
أخرجها كما دخلت فقال ابن سيرين الأولى الحسن يزيد في الحديث من وعظه والثانية ابن سيرين
يتشكك فينبص منه والثالثة قتادة فهو أحفظ الناس ووقف يساه أعرابي يسأل ثم سرق عليهم
قدحاً ففج قتادة بعد عشرين سنة فسمع رجلاً فقال هذا سارق القدح فسأله فافترق فحفظ
الصوت هذه المدة قال ابن سعد كان ثقة حجة مأموناً ووصل إلى ابن المسيب فأكثر مسأله قال

له ابن المسيب أكل مأسألتني عنه تحفظه فأعاد عليه ما سأله مسئلة مسئلة وما أجاب به الحسن فبين فقال له ما كنت أظن الله خلق مثلك وكان في التفسير آية لا يتقدمه غيره ولد سنة ٦١ ومات سنة ١١٧ عن ٥٦ سنة روى له أئمتنا كلهم والجامعة قال ص بالله كان قتادة ممن يقول بالعدل والتوحيد وهو مشهور عنه (الفرق) (القاسمية) من انتسب الى القاسم بن ابراهيم من العزة وفي البحر اذا قلنا القاسمية دخل أهل البيت الا الناصر ولعله أراد من بعد القاسم والله أعلم ﴿حرف الكاف﴾ (الكنى) أحمد بن الحسن تهمت ترجمته (الكرخي) عبد الله بن الحسن تقدمت ترجمته (الفرق) (الكوفيون) من النخاعة كثير إمامهم علي بن حمزة الكسائي ثم تلبذه يحيى بن زكريا الفراء وكحمزة بن حبيب الزيات واتباعهم (الكتب) (الكافي) في الفقه للشيخ العلامة أبي جعفر محمد بن يعقوب الهوسمي يأتي في مجلدين (الكفاية) لابن أبي العباس الصنعاني (الكفاية) لأبي حازم الجاجرمي (الكشاف) لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزخشرى ﴿حرف اللام﴾ (اليث بن سعد) بن عبد الرحمن المصري أبو الحارث قيل أصله من القرص من أهل أصبهان وليس بصحيح والمشهور أنه فهمى بطن من قيس غيلان في مصر قرية اسمها فهم بينها وبين القاهرة ثلاثة فراسخ روى عن عطاء ونافع وابن الزبير وخلق وعنه ابن عجلان وابن المبارك وابن لهيعة وخلق عن الشافعي كان اليث ألقه من مالك ولكن ضيعه أصحابه وقال ابن بكير هو ألقه من مالك والحظوة لملك وما رأيت مثل اليث كان فقيها عربى اللسان يحسن القرآن والتعو والشعر والحديث وقال ابن سعد ولد سنة ٩٤ وكان ثقة كثير الحديث صحيحه واستقل بالقوى في زمانه بمصر وكان سرياً سخياً وقال أحمد اليث كثير العلم صحيح الحديث مافى المصريين أنه ثبت منه وقال ابن معين ثقة وقال ابن المديني ثبت وقيل له نسع منك الحديث وليس في كتبك فقال أو كلما في صدرى في كتي لو كتبت مافى صدرى في كتي ماوسه هذا المركب ولما قدم اليث المدينة أهدى إليه مالك تيناً في وماء فرد فيه ألف دينار وكم كانت غلة ماله في السنة ثمانين ألف دينار ما وجبت عليه الزكاة ولما احتوت كتب ابن لهيعة بثت له اليث بألف دينار وأطرب في جوده من ترجمه ذكر ذلك في السكال وتذكره الحفاظ مات سنة ٦ أو سنة ١٧٧ وقيل غير ذلك وله إحدى وثمانين سنة ودفن بمصر في القرافة الصغرى وهو مزور مشهور وعليه قبة عظيمة وهو قريب من قبر الامام الشافعي (الكتب) (اللمع) للامير علي بن الحسين أر به مجلدات ولها شروح وتعليق عدة (لثة الفقه) الكتاب المشهور صنفه مصنفه في حضرة السيد الرئيس أبي الفضل عبيد الله بن أحمد المكيالى ومصنفه هو العلامة حامل لواء الأدب وقطر لغة العرب أبو منصور عبد الله بن محمد بن اسماعيل الثعالبي النيسابورى صاحب التصانيف الفاتحة منها هذا ومنها كتاب مؤنس الوحيد وكتاب نسمة الدهر وكلها كما سماها توفي سنة ٤٠٧ ﴿حرف المم﴾ (مالك بن أنس) بن مالك بن أبي عمرو بن الحارث الأصبحي أبو عبد الله المدني صاحب الموطأ أحد الأعلام وامام دار الهجرة روى عن جعفر الصادق ونافع والزهرى وخلق وعنه ابن جريج وشعبة والثوري وابن مهدي وأمم قال الشافعي مالك حجة الله على خلقه وقال أبو حاتم ماضعه أحد ضرب بالسياط مائة وسبعين سوطاً وسببه أنه قيل انه لا يرى يمة الظلمة وبعدها لزم بيته عشرين سنة وترك الجمعة والجامعة قال سفيان ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وقدم وكيع فجعل يقول حدثني التث فسل عنه فقال مالك وقال أبو حاتم مالك ثقة امام أهل الحجاز وهو أثبت أصحاب الزهرى ومالك تقي الرجال تقي الحديث وحكوا له كرامات كثيرة وقيل فيه

ألا ان فقد العلم من قد مالك فلا زال فينا صالح الحال مالك

يقم طريق الحق والحق واضح ويهدي كما تهدي النجوم السواك الخ الآيات
ورأى ابن أبي كثير قارئ المدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم جالسا والناس حوله يقولون يا رسول الله
أعطنا يا رسول الله من لنا فقال لهم إني قد كنت كنزاً تحت المنبر وأمرت مالك أن يقسمه فيكم اذهبوا الى
مالك وسأل اسماعيل ابن أبي أوس لأمراض مالك بعض أهله ما قال مالك عنده منته قدالوا شهد ثم قال لله الأمر
من قبل ومن بعد وتوفي صبيحة أربع عشرة من ربيع الأول سنة ١٧٩ وقيل في صفر تلك السنة قال الواقي
مات وهو ابن سبعين سنة وحمل به في البطن ثلاث سنين روى له الأئمة والجماعة (المحسن بن محمد بن كرامة)
الجشمي البيهقي الحاكم المتكلم المعتزلي ثم الزيدي وجشم بادة من خراسان ولد في رمضان سنة ٤١٤ وكان
علامة في فنون كثيرة ومصنفاته اثنان وأربعون كتابا حافلة منها في علم الكلام الميون وشرحه والرد
على المجبرة ورسالة الشيخ إبليس الى اخوانه المناجيس وكتاب المؤثرات وغيرها وفي الحديث جلاء
الابصار مستند وليس بذلك في الحديث وتليه الفاضل على فضائل الطالبين وليس له نظير في الآيات الواردة
في أمير المؤمنين وأولاده وغيرها وفي علم التاريخ كتاب السيفية وليس مثله في كتب الأصحاب جمع سيرة
الأنبياء وسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسيرة الصحابة والعرة الى زمانه وذكر من اتفق على امامته
ومن اختلف فيه وفيها فنون أخرى أربعة مجلدات وغيرها في الفن وفي علم التفسير كتاب التهذيب المشهور
المتبر من بين التفاسير بالترتيب الأنيق فانه يورد الآية كاملة ثم يقول التوراة ويذكرها ويميز السبع من
غيرها ثم يقول التاة ويذكرها ثم يقول الاعراب ويذكرها ثم يقول النظم ويذكرها ثم يقول المعنى
ويذكرها ويذكر أقالا متعددة وينسب كل قول الى قائله من المفسرين ثم يقول الزول ويذكر سببه ثم
يقول الأحكام ويستنبط أحكاما كثيرة من الآية وله غير ذلك ذكرها القاضي احمد بن سعد الدين حاصر
الامام المرشد بالله وكان الامام أكبر منه بستين ونوفى قبل الامام بنحو ما وله مشايخ عدة أكثر في
الرواية عن الشيخ أبي حامد محمد بن احمد وارثه الى القاضي اسحق بن عبد الباغت سنة ٤٤١ وأخذ عنه
وهو يروي عن الامام أبي طالب بواسطة رجل وتفسير الكشاف قيل من تسميه الحاكم بزيادة تعقيب
والله أعلم وكتبه أبو سعد ويقال أباسيد وقتل في ٣ شهر رجب بمكة سنة ٤٩٤ خرج له ص بالله والفقير
حميد (محمد بن ابراهيم) بن أبي الفضل الماخرى الشافعي أبو حامد سكن بليسا بور وله الكفاية
وغيرها من المصنفات وأفاد كثيرا وجاجرم بلدة بين بليسا بور وجرجان خرج منها جماعة من العلماء توفي
في رجب سنة ٦١٣ بليسا بور (محمد بن احمد) بن يحيى بن يحيى الأمير بدر الدين الهسدي
الامام العلامة كان هو وأخوه من يؤهل للإمامة وكان المنصور بالله يحتهما على القيام وكتب اليه

يا بن علي بن أبي طالب قم قانصر الحق على الباطل

وكان الأمير بدر الدين أصغر من أخيه يحيى حدث عن القاضي جعفر وقرأ عليه هو وأخوه يحيى
جميع العلوم وعنها الشيخ يحيى الدين وغيره وكان أفضل أهل زمانهما علما وعملا وروى أن ص بالله قال
لهما أعمرا لأولاد كما قال لا تلق الله بعمارة قلعة يصعب أولادنا يظلمون الناس فقال أعمرا ولكما قصد كما
وعليهم فظلم فأيا فعمره ص بالله مات الأمير بدر الدين يوم الخميس في نصف رجب سنة ٦٠٩ بهجرة
قطاير وقبره مشهور مزرور وعمره ٨٥ سنة وله كرامات حكاه والده الأمير الحافظ (الشيخ العالم الحافظ)

(محمد بن أحمد) بن عبد الله أحمد بن محمد التجاني والد الشيخ عطية المتقدم قرأ على الأئمة
الكبار بنو الدين وشمس الدين وغيرهما وعاصر الامام المهدي أحمد بن الحسين ويسمى الشيخ محي الدين
كان من المجتهدين ومن المتكلمين وأخذ عنه خلق منهم ولده الشيخ عطية والأمير علي بن الحسين صاحب
الصح توفى سنة ٦٠٣ (محمد بن إدريس) بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلي الشافعي
أبو عبد الله شهرته معروفة وعلومه موصوفة وقد صنف فيه الزغشري كتاباً وغيره حتى بلغ كلامهم إلى
حد الفلو قال أبو عبيد مارأيت رجلاً قط أكل من الشافعي قال الشافعي قدمت على مالك وقد حفظت الموطأ
فقال لي احضر من يقرأ لك فقلت أنا قارئه فقرأت عليه الموطأ حفظاً فقال لي إن يكن أحد يفلح فهذا
الغلام وكان ابن عيينة يرجع إليه وهو غلام وأقرب وهو ابن خمس عشرة قالوا وهو أول من صنف في
أصول الفقه واستنبطه وأما تشييعه فظاهر وهو أحد دماء الامام يحيى بن عبد الله وامتنح بسبب ذلك وله
أشعار تدل على ذلك ولد في اليوم الذي توفي فيه أبو حنيفة بمدينة غزة وتوفي يوم الجمعة بمصر آخر يوم من
رجب سنة ٢٠٤ ودفن بالهراقة الصغرى (محمد بن أسعد) المرادي هو الشيخ العلامة
حاكم الديلم داعي المنصور بالله إلى الجليل والديلم وتولى من جهته هناك وهو من كبار علماء الزيدية قال
الامام المهدي وهو مؤلف مذهب الامام ص بالله في مجلدين وله غير ذلك (محمد بن أبي القوارس)
توران شاه بن حشر وشاه الجليلي العلامة الفقيه يروي المذهب وغيره عن والده وعلى خليل و ص ف
وعنه أحمد بن أبي الحسن الكوفي إسناده المذهب وكتب الهادي وله مؤلفات منها تعليق الشرح ومتنوع
شرح التجردي وله مقالات وعناية بالمذهب (محمد بن جرير) أبو جعفر الطبري العلامة
المحدث المفسر أجمعوا أن تفسيره أحسن التفسير وهو مستند في مجلدات وله في خير التفسير مؤلف مشهور
وله غير ذلك كان في مشايخ الحديث المرجوع اليهم في تصحيح الأحاديث وله التاريخ المشهور قال ابن
خزيمة ما أعلم على وجه الأرض أعلم منه توفي سنة ٣٠٩ (محمد بن جعفر) بن وهاس
الأمير ذكره في النفعات المسكية وصفه بالزهد والبادة وأنه مابني حجر على حجر ولا ذبح ولا سدح
وله مسموعات ومقروءات ولم تدرخ وفاته (محمد بن الحسن) بن القاسم بن الحسن بن علي بن
عبد الرحمن بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي الحسني الامام المهدي
أبو عبد الله الداعي هو الامام البارع في العلوم حائز منطقها والمفهوم قال ص بالله عليم مؤلفاته كثيرة
أصولاً وفروعاً وهو من المجمع على امامتهم بوضع له بالامامة بهوس ثم كاتبه أهل الديلم فوصل اليهم
سنة ٣٥٣ ثم قصد هوس فاستولى عليه بعد محاصرة كثيرة وأسر مراراً وهو الذي أظهر في الديلم بأن كل
مجتهد مصيب وكانت القاسمية تخطي الناصرية والعكس فرجعوا إلى قوله بعد مناظرات كثيرة ولم
يزل مجاهداً ناعشاً للإسلام حتى قبضه الله بهوسم مسموماً سنة ستين وثلاثمائة وقيل سنة ٣٥٩ ومن
مشايخه في الفقه أبو الحسن الكرخي الماروفي علم الكلام أبو عبد الله البصري ومشهده بهوسم مشهور
مزور (محمد بن الحسن) بن فرقد الشيباني بالولاء الفقيه الحنفي أبو عبد الله أمه من قرية
بنوطة دمشق ولد بواسط ونشأ بالكوفة وحضر مجلس أبي حنيفة سنين ثم تقه على أبي يوسف وصنف
الكب الكثير منها الجامع الكبير والصغير وجمع موطأ مالك وعده المنصور بالله من رجال البدلية
قال وهو الذي غضب لله في أمر يحيى بن عبد الله لما أراد الرشيد نقض أمانه قال هذا لا ينقض

ومن فضله عليه لئله فرماه الرشيد بالدواة فشجته وكان يقول عهد أنا على مذهب زيد بن علي مهما أمنت على نفسي فإن خفت فإني على مذهب أبي حنيفة وهذا تصريح بتفضيل العنصر النبوي توفي رحمه الله بالري سنة ١٨٩ ومولده سنة ١٣٥ وقيل غير ذلك ويوم موته مات السكاسي علي بن حمزة وكان يقول الرشيد دفن الفقه والبرية في يوم واحد (عهد بن حمزة) بن أبي النجم الهدوي الزيدى الصعدي العلامة أخذ عن القاضي جعفر بن أحد وغيره وتولى القضاء بصعدة للإمام المنصور بالله عبد الله ابن حمزة ومن مؤلفاته درر الأحاديث النبوية في الاسانيد البحيوة جمع فيه أحاديث الأحكام للهادي وبوب أبواباً ولم يجد لأن الاصل في الفقه ولم يورد الأحاديث بألفاظها في الغالب وهذا بوب الكتاب على وضع كتب الحديث ورواها رواية اللفظ وأكثرها بالمعنى ويقول وبأسناده والحديث في الأصل مرسل وكل من حاول فنأ ليس من فنونه كذلك يفعل وكان القاضي عهد مطرفياً فرجع على يد القاضي جعفر وله كتاب الناسخ والمسنوخ كتاب لطيف مشهور توفي رحمه الله تعالى في السنة التي ادعى فيها أحمد بن الحسين وبنات فيها الشيخ ابن الحاجب (أبو بكر عهد بن سيرين) البصري الإمام كان أبوه عبداً لأنس فكانتبه روى عهد عن أبي هريرة وابن عمر وابن الزبير وعمران بن حصين وغيرهم وعنه فتادة وأيوب وخالد الخذاء وهو أجل الفقهاء في البصرة قال الذهبي عليهما بن سيرين وكانت له اليد الطولى في تفسير الرؤيا وله لسنتين بيتاً من خلافة عثمان وتوفي تاسع شوال سنة ١١٠ بالبصرة بعد الحسن البصري بمائة يوم ولما مات أنس بن مالك رضى الله عنه أوصى أن يصلى عليه ابن سيرين ويغسله وكان محبوساً فاستأذنوا فخرج فضله وصلى عليه ورجع السجن ولم يصل إلى أهله (عهد بن سليمان)

ابن عهد بن أحمد بن أبي الرجال الصعدي الفقيه العلامة أحد المذاكرين المجتهدين أخذ عن الفقيه يحيى البحيح حاصر الامام يحيى ولما وصلت إليه دعوة الامام يحيى إلى صعدة قام خطيباً وحث الناس على طاعة الامام يحيى وقال والله ما أعلم من علي عليه السلام إلى الآن أعلم منه بوله مؤلفات منها الروضة وكان يحفظ للمع غيباً وكان زاهداً ورعاً قال الفقيه يوسف اطلع بعض تلامذته الفقيه عهد على حاله وأهله فوجدهم في شدة واقطاع غرفع أمرهم إلى صاحب الدولة فأرسل إليه يحمل من الطعام وطرح على باب داره أياماً وهو يقول معاذ الله من ذلك ورد الجمال الطعام إلى الأمير وله إخوة كلهم علماء وسماه السيد صارم الدين إمام المذاكرين توفي سنة ٧٣٠ وقيده عند جبانة صعدة (محمد بن عبد الله)

ابن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي الحسيني أبو عبد الله النفس الزكية الامام المهدي أول من تكبى بالمهدي مولده سنة ١٠٠ ولبث في بطن أمه أربع سنين كان عليه السلام أشهر من أن يوصف علماً وورعاً وشجاعة بوع له بالخلافة لليتين بقينا من جمادى الآخرة سنة ١٤٥ بايعته الزيدية مع للمعزلة وجاهد وثأغر حتى قتل شهيداً في شهر رمضان من السنة طعنه حميد بن قسيلة قال الذهبي قتل عهد بسيفه سبعين من المسودة في يوم واحد وطعنه حميد وحز رأسه وأرسل به إلى المنصور أبو الدوانقي وقيل قتل في سنة ١٤٦ ودفنت جسده بالبقيع وقيل عند باب المدينة حدث عن أبي الزناد وعن أبيه وغيرهما وحدث عنه جماعة وروى عنه في كتاب السير عهد بن الحسن الشيباني وخرج له أئمتنا والأربعة وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النفس الزكية يقتل فيسيل دمه إلى أحجار الزيت لقائه ثلث عذاب أهل النار وهو مذكور في كتاب السير أكثر ما ذكر (عهد بن عبد الرحمن) بن أبي ليلى الأنصاري السكفي الفقيه تفقه على الشعبي وأخذ عنه سفيان الثوري وكان يقول فقهاؤنا ابن أبي ليلى وابن

شريعة وقال عطاء هو أعلم مني وكان حاكماً ثلاثاً وثلاثين سنة وكان أبو حنيفة رحمه الله يخطبه حتى منع أبو حنيفة من الفتوى وإذا قال الفقهاء ابن أبي ليلى فهو عهد وإذا قال المحدثون ابن أبي ليلى فهو والده عبد الرحمن وجاهده أبو ليلى صحابى جليل وكانت ولادته سنة ٧٤ وتوفي سنة ١٤٨ رحمه الله (عبد بن عبد الوهاب) بن سلام بن خالد بن حمزة بن أبان مولى عثمان بن عفان الجبائى الشيخ أبو علي المنكلم أخذ العلم عن أبي يوسف يعقوب بن عبد الله السعدي البصري وله مقالات مشهورة في الأولين وابنه أبو حاشم تقدم قال الحاكم هو الذى سهل علم الكلام وذلك له شرح على مسند ابن أبي شيبة وتفسير القرآن مائة جزء قيل جملة مصنفات أبي علي مائة ألف ورقة وخمسين ألف ورقة الورقة نصف كراس وقرأ عليه أبو الحسن الأشعري وخالقه وجرت بينهما مناظرات طويلة ولا يلى علي عناية في الرد على الفلاسفة والملاحدة وتقرير العدل والتوحيد ولد سنة ٢٣٥ وتوفي في شعبان سنة ٣٠٢ وبعاء مدينة في خورستان (عبد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي الحسيني أبو جعفر) (الباقى) مسمى به لتبقره في العلم قال الشاعر

يا باقر السلم لأهل التقى وخير من يمشى على الأرجل

مولده بالمدينة ثالث صفر سنة ٥٧ وكان عمره يوم قتل الحسين ثلاث سنين حدث عن أبيه وخلق وأدرك جابر بن عبد الله وروى عنه وعنه أولاده وجابر الجعفي روى عنه سبعين ألف حديث وكان يقول في أخيه زيد لقد أوتي زيد علينا من العلم بسطة وفي تاريخ وفاته اختلاف أصحها أنه توفي سنة ١١٨ ومات بالجحفة ونقل إلى المدينة ودفن بالبقيع بقية قاطمة والعباس وأبيه علي والحسن بن علي خرج له أئمتنا جميعهم والمحدثون (عبد بن علي الطيب) البصري الشيخ أبو الحسين المعزلي قال الامام يحيى عليه السلام هو الرجل فيهم قال ابن خلكان كان جيد الكلام مليح العبارة غزير المسادة امام وقته وله التصانيف القائمة منها المعتمد في أصول الفقه ومنه أخذ الرازي كتاب المحصول وله تصنيص الأدلة في مجلدين وغرر الأدلة في مجلد كبير وشرح الأصول وكتاب في الامامة واضع الناس بكتبه سكن بغداد وتوفي بها يوم الثلاثاء خامس شهر ربيع الآخرة سنة ٧٤٣ وقبره في مقبرة الشويرى وحلى عليه أبو عبد الله الصيمري ولأبي الحسين مذهب في الكلام منفرد عن البهشية وله اشكالات عليهم قال الحاكم أنه شاب علمه بشيء من الفلسفة قال الامام المهدي وهذا تعصب شيء اعتراض أبي الحسين على البهائية ومن مؤلفاته في الكلام كتاب الانتصار في الرد على ابن الراوندى وأخذ عنه محمود بن الملاحمي

(عبد بن مسلم) بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث القرشي الزهري أحد الفقهاء أبو بكر رأى عشرة من الصحابة وروى عنه مالك وابن عينة والثوري وقال مكحول هو أعلم من رأيت وروى الزهري عن زين العابدين وقال هو أفضل من رأيت كان مع عبد الملك ثم مع هشام بن عبد الملك وكان مغالطاً لهم مدة عمره وشنع عليه أبو حازم الاعرج وغيره ويقال انه كان على حرس خشبة زيد بن علي وقيل لم يكن هناك مولده سنة ٥١ وتوفي لسبع عشر خلت من رمضان سنة ١٢٤ وقيل غير ذلك على اختلاف في مولده ووفاته وقد ضعفه الامام بالله وغيره واحتج به أكثر الأئمة تبعه في السنة وحفظه أخرج له أئمتنا والجماعة وغيرهم (عبد بن المطهر) بن يحيى بن المرتضى ابن المطهر بن القاسم بن المطهر بن محمد بن علي بن الناصر بن المهدي الهاشمي الحسيني الامام مجدد الأمة السابعة كان عليه السلام من أوعية العلم وله مؤلفات عظيمة منها المنهاج الجلي في فقه زيد بن علي

ونصر مذهبه ورجعه على غيره وذكر فيه ترجيحاته ومنها كتاب العقيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن وهو أجل ما صنف في الفن والكوكب الدرية شرح آيات البدرية والمجموعات المهدية كتابان وكتاب في القروع ولم بكل كله بعض شيخته وكتاب في القرائض والسراج الوهاج في حصر مسائل المنهاج ولد بهجرة الكركش من بلاد الامنوم ببيع له بعد موت أبيه سنة ٦٩٩ وتمكنت بسطته في اليمن واستفتح صنعاء وعدن وعاداه أهل الظاهر ولم يزل مجاهداً حتى توفاه الله بمصن ذي صرمر لثمان يقين من ذي الحجة سنة ٧٢٤ لمدة خلافته تسع وعشرون سنة ونقل الى غربي جامع صنعاء ودفن فيه جنب السيد يحيى صاحب الباقوة (محمد بن معرف) الشيخ العلامة الزيدي من علماء الزيدية الاعلام عاصر الامام المهدي احمد بن الحسين وشهد بامامته ودرس على الأمير علي بن الحسين وفي المستطاب أنه شيخ الأمير وأخذ عن ابن معرف الأمير الحسين بن محمد ثم تردد بين امامين وامتد زمانه الى أيام الحسن بن بدر الدين وبإيعه وله مؤلفات منها المذاكرة والمنهاج والمستقني وهو أحد المذاكرين وفضله مشهور (محمد بن منصور) بن يزيد المرادي الكوفي الزيدي مستند الآفاق وامام الزيدية بالانفاق وصاحب الأئمة وجامع أقوالهم وخادماً له مؤلفات نافعة منها امالي احمد بن عيسى مسلسل الأحاديث وكتاب الذكر كذلك والمنتهي وغير ذلك ومؤلفاته اثنتان وثلاثون كتاباً وهو جامع تفسير الغريب للإمام زيد بن علي باستاده حدث عن أمم كثيرة أقدم شيخ له ابن جريح ومحمد ابن اسماعيل الاحمسي وأبو كريب وغيرهم ومن الأئمة القاسم وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى والحسن ابن عيسى وأخذ عنه الناصر للحق كثيراً وأسمع عليه امالي أحمد بن عيسى مؤلفه سنة ٢٥٦ وهو العام الذي مات فيه البخاري وفضله كثير شهير توفي رحمه الله سنة ثيف وتسعين ومائتين أخرج له جميع الأئمة والشيعه (محمد بن محمد) بن محمد بن احمد بن القزالي بن الأشعري ثم الزيدي العلوي الملقب بحجة الاسلام قرأ على الجويني بطوس الى أن توفي وانتقل العراق وله المؤلفات المشهورة كالإحياء والمستقني والمنتهى وغيرها مما يطول ذكرها وكان أشعري المذهب ثم انتقل الى مذهب الزيدية وصح رجوعه برأيه الشيخ يحيى الدين الجيلاني ومثله قال الامام الشرفي وله كتاب سر العالمين يشهد بذلك واشتغل آخر عمره بالزهد والعبادة وكان الناصر رضي صاحبه وأثنى عليه ولادته سنة ٥٠٠ وقيل سنة ٤٥١ وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٥٠٥ (محمد بن يحيى) الهادي بن الحسين بن القاسم الرسي بن ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم ابن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الامام المرتضى المسمى بجبريل أهل الأرض ولد سنة ٢٧٨ وأخذ عن والده مؤلفاته وغيرها وكان عالماً بالفقه وأصول الدين وله من المؤلفات في الفقه كتاب الايضاح والنوازل وغيرها وله في علم الكلام مؤلفات وكان زاهداً ورعاً قام بالامامة بعد أبيه ثم تنحى عنها لأخيه الناصر ومدة انتصابه ستة أشهر بعد اعتزاله أغلق على نفسه الباب واشتغل بالعلم والعبادة حتى توفي في شهر المحرم سنة ٣١٠ رحمه الله (محمد بن يحيى) بن أحمد حنش الزيدي الهدوي الفقيه المتكلم المحقق صاحب التصانيف الفائقة منها ياقوة القيامة شرح الخلاصة والتهديد والقاطعة في الرد على الباطنية وله تعليق على المعجم وفي النفعات المسكية له شرف العصاة وسهم التوفيق والاصابة والمحرز من الاجتهاد نصابه مولده سنة ٦١٠ كان قتيها مجتهداً مصنفها وأبوه فقيه فقط وأشار اليه السيد الهادي في منظومته فقال وحبر طفال من به شرف الهدا وراح به مسرود بأكل منهل

توفي رحمه الله في خامس ذى القعدة سنة ٧١٧ وقبره جنب قبر أبيه بالطقة من جهة اليمن بظفار (المطهر بن يحيى) بن المرتضى بن المطهر بن القاسم بن المطهر بن محمد بن علي بن الناصر بن المهدي الامام المتوكل على الله أبو محمد الهاشمي العلوي الحسيني كان من الدين والورع والتواضع بمحل عظيم قام ودعا بعد أسر المهدي بن تاج الدين سنة ٦٧٦ وكان أكبر من الامام ابراهيم ويقال له المظالم بالتمام لقصة جرت له في جبل اللوز وهو ان السلطان غزام فلم يشعروا إلا وقد هجموا عليه بحيث لا يمكن من يهجم القرب فحدثت سحابة سترتهم حتى فر الامام ونجى وزعم طائفة ان الامام لم يكن مجتهداً ذكره في الوايل وليس بصحيح وتوفي عليه السلام يوم الاثنين ثاني عشر شهر رمضان سنة ٦٩٧ على مافي سيرته وقال المهدي عليم وغيره توفي سنة ٦٩٩ وقبره بدروان حجة مشهورة من زور (المؤيد بن أحمد) ابن المهدي ابن الأمير شمس الدين كان علماً مبرزاً بهجرة قطار وتخرج عليه جماعة منهم السيد يحيى بن الحسين مؤلف الياقوتة والفتية يحيى بن الحسن البجلي وأشار إليه السيد الهادي بقوله

ومن آل شمس الدين بالسيد الذي عدا قومه كالخضر المفضل

ولم أجد له تاريخ وفاة لا في المطالع ولا في النشرات ولا غيرها وقبره بوادي مباركة من بلاد بنى جماعة رحمه الله (المنصور بالله) إذا أطلق فهو عبد الله بن حزة (المؤيد بالله) هو أحمد بن الحسين الماروني تقدم (محمد بن سعيد اليرموي) العلامة الزيدي ناصر الهادي عليه السلام وجاهد معه وله مسائل يسأل عنها الهادي وأجاب عنها أسره القرامطة هو المرتضى محمد بن الهادي وأقاما بمسج صماء رجب وشعبان ورمضان وعشراً من شوال وكان أسره في موضع أتوه سنة ٢٩٦ ثم أخرجوا إلى بيت بوس (١) ثم وقع حرب بين ابن خلف وابن يعفر فاستولى ابنا يعفر على بيت بوس فأخرجهما وفك قيودهما وأحلبهما ودخلا صماء وما معه ثم أطلقهما في سنة ٢٩١ (محمد بن الحسن) العلوي الحسيني الهادي العالم المذكور في غسل الترجين انه لا يصدى حلقة الدر وهب الذكر قال في الشرح والمستطاب هو من أولاد الهادي ولم أجد له غير هذا (محمد بن الهذيل) بن عبد الله بن مكحول البغدادي أبو الهذيل العلاف شيخ البصرة من المعتزلة سمي بالعلاف لأن داره بالبصرة عند سوق العلف ولد سنة ٢٣١ أخذ الكلام عن عثمان الطويل وعثمان بن واصل وروى الحديث عن محمد بن طلحة وأخذ عنه الكلام أبو يعقوب الشحام وليس بذلك في الرواية قال ابن خلكان له مجالس ومناظرات وهو من موالي عبد القيس حسن الجدل قوى الحجة كثير الاستعمال للأدلة الاتزامية قال الحاكم أسلم على يده سبعة آلاف فس توفي بسر من رأى سنة ٢٣٥ على الأصح وقبل غير ذلك (محمد بن يعقوب الموسمي) الزيدي الناصر أبو جعفر العلامة الفقيه صاحب التصانيف منها شرح الابانة أربع مجلدات في مذاهب الناصر والكافي مجلدان كتاب حسن مستكمل الخلاف طر عن الأدلة ويقول فيه قال الامام يحيى أبا طالب وله الجامع هذا في الفقه وله في علم الكلام كتاب الدبائات وفيه روايات غريبة لا يساعده عليها أحد قال في الزهرة كان قاضياً لأبي طالب ومن هفوات الشيخ أبي جعفر ادعى الاجماع والصريح بالهادي ثارة. والصريح أخرى بمخالفة الاجماع قال السيد حسن الجلال ان الحجة إذا عجزوا عن السلوك مع العلماء في مهامه الأدلة فزعموا إلى دعوى الاجماع كذا على أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما في جعفر واضرا به ولم أجد لأبي

جعفر تاريخ وفاة رحمه الله (عمود بن عمر) بن محمد الخوارزمي الزمخشري من هو بأحسن النعت حري
 أبو القاسم المعتزلي صاحب النعائيف الزاهرة والتأليف الفاتحة الباهرة المحقق الكبير في الحديث والتفسير
 والنحو واللغة والمعاني المتفرد في فنونه بلا ثاني منها الكشف والمحاجاة بالمسائل النحوية والمفرد
 والركب في العربية والفاقي في غريب الحديث وأساس البلاغة وريح الأبرار ونصوص الأخبار
 ومتشابه أسامي الرواة والنصائح الكبار والنصائح الصغار ونسالة الناشد والرائض في علم القرائض
 والمفصل في النحو وشرحه خلق كثير والآنموذج والمفرد والمؤلف ورؤوس المسائل الفقهية وشرح
 أبيات سيوريه والمستقصى في الأمثال الغريبة والبدور السافرة في الأمثال السائرة وديوان التمثيل
 وشقائق النعمان في حقائق العمان وشافي المي من كلام الشافعي والقسطاس في العروض ومعجم الحدود
 والمنهاج في الأصول ومقدمة الأدب في اللغة وديوان الرسائل ودوائر الشعر والرسائل الناصحة
 والأمالي الواضحة في كل فن والمقامات مخسونة مقامة ونوايخ الحكم وغير ذلك ولادته يوم الأربعاء ٢٧
 رجب سنة ٤٩٧ بمشعر جاور بمكة وصاحب الامام علي بن عيسى بن حزة بن وهاس ودخل بغداد وافق
 بالامام أبي السعادات الحسيني الشجري النحوي واطن فيه من ترجم له فقد تحمل مقالة أهل العدل وحرد سيف الجدال
 لثقة العدل والفعل وله شعر كثير منه قوله في رثية شيخه أبي مضر واسمه محمود بن جرير الطبري

وقائلة ما هذه الدر التي تساقط من عينيك مططين مططين

قلت هو الدر الذي قد كان حشي أبو مضر اذني تساقط من عيني

وله من البديع ما يكثر توفي بمرجانية خوارزم ليلة عرفة سنة ٥٣٨ (القرق) (المالكية) اتباع مالك
 ابن أنس الحميري تقدم (المجربة) م جهم بن صفوان واتباعهم يقولون لا اختيار للبدل هو كالشجرة وأما
 الأشعرية والتجارية فيتبعون الاختيار ولما تلاشا الزموا الجبر وأطلق على كل من لم يثبت للعباد فعلا (المرجئة)
 هم كل من يقولون الايمان قول بلا عمل ومن تردد في دخول الفاسق النار وأما من جوز العفو عنهم من أطلقه عليه
 وهو المعروف الشايخ ومنهم من منعه (والمرجئة) تلصق بكل مذهب فني المعتزلة غيلان بن مسلم واتباعه
 ومحمد بن شبيب وغيرهم ومن الأشعرية جعفر وغيرهم ومن الزيدية أبو القاسم البستي وبعض الأئمة ومن جوز الشفاعة
 للفاسق كالسيد حميدان والسيد محمد بن ابراهيم والهادي ابن ابراهيم وغيرهم من المتأخرين وتوقف الامام صلاح
 الدين وغيره (المعتزلة) هم اتباع أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزال كان نادرة الزمان في فصاحته وكان
 يفتي مجلس الحسن ثم ناظره في المعتزلة بين المنزلة والحسن ينكرها واعتزل واصل وتبعه عمرو بن عبيد الزاهد
 فقال الحسن ما فعلت المعتزلة فسموا بذلك وأرسل واصل عثمان الطويل فتبعه سواد السكوة واعتزضه الصادق في
 مسائل ونسبه إلى الابتداع قالوا وتلمذه زيد بن علي وعلم وكان الباقر ينهيه أن ينقسموا إلى بصرية وشيخهم محمد
 ابن الهذيل السلاف البصري صاحب الجدل ولناظراته وبتدادة وشيخهم أبو الحسين الغياطي وتلميذه أبو القاسم
 البلخي شيخ الهادي عليم ويجمع مذهبهم القول بالعدل والتوحيد وتقدم أبي بكر في الامامة واختلفوا في
 القضية فمنهم من فضل علياً وهم غالب البندادية وبعض البصرية ومنهم من فضل أبا بكر وهم غالب البصرية
 (الكتيب) (الداخل) كتاب في مذهب الهادي للشيخ أبي العباس الفضل بن شروين تقدم (المذاكرة)

الشيخ عطية بن محمد النجراتي هذان المذكوران في الشرح وإلا فالدخل لأربعة كتب مدخل الحنفية و (مدخل)
 للأمر الحسين و (مدخل) للإمام أحمد بن سليمان (والذاكرة) لأربعة أيضاً المتقدمة و (ذاكرة) الدواري
 و (ذاكرة) للسيد سليمان بن هيجان الحمزي وذاكرة أظها لا بن معروف (المروشد) للشيخ أبي علي الناصري
 (المستصفي) للشيخ محمد بن معرف (المسفر) من كتب الناصر الشيخ العلامة محمد بن علي الأترابي (المخفي)
 في فقه الناصر للشيخ علي بن برمرد لعله له كما في المستطاب ولا حقيقة عندني في ضبطه (المنتخب)
 للهادي يحيى بن الحسين وجامعه محمد بن سليمان الكوفي القاضي مصنف المناقب (المذهب) اثنتان *
 أحدهما للشافعية لا أدري من مصنفه (١) * والثاني لمحمد بن أسعد جمعه من كلام من بالله عبد الله بن حمزة
 (المعالم) شرح على سنن أبي داود سليمان بن الأشعث لمصنفها الشيخ الصلابة أبو سليمان أحمد ابن محمد
 الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨ (الصحابة) (مالك بن نيار) بكسر الون بعدها تخمانية خفيفة البلوى
 نسباً منسوب إلى علي بن بطن من قضاة الأنصاري حلقا اشتهر بأبي ردة بضم الباء الموحدة وقيل اسمه هاني
 كان من أكابر الصحابة وفضلائهم شهد القبة مع السبعين وشهد أحداً وما بعدها وشهد مع أمير المؤمنين
 علي عليم حروبه وهو غال البراء بن طازب مات سنة ٤١٠ وقيل بعدها ولا عقب له (معاذ بن جبل)
 ابن عمرو الأنصاري الخزرجي السلمي المدني كان من أعيان الصحابة وأفرادهم وإليه المنهى في العلم والفقه
 والحفظ للقرآن قال ابن مسعود كنا نشبهه بأبراهيم أمة قائماً لله حنيفاً أسلم وهو ابن ثمانى عشرة وشهد العقبة
 الأخيرة وندراً وما بعدها وبمنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الأيمن وأباً موسى سليمان الناس وقال
 له صلى الله عليه وآله وسلم والله يا معاذ إنى لأحبك وقال صلى الله عليه وآله وسلم أعلمهم بالحلل والحرام
 معاذ بن جبل وأقره على الاجتهاد قال له اجتهد رأى قال جابر كان معاذ من أصحابهم كفاً وأعلمهم خلقاً
 ومناقبه واسعة مات رضي الله عنه في طاعون عمواس بالأردن سنة ١٨ عن ثمانى وقيل ثلاث وثلاثين سنة
 (حرف النون) (التميان بن ثابت) الكوفي (أبو حنيفة) مولى بني تميم الله بن ثعلبة فقيه العراق وعلامة
 الدنيا بالانفاق مولده سنة ٨٠ رأى أنس بن مالك وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته وفتحه على حماد بن
 أبي سليمان وكان من أذكىاء بني آدم جمع الفقه والمبادئ والورع والسجاء وكان لا يقبل جوائز الدولة
 بل ينفق ويؤثر من كسبه له دار كبيرة لعمل الخبز وعنده صناعات وأجراء قال الشافعي الناس عيال في الفقه
 على أبي حنيفة * قلت وفي آمالى المروشد بالله الناس عيال على أبي حنيفة في السلام * وقال الشافعي من
 أراد الفقه فليأت أصحاب أبي حنيفة * وقال يزيد بن هرون ما رأيت أروع ولا أفضل من أبي حنيفة
 وسمع رجلاً يقول هذا أبو حنيفة لا ينام الليل فقال والله لا يحدث الناس عنى بما لم أقبل وكان
 يحيى الليل صلاة وتضرعاً ودماء واتفق بالإمام زيد بن علي لما وصل الكوفة فدعا به وسأله عن مسائل
 فأعجب الإمام به وقد عدوه في الزبيدة * وصنف الزخشرى في مناقبه كتاباً سماه شقائق الثمان في حقائق
 الثمان قيل مات مسموماً * قال الذهبي سقا المصور الدوائق السم لقيامه مع الإمام إبراهيم بن عبد الله في
 شهر رجب سنة ١٥٠ وروى أنه لما توفى سمع هاتماً يقول

ذهب العلم ولا علم لكم فاتقوا الله وكونوا حلقا
 مات ثمان من هذا الذي يحيى الليل إذا ما غسقا

(١) المذهب تأليف العلامة الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي وشرحه شرحاً وافياً من تفسير
 الآيات والأحاديث ومسائله الفروع والأسماء واللغات العلامة محي الدين النووي وقد طبع وما إليه في
 ثمانى عشر مجلدات

(التيوسي هو جعفر بن محمد) صاحب القاسم عليه السلام وجامع المسائل التي يقال لها مسائل
التيوسي وقد تقدم في حرف الجيم (في حرف الواو) (الوافي)
كتاب في الفقه للشيخ علي بن بلال مولى السيد (الوسيط) كتاب في الفقه للقرابي محمد بن محمد قد
تقدم (وسيط القرائض) للقاضي العلامة أحمد بن نصر الزيدي

﴿حرف الهاء﴾ ﴿هلال بن أمية﴾ الأنصاري الصحابي أحد الثلاثة الذين خلفوا
في غزوة تبوك فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهجرهم فهجروا نحو خمسين يوماً ثم تاب عليهم
ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم وهو الذي قذف زوجته في قصة الأمان رحمه الله (هند بنت أبي أمية)
ابن المنيرة بن عبد الله بن عمرو بن معزوم المخزومية أم سلمة أم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعد أبي سلمة سنة أربع وقيل سنة ثلاث وهي من علماء الصحابة وأهل الرواية الكثيرة روى عنها
ولها عمر ربيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومولاها نافع وأبو سعيد وأبو هريرة وخلق توفيت
رضي الله عنها بالمدينة سنة ٦٧ وقيل سنة ٩٥ ودفنت بالبقيع وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً والوفاي مات
عنه صلى الله عليه وآله وسلم تسع (خديجة الكبرى) ماتت قبله وروت حديثاً واحداً وسودة
بنت زمعة وعائشة بنت أبي بكر وروت عنه صلى الله عليه وآله وسلم اثني عشر مائة عشرة أحاديث
(حفصة بنت عمر) روت عنه ستين حديثاً * أم سلمة روت عنه ثلاثمائة وثمانية وعشرين حديثاً
(زينب بنت جحش) روت عشرة أحاديث (جويرية) بنت الحارث روت سبعة أحاديث * أم حبيبة
رملة بنت أبي سفيان روت فوق عشرة * صفية بنت حيي بن أخطب روت عشرة أحاديث * ميمونة بنت
الحارث روت ستة وسبعين حديثاً وقد جمعهم من قال

توفي رسول الله عن تسع نسوة
فأشبهت ميمونة وصفية وحفصة تلوهن هند وزينب
جويرية مع رملة ثم سودة ثلاث وست ذكرهن مهذب

وأفضلهم بالاجماع خديجة وذكرها تيركا رضي الله عنها (المهدي) هو يحيى بن الحسين بن القاسم يأتي
(المهاشميون) نسبة إلى هاشم بن عبد مناف أبو نضلة جد النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الهدوية) من
انتمى إلى المهدي كآبي العباس وأحمد بن يحيى وعبد وغيرهم من خدعة مذهبه
﴿حرف الباء﴾ (يحيى بن أحمد) بن أحمد الهدوي الأمير شمس الدين عم الأمير الحسين كان من فضلاء
العترة ومشائخهم وأهل الزهد والورع وكان نظير أخيه وقام بدعوة المنتصور بالله وتعب في ذلك وأخذ على
القاتلي جعفر وقد تقدم له ذكر مع أخيه توفي الأمير شمس الدين في أول صفر سنة ٦٠٦هـ وإلى تاريخه
أشار من قال ألا إن شمس الدين يحيى بن أحمد تقضت لياليه عقيب الحرم
لست متقن قد تقضا عديدها وست سنين بعد ذلك فاعلم
وعاش من الدنيا ثمانين حجة سوى حجة والمرء غير مسلم
يحيى بن حنش (الزبيدي الطغاري كان قصباً محققاً من المذاكرين له مصنفات منها أسرار الفكر في
الرد على الكني وأبي مضر وله الجامع في الفقه بلغ فيه إلى الجنائز وتممه ولده محمد مولده سنة ٦٤٠هـ وتوفي
في سنة ٦٩٧هـ وقبره بالطفلة من ظفار رحمه الله تعالى (يحيى بن الحسين)

ابن القاسم بن ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه الهاشمي
الحسني أبو محمد الامام الهادي إلى الحق القويم نسب يحاكي إشراقه ضوء النهار وجوهه ينشئ ضوؤه
الأبصار ما في آياته عليهم السلام إلا من قلق وراق وانتشر فضله في الآفاق فهو شيمة عقد آل محمد
وواسطة قصارهم المنضد ولد عليه السلام بالمدينة سنة ٢٤٥ وكان ولادته قبل موت جده القاسم بسنة ونشأ
النشأة الطاهرة ووصف في صغره بالقوة الباهرة فكان يسبح الدرهم فيمحو ما فيه ويبلغ مرتبة الاجتهاد
في نحو خمس عشرة سنة وقرأ على أبيه الحسين وعنه الحسن ومحمد وفي علم الكلام على أبي القاسم البلخي
ذكره في النزهة وروى في الحديث عن أبيه وعنه واستداه أهل اليمن فخرج إليهم سنة ٢٨٠ وخرج
معه العلامة علي بن العباس البار ذكره مقام مدة ورأى منهم جفوة فرجع ثم وصلت كتبهم يستدعونه
ويتشفعون بأهله فرجع وبأهله أهل اليمن بصعدة لشر بقيت من ذى الحجة سنة ٢٩٨ بعد أن هدى أهل اليمن
واستشهد في بعض حروبه ودخل الهادي صنعاء لسبع ليال بقين من المحرم سنة ٢٨٨ ثم نقل في جهات
اليمن لاصلاحها واستقام له أكثر أهل اليمن ثم تقام الأمر وقعت فتن وحروب أصيب عليه السلام في بعضها
وبقي مرثيا أياما وتوفي عليه السلام بصعدة لشر بقيت من ذى الحجة سنة ٢٩٨ بعد أن هدى أهل اليمن
إلى القول بالعدل وكان فيهم مجبرة وكان على ورع عظيم يحيي الليل بالصلاة والتلاوة وكان يخرج من صلاة الجمعة
ويدور في السوق ويدخل يده في الطعام لينظر أفيه غش أم لا ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وكان
لا يأخذ الزكاة إلا من الخمسة الأوسق فقليل له إن لم تأخذ من الكثير والقليل لا يجمع لك ما يكفيك فقال
إنه لا يجوز لنا إلى ذلك وكان يرد زكاة من لا يقدر على نصرته وحاجته وطلب من أهل صنعاء قرضا فرأى
كرهاهم فلم يجبرهم وخرج إلى صعدة وبالجملة فوصفه يحتاج إلى تطويل قد بسطه العلماء في الطولات وله
من المصنفات مجموع في علم الكلام مجلد يشتمل على علوم منها كتاب البالغ المردك وكتاب المسترشد وكتاب
الجملة وكتاب خطايا الأنبياء وكتاب الديانة ومسائل الطرسي وكتاب المناهي وغير ذلك ومنها الأحكام
والمنتخب والفنون وهو أصغرها (يحيى بن أبي الخير) العمراني اليمني الشافعي العلامة مؤلف البيان كان قريبا
علما حنبلي العقيدة شافعي الفروع وحنبلي العقيدة معناه أنه لا يحاول التشابه ولا عنده قراءة الكلام وله مصنفات
توفي سنة ثمان وخمسين وخمسة وقرية بذى السفال (١) (يحيى بن الحسين) بن محمد بن هارون بن الحسين بن محمد بن
هارون البطحاني الهاشمي الحسني الامام أبو طالب الناطق بالحق أخو المؤيد بالله كاتبا شافعي العقيدة وقرى الاسرة ولا في
طالب من المصنفات المجزى في أصول الفقه كاسمه وفي الكلام كتاب الدعاة في الاقامة في الفقه الصريح وشرحه
والتذكرة وغيرها كالأمالى مولده عليه السلام سنة ٤٠٣ ووقع له بعد موت أخيه سنة ١١١ وتوفي سنة ٢٤٤
بأمل وقرية مشهور مزار وله تخرجات على مذهب الهادي وكان يرى أن مالم يوجد للهادي فيه نص فذهب
كأن في حنيقة واعترضه في ذلك ضف الخطيب (يحيى بن الحسين) بن يحيى بن علي بن الحسين الحسني
هو السيد يحيى الهدوي العلامة الفقيه كان ورعا لا تأخذه في الله لومة لائم وكان متابعا لملي بن صلاح ولم يقل
بإمامة الامام يحيى بن حمزة وله من المصنفات الياقوتة في الفقه والجوهرة مختصرها واللباب وغيرها
توفي سنة ٧٢٩ وقيل غير ذلك وعاش نيف وستين سنة ودفن بجامع صنعاء في الموسجة يحبب الامام
محمد بن المطهر وله ولدان عالمان الهادي بن يحيى ويذكر في حواشي الشرح وداود بن يحيى وكل منهما
مصنف رحمهما الله تعالى (يحيى بن حسن) البجليح الريدي العلامة الفقيه كان أحد البلذاكرين

(١) جنوب صنعاء اليمن سنة أيام

وقضاء الزيدية الصالحة على أقوالهم في حياته وبعد مماته أخذ على الأمير المؤيد وله من المصنفات تعليق على
اللمع في أربعة مجلدات وتطبيق على الزيادات في مجلد وثقفه عليه جماعة منهم محمد بن سليمان حاصر الامام يحيى
ولم يقل بأمامته فرد بها هو والسيد يحيى وتابعا على بن صلاح بن ابراهيم ولم أجده له تاريخ وفاة وهو
مجهود وقد وصته وامن المذاكرين بالاجتهاد وهذا ومحمد بن يحيى حشش وابن سلمان والفتية يوسف بن
أحمد ومن السادة الأمير الحسين والسيد يحيى ﴿يحيى بن حمزة﴾ بن علي الهاشمي الحسيني الموسوي
قطر العلوم وحافظ منطوقها والمفهوم وواحد علماء اليمن والفترة في جبين الزمن جبل العلم
الأنطون وطراز الفضل الأهول الضارب في كل فن بنصيب وافر والجامع لما تفرق من خصال
الكمال وكمال الخصال في الأوائل والأواخر كم نصر بانتصاره العلماء واعتمد على عمده
الفتهاء وشمل بشامه فنون الكلام وصان بتحقيقه علماء الاسلام وحوى بحاويه دقائق الأصول
وعبر بمعياره حقائق المقول وأزهر بأزهاره دقائق الكافية وحمل بمنهاجه الجمل الرواية وحصر
بالخاصر ما جمده في مقدمته ابن طاهر ووشح بالمفصل ما أبهمه صاحب المفصل وطرز بالطرز علم
الاعجاز وسهل بالاعجاز إلى علم البيان المجاز وأيد بالمعالم الدينية مذهب الطائفة العلية وأوضح
بأنهاية طرق الهداية ووزن بالتسطاس أقدار العلماء من الناس وأغنى بالاختصار طالب النحوى
الاكتفاء وصنى بالتصنيف من الموانع المردية قلوباً كانت قاسية ونور بأنواره المضيئة طرق
الأربعين السيلية وكشف بفسره الوضى دقائق كلام الوصى وأزاح بسدد اللاكي ما زخره في
حقل السماع الغزالي وقطع بالقاطع للتمويه ما يرد على الحكمة والتزييه فبهذه قطرة من مطرة
ومجة من لجة وله كرامات حكمتها السير مولده عليه السلام بمحوت في صفر سنة ٦٦٧ وقام ودعى سنة ٧٢٩
ومن مشايخه محمد بن عبد الله بن خليفة مصنف شرح الجوهرة وغيره وأخذ عنه أحمد بن سليمان الأوزي
محدث اليمن والفتية حسن النحوى اسمع عليه الاختصار كاملاً وتوفى بمحصن هران سنة ٧٤٩ وتقل إلى نزار
رحمه الله تعالى ﴿يحيى بن زياد﴾ القراء الكوفي أبو زكريا النحوى اللغوى نزيل
بنداد صاحب التصانيف في النحو واللغة وروى الحديث في مصنفاته عن قيس بن الربيع وأبي الأحوص
وهو أجل أصحاب الكسائي وناظر سيبويه مع الكسائي واتفق بأبي عمرو الجرمي وناظره في العامل المعنوى
كألا بتدأ فآلزمه الجرمي في باب ما أضمر حامله مثله وهو وشيخه اماماً نعمة الكوفة وله تصانيف في إعراب
القرآن والنحو واللغة توفي رحمه الله سنة ٢٠٧ ﴿يحيى بن شرف الدين﴾ النورى أبو بكر الشافعى
الحافظ الشيخ يحيى الدين صاحب التصانيف الفاتكة كالروضة في الفقه والمنهاج فيه وشرح مسلماً أجاد فيه
كل الاجادة وضبط الأسماء والألفاظ حتى صار مرجعاً للمحدثين وشرح المذهب والاربعين التواوية
وشرح غريبها وله الأذكار ومؤلفاته كثيرة وكان زاهداً مابداً خشن المأكل والملبس قرأ بدمشق ثم مرض
فرد الكتب التي للناس وعاد إلى وطنه نوى قريب من دمشق وتوفى بها سنة ٩٧٦ وكان معظماً عند الشافعية
وحكى عنه أنه يحمل طريق الامامة القهر والعلبة ورد ذلك العامرى وغيره قال بل مذهبه اشتراط الصلابة
فى الامام لكن أن فسق فان أمكن عزله بلا قتل ولا قتال وجب والإوجب على الرعية الدعا والصر وشبهتهم
فى هذا نحو ما فى آمالي أبي طالب في خبر وان جاروا فليهم الوزر وعلى الرعية الصبر ونحوه وفى آمالي المرشد
بالله قيل يارسول الله ألقاقتهم قال لا ما أقاموا الصلاة وحججنا قوله تعالى قاتلوا التي تبغى حتى تهيم إلى أمر

الله وقيل على عليه السلام وقوله حجة (يعقوب بن إبراهيم) الكوفي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة وقاضي القضاة وهو أول من دعى بذلك فقعه على أبي حنيفة وسمع الحديث عن عطاء بن السائب وطبقته كان في الفقه واحد عصره ولا يعرف النحو قال يحيى بن معين كان أبو يوسف يصل بعد ما ولي القضاء في كل يوم مائة ركعة وقال يحيى النيسابوري سمعت أبا يوسف عند موته يقول كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة قال الذهبي كان أبو يوسف مع سعة عليه أحد الأجواد الأسخياء قال وهو صاحب الفقه وأبو حنيفة طاحنه وإبراهيم النخعي داوسه وعقمة حاصده وإبراهيم السعدي رضى الله عنه زارعه وزعموا أن محمد بن الحسن خازنه وأن الناس بعدهم آكلوه توفي القاضي أبو يوسف رحمه الله في شهر ربيع الآخر سنة ٢٨٧ ومرضه في الشرح القاء وحدها (يوسف بن أحمد بن عثمان) الثلاثي الزيدى الفقيه المذاكر أحد أساطين العلم ورجال التحقيق وارتحل الناس إليه من الإقطار إلى ثلا وكانت إذا قرأ اعتلأ الجامع بالطلبة وباقيهم بكرشهم في الطافات من خارج المسجد وكان أحد أصحاب الإمام المهدي وخرج من السجن الإمام إلى الفقيه ف إلى ثلا وله تصانيف منها الثرات وهو أجل مصنف لأصحابنا والزهري والرياض أخذ عن الفقيه حسن النحوي وأخذ عنه خلق توفي رحمه الله بثلا في جمادى الآخرة سنة ٨٣٧ وقبره بهجرة العين بثلا ولما أيسوا من المهدي بايع الفقيه يوسف وبعض المهيين الإمام الهادي على بن المؤيد عليم (يوسف الجليلاني الخطيب) من أصحاب السنيين الأخوين قال في الترمذان عن القاضي يوسف سمعت المهدي ست عشرة سنة ما رأته تسم وقال في حواشي الأزهار عن يوسف القاضي أنه قال قرأت على أبي طالب أربع عشرة سنة ما رأته تسم فينظر أي الكلامين أحق بالصحة قرأ على أبي طالب وعلى أبي القاسم بن تال ولم يترجموا له إلا بهذه الألفاظ (يوسف بن يحيى البويطي) أبو يعقوب الفقيه صاحب الشافعي كان عابداً مجتهداً دائم الذكر كبير القدر قال الشافعي ماني أصحابي أعلم من البويطي وقال السجلى البويطي قمة صاحب سنة قال الذهبي سمع من بن وهب وقد سجن وقيد أيام المحنة بفخداد وكان في سجنه يشتغل يوم الجمعة ويلبس ثيابه ويخرج إلى السجن كل جمعة يطلب منه الخروج لصلاة الجمعة فإذا لم يرض قال اللهم أشهد توفي بفخداد سنة ٧٣١

(خاتمة في رموز الشرح على حروف المعجم)

الهمزة (ا ح ح) هم أصحاب أبي حنيفة (أصش) هم أصحاب الشافعي الحاء (ح) أبو حنيفة (الأميرح) الأمير الحسين صاحب الشفاء (الفقيه ح) أو قيل ح يحيى الجبيح (السيد ح) السيد يحيى بن الحسين صاحب الياقوتة الشين (ش) محمد بن إدريس الشافعي الصاد (ص بالله) المنصور الإمام عبد الله بن حمزة الضاد (ض ف) هو القاضي يوسف الخطيب الجليلاني (ض) القاضي جعفر هو جعفر بن أحمد بن عبد السلام (ض) القاضي المؤيد وذكر مرة في صيام البيض عن صوم الدهر هو والد أبي مضر السنين (ع) السيد أبو الصباس المتقدم (الفقيه ع) أو قيل ع الفقيه على بن يحيى الوشلى البطاء (ط) أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني وقد يقال الشيخ أبو طالب وهو أبو طالب بن أبي جعفر القاء (ف) القاضي يعقوب صاحب أبي حنيفة كنيته أبو يوسف (الاستاذ ف) الأستاذ أبو يوسف الديلمي ويقال هو ابن أبي جعفر الفقيه (ف) يوسف أو قيل ف الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان الثقات (ق) قد يوجد في بعض الشروح للقائم الكاف (ك) مالك بن أنس

الحيرى اللام (القيه ل) أو قيل ل الفقيه محمد بن سليمان ابن أبي الرجال الميم (م بألفه) أحمد بن الحسين (الأمير م) هو المؤيد بن أحمد الفقيه (مد) أو قيل مد هو الفقيه يحيى بن أحمد حنش النون (ن) هو الناصر الأطروش الحسن بن علي الياء (ي) هو يحيى بن حمزة (القيهي) أو قيل ي هو محمد بن يحيى حنش انتهت الترجمة بحمد الله وما تحصلت على نسخة التي وقع عليها الطبع إلا بعد مشقة من ورثة المؤلف وقد نستخفا عن خط المؤلف مع بعض ملحقات لبعض التراجم وقد صححت بعض التراجم عند الطبع نقلا من وفيات الأعيان لابن خلكان ومن طبقات الشافعية ما عدا طبقات الزيدية فغير موبوءة عند الطبع عبد الواسع بن يحيى الواسعي وتوفي شيخنا المؤلف رحمه الله سنة ١٣٣٧ هجرية وله مؤلفات عديدة وقد ذكرت ترجمته مع ترجمة علماء مصر في مؤلف مستقل للسيد العلامة محمد بن محمد زياره

في فوائد منها (في المعاطاة)

﴿ من آخر باب الصرف ﴾ قوله في الأثر ولا بين العبد وربّه يؤخذ من هنا أن المعاطاة يدخلها الربا ويؤخذ أيضاً مما تقدم في الزكاة في قولهم ويجوز إخراج الجيد عن الردي ما لم يقتض الربا ومن قولهم في القسمة وتحريم مقتضى الربا ومن غالباً في الرهن المحترز عنها من مسألة الأكيل ومن قولهم في الرهن أيضاً وتساقط الدين إلا لسانع ومن مسألة التهاقم المشهورة المتقدم ذكرها في خيار العيب حيث تدخل الحلية قهراً في ملك صاحب القمقم وبأخذها بقيمتها مصنوعة ما لم يقتض الربا وإنما حرم مقتضى الربا في هذه الصور وإن لم يكن يعماً لتلاؤدي إلى حل ما منع الله الربا لأجله وهي الزيادة التي حرم الله الربا لأجلها دفعا للفسدة المؤدية إلى التهور في أكل أموال الناس بالباطل فإن قال قائل لا معنى للأخذ من هذه الصور لأن المعاطاة لا تملك بخلاف هذه الصور فإنها مملوكة فأشبهت البيع يقال لا نسلم ذلك لأننا قد قلنا ولا بين العبد المأذون وسيده مع أن ذلك ليس يقتضي التملك وإنما هو استفداء للملك بملكه ولذا جعل الخيار للسيد في تسليم رقية العبد وما في يده فإذا كان ذلك حرم في المعاطاة في ملكه قبلاً ولوى والأخرى في المعاطاة التي من غيرهما مع أنه لو قيل بصحة الاعتداد بخلاف الدواير والشامي لقبها فائدة الخلاف في دخول الربا المعاطاة أو عدم الدخول لأن من قال إنها مملوكة لم يقل بجواز طيب الزيادة لأخذها بل ليس له إلا رأس ماله لا يظلم ولا يُظلم ومن قال إنها لا تقيّد التملك لم يقل أيضاً إنها تطيب الزيادة لأنه لا لازم عنده في المعاطاة قيمة الشيء ومثل المثل فالزيادة لا تطيب للأخذ إجماعاً بل هي باقية للدافع ولعل فائدة الخلاف في الإثم وعدمه وفي جواز التصرف بالمأخوذة وإن كانت مضمونة عليها فن قال لا يدخلها الربا يقول لا ياتم بقصد لا أنه غير مؤثر حيث لم يكن اللازم إلا القيمة ويجوز له التصرف لأنه مأذون له به وليس منهى عنه شرعاً لكن هذا مسلم لو فرض اجتهد الدواير والشامي رحمهما الله تعالى وكان ذلك نصاً لهما لكن اجتهداها ليس بمسلم وليس نص لهما بل تخريج

لاحكم له مع التخریج المذكور من المواضع المذكورة آنفاً والتخریج من تلك المواضع أقوى لأن التخریج
 المأخوذ من نصوص كثيرة أقوى من التخریج من نص واحد وإذا تناقض التخریجان رجح الأقوى
 منهما هذا ماظهر والله أعلم قال في الأم ١٥ من أملاء سيدنا وشيخنا العلامة نضر الاسلام والدين عبد الله
 ابن الحسين دلالة رحمه الله تعالى في شهر الحجة الحرام سنة ١٢٧٥

(في المذهب)

(هذا حاصل سؤال وجواب) ورد للإمام القاسم بن محمد لفظه بعد الترجمة المطلوب من فضلكم
 تحقيق ما تضمنته من الأذهار هل هو على مذهب امام معين نحو الهادي أو زيد بن علي أو غيرها والامام
 المهدي حاك له على مذهب المذكور كما هو المتبادر فان قلتم نعم فلم يضعف كلام الهادي في بعض المواضع
 أو غيره ويجعل المذهب غيره وربما يضعف المتن باعتراض من صاحب الفتح أو كلام اختاره الامام شرف
 الدين فتفضلوا بإيضاح ذلك (الجواب) أما المذهب الذي تضمن الأذهار مسائله فهو أصول
 وقواعد أصليها وقصدها وأخذها المصليون للمذهب مما يقرر عندهم من أقوال القاسم وابنه محمد والهادي
 الى الحق وابنه محمد واحد عليهم السلام في فتاويهم وموضوعاتهم في جميع أبواب الفقه وجعلوا المذهب
 ما انطبقت عليه تلك القواعد والأصول من مسائل الفروع في كل باب لما كان من أقوال الأئمة المتقدمين
 كزيد بن علي والصادق وأمثالهم وغيرهم لما كان ملائماً لتلك القواعد جعلوه مذهباً (وأما جواب
 الطرف الثاني) في وجه تضعيف قول من ينسب اليه المذهب فالذهب هو الأصول والقواعد وما انطبقت
 عليه من المسائل كما تقرر سابقاً فالضعيف إنما هو مخالفة تلك الأصول والقواعد والله أعلم

﴿ في حصر ما يجوز الشهادة فيه بالنظر ﴾

تدليهم ثم افلاس إيمانهم وشبهة قيم أرض وملك يد

﴿ السيد صارم الدين فيما يعتبر فيه اللفظ ﴾

شهادة شقعة حكم حوالتهم مع الاكالة ثم الصرف والسلم
 كتابة ثم تكبير وتلبية ثم التنازع فيه اللفظ يلزم

﴿ غيره في حصر الأشياء التي تقبل كلية الجهالة ونوعها ﴾

كل الجهالة تجري في وصيتهم والخلع والنذر وقرار به إبرا
 ونوعها دية مهر كتابتهم وما عداها فعلم بغير مرا

﴿ حصر الذي يجب رده الى موضع النقد والذي لا يجب رده الى ذلك الموضع ﴾

معارورهم ثم غصب ومقرض ودين يفسد عاجلاً ومؤجلاً

مكفل وجه والمؤجل يده رد الى حيث التقاض أولاً

وأما الواقي ردها حيث أمكنت فدين بلا عقد مقود ليقتل

كذلك ميب مودع ومؤجر وخيار رؤية وغرط فتأملاً

وكل الى طبعه مائل وإن صيده الضد عن قعنده

كذلك إلاء من بعد استخائه يسود سريعاً الى برده

الحير أجمع في السكوت وفي ملازمة البيوت
 فإذا تيسر لنا وإذا فاقم إذا بأقل قوت
 كيف نرجو اجابة لدعاء قد سدنا طريقه بالذنوب
 ان يكن زمانى زمانى يتكد فلاذى قل هو الله أحد
 وحسودى ان يوالى حيلة قلت منهم حسبي الله الصمد
 لم يلد حساه ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد
 سورة الاخلاص ذخرى دائماً وبها أرجو خلاصى يوم غد
 فيها يلرب فرج كرىي واجل الحسنى لتأخير مدد
 وصلاة الله مع تسليمه تبلغ المختار طه المعتمد
 وكذا الآل عليهم دائماً صلاة الله لا يحصى لها عدد
 جميع الكتب يدرك من قراها فتوراً أو ملالاً أو سامة
 سوى هذا الكتاب فان فيه فوائد لاتمل الى القيامة
 هذا الكتاب لو يباع بوزنه ذهباً لكان البائع المغبونا

(حاصل جواب سؤال) رجل طلب التزويج وهو كفؤ الا انه أجبر لسكران هل تحمل الاجرة
 وهل ذلك التاجر محل بالكفاة أم لا اجاب جملة من العلماء أن ذلك غير محل بالكفاة وتأجير المسلم
 للسكران لا بأس به والاجرة حلال انتهى حاصل ما ذكر

قيل هذه الأحرف من وضعت على ظهر كتابه كان قادراً على حفظ جميع مسائله

(ح ١١١ ال و ١١١ ح)

(قواعد أهل المذهب)

(هذه النبعة من السيد العلامة أحمد بن محمد الشرفي رحمه الله)

بسم الله الرحمن الرحيم هذه الأصول التي خرج أهل المذهب الشريف عليها الاحالة بالقياس أو
 بالتخرج منها وبها لا يقبل تخريج من خرج بخلافها * الاجتهاد الأول بمنزلة الحكم فلا ينقضه الثاني *
 الجاهل الصرف كالمتبهد فما فعله معتدا لصحته وجوازه ولم يخرق الاجماع فيما فعله جرى مجرى التقليد
 لمن وافقه * العامي الذي له بعض تمييز مذهب طائفة من أهل مذهب * الخلاف في وراء المسئلة لا يفيد
 الجاهل * اذا اجتمع جنية حظر وإباحة فالمنظر هو أولى حيث هو الأصل والافو ما يصح عند الضرورة
 جاز الصرى فيه * اذا تهاون أصل وظاهر قدم الظاهر * اذا اجتمع في المقد وجهها صحة وفساد حمل على
 الصحة * تحصيل شرط الواجب ليجب لايجب * ملائم الواجب الا به يجب على حد وجوبه * الاصل في
 الماء القليل الطهارة * ما كان من الأحكام الشرعية يمكن الوصول الى العلم به لم يكف الظن وما كان فيما

لاسبيل إلى تحصيل العلم فيه فالظن معمول عليه * الظن لا يفيض الظن * علم الانسان أقدم من علم غيره *
 وعلم الغير أقدم من ظن نفسه * وظن نفسه أقدم من غيره بالنظر إلى العمل * مطلوب الله من عباده
 الاجتهاد * إذا تذر الاجتهاد جاز التقليد * الافتاء جائز لتفسير المجتهد كتابة عن الغير وتخريجها وإن كان
 مطلقاً * الخلاف في السألة يصيرها ظنية * وكذا الخلاف هل هي ظنية أم قطعية * المستفتي هو السائل
 عن حكم الحادثة فإن أذعن وقبل قول من أفتاه صار مقلداً فإن نوى مع ذلك الالتزام صار ملتزماً * الاقدام
 على مالا يؤمن قبحه قبيح * إذا تمارضت مفسدة ومصلحة رابحة أو مساوية وجب توقي المفسدة *
 ترك المصلحة العامة أقدم من الخاصة * الحسن إذا كان فضله سبب فعل القبيح وجب تركه وإن كان القبيح
 يفعل على حاله لم يجب تركه وعلى هذا يعمل ما وقع من الاضطراب في هذه القاعدة * إذا تعارض واجب
 ومحظور فترك الواجب أهون من فعل المحظور * خبر العدل معمول به في العبادات على كل حال *
 السكران بالنظر إلى الأحكام الشرعية صحة وفساداً ولزوماً وسقوطاً كالمكلف إلا في البيع للآية * إذا
 تعارض أصلان قريب وبعيد فالقريب هو المعمول عليه * المرأة في العبادات بالاتمهي لا بالابداء إلا في
 المعاملات كما في الضالة خلافاً لبعضهم * الاكراه يصير الفعل كلاً فعل * نية المكروه نصير الاكراه كلاً
 إكراه * التحويل لمن له الحق لا من عليه الحق فلا يجوز إلا إذا صار اليه عوضه * البضع لا يخلو من حد أو
 مهر غالباً * لا يجتمع على الشخص غرمان في ماله وبذنه * مع اتحاد السبب غالباً احتراز من ورة المرأة للقتولة
 إذا اتفق سبب ومباشر فالضمان على المباشر فإذا لم يجد مباشراً يعلق به الضمان فالضمان على السبب * المرور
 يغرم الغار فيما لم يتراض فيه كمن خففه غرم سبب سبب لزم ذلك السبب ما غرمه الأصل في المتعاملين * الصغر
 والعقل فن ادعى خلافهما فعليه البينة والمراد في الصغر مع التاريخ ولا حكم لا تقرب وقت والمراد بالعقل
 هو حيث الأصل الظاهر فيكون القول لمن واقفه من المتداعين إذا كان دفعاً لا موجباً * العرف معمول به
 في الصحة والقساد والسقوط واللزوم ما لم يصادم نصاً * القوائد الأصلية سبع الولد والصوف واللين
 والثمر ومهر البكر بعد الدخول وأرض الجنابة والقوائد الفرعية سبع مهر الثيب مطلقاً والبكر قبل الدخول
 والأجرة والكسب وما وهب للعبد والركاز والزرع من صح يعم صح منه كل إنشاء ولا عكس * الأصل في
 الأشياء الاباحة إلا في الحيوانات فالخطر * إذا التبس موت الشخص وحياته فالأصل الحياة * من كان
 القول قوله فاليمين عليه غالباً ما لم يكن الأمر معلوماً ضرورة * الشهادة إذا كانت محققة وأغما من القول
 قوله فالأقرب سقوط اليمين عليه * إذا تعارض اليتان وأمكن استعمالهما لزم وترجح الخارجة من
 اليقينين ما لم تكن الداخلة مضيقاً إلى سبب متقدم * البينة المركبة غير مقبولة * غالباً يحرم الجمع بين
 من لو كان أحدهما ذكر حرم على الآخر من الطرفين غالباً * كلما ثبت عليه يد الكبير فيد الصغير مثله
 يد الكبير ثابته على نفسه ما لم يسلب الاختيار * كل من صح منه أن يفعل الشيء بنفسه صح أن يوكل
 عنه من يفعله غالباً * وكلما لم يصح من الانسان أن يفعله إلا بنفسه لم يصح منه أن يوكل فيه غيره
 وكل ما صح منه التصرف فيه بنفسه وغيرها صح أن يوكل فيه غيره * فيما يصح التوكيل فيه استهلاك
 مال الغير بغلبة الظن لا يجوز خلافاً لم بالله عليهم * العرف يجري على الصبي والمسجد والمجنون * القول

لمنكر خلاف الأصل في جميع الدعاى لا يرفع يقين الطهارة والنجاسة إلا يقين انتهى
وهذا الحاصل من قول الامام في الشفعة وللشفيع الرد بمنزلة ما يرد به المشتري الخ

وحاصل ذلك أنه ما ثبت المشتري ثبت للشفيع الاختيار الشرط ثم قول لا يخلو المشتري إما أن يرد
عليه الشفعي بحكم أم لا أن كان بحكم كان المشتري الرد للبائع إذا كان بخيار العيب سواء كان التسليم
بحكم أم لا وإن كان بالتراضي بطل الرد مطلقاً سواء كان بخيار الرؤية أو العيب لأن التسليم بالتراضي
نصرف والحكم قضى للقد من أصله * كاتبه عبد الواسع

وهذا حاصل من شرح قول الامام من ليس له طلبه في قول الشارح وحاصل المسألة

وحاصل الحاصل لا يخلو الشفعي إما أن يطلب المشتري أو البائع إن طلب المشتري صح طلبه مطلقاً
سواء كان في يده أو في يد البائع وإن طلب البائع فلا يخلو إما أن يكون المبيع في يده أم لا إن كان
في يده صح طلبه وإن كان في يد المشتري فلا يخلو الشفعي إما أن يكون عالماً أو جاهلاً إن كان عالماً بطلت
شفعته وإن كان جاهلاً صح طلبه * كاتبه ع س

وهذا حاصل من قول الامام في الأزهار في باب الاقرار وبأحد عبيده الخ
الحاصل في هذه المسألة أن أقر بأحد عبيده مات قبل التعيين ثبت له أربعة أحكام التقى والسعاية والنسب
والميراث فالأول التقى ثبت إذا مات قبل التعيين عتقوا بشرط صحة الاقرار الثاني السعاية للورثة إذا
كانوا من أمهات أو من أم في بطون لأن كانوا من أم في بطن فلا سعاية والسعاية حسب الحال الثالث
النسب ثبت لهم نسب واحد حيث كانوا من أمهات أو من أم في بطن ثبت نسبهم ولا سعاية الراجح الميراث
إذا ثبت لهم نسب واحد ثبت لهم ميراثه فيضربون في مال الميت بنصيب ابن واحد حيث كانوا من أمهات
أو البنات * كاتبه ع س

(حاصل جواب سؤال) في رجل تزوج بامرأة قد زالت بكارتها بختاية هل تستحق كمال المهر
أم لا أجاب جملة من العلماء ما معناه أن المرأة تستحق المهر كاملاً حيث التسمية صحيحة وسواء كانت
بكرًا أو ثيباً لأن المهر شرع للاستمتاع لا للبكارة فيلزم المهر كاملاً وهو صريح قول الامام ومن سمي
تسمية صحيحة لزمه كاملاً الخ انتهى حاصل ما ذكر

(صورة جواب سؤال في القسمة)

بمجرد القسمة من المرأة ليست تملك وذكر الانسلاخ من الكتاب لاحكام له بل مما جرت به
عادة الكتاب من ذات أنفسهم بل ولو صرح الأمر بالقسمة بالانسلاخ فلا حكم له إن لم يقتن به
تمليك صحيح بإيجاب وقبول شرعيين وكل وارث يقبل ما هو له بعد ذلك تفضي منه ديونه ويورث
عنه وتنفذ وصاياه منه إن لم يجر منها تملك فلا حكم للقسمة وما تبعها وتخرج وصاياه من خاصة غلاك
الموصى ليعين الاخراج من ملك التبر وما أوصى بوقفه وبذوره عن كفارة مقدار عشر سنين فينفذ

من الثلث وبعد الشر السنين يصير صدقة والله أعلم

(صورة سؤال في الشركة)

ما لفظه وجوابه لشيخنا العلامة أحمد بن محمد السياغي رحمه الله

ما قولكم رضى الله عنكم في إخوة مجتمعين في الأكل والشرب وأبواهم موجودان وكل واحد من الاخوة في حرفة وأحد الاخوة يريد الكسب لنفسه والاضافة له لا يشاركه فيها أحد فهل يصح ذلك ويختص به فيها اكتسبه لنفسه وإذا تراضوا الاخوة على أنهم لا يشاركوه فيها اكتسبه وأنه يكون خاصا به هل يصح ذلك وإذا نوا الرجوع بعد ذلك على ما اكتسبه هل يصح الرجوع أم لا وهل يصح أن يقسم الأب مع وجوده بين أولاده وكل واحد يتخذ بحصته وهل يصح رجوع الأب على ما قسمه بين أولاده أفوتنا في ذلك (الجواب والله أعلم) إن من شرط الشركة العرفية أن يكون كسب الكل للجميع والنفع من الجميع للجميع والمشاركة على الجميع فإذا كان وقت الاجتماع على هذا الأسلوب فالشركة العرفية ثابتة بينهم فما كسبه أحدكم كان للجميع وإن أضافه إلى نفسه فلا ينفعه ذلك وأما إذا كانوا وقت الاجتماع في الأكل والشرب كل أحد يمه وشراء نفسه وإذا شترى شيئا فلا على الآخر منه شيء وإذا خسر أو تدين فكذلك ما على الآخر منه شيء فان كان الأمر على هذا فلا شركة عرفية إنما الاشتراك في الأكل والشرب فقط وهو لا يقع في الشركة العرفية في كل شيء وإذا كان الأمر على هذا الأسلوب الآخر فكسب كل أحد له وربحه له وخسارته عليه وإنما عليه حصته مما خص الأكل والشرب فقط ومع رضاه الاخوة بانفراد احدهم بما كسبه فانه ينفي الشركة من وقت الرضا وأما قبله فهي ثابتة إلا أنهم إذا رضوا له بالاختصاص فيها قد اكتسبه من قبل وكان منهم بلفظ التملك له بما يخصهم فيها كسبه وقيل في المجلس صح وإن كن مجرد رضا بالاختصاص فيها كسبه من دون تملك شرعي فلا يقع إلا أنه يتضمن الاسقاط فيعاقب استغفره وكان في ذمته وأما الاعيان فلا تملك بالاسقاط إلا بالفقود الشرعية (نعم) وقسمة الأب بين أولاده لا بأس بها إلا أنها لا تقتضي التملك إلا بلفظ الهبة والتذرع منه لكل واحد فيما يخصه وإن كان بغير ذلك فانما تقتضي إباحة الاختصاص بالاعيان والاذن باستهلاكها فإذا وقع استهلاكها فلا على المستهلك شيء وأما ما بقيت فإذا أراد الاب الرجوع فلكه باق وذلك أن الاولاد إنما يملكون بعد موت أبيهم أو بتمليك شرعي منه في حياته هذا ما ظهر والله أعلم

(في الشركة صورة جواب سؤال وهذا لفظ الجواب)

إذا ثبت السعي فلا عبرة بالاضافة ولا عدما فالقوائد للجميع والمشاركة على الجميع ومن زاد سعيه فهو في حكم المبيع لشركائه بزيادة سعيه فتقسم الكسائب على الرؤوس وذلك فيما يستحقه أهل الكسب وهو قدر أجزائهم وذلك أما نصف الغلات أو أقل أو أكثر على حسب العرف وهو يختلف باختلاف الجهات وباختلاف كونه مسنى أو عقر أو غيل وغالبه أن السعاة ينزلون منزلة الشركاء في المال ولا فرق بين الذكر

والآتي فيما يخص أهل السعى والزوجة في دخولها في الكسائب العمل على العرف فالظاهر من أحوال الناس أن عملها في بيت زوجها مجرد حسن العشرة وإن ثبت لها أجرة فهي في حكم المبيعة لزوجها فإن حصل مرافها فذاك وإلا رجعت عليه بقدر إيجرتها إن نوت الرجوع فأما ما استتفقه أحدكم في حج أو ما يخصه فيقطع من نصيبه وإذا وقعت الاضائة للاولاد ولم يكونوا سعاة فإن كانت الاضائة إليهم وقت الشراء كانوا مشاركين في تلك الكسائب تحسب ويكون قد تبرع عنهم بالتين من خاص ماله ومثل ذلك صحيح لا غبار عليه وإن لم يدخلهم في الكسائب إلا في مرض الموت فهو وصية يخرج من الثلث وما عتبه الميت تعين وليس للورثة مخالفة ما عين والله أعلم انتهى ما وجد

(فائدة) في معرفة نصاب الفضة ومقدار نصاب السرقة ومقدار نصاب الجزية والدية والارش بالريال المتعامل به الآن في اليمن على الفضة الدارجة لديهم ويقاس عليها غيرها بنسبتها وهذا على ما قرره المشايخ رحمهم الله بعد نزول الفسح الحاصل في الريال لأن الريال ثمان فقال وثلاث خالص والقفلة درهم لأن الريال بشته تسع فقال فالتش ثلثي قفلة وهذا وإن ذلك على ما حققه المشايخ رحمهم الله تعالى

نصاب الفضة نصاب السرقة وأما مقدار الجزية على الفقير من أهل الدمة فهي في السنة اثني عشر ريال بحجز قفلة الاسدس قفلة ريال بحجز نصف الثمن وثلاثة أحماس بقشة وعلى المتوسط ضعف ما على الفقير وعلى الثني ضعف ما على المتوسط فعلى

الثني أربعة ريال الأربع وخمسين بقشة

وأما مقدار الدية وهي إما ريال أو عدلها من المواشي وكذا التصخير في سائر الاروشات فمن الريال سبعة ريال وسبعة وثمانين ريالاً ونصف ريال

ريال	ابل	الناقلة ما غلت العظم الهائمة وهي ما تهشم العظم الواضحة ما أوضحت العظم
٧٨٧	١٠٠	ريال إبل بقر غنم ريال إبل بقر غنم
١١٨	١٥	٣٠ ٣٠٠
٧٨	١٠	٢٠ ٢٠٠
٣٩	٥	١٠ ١٠٠

ريال	ابل	بقر	غنم	ريال	بقر	غنم	ريال	بقر	غنم
٣١	٤	٨	٨٠	٣	٣	٣	٣	٣	٣
الباضعة ما بضعة أقل اللحم وهو النصف فما دون	أكثر اللحم من الثلثين	المودودة والخضرة والحمرية	ريال	ريال	ريال	ريال	ريال	ريال	ريال

ح ١٥ — ٣٣ — ٣٣ — ٣٣ — ٣٣ — ٣٣ — ٣٣ — ٣٣ — ٣٣ — ٣٣ —

والعرفان دامية كبرى وفي آخر الجزء الثالث رسالة مستقلة في جميع الجنايات وأروشها مسألة إذا تنازع رجلان في جدار بينهما وقال أحدهما ارفع بناك لأنك مصمد وقال الآخر ما أعلم فالأصل عدم الصدى وقرره الشيباني رحمه الله

سؤال

في رجل وقف بعض ماله على الورثة قدر الثلث حكم الصدقة فهل تكون قسمته على الرؤوس الذكر والأنثى على سواء أم على الفرائض والوقف على الذرية يحل كونه غير مصرح وأولاد البنات هل يدخلون بعد اقراض مؤرتهم وهل يدخلون عيالهن في الوقف المذكور أم لا

(أجاب القاضي عبد الجبار مالفظه الجواب) أن الوقف تكون قسمته على الرؤوس إذا لم يصرح أنه على اقراض الشرعية والوقف على الذرية يدخل فيه أولاد البنات

سؤال في رقيقين سافرا في طريق ثم أمسيا في مطرح ثم في الصباح ادعى أحدهما الآخر أنه سرق عليه دراهم فما يلزم هل يضمن صاحب المحل وهو الخان الذي باتا فيه أم لا

(الجواب) أن صاحب المحل ونحوه إنما يضمن ما سرقه السارق وأما الرقيق الذي جالسه المدروق ووقع به فلا حترار عنه غير مقصود لما وجه الضمان فالدعوى متعلقة بالرقيق اه إفادة سيدنا ابراهيم العلقى
مسألة إذا كان شركين تور للحرث وهو بينهما نصفين أو أقل أو أكثر فنذر أحدهم بحصته على الامام فليس للتأخر أخذه لأنه مدد للحرث فيبقى على هذا الحال

سؤال إذا كان ورثة مشتركون في بيت من بعد موت مؤرتهم فضت نحو أربع سنين وطلب أحدهم حصته في البيت ولم يكن ساكناً فبزت حصته في البيت فطالب بأجرة الماضي فهل يستحق أو لا يستحق
(الجواب) أن الظاهر من حال الشركاء قبل تميز نصيب كل واحد منهم طيبة النفوس والمساهمة بالسكون وهو الموافق لقول أهل المذهب أن الظاهر في النافع عدم العوض فيكون على من ادعى خلاف الظاهر فعليه البينة وهذا حيث كانوا بأذنين لحصته غير متظنين عليها اه إفادة سيدنا ابراهيم خالد رحمه الله

(جواب سؤال) فبين قصد بالوقف حرمان الوارث (الجواب) والله الموفق الذي يقصد به حرمان الوارث لا يصح ولا ينفذ منه شيء لأنه يشترط في الوقف القرابة ويقصده إبطال ما كتبه الله يكون خسران عظيم فإنه المنع بما لا يحصى من التمسك لا بد للدعى من إقامة برهان على ما ادعاه من قصد الحرمان لأن القصد أمر قلبي إنما يستدل عليه بما ظهر من الأقوال الدالة على أنه مقصود كما هو مذکور في الاقرار من كتب الفقه

إذا قام الرجل ابن ابنه مقام ابنه صح له الثلث لأنها وصية والوصية من الثلث فان كان مع هذا الرجل ابن وأجاز لابن المقام كان له النصف ولابن أخيه النصف مع الاجازة والا فالثلث ويستحق الابن المقام النصف إذا ملكه الجد وقسمه على حياته وقسم تركته نصفين بين ابنه وابن ابنه وانسلخ من تركته بعد القسمة ووقع التملك مع الإيجاب والقبول وإلا فلا يصح

(صوبة سؤال ورد على شيخنا القاضي العلامة جمال الاسلام على بن حسين المغربي رحمه الله) ويجوز به نقله من خطه ومضمون السؤال ما قولهم رضى الله عنكم في التصود الواقعة من العوام التي لا عقد فيها

فهل تكون الماطاة مملوكة أم لا وإذا دخلوا فيها معتدين الصحة هل تنفيذ التملك أم لا وهل يدخل في الماطاة الربا وهل يضمن المرتهن الرهن لعدم استكمال شرائطه وإذا تشاجرا المتأقذان هل يحكم الحاكم بمذهبه وإن خالف اعتقادهما وهل يستغفر المسئول السائل في دخولهم في العقود الفاسدة يقول له ما اعتقدت عند وقوع البيع هل الصحة أو الفساد وقد نص أهل المذهب أن الماعى الصرف كالجهنم أفيدون والسلام

(وهذا لفظ الجواب) المقرر لأهل المذهب الشرع يفصانه الله عن الزرع والتحرير أن الماعى الصرف الذى لا يعرف التقليد ولا صفقة من يقد إدا دخل فى أمر من الأمور الشرعية عبادة أو معاملة معتقداً صحة ذلك وجوازه أو تحريمه وفساده فانه يكون مذهبه مذهب من وافق إذا عرف ذلك ممن دخل فى الماطاة معتقداً أنها مملوكة فمذهبه ككذب المؤمن بالله فى ذلك ويدخلها الربا كذلك العقد الفاسد من بيع وإجارة ورهن إذا دخل فى ذلك معتقداً صحته فانه يكون صحيحاً إذا وفق قول أحد من العلماء المجتهدين إلا أن يكون خارقاً للاجماع فلا عبرة باعتقاده ولا عدمه وإذا تغير اعتقاده بعد ذلك فانه يعمل بالأول فيما قد مضى وبالثانى فيما يستقبل وهذا إذا لم يكن ثم منازعة وشجار وأما مع ذلك فالسيرة بمذهب الحاكم وما حكم به صابر كالجماع عليه وأما الاستفسار فهو يحتاج إليه عند الفتوى إذا سئل وعند الاستفسار يفتى باعتقاده والسلام لله عز وجل

من قول الازهار فى الوقف

فى فصل ولاية الوقف إلى الواقف إلى أن قال ثم منصوبه الخ قال سيدنا العلامة على بن أحمد ابن ناصر الشجنى رحمه الله فى جرى عادة الناس فى نقل اليد فى الوقف فى جهة بلاد آنس يقال الذى جرى به العرف فى الجهة الآنسية وما يليها من تلك الجهات أن الواقف على المساجد يقف الأرض وتبقى تلك الموقوفة بيد وارث الواقف ويرد للمسجد الربيع إذا كانت الأرض الحرة تؤجر بالنصف من الغلة وصار هذا العرف لهم ولا يقف الواقف إلا وقصده فى ذلك ما جرى به العرف وإن لم ينطق المالك وقد ينقلها الوارث إلى غيره بوض فيكون حكماً فى يد من صارت إليه حكماً فى يد الوارث وهذا عندهم عرفاً شائعاً فيكون المراد مستثنى للوارث أو لمن نقله الوارث إليه وقد ذكر فى تعليق الفائدة أنه إذا وقف أرضاً على أن يسكنها فلان يصرف فيها لنفسه ويخرج من غلتها قفيزان للموقوف عليه جاز ما فوق القفيزين من الغلة لنفسه وإذا صح الاستثناء لنفسه صح جعل ذلك لغيره انتهى وهذا العرف ليس يخص بجهة آنس فان الضرائب الموضوعة على أرض الوقف فى اليمن الأسفل هذا حكماً فانه يجعل على الأرض جزءاً سيرا بالنظر إلى جملة الغلة الحاصلة فى تلك الأرض والرائد استثناء الواقف للزراع رعاية لمصلحة الوقف وهى صياتها عن الإهمال بذلك الجزء المستثنى وإذا صح الاستثناء لهذا الوجه صح لغيره مما يعرف قصد الواقف لفظاً أو عرفاً وتصح فيها المعاوضة ولا تزال تنتقل من يد إلى يد وهذا وجه شرعى يجب المضى عليه والعمل بمقتضاه ولا يجوز انتزاعها ممن هو فى يده إلا لحاجة أو إهمال وإذا جاز انتزاعها لأى الوجهين لم يطل حق صاحبها بل يؤجرها التولى من يقيما ويصير للموقوف عليه ذلك القدر المتعارف به والرائد من أجرة الأرض على ذلك القدر يصير إلى من له الحق وهو الذى انتزعه من يده وكذلك

الحاكم لو أجزأها من هي في يده باختيارها وليس هذا من ثقل اليد في الوقف الخالص فكذلك لا أصل لها إلا أن يكون في ذلك الوقف الخالص غرامة يوجه أخذ الفرض عليها جاز ذلك وإلا لم يحل أخذ الفرض بمجرد ثقل أرض الوقف الخالصة إلى يد الغير والله أعلم قال سيدنا عبد القادر بن حسين الشويطر هذا نظر صحيح قوى على كلام أهل المذهب

(قائلة) قد وقعت ٢ في مسألة طلاق العوام الذين لا مذهب لهم وحصل منهم الطلاق المتتابع بلفظ واحد أو ألفاظ وقصدوا واعتقدوا وقوعه ٢ مذاكرة وسؤالات وجوابات من علماء العصر ومضمون السؤالات هل يستفسر العامي عن مقصده أم لا فأجاب السيد العلامة حسين بن علي غمظان رحمه الله والقاضي العلامة علي بن حسين الغربي رحمه الله والفقير العلامة أحمد بن عبد السباغي رحمه الله بأنه يستفسر العامي ويسأل عن ما قصده حال وقوع الطلاق ويتفق بما قصده ويكون قصده كالذهب له هذا مضمون كلامهم وقد قلت هنا مسألة البيان في كتاب الصلاة في قبيل باب صلاة الجماعة بثلاثة عشر مسألة قال فيه (مسألة) وصلاة العوام التي يلحون فيها إلحنا فاحتشوا ولا يستوفون أركانها فمن عرف منهم أنه مقصر في الواجب لم تصح صلاته ومن جهل ذلك واعتقد قيامه بالواجب لم يلزمه القضاء إن وافق قول عالم في ذلك كله بحيث تستقيم على قوله وإن لم وجب القضاء (قال المحشي) بل تصح ولو كانت على قولين أو أكثر قرز فانظر أنه جعل للاعتقاد بالصحة وعدمها تأثيراً وذكر أيضاً في النكاح في المسألة الثالثة عشر في فصل ولتنكاح شروط في الفرع الثاني من تلك المسألة (فرع) فإن اختلفت مذهبهما في ذلك تحاكما فما حكم به الحاكم بينهما لزمهما مما ظاهراً واطناً وإن وقع دخول قبل الحكم حد من لا يستجيزه بل ومن يستجيزه قرز إذا علم وإن كان لا مذهب لهما في ذلك ودخلا فيه ظانين لجوازه كان ذلك كالاجتهاد ذكره م وأبو جعفر وأبو مضر والفقير يحيى فلو علما فيه بالخلاف من بعد وترجع لهما فيه كان كثير الاجتهاد قال المحشي في حكمه بالأول قرز فانظر أنهم جعلوا للاعتقاد تأثيراً حتى ظنوا إذا علم بالخلاف فليس له الانتقال إلى خلاف ما اعتقده وجعلوه كثيراً ككثير الاجتهاد ومعلوم أن المقرر لأهل المذهب في غير موضع أن الاجتهاد الأول بمنزلة الحكم أو الحكم لا يقتض ومعلوم أيضاً أنه قد قرر للمذهب في غير موضع أن العامي كالجهل وذكر فيه أيضاً قبيل باب المدة بمسألتين وهي الثالثة (مسألة) وإذا طلق امرأته ثلاثاً بلفظ أو ألفاظ قبل الرجعة وهو يرى وقوعها الكل أو واحدة تقطت ثم تغير اجتهاده أو تقليده لترجيح حصل له جاء على الخلاف بالمثل في الاجتهاد الأول أو بالثاني وإن كان لا مذهب ولا ظن فهو على ما ترجح له من بعد أن حصل له ترجيح وإلا فعلى ما يختار وإن كان مقلداً لمسلم كان كمن جهل مذهبه في تلك الحال ولم يظنه موافقاً له بحث عن مذهبه وعمل به وإن ظن أنه موافقاً لقوله أو لم يكن مقلداً لأحد لكنه يظن وقوع ذلك كله فانه يكون مذهبه لا ذكره م وأبو مضر رواه في الزوائد عن م وفي المصنف عن أبي مضر وكذا في مسائل الخلاف ذكره الفقهاء من س فلا يفتل عنه إلا لترجيح حصل له وإن أراد الانتقال لفرض له من غير ترجيح لم يصح انتقاله ولا يجوز له ولا لمن يأمره أو يحضر عليه خلاف الامامي والامامي على والصخر الرازي وكذا ذكروا في شرح الزواهر

في النكاح في فصل وباطله في التنيه في آخره في قوله على ما تراضيا به حال العقد قرز قال المحشى والمختار في ذلك كله إنما فعله معتدلاً لجوازه وصحته حال العقد في أنه مذهبهما لا ما تراضيا به من بعد فلا عبرة به من بعد وقد ذكر معنى ذلك في الكافي في الباب التاسع أيضاً وقد ذكر أهل المذهب في المختارة ما يدل على أن فعل الجاهل إذا فعل معتدلاً صحته فهو صحيح في مسائل الخلاف ولهذا قال في البيان في المزارعة في المسئلة الثالثة في الفرع الثالث (فرع) فلو فعلوا المختارة جاهلين لحكمها معتدلين لصحتها كانت صحيحة في حقهم لا اعتقادهم الصحة في مسائل الخلاف فإذا تشاجروا وتماكروا في المستقبل لا فيما قد مضى قرز ولو هو باقى ذكره الفقيه * وكذلك في الممارسة قال في البيان (مسئلة) إذا تراضيا بقسمه الحر عوضاً عن الأجرة جاز بطول المسئلة وما عليها من التعالين المقررة المقيدة أن التراضى مصحح للفاسدة في حق الجاهل الصرف وفي حاشية من قوله في الشرح في النكاح في فصل الباطل والفاسد (تنبية) لو كان الزوجان لا مذهب لهما رأساً ولا يعرفان التقليد اطلع قال المحشى والظاهر أن مذهب عوام أهل كل قطر مذهب إمام ذلك القطر وقول الفقيه ف مذهب كل عام ومذهب طائفتهم من أهل مذهبه فمن فعل منهم فلا يوافق قول طائفة ذلك القطر صار مقبلاً لهم فيه نظر لأن العوام في كل قطر لا يقولون إلا ما يقول إمام ذلك القطر بخلاف قوله ما عملوا بغيره والله أعلم اه من خط مصنف الهداية والصحيح أن الجاهل كالجهنم في عبادة ونكاح ومعاملة وطلاق اه هداية ولهذا سمته الأصوليين الاجتهاد الأصغر اه ماش هداية * وقوله الجاهل كالجهنم في أنه لا مذهب له معين بل مذهبه مذهب من وافق فعله قول إمام وقطع التصح وشرحه عن الامام المهدي عليه السلام وأما من لا مذهب له رأساً وفعل ما يطابق مذهباً صحيحاً يعني أنه لا يتقضى ويرتفع حكمه بأى شيء كما مر في المقدمة فانه يقرر على ذلك وذلك بأن يكون الزوجين لا مذهب لهما رأساً ولا يعرفان التقليد ولا صفة من يقبل وقد فرع على ذلك لو طلق من هذا طلاق بدعة أو طلاق ثلاث متوالية أو خالها من دون نشوز أو بأكثر ونحو ذلك فان تراضيا بذلك جرى مجرى التزام للمذهب القائل وإن تشاجروا وقف على الحكم ذكر معناه في الفيت وأما ما ذكره من كون مذهب العوام مذهب طائفتهم أو مذهب إمامهم فذلك فيمن قد ثبت له طرف من القين فيكون مذهبه مذهب أولئك والله أعلم وأحكم فانظر أيها المطلع كيف نصوص البيان وأما نصوص حواشي الأزهار ففي غير موضع أن العامي كالجهنم ومذهبه مذهب من وافق ولا نعلم كيف مذهبه في هذه الحالة إلا بالسؤال عما قصده في تلك الحال حال إيقاع الطلاق وانظر إلى قوله في الفرع وإن كان لا مذهب له ولا ظن فهو على ما يرجح له من بدران حصل له ترجيح وإلا فعل ما يختار بحيث لم يكن له مقصد قول أيها العامي في المسئلة خلاف بين العلماء فانظر لتسك أيها شئت واختار منها ما شئت ويكون حكمه حكم من يمكنه الاجتهاد إذا عرضت له الحادثة ولما يكن قد اجتهد فيها من قبل اجتهد لها عند عروضا إن كان يمكنه وإن تضيق عليه الحادثة قد غيره هذا ما ظهر من نصوص أهل المذهب الشريف وفوق كل ذي علم عليم اه من تحصيل سيدي العلامة عز الاسلام محمد بن زيد الحلي رحمه الله

(اعلم أن الأزهار تأليف الإمام المهدي عليه السلام)

وشرحه بكتاب سماه بالفيث المدرار ثم شرحه جماعة من العلماء ما بين مطول ومختصر وأعظم شرحه تفسراً مختصراً ابن مفتاح وهو هذا الشرح الجليل .

ومن شروحه كتاب الأنوار المفتاح لكاتب الأزهار المنتزع من الفيث المدرار (لجمال الدين) علي بن محمد ابن أبي القاسم التجري والتكيل للقاضي شمس الدين أحمد بن يحيى حاسب والمجموع على الأزهار لوجيه الدين عبد القادر بن علي المحمدي وشرح لجمال الدين علي بن عبد الله راوح والهداية هداية الأفكار الي معاني الأزهار للسيد صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير وغيرها .

﴿ تنبيه ﴾ جميع الحواشي التي بالأصل وضمت كما هي مع تهذيبها وتصحيحها لما وجد في بعض نسخ الخط من زيادة بعض الألفاظ أو تكرار أو تحريف بخلاف ما هنا فلا يظنه غلطاً وأيضاً ربما يوجد هنا في الطبع زيادة حرف أو سقوطه أو زيادة قطع أو سقوطه فهذا لا يخلو منه كتاب وقد ينكسر حرف أو حرفان نادر حال الطبع كما هو مشاهد

﴿ تنبيه ﴾ ما يذكر في قول أحد الأئمة الأربعة كأن يذكر مسئلة ويقول وهو مذهب الشافعي أو وهو قول أبي حنيفة وربما والآن المعمول عليه في ذلك المذهب بخلافه فلا يستشكل المطلع فذلك القول المنسوب للإمام الشافعي أو أحد الأئمة هو نص ذلك الإمام نفسه وإن كان المختار الآن والأرجح عند أصحابه والمخرجين لمذهبه خلاف ذلك .

﴿ تنبيه ﴾ الفرق بين قول شارح قال مولانا عليه السلام وقال عليه السلام أنه إذا سبق في الشرح كلام لبعض الأئمة وأراد بحكاية كلام الإمام المهدي فيقول قال مولانا وإن كان لم يسبق كلام أحد فيقول قال عليه السلام .

﴿ تنبيه ﴾ التذهيب والتقرير لا فرق بينهما إلا أن التقرير في آخر الحاشية يعود إلى أولها ما لم يذكر في الحاشية خلافاً يناقض أولها

من قاعدة التذهيب والتقرير أنه لا يكون التذهيب والتقرير إلا مع الخلاف
علامة انتهاء الحاشية ألف وهاء هكذا اهـ

علامة رموز العلماء وأسماء الكتب المصطلح عليها في شرح الأزهار وحواشيه
السيد المؤيد بالله أحمد بن الحسين أخوه السيد أبو طالب يحيى بن الحسين خالهما السيد أبو العباس الحسين

م بالله	وفي بعض المواضع ميم فقط	ط	ع
وإذا قيل السادة فالمراد بهم الثلاثة	الصادق	القاسم	المنصور بالله
د	ق	ص	ن

أبو حنيفة الشافعي مالك أحمد بن حنبل أصحاب الشافعي أصحاب أبي حنيفة

ح ش ك ه د اصش اص ح

وإذا قيل الفقهاء فهم الأئمة الأربعة أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل أبو يوسف صاحب

أبو حنيفة وأما القاضي أبو يوسف فهو خليف السنين وعلامته هكذا القاضي أبو يوسف

السيد يحيى الفقيه يحيى الفقيه عبد بن يحيى الفقيه حسن الفقيه يحيى بن أحمد الفقيه على

السيد ح قيل ح قيل ي قيل س قيل مد قيل ع

الفقيه عبد بن سليمان الفقيه يوسف إذا قال الامام المهدي قال بعض معاصرينا أو بعض

قيل ل قيل ف المذاكرين أو المتأخرين فالمراد به هذا الفقيه يوسف

صاحب الثمرات وغيرها

الأمير الحسين الأمير المؤيد القاضي زيد القاضي جعفر

الأمير ح الأميرم ض زيد ض جعفر

وأما رموز الكتب

الأزهار البحر الغيث البيان البستان البرهان الآثار الانتصار المعيار الزهور

از ب غ ن ان بر اث ار مع زر

الزهرة التعليق التذكرة المحرر التجري التكيل المقصد الحسن المنهاج الزين

زه ت ت غ رى نك مق هج زن

السحوى الزوائد الذويد الدياج الصميري الهداية الكواكب المجلد مامر

ح ل ي د ذ ج ص ه د ك ب ل عم

حيث الشامي

حى مى

إلى أثناء كتاب الصلاة وقت رموز الكتب كما هنا ثم بعد ذلك ذكرت الأسماء كاملة ما عدا بعضها فهي

كما هي موجودة في الأصل وكما في مقدمة البحر

البيان البستان حاشية السحوى انتهى سحولى سماع سحولى الكواكب الشامي

ن ان ح لى لى ع لى ك ب مى

الأزهار وثارة شرح البحر عليه السلام انتهى سماع انتهى املاء

از الاز ح بحر عليم اه ع اه م

الجزء الأول من

شيخ الإسلام

المنزوع من الفيت المدرار المفتاح لكتاب الأزهاري في فقه الأئمة الأطهار * انتزعه من هو
لكل منهم مفتاح العلامة أبو الحسن عبد الله بن مفتاح رحمه الله

للإمام المهدي صاحب المتن الأزهاري وشرحه بالفتي قال الشوكاني في ترجمته في الدرر المطالع
الامام الكبير للمصنف في جميع العلوم وولد في رجب سنة ٧٧٥ هـ استوفى ترجمته ومؤلفاته وقد
اشتهرت فضائله وكثرت مناقبه ثم توفي في شهر القعدة سنة ٨٤٠ هـ بظهير حجة ابن مفتاح
الذي انتزع هذا الكتاب من الفتي ترجم له الشوكاني وقال كان محققاً للفقه ومشهوراً بالصلاح
وقرأ على الامام المهدي وتوفي سنة ٨٧٧ هـ وفيه ياتي صنعا معروف

﴿ تنبيه ﴾ طبع هذا الكتاب على نسخة مصححة نسخت بحواشيا على نسخة شيخ

الإسلام القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني سنة ١٢٠٧ هـ وقرئت عليه وذلك

بخط القاضي علي بن عبد الله سهيل

﴿ تنبيه آخر ﴾ : جميع الحواشي الموجودة بالأصل والتاليق التي بين الأسطر في النسخ
الخطية جعلناها جميعاً تحت الأصل بنمرة سلسلة مفصلة بمجدول * وإذا كانت الحاشية مكررة
من موضع واحد فقد جعلناها علامة بنجمة بين قوسين هكذا (٥) وإذا كان على الحاشية حاشية
أخرى فقد جعلناها في موضعها قوساً عريضاً وداخله بنمرة ثلاثتيس بنبرها هكذا (١) وبعد
تمام الحاشية الأصلية تكون الحاشية المذكورة بنمرتها على الترتيب * وما كان من تذهيب فوق
لفظ الشرح أو في أول الحاشية فهو معتذر وضعها وكذا الحواشي الصغيرة بين الأسطر في
الأصل متمركتاً بها ووضعها بين الأسطر في طبع الحروف بخلاف طبع الحجر فلذا جعلناها
مع الحواشي * والتذهيب في آخر الحاشية جعلناه هراً وبصل أهل المذهب فوق الرء قطعة
علامة للصحة وهو علامة للكلام المختار لديهم وهو هذا اللفظ قرز لأنه يوجد هراً بلا نقط *
وأما تبين رموز الحروف التي في الأصل أو في الحواشي من أسماء العلماء وأسماء الفرق وأسماء
الكتب فقد ذكرنا جميع ذلك في ترجمة مستقلة مع ترجمة المؤلف وترجم الرجال المذكورين
في هذا الكتاب وهي موضوعة قبل هذا

﴿ الطبعة الثانية مع زيادة في بعض الحواشي وطبعة ممتازة ﴾

﴿ طبع هذا الكتاب على نفقة بعض سادات أهل اليمن ﴾

﴿ حقوق الطبع محفوظة للمترجم فكل من تجاسر على طبعه يلزم بالتبويض قانوناً ﴾

طبع بمطبعة حجازي بالقاهرة في شهر شعبان سنة ١٣٥٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ﴿
(أما بعد) فقال الامام المهدي رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ مقدمة (١)﴾

(١) يقال يفتح الدال وكسرها والفتح على أن المعنى أن المؤلف رحمه الله قدمها أمام المقصود فهي اسم مفعول وبالكسر على أن المعنى أنها قدمت شيئاً أمام المقصود وهو معاني فصولها ويكون نسبة التقديم مجازاً وإلا فالقديم حقيقة هو المؤلف رحمه الله تعالى وذلك كما يقال عيشة راضية والمعنى مرضية ويمكن أن مقدمة بالكسر بمعنى مقدمة في نفسها من غير نظر إلى أنها قدمت شيئاً فقد جاء ذلك ومنه المثل (قد بين الصبح لذي عيتين) ولا يريدون أنه بين شيئاً آخر بل يريدون أنه قد تبين واتضح يضرب مثلاً لمن لم يفهم الأمر مع انتضاحه أو تعالى عنه فيكون المعنى أنها مقدمة لا بالنظر أن شيئاً آخر قدمها ولا أنها قدمت شيئاً وعلى الجملة فهي ما يقدم أمام المقصود لارتباطها بها وانفتاحها فيه وفي كونها مقدمة علم أو مقدمة كتاب فرق بذكره هو في الحقيقة اعتباري لا حقيقي لأنهم يقولون إن مقدمة العلم هي التي يتوقف على معرفتها معرفة مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت للانفتاح بها فيه لما بينهما من الارتباط سواء توقف عليها أم لا وهذه هي مقدمة كتاب لأن معرفة الفقه أعنى فهمه لا يتوقف على معرفتها وبينهما ارتباط ظاهر ولها انفتاح فيه ولا يصدق عليه الآخر وهو كونها مقدمة علم لأن شيئاً من الفن لا يتوقف في معرفته على معرفتها وإن توقف من حيث ترتب جواز العمل بمقتضاه فهو أمر وراء معرفته ويلوح لي والله أعلم أن هذه ليس المقصد بها واحداً من المعنيين بل المقصود بها أمر ثالث غير مقدمة العلم والكتاب وهي معنى كونها مقدمة بالفتح والكسر يجب تقديمها على الغرض قياً بعدها لا لأجل توقف فهمه عليها ولا لأجل الانفتاح بها في فهم شيء منه بل لوجوب معرفتها أولاً وتوقف استتار وضع الفقه والعمل به عليها وهذا معنى ثالث لم أر أحداً يلج إليه وهو المقصود كما هو المعروف من حالها ومعرفة فصولها فيكون معنى مقدمة (هذه مقدمة) أي لا يجوز إهمالها أو تقديم شيء عليها والله أعلم (قال الوالد) رحمه الله حين اطلاعه عليه وهذا المعنى هو الذي قصدناه وقصدناه صاحب الزهار انتهى من شرح المقدمة بقله لسيدى عبد الله ابن الامام شرف الدين علي بن مخطئ (*) ولم يذكر المقدمة غير من المتأخرين قال علي بن إمام كرهاها وإن كانت من علم الأصول ولا مدخل للأصول في العروم لوجهين (أحدهما) أنها من أصول الفقه بمنزلة فروع الصلاة ونحوها من علم

(لا يسع ^(١) المقلد ^(٢) جهالاً) بمعنى أنه لا يجوز له الإخلال بمقرها * ﴿ فصل ^(٣) ﴾ ذكر فيه ﴿ مولانا عليم ﴾ من يجوز له التقليد ^(٤) ومن يحرم عليه ^(٥) وما يجوز فيه التقليد من الأحكام ^(٦) وما لا يجوز ^(٧) فقال (التقليد ^(٨)) وهو قبول قول الغير ^(٩) من دون أن يطالبه بحجة ^(١٠)

القروع وذلك أن معرفة هذه المقدمة واجبة على كل مكلف يريد التقليد (الثاني) أنها كلام في حكم التقليد وذلك ضرب من العمل اه نجرى (١) وفي نقي الوسع عن الجهل بمبالغة في عدم الجواز لأنه شبه الجهل بالمسكان الضيق الذي لا يمكن دخول المقلد إياه لضيقه والمراد بالجهل هنا هو الجهل البسيط الذي هو عدم العلم بالشيء لا المركب الذي هو اعتقاد الشيء لا على ما هو به اه بكرى وقيل أراد للمركب والبسيط وهو أولى (*) وفي هذه العبارة مجاز يطول الكلام لتحقيقه ووجه صدور إليه فتركاه اه غيث لفظاً (٢) كان الأولى في العبارة أن يقول الآخذ ليع المستغني والمقلد والمترزم اه ح فتح (٣) والدليل على وجوب معرفة هذا الفصل أنه متضمن لما ذكرناه فالقيد مع الجهل لا يأمن من أن يكون قد قلده فيما لا يجوز التقليد فيه أو قلده وهو لا يجوز له وذلك قبيح والاقدام على ما لا يؤمن كونه قبيحاً قبيح اه يحيى حميد (٤) غير المجتهد (٥) وهو المجتهد (٦) ﴿ الأحكام الشرعية ﴾ هي الوجوب والحرمة ﴿ ٧ ﴾ والتدب والكراهة والاباحة وما يخلق عليها ويعلق بها مثل الواجب فرض عين وكفاية وموقت وغير موقت وموسع ومضيق وعزيمة ورخصة ﴿ ٨ ﴾ ويتبعها الصحة والنساق (٧) في الأصولية (٨) واشتقاق التقليد من القلادة لما كان المقلد يجمل القول الذي يتبع العالم فيه قلادة في عنق العالم أو يجعل قول العالم قلادة في عنق نفسه فهو في الأول مقلد بكسر اللام واسم العالم مقلد بضمحه اه بكرى (٩) ﴿ والأولى ﴾ في حد التقليد أن يقال هو العمل بقول الغير أو الاعتقاد أو الظن بصحته اه ح لى لفظاً قرزوينى عليه في البيان في كثير من اللواضع ففي النكاح قيل الرابع من شروط النكاح وفي الطلاق قيل العدة وفي البيع قيل البيع الموقوف اه من خط سيدنا حسن (٥) مع العمل قرز (١٠) واعترض على هذا الحد بأنه يلزم إذا اتبعنا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن نكون مقلدين إذ لم نطالبه بحجة ﴿ ١ ﴾ ويلزم اتبع أرباب المذاهب والشبه أن يكون مقلداً لعدم المطالبة بالحجة ويلزم فيمن طالبه بالحجة فلم يرض له حجة أن لا يكون مقلداً ﴿ ٢ ﴾ لأنه قد طالب وأيضاً فإن لفظه القبول مترددة بين معان القول أو الاعتقاد أو الظن ويلزم فيمن طالب بالشبهة واتبع لها أن يكون مقلداً لأن لم يطالب بحجة والأولى في حده هو الاعتقاد أو الظن أو العمل بصحة قول الغير من غير ظهور حجة ولا شبهة زائدة على حاله أو قوله وإما قلنا زائدة على قوله أحواله فلتأخر عن التقليد من اتبع الغير لأجل قوله أو ما يرى من حاله من التكشف والزهادة لأنه قد اتبعه لشبهة فلا يخرج عن كونه مقلداً فصرحت صحة هذه الزيادة وجعل ابن الحاجب التقليد نفس العمل اه يحيى حميد ﴿ ١ ﴾ يقال قد طاب لنا بالحجة الموجبة لكون ما جاء به محققاً وهي المنجزة فليس من التقليد في شيء ﴿ ٢ ﴾ وهو مقلد قطعاً وكذا لو أبرز له الحججة من دون طلب فيبين أنه مقلد وليس كذلك مطلقاً وكذا لو أبرز له الدليل بمطالبة أو غيرها (٥) ولا شبهة وتكون الحججة ظاهرة

(في المسائل ^(١) الفرعية ^(٢)) احتراز من الأصولية سواء كانت من أصول الدين ^(٣) أو أصول الفقه ^(٤) أو أصول الشرائع ^(٥) فإن التقليد فيها لا يجوز * وقال أبو اسحاق بن عياش والامام ي يجوز التقليد في أصول الدين * وروى عن القاسم ^(٦) وأي القاسم ^(٧) أيضاً (العملية ^(٨)) احتراز من الفروع العلمية كسئلة الشفاعة ^(٩) وفسق من خالف الاجماع فإنه لا يجوز التقليد فيها (الفنية) وهي التي دليلها ظني من نص ^(١٠) أو قياس ^(١١) (والقطعية ^(١٢)) وهي التي دليلها قطعي وهو

(١) فإن قلت هلا جاز التقليد في جواز التقليد قلت ان مسألة جواز التقليد الحق فيها مع واحد والمخالف غلط آثم فمن سلك طريقة التقليد فيها لا يأمن أن يقلد المخطئ الآثم والاقدام على ما هذا حاله قبيح عقلًا وشرعًا فلا يجوز للمكلف الاخذ بجواز التقليد إلا بالعلم اه غيث (٧) كالفقه والقراض (٨) كمرقة الباري جل وعلا (٩) يقال لأن الحق فيها مع واحد والمخالف غلط آثم ولا يأمن التقليد الخطأ اه يحيى جيد والعارف للحق لا يكون مقلدا ولو اتبع غيره اه مضواحي (١٠) وقدمه ومعرفة صفاته وأسمائه ومعرفة الثبوت والوعد والوعيد وما يتعلق بذلك اه ح كافل (٤) لأن الأصل في التقليد التحريم إلا ما دل عليه دليل ولم يرد دليل إلا في الفرعيات العمليات فلا يقاس عليها غيرها اه قايي (٥) وهو علم يوصل به إلى معرفة استنباط الأحكام الشرعية عن أدلتها وإمارتها التفصيلية ذكره ابن الحاجب (٥) وإنما منع التقليد في أصول الشرائع إما لانه يشترط فيها العلم فلا يسكن الظن أو لانه معلوم من الدين ضرورة (٥) وسميت أصول الشرائع لوجوبها في كل شريعة (٥) كالاركان الخمسة (٦) الرسي (٧) البصري (٨) وهي ترجع إلى الجوارح والاعضاء سواء كان الاعتقاد مع العمل مطلوباً أم لا نحو قولكم الوتر مندوب وصلاة العبد واجبة ونحو كون أجرة الحجام والشفعة وغيرها مشروعة فهذه المسائل فرعية لتفرعها في ثبوتها على الأدلة الشرعية وعملية لأنها ترجع إلى العمل فيها (٩) والفرق بين العملية والعلمية أن المطلوب في العملية هو العلم والتقليد فيه غير ممكن والمطلوب في العملية العمل والتقليد فيه ممكن اه شرح أثمار (٩) حقيقة الشفاعة في اصطلاح المتكلمين سؤال منفعة الغير ودفع مضرة عنه على وجه يكون مقصود السائل حصول ذلك لأجل سؤاله اه غياصه (٩) هل هي للمؤمن والفاسق أم للمؤمن فقط لأن ذلك فرع على ثبوت الشفاعة وكذلك مسألة الاجماع هل هو حجة أو لا وهل يقتضي مخالفة أو لا (٩) عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا أشفع إلا لمن دخل الجنة ويؤيدم الله بها نصيباً إلى نعيمهم وسروراً إلى سرورهم والدليل على ذلك قوله تعالى (مالم ظالمين من جيم ولا شفيع يطاع) فدل ذلك على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يشفع لأحد من الظالمين (١٠) قوله من نص أو قياس النص الظني كآخبار الآحاد مثل حديث الأوسق ونحو قوله تعالى ثلاثة (قروم) لا شراك للفظ (١١) والقياس الظني كقياس الآرز على البر في تحريم الربا اه شرح و كقياس الخبر يرجع إلى البر في تحريم الربا اه القياس قطعي وظني فالقطعي ما اتفقوا في علة أصله والظني ما اختلفوا في علة أصله (١٢) كبيع أم الولد دليله قطعي عند المحدثين وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم في مارية القبطية أعتقها ولدها ورواية ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا ولدت جارية الرجل منتهى له ملك مدة حياته فإذا مات فهي حرة وروى سعيد بن المسيب عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في أم الولد لا تباع ولا توهب ولا تورث ويستمتع منها مولها مدة حياته فإذا مات عتقت اه ح يحيى جيد

النص المتواتر ^(١) والمتلقى بالقبول ^(٢) على خلاف ^(٣) فيه والاجماع المتواتر ^(٤) والقياس الذي يكون دليل أصله ودليل العلة الجامعة بينه وبين الفرع نصاً ^(٥) أو اجماعاً ^(٦) كذلك ^(٧) أو عقلياً ^(٨) ضرورياً كان أو استدلالياً ^(٩) * فالتقليد في المسائل التي تجمع هذه القيود ^(١٠) (جائز ^(١١)) عند أكثر الأمة وذهب الجعفران ^(١٢) وجماعة من البغدادية إلى تحريم التقليد على الماي وغيره في القروع وغيرها فالواو إنا الماي يسأل المسلم عن الحكم وطريقه ^(١٣) على التحقيق * وقال أبو علي الجبائي لا يجوز التقليد في المسائل القطعية من القروع لأن الحق فيها مع واحد * فالقلد لا يأمن تقليد الخطي * قال مولانا عليم * هذا صحيح إلا أنه قد علم اجماع الصحابة ^(١٤) على تجوز فتوى الماي في مسائل القروع قطعيها ونظيها من دون تنبيه ^(١٥) على الدليل ولا انكار للاختصار ^(١٦) فدل ذلك على جواز تقليده في القطعي والخفي * ثم انا بينما من يجوز له التقليد بقولنا جائز (لغير المجتهد ^(١٧) لا له) أي

(١) ولقائل أن يقول ليس هذا مما نحن فيه لأن الكلام فيما يجوز التقليد فيه وله أراد تبين القطعي من حيث هو اه مرغم (١) كالقرآن (٢) كغيره اه (٣) حين وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن وكثير المحوس سنواهم سنة أهل الكتاب وكأخبار الرأيا والقرار من الزحف اه وابل (٤) قال لهم نعمك قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال اجتهد رأي قال صلى الله عليه وآله وسلم الحمد لله الذي وفق رسول رسولاه (٥) غير المحتمل (٦) يعني الخلاف في المتلقى بالقبول هل قطعي أم لا الاصح قطعي اه تلخيص (٧) وذلك اجماع على أن من أثبت ميراث ذوى الارحام الردون من فاه تمام (٨) هو كاجماعهم على جبر الام والوالاى عصمتا من النسب اه تلخيص (٩) يجوز ان كان الامام جبر من المظهر أثبت الرد ونفي ميراث ذوى الارحام (١٠) كقياس العبد على الامة في تنصيف الحد (١١) كقياس الجنون على العبي في الولاية (١٢) أي متواتر أو متلقى بالقبول على خلاف فيه (١٣) العقل الضروري مالا يفتش بشك ولا شبهة كالمسلم بان النفي والاثبات لا يجتمعان (١٤) والاستدلال (١٥) ما يفتي بشك أو شبهة فيحتاج الى دليل كالمسلم بان العالم محدث ولهذا خالف فيه كثير من القلاء فيحتاج الى دليل (١٦) وكذا الكذب الضار فان قبضه ضروري يقاس عليه مالا يضر فيكون قبضه ضرورياً بدلالة العقل (١٧) وكقياس حد من سكر غير الخمر على الخمر (١٨) مثال القياس العقل قياس العالم على أفعالنا كالبنا في الحاجة الى المحدث بجامع الحدوث وهذا استطراد والا فالدل عليه العقل خارج عن دائرة ما يجوز فيه التقليد كما هو ظاهر اه تسكين (٩) قياس اللواط على الزنى في الحد والجامع بينهما الايلاج في القروح (١٠) ليس الاقيدن فقط (١١) بل يجب عند تضيق الحادثة قرز (١٢) جعفر بن حرب وجعفر بن بشر من معزلة بغداد (١٣) أي دليله من الكتاب والسنة (١٤) قبل الخلاف (١٥) ومن يعدم (١٦) من المتقى (١٧) على الحكم من دون طلب دليل ولا ألزموا طلبه ولا خصصوا الدليل بل كانوا يفتون عموماً (١٨) والدليل على ما اختاره أهل المذهب من عدم جواز التقليد للمجتهد مطلقا المذهب وهو قول الأكثر أنه متمسك من تحصيل العلم أو الفن بالأدلة والامارات فهو متعبد بما أدى اليه اجتهداه ولا يجوز له الرجوع إلى غيره بخلاف غير المجتهد فان فرضه التقليد لعدم تمكنه مما يمكن منه المجتهد وقوله تعالى (فأسألو أهل الذكر إن كنتم لاطلبون) اه ح بهران (١) فان قيل انه يفهم من قوله لغير المجتهد عدم جواز التقليد للمجتهد

لا يجهتد^(١) فإنه لا يجوز له التقليد (ولو وقف على نص أعلم منه^(٢)) فإنه لا يجوز له تقليده وهذا قول الأكثر قال محمد بن الحسن^(٣) أنه يجوز تقليده للأعم مطلقاً^(٤) وقال أبو علي أنه يجوز إذا كان التبر صحيحاً^(٥) ولا يجوز في غيره^(٦) وقيل^(٧) أنه جائز له مطلقاً ولو غير أعلم * وهذه الأقوال إنما هي قبل أن يجتهد المجتهد في الحكم فأما بعد أن اجتهد فالاجماع منعقد على أنه لا يسلد عن اجتهاده إلى اجتهاد غيره إلا أن يجتهد فيه ويترجح له فذلك عمل باجتهاد نفسه لا غيره^(٨) قال عليه السلام ثم لما كان في العمليات ما لا يجوز التقليد فيه أخرجهنا بقولنا (ولافي عمل يترتب^(٩)) العمل به في الواجب^(١٠) والجائز (على) أمر (على) أي لا يكتفي فيه إلا العلم * وهذا الذي يترتب على المولى هو (كالولاية) للمؤمن وحقيقتها أن تحب له كل ما تحب لنفسك

فبلا استغنى عن التصريح بالمفهوم وهو قوله لاله لأن هذا الكتاب مبني على الاختصاص قلنا إنه وإن كان الأمر كذلك إلا أنه صرح بالمفهوم ليرتب عليه السلام الواقع بعده اه بركي لأن قوله ولو وقف على نص أعلم منه تاكيد لعدم جواز تقليد المجتهد لغيره وقوله ولا في عمل يترتب على علمي عطف على قوله لا له اه بركي (*) وذلك لأن التقليد بذل من الاجتهاد ولا يجوز المدول إلى البدل مع امكان الاصل كما لا يجوز التيمم مع امكان التوضؤ ونظير هذه المسئلة التقليد في القبلة وفي دخول الوقت في التيمم وفي مسئلة الآتية التي فيها متنحس فإنه لا يجوز مع إمكان الاجتهاد بالصحري والنظر في الامارات إلا أن ينشئ فوت الوقت ومما نحن فيه أنه ليس للمقلد العمل بقول التبر في حكاية مذهب امامه تخريفاً مع كونه يمكنه الرجوع لأن ذلك فرع من الاجتهاد فإذا أمكنه لم يجز له التقليد اه ان (*) ولو فاسقاً قرز (١) انطلق لا القيد (٢) قلت وبلغنا عن حى الامام عى علم انا لا طلق حى الشريفة بنت محمد بن الهادي ثلاثاً لم تحملها رجعة وكان مولداً بها ولما أعظمياً راجعه بعض العلماء في ذلك بقول الهادي عليه السلام في أن الطلاق لا يتبع الطلاق وان الهادي نعم المقلد وأكثر أهل الدين على مذهبه في ذلك فقال الامام عى في ذلك مع شدة رغبته في المراجعة أنه لا يسعى العمل بغير اجتهادي وكان يرى خلاف قول الهادي عليه السلام قلت والله در العلماء العالمين بما علموا اه ان (٣) الشيباني (٤) ولو غير صحيح (٥) واحتج بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وحقيقة الصحابي من طالت ملازمته التي صلى الله عليه وآله وسلم متبعاً له وبقى على ذلك بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات (٦) للكركي والاصم (٧) إلا أن تضيق الحادثة (٨) فإنه يجوز له العمل بقول غيره اتفاقاً اه وقواهى وعليه قوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) (٩) كتمكين الجنابة (١٠) ترتب جواز لا ترتب صحة فيجوز التقليد فيه والاحكام الشرعية مرتبة على معرفة الله تعالى وصدق نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وجاز التقليد فيها اه فابق ولأنه ترتب صحة لجواز التقليد فيه اه مضواحى هذا وم ظاهر لأنه مرتب على جواز وصحة أيضاً وأيضاً لا يصح التقليد إلا بعد دليل الجواز من السمع وكل ذلك مرتب على ثبوت الشرعيات ولا يبعد المدعى إلى الفرق سبيلاً وهذا بعد التسليم أن الامتناع بذلك إنما هو لرتبه عليه جوازاً لاصحة (٩) الواجب إظهارها عند التهمة والجائز عند عدم التهمة والمراد بالجائز والواجب من اللوالة هو الاعتقاد في الأول عند خوف التهمة والجائز ما عداه وهو الاظهار باللسان اه ن

ونكره له كل مآثره لنفسك * ومن ذلك تعظيمه واحترام عرضه وذلك وإن كان عملاً فلا يجوز فيه التقليد ولا العمل بالظن لأن ذلك لا يجوز إلا لمن علم يقيناً أنه من المؤمنين ^(١) والأصل فيمن ظاهره الاسلام الايمان مالم يعلم يقيناً أنه قد خرج عنه ^(٢) (والمادة ^(٣)) وهي قبيض الموالاة أيضاً لا يجوز التقليد فيها ولا يكفى في العمل بها إلا العلم لأنها ترتب على الكفر أو القسوق وهما مما لا يجوز التقليد فيه فكذلك ما يترتب عليهما ^(٤) *

﴿ فصل ﴾ (وإنما يقلد ^(٥)) من حصل فيه شرطان ﴿ أولهما ﴾ قوله (يجتهد ^(٦)) وهو المتكبر من استنباط ^(٧) الاحكام الشرعية من أدلتها ^(٨) وأماراتها ^(٩) وإنما يتمكن من ذلك من جمع

(١) بالاختيار أو العلم أو الرجوع إلى الأصل قرز (٢) ولو شهد عدلان أنه قد خرج عنه لم يعمل بذلك حيث لم ينضم اليه حكمه اه نجرى قرز (٣) فعلى هذا للمأمور أن يصلى على مسلم قتله بأمر الامام مالم يعلم فسقه والأصح أن يقال إن قول الامام كدليل دل التقليد على الكفر ونحوه فيكون حكم الحاكم بوجوب التقصاص والرجم كاذكراً ص بالله في باب القضاء فيجب العمل به إذ من الجبد أن يفعل ذلك وهو لا يستند السبب وقد ذكر معناه التجري في شرح المقدمة على البيان ﴿ ١ ﴾ وهو الذي اختاره الامام المهدي في تكملة البحر وعلقه يكون رجوعاً عن الذي في النيث اه يحيى حيد ﴿ ٢ ﴾ ولفظه قوله ولو بشهادة عدلين يعنى حيث لم ينضم اليها حكم فاما بعد الحكم فالواجب علينا اعتقاد حقيقته كما إذا حكم الحاكم باستحقاق رجل الحد سرفاً أو قذفاً أو ردة إلا أن هذا الاعتقاد بالنسبة إلى ظاهر الشرع وإن كنا نجوز أن يكون في نفس الأمر على خلاف ذلك فذلك التجوز لا يمنع من هذا الاعتقاد كما نفقد أن القاسق الذي غاب عنا باق على فسقه وإن كنا نجوز تغيير حاله إلى الصلاح ونحو ذلك اه من مقدمة البستان على البيان للتجري رحمه الله تعالى (٣) مع إرادة المضرّة بالتغير وإزالة النفع عنه لا الوحشة التي تكون بين كثير من الفضلاء من غير إرادة مضرّة فذلك ليس بعداوة ويجب دفعه بما أمكن ذكره في البحر ﴿ ٤ ﴾ حيث كان في دار الايمان أو في دار الكفر حيث فيه علامات الاسلام ﴿ ٥ ﴾ ولا يجوز التقليد بالكفر والتفسيق ولو بشهادة عدلين اه (٦) فاما ما يأمى به الأئمة أو من هو في مقامهم من حرب الباطنية أو المطر فيه ونحوهم ففي النيث أنهم إنما يأمرون بالقتل ونحوه دون الاعتقاد فكان كالأمر بالحد والا تمسك بالقصود بالأمانة من الجهاد والحدود والصحيح ما ذكره ص بالله * أن قول الامام كالدليل إذ يفيد العلم الشرعي كحكم الحاكم في التقصاص والحدود قرز ﴿ ٧ ﴾ من أخذ أموالهم وتنجاسة رطوباتهم اه ان (٨) والدليل على وجوب معرفة هذا الفصل أن في العلماء من لا يجوز تقليده فالقول مع الجهل لا يأم أن يكون قلد من لا يجوز تقليده وذلك قبيح والاقدم على ما لا يؤمن كونه قبيحاً قبيح فيجب على كل مكلف الوصول الى العلم وهو أن يعلم يقيناً عدم جواز تقليد الجاهل والعالم غير العدل اه يحيى حيد ﴿ ٩ ﴾ حقيقة الاجتهاد ﴿ استقراغ الفقيه الواسع لتجميع ظن بمحكم شرعي بالاستدلال وحقيقة المجتهد هو العالم بالأحكام الشرعية الشرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال (٧) والنيط بالتصديق الماء يخرج من البئر أول ما تحفر وإنباطه واستنباطه إخراجاه واستخراجاه واستيعار لما يخرج من الرجل بفضل ذهنه من المعاني ﴿ ٨ ﴾ أى استخراجها (٩) ما أفاد العلم (٩) أفاد الظن وهي العلة التي تجمع بين الأصل والفرع كاختلاف الجنس في الرأى اه

علومنا خمسة **١** أولها **٢** علم العربية ^(١) من نحو ^(٢) وتصريف ولغة ^(٣) يتمكن بذلك من معرفة معاني الكتاب والسنة **٣** وثانيها **٤** علم الآيات للتمسك بالأحكام الشرعية وقد قدرت خمسمائة آية ^(٤) **٥** قال عليم **٦** أخى التى هى واردة فى محض ^(٥) الأحكام وتتخذ من علوها ^(٦) وصراتها * فاما ما يستنبط من معاني سائر القرآن من الأحكام فانها كثيرة وسيمة كما فصل الحاكم ^(٧) إلا أنها غير مشروطة فى كمال الاحتياط بالاتفاق * ولا يجب فى الحسنة أن تحفظ غيباً بل يكفي أن يكون عارفاً بمواضعها من السور بحيث يتمكن من وجدانها عند الطلب من دون أن يغى على القرآن ^(٨) جبراً **٩** وثالثها **١٠** أن يكون عارفاً بسنة الرسول ^(٩) صلى الله عليه وآله وسلم ولا يلزم الاطاحة بل يكفيه كتاب فيه أكثر ماورد ^(١٠) من الحديث فى الأحكام نحو كتاب السنن ^(١١) أو الشفاء فى مذهبيهما أو نحوهما ^(١٢) ولا يلزم فى حفظ السنة الا كما تقدم فى الآيات وهو أنه لا يلزم غيبها بل يكفي إمكان وجدان الحديث الذى يعرض طالبه من دون امرار الكتاب *

(١) وذلك لأن الأدلة من الكتاب والسنة عربية الدلالة فلا يتمكن من استنباط الأحكام منها إلا بفهم كلام العرب افراداً وتركيباً والذي يحتاج منها قدر ما يعلق باستنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة اه ح كافل (٢) ولا يشترط أن يعرف جميع اللغة ويصق فى النحو والتصريف حتى يبلغ الخليل وسيبويه بل يكفيه ما يعرف به معاني الكتاب والسنة فاما علم المعاني والبيان فى كلام الزمخشري ما يؤخذ منه اعتبارها ومال اليه بعض المحققين ورجح الامام المهدي عدم اعتبارهما قرز (٣) ومعاني ويان (٤) قال فى البيان) واعلم أن المجتهد لا يكتفى بالنظر فى تلك الخمسمائة الآية على ما قيل إلا بعد احاطته بمعاني سائر القرآن الكريم إذ قبل النظر فيه يجوز أن يكون فيه حكم شرعي مخصوص أو ناسخ أو غيرهما وليس له أن يقلد مجتهداً غيره إذ لا حكم فى ذلك الباقي إذ الغرض أنه مجتهد فلا يجوز له التقليد (٥) والمراد بالآية الكلام المرتبط ببعضه ببعض وإن كان أكثر من آية اصطلاحية اه تكييل قرز (٥) أى خالصة (٦) الظواهر ما تحتمل التأويل كقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم فانه يحتمل النظر أو الوطء وغيرهما والصرائح التى لا تحتمل التأويل كقوله تعالى اقضوا للشركيين ومثل قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم (٧) اسمه أبو سعيد محمد بن الحسن ابن كرامة الجشمي صاحب السفيينة وهو عدلي من كبار الشيعة فانه فى تفسيره المسمى بالتأنيذ استنبط من كل آية من القرآن حكماً شرعياً اصطلاحاً فانه أولاً يأتى بالآية جميعاً ثم بعد تمامها يقول اللغة ثم يقول الاعراب ويبين ما يشكك فى إعراب الآية ثم يقول للمعنى ويبين معاني الآية ثم يقول الأحكام ويبين ما يستنبط من الآية من الأحكام الشرعية وعلى هذا جرى فى القرآن جميعاً اه ح بكرى (٨) الراد السور قرز فلي هذا لومضى على القرآن جميعاً حتى لم يبق إلا سورة الناس كفى على هذا الظاهر اه مفتى (٩) قيل وهى ألف حديث وقيل سبعمائة ألف حديث ذكره فى صدر كتاب الحج فى الانتصار (١٠) قولاً وفصلاً وقرراً (١٠) وهى خمسة البخارى ومسلم والترمذي والنسائي وموطأ مالك وسنن أبي داود (١١) فى المذهب وغيره (١٢) أصول الأحكام للامام أحمد بن سليمان عليم وأما أحمد بن عيسى عليم قال بعض علمائنا شرح نكت القاضي جعفر تكتفى المجتهد اه تكييل

وعلى هذا لو حصل له أحد الطرق ^(١) التي يجوز منه العمل بالتبليغ في كتاب مبوب على أبواب الفقه وكل حديث مذكور فيما يليق به من الأبواب كفاء ذلك وإن لم يسمع الكتاب إذا كان قد عرف الأبواب في القروع ^(٢) وراجها ^(٣) المسائل ^(٤) التي وقع الاجماع ^(٥) عليها من الصحابة والتابعين وغيرهم التي تواتر اجماع مجتهدى هذه الأمة ^(٦) عليها ^(٧) قال عليم ^(٨) إلا أنها قليلة جداً أغنى التي نقل الاجماع فيها بالتواتر ^(٩) قال ^(١٠) وقد تصفحنها ^(١١) فوجدنا أكثرها مستنداً ^(١٢) إلى آية صريحة أو خبر متواتر صريح فيستغنى عن كثير منها أى من الاجماع بمعرفة ذلك المستند وهو يكون موجوداً في الآيات والأحاديث التي اعتبر معرفتها فلا يخرج عن ذلك إلا القليل ^(١٣) حفظها يسير غير عسير بعد هذا التنبيه الذي أوضحناه لكن ينبغي حفظ ذلك القليل أبين مما مر ^(١٤) حذراً من الخطر في مخالفة الاجماع ^(١٥) وخاسرها ^(١٦) علم أصول الفقه ^(١٧) لأنه يشتمل على معرفة حكم

^(١٨) وعلى هذا لو حصل له أحد الطرق الأربع أقواها قراءة الشيخ على التلميذ أو التبليغ على الشيخ مع قول الشيخ سمعت ما قرأت ثم قول الشيخ قد سمعت هذا الكتاب ^(١٩) وسواء قال بنفسه أو وضع عليه خطه ويسمى متأولة وكذا لو كتب إليه أنه قد أسمع الكتاب الثلاثي قلت وهو نوع من تأولة فإن سمع ولم ينكر ولا قال سمعت ^(٢٠) أو وجد نسخة ظن أنه قد سمعها لا أمارات فيها جاز العمل لا الرواية في الأصح فإن قال أجزته أو أرويه عنى لم تجز الرواية ما لم يقل قد سمعته اه ^(٢١) فإرويه عنى أو ثم يعطيه إياه فيجوز العمل بما فيه اه ^(٢٢) وهى أربعة عشر مسألة وقيل ستون وقيل عشرون وقيل خمسة عشرة اه ^(٢٣) قال في الفصول المراد القطعي ثلاثمائة اه ^(٢٤) وزاد في الفصول وكل قاطع شرعى وقضية العقل المراد بها البراءة الأصلية ونحوها عند انتفاء المدارك الشرعية وأصول الدين ولا تشترط العدالة والذكورة والحريّة ومعرفة فروع الفقه وأسباب النزول وسير الصحابة وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً اه فصول ^(٢٥) أى تتبعناها اه ^(٢٦) مسألة ^(٢٧) والمعتبر اجماع ^(٢٨) أهل المصر لما وقع بعده من خلاف فلا حكم له ^(٢٩) عند الأكثر وأما إذا خالف عالم في مسألة ثم اقرض قوله فيها ولم يبق له فيها اتباع يعملون بقوله بل أجمع المتأخرون على خلافه كان أبى ليل ونحوه فقال م باه والأكثر لا يعتد بخلافه ولا يجوز العمل به لوقوع الاجماع على خلافه وقال المتكلمون وبعض الحنفية أن خلافه باق وأنه يعتد به ولا يكون الاجماع بعده حجة اه ^(٣٠) وي حميد ^(٣١) والاجماع حجة لا يجوز مخالفته اه ^(٣٢) قيل أربعة عشر وقيل اثني عشر وقيل ثمان اه ^(٣٣) في الكتاب والسنة اه ^(٣٤) فيعرفها بحيث يعرف أنما أدى إليه اجتهاده ليس مخالفاً للاجماع أعني بأنه يحرأه موافق لمذهب صحيح أو يعلم أن هذه المسئلة حادثة لا خوض فيها لأهل الاجماع اه والخطر في مخالفة الاجماع إنما يعظم إن صبح استدلال قاضي القضاة بقوله تعالى (ويتبع غير سبيل المؤمنين توله ما تولى) قطعي ففسق من خالفه وأما إذا اختار قول الامام المهدى في المنهاج أنه ظني فلا سبيل إلى القطع بنفسه ذكره مولانا عليم في الغايات اه ^(٣٥) ويكنى في ذلك مختصراً قال الدواري كالمحقق للرباص والتعريب للقاضي شمس الدين قلت وينبغي أن يعتبر التحقيق فيه خاصة إذ هو قطب رحا الاجتهاد لأنه لا يقدر على استنباط الأحكام على الوجه المعتبر إلا ذو القدم الراشح اه ح حاس لفظاً

الموم والخصوص ^(١) والجمل ^(٢) والدين وشروط النسخ ^(٣) وما يصح نسخه ^(٤) وما لا يصح ^(٥) وما يقتضيه الأمر والنهي من الوجوب والتكرار ^(٦) والقور ^(٧) وغيرها وأحكام الاجماع وشروط القياس ^(٨) صحيحها ^(٩) وفاسدها ^(١٠) * وكل هذه لا يمكن استنباط الحكم إلا مع معرفتها * فلهذا العلوم الخمسة لا يكفل الاجتهاد معها لم تكمل * قال عليم * وأيسرها الآيات والسنة ومسائل الاجماع ^(١١) كما ذكر وأصعبها علم الرتبة فإنه لا يبلغ فيه درجة التحقيق إلا بعد زمان وإيمان ثم أصول الفقه فإنه يحتاج إلى التحقيق فيه ودونه خطر القتاد ^(١٢) إلا لمن نور الله قلبه ورفع همته فكذلك ^(١٣) فيه حتى قضى وطره ^(١٤) وقد اشترط غير ذلك وليس عندنا بشرط * منها علم الجرح

^(١) مثل قوله تعالى فاقطعوا أيديهما عن حصص باشرط الحرز ونحو قوله تعالى اقتلوا المشركين مخصص بصرم قتل من ضربت عليه الجزية اه ^(٢) كقوله تعالى وآتوا الزكاة فإنه جمل وبين بالسنة والطلق والمقيد كقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الأبل زكاة قيد بالسائمة اه ^(٣) * مثله وشروط النسخ أربعة الأول أن لا يكون النسخ والمنسوخ عقلياً مثال النسخ العقلي ارتفاع التكليف بالنوم والسهو والجنون ومثال المنسوخ العقلي إباحة ذبح الحيوان وإيجاب الصلاة والزكاة والصوم والحج فرفع الحكم على أحد الوجهين لا يكون نسخاً شرعياً وكذلك كل حكم لا يتغير وجه وجوبه وقيمه كوجوب قضاء الدين ومعرفة الله تعالى وقيمه الظلم والجمل ونحوهما فإنه لا يصح دخول النسخ عليه لا متاع تغير حكمه الشرط الثاني أن لا يكون الذي يزيله النسخ صورة مجردة كنسخ صورة التوجه إلى بيت المقدس فإن النسخ للتوجه إليه كنسخ صورة التوجه وأما أنزال وجوبه فقط وكذلك كل منسوخ فإنه لا يزيل النسخ صورته وإنما ينسخ وجوبه فقط فإنه يستحيل أن تزيد صورة فعل بنسخ شرعي وأما زيل به الحكم وهذا الشرط شرط لصحة النسخ لا لوقوعه والشرط الثالث أن يتميز النسخ من المنسوخ فيكون النسخ مخالفاً للمنسوخ بوجه أما لو لم يخالفه كان إياه نحو أن يأمر الشارع بصلاة ركعتين في وقت مخصوص ثم يقول قد نسخت تلك الركعتين وأمرتك بصلاة مثلها قدرأ وصلة في ذلك الوقت فإنه لا يتميز النسخ من المنسوخ في هذه الصورة والشرط الرابع أن لا يفصل عنه فيكون النسخ منفصلاً لا متصلاً احتراز من رفع الحكم بالثانية نحو قوله تعالى ثم أتوا الصيام إلى الليل فإن الثانية رافضة لوجوب الصيام لكنها متصلة بالجملة فلم تكن ناسخة انتهى من معيار القول في علم الأصول ^(١) قال في التلخيص ليحيى حميد لا يجوز النسخ قبل إمكان الفعل نحو أن يقول حجوا هذه السنة ثم يقول قبل دخولها لا تحجوا خلافاً لابن الحاجب اه ^(٢) الأحكام الشرعية اه ^(٣) الأحكام العقلية اه ^(٤) نحو أكرم والديك والقرينة الدالة على عدم التكرار نحو أقتل زيداً اه معيار ^(٥) ومن أمثلة التكرار إذا قتم إلى الصلاة فأغسلوا الزاوية والزاني فأجلدوا وإن كنتم جنباً فاطهروا اه ^(٦) كقوله تعالى فإذا سويته ونهنت فيه من روعي فقوا له ساجدين لأن اللقاء للصعب اه ^(٧) الآتي ذكرها اه ^(٨) كقياس الذرة على البر اه ^(٩) قياس الأرز على الذرة اه ^(١٠) لأن هذه الثلاثة لا تحتاج إلى تعليم وتشكيل هي ظاهرة جلية لكن يكفي في معرفتها الاطلاع عليها بعد حصول هذه الطرق اه ^(١١) وهو الصنبة شجر دون الطلح به شوك مفلوق يشبه شوك الورد إلا أنه أعظم منه وخرطه باليد يشق لأنه يهر اليد وما يتعلق بها اه ^(١٢) وهو الحوجر اه ^(١٣) الكدح جهد النفس في العمل والكدف فيه حتى يؤثر من كدح جلده إذا خدشه اه كشاف بلفظه من قوله تعالى انك كادح اه ^(١٤) أي بلغ مراده اه

والتعديل ^(١) في رواية ما يحتاج اليه من السنة * وقد صحح المتأخرون خلاف ذلك وهو أن المعتبر صحة الرواية عن المصنف ثم المهدة ^(٢) عليه * ومنها أصول الدين وهو عندنا شرط لكلال الدين فأما انه لا يمكن استنباط الحكم إلا بمعرفة فغير مسلم هكذا ذكر ^(٣) عليم في الفيت * وجعل في البحر أصول الدين من علوم الاجتهاد قال فيه لتوقف صحة الاستدلال بالسمعيات ^(٤) على تحقيقه * ثم ذكر ^(٥) عليم الشرط الثاني في قوله (عدل ^(٦)) أي ذلك المجتهد عدل * والعدالة لها حقائق أثبتنا ^(٧) ما قاله ابن الحاجب محافظة دينية ^(٨) تحمل صاحبها على ملازمة التقوى ^(٩) والمروءة ^(١٠) ليس معها بدعة ^(١١) قال مولانا عليم * وتتحقق باجتناب الكبائر ^(١٢) وترك الاصرار على المتبس حاله من الماضي مطلقا ^(١٣) وترك بعض ماعده كثير من العلماء صغيراً كسرقة قمعة والتطليغ ^(١٤) بحجة ^(١٥) وترك بعض المباحات ^(١٦) وهو ما يملء العقلاء بها ساقطاً غير كفو كالحرف الدينية ^(١٧) مما لا يليق

^(١٨) تنبيه * ولا يشترط في الاجتهاد العدالة كما يشترط في الأخذ عنه ولا الذكورة والحرية ولا معرفة الفروع الفقهية ولا أسباب النزول ولا معرفة سير الصحابة وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً ولا أخذ البرهان من المنطق اه ^(١٩) ليس المهدة عليه إلا إذا أرسل امام مع ذكر الرجال فالمهدة على السامع والعبرة بمذهبه في صحة الحديث فيا يرجع الى الجرح والتعديل إذ مذهب المصنف قد يكون مخالفاً في الجرح والتعديل فلو كان المهدة عليه لكان قد قبله في الجرح والتعديل ولا يجوز التقليد كما قررناه اه ^(٢٠) اذا كان موافقاً للمذهب ^(٢١) لأنه يتوقف عليه معرفة الشارع من حدوث العام وافترقا الى الصانع وأيضا كيف يمكن الاستدلال على حكم شرعي الاستدلال بآية من القرآن أو حديث نبوي وهو لا يعلم أن الرسول صادق فيا جاء به فيكون في استدلاله بمنزلة الكاذب اه ^(٢٢) كعدالة امام الصلاة اه بستان وهو عدم فعل الكبيرة وعدم الاقدام على فعل الصغيرة جراً ولا يجب الاختبار بل التوبة قرز ^(٢٣) غير أخرس ولا فرق اه ^(٢٤) أي أقواما اه ^(٢٥) يخرج الكافر اه ^(٢٦) يخرج ما يذم به شرعا اه ^(٢٧) خرج القاسق اه ^(٢٨) خرج ما يذم به عرفا اه ^(٢٩) المروءة الذي يهون نفسه عن الأدناس ولا يبينها عند الناس وقيل الذي يحترز عما يستخر به ويضعك منه وقيل الذي يسير سيرة أمثاله من أهل زمانه ذكر التفسير الأول والآخر في حياة الحيوان اه ^(٣٠) حقيقة البدعة * هي الطاعة التي يزيد بها فاعلمها الثواب غنطلة مصيبة مثل أن يصلى طولوا في الوقت المكروه وما شا كل ذلك اه زيادات اه ^(٣١) واحترز بها عن فاسق التأويل اه ^(٣٢) والايان بالواجبات ^(٣٣) سواء كان قولاً كالكذب وكسائر أفعال الجوارح أمهن أفعال القلوب فعلاً وتركاً كسعل الفم والودج اه ^(٣٤) مع القصد اه ^(٣٥) كيلاً أو وزناً اه وغيره مع القصد إذا كان له قيمة قرز ^(٣٦) من القرز ^(٣٧) قال عليم وكذا شدة البخل والورم قلت وهو صحيح لقوله تعالى (ومن يوق شح نفسه) الآية ولأننا وجدنا من استحکم عليه بخله لا يقتدر على التخلص مما يجب وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك في قوله البخل شجرة في جهنم لها أغصان في يد البخل حتى تأخذها النار اه ^(٣٨) يقال ليس بباح لأن فيه اسقاط مروءة وحفظها يجب واسقاطها محذور لأن قال بالنظر الى غيره اه الظاهر أنه يسمى مباحاً من حيث أن أصله كذلك وخدمة الخيل والجمال من المباحات وحرمت على بعض المسلمين بعد أن صارت مهنة وحررة يخص بها أهل الرذائل فتأفت المروءة في حق من ليس كذلك اه من قرز ^(٣٩) تميز ضرورة ولاعادة اه قرز

به كدخوله في ضربة الطبول ومع العرفاء ^(١) في شملهم من المباح وخدام الحمامات وسواس ^(٢) الجبال والخيل ونحوها وكاللب بالحلم ^(٣) اعتياداً ^(٤) والاجتماع بالأراذل ^(٥) فان هذه كلها مسقطه للمدالة فلا يجوز تقليد من ولج في شيء منها ما لم يرجع إلى التنزه ^(٦) قال عليم ^(٧) ولما كان في الكبائر ما لم يعلم كونه كبيراً بصريح من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه أو إجماع مستند اليها بحيث لا يقع النزاع في منهومه ^(٨) لكنه يؤل إلى الكفر أو الفسق بما يستلزمه من الوجوه فيسمى صاحبه كافر تأويل كالجبر وفلسق تأويل كالباغى * وكان حكمه حكم كافر التصريح عندنا في تحريم التقليد أشرنا إلى ذلك بقولنا عدل (تصريحاً ^(٩) وتأويلاً) أى من حق المدالة أن يكون من الطرفين * وقال أبو القاسم البلخي يجوز تقليد من سقطت عدالته من جهة التأويل وأخذ الخبر عنه * وقال قاضى القضاة لا يجوز ^(١٠) الأخذ بفتواه ويجوز أخذ الخبر عنه ^(١١) (ويكفى) من يريد التقليد (المغرب ^(١٢)) عن حال هذا الذى يريد تقليده في معرفة الصلاحية أن يرى (انتصابه) أى انتصاب هذا العالم (الفتيا) حيث يرى الناس يأخذون عنه فان ذلك طريق إلى غلبة الظن ^(١٣) بصلاحيته إذا كان

^(١٤) والعريف في أصل اللغة النقيب وهو الرئيس ذكره في الصحاح اه وقيل الذين يطفون باليدى والأرجل اه وقيل مشايخ البلد وقيل كشاف البلد مع امام حق وقيل الكتائب في زمان أهل الجور وقيل المهاتير اه ^(١٥) المشاعلة بالعين المهملة الذين يسرون بالنا في أعياد ونحوها اه قاموس ^(١٦) حيث كانت لتغيره لملكه الآن تكون فيه سقوط المروة قرز ^(١٧) معنى المساقعة بينها لأنه ان كان على عوض فهو فساد وإن كان على غير عوض فهو اغراء وأمثال ذلك كله محظور اه بستان ^(١٨) عائد الى جميع الأطراف وتنت برتين اه ^(١٩) فلو لبس الفقيه القبا والجندى الطليسان ردت شهادته على الأصح والمراد اذا لبسها على جهة الاستهزاء والسخرية وأما اذا لبسها على جهة التواضع فلا يقدح في عدالته اه ^(٢٠) ولا يحتاج الى اختيار ^(٢١) فلا يجوز تقليد من سقطت عدالته من جهة صرائح الكتاب والسنة أو الإجماع ولا من سقطت عدالته من جهة التأويل معنى أن عدالته لم تسقط من جهة صرائح أى ذلك بل من جهة استلزم سقوط المدالة اه تلخيص ح يحيى حميد ^(٢٢) وحقيقة التصريح هو ما أقدم عليه فاعله وهو عالم ببقية غير مدل فيه بشبهة وحقيقة التأويل هو ما أدلى فيه بشبهة ويعتقد حقيقة حقيقته اه مع ^(٢٣) ما دلى المفهوم فكانه قال لافسق تصريح وتأويل وأما المدالة فلا تنقسم الى تصريح وتأويل وقد صرح به في ح الفتحة اه ^(٢٤) قال في الفيت وهو في الصحيح اه ^(٢٥) وأما الأخذ بفتواه فلا يقبل لأن فتواه يستند الى اجتهاد وهو لا يؤمن خطأ فيها كما أخطأ في أصل دينه بخلاف الخبر والشهادة فهما مستندان الى العلم الذى حصل فيهما قبلاً منه ان من الشهادات ولصاحبه عن الكذب فحصل الظن بصدقه اه ^(٢٦) هذا بناء على عدم تجوز الفتيا الا للمجتهد والا فلا يجوز تقليد غير المجتهد والانتصاب للفتيا يكنى في جواز الاستفتاء * ذكره ابن الحاجب اه ^(٢٧) نعم وقال بعضهم يجوز الأخذ مع الاغراب قلنا الاصل عدم العلم وأيضاً الأكثر الجهال وأما المدالة فانه وإن كان من ظاهره الاسلام فباطنه الايمان فان البحث يحصل معه قوة الظن والعمل بالظن الأقوى مهما أمكن هو الواجب وهذا الشرط وإن لم يصرح غيرنا به فمضمون كلام من يعتبر المدالة تصريحاً وتأويلاً يقتضى به فان قلت إنه يجوز ان الامام لم يعلم بانتصابه قلت هذا يجوز بعيد مع ظهور الانتصاب لذلك اه غ

(في بلد) تكون (شوكته ^(١)) وهي أمر دولته (لامام حق ^(٢)) لا يرى جواز تقليد ^(٣) فاسق التأويل) لانه مهما لم يكن كذلك لم يأمن المستغنى الذي يحرم عنده تقليد فاسق التأويل أن يكون هذا المنتصب فاسق تأويل أو كافر تأويل عنده فلا يجوز له الأخذ عنه إذ لا يحصل غلبة ظن بصلاحيته حيث ^(٤) قال هليم ﴿ فاما إذا كان البلد الذي هو فيه كما ذكرنا فإنه يظن في الظن أنه ليس كذلك وانما قلنا للترب لأنه لو اختره وعرف صلاحيته جاز الأخذ عنه وإن لم يأخذ عنه غيره وكذا لو أخبره عدل بصلاحيته إلا على قول من يعتبر في التعديل أكثر من واحد ^(٥) ﴾

﴿ فصل ﴾ (وكل مجتهد) وقد تقدم بيانه متى وفى الاجتهاد حقه في القرعيات السليطات الظنيات ^(٦) فهو (مصيب ^(٧)) بمعنى أن ما وصله اليه نظره من إيجاب أمر أو تحريمه أو نذبه أو إباحته ^(٨)

^(١) (والصحيح أن يقال) إذا لم تكن البلد شوكته لامام حق نظر الى أهل الجهة الذي المقتضى متعصب فيهم فإن كانوا من العوام الصرف الذي لا يتميز لهم بين المذاهب حقها وباطلها لم يكف الاقتصار فيهم لليلة المذكورة وهي قوله لأنه مهما لم يكن كذلك لم يؤمن المستغنى الخ وإن اتسبوا الى أهل العدل اه وإن كانوا ممن يقول بالعدل وم أهل بصيرة بحيث لا يقدر أن يفتي فيهم من ليس على مذهبهم واعتقادهم ولا يشتر بذلك عندهم كما اتصابه فيهم إذ لا فرق بين هذا وبين المنتصوب من جهة الامام المذكور لشاركتهم في الصلة اه نزهة أبصار لابن قهيان ^(٢) قال في ح الآثار لا يدخل المحتسب والامام ومنعوب الخمسة والصلاحيه اه كافل لفظاً ومثله في ح الفتح ^(٣) فلا يجوز التقليد إذا عدم العلم والدالة وإن كان الظاهر الاسلام والابان فالواجب البحث ليحصل معه قوة الظن والعمل بالظن الأقوى مع الامكان هو الواجب اه ^(٤) لأنه قد يتعصب في أكثر البلاد كثير من كفار التأويل وفساقهم فلا يؤمن تقليد ^(٥) وهم الهادي ونوك وش ومحمد اه ^(٦) يخرج القطعيات في القرويع فهو يجوز التقليد فيها ولا يجوز الاجتهاد لأن الحق فيها مع واحد اه ح فتح ^(٧) في الزحيف ما لفظه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ﴿ ١ ﴾ اختلاف أمتي رحمة رواه في الثرثبات عن الحاكم وكل مجتهد مصيب وقول علي عليه السلام اجتهدت وأصبحت فلك عشرة أجود وإن أخطأت فلك خمسة وفي بعض الأخبار أجران وأجر اه ^(٨) قال العلامة المقلبي في العلم الشايع أن هذا الحديث لا أصل له وعلي فرض صحته فهو معارض بما هو أرجح منه هذا معنى كلامه اه ^(٩) ﴿ مسألة ﴾ إذا قيل لنا أن قولكم كل مجتهد مصيب يؤدي الى أن تكون الدين الواحدة توصف بأنها حلال وانها حرام حيث أحلها عالم وحرمها عالم وذلك مناقضة ولا يصح قلت إن الأعيان من فعل الله تعالى لا من فعلنا وليست توصف بذلك وإنما التحليل والتحريم راجع الى أفعالنا فيها وهو استعمالها والشرع وارد على حسب مصالح العباد فيكون قد علم الله أن مصلحة من أحلها في تحليلها ومصلحة من حرّمها في تحريمها ولذلك ورد النسخ في الشرعة وليس هو الا لاخلاف مصالح العباد ذكره في الزيادات اه ^(١٠) ويؤيد ذلك السمع وهو قوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله نزلت في رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفعل أحدهما في حال خصامه لبني قريظة مجتهد في افساد تخليهم وقطعها والآخر مجتهد في اصلاحها وهو يفتقرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت هذه الآية دل ذلك على تصويب المجتهد اه ي. حميد ^(١١) أو كراهيته أو صحته أو فساده اه

فذلك هو مراد الله تعالى منه ^(١) ومراد الله تعالى لما أداه اليه نظره لا أن نظره تابع لمراد الله تعالى ^(٢) وليس القصد بتوفية الاجتهاد حقه أن يعلم أنه قد أصاب في نظره ^(٣) بل يكفي غالب الظن ^(٤) قال عليم ^(٥) وقلنا (في الأصح) ^(٦) إشارة إلى الخلاف الواقع في ذلك وهو أنواع ^(٧) الأول ما ذكرناه وهو قول أبي علي وأبي هاشم وأبي الهذيل وأبي عبد الله البصري وقاضى القضاة ومن أهل البيت طوم وص بالله والهدى أحمد بن الحسين ^(٨) القول الثاني ^(٩) أن الحق مع واحد واختلف هؤلاء في حكم الخلاف فتنهم من قال بخط ممدور ^(١٠) وهم بعض اص ش ومنهم من قال بخط آثم ^(١١) وهم بشر الرئيس والأصم وابن عليه ^(١٢) قال الأصم وينقض به ^(١٣) حكم الحاكم ومنهم من قال مصيب يخالف للأشبه ^(١٤) عند الله ^(١٥) وهم بعض اص ش ^(١٦) قال مولانا عليم ^(١٧) وكلام المتقدمين ^(١٨) من أئمة مذهبنا وغيرهم محتمل فقيه ما يدل على هذا القول وربما دل على الثاني ^(١٩) (والحي)

^(٢٠) وقد ذكر في حاشية سعد الدين أن الله تعالى مرادات باعتبار اجتهاد المجتهدين وهو صريح قولنا اه ح نصح لأن تكليف بلوغ غاية المجتهد الترجيح لفي بذل جهده فهو مراد الله تعالى اه معيار ^(٢١) لأن الله تعالى لا مراده في الاجتهادات قبل الاجتهاد اه ح ^(٢٢) فيلزم تكليف مالا يطاق وهو قبيح اه ^(٢٣) واحصه له الامام المهدي بصحيح تنقي العليل ذكرها ابن لقمان وهو اجماع أهل البيت المتقدمين اه ^(٢٤) لوقال في الصحيح لأن بعض الأقوال غير صحيحة اه ^(٢٥) صوابه أقوال وإنا قال أنواع لما ذكره من الخلاف في القول الثاني وهو أنواع أى الخلاف المذكور فيه ^(٢٦) أى غير آثم ^(٢٧) يعنى أن الحاكمين إذا كانوا مختلفين كان الحق مع واحد والخلاف بخط آثم ويمكن كونه كذلك من أن ينقض ما حكم به الآخر كما إذا اختلفا في ثقة الزوجة الصالحة للجماع مثلاً فقال أحدهما بوجوبها وحكم بها على الزوج وقال الآخر بعدم وجوبها وحكم بسقوطها فإن أحدا الحكمين ينقض بالآخر وإن لم يكن كلامهما بالحق بل بالخطأ أحدهما والآخر بخط آثم وذلك لعدم تعيين الحق في الظاهر وإنا هو متعين عند الله تعالى فلا يمتنع أن يكون المنقوض هو الحق وتجاوز كونه الحق لا يمتنع من نقضه هذا ما ظهر في تفسير كلام الأصم ولعل مذهبنا أن حكم الحاكم لا يقطع الخلاف وإن للوافق المرافعة الى الخالف اه ح ابن لقمان ^(٢٨) أى بسبب الخطأ اه ^(٢٩) ونعني بالأشبه أن الله تعالى لو نص على حكم المسئلة لعينه اه إملا وقيل الأكثر ثواباه ^(٣٠) وقالوا قد أشار الله تعالى في كتابه الى ذلك حيث قال فقهنا ما سليمان أى ألهمناه الأولى والحق ثم قال وكلا آتينا حكماً ^(٣١) وعلمنا أشار الى أن كل مجتهد مصيب وصوب كلامهما في حكمة في الحرف الذى نشت فيه غم القوم بعد أن ذكرنا الحق هو حكم سليمان عليم وحجتنا اجماع الصحابة على عدم التغطية مع ظهور اختلافهم في الفتاوى وأما الأشبه فهو غير معقول اذ لا واسطة بين الحق والباطل وقوله تعالى فقهنا ما سليمان أى ألهمناه حكم الحادثة في حال صفره وإنا خص سليمان بعلم الحكم اذ داود رجع اليه آخر أقصار الحكم فيها واحد ولذلك نسب الى سليمان عليم اه ح المقدمة ^(٣٢) أى لأحسن اه ^(٣٣) التقدماء في عرف العلماء من كان قبل ثلاث مائة سنة من الهجرة كالم والمادى ون اه ^(٣٤) أراد بالثاني القول الأول الذى حكاه بقوله وهو أنواع الأول ما ذكرناه يعنى في أن قولنا وكل مجتهد مصيب وسماء ثانياً لما سماه بالقول الثاني أو لا بالاشارة اليه فلا وجه لما يذكرك في بعض الحواشي من أنه يريد بالثاني قول بشر والأصم ويقول هذا القول يريد قول من يقول مصيب

المجتهدين بالأخذ عنه وتقليده (أولى^(١) من الميت) منهم لأن الطريق إلى كماله تكون أقوى من الطريق إلى كمال الميت في غالب الأحوال ولأنه قد خالف في صحة تقليده بعض العلماء^(٢) القائلين بالتقليد بخلاف الحلي (والأعلم^(٣)) حياً كان أو ميتاً فهو أولى (من الأورع) معها لم يصدق في عدالته^(٤) أي عدالة الأعلّم وإنما كان أولى لأن الظن بصحة قوله^(٥) أقوى لقوة معرفته بطرق الحادثة (والأئمة المشهورون من أهل البيت) بكمال الاجتهاد والمدالة سواء كانوا ممن قام ودعى كالأدبى والقاسم أم لا كزين العابدين والصادق وغيرها فتقليد (أولى^(٦)) من تقليد (غيرهم) عندنا^(٧) قال عليه السلام وإنما كانوا أولى لوجوب^(٨) أحدهما^(٩) قولنا (لتواتر^(١٠) صحة اعتقادهم) لأن كلا من المشهورين منهم تواتر عنه تغطية الجبر والجسم وغيرها من أخطاء في اعتقاده فلم بذلك وبخصوصهم أيضاً أن اعتقادهم يتضمن للعدل والتوحيد على كمال ولم يسمع عن أحد من الناس أنه قل عن واحد من مجتهديهما ما يخالف العدل والتوحيد بخلاف الأئمة الأربعة فانهم وإن كانوا منزهين سيما^(١١) ح وش وك^(١٢) فقد تقل عنهم آحاد من الناس ما يقتضى الخطأ في مسائل أصول الدين فأشرنا

مخالف للأشبه عند الله تعالى لما حكاه الامام المبدى عليه السلام في المعيار وشرحه واه أعلم اه من ح ابن لقمان (١٣) وهو مجتهد مصيب اه (١٤) للإجماع على جواز تقليد الحلي بخلاف الميت ولأنه من قول الحلي على يقين ولا يأمن أن يكون الميت قد رجح عن اجتهاده اه (١٥) ندباً اه قرز (١٦) مع الاستوى في العلم والورع اه قرز (١٧) الفخر الرازى وط والمعتزلة اه (١٨) لأنه أهدى إلى الحق وأعرف بدرك الأدلة واستظهارها ومعه من الورع ما يحجزه عن التواني في النظر اه ذ (١٩) في العبارة نظر لأن مفهومه أنه إذا قدح في عدالته فليس بأولى ويجوز وليس كذلك اه (٢٠) والعمل بأقوى الظنون هو الواجب مهما أمكن (٢١) فإن قلت^(٢٢) لو وجد مجتهدان أحدهما من أهل البيت عليه السلام والثاني من غيرهم وهو أعلم وأحيى وعلم أهل البيت ميت فأيهما أرجح قال عليه السلام في كل واحد منهما مرجح الآن مرجح أهل البيت مع حصول الكمال أقوى لأجل النصوص فيهم فإن قلت أفيجوز لمن قد ائتم مذهب امام غيرهم الانتقال إلى مذهبهم لهذا المرجح قال عليه السلام في ذلك تردد وسند كره إن شاء الله تعالى اه ن لفظا (٢٣) والظاهر أن الأولوية للوجوب فتقليد غيرهم مخطئ لأن هذه المسئلة قطعية التي هي وجوب ترجيح تقليد الأرجح وكونهم أرجح أمر مقطوع اه ان والمختار أنه مندوب وهو ظاهر از اه مفتي قرز (٢٤) إشارة إلى خلاف أص ش قالوا تقليد ش أولى لقرب نسبه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن ش ينتسب إلى عبد المطلب بن عبد مناف أخو هاشم اه اع قلنا فكيف بأولاده الذين لا ولده سواهم اه ح فتح (٢٥) فتنبه^(٢٦) قد ورد في أهل البيت عليه السلام أخبار كثيرة أحادية اللفظ متواترة لم يلقها قال عليه السلام ولولا ظهور إجماع السلف على جواز تقليد غيرهم لحرمته لهذه الأخبار لكن تحملها على مخالفة إجماعهم فأقتضى كلامهم عليه السلام حكيم أحدهما أن المجتهد من أهل البيت أولى بالتقليد من المجتهد من غيرهم اه مضواحي وقيل إن الآيات التي وردت على فضل أهل البيت وعصمتهم (٢٧) بحمالة الآية ومن الأخبار ألف حديث (٢٨) إن أراد شمول العصبة لجميع أفرادهم فهو معلوم البطالان فليحقق ذلك اه

إلى ذلك بقولنا (وتذمهم عمارواه البويطى ^(١)) من اصرش (وغيره ^(٢)) عن غيره) وذلك النور هو شوح و ك وابن حنبل فان أهل البيت عليهم السلام مزمون عماروى عن هؤلاء ^(٣) (من إيجاب القدرة) لقدورها وذلك يستلزم الجبر ^(٤) (وتجوز الرؤية ^(٥)) على الله تعالى يوم القيامة وذلك يستلزم التجسيم عند بعض علماء الكلام ^(٦) وإن لم يستلزمه ^(٧) فلا كلام فى خطأ اعتقاده (وغيرها) أى وغير هذين الخطئين كالتجسيم والمصالح للرسالة. أما القول بإيجاب القدرة فروى عن ح وأما تجوز الرؤية فرواه البويطى عن ش والتجسيم مروى عن ابن حنبل ^(٨) وأما المصالح فروى عن ك ^(٩) قال مولانا عليم ^(١٠) ونحن نذمهم عن هذه الرذائل لأنها تقتضى اختلال الايمان ونحن من إسلامهم على يقين فلا نتقل عن هذا اليقين إلا ليقين ولا يقين فى مثل ذلك إلا التواتر ولا تواتر عنهم بذلك سيما الثلاثة لكن قد قيل فى الثلث من يسمع يخل ^(١١) وإلى الوجه الثانى أشرنا بقولنا (ولخبري السفينة ^(١٢)) وهما أهل بيتى كسفينة نوح الخبر وقوله صلى الله عليه وآله فإين بناء بكم ^(١٣)

^(١) البويطى هو أبو يعقوب موسى بن يحيى نسبة الى بويط قرية من قرى سعيد مصر. وهو خليفة ش فى حلقته وأحد أصحابه وهو قرشي كأنص عليه الترمذى فى آخر جامعهم وأول من حمل كتبه الى بخارى مات فى السجن والعيد يقداد سنة اثنين وثلاثين ومائتين وقيل سنة احدى ومئتين بن خلكانه من ابن المنفى ^(٢) المزنى والريبع بن زياده ^(٣) لأنه ينسب اليه القول بإيجاب القدرة لقدورها وصلاها للضدين وهذا المذهب لبعض متأخري الحشوية وجمهور الهجرية فيقولون ان القدرة موجبة لقدورها ومقارنته وغير صالحة للضدين وعندنا أنها باعكس من ذلك أى أنها غير موجبة ومتقدمة وصالحة للضدين ^(٤) ح فائق ^(٥) من حيث أنه يلزم أن لا يخلق الفعل بالفاعل ولا ينسب اليه اليتبعل إنما تعلق بفاعل القدرة لأنها موجبة له وفاعل السبب فاعل المسبب اه ^(٦) رواه بعض أصحابه أنه قال فى قوله تعالى إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لما حجهم فى السخط دل على رؤيته فى الرضى ولم يصح ذلك عندنا اه غ ^(٧) أى على وأبى هاشم اه ^(٨) أبى هاشم اه ^(٩) رواه الحاكم اه ^(١٠) وقد ذكر فى تاريخ ابن حجر أنها اجمع القضاة والعلماء بسبب حادثة فى دمشق فقيل للقاضى المالكي عندك قول يقتل الثلث فى اصلاح الثلثين فقال ان هذا لا يعرف فى المذهب اه ^(١١) رواه محمد بن مالك عن أبيه اه ^(١٢) أى يوم صدق ما سمع اه ^(١٣) قال فى اثنا فيجب أن يكون بهم فى القروع الاقندى واليهام فى الأصول الاغترى يعنى يجب تقليدكم فى القروع دون غيرهم وأن يعتزى اليهم فى الأصول بأن يظهر بأن اعتقاده كاعتقادهم بعد أن عرف ذلك بأدلة لا على وجه التقليد فيه اه تك ^(١٤) جاء أى يذهب والتا به فى اللغة الضال عن الطريق أى طلبها وذهب فى غيرها قال الشاعر ه هان تاه عنده ان لم يكن قمت ه فان صاحبها قد تاه فى البلد ه قوله بناء ليس من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل من كلام أمير المؤمنين عليه ذكره الامام ص بالله فى الرسالة الشاهجة قال ما لفظه أيها الناس اعلموا أن العلم الذى أنزله الله على الأنبياء من قبلكم فى عترتي نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم فإين جاء بكم عن علم تنوسخ من أصلاب أصحاب السفينة هؤلاء مثلها فيكم وهم كالكهف فلا أصحاب الكهف وهم بابي السلم فادخلوا فى السلم كافة ومهاب حطه من دخلها غفر له خذوها عنى عن خاتم النبيين وهو مروى فى أمالى طعن على بن أبى طالب عليم قال ص بالله هذا قول الوصى يكون توقفاً وهو خارج عن المجتهدات

عن علم^(١) تنسخ من أصلاب أصحاب السنية حتى صار في عترة نبيكم^(٢) (وإني تارك فيكم)
 الثقلين^(٣) ما إن تمسكتم به لن تضلوا^(٤) من بدى أبدا كتاب الله وعترتي^(٥) أهل بيتي أن
 اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض^(٦) ﴿ فضل ﴾ (والإمام^(٧) مذهب
 إمام معين^(٨)) كالهادي والقاسم وغيرها من مجتهدى أهل البيت وكاش وح وغيرها من مجتهدى
 غير أهل البيت حيا كان أم ميتا فان ذلك^(٩) (أولى^(١٠)) من ترك الالتزام (ولا يجب) الالتزام بل
 يجوز أن يقلد هذا في حكم وهذا في حكم آخر والخلاف في ذلك مع قوم من الأصوليين كالشيخ
 الحسن الرصاص والشيخ أحمد^(١١) ﴿ قال عليم ﴾ وأظنه عن أبي الحسين وص بالله (ولا
 يجمع مستفت^(١٢) بين قولين) مختلفين (في حكم واحد^(١٣)) احترازاً من الحكمين فلا يجمع

لكونه عنواناً وأخباراً عن الكنايات وهذا من غريب الحديث ودرره وما يقلها إلا العالمون اه^(١٤) وهو
 العدل والتوحيد وهو مذهب كل نبي اه تلخيص^(١٥) هذا خير ثالث دل على أولوية أهل البيت عليهم اه^(١٦) قال
 في الحدائق قاهر جل قال بأني أنت وأمي يارسل الله وما الثقلان قال الأكبر كتاب الله سبب طرف بيد الله
 وطرف بأيديكم تمسكوا به ولا تزلوا تضلوا ولا يصغر منهما عترتي اه^(١٧) وبماها الثقلين لان الأخذ بهما والعمل
 بما يجب فيهما هيل وقيل ان العرب تقول لكل خطير نفيس هيل اعظاما لقدرهما وبخسها لشأنهما ذكره في
 جامع الأصول اه^(١٨) حذف التاء في الجواب أعني لن تضلوا لتقدر القسم بقوله تعالى إن أطيعتموم إنكم
 لمشركون اه^(١٩) وهي الذرية لانها مشتقة من المرة وهي الكرامة التي يخرج منها الصفوة الغلب اه^(٢٠) فتح
 ﴿ وكافيك ﴾ بجمعهم قسم كتاب الله في الحجة فذلك على ما دلنا عليه الخبر الأول وهذا الخبران واضحا
 وان كانت الأخبار فيهم كثيرا من أن تستقصي قال مولانا عليم وبلغنا أن حى الامام المطهر بن يحيى أو ولده كتب
 الى بعض معاصريه من سلاطين اليمن الأسفل من بني رسول أي رسول بنى العباس ذكر فيه هذا الحديث فرجع
 الجواب من السلطان بأن سماع الحديث كتاب الله وسنتي فليراجع المجلس السامى أشيخاه قال عليم ولم يقل البناء
 ما أجاب به الامام ونحن نجيب بالشافى بأن في الصحاح خبرين صحيحين عنه صلى الله عليه وآله وسلم أحدهما
 هذا الذى ذكره السلطان والثاني قوله كتاب الله وعترتي أهل بيتي كما حققناه في البحر أخرجه أحد
 والترمذى اه ولعل السلطان لم يطلع على الثاني اه غ^(٢١) والدليل على ذلك الاجماع المنعوي من جهة
 الصحابة وهوان العوام كانوا يسألون من صادقه منهم من دون التزام العلم في ذلك ولا انكار على من
 لم يلتزم منهم مذهباً معيناً كما هو معلوم ظاهر اه تكملة^(٢٢) ولا يصح مفرد اه موقفاً ولا مشروطاً اه قرز
 (هـ) ولو متعددين وانما الأولى أن يكون مذهب امام معين مفرد اه^(٢٣) وانما كان أولى لأن من العلماء المجتهدين
 من قال بوجوده ومنهم ص بالله والشيخ الحسن الرصاص قال لا يجب الالتزام ونعمر ما أخذ بقول عالم قلده غيره
 في أى الأحكام وان لم يلتزم مذهباً معيناً بل أوجب أن يتبع الأول في رخصه وحرمانه فيكون للزم مصيبا عند
 العلماء القائلين بالتقليد فكان أولى لمواقفته الاجماع وقد ذكر معنى هذا البكرى اه^(٢٤) ابن ابته اه^(٢٥) حامل
 قرز الأولى أخذ لأن المستغنى لا يعمل بشئ اه^(٢٦) لافي حكمين ولو ترتب أحدهما على الآخر ما لم يخرق
 الاجماع اه قرز (هـ) وطريقه من نص أو قياس أو إجماع ومعنى بالحكم من وجوب أو نهي أو حظر أو إباحة

بينهما بحيث يصير الحكم الذي القولان فيه (على صورة^(١)) لا يقول بها إمام منفرد) (قال حليم) ثم أوضحنا ذلك بقولنا (كنكاح خلا عن ولي) عملاً بقول ح (و) عن (شهود) عملاً بقولك فإن الطرفين وإن قال بكل واحد منهما إمام لكنهما في حكم واحد وهو النكاح ولو سئل ح عن صحته قال ليس بصحيح لعدم الشهود ولو سئل ح عنه قال ليس بصحيح لعدم الولي^(٢) فلا يكون في هذا النكاح مقلدا لواحد من الإمامين لأن كل واحد منهما يقول بفساده^(٣) كما ذكرنا وإلى هذا أشارنا بقولنا (لخروجه) أي الفاعل لذلك (عن تقليد كل^(٤) من الإمامين)

(فصل) (ويعبر) القلد^(٥) (ملتزماً) للذهب امامه^(٦) (بالنية^(٧)) وهي العزم على العمل بقوله

أو كراهة وصحة وفساد وطلان اه (٥) **مسئلة** (الحج فعل واحد فلا يصح التقليد في أركانه كذا حفظ ونقل عن معيار التجري انه أفعال فتصح قلت وهو القوي لأنه يصح من المجتهد أن يقتضي نظره في بعض مسائله مثل قول عالم من العلماء وفي بعضها مثل قول آخر وما صح من المجتهد صح من المقلد والله أعلم اه مق قرز (٥) والوضوء والصلاة أحكام فيصح تقليد امامين فيها اه ح لي قرز^(١) ويحرم على الآخذ تتبع الرخص وذلك بأن يأخذ بما هو رخصة من قول هذا وبما هو رخصة من قول الآخر ويترك العزائم وإن رجحت له فإن ذلك يحرم إذ يفضي إلى التكرات والمحرّمات والجمع بين المتباينات المستثناة المنهى عنها كما تقدم بل قد ذكر ح ص بالله أن تتبعها زندقة ومروق عن الدين كما ذكره الامام في المنهاج شرح المعيار وقد ذكر الذهبي في تذكرة عن الأوزاعي أن من أخذ بنواد العلماء خرج من الاسلام اه قال في تلخيص ابن حجر وروى عبد الرزاق عن معمر قال لو أن رجلاً أخذ يقول أهل المدينة في استماع الفنا وبيان النساء في ادبارهن ويقول الإمامية في المتعة ويقول الجوز يشرب للمسكر كان أشرف عباد الله تعالى اه ح فتح^(٢) فإن قلت انه قد روى عن ك صحة النكاح في الدنية من النساء غير ولي وشهود ويشترط عدم التواطؤ على الكتمان فكيف جعله صورة لا يقول بها إمام منفرد قلت هي رواية ضعيفة فلا ينبغي الاعتراض بها على المثال المذكور اه بكري لفظاً قال حليم ولوسا من صحة الرواية فقد انقطع الآن خلافه وانقضى الاجتماع فظهر ما قلناه اه رى لفظاً^(٣) يعني بطلانه اه^(٤) وهو لفظ الفتح وشرحه على وجهه يخرق الاجتماع وهذا هو الصحيح المناسب للقواعد كما يفهم من عبارة از من قوله لخروجه عن تقليد كل من الإمامين بأنه لو قلد القسم بأن الماء القليل مطهر وقلد ح بأن الاعتدال في الصلاة غير واجب أن ذلك غير صحيح لخروجه عن تقليدهما إذ لو سئل كل واحد منهما عن ذلك قال لا تصح الصلاة للخلل الذي عنده وهي صحيحة إذ لم يخرق الاجتماع قرز ولها صح من المجتهد (١) أن يجتهد على تلك الصفة وما صح للمجتهد أن يجتهد فيه صح لتقلد أن يتلوه اه ح فتح قرز وقيل أن الامام حليم بنى هذه المسئلة على قول من يقول أن الأمة إذا اختلفت في مسئلة على قولين لم يميز بينهما بدم أحداث قول ثالث مطلقاً سواء رفع القولين أم لا لأن المسئلتين على سواء فيكون الخلاف فيما واحداً وقد أشار إلى هذا في مقدمة البيان صرفت من هذا ما بنى عليه كلامه في از فلا وجه للتصويب في العبارة اه ح لقمان (٥) واختار ما في الأزلان الوضوء والصلاة أحكام كما في ح لي اه^(٥) صوابه المرء اه^(٦) وسواء قارنوا قولاً أو عملاً أو لم يقارن قرز^(٧) قال الامام شرف الدين حليم العامي إمام ملتزم أو مقلد أو مستقي لأنه إن توى الالتزام بقول امام معين فهو الملتزم وإن لم يتو فان عمل بقول امام فهو المقلد ولا يلزم محكم الملتزم وإن سأل الامام مطلقاً ولا يعمل بقوله فهو المستقي وله أن يعمل بأي أقوال المتقين شاء والمستقي أعز من المقلد والملتزم كما يفهم من التقسيم المذكور قال حليم وهذا^(٨) ينظر في هل الرواية عن ك فكتب المالكية الآن صريحاً باشرطاً ولي والشهود مع ك قال عدالتهم اه عبد الواسع

(في الأصح) لأن في ذلك أقوالاً * ففهم من قال إنما يصير مقلداً بالعدل ^(١) وهو ظاهر قول ابن الحاجب في النهي ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وعلى ذهني أن قلنا ^(٢) يقول يصير مقلداً بمجرد السؤال ^(٣) (وبعد الالتزام ^(٤)) قول امام معين في حكم واحد أو في أحكام أو في جملة المذهب فانه (يحرم الانتقال ^(٥)) عن ذلك للمذهب في عين ذلك الحكم أو الأحكام المينة قال ابن الحاجب بالاتفاق ^(٦) فأما في الصورة الثالثة وهي التقليد في جملة المذهب كمن التزم مذهب ﴿ ش ﴾ مثلاً له أن يرجع حنفياً فيه خلاف ^(٧) والصحيح التحريم (إلا إلى ترجيح نفسه ^(٨)) أي بعد الالتزام يحرم الانتقال عما التزمه إلا إلى ترجيح نفسه (بعد استيفاء طرق الحكم ^(٩)) الذي ينظر فيه وهي الأدلة عليه والأمارات حتى لا يغب شيء مما يحتاج به عليه فحق استوفائها اجتهد فيها ورجح ما رجح فانه حينئذ يجوز ^(١٠) له الانتقال إلى ما يرجح عنده كما يجوز ^(١١) للمجتهد ترك الاجتهاد الأول لترجيح خلافه ﴿ قال عليم ﴾ وهذا واضح لكنه مبنى على تجزئ الاجتهاد وذلك مختلف فيه * وقد أشرنا إلى ذلك بقولنا (فالاجتهاد ^(١٢) يتبعض) بمعنى أنه يكون الانسان

التفسير الثلاثة هو الأصح اه تكيل من حاش قرز *) ومنهم من قال بالنية إذا انضم إليها لفظ الالتزام ومنهم من قال بالنية والقول والعمل اه زن *) قياساً على الاستيطان اه ان وهل يصح تقليده مدة معلومة مثل يؤخذ من قياسه على الاستيطان أنه لا يصح اه قرز ^(١) مع النية اه من أصول الأحكام قياساً على شرأاداً في حق بناء المسجداه ^(٢) صاحب جمع الجوامع وهو السبكي اه ^(٣) الروي عن صاحب جمع الجوامع بمجرد اللفظ لا بمجرد السؤال اه ^(٤) قاعدة إذا التزم العاصي مذهباً فلا يخلو إما أن يكون قد عرف شروط التقليد أهلاً إن لم يكن قد عرفها كان تقليده كلاً تقليد ويكون حكمه حكم من لا مذهب له ذكره في الفيت في باب ما يفسد الصلاة اه ^(٥) وذلك لأن أقوال العلماء كالصحيح المتعارضة عند المجتهد وبه يصير كالمجتهد بدرجيج أي الصحيح فلا يجوز الانتقال بعد الاجتهاد وكذا الالتزام اه ح فتع ^(٦) ولا يصح لأنه يؤدي إلى التهور اه ^(٧) يعني بعدم العمل اه وإلا فلا خلاف ابن الحاجب ثابت اه ^(٨) الامام يوافق الامام على بن عدو الرازي اه وحجته قوله صلى الله عليه وآله وسلم أهل بيتي كسيفتي نوح الخبير لأن الامام على بن عدو ما جاز الانتقال بعد الالتزام إلا في مذاهب أهل البيت عليم واستدل بالادلة المذكورة اه ^(٩) أو ترجيح من قلده اه قرز ^(١٠) والطرق خمس الكتاب والسنن والاجماع والاجتهاد والقياس والأحكام بحسب الوجوب والتدبير والكرامة والباحة والحظ وزاد الامام في الصحة والفساد اه وفي الفصول أما الصحة والفساد فمقلدان والحكم بهما على لأن البناء على الصحة في العبادات إنما يكون الفعل مسقطاً للقضى كما يقول به الفقهاء أو موافقة أمر الشارع كما يقول به المتكلمون ولا شك أن العبادات إذا اشتملت على أركانها وشرائطها حكم العقل بصحتها بكل من التفسيرين وسوى حكم الشارع بها أم لا اه مختصراً انتهى ﴿ ﴾ قيل بدمج علوم الاجتهاد اه بحيث يطلب على غلته أهلاً يتقوا أما رتبة ذلك الحكم إلا وقد اطلع عليها على حكم اطلاع المجتهدين اه ^(١١) بل يجب ان قرز ^(١٢) بل يجب ان قرز قاعدة إذا التزم العاصي مذهباً فلا يخلو إما أن يكون قد عرف شروط التقليد أو إن لم يكن قد عرف كان تقليده كلاً تقليد ويكون حكمه حكم من لا مذهب له قرز ^(١٣) عبارة ان الاجتهاد في بعض يأتي وهي أصوب مما فهمه عبارة الأزهاري

مستكلاً لآلة الاجتهاد في مسألة دون مسألة وفي فن^(١) دون فن^(٢) وأنه لا مانع من ذلك
(في الأصح) من المذهبين لأن منهم^(٣) من منع من ذلك وقال لا يكل العالم الاجتهاد الأصغر
حتى يكل الاجتهاد الأكبر وروى ذلك ص بالله (قال مولانا عليم) والصحيح عن ص بالله
وغيره^(٤) ما اخترناه من جواز التمييز * ثم لا كان ثم وجه آخر يجوز للانتقال بسد الالتزام
عطفنا بذكره على الستة الأول قلنا (أو لا نكشف^(٥) قصان) العالم (الأول) الذي قد عمل
بقوله عن درجة الاجتهاد أو كمال العدالة فإن ذلك يجوز الخروج عن تقليده بل بوجه (فأما)
الانتقال عن مذهب المجتهد المدل (إلى) مذهب مجتهد (أعلم) من الأول (أو أفضل^(٦)) منه
(فيه تردد^(٧)) يحتمل الجواز لزوال العلة المقتضية تحريم الانتقال إلى قول مثله وهي عدم الترجيح لأنه
قد حصل الترجيح بالأعلمية والأورعية ويحتمل أن ذلك لا يجوز^(٨) مع كمال الأول كما لا يجوز
للمجتهد المدول إلى قول من هو أعلم منه إذا خالف اجتهاده فلم تكن الأعلمية مسوقة للانتقال *
قال عليم إلا أنه يمكن الفرق بأن يقال إن المجتهد عنده أن قوله في ذلك الحكم أصح من قول
الأعلم فلم يجوز له المدول بخلاف القل^(٩) لدون العلم فإنه لا يرى ترجيحاً إلا للأعلم فجاز له الانتقال^(١٠)

^(١) يقال للاجتهاد في المسائل (١) دون الفنون فأمل والفنون لا توصف بالاجتهاد قال في ح مقدمة البيان قوله
الاجتهاد قد يكون بالآحكام ويصح تجزئ الاجتهاد واعلم أن الاجتهاد قد يكون في الأحكام الشرعية وغيره ما من
الأحكام النحوية والكلامية وذلك بأن يستخرج العالم حكماً ما من قاعدة قد ثبتت عنده بالاستقراء أو التبع أو
بالتقليد على عمل آخر لشبه بينهما كما يحكم بأن الوجه من قولك زيد حسن الوجه بنصب الوجه ليس بتمييز رجوعاً إلى
قاعدة كلية وهي أن لشيء من التمييز يكون معرفة فالاجتهاد بهذا المعنى مما لا ريب في صحة تجزئ به فيجتهد في فن دون فن
إذ ان (١) نحو أن يعرف أعراب لفظة بالعربية ويعرف ما وجه أعرابها فإنه يصير مجتهداً فيها ويعرف كونها
منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة اه^(٢) يعني بأن يعرف أدلة تلك المسألة دون غيرها كأن يعرف ما يدل على أن
الطلاق يقع الطلاق أولاً يتبع من الكتاب والسنة ويعرف مراد ذلك من العربية وأصول الفقه وكونه يجمع
فيها بخلاف قوله فإنه يكون مجتهداً فيها فقط ولا يجوز له المجتهد الأكبر فيها بشيء بل قد يطلع القاصر على ما لا يطلع
عليه الكامل اه^(٣) فتح^(٤) الامام ي والامام علي بن عبد الله الشيرازي اه^(٥) الغزالي والداعي اه^(٦) الأول أن
يقال لمروص قصان الأول لأن من انكشف اختلاله لا يوصف بالانتقال عنه حقيقة إذ الانتقال الاعن ثابت
ولم يثبت اه^(٧) فإن أراد الانتقال في العمل فلا اعتراض اه^(٨) ليس القل الأول مجتهداً فهو في الحقيقة انتقال
عن العمل بقوله فقط لاعن تقليده إذ التقليد غير صحيح اه^(٩) قرز^(١٠) أي أو روع لأن الأفضلية لا تنقل اه^(١١)
وكذا يجوز الانتقال إلى مذهب أهل البيت عليهم من مذهب غيرهم وإن كان الغير أعلم أو أفضل اه^(١٢) فتح قرز^(١٣)
وهو الأقرب اللهم إلا أن يكون الأعم أو الأفضل من أهل البيت والأول من غيرهم فالأقرب أنه يجوز
للتصوص الواردة في نجاة متبعهم اه^(١٤) أي الملتزم اه^(١٥) فرجع الانتقال للأعلمية والأفضلية اه^(١٦) فتح

والله أعلم (فان فسق^(١١)) المجتهد (رفضه) من قلده أى ترك تقليده واتباعه (فما تعقب الفسق^(١٢)) من اجتهاداته وأقواله لاختلال أحد شرطى التقليد وهى العدالة قال عليم وقلنا (نقط) إشارة إلى أنه لا يرفض تقليده فيما سبق الفسق إلا أنه لا ينفى^(١٣) له الاعتزاء اليه بدفسقه بل إلى موافقيه من العلماء فيما قد قلده فيه فان كان الحكم الذى قلده فيه قبل فسقه مخالفا لما يقوله بمجتهده زمانه جميعا وجب على مقلده^(١٤) أن ينتقل بدفسقه^(١٥) إلى قول الجماعة لأن خلاف هذا المجتهد قد ارتفع بنفسه فصار الحكم اجماعيا (وان رجع^(١٦)) ذلك المجتهد من اجتهاده الاول فى مسألة الى خلافه (فلا حكم له) أى لرجوعه إذا رجع (فما قد نفذ^(١٧)) أى فيما قد فعله هو أو المقلد له إذا قد قد (ولا ثمرة له^(١٨)) مستدامة (كالحج) فانه حكم لا ثمرة له مستدامة أى لا يتكرر فاذا رجع عن اجتهاد فيه قد أداه به هو أو من قلده لم تلزم اعادته بعد الرجوع^(١٩) ولا تكرار فيه كالصلاة فيقبل فى المستقبل بالثانى^(٢٠) (وأما ما لم يفعله) من الاحكام التى قد اجتهد فيها حتى رجع عن ذلك الاجتهاد (ووقته) أى وقت الحكم الذى رجع عن اجتهاده فيه (باقى) نحو أن يرى أن مسافة مقصر ثلاث

^(١١) قلنا انكشف أن العالم الأول فاسق من ابتداء اجتهاده وكان قوله مخالفا لما يقوله أهل زمانه من اجتهاده لا حكم له بل وجوده كعدمه فيجب عليه التدارك لما قد عمل فيه بقوله من القضاء وغيره اهـ حاث وأمله في الجمع عليه لاقى المختلف فيه اهـ قرز (هـ) أراخلف عدالته اهـ قرز^(٢٢) قلنا تاب بدفسقه ولم يعلم المقلد به بالفسق إلا بعد الثبوت وجب عليه البقاء على التقليد وكذا لو علم بدفسقه ورفضه ولم ينتقل الى مذهب غيره حتى تاب فانه لا حكم له لرفض حتى يأتزم اهـ روى عن مى أنه يخير فى المستثنين حيث كان له موافق جميعا وقرز وعن الامام عليم أن خلافه ينقض بفسقه وينعقد الاجماع على خلاف قوله حيث لم يكن له موافق اهـ تخصيص معنى قرز^(٢٣) لئلا يتوهم أنه اتبعه بدالفسق اهـ فائق فعلى هذا لو دفع الوهم أنه أخذ بقوله قبل الفسق فلا حرج عليه اهـ مى (هـ) هذه اللفظة اذا دخلت على الاثبات احتملت الوجوب والتدب والتيقن الاستصحاب حتى يدل على ذلك دليل وان دخلت على النفي فأدلت الكراهة والحظر اهـ والتيقن الكراهة حتى يدل دليل اهـ^(٢٤) وكذا هو فى نفسه اهـ اذا كان فاسقا جارحة لا فاسق تأويل فيعمل باجتهاد نفسه اهـ وظاهر از خلافة فى قوله لتبر المجتهد لاهـ اهـ قرز^(٢٥) مطلقا فيما تعقب الفسق وفيما مضى الى قول من خالفه اهـ حى حيد وظاهر از خلافة اهـ^(٢٦) قلنا رجع عن اجتهاده وجب عليه إيدان مقلده اهـ كافل فان كان لا يمكنه استدراك ما أتى به فلا شئ وعليه وفى العكس يجب ولو يدل مال اهـ^(٢٧) والمراد بالنفوذ الوقوع اهـ^(٢٨) يقال لا فائدة لقوله ولا ثمرة له مع قوله فيما قد فعله هذا قد فتح معنى قرز يقال فائدة ذكر الثمرة ليقابل قوله له ثمرة مستدامة ومثله عن الملقى وظاهر فى مسألة الطلاق السنن اهـ مى فيحقق (هـ) الثمرة للمستدامة كالوطء ونحوه اهـ زه وسياق فى قول خلاف اهـ^(٢٩) مثاله لو قلده فى أن الوطء بعد الوقوف وقبل رمى جمر العقبة بمحصاة ليس بفسد الحج ثم إنه صح ووطئ وقبل رمى جمر العقبة بمحصاة ثم تبرر اجتهاده إلى أن الوطء قبل الرمي مفسد للصحة فانه لا يجمع على المقلد اعادة الحج بل قد صح اهـ تخصيص قرز^(٣٠) أى لا يجب اعادة ما قد صلى اهـ كب قرز وكذا الزكاة بعد اخراجها اهـ قرز

بمد أن كانت عنده بريدا ولما يصل والوقت باق أو قد (فصل) ذلك الحكم التى قد رجع عن
اجتهاده فيه نحو أن يتوضأ من غير ترتيب^(١) ثم يرى وجوب الترتيب (ولما يفعل المقصود به^(٢))
أى بالوضوء (فبالتالى^(٣)) أى يفعل بالاجتهاد الثانى فى الصورتين جميعا فيصل تماما ويسعد الوضوء
(فاما ما يفعله) من الاحكام التى قد وجبت ورجع عن اجتهاده الأول فيه (وعليه قضاؤه) نحو أن
يترك صلاة فى سفره حتى خرج وقتها وكان يرى أنه سفر يوجب القصير ثم رجع إلى أنه لا يوجبها
وأراد القضاء (أو) رجع عن الاجتهاد فى حكم قد (فعله وله ثمرة مستدامة كالطلاق^(٤)) وذلك نحو
أن يطلق امرأته ثلاثا من دون تخطل رجعة^(٥) وهو يرى أن الطلاق لا يتبع الطلاق^(٦) فراجعا^(٧)
ثم رأى أن الطلاق يتبع الطلاق (بخلاف) بين العلماء فى الصورتين معاً فهم من قال إن الاجتهاد^(٨)

(١) أو من غير استئذان اه^(١) وهو التسليم على اليسار اه قرز^(٢) ويجب على المجتهد اعلام من قبله
ليعمل بالتالى ولو ببشرى رسول أو بفعل مال إذا حصل على قوله الآخذ دليل فاطع يبطل الأول وجب استدراكه
فلو كان قد حكم به لم يرضى حكمه وان لم يحصل عليه دليل فاطع يبطل الأول بل ترجع له دليل القول الآخر
فقال بمباهته وطول الشيخ أحد الرصاص لا يلزمه اعلام من أقامه بالقول الأول وقرز وقال الشيخ حسن والغزالي
يلزمه اعلامه ان (هـ) وكذلك من تغير اجتهاده وهو فى حال الفصل لذلك فانه يعمل فى المستقبل بالتالى وفى
الماضى بالأول نحو أن يتغير اجتهاده وهو فى حال الصلاة الى وجوب قراءة أو اعتدال أو نحو ذلك فانه يعمل
فما بقي منها بالاجتهاد الثانى (١) ونحو ذلك اه حى حيد قرز وهو الذى بنى عليه الامام عليم فى الآز فى قوله
فى باب القضى وتضى كافت الخ اه (١) وأما لو كان يرى عدم وجوب الاعتدال وصلى ركعة مثلا بلا
اعتدال ثم راجع الى أن يوجه فانه يبنى على الركعة الأولى ويعتدل بالركعات الآخريات لأن كل ركعة مقصودة
اه قرز ولعل الفرق انما لم يمكن فعله الا بالخروج من الصلاة فانه يخرج منها ولو بعد التسليم على اليمين وما كان
يمكن فيها كهذه الصورة فى الأول بالأول وفى الثانى بالتالى اه يقال هذا حيث بقي من الصلاة ما يمكن فعل ما ادى
اليه اجتهاده فيه فانه يبنى ذلك فعلمه يقال يأتى بركة اذا اجتهد فى التشهد الأخير مثلا فيقاس على من ترك
القراءة أو الجهر أو الاسرار وهذا نظر من شيخنا حال الدرس اه وهذا فى غير الاعتدال فاما فيه فغير صحيح
اذ لم يوجبوا عليه الا ان يركع فبما يأتى الا أن تكون القراءة غير متبعية وأما الاعتدال فهو متعين فى كل ركعة
حينما قُتل اه مى^(١) يعنى كسيلة الطلاق المذكور اذا تمزج هى النكاح وهى استمرار الحل ولحق النسب
ونحو ذلك اه^(٢) وأما لو تغير اجتهاده قبل المراجعة فانه يعمل بالاجتهاد الثانى خلاف مرع كاتقدم فى قوله فاما
ما لم يفعله فالراجحة هى الحكم المقبول وثمرته مستدامة وهى تكرار الطلاق اهمى^(٣) أو تروج بدون ولى عملا
بقول ح أو بدون شهود عملا بقول ك أو بدون عشرة عملا بقول ش و ن وابن شيرمة أو بشهود فسقة عملا
بقول ح واحد بن عيسى اذ لم يوجد فى البلد عدول اه يعنى فهو على هذا الخلاف والمذهب ان الاجتهاد الأول
بجزلة الحكم اه سيدنا حسن رحمه الله قرز^(٤) لا فرق اه قرز لفظن فى باب القضى فى قوله مستئلة من فاته صلاة وله
اجتهاد الى أن قال والتعليقات الثلاث بلفظ واحد أو بالفاظ ولم راجع فقيهما اذا تغير مذهب فبما ان لم يلقه قرز
(٥) وهذا الخلاف حيث يحصل التغير قبل العمل وبعد خروج وقته كقضى الصلاة وفيما لا وقت له معين كخراج
الزكاة والقطر والكفارة والتندر اذا تغير مذهب فى وقت الاخراج عما كان عليه وقت الوجوب وكذا حيث

الاول ليس بمنزلة الحكم فينقضه الاجتهاد الثاني فيفنى تماماً ويحرم نكاح المثلثة وهذا أحد قولى م بالله وقول الحنفى والمهدى وذكره ص بالله في المذهب * القول الثاني انه بمنزلة الحكم ^(١) فلا يعمل بالثاني فيفنى قصر اولا يحرم نكاح المثلثة ^(٢) وهذا أحد قولى بالله وص بالله وهو قول ط ومحمد بن الحسن واختاره ابن الحاجب ^(٣) قال مولانا عليم وهو القوى عندنا ^(٤)

﴿ فصل ﴾ (ويقيل) من أراد التقليد ^(٥) (الرواية عن) المجتهد ^(٦) (الميت والثائب ^(٧)) فيعمل بقوله ان شاء ^(٨) وانما تقبل الرواية (إن كلت شروط سمحتها) وهي ثلاثة عدالة الراوى ^(٩) وضبطه لما روى بمعنى انه لا يغفل بالمعنى بزيادة أو نقصان وإن اختلف القنط الثالث أن يكون بالغا عاقلاً ^(١٠) فأما لوسمعه عنه في صفه ^(١١) وقيل ذلك بعد تكليفه ^(١٢) قبلت روايته في الأصح (و) المقادير (لا يلزمه بعد وجود النص الصريح والعموم الشامل ^(١٣)) من لفظ المجتهد في حكم من الاحكام (طلب) النص (الناسخ) ^(١٤) للنص الصريح (و) لاطلب (المخصص) ^(١٥) لذلك العموم

يحصل التغيير بعد العمل وبقي له ثمة كالتكاح غير ولى أو يشير شهود أو شهود فسقة أو يقدم قوف ثم يتغير مذهبه عن ذلك وكلاهما البدعة إذا تغير مذهبه فيه والتطبيقات الثلاث بلفظ واحد أو بألفاظ ولم يراجع بينها إذا تغير مذهبه وشراء أم الولد والمدرسة إذا تغير مذهبه عن عمل قولنا باب أنه فاسق ان يلقظه من القضاء لا باطل كما يقوله الهامدى عليم لأن دليلها قطعى ولا تأثير للخلاف فيها اه تي والمذهب في أم الولد والمدرسة أنه باطل فيها اه ^(١) إذا ثبت عمل أو في حكم العمل وهو خروج الوقت اه بل لا فرق قرز ولفظ البيان في باب قضى الصلاة مسئلة من فاته صلاة وله اجتهاد اه بلفظه ^(٢) ما لم تخرج من العدة فتحرم احتاقا اه دواى وتعمل بتجديده اه قرز ^(٣) الذى اختاره ابن الحاجب العمل بالثاني لأن الأول ليس بمنزلة الحكم اه (ه) قال أبو مضر وهو الأصح على مذهب م بالله اه حميد ^(٤) للظهور من الصحابة والتابعين فانهم كانوا يرجعون من اجتهاد الى آخر ولم يؤثر عنهم أنهم يدرجونهم بنقضوا ما قد ابرموا من الاجتهاد الا ول كرجوع على عليم عن بيع أمهات الأولاد وعمر عن دية الأصابع اه حركات معني ^(٥) أو الا إتمام اه قرز ^(٦) ونحوه المخرج والقائس اه قرز ^(٧) ولوعن المجلس اه قرز ^(٨) قيل الا إتمام وقيل تضييق الحاد فهو الاوجب اه قرز ^(٩) كعدالة الشاهد اه قرز ولا يقبل خبر مسلم مجهول العدالة اه قرز ^(١٠) يقال الثالث ألا يكون معارضاً لشيء من الأدلة السمعية والعقلية وأما بالبورغ ونحوه فقد دخل في حد العدل اه وإبل لكن يمكن إن أتى به لرب عليه مسئلة المصنف اه ^(١١) أو كفره اه قرز ^(١٢) كرواية الحسين وابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم وكالشهادة اه (ه) أو اسلامه اه ^(١٣) نحو أن يجدا لامه قولاً يحرم كل مسكر لم يلزمه ما لم يظن وجوده وجب البحث هل لهذا العموم مخصص بتحليل الثلث ونحو ذلك ومنه أن يجدا لامه نصاً على تحريم نكاح المتعة فانه يعمل بصحريه ولو جوز أن له قولاً آخر يصحى بها لم يلزمه البحث ما لم يطلب في الظن رجوعه عن ذلك القول اه زن قرز (ه) العموم لا يكون الا شاملاً اه ^(١٤) يعني الرجوع عن القول لأن النسخ انما يكون في كتاب الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه تي (ه) وحقيقة النسخ إزالة حكم شرعى بطريق شرعى اه ^(١٥) نحو أن يقول لا يصح بيع الثائب فلا يلزمه أن يصح هل لهذا ناسخ نحو أن يقول يصح

(من) سائر (نصوصه) ولو جوزها حاصلين في النصوص الصادرة عنه بل متى روى له العارف بمذهب ذلك العالم قولاً في تلك الحادثة لم يلزم المقلدان يسأل ذلك الراوى هل لهذا القول ناسخ أو لهذا العموم مخصص من نصوصه (وان لم يجتهد^(١)) إذا وجد إطلاقاً أو عموماً من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أو إجماع الأمة^(٢) وجوب البحث^(٣) عن النسخ التخصيص اذ لا يقطع بمقتضاها حتى يرتفع ذلك التجوز بان يبحث الآيات والأخبار حتى يقبض في ظنه فقد النسخ والمخصص^(٤) فيحكم (ويعمل) المقلد (بآخر القولين^(٥)) المتصادمين في حكم واحد المستويين^(٦) في النقل من المجتهد لان الظاهر أن الآخر^(٧) رجوع عن الاول (وأقوى الاحتياين^(٨)) يعمل به كما يعمل بآخر القولين وذلك نحو أن يصدر منه كلامان يؤخذ من مفهوم احدهما حكم ومن مفهوم الآخر قبض ذلك الحكم فان الواجب اعتماد أقوى المذهبين نحو

بيع الثياب ونحو أن يقول كل ما خرج من السيلين تقض الوضوء فلا يلزمه أن يبحث هل له مخصص نحو أن يقول التادر لا يقض اه فائق^(١) وانما فرق بينهما لأن وقوعه من المجتهد قليل نادر فكان طلب الأصل عدمه بخلاف الأدلة فان وجود ذلك كثير فيها ولأن العادة قاضية بأنه لا يصدر منه اجتهد إلا بعد استفادة طرقة فكان قد النسخ والمخصص لذلك والرجوع عن الاجتهاد قليل نادر اه تلخيص حيد^(٢) لعله يخصص به اذ الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به ولا يخصص في نفسه اجمع وكافل^(٣) وجوب البحث في بلده وقيل في مضان وجوده اه ان والمرق في بلده وميلها اه قرز^(٤) واذا تعارضت الإمارات على المجتهد قليل يتوقف وقيل بخير بين مقتضيهما وقيل يرجع الى قول غيره وقيل يرجع الى حكم العقل اه^(٥) فان قلت ان قولكم يعمل بآخر القولين ينقضه ما قبله أهل المذهب من أنهم يرجعون في بعض المسائل قول المنتخب على قول الأحكام والأحكام متأخر قلت انما يرجع المحصولون ذلك قوة دليله محجودون ولو في بعض المسائل ولو اشتهأ أصول المذهب الذي بناه عليه فيكون قولاً لهم وأما المقلد للهادي عليم غير المجتهد في افتائه بالقول الأول لترجحه عند التقى به نظرياً الواجب أن يقتضيه بالقول الثاني على القاعدة المذكورة وانته أعلم اه ح ابن لقمان (هـ) وأولاً قول اه قرز^(٦) في الضبط والعدالة اه^(٧) نحو أن يقول لا يصح البيع الموقوف ثم ينص على صحته فيعمل بالصحة لأنه آخر القولين اه فائق^(٨) نحو أن يصدر عنه كلام ظاهره يحتمل معنيين ولم يعلم ما أراد بكلامه فانه يعمل بالأقوى منهما وهو الأظهر لأنه الذي يطلب على الظن أن المجتهد قصده دون الآخر مثال ذلك اذا قال المجتهد تعد البالغة عن الطلاق بثلاثة أقرأ فانه يحتمل أنه أراد الاطهار ويحتمل أنه أراد الحيض لأن اللفظ يحتملها فيحمل على الأقوى منهما وهو الحيض اه فأما لو صرح بالاحتمالين فان بين الأرجح عنده فالواجب العمل به وان لم يبين فقله يكون كقولين المتعارضين فيأتي فيه الخلاف فيهما والله أعلم اه ح ابن لقمان (هـ) مثل ما روي عن الهادي عليم أنه قال أكره الصلاة في جلد الخنز فان لفظ الكراهة تحتمل الحظر والتزيه وأما مثال الشرح فليس باحتيالين لأنهما ليسا شيء واحد وانما هو بأقوى المذهبين فيكون قسماً ثالثاً اه ح ابن لقمان

أن يكون أحدهما مفهوم الصفة ^(١) والآخر مفهوم الشرط ففهوم الشرط أقوى (فإن التمس) الآخر من التولين والأقوى ^(٢) من الاحتمالين بأن يكونا صفتين ^(٣) مماً أو شرطين مماً أقصى الاحتمالين (فالتحتمل ^(٤)) من أقوال العلماء (وفضهما ^(٥)) أي رفض التولين والاحتمالين ^(٦) وبصير المجتهد بمنزلة من لم يصدر عنه في ذلك قول أصلاً فيلزم ترك تقليده في ذلك الحكم (والرجوع) في حكم تلك الحادثة التي تمارض فيها قولاه أو احتمالاه (إلى غيره ^(٧)) من العلماء (كأولم يجد) للتقليد (له) أي لإمامه الذي قد التزم مذهبه جملة (نصاً ولا احتمالاً ظاهراً ^(٨)) في بعض الحوادث فإن فرضه حينئذ الرجوع إلى غيره ^(٩) اتفاقاً فذلك إذا تمارض قولاه في حكم واحد فليهما بطلان كما تقدم * وقال أبو علي وأبو هاشم وفائض القضاة بل يظهر بين مقتضيهما ^(١٠).

فصل (١١) (ولا يقبل) التقليد (تخريجاً ^(١١)) لحكم خرجه مقلد من مفهوم كلام مجتهد (إلا من) مجتهد ^(١٢) أو مقلد (عارف ^(١٣)) دلالة الخطاب) المذكورة في أصول الفقه وقد حصرها

^(١١) مثاله أن يقول المجتهد لا يصح نكاح الحرية لفهم الصفة أنه يصح نكاح الكسبية اهـ ومفهوم الشرط نحو أن يقول المجتهد يصح النكاح إن كانت مسالة مفهوم الشرط فيبدأ أنه لا يصح نكاح الكافرة ولو كانت ياه أم ^(١٢) صوابه واستوى اهـ ^(١٣) مثال الصفتين أن يقول تجوز الزكاة في فقير مؤمن ويقول تجوز الزكاة في فقير ليس بكافر لفهم الأول عدم جوازها في الفاسق ومفهوم الآخر أنه يجوزها فيه ومثال الشرطين أن يقول تجوز الزكاة في فقير إن كان مؤمناً ويقول تجوز الزكاة في فقير إن لم يكن كافراً اهـ فالتقي ^(١٤) وهو قول طو وغيره من العلماء اهـ ورات ^(١٥) حيث لم يمكن الجمع بينهما بأويل ولا تخصيص ولا نسخ اهـ ^(١٦) لأنه لا يأمن أن يعمل بالقول المرجوع عنه اهـ ولأنه لا يأمن أن يعمل بالاحتمال الفاسد قرز ^(١٧) ومن هاهنا يؤخذ جواز تقليد إمامين اهـ (ع) فإن لم يوجد يرجع إلى العقل اهـ ^(١٨) إنما قال ظاهراً ليخرج مفهوم القلب اهـ وهو لا يعمل به إلا في المختصرات اهـ غ ^(١٩) يؤخذ من هذا وجوب التقليد على غير المجتهد اهـ ^(٢٠) أي مدلولهما اهـ ^(٢١) قيل في تعليقاً لفاظ الترخيص ستة تخريجاً وعلى قياس وعلى أصل وعلى مقتضى وعلى موجب وعلى مادل اهـ تخصيص (هـ) مثل قول القاسم عليم في الوضوء أن الدودة والحصاة إذا خرجت تقضت الوضوء لأنها لا تخرج إلا بيلاً وأخذ من المفهوم أنها إذا خرجت من غير بيلاً لم تنقض اهـ ^(٢٢) قلت الكلام في التقليد اهـ ^(٢٣) وأراد عليم بدلالة الخطاب هنا مفهومها المخالفة بأقسامه وهو قسم من دلالة الخطاب اهـ بكرى ومفهوم المخالفة كدلالة قوله تعالى ثم اتوا الصيام إلى الليل على انتفاء الصيام في الليل ومعنى المخالفة أن المنطوق أثبت الصيام والمفهوم نفيه وهذا مفهوم المخالفة هو الذي أراد عليم في أن اهـ ح حميد بلفظه (هـ) ودلالات الخطاب ست دلالة تصريح ودلالة إشارة ودلالة اقتضا ودلالة نفوى ودلالة تنبيه ودلالة خطاب وخص هذه الأخيرة بهذا الاسم اصطلاحاً وإن كان الكل دلالة خطاب اهـ بكرى مثال دلالة التصريح قوله صلى الله عليه وآله وسلم فياسق السماء العشر ومثال دلالة الإشارة قوله تعالى وحمله وفصله ثلاثون شهراً مع قوله تعالى وفصله في طامين فهو ذال بال إشارة على أن أقل الحمل ستة أشهر ومثال دلالة الاقتضا (١) قوله تعالى وإسأل القرية فانه محمول على سؤال أهلها وإلام يصح عقلاً ومثال تنبيه النص نحو أن يقول لمن جامع أهله صاماً فاسأله عن حكم ذلك فقال عليك الكفارة في ذلك تنبيه على أن العلة في وجوبها

في الجوهرة^(١) في عشرة أقسام بعضها ساقط وبعضها مأخوذ به ﴿قال عليم﴾ والتحقيق أنها تنحصر في سبعة^(٢) مفهوم القلب مثل زيد في الدار فمفهومه أن عرا^(٣) ليس فيها وهذا لا يأخذ به أحد من حنابل العلماء^(٤) ومفهوم الصفة^(٥) نحو في ساعة النعم زكاة فمفهومه أنه لا زكاة في المعلوفة فأخذ به كثير من العلماء ونفاه كثير^(٦) * ومفهوم الشرط كقوله تعالى ﴿وإن كن أولات حمل فانتظروا عليهن﴾ فمفهومه أن غير ذوات الحمل^(٧) بخلافه في ذلك والآخذ بهذا المفهوم من العلماء أكثر من الآخذ بالصفة * ومفهوم النافية ﴿كقوله تعالى حتى يطرهن﴾^(٨) وهو أقوى * مفهوم السدد كقوله تعالى ﴿ثمانين جلبة﴾ فمفهومه تحريم ما زاد على الثمانين^(٩) وزاد في الجوهرة الاستثناء نحو أكرم القوم إلا زيدا^(١٠) فذكر زيد يدل على أن من عداه بخلافه وجعله ابن الحاجب منطوقاً لا مفهوماً^(١١) وأزاد في الجوهرة * إنما^(١٢) نحو ﴿إنما الصدقات للفقراء﴾ الآية فانه يدل على أن من عدى الثانية لا نصيب له في الصدقات * ومنهم^(١٣) من

الجماع في الصيام أهـ وأبل معنى ومثال دلالة التحوى قوله تعالى ولا تهل لها أفدال على تحريم الضرب ونحوه من أنواع الأذى^(١) عالم يشير اليه كونه قياساً جلياً أهـ^(٢) وهي ما جوقف عليه صدق الكلام وأوجته العقلية أو الشرعية أهـ تلخيص (*) مانند الى المقداه^(٣) للرباص أهـ^(٤) الثامن للصفة المشبهة نحو أكرم زيد الطويل التاسع الوصف الذي يطر ويؤزل نحو أكرم داخل الدار العاشر الوصف المتدارك نحو أكرم داخل المسجد لابس البياض أهـ كافل وإما استغنى عن هذه الثلاثة لدخولها في مفهوم الصفة أهـ^(٥) هذا إذا لم يقصد المصنف الأخذ به فان قصد جاز ذلك في المختصرات كما يأتي في قوله وعلى الرجل المعنى ونحو ذلك أهـ يقال هذا مفهوم صفة لا مفهوم لقب فينظر يقال امام مفهوم الرجل لفهم لقب اذ مفهومه لا المرأة أهـ (*) حيث كان بينهما ملاسة أى مصاحبة أهـ^(٦) وأخذ به أبو بكر الدقاق وبعض الحنابلة ونفاه الجمهور أهـ تك^(٧) وحقيقته تعليق الحكم على حصول صفة من صفات الاسم نحو في ساعة النعم ونحوه فلنعم صفتان السوم والعلف وقد علق الوجوب بالسوم أهـ ح ابن لقمان^(٨) ح وص والمثالة أهـ^(٩) وإنما أخذت هفتين من الآية الأخرى وهي قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف أهـ ب ووشلى (*) فان قلت فاذا كانت كل مطلقة يجب لها النفقة عندكم فما فائدة الشرط في قوله تعالى فان كل أولات حمل فانتظروا عليهن أهـ فائدة أن مدة الحمل ربما طالت فظن ظان أن النفقة تسقط إذا مضى مقدار عدة الحامل فتفي ذلك الوهم أهـ كشاف^(١) وهو أقوى من مفهوم الشرط ومفهوم العدد أقوى من مفهوم النافية ومفهوم الحصر أقوى من مفهوم العدد ومفهوم الاستثناء أقوى من مفهوم الحصر قال سيدنا رحمه الله والآخر أقوى مما قبله أهـ مرغم (*) وقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره أهـ^(٢) ليس تحريم بل زاد هو المفهوم وإما المفهوم أن الزائد على الثمانين غير واجب وأما تحريم الزائد فيدليل آخر وهو أن الأصل تحريم بل لا بل الحيوان وإضراره عقلاً أهـ عضد (*) أو قص أهـ^(٣) قال البكري وابن بهران للمراحيث يذكر المستغنى منه نحو مجاهه إلزاد لا إذا ذكر فهو منطوق فهذا وجه التشكيل أهـ^(٤) ولعل وجهه أن المستغنى منه عنده يدل على الجميع وكون الاستثناء مسبق بقدر الإخراج لا يتأني ذلك والله أعلم فقد دل عليه اللفظ في محل النطق أهـ^(٥) وهذا إنما هو مفهوم الحصر والقصر أهـ^(٦) الغزالي أهـ

جعل ذلك من قبيل المنطوق ^(١) لا للقيوم والمنطوق هو ما دل عليه اللفظ ^(٢) في محل النطق *
 والمفهوم هو ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق ^(٣) * ذكرهما ابن الحاجب (رحمه الله) قال مولانا عليهما
 وهما واضحا قال والصحيح عندنا أن أدلة الخطاب كلها مأخوذة بها إلا مفهوم القلب فلا يجوز
 الأخذ به ^(٤) وقد أشرنا إلى ذلك بقولنا (والساقط منها) وهو مفهوم القلب (والمأخوذ به ^(٥))
 وهو ما عداه (ولا) يقبل القلند من مقلد (قياساً ^(٦)) مسألة من مسائل امامه ^(٧) (على) مسألة
 (أخرى) من مسأله فتجمل المسألة للقيس من مذهبه قياساً على نظيرها (إلا من) مجتهد أو مقلد
 (عارف ^(٨)) بكيفية رد الفرع (للقيس (إلى الأصل ^(٩)) (للقيس عليه ثلاثا يسلك قياساً فاسداً وإثماً

^(١) لأن النطق بالنفي داخل في ضمن انما فكأنه نطق به حيث نطق به الوضعية لذلك المعنى اهـ (ع) واختاره في
 ح ابن لقمان اهـ ^(٢) مثال المنطوق قوله تعالى ومنهم من ان تأمنه بعتقاد يؤده اليك (١) فلم أعمدون القنطار
 يؤده اليك اهـ وقلت والمفهوم نحو قوله تعالى ولا تقل لها أف ونحوه من أنواع الأذى دلالة من باب المفهوم لأنه دل
 عليه اللفظ في غير محل النطق اهـ فم من حال التأنيف وهو محل النطق حال الضرب وهو غير محل النطق رواه
 في التلخيص عن ابن الحاجب اهـ (١) أقول في تحليل المنطوق بهذه الآية نظراً لأن القنطار محل النطق والدون غير
 محل النطق وهذه حقيقة القيوم اهـ من خط القاضي عياض وكان نعم قد جعله ابن الحاجب من قبيل المفهوم روى
 ذلك عنه في التلخيص اهـ (ع) صوابه ما دل عليه اللفظ من جهة النطق اذ محل النطق هو القوم وليس المراد ذلك اهـ تي
 (ع) أي كونه حكماً من أحكامه وحالاً من أحواله سواء ذكر ذلك الحكم ونطق به أولاً والمفهوم بخلافه وهو ما دل
 عليه لا في محل النطق بأن يكون حكماً لغير المذكور وحالاً من أحواله اهـ تلخيص حميدو كاف اهـ ^(٣) بأن يكون
 حكماً لغير المذكور كعدم وجوب الزكاة في المعلوفة المفهوم من قوله في سائمة الغنم زكاة فابق ^(٤) لا في
 المختصرات لأنه مقصود اهـ ^(٥) وللاخذ بهذه المفاهيم شروط منها أن لا يظهر كون المسكوت عنه أولى بالحكم أو
 مساوي وأن لا يكون خارجاً عن القالب ولا جواباً للسؤال سائل ولا تقدير جبال (١) ونحو ذلك اهـ (ع) (١)
 كقوله صلى الله عليه وآله وسلم أما امرأة أتت نكحت نفسها بغير إذن وليها فتكاحها باطل ولا يفهم منه أنها إذا نكحت
 نفسها باذنه كان صحيحاً وجواب السؤال نحو قوله لن سألته هل في سائمة الغنم زكاة نعم اهـ تلخيص معنى ^(٦) ومن
 شروط القياس أن لا يصادم نصاً كان يملأ زوم العتق في الكفارة لتعطيل على القائل بقوة له فيقول القائل
 فيكفر الملك الذي يسهل عليه العتق بالصوم تظليفاً عليه لحقيقة هذه العلة الكتاب والسنة والاجماع اهـ وقلت (ع)
 وحقيقة القياس محل الشيء على الشيء لضرب من الشبه اهـ والقياس في اللغة التقدير والمساواة في الاصطلاح
 حل معلوم على معلوم باجراء حكمه عليه بجامع اهـ ح مقدمة از قرز ^(٧) أي يريد أن يجعلها من مسائل امامه اهـ
^(٨) عائد الى المقلد اهـ ^(٩) لعل معرفة كيفية رد الفرع الى الأصل متوقفة على معرفة خلافتهم في حقيقة الأصل
 هل هو الحكم المشبه الذي ثبت فيه الحكم كما هو رأي الأكثر أو أنه دليل الحكم على رأي المتكلمين أو أنه
 نفس الحكم فإذا قلنا ان التبيين مسكراً قياساً على الخبر يدل على قوله حرمت انحرض القول الأول الأصل انحر
 لأنه المشبه به وعلى القول الثاني الأصل قوله حرمت انحر لأنه دليله على الثالث الحرمة لأنها حكمه فعل هذا لك
 إذا سئلت كيف رد الفرع الى الأصل على القول الأول قلت محل الحكم المشبه به وإذا سئلت كيف رد الفرع
 الى الأصل على القول الثاني قلت انه حكمه وإذا سئلت عن القول الثالث لم يقل أحد أنه دليله لأن دليله القياس

يعرف هذه الكيفية من كان عارفاً بشروط الأصل والفرع • أما شروط الأصل فهي خمسة ﴿ الأول ﴾ أن يكون حكمه موجوداً فيه غير منسوخ ^(١) ﴿ الثاني ﴾ أن يكون شرعياً وعقله شرعية ^(٢) أى الدليل على كونها علة شرعياً ^(٣) لأصل ثبوتها فقد يصحكون عقلياً ضرورياً كالعلم ^(٤) في تحريم بيع البر بالبر مفاضلاً ﴿ الثالث ﴾ أن لا يكون ذلك الأصل معد ولا به عن سنن التماس بأن يكون حكمه مقصوداً عليه إما للنص بذلك كقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بردة ^(٥) في توضيحه بالجذع من المزمع تجزيك ولا تجزى أحداً بمدك ^(٦) ونحو ذلك ^(٧) وأما لأنه لا نظير لذلك الأصل كالدبة على المائلة ^(٨) وكالقمامة ^(٩) ولبن المصراة ^(١٠) والشعنة ^(١١) أو لأن حكمه لا يعلل كأعداد الركعات ^(١٢) في الفروض وصفة التماسك

والصحيح أن الأصل والفرع هما المحلان وهو الاصطلاح المتعارف بين الفقهاء اهـ تلخيص معنى وهذا انظر من العلامة الحسن بن أحمد بن أبي الرجال اهـ ^(١٣) نعم فلا بد أن يعرف الأصل والفرع والطه والحكم نحو قياس الأرز على البرقي تحريم الربا فالأصل البر والفرع الأرز والعلة الكل والوزن والالتحاق في الجنس والحكم تحريم بيعه متفاضلاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبيعوا البر بالبر إلا مثلاً بمثل بدأ يد ^(١٤) كأن يقول يقاس المسح على المهمة على الخلف فإن المسح على الخلف منسوخ اهـ ومثل قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين نسخت بقوله تعالى فليصمه اهـ ^(١٥) كتحريم دخول الخائض المسجد لغار بها القدر فيقاس عليها النساء والدليل عليها شرعي وإن كانت عقلية كإدخاله قبل أن تممتن ولا تقربوا الصلاة أو تمسكاري دل على أن تحريم الخمر للاسكار اهـ وروايت قوله شرعياً لا عقلياً كالمين المصوبة إذا تلقاها آخر فلا يقال هو غصب آخر بل هو غصب واحداً ^(١٦) كقياس التبيذ على الخمر لعلة الاسكار فيكون محرماً اهـ ^(١٧) عندش اهـ ^(١٨) أى طريقه اهـ بكرى ^(١٩) وزيد بن حارثة وعقبة اهـ تلخيص بن حجر بفتح الباء ورواه صلى الله عليه وآله وسلم بن عبد الله بن دينار اهـ ^(٢٠) ظاهره مستمر أو قيل في ذلك العيد فقط اهـ ^(٢١) كقوله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد له خزيمة فهو حسيه فنص على شهادة خزيمة بن ثابت وكان يسمى ذوالشهادتين اهـ ^(٢٢) فانه خالف القياس من حيث قوله تعالى ولا تزروا زرة وزراً أخرى وغفل معناه من حيث كانوا امتا ناصرين فكانوا كالشيء الواحد اهـ تلخيص ^(٢٣) وهي أن يحلف المدعى عليهم ويدفعون الدية اليه فانه خالف القياس من حيث أن الأصل أنه ليس على المدعى عليه إلا ما يمين فقط وعقل معناه من حيث لا يحسن إهدار الدماء والتسهيل فيها فيسترس الناس في ذلك اهـ تلخيص ^(٢٤) فإن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قضى في المصراة بأن مردود بردها صاع من تمر عوض عن اللبن بخلاف القياس من حيث أن اللبن من المتليات والمثل مضمون بمثله وعقل معناه من حيث أنه قد تلف جزء من المبيع وهو اللبن وإذا تلف جزء منه امتنع الرد لالكونه رد صاع من تمر وهو ظاهر اهـ تلخيص معنى ^(٢٥) فانها خالفت القياس من حيث تقل الملك من دون مرضاه وعقل معناه من حيث الاضرار بالشريك اهـ تلخيص ^(٢٦) وذلك نحو أن يندب بهلائين من الشروق إلى الغروب فبالنظر إلى أن صلاة النهار رباعية لا يصح أن يقس عليها نذر به أن يوجب على نفسه رباعية بجامع الوجوب بل يلزمه أن يصلي الصلاتين الركعتين ركعتين لا أربعاً وأربعاً ونحو ذلك اهـ

في الحج^(١) وتصيل زكاة المواشي^(٢) في الرابع^(٣) أن لا يكون ذلك الأصل مقياً^(٤) أيضا في الخامس^(٥) أن لا يكون الدال على علة^(٦) حكم الأصل متناولا بنفسه^(٧) لملة حكم^(٨) الفرع^(٩) وهذه الشروط لا يحتاج اليها جميعاً الا اجتهد فأما المقلد القاييس لسئلة على مسئلة من نصوص المجتهد فاجتبا يحتاج معرفة بعضها وهي الثلاثة المتأخرة وأما شروط الفرع فهي ثلاثة في الأول^(١٠) أن تكون علة أصله عامة^(١١) لأوصافه لانه قد يمل بأوصاف لا يسل له الخضم^(١٢) وجودها أو بعضها^(١٣) في الفرع^(١٤) الثاني^(١٥) أن يقتضى القياس اثبات^(١٦) مثل حكم الأصل في الفرع لا خلافه فان ذلك قياس فاسد^(١٧) في الثالث^(١٨) أن لا يخالف الفرع الأصل في التخليط والتخفيف نحو أن يقول في التيمم طهارة فيس فيها الثالث كالوضوء فيقول الخضم إن الوضوء مبنى على التخليط واللسح على التخفيف فكيف جمعت بينهما فكان فاسداً وهذه الثلاثة من شروط الفرع كافية للمقلد القاييس ولا يلزمه معرفة شروط الحكم^(١٩)

(١) وذلك لما ينظر الى شرعية الطواف أو السعي بالبيت والرمل كونه طاعة فيس عليها ما شا به من الطاعات كزيارة الرحم ونحوه بأن يطوف ويسعى بالشيء الى ذلك طاعة ونحو ذلك اهـ^(٢) فلا يصح أن يقال في أربعين من الضبا ملوكة أو من الدجاج واحدة قياسا على النعم اهـ^(٣) هل فيس الخيل بذلك أم لا اهـ^(٤) نحو أن يقول يحرم بيع الأرض بالأرز متفاضلا قياسا على الذرة فيقال فلم قلت يحرم ذلك في الذرة فيقول قياسا على البراقه يمكن قياسه على البر اجدأ فلا حاجة الى قياسه على الذرة اهـ^(٥) وهذا يصح أن يكون من شروط الفرع كما هو كذلك في مع اهـ^(٦) صوابه على حكم اهـ^(٧) في مثاله^(٨) أن يقول النياش يقطع لأن سارق كاسارق من الحرز فانه يقطع لأنه سارق والتخصيص ونحو أن يقول المزر حرام قياسا على الخمر فيقال ولم الخمر حرام فيقول قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر حرام فيقال هذا ابتداء والمزر فلا حاجة الى قياسه على الخمر اهـ^(٩) صوابه حكم الفرع اهـ^(١٠) في مثال^(١١) العلة العامة لجميع الأوصاف الفرع الكيل في الربويات فيقاس التوراة عليها بمحصول العلة وهي الكيل بخلاف ما لو جعلنا العلة الطعمية فانها لا تم التوراة فلا يقاس ذكر معنى ذلك أبو الحسين اهـ^(١٢) بكرى^(١٣) نحو أن يقول يحرم التبيذ لكونه مسكراً أما ما شئت أن يذهب باز يد فيحرم كالخمر فلا يصح قياس القربط على الخمر بهذه العلة ليمختلف كونها مشدداً يذهب باز بدو ذلك كان الجامع بينهما بين الخمر هو الاسكار التابتاه وركت^(١٤) ذلك نحو أن يقول يحرم بيع الذرة ببيعين الذرة أو خبزها متفاضلا قياسا على بيع الرجماع الاتفاق في الجنس والتقدير فيقول الخضم أن الفرع لم يوجد فيه الا بعض الأوصاف وهو الاتفاق في الجنس ولم يوجد الاتفاق في التقدير فكان فاسداً اهـ^(١٥) ونحو أن تقول لا يباع التفاح بالتفاح متفاضلا قياسا على البراقه لانه لا أصل هنا اتفاق الجنس والتقدير ولم يحصل في الفرع الاتفاق في الجنس فقط فلم يصح قياسه اهـ^(١٦) فائق^(١٧) معنى القياس الطردي أما قياس العكس فهو يقتضي اثبات خلاف حكم الأصل في الفرع اهـ^(١٨) تلخيص^(١٩) كقول بعضهم في اثبات ركوع زائد في صلاة الكسوف صلاة شرعية فيها الجماعة فشرع فيها ركوع زائد كما جمعة زيد فيها الخطبة فقاسها على الجماعة فزيدت من تخلفين في الجماعة الخطبة وفي الكسوف ركوع فيفسد القياس اهـ^(٢٠) ولان الزيادة في الجماعة ذكر وفي الكسوف فعل اهـ^(٢١) فائق^(٢٢) وشروط الحكم التي ثبتت بالقياس الشرعي كونه شرعياً كوجوب أو تحريم أو ندب أو كراهة لا يمكن أن يمتددي العقل اليها الا بدلالة الشرع لا نقولاً أي لا يكون ذلك الحكم لنوعاً نحو أن يقول

المذكورة في علم الأصول فلا يقبل للتقليد القياس من مقلد إلا من عارف بكيفية رد القرع إلى الأصل (و) إعارف (طرق العلة) وهي التي يعلم بها كون العلة في ذلك الحكم علة والذي يحتاج إليه منها ثلاث قطع * وهي النص ^(١) نحو أن يقول العالم تجب النية في الوضوء لأنه عبادة فيعلم أن العلة العبادة وأن مذهبه في كل عبادة وجوب النية * الثاني * تنبيه النص وله صور كثيرة منها * نحو أن يقول لمن جامع أهله صائما ^(٢) فسأله عن حكم ذلك فقال عليك الكفارة في ذلك تنبيه على أن العلة في وجوبها ^(٣) الجماع في الصيام ونحو ذلك ^(٤) مما لا يعزب عن كثير من الناس في محاورات الخطاب * الثالث * للنسابة وهي ما يقضى العقل بان الحكم صدر عنها ^(٥) نحو أن يقول ما أسكر فهو حرام ^(٦) فانه يفهم من هذا أن العلة السكر وان كان التحريم يؤخذ من العموم (و) لا بد مع معرفة طرقها من معرفة (كيفية الدمل عند تمارضها) لأن المجتهد قد يملأ بملء قربا جاء في بعض نصوصه ما يمرض تلك العلة فلا يصح القياس إلا بعد الترجيح ^(٧) ان أمكن والا فكالقولين ^(٨) قال عليم * وإلى امتداد الترجيح أشرا بقولنا (ووجوه ترجيحها ^(٩)) أي لا بد من معرفتها لأن قد يحتاجها وأكثر ما يحتاج اليه منها ما يرجح صحة ^(١٠) طريقها نحو أن تكون إحدى للتماضتين نص عليها المجتهد نصا صريحا ^(١١) والأخرى

في اللياطوطي يجب فيه الحد فيسمى فاعله زانفا كوطي المرأة فهذا القياس لا يصح لأن اجراء الاستمارة يرضى بعضها أما ما ثبت بوضع أهل اللغة لا يقاس شرعي اه مع وكذا لو قال في التبيذ شراب مسكر فيوجب الحد كما يسمى مجرا أو كما يوجب الاسكار فانه يطل اذ ذلك أما ما ثبت بوضع اللغة اه مع وشرحه ^(١) وحقيقة العلة ما يناط به الحكم تحقيقا أو تهدرا اه ^(٢) والأهني ستاه رى وقيل سبع وقيل ثمان وقيل تسع وقيل عشر اه تلخيص والنص ما أتى فيه بأحد حروف التعليل نحو أنه أو لأجل أو بأنه أو فانه أو نحو ذلك اه ^(٣) على القول بوجودها واختار انها تدب قرزاه ^(٤) نحو أن يقول لمن لبس المخيط عمر ما فسأله عن حكم ذلك فقال عليك القدية في ذلك تنبيه على أن العلة في وجوبها لبس المخيط في الاحرام اه فائق ^(٥) ومن ذلك أنه وجد النص في قتل الستة في الحل والحرم لأنها مجبولة على الضرر فاذا وجدنا هذه العلة في غيرها أجزأنا قتلها قياسا عليها اه ^(٦) صوابه انخر حرام لانه يوم حل مالا يسكر كالتقطرة وليس كذلك اه قرز ^(٧) وذلك كما اذا قال العالم يحرم التفاضل في البر لسكونه ميكلا وقال في جواب ان البر مطعوم فيقول يحرم فيه التفاضل فيفهم من هذه أن العلة في تحريم التفاضل السكول والطعم فلا يصح من التقليد القياس الا اذا عرف كيفية العمل عند التماض يعرف أي العلتين يحل بها وهو يعرف بحرفة وجوه الترجيح اه تطبيق على المقدمة ^(٨) بطرحاه ^(٩) صوابه وجوه ترجيحها اه قيل مائة وجه وقيل ثمان لعله يعني وجوه الترجيح اه ^(١٠) أي قوة طريقها اه ^(١١) نحو قوله يحرم السكب لسكونه ذاتا ب مع قوله الضيق نافع مستطاب فنص على العلة في الأول ونبه عليها في الثاني فترجح العلة الأولى لسكونها منصوبا عليها لا على الأخرى لسكونها منبها عليها اه وقرزاه (ه) يقال كافر لا يستغفر له لانه من أهل النار ويقول في موضع آخر كافر لا يستغفر له ثم يقاس القاسق على الكافر بحسب الاستغفار

نبه عليها فقط وقل ما يحتاج إلى غير ذلك من وجوه الترجيع المذكورة * قلت قلت إن ظاهر قولك وطرق العلة ووجوه ترجيعها يقتضي أنه يلزمه معرفة جميعها مع أنه لا يلزمه إلا بعضها ^(١) قال عليم ^(٢) ذلك الظاهر لا يخلو من حيث أن المراد القدر الذي يحتاج إليه في ذلك الاستنباط لأنه يفهم الغرض من السياق ^(٣) ثم بينا ما لا يلزم المقلد القاييس على أصل من نصوص المجتهد معرفته من لوازم العلة بقولنا (لأخصاصها) ^(٤) وهي أنها تصح أن تكون اثباتاً ^(٥) اتهاماً ^(٦) وفيها ^(٧) في الأصح وأنها قد تكون خلقاً في محل الحكم كالطعم في البرهان قد تكون مركبة نحو قتل عمد عدوان * فهذه الثلاثة هالة في وجوب القصاص وأنه قد يكون للحكم الواحد علل كثيرة في الأصح نحو القتل والزنا والردة إذا اجتمعت من واحد محصن فانه يقتل ^(٨) والقتل حكم واحد اقتضته هذه الملل الثلاث وأنه قد يأتي عن هالة واحدة حكمان كالزنا فانه هالة في واحدة الجلد وفي القتل مع الاحصان (و) لا يجب أيضاً معرفة (شروطها) ^(٩) وهي أن يكون الدليل على كونها هالة شرعياً ^(١٠) وأن تكون مؤثرة ^(١١) في اقتضاء الحكم بمعنى أن تكون مشتملة على حكمة شرعية ^(١٢) مقصودة

لا تنه من أهل النار فيقول الخصم ليس العلة في الكافر كونه من أهل النار بل لأجل الكفر ولم يحصل في التماسق فنقول عليك تنبيه النص وعليها النص اه مضواحي والنص أقوى اه ^(١) لأن كلامنا في سياق المقلد القاييس فكان ذلك قربنة لتخصيص العموم اه بكري ^(٢) والفرق بين خواص العلة وشروطها أن الشرط معتبر في تأثيرها في حكمها بخلاف الخاصة فليس معتبرة فيه وإنها هي أمر يخصها بنفسها اه ^(٣) وإنما يلزم المخرج معرفة هذه أي خواصها وشروطها لأن المجتهد لم ينص عليها إلا وقد عرف صحتها فيستغني المقلد بنظر امامه لذلك اه غ ^(٤) نحو زنى فيجلد وسرق فيقطع اه ^(٥) نحو قوله لم يصل فوجب قتله لم يمتثل فوجب عقوبته فهو علة تنبيه في حكم حكومي وقد يكونان تعيين معاً ^(٦) العلة مشتملة والحكم كذلك صرح تصرفه لكمال عقله متعين جميعاً العلة والحكم لم يصرح تصرفه لعدم تكليفه اه ^(٧) لم يصل فلم يصرح به اه ^(٨) يقال من يقتله الامام أو ولي الدم ينظر قيل يقتله الامام بناء على أن القصاص حد وأمر الحد وداليه وقيل يقدم القصاص لأنه أقوى لآدمي وظاهر الكتاب حيث قال والقتل حكم واحد اقتضته هذه الملل الثلاث أنه يقتل لجموع تلك فلا بد على هذا من حضرة الامام وولي الدم جميعاً حيث كان ثم امام وإلا جاز لولي الدم قتله القصاص اه قرز ولعله والله أعلم حيث اجتمعت هذه الملل في حالة واحدة ما لو ترتبت فقله يقدم القتل للسبب الأول منهما قرز ^(٩) مثال الشرط أن يقول المجتهد يحرم الخمر لأنه مسكر فلا يلزمه أن يعرف هل علة التحريم شرعية أو عقلية اه ^(١٠) ذكر صاحب الجوهرة أنها عشرة اه بكري ^(١١) لا نوافقنا على أن يحل تحريم الخمر لكونه يسمى محرراً فهذا لا يصح اه ح كافل ^(١٢) من الكتاب والسنة والایجام أو القياس اه ^(١٣) أي يحصل الظن أنها علة الحكم كسبيل وجوب النية في الوضوء بأنه عبادة فيقتصر على النية ولا يعمل بأنه طهارة فلا يقتصر كسبيل الثوب اه ^(١٤) ومثال ذلك كله العلة في قصر الصلاة في السفر ودليلها شرعي وهو تنبيه النص في قوله تعالى فإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وهي أيضاً مؤثرة في اقتضاء الحكم لكونها مشتملة على حكمة شرعية وهي مشقة السفر ونحوه اه فائق

للشارع^(١) من شرع الحكم مقتضية للشبه^(٢) إلى غير ذلك من الشروط ولا يلزم المقلد معرفة (ككون امامه) الذي استخرج على أصله ذلك الحكم من تلك العلة (ومن يرى تخصيصها^(٣) أو يمينه) فلا يلزم المقلد المستنبط لتلك الحكم معرفة أى الوجهين من امامه * فإن قلت وما معنى تخصيصها ؟ قال عليه السلام معناه أنه يصح ثبوتها في بعض القروع ولا يثبت الحكم الذي اقتضته في غيره (وفي جواز تقليد^(٤) امامين^(٥) فيصير المقلد لما (حيث يختلفان) في حكم من الأحكام (مخيراً بين قوليهما^(٦) فقط) لاغيرهما لو كان له قول ثالث^(٧) في تلك الحادثة (خلاف^(٨)) فمن قال إنه يجوز التزام مذهب أهل البيت عليهم السلام جهة دون الفقهاء فيكون مقلداً لكل واحد من أهل البيت

(١) نحو أن يقول المجتهد حرمت الخمر فنظر إلى مثله من المائعات فوجدناه حلالاً ونظرنا الحلويات فوجدناها حلالاً فما وجدناه في علة التحريم إلا السكر وهي علة شرعية تشتمل على حكمة شرعية وهي حفظ العقل مقصودة للشارع وهي أيضاً مقتضية للشبه إلى غيره مثل التبيذ فإنه يحرم لأنه يسكر اهـ^(١) أى مناسبة الحالة التي المكلف عليها مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقضى القاضي وهو غضبان ففي منع القضاء حال الغضب مناسبة لشرع الحكم وهو خوف الخطأ قلت وكتميل لزوم الزكاة لمواساة الفقراء لأن الحكمة سد خلوهم واغناءهم عن أذية الناس بالسؤال وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم في القطرة وهو قوله أغنوم في ذلك اليوم اهـ ورقأت^(٢) اما أنه لا يلزم معرفة مذهب امامه في وجوب تخصيصها فلا نـ تعليله بها على الإطلاق يقتضي انها غير مخصصة فيعمل بهذا الظاهر إلى أن يوجد له نص أنها مخصصة في بعض القروع فإنه يصل بذلك في ذلك الفرع اهـ فابق^(٣) مثال تخصيص العلة قول أصحابنا في بيع اللوز ونـ بالتدقيق لا نـ بما مع أن قد وجدنا ما يوجب شرب النساء وهما اتفاق التقدير ومن تخصيص العلة القطع لنصاب السرقة ولا يجوز ذلك في سرق الصبي ومن ذلك القتل عمداً وعدواناً وجوب القصاص فلا يجاب ذلك في قتل الأبوابه ويصل بالعموم وهو أنه من قتل عمداً عدواناً قتل مطلقاً سواء كان صبياً أم لا فلا يلزم ذلك المقلد البحث اهـ^(٤) صوابه التزام اهـ^(٥) أو أكثر اهـ قرز^(٦) حيث لم يفرق الاجماع اهـ^(٧) نحو أن يقلد مالك في الاعتدال أنه يكون أقرب إلى الجلسوس ويقلد الهادي أنه شرط في الصلاة فإنه لا يعمل بقول ح أنه يكون مثل حد السيف لأنه قول ثالث اهـ^(٨) وقال السائل عليه السلام ما يقال في رجل مقلد لأهل البيت عليهم السلام جهة قد نصوا على أنه يصير مقلداً لهم حيث يتفقون مخيراً بين أقوالهم فقط حيث يختلفون فهل إذا عمل بقول أحدكم في مسألة من اختلف فيه فليزمه العمل به والاستمرار عليه لقولهم في الالتزام بعد الالتزام بمرحوم الانتقال أم التصخير باق وإذا قرأ القاتعة في الآخرين ثم بدى له التسبيح ثم بدى له القاتعة هل يجوز ذلك قلت الظاهر من كلامهم أن التصخير باق لأنه واجب غير كما قالوا في خصال الكفارات الثلاث ما إذا كفر مرة بالحق ثم أراد مرة أخرى التكفير بالأطعام فلا مانع إذ هذا شأن الواجب المخير ثم في هذه المسئلة بخصوصها لم يخرج عن تقليده الامامين فيها إذ م بالله قول يجوز التسبيح والهادي عليه السلام يجوز القراءة وإنما خلاصه في الافضل فقط ثم لم يخرج من السنة المنجية ثم إن هذا ليس من تتبع المرخصات الممنوع منها ثم إن الصحيح أن من قد صار أهلاً للنظر والتربيع وإن لم يكن مجتهداً له أن يعمل بما ترجحه من الدليل كما أخاره جماعة والله أعلم اهـ^(٩) المختار جواز التزام مذهب امامين فصاعداً اهـ ح إلى ما لم يؤدي إلى اتباع الرخص اهـ قرز

حيث يفتنون غيراً بين أقوالهم فقط حيث يختلفون فانه يقول بجواز ذلك في غيرهم أيضاً إذ لا فرق
 بين أهل هذا القول حى والدنا ^(١) الإمام المهدي لدين الله * وقد
 ذكر في تعليق الإفادة أن من ألزم مذهب أهل البيت جملة لم يكن له أن يسئل بقول من يخالف
 مذهبه وذلك يقتضى ما قلنا ^(٢) ومن أوجب ^(٣) ألزام مذهب امام واحد معين فلا كلام انه يمنع من
 ذلك * فأما من لم يوجب الالتزام فلم أقف في ذلك لم على نص وأصولهم تحتمل الأمرين (وبنام هذه
 الجملة ^(٤) تمت المقدمة)

كتاب الطهارة ^(٥)

هى فى اللغة النظافة ^(٦) والبعد عن النجاسات * بدليل قوله تعالى ولا تروهن حتى يطهرن

^(١) وهو حال الامام المهدي عليه ارحم فتح ^(٢) وزعم المجوزون أن التقليد لما حيث يختلفان يصير غيراً بين
 قوليهما فقط وليس له أن يأخذ بقول غيرهما والأولى عندى أن ذلك لا يصح لأن في تصحيحه ابطاله لأنه
 لو جاز تقليد إمامين جاز ثلاثة وأربعة إلى غاية فيصير تقليد العلماء الأئمة وفي هذا ابطال التقليد اهـ زين ^(٣)
 الشيخ أحمد إرصاص والشيخ حسن الرصاص وص بالله اهـ ^(٤) أى التالى لا يسع المقلد جعلها واصطلاح
 المصنفين عند تمام مقصد الشروع في مقصد آخر الا تيان بنحو هذه العبارة ليكون إذا أنا بالهرارغ من الأول
 والشروع في الثاني ارحم مضواحي بلفظه ^(٥) اكتفى في الطهارة بذكر الواحد مع كثرة الطهارات لأن الأصل
 في المصدر أن لا يثنى ولا يجمع لكونه اسم جنس فيشمل القليل والكثير اهـ ^(٦) حقيقة الطهارة صفة
 حكيمية توجب لوصفها صحة الصلاة أو فيه أوله أى لأجله فلا وليان الطهارة عن النجس والآخر الطهارة
 عن الحدث والمراد بالضمير في به وفيه وله راجع الى موصوفها باعتبار كونها أو بدن ارحم فتح ^(٧)
 فائدة في الانتهاء بكتاب الطهارة وذلك أن علماء الفروع اتفقوا على تقدم الصلاة لكونها أعم التكاليف
 الفرعية وأهمها وسيأتى أدلة ذلك ثم انه لا خلاف بينهم في تقدم الطهارة عليها لأنها شرط فيها وشرط الشيء يتقدمه
 ثم ان الطهارة تشتمل على مطهر وتطهير ومتطهر منه وقد اختلف اصطلاحهم في أيها يقدم بعضهم استحسن
 تقدم المطهر تقدم باب الوضوء وبعضهم قدم المتطهر منه وهى الأشياء النجسة كما في البحر والأزهار والأثمار
 وغيرها لأن الطهارة لا تكون الا عن حدث ونجس فحسن تقدم النجاسة على غيرها ترتيبها عليها اهـ حاش ^(٨)
 اعلم أن جميع المطهرات خمسة عشر ثلاث مطهرات البدن وهى الماء والتراب والحجارة للاستسقاء وأربع ذات
 السنين وهى الاسلام والاستيلاء والمسح والاستحالة وثلاث ترجع الى البلى وهى الزرع والنبوب والمكثرة
 هذه عشر وخمس متفرقة وهى الجفاف والريق والجمع والحرق والتفريق وقد جمعا بعضهم في اثنين فقال

ما وترب واسلام ^(٩) حجارتهن * مسح ونزع جفاف بعده الريق
 ثم النضوب مع استيلاء استحالتهم * كذا مكثرة جمع وتفريق
 اهـ هداية وقد زيد على ذلك بيت وهو

وزيد دبح وحت بعد تذكية * نوبذ عمر فهذا الحصر تحقيق

^(١٠) يستقيم في الكافر للرد لا الاصل فقد ترطب بالولادة اهـ قرز ^(١١) عن الزهومات والدسومات اهـ رى

أى ينظف من الأذى^(١١) * ولما فى الاصطلاح^(١٢) حدود كثيرة أجودها قول الفقيهى فى استعمال المطهرين^(١٣) أو أحدهما أو ماقى حكمهما^(١٤) على الصفة المشروعة^(١٥) والدليل على وجوبها قوله تعالى (وثيابك فطهر) قال فى الكشف أمر بطهارة ثيابه^(١٦) من النجاسة وهى فى الصلاة واجب^(١٧) ومستحب^(١٨) فى غيره * ومن السنة ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر بعمار بن ياسر وهو يغسل ثوبه من النجاسة فقال ما نعامتك ودمع عينك^(١٩) إلا بمنزلة الماء الذى فى ركوتك إنما تفسل ثوبك من البول والغائط والقيء والدم والمنى^(٢٠).

باب النجاسات^(٢١)

النجاسة قال فى شرح الإبانة هى عين^(٢٢) يمنع وجودها صحة الصلاة وقال غيره هى عين مخصوصة ليخرج الثوب^(٢٣) المصوب * قال عليم * وقد عيناها بقولنا (هى عشر^(٢٤)) الأول (ماخرج من سبيل^(٢٥) ذى دم^(٢٦)) يحتز مما خرج من سبيل الأدم له كالنفذع فانه طاهر

(١) حكماً لا شرعاً اهـ (٢) أى اصطلاح الفقهاء اهـ (٣) الأولى فى حددها أن يقال صفة حكيمية توجب لموصوفها صحة الصلاة فيه أو به أو لا جله على بعض الوجوه وفى حد النجاسة صفة حكيمية توجب لموصوفها منع الصلاة ونحوها فيدأوبه أو لا جله لخلق الغير ونحوه فلا يسهل على بعض الوجوه اهـ حتى لفظاً (هـ) وكلام الفقيهى فيه بعض اجمال لان الطهارة ليست استعمال المطهرين وإنما تحصل من استعمال ما ذكر اهـ (و) حيث كان بعضه سليم وبعضه جريح اهـ (١) أربعة عشر بعضها على المذهب وبعضها على غيره اهـ (٢) وهى النية والتسمية والتزيت والعصر فى الثوب والدلك فى غيره اهـ (٣) ليخرج الغلب فانه استعمال للماء والتراب لاحتياى السعة المشروعة اهـ (٤) يخرج الجلد اهـ (٥) كالفلسة الأولى اهـ (٦) كالثانية والثالثة ما لم ينشئ تعدى الرطوبة اهـ قرز^(٧) فى الزهور دموع اهـ (٨) خصها بالذكر لأنها من ذات الانسان والافهى عشرة كما تاتى لكن وردت القصبة فى فضلات البدن اهـ (٩) الأصل فى النجاسات الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى والرجز قاهر وأما السنة فخاروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه اتمس من عبد الله بن مسعود حجراً للاستنجاء فأثاه بحجر وروعة فأتى الروعة وقال هى رجس اهـ رغم (هـ) قال فى الزهوى عبارة عن عين مخصوصة تمنع وجودها فى ثوب المعصلى أو مقامه أو بدنه من صحة الصلاة على بعض الوجوه وقتلنا على بعض الوجوه احتراز عن لم يعد إلانوباً متنجساً من سلس البول والمستحاضة ونحوها اهـ صغيرى قرز (و) ولما كانت الطهارة لا تكون الا من حدث أو نجس حسن تقديم معرفة النجاسة على الطهارة فاذا علمت النجاسة نظرت بماذا يكون طهورها فهذا عنز مولانا عليم فى تقديم النجاسة على الطهارة اهـ رى (١٢) مجازاه صوابه حكم يخرج الحديث اهـ (١٣) قلت ولعل ذلك لا يحتاج إليه لأن منع الصلاة فى المصوب ليس لأجل عين بل لأجل المعنى الحاصل بالفضية اهـ ح فصح (١٤) يؤخذ من مفهوم العدد أن ماء المكة والجرح الطري طاهران وهو الذى اختاره فى البحر اهـ ح فصح قرز (١٥) ولوبول طفل لم يطعم غير لبن أمه قرز (١٦) الأولى أن يقال من نحو سبيل ليدخل الثوب الذى نمت السرة وأما من السرة فحكمه حكم الثوب اهـ فصح قرز (هـ) بمسئلة * بول (و) فخرج المرأة طاهر إذا كانت قد استنجت من البول ولم يبيض لونه لا فرق قرز ولا تن لا فرق قرز ذكره الامامى اهـ

عند ط^(١) وخالفه م بالله ﴿قال عليم﴾ وأظن خلافهما يرجع إلى كونه ذا دم أم لا ولما كان في ذوات الدم ما يحكم بطهارة الخارج من سبيله أخرجهما بقولنا (لا يؤكل) لأن ما يؤكل فزيه^(٢) طاهر سواء كان ذا دم أم لا وعند م بالله ﴿وع أن ذرق المجاج والبط﴾ نجس • ولما كان في الأكل ما يحكم بنجاسة زيه^(٣) في حال وهو الجلال احتز منه ﴿عليم﴾ بقوله (أو جلال) إنما يحكم بنجاسة زيه^(٤) (قبل الاستحالة) فاما جد الاستحالة الثامنة وهي تنبير الريح واللون والطعم إلى غير ما كانت عليه فانه يحكم بطهارته وقال ح وش ان الأبول والأزبال كلها نجسة إلا أن ح حكم بطهارة البعرتين^(٥) عند الحلب وذرق الطيور^(٦) كافة وش استثنى مني^(٧) الآدي^(٨) قال في الهندب وفي مني سائر الحيونات ثلاثة أوجه ﴿الأول﴾ طاهر إلا من الكلب والغنزر ﴿والثاني﴾ نجس ﴿والثالث﴾ الاعتبار بالدم ان أكل لظاهر والافنجس • قيل ف وظاهر إطلاق

﴿١﴾ في أصبح الوجهين كالعرق والازيد وقيل بل نجس لخروجه من محل الحدث فاشبه البول اهقلت إذا كان خارجا من الجوف والظاهر واختاره المؤلف اه قرز^(٩) (٥) الا الدودة ونحوها ﴿١﴾ قطهر بالخفاف والاحصاة فقطهر بالنسل وأما الحلب الخارج منه فقيل كالأبول وقيل متنجس وقيل اذا كان نبتا فتنجس والافنجس اه فتح قرز ﴿١﴾ الملوود قرز^(١٠) (٥) الا لا ينال ما روي أن أم أيمن شربت بوله صلى الله عليه وآله وسلم فبكر عليها وقال اذا لا يلج بطنك النار اه ان (٥) سائل خلقي لا اكتسائي كالحلم اه قرز^(١١) وجه قول ط أنه لادم لسائل وأن موته في الماء لا ينجسه وجه قول م بالله أنه غير ما كوك اللحم لأنه من السموات اه تع (٥) ولودما اه (٢) الا الدم فله حكمه اه قرز^(١٢) (٥) ومنه طاهر اه (٥) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس بيول البقر والغنم والابل اه ب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أكل لحمه فلا بأس بيولها^(١٣) (٣) النرق من الذي يخرج بوله وزيه من موضع واحد اه (٥) نوع من الطير أي طير المامأ كول لا ريش له اه (١) وكذا بوله ومنه اه قرز^(١٤) وبوله أيضا اه ب وغ وكذا لبته اذا تغير اه قرز ولفظ ح لي ولبن الجلالة اذا تغير بالجل كالخارج من سبيلها اه قرز^(١٥) ويجوز اختيار النجاسة بالذوق والطعم ﴿١﴾ مع عدم الظن اه وقيل لا يجوز ﴿١﴾ ما لم يقف النجاسة فلا يجوز قرز^(١٦) الا بول الصبي الذي ذكر الذي لا يأكل الطعام فانه يطهر بالتوضيح اه شفا مني (٥) واذا وقع زبل طير والتبس هل زبل ما كول أو غيره فله يجب غسله ﴿١﴾ لأن الأصل في الحيوانات الخطر وينظر لو وقع عظم في ماء طاهر ما حكم الماء هل طاهر أم متنجس هل قال القاضي حسن الحديث الذي حفظته أن الماء لا ينجس ومثله رواه السيد ابراهيم خطبة عن المتوكل على الله ويؤيده قوله في از في الطلاق ومهما لم يطلب وقوع الشرط لم يقع الشرط اه قرز ﴿١﴾ المتر خلافة ﴿١﴾ كما يأتي في الأطعمة والأشربة كلام المتوكل على الله فاجتمع ﴿١﴾ وهو أنه لا يجب عليه قرز^(١٧) من النتم فقط وقدرها من سائر الحيوانات الا كولات اه (٢) قال في المقتنع ورجع الطير طاهر ما يؤكل وما لا يؤكل ح فتح من الأطعمة اه (٨) وجهه ولقد كر منابني آدم قلنا الفكرة تسوية الخلقة وكال عقل وتمكينه المنافع كلها اه فتح (٥) لنا ما رواه في البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ينسل النبي ثم يخرج للصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أنر الفصل فيه اه تصنيف السيد محمد بن ابراهيم الوزري الحديث اه (٩) الرجل وله في المرأة قولان وأما الذي والودي فيوافق اه

الشافعي أن النقي طاهر سواء خرج وهو مستنج أم لا * وقيل من خلافه ^(١) إذا كان رأس
الذكر مغسول (و) الثاني (السكر ^(٢)) من عنب كان أو غيره فانه نجس (وإن طبخ) خلاف
ح فيا دون المسكر مما ذهب ثلثاه ^(٣) بالطبخ من عصير العنب ^(٤) قبل أن يصير خمرًا ^(٥) ومن
سائر الأمزار ^(٦) وقيح الزبيب ^(٧) والرطب بعد طبخه أدنى طبخ فانه جملة حلالا طاهراً ^(٨)
نم وإنما يتنجس من المسكر ما أسكر لأجل معالجة ^(٩) لا باصل الخلقة وقد أشار إلى ذلك
عليه السلام بقوله (إلا الحشيشة والبنج ^(١٠) ونحوها) كالبلوزة ^(١١) والقريط * وقال بعض الامامية
والحسن وربيعة الحر طاهر والحرم شربها ^(١٢) (و) الثالث (الكلب ^(١٣)) فانه نجس جميعه وقال ن
وح أن شعره طاهر وعن ك جميعه طاهر ^(١٤) (و) الرابع الخنزير ^(١٥) فانه نجس جميعه واحد
روايه ك أنه طاهر وعن ن والصادق والباقر أن شعره طاهر وعن ح بل نجس ويجوز استعماله

^(١) وهو المعتمد عندهم اه ^(٢) والسكر مخامرة العقل وتشويشه مع حصول طرب وسلو مخموصين اهرح
فتح وان لم يذهب إلا بعض علوم العقل أو بعض المستعملين له دون بعض فانه لا يخرج بذلك عن كونه مسكراً
اه ح فتح قرز ^(٣) مسألة وماتخير من العنب في أصوله حتى اختمر لم يجز أكله قال الفقيه ع ولا يتنجس
ما جاوره من العنب قليل ومن غيره لأجل الضرورة ^(٤) وقال عطية بل يتنجس الثياب اه ن لا يتنجس قرز ^(٥) بل
ولوى السعة اه ح لي قرز ^(٦) وحجته أن الطبخ قد غيره عن صفة الخمر المجمع عليها والأصل في الأثرية الحل
إلا مقام عليه برهان بالتحريم اه أن يلقظه من الأثرية اه ^(٧) كلالا و ز ن آ اه رى ^(٨) والرطب اه ^(٩) ثم
اختمر اه ^(١٠) من غير طبخ اه ن وبجر من باب الأثرية اه ^(١١) قال الامام ي ويجوز شرب البقيع إلى ثلاثة
أيام ويكره بعدها ويحرم لسبح ^(١٢) رواه في البحر اه ^(١٣) إذا ظن اختياره قرز ^(١٤) إذا لم يقصد اللهو
أو الطرب عنده اه كشاف ^(١٥) أي تغير ليدخل العنب المسكر ولو بالنقل اه قرز ^(١٦) أما البنج فليس
بمسكر وإنما هو مخدر وأحكامه جميعاً تخالف السكر اه ^(١٧) واختار الامام شرف الدين علي بن جوزة
الطيب أنها طاهرة لأنها ليست مسكرة قال وكذلك تدخل في الأطياب والماعجين والأدوية ويستعمل
ذلك كثير من أهل الفضل والعلم فهي كالأزعران ونحوه مما يضر كثيره فيحرم الكثير منه لا ضراره
لا لكونه مسكراً وكذلك الكلام في القريط وهو الأفيون اه ح ^(١٨) ولا يجوز جعلها في الطبايع اه
قرز ^(١٩) وكالتقيع قلنا قال تعالى رجس فأجنبوه ولأمره بإراقتة وكل ما يعمر كالبول اه ب ^(٢٠) قيل
ف ويدخل كلب الماء وخزير الماء اه ك ب قرز وقال في الفيت هاطا طهران والأول أرجح اه ^(٢١) والدليل
على نجاسته ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا ولغ الكلب في الأناء فاضلوه فدل على نجاسته
اه ح نكت ^(٢٢) كلام لك في كلب الصيد وفيما عداه له قولان ذكره سيدنا اه ديباج روي عن لك أن جميع
الحيوانات طاهرة إلا أربعه القهد والنمر والأسد والذئب اه ب من باب الأطعمة ^(٢٣) قيل هو من دواب
الشام وقيل مثل ولد الأنثان وأصله من غم التصاري يخسف به فصار الآن ذئاب يعقراه ولفظ حاشية
وهو حيوان معروف له أربع أنياب ويولد أجراً كما تلد الكلاب وهو يأكل الحيات له شعر يشبه
الشوك اه غريب

(و) الخناس (الكافر^(١)) فإنه نجس عند قم وى و ن و ك وقال م بالله وزيد بن حل و ح و ش واختاره الأمير الحسين أنه طاهر^(٢) (و) السادس (بائن حي) فإنه نجس^(٣) قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أبين من الحي فهو ميت (ذى دم^(٤)) لأنه إذا كان مما لا دم له فطاهر كالجراد والدود الصغار ونحوها^(٥) ولا بد أن يكون مما (حلته حياة^(٦)) لأن ما لا تحله الحياة كالظف والشعر والظفر^(٧) لا أصولها^(٨) فطاهر ومن ذلك المشيمة^(٩) وهي الأمهات التي تخرج مع الولد فإنها بائة^(١٠) من حي ذكره في الانتصار قوله (غالبا) احتراز من أمرين أحدهما ما قطع من السلك^(١١) فإنه طاهر والثاني ما قطع من الصيد بضربة^(١٢) ولحقه موته فإنه طاهر

(١١) إلا للتناقض فرطو بهم طاهرة لا اختلاطهم بالمسلمين وقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٥) قيل ويدخل في ذلك صبيان الكفار حيث يحكم لهم بحكم آبائهم وكفار التأويل اه ن (٥) سواء كان حرياً أو كثنياً أو وثنياً اه (٦) وحجة الهدوية قوله تعالى إنما المشركون نجس وحجة م بالله خير وقد تقيف وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنزل في المسجد يروى أنه نوضاً من مزادة مشركة وطبخ في قدورهم وقوى هذا الأمير ح وهو قول ص بالله قال في المذهب وسلم من بحث الآثار أن المسلمين كانوا لا يصحبون سمون المشركين وألبانهم وأما الآية فواردة على طريق الذم كما يقال فلان كلب وقد روي أن القصباع كانت تختلف إلى الأسارى من بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يروى أنها غسلت اه زهور مع أن الأسير وقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون إلا مشركاً وسواء كان الكافر عندهم حرياً أم غيره اه وقيل خلافهم في الكتاني اه (٧) وأما ناقة السك فطاهرة وقيل نجس لأنها بائن من حي اه اء وأما السك فطاهر بالإجماع اه قرز وهي جلد تقطع مع السك من غزاله ويصنع عن مجاريتها السك كمجاوزة العنب المتغير اه (٨) حال الإبانة اه (٩) اه الا ما أبين من المذكي فطاهر اه من معنى آخر باب الذبح قرز (١٠) أصلي لا اكتسائي اه قرز (١١) كالخناس والذباب اه (١٢) وكذا الحشف وما يفصل بالموسى عند الخلاقة اه والأصح أنهما طاهران اه قرز لأن المراد ما تحله الحياة حال الإبانة قرز وإلا لم في القرن والشعر ونحوها حتى ذلك السيد عبد بن عز الدين المتقي في شرحه على البحرا اه قال القرن ونحوه جلس مخصوص اه (٧) فطاهر اه قرز (٨) وقد روى عن مولا القاسم بن عبد في أصول الشعر من اللحية والرأس أن ذلك طاهر وروى عن القاضي سعيد المبل والشامى وظاهر اختلافه اه قرز (٩) فنجس اه قرز (١٠) أما المشيمة فلا ينبغي جعلها بائن حي لأنها ليست جزءاً من الحي وإنما حكم بنجاستها قياساً عليها اه تكميل المشيمة وماء الولد في بطن أمه اه ثمرات لاشك أنها متصلة بسرة الجنين لكن ما الدليل على أن الحياة تعلها فينظر فيه اه في الظاهر أنها بائن من حي فيكون نجساً لا تحله الحياة كزوس الشعر وما أشبهه اه قرز (١١) مما يؤكل لحمه والافقد فهم ذلك من قوله ما خرج من سبيل ذي دمه اه (١٢) ويعني عما تكشف من المرض يدبره وقواه ابن رابع ويعني عن القليل من ذلك الذي يشق الاحتراز منه ذكره ص بالله والمهدي قال ح وهو قدر حبة الذرة فمادون اه والمختار لا يعني إلا ما يعني في المفظ اه قرز (١٣) وهو ما حل أكله من حيوان البحر اه (١٤) وفيها حزمته أربعة أطراف الأول أن البائن والمبائن منه حلال وذلك حيث أبان منه شيئاً ولحقه موته بمقدار الذك كيقود كاه الثاني أنها نجسان وذلك حيث أبان منه بدا أو رجلا ولم يلق موته بمقدار الذك ولم يذكره الثالث أن يكون لبان طاهر والمبائن منه نجساً وذلك حيث أبان بدا أو رجلا ولحقه موته بمقدار الذك ولم يذكره لقدالة أو عجز (١٥) الرابع

(و) السابغ (الميتة^(١)) فاتها نجس لحمها وعظمها^(٢) وعصبها وجلدها^(٣) اتفاقاً في المشرك وغيره من الحيوانات وأما المسلم فنزح طوع وقاسم ﴿عليكم﴾ أنه ينجس بالموت^(٤) ولا يظهر

أن المبان منه حلال والبائن حرام وذلك حيث أبان منه ذأ أو رجلاً ولم يلحق موته بمقدار التذكية ولحق وذكاه اه
ع سيد ناسعيد المجلد (١) بل يحرّم وهو ظاهر إلا في أياً في الأمان اه قرز (ه) فاقالة اه قرز (و) أو ضربان في محل
واحد وقيل لا فرق إذا كانت الأولى فاقالة تمت ع سيد ناسعيد وقرز (ه) وفيها احتراز منه في غالباً صور أربع الأولى
أن يكون البائن والمبان منه طاهران وذلك حيث أبان منه شيئاً بضربة فاقالة ومات الصيد قبل ادراكه حياً الثانية أن
يكونا نجسين وذلك بأن قد الصيد نصفين وأدرهما حين ولم يذكهما (١) الثالثة أن يكون البائن طاهراً والبيان
منه نجساً وهو أن يزيل منه ذأ أو رجلاً بضربة فاقالة (٢) وأدركه لاكثر منه حياً ولم يذكمه فقد آله بل يحرّم قرز
أو عجز عن اضجاعه الراجعة أن يكون البائن نجساً والمبان منه طاهراً وهو أن يزيله من عضو بضربة غير فاقالة
(٣) فانه بائن من حي وأدركه الصيد حياً وذكاه هذا هو الجاري على أصول المذهب اه سيد ناسعيد (٤) أما
إذا كان المختار كلام الشاى أن ما كان قتل بالباشرة لا يحتاج تذكية فالقياس أنهم طاهران لكن ظاهره أن
بقوله يذكهما أدركه حياً مطلقاً اه سيد ناسعيد (٢) المختار أنهم طاهران فيه نظراً لأنه بائن من حي ولم يذكمه
وقد آله لا تصير طاهراً اه فيكون البائن والمبان منه نجسين لأن الضربة فاقالة لم تكن تذكية لا دلاً كما حياً
والله أعلم اه سيد ناسعيد قرز (٣) أما الفاقالة فينظر فيه هل يكون البائن بائن من حي أو بائن من مذكا القياس أنه
بائن من حي نجس لأن الضربة الفاقالة انكشفت أنها ليست ذكاه لا دلاً المبان منه حياً فذكاه التذكية الحقيقية
والله أعلم اه سيد ناسعيد قرز (ه) فاقالة (و) لوضرب الصيد فقد نصفين وأدرهما حين فلا يذكهما ذكاهما
معاً وإلا حل ما ذكاه فقط وحرّم الآخر (١) وإن أدرك أحدهما حياً والآخر ميتاً حل الذي مات (٢) ويذكا
الحى ولو بالطن إن لم يمكن في الرقبة وإن لم يذكهم ومنه هذا على ما يفهمه إلا بقوله يذكهما ما أدركه حياً
فهو مه ولو كان الصيد يموت بالباشرة ولو ما أدركه إلا بعضه ونقط البيان في باب الصيد فرع فلو أدركه وقد
مات الآخر وبقي المبان حياً قليل ح أنه يطن المبان حتى يموت وحل انتهى بلفظ من خط سيد ناسعيد اه
قرز (١) لأن الضربة الأولى لم تكن ذكاه مع إدراك المبان منه حياً فذكاه هي الآخرة والله أعلم اه سيدنا
حسن قرز (٢) لا يستقيم لأنه بائن من حي فيحرم مع توجه تذكية الآخر لأنه إن ذكا الآخر فالد ذكاه هي
الآخرة والأول بائن من حي وإن لم يذك الآخر مع إدراكه حياً فالضربة الأولى ليست بذكاه فيحرم معاً
والله أعلم ولنا نظر نظره وكلامهم في باب الصيد مضطرب فليراجع اه سيد ناسعيد (١) الامية الأنياء عليهم السلام
فلا ينجس بالموت نصاً في نينا صلى الله عليه وآله وسلم وبالنخري في غيره اه كفاية (ه) ومن حلت للميتة عند
الضرورة لم ينجس بالباشرة منها عند الضرورة ما اضطرب الخلاف في مضر والقيس فينجس اه قرز لكن
يقال لما افرق بينه وبين ما اختبر من العنب في أصله سل يقال الضرورة في الميتة نادر والعنب مستمرة في
الأغلب اه (ه) حقيقتها كل حيوان مات حنف أو غيره سواء كان ما يذكي أم لا قرز اه (٢) على القول بأن الحياة تحل
وقال ح وقيل لا حياة في العظم والأستان والعصب قال قاضي القضاة ولا في الدماغ وعند الهدوية بل الحياة تحلها
اه قرز (٣) واختلف علماؤنا في جلد الميتة هل تطهر بالداغ أم لا فذهب الأكثر إلى أنه لا يظهر وقرز
وذهب الحسين بن علي وزيد بن علي إلى أنه يظهر بالداغ اه (٤) ولو شهيد اه قرز

بالنسل^(١) وقال ف ينجس بالبول ويظهر بالنسل فلا ينجس الماء بوقوعه فيه بعد غسله وط قال بعد
النسل يظهر حكاً لأجل الصلاة عليه وعن ص بالله أنه لا ينجس بالبول وهو أحد قول ش ﴿ قال
عليه السلام ﴾ ولما كان في الميتة ما ليس ينجس أخرجه بقولنا (إلا السمك^(٢) وما لا دم له) فاتها طاهران
(وما لا تحله الحياة^(٣)) كالقرن والظلف والشر والظفر (من غير نجس الذات) وهو السمك
والخنزير والكافر فإنه من غير هذه الثلاثة طاهر وقال ع والمرضى متى انفصل الشر ونحوه من
غير الماء كوله فهو نجس سواء انفصل من حي أم من ميت أدى أو غيره وخطأها^(٤) ط (وهذه)
التي تقدم ذكرها من النجاسات (منغلطة^(٥)) لا يفي عن شيء منها إلا ما يتنزه الاحتراز
منه كما تحمله النجاسة في أرجائها ولو كثيراً وكذا ما تحمله الريح إن كان قليلاً وإلا فنجس وقد قيل
ف، كذلك فيما تحمله النجاسة واختاف في تحديد القليل قليل ح على كلام الهدوية دون القطرة من المائع
ومقدار الحبطين من خرو القارة^(٦) من الجلود وفي مجموع علي خليل إذا كان يدر ك بالنس^(٧)
لا بالطرف وكذا في الزوائد والأمير ح قيسل ع ولا فرق بين أف يستقبل الريح عمداً
أولاً كالتصائم إذا فتح فاه حتى دخل البخار^(٨) (و) الثامن (قهـ) من المدة^(٩) بلها كان أو غيره

(١) وينجس به ما لا تاه ولا يجب تخفيف جسده الميت لتكفينه اه قرز (٢) ولو طافاً حيث قال في البيان فرع
فلو تسخت ميتة السمك الطافي بين الماء حرم شربه لا التطهر به وكذا ما تميز بدوا به الصغار كالقمل ونحوها في حرم
شربه ويجوز التطهر به ولو ألقها كذا ذكره في الكشف اه قرز (٣) هذا استثناء منقطع لأنه استثناء من الميتة
وليست من الميتة يقال هو عطف على النسائي لا مستثنى حقيقة فليس بمنقطع فرع قال ض زيد ويجوز الارتفاع بشر
الآدميين اه بيان في غير البيع وقيل ولو يباع ما لم يؤد إلى عطور كشم الأجنية قرز (٤) وجه الخطيئة أنها خرجا
على أصل المأدى عليهم فأخطأوا وانهما قصر في البحث لا وجه للخطيئة على القول بتصويب المجتهدين اه (٥)
ذكر في الذريعة لأن في التجم أنه يعني عن السير من البول كما يعني عن السير من الدم لأن الدم نجس بالكتاب
والبول نجس بالسنة ولما شك أن تعذراً لا احتراز من البول أعظم من تعذراً لا احتراز من الدم لأن حصول الدم نادر
وحصول البول ملازم فأقل أحواله أن يكون مثل الدم وروى ابن أبي التجم لهذا كور هذا القول عن أبي مضر
ورواه عن القاضي يوسف وإليه ذهب الحنفية وأليه أشار الحنفية قال رحمه الله ولا أرى هذا القول بعيداً عن
الصواب قال والمجمع عليهم من البول والتأط مازاد على قدر الدرهم البغلي والجميع عليهم من الدم ما زاد عليه اه (٦)
والفرق بين المظنطة والمختفان المغلطة لم تقدر بنصاف بخلاف الحقيقة فقد قدرت بنصاف اه (٧) وهذا على كلام الله
أخدم بالله هذه من مسئلة الفارة إذا وقعت في من حية وأخرجه حية فانه يكون طاهر اوفي منفذها مقدار الحبطين
وضعه الامام علي بن عدى من ثلاثة وجه أحدها أنه ناس النجس على المتنجس الثاني أنهم قد نعموا أن ما لا يؤكل لحمه
يظهر بالجفاف الثالث أن المتنجس ليس فيه قدحيتين اه (٨) ليس المراد باللمس إذا لمسه وحده بيده بل المراد أنه نجس عند
طروعه عليه وإن لم يمس يده اه (٩) تحقيقاً أو تقدير اه قرز (١٠) لا بالطرف يعني فهو كغيره المختار ان المعو عنه
ما أدركه لمساً وربما لا بالطرف من غير فرق بين ما حمله الريح أو الذباب قرز (١١) صوابه النجاسة اه
(١٢) إلى التمس دفعة واحدة وإلى التمس دفعة واحدة قرز (١٣) وضاً بذلك إنما خرج من فوق السرة فحكه حكم
التيء وما خرج من تحتها فحكه حكم ما خرج من السيلين اه ع (١٤) هذا يجمع جميع الحيوانات غير الماء كولة الا

خلاف ح ومحمد في البلقم^(١) بخلاف ما كان من الالهة^(٢) والراس فإنه طاهر اجماعاً^(٣) وكذلك الماء الخارج من القم حال النوم فإنه طاهر ولو تغير إلى الصفرة لا أن تغير إلى الحرة^(٤) أو خرج ببقية^(٥) فإنه يكون نجساً وإنما ينجس الخارج من المدة أن (ملاً القم^(٦)) لا دونه فإنه طاهر ولو دما^(٧) عند المدوية والماء أن يغلبه فيخرج ولا يكفي كونه ملاً القم حتى يملأه (دسة) لا دفات^(٨) فطاهر (و) التاسع (لبن غير المأكول^(٩)) فإنه نجس في غير رأي الحنفية (إلا من مسلة حية^(١٠)) فإنه طاهر لأجل الحرج^(١١) وهو إجماع فأما الميتة فنجس إذ لا ضرورة حينئذ ولبن الذكر^(١٢) من بقر آدم مثله وكذا لبن ميتة المأكول ينجس بالمجاورة ذكره م بالله وقال ح طاهر لأن بينه وبين الميتة بلة^(١٣) لا تحلها الحياة قليل والخلاف في لبن الكافرة مبني على الخلاف في رطوبتها وقليل من بل م بالله يقول إنه نجس^(١٤) (و) العاشر (الدم^(١٥)) فإنه نجس خلافاً للحسن بن صالح فيما عدى دم الخيض^(١٦) و (أخواه) المصل^(١٧) والتيج^(١٨) خلاف ش في المصل وفي مجموع على خليل أن نجاسة القيح مجمع عليها^(١٩)

الكلب والخنزير والكافرا من المتوكل على الله (٩) ويعرف كونه من الملة بأن يكون بتيء اه از قرز^(١) لأنه صقيل لا تعلق به النجاسة وعندنا أنه يتلون بلون النجاسة اه فتج^(٢) وهي اللحم المتصل باللسان اه ع جربي ولفظ حاشية وهي جوانب القم وقيل اللصمة المشرفة على الحلق اه^(٣) بل فيه خلاف وقيل إنه يصعد من المدة إلى الرأس اه^(٤) فله حكم الدم اه قرز^(٥) فله حكم القيء قرز^(٦) وكل حيوان بفمه قرز^(٧) إلا أن يكون مشروباً فنجس قرز^(٨) (١) مهما بقي على صفته فإن خرج لاهل صفته فله حكم القيء اه ذكره الامام عز الدين (١) يعني في حكم التنجيس لاهل النقض فله حكم القيء اه امل المتوكل على الله قرز^(٩) لأنه في حكم القيء حيث خرج بتيء وان خرج من الها أو من القم فله حكم الدم قرز^(١٠) ولو اجتمع اه فان قلت ما الفرق بين الدم والقيء أنه إذا اجتمع من القيء مدون ملة القم إلى مثله حتى صار ملاً اه وخرج دفعة فهو طاهر بخلاف الدم إذا اجتمع دون قطرة حتى صار قطرة فنجس الفرق بينهما أن شرط التنجيس في الدم قد وجد وهو السفع بخلاف القيء فان شرطه أن يملأ القم ولم يقع فافهم اه عم^(١١) لأنه من فضلة الطعام كالبول ولو قطره ولا يتنقض الوضوء اه قرز^(١٢) ولو صغيرة فانه طاهر كالأفطار في السفر والقصر فيما ترخيص للشفقة في الأصل فرخص ولو لم تحصل مشقة اه (٩) لأنه من فضلة السمن كاللأب اه^(١٣) بل لأجل الإجماع لتدخل الصغيرة ومن لا ولد لها اه قرز^(١٤) والحناتي تطيباً لجنية الخطأ اه قرز^(١٥) وهل ينقض الوضوء يأتي فيه الخلاف المختار لا ينقض إذا التقص ليس بفرع التنجيس اه قومي قرز^(١٦) البلة كالبلقم نخبة وليست بشرة وهي مجاور أول والذين مجاوران ومذهبهم أن المجاور الثاني طاهر قال ط ان صح ما قالوه حكنا بطهارته وأخذ ط من ههنا أن المجاور الثاني طاهر اه ص^(١٧) لأنه لم يقس على ما خرج من السيلين اه^(١٨) وأما دم الحلم والوزغ فقال في البحر إنه نجس لأنه دم سافح ذكره ط وأصحاب ح غير عمار وقال ص بالله أنه طاهر لأنه ليس بدم خالص اه ص قرز^(١٩) والناس اه^(٢٠) وهو ما تقدمه من دم أوقيع اه^(٢١) الصديد اه^(٢٢) بل فيه خلاف ن وش اه حج والحسن بن صالح وأبو مضر اه

لأنه دم متغير فله حكمه وهو النجاسة (إلا من السمك^(١١) والبيق) وهو كبار البعوض^(١٢) فانه من هذين طاهر ولو كثر عند طوع خلاف ما بالله ون في السافح^(١٣) والبرغوث^(١٤) كالبق عند طوع وأما الكئتان^(١٥) فقال الامام ي والفقيه ح إنها كالبيق قيل ح إلا أن يتعذر الاحتراز عنها فطاهر عند الجميع (وما صلب^(١٦) على الجرح) من النساء فانه طاهر وعلم م بالله طهارته بانه استحالة^(١٧) لاجود * قيسل ح ويرف الجاند^(١٨) بأن يوضع في ماء حار^(١٩) فلا ينفع بل يضقت فان أتماع^(٢٠) فونجس (وما بقي في العروق بعد الذبح^(٢١)) فانه طاهر أيضاً وإن كثر يبقى عنه في الأكل والقياب وخرج على خليل لم بالله أنه نجس ومن ف الحنفى أنه يبقى عنه في الأكل دون القياب * قال في الانتصار ويبقى من الدم الذي يبقى في النحر^(٢٢) لأنه لم يروا أحداً أوجب غسله (وهذه الأنواع التي هي القيء والابن والدم وماله حكمه) مخففة^(٢٣) أي يبقى عنه في القيء عما دون ملء

(١) ولو اطمع من نجس الذات اه عم ما يخرج على صفته اه قرز^(٢٤) وهو الخامس اه^(٢٥) ما زاد على القطرة اه^(٢٦) وهو القمّل وكذا القمل مثله ذكره في تعليق الشرفي اه رى قرز^(٢٧) من قول الامام عليم والبرغوث قال المحشى والوجه في طهارة البق والبرغوث ونحوهما أن دمهما اكتسباً لا خلقياً فكل حيوان دمه اكتسباً في فهو طاهر والاكتسباً ما يترك الحياة بازائه والخلق عكسه اه قرز وقواء هي^(٢٨) على وزن دمان اه قفوس^(٢٩) ولومن نجس الذات بأن يحمل منه جيرة اه قرز^(٣٠) عن كونه دماً إلى كونه جلاً اه هاشم هد فيخرج ما صلب على جلد نجس الذات اه قرز^(٣١) صوابه المستحيل اه^(٣٢) لم يذكر في الزهور حار قال شرح البحر لأن الدم إذا ضربه البرد جدد فلا يحصل إلا الحار اه (ه) وفائدة الاختيار انه لو كان معه ماء قليل وفيه نجاسة وأراد التوضيء فانه ينظر فان تفتت فوضاً بالماء وان أتماع غسل به النجاسة على العضو اه املاً بن لقان (ه) لا فرق اه قرز^(٣٣) لا فرق وان أتماع فهو طاهر بل نجس قرز اه ولا ينقض الوضوء إذ ليس بخارج من جراحه ولا معدة اه قرز^(٣٤) ينظر في دم القلب فانه ليس من العروق فيكون الدم الباقي فيه نجس وقرز^(٣٥) وقيل طاهر اه ع لى ون وعم وقرواية التهامي عن الدواري وهو ظاهر الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهزت الدم وفريت الأوداج فكل (ه) لأنه ليس من العروق بل يبقى لسوء صنعة الجازر اه (ه) أي عروق الجسد وعروق المذبح بعد إقطاع الدم اه زن وقيل انه طاهر وان لم يقطع اه (ه) وأما المذبح فقال ص بالله يطهر بالمسح بالشفرة وقال السيد علي بن سليمان الرمي بل ينسل وقرز وقال ح لا يحتاج غسل ولا مسح اه^(٣٦) الذهب وجوب غسله اه قرز^(٣٧) مراد فيها بقي متصلاً بالدم بعد النحر لا الخارج عن النحر فتجس وفاقا اه ح لى لفظاً^(٣٨) مسألة ذكر ص بالله وض زيدو الفقيه ح ان القليل من الدم والقيء الذي انفصل من كثير طاهر فيؤخذ من هذا ان المختلف من النجاسة يبقى فيه عما دون المحكوم بنجاسته عند الخروج من البدن فيبقى عمادون القطرة من الدم ولو انفصل من قطرة أو أكثر خارجة من البدن وكذا يبقى عمادون مل طاهر من القيء ولو انفصل من ملء الدم الخارج من المعدة دفعة واحدة يفرغ من ذلك انه لو تجس إناء من قطرة دم أو مل طاهر من القيء ثم انفصل عنه حكمه بتنجيسه ولا يحكم بتنجيس ما راط به لعدم نصاب النجاسة وكذا لو غرز إبرة في أحدها ثم أزيلت ومسحت فانه يحكم بأنها متنجسة ولا يحكم بتنجيس ما راط بها اه مقصد حسن بلفظه قرز^(٣٩) وعند م بالله نجس

القم وفي اللبن^(١) والدم عما دون القطرة ولو انفصل من دم كثير^(٢) * ذكره ص بالله والفقهاء ح
 وذكر السيد ح ورواه عن المهدي أحد بن الحسين أنه إذا انفصل من الكثير فنجس (إلا من نجس
 الذات^(٣)) (وهو الكلب والخنزير والكافر وسبيل^(٤) مالا يؤكل) فانه من هذين مغلظ حكمه ما تقدم
 وقد قيل ح إنما ينجس الخارج من سبيل مالا يؤكل لنجاسة الخرج فيلزم أن لو استنجت المرأة ثم خرج
 دون قطرة دم من فرجها أن يكون طاهراً وقد رجح القائل بذلك إلى أنه نجس وإن استنجت المرأة وإلى
 أشار في مجموع على خليل لأن الخارج يختلف حكمه بالحلل (وفي ماء السكوة والجرح الطرى^(٥) خلاف)
 فقال ش والأستاذ وذكره الحنفية على مذهب م بالله واختاره في الانتصار أنه طاهر^(٦) قال مولانا
 عليهم السلام وكذا لو تنفد إلى صفرة لاحمرة^(٧) فانه طاهر قيل ع إذا لم يتنن إذ لو اتنن لكان نجساً ولا
 ينقض الوضوء وأشار في الشرح إلى أنه طاهر وإن اتنن وقال ص بالله وأبو إسحق وعلى خليل أن ماء
 المسكوة والجرح الطرى ونحوهما نجس (وما كره أكله صكره بوله كالأرنب^(٨)) ومثله الدود والغضب
 والتنفذ

فصل () وبتنجس^(٩) وهو الذي عينه طاهرة فطراً عليها نجاسة فهو (إما تمتد
 النسل) كالمناثات من سليل وماء^(١٠) وسم ونحوها^(١١) (فرجس^(١٢)) حكمه حكم نجس

مفعول عنه وعند المأدب والتمام وح طاهر وقائمة الخلاف لو اتنن هل قليل أو سافح فالذهب والطهارة والقلة وعلى
 الثاني نجس اه (هـ) مسئلة قال الامام ي ويعني عما تعلق بالتياب والأبدان من تراب الجدران^(١٣) المتنجسة
 الجاف قسم يقع تحريط ورثائه وكذا فيما يتعلق بالأقدام والنعال من تراب الشوارع المتنجسة إذا كان جافاً إذ يشق
 الاحتراز من ذلك كله اه ن لفظ البحر مسئلة وعني من المظلة عما تعلق من طين متنجس قدر لا يسترث المتلطح
 به وعن غبار السرقين وهو الروث قليل بالقاف وقيل بالجيم اه^(١٤) قال في تعليق الصغيري ولم يجعل اللبن مغلظاً وإن كان
 من فضلة الطعام لأن أصله دم فلو قلنا انه مغلظ كان حكمه الفرع أغلظ من الأصل اه ح مرغم^(١٥) وكذلك القيء قرز^(١٦)
 والبيضة الجلالة قرز^(١٧) فلو اقتضت المرأة وأجرححت قليل ما يمكن تطهيره حكمه حكم سائر الجسد وما لا يمكن
 تطهيره حكمه حكم الخارج من السيلين قرز^(١٨) وحذف المؤلف ماء المسكوة والجرح الطرى لأن المختار طهارتهما كما
 أفاده مفهوم السداد اه فتح^(١٩) وكذا الوارمة والخارصة اه زهور قرز^(٢٠) وحقيقة الطرى مالا يتقدمه نجاسة أو
 تدمت ثم غسلت ولم يمس عليه يوم أو ليلة قرز وكان من ظاهر البشرة لاهن أعماق البدن وظاهره أزلا فارق قرز^(٢١)
 إذ ليس الخارج من فرج ولا معدة اه ن^(٢٢) فنجس قرز وينقض الوضوء قرز^(٢٣) كراهة تنزيه اه قرز (هـ) التنفذ
 تسمى الشبريزة^(٢٤) قال في كفاية الحنفية ان المتنجس الذي له أصل في التطهير كالأموال والارباب يقال فيه
 نجس بكسر الجيم وماليس له أصل في التطهير كالثوب والسمن يفتحها قال وهذا قاعدة للفقهاء اه فتح^(٢٥) يقال هو
 يمكن تطهيره بأن يجعل في كثير اه^(٢٦) ولو لم يطبخ ينجس اه^(٢٧) قيل فقل هذا يجوز مباشرة النجاسة الرطبة

(١٥) الجدار الحائط والجمع جدر مثل كتاب وكتب والجدر لثة في الجدار وجمعه جدران وفي الحديث
 اسق أرضك حتى يبلغ الماء الجدر اه مصباح

العين ^(١) في تحريم الانتفاع به وبهيمه كما سيأتي في باب الأطعمة لكن يراق ^(٢) وعن من بالله وأنى مضر أن غسله ممكن بأن يترك في إناء ويضرب بالماء ^(٣) ثم يسكن ويثقب سفله حتى يخرج الماء أو أعلاه ليخرج السن ثم كذلك ثانية وثالثة فيطهر (وأما مسكه) أى يمكن النسل من غير مشقة كالثياب وبمحوها (فقطير) نجاسة (الخفية ^(٤)) وهى التى لا يرى لها عين ^(٥) بالنسل (بالماء) لابنيره وأن عمل عمله كالغسل وماء الورد خلاف ح ولا بد من غسله ^(٦) ثلاثاً ^(٧) عند من بالله وع بتخلها المص ^(٨)

بأيدى ولا بالرجل كالسير عليها إلا عند الضرر ولا يشترط في العذر خشية التلف ولا الضرر إذا دعت الحاجة إلى ذلك كأن يمشى تلف الراحة من الظم كآ أنه يجوز له مباشرة النجاسة يده عند الاستنجاء للعدو لم يجب عليه استعمال خرقة أو نحوها على يده اه حاشية تذكرة قرز وفي البرهان يجوز مباشرة السرجين لطهين الجدران اه ^(١) لحكمها حكم منجسها في التلطيف والتخفيف ذكره الامام في الزين والفقهاء ح فتح الا في ثلاثة مواضع فليس حكمه حكم نجس العين الأول أنه لا يجب استعمال الحاد المتاد فيها ينجس به بخلاف نجس العين الثاني الآية إذا تنجست فاته يصحى بخلاف نجس العين الثالث لو سقيت به أرض رخوة طهرت بالجفاف بخلاف نجس العين فلا تطهر الا أن يسبح عليها ماء طاهر وسيأتي في أثناء الكتاب اه الرابع اجتماع المياه القليلة المتنجسة فانه ليس حكم العين اه قرز ^(٢) ندبا وقرز وقيل وجوبا اه ^(٣) إذا كان مما يعلق على الماء كالسمن والسيط اه ^(٤) بالماء الحار لا الماء البارد فانه يجمد السمن اه ص ولا بد أن يكون الماء الذى يصب عليه أكثر منه وهذا فيما يعلق على الماء على السمن والسيط وأما مثل الماء والخل فلا يمكن اغصاء اه ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^(٩٩٨) ^(٩٩٩) ^{(١٠}

في الثياب والدلك ^(١) في غيرهما عند ط قال في شرح الآيات ومعه ن وزيد بن علي أن الاعتبار بظنية الظن ولم يحدهم بحد فلو غسل اثنين فظن الطهارة كفته عند ط لا عند م بالله بخلاف ما لو ظن النجاسة أو لم يحصل له ظن الطهارة وجبت الثالثة ولو غسل الثالثة وظن أن النجاسة باقية وجبت الرابعة عند ط وعند م بالله وع أنه لا حكم للظن ^(٢) بعد الثالثة فأما لو ظن الطهارة أو لم يحصل له ظن بأى الأمرين لم تجب الرابعة اتفاقاً بينهم ^(٣) (ولو) كان للتنجس (صقيلاً) كالعين ^(٤) والسيف والمرأة فلا بد من غسله بالماء ثلاثاً عند م بالله وعند الحنفية أنه يظهر بالمسح بمخض ^(٥) ظاهر إن لم يبق للنجاسة عين ومسحاً رطبة وقيل جافة وتابهم ط ^(٦) في ذلك ﴿قال مولانا عليم﴾ وفي متابعتهم إياهم في ذلك نظر ^(٧) لأن كلامهم مبنى على أن الحلت مطهر وأنه يعنى عن قدر الدرهم البغلى ^(٨) وط يخالفهم في هذين الأمرين (و) تطهر النجاسة (المرئية) ^(٩) بالماء أيضاً (حتى ترول) حينها (واثنين) من السلات (بعدها) أى بعد زوال العين (أو استعمال الحاد المتعاد) ^(١٠)

قول العلماء بخلاف بعض أصح ومضهم قال يجب قلت وآتى كلامه في ذلك إذ لا فرق ومقتضى قوله يصحها العصر مثلاً عن إلا كثيراً التخلل إنما يكون بين شيئين ولا شيء بعد الثالثة وقد حكى بعض العلماء المعاصرين أن الثوب مثلاً قبل العصر في الثالثة ظاهر لأنهم قد حكوا بطهارة النازل من العصر الثالثة ولا تصح الصلاة إلا بعد عصره فلو خفف قبل العصر لم تصح الصلاة فيه وقرز إلا يمسح بين الماء وعصره قلت وهذا غريب لأنه مهما حكم بطهارة الثوب صح الصلاة فيه حيث لا مانع غير الطهارة أهـ ما مش تك (هـ) ولو داخل الماء أهـ دورى قرز ويجب في الثالثة وهو ظاهر البيان أهـ قرز ^(١١) وتطهر اليد بطهارة الثوب أهـ قرز أو المصافحة في الغم ولا يحتاج إلى الدلك وكذا الكوز ونحوه الذي لا يمكن دلكه باطنه فيمكن فيه المصافحة للضرورة أهـ فتح ويكون ثلاثاً أهـ قرز ^(١٢) ولو ظن النجاسة أهـ قرز ^(١٣) بل لا بد من الظن عند ط أهـ الجارحة أهـ قرز وعن الذهب ونحوه أهـ وهو محتمل أهـ كب معنى قال في الرأى ولا يجب غسل الجارحة أهـ ^(١٤) والمراد بالخش ما يقبل النجاسة فلا يمسح الصبيل بصبيل ويقفون في نجاسة المسحوح به مع الرطوبة أهـ ^(١٥) وص بالله أهـ ^(١٦) لا نظراً لأنه تابعهم لقيام الأدلة لا لوالوا تقتضهم في أصولهم أهـ وهو أنه قد ورد في الحديث ما معناه أن الأشياء الصغيلة تطهر بالمسح أهـ ^(١٧) قال أبو مضر والدرهم البغلى هو مثل ظفر الإبهام وقيل أى أنه الذى يكون في يد البغلى ونحوه ومثل ذلك كراهية عبد الله بن زيد وعمر بن عبد الله بن مسعود من المايح ومن الجاهل بالوزن أهـ (هـ) البغلى من النجاسة أهـ ^(١٨) وصوابه الدرهم ليعم الرخ والطعم أهـ قرز قلت ولعل المراد بالمتعاد ما زالت النجاسة به مع وجوده في الناحية فإن وجد الصابون في الناحية وجب عليه استعماله وإن كانوا يمتدنون الطين المراد بالمتعاد ما يتعاد في الناحية وهي المليل فلا يجب على أهل البادية إلا استعمال الطين أهـ نحرى وقرز وقيل المراد بالمتعاد في زوال تلك النجاسة عما نزلها ويطلب في الليل فإن لم يجد صلباً طارياً كما فى ن في باب القضاء (هـ) إلا أن يطلب على ظنه أن الحاد لا نزلها فإنه حينئذ لا يصيد باستعماله لا يبيق التأثير المعلوم من طريق العادة وهو مفهوم قوله في التذكرة في باب القضاء حيث قالوا لا استحكام النجاسة أهـ ح مع وظاهر از خلافة وقرز ولقطن في آخر باب القضاء للصلاة أو ما مع تمكنت فلذا استعمال الحاد من بعد زوال الأثر وجب القضاء وإن لم يزل فإن كان جافاً لمصالحه من أصله فلا قضاء عليه ذكره بالله (هـ) والمتعاد الصابون والاشنان والآخر والآخر والآخر وغير ذلك أهـ (هـ) ويجب ثلاثاً أهـ ص وعن ن مرة أهـ قرز

إذا لم تزل العين بالماء وبقى لها أثر فانه يجب إبلاء العذر بالحوادث المعتادة كالزنيغ والصابون ونحوهما ^(١١)
 لا القوالع الخواص ^(١٢) ولا استصحابها في السفر ^(١٣) ولا استعمالها إذا بقي من العين قدر ما يفي عنه
 كدور القطرة من الدم ولو بقيت من كثير وعند من وض الله وح وش أنه لا يجب استعمال الحوادث
 رأساً ^(١٤) قيل ي ومن أوجب استعمالها لم يوجب ^(١٥) إلا في آثار التنجس كالدم لآل تنجس الثوب بدهن
 متنجس وبقى له أثر فلا يجب استعمال الحوادث اتفاقاً ^(١٦) قال عليم ^(١٧) ثم ذكرنا كيفية تطهير ما يمكن
 تطهيره مع حرج ومشقة بولنا (وأما شاقه ^(١٨)) أي شاق الفصل وهو أنواع أربعة (فألبهم ونحوها ^(١٩))
 من الطيور وغيرها ^(٢٠) (والأطفال ^(٢١)) من آدميين الذين لم يلقوا التحرز من القذرات
 إذا باشرت باجاسة ^(٢٢) فانها تطهر (بالجفاف ^(٢٣)) سواء كانت النجاسة مغالطة أم مخففة من دم
 أو غيره كما في المولدات (ما لم يبق عين ^(٢٤)) فانها لا تنفى ما دامت مريثة ولو ليست (والأنواء ^(٢٥))

^(١١) ولا يتجدد عليه الوجوب بعد أن فعل المعتاد كغسل بالطين وهو من أهل البوادي ثم وجد الصابون
 فلا يجب عليه إعادة الغسل لأنه قد سقط استعمالها استعمال الأول واستحسنه شيخنا هو قرز وإذا لم يجد حاداً فلا
 حكم للغسل ويصلى عارياً أو حلى (هـ) كالريق والتراب اهـ ^(١٢) القوالع الخواص مثل الكافور والثمن إلى أصله
 وهو لا يوجد إلا مع الملوك والأغنياء اهـ ^(١٣) ولا في الحضرة قرز قيل إجماعاً اهـ ان ^(١٤) غير أحماء بنت عيسى
 حين سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غسل المرأة في الحيض الذي يكون في الثوب قال لها حية ثم قرصه ثم
 اغسله ثم لا يضرك أن تراه قلنا هذا الحديث مخصص بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في المني أمطه بأذخرة اهـ والقرص
 قطعة صوف تدلك بها الشيء ثم امراها ثانياً بالغسل بالماء وهو ثلاث دعات لأن المعنى حية ثم قرصه ثم اغسله اهـ
^(١٥) وهذا مشكل على أصل الهدوية إذ حكم بالتنجس حكم ما تنجس به في التغليف والتخفيف وإن كان قدر جمع هذا
 في البحر فيقال غالباً ان زريعة ^(١٦) وأما السكب والمصاحفة فانها تطهر بالجفاف اهـ وإن كانت في الحقيقة داخلة
 في المتعذر ذكره ص بالله القاسم بن عبد عليم وقيل إنها من المتعذر اهـ وقيل بل من الممكن قرز ولكن له
 الانتفاع كالثوب المتنجس فلا تصح صلاة حامل المصحف المتنجس اهـ قرز ^(١٧) سميت بها ثم لاستصحابها
 في الكلام قال استبهم الشيء إذا استغلق وقال الأزمري البسمة في اللغة البسمة عن العقل اهـ مستبذ ^(١٨)
 كالخرشات والسباع غير تنجس الذات اهـ ^(١٩) وحكم المجنون الأصل والعاري محكم الطفل في طهارته بالجفاف
 وكذا المجنون العاري هو الأصل في فتح قرز (هـ) وحده الطفولة إلى التمييز اهـ ري ^(٢٠) ولومن غيرهم قرز ^(٢١) وروى
 إمامنا عن جده المهدي عليم أن ثياب الأطفال حكمها حكمهم وأمرني بوضعه في شرحة اهـ والخمار أنها ليست كذلك
 والفرق بينهما أن غسل الصبي الضرر عليه في ذلك بخلاف ثياب الملقاة عليها اهـ تها مي ول (هـ) ولوحث أو تجفيف
 ويكون هذا خاصاً اهـ قرز ^(٢٢) أو ربح أو لون أو طم اهـ ان فان بقيت فلا بد من زوالها بالماء أو بالحت وهو خاص في هذا
 احلى ^(٢٣) مسأله لو إذا طهر القم بعد التي معى عما وراءه من الخلق فلا يتنجس القم بخروج النجاسة من بعد وكذا
 فيمن رعى ثم غسل أهـ ثم نزل منه الخطا من داخل أهـ فلا حكم له ان قطعاً أي فلا يحكم عليه بالنجاسة لأن
 داخل الخلق لا يحكم بتنجسه ولو قبل طهارة القم قرز (هـ) لا بالماء فلا بد من ثلاث اهـ قرز (هـ) ولومن مكلف اهـ قرز

من المرة ^(١) وغيرها ^(٢) فانها تطهر عندنا (بالريق ليلة ^(٣)) ذكره م بالله وقال أبو مضر وعلى خليل
ويوم ^(٤) قال مولانا عليم ^(٥) ولا تأثير للسدة في التحقيق وإنما هي طريق إلى حصول الريق فلو علم
جريحه في القم في وقت يسير كفى لكنه لا يحصل ^(٦) ظن مقارب للقم في دون الليلة ولا حاجة إلى
أكثر إذ من البعيد أن يمضى عليها ليلة لا تبلى فيها من الريق بلال ^(٧) (والأجواف) مما يؤكل لحمه
إذا خالطها نجاسة كالجلالات ^(٨) طهرت (بالاستحالة ^(٩)) التامة وهي تفسير اللون والريح والطعم
إلى غير ما كانت عليه (والآبار ^(١٠)) إذا وقعت فيها نجاسة طهرت (بالنضوب) حتى لم يبق
للنجاسة جرم ^(١١) ولا عين. فإذا نضبت كذلك طهرت حكماً على طاهر كلام التبع وذكره القتيبي
لح فيتم من تراها ^(١٢) ويصلى عليها ^(١٣) وقيل ي إنما طهرت قياساً ^(١٤) فلا يصح
التيتم من تراها ولا الصلاة عليه لأنه مجاور ثان ^(١٥) وعليه دل كلام على خليل لأنه جعل التراب
مجاوراً ثانياً (و) تطهر الآبار ^(١٦) أيضاً (بنزع ^(١٧)) (الكثير) وسياقي الخلاف في حده في

أما لو شرب المرة ماء لم تطهر إلا بالريق لأنها لا تناول الماء إلا بطرف لسانها بخلاف غير ما ظاهراً مطهر في حقه اه
وقرر أنه لا يكفي جرى الماء في المرة وغيرها بل لا بد من الريق مع الماء ثلاثاً أو الدلك اه قرر ^(١٨) (و) والأصل
فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصبى مرة إناء ثم شرب منه ثم قوضاً ثم قال إنها من الطوافين
عليكم والطوافات فقدم بالله أنه نص في ثم المرة وغيره واعتد أنه نص في المرة قيس عليه سائر الأقواء اه
كب معنى قرر ^(١٩) من غير نجس الذات اه قرر ^(٢٠) ويجوز اجلاع الريق الذي طهر عنده المحل ولعله
لا يفطر إذا كان صائماً وقيل يكون طاهراً غير مطهر اه ^(٢١) (و) يقال ^(٢٢) إذا خرج من القم ما ينقض
الوضوء وطهر بالريق فلا بد من تقديم ضلعه على الوضوء على قول ط. وألا يحتاج إلى غسل وهل يكفي بالظن في
طهارته أولاً قال عليم الأقرب أنه لا يحتاج إلى غسل أصلاً قال والأقرب أنه يكفي الظن في طهارته بالريق اه
قرر يكفي مرة واحدة اه قرر ^(٢٣) (و) أوبوم ذكره م بالله اه ن قرر يعني أنه لو تركه في جانب فنه ثم تنجس
فه مرة أخرى لم يطهر بإجراء هذا الريق بل ريق آخر قرر ^(٢٤) يقال الظن إنما يختبر في كيفية التطهير
لا في نفس المطهر فلا بد من العلم اه في وفي التكيل واكتفى بالظن لتسذر العلم اه قرر ^(٢٥) لا يكفي البلال
بل لا بد من اجلاعه وقد شكك على هذه اللفظة اه الظاهر أن اجلاع الريق أو إلقائه غير شرط في طهارة
القم بل يكفي حصول الريق ويكون طاهراً غير مطهر اه في ^(٢٦) يكسر الباء اه في ^(٢٧) هنا لطهارتها في
نفسها وفيما تقدم للخارج منها اه ^(٢٨) ويعرف بتألب الظن اه رى قرر ^(٢٩) سواء كانت رخوة أو صلبة على
ظاهر الكتاب اه قرر لكن لا يطهر الطين إلا بالجفاف ولا يشترط الجفاف بطهارته ما يلتقي من الماء بعد
النضوب وهكذا سائر المناهل وكذلك القدران إذا تنجس ماؤها ثم نضب أو نزح فانما ترأ أن طهارتها حكماً فلا
يشترط الجفاف اه قرر ^(٣٠) ضرورة لا قياساً وكذا البرك اه ن قرر ^(٣١) الجرم كالعظم والعين كالدلم الجرم
والعين بمعنى واحد اه ^(٣٢) بعد الجفاف قرر ^(٣٣) بعد النضوب اه قرر ^(٣٤) على المجاورين اه ^(٣٥) ولا مجاور
أول اه ^(٣٦) يعني ماؤها ^(٣٧) ظاهره ولو بقي قليلاً وقيل لا بد أن يكون كثيراً أو متلبساً والآنزح إلى
القرار قرر ^(٣٨) لا فائدة لذلك الترح على قول الهدوية والمعتبر زوال التغير سواء حصل بنزع أم لا وإنما
يشترط الترح على قول الحنفية فقط كما ذلك ظاهر وقد حذفه في الأتمار ولأن حكم الآبار حكم

ماسياً في إن شاء الله تعالى في باب المياه اه

باب المياه ^(١) (حتى يزول تغيره ^(٢) إن كان) التغير حاصلًا فيه (وا) ن (لا) يكن التغير حاصلًا فيه (فطاهر ^(٣)) كما هو حكم الماء الكثير إذا لم يتغير بالنجاسة إذ لا فرق بين أن يكون في البئر أو غيرها (في الأصح) من مذهبن وهو قول الهادي والناصري وقال زيد بن علي وح أنه ينجس جميعه ^(٤) إذا كان النجس مائلاً أو جامداً يتسخ أو يرسب لثقله ^(٥) كالآدمي وإن لم يكن النجس كذلك نزح بقدره قلقة ^(٦) والمصفور ومالم يبلغ حد الحامة عشرون ثلاثون دلوًا * وللحامة ونحوها ومالم يبلغ حد الجدي ^(٧) أربعون خمسون ستون دلوًا * قيل ع على قدر صغر النجاسة وكبرها وذكره أبو جعفر بحرف التخيير قال أبو جعفر البلو عشرة أرطال ^(٨) وقال بعض المتأخرين كل بئر بدلوها وهذا النزح إنما يكون بعد إخراج النجاسة (والقليل) من الماء في البئر إذا وقعت فيه النجاسة نزح (إلى القرار ^(٩)) من البئر بالدلاء قال أبو مضر ثم بالقصاع ^(١٠) حتى يبلغ القرار وقال م بالله تكفي الدلاء من أهل البئر ويعنى من الباقي فإن كان قد تغير وجب تكرار النزح بالدلاء ثم بالقصاع حتى يزول التغير (والملتبس ^(١١)) من ماء البئر أقليل هو أم كثير إذا وقعت فيه النجاسة نزح (إليه ^(١٢)) أى إلى القرار كافي القليل (أو إلى أن ينل ^(١٣) الماء النازح ^(١٤)) والمراد بالقلية أن يكون هنالك عين فائدة فلا بد من بلوغ القرار أو التلية (مع زوال التغير فيها ^(١٥)) أى فى القليل والملتبس (فتطهر الجوانب الداخلة ^(١٦)) من البئر بعد النزح المذكور (وماءه الماء من الأرشية ^(١٧)) وكذا الدلاء فأما رأس البئر فيجب غسله وكذلك النازح إذا أصابه شيء من

^(١١) في شرح قوله هو ما نل اسمها لما ع ^(٢) والباقي كثير اه قرز وعن حيث ولو قليلا وهو ظاهر الاز أو ملتبساً ولا نزح إلى القرار اه قرز ^(٣) إلا الجاوران اه قرز ^(٤) كلامهم في البئر لضيقها إلا اليرك ونحوها . قرز ^(٥) أو لضيقها اه ن ^(٦) والثلاثين للاثلاث فكالدساجة اه كب ^(٧) وإذا بلغ حد الجدي فنجس عندهم اه ز ^(٨) والرطل اعنى عشر أوقية عشرة فقالوا قليلة اثنان واربعون شعيرة من المتوسط اه ص وهذا هو الرطل العراقي اه ^(٩) ويعنى عما يقى من الماء فلا يجب التجهيف بمزقة ونحوها اه ص وقيل يجب وهو المختار اه قرز ويؤيده قوله والآبار المنسوب ^(١٠) حيث احتجج بالبائهم يشق بخرقة وقيل لا يجب التنشيف لا يقى اه ص ^(١١) أصلي لا غاريه فيرجع إلى أصله وهو الكثرة اه قرز ^(١٢) يعنى عز زوال التغير فيها فلو نزح إليه وقى ريح أو طعم أو لون لم يكتف كونه إلى القرار إلا مع زوال التغير المذكور اه ^(١٣) أو تطم كثرة اه قرز ^(١٤) إلا لضعف آلهة وبجز النازح اه قرز ^(١٥) يعنى الشخص اه ^(١٦) أو يطم كثرة اه قرز ^(١٧) فان لم يزل التغير في الماء الآخر فكأه دم حيث قال وبزح الكثير حتى يزول تغيره اه سيدنا حسن ^(١٨) ينظر في تلبية الضمير لأن القليل ينجس ولو لم يتغير يقال تلبية الضمير يمكن توجيهها باعتبار التابع بعد نزح الكثير إلى القرار فلا اعتراض حيثئذ اه مى وجى ^(١٩) حتى إذا غسلها وقع في البئر فتطهر تلك الجوانب طهارة ضرورية وإن لم يصلها الماء التابع اه تطبق تذكره قرز ^(٢٠) لأجل الحرج اه ^(٢١) وتكفى مرة واحدة فطهر بوقوعه في الماء الطاهر بقوة اه ن وكب وغ وقرز

ذلك (والأرض رخوة^(١) كالبر) أى تطهر بالجفاف^(٢) إن زالت به عين النجاسة . وكان الذى بشرها متنجساً لا لو بشرتها عين النجاسة كالبول فيها ولا ماء فيها فإنها تنجس حتى يسبح عليها ماء طاهر^(٣) فيدخل تحت ذلك أحكام منها أنه لو صب ماء على أرض صلبة^(٤) متنجسة وحولها أرض رخوة فشربت الماء طهرت وقال أبو مضر بالنضوب طهرت حكماً * ومنها إذا سقيت الأرض بماء نجس^(٥) قليل ح وموضه تطهر بالجفاف^(٦) وقال فى الشرح إنما تطهر بالصسل^(٧) ومنها أن تراب السطح إذا كان عليه نجاسة^(٨) فوقع عليه ماء طاهر^(٩) طهر كالأرض الرخوة فأما حكم القاطر قليل ح^(١٠) أن النجاسة إذا لم تكن متخللة لجميعة فالقاطر طاهر وإن كانت متخللة لجميعة فأول قطرة^(١١) نجس وما بعدها طاهر^(١٢) قال عليم * وإنما قلنا والأرض الرخوة لأن الصلبة لا تطهر بالجفاف بل إذا بشرت نجساً أو متنجساً فلا بد من سبيح الماء عليها^(١٣)

(١) حقيقة الرخوة هي ما ينصب عليها الماء بسرعة والصلبة بخلافها اه وقيل مالا يمكن غسلها اه (٢) صوابه بالنضوب اه قرز (٣) فان قيل * كم حذ الماء الذى يصب على النجاسة فيطهر بالجفاف قلنا ظاهر كلام مولانا عليم إذا كان الماء أكثر من النجس الواقع كفى ذلك اه رى قرز (٤) غير الاعرابي (٥) انه لما بال في المسجد انهره القوم فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تخطوا ديرة أخيك إنما يكتفيكم أن تصبوا عليه ذنوباً من ماء فإذا هو قد طهر فلما رأى الاعرابي لين كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم أدخلني الجنة وعجداً ولا تدخل معنا أحد أقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد تمجرت شيئاً واسعاً والذنوب أربعة أوطال وأكثر ما يكون البول رطلين ومنه أخذوا ان الوارد على النجس لا بد أن يكون مثله فصاعد اه ص وقيل مثله فصاعد اه (٦) واسمه ذواغوصرة ذكره الخافظ أبو موسى الاصبهاني اه (٧) ولو مرة واحدة ذكره فى تعليق الفقيه اه قرز دليله تطهر القم بجرى الرق كذلك هنا اه قرز (٨) ولا بد أن يكون الماء المساح أكثر عند ط ومثله عند ع اه قرز (٩) أو متنجس ونضب اه قرز (١٠) بضم الصاد اه قاموس (١١) أى متنجس اه قرز (١٢) أى بالنضوب على المختار اه قرز (١٣) حيث كانت عين النجاسة باقية اه قرز (١٤) خفية اه (١٥) أو متنجس اه قرز (١٦) والصحيح فى مسألة القاطر انه نجس جميعه فى المستلئين (١٧) حتى ينضب الماء من السطح فتى نضب وأتى ما أخره القاطر جميعه طاهر (١٨) لا الصلاة على السطح فلا بد من الجفاف اه مجاهد أى النضوب اه قرز فى المسئلة الأولى قرر كلام الفقيه ح وفى الآخر قرر كلام المجاهد اه (١٩) يعنى حيث تخللت النجاسة حيث لم تخلل قرز اه (٢٠) بل الصحيح فى مسألة القاطر إن لم يكن النجاسة جرم ولا عين على السطح فان القاطر جميعه طاهر لأن أول شيء منه ينضبه تراب السطح فيطهر وأما ما لاؤه من الأخشاب والأحجار فلا بد من غسله اه عم قرز (٢١) والذى تقرر فى القاطر انه طاهر مطلقاً أول قطرة وما بعدها سواء تخللت النجاسة جميع السطح أم لا ووجه العبارة انه لا يقطر القاطر من أول وقوعه وإنما يقطر بعد أن ينزل الماء قليلاً قليلاً فيكون قد نضب قبل أول قطرة ورواه امامنا المتوكل على الله اه (٢٢) وقيل هذا حيث لم تكن عين النجاسة باقية على السطح فان بقيت فالقاطر كله نجس قرز اه ن (٢٣) إلا أن يكون جارياً حال القاطر فلا يجب الصسل اه قرز (٢٤) صوابه مطرة اه (٢٥) إذا التراب مجاور أول والقطرة الأولى مجاور ثانى هذا اعتبار بالمجاورات وهذا فيه نظر اه زر (٢٦) مع ذلك ثلاثا اه حفيظ قرز

قيل ح ولا يحتاج إلى الدلك بل مرور الماء كاف وقال بعضهم ^(١) لا بد من الدلك ^(٢)

﴿فصل﴾ (ويطهر النجس) كالخمر (والمتنجس به) كجرة الخمر والمفرقة ^(٣) الناتجة فيها حال الاستحالة فانهما يطهران (بالاستحالة) ^(٤) الثامة كما تقدم (إلى ما يحكم بطهارته) ^(٥) كالخمر استحالة (خلا) والخمر يحكم بطهارته ان صار خلا من دون معالجة ^(٦) فطهرت الخمر بالاستحالة ^(٧) والجرة والمفرقة للضرورة ذكره أبو مضر ﴿قال مولانا عليهم﴾ وكان القياس أن يكون أعلى الجرة نجسا لأن الخمر ينفخ فيرتفع ثم ينقص بعد ذلك * قيل ح بل البخار أحال أجزاء الخمر ^(٨) التي في أعلى الدن فيطهر الإمام حيث بذ بالاستحالة ^(٩) أيضاً نعم يطهر بالاستحالة الدم ^(١٠) يصير لبنا والبيضة للذرة

^(١١) ابن جعفر اه ^(١٢) مع إساحة الماء ثلاثاً عند من اعتبره أو إزالة الصفة الدليلا ان معنى قرز (ه) أو قرة جري الماء اه ^(١٣) أو غيرها من خاتم أو درهم أو نحو ذلك اه. فتح قرز ^(١٤) قال السيد أحمدى ومن ذلك الصابون إذا جعل من مية إذ هو استحالة اه قرز (ه) وحقيقة الاستحالة صيرورة الشيء إلى غير حاله الأولى بحيث لا يرجع إلى عادته الأولى حيث أريد ذلك اه ^(١٥) مسألة إذا طبخ اللحم بماء متنجس فقيل يطهر بالنسل مع العصر وقيل بأن يطبخ بماء طاهر اه بهر ان ﴿مسألة﴾ قال الامام المبدئى أحمد بن يحيى عليه السلام إذا تنجس الرهي أو العجين ﴿١﴾ وأنفضجه النار فإن العيش يطهر بالاستحالة قال لأنه لا يعود إلى حاله الأولى ويجدته بخط الفقيه عمن حسن صاحب السفينة ما هذا فقله قال روى لي الفقيه محمد بن منصور أنه قول بعض العلماء اه ﴿١﴾ والذي يفهم من الأثر أنه لا يطهر لأن قوله ويطهر النجس والمتنجس به لا يشير به وفي مسألة الرهي وغيره ينجس بغيره اه من خط سيدنا حسن (ه) غالباً يحتز من أن يستحيل إلى ما لا يحكم بطهارته كنى السكب قصار جروا والدم قحاً ونحو ذلك وكفى الكافر صار ولد اه ^(١٦) وأما علاج فلا روى أنه أتى طلحة يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أياهم وزنوا سمراً فقال أريقها أو اجعلها خلا قال لا فلو كان التخليل لما يطهرها لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك خاصة مع كونه لا ينام اه ان (ه) قال الشيخ لطف الله الظاهر أن هذا خاص في الخمر إذ لو عولجت البيضة حتى صارت حيواناً طهرت قطعاً اه قرز (ه) ورؤيته ليس كعلاجه اه قرز (ه) إذا الملاج كإخراج العبيد من الحرم اه ^(١٧) فان وقع فيها قطرة بول ثم استسحات خلا لم تطهر عند الفقيه ل قرز وقال أبو جعفر تطهر اه غاية (ه) فرع فلو وقع في الخمر قطرة من بول أو نحوه ثم استحالة الخمر خلا قال أبو جعفر يطهر وقيل ل لا يطهر اه قرز لأن البول لا يستحيل اه وكذا العسل المتنجس إذا كله النحل ثم استحالة وخرج عسلا من بطنها فقد طهر قرز ولعل الكلام في الرهي والعجين مثله ولا ننظر في الفرق فانه يلزم إذا عجن ببول إذا علنا بالاستحالة اه من خط سيدنا حسن (ه) أو غيرها من خاتم أو درهم ونحو ذلك ^(١٨) كلام الفقيه استدل على أي مضر على الامام لأن الفقيه أقدم من المبدئى عليه السلام بل لا جمل الضرورة وبهذا لم يروى أن أحد آتقأ أسفل الجرة خلاف ما ذكره الامام أحمد بن سليمان اه ح. قرز ^(١٩) فائدة ومن قيل ما يطهر بالاستحالة ما أنفضجه النار من الأولى المخلوط في ترابها من الإزبال والردلو بات التجسة وكذا الحديدة لو تنجست ثم أحييت بال نار ذكره أبو مضر قال الفقيه س (١) وكذا التنزول لأنها لا تصلح للغز حتى ينضج ما على النار فيستحيل ما فيه من النجس ويحرق ومثله ذكر السيد ح قال ويحتمل أن يرسل اه ﴿١﴾ وإن سقيت بماء نجس فلا يحسب وجهاً يطهر بالنسل أو بأن يسقى بماء طاهر وكذا الوجهان لم يأتيا بنجس

حيواناً^(١) وكذا ما بنيت على المنزلة^(٢) وهذه جمع عليها ﴿قال علي﴾ وقريب منها^(٣) انخر صارت خلا بنفسها وأما المنزلة والروث والميتة ونحوها إذا صارت رماداً أو ملحاً أو تراباً فالذهب أن ذلك استحالة توجب الطهارة ﴿قال في شرح الإبانة وهكذا قول نوزيد بن علي وموح ومحمد وقال كشوف لا توجب الطهارة^(٤) ورواه أبو مضر عن م بالله ولا ص ش وجبان في دخان النجاسة^(٥) (والمياه القليلة^(٦) التنجسة) تطهر بأحد أمور ثلاثة^(٧) الأول (باجتماعها حتى سكثرت^(٨) وزال تغيرها إن كان) قد تغيرت وإلا فجرد الكثرة كاف ذكر ذلك ص بالله والشافعية ﴿قال علي﴾ وهذا إنما يستقيم على قول من حد الكثرة بالقتلين^(٩) وم ص بالله والشافعية فبنوا على أصلهم ﴿وأما من حد الكثرة بأنه الذي يظلب في الظن أن النجاسة لاستعماله فان كثرتها حينئذ لا تصيرها طاهرة لأن الظن باستعمال النجاسة باستعمالها^(١٠) باق وإن اجتمعت

من اللحم حال غليانه فإنه يظهر بالفصل أو بأن يغل بماء طاهر أو أن يقرز^(١١) واللين في الضرع اه وقيل لافرق من دون علاج اه قرز بل ولو بعلاج اه (هـ) والمراد بالبيضة غير المأكول وأما بيضة المأكول فهي طاهرة ولو أنثت اه وقيل سواء كان ما يؤكل أم لا اه قرز (هـ) لأنها لا تصير حيواناً حتى تصير دماً اه^(١٢) أي منها أو فيها ويصل ظاهره لأجل اتصالها للنجاسة وأما هو في نفسه فطاهر ولو ثبت من النجاسة وكذا الدود التي تولد من النجاسة فهي طاهرة بعد جفافها (هـ) مسئلة وما نبت على النجاسة أو منها فهو طاهر إلا ظاهره فيفسل بماء وردة النجاسة إذا كان ثم نجاسة رطبة اه ن قرز^(١٣) وإجماعاً وقريب منها إشارة إلى خلاف الامام أحمد بن سليمان والوافي فإنه يقول إذا تخللت بعد أن كانت محرراً لم تحل قال والحيلة في عدم محرجه أن يجعل فيه ملحاً أو خردلاً أو خللاً ما في فيمتنع محررتها اه^(١٤) جعلوا ذلك تغير لاستحالة^(١٥) المختار الطهارة على أصلهم وكذا على أصلنا اه قرز وقيل الأصح عدم النجاسة فيلزم على هذا في كثير القسا أن ينجس ثيابه ولا قائل يقول به اه (هـ) المختار الطهارة اه قرز^(١٦) المختار في هذه المسائل من قوله والمياه القليلة إلى قوله ويجزى بها حال المجاورة أن المتبرع هو ما يظن استعمال النجاسة باستعماله فطاهر وما ظنه فنجس من غير تفصيل أما مسألة الاجتماع فالذهب ما في الاز وأما مسألة المكثرة فتم اه من املا سيدنا حسن رحمه الله قرز (هـ) للاستعملة اه ن فرز لأن المستعمل قليله وكثيره سواء اه قرز (هـ) ولو اجتمعت اه^(١٧) صوابه أصرين وقد ذكره في البحر وأما الثالث فهو طاهر لأن الجاري يمنع اختلاط النجاسة اه إذ لم تحكم حينئذ بنجاسته وسياق الكلام فيما وقعت فيه النجاسة فتأمل اه^(١٨) بحيث لا يظن استعمال النجاسة باستعماله اه قرز^(١٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً اه ان قلنا لا يأتي في هذا على أصل ص بالله والشافعية لأنه قد حمل الخبث قبل أن يصير قلتين هجرين فلا يلزمهم ذلك اه م^(٢٠) يقال عليهم فرض المسئلة هنا أن المياه قد بلغت حد الكثرة وهو أن لا يظن استعمال النجاسة باستعمالها كما دل عليه كلام المختصر وما ذكرته مبيح لكنه غير القرض إذ ما ذكرته حد القليل والقرض هنا حصول الكثرة فليحقق فالأولى ببقية كلام الاز وتقريره للذهب اه

ولهذا قال أبوط أنها لا تطهر ^(١) قال لأن من البعيد أن ينضم نجس ^(٢) إلى نجس فيمود طاهراً
 ثم ذكر عليم في الأمر الثاني مما تطهر به المياه القليلة المتنجسة في قوله (قيل ^(٣) وبالكثرة ^(٤))
 وهي ورود أربعة أضعافها ^(٥) أي ورود أربعة أضعاف المياه المتنجسة (عليها) وقد صورها على
 خليل في الأبطال والآنية ^(٦) * أما الأبطال فقال لو وقعت قطرة بول ^(٧) في رطل ماء صار
 بورود رطلين عليه مجاوراً ثانياً وبورود ستة ^(٨) على الثلاثة مجاوراً ثالثاً وأما الآنية . فقال إذا
 وقعت قطرة ^(٩) من البول في إناء فيه ماء فهذا مجاور أول نجس بالاتفاق فإن وقعت قطرة من هذا
 إلى إناء آخر فهو مجاور ثان طاهر عند ط كالفسلة الثانية ^(١٠) ونجس على قول م بالله وع لأنها يقولان
 بنجاسة الثانية . فإن وقعت منه قطرة إلى ثالث فهو مجاور ثالث غير مطهر طاهر بالاتفاق على زعمه ^(١١)
 واختلفوا أيضاً هل لابد من اعتبار الضعفين ^(١٢) أو المتبر الكثرة فالظاهر من كلام طأن الكثرة تكفي
 وعندع لابد من اعتبار للمضاغة فيكون مثليه نعم وإذا طهرت المياه القليلة المتنجسة بورود أربعة
 أضعافها عليها طهرت ^(١٣) بورودها على أربعة أضعافها . وقد أشار عليم إلى ذلك بقوله (أو ورودها)
 أي أو ورود المياه القليلة المتنجسة (عليها) أي على أربعة أضعافها من الطاهر (فيصير) الماء المتنجس
 حينئذ في صورتين معا ^(١٤) (مجاوراً ثالثاً) وإنما يصير بذلك ثالثاً (إن زال التبر ^(١٥)) إذا كان

^(١) وقال السواري ما ذكره ط ضعيفاً لا نقول أن النجس يطهر النجس بل قول التجاسة الواردة تنجس
 الماء بشرط القلة فإذا اجتمع زالت الشرطية فزول الحكم والصحيح كما ذكره ص بالله وصاحب الزوائد
 من أنه طاهر مهما بلغ حد الكثير اه تك ^(٢) صوابه متنجس إلى متنجس اه ^(٣) على خليل اه ^(٤) الضعيف هنا
 الثلاث وإن كان عند الهادي عليم المثل في غير هذا الموضع وإنما اعتبر المضاغة لحديث الأعرابي لأن الذنوب
 أربعة أطل وأكثر ما يكون البول رطلين اه ص وأصول أحكام ^(٥) سؤال وهو أن يقال هل ذلك تحقيق أم
 تمثيل للابار قال الامام في ألا تنص هذا تمثيل وليس بتحقيق لأن الثمانية الأبطال نجسة لقلتها والفقهاء س روي
 هذا عن الشيخ عطية ولكن كلام على خليل يدل على خلاف هذا لأنه قد أشار إلى أنه لا فرق بين البتل والآواني
 وأيضاً فإن كان الماء قليلاً يفتقر عمله وإن كان كثيراً فهو طاهر والفقهاء قال مختلف المثل لأن الأبار لا يمكن
 غسلها ذكر الآواني تمثيل للأبار اه زر ^(٦) أما مسألة الآنية فهي تهليل نجاسة وليس من باب الكثرة اه ^(٧)
 أو أقل وإنما هو مجرد مثال اه قرز ^(٨) وهل يشترط وقوع الثمانية الأبطال هذه أن تكون رطلين على رطل ثم
 ستة على الثلاثة قيل لا يشترط ذلك بل ولو دفعة واحدة وهو المختار في الكتاب اه زر قرز وقيل لابد من ذلك
 وقواء الفقهاء وهو أقرب إلى ما في الأثر اه ^(٩) أو أقل اه ^(١٠) مع غلبة الظن اه ^(١١) زعمه بفتح الزاى وكسرهما
 وضهما والتصح أفصح ذكره في ح التوابع اه (هـ) يعني على خليل اه ^(١٢) في الأبطال لا في الآنية لأنه تهليل اه
^(١٣) هذا في الأبطال لا في الآنية لأنها تهليل اه ^(١٤) في الأبطال والآنية اه ^(١٥) بالتالي أيضاً (١) وإن لم
 زال التبر بالتالي فأول وإن زال بالثالث اه تذ (١) وقط حاشية المعمول عليه إنما زال به التبر مجاور
 ثان اه ليوافق ما يأتي في الشرح اه

قد تغير بالنجاسة (وا) ن (لا) يزول التغير بورود الثلثين (فأول) أى فحكده حكم المجاور الأول
ينجس ^(١) به مالا فاه . ويصير بورود مثليه عليه مجاورا ثانيا إن زال به التغير وهذا أحسن
احتمالين ^(٢) لملي خليل فى الماء القليل الذى ترد عليه نجاسة تغيره أعنى أنه مجاور أول والاحتمال
الثانى أن التغير حكمه حكم عين النجاسة فما زال به تغيره فهو مجاور أول ^(٣) وهذه مسألة المكثرة
خرجها أبو مضر ^(٤) وعلي خليل لا فى طوم وع ^(٥) قال عليم ^(٦) وفيها ضعف وفى تخرجهما أيضا
نظر ^(٧) وقد قيل فى مما بقى الماء قليلا فهو غير مسؤل بها ^(٨) ثم ذكر عليم ^(٩) الأمر الثالث مما تطهر
به ^(١٠) المياه فى قوله (ويجريها ^(١١) حال المجاورة) أى يحكم بطهارة الماء الجارى ^(١٢) الذى وقفت فيه
النجاسة حال جريه وإن قل الجريان لأن الجرى يلحقه بالكثير فلا ينجسه إلا ما غير بعض أوصافه ذكره
ص بالله (وفى الراكد الفائض ^(١٣)) وهو نحو غدير فى شط نهر فبسه ماء قليل وهو يفيض
فوقفت فيه نجاسة ^(١٤) لم تغيره فيه (وجهان ^(١٥)) أحدهما أنه نجس لقلته وعدم جريه ^(١٦) والثانى ^(١٧)

^(١٨) يفتح الياء وسكون النون وفتح الجيم وهذا أفصح ذكره فى ح ب ^(١٩) وهذا موافق للأثر وهو قوي على
أصله اه ^(٢٠) نعل الاحتمال الثانى يحتاج إلى رطلين غسلة أولى ثم ستة غسلة ثانية ثم ثمانية عشر غسلة باليد فيكون
الجميع سبعة وعشرين وعلى قول ط يحتاج إلى رطلين ربع غسلة أولى ثم رطلين ونصف غسلة ثانية فيكون الجميع
خمسة أراطل إلا ربع وعلى الاحتمال الأول كما ذكر اه لمعة ^(٢١) من اعتبار الغسلات والمجاورات وهو خلاف الظاهر
من المذهب اه ^(٢٢) لأنها ماضية بالقليل من حيث أنه يلزم طهارة سبع قطر حيث المتنجس قطرة اه أو معترضة من
حيث أنهم أقاسوها بالقليل فيه على ما فيه قليل واختلقوا فقيرا إن هذا تمثيل للأبواب والبركة الضيقة للخرج وقيل
ظاهر إطلاقهم انه على سبيل التحقيق اه ص ^(٢٣) أى مما لا ينجس به المياه اه قرز ^(٢٤) وسد الجري ما يسحب التينة
اه قرز وزن التينة قيراط اه وقيل مالا يقطع التور شرابا اه زر ^(٢٥) فعلى هذا يظهر ما انتدفع حال الاستنجاء حال
جريه اه قرز ^(٢٦) ^(٢٧) مسألة ^(٢٨) قال ص بالله ولو صب أحد كوزا على أيدى متنجسة بعضها فوق بعض لم تنجس لأنه
جارى قال ولو استسوا جماعة للاستنجاء على ماء جار ^(٢٩) ^(٣٠) يسيل جارم ماء يتغير الماء اه غ قرز ومثل هذا من
يستنجي والماء الذى يستنجى به يجري على ثوبه فلا ينجس الثوب لا اتصال الجري اه وكذا يأتى مثله فى الميزاب
اه رى قرز ^(٣١) حتى يستقر فى استقر ينجس اه قى وقرز انه طاهر بعد الاستقرار مطا ولو قليلا ما لم يظهر
عليه أحد الأوصاف اه ^(٣٢) ولو مضى عليها لم يتغير وهو ظاهر الأزاء ولو استقرا اه قرز ولفضا شقوى يكون
طاهر أحال الاستقار أو إلا فلا قائمة لقولنا انه يحكم بطهارة حال الجري لأن كل ما باشره حال الجري فهو يستقر
بعد ذلك وفى ن عكس ذلك اه ^(٣٣) ولو دخل من فم الميتة وخرج من دبرها فانه طاهر اه قرز ^(٣٤) عبارة اث
وقرأ كذا الفايض اه قرز وفى هذا يقول كذا أسفله فايض أعلامه لم يتغير وجهان اه ^(٣٥) ورفض عنه اه
وفى حاشيتي كذا الوقت فطاهر على المختار اه قرز إلا المجاورين خلاف ما فى ان ^(٣٦) مائة أو جامدة اه ^(٣٧)
ومل الوجهين الراكد منه لا فى الفايض فانه طاهر لانه جارى اه رى قرز

أنه طاهر ^(١) إلا المجاورين لأن الفيض كالجري ^(٢) وهذا الوجهان لمي خليل * قيل ل والصحيح أنه نجس لأن النجاسة باقية دليلها لو كان لها لون * وقيل يان وقت في حال الفيض فطاهروان وقت قبله ثم فاض فنجس

باب المياه ^(٣)

الدليل عليه قوله تعالى ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته ^(٤) ﴿ فصل ﴾ (بما ينجس منها) ^(٥) أى من المياه أربعة أنواع الأول (مجاورة النجاسة ^(٦)) والمجاوران هما الأول وهو الذى يتصل بالنجاسة والثانى وهو

^(١) ومضى انفصل المجاوران وجرى فطاهر اه شك لذي قرز ^(٢) الأولى لأن الاتصال الجارى كالجرى اه ^(٣) أى الراكد الفايض وإن وقت فيه قبل الفيض لأنه جار ما لم يغير بالنجاسة اه عن سيدنا حسن رحمه الله قرز ومثل معناه فى الماء اه (٤) أى الراكد وإن وقت قبل الفيض لأن الجريان يمنع اه قرز ^(٥) مسألة في الاقادة من كان مذهبه نجاسة الماء القليل فإنه يلزمه اجتنابه بعينه لا اجتنباه من استعماله ممن يرى طهارته وكذا فى من استعماله هو يرى طهارته ثم تغير اجتهاده الى أنه نجس فلا إمادة عليه لوضوئه به إذا كان قد صلى وقيل الصلاة يبيد الوضوء ولا يلزمه غسل يديه ولا يابا به اه نلفظه سياً فى الجماع عينا فلهذا فى قوله ولا يستعمل ما استعمال فينظر اه مرغوذ كرى فى البحر أنه يلزمه غسل ثيابه ويده للمستقبل اه وقرره (٥) والمياه سبعة ثلاثه من المياه وهي المطر والبرد والثلج وثلاثة من الأرض وهي الأنهار والآبار والبحار واحد من بيننا مل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي توضع من بيننا مله أو لفوار بمائة رجل روادى فى الأمالي اه (٦) ويسمى قنار بخاء المعجمة اه قاموس ومطلق وصافى ونظيف وخالص والنفخ ضم التون وهو العذب الخالص اه (٧) وحقيقة الماء النازل من السماء التابع من الأرض الباقي على أصل الحلقة الذى لم يشبه شائب ولا لاقاه ملاق الطاهر فى نفسه المظهر لغيره اه وابن وب ^(٨) غير الطافى اه ^(٩) فتح الجيم أى ما وقع مثل علم لأن ماضيه نجس اه ^(١٠) ولا يقال لم يخارمولا ناعلم للذهب كلام السادة وعدل عن نص الهادى والقاسم ون ومن تأييدهم لأنهم لا يقولون بالمجاورة قلنا ما علم أن القوي على الأصول اخاره للهادى عليهم وإلا لزم أن يعترض على السادة أن يخرجوا للهادى عليهم خلاف ما نص عليه فى هذه وفى نظائرهما لأن التخريج من قول العالم كقول الثاني له وقد ذكر ذلك الفقيه ع جواباً للقاضى زيد بن القتيبة لما اعترض على ض زيد حيث خرج مع وجود النص فى مسألة إرضاع الزوجة لولدها بالأجرة اه رى (١١) مسألة إذا وقعت النجاسة فى الماء الكثير والجارى فانتضح منه بوجوه إلى ثوب إنسان فقال م بالله (١٢) يكون المنتضح نجساً قرز وقال ص بالله والحقيقى بل طاهر فان وقع الماء على النجاسة فانتضح فهو نجس وإن وقت النجاسة فى ماء قليل فانتضح قليل فإنه نجس قرز وفا على مذهبهنا وقيل ع أنه فيه خلاف (١٣) ص بالله يكافى الكثير وقد ذكر مثله فى زر اه قلت لا تلا يكون الماء الواقع عليها اه ح اث (١٤) المذهب أنه نجس فى جميع الأطراف اه قرز من هاشم ن (١٥) وجه قول م بالله يكون من المجاور الأول والثانى اه بهران ووجه قول ص بالله والحقيقى أنه يمتثل كونه من المجاور الثالث فيكون طاهراً ما لم يطلون بلون النجاسة اه (١٦) حجة م بالله وع فى نجاسة المجاور من قوله صلى الله

الذى يتصل به أعنى بالأول أما نجاسة الأول فتفق عليها وأما الثاني ففيه اختلاف المتقدم (١) واختلف في تحديد المجاور الأول قليل جوهر ﴿ قال عليم ﴾ وهذا ضعيف عندى لأن الجوهر لا يدرك فيزيم طهارة مايلصق بالنجاسة لأنه إذا فصل عنها بقى منه جوهر وإن لم تدركه والظاهر الإجماع على خلاف ذلك * وقيل قدر جسم (٢) وهو ثمانية جواهر مما يدرك (٣) ﴿ قال عليم ﴾ وهذا أيضاً إحالة على مجهول (٤) قال والصحيح ماأشار اليه في اللع من أن كلا موكول إلى ظنه فاغلب على الظن أنه المتصل بالنجاسة فهو المجاور الأول . ثم بين ﴿ عليم ﴾ النوع الثانى بقوله (وما غيروه (٥)) النجاسة بأن أزالته (٦) أحد أوصافه كما سيقاى فان هذين النوعين من المياه ينبجسان (مطابقاً (٧)) سواء كان الماء قليلاً أم كثيراً (٨) ﴿ ثم ذكر عليم ﴾ النوع الثالث بقوله (أو وقت فيه) النجاسة في حال كونه (قليلاً) (٩) فانه ينبجس بوقوعها في جهته ولو لم يباشر كل أجزائه سواء تغير بها أو لم يتغير (١٠) (و الماء القليل (هو ماظن) المستعمل للماء (استعمالاً (١١)) أى استعمال النجاسة الواقعة فيه (باستعماله) أى باستعمال الماء وهذا الحد ذكره الأخوان واعترضه

عليه وآله وسلم إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يمس يده في الأناحتى يغسلها ثلاثاً فلو لا أن المجاور الثانى ينبجس وإلا فلا فائدة في التسبلة الثالثة فصار الماء أولى بنجس المجاور منه عين النجاسة وما الماء الثانية بنجس المجاور منه الأولى وما الماء الثالثة طاهر بلا خلاف للحديث فانه قصره على الثلاث فثبت بذلك نجاسة الأولى لا الثالثة وحجته أن السبب في التنجيس للماء إما ما هو عين النجاسة والمتصل به ليس إلا المجاور الأول فانه ملاصق بها وليس لها قوة إلا لعلها بخلاف المجاور الثانى فانه غير ملاصق ولهذا قضينا بنجاسة الأول دون غيره اه ان (هـ) حكى عليم في ب عن الهادى وم بالله وع أن النجاسة في الماء تنجس مجاورها لا الثالث كالفصالات وعن الهادى والقاسم والناصر عليم وف واحد قولى ش ماغيرته فقط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الماء لا ينبجس إلا ماغير ربه أو طعمه أو لونه قال وهو قوى والفصالات لم تنصل بكثير فافترقا اه ضياء ذوى الأَبصار (١) في مسئلة المكارة واختلاف بينم بالله وط اه (٢) والجسم قدر ما يكون في السعارة اه (٣) يخرج الملائكة والجن (٤) لعله أراد بالجملة أن ذلك يختلف باختلاف المدركين في حدة النظر وضعفه اه ولا مجاورة لما عى النجس اه حيث لا لون للنجاسة قرز (٥) وكان الاحسن أن يقال وماغيرته تحقيقاً أو تقدير أيدخل في التقدير الماء الكثير الذى خلط فيه مثله من البول الذى لا رائحة له ونحو ذلك فانه يحكم بنجاسته وإن لم يتغير بذلك أحد أوصافه لأنه في حكم التغير رجوعاً الى التقدير عند تضرر التحقيق إذ لو فرضنا رائحة البول تغير به اه بهران قرز (٦) أى ظهرت عليه بأحد أوصافه لان الماء صفة واحدة اه (٧) ولقائل أن يقول المجاور لا يكون إلا في الكثير فكان الأولى أن يقول مطلقاً عائد الى النوع الأول فقط اه حى (٨) حتى تصلح في الكثير فقط ومثله في البيان قرز وقيل ولو صلح اه رى مجرى أم غدير اه (٩) راحدا اه فص قرز (١٠) خلاف ماروى عن اثنى عشر من أهل البيت عليم وخمسة عشر من المذاكرين وجماعة من الصحابة والتابعين وهو ظاهر الحديث الصحيح اه رى وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم خلق الماء طهوراً لا ينبجس إلا ماغير لونه أو ربه أو طعمه اه ح فص (١١) أو المجاور اه

﴿مولانا حلیم﴾ باعتراضين ذكرهما في النيث * ثم قال فالأولى أن يزداد في الحد ^(١) فيقال هو ماظن استعمالها باستعماله تحقيقاً ^(٢) أو تقديرًا ^(٣) لأجل قاته ^(٤) وأطلق ض زيد في الشرح أن حد القليل ما يذهب في الظن أن تستوعبه التوافل الكبار شراباً وطهوراً وعكس ذلك كثير ^(٥) وحكاة في شرح الأمانة عن الهادي وقلدت التوافل ^(٦) بقافله بدر ^(٧) وم ثلاث مائة بضع عشرة وفرسان وسبعون ^(٨) راحلة ^(٩) ﴿قال حلیم﴾ وفيه غاية القس لأننا لا ندري كم يشترفون وهل يكون شرهم قبل الاعتراض أو بعده . وقال ص بالله ون وش أن الكثير قتلان من قلال ^(١٠) هجر القتلان خمسمائة رطل بالعراقي قال النزالي أو ذراع وربع طولاً ومثله عرضاً ومثله عمقا بالذراع الهاشمي ^(١١) وقالت الحنفية ما إذا تحرك جانبه لم يحرك الآخر * قال بعضهم باليدين وبعضهم بالاختسال وهو الصحيح ^(١٢) وفي مجمع البحرين ^(١٣) ويقدر بشرة أذرع طولاً ومثلها عرضاً وعمقا بمالا ينحسر ^(١٤) بالتلف قال ض زيد وكلام الحنفية يقرب من قولنا ^(١٥) وعن الأمير علي بن الحسين للذهب ﴿الهادي حلیم﴾ أن حده ستة أذرع عرضاً ومثلها طولاً ومثلها عمقا ﴿تنبية﴾ ^(١٦) ﴿قال مولانا حلیم﴾ ظاهر إطلاقهم ^(١٧) أنه يسئل في الكثرة والقلّة ^(١٨) بالظن سواء وافق السام قبل وقوع النجاسة فيه أم بعده * قال والقياس أنه بعد وقوع النجاسة فيه لا يعمل إلا بالعمل عند أبي ط والظن المقارب له عندم بالله لأنه بعد وقوع النجاسة فيه انتقل ^(١٩) لا بقية على

^(١) واختار الإمام شرف الدين ببقية الحد على ظاهره ولا يضر خروج التبر والتم الطويل عن حد القليل لأنه إذا استعمل التلم من طرفه الآخر لم يذهب في ظنه استعمال النجاسة التي في الطرف فلا حرج أحاث قرز فيكون حكمه حكم الكثير وقد قيل إنما أراد الإمام حلیم اعتراض حد الكثير بأنه لا يظهر منه قال المؤلف والظاهر من كلامه خلاف هذا التأويل اهـ ^(٢) مجتمع اهـ ^(٣) التلم الطويل اهـ ^(٤) لتخرج البكر اهـ ^(٥) كالأبار الناجية والأنتار الجارية والبرك الواسعة اهـ ^(٦) المقدور على بن الحسين اهـ ^(٧) الكبري اهـ ^(٨) البضع من الثلاث إلى التسع وإن أضيف إلى العشرة فهو من الثلاثة عشر إلى التسعة عشر وإن قال بضع وعشرين فهو من ثلاثة إلى تسعة وعشرين اهـ ^(٩) وفي النيث وستون اهـ ^(١٠) من الابل اهـ ^(١١) قرية قريبة من المدينة اهـ قاموس ^(١٢) الذراع ينقسم إلى قائم وهو أربعة وعشرون أصباً كل أصبع ست شعيرات مصفوفات بطون بعضها إلى بعض الشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون وهاشمي وهو اثنان وثلاثون أصباً وهو ذراع الحديد المستعمل في صنعاء اليمن وتواحيها وأصلي وهو ست وثلاثون أصباً اهـ من ح ض شمس الدين أحمد بن عبد الخالدي اهـ ^(١٣) على أصلهم اهـ ^(١٤) للحنفية اهـ ^(١٥) بين تنكشف الأرض قيل باليسدين وقيل بالأناء اهـ ^(١٦) على كلام ض زيد وعلى تحديده اهـ ^(١٧) حقيقة التنبية لفة الإيقاظ يقال نهته تنبيهه أي أيقظته إيقاظاً واصطلاحاً عنوان البحث الآتي يبحث بطل من السابق إجمالاً ومن الآخر تفصيلاً اهـ قواعد ^(١٨) يعني أهل المذهب اهـ ^(١٩) بكسر القاف اهـ قاموس ^(٢٠) يقال إنما يكون انتقال حيث قد حكمنا بنجاسته وهنا لا حكم فلا انتقال اهـ في قرز

الأصل والانتقال في باب الطهارة انما يعمل فيه بما ذكرنا كما سيأتي * فأما قبل وقوعها فانه تبيحة على الأصل لا انتقال . ومثل ما ذكره * عليلم * ذكره الفقيه قوله (أو التمس)^(١) يعني التمس هل تستعمل النجاسة باستعماله أم لا فان هذا لاحق بما لا تاتيس قاته لأن الأصل القلة^(٢) وإذا التمس حال الشيء رجع الى أصله * ثم ذكر عليلم * النوع الرابع من المياه المتنجسة حيث قال (أو متنجساً بطاهر)^(٣) يعني أو وقت فيه النجاسة في حال كونه متنجساً بطاهر كالمسك والكافور ونحوهما^(٤) فانها تنجس (وإن كثرت)^(٥) يعني الماء المتغير بالطاهر فانه وإن كثرت حال وقوع النجاسة فيه فانه ينجس ولا تنفع الكثرة حينئذ (حتى يصلح)^(٦) يعني يزول تغيره فتى صاحب طهر (وما عدا هذه) الأنواع الأربعة (فطاهر)^(٧) لا ينجس سواها من المياه * فصل * (وإنما يرفع الحدث)^(٨) كالخض والجناية^(٩) والحدث المانع من الصلاة من المياه (مباح)^(١٠))

(١) هذا فيما كان أصله القلة ثم زيد عليه والتبس حاله بالكثرة فالأصل القلة والنجاسة وإن كان الماء كثيراً لم ينقص منه فصار متلبساً حاله ثم وقت فيه نجاسة فالأصل الكثرة والطهارة ان قرز (٢) أصلي ان قرز (٣) ما لم يعلم أصله الكثرة ان قرز (٤) وأما المستعمل إذا وقت فيه نجاسة فهل يكون مثل ما تغير بطاهر أو يفرق بينهما سلس الجواب انه مثل ما تغير بطاهر في أنه لا يظهر به لأنه طاهر غير مطهر فأشبهه بالمباحات ان من خط على بن زيد ولقظ حاشية ويلحق بهذا نوع خامس وهو المستعمل إذا وقت فيه نجاسة فانه نجس وإن كثرت ضياء قوى الألبار (٥) غير مطهر ان قرز ولا بأصله ولا مفره ولا يمر به لأنه قال في البحر ولا يضر تفسيره بمطهر ان (٦) ممازج الاختلاط ان قرز (٧) النيل والصابون والعود والتبر والزعفران ان قرز (٨) صوابه إن كثرت يحذف الواو ان (٩) راجع الى النوعين ولذا عطف الثاني بحرف التخيير فتى صلح الماء بأن زال التغير الذي هو السبب زال المسبب الذي هو الحكم عليه في النجاسة هكذا ذكر هذا الاطلاق امامنا عليلم في شرحه وقد ذكر الفقيه حسين الذويدي في شرحه على از وهو الذي حفظه على المشايخ وهو المقوم من اطلاقه في البحر عن العترة ان فتح (١٠) ولو بمعالجة ما لم يكن سائراً كالمسك ان قرز (١١) إشارة إلى خلافه في ماء الفسلة الأولى فيها هو مستعمل لواجب فانه يقول بنجاستها وإن لم يكن في المصنوع نجاسة ان غ (١٢) ونحوه كفسل الميت أو يشرقبة كفسل عيد وجمعة ان فتح وقبل الطعام وبعده ان (١٣) والناس ان (١٤) فائدة وحكم التوبة إذا تقدم الآخر على الأول يبر رضاه حكم الناصب ولا يرفع حدنا ان عن القاضي أحمد بن يحيى حابس وقيل بل يرفع لأن الماء لا يملك إلا بالنقل والاحراز ولا يقال هو غاصب للموضع لأنه مستعمل غير الموضع ان (١٥) فائدة * في ح ابن بهران على ان في التطهر بماء زمزم حكى في البحر عن العترة وأكثر الفقهاء انه لا يكره التطهر به لاستعمال السلف إياه من غير تكبير وعن أحمد بن يحيى يكره لقول النجاس لا أحله لمقتل وهو للشارب حلال قلنا قلنا مع قلة الماء وكثرة الشارب ان منه (١٦) فان توضأ في موضع بماء يبرضى مالكة أو في مهبل مسبل للشراب فقط فقال في الشرح والفتاوى ل يجوز مع الائم لأنه عصي بغير ما به أطاع وقيل ل يجوز لا يجوز ان فان أخذ من المهبل وتوضأ خارجه جاز به إجماعاً وإن كان آتماً بالدخول بالأخذ لأنه وضع للشرب لا للوضوء ذكره الامام المهدي أحمد بن يحيى عليلم ان (١٧) إذ هو عبادة فينبطه المعصية لأن الطاعة استعماله وهو نفس المعصية ولا يلزم ان يكون كالوقوف به فقولاً

يحتزم من الغصوب فانه لا يرفع الحدث خلافا للفتا^(١) والمترلة وإنما يعبر مغصوبا بمد أن ملك وسيأتي بيان ما يملك به الماء (طاهر) لا تمتنع فانه لا يرفع الحدث ولا بدع كونه مباحا طاهرا من أن يكون مما (لم يشبه) أي لم يختلط به (مستعمل لترية ^(٢)) وهو الذي توضع به متوضى لقرض ^(٣) أو قل لا يتبرد ^(٤) واختلف في الماء الذي طهر عنده الحبل * قال الإمام ع وعلى خليل وأكثر اصح أنه مستعمل * قال مولانا عليم * وهو قوى للذهب والجوه الآخر لاصح أنه ليس بمستعمل قال ط وحكم المستعمل أنه طاهر غير مطهر ^(٥) وقال م بالله أخيرا أنه طاهر مطهر ^(٦) وقال ص بالله أنه كالمغصوب يزيل النجس ولا يرفع حكم الحدث * قال عليم * ثم إنا بينا أن المستعمل إذا اختلط بغيره لم يضر بها كان دونه لا (مثله ^(٧)) أي مثل مالم يستعمل (فباعدا ^(٨)) فانه يصير بذلك لاحقا بالمستعمل في أنه طاهر غير مطهر وهو الذي صحح

بلم أن يكون كالوقوف على المغصوب لأن ذلك آله ب (*) ويجزى بماء الفير حيث جرت به العادة نحو ما يزع من البراءى مقره أو يمر ما لم تعرف كراهة ما لسه أو كونه صغيرا أو نحوه اه قرز قال يجزى على الصغير ونحوه كما يجزى له اه مى قرز ^(١) الثلاثون ابن حنبل اه ^(٢) والمستعمل ما يفصل بعد ملاصقة البشرة وأما قبل ملاصقة البشرة فلا يسمى مستعملا وكذا قبل انفصاله وفي الفيت لا عبرة بالاتصال والانفصال لأنه لو أحدث على وجهه أو لحيته ماء فأجره على وجهه لأجل الحدث لم يكن له مستعمل وإن لم يفصل اه ح فتح والجسم كالمغصوب الواحد في الفصل لانه صلى الله عليه وآله وسلم حين رأى لمة من جسده بعد اغتساله أخذ الماء من شعره ثم ذلك به تلك اللمعة اه (*) وما توضع بالعبي لا يكون مستعملا اه قرز وهى ما اقتصرنا الى النية اه ص ^(٣) الفسلة الاولى في الوضوء والنجاسة اه (*) والنفل كالتا نية والثالثة اه ^(٤) (*) فرع * وما غسل به الثوب والبدن الطاهران للنظافة فغير مستعمل ولم تغير الماء كان كالذى تغير بظاهر على ما يأتي اه ن (*) ولورفع السن اه قرز (*) مالم يغير اه قرز ^(٥) وإنما كان غير مطهر لأنه زال عنه اسم الماء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة ولا المرأة بفضل وضوء الرجل وأراد ما يتساقط دون ما فضل في الاناء لحصول الامحاج على جواز الوضوء اه ز لفظا ^(٦) وهو مذهب زيد بن علي ون والسيدي أبو عبد الله الداعي وص بالله في أحد قوله ذكروه في الشفا وهو اختيار امامي زماننا المنصور بالله القاسم بن عبد عليم وولده الامام الهادي ع بالغة اه وحكم المستعمل طاهر لأنه لم تلافه نجاسة وغير مطهر لان الصحابة كانوا لا يلمسون فضلات وضوءهم لشدة الحاجة اليها وقال متنا عالم منهم أربعة عشر من الصحابة وأربعة عشر من أهل البيت أنه طاهر مطهر اه من حواشي الهداية ^(٧) ويشترط في العلم في كونه مثله أو أكثر ذكروه في حاث وقيل بل يكفي الظن لصدر العرا اه (*) كيلا لا وزنا اه قرز ^(٨) وأما الوشاب القراح ما ورد أو كرم كان غير فطاهر وإن يغيره فله غير أن يكون مثل القراح فيمنع التطهر وإن كان دونه فلا وهذا هو المختار وهو الذي في البحر وفي ح الفصح إذا قدر أنه لو كان له رائحة فغير منيع التطهر به قرز وقيل يقدر لو كان له رائحة ونحوها هل تغير منع أولى فلا اه ح لي لفظا (*) وحد الزيادة ما يمكن استعمالها في حكم شرعي اه ح لي قرز

للعذوب وعن الأمير على بن الحسين أنه إذا كان مثله فهو مطهر وهذا الخلاف راجع إلى ترجيح جنبية الحظر ^(١) أو الإباحة (فان التيسر ^(٢) الأغلب) من المستعمل وغيره ^(٣) إذا اختلطاً (غلب الأصل) وهو الذي طرأ عليه غيره فان كان المستعمل الطارئ والتيسر أى الأغلب الطارئ أو المطرود عليه غلب المطرود عليه لأن الأصل فيه التطهير ^(٤) * وان كان الطارئ غير المستعمل فالعكس فان أوردنا مما أو التيسر الطارئ جاء الخلاف ^(٥) في ترجيح جنبية الحظر أو الإباحة ﴿قال عليه السلام والصحيح ترجيح الحظر. وقد بيناه بقولنا﴾ ثم الحظر ^(٦) يوجب على الإباحة ^(٧) حيث تندر ترجيح الأصل بما تقدم ثم ذكر عليه السلام الثالث ^(٨) من شروط الماء الذى يرفع الحدث بقوله (ولأغير بعض أوصافه) أى أوصاف الماء التى هى الريح والطعم واللون ^(٩) (ممازج ^(١٠)) لاجزاء الماء وهو المتصل به من غير خلل بينهما لاجوار وهو للتصل به مع خلل ذكر هذا التفسير الامامى فلى هذا لا يصح التطهر بماء الورد ^(١١) وأما ماء الكرم وسائر أعواد الشجر فلا حق بماء الورد عند أكثر الأئمة والفقهاء. حكاه فى الاختصار وأجازه ص بالله قليل ع وقواه الأمير ح وقد قيل ح فى كيفية الفارقة بين المازج والمجاور بأن يحمل فى إناء من هذا التفسير إلى بعد ^(١٢) فان وجد الريح فى الذى حل باقيا فهو الممازج والافو المجاور وقيل ف إذا كان الذى تغير به الريح ^(١٣) مائما أو جامدا يفتت فهو الممازج كدخان والمجاور بخلافه ^(١٤) أشار إلى هذا فى التحرير ^(١٥) وفى الشرح وفى العم * ولما كان الماء قد يتغير بممازج ولا يخرج

^(١) ويطلب حكم الأقل على الأصح اه قرز ^(٢) فلو اختلط بمطلق ^(٣) فالحكم للأغلب ويطلب حكم الأقل وعلى هذا جرى الاجماع الفصل فى برك البوادي ونحوها فانه يكثر فيها الاستعمال حتى يغلب فى الظن بل يقطع بأن المستعمل أكثر مما يستعمل اه ع مى ^(٤) فلو كان الأقل غير مستعمل ثم لحقه مستعمل حتى صار هو الغالب صار مستعملا كله اه كبون إذ قد صدق عليه قولنا نه قدشاه من المستعمل مثله فصاعدا اه ح فى قرز ^(٥) أو علم ثم التيسر اه قرز ^(٦) القراح اه ^(٧) بل لاجل العادة فانه يصب القليل على الكثير اه ح فتح ^(٨) فى أصول الفقه اه ^(٩) واعلم أنه لا يطلب حظر فى جميع الاحكام مع وجود أصل اه دوارى ^(١٠) وفى ضوء النهار وح يحرم من الاولى الإباحة ^(١١) فيلأ تبيحه الضرورة فى الأصل اه ^(١٢) صوابه الرابع كما فى البحر فتأمل اه قرز ^(١٣) تحقيقاً أو تحديراً قرز كاه الورد الذى ذهب تريحه اه قرز ^(١٤) الممازج يكون باللون والطعم والمجاور لا يكون إلا بالريح فقط وقيل لاعلى كلام الفقيه اه قرز ^(١٥) فأما الوصل ماء الورد على أعضائه الوضوء ثم توضع أجزأه الوضوء إذ لا يمازج الماء إلا بعد الأجزاء اه حى قرز ^(١٦) معنى ما اختلط به إذا تغير به الماء اه قرز ^(١٧) إذا كان فى الريح اه ^(١٨) وأما الدخان فهو مجاور لا يمازج اه قرز ^(١٩) ولقد البحر فان غيره ولم يمازجه كالدخان المطيب والعود والكافور ناء تسخينه فطهور عند ح وقش لعدم الممازج اه لفظاً ^(٢٠) كدخان النجاسة اه * مثل عود الاراك والعود المصطكى اه قرز ^(٢١) لا ي ط اه

عن كونه طهورا استثنائه عليهم بقوله (الامطر^(١)) وهو نحو التراب^(٢) وماء البحر والتلج^(٣) وكذلك ملح البحر^(٤) ذكره ص بالله وأبو مضر وأصش لأن أصله الماء فإذا تغير به الماء لم يخرج منه عن كونه مطهرا (أو سمك^(٥)) فانه إذا تغير الماء بميتة السمك لم يخرج عن كونه طهورا^(٦) قيل ي وقد خرج أبو مضر^(٧) أنه ينجس الماء إذا كالت للسمك دم (أو متولد فيه) أي في الماء فإن ما كان متولدا في الماء إذا مات فيه^(٨) وغيره لم يضر ذلك التغير^(٩) ولا يكتفى كونه متولدا في الماء بل لابد من كونه أيضا بما (لا دم له^(١٠)) فأما إذا كان ذامم سائل^(١١) تنجس الماء بموته فيه * وقال نوح وابن أبي القوارس مالا يعيش إلا في الماء لم ينجس بموته فيه ولو كان ذا دم (أو أصله^(١٢)) يعني أن الماء إذا تغير بأصله وهو منبه نحو أن يكون نابيا من معدن ملح أو غيره فيتغير بمجاورته بعض أوصافه فإن هذا التغير لا يضر لثمن الاحتراز **في** قال عليم **في** ومثل ذلك قولنا (أو مقره أو عمره^(١٣)) فالمرحوم أن ينتهي إلى خبير فيتغير بمجاورة ذلك الخبير أو بأصول شجر نابت فيه والمر هو مجراه فإذا تغير الماء بمجاورتها أو بما هو نابت فيها لم يخرج منه عن كونه طهورا

(١) غير الرقيق في غير موضعه فكان ينبغي أن يقال غالباً أه قرز^(٢) ميت أه^(٣) والورد والطل أه قرز^(٤) المقرر في ملح البحر (١) أنه يمنع من التطهر به أه مجاهد قرز ولا لزم التطهر بماء الورد لأن أصله الماء أه ح ل (٢) والبر أيضا أه قرز^(٥) في شرح البحر جميع ما حل من حيوانات البحر أه (٥) ولو في غير موضعه أه رى ولو كان ذا دم لم يضر لطهارة دمه أشبه الذي لا دم له أه ص قرز ولو طافيا أه قرز^(٦) وأما الجر إذا تغير به الماء فانه بري فيخرج عن كونه طهوراً إلا أن يحذر الاحتراز منه (٥) فلا يخرج عن كونه طهوراً أه وظاهر الاز ولو تحذر الاحتراز منه أه قرز^(٧) من مسئلة الضفدع أه وهي تخرج ضعيف لأن هذا محل أكله بخلاف الضفدع أه (٥) للثريد بالله أه (٨) أو مات في غير ما تولد فيه فانه طاهر أه وظاهر الشرح لا فرق أه قرز في موضعه فقط أه (٩) ولا يحل شربه لما فيه من أجزاء ميتة السمك أه لأنه قد صار مستحباً أه ان (٥) من غير فرق بين المأكول وغيره أه زر قرز^(١٠) إذا كان لا يؤكل أه قرز^(١١) ظاهره ولو مأكولاً وهو مروي عن الزهور وهذا بناء على أن السمك نوع خاص وقيل ما لم يكن مأكولاً أه تك قرز^(١٢) ولا ينجس ولو وقعت عليه نجاسة حال التغير أه قرز^(١٣) وقال المؤلف وكذا البرك التي تغير بطول المسكت مع الاستعمال بحيث أن المسكت وحده لم يكن له تأثير وكذا الاستعمال وحده وإنما يؤثر مجموعهما فيحكم بطهارتهما وذلك مشاهد في كثير من البوادي فافهم هذه النكتة أه وابل معنى فأما لو كان مجرد الاستعمال فقط فانه يكون طاهر أه غير مطهر أه قرز وإذا تغير الماء بالمسكت فقط لم يخرج عن كونه مطهراً أه ح ل قرز ويشهد له ما أخرجه البيهقي من حديث ابن الزبير أنه صلى الله عليه وآله وسلم غسل وجهه يوم أحد بماء آجن أي متغير أه ضوء نهار (٥) ومثله تغير ماء الظرف الجديد بما وضع فيه من دهن أو قرض أه ولعل تغير ماء البرك بالدهن أو النورة عقيب الصلوة كذلك وفي حاشية المهرسي وأما ما يستغنى عنه الماء ويمكن الاحتراز منه كدهن القضاض ونحوه فله حكم سائر المغيرات أه وأما لو تغير بالراشحة فقط لم يمنع التطهر به كانه فيدأثر عيين أه ن معنى قرز (٥) ولو أمكن تحويل المجري أو الممر أه قرز

فأما لو قدرنا أنه في أصل شجرة فسقط من أوراقها ^(١) ما تغير به الماء فالذي صَحَّح للمذهب أنه يمنع من التطهر به ^(٢) وقال على خليل وروى عن القاسم ^(٣) أنه يجوز التطهر به ^(٤) قال مولانا عليم ^(٥) وهو الأرجح عندي لأنَّ تعذر الاحتراز عنه في رأس الشجرة لا ينقض عن تعذره في أصلها ^(٦) تنبيه ^(٧) إذا أخذ الطحلب ^(٨) من موضع فألق في ماء آخر فتغير فقال على خليل إنه يجوز التطهر به ^(٩) لأن ما عني عنه لتعذر الاحتراز عني عنه وإن لم يتعذر ^(١٠) وقال في الزوائد والانتصار أنه لا ينعى عنه والطحلب شجر ينبت في الماء وقيل ف هي الخضرة التي تعلق بالجدار ^(١١) قال عليم ^(١٢) ولما فرغنا من بيان ما يرفع الحدث ذكرنا ما يرفع النجس في قولنا (ويرفع النجس ^(١٣)) أى ويرفع النجس بالماء الجامع لتلك القيود (ولو منصوباً ^(١٤)) فإنه يرفع النجس وإن لم يرفع الحدث (والأصل في ماء ^(١٥)) التيس متغيره الطهارة ^(١٦)) يعنى إذا وجد ماء متغير ولم يعلم بماذا تغير أبينجس أم بظاهر أم بمحك فإنه يحكم بالأصل وأصل الماء الطهارة (ويترك) من المياه (ماء) التيس ينصب أو متنجس ^(١٧)) مثاله أن يكون معه آنية فيها ماء فبعضها طاهر وبعضها متنجس أو منصوب فالتيس

^(١٨) أو حمله السيل أو الريح على الخلاف لا لو كانت متدلية فروعها فلا يضر ذلك اتفاقاً اه قرز ^(١٩) أو ثمارها اه ^(٢٠) مع المازجة اه قرز ^(٢١) وقواء هي وتي والمتوكل على الله والسحولي ^(٢٢) الطحلب بضم الطاء هو الخضرة التي تعلق بالماء لا ما قيل إنه نبت يعلق بالماء له ورق صفار فذلك يقال له عرمص كما هو في بيت امرئ القيس ذكر هذه اللفظة في الدنوان والمصباح والفضا يقدم الماء على اللام قال في الفضا بضم الطاء واللام وبضم فتح اه ان ^(٢٣) أو المتوالت فيه اه قرز ^(٢٤) وهو ظاهر از في قوله أو متوالت فيه اه ^(٢٥) والفرق بين الحدث والنجس إزالة النجس ليست عبادة فصعب بالمقصور ولهذا لا يحتاج إلى نية بخلاف رفع الحدث اه ^(٢٦) صوابه يزيل لأن الرفع للحكم والإزالة للنجس اه ^(٢٧) ووجب الضمان والاثم اه قرز ^(٢٨) ما تكتب متصلة إذا كانت نقياً ومنفصلة إذا كانت اسماً كما هنا كذا عن عي والفلسكي عن والده ^(٢٩) حق العبارة أن يقال فيما لم يعلم متغيره اه ضوء نهار ^(٣٠) إلا إذا التيس هل ماء أو غيره فلا يجوز التطهر به وهو مفهوم از قرز ^(٣١) ولو علم وقوع النجاسة فيها ما لم يظن تغيره لا يطهر ولا أحفظ فيه خلافاً اه ^(٣٢) وهل يجب على من اشترى ثوباً أن يسأل بائعه عن طهارته أولى قال ابن العباس في كفايته يجب هذا على ذهني من الكفاية ثم طلبته فلم أظفر بموضعه منها قلت والقياس يقتضي أنه لا يجب لأن الأصل الطهارة فيستصحب الحال بعينه ذلك ما روى أن عمر بن الخطاب صر هو وآخر معه على ماء قليل فسأل الراعي عن الماء أطاهر هو أم لا فزجر عمر الراعي عن الكلام وتوضأ استصحباً للحكم اه غ ^(٣٣) يقال يعنى أن الماء مثلي فهل كان له أخذ حصته إذ من حكم المثلي إذا التيس بعضه ببعض قسم وقسمته افراز سل يقال إما يقسم بعد الخلط وهذا لا خلاف اه وقيل الحيلة في جواز التوضيء به أن يخلط الماء الحلال والغصب ثم يقسمه على قدر الحلال والغصب لأن الماء مثلي في الأصح كما سيأتي وكان شريك وللشريك أخذ نصيبه في غيبة شريكه فيها قسمته افرازاً ولذلك كذلك اه حي والمختار الصحة مع الاثم اه قرز ولا تصح قسمته ولو كانت افرازاً لأن القسمة لا تكون إلا بعد الخلط ^(٣٤) وهنا كل واحد متميز اه وفي الفيت ^(٣٥) لأنه لا يلزم التبر اجتهاده اه وقيل لأنه اجتمع واجب ومحذور اه وإذا خلطه أثم اه هي

أيها الطاهر أو للمباح فانها تترك جميعاً ويسدل الى التيمم ^(١) أما حيث التمس المباح بالمصوب فالترك واجب وإن كثرت آنية للمباح ^(٢) وأما حيث التمس المتنجس بالطاهر فانما يترك حيث تستوى آنية الطاهر والمتنجس أو تكون آنية المتنجس أكثر فاما اذا زادت آنية الطاهر فانه يتحرى حينئذ ^(٣) وإلى هذا أشار **عليه السلام** بقوله (إلا أن تزيد آنية الطاهر فيتحرى ^(٤)) وعلم أنه لا يصح التحرى حيث يجب إلا بشروط أربعة وهي أن تكون آنية الطاهر أكثر وأن لا يجد ماء محكوماً بطهارته ^(٥) وخرج على خليل لم بالله ^(٦) أنه يجوز التحرى وإن وجد الطاهر * الشرط الثالث أن يحصل له ظن الطهارة في أحدها ^(٧) أو النجاسة * الشرط الرابع أن يكون المتنجس

^(١) بعد إراقتها ندباً اهـ (هـ) أو نحوه كالوديعة اهـ قرز (هـ) ويشترط كثرة الآنية فإن استولى بجمعه لانه إذا كثرت الطاهر كان حكمه أغلب بخلاف مسألة الثياب فيصحرى مع الاستواء إذ لا تحصرى في لبس المتنجس بخلاف استعمال المتنجس اهـ فتح قرز ^(٢) ولا يقبل خير العدل كما يأتي في الإبراء ويعمل بخير العدل في إراقة الغائب لا أخذه اهـ قرز وعن السلاوي يقبل إذا أقد الظن ^(٣) لظهور غلبة جانب الإباحة اهـ ^(٤) * مسألة * إذا التمس على الرجل ماله بال غير مهل يجوز له التحرى فيه ويعمل بالظن قليل يجوز لأن المصلحة غير معلومة فلا يقاس على المسائل المتقدمة لما شرط فيه العلم وقال في الزوائد والسيد لا يجوز (١) في غير الأكل والشرب اهـ قرز ولا تصح القسمة هنا لأنه اجتماع واجب ومحظور اهـ قرز (١) للتلازم تغير اجتهاده (هـ) مسئلته من احتاج إلى الشرب ولو لغير ضرورة قرز والتبس بالتبس أو بالمصوب فانه يتحرى فيه لأن الضرورة تبيح ذلك وما جاز عند الضرورة جاز التحرى فيه ولو لم يكن مضطراً إلى شربه قرز. وكذا إذا التمس المذكي بالميتة اهـ قرز (هـ) ولا يلزم التأخير ويصلي أول الوقت اهـ وقيل يلزم التأخير كما يأتي في قوله فان ضاقت تحرى اهـ (هـ) فان قلت * كيف أجازوا التحرى في الآنية ومنعوه في رضية النسب بأجنيات فما الفرق قيل الإجماع على أنه لا يجوز فيها التحرى يعني في الرضية وفي ورود هذا الإجماع ينظر قد حكى عن وض زيد والفزالي جواز التحرى فالأولى أن يقال أن الرضية قضت بوجوب الاحتياط في الترويح ما لم تفض في غير هاتين الطهارات فان الرضية فيها مسحة اهـ (هـ) والفرق بين الاثنين والثلاثة أن في الاثنين يغلب جانب الخطر وفي الثلاثة يغلب جانب الإباحة فان قيل لم لا يجوز التحرى كما في الجهتين والثوبين والملسوختين إذا كانت إحداها ميتة والأخرى مذكرة مع الالتباس فالجواب أن قد جاز أكل الميتة في حال لأجل الضرورة والصلاة إلى غير القبلة في حال الضرورة أيضاً وكذا الثوب المتنجس جاز للصلاة في حال الضرورة لم يجز التوضؤ بالمتنجس في حال من الأحوال اهـ زهـ (هـ) وإذا تحرى وطن الطهارة ثم توطأ به وصلّى ثم تغير اجتهاده إلى أن الطاهر غير متوضأ به فقيه وجهان أحدهما أنه يوضأ بالتاني والثاني أنه لا يوضأ به بل يتيمم اهـ وهل يعيد الصلاة الأولى بهذا التيمم وجهان رجح الامامى أنه لا يعيد ولا يغسل ثيابه وقيل بل يغسل ثيابه للمستقبلة اهـ قرز ^(٢) في الميل اهـ قرز ^(٣) خرجه من مسألة المؤذن أنه يجوز تقليده وإن تمكن من اليقين اهـ ^(٤) يقال هو نفس الصحرى فلا وجه لجعله شرطاً اهـ قلت الصحرى النظر في الامارات فلا وجه للاعتراض اهـ (هـ) فان اهرقت الآنية قبل الصحرى إلا واحداً منها فهل يصحرى أم لا فيه وجهان لمشئ يحتمل أن حكم الصحرى باق فيصحرى ويحتمل أن قد يطل فيتيمم اهـ

له أصل في التطهير ^(١) لأنجس عين ^(٢) ذكره اصح واختاره في الانتصار * وقال ض زيد بل يجوز التحرى وإن كان المتبس عين النجاسة وكذا في شرح الابانة ﴿قال عليم﴾ ثم أنا ذكرنا حكم من خالف ظنه الحقيقية فأصداً مواقة المشروع أو مخالفته بقولنا (ويعتبر الخالف) ظنه الحقيقية حيث توضحاً بمنجس ظنه طاهراً أو غصباً ظنه حلالاً فإنه يعتبر (الانتهاء ^(٣)) أى ما انتهت اليه الحال في الانكشاف فإن انكشف متنجساً أو غصباً ماظله طاهراً أو حلالاً أعاد في الوقت ^(٤) ولا خلاف في ذلك في المتنجس فأما في النصب ^(٥) فإن م بالله اعتبر فيه الابتداء أعنى أنه إن أقدم معتقداً ^(٦) أنه حلال فقد أجزأ وإن كان غصباً وإن اعتقد أنه غصب لم يجره وإن انكشف حلالاً لأنه أقدم عاصياً واختار الامامى كلام الحنفى في اعتبار الانتهاء * قيل ف وهو الذى يأتى على أصل ع في مسألة القبلة ﴿قال مولانا عليم﴾ وخلاف م بالله في هذه المسألة قوى لأنه إذا أقدم معتقداً للتحريم كان عاصياً بنفس ما هو به مطيع فتفسد الطاعة الى نصف قول الحنفى أشرنا بقولنا (قيل ولو عابداً ^(٧)) أى ولو تعد مخالفة المشروع وانكشف موافقه كمن توضحاً بما ظنه غصباً فانكشف حلالاً أو ظنه متنجساً فانكشف طاهراً فإنه يعمل بالانتهاء عند الحنفى ^(٨) ﴿فصل﴾ (وإنما يرتفع ^(٩) يقين الطهارة ^(١٠) والنجاسة يتيقن أو خبر عدل ^(١١)) يعنى

^(١٢) وأن لا يضى فوت الصلاة قبل خروج الوقت ذكره في التيقن في كتاب الصلاة اه فيعدل إلى التيمم اه قرز (٥) كالمتنجس اه ^(١٣) ولا في حكمة كالورد ونحوه هذا حيث على بدنه نجاسة اه يعنى وإلا فلا يشترط اه قرز ^(١٤) لأن التحويل في الأمور على الحقائق ولا تأثير للاعتقادات في قلب الحقائق اه ن ^(١٥) وبعده حيث نجاسته يجمع عليها اه ن بخلاف النصب فإنه بعيد في الوقت لا بعده لأن فيه الخلاف اه قرز ^(١٦) أو المتنجس اه ح نفع ^(١٧) وتجب الامادة حيث استمر الالتباس على القولين مما اه مع ^(١٨) وذلك لأن جهل الحسن لا يصبره قبيحاً وجهل القبيح لا يصبره حسناً اه ع (٥) هذا في الصحة لا في الآثم فيأثم اتهاماً اه ن قرز ^(١٩) اسمه يحيى بن الحسين ولقبه الهادى ويقال انه كان معه من العلم ما يكتفى سبعة أئمة والحنفى الصغير ابن أخيه واسمه أحمد بن جعفر ويقال انه كان معه من العلم ما يكتفى اثني عشر إماماً اه هامش هداية ومشهده في كلان من بلاد الديلم ^(٢٠) شرعاً لا ضرورياً لأن الأصل الطهارة اه قرز ما لم يتقدمها نجاسة فلا بد في الضروري لأنه انتقال من النجاسة إلى الطهارة اه قرز ^(٢١) ﴿مسئلة﴾ إذا تنجس جانب من الثوب والتبس حال التحرى فيه فيفضل منه ما ظن النجاسة فيه على أحد قولى ص ش خلاف قش والامامى اه ن لفظاً ووجهه أنه قد يتيقن نجاسته فلا بد أن يتيقن طهارته بسل جميعه اه (٥) لأن ترك اليقين إلى الظن لا يجوز وخرج على خليل لم بالله الجواز من تعويذه لتقليد المؤذن في الصحو وكذا مخرج جواز التحرى وإن أمكن المعاينة للقبلة وتخرجه فيه نظر لأن مسألة المؤذن على خلاف القياس اه ^(٢٢) بشرط أن يبين سبب النجاسة أو يكون موافقاً في المذهب وأن لا يكون له غرض فيما أخبر به اه غاية معنى قرز وقيل ولو كان له غرض اه قرز ع (٥) فائدة قال في اللمع ومن مس توباً رطباً فيه نجاسة لم يعلم موضعها أو يده رطبة والثوب يابس لم يضر اه (٥) فرع فإذا أخبر عدل عن طهارة شيء وآخر عن نجاسته عمل بخبر النجاسة إنه هو اقل إلا أن يضيف ذوالطهارة إلى تطهير لم يعلم تقديره على النجاسة فإنه يحكم بالطهارة مطلقاً اه مع ورى بلفظه قرز (٥) سواء كان ذكر أم أمراً تبيحاً أم عبداً اه ن قرز

مضى علمنا طهارة شيء من ماء أو غيره علما يقينا لم تنتقل عن هذا اليقين بما يطرا من الظنون الصادرة عن الأمانة ما لم يحصل علم يقين بنجاسته أو خير عدل مثاله أن يأخذ الانسان ماء نائما من الأرض أو نازلا من السماء فيضعه في اناء ويفعل عنه ^(١) وعنده كلاب لاغير ثم يأتي وقد قص وترششت جوانب الأناء والكلاب تلتق فيظن أنها ولت في غفلته فانه لايسمل بظنه لأنه من طهارة الماء على يقين فلا ينتقل عنه الا ييقين وكذا في العكس لو تيقن أن ثوبا أصابه نجاسة فيظن لما يرى فيه من أمارات النسل أنه قد طهر لم يعمل بذلك وهذا مذهب ط ونحريجه ليحيي عليهم ^(٢) فاما خبر العدل فانه يعمل به في الطهارة وغيرها وان لم يقد الا الظن وقال في الشرح يعمل بغير الثقة ^(٣) ولو لم يقد ظنا فان عارضه خبر ثقة آخر رجع إلى الأصل ^(٤) من طهارة أو نجاسة (م) بالله ^(٥) (أو ظن مقارب) للعلم بمعنى قال م بالله يصح الانتقال عن اليقين في الطهارة

^(١) وجد الغفلة في الشتاء سبعة أيام وفي الصيف ثلاثة أيام اه ^(٢) وقائمة ^(٣) وجد بخط الامام القاسم بن عبد عليم اعلم أن من وجد للماء ناقصاً عن ملء الاناء بعد أن كان كاملاً وقد غفل عنه وعنده كلاب لاغير ووجدتها تلتق وجوانب الاناء مرشوشة فانه يجب عليه تركه والدول إلى التيمم لا لأجل أنه حصل له ظن بنجاسته مقارب كما عزي الى م بالله بل أنه يحصل بذلك العلم الذي يسبغ به حكم الاصل الذي هو الطهارة لأن نقصان الاناء وترشش جوانبه وتلق الكلاب وعدم من يجوز أنه الذي تقصه غيرها دليل موصل الى العلم بنجاسته كالعلم دليل على الله تعالى لأنه أثر والأثر دليل على المؤثر ولو كان كما يزعمون أنه ظن مقارب للعلم كما أن معرفة الله كذلك وليس يعلم وذلك ظاهر البطلان من حيث أنه حجة لضرورة الأثر أن كل عاقل يعلم ضرورة أن الأثر يدل على أن له مؤثراً أن الأقدام تدل على سائر الانسان وأثر الاختفاف تدل على سائر الابل اه احتجاج القاسم على أن الأثر يدل على أن له مؤثراً مسلم ونحن نقول بموجبه فالعلم دليل يحصل به العلم بوجود المؤثر وإنما فاد العلم للقطع بالتأثير من جهة فاعله وانضاء احتمال المشاركة وتقصان الماء أثر ونحن نسلم لزوم وجود مؤثره ولانسلم القطع بمصوره من جهة الكلاب لاحتمال مؤثر غيرها ولم نحكم بفقدان من يجوز منه التأثير كما في الشرح إذ لو حكنا بالفقدان الزمنا ما ذكره القاسم عليم وقوله في أثناء كلامه وعدم من يجوز أنه الذي تقصه غيرها لم يكن في كلام أهل المذهب ما يدل عليه كما ذلك ظاهر وقوله في الشرح وعنده كلاب لاغير لا يدل على نفي ما ريد عليه من غيرها بعد غيبته فتأمل ولزم القاسم من ذلك أن يقول بجواز الشهادة على من وجد عنده قليل ويده سكين ملطخة بالدم إذ هي كهذه اه عن خط القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني ^(٢) من مسألة من لمس امرأته لمساً فاحشاً فانتشر قضيبه لم يجوز اه إلا أن يبين خروج من قال وخروجه من الشباب مقارن للعلم فلا يعمل به اه غ وهذا فيه نظر من وجهين أحدهما أن العلم غير مسلم لأنه قال ومعلوم أن الشباب الغلغالي أن الهادي ذكر إشارة إلى أنه يخالف في لمس المرأة ويقول أنه لا ينتقض اه زر ^(٣) بكسر الهمزة فاموس ^(٤) ما لم يظن الكذب قرزاه ^(٥) لعله حيث أضافا إلى وقت واحد فلو أطلقا أو أربحا بوقتين فانه يحكم بالناقلة لأنها كالخارجة اه ن وص وان معي قرز ^(٦) واسمه أحمد بن الحسين ابن هرون بن عبد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم اه هداية

والتجاسة باليقين أو الظن المقارب له فيحكم بتجاسة الماء للقدم ذكره وهذا مذهبه وتخرجه ليعلم
 عليهم (قيل والأحكام ^(١)) الشرعية بالنظر الى العمل فيها بالعلم أو الظن (ضروب) أربعة والنظر الى
 الاستصحاب ضربان فالأول من الأربعة (ضرب لا يعمل فيه الا بالعلم) وذلك أنواع ستة (الأول)
 الشهادة فانه لا يجوز للشاهد أن يشهد الا عن علم ويقين ^(٢) الا في سبعة أشياء ^(٣) فتجاوز الشهادة
 بها بالظن وهي التصديل ^(٤) والإفلاس واليسار والاشتجار ^(٥) وقيم التناقض وأروش الجنبايات ^(٦)
 والشهادة على الملك باليد ^(٧) (النوع الثاني) التكاح فانه لا يجوز الا لمن يعلم ^(٨) انها لا تحرم عليه
 ذكره الأمير علي بن الحسين في الجمع واعترض ^(٩) بأنه يؤدي الى تحريم نساء مدينة دخلها من
 لا يخبر أهلها وأراد التكاح منها لأنه لا يأمن في كل واحدة منهن أن تكون رضعت هي أو أمها
 من أمه أو غير ذلك ولا شك في الجواز ^(١٠) قال مولانا عليم ^(١١) وهذا اعتراض لم يصدر عن فطانه ^(١٢)
 لأن هذه الصورة لاتنفذ ذلك الكلام فانه يعلم هلما يقيناً استدلالياً شرعياً أنها لا تحرم عليه
 واحدة من نساء تلك المدينة مهما لم تحصل اشارة على تحريمها وتجوز له لمصادفة محرمه لا يدفع هذا

^(١) والمراد بالأحكام ماها المسائل وإن كان في الأغلب إنما يراد بها الأحكام الخمسة اه ح ا ث (هـ) هذا
 القول لا يفي مضر ولعل مولانا عليم يضيف كلامه لأنه قسم الظن الى ظنون وكونه جعل ما استوى طرفا التجوز
 فيه ظن وهو شك اه (هـ) واعلم أن قوله في الأزيل والأحكام أول القليات المقوية في الاز والعدلين والقهقري
 وقيل ولو عدها وقيل الصخرجات اه ح فصح (هـ) والأحكام الشرعية هي الوجوب والحظر والتدب والكرامة
 والاباحة والصحة والفساد (هـ) والأصل في هذه القاعدة ان ما كان الوصول فيه الى العلم ممكناً وجب تعصيل
 العلم به وكلما كان لا سبيلاً الى العلم به فان الظن كاف فيه اه زن ^(٢) لقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون
 وقوله صلى الله عليه وآله وسلم على مثلها فاشهدوا بالإفدع وأشار الى الشمس اه غ ^(٣) وقد جمعت السبعة التي
 يشهد عليها بالظن في قول الشاعر

شهادة ظنك في سبعة * نخذ حصر ذلك بالاختصار

بتصديل شخص وإفلاسه * وقيمة مستهلك واليسار

وأروش الحنايات تنجها * الشهادة بالملك والاشتجار

^(٤) بخلاف الجرح فلا بد من العلم اه قرزوا الفرق بين الجرح والتصديل أن التصديل قد أمورا لأصل عدمها والجرح
 إثبات أمور الأصل عدمها فلذلك يشترط العلم واليقين اه ^(٥) مسائل الاشهار خمس متفق عليها وهي الموت
 والتكاح وعدد الورثة (١) والسبب والشهادة على القاضى ولو لم يشاهد الامام حين ولاه جاز أن تشهد
 بالاشتجار بالاجماع وثنتان مخطف فيهما وهي الولاء والوقف (١) لا بد من العلم قرز ^(٦) في البهايم أو فيما
 لم يرد فيه ارض مقدس كتحريق الثوب ونحوه اه وكذا في كون الجنابة باضمة أو متلاحمة فيكنى فيها الظن وهو
 مقرب على معرفة الارش القدر اه م قرز (هـ) فيما لم يرد فيه ارض مقدس اه قرز ^(٧) ما لم يظن في الظن كونه
 للغير اه قرز ^(٨) صوابه من لا يعمل ولا يظن أنها تحرم عليه اه ذ قرز (هـ) مستقيم في المنحصرات اه قرز ^(٩) القفيه
 ف اه ^(١٠) يعني عن نظر وتأمل اه

العلم إذ لو انكشفت محرمًا لا يبطل ذلك العلم فهو يعلم من جهة الشرع والعقل ^(١) أيضا علما يقينًا أنها لم تكن من قبل الانكشاف محرمة النكاح فأين يجد للاعتراض مدخلا ^(٢) في النوع الثالث في العدة حيث التبس نوعها مثاله أن يطلق إحدى امرأتيه بآثنا بعد الدخول بهما ^(٣) ويموت قبل التمين ^(٤) فانه يجب على كل واحدة منهما أن تمتد أربعة أشهر ^(٥) وعشرًا معها ثلاث حيض في النوع الرابع في مسائلتان ذكرتا للم بالله الأولى من التمس عليه ثوب متنجس من حشرة طاهرة قيل من قال فانه يصلي الصلاة ^(٦) في كل واحد من العشرة ليعلم أنه قد أداها في طاهر وفيها سهو ^(٧)

^(١) لا مساع للمقل هنا لأنه تكليف مالا يطاق ولا يحتاج بالعلم اهـ ^(٢) الاعتراض جيد وقول الامام انها لا تحرم عليه واخذ غير مفيد لأن ذلك بالنظر الى واحدة مبهمه وإما معرمة مخصوصة فالجواب حاصل اهـ ^(٣) أو بأحدها أو التمس للدخولة اهـ ^(٤) مع أنها معينة أو على قول م بالله اهـ ولقظ حاشية التمين على قول م بالله وأما على قول الحدودية فالتمين لا يصح مع اللبس وهنا لا يس وأما منع من التمين للموت اهـ ^(٥) صوابه قبل أن تلم اهـ قرز ^(٦) من يوم الموت اهـ ^(٧) من يوم الطلاق اهـ قرز ^(٨) قيل إن الرواية عن م بالله شاذة فليس م بالله بهذا وهذا قيل المراد تسعة نجسة وواحد طاهرة حاشية على تذكرة سؤال في ما يكون الحكم فيما يقع في المساجد وطرقها والسفن ونحوها من الاخلال بالطهارة من الأطفال ومن يلحق بهم لعدم التمييز من العوام الصرف وحصول يقين الطهارة المتبعة فيها سلم وشوهد في كثير من الأمصار والجهات هل يجوز الحكم في مثل هذا من المعفو المخصص فيه لأن مثل هذا ما شق الصبر عنه لجدده وتكرره وكذا ما يلصق بالأقدام من عرق النعال المتنجسة هل يدخل في المعفو عنه لما ذكر ولجري العادة باعتباره في الغالب من أحوال الناس الظاهر والله أعلم ان تصرفات الشرع وعدم تخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتأبهم في مثل ذلك قاض بالمسححة وإن مثل ذلك معفو عنه قرز وأما عند من يقول إن الأرض تطهر بعضها ببعض والمأخوذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ^(٩) هل بذلك فلا أمر عنده ظاهر وأما العرق في النعال المتنجسة فالعبرة بظن اللابس فإن علم أن قد انفصل الى رجله من عين التجارة ما لا يتسامح بمثله عمل يظنه وغسلها وإلا فلا وأما من المتفقة فاقيد به الشارع كالسفع من الدم في القدر وقدر بالقطرة وكذا ما يجري مجراه وكذا من المغلظة قلته وأما الدليل فظاهره أنه لا يفي عن شيء منه ولا يخص في المخصص والله أعلم اهـ مؤيد ^(١٠) وهو ما أخرجه ك وأبو داود والترمذي من رواية أم سلمة قالت لها امرأة إلى أن طيل ذلي وأمشى في المكان القدر قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطهره ما بعده ولأبي داود في رواية أخرى عن امرأة من بني عبد الأشهل قالت قلت يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد متنتة فكيف نقول إذا مطرنا قالت قال أليس بعدها طريق هي أطيب منها أو قال أطهر قلت بلى قال فهذه بهذه اهـ شرح بحر لابن حابس اهـ ^(١١) قال ص بالله القسم بن محمد عليم ليس فيها سهو وأما مراده أنها فاته صلاة من الغس والتبس عليه وأراد أن يصلي في هذه الثياب العشرة فانه يصلي عشر مرات في كل ثوب صلاة ليخرج يقين فلا إشكال في العبارة على أصل م بالله اهـ ولا يقال أنه يصلي الغس في توبين مرتين لجواز أن يصلي خمس صلوات في ثوب متنجس وذلك لا يجوز مع وجود الثوب الطاهر بخلاف ما لو صلى في العشرة فانه لا يحصل إلا صلاة واحدة في متنجس وذلك جائز للضرورة وهو يحصل العلم ببرائة الذمة من الغايت اهـ

فانه يحصل العلم بثوبين قيل ح^(١) وهذا إذا لم يمش فوت الوقت^(٢) الاضطرابى فان خشى تحرى^(٣) ولو في ثوبين * قال ومهما كان الوقت موسماً وخشى فوت وقت الاختيار أو وقت التكسب اعتبر غلبة الطاهر كسألة الآتية وإلا لم يجز التحرى * وقيل س لا فرق في جواز التحرى في الثياب بين الاختيارى والاضطرابى^(٤) قال في مولانا عليم * وهو قوى عندى وإلازم مثله^(٥) في آخر الوقت أيضاً * الثانية من التثبت عليه فائقة فأوجب عليه قضاء خمس صلوات^(٦) ليعلم يقيناً أنه قد أتى بها وهذا بناء منه على أن النية المشروطة لا تنسخ^(٧) والمهدوية تخالف في ذلك النوع الخامس * الانتقال من الأصل في الطهارة والنجاسة عند ط وتخرجه وقد تقدم الكلام في ذلك^(٨) النوع السادس * بيع الجنس بجنسه مكيلين^(٩) أو موزونين^(١٠) فانه لا يجوز الا مع علم التساوى^(١١) (و) الثاني (ضرب) يعمل فيه (به) أى بالعلم (أو) الظن (المقارب له)^(١٢) أى للعلم وهذا الضرب هو انتقال الشيء عن حكم أصله تحليلاً^(١٣) وتحريراً^(١٤) في الطهارات وفي الصوم فطرًا^(١٥) وامساکاً^(١٦) وغير ذلك^(١٧) وهذا انما هو على مذهب م بالله وتخرجه

^(١) على أصل م اه^(٢) في جواز التحرى خشية فوت الوقت نظر على مذهب م بالله فانه يؤثر الطهارة على الوقت فكان يلزم في جميع الثياب حتى يتيقن أنه قد أتى بالصلاة في ثوب طاهر اه ص لعله يقال هذا هو يمكن تقدير الاثنيان بالصلاة صحيحة فيتحرى خلاف ماسياً في فاتها عنده غير صحيحة لعدم الطهارة اه^(٣) وعليه الاثر في قوله فان ضاقت تحرى اه^(٤) قوي على أصله معنى م بالله ولا فرق بين أن تزيد الطاهر أم لا اه^(٥) أى مثل كلام الفقيه ح المتقدم قريباً معنى أنه يعتبر الغلبة اه (هـ) سياقاً انه لا يجب التحرى إلا إذا ضاقت وهو قوله فان ضاقت تحرى اه قرز^(٦) والمختار أنه يصلح ثنائية وثلاثية ورباعية اه قرز^(٧) اعلم أن المهدوية يصححون النية في المشروطة ومثالها أن ينوي أصلي أربع ركعات عما علي وقد فاتت أى الرباعيات وقيل ح لم بالله قولان في النية المشروطة هذا أحدهما وهو الصحيح اه معنى فلا يصح عنده المشروطة اه^(٨) هذه النية ليست مشروطة بل بمجمله فيحقق اه (هـ) معنى الجملة وأما المشروطة فتصح وفاها اه^(٩) هذا عند الفقيه س من هذا الضرب الذى لا يعمل فيه إلا أن يعلم قيل ف وفي جعل الفقيه س بهذا الاعتبار نظر لأنه يعمل فيه بغير الثقة وهذا لا يفيد العلم بل يفيد الظن فقط اه كب (هـ) في قوله وإنما يرتفع بيقين الطهارة اه^(١٠) أو يؤلان الى السكيل والوزن كالرطب اه قرز^(١١) على قول المتيقن ح ودخلا فيه جزافاً اه قرز^(١٢) لعظم خطر الربا اه^(١٣) وحقيقته هو الذى يصدر عن إمارة ظاهره اه ويسمى مقارباً لقربه من العلم بحيث لم يبق بينه وبين العلم واسطة اه وابل وح فتح^(١٤) كطهارة التوب عند م بالله اه^(١٥) كنجاسة الماء عند م بالله اه^(١٦) هل تناول شيئاً من المفطرات أم لا اه^(١٧) في الصحو وأما في التيم فلا بد من العلم اه (هـ) معنى في دخول الأوقات وخروجها اه^(١٨) معنى قضاء الدين وزوال الملك وعقوبة التهم بالمعصية وقدرة القات من الصلاة والاياس عن معرفة تلك القطعة والمظلمة ذكر ذلك بعض المتأخرين اه ح زويد يعنى عند م بالله أو ما عند الهدوية فلا بد من العلم في غير القطعة والمظلمة وقدرة القات من الصلاة اه قرز (هـ) كتزويج امرأة المفقود بعد مضى عمره الطبيعي اه زن وكذا في حبس التهم اه

ومنه العمل بالشهادة فإن الحاكم يحكم ولو لم يحصل له علم بصدق الشاهد المدل لكنه يحصل بالشهادة
الظن للمقارب ﴿١﴾ قال علي بن أبي طالب وفي عدنا العمل بالشهادة ما لا بد فيه من العلم أو الظن المقارب له
تسامح فإنه يعمل الحاكم بشهادة المدلين سواء حصل له ظن مقارب أو غلب أولاً أيهما ^(١) لكن
بنينا على الأغلب ^(٢) من حصول الظن المقارب مع كمال الشهادة * فأما لو حصل له ظن
بكذب المدل ^(٣) نظر فإن كان مقاربا للعلم لم يجز له الحكم بشهادته وإن كان غالباً حكم به ^(٤) عند
م بالله (و) الثالث (ضرب) يعمل فيه (بأيهما) أي بالعلم أو الظن المقارب له (أو) الظن (الغالب) ^(٥)
ومثله أبو مضر بالظن الحاصل من خبر الثقة ^(٦) ﴿١﴾ قال علي بن أبي طالب والصحيح ما قلناه من زيد من أنه قد
قد يحصل به المقارب ولعل أبا مضر بنى على الأغلب وهذا الضرب أنواع ﴿١﴾ الأول ﴿٢﴾ الانتقال في العبادات
عن الأصل تحليلًا وتحريراً كمدد الركعات ^(٣) وفي الصلاة ^(٤) وفي الصوم وفي الحج ^(٥)
ونحوها ^(٦) ﴿١﴾ النوع الثاني ﴿٢﴾ الانتقال إلى التحريم في الطهارة استحباً لا وجوباً كجلسة الثوب
والماء ^(٣) حيث يمسد أصلح منهما عنده وإلا لزمه استعمالها ﴿١﴾ النوع الثالث ﴿٢﴾
الانتقال عن الأصل في الطلاق والمناق ^(٣) والوقف وكوف الزوجة محرماً ونحو ذلك ^(٤)

﴿١﴾ ما لم يظن الكذب اه قرز ^(٢) سيأتي في الشهادات في التصح وشرحه انه بعد التعديل للشهود يحكم بما لم يعلم
كذبهم اه بل المقرر إذا ظن الكذب لم تصح ولا يصح قال الفقيه ولم يقدّم بالله واختار عند الجميع انه يحكم بما لم
يظن الكذب اه المراد بالظن الغالب عند الهدوية اه ^(٣) أي من ظاهر العدالة اه ^(٤) واختار انه يحكم بما لم يظن
الكذب اه سي قرز ^(٥) وأما عند الهدوية فما وجب العمل فيه بأحد الظنين وجب بالثاني ولا فرق بينهما
في العمل بل في المزية فقط في القلب والفرق ظاهر اه قرز ^(٦) والثالب مارجع أحد طرفيه على الآخر
والمقارب ما كثر فيه المرجحات وضمف الآخر اه ^(٧) الواحد والمقارن الحاصل عن خبر العدلين اه ^(٨)
في حق المبتل أو ركن مطلقاً أو بعد الفراغ فيعمل به المبتل وغيره حيث يحصل ظن بالنقصان اه قرز ^(٩)
بعد الفراغ اه ^(١٠) في دخول وقتها في التيم عندنا في الصلوات والصوم اه قرز ^(١١) كمدد الطواف والسعي
وعدد حصري الجرات في وقت الوقوف يعني هذا يوم عرفة ونحو ذلك اه ^(١٢) إذا التمس هل تجب عليه
الزكاة أم لا وفي المسافة هل توجب التصبر أم لا اه قرز ^(١٣) ليس الألف واللام للعهد وإنما قصده ماء
وثوب غير ما تقدم ﴿١﴾ اه في معنى انه لا يريد ما تقدم يعمل بالظن المقارب وهنا في الظن الغالب اه
﴿١﴾ ينظر فإن المقارب والثالب سواء على المقرر اه ^(١٤) لكن ينظر في الفرق على كلام ط في الطهارة
وغيرها قليل ولعل الفرق ان الطهارة كثير ما يعرض فيها من الوسوسة فلا يعمل فيها بالظن لأن فيها
حرجاً ومشقة خلاف العاملات ونحوها فالتك قليل ما يعرض فيها فيعمل فيها بالظن اه ^(١٥) يعني
حصول شرط الطلاق والعاق والوقف اه تذكرة أو وقوعه من غير شرط اه كب وتذكرة أيضاً
ولفظ حاشية شرطاً ووقوعاً اه قرز ^(١٦) والكتابة والتدبير اه قرز ^(١٧) يعني ما في أيد الظلمة حلال
أو حرام اه

﴿النوع الرابع﴾ كل حكم ليس عليه دلالة قاطعة كالتبعية ^(١) ونحو كون القصاب كافراً أو مسلماً ^(٢)
 ﴿النوع الخامس﴾ أخبار الآحاد الواردة ^(٣) عن الرسول صلى الله عليه وآله فتى غلب ^(٤) في
 الظن صحته بتكامل شروط الرواية وسبب العمل بها (و) الرابع (ضرب) يعمل فيه (بأيها) يعنى بأي
 الأنواع الثلاثة التى هى العلم أو الظن المتقارب له أو النال (أو) الظن (المطلق) ان لم يحصل له
 أى الثلاثة المتقدمة قال أبو مضر والمطلق ما استوى طرفا التجوز فيه ^(٥) واعترض بأن ما استوى
 طرفاه إنما هو شك وليس بظن ﴿قال مولانا عليم﴾ وهو اعتراض جيد لأن الظن هو تغليب
 أحد الجوزين ظاهرى التجوز ^(٦) ولا تغليب مع استواء الطرفين قال أبو مضر ويعمل بالمطلق ^(٧)
 فى العبادات والمعاملات كاقضاء حيض المرأة ^(٨) وطهرها ^(٩) وعنتها ^(١٠) وكثير المنادى ^(١١)
 بأنه وكيل ببيع ما فى يده فقط وكثير قادمة من غيبة ^(١٢) أن زوجها طلقها ^(١٣) ومضت عنتها
 وإنما يقبل قول هؤلاء بشرطين ﴿أحدهما﴾ أن لا يكون ثم ختم منازع ^(١٤) ﴿الثانى﴾ أن
 لا يظن فى الظن كذبهم ومن هذا النوع العمل بخبر من أخبر شخصاً من شخص أنه وكله ببيع
 ماله ^(١٥) أو نكاح قريبته ^(١٦) ﴿قال عليم﴾ والأقرب فى هذه الصورة ^(١٧) أنه يعتبر

^(١) فى غير المأين ومن فى حكمه اه قرز (٥) يعنى جهتها وأما هي فهي معلومة اه قرز ^(٢) فى دار الكفر اه
 هذا هو الصحيح وقيل ل لا يعمل بظنه ان ظن ان الدافع لمسلم وهو فى دار الحرب لأنه انتقل إلى
 التحليل اه رياض (٥) فان التمس رجع إلى الدار اه قرز ^(٣) وفى ادخال خبر الآحاد فى هذا الموضع غاية
 اللبس لأن خبر العدل يجب قبوله ولو لم يقد الظن ما لم يظن الكذب اه فى قرز هذا على أصل م بالله
 لأنه يعتبر الظن فينظر اه (٥) فى غير المسائل القطعية فى القروح اه (٥) أو المجتهد اه ن قرز ^(٤) لا فرق اه
 قرز ^(٥) كطهارة سراويل المجوسى ﴿١﴾ ونجاسته فان طرفي تجوزها متساويان وكثير غير الثقة فانه
 يستوى طرفي تصديقه وتكذيبه اه غ ﴿١﴾ إذا كانت غسيلة أو جديدة اه المعترض القبيح س والامامى
 اه ص ^(٦) ليخرج غير الظاهر وهو التبيخيت نحو أن يعتقد أن جبريل فى السماء السابعة فهذه اماره غير
 ظاهرة لأنه تبخيت اه ويحترز أيضاً من التقليد فانه تجوز خفي وتجوز ظاهر والتجوز الظاهر اعتقاد
 متابته وانفهي هو كونه لا يأمّن من خطاه اه غياصة ^(٧) وهو الشك ^(٨) ليحل وطؤها اه ^(٩) ليحرم
 وطؤها اه ^(١٠) ليحل النكاح اه ^(١١) غير العدل وأما العدل فن الطرف الأول يعنى الثالب اه قرز ^(١٢)
 لا فرق لأن اليد لها على نفسها اه قرز ^(١٣) أو مات أو فسختها فلا يقبل قولها لا أنها فسختها اه ح لى
 قرز ^(١٤) ولو من طريق الحسبة اه قرز ^(١٥) لعله يريد أن مجرد لفظ البيع يجوز بالخير لا التسليم اه رياض
 وقيل يجوز البيع والتسليم ما لم يتاكر المالك اه لجري عادة المسلمين ^(١٦) وكذا لو قال أمرنى أن أزوجه
 فانه يقبل وكذا فى البيان ما لفظه مسئلة ومن ادعى انه وكيل لغيره بالتزويج جاز العمل بقوله ما لم يظن
 كذبه ﴿١﴾ بل يعتبر حصول الظن بصدق قوله اه غ من الضروب فان تشاجر وابتدع ذلك فالظاهر عدم
 الوكالة وان العقد موقوف على الاجازة ومن فسخته صحب فسخته ما لم يثبت بالوكالة اه باللفظ من آخر مسئلة
 فى النكاح ^(١٧) وأما الصورة المتقدمة فيكنفى الشك لجري عادة المسلمين بذلك اه صبيترى قرز (٥) هكذا فى
 الشيث وفى السلوك بلفظ الجمع اه

حصول الظن^(١) (و) أما اللذان بالنظر إلى الاستصحاب فالأول (ضرب يستصحب^(٢) فيه الحال) وهو العمل بالملم^(٣) ولو زال سببه نحو أن تعلم طهارة ثوب أو غيره أو تعلم داراً زيداً أو أن زيداً أقرض عراً ثم غبت زماناً فلك أن تعمل بالطهارة وتشهد بالملك والقرض مالم يظف في الظن^(٤) انتقال الملك والقضاء^(٥) (و) والثاني (ضرب) من الأحكام (عكسه) أي عكس الضرب الذي يستصحب فيه الحال فلا يعمل بالملم الذي زال سببه^(٦) ولهذا الضرب مسائل مخصوصة محصورة^(٧) منها الاعتقاد والأخبار اللذان زال سببهما فيما يتغير حاله في العادة مثل أن تعلم زيداً في الدار حياً صحيحاً ثم غبت عنه^(٨) فليس لك أن تعتقده في الدار حياً صحيحاً ولا تخبر به على القطع لجواز تنزيها فأما ما جرت به عادة المسلمين من الأخبار بأن فلاناً في خير ونحوه فانه مشروط من جهة المنى وإن لم ينطق به وقد يحتز بعض القضاة فيقول عهدي به في خير^(٩) ومنها بيع المجلس ببضه مكياين أو موزنين فانك لاستصحب العمل بالملم بالتساوى بل لو اشترت مكيلاً أو موزوناً فكنته أو وزنته ثم أردت أن تبينه ببضه بعد تخلل وقت أو حال يجوز فيه التمسك^(١٠) أو الزيادة^(١١) وجب عليك إعادة كياله أو وزنه * ومنها التباس المحرم بنسوة منحصرات فلا تحمل له واحدة^(١٢) منهم^(١٣) وقال ن و ضربيد والفرالى أنه يتحرى ومثل هذا لو طلق إحدى نسائه باننا^(١٤) ثم التبست عليه فانهن يحرمن جميعاً وفيهن الخلاف الأول ولا يقاس على هذا للسائل غيرها إلا أن توافقها بملة

(١) هذا يستقيم مع عدم العدالة اه قرز إذ لو كان عدلاً فهو معمول به ولو لم يحصل ظن اه قرز (٢) وحقيقته هو تغليب أحد الموزنين وحقيقة اليوم المرجوح (٣) من أمرين حاضرين في البال والشك هو خطور أمرين بالبال لازمة لأحدهما على الآخر اه زرمعى (٤) فيكون الراجع ظن والمرجوح وهم اه (٥) وحقيقة الاستصحاب دوام التمسك بأمر عقل أو شرعى حتى يحصل ما يفيده اه ح لى (٦) وهي المشاهدة فإذا غاب فالملم باق اه (٧) قال السحولى في حاشيته قال الصميرى لا ينتقل عن الملك والقرض إلا بالملم عند الهدوية أو الظن المقارب له عند م بالله وهو الأقرب وكلام الشرح أنه ينتقل عن ذلك بالظن هو حفظ الوالد وتقريره ولعل الفرق بين هذا وبين ما سياتى في قوله وفي الملك التصرف مالم يظف في الظن كونه للغير أن هناك يشهد بالظاهر وهنا قد يتيقن الأصل اه ح لى (٨) وأما في الطهارة فلا بد من الملم كما تقدم أو الظن المقارب له عند م بالله وأما في الملك فلهه وقا اه قرز (٩) فان شهد أتم ولا ضمان لأن الأصل البقاء اه لم قرز (١٠) بالرؤية والسماح اه (١١) بأدلة شرعية فلا يقاس عليها اه (١٢) وكذا لو اطلمت على معصية من شخص ثم غبت عنه زماناً فليس لك أن تعتقده أقياً عليها بمصرأ وإن عاملته معاملة الفاسق اه هذا حيث لم يظهر صلاحه فان ظهر صلاحه وجبت موالاته ولم يحز أن تعامله معاملة الفاسق اه عن سيدنا حسن قرز (١٣) لا يحتاج إلى ذلك لأنه إنما سأل عن الحالة التي فارقه فيها (١٤) حيث آمن على نفسه من الرأ اه (١٥) كمعقود الدينار ونحوه (١٦) كالليل اه (١٧) حتى يعلم أنها غير المحرم ولا يكتفى بالظن اه معنى (١٨) أوجبها وقد اهضت عدتها اه قرز

معلومة ^(١) لا مظنونة ^(٢) وقيل ح بل يصح القياس عليها وإن كانت العلة مظنونة لأن القياس ظني
 ﴿قال عليم﴾ وفيه نظر ^(٣) (وستأتي في مواضعها إن شاء الله تعالى)

باب ^(٤)

يذكر فيه ﴿عليم﴾ ما يندب لقاضي الحاجة ويكره ^(٥) ويجوز . وقد بينه ﴿عليم﴾ في
 قوله (نَدَب ^(٦) لقاضي الحاجة) أمور ثمة ^(٧) والمندوب هو ماعرف فاعله حسنة وأن له في فعله
 ثواباً وليس عليه في تركه عقاب وتلك الأمور أولها (التواري) ^(٨) احتجاب شخصه ^(٩) بالكلية
 عن أعين الناس إما بهبوط مكان مطمئن أو دخول غار أو جنب صخرة أو نحوها ^(١٠) (و) ثانيها (البُؤد
 عن الناس ^(١١)) فهو مندوب (مطلقاً) أى في الصحارى والعمران ^(١٢) حتى لا يسمع له أحد

^(١) المعلومة مثل أن يحق أحداً إمامته ثم تلبس المعتقة بغيرها فانه يحرم عليه وطؤه من قياساً على تطليق
 واحدة من نسائه إذ العلة تحريم الوطء ^(١) وهي باقية اه تطليق القعية س وكن قال إن الله ثالث ثلاثة
 فانه يكفر بقياس عليه من قال هو ثاني اثنين أو رابع أربعة ومثل قياس العبد على الأمة في الحداه
^(٢) بل العلة اللبس ^(٣) والعلة المظنونة هي مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحوال بالبر لا ينهم اختلقوا
 في العلة اه تطليق أما القياس في الرويات فهو جائز كما يأتي لأن العلة وإن كانت مظنونة فيها ولهذا
 اختلف العلماء في علة تحريم ذلك فالقياس جائز لأنها لم تخالف القياس بعله مظنونة إلا فيما جاء على خلاف
 القياس كالأمة المتقدمة في الأخبار والاعتقادات والشرعيات اه تطليق ناجي ^(٤) لعله معنى إطلاق القول
 بأن القياس ظني إذ هو ينقسم إلى ظني وقطعي كما هو المختار في الأصول اه هاشم تك ^(٥) هكذا أهل
 المذهب يسمونه باب قضاء الحاجة والفقهاء يسمونه باب الاستطابة والمحدثون يسمونه باب التخلي
 أخذاه من الخلاص ^(٦) ويجزى ويجب ويحرم اه ^(٧) وقدم المندوب لأنهما أكثر وليرتب
 غيرها عليها اه فتح ^(٨) ﴿والأصل في هذا﴾ من الكتاب قوله تعالى (إن الله يحب التوابين ويجب
 المتطهرين) ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم يا أهل قبا إن الله قد أنى عليكم فإذا تصنعون فقالوا
 يا رسول الله نفقلس من الجنابة وتنوضاً من الحدث وتلبس الحجارة الماء قال ذلكوه فليكوه اه شفاء
^(٩) وحقيقة المكروه ما تركه مدخل في استحقاق المدح والثواب وليس لفعله مدخل في استحقاق
 الذم والعقاب وحقيقة المباح هو ماعرف فاعله حسنة وأن ليس لفعله ولا تركه مدخل في استحقاق
 مدح ولا ثواب ولا عقاب وحقيقة الواجب هو ما للاخلال به مدخل في استحقاق الذم والعقاب
 وحقيقة التيسر هو ما للاقدام عليه مدخل في استحقاق الذم على بعض الوجوه اه غياصة قوله على بعض
 الوجوه احتراز من الواجب الخفي نحو الكفارات الثلاث فإن المكفر يستحق الذم على بعض الوجوه
 وهو أن يخل بها جميعاً اه ^(١٠) بل إحدى عشر اه ^(١١) فإن لم يجد ما يوراه من الناس نحو أن يكون في
 قاع مستو فيبعد حتى لا تبرز أفضاله اه قرز ^(١٢) وما يخرج منه ^(١٣) (٥) أما ستر المورة فواجب اه ري قرز
^(١٤) أو شجرة اه ^(١٥) وحده ميل لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى المرا وهو
 مقدر بذلك اه المرا بفتح العين وسكون الميم بل قديم حفرا فهو هاشم اه نهاية ^(١٦) (٥) يعني من فطن
 ذلك ^(١٧) بضم العين وسكون الميم اه

صوت خرج ^(١) ولا يجد له ريحاً (و) ثالثها البعد (عن المسجد) واختلف في تقديره فالذهب أن يترك له كفناه الدار ^(٢) وعن شأربون ذراعاً واختلف في علة ذلك فقيل ح للحرمة ^(٣) قال مولانا عليم ^(٤) وهو الصحيح عندنا وقيل ي خشية تنجيس المسجد فلي هذا لو حفر حفيراً أو انخفض زالت الكرامة وإنما يكون ذلك في الباح ولهذا ^(٥) قال عليم ^(٦) (إلا في الملك ^(٧)) أى إلا أن يقضي حاجته في ملكه (وللتخذ لذلك ^(٨)) (ولو كان قريباً من المسجد فإن ذلك جائز ^(٩) قال عليم ^(١٠) وهذا الاستثناء عائد إلى المسجد فقط وهو ظاهر كلام الأصحاب قال وقد جرت عادة المسلمين في التخذ لذلك أنهم لا يتجنبونه وإن أدرك الصوت والريح فيحتدل أنه يتناوله الاستثناء وفيه نظر ^(١١) (و) رابعها (التعوذ ^(١٢)) حين دخول الخلاء وهو أمود بالله من الخبيث ^(١٣) والخبائث أو بسم الله اللهم انى أهوذلك ^(١٤) من الرجس ^(١٥) النجس ^(١٦) الخبيث ^(١٧) الخبيث ^(١٨) الشيطان ^(١٩)

^(٢٠) إلا البول فلا يضرب لافرق أه قرز ^(٢١) الصحيح مثل قدر أطول جدار فإن لم يكن له جدار فأطول جدار في تلك الناحية من المساجد وقيل بأوسط جدار أه قرز ^(٢٢) (و) وأما البول في إناه في المسجد فيحرم أه روضة وحاث وكذا الاستجمار لئلا المضطر أه وكذا تعمد الصبأ فيه حيث يكون فيه أذية على من فيه بل لافرق قرزو وإلا كره فقط حيث كان وحده كرمته المقتى رحمه الله بل يحرم مطلقاً قرزو وفي البيان مسئله ولا يجوز الحديث فيه أه لفظاً من بول أو غائط أو فساد أه قرز ^(٢٣) ما لم ينش تنجيسه بالمباشرة أو كان عن قسمة وخشي ضرر الغير ^(٢٤) ولو بالمرأية فإن لم ينش لم يمنع وعلى المتولى الإصلاح وقيل ولو خشي التنجيس أه قرزو أو قصد الاستخفاف فلا يجوز مطلقاً أه قرزو ^(٢٥) أما إذا كان الخضر قول الامام عز الدين ان الضرر المحتبر بين المتقاسمين فقط فلا يستقيم لأن قد خرج بالوقف أه سيدنا تحسن قرزو ^(٢٦) أو ملك غيره بأذنه أه قرزو ^(٢٧) حيث كان همه أكثر من ضره على المسجد أه ^(٢٨) الاستثناء في قوله إلا في الملك عائد إلى القرب من المسجد وإلى القرب من الناس ولا وجه للتنظير إذ في الاجماع على اتخاذ المحشوش في البيوت وغيرها ما يقتضي ذلك بلا اشكال يعني فتزول الكرامة ما لم يقصد الاستماع فيحرم أه ح في قرزو ^(٢٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ^(٣٠) يضم الباء جمع حيث وسكونها الشر ذكره في غريب الحديث أه ديباج ولفظ حاشية يضم الباء ذكر الشياطين وهو جمع حيث والخبائث جمع انهم أئمة ^(٣١) فان قيل لم لا يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ذكر الله في ابتداء قضاء الحاجة والأكل والجماع وقد قال الله تعالى ورفضنا لك ذكرك أى لا أذكر إلا وأنت مولى قال المؤلف أيده الله ان هذه الثلاثة مواضع نعم من الله تعالى علينا ليس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مشاركة فيها بخلاف غيرها مما شرع فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعمة علينا لعنايته بذلك لأن الله سبحانه وتعالى من بها على يده أه ^(٣٢) فائدة ^(٣٣) قيل إنما قدم البسملة في هذا الموضع على الوذو وقدم التعوذ عليها عند قصد التلاوة لأن البسملة من القرآن التلاوة لا من الاستعاذة عند قصد تلاوته لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم بخلاف غير التلاوة أه بهران ^(٣٤) الشيطان أه ^(٣٥) النجس ههنا بكسر التون وسكون الجيم على جهة الاتباع للرجس وإلا فهو يفتح التون والجم في غير هذا الموضع وهو القدر وقدر الشيطان وسوسه أه ^(٣٦) للاتباع ^(٣٧) في نفسه ^(٣٨) لتيره ^(٣٩) الشاط عن الحق أه

الرجيم^(١) وهو يكون قبل الاشتغال بقضاء الحاجة^(٢) قال الامام محمد بن الطهر ومن جلة الاشتغال التمرى فيعمود قبله^(٣) * وقيل ع ليس من الاشتغال فيتعوذ ولو بعده ﴿﴾ قال مولانا عليم ﴿﴾ وهذا ضيف عندى (و) خامسا (تنحية^(٤) مافيه ذكر الله تعالى) من خاتم^(٥) أو غيره إلا أن يخشى ضياعه^(٦) وعن ص بالله لا يكره بقاؤه (و) سادسا (تقديم) الرجل (اليسرى دخولا^(٧)) لأنه موضع خسيس فيشرف اليمنى عن تقديم استئمانها فيه (و) سابعا (اعتبارها) في الجلوس لأنه أسير لخروج ما يخرج^(٨) لأن الجانب الايسر يجتمع الطعام اليه (و) ثامنا (تقديم) اليمنى خروجاً^(٩) لأنه خروج من أخس إلى أشرف وعكس ذلك في دخول السجد وخروجه (و) تاسعا الاستئثار أى يستر عورته (حتى يهوى^(١٠)) للجلوس فيرفع ثوبه قليلا قليلا حتى ينحط وكذا عند القيام يرسله قليلا قليلا حتى يستوي وذلك مندوب عند م بالله (مطلقا) سواء قضى حاجته في البيوت أم في الصحارى إلا أن يخشى التنجس^(١١) وقال ط انما يندب في الخلاه لافى العمران^(١٢)

(١) المرجوم بالشبه اه^(٢) قال ط حال الاهواء وقبل كشف العورة وقبل قبل الحدث وقبل قبل دخول الخلا تزيها لذكر الله في الخلا قرز^(٣) إلا أن ينسى فتعوذ سرا وقرز^(٤) وكذا عند الاستنجاء ذكره القاسم عليم اه ن (٥) فان غفل عما فيه ذكر الله تعالى حتى اشتغل بقضاء الحاجة غيبه باطن كفه أو جعله في فيه أو في عمامته وقرز (٥) صواب العبارة وتنحية كل ذى حرمة كعبارة الأعمار وليشمل القرآن واسم الله واسم كل نبي وملك حيث كن مقصودات وقيل ولو استهلكا لحدث أس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلا وضع غامه ودخل الخلا لأنه كان فيه عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه الترمذى والمنذرى وابن حبان اه ضوء نهار^(٥) مقصود ألا إذا كان الرجل اسمه مكتوبا فيه واسمه عبد الله أو نحو ذلك ما لم يكن الكتابة مقبولة كالطابع فلا يضر وظاهر الاز خلاه اه وقرز^(٦) فان خشى ضلعه في باطن كفه ندبا ويقبض عليه لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبض عليه اه (٥) اطلاق أهل المذهب الكراهة إلا أن يخشى الضياع فعلى هذا المنصور يكتبني بصحور الضياع اه وهم يقولون لا بد من ظنه فعلى هذا يكره ما لم يكن عادته الضياع (٥) أو نسيانه أو يتصور اخراجه اه^(٧) أو ما يقوم مقامها اه حاطي مثل الأعرج الذى قطع رجله فالحصى تقوم مقامها اه (٥) إذا كان في الحشوش وإن كان في الخلا فلاخر خطوة اه ع^(٨) والعكس عند الاستنجاء اه^(٩) والمواضع الشريفة الدخول باليمنى والخروج باليسرى وكذا المستحب تقديم اليمنى عند الاتعمال فعلى هذا المستحب عندا لخروج من المسجد تقديم اليسرى ولا يشتمل بل يضعها على ظاهر التعل حتى يخرج اليمنى ويتندى الاتعمال بها وقدروى في التتميل ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اه ص قرز (٥) وهكذا في المواضع الدينية كبيوت النسفة وفي المواضع الشريفة كبيوت المؤمنين يقدمها دخولا ويؤخرها خروجا وفي البيوت تهدم اليمنى دخولا وخروجاً طلباً للتيا من ويقدمها في اللباس ويؤخرها في الحل اه كب قرز^(١٠) بالفتح والضم وبالفصح قصه وبالفصح مقعده اه^(١١) وتكره الزيادة على ما يحتاج اليه في كشف العورة اه^(١٢) إلا أن تكون البيوت سائرة عنده اه

﴿ قال مولانا عليم ﴾ وذلك ضئيف قيل ومن للندوب أن لا يكشف رأسه ^(١) حال قضاء الحاجة وأن يكون قد أعد الأحجار ^(٢) ﴿ و ﴾ أما ما يكره فقد أوضحه ﴿ عليم ﴾ بقوله ويندب له (اتقاء) أمور ^(٣) وهي أربعة عشر أولها (اللائن) قوله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا اللائن وهي منار المسلمين وسميت ملاعن لأنه يلعن ^(٤) من جل فيها أذية وهي ست الطرقات السالبة ^(٥) والمقابر فإنه يكره عليها ^(٦) لا ينهها ما لم تكن مزورة ^(٧) وعن بعض الأئمة للتأخرين ^(٨) أنها تستوى مقابر المسلمين والمجرمين ﴿ قال مولانا عليم ﴾ ولله يريد ما عدى الحريسين ^(٩) فإنه لا حرمة لقبورهم ﴿ وشطوط الأنهار ^(١٠) وهي جوانبها ^(١١) فأما فيها فيكره ^(١٢) أيضا قصد ما لقضاء الحاجة فأما لو عرض وهو فيها فلا كراهة حينئذ إلا أن يكون مستعملا قليلا ^(١٣) فيحرم والجري كالسكثرة. وأقنية الديار. ^(١٤) ومجالس الناس ^(١٥) مساقط الثمار حيث الشجر مشرة ^(١٦) أو تأتي ثمرتها والأذى باقى والأفلا كراهة إلا أن يكون مستظلا وجميع هذه إن علم قاضى الحاجة فيها حصول للفرقة ^(١٧) لغيره أو غلها كان آثما ^(١٨) والأفاعيل المسكروه ^(١٩) وقد جمها بعضهم ^(٢٠) في بيت من الشر وهو قوله

ملا عنها نهر وسبل ومسجد ^(٢١) ومستط آثار وقبر ^(٢٢) ومجلس ^(٢٣)

^(١) مخالفة للنصارى والمجوس واليهود ﴿ وهو العاشر ^(٢) الحادي عشر اه ﴾ ﴿ ويندب الاتصال حالة والتنضح وستر رأسه وكشفه لأن هذه الحالة مما تكثر فيها الشياطين وتبعد فيها الحفظة اه ﴾ ^(٣) ويكره البول في موضع طهور ^(٤) ﴿ قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس منا من بال في مطهره اه ﴾ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقول أحدكم في مستحمه ثم وضأ فيه اه أن المستحم موضع الاستحمام وهو الاغتسال ^(٥) ﴿ قال الامام ي هذا إذا كان لا متفذه اه ﴾ قلت ظاهر الخبر الاطلاق اه ب ^(٦) يعنى أسباب اللعن من الجهال والموام لا اللعن فلا يجوز قرز ^(٧) المامرة لا الدامرة فلا كراهة اه قرز ^(٨) بل يحرم قرز ^(٩) ﴿ كما يأتي في كتاب الجنائز عند من منع الصلاة على القبر كما يأتي ﴾ ﴿ الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذى الميت ما يؤذى الحي ﴿ حظر وقرز ﴿ لا ينهها فنزهه وقرز ^(١٠) فكراهة تنزيهه اه وقيل حظر وقرز ^(١١) محين المطهر والهادى ابن يحيى اه ^(١٢) وكذا المرتدين ومن أبيع بدمه اه وقرز ^(١٣) والمناهل ^(١٤) وقيل في ضبط ما تكره قضاء الحاجة فيمن الماء يحرم في الماء حيث قصد الاستخفاف به أو كان مسبلا ومكانه أو هو ملك الغير أو مكانه ولم يضر المالك أو كان ينحسه وهو مستعمل وفيما عدى ذلك إن كان لا ينحسه فكرهه وإن كان ينحسه وهو لا يستعمل فاحتملان أحدهما لا يجوز لأن ذلك اتلاف مال لغير حاجة الثاني يجوز لأن ذلك يتسامح به وعند الضرورة يجوز اه ب ه ران ون والأرجح الكراهة وقرز ^(١٥) تنزيهه حيث لا ينحسه اه ^(١٦) لا فرق اه قرز ^(١٧) ولو دار نفسه اه قرز ^(١٨) ولو هي له وقرز ^(١٩) هي الأذية مع التجوز ^(٢٠) مع القصد لامع الضرورة فيجوز في السكل اه قرز ^(٢١) في غير القبر وقرز ^(٢٢) هو الامام عليم ^(٢٣) حظر وقرز ^(٢٤) حظر وقرز ^(٢٥) ودخل أقنية الديار في المجلس وأقنية المسجد في المسجد اه

(و) ثانيها (الجحر^(١)) إذا كان من مخاريق الحشرات^(٢) لأنه يؤذيها ولا يأمن أن يخرج ما يؤذيه وقيل ع أنه من مساكن الجن (و) ثالثها (الصلب^(٣)) من الأرض فيندب تجذبها إلى مكان دهر^(٤) مخافة أن يتضح منه شيء فان أوزع عمد إلى حجر أملس وسله عليه (و) رابعها (التهوية^(٥)) أي بالبول وهي الطلوح به يندب اتقاؤها قيل ع لأن الهوى سكاها^(٦) قال عليم ﴿وهضعيف فانه لابد من التهوية به وأبوالفاط في أكثر الحشوش^(٧) وانما ذاك مخافة أن ترده الريح عليه فان لم يكن فلانه عبث واتماب من صفات الحقاء^(٨) نعم قد يكون الطلوح به أولى وذلك حيث يكون المكان اللين على بعد من موضع الفائط فاذا طمح إلى اللين أمان من الانتضاح^(٩) في ابتداء خروج البول وان لم يطمح لم يأمنه (و) خامسا أن يبول (قائما^(١٠)) فيكره الا من علة^(١١) وفي السكافي أو

^(١٢) هكذا ذكره في الشفاء والانتصار لنيه صلى الله عليه وآله وسلم وقيل لأنها من مساكن الجن وبروي أن سعد بن عباد خرج إلى الشام فسمع أهله هاتفا في داره يقول

قلنا سيد الخرج • سعد بن عباد • رهيئا بسهم • فلم نخط فؤاده

قفزع أهله وتعرفوا خبره وكان في تلك الليلة قد مات وقيل جلس يبول في حجر فاستلقى ميتا اه دبر ﴿قال حسان بن ثابت﴾ شعرا

يقولون سعد شقت الجن بطنه • ألا ربما حققت أمرك بالعذر

وما ذنب سعد انه بال قائما • ولكن سعدا لم يبايع أبا بكر

لأن سلمت عن فتنة المال أهس • لما صبرت عن فتنة النعي والأمر

ولا يصح ما ينسب إلى أبي بكر في شأنه لأن هلاكه لستين وأشهر مضت من خلافة عمر في بئر بحوران من أرض الشام اه ح بهران (•) ﴿قال﴾ في ح البحر الجحر يجيم مكسورة بعدها حاء مهملة مفتوحة (•) الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبال في الجحر رواه أحمد وأبو داود وغيرهما اه ح بهران^(١) وفي الصحاح الحشرات والحشرات وأحدثها حشرة بالتحريك اه وقال قتادة الحشرات أفصح لأن العرب لا تجمع بين الحاء والراء في لفظ واحد متوال اه^(٢) بضم الصاد وسكون اللام اه^(٣) بالشين والسين وفتح الحاء وسكونها ذكره في الصحاح^(٤) قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا بال أحدكم فلا يطبع بيوله اه ان^(٥) يعني ملائكة وجن^(٦) لقاتل أن يقول الحشوش ونحوها تجنبها الجن لكونها موضوعة لذلك فيستقيم كلام الفقيه ع ويمكن أن يقال الحشوش أخص لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إنها محتضرات الجن اه ح مرغمر يعني محتضرها الشياطين وقد يقال إن من وقف في الحشوش قد أسقط حقها من إخط الحسن بن القاسم عليم^(٨) وفي القاموس بضم الحاء والميم اه^(٩) أما إذا لم يأمن فواجب اه قرز^(١٠) لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبول الرجل قائما اه شمس شريعة^(١١) لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال قائما من دمل أصابه في ما بضه (•) ومثله عن علي عليم وعمر وذلك منهم لأجل الضرورة وقيل إنه يتفق من وجع المثانة اه (•) والمأبض يفتح الميم وكسر الباء معجمة وبضاد معجمة باطن الركبة من كل شيء اه لمه (•) أو خوف اه

عجلة وكذا عن التأميم (و) سادسها (الكلام^(١)) حال قضاء الحاجة لأن في الحديث أن الله سبحانه يمت^(٢) على ذلك ومعنى الممت من الله اعلام صباه أن الفعل قبيح من فاعله يستحق عليه الذم والعقاب هذا في الأصل والاجماع على أن الكلام غير محرم في هذه الحال أو جب صرف اللفظ عن أصل معناه فصرنا بالمت عن ترك الأحسن استعارة لأن فاعل^(٣) القبيح تارك للأحسن (و) سابعها (نظرا للفرج^(٤) والأذى^(٥)) قيل لأنه يورث الوسواس^(٦) والفتيان^(٧) قال مولانا عليم^(٨) وفي ذلك نظر قال والأولى أن يقال في نظر الفرج لثبر عذر أنه يقضى القلب ويجلب الفتنة وقد ورد في بعض الآثار (و) ثامنها انتقاء (بصقة^(٩)) يعنى يصبى الأذى لتأديته إلى الفتیان والوسواس والتشبه بالخفاء (و) تاسعها (الأكل والشرب^(١٠)) لأنها حالة تستغيبها النفس والأكل والشرب حالة التذاد^(١١) قال عليم^(١٢) عندى أن كل فصل حال قضاء الحاجة ليس مما يحتاج اليه فيها فانه مكروه لأن الحفظة^(١٣) في تلك الحال صارفون أبصارهم^(١٤) فيها صدر فعل ليس من توابع قضاء الحاجة أذن بالفراغ فتلقت الحفظة فيؤذيه برؤية هورته^(١٥) (و) عاشرها (الانتفاع باليمين^(١٦))

(١) وأما قراءة القرآن قليل بمحظورة وقيل كسائر الكلام بالصواب (٢) لما روى أن رجلا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يول فسلم الرجل فلم يرد عليه حتى تم وفي حديث حتى توضع ثم رد السلام عليه قال اني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهارة اه ان (٣) إلا للضرورة تدعو إلى التكلم أو لخشية سقوط ساقط عليه أو فوات غرض مهم أو نحو ذلك من انكار منكر أو أمر بمعروف وقرز (٤) فإن عطس حمد الله تعالى بقلبه وكذا حالة الجماع اه روضه وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يخرج الرجلان يضربان النائط كاشفين عن عورتيهما يحدثان فان الله يمقت على ذلك أخرجه أبو داود يضربان أى يقصدان الخلا ومعنى يمقت يفيض^(٥) وبضم القاف (٦) الأولى أن فاعل المكروه تارك للأحسن قرز اه (٧) ثلاث مشغيات القلب ألا كل على الشيع والذنب على الذنب ونظر الفرج والأذى اه (٨) منه أو من غيره وقرز^(٩) وعسه يمينه لثبر عذر اه ينظر في ذلك فان مسه لثبر عذر محرم لا مكروه فتأمل اه يقال لعل مراده الفرج فلا اعتراض^(١٠) وهو الجنون اه يقال رجل مأسوس أى مجنون ويقال ساس الحب أى اختل اه (١١) وقيل لأن النظر اليه يضعف النظر كما أن الرائحة الخبيثة تضعف القوة اه ان (١٢) مفهومه لا يصبى غيره لكن يقال قد دخل في قوله عليم أن كل فعل ليس مما يحتاج اليه عند قضاء الحاجة فانه مكروه فعلى هذا يكره يصبى غيره ولا يؤخذ بالقهوم هنا (١٣) وتنب لقاضى الحاجة يصبى في ثيابه لأجل إذا أحسن رطوبة لم يقطعها من البول ذكره الفقيه ف (١٤) بالريق اه (١٥) والسواك اه (١٦) وقدرم ما تموسبعين اه كشف^(١٧) يؤخذ من هذا انهم مكفون^(١٨) أما قوله أذن بالفراغ فلا معنى له لقوله تعالى يملون ما تعلمون وفيه نظر لأنهم لا يعلمون إلا كما نعلم بالحواس اه مى (١٩) يؤخذ من هذا أن الصرى في الخلو مكروه^(٢٠) أو يشال فيها اسم الله تعالى (٢١) ومس الفرج بها لأجل النهي وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا بال أحدكم فلا يس ذكره بيده اليمنى ان اه (٢٢) إلا لضر فلا كراهة كما سيأتى في الصرى وقد قال الامام ي يجوز إمسالة الذكر باليمين خشية الثلوث بالنجاسة حيث لم يكن قرب جدار ولا أمكنة وضع حجر بين رجله ونحو ذلك اه ب (٢٣) أخرج البخارى ومسلم واللسانى وأبو داود نحوه اه بهران

في شيء من منافع قضاء الحاجة قيل ح حتى تناول الاحجار لأنه انتفاع ﴿قال مولانا عليم﴾
والصحيح ما ذكره بعضهم ^(١) انه لا كراهة في تناول الاحجار بها لأنه لا يخشى تنجيسها ^(٢) (و)
الحادي عشر (استقبال القبلتين ^(٣)) وهما الكعبة وبيت المقدس ^(٤) * أما الكعبة فللذهب انه
مكروه ولا فرق بين الصحارى والعران وقال ط والمتنخب أنه محرم فهما وهو قول ن وقال ش
انه محرم في القضاء دون العران وأما بيت المقدس ففيه قولان الأول ذكره في الانتصار أن حكمه
حكم الكعبة على الظاهر من مذهب أئمة النثرة وقد صرح به ص بالله قال الأمامى وهو الذى
يغفاره القول الثانى ذكره في شرح الابانة انه غير منهى عنه ومثله في الشامل ^(٥) وبيان العراني
^(٦) من أمش (و) الثانى حشر استقبال (القميرين ^(٧)) ذكره ن عليم قال ص بالله وكذا
النيرات ^(٨) والقران هما الشمس والقمر قال في التقرير ولا عرف وجه الكراهة ^(٩) في استقبال
ماعدى الكعبة (و) الثالث حشر (استدبارهما) يعنى القبلتين والقميرين قال ص بالله والاستقبال
أشد ^(١٠) (و) الرابع عشر (اطالة القعود ^(١١)) لما روى عن لقمان عليم أنه يورث البيسار قال فان

^(١٢) الفقيه ح ^(٣) ليس لأجل التنجيس بل لأجل الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿١﴾ يعني
لأكلى وشربى وطيبى وشمالى لما عدا ذلك اه وفي الحديث يعنى لما شرف وشمالى لما خبت اه ^(١٣)
أخرج أبو داود عن مائشة كانت يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليمنى لظهوره وطعامه وكانت
يده اليسرى غلالة وما كان من أذى اه ح بهران ^(١٤) والمرة بكل يده وقيل بالقرعين وقرز ^(١٥) * قال
الشظي وينظر هل يكون حال خروج الخارج أو مطلقا المختار مطلقا كما ذكره في حالة الاستنجاء والوطء
اه وقرز ^(١٦) ووجه الكراهة قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة
ولا يستدبرها يقول ولا غائط ذكره في الخلاصة اه ^(١٧) وكذا حال الاستنجاء والجماع ^(١٨) وهى في
ناحية المغرب من شمال المستقبل من أهل اليمن ذكره الامام عز الدين قلت وهو الصحيح وقد زرته
ولا عبرة بما ذكره الذمارى في حاشيته اه عبد الواسع ^(١٩) لأنها أحد القبلتين ونسخ وجوبها لا يطل
حرمها كما أن التوراة لا تبطل حرمها دليله ما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيامها لها حين
أتى بها وهو على الكرسي اليه اه تح وغ ^(٢٠) لابن الصباغ اه ^(٢١) اسمه يحيى بن أبى الخير وقبره في
ذي السفال من غيلان اليمن الأسفل ^(٢٢) بكسر الهمزة وسكون اللام ^(٢٣) المراد جرمها اه قال في البحر
وجه كراهة استقبال القميرين والنيرات لشرفها بالقسم بها فاشبه الكعبة الأكثر لا إذ القسم لا يكفى
ثم قد قال صلى الله عليه وآله وسلم شرفوا وغربوا قلت وهو القوي اه ^(٢٤) قال في الامام المهدي عليم
ما لم يكن ثمة حائل فيها عدا القبلتين اه ^(٢٥) إذ استقبال القميرين يورث البرص ^(٢٦) * إلا لعذر في الكل
اه قرز ^(٢٧) وكذا الآيات الباهرة كالبرق والصواعق ونحوها اه برهان ^(٢٨) والمختار خلافة اه ع عبد القادر
^(٢٩) * وهى الزهرة والمشتري والمريخ وزحل وعطارد والشعري قيل والسيك اه ^(٣٠) بل وجهها ما رواه في
كتاب المناهى لمحمد بن سعد المرادى مرفوعا نهى أن يقول الرجل وفرجهاد إلى الشمس ونهى أن يقول
الرجل وفرجهاد إلى القمر ومثله ذكره السيد ابراهيم بن عبد الوزير اه قال ابن بهران وقد نص المحققون أن هذا
الحديث مخلق باطل ولهذا لم يذكرهما المؤلف اه ^(٣١) يعنى بالبول والاستدبار بالغائط فان اجتماعهما بالاستدبار
أشد اه قرز ^(٣٢) يعنى بل يقوم مبادراً قدروى أن فيه شفاء من تسع وتسعين داء أذاها الحجام والبرص اه

احتجبت إلى ذلك قم هويتا واقعد هويتا ^(١) قال عليم هذا معنى الرواية لا لفظها ^(٢) (و) أما ما (يجوز) فيجوز له قضاء الحاجة (في خراب ^(٣) لا مال له) لأنه صار للمصالح (أو عرف ^(٤)) مالكة (و) عرف (رضاه) أو ظن (و يميل في الجهول) هل له مالك أولا أو هل يرضى مالكة أولا (بالعرف ^(٥)) في خرابات تلك الناحية قيل ولا يجرى الرف على يقيم ^(٦) ومسجد ^(٧) قال عليم ^(٨) وفيه نظر إن جرى الرف ^(٩) بالتسامح (و) نذب (بعدة الحمد ^(١٠)) وهو أن يقول الحمد لله الذي أماط عني الأذى ^(١١) الحمد لله الذي عافاني في جسدي أو نحو ما من ذلك (والاستجمار ^(١٢)) عطف على الحمد أي ويندب بعده الاستجمار أيضا (و يلزم للتييم أن لم يستنج ^(١٣)) لأنه مطهر بشرط فقد الماء وكذا يلزم من لم يؤد

^(١٤) في موضع فلا يعمد إلى موضع آخر ^(١٥) (ولفظها) أن طول الجلوس على الحاجة يتبع منه الكبد وبورث اليسار ويصعد الحرارة إلى الرأس فأقعد هويتا وقم هويتا وهذا الخطاب إلى مولاه لأن لقمان كان عبدا له . من بعض الروايات قوله يخضع منه الكبد يعني يهلكها يقال يخضع نفسه أي أهلكها وقيل قتلها قال تعالى لك يا خضع نفسك أي قاتلها ومهلكها أه شفا ^(١٦) لا عامرة فلا بد من إذن المتولي لأنه قد ينفع به لغير تلك المصلحة أه مع المتوكل على الله (*) ولا مستحق لها . ولا يجزئ إذن أهل الولايات أه قرز ^(١٧) ولا يشترط أن يكون في المستعمل مصلحة لأن هذا يشبه المنازل التي في الطرق وقضاء الحاجة من جملة المصالح أه (*) ومن تنوط في ملك غيره فطبع حمله أو أجرة بقائه إن كان مثله أجرة قرز أه ص ^(١٨) المراد يعرف المميزين المدول وقرز (*) فإن التلبس الرف حصرم وقرز ^(١٩) (ضابطه) كل ما كان المرجوع فيه إلى الرضى فلا يجرى على صغير ولا مسجد وكل ما كان طريقه التسامح وهو ما استوى فيه الفعل والتركيز في حق الصغير والمسجد ونحوها أه ولفظ حاشية والقرز بين جرى الرف والتسامح أن التسامح ما استوى فيه الفعل والتركيز فيجوز على التيمم والمسجد والعرف مستند الرضى وهو غير صحيح أه ع وعن ي يجرى عليهم كما يجرى لهم وقرز (*) صوابه صغير وقرز ^(٢٠) كما قالوا في استعمال الصغير في المعتاد فالاستعمال في ملكه أولى أه ح ب قرز ^(٢١) وإنما أخر الإمام عليم الاستجمار بعد الحمد في اللفظ والحمد لا يكون إلا بعد الاستجمار لأجل ما بعده من الأحكام فأخذه حتى يعطف عليه ما بعده أه أملاورى ^(٢٢) يحسن أن يقول أقدرني على إمطة الأذى ذكره الإمام شرف الدين عليم أه ^(٢٣) والاستجمار يكون ثلاث مرات بثلاثة أحجار ^(٢٤) ١) أو حجر فيها ثلاثة أن كان لأنه قائم مقام الغسلات وإن لم تزل بثلاث وجبت الزيادة حتى تزول واثنين بعدها وقال ط وحس زيد مرة واحدة ولفظ البيان مسئلة فلوزالت بدون الثلاث أجزى خلاف ع وش أه ن ^(٢٥) ١) حجرتين للصفتين وحجر للسرة أه ح د (*) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستنج بثلاثة أحجار أه (*) وحقيقة الاستجمار قيل س هو مسح القريجين بالأحجار واشتق له هذا الاسم من الجمار وهي الحجارة الصغار لأنها تسمى جمارا وصحبت الجارات الثلاث جرات باسم ما يرمى به أه ص ^(٢٦) وقد يلزم من معه ماء قليل لا يكفي للتيمم وإن لم يتييم إذا استعمله في أعضاء الوضوء أه (*) ويلزم تجديد الاستجمار كل ما أحسن تعدى الرطوبة لا التيمم فيكفيه مرة واحدة ولا يلزم تجديد الاستجمار مع كل تيمم أه ح ل قرز (*) يقال لو ترك الاستجمار حتى جف أثر البول وأراد التيمم هل يلزمه الاستجمار وإن لم يكن للتجاسة أثر الجواب في ذلك أن يقال إن كان المقصود في ذلك تحليل التجاسة لم يجب لأنه لا يحصل ذلك بعد الخفاف ميا في البول وإن كان بعيدا لم يبعد أن

الصلاة إذا خشي تمدد الرطوبة عن موضعه إلى غيره في جسمه (ويجزى به ^(١)) أى يجزى من أراد الاستجمار لوجوبه أو لندبه (جاء) لحيوان ^(٢) (جامد) لا مابع غير الماء وقال الإمام ي يجزى بالنخل (ظاهر ^(٣)) (لأنه كالثوب ولا متنجس وعن قم أنه يجزى بكرة ^(٤)) (منق) كالخجر واللدن والعود الخشبات لا غيره منق كالسيف والراة الصقيلين ونحوهما ^(٥) (لاحمة له) (قال عليه السلام) وهو درج أبلغها ما كتب فيه ^(٦) القرآن أو شيء من علوم الهداية ثم طعام الآدميين ثم طعام الجن كالتعم ^(٧) والمظم ونحوهما ^(٨) ثم طعام البهائم كالقصب والقصب ^(٩) ونحوهما فأضداد هذه الخمسة القيود لا يجزى المستجمر وكما لا يجزى لا يجوز وقد دخل بقولنا (ويحرم ضدها) أى ضد تلك القيود الخمسة (غالباً) احترازاً عما لا ينقي فانه إذا لم يبدد النجاسة باستعماله فانه يجوز ولا يجزى (مباح) احترازاً من المنصوب (لا يضر) احترازاً عما يضر كالزجاج والحجر الخاد ونحوهما ^(١٠) (ولا يمد استعماله سرفاً ^(١١)) (احترازاً من السك والذهب ^(١٢)) والقضة والحرير وما غلى من القطن فان الاستجمار بهذه يمد سرفاً (ويجزى ضدها ^(١٣)) يعنى ضد المباح

يجب اه غ ^(١٤) يقال إذا كان بعيداً أزم وجوب التنية ولا قائل به ^(١٥) ولا ينقض بالحدث إذا كان ريحاً اه ^(١٦) ويجب تقديمه على الوضوء والتميم اه تذ لفظاً ^(١٧) ونحوه وهو من يصلى على الحالة ومن لا يزمه غسل الترجين اه ^(١٨) المراد بالأجزاء الخارج من عهدة الأمر اه ^(١٩) ولو لم تحله الحياة في حال الحياة قبل انقطاعه وفى ح لا يجوز ويجزى الاستجمار قرن أو ظلف إذا أها غلاف العظم اه لفظاً قرز ^(٢٠) موضع الاستعمال فقط ولو كان الباقي متنجساً قرز ^(٢١) غلافه في المتنجس لافى التجسس ذكره في الفتح وفى غير متيم واختاره الإمام شرف الدين اه كب وفى كب خلافة في السك ^(٢٢) قال ص بالله إذا خشي تمدد الرطوبة جاز بالتجسس واختاره الإمام المهدي فى غ حيث قال وهو قوى عندى ^(٢٣) الغلب وورق الشجر والبيضة اه ^(٢٤) مع بقاء الكتابة اه وقيل لافرق لأن الحرمة باقية اه قرز ^(٢٥) لما روى عبد الله ابن مسعود قال قدم وفد من الجن على عبد صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا هذا انه أمك أن لا يستجمروا بعظم أروث لأن الله تعالى جعل لنا رزقاً فيها اه ^(٢٦) الروث ورجيع البهائم المأكولة اه ^(٢٧) ويحرم البول على القصب ونحوه إلا أن إجماع السلف والخلف بخلافه اه وقيل يحرم مع التقيد بأى قصد الاستخفاف اه ولفظ ح لى وكما يحرم الاستجمار بماله حرمة يحرم البول والتفوط عليه اه ^(٢٨) الحجر الحار اه ^(٢٩) عادة اه رى قرز وقيل بالنظر إلى المستعمل اه ^(٣٠) أما الذهب والقضة فليس من السرف لبقاء العين وإمكان النسل لها قلنغ إنما هو للاستعمال كذا عن المتقى قلت وهو قوى اه ^(٣١) فعلى هذا لو استنجى بماء منصوب وهو يريد التيمم لصلاة أجزاءه عن الاستجمار وقرز ^(٣٢) هذا ما ذكره أهل المذهب ولولا نا علم فيه سؤال وهو أن يقال ما الفرق بين القيود الأخيرة والتي قبلها قلتم يجزى مع عدم الجواز وفى التي قبلها لا يجزى ولا يجوز فان كان المقصود تهليل النجاسة فهو يحصل بالجميع وإن قلتم عبادة لكونه تبدد شرعي لزم أن لا يجزى بالمنصوب ونحوه فلا تجدون إلى الفرق سبيلاً هذا معنى ما ذكره لا لفظه وأجاب الإمام عز الدين بأن ماله حرمة انتهى راجع إلى عينه والمنصوب انتهى فيه راجع إلى أمر آخر وهو كونه لغير قافهم اه

وهو المنصوب ^(١) وضد مالا يضر وهو ما يضر وضد مالا يبد استعمله سرفا وهو ما يبد سرفا فان هذه يجرى الاستجمار بها ولا يجوز

باب الوضوء

﴿ قال عليم ﴾ اعلم انه علم ضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلا حاجة إلى الاستدلال على جملته بأدلة تفصيلية كما في كثير من التاليف في أبواب عدة وقدمنا (شروط) التي يقف وجوبه وصحة أركانه ^(٢) عليها فشرط وجوبه (التكليف ^(٣)) ﴿ قال عليم ﴾ والتكليف أين ورد في كتابنا هذا ^(٤) فالمراد به البلوغ والعقل فلا يجب على الصغير ^(٥) والمجنون إذ لا تكليف عليهما وإذا لم يجب لم يصح ^(٦) (و) شروط صحة ثلاثة الأول (الاسلام) فلا يصح من الكافر لأنه قربة ولا تصح القربة من كافر (و) الثاني (طهارة البدن من موجب الفسل) وهو الحيض والنفس والجنبات فلا يجرى الوضوء إلا بعد ارتقاها ^(٧) • وقال في الانتصار الذي نختاره أن الجنبات ^(٨) غير منافية فيخير بين الوضوء قبله أو بعده وكذا ذكر أبو مضر القم والمادى وم بالله قال الامام عي فاذا توضأ قبله فلا وجه لاستجماعه بعده لأن الوضوء على الوضوء لا يستحب من غير فاصل ^(٩) (و) الثالث طهارة البدن عن (نجاسة توجببه ^(١٠)) أي توجب الوضوء فلو تخلص واستنشق ثم استكمل الوضوء ثم استنجا لم يصح وضوئه ^(١١) وعلى هذا لو خرجت منه قطرة دم أو ملء فيه

﴿ قلت ﴾ فيلزم في الذهب والفضة فان انتهى راجع الى عيها ه (١٢) ﴿ وفيه نظر لأن الطاعة ﴾ والمعصية لا يجتمعان لأنه عصى بما به أطاع فتفسد الطاعة اه ذ كرمناه في غ ^(١٣) وهو يقال لم لا يجرى المنصوب كالذي له حرمة ان قلنا إنه عبادة أو يجرى بماله حرمة ان قلنا إنه ديانة وافر بأن المنصوب أخف حكما لجواز استعماله باذن مالك أو ظن رضاه بخلاف ماله حرمة اه ^(١٤) أي فروضه اه (١٥) ﴿ والفرق ﴾ بين الوجوب والصحة ان شرط الوجوب لا يجب تحصيله كالتكليف والعقل وشرط الصحة يجب تحصيله كالاسلام والطهارة اه ^(١٦) الصحة والوجوب قرز ^(١٧) لافي أصول الدين فالمراد من كلته له علوم العقل ^(١٨) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم رفع القلم عن ثلاثة الصبي حتى يبلغ والنائم حتى يستيقظ والمجنون حتى يفيق اه ان ^(١٩) بالاجماع اه ^(٢٠) ﴿ لقول على عليم ﴾ اذا اغتسل أحدكم من جنابة فليتوضأ اه من ضياء ذوي الأبصار ^(٢١) وسائر الأحداث اه ^(٢٢) بل يستحب أخذها بالاجماع هذا مستقيم في هذه المسئلة فقط لافي غيرها فلا يستحب من غير قاضل اه ^(٢٣) قياسا على الجنب اذا فرق بين الحديثين (٢٤) ﴿ هذا ﴾ مطلق مقيد بما سيأتي في قوله وكذا لو لم يكف التجسس وقرز (٢٥) قال في الزهور واذا قرضا وعورته مكشوفة كره له ان يتم وضوؤه من دون استتار ذ كره صلى الله اه ص (٢٦) وكذا التيمم طهارة البدن شرط فيه ان معنى قرز ^(٢٧) ﴿ قلت ﴾ بناء على انهما ليسا من أعضاء الوضوء (٢٨) اه مفتي والافترتت واجب وقرز (٢٩) يعني القرجين اه

قياً^(١) لم يصح وضوؤه حتى تزول النجاسة من الخلل الذي خرجت منه لأماسال منه إلى سائر البدن لأنها نجاسة^(٢) طارية * وقال ش يصح الوضوء قبل غسل نجاسة توجبه وهو قول من بالله ون وخرجه أبو مضر^(٣) للهادي عليم وم بالله قيل ل وهو قوي ﴿فصل﴾ (وفروضة) عشرة الأول (غسل الترجين)^(٤) بعد إزالة النجاسة^(٥) (فيبدأ من أراد الصلاة بإزالة النجاسة من فرجه بالأحجار أولاً ثم بالماء وتقديم الأحجار مع وجود الماء نذب ثم بعد الأحجار يغسل فرجه الأعلى^(٦) بيده اليسرى ثلاثاً على قول أهل الثلاث^(٧) وحتى يقطن الطهارة عند من قال بذلك^(٨) ثم فرجه الأسفل حتى يقطن غلظاً مقارباً للعلم^(٩) أن النجاسة قد زالت^(١٠) ذكره أبو مضر وعن أبي عبد الله الداعي حتى يصير خشناً بعد أن كان سلساً وقال ش أنه إن ظهر النائط إلى ظاهر الألية^(١١) وجب الماء

(١) حيث لم يجر الريق والا فهو مطهر في موضعه اه قرز (٢) بناء على أن ما يخرج من المصدة إلى التمس نجاسته أصلية اه (٣) والفرق بين الأصلية والطارية أن الطارية لا تصدى محلها والأصلية تمدا محلها إلى غسل أعضاء الوضوء فلا يصح وضوؤه الا بعد غسلها على قول ط اه زر لفظاً (٤) الآن يفرق النية أو يكون في أول الأعضاء اه غشم قرز (٥) من أن يحمي عليم جمل الوضوء قبل الفصل في الجنابة سنة وضعف الكشي ذلك قال لأنه لغير الصلاة كما في غسل الخائض للأحرام اه تعليق الفقيه س (٦) والدليل على أن الترجين من أعضاء الوضوء حديث جبريل عليه السلام وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أن أخي جبريل أخذ كفاً من الماء فنضح به فرجى اه ص (٧) فائدة ﴿هل يطهر الفرج الأعلى بالغسل وان كان البول لم يجف أم لا ظاهر كلام الهادي عليم في المنتخب يطهر بذلك وان لم ينقطع البول وعن بعضهم أنه لا يطهر الا أن يغسل بعد الجفاف واليه أشار م بالله في الزيادات اه من كتاب غرائب المسائل (٨) في تنبيه في ظاهر المذهب وجوب غسل الترجين في كل أمر يوجب الوضوء من رجم وقذف ودم وغيرها لكونهما عتدهم من أعضاء الوضوء وأما ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ليس منا من استنجى من الرمي فقد ضعفه المحققون من العلماء وعده ابن الجوزي من الموضوعات وعلى تقدير ثبوته فقد تقول بأن المعنى ليس منا أي من أهل شريعتنا من فعله معتقداً لوجوبه بغير الصلاة اه ح بهران بلفظه (٩) وأما موضع الجمع من المرأة فلا يجب اه ص (١٠) يفهم من هذا أن غسل التمس والحدث لا يدخلان اه (١١) وفي تقديم الأعلى على الأسفل نص عليه في الجامعين لأنه اذا بدأ بالأسفل وورد الماء على الأعلى ينحس بما عليه ويصل إلى الأسفل وهو نجس ولا يطهر الا بأن يكثر صب الماء ويسرف وان صب على وجه يصل إلى الأسفل من غير أن يصير إلى الأعلى بذلك يحتاج تكلف مشقة شديدة ذكر ذلك في مسألة النجاسة فيحمل ما قواه الاتمار عليه وعلى أن هذا سبب نذبه ثم استمر التذب وان لم يوجد كما يسن في غسل الجمعة لازالة الروائح الكريهة اه ح بن داود على الاتمار (١٢) وهم بالله وع اه (١٣) أبو ط وزيد بن علي اه (١٤) عتد م بالله وأظن غالب عتد ط اه قرز (١٥) ويطهر باطن الكف مع طهارة الفرج وظاهرها بحري الماء وقيل ح والسيدح يجب غسل ظاهر الكف اه يقال هذا أقوى حيث أقطع الجري من اليد قبل الطهارة والأول أقوى حيث لم ينقطع اه قرز (١٦) واثنين بعدها اه قرز (١٧) فتح الهمة اه

وان لم يجاوز للوضع المتاد^(١) كفت الأحجار^(٢) وان كان بينهما^(٣) قولان ﴿الأول﴾ يجزىء بالأحجار ﴿الثاني﴾ لابد من الماء وفي الذكر إن جاوز خرجه قليل لابد من الماء وقيل قولان ما لم يجاوز الخشعة فان جاوزها فلا بد من الماء وان لم يجاوز خرجته كفت الأحجار وأما كيفية غسل الفرجين بعد إزالة النجاسة فقال محمد بن الحسن من أولاد الهادي لا يجب ان يتمدا بالنسل فقب الذكر وحلقة الدبر وقال ابن مَعْرُوف يجب غسلها جميعا^(٤) ﴿قال مولانا عليم﴾ وهذا عندنا هو الأقبس^(٥) على أصلى عليم وقال أكثر الأمة أنه لا يجب غسلها بعد إزالة النجاسة وإنما ليسا من أعضاء الوضوء^(٦) واختلف هؤلاء فقال ن وم بالله وط يستحب من الريح وقال الإمام يكره (و) الفرض الثاني (التسمية^(٧)) وقال القرطبي أنها مستحبة قوله (حيث ذكرت^(٨)) أى انما تجب على المتوضىء حيث ذكرها لان نسبها^(٩) حتى فرغ من وضوئه فان ذكرها فيه مسمى حيث ذكر فان تركها عدا أعاد من حيث ذكر فان نسبها حتى فرغ فقال ن وص بالله أنه يجب أن يعود إلى حيث ذكر وقال النجاشي أنه يعود إلى آخر وضوءه والرجل اليسرى وقيل ح ان ذكرها ثم غسل شيئا^(١٠) مع ذكره تاركاً لها عاد اليه وان ذكرها ثم نسبها قيل أن يغسل شيئاً

^(١) وهو حلقة الدبر اهـ ^(٢) وقال لا يجب الاستنجاء بل يغير بينه وبين الاستجمار وقال ح لا يجب الاستنجاء إلا إذا تمت النجاسة حلقة الدبر وهب الذكر بأكثر من الدرهم البفلى اهـ ^(٣) وهو ما لم ينضم حال القيام اهـ ^(٤) الذكر جميعه والدبر ما انضم بالقيام وافتتح بالعود وكذا المرأة وقرز ^(٥) ﴿قال في شرح الفتح﴾ قد أطلق كثير من المؤلفين في القروع للهادى عليم أنه بوجوب غسل الفرجين كما في التبرير وقد رواه في حواشي الاقادة^(١) عن الاحكام ولم أجده فيه ولا في التصريح وشرحه بل في الاحكام أنه يغسل اليدين والفرجين فإذا أقامها وأتى يده تمضمض ولعله حيث كان ثم نجاسة كما أفهمته عبارته^(١) الذي في حواشي الاقادة عن الهادي والاحكام كقولم بالله أنهما ليسا من أعضاء الوضوء والرواية التي عن الهادي عليم أنهما من أعضاء الوضوء ذكرها في المنتصب حكاه في شرح البحر وغيره اهـ ^(٢) ﴿قال في الانتصار﴾ ولا أعرف أحداً غير الهادي عليم قال بأن الفرجين من أعضاء الوضوء والسبب بمن أوجبه واستحبه مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس منا من استنجى من الريح وأقل أحواله أن يغيد السكرامة إذا لم يجد الحظير اهـ ^(٣) قيل وتكون البسلة مقدمة على النية بعد إزالة النجاسة اهـ تركه يعني خلو التسمية عن النية اهـ ب وح لى وقرز^(٤) فان قيل ان من أصلكم أن مسئلة الخلاف إذا ذكرها وفي الوقت بقية وجبت الاعادة فهلا وجبت ها هنا لأن الوقت باق والجواب أن الثاني هنا مخصوص بالاجماع اهـ زه بل يقال هي فرض على الذاکر وقرز^(٥) أو جهل وجوبها وقرز^(٦) بقي النظر لو التمس عليه الأمران ما حكاه عند هؤلاء بمحتمل أن يقال الأصل براءة الذمة ويحتمل أن يقال الأصل عدم النسيان فيعيد اهـ غ قرز^(٧) (و) وأجاب اهـ ح لى قرز^(٨) فرغ فلو التمس عليه العضو الذي ذكرها عنده فالأقرب أنه يعيد الوضوء من أوله اهـ ن قرز وفي التبيث يعود إلى آخر وضوءه والرجل اليسرى اهـ

حال ذكره فلا إعادة (وان قلّت) التسمية فهي كافية إذا كان ذلك القليل معتاداً فإن لم يكن معتاداً لم يجز الا فيها وكذا لو قصد بالمعاد معنى آخر لم يجز وقد ذكر في الكفاية أنه يجزى منها بسم الله ^(١) أو الحمد لله ^(٢) أو سبحان الله ^(٣) قال مولانا عليم ^(٤) ما لو قال الله بقط فلم أتم فيه على نص قال وعندى انه يجزى ^(٥) (أو قلتمت يسير) فإنها تجزیه وتقدير اليسير مقدار تقريب الاء ^(٦) أو نحوه (و) القرض الثالث (مقارنة أوله ^(٧)) أى أول الوضوء (بنيته ^(٨)) أى بنية الوضوء (للصلاة ^(٩)) فلا يكفي نية رفع الحدث بل لا بد لمن أراد الصلاة أن ينوي وضوئه للصلاة (إما عموماً) نحو أن يقول لكل صلاة أو للصلاة أو لا شئت من الصلاة ^(١٠) أو نحو ذلك ^(١١) (فيصلى ما شاء ^(١٢)) من فرض أو قل (أو خصوصاً) نحو أن يقول لصلاة الظهر ^(١٣) أو نحو ذلك (فلا يشاء ^(١٤)) أى لا يتصدى ما خص فيصلى الظهر فقط وعندم بالله يصلى به ما شاء (ولو رفع الحدث ^(١٥)

^(١) لا الاستغفار فلا يجزى إلا مع القصد وقرز ^(٢) معتاداً ^(٣) مع القصد وقرز ^(٤) غير معتاد ^(٥) مع القصد وقرز ^(٦) غير معتاد ^(٧) مع القصد وقرز ^(٨) وقيل حده مقدار التوجهين وقرز ^(٩) كغسل اليدين بعد إزالة النجاسة من الوجهين لأن القروض مترتبة على الشرط ^(١٠) ولو مسنونا وقرز ^(١١) النية ^(١٢) هي القصد والارادة الموجودان في قلب المكلف لا بمجرد اللفظ ولا مجرد الاعتقاد والعلم اه ن قرز ^(١٣) خلاف ح وزفر والأوزاعي اه ن فلا تجب النية في الوضوء قياساً على غسل النجاسة اه وستر العورة لأنه أصل تستباح به الصلاة فلم تقتصر إلى النية اه ان ^(١٤) قوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والوضوء عبادة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء شعار الايمان والايمان الصلاة لقوله تعالى وما كان الله ليضيق إيمانكم أراد الصلاة إلى بيت المقدس فكانت اه قال الوضوء شطر الصلاة وهي تقتصر إلى النية فكان مثلها لأنه عبادة والعبادة من حقها القربة والقربة لا تكون قربة إلا بآنية اه ان ^(١٥) قال السيد الهادي إن هذه النية لا تصح لأنه لم يشأ شيئاً فإن كان قد شاء ذلك نية اه رياض وقيل بل تصح لصحة التعبير بالماضي عن المستقبل اه أنهار كقوله تعالى وبرزوا لله جميعاً ^(١٦) لا استحابة الصلاة اه قرز ^(١٧) ولا يدخل الطواف اه قرز ^(١٨) ^(١٩) تليه ^(٢٠) فلو قال نويت صلاة ركعتين لا سوى لم يضر ذلك وأجزأه ذكره في النية وكذا الركعتين من الظهر أنه يجزى اه ح ن وقيل لا تصح لأن تعليق النية في بعض الصلاة كالتعليق اه تي قرز ^(٢١) ولو نواه فرضاً منكراً ففي الجوهرة عن الحنفين أنه يصلى ما شاء قيل والصحيح أنه لا يجزى إلا القرض واحد يختاره اه والأولى ان هذه كالتصخير والتخيير مبطل وقرز ^(٢٢) ^(٢٣) مسألة ^(٢٤) من توضأ للعصر قبل أن يصلى الظهر فلا يقرب صحته لكنه لا يصلي حتى يصلى الظهر بوضوء له ^(٢٥) أو بعد دخول وقت العصر على قول من يسقط الترتيب ولا يقال ان محبة العصر ترتب على صحة الظهر فكذا وضوؤه لأن ذلك يقتض بالوضوء لما مضى اه ن ^(٢٦) فلو عدم الماء تيمم للظهر وقت التيمم المعتاد وتورد في مسائل المعاينة أن تيمم صلى وهو توضأ اه ^(٢٧) ولو توضأ للجمعة ثم اختلفت صبح أن يصلى بالظهر وقرز وكذا العكس لأن القرض واحد اه مع ^(٢٨) ينظر لو قال كل صلاة إلا صلاة فهل يصح ذلك أجاب المقي أنه يتعين البطلان لا آخر صلاة وقيل لا يصح هذا الاستثناء إذ كل صلاة يصح فيها ذلك الاستثناء فهي مجهولة فلا تصح لأحد المخصص كما لو قال لفسائه إحدا كن طاق اه مي قرز

يعنى إذا جمل وضوءه لرفع الحدث لم يعتمد فلا يصل شيئا بل يجوز له مس المصحف عند من منه من الحدث^(١١) (الانفل) من الصلوات (فينبغي القرض^(١٢)) نحو أن ينوى الوضوء لصلاة الظهر فيصلى الظهر وما شاء من النوافل^(١٣) تدخل تبعا قال في الشرح بالاجماع (والنفل^(١٤)) يتبع النفل أى إذا نوى وضوءه لصلاة ركعتين^(١٥) نافلة صلى الركعتين وما شاء من النوافل لأنه يدخل تبعا ذكر ذلك ض زبد في باب التيمم^(١٦) أعنى أنه لو نوى تيممه للنافلة معينة صح وصلى به ما شاء من النوافل **قال مولانا عليم** وإذا جاز في التيمم في الوضوء أولى^(١٧) وقيل ح لا يجوز إلا الميعة على أصل الهدوية في باب الوضوء^(١٨) **قال مولانا عليم** وهو لا قيس على كلامهم (ويدخلها) يعنى النية أحكام أربعة منها (الشرط^(١٩)) عند الهدوية وصورته أن يشك المتوضئ في وضوءه الأول فيعيد الثانى بنية مشروطة بفساد الأول فيجزيه هذا لو كان الأول فاسدا^(٢٠) (و) منها (التفريق^(٢١)) وهو أن ينوى عند كل عضو غسله للصلاة^(٢٢) فإن هذا يصح وعن بعض أصح لا يصح (و) منها (تشريك النجس^(٢٣)) في نية الوضوء والمراد أن التشريك لا تنسد به نية الوضوء لا أن نية تشريك النجس واجبة لأن نية إزالة النجاسة لا تجب ولكن أنما يكون ذلك في النسلة الثالثة لأن النجاسة

^(٢٤) وهو قول التقيين من اهل^(٢٥) ولو جنازة أو عيدين أو مندورة اه قرز^(٢٦) **والقرن** بين الوضوء والفعل ماذ كره في الشرح وهو أن الفصل مشروع على الطاهر وغيره والوضوء لم يشرع إلا على الحدث ولهذا دخل نفل الصلاة تحت فرضها ولم يدخل نفل الفصل تحت فرضه اه^(٢٧) يقال ما الفرق بين القرض والنفل أن النفل يتبع النفل بخلاف القرض فلا يتبع القرض سل قلت الفرق ان القروض محصورة ولها قوة خلاف النفل فانه مخفف فيه اه حى^(٢٨) ظاهره لاسجود التلاوة وفيه نظر وفي حاشية ما يقال فيمن توجها لاسجود التلاوة أو نحوه هل يتنفل قيل ذلك محتمل أو نوى لاسجود السهو أو سجدة مندورة هل يتنفل ويطوف ينظر لفظ البيان وإن نوى للطواف أو لمس المصحف أو لاسجود التلاوة ونحوه لم يصل به شيئا وأجزاء ذلك اه بلفظه^(٢٩) في التيمم في شرح قوله ولعادم الماء في الميل اه^(٣٠) المختار يصح هنا لاقى التيمم وقرز^(٣١) صوابه في باب التيمم اه^(٣٢) تخيه لوشك في وضوء نواه لصلاة الظهر فقط وأعاد بنية مشروطة وقال في الشرط لصلاة الظهر إن لم تصح الأولى وإلا لفصل الصلاة لا كلام أنه يجزى به للظهر وهل يجزى به للعصر أم لا التحقيق أنه لا يجزى به اه غ لفظا وسيأتى نظيره في الزكاة فلو انكشف صحت الأولى وأجزأه للعصر اه تك (هـ) الحالى ولما مضى للاستقبال اه قرز^(٣٣) اجتنابا للامتنان القطع في موضع الشك لا يجوز^(٣٤) **مسئلة** ويستحب تكرير النية عند كل عضو من الوضوء وعند كل ركن من الصلاة ليكثر نوايه اه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم نية المؤمن خير من عمله لما يحصل بها من مضاعفة الثواب (هـ) لأنه كالعبادة المختلفة بخلاف الصلاة والحج وله أن يعم بعد أن فرق فيقول نويت غسل باقى الأعضاء للصلاة اه^(٣٥) وكذا عند النسل للجنازة اه من الفصل^(٣٦) هذا ذكره الأستاذ وض ف والصحيح خلافه ذكره ص بالله والتقي ع وأشار اليه في الشرح فلا يجزى حتى تزول النجاسة اه ح تذكره وقرز

لا يحكم بطلانها إلا في الثالثة ^(١) قوله (أو غيره) وذلك كالتيبرد وإزالة اللون الطاهر وتقليم النسيب ^(٢) ونحو أن يقول لصلاة الظهر ومعه العصر (و) منها (الصرف) ^(٣) وهو أن ينوي قبل فراغ الوضوء ويسد شروعه فيه غير ما نواه له أولاً فيبطل من حيث صرف فلا يصح فعل ما كان نواه له أولاً ولا ثانياً ^(٤) إلا أن يكون ما نواه له أولاً أو ثانياً مما يدخل تبعا فانه يصح نحو أن يصرف من فرض إلى قفل فلا يصح القرض به ^(٥) ويصح النفل لأنه يدخل تبعا فان عاد من حيث صرف أبعداً لما نواه أولاً ^(٦) ولما يدخل تبعا ^(٧) قال عليم ^(٨) وكان القياس أن لا يجرى النفل حيث لا يجرى ما هو تبع له على أصل الهدوية لأنه لم ينو في أول الوضوء وإنما دخل تبعا للقرض والنية للتوسعة لا يجرى، والنفي كان يدخل النفل تبعا له ^(٩) قد بطل بالصرف و(لا) يصح دخول أمرين في النية أحدهما (الرفض) ^(١٠) بمعنى أنه لا يبطل به الوضوء وذلك نحو

^(١١) هذه المسئلة مبينة على أن النجاسة في أول أعضاء الوضوء كالقلم إذ لو كانت في اليد أو غيرها كفت النية الأولى ومبينة أيضاً إنما طهر به المتنجس من الماء لا يكون مستعملاً بخلاف كلام علي خليل وإن المستعمل مطهر ومبينة على أنه استصحب النية في المسئلة الثالثة لئلا يكون قد قدمها اه فان قيل إن هذا يخالف ما تقدم أنه ينوي بعد إزالة النجاسة من القرجين قلنا أما أنها خلافية أو رده نجاسة طارية وتلك في نجاسة ناقضة اه زربلقها ^(١٢) وكذا لا يفسد الآذان بتشريك التسليم والالحاح بالانثناء من فضل الله ولا الصوم بصون الجسم من فضلات الغذاء ولا الزكاة بكونه الفقير صديقاً أو عسكياً فان شركاً امرأ آخر من قرية كان أفضل كان يشرك في الزكاة صلة الرحم أو حق الجواراه مع وقرز ^(١٣) فائدة في قول الدواوي لو صرف من عموم إلى خصوص أو من خصوص إلى عموم فان كان العموم المتوحي أو لا صح الجميع ثم إن كان العموم المتوحي آخر ^(١٤) صح الخاص فرضاً كان أو خلافتاً نعماً كان فرضاً من العموم بكل حال وإن كان قفلاً فلا يستأنف له الوضوء إذا كان الخاص فرضاً وإن كان قفلاً فعل الخلاف المختار عدم الاستئذان وقرز ^(١٥) ينظر عن ع سيدنا عبد القادر في النفل لافي القرض هكذا في بعض الحواشي (هـ) والصرف لا معنى لدخوله في نية الوضوء إلا حيث في الجملة فرض مصروف إليه أو مصروف عنه ولعله يأتي ذلك في نفل النفل وفرضه فقط أو في تعليقه اه حاشية لي (هـ) والفرق بين الصرف والرفض أن الصرف متعلق بغيره بخلاف الرفض فلم يعلق بغيره اه (هـ) صوابه ويبطلها الصرف لأنه لا مناسبة لعلفه على ما قبله وقرز اه ^(١٦) أما الأول فلعدم النية وأما الثاني فلعدم الترتيب (هـ) إلا في الظهر والجملة لأنها كالشيء الواحد اه قرز ^(١٧) وإن صرفها من نفل إلى نفل معين قليل كما في القرضين وقال ض زيد يصلي ماشاء من النفل اهن لفظاً قرز ^(١٨) مع تبدل النية لبطلانها بالصرف بخلاف الضريق اه قرز ^(١٩) قلنا القرض نفل وزيادة فإذا صرف قد بطلت الزيادة دون النفل لأنه في حكم المتوحي من أول الوضوء فلا يبطل اه ب وان قرز ^(٢٠) قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والأولى في الاحتجاج أن يقال رفض ما قد فعل مستحيل فلا يصح فكيف يكون مؤثره والثاني يرفع الثبوت اه غ (هـ) ^(٢١) فرفع فاما الصلاة والصوم والحج إذ انوى رفضها أو إبطالها فلا تنفس بمجر دانية خلاف حوش قلنا إلا أن تعلق النية في الصلاة بفعل نحو أن ينوي عند ركن منها أنه من غيرها أو عند ركن فرض أنه نفل

أن يدخل في الوضوء حتى يتوسط ثم يرفض ما قد فصل وذكر على خليل وأبو مضر وص
 بالله أنه يبطل قال الإمام إذا نوى إبطال الوضوء قبل كاله أو بعده فلاش وجبات للشهور
 منها أنه لا يبطل ^(١) قال وهذا هو المختار على رأى أئمة المترة في الصورتين ﴿ قال مولانا عليم ﴾
 وهذا القول قوى عندى (و) الثانى (التخير) ^(٢) لا يدخل النية أيضا فإذا قلت لصلاة الظهر أو
 العصر لم يتمين لأحدهما فلا يصح أى الفرضين ^(٣) وكذا لو خير بين فرض وقتل وإن كان بعض
 المتأخرين ذكر أنه يحتمل صحة النفل على جهة التيمية يعنى للفرض ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وهو
 ضعيف جداً لكن هل يرتفع الحدث مع التخير ﴿ قال مولانا عليم ﴾ الجواب أنه يرتفع عندم
 بالله ^(٤) حيث التخير بين عبادتين لا بين عبادة ومباح ^(٥) (و) الفرض الرابع (الضمضة) وهى
 جمل الماء فى الفم (والاستنشاق) ^(٦) وهو استعمال الماء فى المنخرين فلهما من تمام غسل الوجه
 وقالن ^(٧) وكوش انهما سنة وإذا ثبت وجوبها فالواجب أن يكون (بالدلك) ^(٨) لقم أن
 أمكن وللأف أما بضم المنخرين من خارج وهركما أو إدخال الأصابع وهركما بها كما فى الفم

أو عند الركون الأول انه الثانى أو الثالث وكذلك فى السجود فأنها تعد ذكره فى الشرح خلاف من بالله
 ومثل ذلك فى الحج لاستدعاء النية اه ن لفظاً ^(١) المشهور عنهم البطلان اه ^(٢) غالياً احتراز من
 التخير ^(٣) بين الظهر والجمعة فإنه لا يضر عندم بالله وقرز بل لا يصح لأن النية شرعت للتمييز ولا تميز
 هنا وللجزم ولا جزم مع التخير اه كب ^(٤) وكذلك الحيض والجنابة وقرز (هـ) أى لا يصح معه
 النية لأن النية من شرطها الجزم اه ح اث ^(٥) كلام بعض المتأخرين قوى وهو الفقيه ف إذا كان اللام
 عندوفا وهو قوله فى الشرح فلا يصح أى الفرضين فيصح النفل وأما على ما ذكره فى بعض النسخ لم يصح
 لأى الفرضين فيضمف لعود نية الصحة إلى الوضوء اه ^(٦) لأن نية رفع الحدث تكفى عندم بالله
 فيصل ما شاء اه ع والقباس إنه لا يرتفع به الحدث إذ لانية مع التخير عندم بالله ^(٧) لأنه لو قال نويت
 الوضوء صح عندم بالله حيث خير بين عبادتين لم يدخل التخير فى نية الوضوء إنما دخل فيما فصل له
 وحيث خير بين عبادة ومباح فالتخير فى النية فلم يصح ذكره فى بعض حواشى الزهور (فائدة) إذا
 أراد الإنسان الوضوء فى أول الوقت وكان فى فيه حرارة أو فى رأسه تحت عمامته يبخس من وصول
 الماء فيه الضرر فانه يجوز له ترك ذلك ولا يجب عليه التأخير حتى يزول عنده كمن وجد من الماء ما يكفى
 أعضاء التيمم فقط فانه لا يجب عليه التأخير لكن إذا زال عنده فى وقت الصلاة فقال الحقيقى لا يجب
 عليه الإعادة ^(١) وقال الاميرح يجب وقوه الفقيه اه حاشية على زر ^(٢) إلا المستقلة إلا أن يزول
 عنده قبل الخروج من الصلاة أعاد وقرز ^(٣) قلت وهما من الوجه فلا وجه لجعلها فرضاً مستقلاً اه فى
 يقال إنما أفردهما لأجل الخلاف اه ^(٤) فلو تيممض واستنشق وكان عنده سنة ثم تغير اجتباؤه انهما
 واجبان فقد أجزاه الوضوء ذكره الامام المهدي عليم اه ج معنى (هـ) والصادق والباقر وزيد بن على ^(٥)
 ولم يذكر عليم وجوب الدلك فى سائر الأعضاء لعله اكتفى بالدلك فى للضمضة والاستنشاق بل يقال
 اكتفى فيها بذكر الفصل إذ هو إجراء الماء مع الدلك كما يأتى اه املاى ومناه فى ح ابن هجران اه

(أو الملعق^(١)) وهو أن يراحم الماء في جوانب القم فتقوم شدة المصاكة مقام الدلك (مع إزالة الخلالة^(٢)) وهو ما يتميز^(٣) بين الأسنان من أثر اللحم أو غيره لأن بقاءه يمنع وصول الماء فلا يحصل الاستكمال وقال ص بالله لا يجب لأن ذلك لم يرو عن أحد من العلماء واختاره الإمامي^(٤) (والاستنثار) وهو إزالة ما يمنع وصول الماء في الأنف مما يتكشف فيها ﴿قال علي لم﴾ ولا أحفظ في اعتباره خلافاً^(٥) عند من أوجب الاستنشاق (و) الفرض الخامس (غسل الوجه^(٦)) وهو ما بين الأذنين ومقاص الشعر إلى منتهى الذقن مقبلاً ويدخل في ذلك البياض بين الأذن والحية^(٧) ولو بعد ثباتها وعن ك أنه ليس من الوجه بعد ثباتها ﴿قال علي لم﴾ وإنما قلنا (مستكلاً^(٨)) إشارة إلى خلافاً وقعت فيه^(٩) منها قول الامامية انه لا يجب تمدى ما جمته الوسطى والابهام لأن الوجه عندهم^(١٠) هو ذلك ومنها قول شوط^(١١) وك الصدغان من الرأس وما موضع الخلفة^(١٢) وما عندنا من الوجه قال في المجموع وكذا الخلاف في الذنبتين^(١٣) قيل في المراد إذا كانت صغيرة فأما الصاعدة إلى حد السماغ فن الرأس^(١٤) ﴿قال مولانا علي لم﴾ وهذا قوي

^(١) يقال من أصل الهدوية أن قوة جرى الماء لا يفي عن الدلك فإن كان هذا مجمع عليه كان خصوصاً وإلا طلب الفرق اه رياض وقيل ان ذلك الحديث على علي في وضوءه اه ب يقال قد أخذ من قولهم وما صاك الماء من الأرشية (هـ) يقال لأن الجمجمة الملعق هو الالتقاء اه هـ^(٢) ويستحب أن يكون عود الخللا ما يكون منه السواك والخلال مندوب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم تخللوا على أثر الطعام فإنه يصح اللثة والتواجد ويجلب الرزق وليس أشد على ملكي المؤمن أن يريا في فيه شيئاً من الطعام وهو يصل اه ان (هـ) فإن تندر خروجها فلا تأخير فإن زالت بعد الوضوء قبل الصلاة أعاد الوضوء كمن تغير اجتهاده اه ص^(١) فإن خرجت حال الصلاة لم تجب عليه الاعادة وقيل تجب عليه الاعادة لأن الدخول فيها ليس كغسلها^(١) فإن خرجت بعد الصلاة فلا إعادة ولو كان الوقت باقياً فإن قلت إن من أصولهم ان مسائل الخلاف إذا خرجت وفي الوقت بقية وجبت الاعادة فالجواب أن الحجة الاجماع ان لا إعادة ولو الوقت باق اه زر قرز (هـ) والخلالة بالضم ما يقع من التخلل اه م^(٢) بالزاي أى يبقى^(٣) والأمرح وفي الثمرات وقوى هذا القول لأنه لم يعرف من الصحابة إزالة ما يمنع من التمر أو اللحم اه قيل ع وكذا يأتي الخلاف فيها تحت الأغفار اه ن^(٤) بل فيه خلاف الامامى و ص بالله انه لا يجب بل يستحب اه^(٥) فلو خلق الله له وجهان فيها وجب غسلها جميعاً لعدم التخصيص اه تك وكذا في المسح وقرز^(٦) بكسر اللام اه قافوس^(٧) يقال هو مستكمل عند المخالف فلا يكون عبارة ازشارة إلى الخلاف كما ذكره الامام علي لم اه تي^(٨) يعنى في حد الوجه اه^(٩) وكذ عن الهدي أحد من الحسين علي لم وقد خالف أهل أهل البيت في أربع مسائل منها أن الوجه ما واجه ومنها لا يصح الوضوء في الوقت المكروه ومنها في الفصل أن النوم يقوم مقام البول ومنها في صلاة العيد انها تصح للشفرد من بعد الفجر اه^(١١) وفي الشرح عند ط الصدغان من الوجه وقيل أحد قوليهما من الاذن إلى العين اه ح خمس مائة آية وفي الشفا إلى أسفل الأذنين^(١٢) والتجذيف ليس بستة وإنما هو اعتاده الناس اه ري^(١٣) ففتح الزاي اه^(١٤) فيفسل المتعاد مع الوجه والباقي يمسح مع الرأس وقرز

وفى الانتصار والنزعان والصدغان من الرأس عند أئمة العترة وأحد قولى ش ومنها فى المين قال (م) بالله يجب إدخال الماء باطلاً^(١) ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وهو ضعيف عندنا^(٢) وإنما يجزى غسل الوجه (مع تحليل أصول الشعر) فى اللحية^(٣) والشفة والشارب ونحوها^(٤) فإن ذلك واجب من كمال النسل وقال ح لا يجب تحليل اللحية ورواه فى شرح الابانة عن زيد بن على والناصر وقال ش يجب ان كان خفيفة^(٥) لا كتة ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وإنما قلنا أصول الشعر لأنه لا يجب غسل ما استرسل^(٦) من اللحية فى الصحيح من المذهب وأوجبه^(٧) وش (ثم) ﴿ ذكر عليم الفرض السادس ﴾ وهو (غسل اليدين)^(٨) مع المرقين وما حاذها أى حاذى المرقين^(٩) (من يد زائدة^(١٠)) فإنه يجب غسلها فأما لو لم يتعد العضد لم يجب وقال الامامى لا يجب غسل الزائد مهما لم يكن متبته فى محل الفرض (و) يجب غسل (ما بقى من التقطوع إلى العضد^(١١)) ففى انتهى إلى العضد غسله منه ما كان يفصله واليد

(١) تخريجاً لا مذهب له اهـ ان خرج به للهادى من قوله يجب غسل الوجه ظاهرة وخافية وهو ضعيف اهـ أراد الهادى باطن الوجه المضمضة اهـ^(٢) وعبارة از تحمله ذكره النجوى وفى الهداية أنه يجب غسل الوجه لا باطن المين اهـ^(٣) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وأخذ كفاً من ماء وأدخله تحت حنكه فقل به لحيته وقال امرئى ربى اهـ^(٤) العذارين والحاجبين وأهداب العينين والعذارين وهما مما على الصدغين من أسفل والعارضين مما على العذارين والحنكيتين وهما مما على الشفة اهـ زر قرز^(٥) التى لا تستر والكتة التى تستر البشرة اهـ^(٦) وفيما زاد من الأظفار عن حد اليدين وجهان لا يجب كالستر من اللحية ويجب لأنه من اليد اهـ ب (هـ) قال فى الزوائد وأما الخنثى والمرأة إذا نبتت لهما لحية وجب غسلها إجماعاً اهـ زر (هـ) الا أن لا يمكن من الصلابة إلا به اهـ ص^(٧) وإجماع أنه يجب غسل الشعر الذى لم يستر كستر الشفة والشارب والذراع وإجماع أنه يجب غسل المسترسل فى الجنابة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بلوا الشعر وإجماع أنه لا يجب مسح المسترسل من شعر الرأس اهـ زر قرز^(٨) مسئلة وإذا اغتسل شيء من جلد الذراع حتى بلغ العضد وتدل لم يجب غسله وإن اغتسل شيء من جلد العضد حتى بلغ الذراع أو تدلى منه وجب غسله ذكره اص ش اهـ ن قطعاً^(٩) قال فى الشرح المرقين اسم لطرفى العظمين الذين أحدهما عظم الذراع والآخر عظم العضد ولا يختص الاسم بأحدهما دون الآخر ولا يوجب زوال أحدهما سقوط الآخر اهـ حاشية على زر^(١٠) مسئلة ويفصل ما وقعت فى محل الفرض اتفاقاً أو حاذاه فى الأصح اهـ ب (هـ) ولو لحية أو أصبح اهـ ص وظاهر از خلافه إذ اللحمة والشعر لا يطلق عليهما اسم اليد إلا أن يكون فى موضع الفرض اهـ وقرز (هـ) قال فى الانتصار ما كان أصله فى محل الفرض من أصبح أو كف وجب غسله لدخوله فى قوله تعالى وأيديكم وما كان أصله فوق محل الفرض فإن قصر ولم يحاذى لم يجب غسله وفيما حاذها وجهان للمذهب الوجوب اهـ زر قرز^(١١) الطارى لا الأصل فلا يجب اهـ تاهى وقيل ولو قبل التكليف وقرز وهو ظاهر از اهـ قال مولانا المتوكل على الله اسماعيل لأن أصل الشريعة تلبت الحسب ولو زال السبب وقرز

باقية لأنه واجب قبل القطع فلا يستقله القطع وهذا مذهبننا وح وقال ك وش لا يجب متى انتهى إلى العند لأنه إنما وجب قبل القطع لأنه لا يتصكّن من غسل المرفق إلا به وبسد القطع زال الموجب لنفسه قال مولانا عليم وهو قوى (١) ذكر ﴿ عليم القرض السابع ﴾ وهو (مسح كل الرأس) (٢) مقبله ومدبره وعن ريد بن علي والناصر إذا مسح مقدم الرأس أجزأه وقال ح يكفي ربه وقال ش يكفي ثلاث شعرات وعن النزال شجرة (٣) ولا يجب مسح الذوائب (٤) قال أبو جعفر اجمعا قال السيد ح وإذا مسحت المرأة على خضابها (٥) أجزأها وقيل ع لا يجزى (و) يجب مسح اكل (الأذنين) ظاهرهما وباطنهما لأنهما من الرأس ﴿ قال عليم ﴾ وإنما أفردناها لأجل الخلاف وهو اطلاقات ثلاثة وتفصيل الاطلاق ﴿ الأول ﴾ للزهرى أنها من الوجه فيضلان معه ﴿ الثاني ﴾ المذهب أنها من الرأس فيمسحان معه ﴿ الثالث ﴾ للش أنها عضوان مستقلان فيؤخذ لهما ماء جديد يمسحان به (٦) وأما التفصيل فهو للشعي واسعق (٧)

(١) وقواه الامام شرف الدين وحى (٢) قال في البيان ويكفي ظاهر الشعر ومثله في الغيث (١) وفي شرح الفتح يجب مسح باطن الشعر وظاهره (١) ولفظ الغيث المراد مسح كل الرأس إنما هو بالكف على ظاهر جميع جوانبه مقدماً ومؤخراً وعلواً ولا استيعاب كل شرة لأن الاحالة بجميع ذلك متعذر على ذي الشعر المطولة وقرز (٢) (يجب أن يمسح) مرتين ليعم بذلك باطن الشعر وظاهرها اه ب (١) قال الامام المهدي أحد بن الحسين يجب المسح على جميع الرأس يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ قيل وهو المذهب لأننا لو لم نقل به لزم أن يغسل وهو لا يجزى أو يمسح كل شرة وهو لا يمكن وبه قال الفقيه س اه وكذا قال في الآثار إن أجاد لها لباطن الشعر فهو ندب (١) ولفظ البحر ﴿ مسألة ﴾ وكيفية المسح (٢) أن يأخذ الماء بكفيه ثم يرسله ثم يلمص أحد السبحين بالأخرى ثم يضعها على مقدم رأسه وإيهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى موضع الابتداء فخر عبد الله بن زيد وليعم باطن الشعر وظاهره فإن كان عليه شعر فمسح الشعر أجزأه وإلا فعل البشرة إذ الجميع يسمى رأساً فإن وضع كفيه بلا مسح لم يجزه اه ب بلفظه قرز (٢) هذه الهيئة ندباً كما أفهمته عبارة الغيث اه من هامش البحر وقرز (٢) ولو بالة وقرز (٣) ويجزأ أبو نورك (١٥) وقش بعض شجرة من الرأس وعن داود وغيره يجزى المسح على العمامة اه أنوار مضيفة (١) وهو المسترسل من شعر الرأس اه ح اث قرز (٢) ولا يجب قلع النقش الذي في وجه المرأة لجري عادة المسلمين بذلك وأطباهم من غير إنكار فخرى ذلك مجرى الاجماع على جوازه والفقهاء على ما تحته خلاف الفقيه ع اه من ح ابن راوع وأفتى بذلك الفقيه س حيث لم يمسح ضرراً بقلعه وقرز (٢) مذهب حيث كان معتاداً وهو الذي لا يمسح الشعر وقرز (٢) المراد بالخضاب الطيب اه قرز (٢) بعد الرأس اه (٣) ابن راهويه (٢) والزهرى (٢) والتفصيل الثاني لابن سريج أنها يضلان مع الوجه ويمسحان مع الرأس وقد اقرض خلافه ان

(١٥) ينظر في نقل صاحب الآثار فالامام ك يشترط عنده مسح كل الرأس وعند بعض أصحابه الثلث وعند بعضهم الثلثين وكتبهم صريحة بهذا وأصل الاختلاف في هذا في معنى الباء هل للتبويض أو زائدة ولحديث مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمسح بتأصيته وعلى العمامة اه عبد الواسع

وهو أنه يمسح المقبل مع الوجه ويمسح المذبر مع الرأس * لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمسح أذنيه مع رأسه وقال الأذنان من الرأس وإذا وجب المسح (فلا يجزئ الفسل ^(١)) لأن الذي أمرنا به المسح والفسل ليس مسحا فلو صار مفسولا بالثالثة لم يضر لأن المسح قد حصل بالأولى * وقال علي خليل لو غسله بنية المسح أجزا وإن لم ينو فاحتالان وعن ن يجزئ ^(٢) واختاره الامام ي * تنبيه * لو توضأ بعد غسل الجنابة ^(٣) هل يجب تخفيف الرأس من ماء الفسل ثلثا يمسح به وهو مستعمل ^(٤) أولا يجب أو جبه بعض المذاكرين المتأخرين وأشار إليه في الزايدات * قال مولانا عليم * إلا أن عادة المسلمين بخلافه ^(٥) قال والاعتراف عندى أنه لا يجب لأن الرأس إن كان مشعرا فالشعر متقيل لا يستقر في ظاهر أصوله من الماء إلا يسيرا ^(٦) دون ما يحمله الكف للسح فيكون أغلب وإن كان أصلع فكذلك (ثم) ذكر * عليم القرض الثامن * وهو (غسل القدمين) فانه واجب عندنا وهو قول ح وش وقالت الامامية أن الواجب للسح * وقال ن انه يجب الجمع بينهما ^(٧) قال السح بالكتاب والفسل بالسنة * وقال الحسن وأبو علي الجبائي أنه غير ^(٨) ويجب غسلهما (مع الكمين ^(٩)) والكعب عندنا هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم وهو قول عامة الفقهاء وقال ك ومحمد والامامية هو العظم الناشئ على ظهر القدم * تنبيه * الجمع عليه ^(١٠) من الاعضاء ماحوته الوسطى والابهام من الوجه وإلى حد المرققين من

^(١) والفرق بين الفسل والمسح أن الفسل هو إمساس العضو بالماء حتى يسيل عنه مع ذلك ^(١) والمسح هو دون ذلك وهو إمساس العضو بالماء حيث لا يسيل عنه اه لمع وب وقرز ^(١) قال عليم ولا يعتبر في السيلان أن يقطر فأما سيلانه عن محله فلا بد منه اه ان قرز ^(٢) لأنه مسح وزيادة قلت خلاف المشروع اه ^(٣) ونحوها إذا كان لقرية لا للتبرد اه ^(٤) ينظر لأن المستعمل ما لا يصق البشرة وانفصل عنها ورفع حكما وهما لم ينفصل اه في قرز ^(٥) الأولى في التعليل المأثور من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يمسح ليلًا ونهارًا ولم يقل انه كان يؤخر مسح رأسه إلى أن يجف ويقرّب انه إجماع اه ح ولا يقال أنه يبقى في الرأس أقل مما يحمله الكف لأنه لا طريق الى ذلك اه تك ^(٦) بل الإجماع اه ^(٧) قيل مراد الناصر عليم حيث قدم المسح أو غمس رجله وأما لو دللتهما كنى الفسل عن المسح اه ^(٨) تعارض القريتين وجعل السابق منهما ^(٩) ويجب أن يسيل من الساق ما لا يتم غسلها إلا به كاليدين اه تي وكذا سائر الأعضاء وقرز ^(١٠) فان لم يكن لرجليه كعب ولا ليديه مرافق اعتبر قدرهما من غيره وقرز وإن تشقت رجله فجعل فيها شحما أو شحما أو حناء وجب عليه إزالة عنته فان بقي لون الحناء لم يضر اه روضة نووي قرز ^(١١) وقاعدة هذا التلبية أنه إذا نسي لمحة من هذه الأعضاء زائدا على الدرهم البتلي ^(١٢) وجب قضاء الصلاة اه ن معناه في الوقت وبعد بخلاف المختلف فيه ^(١٣) والمسحيج ولو يسير آقرز

اليدين^(١) وإلى كعب الشراك من الرجلين^(٢) وشرة من الرأس والباقي يختلف فيه (و) (القرض التاسع) (الترتيب^(٣)) ﴿ قال عليم ﴾ وهو تقديم الأول فالأول^(٤) من الأعضاء على حسب مراتبها في العبادة إلا أنما لم يذكره بين اليدين والرجلين وهو واجب فيها فتقدم اليمنى منها على اليسرى وقال ح لا يجب الترتيب مطلقا وقال ش لا يجب بين اليمنى واليسرى وإنما هو مستحب (و) القرض العاشر (تحليل الأصابع والأظفار^(٥)) إذا كانت قد تطولت^(٦) خلاف الإمام ي في الأظفار (والشجج^(٧)) التي في الرأس والوجه أو أى أعضاء الوضوء يجب تحليلها ذكرها الأميرح في شجج الرأس^(٨) التي انحصر الشعر عنها ورواه في الباقوة عن م بالله قال والاولى أنه لا يجب ﴿ فصل ﴾ (وسننه) خمسة^(٩) الأول (غسل اليدين أولا^(١٠)) وان^(١١) لم يعلم

^(١١) ﴿ يعني ﴾ أن المجمع عليه من أعضاء الوضوء مقدم الرجلين إلى حذى كعب الشراك ظاهرها وباطنها ولا يدخل في الإجماع مؤخر الرجلين من حذى ما يضاف إلى الكعب من ظاهر المرقوب وباطنه مثل ذلك لنا سيدنا غفر الله بن قاسم العلوي قبض بيده على كعب الشراك وما حذاه من باطن القدم وقال هذا هو المجمع عليه هكذا مثله له شيخه البارع الناظري وقال هذا مثله له شيخه الفقيه عبد الله بن مفتاح مؤلف هذا الكتاب اه^(٢) بعد قول ح أنه يعني قدر الدم البغل في كل عضو اه يقال ذلك واجب لكن مغفوعه لأن قد أجمع على الوجوب وإن اختلف في قدر ما يعني فالخلاف إنما هو في قفا المسئلة كما ذكره الفقيه س اه قرز في البيان في أول باب الفصل في مسئلة من غلب على ظنه أنه اجتنب اه^(٣) ﴿ مسئلة ﴾ من عكس الوضوء فمن ع يكون متوضئا بست مرات وإنما يصح ذلك إذا نوى الوضوء عند غسل الوجه في العضو الأول لأن النية المتقدمة لا تنصح هذا إذا لم يقل الرجلين من أعضاء الوضوء وإلا لم يصح إلا السبع ﴿ مراتب اه ص وقال ش بأربع مرات ﴿ ١ ﴾ إذا نوى في أول أعضاء الوضوء وقرز^(٤) قال في ح التكت ما معناه لقوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم هذا وضوءي لا يقبل الله الصلاة إلا به فلو صح الوضوء غير المرتب لزم ألا يصح الوضوء المرتب اه^(٥) قال الإمام ي والمصحح في تحليل الأصابع في الرجلين أن يبدأ بمخصر اليمنى ويغتم باهماها والعكس في اليسرى اه ري ﴿ والخلاف ﴾ في إزالة ما تحت الأظفار كالخلاف في إزالة ما بين الأسنان ذكر ذلك بلفظه اه ن ﴿ خلاف للناصر اه ن زادت على الأصل أهمل وقرز^(٦) الظاهر لا الاتقاع ونحوها فلا يجب وقيل يجب تحليل الاتقاع وهو ظاهر الإظهار اه^(٧) وقيل عليها غيرها اه^(٨) عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضيع سني حرمت عليه شفاعتي وعنه صلى الله عليه وآله وسلم من أحي سني فقد أحياني ومن أحياني فقد أحياني ومن أحياني كان معي يوم القيامة اه عقود متضمنة ﴿ صوابه خمس^(٩) بعد إزالة النجاسة ﴾ ﴿ من الرجلين اه رى لأن واجب الوضوء ومنه ولا يصح إلا بعد إزالة النجاسة كما تقدم اه من وضوء النهار ﴿ ١ ﴾ وقال شيخنا قبل إزالة النجاسة لأنه الظاهر من السنة اه ن ﴿ قبل إدخالها إلا ما وجهه خبر روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا استيقظ أحدكم من نوم فلا يغسل يده في إلا أنه حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده فهذا يقتضي استحباب غسل يده قبل أن يغسلها وأما الوجوب فلا يقتضيه لقوله أنه لا يدرى أين باتت يده فأد الشك لا غير ولم يرد التجدد الواجب بالشك وإيجاب ما ليس بواجب قبيح ولفظ اه روى قول الله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية ولم يذكر غسل اليدين في أوله اه شفا لفظا ﴿ عبارة إلا ما غسل الكفين ﴾ ثلاثا اه قرز^(١١) الواو واراخال فلا وجه للتشكيل اه

فيهما نجاسة وأوجب أحد بن يحيى ^(١١) (و) الثاني (الجمع بين المضمضة ^(١٢) والاستنشاق بفرقة) فانه مسنون عند يحيى عليه السلام والفرقة ^(١٣) بفتح التين للرة الواحدة من الاعتراف ذكره في الصحاح والضياء واختلاف في تفسيره فقيل المراد الجمع من غرفة واحدة ^(١٤) ويكرر ذلك في ثلاث غرفات ^(١٥) وهذا هو الظاهر وقيل ^(١٦) للرافضة لما يأخذونها ثلاث مرات عليه السلام قال مولانا عيسى عليه السلام وهو ضعيف جداً لأن الكف لا يتسع لذلك ولا تأتي الثالثة الا وقد ذهب ما فيه الا قليلا وقال م بالله إن الجمع غير مسنون ^(١٧) وأنه يؤخذ للأنف ماء جديد والترتيب مستحب ^(١٨) وهو قول ح وص (و) الثالث (تقديمهما) أي للمضمضة والاستنشاق (على الوجه) لأنه أقرب ^(١٩) الى ذلك الأنف في حال جرى الماء فيها إذ لو جرى أخذ ما يكفيه للوجه ولها لم يغل اما أن يدل ذلك الأنف أولاً أو الوجه أو أيهما فصل لم يدل ذلك الثاني في حال جري الماء عليه ^(٢٠) الا القليل فالترتيب أقرب الى حسن الاستعمال فان قلت ان ذلك يحصل مع تقديم الوجه عليهما فلم جعلت المسنون تأخره عليه السلام قال عيسى عليه السلام لأنه لو قدمه لم يأمن خروج دم من الفم أو الأنف لأن ذلك كثيراً ما يمرض لرقعة ما فيهما من اللحم فيحتاج الى إعادة غسل الوجه على خلاف في ذلك ^(٢١) فتقدمها أولى (و) الرابع (الثلاث) ^(٢٢) وهو غسل أعضاء الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ذكره القاسم

^(٢٣) والقسم والمرضى واختاره الامام شرف الدين لخبر الاستيقاظ اه والمرضى المذكور هو الناصر ابن الهادي عليه السلام عقيب يوم الليل فقط قلت ولعله أخذه من قوله أين باتت لأن المبيت إنما يكون عقيب يوم الليل اه غ ^(٢٤) ويستحب المبالغة لغیر الصائم اه هداية ^(٢٥) وألضم اسم لما يخفف به اه ز ر ^(٢٦) بكف واحد وإلا لم يكن متسناً وقرز ^(٢٧) عند الهادي عليه السلام اه ن ^(٢٨) للدواري ^(٢٩) بل قال المسنون التفريق ذكره في كب ومعه ح ون ^(٣٠) حتى تقدم المضمضة على الاستنشاق اه ^(٣١) والأولى في التعليل لما روي في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر معناه في شرح الآثار وإلا لزم أن يقدمها على الفرجين عند من قال أنهما من أعضاء الوضوء اه ^(٣٢) والمراد بالجري هنا وفي الفصل منازلة الماء من موضع إلى موضع لا أنه يشترط أن يكون الماء جرياً بل يكفي ما دام رطباً وقرز ^(٣٣) من أحدث أثناء الوضوء قبل كماله انقضض وضوءه على ظاهر كلام الشرح لأنه قال فيه مانافى كل الوضوء نافي ببعضه وذكر في تذكرة ط والافادة والامام علي بن عبد والامام موسى والفقهاء وأبومضر والفقهاء أنه لا ينتقض لأن النقض حكم الوضوء ولا يثبت له حكم حتى يثبت اه أم من خط من غم وهذا معنى كلام الزهري الزموا مثل هذا في التسليم واجتنب قبل كمال التسليم يجب عليه إلا غسل الباقي ولا قائل به اه ^(٣٤) الامام موسى يثبت الرأس بماء واحداً به الهادي وثلاث أمواه اه ذكره وغيره ^(٣٥) قيل الفقيه س اختلف المذاكرون فقال بعضهم لا تصبح الثانية حتى يستكمل العضو في التسلة الأولى وقال بعضهم يصح أن تسكر في لمعة ثم تسكر في لمعة فيصير متسناً اه سلوك وهو ظاهر الاز ^(٣٦) وتكره الزيادة على الثلاث غسلات لأنه بدعة ويكره على من اعتادها ويكره الاتهام به ويجب عليه تنى الوسواس بالرجوع إلى الأدلة الشرعية والمراد إذا زاد على الثلاث معتقداً أنه سنة لا ان زاد لنظافة ولم يحصله عادة فلا حرج ^(٣٧) فقط اه هداية وفي الحديث من زاد

والهادي ^(١) وقال ح وص لايسن التلثيت في الرأس ورواه أبو جعفر عن م بالله (و) الخالص (مسح الرقية) قال في الانتصار السائقان والفقادون مقدم العنق لأن في الحديث من مسح ساقتيه وقهه أمن من الغل ^(٢) قال ط والمسنون مرة واحدة ﴿ قال مولانا هليم ﴾ ولهذا أخرناه عن التلثيت لثلاثا يتناولوه * والمسنون أن يمسح الرقية ببقية ماء الرأس ^(٣) وعن م بالله وص بالله بماء جديد فرقا بين القرض والنفل ^(٤) (ونذب ^(٥)) سبعة أمور الأول (السواك ^(٦)) وأوجهه داود ^(٧) وإنما يندب للصلاة (قبله ^(٨)) أي قبل الوضوء وهذا أحد قولي ش قال في الانتصار وهو الظاهر من مذهب المترة وفي أحد قولي ش أنه لا يختص الوضوء بل يستاك للمسلاة من أرادها وإن لم يتوضأ

﴿١﴾ أو خص قد أساء وظلم ﴿٢﴾ وقال أحمد الأزرق لا يكون مسبباً إلى أن يعتقد الرابعة فرضاً أو سنة قال في البيان أساء بترك السنة وظلم نفسه بما قصها من الثواب ﴿٣﴾ هذه رواية أبي داود اه ﴿٤﴾ وهو بالغيار إن شاء فعل لكل عضو ثلاث مرات وإن شاء تم الأولى إلى آخر الأعضاء ثم ماد ثانياً وثالثاً ذكر معناه في الزهور ^(١) وزيد بن علي وش ^(٢) يضم التين في هذا المثل وغل بالسكسر المخذ وبالفصح الزكاة اه ^(٣) فإن لم يبق لم يسن له أخذ ماء جديد بل المسح من غير ماء وقرز وقيل بل يأخذ ماءً جديداً وقيل يسقط المسح اه ^(٤) فلو جمع بين القولين كان مبتدأ ولم يكن متسنناً ذكره في الشفرا اه ^(٥) عبارة الانتصار ويسن السواك وتدبت آداب ومعناه في ح لي ^(٦) ﴿قائمة﴾ في إمساك السواك يجعل المختصر والابهام من أسفل والبصر والوسطى والمسبحة من فوقه هذا هو السنة ويتطلع ريقه أول ما يستاك فانه ينفع من الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا يتطلع بعده شيئاً فانه يورث العمى ولا يضع السواك عرضاً أطح بل أنصبه نصيباً فمن وضعه فأصابه داء فلا يلومن إلا نفسه وأما طول السواك فلا يزيد على شبر فما زاد فهو محل الشيطان اه من خط مرغ ﴿٥﴾ ويكره إكثاره لأنه يذهب بهاء الوجه ﴿٦﴾ قال في إرشاد العنسي وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال صلاة بسواك خير من أربعين صلاة بلا سواك وكان صلى الله عليه وآله وسلم يستاك بالربط واليابس أول النهار وآخره ﴿٧﴾ ويسحب للمرأة كالرجل وهو من العشر التي من سنن المرسلين وقد يقال إنها التي قال تعالى وإذا جلى إبراهيم ربه بكلمات وهي خمس في الرأس وخمس في البدن فالتى في الرأس السواك والمضمضة والاستنشاق وقص الشارب وفرق الشعر والتي في البدن الحنأ وحلق العانة وتصف الابط وتقليم الأظفار والاستنجاء وفي الحديث استاكوا عرضاً وادهنوا غيا ﴿١﴾ واكتحلوا ترأاً ويجزيه السواك بالخرقة الخشنة ولا يجزي بالأصبع لأنه لا يطلق عليها اسم السواك وقيل يجزيه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يجزي الرجل أن يستاك بأصبعه اه رى وفي السنن الكبرى خمسة أحاديث في أجزائها ﴿١﴾ واللب يوماً فيوم والسكحل في كل عين ثلاثة أطراف اه ح ب ﴿٥﴾ ويكره بالخشن الذي يغير اللثة والعيدين المشمومة كالحنأ والرمان والريحان والقصب القارصى وقصب الزرع كله وكذا الخلخل بذلك اه ن ويصل السواك قبل أن يستاك به ذكر ذلك في الشرح وإن يكون من الاراك ويجوز بسواك الغير إذا رضى اه تك ^(١) ﴿وحجة داود﴾ قوله صلى الله عليه وآله وسلم استاكوا والأمر للوجوب قلنا خبرنا قربنة والأمر للندب وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لولا أن أشق على أمتي لأوجبت عليهم السواك اه ب ^(٢) وحد القليلة أن لا يخلخل اعراض بأن يكون في حكم المفعول لأجله اه

ومن آداب السواك أن يستاك (عرضاً^(١)) أى عرض الأسنان لأن الاستياك طولا ربما حسر الله^(٢) ولأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لما أخبر أن اليهود يستاكون طولا أمر بالعرض ﴿قال مولانا عليم﴾ والسواك آداب نخشى التطويل يسطها لكننا ذكر جملة مختصرة وهو أنه يكره للجنب من جماع^(٣) والقائم^(٤) وفي المسجد^(٥) وعند قضاء الحاجة^(٦) وشابكاً^(٧) ومتجمعا متنبهاً^(٨) في مجلسه وندب بعد النوم^(٩) ومع الجوع^(١٠) وللمتوضىء^(١١) ومن أراد ذكر الله أو تلاوة القرآن وبعد أكل ذوات الروائح الكريهة^(١٢) ﴿قال عليم﴾ ويندب وإن زالت الأسنان لبقاء العلة التي ندب لأجلها وهى تطيب موضع الذكر (و) الثانى (الترتيب بين الفرجين^(١٣)) يعنى أنه يندب تقديم غسل الفرج الأعلى^(١٤) على الأسفل (و) الثالث (الولاء^(١٥)) وهو أن يوالى بين غسل أعضاء الوضوء ولا يشتغل خلاله بشئ غيره إلا لأمر يقتضيه^(١٦) فإن فعل لم يطل وضوؤه عندنا^(١٧) وقد قدرت الموالاة بأن لا ينجس الضو الأول^(١٨) إلا وقد أخذ فى الثانى فعلى هذا يكره أيضاً على أصل يحى ﴿عليم﴾ أن يستاك بعد الاستنجاء ﴿قال مولانا عليم﴾ ولهذا قلنا قبله أى قبل الوضوء * ويكره أيضاً حال ازالة النجاسة لتشبهه بقضاء الحاجة فيقدم عليهما^(١٩) (و) الرابع (الدعاء^(٢٠)) فى أثناؤه وبمده قد روي عن على ﴿عليم﴾ أنه كان

^(١) قال فى البيان والمرض من جانب اليم إلى الجانب الآخر والطول إلى جهة الأنف والذقن اه ان (ه) أو عرضاً وطولاً ان قرز (٢) بكسر اللام اه نهاية (٣) لأنه يورث بخر اليم (٤) لأنه يذق الساق اه (٥) المقت من الله اه (٦) لأنه يورث الغشيان اه (٧) يورث وجع الظهر اه (٨) يورث وجع المقاصل اه (٩) سبأ الصباح (هـ) ولو توباها اه (١٠) غير المقرط اه قرز (١١) يعنى حيث أراد أن يوضو وضوؤاً ثانياً اه (١٢) وعند اصفرار الأسنان اه (١٣) ولو بين الماء قياساً على المضمضة والاستنشاق فى تقديمهما على الوجه اه قرز (هـ) حال ازالة النجاسة وبمدها قرز (١٤) لأنه مخرج النسل الصالح وقيل لأن الخارج من الأسفل أقدر من الخارج من الأعلى اه (١٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أجمعوا وضوءكم جمع الله شملكم اه (١٦) أى يقتضى الوضوء من حر الماء أو برده اه (١٧) خلاف أحد قولى الشافعى وأحمد بن حنبل والأوزاعى فقالوا يعطيه الكثير كالإذان قلنا لا نسلم فى الإذان اه ب (١٨) فى وقت معتدل اه (١٩) على الوضوء أو ازالة النجاسة خلاف أحد قولى ش اه (٢٠) قال فى الشفا ومنها أنه يستحب أن يفضح غايته ثلاثاً بعد فراغه من وضوؤه والباقيان من المعجمة والباء أيضاً معجمة واحدة من أسفل باطن اللحية ذكره الصادق جعفر بن محمد الباقر وذلك لما روي اه لفظاً (هـ) ويستحب تطويل النرة والتججيل والاستئذان بعد غسل الوجه وقيل بعد الفراغ اه و التججيل ما كان فى اليد والرجل أخذاً من تججيل الفرس وهذا قياساً على الوضوء من هذه الأعضاء وقوله والاستئذان هو رمي بالشئ المعجمة والسنة المهمة ويقال شئ الماعلى وجهه أى أرسله أو أرسله من غير هريق وعنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله اه ان (هـ) والحديث فى الدعاء المعروف فى الوضوء يعلم أن له أصلاً فى السنة لا كما زعم النووي أنه لا أصل له اه من خط قى (هـ) وعن على عليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مسلم وضو أو يقول بعد وضوؤه سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك اللهم وأتوب إليك اللهم

يقول عند القعود ^(١) للاستنجاء اللهم اني أسألك اليقين والبركة وأعوذ بك من السوء والمهلكة وعند ^(٢) ستر العورة اللهم حصن فرجي واستر عورتى ولا تشمت بي الأعداء وعند الغسلة والاستنشاق اللهم تقنى ^(٣) حجتى وأذقنى عفوك ولا تحرمنى رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم يسهل وجبى يوم تسود الوجوه ^(٤) ولا تسود وجبى يوم تبيض الوجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطى كتابى يمينى وانخلد بشألى وعند الشمال ^(٥) اللهم لاتؤتق كتابى بشألى ولا تجعلها مغالاة الى عنتى وعند الغشى * اللهم فشى برحمتك فانى أخشى عذابك * وعند مسح الأذنين اللهم لاتقرن ناصيتى الى قدمى واجامنى من الذين يستمعون القول فيطمعون أحسنه ^(٦) وعند غسل القدمين * اللهم ثبت قدمى على صراطك المستقيم (و) الخامس (توليه بنفسه) فلو تولاه غيره أجزأه ^(٧) وكراهه الالحد (و) السادس (تجديده بعد كل مباح ^(٨)) مستحب اجاماً فان كان مندوباً

اجبني من التوازين واجبني من التطهيرين واغفر لي انك على كل شيء قدير الا كتب في رق ثم ختم عليها ثم وضعت تحت العرش حتى تدفع اليه بخاتمها يوم القيامة اه غ وكذلك يستحب للانسان أن يقرأ انا أنزلناه في ليلة القدر فقد روى عن علي بن عليم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اذا فرغت من الوضوء فاقرأ انا أنزلناه في ليلة القدر فمن قرأها عند فراغه من الوضوء كيب الله عبادة خمسين ألف سنة قيام ليلاً وصيام نهراً اه سلوك فاذا أراد دخول باب المسجد قال اللهم افتح لي أبواب رحمتك واغلق عني أبواب سخطك فاذا تقدم الى مصلاه قال اللهم اجعلني من أوجه من توجه اليك ومن أقرب من تقرب اليك وأنجح من طيبك اه ارشاد ^(٩) خبره عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله صادقا من قلبه فتح الله له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء اه شفا ^(١٠) قبل كشف العورة وقرز وقيل بعد ازالة النجاسة ^(١١) أي بعد اه ^(١٢) وفي هامش الوايل في مجموع الزوايد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقولن أحدكم اللهم تقنى حجتى فان الكافر يلقن صحته ولكن يقول اللهم تقنى حجة الايمان عند الموت وهي الشهادتان عند الموت اه ان رواه الطبراني في الأوسط لكن يقال هذا مروي عن علي بن عليم وهو توقيف ورواية علي بن عليم بالراحل عن أبي هريرة اه ^(١٣) وفي الآثار وجوه قيل جاءت به السنة وان خالف القرآن اه ^(١٤) المعصية الذي يجعل في المضد من حلي اه ^(١٥) وعند مسح الرقبة اللهم أعتق رقبتى من النار وقني الاغلال يوم الحساب اه نسخة ^(١٦) في غير العورة الالحد وقرز ^(١٧) اما تقرب بالاناء وصبه على يده ونحو ذلك من دون مباشرة فلا كراهة ولا منافاة لما ذكره اه حاث وقرز ^(١٨) الأولى أن يقال ويسن لكل فريضة وتندب لسلك مباح فاذا توى الظهر والمصر مثلاً فإنه يسن له اعادته للمصر وان كان داخلًا في نية الأولى وذلك لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فظاهره لسلك فريضة ولذا وجه قوم منهم الناصر أبو الفتح الديلمي والامام القاسم وداود وقلوه صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء نور على نور وفي رواية البخاري والنهني كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جوضاً لسلك فريضة اه فتح ^(١٩) فان توى بالوضوء تجديده بعد كل مباح ثم بعد كماله ذكر أنه قد أحدث وجب عليه اعادة الوضوء بل لا يجب اعادته لأنه قد توى الصلاة فكفت هذه النية اه ح لي فان لم ينويه للصلاة بل توى التجديد فقط لم يكف وقرز ^(٢٠) مما يدع ارضاً عن الصلاة

فهو إما صلاة ^(١) فلا يستحب إجماعاً وأما غيرها فقال ط يستحب وقال م بالله لا يستحب ^(٢)
(و) السابغ (إمرار الماء على مآخق ^(٣)) من شمره (أو قشر) من بشره أو غفره من (من أعضائه)
أى من أعضاء الوضوء وقال ط أنه يجب مسحه وقال ص بالله وح وش وك أنه لا معنى له ^(٤) قال
مولانا عليم ﴿ وهذا عندي قوى لكن جرينا في المختصر على اختيار الاحباب

﴿ فصل ﴾ (وواقضه) سبعة ^(٥) أمور والأصل في هذا الفصل قوله تعالى أو جاء أحد منكم من
الغائط الآية * وعن علي عليه السلام قال قلت يا رسول الله الوضوء كتبه الله علينا من الحدث قطع
قال لا بل من سبع من حدث ^(٦) وتقطار بول ودم سائل وفيه ذراع ودسعة ^(٧) عملاً القم ونوم
مضطجع وقهقهة في الصلاة فالأول من السبعة (ماخرج من السيلين ^(٨)) وهما القبول والدبر من
رج و بول وغائط ومنى ونحوها ^(٩) (وإن قل ^(١٠)) الخارج (أو نذر ^(١١)) كالخضعة والدودة ^(١٢)
والريح من القبل والودي والمذي والمذي وقال ك ان النادر لا ينقض * وقال أكثر الامامية لا ينقض
الودي والمذي وهما طاهران * وقال القاسم عليم إذا خرجت الخضعة أو الدودة انتقض الوضوء
لأنها لا تخرج الابلية فأخذ من مفهوم كلامه أنها إذا خرجت من غير بلد لم تنقض (أو رجع ^(١٣))
نحو أن تخرج الدودة رأسها ^(١٤) ثم رجع فإن الظاهر من اطلاقات أصحابنا أنه ينقض لأنه خارج من

لاعلى وجه الانتظار لما ذكره في الشرح عن البادئ عليم اه كب لفظاً ^(١٥) فوضاً أو نقلاً أو قرأة وقيل المراد
نافلة لا فريضة فيستحب لأن القاسم أوجه لكل صلاة اه ^(١٦) حتى للصلاة التي توضع لها فالما الصلاة الأخرى
فستحب ولو بعد الصلاة اه تقرير ^(١٧) مسح ما مسح وغسل ما يغسل وقرز ولا يستحب الترتيب لأنه قد حصل
أولاً ولانية أيضاً (بالضم ليم فعله وفعل غيره اه ^(١٨) أي لنديه اه ^(١٩) والثامن انقطاع الدم في حق المسحاضة
قدراً يمكنها الوضوء والصلاة اه ^(٢٠) أراد بالحدث ما فوق الثفطار وقيل المراد به الغائط اه غايه ^(٢١) الدسعة
الواحدة من التي ملا القم فقط والتي الذارح أكثر من ملا القم وبهذا لم يدخل منه ^(٢٢) (الاولى) أن يقال
من نحو السيلين ليدخل الثقب الذي تحت السرة (١) كاذ كره في عبارة ب ولومن القفا اه ح لى وقرز
(١) وأما ماخرج من السرة أو فوقها فحكمه حكم التي اه وقرز (٥) (فرع) خروج المقعدة ينقضه
وكذا ماخرج من أحد سبيل الختني وهما تنضم من المعدة فان كان في أسفلها فهو رجيع وإن كان في أعلاها
فهو قه ولا ينقضه ماداخل الارجح من غير خروج شيء اه ن (٥) وكذا لو أدخل شيئاً في فرجه وأخرجه
فانه ناقض عندنا لا عند القاسم فاما لو لم يخرج به لم ينقض الوضوء ولا تنضم صلاته إلا في آخر الوقت
حيث يمكنه إخراجها فان كان لا يمكنه إخراجها صحت الصلاة ولو في أول الوقت ولا يؤم أكل
منه اه ترك ^(٢٣) كالقعدة والولد وقرز ^(٢٤) وحده ما يدرك بالطرف لا باللمس اه وقرز ^(٢٥) يعني كلف
نادراً ولو جافة اه ن ^(٢٦) أما لو خرجت الدودة من الجرح لم تنقض إذ كره في الحفظ وهو ظاهر اه ن
(١٣) أو بقي على حالة وقرز ^(٢٧) فلو توضع ورأسها باد صبح وضوؤه لا الصلاة لكونه حاملاً لتنجس فلن
رجعت لم تنقض وضوؤه لأنها لم تخرج بعد الوضوء وقيل إنها إذا رجعت انتقض الوضوء اه ن وقواه
مى والسلامى

السيبين ولو رجع * وإطلاقهم أن ماخرج من السبيلين نقض وهو أحد قش وقال في الانتصار لا ينقض على رأى أئمة العترة وأحد قش (و) الثاني (زوال القتل^(١١) بأى وجه) من نوم^(١٢) أو إغماء^(١٣) أو جنون وقال زيد بن علي وح أن النوم في حال الصلاة لا ينقض سواء كان قائماً أم راكعاً أم ساجداً أم قاعداً ^(١٤) قال عليم ^(١٥) ولما كان في النوم مايقى عنه أخرجناه بقولنا (الاخفقتى نوم) والخفقة هى ميلان الرأس من شدة النعاس فيبقى عن خفتين (ولو توالتا^(١٦)) وصورة التوالي أن يميل رأسه ثم ينتبه انتباهاً غير كامل بحيث لا يستكمل رفع رأسه عن ذلك الليل حتى يستقل^(١٧) الا ويسود في النعاس (أو خفقات^(١٨) متفرقات) وصورتها أن يميل النعاس برأسه ثم ينتبه انتباهاً كاملاً يسود في نعاسه ثم كذلك * ووجد الخفقة أن لا يستقر رأسه^(١٩) من الليل حتى يستيقظ ومن لم يعل رأسه غي له عن قدر خفقة^(٢٠) وهى ميل الرأس فقط حتى يصل ذقنه صدره قياساً على نوم الخفقة^(٢١) (و) الثالث (قئ نجس^(٢٢)) وهو الجامع للقيود المقدمة في باب النجاسات فإنه ناقض متى جمعا عندنا وقال ك وش انه لا ينقض ولو كثرت وقال يزيد بن علي وزفر أنه ينقض وإن قل (و) الرابع (دم أو نحوه^(٢٣)) كالصل والقيح (سال^(٢٤))

(١١) ويعرف زواله بأن لا يعرف ما يحكم عنده^(٢٥) وحقيقة النوم ^(٢٦) هو استرخاء البدن وزوال الاستشعار وخفاء كلام الناس وليس في معناه النعاس وحديث النفس فانهما لا يقضيان بحال قال الامام في النوم امر ضروري من جهة الله تعالى يلقى في الدماغ ثم يحصل في العينين ثم ينزل في الأعضاء فتسترخي فلهذا يسقط إن كان قائماً أو قاعداً اهرى وح ب (٢٧) وقال أبو موسى لا ينقض النوم مطلقاً ^(٢٨) اح آيات^(٢٩) قال في الانتصار الاغنى زوال العقل لشدة الألم والمرض والجنون زوال العقل من غير مرض ويطلق على فساد العقل على جهة الدوام في الأغلب فالصرع فساد^(٣٠) العقل في حال دون حال^(٣١) صوابه زوال^(٣٢) صوابه إن توالتا وقيل لا اعتراض لأن لوضعية بمعنى ان^(٣٣) أي يستيقظ اه^(٣٤) والخفقات المتفرقات أن يفصل بين الثنتين والثالثة انتباهاً كاملاً فان ذلك لا يضر وقرز لأن بين كل خفتين فلا يضر كما أوهمت عبارة قز ارز^(٣٥) قدر تسيحة قلن استقر قدر تسيحة نقض اه في قرز^(٣٦) غير مفسدة وقرز^(٣٧) وقيل^(٣٨) الصواب على نوم^(٣٩) الخفتين وإلا لزم أن يكون قس الشيء على نفسه وكونه قس الاغلظ على الاخف^(٤٠) لعله أراد في القدر لا في الحكم اه^(٤١) ولودما فلا بد من ملا^(٤٢) القم تذكرة معنى حيث هو من المعادة وقرز^(٤٣) ولين الذكر والخنى ينجس ولا ينقض الوضوء إذا التقض ليس فرع التنجيس اه وقيل إن لبن الذكر والخنى ينقضان الوضوء كالدم يدبر فيه القطرة فكذا حكمها اه ع يعني تعتبر القطرة فيها كما تعتبر في النجاسة إذ الفرع فرع التنجيس اه قرز^(٤٤) ولقط كب والسائل هو مسال إلى الموضوع الصحيح اه ذكره م بالله وقيل ما سال قدر الشعرة وقيل هو ما كان قدر القطرة اه كب لفظاً وفي شرح الآثار مثله وإنما ينقض من ذلك على المذهب ما جمع القيود وهو ما قطر أو سال شعرة إلى أن قال لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم ودم سائل وعند م بالله أن السائل هو ما جاوز المحل عند خروجه وإن قل فان منع السجح بقطنة نقض عنده إذا جاوز المحل وظاهر المذهب أن ذلك لا ينقض

قيل س وع والمادي وم بالله يتفقان في أنه لا ينقض إلا السائل لكن اختلف في حله ففي الشرح
عن م بالله وع ان حله أن يتعدى من موضعه إلى الموضع الصحيح قال أبو مضر فلو غرز بالبرة فخرج
الدم من موضعه فهو سائل وقيل ع ل يقدر بالشعيرة ^(١) هل قول المادي أو القطرة ^(٢) وقال الباقر
ودوك وش أن الدم لا ينقض ^(٣) الوضوء إذا خرج من غير السيلين وسواء كان سيلانه
(تحقيقاً أو تقديرًا) ^(٤) فالصحيح ظاهر والتقدير نحو أن ينشف بقطرة على وجه لولاه لسال *
وقال أبو مضر وفي واحد قولهم بالله لا ينقض إذ المتبر السيلان الحقيقي * ثم ولا يكتفى بحكونه
سائلا بل لابد أن يسيل هذا القدر (من موضع واحد) ^(٥) فلو خرج من مواضع دون قطرة دون
قطرة بحيث لو اجتمع كان أكثر من قطرة لم ينقض ^(٦) قيل ع والجرح الطويل ^(٧) موضع واحد
لم يتخلل موضع صحيح ^(٨) * وقيل ح انه بمنزلة مواضع ^(٩) قال مولانا عليم * وهو قوی

إلا إذا كان بحيث لو لم يمنع لسال شعيرة أو قطرة وذلك هو المراد بقوله أو تقديرًا اهـ اث بلفظه
ولفظ البحر مسألة المادي والتاقض ما قطر أو سال شعيرة الخ ^(١٠) نفسه لا لرطوبة المحل على وجه
لولاه لم يسال ذكره الامام ع عليه السلام اه قرز ^(١١) إذا سال وقرز ^(١٢) طولاً وعرضاً وعمقاً وقرز
^(١٣) إذا لم يسال وقرز ^(١٤) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجج ولم يوضأ ^(١٥) ومن التقدير جموده
على وجه لولاه لسال وقرز ولو من الأنف وقرز ^(١٦) والعلق إذا مضى قطض لأنه يسيل بعده لا بالبق مالم
يسال بعد سقوطه اهـ تذ وقال في الكافي إنما مضى يقطض وإن لم يسال اهـ وقيل ح التحقيق أنه
لا فرق بين البق والبرغوث ونحوه في أنه لا ينقض إلا ما سال بعده سقطها ولا عبرة بما يأخذنه في
بطونهما وإن كثرت لأنه يصير اليهما قبل أن يجاوز المحل ذكره ص بالله والامام ع عليهم اهـ ب قرز
^(١٧) يعني إذا سال في موضع التطهير قطرة ^(١٨) اهـ ب معنى وقال المقي طاهر الأزهار ولو دون قطرة
^(١٩) وتكون أصلية وقرز ^(٢٠) وإذا التبس هل خرج من موضع واحد أو مواضع فلا ينقض
لأن الأصل الطهارة اهـ غ معنى ^(٢١) ويكتفى الظن في كونه من موضع واحد لأن خروجه من موضع
واحد شرط والدم نفسه سبب وكلما كان شرطاً كفي فيه الظن فلا يقال إن هذا يناقض ما تقدم في الآز
إذ السبب هناك متيقن اهـ وفي شرح الفتح لا ينقض ما خرج مع الرقي إذ لا يعلم هل خرج من موضع
واحد أم لا وقواه الامام عليم في البحر ^(٢٢) وهو نجس لكل نصابه بخلاف التي لثقتان شرطه قرز
^(٢٣) في الجنائيات لا في الوضوء قرز لأن الأصل براءة الذمة ^(٢٤) اعلم أن المسئلة ^(٢٥) في الجرح الطويل على
ثلاثة أضرب موضع اتفاق وهو ضرب الشوك والشرم والثاني موضع اتفاق وهو شطب السكين التي
اتصل خروج الدم منها ومسئلة الخلاف الجرح الطويل الذي فيه مواضع خرج منها الدم وبعض لم
يخرج والمقرر أنه بمنزلة موضع واحد بل للمقرر أنه بمنزلة مواضع في الكل لأنه لم يخرج نصاب
القطض من موضع واحد قرز ومثل معناه في ح لى ومسئلة رابعة أن يحصل الجرح فيه ولم يحصل
خروج الدم فعدنا مواضع اهـ م وقرز ^(٢٦) والمراد بالموضع ما لم يخرج منه دم ولو اجترح اهـ عم قرز
^(٢٧) في القطض اهـ وقرز لا في الجنائيات قرز

عندي ^(١) ولا يكفي كونه من موضع واحد بل لابد أن يكون سيلانه من ذلك الموضع (في وقت واحد) وقدره بعض المتأخرين بما إذا نشف لم ينقطع ولا بد مع هذه القيود أن يكون سيلانه (إلى ما يمكن تطهيره) من الجسد يختز من أن يسيل من الرأس دم إلى موضع في الأنف لا يبلغه التطهير فانه لا ينقض ^(٢) ولو جمع القيود أما إذا بلغ موضع التطهير نقض (ولو) خرج (مع الريق وقدر ^(٣)) الذي مع الريق (بقطرة) لادونها فانه لا ينقض وقال ط ينقض ماخرج مع الريق ان كان غالباً لا مغلوباً ^(٤) قيل ع وكذا لا ينقض عنده المساوي ^(٥) ولا المتابس وقال ض زيد بل ينقض المساوي وقوى ﴿ مولانا عليم ﴾ كلام الفقيه ع (و) الخماس من النوافض (إلتقاء الختانين ^(٦)) فانه ناقض خلافاً لبعض الأنصار ^(٧) (و) السادس (دخول الوقت في حق المستحاضة ^(٨)) وسيأتي تفسيرها ^(٩) (ونحوها) وهو سلس البول ومن به جراحة يستمر اطرأؤها وقال ح انه ينتقض وضوء المستحاضة بمجرد الخروج وقال ص بالفه أنه ينتقض بمجموعهما ^(١٠)

^(١) وهذا حيث خرج منه الدم من مواضع متفرقة من كل موضع دون قطرة اه كـب وأما إذا خرج الدم متصلاً فلا خلاف بين الفقيين انه موضع واحد وقرز ^(٢) هو مسألة في من رغب ثموضاً ثم خرج من داخل اه فانه باقي الدم جامداً لم ينقض ذكره ص بالله اه ن لفظاً وقرز إنه لا ينقض ما لم يكن قد استحال اه إذا كان جهوده استعالة وإلا نقض حيث بلغ النصاب اه تي وقيل أنه كالفطار لا ينقض مطلقاً ولعل هذا أولى إلا أن يظن في الظن أنه خرج من نفس الجرح كان ناقضاً ولقائل أن يقول هو خارج من جراحة ولو بأخر زوله ما لم يكن قد استحال اه ولقظح الأولى أنه ينقض لأن السيلان الحقيقي غير معبر اه عم ول ^(٣) ولو في غالب الظن هذا أخذه من مفهوم فواه إن كان غالباً ^(٤) والغلبة في اللون ذكره الفقيه ع ^(٥) أخذه من مفهوم قوله لا مغلوباً مع توارى الحشفة لأنه وجب الفصل والحديث الأصغر يدخل تحته وقرز أما لوجوب الفصل فلا بد من توارى الحشفة وأما لنقض الوضوء فينقض وإن لم يحصل توارى اه قرز (هـ) مع توارى الحشفة قرز (و) لختان الرجل هو الجلد الذي يبق بعد الختان ويجبر على الذكر وختان المرأة جلدة كعرف الديك فوق مسلك الذكر فيقطع منها في الختان شيء اه ح هداية (هـ) جسم ال ذكر يقال إذا كان لا ينقض الوضوء إلا مع إلتقاء الختانين فلم لا ينقض بالادخال اليسر على قولكم ينقض لكل خارج قال عليم لا يسمى خارجاً إلا ملاحضتي الختانين وما لا يبلغ ذلك لم يكن خارجاً اه ري وكذا لو أوجع في دبر ونحوه فانه إذا توارت الحشفة نقض وبقياس الدبر على القبل اه ري وكذا لو أوجع عوداً فلا بد من دخوله قدر الحشفة اه ري معنى والقياس أنه ينتقض على اللولج فيه وإن كان دون ذلك إذ هو خارج من السيلين كما أدخل عوداً وقد يقال السيلين ماداخل الختان اه عامر ^(٦) زيد بن ثابت وأبي بن كعب ^(٧) والدم سائل أو قد سال بعد الوضوء وفي اثنا ثم قرز وهذا شرط يجمع عليه اه ماش ^(٨) بأنها من لم يمهط طهر صحيح ^(٩) وفائدة الخلاف حيث توضأت بعد طلوع الصبح أو بعد طلوع الشمس فلي قولنا ينتقض بدخول وقت الظهر في الصورتين وعلى قول ح بطلوع الشمس في الأولى وبدخول وقت العصر في الثانية وعلى قول ص بالله بطلوع الشمس في الأولى وبدخول وقت الظهر في الثانية اه ان

(و) السابع من النواقض (كل معصية كبيرة^(١)) فإنها ناقضة للوضوء عند القاسم والمهادي ون
والخلاف في ذلك مع الفقهاء وزيد بن علي وم بالله في أحد قوليه فانهم قالوا لا ينقض شيء من
للمعاصي إلا ما كان نافذا بنفسه كالزنا^(٢) وسواء كانت المعصية كفراً أم فسقاً فإن الخلاف فيها
على سواء واختلف علماء الكلام فيما تعرف به الكبيرة فالحكي عن أهل البيت عليهم أن الكبيرة
ما ورد الوعيد عليها^(٣) وهو قول بعض البغدادية من المعتزلة وقال بعض البغدادية كل عمد كبيرة وما
عداه فتابس^(٤) قال مولانا عليهم السلام وهذا ظاهر السقوط لأنه لا عقاب على ما ليس عمداً * وقالت
عامة المعتزلة ما ورد عليه الوعيد مع الحد^(٥) أو لفظ يفيد الكبر كالعظيم^(٦) ونحوه * ولما كان
في الكبائر ما لا ينقض الوضوء وهو كبيرة واحدة وهي الإصرار على الكبيرة أخرجه عليهم بقوله
(غير الإصرار^(٧)) أي على الكبيرة فإنه لا ينقض^(٨) والإصرار هو الامتناع من التوبة فقط وإن
لم يعزم على المود والاستمرار على المعاصي^(٩) قال عليهم السلام والأقرب أنه قول الجمهور لأنه لا واسطة
بين التائب والمصر وقيل^(١٠) بل الإصرار هو العزم على معاودة المعاصي^(١١) ولما كان

(١) حقيقة الكبيرة ما زاد عقاب صاحبها على ثوابه وقت الفعل وحقيقة الصغير ما زاد ثواب صاحبها
على عقابه وقت الفعل اهـ مقدمة (٥) قال في التفسير ويجوز التقليد في كون المعصية الكبيرة تنقض لافي
كونها كبيرة (٥) ذكر مولانا العلامة جمال الدين علي بن محمد في القاسم في التفسير أنه قال الكبائر سبعة عشرة
كبيرة أربع منها في القلب وهي القنوط من رحمة الله والأصرار على معصية الله والشرك بالله والاباس
من رحمة الله وأربع في اللسان السحر وقذف المحصنات واليمين الفموس وشهادة الزور وثلاث في البطن
أكل الربا ومال اليتيم وشرب الخمر واثنان في اليد القتل والسرقة واثنان في الفرج الزنا والواط
وراحدة في الرجلين الفرار من الزحف وواحدة في جميع البدن وهي عقوق الوالدين اهـ غ (٥) وعند
المهدي أحد بن الحسين مطلقاً أنها ناقضة وكذا عن من بالله^(٢) وشرب الخمر مع زوال العقل اهـ (٣)
كقوله تعالى ومن يكتمها فإنه آثم قلبه (٥) بينها لا لفظ عموم كقوله تعالى ومن يعص الله^(١) يعني
حدث بأنها كفر أو فسق (٥) كقوله تعالى إنه كان فاحشةً عظيمةً وقذف المحصنات ونحسونه هيناً وهو
عند الله عظيم والكبير كقوله تعالى في قتل الأولاد إن قتلهم كان خطئاً كبيراً وقوله ولئن أشركت
ليحبطن عملك وهكذا الأمر عليها على جهة الإعاقة كقوله تعالى فاقطعوا أيديهما وقوله تعالى قاتلوا التي
تبغى فأباح دمه لأجل المعصية وما أجمعت الأمة على أنه فسق كالاستخفاف بالإمام وعقوق الوالدين
والزنا ونحوه اهـ ح اث (٦) وأما العزم على فعل الكبيرة فإن كان ما يوجب الكفر كفر به وإن كان
ما يوجب الفسق كالاستخفاف بالرسول حيث شارك العزم المزموم بكون فسقاً وذلك كالعزم على
الاستخفاف بالإمام أو عالم فيفسق به وحيث لا يشارك العزم المزموم كالزنا ونحوه يفسق أيضاً عند
المهادي والتامر وأبي علي وأبي القاسم خلاف م بالله ووص بالله وأبي هاشم وأبي عبد الله البصري
اهـ ن لفظاً قرز (٧) وإلا أدى إلى بطلان صلاة الناسق بالإجماع اهـ ب (٨) أبو هاشم وأبو علي (٩)
في فائدة (١٠) لو عرض منكركم يمكن إزالته بالأمر صحيح وضوؤه وإن لم يأمر لأنه عاص بترك الأمر لا بحر كانت
الوضوء بخلاف الصلاة فإنها لا تصح إذ لا يمكنه الأمر حال الصلاة إلا بفسادها فنمت الواجب من وجوبه
اهـ تكيل قرز .

في الماضي ما لا يعلم كونه كبيراً وقد ورد الأثر أنه ناقض للوضوء أدخله عليهم في النواقض بقوله (أورد الأثر بنقضها^(١) كتمعد) أحد خمسة أشياء منها تمعد (الكذب^(٢)) واختلاف في ماهية الكذب فالذهب أنه ما خالف مقتضاه في الوقوع نحو أن تقول زيد في الدار وهو في المسجد وسواء كنت معتقداً أنه في الدار أم لا وقال قوم^(٣) هو ما خالف الاعتقاد فلو قلت زيد في الدار معتقداً أنه فيها وليس فيها كان صدقاً عندهم ولو قلت * زيد في الدار معتقداً أنه ليس فيها وهو فيها كان كذباً عندهم (و) منها تمعد (النميمة^(٤)) والنميمة في الظاهر أن تسع من شخص كلاماً يصكره الغير فترفضه إلى ذلك الغير لادخال الشحنة بينهما^(٥) وذكر صاحب الارشاد^(٦) أنها إما تكون نميمة^(٧) إذا كانت من مؤمن إلى مؤمن والالم تكن نميمة وقيل ح في تحقيقها لمعناها أنها اظهار كلام أمرك من أودعك بكتمه^(٨) وسواء كان في الغير أم لا ^(٩) قال مولانا عليم ^(١٠) وهذا فيه مناسبة للمعنى اللغوي إلا أنه إن كان اظهاره واجباً بحسب الحال لم يكن نميمة شرعية لورود الذم للنام فلا ينقض حينئذ وإن كانت نميمة لغوية (و) منها تمعد (غيبية المسلم^(١١)) فلها ناقضة وسيأتي الكلام في تحقيق ماهيتها في آخر الكتاب (و) منها تمعد (أذاه^(١٢)) أي أذى المسلم فانه ناقض واختلف في تحقيق

^(١) وهو ما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال الغيبة والكذب ينقضان الوضوء اه شفا وكان يأمر بالوضوء من الحدث ومن أذى المسلم^(٢) لا بالإشارة من الصحيح فلا تنقض اه والمخاراة ينقض وأما من لا يمكنه النطق فينقض اهاتاً وقرز^(٣) قال في الغايات وإذا جاز الكذب لم ينقض ككذب الزوج على الزوجة والامام العادل لمصلحة وكذا ما كان فيه صلاح الدين بالصلح بين الناس اه ح زيد على الأزاره وظاهر الأثر ينقض ومثله عن مي وقال انه لا جاز في الكذب والذي ورد محمول على التعريض وقرز هو فرغ ^(٤) وإذا اعتقد المتوضئ على غيره فعل كبيرة تقض وضوئه ذكره في الكافي اه ن والمذهب انه لا ينقض وقرز^(٥) قال ص بالقول مزاحاً اه نك قرز^(٦) وينقض الوضوء في الكتابة بالكذب لأن الكتابة قائمة مقام النطق اه رياض لقوله تعالى لي ولا تحطه يمينك اه^(٧) النظام وأصحابه^(٨) والنميمة والنميمة تنقض ولو بكتابة أو نحوها اه ح لي لفظاً قرز^(٩) مما يدل على أن الغيبة والنميمة لا ينقضان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم له لأنهما كانا يتأبان الناس والمعنى ذهب أجراً والصيام صحيح كذلك الوضوء صحيح وذهب أجرة المتوضئ اه املاء القاضى العلامة شمس الدين أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الحق^(١٠) لأنها مشتقة من تم إذا ظهر وارفع ومنه سمي الزجاج تماماً لما كان يظهر للناظر ما في بطنه اه بهران^(١١) إن عرف أنها تحصل ولو لم يقصد قرز^(١٢) لعله إرشاد ط وقيل إرشاد الشافعي^(١٣) بل لا فرق ولو فاسقين أو ذميين^(١٤) لفظاً أو قرينة اه^(١٥) وسواء كان صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً وقرز^(١٦) المؤمن لا الفاسق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا الفاسق بما فيه كما تحذره الناس^(١٧) وينقض الوضوء حال النطق في الغيبة ولو كان المغتاب غائباً والصبرة بحال النطق في الأذى وقيل بحال الأذى مطلقاً ولو تقدم السبب اه مي^(١٨) وأما ضرب البهائم الذي لا يجوز قلنه لا يكون ناقضاً وكذا أذية الكافر بما لا يجوز على ظاهر مفهوم الصفة فانه لا ينقض وقيل ينقض في الكافر وقرز^(١٩) ولا يذم رحمه الفاسق ولو ذمياً قرز

الأذى قليل هو القذف فقط وإن كان حقاً ﴿١﴾ قال مولانا عليم ﴿٢﴾ والظاهر من كلام أهل اللذهب أن المراد كلما يتأذى به من قول أو فعل * قال في التقرير فلو قال يا كلب أو يا ابن الكلب انتقض وضوؤه ولا عبرة بصلاح الأب وفساده فأما أذى الناس بما يستحقه من الأحاد^(١) فلا كلام وأما بما لا يستحقه من الأحاد فناقض إن كان كبيراً^(٢) وإن لم يعلم كونه كبيراً^(٣) فعلى الخلاف^(٤) في سائر المعاصي ﴿٥﴾ قال عليم ﴿٦﴾ وإذا بنينا على الظاهر لزم فيمن أكل من الخضراوات ما يتأذى برائحته^(٥) ومضى مع جماعة يتأذون بذلك أن ينتقض وضوؤه^(٦) ونظائر ذلك كثيرة لكنها تستبعد للعامة بين المسلمين (و) منها تمتد (القهقهة في الصلاة^(٧)) فإنها ناقضة قال السيد ح هذا إذا قهقهة في فريضة لا نافلة فلا ينتقض وضوؤه^(٨) لأن له أن يتكلم فيها وقال ح إن القهقهة تنقض عمداً كانت أم سهواً وقال ش أنها لا تنقض ﴿٩﴾ قال مولانا عليم ﴿١٠﴾ وفي المعاصي ما جاوزه ناقضاً للوضوء زعمهم أنه كبير وهو ضئيف فأشرنا إليه بقولنا (قيل و) منها (ليس الذكر الحرير^(٩)) وفي الشرح عن م بالله في أحد قولي أن الكبائر تنقض وإن لبس الحرير كبيرة وإنما يكون كبيراً حيث يلبسه كثير عذر عالماً بتعريمه^(١٠) (لا لو توشاً لأبسا له) فإنه لا ينتقض الوضوء باستمراره * قيل ل و ع لأن ذلك اسرار^(١١) والإسرار لا ينتقض الوضوء (و) منها

^(١) فهو يستحق الذم والاستخفاف به لنفسه لا إذا كان على وجه التشني به لأجل غرض فلا يجوز اه من باب حد القذف (هـ) وهي الإهانة والاستخفاف والأمر والنهي (هـ) من لا ولاية له^(٢) كالقذف^(٣) أو علم مع القصد لذلك اه شكايدي قرز^(٤) ينقض لانه أذى قرز^(٥) أو إبطه وأفه^(٦) مع القصد قرز^(٧) لا في سجود تلاوة أو نحوه إذ ليس بصلاة وفي صلاة الجنائز ينقض وفي سجود السهو لا ينتقض إذ ليس بصلاة اه مي بل ينقض قرز (هـ) لأجل الخبر وهو ما روى أن ابن أم مكتوم وقع في بئر فلما رآه أهل الصف الأول ضحكوا لوقعته وضحك لضحكهم أهل الصف الثاني فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل الصف الأول بإعادة الصلاة وأهل الثاني بإعادة الوضوء والصلاة (هـ) وتعمدها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحك في صلاته قرقرة فليبع الوضوء والقرقرة تقتضي التعمد لأنها تكرير الضحك وعند م بالله وص بالله أنها تنقض وإن لم يعمد لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من قهقهة في الصلاة بإعادة الوضوء والصلاة فلما تحول على أنه تعمدها بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم الضاحك في صلاته والمتلفك سواء ومعلوم أن الانكشاف فيها لا يوجب الوضوء وقوله صلى الله عليه وآله وسلم المتقهه بعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء اه أنهار (هـ) أو تعمدها سبها اه قرز^(٨) وفيه نظر لعموم الخبر اه ب (هـ) قلت ﴿٩﴾ و ظاهره أن مقتضيه لأن الكلام في المعاصي اه تي (هـ) بل لا فرق اه قرز^(١٠) والمذهب أنه لا ينتقض الوضوء لكن لا تصح الصلاة فيه سوى لبسه قبل الوضوء أم بعده (هـ) والحقق (هـ) والذهب والقضية لا الشنيع صفرة وحرمة فلا ينتقض وفا^(١١) متعمداً^(١٢) هذا التحليل فيه ضعف لأن الإصرار هو الامتناع من التوبة لإحداث مصيبة قلت لا وجه للاعتراض إذا استمرار اللبس لا يتضمن أكثر من الإصرار سيما حيث الملبوس لا يفتر إلى تجديد أكوان ليس كالقميص اه تي (هـ) صوابه لما ودته وليس بأصرار اه

(مطل النقي^(١) والوديع) إذا كان عليه دين أو ممة ودية قدر نصاب القطع فطوب فامتنع من القضاء والرد والوقت متسع أو مضيق وخشي فوت المالك^(٢) وهو متمكن من التخلص فانه ناقض للوضوء^(٣) لكونه كبيراً قياساً على سرقته لاشترأ كهما في الغصب فأما دونه فلا ينقض^(٤) قال عليم^(٥) وإلى ذلك أشرنا بقولنا (فما يفسق غاصبه^(٦)) لا دونه واختلفوا في تحديده فعدنا عشرة دراهم قال في التقرير وقيل خمسة دراهم^(٧) وفي كلام الهادي^(٨) عليم^(٩) وأحد بن يحيى ون ما يدل على أنه يفسق بدون ذلك^(١٠) فصل^(١١) (ولا يرتفع يقين الطهارة والحديث إلا يتيقن^(١٢)) وقد تضمن هذا طرفين أحدهما أن من يتيقن الطهارة لم ينتقل عن هذا اليقين بما يمرض له من شك^(١٣) أو ظن فيعمل بالطهارة حتى يتيقن ارتفاعها وقال لك إن الشك بعد الوضوء يوجب إعادته وأما الطرف الثاني وهو في حكم يقين الحدث إذا تقبى شك أو ظن في وقوع الطهارة^(١٤) أما إذا تقبى شك فانه لا يكفي بل يجب الوضوء^(١٥) قال في الزوائد اجماعاً^(١٦) وأما إذا تقبى ظن الطهارة فعدنا أنه كالشك (فن لم يتيقن غسل) عضو^(١٧) من أعضاء الوضوء (قطعي^(١٨)) أى الدليل على وجوب

(١) عطف قوله ومطل النقي والوديع على قوله وليس الذكر الحريز يوم انه ليس بكبيرة وانه لا ينقض الوضوء على المذهب كلبيس الذكر الحريز وليس كذلك بل هو كبيرة على المذهب ناقض للوضوء ولو لم يذكره لدخوله في الكبيرة اهـ تذ^(٢) أو نضره اهـ^(٣) وأما الصلاة فتبطل بالقليل لأنه عارض بالمضي فيها ومأمور بالخروج منها لغيرها فيأتي على هذا ان هؤلاء الظلمة لا صلاة لهم إلا آخر الوقت لأن الله مطالب لهم في كل وقت من الأوقات بردم المظالم إلى مسحقها اهـ تطبيق لاهـ^(٤) وهذا ليس بصحيح على المذهب لأنه لا يفسق بالقياس فلا ينقض الوضوء ما لم يأتى بذلك قرز^(٥) وكذلك من معه كتب موقوفة بمنها لا تجزئه صلاته إلا في آخر الوقت لأنه في حكم المطالب من جهة الله تعالى اهـ من نسخة الفقيه ف والمقرر مع العمد قرز انه إذا حصلت أذية انتقض وإلا فلا قرز^(٦) قياساً على الزكاة^(٧) بناء على ان كل غصب كبيرة^(٨) أو خبر عدل إذ لا فرق بين متولين ما تقدم^(٩) مسألة^(١٠) ويجب رفع الشك في الله^(١١) بأدله ونذب آمنت بالله ورسوله للخير والرجوع إلى قول علي عليم كتاباً حكاك الفهم أو تصويره الوهم فإنه بخلافه وقوله عليم التوحيد ألا توهمه والعدل أن لا تتهمه اهـ ب^(١٢) عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان الشيطان يأتي أحدكم فيقول الله خلقك فمن خلق الله فإذا أحس بذلك من نفسه فليقل آمنت بالله ورسوله قال الامام عي وإنا نبه بذلك لأن في هذا الاقرار سلامة عن خطر السكينة وتسلياً لأن الله تعالى لما هو عليه اهـ ح ب (٥) خلاف م بالله في الظن للمقارب^(١٣) ومن يتيقن الطهارة والحدث وشك في السابق توضاً^(١٤) رجوعاً إلى الأصل اهـ ب قال في المياري ح ا ث لا إذا تيقن موجب النسل وراغمه فلا لأن الأدمل الطهارة^(١٥) يقال هـ لا حكم بتأخر الطهارة لأنها كأنها فلة سل لعل الوجه كون الصلاة لا تؤدي إلا بطهارة متينة ولا يتيقن في هذه الحالة اهـ عي^(١٦) بل فيه خلاف لك اهـ جامع^(١٧) أو تيممه أو مسحه أو بعضه قرز^(١٨) وكذا الحكم لو ترك لمة منه لكن في غسل ما بعدها وجهان يجب الترتيب ولا إذا دل دليل في دون العضو قلت والقطعي ما فوق الدرهم في الوضوء وما فوق ربع العضو في التيمم اهـ ب^(١٩) أو في مذهبه عالم قرز

غسله قطعى يفيد العلم لا الظن (أعاد) غسل ذلك العضو وما يسده لأجل الترتيب^(١) ولو حصل له ظن بأنه قد غسله لم يكتف بذلك الظن بل يعيد (في الوقت) المضروب للصلاة التي ذلك الوضوء لأجلها سواء كان قد صلى أو لم يصل فإنه يعيده والصلاة معها بقى الوقت (مطلقا)^(٢) أى سواء حصل له ظن بفعله أو لم يحصل (وبسده) أى وبعد الوقت أيضاً يعيد غسله والصلاة بقتضاء (أن ظن تركه) (يعيد صلاة يومه والأيام الماضية أيضاً) (وكذا) يعيد غسله بعد الوقت والصلاة قضاء (أن ظن فعله)^(٣) (أى فعل النفل لتلك العضو) (أو شك)^(٤) (هل كان غسله أم لم يغسله) (الألأيام الماضية)^(٥) (فإنه لا يقضى صلاتها إذا غلب في ظنه أنه كان قد غسل ذلك العضو أو شك وإنما يعيد صلاة يومه أداء وقضاء)^(٦) قيل مع وصلة ليلته^(٧) لأن الليلة تتبع اليوم والعكس للعرف^(٨) وقيل من عن القتيبي لا تنفع فلا يقضى من ذلك اليوم إلا السجدة فقط وقال ض زيد لاحكم للشك بعد انقضاء الوقت فلا يعيد من الصلاة إلا ما بقى وقته وقيل ج إذا فرغ من صلاته فلا حكم لشكه في الوضوء كما لا حكم لشكه في الصلاة وبعد فراغه منها^(٩) قال مولانا عليم

(١) يقال إن حصل له ظن الفعل اعاده فقط لا ما بعده لأن الترتيب ظني وإن لم يحصل له ظن بفعله فلا إشكال في إعادة ما بعده على فواته مع قرز^(٢) لافائدة لقوله مطلقاً إذ سيأتي في قوله أن ظن فعله سيأتي في سجود السهو تفصيل في العملي قيل هذا على قول م بالله وقيل عمل على الأيام الحاضرة وما يأتي على الأيام الماضية والظاهر أن هذا مطلق مفيد بما سيأتي فيحمل عليه (هـ) ولفظ (٣) وإنما ذكر الشك ولم يكتف بقوله أن ظن فعله لأنه إذا وجب مع الظن فأولى مع الشك وجه ذكره للعطف وهو قوله إلا للأيام الماضية لأنه لو سكت من الشك ولم يذكره أوم أنه يعطف إلى الظن وأما الشك فلا يعطف على المعلوم فلما ذكره رجع إلى الظن والشك اهـ ولا يقال إنه يكتفى أن يقول أو شك لأنه يوم أنه إذا ظن أنها لا تلزمه الاعادة ليومه هكذا ذكره المجاهد قرز (هـ) وإنما فرقوا بين إباحة الوضوء وإباحة الصلاة لسكثرة الوسواس في الصلاة وقد أشار عليم إلى هذا القول إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدبر ما صلى ثلاثاً أم أربعاً فليستظر أخرى ذلك إلى الصواب وقال صلى الله عليه وآله وسلم في الوضوء إن الشيطان ليأتي أحدكم فينفض بين يديه فلا ينتقل حتى يسمع له صوتاً أو يحس له ريحاً وأشار إلى أنه لا يلزم إلا باليتين اهـ زر^(٤) فإن قلت هلا أوجبتم إعادة الصلاة الماضية كصلاة اليوم وأسقطتم القضاء مطلقاً كما قال ض زيد وإلا فما الله في قلت الفرقى واضح لأننا لو أوجبنا عليه ذلك الأيام الماضية أدى إلى حرج شديد وهو أن الإنسان لا يزال مستحضر العلم بتفاصيل كل وصف قدمضي وقته وهذا بمنزلة قطعاً فلا يزال يعيد بخلاف اليوم الحاضر والليالي الخارج في الاعادة فيه خفة تجاز التعبد به اهـ غ قلت الحرج لا يسقط به الواجب اهـ عن الامام عز الدين عليم وإنما ذلك بدليل خاص عنه عليم وسيأتي ما يؤيد هذا في ح قوله والأعاد من لم يلحق بأهله^(٥) ولم يند الخلاف هنا في خروج الوقت لأن المسئلة إذا أجمع على وجوبها واختلف في أصل أدائها لم يكن للخلاف فائدة وقد ذكر منها في ن^(٦) هذا القول حكاه أهل المذهب والقول الثاني منهبه^(٧) تحريراً للهادي من الاعتكاف (٩) قال ولم يقل لاحكم لشكه في الوضوء بعد فراغه منه بل من الصلاة لأن الوضوء مقصود لها اهـ ص

وهذا ليس بصحيح لأن الشاك في عضو كالشاك في جملة الصلاة والشاك في جعلتها يعيد مطلقاً (١) (فأما من شك^(٢) في الموضو (الظني) وهو الذي دليل وجوب غسله ظني أى يفيد الظن لا العلم فلا يعيد غسله إلا في وقت الصلاة التي غسله لأجلها لا بعد خروجه ﴿قال عليم﴾ وإلى ذلك أشرتنا بقولنا (قضى الوقت) أى فيعيده في الوقت (إن ظن) المتوضى (تركه^(٣)) فإن كان قد فعل الصلاة أعادها أيضاً إن كان وقتها باقياً * هذا حكم من عرض له بعد الطهارة ظن بأنه ترك عضوا ظنياً فأما من عرض له شك لاسوي فقد ذكر عليم حكمه بقوله (و) من شك في غسل عضو ظني أعاد غسله وما بعده (للمستقبلة^(٤)) أى يعيده لصلاة مستقبلة (ليس) ذلك المتوضى. داخلا (فيها) فأما المستقبلة التي قد دخل فيها فلا يعيده لها^(٥) (إن شك^(٦)) في غسل ذلك العضو الظني وقال أبو جعفر^(٧) يعيد للمستقبلة والتي هو فيها لا الماضية وقال أبو الفضل الناصر^(٨) والماضية أيضاً إن بقي وقتها

باب الغسل^(٩)

وجوبه معلوم من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة فلا حاجة إلى الاستدلال على جملته ﴿فصل﴾ (يوجب) أى يوجب النسل أمور أربعة منها (الحيض^(١٠)) (و) منها (النفاس) وسياق الكلام فيها (والثالث الامني^(١١)) وهو انزال الماء (الشهوة) سواء كان

(١) بل لأن الصلاة مقصودة في نفسها والوضوء المقصود به غيره اهـ وهولا يكتفى أن يأتي بالقطوع بما هو مشكوك^(٢) عبارة ابن بهران فأما من لم يتيقن غسل عضو ظني لأنه يترتب عليه التفصيل (٣) أو ظن اهـ (٣) فإن قلت إذا غلب في ظنه الترك أعاد وقد أدى الصلاة بالظن وهذا ظن والظن لا ينتقض الظن الجواب أن الظن الأول عام وهذا خاص والخاص أولى من العام وإن شئت قلت الأول جملي وهذا تفصيلي والتفصيلي أولى من الجملي اهـ تعليق لمه (٥) هذا في الناسي والمجاهل لا العام فيعيد مطلقاً اهـ نقرز في الوقت وبه^(٦) ومن المستقبل سجود السهو وقبل ليس بمستقبل كما أنه لا يعيد التيمم له^(٧) لأن الدخول فيها كالحكم بصحتها اهـ (٦) هذا ذكره أبو مضر اهـ (٧) وهو قول الهادي في الأحكام اهـ رايض وقواه في البحر^(٨) مصنف المدخل على مذهب الهادي عليم اهـ (٩) حقيقته إفاضة الماء من ثمة الرأس إلى قرار القدم مقرونا بالذئبة مع الثبة في أوله اهـ اث (١٠) بالضم للفعل وبالفتح للمصدر وبالكسر لما يفسل به من سدر وصابون ونحوه (١١) لإمان الخلق لأن الحيض والمني لا يستدل بهما في الخلق ذكره ط وقال أبو جعفر يستدل بهما اهـ ان (١٢) الصواب الطهر من الحيض اهـ ضوء نهار^(١٣) ﴿فاكدة﴾ هل يستخرج وجع المني إلى خارج الاحليل أو يكتفي بزوله إلى القضيب فحكى عن عبد الله الدواري أن العبرة بزوله إلى القضيب وظاهر كلام المذاكرين أن العبرة بظهوره إلى موضع التطهير قرز (١٤) ولا يشترط اقتران خروج المني والشهوة عندنا ذكره في الشرح اهـ زروفي والنجوى ما نقله مسئلة فأما لو خرج المني بطل البول وقد كان تحقق الشهوة قبل أن يبول قال عليم فلا أقرب أنه لا يجب النسل ذكر ذلك حين سأله اهـ بلفظه قد اقطع بالبول اهـ فلكي

من رجل ^(١) أو امرأة في يقضة ^(٢) أو احتلام ^(٣) ولثى ^(٤) بفتح الليم وكسر النون وتشديد الياء وأما اللذي ^(٥) والودي فخففان وعن الأُموي ^(٦) تشديد الودي وهكذا في الصحاح والمئني ^(٧) أبيض غليظ له ريج الطلع ^(٨) رطباً وريج السجين يابساً ^(٩) قال عليم ^(١٠) هكذا ذكر بعضهم وفيه نوع ابهام لأنه لم يبين أصح من حنطة ^(١١) أم غيره وقد يصغر للعرض ويحمر إذا أجهد نفسه في الجماع ومضى المرأة أصفر ^(١٢) رقيق وقد يخرج والأغلب استتاره ^(١٣) وإنما يوجب للمني مع الشهوة النسل (إن تيقنهما) الشخص الصادران عنه (أو) تيقن خروج (المني) منه (وظن) وقوع (الشهوة) ^(١٤) وهي اضطراب البدن بسبب الانزال أما لو تيقن المني وشك في الشهوة لم يجب النسل

^(١٥) وكذا الحقن إذا خرج من قبله ^(١٦) فان خرج من أحدهما فوجهاً للشافعية وجع الامام في الوجوب وقال الامام عز الدين الأربيع عدم الوجوب لاحتمال كونه عضواً زائداً ^(١٧) مع حصول الشهوة في كل واحد منها وقرز ^(١٨) قال في القاموس الیقظة بالتحريك يقبض النوم اهـ ^(١٩) وخروجه عن الدبر لا يوجب إلا شهوة اهـ بحر فان حصلت الشهوة وجب وعن سيدنا طاهر المختار عدم الوجوب واختاره الامام عز الدين ومثله عن الحقن إذ الأحكام الواردة في المني ليست إلا واردة في خروجه من الاحليل الذي هو طريقه ولا يعلم أن له طريقاً سواه اهـ قرز ^(٢٠) اللذي هو ما يخرج من الرطوبة عند التفكير واللمس والودي أبيض غليظ يخرج عقب البول اهـ رى ^(٢١) من علماء اللغة وقيل عمر بن عبد العزيز ^(٢٢) قال ^(٢٣) في الانتصار ويسمى المني هنياً لأنه يراق ومنه سميت مناسباتها براق فيها من الدماء ^(٢٤) وهو أول ما يظهر من ثمر النخلة وقيل إن يفتتح فهو تضديد في أكامه ^(٢٥) قال ^(٢٦) في الزوائد عين حنطة ^(٢٧) في المرأة كرامة مني الرجل وتلتد بخروجه وتقتزن شهوتها بعده ههنا من خواصه ومني الرجل أبيض غليظ يخلق منه عظم الولد وعصبه وماء المرأة كما ذكرنا يخلق منه الدم واللحم فاذا التئمت المآتان فان غلب ماء الرجل ماء المرأة كان ذكراً باذن الله تعالى وإن غلب ماء المرأة ماء الرجل كان أنثى باذن الله تعالى وقيل إن الولد يكون أشبه بمن غلب مائه ^(٢٨) قيل إن الانسان خلق من أربعة عشر شيئاً أربع من الأب وأربع من الأم وست من خزائن الله تعالى فالثاني من الأب الجلد والعظم والعروق والعصب ومن الأم اللحم والشحم والدم والشعر وأما التي من خزائن الله فهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس والروح اهـ غشم ^(٢٩) ولا يجب عليها النسل إلا إذا بلغ موضع التطهير اهـ شفا ^(٣٠) يقال ما الفرق بين المني والشهوة أن المني يشترط فيه التيقن والشهوة كفي فيها الفطن قلنا المني سبب والشهوة شرط وهو يكفي في الشروط اهـ غ أقول هذا الفرق ليس بشيء وبرهان ذلك أن دخول الوقت سبب كما قرز وهو يكفي بالظن والوصف شرط فيه وهو لا يكفي فيه بالظن وانظار ذلك كثير فأملاهم من خط القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاتي ^(٣١) وفي ذلك تسع صورتين المني وتيقن الشهوة وجب النسل تيقن المني وظن الشهوة وجب النسل تيقن المني وشك الشهوة لم يجب ظن المني وتيقن الشهوة لم يجب ظن المني وظن الشهوة لم يجب ظن المني وشك الشهوة لم يجب شك المني وتيقن الشهوة لم يجب شك المني وظن الشهوة لم يجب شك المني وشك الشهوة لم يجب اهـ

وقال ع وش أنه يجب وان يتيقن عدمها قوله (لا المكس ^(١)) يعنى فانه لا يوجب الفسل وهو أن يتيقن الشهوة ويقنن للى (و) الرابع من أسباب الفسل (توارى الحشفة ^(٢)) وهو ما فوق الختان من الذكر ^(٣) (فى أى فرج ^(٤)) قبل أو دبر آدمى ^(٥) أو بهيمة حتى أم ميت فان ذلك يوجب الفسل على القاعل والفعل به وإن لم يقع انزال هذا هو الذى صحح للمذهب وهو قول ع وم وح وش وقال ك ان مجرد التقاء الختانين يوجب الفسل ^(٦) وهو ظاهر كلام يحيى عليم وقال داود وبعض الأنصار ان الايلاج لا يوجب بمجرد الفسل مهما لم يقع إيمناه وقال ح ان الايلاج فى فرج البهيمة لا يوجب الفسل وقال م بالله ان الايلاج فى فرج اللبث لا يوجب الفسل ^(٧) فصل ^(٨) (ويحرم بذلك) أى بالحدث الأكبر وهو الحاصل عن أى هذه الأربعة والذى يحرم ثلاثة أشياء ^(٩) الأول ^(١٠) (القراءة ^(١١)) للقرآن (باللسان ^(١٢))

^(١٣) أصوابه لا غير ذلك ^(١٤) فرع وفى الايلاج مع الحائل وجوه موجب له موم الخبر ولا كالللس وموجب إن رفق الحائل إذ هو كالمدم اه ب بلفظه ^(١٥) قال فى النيث يمكن التقاء الختانين من دون توارى الحشفة فى صورة نادرة وهى أن يحلف الرجل ذكره حيث لا يكون منتشرأ ثم يدخله فى فرج المرأة من معطفه فان فى ذلك يلتقى الختانان ولم تلج الحشفة فأدنا تقييده بتوارى الحشفة لأن هذه الصورة لا توجب الفسل اه غ قرز ^(١٦) واعلم أن الحشفة من الرجل هى عبارة عما تمت الكرة وفوق ختانه والحشفة متقدمة على قطع الختان والكرة هى طرق الذكر وفيها قصب البول وأما المرأة فى فرجها فثان فالأول فى أعلى فرجها وهى مخرج البول وفوقها جادة تشبه عرف الديك مغطية لمخرج البول تقطع عند ختانها والثقبية الثانية فى أسفل فرجها وهى مدخل الذكر ومخرج الولد والحيض اه ح فنج ^(١٧) أو قد رها من المقطوع اه ا ث ون قرز ^(١٨) بما على البطن ^(١٩) قال ^(٢٠) فى روضة النووى ويجب على المرأة الفسل بأى ذكر دخل فرجها حتى ذكر البهيمة والميت والصبي ^(٢١) مسألة فان أولج خنتى فى خنتى ففى قبله لا غسل على أيهما ويجب الوضوء على المولج فيه بالأخراج وفى دبره يلزمه الوضوء دون المولج إلا على القول بأن المعامى تنقض اه ن قرز ^(٢٢) يصلح للجماع وقيل لا فرق قرز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نبت الختانان فقد وجب الفسل ولم يفصل بين كبير وصغير اه ح ^(٢٣) قيل ^(٢٤) ح لا خلاف فى الحقيقة أنه لا يلتقى الختانان إلا وقد توارت الحشفة اه لأن ختان الرجل فى وسط فرجه وختان المرأة فى باطن فرجها فيكون موضع القطع منه محاذى لموضع القطع منها فلا يقع التقاء إلا بالايلاج اه ^(٢٥) فائدة ^(٢٦) وتحرم الصلاة أيضا على الجنب وإن كان لا يقرأ فيها كالآخرس غير الأصل ومن لا يحسن شيئا من القرآن لظاهر قوله تعالى لا تقربوا الصلاة الآية قال فى البحر إجماعا اه ح بهران ولو من آخرس ينظر فى الآخرس وظاهر الأثر خلافه وقرز ^(٢٧) فان قرأ الجنب ونحوه بالفارسية أو بالعجمية أو قرأ ملحونا جاز ذلك ذكره فى التجريد فى تفسير قوله تعالى قرأنا عريبا ^(٢٨) قال فى الزين وأما التسمية على الطعام ونحوه والذكر الذى يمرض فيه بعض ألقاظ القرآن ولا يقصد التلاوة فالأصح للمذهب جراه اه ولفظ البيان وقراءة شيء من القرآن إلا ما يتباد فى كلام الناس من البسملة والحمدلة والعودة والتسبيح والتهلل والتكبير إذا لم يقصد به التلاوة قرز ^(٢٩) العربى اه

والكتابة^(١) يحترق من أمراره على القلب فانه يجوز خلافاً لما في الزوائد (ولو بعض آية)^(٢) فانه لا يجوز
 * واعلم أنه اذا قصد الجنب التلاوة فانه لا يجوز له قراءة شيء من القرآن عند أكثر الماء وأجاز
 داود للجنب قراءة القرآن وعن ابن عباس أنه كان يقرأ ورده من القرآن^(٣) وهو جنب وأما اذا لم
 يقصدها فظاهر قول الهادي عليم وهو قول (ش) أنه لا يجوز لا آية ولا دونها^(٤) وخروج^(٥)
 للهادي أنه يجوز دون آية وهو قول زيد بن علي ون والحنفية وعن كجواز دون الثلاث الآيات
 وقال م بالله أنه يجوز ما جرت به العادة في الأدعية ولا يجوز ما عدا ذلك فخرج له على خليل تلاوة
 آية الكرسي في الاستحفاظ * قول مولانا عليم * وهو يخرج ضيقاً ان لم تكن متخللة للدعاء لأن
 م بالله انما يجزئها لم يقصد التلاوة ولا يجوز مع قصد التلاوة * ومن البعيد أن يقرأ آية الكرسي
 وحدها متبركاً بها لا يقصد التلاوة ولو جاز ذلك جاز تلاوة يس والثلاثين الآية^(٦) وم بالله لا يقول
 بذلك أصلاً لاشتراط عدم نية التلاوة لانه انما يجوز مع تحلل الأدعية * قال عليم * وقول
 م بالله على الوجه الذي نخصناه^(٧) هو الأقوى عندى (و) الثاني (لمس مافيه ذلك^(٨)) أى ما

(١) ولا يجوز الكتابة على ظهر الجنب ونحوه اه ح لى وقرز (ه) فائدة قيل ويجرم كتابة القرآن
 بشيء نجس أو متنجس أو وضعه عليها ومسه بمضو متنجس ولو جاف اه بهران بلفظه خلاف أبى مضر
 اه ن قرز (ه) حرفاً لا تولد أ فيجوز ويجرم لمسه وقراءته وقيل يجوز لمسه وكعب شيء منه قرز (ه)
 المرتسمة اه ح لى لفظاً^(٢) وأما قراءة القرآن متنجساً بالحروف مقطعة وكذا كتابتها مقطعة يباح
 في ح لى وفى بعض الحواشى ما لفظه لو قال الملم الجنب الصبي الحمد ألف ل ح م د لم يأتى وإن قصد
 تعليم الحمد وظاهر الأثر خلافه لأنه يصدق عليه أنه بعض آية وقرز^(٣) حزب وقيل سبع القرآن
^(٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقرأ الحائض والجنب شيئاً من القرآن اه أنهار^(٥) الصريح من
 تجوز ذبيحة الجنب ولا بد من التسمية وهى آية ومن قوله أن الحائض تذكر الله وتهل وتكبر اه زقرز
 وهو يخرج قوي كما ترى اه غ^(٦) وهى فاتحة وأول سورة البقرة إلى مفلحون وآية الكرسي إلى
 خالدون وفى الأعراف إن ربكم الله إلى قريب من الحسين وفى سبحان قل ادعوا الله إلى آخر السورة
 وأول الصفات إلى طين لازب وفى الرحمن ياعشر الجن والانس إلى قوله فلا تتصرون ولو أنزلنا
 هذا القرآن على جبل إلى آخرها ومن أول سورة الجن إلى قوله تعالى شططا^(٧) حتى إن لم تكن متخللة
 للدعاء^(٨) وأما تخليب أوقاف المصحف بالعود ونحوه فقليل جائز وهو ظاهر الأثر قرز (ه) وأما الحروز
 فقال ص بالله يجوز حملها في الساعد يسيراً أيضاً وقيل لا يجوز وقيل يجوز يسيراً فقط معنى تعليق
 بنير اتصال اه ح فتح معنى والقر بالسر وغيره وقرز (ه) إلا أن يخشى ضياعه أو غرقه أو أخذ
 كافر له وإن لم يتمكن حال الاغتسال من إيداعه مع مسلم هه فانه يجوز حمله للضرورة بل يجب وإذا
 تمكن من التيمم وجب على الأصح وقرز (ه) وحواشيه وبين صدره إذا كان ممسكاً وفى غير
 المنقول يحرم لمس الكتابة اه شكائدي وراوع

فيه آية أو بعضها^(١) من ورق أو درهم^(٢) أو نحوهما فإن يحرم على ذى الحدث الأكبر قوله (غير مستهلك^(٣)) أى إنما يحرم لمسه^(٤) إذا كان غير مستهلك واستهلاكه أن يتخلل كلاما غيره فيلحق به حكمه لنا وجبان^(٥) **﴿﴾** أحدهما **﴿﴾** أنه صار بذلك كالمستهلك بمعنى أنه لما دخل في سياق غيره أشبه المفردات التى تجرى في كلام الناس وإن كانت موجودة في القرآن نحو قولنا الرجال وزيد ومحمد ونظائر ذلك كثيرة فاتها في القرآن وإجاز للجنب التكلم بها ولمس ماوى فيه إجماعا^(٦) **﴿﴾** الثانى **﴿﴾** أنه قد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كتب^(٧) إلى ملك الروم^(٨) **﴿﴾** يا أهل الكتاب **﴿﴾** الآية مع كونهم لا يطهرون من الجنابة^(٩) وإن اغتسلوا (الا) أنه يجوز للجنب ونحوه لمس المصحف (بغير متصل به^(١٠)) أى بألة غير متصلة بالجنب نحو علاقة المصحف وغشاوته المنفصلة عن تجليده لادفئته لاتصالهما بالمصحف^(١١) ولا بطرف ثوب هو لابس له^(١٢) وفى تعليل الشرح ما يدل على أنه يجوز لمسه بالثوب الذى هو لابس له **﴿﴾** وقال ش لا يجوز أن يحمله إلا بين

^(١) وهل يجوز في المنسوخ أن يلمسه المحدث أو يخلوه الجنب فيه تردد قال بعض المحققين أنه لا يجوز فيها نسخ حكمه وأقرت تلاوته لأنه قرآن إجماعا اه ويجوز فيها تسخت تلاوته وبقي حكمه لأنه ليس بقرآن إجماعا اه قسطنطس مثل قوله تعالى الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما اه^(٢) مكتوبة لا مطبوعة قرز^(٣) بشرط أن يكون أقل قال عليم ويشترط أن يكون له بغيره تعلق نحو أن يأتي به على وجه الحاجة ونحو تفسير الكشاف أيضاً وأما ما كان كتهذيب الحاكم فلا يجوز بل يجوز قرز^(٤) وهو ما سلب عنه اسم القرآن اهق^(٥) يعود إلى السكل قرز^(٦) وقرأته وحمله وكتابه ذكره عليم^(٧) أشار إلى خلاف ض زيد والخفية^(٨) مالم يقصد التلاوة قرز^(٩) أي أمر^(١٠) واسم ملكهم هرقل^(١١) قيل هذاع كونهم مخاطبين بالشرعيات ذكره السيد صلاح بن أحمد^(١٢) وقد يمتنع على جواز لمس الجنب للقرآن بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى هرقل ملك الروم فإنه ذكر بعد البسملة يا أهل الكتاب تناولوا الآية ويمكن أن يقال لا دلالة في ذلك لأنه أرسل بالكتاب مع دحية الكلبي سنة ست من الهجرة والآية نزلت سنة سبع وأنه حال الكتاب لم يكن قرآنا ولا مانع من ذلك وأنه قد جرى على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم شيئا من ذلك ثم نزلت الآية من بعد ذلك وكذلك غيره فلا حجة في كتابه صلى الله عليه وآله وسلم قل ذلك عن سيدنا عبد الرحمن الحبيشي^(١٣) ويجرم استعمال المصحف بوضع شيء عليه من غير جلسته أو نحوه وكتابة القرآن بنجس وكذا^(١٤) **﴿﴾** أسماء الله تعالى ويكره نحو ذلك كله بالريق وكتابه بالجلدات والأبواب قيل ف وكذا يكره استعمال كتب الهداية بالوضع عليها من غير جنبها أو نحوه اه رياض ون كراهة تنزيه مالم يقصد الاستعمال اه قرز^(١٥) **﴿﴾** نحو أن يوضع عليه شيء على جهة الاستعمال أو إفراشه أو توسده^(١٦) **﴿﴾** قلت فيلزم منه في البياض القرنبي يقال جاز ذلك للخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل جديد طاهر^(١٧) من دون اعتماد على جلده وورقه اه أنهار وقيل لا فرق قرز^(١٨) صوابه بهما اه قرز^(١٩) لأنهما من جملة ما تقدم لما اتصل به فلو قد انفصل بزوال القرب كانا كالعلاق اه ص لفظا قرز^(٢٠) هذا هو المذهب لأن له حمله بما لا يتصل بالمصحف ولا بالحامل اتصال استعماله لللبوسة ذكره في الزوائد اه صبيرى

متاع (و) الثالث (دخول للمسجد^(١)) فإنه يحرم وقال ش أنه يجوز للمبردون غيره^(٢) ﴿قال علي﴾ وقد بينا حكم من اجتنب في المسجد^(٣) بقولنا (فإن كان) الجنب (فيه^(٤)) أي في المسجد (فصل) الجنب (الأقل^(٥)) من) أمرين أحدهما (الخروج) من المسجد فوراً (أو التيمم^(٦)) فإن كانت مدة التيمم أكثر من مدة قطع مسافة المسجد كان الواجب هو الخروج وإن كانت مدة التيمم أقل كان الواجب هو التيمم^(٧) (ثم يخرج) وهذا هو الذي صحح للمذهب * وقال الامام ي بل يلزمه الخروج على كل حال ﴿قال مولانا خليل﴾ ثم بينا حكم الصغير من ذكر أو أنثى إذا اجتنب بأن يأتي أو

^(١) فإن كان الماء في المسجد وهو جنب ولم يتمكن من إخراج الماء تيمم لدخول المسجد لأخراج الماء إذا لم يجد من يخرج به ولو بأجرة ما لم يحضف اه حيث عدم الماء في الليل اه في قرز (هـ) بكلمة البدن لا لو بقي جزء منه فلا يحرم وقيل بأكثر بذنه (هـ) ذكر القتيبة أن من رأي ذميا في مسجد فإنه ينهى عن ذلك ولا يقال إنه قد وافق قول قائل في طهارتهم بل يمنع لأن نهينا له نهي عن تمكثهم وأمر لهم بمنعهم اه ثمرات إلا أن يدخل إلى الحاكم للمحاكمة جاز اه ح فتح (هـ) لغير عذر (هـ) ويجوز أن يدخل الخافض والجنب يده إلى المسجد ليتناول شيئاً أو يناوله إذ ناوئته صلى الله عليه وآله وسلم حاشية الخمر لما قال (١) أن حيضتك ليست في يدك اه ح فتح (١) الخمر سجادة صغيرة منسوجة من سعف وهي بالغاء مضمومة معجمة واحدة من أعلا وبالراء اه شفا لفظاً^(٢) واحتج بقوله تعالى ولا تقربوا الصلاة الآية وأراد موضع الصلاة وأهل المذهب قالوا أراد الصلاة وقوله إلا ما برى سبيل (١) يعني إذا كان مسافراً وعدم الماء جاز التيمم ويصلي مع أن التيمم لا يرفع الجنبته وإن حملناه على موضع الصلاة فالمراد به إذا اجتنب في المسجد اه ز ر لفظاً ونحن نحتج بقوله صلى الله عليه وآله وسلم إنني لأحل المسجد لجنب ولا لخافض إلا الحمد وآله وعلى وفاطمة والحسن والحسين -يلم وقد كانت أبواب الصحابة على ذلك مفتوحة قبل ذلك إلى المسجد فلما قال صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول سدوا أبوابهم إلا من استثناهم صلى الله عليه وآله وسلم والخبر مسموع من غير الشرع اه ص قال في شرح الأمانة وأولادهم وظاهر كلام أصحابنا المنع من ذلك اه ح قرز (١) وللفظ حاشية قلنا المراد بالعبور طلب الماء إذا كان الماء في المسجد اه ح بحماسة (هـ) وقول ش إنما هو في مسجد له بابان لا فخا له باب واحد اه ويحرم دخوله عندنا ولو تسلفاً إلى سطحه أو دخوله غار تحته وأما التيمم على باب أو عتبه ان تحقق ان الجدار منه حرم وإلا فلا اه ح لى لفظاً قرز^(٣) أو زال عذره^(٤) وأما المرأة إذا حدث لها الحيض أو النفاس في المسجد قالوا يجب الخروج فوراً إذ لا تيمم ويقع لها مدة التحرز عن تنجيس المسجد اه ح لى غ ولعل الوجه أنه لا قائمة لتيممها إذ لم يشرع في حال قبل أن تطهر اه ص وغشم^(٥) ويجوز له التيمم حتى يثبت خشية التنجيس ان وجد تراباً وإلا جاز أيضاً حتى يثبت ويخرج اه رى قرز (هـ) فإن خشي ضرراً على نفسه أو ماله الذي يتضرر به تيمم ووقف وان لم يجد تراباً ووقف على الحاة وكذا حيث تمر عليه الخروج اه ن ولفظ حاشية فإن خشي التلف أو الضر من الخروج وجب عليه التيمم وجاز التيمم بعد التيمم بد التيمم ذكره المذاكرون اه رى وذكر الامام المهدي على بن محمد أنه لا يجب إعادة التيمم وهو الخضر لأن التيمم حدث مع الحدث الأول والتيمم لاستباحة المحظور لا لرفع الحدث اه لمعه^(٦) قيل ع ولو من تراب المسجد ويتوى تيممه للخروج وقيل يتوى استباحة المسجد قدر مدة خروجه^(٧) فإن استوى أو التيس خير وقيل الخروج اه قرز

يؤتى بقولنا (ويمنع الصغيران ^(١)) اللذان اجتبأ وإنا قلنا الصغيران وكان يكفي أن نقول الصغير رضا لاحتمال كون الصغير لا يجنب إلا بمجامعة الكبير قلنا الصغيران إذا تجامعا ليدخل الصغير مع الكبير بالأولوية بخلاف العكس ^(٢) فيمنع الصغيران إذا اجتبأ من (ذلك) أى من القراءة والكتابة ومس للصحف ودخول المسجد والتكليف في هذا المنع على غير الصغيرين من المكلفين ^(٣) . فاما ما فلا تكليف عليهما * فان قلت فهل يلزم للمكلفين المنع من ذلك أو يندب ؟ قال عليهم السلام بل يجب ^(٤) لأن هذه محظورة أعنى قراءة القرآن من الجنب ونحو ذلك والمكلف يلزمه منع غير المكلف من فعل المحظور من باب النهي عن المنكر ^(٥) قوله (حتى يفتسلا ^(٦)) أى يمتنان حتى يفتسلا ففى اغتسلا جازت قراءة القرآن ونحوها (ومتى بلغا أعاد) ^(٧) الفصل ^(٨) قال عليهم السلام هذا ذكره بعض متأخري أصحابنا وفيه سؤال وهو أن يقال إنما تلزم الاعادة إذا كان الأول غير صحيح وقد حكم بصحته حيث أجزتم لها القراءة ونحوها * والجواب أنها عند البلوغ ^(٩) لا يضل إما أن يلزمها قول من يصح نية الصغير ^(١٠) أو قول من لا يصحها . ان التزما الأول فلا اعادة عليهما . وإن التزما الثانى كان حكمهما حكم المجتهد إذا رجع عن الاجتهاد الأول فى حكم ولما يفعل المقصود به وقد قلنا أنه يعمل فيه الاجتهاد الآخر والفصل إنما يجب للصلاة فالفصل الأول صحيح فيصح كل ما يترتب عليه ثم لا التزما قول من لا يصح نية الصغير صاروا كالو رجع المجتهد عن صحة الوضوء قبل الصلاة به فإنه يلزمه اعادته وإنا قلنا ذلك لأن صلاتهما فى صفرهما كلا صلاة عند من لا يصح نيتهما وإن لم يلزمنا فإظهار صحة الفصل بناء على أن حكمهما

^(١) وحكم زائل العقل حكم المبي فى ذلك وفى البيان ما لفظه والمجنون إذا اجتبأ اغتسل متى أطاق اه قرز (ع) الصالحان وقيل لا فرق قرز ^(٢) وليس بعكس ^(٣) وم الأولياء اه فى وقيل لا فرق قرز ^(٤) وأما لو لم يرد القراءة ونحوها فيندب اه ن ^(٥) يقال فعل غير المكلف ليس بمنكر محظور ولعله يقال صفته صفة المحظور ولصوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا التقا نجستان وتوارت الحشفة وجب الماء قلت وإذ حكم الجنابة ثبت على غير المكلف كالنائم اه ب (هـ) بل من باب التوحيد والتعريف قرز ^(٦) وقائدة غسلها قبيل البلوغ ليوافقا قول قائل فى صحة نيتهما اه رى (هـ) أو يسيما للتعريف ^(٧) قال فى شرح الفتح وهذه المسئلة مبينة على أصول أربعة ان الجنابة صحيحة خلاف ض ف وأنها تنعز إلى نية خلاف ح فان نيتهما غير صحيحة خلاف ش وأنها بلنا والتزما مذهب من لا يصح نية الصغير والخامس أن لا يكون قد فعل بعد بلوغه فعلا ^(٨) وقيل لا فرق كما تقدم قرز ^(٩) أى صلاة أو نحوها كالقراءة أو دخول المسجد أو خروج وقت الصلاة (هـ) ولا يقال إن مذهب الصغير مذهب ولية لأننا نقول إنما يكون مذهب مذهب ولية فيما يتعلق بالتصرفات والمعاملات لا فى العبادات كالنيس للامام أن فيها يلزم اه مى ^(١٠) لأن أهل أصول الفقه يقولون ما فعله معتقدا لجوازه فقد أجزأه ^(١١) ض ف و ص بالله اه

حكم من لا مذهب له * قال ص بالله وض ف^(١) لا يجب على الصغيرين^(٢) إعادة النسل بعد البلوغ من جنابة أصابها قبله وقوله (ككافر أسلم^(٣)) يعني فانه إذا اجتنب في حال كفره ثم اغتسل فانه يعيد النسل^(٤) إذا أسلم وقال ح لا تجب عليه الاعادة * وقال ش لا يلزم النسل بعد الاسلام عن جنابة أصابته قبل الاسلام * تنبيه * قال م بالله وأبو هاشم وأبو على وقاضى القضاة ورواه في شرح الإبانة عن الناصر وزيد بن على أنه يجوز للمحدث مس المصحف^(٥) وهو قول ص بالله وصحح للمذهب * قال مولانا عليم * وقد دخل ضمناً لأننا قلنا ويجرم بذلك أى بالمحدث الأكبر لا بغيره وعن القاسم^(٦) وأكثر الفقهاء أنه لا يجوز * فصل * (و) يجب (على الرجل^(٧)) دون المرأة لأن مجرى منيها غير مجرى يولها (المني) لا الولج من دون إيماء (أن يبول قبل النسل^(٨)) لا قبل التيمم لأن التيمم لا يرفع المحدث ولأن دليل الوجوب ورد في النسل دون التيمم وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جامع الرجل^(٩) فلا يغتسل حتى يبول وإلا تردد بقية المني فيكون منه دابة لا دواء له^(١٠) والنهي

(١١) الخاطي من أصحاب الهادى عليم^(١٢) قال المقتي هذا رأينا ولا دليل على ما ذكره أهل المذهب (هـ) لأن الجنابة غير صحيحة^(١٣) قال سيدنا في هذا القياس نظر لأنه من أهل التكليف بخلاف الصبي فان قيل كيف قلتم ان الكافر إذا أسلم فعليه النسل للجنابة التي أصابته في حال الكفر وقد أسلم والاسلام يجب ما قبله والجواب أنا نقول ان النسل لم يكن واجباً من قبل عليه لأنه للصلاة وهو لاصلاة عليه في حال الكفر فاذا أسلم تيمنت عليه وهو جنب فيجب عليه النسل لأجلها لأن الاسلام لا يرفع الجنابة والثاني أنا نقول ان الاسلام لا يجب إلا ما كان واجباً والنسل ليس هو إلا معنى فإدراك المعنى باقياً وقته (هـ) صوابه كمنحون أفاق لا شترأ كهما في الحكم وقد يقال الجامع عدم صحة التية فلا وجه للتصويب^(١٤) وتورد في مسائل المعايه أن رجل وجب عليه النسل لأجل غسله فيجاب بالكافر إذا أسلم (هـ) وينفصل أر مع مرات إن كان محتجباً وإلا فثلاث مرات إن كانت نجاسة خفية وقرز^(١٥) حجتنا جواز التلاوة فكذا اللبس وحجتهم لا يمس الآية قال م بالله المراد اللوح المحفوظ لا يمس إلا الملائكة فلو كان القرآن لقال إلا المظهرين اه ز ر (هـ) حدث أصغرو كتابه اه ن (هـ) ويضفون على جواز القراءة والى الكتبة كاللهس اه ن^(١٦) والهادي وط و ح و ش اه ن^(١٧) وكذا الحنفى إذا خرج من قبله معامع الشهوة فيها قرز اه ن قلت وفيه نظر لأن الأصل برائة الذمة لأنه يجوز أن خروج المني من آلة النساء والحنثى امرأة فلا يجب^(١٨) قال الفقيه ف يستبرأ به ان تدفق اه ن وقد رد الدفق ثمان قطرات قرز فلو قطر قطراً لم يكف وإن كثر قرز (هـ) ولا يكتفى أن يبول دما ونحوه وقيل يكفى^(١٩) (قال) الضمدي في تحريج الشفا أنه لم يجهده في كتب الحديث بعد مد يد البحث وقال المقلب في المنار ليس عليه تلاوة الكلام النبوى وليس له في السنة في طرو سمحه وقال الجلالى في ضوء النهار أن عنوان الرضع ظاهر عليه انتهى فينظر في مستند هذا التكليف العجيب (هـ) إن قلت ذلك في الجامع لظاهر الدليل لالمنى من دون جماع قلت عرفنا الملقوه هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تردد بقية المني الخ^(٢٠) قال ابن زكريا الذاء الذى لا دواء له هو أن يبت في المثانة والاحليل قروح تمتع خروج البول والمني اه مسئله من أسلم ولا جنابة عليه ولا غسل عليه قرز حيث لم يترطب والاوجب اه

يدل على فساد المنهى عنه ^(١) وعن ابن أصفهان أنه يجب قبل التيمم وربما قواه بعض المتأخرين *
وقال ح وش ورواه في شرح الابانة عن زيد بن علي أنه لا يجب تقديم البول مطلقاً ^(٢) (فان تضر)
خروج البول (اغتسل) الجنب (آخر الوقت) ^(٣) فلو اغتسل أوله لم يجزه ^(٤) وقال ع وط وابنا
الهادي ^(٥) إن كان قد تعرض واستقمى في استنزال بقية المني فلم يخرج شيء أجزأه النسل في أول
الوقت ولا يجب عليه بعد البول إعادة النسل ولا الصلاة ما لم يخرج شيء من المني ^(٦) بعد الاغتسال
وهذا الخلاف راجع إلى قاعدة وهي بقاء المني في الاحليل فنقد الهادي وم بالله إنه مقطوع ببقائه ^(٧)
فيجب الانتظار إلى آخر الوقت عند الهادي ويستحب عندم بالله ذكره أبو مضر وأما ع ومواقفه
فلا يقطعون ببقائه بل يجوزون بقاءه وعدم ذلك فيوجبون إبلاء المني بالتعرض للبول
والاستنقاء في استنزال ذلك المجرى بالجذب لأجل الخبر فهما لم يخرج شيء فالظاهر عدمه فيعملون
على هذا الظاهر حتى ينكشف خلافه بان تخرج المني فيوجنون إعادة النسل ^(٨) * نم واختلف
الهادي وم بالله في حكم النسل مع القطع على بقاء المني فنقد الهادي عليه السلام أن بقية المني

^(١) (ويبين) أيضاً أنه إذا لم يبق من موجب النسل ما يخرج بالبول فإذا كان كذلك فالنسل
كأنه لم ينقل فان قيل إنه عليم قد بين الغرض المنهى عنه بقوله والا تردد بقية المني فيكون منه داء
لادواء له لا للتصريح قيل له ظاهر النعي التحريم وتنبه على أن فيه ضرراً لا يستقط حكمه لأنه لا يمتنع
أن يحرم عليم ذلك ثم بين أن فيه وجهاً من المضار كقوله تعالى إما الخمر والميسر الآية ثم قال إنما يريد
الشیطان الآية اهـ ح القاضي زيد (٢) في العبادات لافي المعاملات اهـ اث مثل قوله تعالى وفروا البيع
ذكره الشيخ أبو الحسين البصري واختاره ض شمس الدين وهو المذهب اهـ زر قرز (٣) وهو النسل
^(٢) واختاره الامام شرف الدين قال في التیث والزهور دليل أهل المذهب في هذه المسئلة لا تخلو من نظر
لأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون منه داء لادواء له من باب الطب والمصحيح عدم وجوب
البول والتعرض وأما كونه مندوباً فاجماع اهـ (٤) فائدة قال في الانتصار إذا اغتسل الجنب ونسي غسل
وجليه ثم توضأ بعد ذلك وغسل ما للوضوء أجزاء ذلك للجنابة ويمد الوضوء قال فيه أيضاً وإذا توضأ
الجنب وهو ناسي للجنابة كان ذلك مجزياً عن الجنابة في تلك الأعضاء ولعل هذا يستقيم إذا نوى وضوءه
للمصلاة لا إذا نوى به رفع الحدث اهـ وقرز (٥) لعله يريد قبل النسل وقبل التيمم ^(٦) وقال الامام القس
ابن عبد الله لا ينقل لبقاء النحي ويصل بالتيمم (٧) رواه عنه ابنه محمد م بالله عليم هذا حيث تضر عليه
الاغتسال فيجب عليه الترك لأن حفظ الدين واجب ينظر (٨) بل يجب عليه الترك على ما اختاره (٩)
وينوي استحابة الصلاة قرز ^(١٠) فلو أمكنه البول وخشي فوت الوقت فالجواب أنه يقدم البول ثم
ينقل ويقضى ^(١١) أحمد ومحمد ^(١٢) قيل إنما أمر الانسان بالاغتسال من النطفة ولم يؤمر من البول
والفائط لأن آدم عليه السلام حين أكل الشجرة فدخل ذلك في جميع عروقه وشعره فإذا خرجت النطفة
خرجت من جميع العروق والبشر والشعر بخلاف البول والناظف فن فضلت الطعام والشراب (١٣) في
أول البول اهـ ح اث لافي آخره لأنه ودي اهـ كب فقطاً ^(١٤) والدليل على هذا ما روى أن رجلاً قال لعل
عليم إني كنت أعتل جاري وقد أمت بولد فقال عليم هل كنت تامودها قبل البول قال نعم قال عليم
الولد ولدك اهـ زر ^(١٥) والصلاة عند أحمد بن الهادي هي فقط اهـ

تَمَنَعُ مِنْ صَحَةِ النَّفْلِ ^(١) فَإِذَا أُرِفَ آخِرُ الْوَقْتِ وَلَمْ يَحْصُلْ بُولٌ اغْتَسَلَ (وصلى) ^(٢) بِذَلِكَ النَّفْلِ تِلْكَ الصَّلَاةُ الَّتِي خَشِيَ فُوتَهَا (قَطْعًا) وَلَا يَفْعَلُ شَيْئًا ^(٣) مَا يَتَرْتَبُ جَوَازُهُ عَلَى النَّفْلِ مِنْ قِرَاءَةٍ وَدُخُولِ مَسْجِدٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ ^(٤) فَأَمَّا قَبْلُهَا فَيَجُوزُ كَأَنَّهُ تِيمَمٌ لِلصَّلَاةِ فَلَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ ﴿ قَالَ مَوْلَانَا عَلِيمٌ ﴾ وَفِيهِ النَّظَرُ الَّذِي سَيَأْتِي ^(٥) وَقَالَ مَوْلَانَا بَقِيَّةٌ لِلَّتِي لَا تَمْنَعُ مِنْ صَحَةِ النَّفْلِ فَإِذَا اغْتَسَلَ صَبَحَ لَهُ قُلُّ كُلِّ مَا يَتَرْتَبُ جَوَازُهُ عَلَى النَّفْلِ حَتَّى يَبُولَ (وَمَنْ بَالَ أَعَادَهُ) ^(٦) أَيْ أَعَادَ النَّفْلَ عِنْدَ الْهَادِي وَمَوْلَانَا جَمِيعًا. أَمَّا عَلَى أَصْلِ الْهَادِي فَلَا نَفْلَ الْأَوَّلُ غَيْرَ صَحِيحٍ ^(٧) وَأَمَّا عَلَى أَصْلِ مَوْلَانَا فَلَا نَفْلَ خَرَجَ النَّفْلُ مَعَ الْبُولِ قَطْعًا وَخُرُوجُهُ يَوْجِبُ النَّفْلَ ^(٨) فَيُعِيدُهُ (لَا الصَّلَاةَ) ^(٩) الَّتِي قَدْ صَلَّاهَا بِذَلِكَ النَّفْلِ فَلَا يَجِبُ إِعَادَتُهَا عِنْدَهَا وَقَالَ صَاحِبُ الْوَاثِقِ وَعَلَى خَلِيلِ يَمِيدِ النَّفْلِ وَالصَّلَاةِ عَلَى أَصْلِ الْهَادِي عَلِيمٌ ﴿ ثُمَّ ذَكَرَ عَلِيمٌ ﴾ الْقُرُوضُ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالنَّفْلِ بِقَوْلِهِ (وَفُرُوضُهُ) أَرْبَعَةٌ ثَلَاثَةٌ تَمُّ الذِّكْرُ وَالْإِنْفَاءُ وَالرَّابِعُ يَخْتَصُّ بِالذِّكْرِ وَبَعْضُ أَحْوَالِ الْإِنْفَاءِ. فَالْأَوَّلُ (مِقَارَنَةُ أَوَّلِهِ) أَيْ أَوَّلُ النَّفْلِ وَأَوَّلُهُ مَا يَبْتَدِئُ بِهِ مِنْ أَيْ يَدُهُ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ^(١٠) بَعْدَ غَسْلِ نَجْرَجَ النَّفْلُ ﴿ قَالَ مَوْلَانَا عَلِيمٌ ﴾ وَهَذَا الْإِعْتِبَارُ صَحِيحٌ إِنْ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ إِلَّا عَلَى طَاهِرِ الْبَدَنِ مِنْ مَوْجِبِ النَّفْلِ كَمَا أَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَتَّبِعُ إِلَّا عَلَى طَاهِرِ الْبَدَنِ ^(١١) مِنْ مَوْجِبِ الْوُضُوءِ ^(١٢) وَقَالَ

^(١١) كَبْقِيَةِ الْخِيضِ ^(٢) وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ يَصْلِيهَا قَبْلَ الْبُولِ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الطُّهُومُ (٥) يَعْنِي صَلَاةً وَقْتَهُ أَحَدٌ لِي قَرَزَ ^(٣) فَإِنَّ أَمَكْتَهُ الْبُولَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ سَلِ مَفْهُومٌ كَلَامٌ إِنْ فَعِلَ قَدَّمَ يَدَهُ الْبُولَ لِأَنَّهُ قَالَ فَإِنْ تَعَذَّرَ وَلَمْ يَصْدُرْ قَتِيلٌ أَمَّا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَانْهَ يَتَّقِيهَا لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْهَا مَعْظُورٌ وَقِيلَ يَخْرُجُ وَيَبُولُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ إِنْ جَرِي قَرَزَ وَهَذَا قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي التَّيْمِمِ (٥) وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ لِقِرَاءَةِ وَلِدُخُولِ الْمَسْجِدِ عَلَى قَوْلِ الْهَادِي عَلِيمٌ الْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ جَعَلَ تَقْدِمَ الْيَدِ مَانِعًا مِنْ صَحَةِ النَّفْلِ وَإِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِغْتِسَالُ آخِرَ الْوَقْتِ لِثَلَاثَتِهَا قَطْعًا وَأَمَّا النَّفْلُ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لَوْجُودِ النَّفْلِ فِي الْإِحْلَالِ ^(٤) وَصَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ^(٥) قَوْلُهُ قَبْلَ وَفَرَأَ بَيْنَهُمَا ^(٦) وَأَمَّا دُخُولُ الْمَسْجِدِ لِلصَّلَاةِ الَّذِي اغْتَسَلَ لَهَا أَوْ أَيْ تِيمَمٌ فَلَا يَجُوزُ إِنْ قَرَزَ قَالَ فِي التَّجَرُّدِ وَيُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَغْتَسِلُ مِنَ الْخِيضِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ مِنْ دَمِ الْخِيضِ إِنْ يَلِزِمُهَا إِعَادَةُ النَّفْلِ وَلَا تَجِبُ لِلنَّفْلِ الْأَوَّلِ وَكَذَا الرَّجُلُ إِذَا اغْتَسَلَ وَلَمْ يَلِزْ لِبَاقَهُ مَوْجِبُ النَّفْلِ فِي الرَّجْعِ ^(٧) يَقَالُ لَهَا وَجِبَ مَا لَا يَصِحُّ قُلْنَا تَعَبُدٌ يَقَالُ دَعْوَى كَوْنِهِ تَعَبُدًا بِلَادِلِيلٍ تَحْكُمُ فَيَحَقِّقُ إِنْ حَاشِيَةً لَمْ ^(٨) وَلَا يَقَالُ أَنَّهُ خَرَجَ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ بَلِ الشَّهْوَةُ الْأَوَّلَى كَافِيَةٌ عِنْدَهُ (٥) وَأَدْلُهُ أَهْلُ الْمَذْهَبِ لَا يَخُوفُ مِنْ تَنْظِيرِ إِنْ زَرَّ ^(٩) إِلَّا فِي الْوَقْتِ إِذَا أَدْرَكَ رَكْعَةً إِنْ بَيَّنَّ وَقَالَ الْإِمَامُ شَرَفُ الدِّينِ لِإِعَادَةِ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ لِأَنَّ صَلَاتَهُ أَصْلِيَّةً (٥) وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ إِلَّا أَنْ يَحْدُثَ فِيهِ وَإِنْ يَحْدُثُ عَلَيْهِ حَكْمُ الْجَنَابَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَالْقِرَاءَةِ وَقِيلَ لَا يَجُزُّ بِهِ الْوُضُوءُ إِلَّا لَصَلَاةٍ وَقْتَهُ فَلَا يَصِلُ بِهِ غَيْرَ هَاقِرَ ^(١٠) وَيَنْبَغِي عَلَيْهِ فِي الْأَمَارِ وَشَرْحِهِ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْجَنَابَةِ فَلَا يَزُولُ عَنْ غَيْرِهِ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ أَوْ كَب (٥) التَّقِيْمُ مَوْجِبُ عِبَادَةِ اللَّهِ بِزَيْدٍ ^(١١) وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالُ لِأَنَّ مَوْجِبَ الْوُضُوءِ مَجْرُوحٌ نَجَاسَةً مَوْجِبُ النَّفْلِ أَمْرٌ مَعْنَوِي وَهُوَ الْجَنَابَةُ لَا تَضْمَحُّ الرَّجْلَيْنِ فَغَيْرُ مَوْجِبٍ وَلِأَنَّ الْبُولَ وَالنَّاسِطَ أَقْدَرُ أَمَّا حَاشِيَةُ تَذَكُّرِهِ ^(١٢) كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ وَنَجَاسَةٌ تَوْجِبُهُ إِنْ

ص بالله الجسم كالعضو الواحد ^(١) فإن نسي النية ^(٢) في أوله ثم نوى وقد بقى من الجسم بقية أجزائه
 في قال مولانا عليم ^(٣) وهو قوي عندي ^(٤) (بنيته) أي نية النسل (لرفع الحدث الأكبر)
 الموجب له من جنباته أو حيض فأما لو نوى رفع الحدث الأصغر لم يجزه ذكره في الشرح والاختصار فلو
 نوى رفع الحدث وأطلق قيل ع أنه لا يجزى ^(٥) لأنه متردد بين الحدثين وقال في شرح
 الأبانة أنه يجزى ^(٦) (أو فصل ما يترتب) جواز فعله ^(٧) (عليه) أي على رفع الحدث وذلك
 كالصلاة والقراءة ودخول المسجد والوطء في حق الحائض فإذا نوى رفع الحدث الأكبر فصل
 الفصل لاستباحة ما لا يجوز له فعله إلا بعد النسل صحت نيته (فإن تمدد موجه) أي موجب
 الفصل نحو أن يجتمع حيض وجنابة (كفت نية واحدة ^(٨)) أما رفع الحيض أو رفع الجنابة

^(١) في الفصل فلا يكون ما بعده مستعملاً للعضو الآخر وأما النية فكما في الكتاب اه ز ^(٢) فإن نسي النية حتى
 خرج الوقت فقد صح غسله للصلاة الماضية ويقتل ^(٣) (١) للمستقبل وعلى قول م بالله بعيد الصلاة بناء على أن
 الناس كالعامد اه في أن ذكر النية والوقت باق وكان لا يمكن إعادة الصلاة والنسل أو كان يمكن إعادة الفصل
 دون الصلاة فالأولى أن يجزى الصلاة ^(٤) (٢) فإن كان يمكن الفصل وركعة من الصلاة لزم الاغتسال اه من
 جوهره آل عد عليهم السلام للسيد ح ^(٥) (١) لأن الناس كالعامد ^(٦) (٢) وقيل القياس ان لا يجزىه فيقتل
 ويوضأ ويصل ^(٧) (٣) أو تركها عمداً ^(٨) وقد رجح عنه في البحر ^(٩) (٤) ونية رفع الحدث لا تبطل فيه تقع جميعه
 إذ لا يعض ارتعاه حيث غسل جميع الجسد اه ح لى لفظاً قرز ^(٥) (٥) وإنما صح النسل بنية رفع الحدث بخلاف
 الوضوء لأن الوضوء عارده ب تادية الصلاة بخلاف الفصل ^(٦) (٦) فيقال ^(٧) (٧) فعل هذا يلزم فيمن عليه ظهران
 أداء وقضاء فتوى وضوء للظن فقط ولم يعم لم يجزه اه في قرز يقال الحدثان جسدان خلاف الظهريين فهما
 جنس واحد وإن اختلفت الصفة اه ح وهل يصلحها كلاهما صلحها بهذا الوضوء مع إطلاق النية كما
 لو أطلق نية الوضوء في سائر الفروض فإنه يصلح ما شاء ^(٨) (٩) فتأنيبه ^(١٠) أما التسمية فقد عدها بعضهم من فروض
 الفصل قياساً على الوضوء وعند الأكثر أنها ليست بواجبة وإنما هي مستحبة لأن دليل التسمية إنما ورد في
 الوضوء تكبيل طهارة الجسد وهو ما تقدم من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذكر اسم الله في أول وضوئه
 طهر جسده كله وإذا لم يذكر لم يظهر منه إلا موضع الوضوء والنسل عن التطهير جميع جسده فلم يخص إلى تكبيل
 بالتسمية اه ح بمران ^(١١) (١٢) وقواء الشامي وهو الذي يوافق القواعد لأنها لفظة مشتركة يصح إطلاقها على كلاميها
^(١٣) جوازاً وصحة كالصلاة لاجوازاً ولا صحة كدخول السوق جواز من غير صحة كدخول المسجد صحة
 من غير جواز كالوضوء اه ^(١٤) (١٥) والوجه انه كالحدث الواحد فلا يرفع به وضوء دون بعض لأن حكمهما واحد فلا يرفع
 أحدهما دون الثاني اه ن ^(١٦) (١٧) وسواء قيد بالنية نحو هذا دون هذا أو أطلق وهكذا إذا قلنا رفع الجنابة أو نصفها
 أو نحو ذلك اه كب ^(١٨) (١٩) وإنما صحت النية وأرفع الجميع بنية أحدها بخلاف من أراد غسل الجمعة والعيد ونحوهما
 فلا يكتفي بنية أحدهما فتأمل الموجبين في كون كل منهما حدثاً مع الأفراد ومع الاجتماع يكون السبب واحداً
 لا يعبثه فيكون نيته بخلاف ما إذا اختلف ما به الأسباب كالنسل للجنابة في يوم عيد فلا بد من نيتها معاً
 وإلا جزأ للجنابة فقط إن نواه ما لا اختلاف السبب ونحو ذلك ذكر ذلك المؤلف اه وابل قرز ^(٢٠) (٢١) فإن نوت
 المدة بفسلها انقضاء المدة ارتفع الحيض اه ح فتح من المدة

فإن نواها فأحسن^(١) فأما لو نوت الحائض بنسائها رفع الجنابة ولا جنابة عليها فذكر الأمير ح أن هذه النية تصح ويرتفع الحيض وكذا قال لو نوت الجنب بنسائها رفع الحيض وليست حائضاً ارتفعت الجنابة^(٢) قال مولانا عليم^(٣) وهذا عندنا ضعيف^(٤) فلو نوت الجنب الحائض بنسائها استحابة الوطء فإن حكم الجنابة يبقى عند الشيخ عطية لأن ذلك يختص الحيض وإلى خلافة أشار عليم^(٥) بقوله (مطلقاً) أى سواء اتفق جنسهما كجنابتين^(٦) أم اختلف كجنابة وحيض أو نوى ما يترتب عليهما^(٧) أو على أحدهما^(٨) فقط (عكس النفلين^(٩)) من النسل (والقرض والنفل) منه أيضاً يعنى فانها لا تنكح نية أحدهما بل لابد من نية كل واحد من السبيين * وقال ن وص بالله أنه يدخل النفل تحت نية القرض لا غير (و) من أحكام النية أنها (تصح مشروطة) وذلك نحو أن يشك في جنابة عليه يوم الجمعة فينوى غسله للجنابة إن كانت وللجمعة^(١٠) فإذا انكشف له تحقيق الجنابة فقد أجزأه بذلك النسل بتلك النية * قيل من وع فلو قطع بالنية حال النسل أم وأجزأ^(١١) فأما لو اغتسل للسنة فانكشف أنه جنابة لم يجزه للجنابة وهل قد صار متسنناً فيه وجهان لصح وقال في الياقوتة لا يجزى السنة وقيل من يجزى^(١٢) (و) القرض

^(١) لما وفقته الاجماع اه^(٢) المذهب عدم الصحة في الصورتين جميعاً اه من خط سيدي الحسين بن القاسم وقواه المتوكل على الله^(٣) كلام مولانا أحق بالتضعيف اه حيث وذلك لأنها إذا نوت الحيض وليست حائضاً فنتيها قد تضمنت رفع الحدث الأكبر لا محالة فأحرى للجنابة لأنها يسيمان حدثاً أكبر اه تطبيق الفقيه س (هـ) إذ يلزم من ذلك أن يسمى الحائض جنباً والعكس فإذا أطلقها متى اجتنبت غاضت لزم أن تطلق ولا تأثر به اه ب وذوید^(٤) وطىء واحتلام^(٥) دخول المسجد والقراءة^(٦) كالوطء^(٧) فان قيل ما الفرق بين هذا وبين الوضوء حيث قلتم النفل يتبع القرض في الوضوء بخلاف النفل فالجواب أن المضاد للصلاة فرضها ونفلها واحد وهو الحدث فذلك دخل قتل الصلاة تحت مفروضها بخلاف النسل فأسيابه التي هي القرض والنفل تختلف ذكر معناه في الصيغتين وأيضاً السبب في القرض واحد والنسل السبب مختلف اه كب والفرق بين الواجبات والسنونات والمندوبات أن المقصود في كل واحد من الواجبات رفع الحدث وهو لا يتبعض فلذلك ارتفعت نية أحدهما كما في الاحداث الواجبة للوضوء بخلاف السنونات والمندوبات فكل واحدة مقصودة بنفسها لم يقصد بها غيرها فلا تم القرية في أيها الابنية اه تكميل^(٨) فلو قال للجنابة إن كانت أو للجمعة لم يجزه لأنه تخيير والتخيير مبطل اه املا ويحتمل أن لا يكون ذلك من التخيير لأنه إذا كان الواقع عليه حصول الحدث الأكبر فالتية له ولا يصير متسنناً وإن لم يكن فالتية للجمعة فقط فالتية معينة في نفس الأمر لا غير هذا هو الأرجح اه عن الامام المتوكل على الله قرز^(٩) قياساً على يوم الشك اه^(١٠) هذا في غير العيدين وأما إذا نوى لسنة العيد فلا يكون متسنناً لأن من شرطه أن يصلي بالوضوء وصحة الوضوء مترتبة على رفع الجنابة فيكون المقرر كلام الياقوتة في هذه الصورة والمقرر ولو في العيد قرز^(١١) كما أن الحائض تغسل الاحرام وتصير متسننة لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها بذلك ولأنه لو كان يترتب للزم أن لا يجزى السنة إذا نواها مع القرض اه يستأن

الثاني (المضمضة والاستنشاق) كما مر في الوضوء خلاف شوك في وجوبهما ويقولان بنبههما (و)
الثالث (عم البدن باجراء الماء والدلك^(١)) وهل يجب استعمال غير اليد لذلك مالا تبلغه اليد عن الأمير
شمس الدين^(٢) أنه يجب * وقال ص بالله لا يجب * وقال مولانا عليم * وهو القوي عندي^(٣) فاما لو قُطعت
يده أو شلت فقال ص بالله يجب استعمال غير اليد^(٤) إلى حيث كانت تبلغ اليد * وقال السيدح لا يجب^(٥)
وقال ن ومحمد بن الحسن ورواه عن الزوائد عن زيد بن علي أنه لا يجب جري الماء^(٦) ويفارق الفصل المسح
عندهم بأن الفصل استيعاب البدن والمسخ^(٧) يصيب ما أصاب ويغطي ما أخطأ * وقال ح وش لا يجب
الدلك وقال ص بالله^(٨) أن قوة جري الماء تقوم مقام الدلك * قيل ع وحد القوة أن لو كان ثم نجاسة رطبة^(٩)
زلزت (فإن تعذر^(١٠)) الدلك (فالعصب^(١١)) للماء يقوم مقامه وهو أولى من الانتماس إذا أمكن (ثم)
إن تعذر العصب وجب (المسح^(١٢)) أو الانتماس^(١٣) وإلى هذا أشار ص زيد أفى كون المسح بهما أمكن
أولى^(١٤) من التيمم وهو مذهب ص بالله وللهدي أحمد بن الحسين والامام * ع * واختاره الفقيه ح
فإن تعذر المسح فالتيمم وقيل س بل التيمم عند تعذر الفصل أولى من المسح في رأى أهل المذهب

^(١) قيل إلا ما داخل تحت جلدة الأغلف فلا يجب اه ن فلو انحسرت بعد الفصل أو بعد الوضوء وجب
إعادة الوضوء للصلاة المستقبلة وأما الفصل فلا يجب إعادته إلا على القول بوجوب تقديم غسل مخرج المني كما
ذكره الفقيه وبعد الله ن زيد * فلو بقي عضواً أو شعرة ثم قطع عنه فقد أجزأه الفصل اه ن قلت وفيه نظر اه
بحر وجه النظر أن مقطع الشعر داخل في عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم بلوا الشعر وأغوا البشرة اه ب
* حال جرى الماء عندنا أن الفصل إمساس العضو المساء حتى يسيل مع الدلك والمسح لا يسيل وسواء
قارن الدلك جري الماء أو تأخر مادام الجسم رطباً اه تعليق القاضي عبد الله الدواري * وقد أشار القاسم
عليم انه إذا انتمس الجنب في الماء وأنه ما يجب اتقاؤه من القبل والدرر قد طهر اه غ * ولا يكفي
المسح إلا عند التامس اه^(٢) يعني أن أحدهم الأمايح^(٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمرأ ذلك من يدك ما بلغت
يد الشاه غ^(٤) حيث القطع بعد التكليف وقيل لا فرق قرز^(٥) لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج اه غ^(٦)
ولا الدلك بل المسح كاف^(٧) يعني أن المسح عندهم الذي هو غسل الأبدان يعم جميع البدن والمسح الذي
هو غير الفصل لا يجب أن يعم بل يصيب ما أصاب ويغطي ما أخطأ اه كب مثل مسح الرأس في الوضوء^(٨) خرج
للهادي عليم والقاسم من قوله لو انتمس الجنب في الماء بعد إزالة النجاسة من الفرجين قد طهر * ع * قوي وعليه
طامة المشايخ اه^(٩) مرية اه^(١٠) لراحة أو نحوها^(١١) وفي الوضوء على هذا الترتيب وقرز^(١٢) قيل حتى
يتمكن من العصب اه وأى لمة صححت من يده عاد عليها حكم الجنابة فيضلها وينتقض وضوءه للمستقبلة أو زال
عذره في الذي هو فيها له قرز وظاهر الشرح هنا والأز في التيمم في قوله حتى يزول عذره خلاف هذا لأن
صحة اللمة ليس بصحة الجميع فلا يطلق عليه زوال العذر اه عن سيدنا حسن^(١٣) وهو أولى المسح^(١٤)
الأولوية للوجوب قرز اه

ثم وحكم المجتزي بالصب أو الانغماس أو السح حكم الفاسل^(١) لا حكم التيمم حتى يزول عذره فيجب إعادة الفسل مستوفياً لأركانه^(٢) وقال في مذهب ص بالله أنه يعود عليه حكم الجنابة متى فرغ من الصلاة ثم ذكر **عليه** القرض الرابع بقوله (وعلى الرجل^(٣)) إذا اغتسل من جنابة (نقض الشعر^(٤)) للتعمد ليتخلله الماء ويستوعب كل شعرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بلوا الشعر واقوا البشر **عليه** قال مولانا **عليه** وإنا خصصنا الرجل بذلك دون المرأة الجنب الحديث أم سلمة^(٥) قالت يا رسول الله إني امرأة شديدة عقص^(٦) الرأس فأحله إذا اغتسلت قال لا ولكن صم^(٧) عليه ثلاث صبات • فظاهر الحديث أن ذلك يكفي وإن لم يصل البشرة^(٨) • قيل ع ومن المذكورين من قال لا بد أن يصل غير متغير (و) نقض الشعر يجب (على المرأة في) الفسل عن (المتدين)^(٩) دم الحيض ودم النفاس • وقال **عليه** بالله والقاسم لا يجب في الدمين أيذاً لظاهر عموم الخبر لصلات المرأة قالوا وإنا يستحب في الدمين (وندبت هيأته^(١٠)) أي هيأت الفسل فإذا أراد الجنب^(١١) الاغتسال بدأ بفسل يده اليمنى يفرغ عليها الماء بالإثناء إفراغاً حتى يبقيا ثم بفسل يده اليسرى يفرغ عليها بيده اليمنى ثم بفسل فرجه^(١٢) حتى يبقيه ثم يضرب بيده^(١٣) على

^(١) والفرق بينه وبين الفسل عند تعذر البول أن هناك ترك ركناً من التسلس وهو ذلك وقد حصل الفسل الكامل لانهاء فاته أيسح له الصلاة فقط لأن خروج المني موجب للفسل فكان أغلظ بل التارق كلام الشرح فها تقدم وهو خروج المني أه سيدنا حسن^(٢) وأركان الفسل ثلاثة إجماع الماء والندب وإمساس البشرة الماء أه زهور^(٣) ولا يجب عليه إعادة الصلاة ولو الوقت باق أه في قرز^(٤) والخش وقيل كالمرأة لأن الأصل براءة الذمة قرز^(٥) فلم يمكن نقض الشعر كأن يكون متعدياً^(٦) لم يجب قطعه أه شرح فتح إذا عقد به اختياره وقيل لا فرق قرز أو تلبد فشق نقضه أه ويكون ناقص طهارة فلا يؤزم إلا بمثله وهكذا المرأة حيث يجب عليها^(٧) قال في البرهان وذلك في شعر لحية أو جبهة أه ان وقيل مطلقاً قرز^(٨) لأن له حرمة بخلاف الثوب إذا تنجس ببعضه فيقطع أه ح لي ولقطها ولا يلزم قطع الشعر المتنجس^(٩) واسمها هند بنت أبي أمية قرشية من بني غزوم وكانت قبله عند أبي سلمة وتوفت سنة اثنين وستين ودفت بالبقيع وهي آخر زوجاته صلى الله عليه وآله وسلم وثاناً وقيل ميمونة^(١٠) بفتح الميم وسكون الفاء أه زر وضبطه في الوايل بضم الميم وفتح الفاء جمع عقصة مثل غرف جمع غرة^(١١) قال في شمس العلوم المقصبة المقدة وفي النهاية وأصل النقض التي وادخال أطراف الشعر في أصوله^(١٢) مع ذلك عند الهادي **عليه** أه ز ر^(١٣) وقيل لا فرق لظاهر الخبر قرز^(١٤) للندب فلو فعلت واحدة أجزى قرز^(١٥) قيل ف ولو فوق الصب المعتاد^(١٦) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة اغتسل شعرك واغتسل بيديك وكفى مع الصب قرز أه ب **عليه** وعليها الماء عليه الحيض من فرجها لأن بقائه يمنع صحة الفسل كبقاء المني في الاحليل قيل وخبره في الفرج أه ز ر^(١٧) وقيل ما ينشع بالعود أه ن قيل فصل وللمسحاضة الخ^(١٨) والبرص أه ز ر^(١٩) وكذا في الفرج أه ز ر^(٢٠) ولنفذت التسمية^(٢١) أو غيره ممن يجب عليه الفسل أو يتدب^(٢٢) أه ز ر^(٢٣) أه ز ر^(٢٤) أه ز ر^(٢٥) أه ز ر^(٢٦) أه ز ر^(٢٧) أه ز ر^(٢٨) أه ز ر^(٢٩) أه ز ر^(٣٠) أه ز ر^(٣١) أه ز ر^(٣٢) أه ز ر^(٣٣) أه ز ر^(٣٤) أه ز ر^(٣٥) أه ز ر^(٣٦) أه ز ر^(٣٧) أه ز ر^(٣٨) أه ز ر^(٣٩) أه ز ر^(٤٠) أه ز ر^(٤١) أه ز ر^(٤٢) أه ز ر^(٤٣) أه ز ر^(٤٤) أه ز ر^(٤٥) أه ز ر^(٤٦) أه ز ر^(٤٧) أه ز ر^(٤٨) أه ز ر^(٤٩) أه ز ر^(٥٠) أه ز ر^(٥١) أه ز ر^(٥٢) أه ز ر^(٥٣) أه ز ر^(٥٤) أه ز ر^(٥٥) أه ز ر^(٥٦) أه ز ر^(٥٧) أه ز ر^(٥٨) أه ز ر^(٥٩) أه ز ر^(٦٠) أه ز ر^(٦١) أه ز ر^(٦٢) أه ز ر^(٦٣) أه ز ر^(٦٤) أه ز ر^(٦٥) أه ز ر^(٦٦) أه ز ر^(٦٧) أه ز ر^(٦٨) أه ز ر^(٦٩) أه ز ر^(٧٠) أه ز ر^(٧١) أه ز ر^(٧٢) أه ز ر^(٧٣) أه ز ر^(٧٤) أه ز ر^(٧٥) أه ز ر^(٧٦) أه ز ر^(٧٧) أه ز ر^(٧٨) أه ز ر^(٧٩) أه ز ر^(٨٠) أه ز ر^(٨١) أه ز ر^(٨٢) أه ز ر^(٨٣) أه ز ر^(٨٤) أه ز ر^(٨٥) أه ز ر^(٨٦) أه ز ر^(٨٧) أه ز ر^(٨٨) أه ز ر^(٨٩) أه ز ر^(٩٠) أه ز ر^(٩١) أه ز ر^(٩٢) أه ز ر^(٩٣) أه ز ر^(٩٤) أه ز ر^(٩٥) أه ز ر^(٩٦) أه ز ر^(٩٧) أه ز ر^(٩٨) أه ز ر^(٩٩) أه ز ر^(١٠٠)

الأرض حتى تحمل التراب ثم يغسل فرجه ثم يضرب الأرض بها ضربة أخرى فيسبها بما تحمل من التراب وهذا مبني على أن ثم لزوجة^(١) في النجاسة أو بقي ريح^(٢) ثم يتوضأ وضوء الصلاة^(٣) ثم يغرف على رأسه ويدلكه حتى يصل الماء إلى بشرته ثم يفيض الماء على جوانبه يمينا وشمالا ويدلك بدنه كله حتى يبقيه^(٤) ﴿قال مولانا عليهم﴾ والتحقيق أن المستحب من ذلك إنما هو تقديم غسل أعضاء الوضوء مرتباً على ذلك الترتيب قبل إفاضة الماء على الجسد فأما قس غسلها فهو واجب وإذا كان كذلك فلا نية له غير نية غسل الجنابة^(٥) وهل يستحب التثليث فيه نظر^(٦) إن قلنا يستحب فظاهر دليل الاستحباب إنما هو في وضوء الصلاة ولا دليل على استحباب التثليث في غسل الجنابة فليُنظر في ذلك^(٧) ثم ذكرنا السنونات^(٨) من الفصل عاقلين على قولنا وندبت حياته بقولنا (و) ندب (فعله) في ثلاثة عشر حالا الأول (للجمعة^(٩)) وفيه خلاف في وقته وحكمه أما وقته فالذهب أنه (بين فجرها وعصرها^(١٠)) ﴿قال عليهم﴾ وكان القياس جوازها في الغروب لأنه لليوم عندنا سكن ذكر في زوائد الابانة أنه لا يجوز بعد خروج وقت الجمعة^(١١) بالاجماع^(١٢) وقال في مذهب ش وقته من القجر إلى الدخول في الصلاة إذ لم يشرع عنده إلا لها^(١٣)

^(١) ندبا اه صغيري وقيل بل يجب حيث بقي أثر النجاسة اه ع سيدنا عبد القادر (ه) بل حيث لا لزوجة اه
^(٢) هذا مبني على أنه لا يجب الحواد وأما على القول بوجوب استعمال الحواد فيكون استعمال التراب ونحوه وجوباً إذا بقي ريح وقد ذكر معناه الصغيري وأما مع اللزوجة فندبا قرز (ه) وجوباً قرز^(٣) لكنّه غير إن شاء أمه إلى آخره وإن شاء ترك الرجلين اه كب ظاهر الكتاب كاملاً وفي رواية الأحكام لم يترك إلا الرجلين وفي رواية الشرح الوجه واليدن ولم يذكر التفشي والرجلين اه زر
^(٤) بحيث لو كانت ثم نجاسة رطبة زالت^(١) قيل ف ويحتمل أن ينوي وضوءه هذا لسنة الفصل ولا يميز عن الواجب اه زر^(٢) قال زيد بن علي ويندب تليثه كالوضوء إذ لكل طهارة قال في مجموع زيد قال أبو خالد سألت زيدا عن الفصل من الجنابة فقال تغسل يديك ثلاثاً ثم تستنحي وتتوضأ وضوءك للصلاة ثم تغسل رأسك ثلاثاً ثم تفيض الماء على سائر جسدك ثلاثاً ثم تغسل قدميك حدثني هذا أبي عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اه ح فتح ومثله في الشفا وروضة النوى^(٣) قال في ح الفتحة حفظت عن بعض شيوخه أن تردد الامام في الفصل المشروع قبله لانيه اه
^(٤) قال سيدنا حماد الدين والأقرب في كل غسل مستون لا يتعلق بصلاة أن لا يعتبر فيه الوضوء بل مجرد الفصل كاف اه كب^(١) لفظ الفتحة وشرحه ويسن لجمعة (١) وعيد وبعد غسالات الميت وما سواه مندوب وهي العشرة الباقيات قرز وفي الشفا ما لفظه خبر وعن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد اه من باب صلاة العيد (١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم غسل يوم الجمعة غسل الخطايا من أصول الشعر سلا اه قاتق (ه) لكل مكلف ولو حائضاً أو نساء قرز اه^(٢) وكل ما قرب إلى الزوال هو أفضل اه هامش هد^(١١) حيث اعتقد أنه مشروع قرز^(١٢) بل فيه خلاف الامامى والحسن البصرى وكه^(١٣) إذا كان للصلاة لم أن يجزى ولو قبل العصر اه

﴿ قَالَ مَوْلَانَا عَلِيمٌ ﴾ وقياس قولنا أنه لو اغتسل بعد الصلوة صار متسنناً إلا أن يمنع إجماع^(١) وأما حكمه فذهبنا وهو قول القريتين أنه مسنون^(٢) وعن بعض أهل الحديث وداود أنه واجب واختلف الأولون فالذهب أنه مسنون مطلقاً ومن ثم قلنا (وإن لم تقم) أى صلاة الجمعة * وقال في مذهب ش إنا يسن لمن أراد الصلاة فقط * والمذهب أنه اليوم فلا يباح للأحداث^(٣) قبل الصلاة * وقال ك وأبو جعفر لمذهب الناصر أن النسل للرواح^(٤) فلا يتوسط الحدث بينه وبين الصلاة (و) الثاني (للميدين^(٥)) وهما عيد الإفطار وعيد الأضحية فإن النسل مسنون فيهما واختلف فيه فالذهب أنه للرواح^(٦) وليس اليوم ومن ثم ﴿ قَالَ عَلِيمٌ ﴾ (ولو) اغتسل لها (قبل الفجر^(٧)) فإنه متسنن وحكى في الزوائد عن الهادي والناصر وم بالله أنه لا يجرى قبل الفجر (ويصل به) أى يحضر الصلاة مقتسلاً لم يحدث قبلها (وإلا أعاده قبلها) أى وإن لم يحضر به بل أحدث بين النسل والصلاة أعاد النسل ليحضر مقتسلاً وقيل ح لا يضر الحدث بينه وبين الصلاة لجواز تأخير الوضوء على النسل^(٨) وهل يسن للفرد أو لمن حضر الجماعة فقط الظاهر أنه مسنون لما نعلم وظاهر كلام القاسم يقتضى أنه إنا يسن لمن أراد الصلاة^(٩) فقط (و) الثالث (يوم عرفة) فإنه يسن فيها^(١٠) النسل واختلف في وقته فقيل ع من الفجر إلى الغروب وفي الزوائد من بعد الزوال (و) الرابع (ليالى القدر) فإنه يسن النسل^(١١) لها بين المشائين^(١٢)

(١) ولا إجماع إذ مالك يقول إلى الغروب اه^(١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ ١ ﴾ من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالنسل أفضل وقوله فيها أى بالترضية أخذ ونعمت الخصلة التريضة قال الأصمعي ونعمت التريضة قال بعض الأدباء فبالخصصة أخذ ونعمت الرخصة لما فيها من التخفيف اه ان ﴿ ١ ﴾ هذا الحديث دليل لمن لا يوجب النسل في يوم الجمعة رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وأحمد من حديث سمرة وحسنه الترمذي أيضاً واستدل من قال بالوجوب بحديث أنى سعيد رضى الله عنه غسل الجمعة واجب على كل محتلم أخرجه البخارى ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد^(٢) قال في البيان بل يستحب^(٣) الرواح اسم لما بعد الزوال إلى الليل اه^(٤) وأيام التشريق واليلة للباركة وهي ليلة النصف من شعبان رواه عن علي بن عليم في جامع الأصول اه هداية قرز (هـ) ولا يشترط تقديم غسل النجاسة الأصلية كما لا يجب غسل مخرج البلى في الجنابة اه حيث (هـ) ولو قضاء اه تهامي ومثله عن علي^(٥) يعنى للصلاة^(٦) قيل من المغرب اه وقال المفتى ولو بأيام اه وقيل حد القليلة ما لم يحدث اه وقيل أن يكون كالعمول لا لأجله اه^(٨) وأجيب بأن الحدث الطاري يفارق الأصل كحدث التيمم اه زهور الأولى أن يقال كحدث من لا يجد ماء ولا تراباً فإنه إذا أحدث في الصلاة بطلت ذكر معناه ابن رابع قرز (هـ) لأنه يفرغ من النسل محدثاً^(٩) يعنى الجماعة وقيل ولو فرادى^(١٠) أى يتدب قرز^(١١) أى يتدب قرز^(١٢) وكذا بعدها إلى الفجر قرز

وسياتي ذكرها (و) الخامس (لدخول الحرم^(١)) وأحد قولي الناصر أنه واجب (و) السادس والسابع والثامن والتاسع دخول (مكة^(٢) والكمبة^(٣)) والمدينة^(٤) وقبر النبي^(٥)) صلى الله عليه وآله وسلم (و) العاشر والحادي عشر (بعد الحجامة^(٦)) (و) بعد (الحمام^(٧)) قيل ح إن غاب عن الحمام إذا كان للمرق ولا ماء فيه وقيل س لا فرق (و) الثاني عشر بعد (غسل الميت^(٨)) وقال ح ليس بمستحب وأحد قولي الناصر أنه واجب (و) الثالث عشر بعد (الاسلام^(٩)) يعني لمن كان كافراً ثم أسلم وهذا إذا لم يكن قد ترطب في حال كفره بمرق أو غيره فإن كان قد

^(١) قيل ف فلو أخرج الأحرار حتى دخل الحرم ثم اغتسل ونواه للأحرار ولدخول الحرم ولدخول مكة والكمبة أجر لها الكل وكذا في دخول المدينة وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر إباح (و) ويشترط أن لا يتقدم حديثه انتهى وقد ذكر معناه في ح لي وقال الملق في نظر لأن الحدث لا ينافيه ولا يراجه الصلاة (و) ولزوجة تشرافاً كالحرم وأيام التشريق تشرافاً كالجمعة ولطواف الوداع وبهتون أفاق إذا لا يأمن من التنجس والأمانا ه ب (و) والأحرار والغدير والمباهلة وهو اليوم السابع من شوال ه ح هداية ومولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم باثني عشر شهر ربيع عام القيل والبعث قال أهل التواريخ جاءه جبريل يوم السبت ثم ليلة الأحد وخطبه يوم الاثنين لثمان أول عشر خلون من شهر ربيع الأول بعد بناء قريش الكعبة خمسين سنة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولدت في يوم الاثنين وبعثت في يوم الاثنين ه هداية وليلاده محمد ناز فارس وكان وقوده ما مستمر آمن عهد عيسى عليه السلام واضطرب أيوان كسرى وسقطت منه أربع عشر شرافة بعد من ملك منهم بعد ذلك وغاصت بحيرة ساوة وتنكست الأصنام في أفاق الأرض وسقط الجليس ورمي الشياطين بالشهب وروي عنهم وعن كهنتهم أنواع العجايب ه ح هداية (و) يعني يتدب للأحرار بنظر (و) يعني حرم مكة فقط ولا يسقط بالدخول ويسقط بالخروج^(١) يعني ميلها^(٢) جوفها^(٣) حاطها^(٤) قال الناصر والامام ي ولداء الاستفتاح وزيارة قبور الأئمة والصالحين ه ه د قبحه^(٥) وحدا البعدي في الجميع أن يكون في حكم المفعول لأجله قرز (و) ما لم يصل صلاة من الخمس ه انتهى^(٦) مسألة وتجوز القراءة في الحمام بلا كراهة ه ح ا ث إذ ليس كالحشوش لقوله صلى الله عليه وآله وسلم نم البيت الخير^(١) ويكره الجهر للآذية ويكره أن تدخل المرأة إلا لحيض أو نفاس لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أطاع امرأته الخير ه ب بلغظه^(٢) ا تمامه يعني الدرن ويذكر بالآخرة (و) قال في التمهيد إذا لم يغتسل في الحمام وقال في شرح الأباة ولو اغتسل ه وهذا مع عدم التية فلو نوي الفصل للسنن صار مستأنساً قرز (و) مسألة دخول الحمام للاغتسال فيه مباح إلا للنساء فيكره بلا عذر خير ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها إلا احتك ما بيننا وبين الله رواء الترمذي ورواه أبو داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال استفتح عليكم أرض العجم ستجدون فيها بيتاً يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال إلا بالازر ولا النساء إلا مريضة أو نساء ه ح ا ث (و) إذ هو محل الشياطين ه ب لفظاً^(١) مستنون ما لم يصبه شيء فإن أصابه شيء يجب^(٢) يعني للزنت وأما الأصل فقد ترطب بالولادة ولا يقال يطهر الجلفاف لأنه نجس قرز

ترطب وجب غسل للترطب ^(١) واستحب غسل الباقي ^(٢)

باب التيمم

التيمم في اللغة التقصد * قال تعالى ولا تيمسوا الخبيث وهو في الشرع عبارة عن مسح الوجه واليدين بالتراب على الصفة المشروعة * والأصل في الكتاب والسنة والإجماع * أما الكتاب فقوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر الآية * وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم التراب كافيك ^(٣) ولوالى عشر حجج والإجماع ظاهر على الجملة * فصل * (سببه) الذي يجزى ^(٤) عنده التيمم أحد أمور ثمانية * الأول * (تمتد استعمال الماء) نحو أن يكون في يتر ولا يمكن نزولها ولا استطلاعها منها لقعد آله ^(٥) أو نحو ذلك ^(٦) ويغشى فوات الوقت * الثاني * قوله (أو خوف سبيله) بأن يغشى فيه عدواً أو سبباً أو لصاً أو أزهق الوقت وكذا لو خاف من استعماله فوت القافلة ويغشى في الوحدة التلف أو الضرر أو اضلال السبيل ^(٧) فانه يجزى مجزى خوف سبيله وسواء خاف على نفسه أم ماله ^(٨) قيل ع إذا كان مجعفاً به ذكره في التيمم والصحيح ما أشار إليه في الشرح من أنه لا فرق بين الجحف وغيره لأنه وإن لم يحف فأخذه منكرو يجب التوقى عنه ^(٩) الثالث قوله (أو خوف تنجيسه) باستعماله بأن تكون اليد متنجسة ولا يتمكن من أخذه إلا بأن يغرف بها أو نحو ذلك ^(١٠) الرابع قوله (أو خوف ضرره) ^(١١) من

^(١١) ويرد هذا في مسائل المعاهاة أين رجل يجب عليه الفصل إذا اغتسل لا إذا لم يغتسل ^(١٢) في كلام ط ما يدل يظهر بالإسلام وإن كان قد ترطب في حال الكفر وهو مذهب من بالله لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل المدينة حكم بطهارة نواضعهم ^(١٣) لكونه لم يأمرهم بإزالتها اه ز ر ^(١٤) التواضع الابل التي يسنى عليها ^(١٥) بل غسل الكل على قولنا أن تشريك النجس لا يصح ^(١٦) فله لا يفر وقيل لملي عليهم وقيل لمبار بن ياسر ^(١٧) أي يجب لكنه تارة مضيقاً وذلك عند عدم الماء أو خشية التلف عند استعماله وتارة مخيراً وذلك عند خشية الضرر من الماء على ظاهر المذهب اه تبصرة ^(١٨) ويجب عليهم شراؤها أو استئجارها بما لا ينجس قرز وكذا استئجار من يصب عليه اه هاجرى قرز ^(١٩) شلا أو مكتوفة أو يكون الماء في حق الغير وهو لا يرضى أو بأن يكون في مسجد وهو جنب أو يغشى التنجيس بأن يكون سلباً أو نحوه ^(٢٠) مع خشية الضرر قرز ^(٢١) أو مال غيره حيث يجب عليه حفظه ولا يعتبر الاجحاف في حق الغير قرز ^(٢٢) أو فرجه قرز ^(٢٣) قوي حيث كان الاخذ مكلفاً إذ لو كان صبيلاً أو مجنوناً لم يكن أخذه منكراً لأنهم علواً بالترك لا بالاجحاف ^(٢٤) بأن تكون الأكلة متنجسة ولا يمكن التفريق إلا بها ^(٢٥) فرع ومن جملة العذر خشية الشين الكبير كتسويد الوجه أو بعضه أو أكثر البدن لا القليل منه كتسويد آثار الحرب ونحوه ذكر ذلك الإمام اه ن قال في الفيت لأن العلم فيه أكثر من زيادة الملة * ويحمد المريض على ظنه في حصول الضرر على قول طبيب عارف عدل اه

حدوث علة أو زيادة فيها لحرق في الماء أو برد فانه يتم اذا لم يقدر على تسخين الماء * قال أصح أو بطور برئها وكذا في جامع الأمهات ^(١) على مذهب كوعن ص بالله جواز التيمم اذا خشى التألم ^(٢) الخامس قوله (أو) خوف (ضرر المتوضي من العطش) ^(٣) ان استعمل الماء * قال علي بن عيسى والظاهر أن الضرر هنا هو ما تقدم ومفهوم كلامه وعلى خليل أن مجرد التألم بالعطش يبيح التيمم

لفظ التذكرة ويخطر أن ظن أن جرحه لا ينجبر أن صام اه من باب صلاة الليل (*) قال في البستان وما يجوز المدول الى التيمم إذا كان جنابة وكان اغتساله يدخل عليه هتمة بفعل محظور ولم يمكنه اخفاؤه فانه يوضأ للجنابة ثم للصلاة ويغسل من يده مالا يتم بغسله اه برهان وهذا مبنى على التواعد لأن الوقوف في مواقف التيمم محظور والنسل واجب وترك الواجب أهون من فعل المحظور واختار مولانا المتكلم على الله أنه يغتسل ولو اتهم لأن الواجب على المتمم ان يحسن الظن (*) مسألة (٥) قال الامام المهدي إذا خشى الحرم فوت الوقوف بعرفة ان توضأ وان تيمم أدرك فانه يتيمم لأن في فوت الوقوف عليه ضرر وكذا اذا كان يغشى فوت الوقوف إن اشتغل بالصلاة فانه يسير اليه ويصلي في سيره بحسب الامكان ولو لم يستقبل القبلة اه ن لفظاً ومثله ذكر النووي في كتاب مناسك الحج وقال انه يلزم الحرم تأخير العشاء عن وقتها ويحصل الوقوف لأن قضاء الحج صعب بخلاف الصلاة لانه عهد جواز تأخيرها اه من تحفة ابن حجر وفي بهجة المحافل خلاف هذا لأن الصلاة مضيقية والحج موسع بالمر (*) وفي بعض الحواشي على الصميرى ان صلاة المساييف مختصة بالغوف وقرز فيؤثر الوقوف على الصلاة اه ع سیدی حسين بن القاسم عليم * مسألة (٦) إذا خشى الجنب من استعمال الماء شدة البرد بحيث يرتش جسمه بعد الفسل كان عنراً في التيمم اذا كان كثيراً لا يسيراً أقرز إذا تعذر عليه تسخين الماء ذكره القتيبي س وان أمكنه غسل بعض أعضائه من غير ضرر غسله وترك ما يغشى الضرر من غسله حتى يزول عنده اه ن * مسألة (٧) الأكثر يجب التيمم ويحرم الوضوء فلا يجزئ غشية التلف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم قتلوه قتلهم الله اه بمر لفظاً وأصل الخبر ما روي أن رجلاً كان في بعض الفزوات وكان في رأسه شجرة فاجتنب فسأل فقال أتجدون لي رخصة عن الفسل فقالوا ما وجدنا لك رخصة عن الفسل فاعتسل فأت فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قتلوه قتلهم الله هلاً سألوا اذا لم يملوا إنما شفاء الذي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على رأسه خرقه ويمسح عليها ويغسل سائر يده اه ح ب قال في شرح التحرير ما لفظه جمع عليه الامرين جميعاً فدل على اجتماع الماء وبذله قال وهو ضرب من المفاصلة قال في الزواهد اه قال إنما كان يكفيه أن يتيمم أو يعصب على رأسه خرقه ثم يمسح عليه ويغسل سائر الجسد ^(٨) لأن الحاجب على مذهب ش ^(٩) والفرق بين التألم والضرر ان التألم يزول بزوال سببه والضرر ما يبيى أو يحدث بعد الفراغ من سببه اه صميرى قرز (١٠) وقواه في البحر وأفتى به القتيبي س لظاهر الآية وقواه ض طامر ^(١١) فان توضأ مع خشية التلف من الماء فالعبرة بما انتهى اليه الحال فان انتهى الى السلامة صح والا فعلى قول أهل الانتهاء وأما مع خشية الضرر فيسند بخلاف الصوم والتارك أن قد ورد الترغيب فيمن توضأ مع شدة البرد وورد ما يقتضي العكراهة في الصوم حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم ليس من البر الصيام في السفر (*) ويستحب مع خشية الضرر ويحرم مع خشية التلف قوز

السابع قوله (أو خوف ضرر غيره ^(١١)) أي غير المتوضئ (محترماً ^(١٢)) كالمسلم والنبي وملاياً كل
 لحه من البهائم أو غير محترم (محضاً به ^(١٣)) نحو أن يكون بغير إخشاع عليه التلف من العطش وإذا
 تلف أوجب بحال صاحبه تله فأمّا لو خشى عليه ضرراً قطعاً فإن حكمه حكم التلف لأنه وإن لم يؤد
 إلى تله فهو يؤدي إلى إبلاص الحيوان الذي لم يبعه الشرع فيلحق بالمتهم فيجب إيتاره بالماء والمدلول إلى
 التيمم فأمّا إذا لم يكن تله محضاً به فالواجب عليه ذبحه ذكره بعض المتأخرين ^(١٤) وضفه الفقيه ح وقال
 لا فرق بين المحترم وغيره في أنه يؤثر سواء كان محضاً أولى ^(١٥) قال مولانا عليهم السلام وعندى أن الأولى
 التفصيل وهو أنه إذا كان في ذبحه ينفع به هو أو غيره ^(١٦) من المستحقين ^(١٧) وجب ذلك وإن كان
 لا ينفع به أحد لم يجز لأن الشرع لم يبيح ذبحها لنير الانقضاء بها ^(١٨) السابع قوله (أو) خوف (فوت صلاة
 لا تقضى ^(١٩)) إذا استعمل الماء مثاله أن تحضر صلاة الجنائزة وهو إن استعمل الماء فاته بأن تدفن قبل فراغه
 من الوضوء فانه يميز به التيمم ^(٢٠) هند من منع من الصلاة على القبر وكذا يميز به التيمم إذا خاف فوت
 الجماعة في الجنائزة أن استعمل الماء ومثله صلاة العيد ^(٢١) إذا خشى أنه إذا استعمل الماء خرج وقهما
 وهو الزوال فأمّا على رأى ص بالله فلا لأنه يحمل وقهما ثلاثة أيام ولا بد مع كونها لا تقضى أن تكون مما
 (لا بد لها) يميز من صلاة لا تقضى ولما بدل فانه لا يتيمم لها إن خشى فوتها باستعمال الماء لأن لها
 بدلاً وذلك

(هـ) حالاً أو مآلاً قرز ^(١) في الميل كسائر الواجبات قرز ^(٢) أقرب ما يجد به المحترم أن يقال هو المسلم
 والذي وكل مملوك من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه وما يجب حفظه كالبحر والجف وما في يده وديعة
 أو نحوها مما يجب حفظه من مال غيره اه ابله سعيد المبل قرز وكذا إذا ترد صاحبه من تأخير وسد
 رقه وجب تأخير ولو ما كول اللحم قرز (هـ) فإن لم يؤثر المحترم (١) ثم وأجزأ اه في قرز لأنه
 مطيع بنفس الوضوء وإن عصى بترك التأخير وقيل لا يصح وضوءه (٢) وينظر ما للفرق بين هذا وبين
 ما سيأتي في العيाम مع خشية الضرر أو تألّا قرز ^(٣) وحد لا جفاف أن لا يجد عوضه مع الحاجة اه رى قرز ^(٤)
 صاحب الحفيظ على الا كوع ^(٥) ولو طير اه ح لى ^(٦) المسلمين ^(٧) بل إذا جاز ذبحه للباح وهو
 الأكل في الأولى للواجب والنهي الوارد في ذبح الحيوان لنير أكله محمول على ذبحه عبثاً أو على طريق
 المغاخرة كالجاهلية اه ص من كتاب النصب والأولى بقاء كلامهم على ظاهره قرز ^(٨) أو نحوها كالوقوف
 برفة ^(٩) ولا بد أن يكون التيمم للجنائزة بعد غسلها أو بعد تيممها أن عدم الماء لا قبل ذلك فلا
 يصح لأنه قبل وقت الصلاة قرز (هـ) قال م بالله وبلا تيمم إذا خشي دفنها قبل الصلاة اه رى لأنها عادة
 (هـ) ويصلى من لا يحد بصلاته ولا يمكن إعادتها ^(١٠) فلو ترك صلاة العيد إلى آخر وقتها حتى لم يبق
 من الوقت إلا ما يسمي بالتيمم لا بالوضوء فإن تركها ليس صلاها اليوم الثاني بالوضوء فإن كان ناسياً أو
 معترداً فالقياس أن يأتيه المأمور ولا يشرع قضاء اه القياس أن يصليها بالتيمم أو على الحالة وباتم بالقرز
 (هـ) وكذا الكسوفين إذا خشي فوتها بالانجلاء اه ن

نحو صلاة الجمعة ^(١) فإن من حضرها وخشي من استعمال الماء ^(٢) فوالها لم يجزه التيمم بل يتوضأ ويأتي
ببدنها وهو الظاهر وقال صلى الله عليه وسلم لا يتيمم ^(٣) تنبيهه ^(٤) اختلف السادة ^(٥) في من خشي فوت الوقت باستعمال
الماء ^(٦) فالنهي عليه م بالله وط وحكاه أبو مضر عن يحيى عليم أنه يتوضأ ولو خرج الوقت
ولا يتيمم ^(٧) قال مولانا عليم ^(٨) وهذا هو الذي صحح للذهب وقد أشرنا إليه بقولنا وأفوت صلاة لا تقضى
فهو مهمل أنه إذا خشي فوت ما يقضى توضأ ولم يتيمم ^(٩) وقال أحمد بن يحيى بل يتيمم ويصلي ^(١٠) ثم يتوضأ
ويؤديه بالوضوء ^(١١) ومثله روى عن ع ومحمد بن يحيى لكنهما لم يذكرنا إعادة الصلاة ^(١٢) (الثامن) قوله
(أو علمه) أي علم الماء (مع الطلب ^(١٣)) وللطلب شروط (الأول) أن يكون (الآخر
الوقت ^(١٤)) هذا عند يحيى عليم ولم يبين وقت الابتداء قليل من أنه من أول
وقت الاختيار وقيل ^(١٥) من آخر وقت الاضطرار بقدر ميل وقيل ح ان كان متيقنا للماء فمن

^(١٦) صوابه كعبلة الجمعة ^(١٧) الحاضر وقيل الواجب الوضوء حيث الماء في الميل وبأني يبدلها أهـ ح لى
قرز ^(١٨) الهارونيون م بالله وع وط ^(١٩) لا باستعمال التراب فيصلي على حاله لأنه بخروج الوقت
يلتقض ^(٢٠) ^(٢١) ييممه المذهب أنه يتيمم ولو خرج الوقت قياساً على الوضوء ^(٢٢) ^(٢٣) ولا تبطل الصلاة
بخروج الوقت وهو فيها وقيل تبطل لأنه عدل إلى بدل البدل ^(٢٤) ^(٢٥) فان قيل ما الفرق بين الفوات باستعمال
الماء والمسير إليه ويمكن الجواب بأن آية الوضوء وهي قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
يتقضى جواز استعمال الماء حيث أمكن عقبيه القيام للصلاة من غير شرط فان لم يمكن عقبيه فلا دليل على
وجوب استعماله إلا مع إدراك الصلاة أهـ غ ^(٢٦) لا يقطع المسافة وإن قلت قرز والموجود في الحال ^(٢٧)
لحرمة الوقت أهـ تـ ^(٢٨) وقد أورد على أحمد بن يحيى سؤال أنه لا يجب عليه صلاتان لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تظهران في يوم وأجيب بأن الواجب الصلاة بالوضوء ولكن يصلي بالتيمم لحرمة
الوقت ولتلايد من المنافقين أهـ زـ ^(٢٩) ولا الوضوء أهـ ن ^(٣٠) ويكفي طلب واحد من أهل القافلة بأنهم
ولا يجزى من لم يأذن أهـ ح هـ ران ومثله عن عي والطلب بالتلفق والمشي والسؤال وكذا طلب
التراب والستر يوجب كلاً سواء سواء قرز ^(٣١) وهل يسقط معتاد الرصد لا يسقط كما في الحج
أهـ لى قرز ^(٣٢) أما لو غلب على ظنه أو علم بعدم الماء في الوقت وكان واجداً للماء قبله لم يجب عليه التوضي
به ولا الطلب قبل دخول الوقت ولو علم تخذه بعد دخول الوقت قال مولانا عليم وكذا لا يجب عليه
في أول الوقت إذا علم أنه يصدر آخر الوقت ^(٣٣) ^(٣٤) أو الصلاة على مذهبه فافهم أهـ ري فمن وجد من الماء
ما يكفي لأعضاء التيمم هل يجب عليه الطلب كما في العادم للماء بالكلية ألا يجب لأنه لا ييمم شيئاً
من أعضائه الجواب أنه يجب عليه الطلب ليستكمل الطهارة الكاملة في أول الوقت ولا يجب عليه التأخير
لأنه لم يعدل إلى بدل أهـ نـ ^(٣٥) وقيل ح يجب عليه إذا علم أو ظن قدده بعد دخول الوقت لأن
ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجباً كوجوبه ^(٣٦) ولا يجب الوضوء قبل الوقت قبل ويجب بعده إذا
علم أو ظن قدده إلى آخر الوقت أهـ لهـ ^(٣٧) واعلم أن هنا قد اعتبر ما يريده الهادي عليم من اعتبار
ظرف الزمان وما يريده ص بالله من اعتبار ظرف المكان ولا يوم موقوف أن الهادي يقول أن الطلب
من أول الوقت إن صدر عبارته في الأحكام تأتي ذلك أهـ ح فصع وعبارته قال الهادي عليم من أصابعه جنازة
في ليله ونهاره والماء عنه على مسافة يعلم أنه يلحقه أو يبلغه قبل طلوع الشمس وقبل طلوع الصبح وأخر النهار
قبل غيب الشمس وجب عليه طلبه والمسير إليه إلا أن يمنع منه مانع أو قطع منه قطع ^(٣٨) يـ و ص بالله أهـ

أول وقت الاختيار وإن كان متوهم له فن آخره ﴿﴾ قال مولانا علي ﴿﴾ ولا فرق بين الحاضر والماسفر في وجوب الطلب إلا أن المسافر يطلبه في طريقه وميلها من الجهات الأربع والحاضر في ميل بلده كذلك ^(١) قال والتحقيق عندنا ^(٢) أن وجوب الطلب فرع على تضييق وجوب الوضوء فلا يجب الطلب إلا عند تضييق وجوب الوضوء فتضييق وجوب الطلب لا قبل التضييق لأنه مهما لم يتضييق الوضوء فلا معنى لإيجاب الطلب فإذا ثبت ذلك كان وجوب الطلب من بقية في وقت الاختيار ^(٣) للحاضر الذي ليس بمذخور بوقت يتسع قطع المسافة إلى الماء المعلوم أو للظنون ^(٤) في الليل ومن بقية في وقت الاضطرار ^(٥) للمسافر والمذخور كذلك ﴿﴾ وقال ص بالله ^(٦) لا يجب الطلب إلا في الليل ﴿﴾ قال الإمام ﴿﴾ وهو المختار قال وقول الهادي علي غريب ولا أعرف أحدا قال به قبله ^(٧)

^(١) أي يطلب في ظنه في أي الجهات الأربع فإن لم يحصل له ظن وجب الطلب في جميعها اه دوادي وقرره المقق مع تجوز وجوده في جميعها قرز ﴿﴾ مسألة ﴿﴾ من نسي الجنابة حتى صلى صلوات بعضها بالوضوء وبعضها بالتيمم قضاء ماصلي بالوضوء إذا كانت الجنابة تجمع عليها إلا ماصلي بالتيمم لأنه كان فرضه ولو ذكر ^(٢) كلام الإمام تفرع على كلام الفقيه ^(٣) بناء على وجوب التوقيت اه في قرز ^(٤) والوضوء والصلاة ^(٥) في غير الحجروا ما فيه فيجب من بقية في وقت الاختيار مطلقاً قرز ^(٦) قول ص بالله مثل قول التحقيق للإمام علي وقد ذكره في ح التمتع ﴿﴾ قال لو طلب الماء حتى بلغ رأس الليل ثم جوزه وجوده خارج الليل بالقرب منه فهل يجب الخروج أم لا الجواب أنه لا يجب إلا إذا يقين الماء للتأدي إلى التسلسل وعن عامر لا يصل في بقعة يجوز إدراك الماء فيها ويؤدي إلى التسلسل ^(٧) وأجيب على ذلك بأجوبة غير مرضية والجواب المحقق حمل كلامه على ظاهره وعدم وجدانهم قول مخالف لا يدل على عدم الوجود كما قيل قل لمن يدعي في العلم فلسفة حفظت شيئا وغابت عنك أشياء وقد قال بمنزل قول الهادي علي إمام الأئمة المصوم علي عليه السلام وأمام سادات الرس القسم بن إبراهيم وسيد سادات أهل الكوفة الذي كان حامة الزيدية بها على مذهبه الحسين بن يحيى وعلامة شيعة أهل البيت بالعراق محمد بن منصور بن يزيد المرادي القري أما قول علي عليه السلام بذلك فرواه في الجامع الكا المعروف بجامع آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم بعد الكلام المعروف عن علي عليه السلام أنه قال العادم يتيمم آخر الوقت اه بلفظه ورواه عنه حافظ المحدثين أحمد بن الحسين السبكي في كتابه المسمى بالسنن الكبرى قال به حذف سند ذكره حدثنا شريك وإبراهيم بن عمر عن أبي إسحق عن الحرث عن علي عليه السلام قال اطلب الماء حتى يكون آخر الوقت فإن لم تجد ماء يتيمم ثم صل اه بلفظه وروى القاضي قضية الشافعية الرمي في كتابه المسمى بالمعاني البدعية فهذه ثلاثة طرق عن علي عليه السلام والرابعة في شرح الصجير وأما قول القسم والحسن ومحمد فرواه عنهم في الجامع قال القسم والحسن ومحمد يتيمم التيمم آخر الوقت عند الأياس من وجود الماء قال الحسن ومحمد إذا لم يجد المسافر الماء فليؤخر الصلاة إلى آخر الوقت بدل ما يصل في وقتين فإن لم يجد يتيمم فإن لم يجد في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل خروج الوقت توطأ وأعاد تلك الصلاة قال محمد وقدر خص قوم في أنه يجزئ بصلاته الأولى ولكن المعروف عن علي عليه السلام أنه قال يتيمم في آخر الوقت اه بلفظه وبذلك تبين وجه ما اختاره الهادي علي والله الحمد وبه قال الناصر وص بالله ذكره في الشفاء اه ح هداية ﴿﴾ قيل وضعف كلام الهادي علي يظهر من وجوه ثلاثة الأول أن الوضوء فرض الواجد للماء ومن سعى للماء هذه المسافة التي ذكرها ليس بواجب لانه لا شرعاً ولا عرفاً لأن الواجد في اللغة من هو بين يديه وفي العرف من معه الماء في الموارد المتطرفة وفي الشرح من يجده في الناحية وهي الميل أو البريد كن ألفت شيئا من ذوات الأمثال لا يجب عليه ضمان مثله إلا أن يجده

﴿الشرط الثاني﴾ قوله (إن جوز^(١)) الطالب (ادراكه) أى ادراك الماء^(٢) (والصلاة)^(٣) بعد الوضوء (قبل خروجه) أى خروج آخر الوقت فأما لو لم يجوز ذلك وغلب في غلته^(٤) أنه لا يدرك ذلك لم يجب الطلب فأما لو غلب في غلته ادراك الوضوء قط فقال ط يقيم^(٥) ﴿قال مولانا عليهم﴾ وهو الذى أشرنا اليه بقولنا والصلاة ﴿وقال م بالله يطلب ويتوضأ ولو فات الوقت﴾ قال بعض المذاكرين وإدراك بعض الوضوء عند م بالله كادراك كله ﴿الشرط الثالث﴾ قوله (وأمن على نفسه وماله^(٦)) فلو خاف مع الطلب على نفسه ضرراً أو تلفاً أو على ماله لم يجب الطلب^(٧) واختلف في اعتبار الاجحاف في المال الذى يخاف عليه في المم أنه يعتبر ﴿قال مولانا عليهم﴾ ولهذا قلنا وماله (المجحف^(٨)) به أخذه لكونه في المم أطلقه^(٩) قليل ع هو لهذا كرين ورواه أبو مضر عن م بالله قياساً على الشراء وقد ضغه بعض المذاكرين^(١٠) وقال لا يعتبر الاجحاف لأنه وإن لم يجحف فأخذه منكر فيجب نوقى هذا المنكر الخوف بترك الطلب^(١١) ويسدل الى التييم ﴿قال مولانا عليهم﴾ ويؤيد هذا التضييف أنه قال في الشرح إذا خاف من الطالب أى مخافة كانت جاز تركه وادعى في ذلك الاجماع ﴿الشرط الرابع﴾ قوله (مع السؤال^(١٢)) أى لابد من الطالب وهو المشى في طلبه مع السؤال إذا وجد من هو

في الناحية الثاني يقال ما حكه على قول الهادى عليهم حين يصل الماء على هذه المسافة ان قلتم يقف عنده فقد أوجبه عليه خروجه من بيته ولم يقرن الله تعالى بالقتل إلا الخروج من الديار وإن قلتم يغتطف إليه فهذا فيه غاية الحرج والمشقة وقد قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج الثالث أرت قال لا يضيق عليه الطلب إلا متى تضيق عليه الوضوء ولا تضيق الوضوء إلا متى تضيق الصلاة والصلاة لا تضيق إلا في آخر وقت الاختيار على المختار وفي آخر وقت الاضطراب على المضطر فإذا لم تضيق الصلاة لم يضيق الوضوء وإذا لم يضيق الوضوء لم يضيق الطلب ثبت بذلك أنه لا يجب الطلب من أول الوقت هذا ما ذكره المذاكرون من النظر ويمكن الجواب على كلام الهادى عليهم بأن مراده انما يجوز التييم عنده إلا في آخر الوقت فكل وقت يريد الانسان الوضوء فيه مع سعة الوقت لا يجز به التييم إلا بعد طلب الماء الى حين يضيق عليه أدى الصلاة بالتييم فكل وقت يريد الوضوء فيه لا يجز به التييم إذا لم يجد الماء إلا بعد طلب الماء الى وقت جواز التييم عنده اه^(١) أى ظن اه فصح قرز^(٢) وإن لم يكف جميع الأعضاء إذ قد أزال حكما قرز^(٣) أو ركعة منها حيث هى صلاة واحدة وإن كانت صلاتين فلا بد أن يجوز ادراكهما أو الأولى وركعة من الثانية قرز ومثل معناه في المقصد^(٤) لا يجب إلا إذا ظن وجود الماء فإذا انقضى الظن بالوجود لم يجب ظن المدم^(٥) أو بقي متردداً قرز^(٦) لأنه عادم والذى تقدم في التنبه الماء حاضر^(٧) ولا يقال هذا تكرار لأن ما تقدم في الماء المعلوم وهما في المظنون قرز^(٨) بل يجب الترك مع خشية التلف قرز^(٩) قوى حيث كان الأخذ غير مكلف^(١٠) أى لم ينسبه الى أحد^(١١) التقيان ع مد والامامى والأمرح^(١٢) من هنا أخذ أن ترك الواجب أهون من فعل المحظور^(١٣) أى يحوى^(١٤) فإن لم يجد من يسأل ولا أمانة من خضرة أو نحوها لم يلزمه الطلب بالتييم لأن الطلب عبث اه ز و زوين قرز^(١٥) في جعل السؤال شرطاً في الطلب نظر

أخبر منه بتلك الجهة (وإلا أعاد^(١)) أي وإن طلب ولم يسأل أعاد الصلاة بالوضوء (إن انكشف)
 للطالب (وجوده^(٢)) أي وجود الماء بعد الوقت ذكره في الواقع على رأى من اعتبر الحقيقة^(٣)
 دنى على أنه ترك السؤال عارفاً لوجوبه^(٤) فأما لو تركه جهلاً^(٥) فإنه لا يبعد إن انكشف
 الوجود إلا في الوقت ومن اعتبر الابتداء أزم العالم بوجوب السؤال لإعادة^(٦) وإن لم يتكشف
 الوجود في تنبيهه لو كان الماء موجوداً لكن يخاف بالمساومة في شرائه فوات الوقت فقال ض
 زيد هو كالواجد فيجب شرائه ولا يتيمم وقال بعض المتأخرين^(٧) الأولى أن يكون كالسادم في قال
 مولانا عليم في التحقيق عندى أن البائع^(٨) إذا كان حاضراً وجب على الطالب ترك الماء كسبة
 إذا خشي فوات الوقت بها ويعطى البائع سومته ما لم يحيف بحاله فان خشي فوات الوقت بمجرد
 اللانظرة والكيل فهو كالواجد^(٩) فلا يتيمم (ويجب) على من عدمه في ملكه وهو يجده باليمن
 (شراؤه بما لا يحيف^(١٠)) (وحد الأجحاف أنه إن كان مسافراً أن ينقص من زاده الذي يبله ولو
 كان غنياً في بلده وإن كان حاضراً قيل ع أن يتضرر^(١١) وقيل ح أن لا يبقى له ما يبقى للفلس^(١٢)
 وعن ح وش لا يجب شراؤه إلا بشئ أو بزيادة يتفان الناس بثلاث في مثله وكذا عن ص بالله (و) يجب

إذ الظاهر أنه واجب مستقل بنفسه أو يكون أحد وكنى الطلب كما هو ظاهر الزهور حيث قال والطالب
 ينطوي على السعي والسؤال ويجوز أن يستتيب لذلك الفعل على عليم (هـ) فان سأل فأخبر بعده ثم
 وجد جاء على قول الابتداء والانتفاء (١) ينظر فالتقاس عدم وجوب إعادة كالناسي (١) فيجب في
 الوقت لا بعده لأجل الخلاف في الطلب (هـ) ويعمل بخبر السؤل وإن لم يكن عدلاً^(١) أعاد
 مجازاً أي قضاء قرز^(٢) على وجه لا يمنع من استعماله له مانع من قطع مسافة أو غيرها إليه ومثله عن
 ض حاضر قرز (هـ) ظاهر الاز وهو ظاهر التذكرة أنه إذا بقي اللبس ولم يعلم هل ثم ماء موجود أم لا أنه
 لا إعادة عليه وسيأتي في مسألة القبلة أن من ترك الصحري أعاد ما لم يتيقن الإصابة فينظر ما الفرق وقد
 قيل في الفرق أن الأصل عدم الماء بخلاف الصحري فالجهة موجودة^(٣) أي الانتفاء^(٤) مادام طالبا
 بوجوبه على مذهبه اه كب أو نسيانا قرز (هـ) يؤخذ من هذا أنه لو ترك الطلب حتى تضيق الوقت
 بحيث لم يبق ما يتسع لقطع المسافة والمصلاة أنه يلزمه استعمال الماء أداء وقضاء اه ل وحى وعن ض
 عامر أنه يجزئه التيمم قرز ويأتم وهو ظاهر قول ط فيا مر^(٥) لأنه قد وافق قول من لا وجب
 الطلب وهم الحنفية اه ن^(٦) لأنه عنده عاصى بترك السؤال^(٧) الفقيه مداه^(٨) أو وكيله^(٩) بل
 كالعدم ذكره في البحر واختاره امامنا اه ح فص قرز كمن خشي باستطلاع الماء من البئر فوات
 الوقت فيتميم اه وابل معنى قرز^(١٠) قال في الحفيظ ويقدم شراء الثوب على الماء لأن الماء بدلا بخلاف
 الثوب قرز (هـ) إذا لم تضيق عليه دين وإلا وجب تقديم حق الأدبي اه مع^(١١) قوي شامي وتهايمي
 واختاره في ح الفتى وقد ذكره في الشرح والشرح وأوله أولى لأن مدار أكثر أسباب التيمم مبني
 على الضرر (هـ) لكثرة الثمن لأجل البخل^(١٢) وصاحب الدخل إلى الدخل وغيره كغاية يومه كما يأتي قرز

(قبول هبته ^(١)) أى هبة الماء (و) حيث يجب قبول الهبة يجب (طلبها ^(٢)) وإنما يجب القبول والطلب (حيث لامنة ^(٣)) فيه فلو كانت اللنة تلحقه لم يجب عليه ذلك وذلك حيث يكون عزيراً قليلاً يباع ويشتري و(لا) يجب قبول (ثمنه) إذ الأغلب حصول اللنة فيه إلا من الولد ^(٤) * قيل ف والإمام من بيت المال ^(٥) * فإن قلت فما وجه الفرق بين الماء وثمنه مع استوائهما في أن كل واحد منهما يجب قبوله حيث لامنة ^(٦) قال مولانا عليم ^(٧) بنينا على الأغلب ^(٨) فإن الأغلب كثرة الماء حتى لا يمين أحد بهبته بخلاف الثمن فإنه من كل أحد ممنون إلا من الولد والإمام من بيت المال فأطلقنا القول أنه يجب قبول هبته بناء على الأغلب * وقال ح لا يجب قبول هبة الماء ولا ثمنه وقال الناصر و ك أنه يجب قبولهما (والناسي للماء) في أى موضع هو ولو بين متاعه (كالإمام ^(٩)) له فيعيد إن وجده في الوقت فقط وقال ش وذ كره ض زيد لم بالله أنه كالواجد فيعيد في الوقت بعده وقال ح لا يبعد ^(١٠) في الوقت ولا بعده ^(١١) قال مولانا عليم ^(١٢) والتحقق عندنا أن الناسي له حاتان أحدهما أن ينسى وجود الماء في ناحيته ولا يذكركر أنه قد كان وجده فيها قبل التسيان قرضه في هذه الحالة فرض السادم إن جوز الوجود وجب الطلب بتلك الشروط الحالة الثانية أن يعلم أنه موجود في هذه الناحية ونسي موضعه منها فهو في هذه الحالة يعتم عليه الطلب ^(١٣) إلا لخوف فإذا وجد الماء بعد أن طلب فلم يجده فإن كان في الوقت أعاد كما سيأتي

^(١٤) قبل وعارية الثوب كهبة الماء وكذا إذا وجد من ينسبه بهمنه أما إذا وجد من ينسبه بهمن الماء فأفقيه س يذكر احتمالين ويصحح الوجوب وقد صرح في التذكرة اه زر يقال حيث لا منة قرز ^(١٥) فلو لم يقبل الهبة لم يجزه التيمم حيث لا منة لأنه بمنزلة الواجد فيجب عليه القبول وقيل يصرح ويأتم اه تي قرز وفات الماء قبل التيمم لأن مع بقاءه يتجدد عليه الطلب فيناقض ما يأتي في قوله ووجود الماء اه سيدنا حسن ^(١٦) ونحوها الصدقة والوصية والنذر قرز فيجب عليه عدم الرد قرز لا بالفرض فلا يجب عليه القبول قرز ^(١٧) بدليل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل ابن مسعود هل في مزادته شيء من الماء اه زر ^(١٨) والطلب في الميل قرز ^(١٩) في الحال أو في المسأل قرز ^(٢٠) وإن سفل وقيل أول درجة فقط اه وابل قرز ^(٢١) للأب فقط لا للأُم وقيل لا فرق قرز ^(٢٢) والمختار أنه لا يجب من بيت المال من الإمام لأن المنة حاصلة بالولاية والتخصيص وقيل لا منة لان الإمام كالوديع للفقراء قرز ^(٢٣) وإلا فالكل سواء ^(٢٤) يقال ما الفرق بين التيمم والكفارة في الظهار أنه إذا نسي أجزاء التيمم وقد تلاوا في كفارة الظهار إذا نسي الرقبة حتى صام لم يجزه قلنا الجواب في ذلك أن التكفير بالصوم مشروط بعدم الوجود وهو في الكفارة واجد للرقبة بخلاف التيمم فهو مشروط بعدم التمكن وهو لم يتمكن مع النسيان اه ان وفرق ثان أن الصلاة لها وقت بخلاف الكفارة فلا وقت لها ^(٢٥) لا شراهما في الصدر ^(٢٦) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ظهران في يوم قلنا هو واجد لتسديد الأول ^(٢٧) وفي الفرق بين الحالين خفاء فإنه لا يصح عليه الطلب إلا مع التجوز اه لطف الله بن الفيات

وإن كان بعد الوقت لم يجب في صورتين معاً^(١١) في فصل ﴿﴾ (وإنما يتيمم بتراب^(١٢)) وقال
 ح وك^(١٣) ومحمد يجوز بما كان من الأرض كالخبر والسكحل (مباح) احترازاً من المنصوب^(١٤)
 فانه لا يجوز. وعلى قول الفقهاء يجوز. كالماء المنصوب * وقال ص بالله والامام ي مجزئ
 بالمنصوب ما لم يضر وذلك بأن يكون له قيمة كالتراب الخراساني^(١٥) وأما من الأرض المنصوبة
 فثان^(١٦) (ظاهر) احترازاً من المتنجس فانه لا يجوز. قال ص بالله والامام ي إذا خلطت النجاسة
 التراب فلم تظهر عليه بأحد الأوصاف الثلاثة أجرى (منبت^(١٧)) احترازاً من الأرض السبعة^(١٨)
 وتراب البردعة^(١٩) ونحوها^(٢٠) بما لا يثبت فانه لا يجوز. * وقال الامام ي مجزئ قياساً على عذب
 الماء وماله ولأن أرض المدينة سبعة وقد تيمم منها الرسول^(٢١) صلى الله عليه وآله وسلم * واختلف
 للذاكرون هل من شرطه أن يسبيل^(٢٢) فهم من اشترط ذلك ومنهم من لم يشترطه (يلقى)

(١١) أما الأولى فلائنه كالأدم وأما الأخرى فلائنه بمثابة من تضر عليه وصول الماء لفقد آلة اغ
 (٢٢) ويصلي مادام على حاله ويعيد في الوقت إن وجد أيهما ولا قضاء عليه اه هادياً قال القاسم عليم لأن
 عادتهما قد سقط عنه فرض الطهارة الذي أمره الله به وعليه أن يصلي وإن كان غير طاهر ولا يتيمم
 غير الصعيد لأن الله تعالى لم يذكر غير الماء والصعيد الطيب وقد علم مكان غيرهما من جميع الأشياء فلم
 يأمر به وقال ح وبعد يسقط عنه الصلاة (هـ) وسأيت مثل هذا جاشية على قوله في الصلاة يمكن الأزالة
 (هـ) ولا يجوز التيمم بالتراب المبلول عند العرة وش إذ ليس بتراب^(٢٣) وزيد بن علي (هـ) يجوز عند ح
 وزيد بن علي ولو حجر صلب وعند عهـ وكه بعد الدق^(٢٤) ويجوز التيمم من تراب القبر ذكره في الاختصار
 وكذا من تراب المسجد ولعل المراد بتراب القبر التراب الذي قبل الدفن الميت وأما تراب قبر الميت
 الذي فوق القبر بعد دفن الميت فقد صار في حكم المنصوب فلا ﴿﴾ يجوز مطلقاً وقيل مبني على القول
 بجواز وطئه ﴿١﴾ فلو صار الميت تراباً هل يجوز التيمم به أم لا قيل لا يجوز لحرمته اه مي إلا أن
 يكون حراً بدلاً من قولهم يجوز الدفن لا الزرع ونحوه اه ح لي وقال ص حامٍ يجوز لأنه قد صار
 مستحيلاً والأزهار يحتمله (هـ) وهو الذي أحرز في الجواني ونحوها اه ن^(٢٥) لأنه يزرع الزعفران
 وتأكله النساء ويصعد منه الصبي^(٢٦) ما لم يظهر كراهة مالكها اه ن قرز (هـ) لغو الناصب^(٢٧) ما ينفع به
 ﴿١﴾ اه كشاف من الزرع لأن الأرض السبعة تلبت الشجر ولا تلبت الزرع ويكنى الظن أنه منبت
 ﴿١﴾ وظاهر الأزهار لا فرق قرز^(٢٨) التي لا تلبت ما ينفع به^(٢٩) إذا دقت بنفسها فلا يجوز التيمم بها
 لا ما اجتمع تحتها من التراب أجرى به التيمم إن كان منبتاً يلقى^(٣٠) كالآجر والياب الحلقة والأهدام
 إذ ليس بطيب لتجزأ اجتماعه من المفونات قلت ولا يثبت اه ب لفظاً^(٣١) وقد يقال في الجواب أن
 هذه حكاية فعل والفعل لا يعارض القول وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أسلم تيمم صعيداً
 طيباً اه ولفظ الحديث قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فقال يا أسلم قم فأرحل
 بنا فقلت يا رسول الله أصابني جنابة بعدك فسكت حتى أتاه جبريل عليم لي عليه آية التيمم فقال لي يا أسلم
 قم فتميم صعيداً طيباً^(٣٢) ضرة لوجهك وضرة لرداعيك ظاهرهما وباطنهما فلما انتهيت إلى الماء قال لي يا أسلم
 قم فاعتسل اه ز^(٣٣) الصعيد يخرج ماعد التراب لأن الصعيد التراب اجتمع ماعداه مختلف فيه وقوله طيباً
 يخرج المتنجس اه^(٣٤) فهم من هذا أن يثبت الزرع اه

(باليد) احترازاً من الرمل الكشكش^(١) الذي لا يعلق (لم يشبه^(٢) مستعمل) وهو ما يتساقط بعد ملاصقة البشرة التي استعمل لها^(٣) (أو نحوه) أى نحو المستعمل مما لا يظهر كالدهيق^(٤) (كما مر)^(٥) نظيره من الماء من أن المعتبر حيث يشبه من المستعمل مثله فصاعداً لا دون ذلك فإن التمسبب الأغلب غلب الأصل ثم الحذر ومن غير المستعمل ما يشير بعض أوصافه إن كان طاهراً أو إن كان نجساً فإن تغير به بعض أوصاف التراب فواضح وإن لم يتغير اعتبر كثرتة وقتلته كالماء (وفروضة) أى فروض التيمم ستة (الأول) (التسمية^(٦)) ومحلهما وقدرهما في التيمم (كالوضوء^(٧)) وأحد احتمالى ط أنها لا تجب في التيمم^(٨) (و) الثانى (مقارنة أوله^(٩)) أى أول فروض^(١٠) التيمم (بنية معينة^(١١)) لكن اختصوا في محلها فقال الأمير ح المذهب الهادى عايلم أن محلها عند الضرب وكذا ذكره جعفر * وقال من بالله عند مسح^(١٢) الوجه إلى نهاية الفراغ منه واختاره الامامى قال وهو الذى يأتى على رأى الهادى وم بالله ون لأنه أول الاعضاء وعلى كلام ع وأحد ابن يعقوب عند الضرب لأنهما يوجبان غسل اليدين قيل ف وفى كلام الامامى نظر (قال مولانا عيلم) ولا وجه للتفطير * قال وعندى أن نظر الامامى فى هذه المسألة دقيق جيد ثم ذكر

(١) يقال هو غير منبت فلو قال احترازاً من الطين القاسى لكان أولى اه فى والتراب القاسى لا يجزى لكن يندق حتى يعلق (باليد قرز (ه) الذى لا غبار فيه اه بهران^(٢)) (عبارة التبع) خالص عن شائب مما يخطط به مما لا يجزى به التيمم كالمستعمل ولا فرق بين أن يكون غالياً أم مغلوباً متغيراً أم غير متغير على ما رواه الامامى عن العترة واستقواء امامنا لظاهر الفرق بين الماء والتراب (١) وإن كان الامام فى البحر قد شكك هذه الرواية عنهم وكانه يقول المشهور عنهم أن التراب كالماء سواء كما مر وكل على أصله وهو ظاهر الأزهار والذكرة اه ح فص (١) وهو أن الماء يستوعب النجاسة بخلاف التراب (٣) ورفع حكماً قرز^(٤) فإن خالط التراب ماء ورد أو نحوه أو خل أو غيره من الطاهر غير المطهر فهل يجزى التيمم به أشار فى شرح الآثار أنه يجزى إذا لم يبق عليه شيء من أوصاف الماطلة اه (ه) والرماد^(٥) صوابه وإن قل^(٦) ولوجنباً قرز^(٧) وحكم الرفض والتفريق والصرف كالوضوء اه ب قرز^(٨) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله على وضوئه فلو قال لا يطهور لكان أعم اه زرحجتنا أنها طهارة يستباح بها الصلاة فتجب كالوضوء اه ان^(٩) وهل يستحب الدعاء فى التيمم كالوضوء سل قيل يندب قرز^(١٠) الصواب أعضاء التيمم^(١١) مفردة فى الترائض وفى النوافل ونحوها شيء مقدر اه ح لى لفظاً قرز لما روى ابن عباس أنه قال من السنة أن لا يصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى اه ضياء ذوى الألبصار (ه) فلو نوى الترضين كالنظر والعصر هل يجزى للاولى أو لا يجزى لأنهما قال فى الواقى تلفوئته وقال طوع وعلى خليل أنه يصلي به والاول أقوى اه نجري^(١٢) فى ابتدائه لا انتهائه وفى الصعيرى عند ابتداء مسح الوجه وهو التوى قرز

﴿عليه﴾ في الفيت (١) وجه كلام الأمامي قوله بنية معينة (٢) يعني أنه يجب تعليق نية التيمم بما فعل له على وجه التعيين فلو نوى تيممه للصلاة لم يكف وعندم بالله يكفي * وقال ح إن تعليق نية التيمم بما فعل له لا يجب لا جملة ولا تفصيلا بل لو نوى مجرد التيمم أجزأ (٣) (فلا يبيع القرض (٤)) الذي يؤدي بالتيمم (الاقله (٥)) كسنة الظهر والمغرب والمغرب فاتها تدخل تيمماً في تيمم ما هو تبع له لا فرض آخر (أوما يرتب على أدائه) أى أداء القرض (كالوتر) فانه ليس بناقله للمشاء لكنه يرتب على أدائها (٦) فجري مجرى النافلة لها (أو شرطه (٧) كالخطبة) أى خطبة الجمعة فاتها شرط لصلاة الجمعة فيجزئ لها تيمم واحد (٨) سواء نواها مع الصلوة أم لم ينوها * وقال الناصر وح إنه يصح أن يصل بالتيمم ماشاء حتى يحدث أو يجد الماء وقال ش يصح أن يصل مع القرض ماشاء من النوافل فقط قيل من وصلوة الجنائزة (و) الثالث (ضرب التراب (٩)) فإنه فرض عندنا وقال ص بالله الضرب فرض يأم بتركه ولا يفسد التيمم وقواه الفقيه ح * قيل ي فلو كان على اليدين حال الضرب خرقة لم يفسد التيمم وكان صحيحاً ﴿ قال مولانا علي﴾ وعلى مقتضى ذلك لو أخذ آلة كالراحة (١٠) وضرب بها التراب ومسح بها جميع وجهه أجزأ قال الا أن ظاهر

(١) لأن المنصوص ليحيي عليه في نية الوضوء ان من حقها أن يصادف غسل عضو من أعضائه ونية التيمم لا تخارق نية الوضوء فالسج في التيمم نظير التسليم في الوضوء وضرب التراب نظير أخذ الماء بالكف فكما لا تجزئ النية عنده فكذا عند الضرب اهـ (٢) بكسر الياء (٣) قال كل واحد منهم خالف أصله فالهادي عليه اشترط التعليق مع التعيين وفي الوضوء لم يشترطه وم بالله اشترط التعليق هنا ولم يشترطه في الوضوء وح أوجب النية هنا ولم يوجبها في الوضوء (٤) مسألة ﴿ الجاحظ وش وبعض أصحاب الشافعي ويتيمم للصلاة نسبا من خمس والتبست تيمما واحداً إذ الثابت واحد اهـ ب قرز (٥) قال الملق وسجود تلاوة وأخذ من قولهم وهو بصفة المصل وقيل لا فرق قرز (هـ) وكذلك سجود السهو يدخل ذكره في الزيادات اهـ قرز فلو صادف فراغه منها خروج الوقت استأنف لسجود السهو تيمما وقضاه على الخلاف في وقت القضية بالتيمم وهو يقال ان سجود السهو لا يقضى إلا ان ترك عمداً فوجه قضائه هنا اهـ ح لى يقال قد وجب مع وجود السبب وان منع منه غيره وهو خروج الوقت اهـ ب قرز (هـ) على القول بأنه يجزئ التيمم في أول الوقت وإلا فهي ترك لصداقتها الوقت المكروه اهـ ولعله في القضاء على القول بأن الكراهة للحظر (٦) فعلا وقتاً اهـ ح ب (٧) فأما لتيمم للخطبة فقط فلا تقرب أنه لا يجزئ إلا للخطبة ويتيمم بعدها للصلاة لأن الخطبة إنما دخلت تيمماً للصلاة إذ هي شرط فيها بخلاف العكس اهـ بهران (٨) والطواف وركتاه شيان فيتيمم لكل واحد اهـ ب معنى وفي بعض الحواشي يكفي تيمم واحد اعتياداً على قوله أو ما يرتب على أدائه يعني ان ركعتي الطواف ترتباً على أدائه لا العكس اهـ قرز (٩) حتى يسمع أذنيه وقيل ما يسمى ضرباً اهـ ولا يضر ضرب جماعة في بقعة واحدة (هـ) مسألة ويجب ضرب التراب ولا يجزئ الوضع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعاد أن تفضل كذا وضرب يديه التراب اهـ ب (هـ) فلا يكفي نذه ولا التبريح (١٠) وأما يد التيمم مع العذر قرز فيجوز ولو لمعذراً مع الكراهة وكالوضوء وتزول الكراهة بالعذر اهـ ح لى ينظر اهـ

اطلاقات أصحابنا في كتبهم خلاف ذلك لأنهم في تديد فروض التيمم يذكرون وجوب ضرب التراب (باليدين^(١)) وظاهر ذلك يقتضي أمرين أحدهما أنه لا يميز السج بنهرها الثاني أن يدا واحدة لاستكمي^(٢) هذا الذي يقضى به الظاهر وقد حذونا حذوهم في إطلاق ذلك وإن كان التحقيق أن اليد الواحدة إذا عمت الوجه مسحاً مع كفت وكذا لو ضرب مراراً بيد واحدة حتى استكمل الوجه^(٣) ثم بين عليهم الفرض الرابع وهو (مسح الوجه) بعد الضرب الأول بما حلت يده من التراب (مستكلاً كالوضوء^(٤)) يعني يستكمله بالتراب كما يستكمله بالماء ﴿قال عليهم﴾ وقد دخل في ذلك وجوب تخليل اللحية والمنقعة والشارب^(٥) وجميع ما ذكرناه في الوضوء^(٦) وقال في الكافي خلافاً أن تخليل اللحية بالتراب غير واجب وإنما أراد الهادي عليه المبالغة لا الوجوب ﴿قال مولانا عليهم﴾ الظاهر من كلام الهادي عليه المبالغة لا تسلم نبوت الاجماع ومن ش لا يجب المسح فلو أفرغ على وجهه تراباً أجزأه عنده وعن الفقيه مد أن تمرغ^(٧) الوجه بالتراب كاف (ثم) بين ﴿عليهم﴾ الفرض الخامس وهو ضربة (أخرى لليدين) وعن السادق أنه يكفي ضربة واحدة للوجه واليدين (ثم) بين ﴿عليهم﴾ الفرض السادس وهو (مسحها) أي مسح اليدين (مرتين) أي مقدماً ليعني (كالوضوء) في الترتيب والاستكمال إلا أنه يستقر ترتيب راحة اليد اليسرى على اليد اليمنى لأن تيممها يحصل بعد الوجه^(٨) وقال ن والامامية أن الواجب

(١) فلو كان له يد ثالثة هل لابد من ضربة باليد أم لا الجواب أنه لا يجب لها ضربة بل بمسحها جميعاً ولا يصير التراب مستعملاً لأنهما عضو واحد اه تنهى وهل يصح الضرب باليد الثالثة سل قيل لا يكفي اه تنهى وعن م لا بعد الصحة إذ قد جعلوا لها حكم اليد الأصلية في اعتبار تطهيرها بالماء والتراب اه قرز (هـ) ولعله يجب نزع الخاتم عند التيمم في مسح الوجه واليدين لتلا تصير كالآلة اه فتح وحل (هـ) ويستأجر أقطع اليدين بما لا يجحف وسواء قطعت قبل التكليف أم بعده قرز (هـ) الا لعذر فلا يميز بأحدهما أو بآلة أو خرقة على اليدين^(٢) فلو لم يكن له الا يد واحدة ﴿١﴾ كفى الضرب بها اه قرز وكان القياس أن يستأجر من يسمه بما لا يجحف حيث قطعت بعد التكليف وقيل لا فرق بل يكفي للعذر من غير فرق اه قرز يستقيم الضرب بها للوجه وساعد الاخرى ان كان وأما لساعدها وهي وكفها فينظر هل يكفي الضرب بظاهرها وباطنها فظاهر الحاشية أنه يكفي اه سيدنا حسن^(٣) يعني كفى ذلك^(٤) يعني في التحديد والتخليل ومسح المخاض وما بقي أمن المقطوع الى العضد^(٥) المراد تقدير لو كان التراب مانعاً لوصول الى البشرة إلا أنه يصلها لانه قد ذهب بأول ملافة^(٦) الا المضمضة والاستنشاق وإدخال التراب في العينين ولا يجب للاجماع قلت فيقال غالباً اه في قرز ليس على كلام از اعترض لأنه لم يذكر في الوضوء المضمضة والاستنشاق مع الوجه لأنها فرض مستقل عن السيد صلاح الاختش^(٧) وهو يقول بوجوب المسح لكن التمرغ عنده مسح^(٨) فإن قيل لم يجزى تيمم راحة اليسرى قبل اليمنى فالجواب انها حالة ضرورية ولأنه ورد الاثر بذلك ولأنها طهارة عجازية ولذلك كان في بعض الأعضاء دون بعض قال التجراتي خالفت الزيدية أصولها

المسح إلى الرسغين ^(١) ﴿ قَالَ مَوْلَانَا عَالِيَامٌ ﴾ القياس أن الخلاف في كيفية مسح الوجه يعود هنا لأنه باب واحد وإن لم يذكر إلا أنه ^(٢) فن قال يجزي حشو التراب على الوجه قال به هنا وكذلك التبرج (ويكنى) في مسح (الراحة) وهي باطن الكفين (الضرب) ^(٣) وندب ثلاثا ^(٤) واختلف في وجه الندب فقال في الشرح تشبيها له بالوضوء لأنه يؤخذ فيه لكل عضو ماء جديد ﴿ قَالَ مَوْلَانَا عَلِيمٌ ﴾ وهذا ضعيف لأنه يحصل بالثنتين الأولى الوجه والثانية كل كف لليد الأخرى وكل واحد منهما جديد ^(٥) كالماء سواء سواء وقيل ف وجه نديه أن يحصل الترتيب في راحة اليسرى ﴿ قَالَ عَلِيمٌ ﴾ وهذا أقرب أو فراراً ^(٦) من استعمال تراب الراحة اليسرى اليمنى فإن قلت أمن حق الثلاث أن تكون كل واحدة باليدين معا ﴿ قَالَ عَلِيمٌ ﴾ لا يجب ^(٧) ذلك بل يكنى أن تكون الثانية باليد اليسرى ثم مسح بها اليمنى الراحة وغيرها والثالثة باليد اليمنى ثم مسح بها اليسرى الراحة وغيرها قال ولو قيل لا معنى لكون الثانية والثالثة باليدين معا لم يبعد لأنه لا فائدة تحته ^(٨) والله أعلم (و) نذبت أيضاً (هياته) وهي أن يضرب يديه مصفوفين متفرجا بين أصابعه ^(٩) لأجل تخليله الحية ^(١٠) والأصابع ^(١١) وقيل التفريج واجب ^(١٢) خصوصا في الثانية لأجل التخليل

بترك الترتيب في هذا الموضع فإن قيل إذا كان الضرب بتيمم الراحين فلم يجوز مسح الذراعين هما وقد صار مستعملا للجواب أن المستعمل تراب دقيق وهو يلاصق الراحين والتفاضل يكون للذراعين ونظر عليم كلام الفقيه وقال الأولى في الجواب أن ذلك مخصوص بالدليل إذ قال صلى الله عليه وآله وسلم وضربة لذرعاك فدل على أجزاء التراب المستعمل وعدم وجوب الترتيب اهـ و صعبترى ^(١) وهما مفصل الكف من اليدين ^(٢) وثمة للمكان خاصة تلحقها الماء للفرق بينها وبين تم العاطفة كما حقه علماء العربية ^(٣) حيث ضرب اثنتين فقط اهـ ^(٤) عبارة الأتار وندب تثليث الضرب إذا ضربتان واجبتان لا بوصفان بالندية وإنما الندب صفة للضرب (*) فيحصل وضربة باليدين للوجد ثم أخرى باليسرى اليمنى ثم العكس وعدل عن قوله في از وندب ثلاثا وهياته إلى قوله وندب هياتا وتثليث الضرب مع أن عبارة الأثر أخصر لما عني أن يتوهم أن التثليث للتيمم لا للضرب فأراد التصريح بأنه الضرب لا للتيمم لأن المشروع فيه مرة بخلاف الوضوء فلا يصح القياس عليه لأنه لا قياس الأخف على الأغظ اهـ وأبل (*) لكل عضو وضربة اهـ ح هداية قرز (*) أي الضرب قرز ^(٥) يقال بل مستعمل وقد صرح به الأمام حيث قال أو فراراً ^(٦) قال في شرح التلحج يحذف حرف التخدير وهو أولى لأنه يحصل بالتثليث الأمران معا ^(٧) أي لا يندب قرز ^(٨) بل له فائدة وهو أنه إذا ضرب باليدين حصل تيمم راحة اليمنى عند الضربة الأولى ولها وراحة اليسرى عند الضربة الأخرى لهما اهـ في يحقق هذا فإنه لا يكنى الراحة الضرب إلا في الاثنين لا في الثلاث فلا يبعد وجوب إزالة ما تحمل اليد لثلاثا منع تيمم راحة اليسرى اهـ ع مي (*) إذ لا يحصل به زائد على ما يحصل بالواحدة ^(٩) ندبا ^(١٠) في الأولى ^(١١) في الثانية ^(١٢) يقال التفريج واجب غير إن فرج فلا يجب التخليل وإن لم يفرج وجب التخليل قرز ومناه في البيان

﴿ قال عليم ﴾ وهو قياس للذهب قال والتحقيق عندى أنه لا يخلو إما أن يضرب اثنتين أو ثلاثا . ان ضرب اثنتين فقط لزم التفريع ^(١) لأجل التحليل فى الثانية ^(٢) فقط . وان ضرب ثلاثا لم يجب ثم اذا رفع يديه بمد الضرب قضى ^(٣) ليزول ما يحتاج اليه من التراب ومسح بهما وجهه ويدخل ابهاميه تحت غابتيه ^(٤) تحليلا للمعينة ان كانت ^(٥) وقال ش النفض ليس بسنة ورواه فى الانتصار عن الناصر ثم يضرب بهما ضربة أخرى فيمسح يمينه من ظاهرها من عند الأظفار بإطن أصابع يده اليسرى مصفوفة فيمرها على ظاهر اليمنى الى المرفق وراحة اليسرى مصفوفة ^(٦) لم يمسح بها ثم يقلبها على باطن اليمنى من حد للمرفق فيمرها على ابهامه ثم يمسح بيده اليمنى يده اليسرى كذلك ﴿ قال عليم ﴾ وهذه الهيئة إنما هى فى الضربتين فأما الثلاث فصورتها ما قدمنا ^(٧) ﴿ تنبيه ﴾ قال ع لوز تركلمة ^(٨) من أعضاء التييم لم يجره وقال ح أنه يعنى فى التييم قدر ربع العضو وفى الوضوء قدر الهرم البطلى وواقه الامام فى التييم والذهب أنه لا يعنى من شئ فيها ﴿ فصل ﴾ (وانما يتيم للخمس ^(٩)) الصلاة (آخر وقتها) وهو آخر وقت الاضطراب ﴿ قال عليم ﴾ وهذه المبرة فيها تسامح لأنها مبرة أنه يتم آخر وقت الاضطراب وليس كذلك فرفعنا هذا الإيهام بقولنا (فيتمحرى) التييم (للظهر بقية) من النهار (تسع المصرو تيممها ^(١٠)) فيتيمم للظهر قبل هذه البقية بوقت يسمع التييم والظهر (وكذلك ساورها) أى سائر الصلوات الخمس فاذا أراد التييم للغرب تجزى لها بقية من الليل تسع الشاه وتيممها فيتيمم قبل تلك البقية بوقت

^(١) أو التحليل بالمسح ا هـ ن ^(٢) فى اليمنى فقط ا هـ ن ك قرز ^(٣) أو تقضيهما بخلاف الوضوء فيكره لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قوضتم فلا تقضوا أيديكم فانها مراوح الشيطان وقال صلى الله عليه وآله وسلم إن لك بكل قطرة اثبات حسنة وكفارة سيئة ورفع درجة ا هـ ن الوابل ^(٤) باطن الذقن ا هـ ن ك وقيل انهما عارضا للحية وقواه الشارج ^(٥) لعل الدب فى تحليل اللحية إنما هو كونه بالابهام وإلا فهو واجب كما تقدم (هـ) وإلا فلا استكمال ^(٦) لعل هذا ندب فلو مسح لها لم تضر ^(٧) أما الهيئات فلو يقدم لها ذكر (هـ) فى قوله لا يجب بل يمكن أن تكون الثانية ^(٨) لكنه إن تركلمة فى التييم فإن كان عامدا أعاد فى الوقت وبسده وإن كان ناسيا أو جاهلا أعاد فى الوقت لا بعده (هـ) قال ض عبد الله الدوارى حيث لم يجر عليها يده وأما لو جرت وعليها يده فتيممه صحيح وإن لم يصب تلك اللمة شيء من التراب ا هـ ج وقال المفتى بل لا يصح فيه فيضرب ضربة أخرى ^(٩) ونحوها كالجمعة والميدين (١) والمنذورة والمؤتة وطواف الزيارة (١) سياقى على قوله ولذى السبب عند وجوده أنه لا فرق بين المطلقة والمؤتة فى أنه يتيمم عند حصول السبب لأن الواجبات على القور ا هـ ج سيدنا حسن ^(١٠) وسنها ومنذوباتها قرز والقدر الجزى من القراءة (١) إذ الكثرة تؤدى إلى بطلان تحرى آخر الوقت (١) وقيل متادة يعنى من القراءة قرز

يتسع للغرب وتيممها ويتحرى العصر ^(١) وقتاً يصادف فراغه من الصلاة بعد التيمم غروب الشمس والمساء وقتاً يصادف فراغه طلوع الفجر وللعصر وقتاً يصادف فراغه طلوع الشمس * وقال ح وش انه يجوز التيمم في أول الوقت وقال ح وقبل الوقت ومنه ش وحكى في التتير ^(٢) عن ن وص بالله والتوكل أحمد بن سليمان والأمير بدر الدين ^(٣) ورواه عن شينه ض شمس الدين ^(٤) أنه يجوز في أول الوقت بشرط أن لا يرجو زوال علة * ^(٥) فان كنت قد بينت وقت التحس إذا ضلت بالتيمم ولم تذكر حكم رواتبها * قال عليم * أما سنة الظهر فتترك لمصادفتها الوقت المكروه ^(٦) وأما سنة للغرب والوتر ^(٧) قليل لا بد من وقت يتسع لها ولم يذكر أنها يدخلان تبعاً وقيل بل يتركان ثم بينا وقت المقضية التي يتيمم لها بقولنا (و) يتحرى (المقضية) من الصلوات الخمس (بقية ^(٨)) من نهاره أو ليله (تسع المؤداة) ^(٩) وتيممها فتيمم المقضية قبل هذه البقية بما يسعها وتيممها * وقال أبو مضر وعلى خليل والوافي ان وقت المقضية وقت الذكر ^(١٠) وقواه كثير من المذاكرين (ولا يضرب

^(١١) هكذا عبارة اللمع ومفهوم هذه العبارة أنه يحدد لها تحرياً ثانياً وقيل بل الأول كاف فيحمل هذا على تغير تحريه الأول أو حيث تيمم للعصر وحده وقصلي الظهر بالوضوء ^(١٢) وقواه الامام المهدي والامام شرف الدين والمفتي و ابراهيم حثيث ^(١٣) وقرره الشافعي والسعدي والنسفي في إرشاده قال الامام المهدي وكلام على عليم يشهد بصحة هذا القول ذكره في الفيت وقطعه حجة القول الأول قول على عليم يتلوم الجنب الى آخر الوقت إن وجد الماء اغتسل وصلى وإلا تيمم وصلى وحجة القول الثاني عموم الأئمة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم التراب كافيك ولو الى عشر صحيح ونحوه ووجه التفصيل أنه لا وجه للتأخير إلا إرجاء تأدية الصلاة بالوضوء وإذا كان ذلك ما يوساً فلا وجوبه ولا يكون خارطة للاجماع لأخذه من كل قول بطرف قال مولانا عليم وكلام على عليم يشهد بصحة هذا القول لأنه عدل وجوب التلوم برجاء وجود الماء فإذا زالت العلة وهي رجاء وجود الماء زال حكمها وهو وجوب التلوم وهذا بناء على وجود العكس في العلة اه غ لفظاً ^(١٤) وهو الموافق لما يأتي في المسح لقوله ولن خشى نذرهما والمهدي تقديمها اه ^(١٥) وتسمى السلسلة الذهبية ^(١٦) عهدي أحمد بن يحيى ^(١٧) جعفر بن أحمد ^(١٨) وهن من خط الامام عهدي الهادي عن الامام الهادي بن ابراهيم بن تاج الدين انه يروى عنه أن مذهب الهادي أنه يجوز للربض أن يتيمم في أول الوقت إذا لم يكن يرجو زوال علة ^(١٩) قيل خلافهم راجع الى الأئم لا الى السدم وقال ض عبد الله الدوايري بل راجع الى الأئم والعدم وياً على كلامهم اذا غلب على ظنه أنه لا يجد الماء إلا بعد خروج الوقت أجزأه التقديم اه ديباج ^(٢٠) قال ص بالله وإذا زال عذره وفي الوقت قيمة ثم تزمه الاعادة اه ن ^(٢١) قيل ولا يقضى لأن الساقط من أصله لا يقضى وقواه الشافعي وقيل يقضى كما هو ظاهر الأثر اه كاسياتي ^(٢٢) وسنة الفجر اه غ ولا فرق بين قبله أو بعده ^(٢٣) قال السيد عبد الله المؤيدي فإذا وجد الماء وفي الوقت بقية لم بعد المقضية التي قد قضاه لأن لها وقتاً وهو الذي قبل المؤداة وقد خرج اه هذا يستقيم اذا بقي من الوقت ما يسع المؤداة فقط إذ لم يبق أكثر من ذلك وجب إعادة المقضية اه ن قرز ^(٢٤) فان كان قد صلى المؤداة فانه يصحري للمقضية وقتاً يصادف فراغه منها خروج الوقت اه ن قرز ^(٢٥) ولو جمعة أو عيد أقرز ^(٢٦) لأن التأخير لا يغلو لما أن يكون للوقت أو لجوز إن كان للوقت قد خرج وقتها ولا وقت أولى من وقت وإن كان للتيجز فهو حاصل

المتحرى^(١) إذا انكشف له خلاف متحراه بأن يفرغ وفي الوقت بقية فانه لا يضره (بقاء الوقت^(٢)) فلا يلزمه الاعادة لأنها لو أوجبتا عليه الاعادة لم يأمن أن يفرغ أيضا قبل الوقت فيعيده مرة أخرى ثم كذلك قيل ع هذا إذا عرف بقاء الوقت بعد الفراغ^(٣) من الصلاة فأما لو عرفه قبل الفراغ لزمه الخروج^(٤) والاعادة ولو أدى إلى إعادة وإعادة الاعادة لأنه بمنزلة تغير الاجتهاد قبل العمل به وكما أنه يرفضه ويميل بالتأني كذلك هنا فإن قلت قد ذكرت حكم المتحرى إذا أخطأ وأغفلت حكم من تيمم وصلى بنير تحرى ﴿قال حليم﴾ لم تغفل بل قد بينا حكمه بمفهوم الصفة لأن قولنا ولا يضر المتحرى يفيد بمفهوم الصفة أف غير المتحرى يضر بقاء الوقت فتلزمه الاعادة بالتحري إذا كان مذهبه وجوبه (وتبطل ما خرج وقتها^(٥) قبل فراغها) لأنه إذا خرج الوقت قبل فراغها انتقض تيممه لأن خروج الوقت أحد نواقضه فإذا انتقض بطلت (فتقضى)^(٦) ذكره ابن بلال^(٧) وهو المذهب « وقال على خليل لا تبطل ومن ص بالله تبطل إن لم يؤد ركة من الصلاة ﴿تنبية﴾ قال ع وقت الجمعة^(٨) بالتيمم للامام والمؤتمين آخر الوقت الذي هو للظفر في غير الجمعة^(٩) فإن كان الامام متوضئاً والمؤتمون عادمين للماء تيمموا الجمعة مع الامام ولم يؤخروها

ولو بعد الوقت اهـ زه يقال يلزم على اعتبارهم تحري آخر الوقت أن لا يصح فعلها الا في آخر وقتها ووقتها العصر فيلزم تحري آخر عمره على تطيلهم واعتبارهم وأنها لا تنصح بالتيمم قبل ذلك قط فقد أدى حيثئذ تصحيح التطيل الذي ذكره الى الخروج عن مقالة كل أحد وما أدى الى ذلك فهو غير معمول به اهـ ع^(١٠) حقيقة التحري هو بذل الجهد في نيل المقصود^(١١) مع بقاء المنذر كما يأتي في قوله وزوال المنذر^(١٢) أو ظن اهـ كـ وفي البيان لا لو ظن لأن الظن لا يقضى الظن ورجح في البحر الاعادة إذ تأخر المقصود كما خرو اهـ ب قرز فيكون مثل كلام كـ ب اهـ وكلام البيان حيث لم يكن قد دخل في الصلاة (هـ) بخلاف ما إذا فرغ ثم وجد الماء فانه كرجوع المجتهد الى النظر وهو لا يلزم منه التسلسل اهـ^(١٣) ينظر هل يشترط أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كاملة أم لا ظاهر العبارة الإطلاق والاولى ألا يشترط لأن خلافه يؤدي الى ترك الصلاة لأن خروج الوقت أحد نواقضه اهـ مـ قرز (هـ) مع العلم لأن الدخول فيها بمنزلة الحكم والحكم لا ينتقض إلا بدليل قطعي لا مع الظن اهـ قرز^(١٤) وكذا الاولى لأنه صلاها في غير وقتها ولمه مع العلم بضيق الوقت وإلا لم يبطل لأن فيه خلاف من لا يوجب الترتيب بعد دخول وقت الثانية اهـ ينظر في هذا التعليل لأن الترتيب حاصل بل لأن فيها خلاف ابن الخليل و ص بالله لأن الأخرى تعيد عنهم اهـ في^(١٥) غالباً احتراز من الميدين وصلاة الجمعة اذا خرج وقتها قبل الفراغ فتبطل^(١٦) وهو مولى السبدين^(١٧) قال في شرح الآثار أنه قد دخل في عموم هذه المسئلة هنا وفي الأزهار أنه يجوز للمذنب وعدم الماء صلاة الجمعة بالتيمم حيث خشي فوات وقتها يطلب الماء أو انتظار زوال المنذر ولا يقال قد تقدم في المسئلة الاولى قوله ولا بد لها أنه لا يميم لصلاة الجمعة لأن لها بدلا لأن ذلك إنما هو حيث خشي فوت الجمعة باستعمال الماء فهو هناك واجد للماء بخلاف هذه فهو عادم أو مذكور فلما تناقضت فترقت أن الجمعة كسائر الصلوات الخمس وقد ذكر ذلك في التجري عن الامام المهدي عليه السلام ح اث^(١٨) عند مصير ظل الشيء مثله اهـ كـ

لثلاثا بفوت فرضها عليهم ^(١) قيل مراده لم يتركوها ^(٢) وقيل على ظاهره فيصلونها أول الوقت لثلاثا فتوتهم وهذا محمول ^(٣) على أن معه ثلاثة متوضئين وإلا لم يجز أول الوقت لأنهم لا يخشون فوتها لعدم الجماعة مع الامام فإن كان المكس فإن كان مأذوناً بالاستخلاف ^(٤) وفيهم من يصلح استخلف وإلا صلوا الظهر ^(٥) ﴿فصل﴾ (ومن وجد ماء لا يكتفيه ^(٦)) للطهارة الكاملة من النجاسة ومن المحدثين الأكبر والأصغر فمن وجد (قدم) غسل (متنجس بدنه ^(٧)) كالفرجين ^(٨) بعد الحدث إن كان ثم نجس ^(٩) على استعماله للوضوء ولفظ الجنابة (ثم) أنه يقدم غسل متنجس (توبه ^(١٠)) على الوضوء وعلى رفع الجنابة وقيل ف إن كان في اللأخير بين غسل نجاسة بدنه أو توبه وإن كان في إخلاء فكذا عندنا بالله وأما عند ط فذكر القتيبي والسيدي أنه يفسل نجاسة بدنه ويصل عريانا لأنه يجيز ^(١١) ذلك ﴿قال مولانا عليهم﴾ والأقرب عندنا أنه يؤثر نجاسة بدنه لأنه أخص ولفظه تعالى والجز فاهجر فانه في أحد تفسيره يقتضي إمالة النجاسات عنه ^(١٢) وإذا انقضت ذلك قدم الأخص فالأخص وبدنه أخص من توبه قال ولهذا أطلقنا القول في متن المختصر بتقديم

^(١) بناء على أصله أنها الأصل ^(٢) بل يؤخرونها إلى آخر وقتها ويؤخر معهم أنه ينظر في هذه الحاشية ففي الزهور ما يفيد أن المراد الترك الحقيقي ^(٣) ﴿والقر﴾ أنه إن صلاها الامام والثلاثة أول الوقت آخر الباقي وصلوها ظهراً وإن أخر معهم صلوا جمعة جميعاً قرز ^(٤) المختار أن تنطبق الحادثة كاف في عدم اعتبار أخذ الولاية قرز ^(٥) قال في الزهور وهل يجب على المتوضئين إبطال الوضوء بالحدث ليصلي بهم الامام التيمم الجملة وكان ميبضاً للجواب والحق في نسخة الزهور مكان البياض الاظهر الوجوب اه وقيل لا يجب عليهم ذلك لأنه انتقال من أعلى إلى أدنى ولأن تحصيل شرط الواجب يجب لا يجب ويكون هذا عذراً لهم في ترك الجملة اه في قرز ^(٦) ﴿قائدة﴾ من كان توبه طاهراً وبدنه متنجساً والماء لا يكفي لفسله بل للوضوء أو بعبارة فإن كان الوقت متسماً توضاً عريانا وتجهت وصل في توبه وإن ضاق الوقت تيمم وصل في التوب لثلاثا يتجسد ذكره ص بالله ^(٧) ومن كان توبه متنجساً والماء لا يكفي فانه يوضاً عريانا لثلاثا يتنجس بالتوب اه برهان ^(٨) ﴿وأي﴾ للمذهب أنه يتيمم مطلقاً سوى كان الوقت متسماً أو مضيقاً لأن وجود الماء الذي لا يمكن استعماله إلا بتنجيسه كدمه كما تقدم في أسباب التيمم في قوله أو تنجيسه اه سيدنا حسن قرز ^(٩) في الميل قرز ^(١٠) وإن كانت النجاسة في موضعين في توبه أو بدنه والماء لا يكفي إلا أحدهما قسط أو للوضوء أو بعبارة قدم الوضوء أي بلغ اه وهو ظاهر الاز فيما يأتي في قوله وكذا لو لم يكف التيمم ^(١١) بناء على الأغلب أن نجاسة الفرجين لا تكون إلا من حدث ^(١٢) ﴿لو﴾ قال الشارح إن كان ثمة نجس كالفرجين لكان أوضح اه لطف الله النيات ^(١٣) الذي يستعونه ويقطع الباقي ما لم يحذف قرز ومثله في البيان ينظر كم حد الاجحاف في التوب الظاهر أن يقي من التوب مالا يستعونه أو يدفع الضرر عنه قرز ^(١٤) وإما وجب تقديم غسل التوب أيضاً على المحدثين لأن طهارته شرط في صحة الصلاة ولا بدل للفصل فيه بخلاف طهارة المحدثين فإن للفصل فيها بدلا وهو التيمم اه غ ^(١٥) ثم مكانه قرز ^(١٦) بل بوجبه ^(١٧) والتفسير الثاني إمالة الذنوب اه غ

بدنه (ثم) يقدم النسل لرفع (الحديث الأكبر^(١)) وهو الحيض والجنابة على رفع الحدث الأصغر وهو الوضوء والواجب عليه إذا كان عليه حدث أكبر أن ينسل به من بدنه (أيما بلغ) منه وإن لم يكف جميع بدنه * وعن زيد بن علي والناصر والحنفية^(٢) أنه إذا لم يكف الماء جميع بدنه لم يستعمله وتيمم لأن عدم بعض للبذل يبيح^(٣) الانتقال إلى بدله كالسكافة^(٤) نعم فإذا كان للماء لا يكفي جميع بدنه استعمله (في غير أعضاء التيمم^(٥)) قال علي خليل وجوبا لئلا يجمع^(٦) بين البذل والبذل منه وقال الكفي أن ذلك لا يجب وإنما هو مندوب * وفي الكافي عن المرتضى أنه ينسل به أيما شاء وهو ظاهر قولهم بالله في التجريد (و) إذا استعمله في غير أعضاء التيمم أو كفى جميع جسمه (تيمم للصلاة) آخر الوقت كما مر^(٧) الا عند من يقول أن الطهارة الصغرى^(٨) تدخل تحت الكبرى (ثم) إذا كفاه جميع جسمه وبقي بقية أو لم يكن عليه حدث أكبر وبقي بقية بعد إزالة النجاسة استعملها لرفع (الحديث الأصغر^(٩)) ثم ينظر في الماء (فإن كفى المضمضة) والاستنشاق (وأعضاء التيمم^(١٠)) وهي الوجه واليدان وذلك بعد غسل الفرجين^(١١) إن كان هديوا (فتوضأ)

(١) لأن رفع الأكبر شرط في رفع الأصغر اهـ حلى قرز^(٢) واحد قول ش^(٣) أي بوجه^(٤) قلنا فرق بينهما (١) فأما غسله فقد ارتفع حدثه وأيضاً قد اتفق أصل وبدل عندنا وعندكم في شاهد أصل ورعين وهكذا اتفق بيننا وبينكم فيمن صلى عارياً إذا وجد بعض ما يستر عورته فعل بمكتمته وصل قائداً قد اتفق أصل وبدل (١) ولفظ حاشية قلنا فرق بين هذه المسئلة وبين سائر الابدال وذلك لأن الطهارة تتبعض ألا ترى أن من غسل البدن أو يفضه أو أعضاء الوضوء أو بعضها ارتفع حدثه بخلاف من اعتق نصف عبده في الظهار ومن أهدى نصف شاة فانه ونحوه لا يتبعض ذكره في بعض مما يلي التذكرة^(٥) فإن استعمله فيها أتم وارتفعت الجنابة اهـ حلى لفظاً وعن الشامي القياس عدم الاجزاء لأنه كالنهي عنه وقد صار للماء مستحقاً لغيرها^(٦) قلنا لا جمع إذ غسلها لرفع الجنابة وتيممها للصلاة فاختلف الحكمان اهـ مفتي يقال النسل والتيمم إنما يجبان للصلاة فهو جامع بين بدل ومبدل بالنظر إلى أنهما لها اهـ ومثله عن راوع (٥) بل لأن لها بدلا وهو التيمم^(٧) في قوله وإنما يتيمم^(٨) زيد والحنفية وأبو عبد الله الداعي واليث وش والقسم والناصر وأحد قوليك واختاره الامام عز الدين اهـ وح والمنصب حيث استكمل جميع بدنه اهـ زر وحجتهم قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل من جنابة فلا يصلي حتى يتوضأ اهـ ب^(٩) كالريح^(١٠) ولا يجب عليه الطلب (١) لباقي الأعضاء ذكره في بعض الحواشي ولو كان للماء قريبا وقال التهايمي يجب مع الفطن لأمع التبخيت وقواه تي (١) واختار (٢) حيث وجوب الطلب حيث كان الماء معلوما قرز (٢) لكن يقال كيف أوجبتم عليه الطلب لباقي الأعضاء وقد جوزتم له الصلاة في أول الوقت والطلب إنما هو في آخر الوقت الاختياري للحاضر والاضطراري للمسافر ولعله يقال إن الشرع إنما وجب تعمم هذه الأعضاء فوجب الطلب والواجبات يجب الخروج لها في المنزل ولا يتأني جواز التقديم للصلاة والإلزام أن تعصم صلاة من لم يكن بينه وبين الماء إلا عشرة أذرع أو نحوها ولا يجب عليه تمام وضوءه والظاهر أنه لا يقال بذلك وليس التشبه كالتشبه به من كل وجه قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمرتم بأمر فأتوا به ما استطعتم اهـ حى (٥) يعنى كل عضو مرة من غير تثليث اهـ ب^(١١) لوجوب الترتيب اهـ

أى فذلك الستمعمل للماء متوض^(١) أى حكمه حكمه فيصلى ماشاء وفى أى وقت شاء حتى يجد الماء^(٢) *
 ويبنى على وضوئه وهل يبيد ما قد صلى إذا كان فى الوقت بقية من الحقيقى والمذاكرين لأتجب الاعادة^(٣)
 قياسا على الستحاضة^(٤) وعن الأميرح يجب وفرق بينه وبين الستحاضة بأنها قد عت^(٥) قال مولانا
 عليم^(٦) وهو قوى من جهة القياس^(٧) (وا) ن (لا) يكفى كل أعضاء التيمم بل بقى منها بقية
 (أرها^(٨)) أى أثر المضمضة على الوجه واليدين لأن لئسهما بدلا وهو التيمم بخلاف المضمضة (ويم
 الباقي^(٩)) وهو الوجه أو يسهه واليدان وهذا إذا تغير ماء المضمضة بالريق فاما إذا لم يتغير غسل به الوجه
^(١٠) أيضا وقال على خليل يؤثر الوجه لأنه يجمع عليه والمضمضة مختلف فيها^(١١) قال مولانا عليم^(١٢)
 والصحيح الأول وخلاف زيد بن على والناصر والحنفية يأتى هنا كما مر أعنى أنهم يقولون إذا لم يكف
 أعضاء الوضوء كلها عدل إلى التيمم (وهو) إذا بقى عليه شيء من أعضاء التيمم (متيمم) فلا يصلى
 إلا فى آخر الوقت ولا يصلى ماشاء بل حسب ما تقدم فى التيمم وظاهر كلام أهل المذهب ان
 حكمه حكم التيمم ولولم يبق من أعضاء التيمم اللمعة صغيرة^(١٣) وقيل إذا كان الباقي عضو أو أكثر وجب
 التأخير والافلا (وكذا لو وجد ماء على بدنه نجاسة^(١٤) ولكن إذا استعمله لم يكف) لا زالة النجس ولا غسل
 عليه^(١٥) بأن لا يكون جنبا ولا حائضا ولا نساء فانه حينئذ يستعمله للصلاة فان كفى للمضمضة

^(١٦) لجمال ما أجمع عليه اهاب (*) قال الداوري وكان ينبغي أن المتوضىء على هذه الصفة يؤخر
 الصلاة الى آخر الوقت لأن فى طهارته قصان لكن يقال لا يؤخر لأن طهارته بالماء والطهارة بالماء
 أصلية ولم ينظروا الى قصان طهارة الاعضاء (*) ومثل هذا من على بدنه نجاسة فانه لا يلزمه التأخير
 ولفظ البيان فى باب التيمم بخلاف من كان على بدنه أو ثوبه نجاسة^(١٧) ولم يجد ما يسهه أو تعذر
 عليه غسل رجله أو مسح رأسه فانه لا يلزمه التأخير اذ لا بدل فى ذلك ذكره فى الشرح بلفظه^(١٨)
 أما متنجس ثوبه فيلزمه التأخير وقد ذكره فى شرح الاز فى قوله محبت بالنجس والوجه انه يلزمه طلب
 الثوب الطاهر الى آخر الوقت^(١٩) ويمسح رأسه ويغسل رجله ذكره فى الحفيظ والتذكرة قرز^(٢٠)
 ما لم يجد الماء وهو فى الصلاة فانه يخرج ومثل معناه فى النيث^(٢١) حيث انقطع دمها بعد الفراغ اذ كل
 منها لم يعدل الى بدل^(٢٢) يعنى أعضاء الوضوء للطهارة لاهنا^(٢٣) وجه القياس أن طهارته ناقصة لاهى
^(٢٤) فان لم يؤثرها بل استعمل الماء فى أعضاء التيمم وكفاها لم يصح غسل اليدين لعدم الترتيب بينهما
 وبين المضمضة واذا اخل بتسليم اليدين وجب أن يمسحها وهو متيمم اه من خط ابن حابس قرز^(٢٥)
 بعد غسل الرجلين قرز^(٢٦) قال فى شرح الآثار والاقرب انه ينوى الوضوء عند ما يسهه والتيمم عند
 ما يمسحه وقد ذكر معناه فى النيث قال ويجب ان يخص ما يسهه به فى نية العضو الميم فقط اه تك قرز^(٢٧)
 لأن التيمم والوجه عضو واحد فلا يصير ما أحدهما مستعملا فى حق الآخر اه غ قرز^(٢٨) حيث لم يتغير
 بالريق قرز وحد اللمعة ما يدرك بالطرف قرز^(٢٩) أو ثوبه أو مصلاه ظاهره ولان نجاسة أصلية ولو فى
 غير الرجلين لأنه غير غاطب فى تلك الحال قرز^(٣٠) لكن لو وجد الماء فى الوقت غسل النجاسة
 وصلى ولمسه باتفاق بين القولين أعنى قول الحقيقى والأميرح اه رى وعن ض سعيد

وأعضاء التيمم فحكه حكم التوضوء كما تقدم وإن لم يكن فحكه ما تقدم من أنه يؤثر المضمضة إلى آخره ﴿قال هليليم﴾ وإنما قلنا ولا غسل عليه لأنه لو كان عليه غسل استعمله له أينما بلغ وتيمم للصلاة (ومن يضر الماء^(١) جميع بدنه تيمم) وينوي تيممه (لصلاة) لارتفاع الجنابة مثلاً إن كانت ويكتفى تيممه (مرة واحدة) ولو كان (جنباً) فإنه لا يلزمه التيمم للجنابة مرة ثم للصلاة^(٢) مرة بل يكفي تيمم واحد (فإن سلمت كل أعضاء التيمم^(٣)) من العلة التي يخشى معها الضرر من استعمال الماء وضأها^(٤) هذا العذر (مرتين بينهما^(٥)) أى وضأ الأعضاء مرتين بعد غسل ما أمكنه من جسده إن بقي فيه سليم ينوي بالأولى رفع الجنابة^(٦) وبالأخرى الصلاة ذكر ذلك أبو مضر وهى خليل ﴿قال مولانا هليليم﴾ والظاهر أنه يستكمل الوضوء للجنابة ثم يشتد الوضوء للصلاة^(٧) فأما لو غسل كل عضو مرتين باليتين فيحتمل الصحة لصحة تقريب النية في أعضاء الوضوء ويحتمل خلاف ذلك^(٨) وقال الكشي يكفي غسل واحد ينوي به الأصفر والأكبر ﴿قال مولانا هليليم﴾ والأول هو الصحيح من المذهب (وهو كالتوضوء^(٩)) يعنى حيث كانت أعضاء التيمم سلبية ووضأها مرتين فإنه كالتوضوء في جميع الأحكام من أنه يصلى ماشاء ومضى شاء من الوقت المضروب ويسمى للمسح ويدخل المسجد^(١٠) (حتى يزول عذره^(١١)) فيعود عليه حكم الجنابة بالنظر إلى ما لم

لا يجب عليه الإعادة وهو ظاهر از في قوله وهو كالتوضوء (٩) حذف المسئلة في الفتح والصحيح أنه بالنظر (١) إلى الوقت كالتيمم وبالنظر إلى أنه يصلى الصلاتين ويفعل ماشاء كالتوضوء اه ح فتح (١) يريد أنه لا فائدة لعطف قوله وكذا على قوله وهو تيمم (٢) جميعه ولو في موضعين يكفي أحدهما فقط ذكر مضاف اه ث (١١) غسلًا وصبا ومسحا وانفاسا اه ب وهذ قرز (٢) وسوى كان الضرر يرجع إلى الماء كالبرد أو إلى التيمم كالحرق اه ح مرغم (٣) وذلك لأن التيمم لا تأخير له في رفع الجنابة وإنما يستباح به الصلاة فلماذا تاب مناب للفسل والوضوء جميعا بخلاف الطهارة بالماء فإنها الطهارة المؤثرة في رفع الحدث فوجب تكرار استعماله بينهما أى الجنابة والوضوء كما في الكفارة اه ح ب (٣) وكذا أعضاء الوضوء (٤) صواب العبارة غسل الأول للجنابة والثانية للصلاة (٥) وكان الترجيع كالعدومين مع حصول العذر في غسلها بخلاف ما لو كان العذر من قبل الماء فلا بد من الترتيب ح فتح (٦) وكذا إذا كان يخشى على نفسه من الفسل أن يلحقه نهمه توضأ مرتين بينهما اه ا ن قرز (٧) ويجب تقديم البول على هذا الفسل اه ح لى (٧) بعد غسل مخرج الماء إن أمكن اه قرز وإلا فلا تأخير عليه كالتجاسة الأصلية (٨) لأنه يرفع الجنابة منها أولاً ولأنه يشترط طهارة البدن عن موجب الفسل اه ح لى (٩) وإن زال عذره وفي الوقت بقية قيل ع يلزمه الإعادة وعندنا لا يلزمه اه قع تذ (١٠) والوجه أنما غسله فقد ارتفعت عنه الجنابة ولم يعد إلى بدل بخلاف ما تقدم فيمن تضرر عليه البول فالفضل غير صحيح لأن الجنابة باقية فلم يصح الفسل فوجب عليه التأخير لأن غسله يدل عن الفضل الصحيح فوجب عليه التأخير وما تقدم من أن الفسل لا يقع إلا على طاهر البدن مع عدم العذر وأما مع العذر فيصح ولهذا ارتفع عنه الحدث فبإغسله قرز (١١) ويغسل الباقي والثنية الأولى كافية ولو طالت الدعة إذا كان قد نوى الفسل جملة اه وشلى وإن لم ينو الا غسل السليم استأنف النية كما ذكره الفقيه ع قرز (٢) أو بعضه

يفسله ^(١) وقال في مذهب ص باقّه أنه يعود عليه حكم الجنابة ^(٢) متى فرغ من الصلاة وعنه متى أحدث * قيل ح وهذا الخلاف إما هو حيث يكون الجريح النصف فما دون فلو كان الأكثر عاد عليه حكم الجنابة متى فرغ من الصلاة عند الجميع ^(٣) وقال مولانا عليهم السلام والأقرب أنه لا يجزئ غسل أعضاء التيمم إلا بعد التلوم ^(٤) كالتييم لأنه في حكم ناقص الطهارة وإما يصير كالنوضاء بأن ينسلها بعد التلوم ^(٥) لا قبله (و) إن (لا) تسلم كل أعضاء التيمم بل بعضها (غسل ما أمكن) ^(٦) غسله (منها) أى من أعضاء التيمم ويكون غسله (بنية الجنابة ووضاء) أى ووضاء ذلك الذى أمكن غسله بعد غسله للجنابة وينوى وضوءه (لصلاة ويقيم الباقي) من أعضاء التيمم وهو الذى ليس بصحيح. بنيته للصلاة (وهو) حيث ينسل بعض أعضاء التيمم ويقيم بعضها (متيمم) لا متوضوء فلا يصلح ما شاء ولا متى شاء وتختل طهارته بالفراغ مما تطهر به حتى يتييم ما لم يفسله وبالتفاضل تيمم للتييم يبطل الترتيب في الوضوء الأول (فيعيد غسل ما بعد الميم معه) ^(٧) أى يعيد غسل ما بعد العضو الميم مع إعادة تيممه كلما تكرر ليحصل الترتيب ^(٨) وهذا قول النجاشي * وقال في شمس الشريعة أنه لا يجب غسل ما بعد الميم ومثله عن الهادي أحمد بن الحسين * وقال في التقرير والياقوتة ان كان الميم عضواً كاملاً وجب وإلا لم يجب وقيل ح ان كان عضواً أو أكثره وجب وإلا فلا * قال مولانا عليهم السلام والصحيح هو القول الأول (ولا يمسح) ^(٩) ولا يهل جبيرة ^(١٠) أى لا يجب على التوضوء أو للتييم المسح على الجبيرة ولا حلها أيضاً إن (خشى من حلها ضرراً) ^(١١) وهو

وينقض وضوءه ولو بالبعة منه اهـ ^(١٢) بناء على أنه قد غسل خرج المني اهـ رى ^(١٣) المذهب خلافاً وبأنما يعود بالنظر الى ما لم يفسله ^(١٤) المذهب لا فرق قرز ^(١٥) الانتظار الى آخر الوقت ^(١٦) والمذهب انه لا يجب التلوم لأنه لم يعدل الى بدل ومثله عن الامام شرف الدين ^(١٧) وهذه العبارة أشد من الاولى ^(١٨) كالشمال المنسولة مع التيمم أو بعضها فأما اذا كان الجرح في بعض العضو فلهل الترتيب فيه غير واجب اهـ رياض ^(١٩) بالنية الاولى ^(٢٠) وقيل ^(٢١) لا بد من إعادة النية ^(٢٢) مع التيمم اهـ في قرز ^(٢٣) والمراد نية التيمم وأما نية الوضوء فهي كافية حيث نوى في أوله ^(٢٤) لا مامعه ولا ما قبله فلا يجب له ان لا يتيمم العضو الواحد ولو كان الميم لمة واحدة أعاد ما بعدها في العضو الآخر قرز ^(٢٥) يقال فأما ما بعد المتروك لاجل الجبيرة حيث قد صار عادلاً الى بدل سل ظاهر از في قوله فيعيد غسل ما بعد الميم معه يفهم انه لا يبعد هنا قرز ^(٢٦) بين التيمم واليسرى فأما العضو الواحد فلا يبعد غسل ما بعد الميم منه لأنه لا ترتيب في العضو الواحد قرز ^(٢٧) لا بلاء ولا بالارتاب قرز ^(٢٨) كائنة الجبيرة عبارة عما يوضع على الجرح من الحرق والاختشاب والخيوط المشدودة على العضو اهـ ب ^(٢٩) ولا يجب عليه التأخير ولا يؤم إلا بمثله اذا كانت في أعضاء الوضوء وان كانت في أعضاء التيمم وجب عليه التأخير والمذهب لا فرق ولا يجب عليه الاعادة مطلقاً لأنه لم يعدل الى بدل ومثناه عن في قرز ^(٣٠) ولا عصابة اهـ في قرز ^(٣١) فأما الوضوء فخش من حلها ضرراً أو سيلان دم وجب حلها وغسلها ان أمكن وإلا مسح اهـ وي قرز مسئلة من الجواهر من أمهاته الجندري جف

حادث حلة أو زيادتها نص على ذلك على عليم في الأحكام^(١). وقال م بالله وح وش يجب المسح على الجباير ان خشى من حله ضرراً وهو ظاهر قول في المنتخب^(٢) (أو) لم ينش ضرراً لكن اذا حل الجبيرة حصل (سيلان دم) فانه لا يلزمه حله ولا المسح عليها ذكره الحنفى وقال م بالله هو بالخيار^(٣) ان شاء ترك الحل (أو) قال (ولانا عليم) وقياس أصله أن يسح عليها وان شاء حله ولا يبالى بخروج الدم قال الأمير والفقهاء هذا اذا كان لا يتغير الماء بالدم وقيل لا فرق (فصل) (و) يجوز^(٤) (لادم الماء^(٥)) اذا لم يجده (في الميل أن يتيمم) لأمر منها (لقراءة ولبت في المسجد^(٦)) وهذا حيث يكون جنباً أو حائضاً^(٧) ولا بد في القراءة واللبث من أن يكونا (مقدورين^(٨)) بالنية محصورين نحو أن يقول تيمم لقراءة سورة كذا أو هذا الجزء أو نحو ذلك ويصح تقدير القراءة بالوقت أيضاً أو نحو أن يقول لقراءة من حين كذا إلى حين كذا وتقدير اللبث أن يقول من ساعة كذا إلى ساعة الظهيرة^(٩) مثلاً أو إلى الفجر أو نحو ذلك وقال م بالله والفقهاء يجوز التيمم للقراءة واللبث وإن لم يحصر (و) له أيضاً أن يتيمم لأدب صلاة (قل كذلك^(١٠)) (أى مقدر (وإن كثر)^(١١) فيجوز أن يؤدى النوافل الكثيرة بالتيمم

وجب قطعه ولا يميز الوضوء لأنه حائل على الصحيح إلا أن ينشئ مضرة جازاه كب^(١٢) وجه هذا القول قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية وقوله تعالى وان كنتم جنباً فاطهروا فأمر بفسل هذه الأجزاء دون المسح على الجباير اه زهده^(١٣) وجه هذا القول ماروي عن علي عليم أنه قال أصبغت إحدى زندي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصنع بالوضوء فقال امسح على الجباير قال قلت فالجنبه قال كذلك فاضل اه زر وشافوخ^(١٤) حجة م بالله ان المضموع قطعي وتقضى الدم فلى وحجة الحنفى ان خلل البعض أخف من الكل اه ن(ه) بناء منه على انها في أول عضو وان لم ترك محافظة على الطهارة^(١٥) ويجب ويتدب^(١٦) وأما لو لم يجد الجنب مثلاً ماء ولا تراها حيث قد أصبح له التيمم جاز له القراءة على حاله وقد فعله ابراهيم حيث اه وقد أشار الى مثله في شرح قوله في الحيض أو يتيمم للمذبحيق القياس فأما فرق ان هذا واجب مضيق بخلاف النفل والقرآن فلا ضرورة فيها اه مى قرز (ه) أو أحد الأسباب الهائية المتقدمة^(١٧) ويصح أن ينوى التيمم لدخول المسجد والخروج منه فان نوى للدخول قطع انتقض بفعله فيتيمم فيها آخر للخروج قرز^(١٨) وقد طهرت^(١٩) (أو) فائدة (م) من تيمم للصلاة ركعتين جاز له أن يقرأ القرآن جميعاً وعن سيدنا عامر لا يقرأ إلا المعتاد قرز (ه) بالوقت أو العدد لا بالساعة لعدم ضبطها ولا يأمن الزيادة اه ز وقال على بن زيد ولو ساعة ذكره في خيار الشرط واذا لم يعرف رجى الى من يعرف^(٢٠) اسم الوقت والظهر اسم للصلاة اه ص^(٢١) واذا تيمم للنفل وأراد أن يصلى الكسوفين أو الاستسقاء فلا بد أن يذكرهما بينهما ويكفى لهما تيمم واحد (و) وهذا اذا لم ينو صلاة ركعتين أو أربع لأى قل عرض وإلا جاز به صلاة الكسوف والاستسقاء (و) وفي حلى ما لفظه واذا نوى تيممه لشرب ركعة نافلة فرض له صلاة كسوف أو استسقاء فلهما يجوز أن يبطها من جملة ما تيمم له ويحتمل أن يقال ان ذوات الأسباب تشبه القرائن فلا بد أن ينوها بالتيمم^(٢٢) عائد الى الثلاثة اه

الواحد^(١) إذا حصرته بالنية ذكره أبو مضر (قيل^(٢) وقرأ) للتيمم (بينهما) أى بين التيمم والصلاة^(٣) لا بعدها وذلك مأخوذ من كلام القاسم^(٤) ومثله ذكر صاحب الواقى وعن أبي جعفر أن ذلك لا يجوز إلا عند من أجاز أن يؤدى بتيمم واحد^(٥) ماشاء لا عند من لا يجوز له ذلك * قيل ع وهذا بخلاف ما إذا تيمم للقراءة لم يدخل للمسجد والعكس^(٦) ولو تيمم لقراءة القرآن جاز له حمل المصحف لا العكس ولو عين التيمم لجزء^(٧) لم يقرأ غيره^(٨) ولمسجد^(٩) لم يدخل غيره^(١٠) ولو عين للمصحف جاز أن يحمل غيره وكذا الزاوية^(١١) فى المسجد يجوز أن يقف فى غيرها^(١٢) (و) يجوز لعدم الماء فى الليل أن يتيمم (لدى السبب) كحضور الجنائز فهو سبب الصلاة وكذا الكسوف والاجتماع للاستسقاء وحصول شرط المنزوة^(١٣) فيتيمم (عند وجوده^(١٤)) أى وجود السبب فإن كان يجده فى الليل لم يجزه التيمم مهما لم ينحش فوت الجنائز ويجزى

(١) إلا إذا أوجبت بالندرك لكل صلاة تيمم ركعتين أو ثلاث أو أربع فكل ما سلم منه وجب تيمم آخره اهـ حيث قرئ^(٢) هذا ذكره أبو مضر للقاسم^(٣) إذا كانت نافلة عنه^(٤) وذلك مبنى على أصلين أن الصلاة نافلة (١) وأن الاشتغال بغيره لا ينقض إذا كان قرينة به تبصره (٢) لأن التيمم للريضة لا يكون إلا فى آخر الوقت (٣) وهو قوله لا بأس للجانب أن يأخذ المصحف ويقرأ فيه جزءاً من القرآن قال فى البيع عن أبي مضر معنى القاسم عليم إذا تيمم لذلك أو للصلاة ولم يكن قد صلى اهـ غ (٤) ن و ش و ح (٥) لا إذا تيمم للصلاة فدخل المسجد لأن ذلك من توابعها وبعد القراخ يفعل الأقل من الخروج أو التيمم كما تقدم وقيل كالأجزاء المجردة يكون تفرقها مادة الإجابة^(٦) معين اهـ وابل^(٧) ولا يسه قرئ^(٨) معين اهـ قرئ^(٩) فإن كان غير معين بل مطلق لم يجز قبل والفرق بين المسجد والجزء أن الأجزاء منحصرة بخلاف المساجد ولأن حرمة الأجزاء واحدة بخلاف المساجد فعلى تخلف اهـ شكايدي قرئ^(١٠) حيث كان (١) الواقف واحد أو قيل لا فرق كما ذكرنا فى الوقف إن حكم الحقيقة حكم الأصل ومثله عن السجوى للغير وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم مسجدى مسجدى وإن مدالى صنام قرئ^(١١) فى وقت واحد واختلاف الوقت كاختلاف الشخص^(١٢) لأن الواقف فى بعض المسجدين يسمى واقفاً فى المسجد ولأن المسجد الواحد لا يتبعص كالصحن ولا يلزم فتميم تيمم لمس جزء معين من القرآن أن يجوز له لمس غيره من الأجزاء فإن ذلك غير لازم لأن اتصال كل جزء من الأجزاء صيرها بمنزلة الأشياء المتباينة المتعددة فاشبه المساجد لازوا للمسجد الواحد فأما لو نوى جزءاً من جملة مصحف كامل فإنه يجوز له لمس المصحف لعدم اتصال ذلك الجزء فهو هنا كزاوية المسجد ولو نوى قراءة جزء مخصوص من مصحف جاز له حمل المصحف حتى يكمل قراءة ذلك الجزء وحرم عليه مسه عند فراغه ولا يجوز له قراءة غير ذلك الجزء منه لأن مضمون كل جزء غير مضبوط الآخر اهـ ح (١٣) المطلقة وأما المنذورة فالزوجة فيتيمم لها المذرو ونحو (١) ويحرم آخر الوقت كسائر الصلوات وقيل لا فرق بين المطلقة والمنذورة لأن الواجبات على الفور اهـ وابل (١) وهذا حيث قال لصل أن أصل يوم الجمعة إن قدم فأتى فلو قال حال يقدم أو عند يقدم ومتى يقدم كذا يوم يقدم فقور اهـ ع بل لا فرق على المختار قرئ^(١٤) وإذا وجد الماء لم يعد على ظاهر الكتاب اهـ رى إلا أن يكون فى حال الصلاة خرج منها ما لم ينحش فونها باسمه إلّا فلا يخرج اهـ عامر قرئ

الكسوف ونحوهما فإنه إذا خشي جاز له التييم ولو كان الماء حاضراً كما تقدم ^(١) قال عليم ولهذا ^(٢) لا يمتنع إطلاقاً هذا الاشتراط أعمى عدم الماء في الليل بأن يقال أنه إذا خشي القوات لم يعتبر عدمه لأن قول إن الكلام هنا مبني على أنه لا يخشى القوات بالطلب فلم يحتاج إلى الاحتراز لأننا قد قمنا أن خشي القوات عذر في ترك الماء الحاضر فضلاً عما هو في الليل (والخائض ^(٣)) إذا طهرت واحتاج زوجها ^(٤) إلى وطئها وعدمت الماء في المسيل جاز لها أيضاً أن تييم (لوطه ^(٥)) ولا تراعى آخر وقت الصلاة وقال أبو جعفر يجب أن تنقطع (وتكرره) أي التييم (للتكرار) وهذا حيث تنويه لاستباحة اللوطه ^(٦) من دون تقدير بوقت فإن قدرت بوقت جاز اللوطه والتكرار إلى انقضاء ذلك الوقت فإن قلت فلو قدرته لمرار كثيرة نحو أن تقول نويت تييمي هذا الاستباحة اللوطه مرتين أو ثلاثاً أو نحو ذلك ^(٧) قال عليم ^(٨) القياس يقتضي أن مثل هذا التقرير لا يصح لما فيه من الجبالة لأن العرف قاض بأن المرة اسم للوطه حتى ينزل الرجل حتى أنه لو وطئ ساعة ثم نسي ولم ينزل ثم عاد بعد مرة فنزل لم يسم في العرف إلا مرة واحدة إلى آخر ما ذكره ^(٩) عليم ^(١٠) ثم قال إلا أن في كلام الأئمة عليم ما يدل على أن هذه الجبالة مفتقرة وأن التوقيت بذلك يصح ^(١١) **تنبيه** ^(١٢) قال مولانا عليم ^(١٣) لا يصح أن يفعل الأشياء التبتية بتييم واحد كالتييم في المسجد ^(١٤)

^(١) أو فوت صلاة لاخشي ^(٢) في بعض نسخ الفتيه وبهذا إلباء الموحدة ^(٣) والنساء اه ح لى ^(٤) المراد طلبها الوطئ سواء احتاج أم لا قرز (*) أو سيدها قرز ^(٥) يقال الوطئ من المباحات فلم وجب التييم لأجله دون سائر المباحات قلنا لأنه مما يحرم على الخائض فلا يحل له إلا ما يحل الصلاة اه تعليق (هـ) ينظر ما أراد إن أراد المباحات النفل والقراءة والبيت في المسجد فغير مسلم كما صرح به في أول الفصل وشرحه فلا يمنع أن يتييم لها إذ التييم أحد الطهارتين وانما يمنع منها فعل هذه الأمور مع عدم الماء والتراب قالوا إذ لا ملجأ لها كما يأتي على قوله أو تييم للعذر اه سيدنا حسن قرز (هـ) لا لسائر المباحات اه (و) وإذا انتظرت وقتاً بعد به أو اشتغلت بغيره انتقض تييمها قال في الفتيه وكذا الزوج إذا اشتغل فإنه كاشتغالها يقال هذا في غير الوقت اه بل لا فرق بين الوقت وغيره كافي الفتيه قرز فأما إذا اشتغلت حيث نوت إلى وقت معلوم أو مرار معلومة فقد انتقض تييمها قرز ^(٦) لعل هذا حيث قدرت مرة مثلاً لا مع الإطلاق فلا يصح على ما أطلقه في أول الفصل اه مي ومثله في ح لى والذى في الفتيه ما قلناه فان نوت الوطئ وأطلقت فحتمل الظاهر من كلامهم أن لفظ الوطئ إذا أطلق تناول للمرة الواحدة (هـ) بل يصح قرز ^(٧) ولو تييم لدخول مسجدتين معينتين فله يجهز كسورتين أو جزئين اه ح لى وفي ح بهر ان لا يجهز التييم لدخول مسجدتين لأنها بقاع مختلفة مبنية اه بلفظه (*) يقال لو تييم مرتين لدخول المسجد مثلاً ثم القراءة عقيب التييم الأول هل يصح التييم الأقرب اه يصح في نفسه ولا ينتقض التييم الأول بالثاني (١) أو ما القراءة والصلاة فلا تصح الأولى وتصح الثانية وقيل بل يصح ما فعله ويطلق الثاني بالاشتغال (٢) لأنه يسهل لا يجد اشتغالا بغير ما تييم له فإن كثرت التيمات انتقض منها ما كان بعد كثير يعتد به فظهر أن التييم صحيح وإنما يبطله ما يبطل التييم اه هاشم هداية قرز

والقراءة والصلاة والوطء لأن ذلك يكون كتأدية الصلوات الخمس بيمين واحد ^(١) ﴿فصل﴾
 (و) ينقض التيمم للحدثين بأحد ستة أمور ^(٢) ﴿الأول﴾ قوله (بالقراغ) ^(٣) مما قل (بالتيمم
 له) من صلاة أو قراءة أو لبث في المسجد ^(٤) أو وطء ^(٥) والثاني قوله (وبالاشتغال بغيره) ^(٦)
 أي بغير ما تيمم له * ذكره أبو مضر وقال ص بالله الاشتغال بغيره لا ينقضه بحال ﴿قال مولانا
 عليم﴾ وقد استشكل المتأخرون قول أبي مضر وربما قالوا إنه غير صحيح ^(٧) قال والأقرب
 عندي أن كلامه صحيح قيم لا عوج له في هذه المسألة على أصل من أوجب التأخير على التيمم
 ومراده الاشتغال بغير ما تيمم له مما لا تعلق له به وهو مانع من فعله أو فعل ما يتعلق به ويستغرق وقتا
 ظاهرا يعتد به قلنا مما لا تعلق له به احترازاً عما له تعلق به لأنه لو تيمم ثم سار إلى المسجد ^(٨) فقد اشتغل
 بغير الصلاة وهذا ليس بناقض لتعلقه بالصلاة وكذلك مسألة القراءة ^(٩) قبل الصلاة على ما تقدم وقلنا
 وهو مانع من فعل ما تيمم له احترازاً عما لا يمنع نحو أن يقيم قراءة أو لبث في المسجد فقرأ أو لبث وهو
 يخطئ ثوباً أو غير ذلك مما لا يمنع وجود القراءة فإن ذلك لا ينقض وقلنا أو فعل ما يتعلق به احترازاً
 من نحو أن يقيم لصلاة ثم يسير إلى المسجد وهو في خلال المسير يحدث غيره أو يقود فرسه أو نحو
 ذلك مما لا يمنع من المسير فإن هذا الشغل لا ينقض وقلنا ويستغرق وقتا ظاهرا احترازاً من
 الفعل ^(١٠) اليسير وذلك نحو أن يقيم قراءة فيأخذ فيها ثم يكلم خلالها بكلمتين ^(١١) أو ثلاث أو
 أكثر مما لا يظهر له تأثير في الوقت فإن ذلك لا ينقض لأن وقته لا يعتد به ونحو أن يقيم لدخول
 المسجد فيزيل صخرة من على الطريق أو بهيمة من زرع بالقرب منه أو نحو ذلك مما لا يعتد بوقته
 ﴿قال عليم﴾ والوجه في اعتبار هذه القيود إجماع السلفين على أن نحو هذه الأشياء التي

^(١٢) والنفل جنس واحد ^(١٣) بل ثمانية ^(١٤) إذ شرعيته لاستباحة الصلاة ولا يرفع الحدث إذ لو كان رافعا
 للحدث لم يجب عليه أن يتنقل بعد التيمم عند وجود الماء ولم يقل بذلك أحد ثبت أنه مبيح لا رافع ^(١٥)
 ويجدد التيمم ويحطل ذلك على أنه نسي حتى خرج الوقت وإلا فالواجب عليه أن يخرج قبل فراغ المدة بما سمع
 الخروج اه تكليف وقيل يفعل الأقل كما تقدم قرز ^(١٦) ﴿قال في البحر﴾ على وجه ينكشف به بطلان
 الصحري مثل الصلاة آخر الوقت وغير القراءة مقيس عليه اه وابل ^(١٧) ولو قال بالترخي لكان أعم وأحق
 وأوضح عن إجماع الاختصاص النقص بالاشتغال اه غير مبي ^(١٨) لأنه لا وجه يقتضي كون ذلك ناقضاً ولأنه قد
 ذكر أن من تيمم جاز له أن يقرأ قبل الصلاة وذلك اشتغال بغير الصلاة ولهذا حل بعضهم كلامه أن مراده
 الاشتغال بما يحل غير ما تيمم له ينقض لا غير مباح لئلا يدافع الكلام اه غ ^(١٩) للحداد لصلاته ولو بعد وعن
 الشامي لا يمين عليه المسجد الذي يتأذى قيل قدر ركعتين اه رياض وشكايدى ^(٢٠) على كلام القليل ^(٢١) وقد قدر
 بركتين اه حيث قرز ^(٢٢) نحو أن يسأل ابن ذهاب فلان فيقول في طلب ضالته ثم يعود في قراءته فإن ذلك
 لا ينقض لأن وقته لا يعتد به اه غ قرز

احترزنا منها غير ناقض لأنه لم يسمع من أحد من السلف ^(١) والخلف أنه أعاد تيممه لكلمة تكلمها قبل فصل ما تيمم له ونحو ذلك ^(٢) قال عليم ^(٣) وهذه المسألة مبنية على كلام من أوجب التأخير ^(٤) مع العذر للأبوس وقول من بالله أنه لا يفتنى بالاستغفال بغيره مبنى على قوله يجوز التيمم في أول الوقت إذا كان العذر مأبوساً ثم ذكر عليم الثالث بقوله (وبزوال العذر ^(٥)) الذي يجوز معه الدلول إلى التيمم نحو أن تزول علة يفتنى بها من استعمال الماء أو نحو ذلك فإنه حينئذ يفتنى تيممه وهل يعيد ما قد صلى به حكمه حكم واجد الماء وسياق بيانه (و) الرابع (وجود الماء قبل كمال الصلاة ^(٦))

^(١) قيل المراد بالسلف الصحابة والخلف من تابعهم وقيل السلف من تقدمك من آبائك وقرايك والخلف القرن بعد القرن أهـ قالوس وفي بعض الحواشي إلى ثلاثمائة في الهجرة والخلف من بعدهم ^(٢) وهو المذهب ^(٣) يقال لو زال عذره ثم حدث عذر آخر حال زوال الأول فإن تحقق بينهما فاصل فلا اشكال في انتقاض التيمم وإن لم يتحقق لم ينتقض لأن العذر كالتصل إذ المراد الجنسية في العذر ورجح الملقى التفتن لأنه قد زال العذر سواء اتصل أم لا لأن الموجب الأول غير الموجب الآخر وهو ظاهر از قرز ^(٤) مع وجود الماء وأمكن استعماله وظاهر از خلافة ^(٥) يقال ومن العذر تجلي الكسوف قبل الفراغ أهـ وقيل يتم ولو حصل التجلي أهـ ح ل معنى قرز ^(٦) أو بعضه ^(٧) يقال ولو كان في ملك الغير كما هو ظاهر الإطلاق لفظ الفيت تنبيه إذا رأى مع رجل ماء ولم يدخله يعطيه أهـ قال في الزوائد أنه لا يجب الخروج بل يضي في صلاته فإذا فرغ وفي الوقت بقية عليه ^(٨) فإن حصل أعاد في الوقت فقط وقال في الانتصار يبطل تيممه ومثله عن أمصه لجدد وجوب الطلب أهـ بفضله قرز هذا مع الشك وأما مع الظن فقال في شرح الأمانة الأقرب أن غلب بطلته أنه يعطيه إياه بطل تيممه وجوب عليه الخروج وإن غلب بطلته أنه لا يعطيه إياه ولو ضمن أن وجده بشر وطلم يجب عليه الخروج أهـ بهران قرز ^(٩) حيث جوز حصوله ^(١٠) فإن وجد متيمم ماء مباحا يكفي أحدهم ولو للمضمة بطل تيممهم جميعا لتجوز لكل واحد منهم أن يسبق إليه فإن سبق إليه أحدهم فهو أولى به ويتمم الباقيون أهـ وإن سبقوا إليه معاً اقتسموه وإن أيسح لأحدهم غير معين فالأقرب أن الإباحة تبطل أهـ ^(١١) يقال لو تيمم التيمم وصلى جماعة بتيممين فهو جده الماء إلا ما بعد الصلاة دون التيممين فلم يجده هل تصح صلاتهم أم لا سل عن سيدنا عيسى دغان لا تجب عليهم الاعادة لأنهم بمنزلة من عزل صلاته عن إمامه عند فساد صلاة إمامه أهـ حديث قرز ^(١٢) وإذا وجد ما يكفي وأعاد الوضوء والصلاة فإنه لا أجران ولهم أجر واحد ولا اعادة عليهم ووجه ذلك أن رجاء عدم الماء للصلاة فتيما وصلياً ثم وجد الماء فتوضأ أحدهما وأعاد الصلاة ولم يتوضأ الآخر ولا أعاد الصلاة ثم سألا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعلمهما أن الصلاة الأولى قد أجزت ما وللذي أعاد الوضوء والصلاة أجران وللذي لم يعد أجر واحد أهـ ما مش لمع ^(١٣) ينظر لو أراد تدخل يجب على من صلى خلفه الاعادة أم لا سل قيل القياس وقيل القياس عدم الاعادة قرز ومثل هذا أو ما قاعد بما قد تم أمكنه التيام في الوقت دون فعله على التفصيل فظنه ^(١٤) فإن تجسس بعد وجوده وأهراق ولو قيل التمكن فقد بطل تيممه فإن تجسس قبل وجوده ورأى سراً فظنه ماء فخرج فلا تبطل بل يصلي بالتيمم الأول ذكره عليم ويبطل تيممه لوجود الماء وإن انكشف تذكره لحائل أو نحوه ما لم يعلم العذر حال الرؤية فلا يبطل ^(١٥) أو تجوز به حيث انكشف الوجود لا إذا لم ينكشف لم يبطل خشية التجوز ذكره في الكافي أهـ ^(١٦) لا بعد كمالها فلا بد أن يكفي

فانه ينقض التيمم بشرط أن لا يحتاجه لنفسه أو لبها^(١) ولا يخشى من استعماله ضررا وسواء وجده قبل الدخول في الصلاة أو بعده^(٢) وسواء خشى فرت الصلاة باستعماله^(٣) أم لا وسواء كان يكفيه لكمال الوضوء أم لا يكفيه عندنا^(٤) (و) ان وجد الماء (بعده) أي بعد كمال الصلاة فانه (يعيد الصلاتين) بالوضوء (إن أدرك) الصلاة (الأولى وركعة) من الثانية قبل خروج الوقت (بعد الوضوء) (و) (لا) يبقى من الوقت ما يسع ذلك (فالاخرى^(٥)) من الصلاتين يعيدها بالوضوء (إن أدرك ركعة^(٦)) كاملة منها أي إن غلب في ظنه أنه يدرك ذلك لزومه الاعادة والالم تلزم هذا مذهب الهدوية فعلى هذا يستمر في القيم أن يبقى له من النهار ما يتسع لخمس ركعات فيعيد الظهر والعصر وفي المسافر ما يتسع لثلاث ركعات وفي المغرب والعشاء ما يتسع لأربع مقما كان أو مسافرا وان لم يبق الا ما يتسع لثلاث فقط فان كان مقما صلى العشاء فقط وان كان مسافرا قليل ل يصلي العشاء أولا ركعتين لأنه باقى بها تامة ويدرك بعدها ركعة من المغرب وقال السيد ح^(٧) بل يصلى المغرب لأن الترتيب واجب عند الهدوية ﴿قال مولانا عليم﴾ وهذا هو الصحيح مع وجوب الترتيب * وقال م بالله أنه لا يلزم اعادة ما لا يدرك إلا بعضه فعلى أصله لو كان يدرك احدى الصلاتين والوضوء فقال على خليل يلزمه اعادة العصر * قيل ع وروى عنه السيد ح أنه لا يوجب الاعادة إلا إذا أدرك الصلاتين معا ﴿قال مولانا عليم﴾ والأول أصح وقال ح

المضضية وأعضاء التيمم بعد غسل الفرجين ان كان هدويا قرز (*) الأولى ان يقال قبل كمال ما فعل له يكون أعم^(١) المحترمة أو المخفضة اه عامر^(٢) خلاف ك وش^(٣) إلا صلاة العيدين والجنائزة كما تقدم فانه يتمها اه ح لى ولا يقال للطاري حكم الطرو اه ينظر (هـ) لكن لعله يشترط بقاء الوقت حيث كان لا يكفي أعضاء التيمم إذ هو متمم اه شكايدي ومثله للامام عز الدين وظاهر الكتاب الاطلاق وهو صريح اه ح (هـ) خلاف على خليل بعد الدخول في الصلاة^(٤) خلاف أبي مضر وابني الهادي^(٥) فاما لو غلب على ظنه أنه لم يبق إلا ما يتسع الأخرى فلما فرغ بقي مقدار ركعة أو أكثر فقال السيد ح يصلى الأولى قال مولانا عليم فيه نظر بل يعيد الأخرى لأنه صلاها في غير وقتها فاما لو غلب على ظنه أن الوقت يتسع للصلاتين فلما صلى الأولى انكشف خروج الوقت بعد فراغها هل يجزئه إذ قد عمل بصحريه أو على القول بالاجتماع فقط قال عليم الأقرب انه يجزئه قولاً واحداً يعني على قولنا أنه لا يجب نية القضاء إلا للبس كسأني اه ري يلفظه الأولى أن يعيد الصلاتين معا لأنه صلى الأولى في وقت جمحض للأخرى وهذا على أصل الهدوية لكن يقال الوقت المتمحض للأخرى يختلف فيه إذا خرج الوقت سقط القضاء اه مرغم^(٦) بقراءتها الواجبة وان لم يقرأ كما يأتي في باب الأوقات على قوله والتجرا ادرك ركعة قرز^(٧) وقد يرد على كلام السيد ح سؤال وهو أن يقال إن هذا الوقت قد صار للشاء فصلا للمغرب فلهما محظور لا يصح فالجواب انه لم جمحض هذا الوقت جميعه للشاء لأنه يتسع لثلاث والعشاء تامة هو ركعتين فدخوله في صلاة المغرب جائز لأنه وقتها فاذا بقي ركعة صار موضعها متمحض للشاء إلا أن ذلك المصلى صار بين تركه واجب وهو

و ش أنه لا يلزمه الاعادة رأساً^(١) ﴿ قال عليم ﴾ وهذا مبنى على التيمم في أول الوقت جائز وعن م بالله و ش ان التيمم في الحضر إذا وجد الماء بعد الوقت أعاد لأنه من الاعذار النادرة ثم ذكر ﴿ عليم ﴾ الخامس بقوله (ويخرج الوقت^(٢)) يعني وقت الصلاة التي تيمم لها وقد تقدم الخلاف في ذلك^(٣) ثم ذكر عليم السادس بقوله (ونواقض الوضوء^(٤)) وقد تقدمت ولا كلام أنه ينتقض بها التيمم للحدث الأصغر فأما الحدث الأكبر فاختلقوا فيه * فقال ص بالله ينتقض أيضاً بها * وقال النووي في الأذكار لا ينتقض^(٥) لأنه قائم مقام النسل والحدث الأصغر لا يبطل النسل^(٦) قال في الانتصار إذا تيمم من الحدث الأكبر بطل بمثله وأما بالحدث الأصغر فقال ص بالله يبطل وقال ش لا يبطل وهو الذي يظهر على رأى أئمة الماترة وهو المختار بدليل أن الحائض إذا تيممت لعدم الماء جاز جهاها مع أن الذي لا يخلو^(٧) في الثالب وكذا الإلاج في الاجتهاد ﴿ قال مولانا عليم ﴾ والاقرب عندي أن كلام الأئمة يقضى بمثل كلام ص بالله أعنى أن التيمم للحدث الأكبر ينتقض بالحدث الأصغر ثم ذكر ﴿ عليم ﴾ وجه ذلك^(٨) ثم قال وأما ما ذكره الامامى في الحائض فليس بطريق إلى ما ذكر لأن حكم الحائض في ذلك مخالف للقياس لأنهم لو

صلاة المشاء وفعل محظور وهو الخروج من المغرب فالاستمرار على فعل المغرب لأن الخروج منه محظور وترك الواجب أهون من فعل المحظور اه ينظر في قوله محظور لعل وجه النظر أنه سيأتي على قوله في الاكراه والاضرار ترك الواجب انه يجوز الترك ولو بعد دخوله في الصلاة فلو كان محظوراً ما جاز الخروج اه املاً سيدنا حسن (*) وتكون قضاء ذكره في البيان والزهور قال في البستان لأن الوقت ليس بوقت له أعنى المغرب اذ قد تمحض للمشاء وفي الثبت ان المغرب اذا قد تمديد بركة يعني فكأنه لم يبق للمشاء منه شيء اذ قد فعل وأخذ له من المغرب أى من بقية تسع ركعة فكان كالما وضه اه ح فتح يعني فيؤخذ للمغرب من وقت المشاء مثلاً أخذ للمشاء من وقته (*) هذا بالنظر الى من لم يصل لا يقيم ولا يفيره وأما من قد صلى يتيمم كمنسئلة الكتاب فيصلى المشاء ولا قضاء للمغرب ويصلى المشاء وهو ظاهر المختصر لأنه يجب إعادة الثانية اه حيث وقيل لافرق قرز (*) ويقضى المشاء اه ن قرز^(١) هذا في السفر لا في الحضر لأن ح يقول بترك الصلاة في السفر حتى يجد الماء^(٢) والفرق بين هذا وبين المستحاضة أن وضوء المستحاضة للوقت وتيمم التيمم للصلاة اه وابل وقيل الفرق بينهما ان طهارة التيمم أقوى لأن التيمم يدل كامل اه ح ا ح (*) فيما له أصل^(١) في التوقيت وأما لو تيمم لقراءة أو ثل أو لبث أو وطئ لم ينتقض تيممه إلا بخروج ما قدره اه لمع^(٢) وهو يفهم من ح از وقرره حيث وض عامر ورواه سيدي حسين بن القيم عن مشايخه وقيل لا فرق وهو ظاهر الكتاب اه ح لي معنى (*) ولو صلى على الحالة التي هو عليها لعدم الماء والراب بطلت صلاته بخروج الوقت اه م قرز^(٣) في قوله ويبطل ماخرج اع^(٤) يقال غالباً احتراز من المرأة اذا تيممت للوطئ فانه لا ينتقض تيممها^(٥) اذا كان تيممه لغير الصلاة^(٦) بل قد يبطل كما في غسل العبدن حيث قال ولا اعادة قبلها^(٧) يعني منها^(٨) قلت طهارة نائية عن النسل والوضوء فينتقضها ناقض أيهما لاتحادهما واد يصل هو لاستباحة ما يحرم بالحدث الأصغر فيجدد ليجدد التحريم اه بخبر

جروا على القياس في ذلك أدى الى تحريم ما قد أباحه الشرع من تحريم وطء من طهرت من الحيض ولم تجد ماء فتيمنت للوطء لأنه لو انتقض تيممها بما ينقض الوضوء أدى الى أنه لا يجوز له الإيلاج رأساً لأنه حين يلتقي الختانان ينتقض تيممها فلا يجوز له الإتمام ثم كذلك اذا أعادت التيمم فلا يصح منه الوطء الكامل رأساً وقد ورد الشرع بجوازه^(١) فدل على ان هذا النوع من التناقض لا ينتقض هذا النوع من التيمم^(٢) لأجل الضرورة فلا يقاس عليه مالا ضرورة فيه وفائدة الخلاف تظهر في الجنب اذا تيمم للبت في المسجد وأحدث أو نام هل ينتقض تيممه فيلزمه الخروج^(٣) أولاً على الخلاف

باب الحيض^(١)

الحيض له ثلاثة معان . في أصل اللفظ . وعرف اللفظ وعرف الشرع . أما أصل اللفظ فالحيض هو التقيض يقال حاض الوادى اذا فاض . وأما في عرف اللفظ فهو الدم الخارج من رحم المرأة^(٢) قال بعض الناقلين^(٣) أي دم كان^(٤) قاله ولانا عليم وفيه نظر^(٥) فان العرب لا يسمون الدم الخارج باقتضاض البكر حيضاً فان وجد غلى ذلك شاهد^(٦) استقام كلامه قال والأقرب عندى أنه في عرف اللفظ عبارة عن الدم الخارج من الرحم في وقت مخصوص لعلنا أيضاً أنهم لا يسمون الدم الخارج من رحم العفلة عن جراحة أو غيرها حيضاً والله أعلم . وأما في الشرع فلهذه قولنا (هو الأذى^(٧)) ولم قل الدم لتدخل الصفرة والسكدة^(٨) الحادثان وقت الحيض^(٩) (الخارج

^(١) مع أنه حدث أكبر ولا يطل به التيمم وقد قال الامام ي أنه ينتقض التيمم للحدث الأكبر بمثله فهذا حجة عليه أن الحائض يخالف غيرها للضرورة^(٢) وهو تيمم الحائض للوطء (٣) فعل هذا يقال غالباً لتخرج هذه الصورة^(٣) ويفعل الأقل قرز^(٤) وله تسعة أسماء حيض وضحك وطمت واعصار وإكبار (٥) وإعرارك وفراك وطمس وقاس قيل ان حواء لما كسرت شجرة الخنطة فادمتها قال الله عز وجل وعزى وجلالى لأدميتك كما أدميت هذه الشجرة فاجتلاها بالحيض ذكره الفنازى في شرح الامار (٦) قال تعالى فلما رأيته أكبرته أي حضن كما في بعض التفاسير (٧) الأصل فيه قوله تعالى قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض الآية وقال صلى الله عليه وآله وسلم لقاطمة بنت أبي حبيش دعى الصلاة أيام أقرائك ثم اغتسلي وصلي اه ص^(٨) وهو منهت الولد^(٩) الفقيه ف^(١٠) وجه كلام الفقيه ف أنه يدخل دم الاستحاضة ودم النفاس وضمف كلام الامام باقتضاض البكر والفقيه ف يقول الخارج باقتضاض ليس هو من الرحم وإنما هو من جراحة^(١١) لا وجه للتنظير لأنه ليس بخارج من الرحم وقد رجح الامام اليه^(١٢) من كلام العرب أو علم اللفظ^(١٣) وأقله قطرة قرز وقيل ما يدرك بالعرف (١٤) ليخرج الدم الحادث وقت الامتناع فليس بأذى اه^(١٥) دم أغبر^(١٦) يعني امكانه اه ن

من الرحم ^(١) يَحْتَزَمُ مِنَ الْإِذَى الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ رَحِمٍ فَلَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ (فِي وَقْتُ مَخْصُوصٍ ^(٢)) يَحْتَزَمُ مِنْ دَمِ النَّفَاسِ ^(٣) فَانَّهُ لَا وَقْتُ لَهُ مَخْصُوصٍ وَإِنَّمَا يَحْتَزَمُ بِالسَّيِّئِ وَيَحْتَزَمُ مِنْ دَمِ الْاسْتِحْضَاءِ ^(٤) أَيْضاً (وَالنِّقَاءُ ^(٥)) مِنَ الدَّمِ (الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَهُ) أَيْ بَيْنَ خُرُوجِ الدَّمِ نَحْوَ أَنْ تَدْمَى يَوْمًا وَتَنْقَى يَوْمًا بَعْدَهُ وَتَدْمَى فِي الثَّالِثِ فَإِنَّ النَّقَاءَ الْمُتَوَسِّطَ حَيْضٍ شَرْعِيٍّ وَكَذَا لَوُدِمْتَ يَوْمًا وَتَقَتِ ثَمَانِيًا وَدِمْتَ الْعَاشِرَ فَإِنَّ الثَّمَانِيَّ حَيْضٌ ^(٦) قَالَ السَّيِّدُ لَا يَكُونُ النَّقَاءُ حَيْضًا إِلَّا إِذَا تَوَسَّطَ بَيْنَ دَمِي حَيْضٍ ^(٧) وَقِيلَ ح لَا فَرْقَ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ الشَّرْحِ • ثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ حَيْثُ تَرَى يَوْمًا دَمًا وَتَسْمَعُ نَقَاءً وَيَوْمًا دَمًا فَضَلَّ قَوْلُ السَّيِّدِ ح لَا حَيْضٌ ^(٨) وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي ح يَكُونُ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ حَيْضًا وَكَذَلِكَ التَّسْعَ ^(٩) لِأَنَّ النَّقَاءَ لَمْ يَتِمَّ طَهْرًا صَحِيحًا • قَالَ مَوْلَانَا هَلِيمٌ • وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَطْلَرُ عِنْدِي (جَمَلٌ دَلَالَةٌ عَلَى أَحْكَامٍ ^(١٠)) وَهِيَ الْبُلُوغُ وَخَلْوُ الرَّحِمِ مِنَ الْوَلَدِ وَعَلَى اقْتِضَاءِ الْعِدَّةِ ^(١١) (وَعِدَّةٌ فِي أَحْكَامٍ أُخْرَى) وَهِيَ تَحْرِيمُ الْوُطْءِ وَالصَّلَاةِ وَمَسُّ الْمَصْحَفِ وَالْقِرَاءَةُ وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ وَالْإِعْتِدَادُ بِالْأَشْهُرِ ^(١٢)

^(١) وَالرَّحِمُ هُوَ مَوْضِعُ الْجَمَاعِ مَا عَلَى الدَّبْرِ فَلَوْ خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِ الْبُولِ كَانَ كَثِيرَةً وَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ مِنَ السَّيْلَيْنِ أَيْ تَكْبِيلٍ ^(٢) فَإِنْ كَانَ فِي فَرْجِهَا جَرَاخَةٌ وَالتَّبَسُّ عَلَيْهَا حَلَّ الدَّمِ مِنْهَا أَوْ حَيْضٌ فَأَنَّهُ تَرْجِعُ إِلَى التَّحْزِيمِ أَهْ قَرَزَ فَإِنْ لَمْ يَمِزْهَا فَلَا غَسْلَ عَلَيْهَا ذَكَرَهُ فِي الْإِقْتِصَارِ قَرَزَ ^(٣) احْتِرَازًا مِنْ حَالِ الصَّغَرِ وَمِنْ حَالِ الْجَمَلِ وَحَالِ الْإِيَّاسِ ^(٤) فِي الصُّبْحِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَإِنَّمَا يَحْتَزَمُ مِنَ النَّفَاسِ لَوْ زِيدَ فِي الْقَيْدِ هَدْرًا أَقْلَهُ وَأَكْثَهُ خَرَجَ النَّفَاسُ إِذْ لَا هَدْرَ لَهُ ^(٥) وَإِنْ كَانَ خَارِجًا مِنْ قَوْلِهِ هُوَ الْإِذَى لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَذَى فِي التَّحْقِيقِ ^(٦) وَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّحْيَ حَيْضًا لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ الْجَمَاعُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمْسَكَ فِي رَحِمِهَا سَاعَةً وَنَحْوَهَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ طَهْرًا لَخَفَدْنَا بِالْعَشْرِ لِأَنَّهُ أَقَلُّ الطَّهْرِ أَهْ زَرَوْعُهُ فِي الْقَيْتِ ^(٧) اتِّفَاقًا ^(٨) وَجِهَ قَوْلُ السَّيِّدِ أَنَّ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ لَمْ يَبْلُغْ أَعْلَى الْحَيْضِ وَالْيَوْمُ الْآخِرُ رَأَتْهُ بَعْدَ الْعَشْرِ فَيَكُونُ الْيَوْمَانِ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ اسْتِحْضَاءً ^(٩) • وَجِهَ كَلَامُ الْقَاضِي عَ مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّهُمْ قَدْ نَصَبُوا أَنَّ النَّقَاءَ إِذَا كَانَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ وَلَمْ يَقَعْ طَهْرٌ صَحِيحٌ فَهُوَ فِي حَكْمِ الدَّمِ الْمُتَّصِلِ أَهْ زَهْ (١) حَيْثُ اقْطَعَ الدَّمُ بَعْدَ الْحَادِي عَشَرَ وَإِلَّا يَنْقَطِعُ بَلْ اسْتَمَرَ ثَلَاثًا فَصَاعِدًا كَانَ الْحَادِي عَشَرَ وَمَا بَعْدَهُ حَيْضًا أَهْ سَيِّدُنَا عَبْدُ اللَّهِ دَلَامَهُ (٢) وَيَتَّفَقُ السَّيِّدُ وَالْقَاضِي أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا وَتَسَمَّاهُ أَنَّ لَا حَيْضَ لِأَنَّ الْقَاضِي عَ يَحْتَزَمُ أَنَّ يَجْمَعُ اللَّحْيَ وَالْأَوَّلُ الْعَشْرَةَ وَظَاهِرُ قَوْلِ الْقَاضِي عَ أَنَّ الْقَاضِي عَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَأَنَّ الدَّمِ الْأَوَّلَ يَجْمَعُ عَشْرًا مِنَ النَّقَاءِ ^(٣) وَيَكُونُ اجْتِدَاءُ حَيْضٍ ^(٤) وَالدَّمِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْحَادِي عَشَرَ اسْتِحْضَاءً أَهْ كَبْ ^(٥) • وَفَرْقُ بَيْنِ الْعِدَّةِ وَالْإِدَّةِ • مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةِ أَنَّ الْعِدَّةَ مُقَارَنَةٌ بِمُقَارَنَةِ الدَّمِ حُرْمَتِ الْقِرَاءَةِ وَنَحْوَهَا وَبِنَاسِبَةِ بَعْضِ نَاسِبِ الْعَقْلِ الشَّرْعِيِّ إِذَا حُرِّمَتِ الْقِرَاءَةُ لِأَجْلِ الدَّمِ وَبِنَاسِبَةِ بَعْضِ نَاسِبِ الْعَقْلِ الشَّرْعِيِّ لِأَنَّ الدَّمِ اتَّقَى التَّحْرِيمَ وَالْإِدَّةَ لَا مُقَارَنَةَ وَلَا مَنَاسِبَةَ وَلَا مُتَنَفِّئَةً بَلْ قَدْ تَبْلُغُ بِغَيْرِ الْحَيْضِ وَلَا مَنَاسِبَةَ يَعْنِي لَمْ يَنْسَبِ الْعَقْلُ الشَّرْعِيُّ أَنَّ الدَّمِ بُلُوغٌ بَلْ لَمْ يَعْرِفْ كَوْنَهُ بُلُوغًا إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ وَلَا مُتَنَفِّئَةً يَعْنِي إِذَا اتَّقَى الْحَيْضَ لَمْ يَنْتَفِ الْبُلُوغُ (٦) يَعْنِي عَلَى مَسَائِلِ ^(٧) وَجَوَازِ الْوُطْءِ فِي الْأَمَةِ الْمُسْتَعْرَاةِ ^(٨) وَتَحْرِيمِ الطَّلَاقِ وَالصُّوْمِ أَهْ

﴿فصل﴾ (وأقله ثلاث^(١)) . يعني أن مدة أقل الحيض ثلاثة أيام كوامل بلياليها^(٢) هذا مذهبنا وهو قول زيد وأبي ح وقال ف ومحمد يومان وأكثر الثالث * وقال ش يوم وليسة (وأكثره عشر) هذا مذهبنا وهو قول زيد وأبي ح * وقال ش خمسة عشر يوماً^(٣) وقال الناصر لاحد لاكثره اسكن يرجع إلى التمييز^(٤) (و) المشر (هي أقل الطهر) باجماع أئمة الفترة وقال ح وأص وش خمسة عشر يوماً (و) الطهر (لاحد لاكثره^(٥) و) (الحيض) (يتمذر) بحيث في أربع حالات^(٦) أحدها (قبل دخول المرأة في) السنة (التاسعة) من يوم ولادتها فأما بعد دخولها في التاسعة^(٧) فلا يتمذر ذكره من بالله والأسير على بن الحسين وقال ض زيد وعلى خليل بل يتمذر في التاسعة أيضاً ﴿قال عليم﴾ (والصحيح الأول) (و) الحالة الثانية هي (قبل) مضي مدة (أقل الطهر بعد) مضي^(٨) (أكثر الحيض^(٩)) فإن ما أتى من الدم بعد مضي أكثر الحيض لا يسمى حيضاً حتى تمضي عشرة أيام تكون طهرًا (و) الحالة الثالثة (بعد) مضي (المتين) عاماً من عمر المرأة فانه لا حيض بعدها * وقال زيد بن علي ومحمد مدة اليأس خمسون سنة

(١) من الوقت إلى الوقت اه حلى (وقالدة) التي تحيض من الحيوانات أربعة المرأة والضب (٢) والغفاش والأرب اه تحفة وزاد بعضهم الناقه والسكبة والوز اه نمازي وقيل كل أنثى تحمل وتلد فاتها تحيض لأنها تنفس اه ع فليكي (٣) ومن عجيب أمر الضبع أنها تكون سنة ذكراً وسنة أنثى اه دميري (ه) لقوله صل الله عليه وآله وسلم أقل الحيض للجارية البكر ثلاثة أيام وأكثره عشر وعنه أقل الحيض ثلاثاً وأكثره عشر (٤) فلو رأت الدم وقت الطهر من اليوم الأول واعتد ذلك إلى وقت الطهر من اليوم الرابع فهو ثلاثة أيام بلياليها اه (٥) لقوله صل الله عليه وآله وسلم في النساء إنهن ناقصات عقل ودين قيل وما عهان ذنبن قال تمكث إحداهن في قعر بيتها شطر دهرها لا تصوم ولا تصلي فهذا حصل منه إشارة إلى أكثر الحيض ولم يقصد إلى تقدير الحيض وحجته في أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً هذا الحديث ذكره في القمرات (٦) فدم الحيض أسود غليظ مثنى ودم الاستحاضة أصفر وقيق وأحمر مشرق اه ص (٧) اجاماه اب (٨) والخامسة حالة النفاس يعني لو اتصل (٩) النفاس بالحيض ولو كان بعد مضي أربعين يوماً في وقت عجي بالحيض (١٠) وبعده قبل مضي طهر صحيح اه ع لفظاً قرز (١١) وكذا في الرضاع فيكون هذا مقيداً والذي في الرضاع مطلقاً اه ويقال الفرق بين هذا وبين ما سبقت أن أنه يصح علوقها في التاسعة ولا يكون إلا بعد إمكان الحيض بخلاف الرضاع فان اللبن لا يكون إلا بعد الولادة ولا تكون الولادة إلا في العاشرة في الغالب اه ع (١٢) ويتمذر قبل مضي العادة وقدر عدد العادة وبعد مضي عشرة أيام من أولها (ه) قال في الكواكب بعد مضي عشرة أيام من أول الحيض وقبل عشرة أيام من أول ما رأت الطهر فإرات من الدم فليس يحض اه تعليق (١٣) هذه عبارة كتب أهل المذهب ويرد عليها ان لو رأت ثلاثاً دماً وسجاً فإتمرات الدم أن يكون وقت إمكانه على قول السيد ح والعلوم أنه وقت تمذر ولو قال بعد أقل الحيض قبل أقل الطهر لزم أنها لو رأت ثلاثاً دماً وثلاثاً فإتمرات الدم أن يكون وقت تمذر والعلوم أنه حيض والصواب قبل أقل الطهر بعد مضي حيض شرعي وكذا بعد أقله ما يمكن توسطه قاطعاً اه وجد وقد تناول كلامهم بأن مرادهم بعد مضي قدر أكثر الحيض من يوم رأت الدم اه غاية لفظاً (ه) الصواب بعد مضي

وعن ص بالله ستون لقرشية ^(١) وخسون للربية ^(٢) وأربعون للمجمية ^(٣) (و) الحالة الرابعة (حال الحمل ^(٤)) فإن ما رآه حاله لا يكون حيضاً * وقال ك ليس بحالة تضر وفي المذهب للش قولان (وتثبت المادة ^(٥) لتغيرتها) أى المتغيرة المادة (والمبتدأة بقرين) أى حيضتين (وإن اختلفا) بأن يكون أحدهما أكثر من الآخر (فيحكم بالأقل ^(٦)) من المدينين يعنى أنه المادة ^(٧) قال فى الروضة وإنما تثبت المادة بقرين بشرط أن لا يتصل ثانيهما بالاستحاضة ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وهذا صحيح لأنه إذا اتصل بها لم يعرف قدره وعن الشيخ ط ^(٨) أن المبتدأة تثبت عاداتها بقره واحد وهكذا ذكر السيد ح فى الباقوتة (و) المادة (ينهرها) الحيض (الثالث الخالف ^(٩))

حيض شرعى ^(١) لصلاحة جسمها وشدة ^(٢) لتوسطها بين الصلاة والرطوبة ^(٣) لكظمين الفيظ ^(٤) هذا مذهبنا والخفية لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلن أن يضعن حملهن اه ص فلو كانت ذات حيض كانت عذتها به وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى سبأ وأوطاس ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحضة فجعل الحيض علامة لبراءة الرحم من الحمل ولغيره على عليم قال إن الله تعالى يرفع الحيض عن الحبل ويجعل الهدم زلل للولد وعن عائشة الحامل لا تحيض اه ص وقيل يكون ثلثا غذاء الولد وثلثا تنفس به المرأة عند الولادة وثلثا يستعمل لبناً ^(٥) من يوم الملقوق وقيل من يوم تحرك الولد اه ^(٦) ﴿ فرع ﴾ والقائدة فى ثبوت المادة ومعرفة ما هي حيث زاد الدم على العشرة فترجع الى أقرب عادة لها فتعمل به وتقتضي صلاة الزائد عليه فأما حيث لم يجاوز الدم العشر فهو حيض كله ولو زاد على المادة اه ن لفظاً ^(٧) عبارة بيمينى حميد فى الشموس والأشوار المنزوع من الوابل المغزار على الأزهار وتثبت المادة لتغيرتها بقرآن ويحكم بالأقل وبغيره كل روز مخالف وتثبت بالشفع لكن يحكم بالأقل اه ^(٨) حيضاً وطهراً ووقتاً وعدداً هذا مذهبنا قرز ^(٩) اشتقاق المادة من المعاودة ^(١٠) وإنما هذا حكم من جاوز دمها العشر وأما من جامعها فى العشر فهو حيض مطلقاً إن لم يجاوز العشر سواء كانت مبتدأة أو معادة ولا يقال يحمل قدر عاداتها حيضاً والزائد استحاضة قيل ع وهى مغلفة اه رى معنى قرز ^(١١) وكذا لو كان عاداتها فى الطهر عشراً ثم طهرت بمسعة عشر يوماً ثم ثلاثة عشر يوماً كان عاداتها فيه ثلاثة عشر يوماً كرم فى الشرح وقيل إنما يحكم بالأقل فى الحيض لا فى الطهر فلا يعتبر الأقل فيه إذ اعتبار الأقل فى الحيض يتأفقه ^(١٢) سواء تقدم أو تأخر قرز ^(١٣) لتكون مرتين وطهرين اه ن ابن أبى جعفر صاحب السكافى ^(١٤) قال فى الزين هذا ثابت حيث غيرها الى قصبان فإن غيرها الى زيادة فيه نظر إذ قد تكرر الأقل مرتين متواليتين نحو أن ترى سناً ثم سماً ثم ثانياً اه ح هداية و ظاهراً خلافه قرز ^(١٥) بزيادة أو نقصان وما جاوز العشر فليس يعتبر ولا مثبت اه مرغ ^(١٦) ﴿ مسألة ﴾ وتغير المادة قد يكون فى الوقت والعدد معاً وقد يكون فى العدد دون الوقت وعكسه اه ن وقد ^(١٧) كل امرأة تغير عاداتها فالتغير يسمى ثالثاً بالنظر الى المرتين المتقدمتين مثلاً فافهم ان كل ثالث مغير وكل رابع مثبت ^(١٨) وهنا أربع مآط يلغى التنبيه عليها الأولى لورأت الدم محسناً ثم سماً ثم سناً فلا يقال أنه يحكم بالاست بل تنتظر الرابعة الثانية لورأت الدم أربعاً ثم أربعاً محسناً فلا يقال يحكم بالاربع بل تنتظر الخامس لان الرابع هنا كالثالث والخامس كالرابع الثالثة لورأت الدم أربعاً ثم محسناً ثم سماً فلا يقال إنه يحكم بالاست بل بالخمس لان الأقل الرابعة لورأت الدم محسناً ثم سماً ثم أربعاً فلا يقال يحكم بالاربع لانه مغير اه غشم ومثله فى التذكرة

للعادة في المدة نحو أن تحيض خمساً ثم ستاً فقد ثبتت عادتُها خمساً فإذا حاضت بعد الست سبعا ^(١) فقد تغيرت عادتُها فإن حاضت بعد السبع ستاً ثبتت الست وإن حاضت سبعا ثبتت السبع ^(٢) (وتثبت) العادة ^(٣) (الرابع) ^(٤) ولو خالف الثالث لأنه يحكم بالأقل (ثم كذلك ^(٥)) أي إذا جاء بعد الرابع خالف له تغيرت العادة وثبتت بالسادس ولو خالف الخامس ثم كذلك ﴿فصل﴾ (ولا حكم لما جاء وقت تمذهره ^(٦)) وهي الحالات الأربع التي تقدم ذكرها فكل دم ^(٧) جاء فيها فإنه ليس بحيض (فاما) ما جاء من الدم (وقت امكانه) وهو ما عدا الحالات الأربع (فتحيض ^(٨)) يعني تعمل بأحكام الحيض من ترك الصلاة ونحوها مما بقي الدم مستمرا (فإن) اقتطع لونه ثلاث صلت ^(٩) وعملت بأحكام الطهر (فإن يم ^(١٠)) ذلك الاقطاع (طهراً) بأن استمر عشرة أيام ^(١١) كوامل (قضت القات ^(١٢)) من الصلوات التي تركتها حال رؤية الدم (وإن) (لا) يتم ذلك الاقطاع طهراً بل عاد الدم ^(١٣) قبل مضي عشرة أيام (تحيضت)

^(١٤) وكذا لو جاءت ستاً فقد غيرت العادة الست الأخرى اهـ تد ^(١٥) ﴿قاعدة﴾ لو أتاه سبعا والثانية جاوز العشر والثالثة دون العشر هل تحسب بالمرء الأولى وتلغى الوسطى لأنها جاوزت العشرة فلا تغير ولا تثبت قال عليم الأقرب ذلك وهل تكون عشرة منها حيضاً سهل قيل الأولى أنه يكون حيضاً لأنه وقت إمكانه وقد ذكر في بعض الحواشي أنها ترجع إلى عادة نسائها فإن عد من أو كن مستحاضات فقل الطهر وأكثر الحيض قرز ^(١٦) وضابط ذلك أن كما جاء بعد العادة مخالفاً للعادة فإنه لا يلحق حكمه بالعادة ولا هي تلحق به وإنما يكون ذلك بينه وبين ما بعده الأكثر منهما يكون تابساً للأقل اهـ غ ^(١٧) الحاصل أن كل وتر ^(١٨) مغير وكل شفع مثبت وكل ما في مغير العادة ممي وترأ ولا حكم لما جاء وقت تغيرها ولو حيضاً كثيراً والذي يأتي بعد المغير شفع اهـ تك ^(١٩) بالنظر إلى مرات الأقرى لا إلى عدد القرء اهـ حلى ^(٢٠) قيل فوكذا إذا حدث الدم بجنابة وقعت على المرأة أو أكلت شيئاً غير فرجها فإنه لا يكون حيضاً ولو أتى في وقت عادتِها اهـ قرز ^(٢١) قيل إنما يخرج من عرق يقال له العاذل اهـ رابع ^(٢٢) والميرة بالانكشاف اهـ ع ^(٢٣) بالوضوء لا بالفسل اهـ نجري قرز في البعداء مطلقاً والمتادة أن لم يكن عادتُها توسط الفم أو إلا غلبه حكم الحيض اهـ ح فص ^(٢٤) تفسيره في الشرح حيث قال فإن تم ذلك الاقطاع طهراً يقتضي بأنها لو رأت الدم ومعاوتسماً قاء ثم رأت الدم تحيضت في العشر إذا لم يتم الاقطاع عشرًا وذلك بينه كلام الفقيه ح وغنار الامام فيها تقدم خلافه وجرى على ذلك التفسير مولا فاعلم في الفيت وكذا في شرح الآثار وشرح الفتح والهداية وأما النجوى فإنه فسر الاز بأن تمام الطهر عشرًا من يوم رأت الدم له قال وحيث لم يمكن الدم في آخر العشر فقد تم طهرها إلا أن من شرطه أن يكون الدم في طرفي الحيض كما هو مختار صاحب الكتاب اهـ تك ^(٢٥) وهذا إنما يأتي على قول الفقيه ح أن النجاء حيض وإن لم يكن بين دمى حيض وإلا فلا وجه لقوله عشرة أيام كوامل بل يكفي ولو تبسماً أو ثمانية اهـ في ^(٢٦) باليومين الذي رأت الدم فيهن عند السيد ح ^(٢٧) لكن لا يصحتم عليها القضاء إلا بعد مجاوزة العشر لجواز أن يعود عليها عند الفقيه ح والسيد ح بالدم المتقدم اهـ

أى عملت بأحكام الحيض (ثم) تعمل (كذلك) حال رؤية الدم وحال انقطاعه ^(١) (غالباً) احترازاً عن عاداتها توسط النقاء فانها تحيض ^(٢) فيه على حسب ما تعتاد (الى العاشر فان) استمر وبقى يتدد ^(٣) حتى (جاوزها) ^(٤) أى جاوز العشر (فا) للراءة لا يتخلو (ما) أن تكون (مبتدأة) أو معتادة ^(٥) ان كانت مبتدأة (عملت بمادة قوائها) ^(٦) من قبل أيها قليل ح فان لم يوجد فن قبل أمها وأخذته من كلامهم فى المهور ^(٧) وهل يجب الترتيب فترجع الى الأقرب فالأقرب قال السيدح لا ترتيب ^(٨) ﴿قال مولانا عليم﴾ وفيه نظر ^(٩) (فان اختلفن) فكانت عادة احداهن أكثر من غيرها فاختلف للتأخيرون فى ذلك فقال ابن داهى ^(١٠) ترجع الى عادة أكثرهن شخوصاً فإذا كن أربع مثلاً وكانت إحداهن تحيض عشرة ^(١١) والثلاث الأخرى يحضن ثلاثاً ^(١٢) عملت على الثلاث لأنها عادة أكثرهن ^(١٣) وفسر كلام الأئمة بذلك ﴿وقال الذاكرون بل الكثرة ترجع الى الأيام فتتمسك بالمشر﴾ قال عليم ﴿وهو الأطهر والذي قصدنا بقولنا (فباكثرهن حيفاً) ^(١٤) أى اذا اختلفن عملت بمادة أكثرهن حيفاً وأما اذا كان بعض

^(١) يعنى فكما جاءه فى العشر عاملت قسمها معاملة الحائض وكلما انقطع الدم فى العشر صلت وصامت ووطئت لكن بالنسب بعد الثلاث وبالوضوء فيها اه رى قرز ^(٢) وهل يجوز وطئها حال انقطاع الدم ظاهر اطلاقهم انه يجوز مع السكرامة قرز وقال فى ح البحر لا يجوز تغليبا لجنبه الخطر ^(٣) ويعرف بمرتين قرز ومن أتاها أيام المتعاقب ثم استمر فى أيام الامكان تحيضت فى أيام الامكان ان تم ثلاثة أيام ^(٤) وحد التردد ألا يبلغ طهرأ كاملاً قرز ^(٥) وان قلت المجاوزة ولو لحظة قرز ^(٦) أو متغيرة كما يأتى قريباً ^(٧) ولا يجب عليها الطلب إلا فى الليل وقيل فى البر بدها لى وقيل مهابا عرفن ولو فوق البريد كطلب العلم لأنه يكفيها مرة واحدة فى وقتها قرز ^(٨) سواء كن حيات أو ميتات متابن قبلها أو بعدها ولا حكم لتغير عاداتهن بعد أن رجعت اليهن ولعلهن يرجعن اليها ^(٩) وان كن صغاراً عملت بمادتهم بعد بلوغهن ذكره الحفيظ قرز وتمسك قبل البلوغ بأقل الحيض وأكثر الطهر قرز ^(١٠) هذا ما يرجع فيه الأصل الى القرع ^(١١) فائدة اذا حكم للمبتدأة والمتغيرة عاداتها بمادة قوائها من نساء أيها فى أول ما أتاها أو بأكثر الحيض هل هي ذات عادة أم لا قال عليم لها ما حيث لها نساء فانها تعمل بعادتهن وقتاً وعدداً تنصير ذات عادة من أول وهلة حيث جاوزت العشر وأما حيث لا نساء لها فالأقرب ان ما زاد على العشر لا تغير ولا تثبت العادة بل تلقى اه تلك ^(١٢) ولو مجندات ^(١٣) كالأخوات وبنات الاخوة وبنات الأعمام ^(١٤) قلنا الحيض من صفات الأبدان وهي أشبه بيدن أيها بخلاف المهور فهى من صفات الوضاعة والرعاية اه أملا يعنى فلا ترجع اليهن ^(١٥) بل يجب إلا بين الاخوات قرز ^(١٦) فلا تخت لأبوين والأخت لأب سواء ^(١٧) وهو السيد طبر بن داعي بن مهدي الملوى الاسترأباذى ألف بعد الرأه والباه الموحدة بلدة مشهورة من بلاد السجم ^(١٨) فى الشهر مرة وتظهر باقى الشهر ^(١٩) فى الشهر مرة ^(٢٠) شخوصاً ^(٢١) نحو ان يكون فيهن من يحض ثلاثاً أول الشهر ويطهر اثني عشر فى الشهر مرتين وفيهن من يحض أول الشهر محسباً ويطهر عشراً فيجعل هذه حيضها محسباً ويطهرها عشراً والوجه ان الحيض متيقن بإحداه ثلاثاً فلا يخرج منه إلا يتيقن ولا يتيقن إلا اذا زاد على أكثرهن وقد ذكر معناه فى الزهور قال فيه وأما أخذت بالاكثر هنا لافى

نساء^(١) أكثر حيضاً من غيرها وغيرها أقل طهرًا نحو أن يكون حيض احداهن ستا يأتينا في الشهر مرة^(٢) وحيض الأخرى ثلاثا^(٣) يأتينا في الشهر مرتين فذكر الفقيه ح أنها تأخذ بحيض أكثرهن حيضا^(٤) وهي ذات الست (و) يطهر (أقلهن طهرًا) وهي ذات الثلاث ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وفي تنثيله نظر لأن الشهر لا يتسع لطهرين^(٥) عشرًا عشرًا وحيضتين ستاستا فالأولى أن يقال إذا كان حيض إحداهن ستا^(٦) يأتينا في الشهر مرة والأخرى ثلاثا يأتينا في الشهر مرتين فإنها تعمل بذلك^(٧) وإن تغير الوقت في الشهر الثاني وما بعده (فإن عد من) أى نساؤها (أو كن) موجودات وهن (مستحاضات^(٨)) أو لم تعرف عادتهن^(٩) (فبأقل الطهر وأكثر الحيض) وفي شرح الابانة عند القاسمية والحنفية وأحد قولي الناصر عند اللبس يكون حيضها عشرا وطهرها عشرين وأحد قولي الناصر ترجع إلى التمييز^(١٠) (وأما) إن كانت (متتادة^(١١)) يعنى قد ثبتت لها عادة وقتا وعددا * فأما التي أتت مرة واحدة مثلاً ثم استحيضت في الثانية أو تغيرت عاداتها^(١٢) واستحيضت^(١٣) حال تغيرها^(١٤) فحكمها حكم المبتدأة^(١٥) وقد مر وأما التي قد ثبتت عاداتها ثم استحيضت قبل تغيرها (فتجعل قدر عاداتها حيضاً) فيكون حكمها حكم الخائض في ذلك القدر (و) نجعل (الزائد) على ذلك القدر (طهرًا) فيكون لها أحكام الطاهر فتقصي

المهر فبالوسط لأن الأصل هنا في الدم الحيض وهناك براءة الدمة اهـ زر (هـ) وقيل تعمل بأقل الطهر (هـ) وطهرها لأنه أقل الطهر فتأمل^(١٦) وأما إذا اتفق عددان واختلف الوقت ﴿١﴾ فقال في بعض تمايلق الدمع ينظر ثم يجعله أى الوقت أول ما يأتينا ﴿١﴾ كان وقتها من رؤية الدم وهذا هو المعمول عليه إذ لا تخصيص للعمل بأحد الوقتين دون الآخر اهـ زر وتعليق مع ﴿٢﴾ وتطهر أربعة وعشرين^(١٧) وتطهر اثني عشر^(١٨) وقال في التكيل جعل بأكثرهن حيضاً وبأقل الطهر الشرعي والذي اختاره الامام في البحر انها من عملت بمحضها عملت ﴿١﴾ يطهرها وإلا لزم أن تغالطهن فتجعل حيضها طهرًا وطهرها حيضاً وهو ممنوع ﴿١﴾ في المسئلة الاولى وأما الأخرى فبأكثرهن حيضاً وبأقل الطهر الشرعي والمختار بأقلهن طهرًا كما في از قرز (هـ) وان تدخلت الأشهر^(١٩) صوابه اثني عشر اثني عشر^(٢٠) كان الأولى أن تجعل خمساً مكان ستا هذا المال للفقيه فـ ولم يستبر الامام والفقيه ف زائد الطهر في حق ذات الثلاث وهو أربع إذ طهرها بعد كل حيضة اثني عشر ولعل أن الدم لا اتصل واستمر كانت القياس أن يكون جميعه حيضاً لكن لما أئزنا الشرع أن يوسط أقل الطهر اقتصرنا عليه وتركنا ما زاد كما أفهمته عبارة الثيث وأما اليومين الحيض فلم يتركهما لذلك^(٢١) يعنى بأكثرهن حيضاً وأقل الطهر الشرعي لانه إذا تغير الوقت بالعدد رجع الى الطهر الشرعي وهو عشر وما في از هو المختار^(٢٢) أو صغار^(٢٣) لثبية أو نحوها اهـ دواى^(٢٤) ان حصل والأ فبأقل الطهر^(٢٥) ثم استحيضت فتحيض عند رؤية الدم الى تمام العشر وبعد مجاوزة العشر تجعل قدر عاداتها الخ اهـ ح لي قطعاً وتقصي صلاة الزائد على العادة قاله المصيرى ومثله في البيان^(٢٦) في الثالث^(٢٧) وصورتها ان تكون عادتاً اول الشهر خمساً منه ثم أتت في النصف الثاني قدر العادة ثم أتت في النصف الثالث واستحيضت حال التغير^(٢٨) في الرابع^(٢٩) في الصورتين اهـ

ما تركت من الصلاة في الأيام الزائدة على العادة وإنما تعمل كذلك في ثلاث صور الأولى قوله (إن أتأها) حيضها (لعادتها) نحو أن تكون عادتها أول الشهر مثلاً فأتأها أوله ثم أستمِر * الصورة الثانية قوله (أو) أتأها (في غيرها^(١)) أي غير عادتها نحو أن يأتيها في نصف الشهر وعادتها أوله (وقد مطلقاً فيه^(٢)) أي لم يكن قد أتأها في وقت عادتها * الصورة الثالثة قوله (أو) أتأها في غير عادتها^(٣) و(لم يعمل) محيثة في وقت عادتها بل كان قد أتأها لعادتها (و) لكن (عادتها تنقل^(٤)) فإنها في هذه الصور الثلاث^(٥) تجعل قدر عادتها حيضاً والزائد طهرًا^(٦) (والا) تثبت إحدى هذه الصور بل تأتيها في غير عادتها وقد كان جاءها وقت عادتها وعادتها لا تنقل وجاوز العشر (فاستحاضة كله^(٧)) أي من أول العشر^(٨) فيكون حكمها حكم الطاهر في جميع العشر

(١) بعد طهر صحيح^(٢) أقل المطل يوم وقيل ولو ساعة اه راورع وفي حاشية وحد المطل الذي يمكن ضبطه ولو قل قرز (٣) إذا المطل أمانة كون الآتي من بعد حيضاً اه ح هد (٤) عقب طهر صحيح (٥) والتقل بأن يأتيها مرتين في وسطه ومرتين في أوله ومرتين في وسطه ومرتين في أوله هذه ثمانية أشهر ثم يأتيها التاسع ويستمر هذه صورة التنقل وإن لم يكن كذلك فهو من المطل لأن المراد إثبات عادة التنقل اه في وح فتح (٦) والفرق بين العادة وأيام الامكان أن في أيام العادة يكون الدم حيضاً سواء اتصل بالاستحاضة أو كانت الاستحاضة قبله وفي أيام الامكان يكون حيضاً بشرط أن لا يتصل بالاستحاضة اه زرووائد ان كان قد جاءها في وقت العادة وإلا فهي صورة المطل^(٧) أمافي الصورة الأولى فيستقيم في الوقت والعدد وأما في الصورتين الآخريتين فالمراد في العدد فقط وأما في الوقت فترجع فيه إلى المادة (١) نسائها فإن لم يكن لها نساء جعلت قدر عادتها في العدد حيضاً والزائد طهرًا إلى أحد عشرة أيام ثم كذلك مهما بقي الدهمستمر تجعل قدر العادة حيضاً وعشرة أيام طهرًا قرز (٢) قدر عادتها حيضاً والزائد طهرًا إلى وقت من عملت بعادتها من نسائها اه ح ل هذا لا يستقيم إلا في صورة المطل وأما في صورة التنقل (٣) فتصل على حسب التنقل لأن التنقل قد ثبت لها عادة (٤) ولفظ البيان وقد يشير وقتها فلا يثبت لها وقت الا بقرء مع هذا اه بلفظه قرز وكلام البيان يستقيم مع عدم الاتفاق ترجع إلى مادة نسائها ولا ينافي اه سيدنا حسن (٥) إلى وقت عادتها في الأشهر المستقبلية (٦) والوجه في كونه استحاضة أنه أتى في وقت إمكانه واتصلت به قرينة الاستحاضة فأشبه الأيام الزائدة على العادة إذا جاوز العشر فإن الزائد جميعه استحاضة اه ز ر (٧) فإن كان عادتها بخمسة في أول الشهر وتظهر باقيه ثم رأت الخمس في أوله ثم جاءها من يوم ثامن عشر في الشهر خمساً أيضاً وانقطعت ثم جاءها لعادتها أعني في أول الشهر الثاني فإن الواجب عليها أن تجعل يومين من الخمس الذي جاءها من ثامن عشر غير حيض ليم الطهر الذي بين الحيض الأوسط والثالث عشرة فتقضى صلاة تلك اليومين التي كتبت بهما وصار الحيض الأوسط ثلاثاً محافضة على الوقت المستمر فيما سبق فافهم اه غ هذا إذا كانت عادتها تنقل فإن كانت لا تنقل كانت الخمس المتوسطة والثمان التي بعدها طهرًا لأن الدم كأنه متصل فيها وعلى قول التحرير يكون عشر منها حيضاً وثلاثاً من الخمس الأخيرة طهرًا اه ن (٨) لبعده عن إمامة الحيض اه ح هد (٩) أي وقت عادتها ثم تجعل قدر العادة حيضاً والزائد استحاضة اه وابل (١٠) فإن صلت في مدة العشر وصامت فقد أجزأها الصيام وصحت صلاتها اعتباراً بالانتهاء وإن آتت بالاقدام اه قرز

فنفقضي ما تركت من الصلوات^(١) وعن السكني أن قدر عادتها منه حيض والإثاء استحاضة وأشار في التحرير أن عشا منها حيض والإثاء استحاضة وهكذا في السكافي وشرح الإبانة عن ط

﴿فصل﴾ (ويحرم بالحيض ما يحرم بالجنابة^(٢)) وقد تقدم وفي السكافي عن ك وداود أنه يجوز لها القراءة ويختص الحيض بتحريم حكم زائد (و) هو (الوطء^(٣)) فإنه يحرم على الزوج وطؤها ويحرم عليها التمكن ولما قتله^(٤) إن لم يندفع إلا بالقتل وإنما يحرم الوطء (في الفرج^(٥)) لا في غير الفرج من الاغذا وبين الاليتين وأعلم أن الاستمتاع في غير الفرج ضربان أحدهما يجمع على جوازه والآخر يختلف فيه أما الأول فهو الاستمتاع بما فوق السرة وما تحت الركبة مما يلي الساق^(٦) * وأما الثاني فهو الاستمتاع فيما بين السرة والركبة ما خلى الفرج فقال الهادي عليه السلام وك ومعد أن ذلك جائز وهو الذي في الأزهار * وقال القاسم عليه السلام أن ذلك مكروه^(٧) وقال ح واحديث أن ذلك محظور^(٨) قال في الانتصار والظاهر من مذهب الماتري وقهاء الأمة للنكاح من التلذذ بالفرج من دون إيلاج^(٩) لأجل الأذى والاختيار جوازه^(١٠) إذا غسلته أو كان متنعراً ﴿قال مولانا عليه السلام﴾ يعني الدم لأن الملة في التحريم الأذى ﴿تنبيه﴾ لو اختلف مذهبا فعندها تحريم الاستمتاع

(١) قلنا المسئلة بالنظر إلى الصلاة اجتهادية فلا قضاء إلا أن يقال تركتها خطأ والمتظن كالأمام وقيل وجه الوجوب أن مسائل الحيض لا تأثير للخلاف فيها إذا كان مذهبا أن الشركها طهر كما لو بلغ الصغير ولم يصل حتى مضى عليه ثمان عشرة سنة فإنه يجب عليه قضاء ما فات ولا تأثير للخلاف اهـ لأنه وقع الخلاف بعد أن أجمع عليه أهل البيت (٢) قال في التقيت غالبا يميز من التيمم البت ومس المصنف لأن حديثها باق بخلاف الجنب فلم يبق عليه إلا الاعتسار اهـ قرز (٣) والصوم والطلاق والاعتداد بالأشهر والتشبه بالصائم (٤) قال في الاختصار تحريمه معلوم من ضرورة الدين فمن وطئها مستحلا كفر وعليه يحصل قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أتى امرأة وهي حائض فقد كفر بما أنزل على عبد الله وإن كان غير مستحل لم يكفر ولم يفسق ولا كفارة عليه هذا مذهبنا وك وح (٥) ولا كفر ولا فسق إذا وطئها اهـ ب قرز لفظ البحر ويحرم وطئها إجماعا للآية ولا كفر ولا فسق إذا لاطع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم قد كفر محمول على المستحل (٦) لا في الجميع عليه لا المختلف فيه قرائنه والجميع عليه من الثلاث إلى الشر والمختلف فيه يوم وليلة وهو قول ش وقيل فرق سواء كان جمعا عليه أو مختلفا فيه وسياق الكلام في الطلاق في قوله وقتعت منه مع القطع (٧) قال الإمام عي عليه السلام يجوز إرسال المني في معاطف سمنها ونظيره الإمام المهدي عليه السلام وقال الأولى إن لم يكن ثمة عذر لم يكن الاستمتاع في غير الفرج إلا أن يريد التلذذ بمعاطفها من دون أنزال جاز وإن كان ثمة عذر كحيض جاز والأولى أن يرسل المني في غير جسدائها فإن أرسل جاز وبها كسائر جسدائها في جواز أنزال المني بها مع العذر لا مع عدمه اهـ تك ومثل معناه في التقيت (٨) في باطنه (٩) هذه زيادة مستغنى عنه إذ قد علم من لفظ تحت اهـ من خط القاضي محمد الشوكاني (١٠) تنزيه (١١) لقوله تعالى واعتزلوا النساء في الحيض وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من حام حول الحمأ يوشك أن يقع فيه (١٢) لا بظاهره (١٣) قلت والحق أنه مكروه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من حام حول الحمأ يوشك أن يقع فيه اهـ

فيادون الإزار^(١) وعنده جوازه * هل له أن يلزمها اجتهاده ﴿ قال عليم ﴾ حكمه هنا حكم ما لو اغتسلت بماء مطهر عندها^(٢) وهو عنده مطهر قال وقد ذكر السيد ح في ذلك أن له وطأها وعليها الامتناع ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وفيه نظر ووجه أنه لا يلزمها اجتهاده إلا بحكم^(٣) ﴿ نعم ﴾ ويحرم وطؤها (حتى تطهر^(٤)) اجما (و) حتى (تقتسل^(٥)) على خلاف فيه فذهبنا أنه لا يجوز حتى تطهر وتقتسل ان أمكن (أو تيمم للعذر) للبيح لترك القسل من خشية ضرر الماء أو عدمه وقد مر تقدير ما نصير به عادة وقال ح ان ظهرت من العشر جاز وطؤها^(٦) وان لم تقتسل وإن كان حيضها دون العشر لم يجوز حتى تقتسل^(٧) قال م باق في الزيادات فان لم تجد ماء ولا تريا جاز وطؤها من دون تيمم ولا اغتسال كالصلاة^(٨) (وندى أن تعاهد نفسها بالتنظيف) ويدخل في ذلك مشط الشعر ورحض الدم^(٩) والدرن والتزبن قال ع انما يسدب لدوات البعول

(١) أي موضعه (٢) فان اغتسلت بماء مطهر عندها لا عنده لم يجز له الوطء اه زروفي البيان جواز الوطء ومثله في ح ل وقيل انه يعمل على المرافقة والحكم كاذكره الامام عليم في التلبيه قرز^(٣) ولا يقال هذا من باب العبادات ولا يدخل لحكم الحاكم قلت لأن ذلك حتى لا دعي (٥) يعني فيها حكم به الحاكم لزم الآخر ظاهراً وباطناً (٦) وهي تطهر بأحد ثلاثة أشياء اما باقتطاع الدم على مقدار العادة أو برؤية النقا وهو شيء يخرج من فرجها كالقصة (٧) البيضاء أو بكمال العشر وإن لم ينقطع مسئلة وإذا انقطع لم يعمل شيء من المحرمات قبل القسل إلا الصوم اجما اه ب قرز (٨) القصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الحصص شبت الرطوبة النقية بالحصص كافي شرح مسلم اه منحة غفار من أول باب القسل وفي حديث عائشة لا تقتسلن من الحيض حتى ترين القصة البيضاء وهي أن تخرج القطنه أو الخرقه التي تحتها بها الحائض كأنها قصة بيضاء لا يحاطها صغرة وقيل القصة شيء كالخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كله اه نهاية بلغة (٩) ﴿ فائدة ﴾ إذا امتنعت الزوجة من القسل أو التيمم عند انقطاع الدم فليل مد لا يجوز وطئها وإن طالت للذة ذكره في الكافي وهو ظاهر كلام الشرح وقال في زوائد الابانة إذا امتنعت من التيمم جاز لزوجها وطئها من غير تيمم وإن امتنعت من القسل مع القدرة على المسام يجوز وطئها ذكره أبو جعفر في الشرح وهو الصحيح بناء على أصل أصحابنا اه ومثله في البيان هذا إذا كانت مسلمة وأما إذا كانت ذمية ففي الكافي قال ح لا يجوز لها غير غاطبة بأحكام الشرع وهو المذهب وقال لئوش يجوز على القسل اه (١) وقال السيد ح في الآقوة إذا امتنعت أجرى عليها الماء وجاز وطئها وسقطت التية كالكافرة (١) والمجنونة اه زهور وفي شرح الآثار ما لفظه والأقرب انه لا يمكن إجراء المساء اه بران (١) وأما المجنونة والكتانية فستقيم بأن قسل وتسقط التية للضرورة لا في المتمتعة فلا بد من القسل مع نيتها اه قرز (٥) في غير الصوم اه ح فتح وأما هو فيصح وإن لم يقتسل (٦) بعد غسل الفرج اه بحر لا غير الوطء من قراءة أو دخول مسجد فلا بد من القسل عنده اه زهور (٧) ويمضي وقت صلاتا مضطرا رأى اه (٨) في المبل قرز (٩) قال المقي بمحقق القياس فان بينهما فرقا لأن وقت الصلاة مضيق ووقت الوطء موسع قرز (٥) ولو غفلا اه وفي شرح ابن هيران الفرص إذ لا ضرورة في النفل اه قرز ولو في أول (١) الوقت خلاف الكافي (١) يعني الوطء قرز (١٠) أي ازاله وحده ذلك قدر أنملة وقيل ما ينتفع عند القعود قرز

لأن لهم مباشرتهن بخلاف الأيامي ^(١) (و) نذب لها أيضا (في أوقات الصلاة أن توضأ ^(٢) وتوجه (القبلة (وتذكر الله ^(٣)) سبحانه لوجهين أحدهما أنه قد ورد الأثر ^(٤) بذلك * الثاني التوجه كما يؤمر الصبيان لئلا يستقلن العبادة (وعليها قضاء الصيام) التي تركته حال حيضها بعد طهرها لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أمرهن بقضائه ^(٥) دون الصلاة للحرج ^(٦) (لا قضاء الصلاة ^(٧)) فلا يجب خلافا لبعض الخوارج ^(٨) ومن جملة ما يجب عليها عند الطهر التسل وقض الشعر وقد قدم الكلام فيها ﴿فصل﴾ (والمستحاضة ^(٩)) للتهرمدها لها أحوال الحالة الأولى تكون فيها (كالخائض) فيما يجرم ^(١٠) ويجب ^(١١) ويجوز ^(١٢) ويندب ^(١٣) وذلك (فيما علمته حيفا) من ذلك الدم المستمر وذلك حيث تكون ذاكرة لوقتها فإنها متى حضر الوقت تمتد محبة الحيض فيه قبل استمرار الدم تظن أن هذا الدم الذي يأتي فيه حيض حتى تنقضي أيام عددها أن علمتها ^(١٤) فإن قلت فكيف قلت فيما علمته حيفا وهلا قلت تعلم من قبيل العادة أو ظنته ﴿قال عليم﴾ عبرنا بالعلم ^(١٥) لأنها تعلم من جهة الشرع أن حكم هذا الدم حكم الحيض وإن لم تعلم أنه دم حيض فلا كانت تعلم أن حكمه حكم الحيض حسن أن قول فيما علمته حيفا (و) الحالة الثانية تكون فيها (كالظاهر) فيما يجب ويجوز ويحرم ^(١٦) ويندب وذلك (فيما علمته) من أوقاتها (طهراً) أي علمت أنه ليس

^(١) بل لا فرق قرز ^(٢) فإن لم تجد ماء توجهت القبلة من غير تيمم ^(٣) مقدار كل ركعة عشر تسبيحات ذكره أحمد بن عيسى في الجامع ^(٤) لأنه غير مشروع ولأن المراد التنظيف ^(٥) بما أحبت من تسبيح ودعاء وتكبير وتهليل وإن كانت من ألقاظ القرآن لأن القراءة غير مقصودة أعم ويؤخذ من هذا للهدوية كقول ما لله أنه يجوز للجنب ما جرت به العادة من بسملة وحيدة وتوضأ ما لم يقصد به القراءة اه رى ^(٦) عن زيد بن علي أنه قال نساؤنا الحيض يتوضأن لكل صلاة ويستقبلن القبلة ومسبحن ويكبرن ويكون فرقا بين الكافرة والمسلمة في أوقات العبادة والآخر ما لم يسند إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والغير ما أسند إليه ^(٧) وهو ما أخرجه في صحيح مسلم وغيره عن معاذة قالت سألت عائشة فقلت ما بال الخائض تضي الصوم ولا تضي الصلاة فقالت أحرورية أنت قلت لست بحرورية ولكني أسأل فقالت كان يصيبنا ذلك فنؤم بقضاء الصوم ولا نؤم بقضاء الصلاة انتهى ^(٨) بل لأنها غير خاطئة اه منها ج ^(٩) وكذا المنذورة المؤقتة لا يجب قضاؤها وهل يلزمها كفارة لا يلزم لغوات نذرها وفي ح لى يلزم كفارة لغوات نذرها اه ينظر ما الترق بين هذه الصورة وبين الصوم المعين اه الفرق أن لا يؤدي أن يزيد القرع على الأصل قرز ^(١٠) غالباً احترام من ركعتي الطواف فعلها قضاؤها اه هداية على قول الفقيه س على ما يأتي بيانه وأما على لذهب فلا وقت لها قرز ^(١١) خلاص ابن عمرو يفتح الحاء وتشديد اللام وهو من التابعين ذكره في الديوان ^(١٢) وحدها التي لا يتم لها طهر صحيح اه قرز وبالنظر إلى الحيض قرز ^(١٣) القراءة من المصحف ^(١٤) قضاء الصيام ^(١٥) حل المصحف بملاقته ^(١٦) أن تتعاهد نفسها ^(١٧) فإن لم تعلم نسيأتى اه ^(١٨) وقوله تعالى فإن علمتموهن مؤمنات أي ظنتموهن فعبر بالعلم عن الظن اه ^(١٩) منع الزوج وترك الصلاة اه

بوقت للحيض وأنه وقت امتناع^(١) بأن يكون قد مضى عليها الأيام التي تتعاقبها حيضا فان ما بعدها وقت امتناع فيكون حكمها حكم الطاهر فتوطأ^(٢) وتصل وتصوم وان كان الدم جاريا ولا يجب عليه الاعتسال^(٣) وانما يكون ذلك في الأشهر المستقبلية لا في الشهر الأولى لتجوزها فيها تغير المادة فلها حكم الحائض حتى تجاوز الشهر فتعلم أن الزائد على المادة استحاضة^(٤) الحالة

﴿الثالثة﴾ يكون لها فيها حكم بين الحسنيين فلا يشمخس لها حكم الطهر ولا حكم الحيض ﴿قال عليم﴾ وقد أوضحناها بذكر الحكم وهو قولنا (ولا توطأ^(٥) فيما جوزته حيضا وطهرا^(٦)) فاستوى طرفا التجوز فيه بحيث لا أماره ترجيح إحدى الجانبين وذلك في ثلاثة صور^(٧) الأولى حيث تكون ناسية لوقتها^(٨) وعددها^(٩) فيأتيها الدم وهي لا تدري هل ذلك وقت مجيئه أم لا فانها بعد مجاوزته الشهر^(١٠) تجوز في كل يوم من وقت ابتداء الدم^(١١) أنه طهر وأنه

^(١) بالنظر إلى العادة لا إلى تجوز تغيرها فهو وقت إمكان^(٢) وإذا كان دم الاستحاضة لا يتقطع لم يلزمها غسل فرجها لكل صلاة لأنه لا يفيد ولا يلزمها أن تستغفر ذكره القاسم خلاف ص بالله وأصحاب الشافعي اهـ كب^(٣) وعليها أن تحتبى ﴿١﴾ لدفع الدم وقيل ف والمذهب أنه لا يجب ﴿٢﴾ اهـ بيان بلفظه قال في الكافي يكون ندبا قرز ﴿١﴾ أى تجعل قطنه أو نحوها في فرجها ﴿٢﴾ ونظامه الاز بقوله وعليها المصحف بما عدا المطبق^(٤) تنقضى ما تركت من الصلاة والصوم في الزائد على العدد المعتاد اهـ ص قرز^(٥) ولا غيره من الأحكام^(٦) ولا يجب عليها قضاء الصلاة ولو أقطع دما أو بلغت سن الاياس لأنها ساقطة عنها لعدم تضيق وجوب الاداء اهـ قرز ولو قيل يجب القضاء كالسائف إن تعذر عليه الايام بالرأس والمكتوف والممنوع بالتهديد لم يعد بل هو الواجب ولأنها لازمة لها ييقن فلا يسقط عنها إلا ييقن اهـ وي نظر لأن المانع في المسائف ونحوه من جهة آدمي بخلاف الناسية لوقتها وعددها فالمانع من جهة الله تعالى ﴿٥﴾ إلى الاياس قرز^(٧) الصورة الثانية ليست على المذهب قرز^(٨) وأما حكم الناسية لوقتها وعددها في الصيام فتقدر أن الدم أتاما في أول رمضان فتكون الشهر الأولى حيضا والثانية طهرا والثالثة حيضا فيصبح لها من رمضان تسعة أيام من طهرها ويعطى العاشر لجواز الخلط بين الشربن وبقي عليها أحد وعشرون فإذا أرادت القضاء صامت شوال وأربعة عشر من ذي القعدة وتم لها كمال رمضان وأما التي تعرف وقتها دون عددها وكان وقتها أول الشهر فانها تقضى أحد عشر يوما لجواز أن يكون حيضها أكثر الحيض وهو عشر والحادى عشر لجواز الخلط بين الشربن وأما التي تعرف عددها دون وقتها فانها تحضي مثل عددها اهـ ح فتح لجواز أن وقت انقضاء مادتها ويوما لجواز الخلط تصوم ذلك على الاتصال اهـ لمعة ﴿٥﴾ وصورتها أن تكون أفاقت من الجنون اهـ ب^(٩) أو الوقت فقط اهـ كب وح لى^(١٠) وأما الشهر الأولى فصحيض لأنها وقت إمكان لافى الشهور المستقبلية فلا تحيض بل تجوز اهـ ري قرز^(١١) ظاهره في هذه الصورة ولو كان لها قرائب ولعل المراد أنها فرطت في نفسها اهـ قال المؤلف والأقرب أن المنصورة وهي المتبسر عليها أمرها كما تقدم كالبدأة كما مر مطابقة لأصول الشريعة السمحة أي السهلة التي أشار إليها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله بشت بالحنيقية السمحة وقال تعالى ملة أبيكم إبراهيم في أحد التأويلات لأن العمل بخلاف ذلك مشقة وحر شديد ومثله ذكره الامام المهدي عليم في الوايل اهـ ح فتح بلفظه وقرره سيدنا حسن

حيض^(١) الصورة الثانية^(٢) التي أتاها في غير وقت عادتها^(٣) عقيب طهر صحيح^(٤) وزاد عددها على ما تنقاد واستمر فلم تغير عادتها به فلزمها أن تجعل ما بعد العشر استحضاضة إلى وقت عادتها ثم تجعل الزائد على العدد المتدافى للشهور للمستقبلة مما تجوز فيه أنه طهر أو حيض^(٥) فاستوى في الوطء والصلاة جانباً المحظر والإباحة إلى آخر اليوم المأثر فرجع جانب المحظر ﴿قال عليم﴾ قلنا (ولا تصلي^(٦)) وكان القياس أن لا تصوم أيضاً كالصلاة إلا أنه قد ورد أن صوم يوم الشك أول من إفتارده قلنا (بل تصوم^(٧)) هكذا ذكر الشيخ عطية^(٨) ﴿قال مولانا عليم﴾ وقد مر لنا خلافه^(٩) إحيث قلنا ولا فاستحضاضة كله^(١٠) وأما الصورة الثالثة فقد أوضحها عليم بقوله (أو جوزته انتهاء حيض وابتداء طهر) وذلك بأن تكون ذاكرة لوقتها ناسية لعددها فانه إذا جاء وقت حيضها للمناد فانها تقطع في ثلاثة أيام ابتداءها من ذلك الوقت انها حيض ثم يجوز في كل يوم^(١١) مما زاد على الثلاث أنه حيض وأنه طهر وأنه انتهاء حيضها وابتداء طهرها لجواز أن يكون عددها ثلاثاً فقط أو أربعة فقط أو خمسة فقط ثم كذلك يجوز في سبعة أيام بعد الثلاث وبعد الثلاث والسبع تصل على أن ما بعدها طهرًا وحكمها في هذه السبع من الشهور المستقبلة حكم الناسية لوقتها وعددها لما حكم^(١٢) بين الحكمين (لكن تنقل) في هذه السبعة الأيام التي جوزتها انتهاء حيض وابتداء طهر بعد مضي الشهر الأول لافي السبع منه إذن وقت إمكان^(١٣) قوله (لكل صلاة ان صلت^(١٤))

^(١١) ثم كذلك إلى أن يخرج الله عنها أو تموت أو تياسر اه هذا قرز^(١٢) هذه ليست على المذهب لأنه قال تقطع بقدر العادة حيضاً وتجاوز في الزائد عليها إلى تمام العشر انه حيض وانه طهر ثبتت لما في الزائد على العادة حكم بين الحكمين كالناسية لوقتها وعددها وعدنا أنها تجعل قدر العادة حيضاً والزائد طهرًا وهذه المسئلة هي ما تقدم في قوله وإلا فاستحضاضة كله وهذا قول الشيخ عطية قول رافع للثلاثة الأقوال المتقدمة في قوله وإلا فاستحضاضة كله اه ع لى^(١٣) ولم يحل ومادتها لا تنقل^(١٤) هذه مسألة الكتاب حيث قال وإلا فاستحضاضة كله^(١٥) هذا عند الشيخ عطية وأما عدنا فلا يجوز بل ما زاد على العادة استحضاضة وكذلك الشر الأول بالانكشاف وتكون استحضاضة اه لى قرز^(١٦) والصحيح أنها تقطع بالطهر لأنها ذاكرة لوقتها وعددها قرز^(١٧) جواب الامام عليم طاب له إلى الصورتين الجميع وهو مستقيم في الصورة الأولى ولا تصلي بل تصوم لافي الثانية فتصلي وتصوم قرز^(١٨) جواز ألا وجوبا اه ن وعدنا لا جواز ولا وجوبا اه وقيل وجوبا قرز وتكون بنية مشروطة قرز^(١٩) لكن صوم الشك إنما هو نذوب وهذا على جهة الوجوب إلا أن يقال أراد الشك الحاصل في آخر رمضان استقام اه^(٢٠) التجرى^(٢١) أي خلاف هذه الصورة الثانية^(٢٢) يعني من رؤية الدم إلى وقت مادتها فتصلي وتصوم ما زاد على عادتها فقط^(٢٣) بل في كل وقت^(٢٤) لا توطأ ولا تصلي بل تصوم^(٢٥) لأن الظاهر أن ما رآه فيها أنه حيض^(٢٦) وقد أورد على هذا سؤال وهو أن يقال إنكم إذا نظرتم إلى التجوز فانها تجوز أن يقع الاقطاع بعد الاغتسال وقيل الصلاة وحال الصلاة فأجيب بأن هذا أبلغ ما يمكن وأكثر من هذا التكليف ما لا يطاق^(٢٧) ومدار المستحضاضة على

أى أن كان مذهبها وجوب الصلاة ^(١) قال عليم ^(٢) وإنما أوجبنا عليها الاغتسال لكل صلاة لأن ما من صلاة تأتينا الا وهى تجوز أن وقتها ذلك سخر الحيض وأزال الطهر فيجب الفسل كما في الحائض وإنما جعلنا حكمها حكم الصورة التى قبلها ^(٣) لأجل أنها في كل يوم من السبع تجوز أنه وسط حيض أيضاً لانتهاء حيض الى السابع ألا ترى انها تجوز أن عادت خمس فيكون الرابع وسطاً وكذلك في الخامس الى السابع فكل يوم من الست لا تقتصر التجويز فيه على انه انتهاء حيض بل تجوز كونه وسطاً وتجوز كونه انتهاء وإذا تردد بين هذين الأمرين فتجويز كونه وسطاً يقتضى أن لا تصل كما في الصورة التى قبل هذه فاما اليوم العاشر فلا تجوز وسط حيض بل انتهاء حيض ولا يتبها ذلك فيه أيضاً الا في آخر الصلوات ^(٤) فيتحنن عليها الاغتسال والصلاة وقد دخل ذلك حيث قلنا كالطاهر فيها علته طهراً (وحيث) المستحاضة (تصل) ^(٥) وقد تقدم بيان الحالة التى تصل فيها فانه يلزمها أن (توضأ لوقت كل صلاة) اذا أتت بكل صلاة في وقتها لأنت وضوءها ينتقض بدخول وقت الثانية (كسلس البول ونحوه) ^(٦) وهو الذى به جراحة استمر اطراؤها فان كلاً من هؤلاء يتوضأ لوقت كل صلاة ^(٧) قال عليم ^(٨) ولم قصد قياسها عليه ^(٩) بل الجمع بينهما في الحكم وأن ما يكون حكمه حكمها حيث يغلب على ظنه ^(١٠) أنه لا يبقى له من الوقت مقدار الصلاة والوضوء ^(١١) والاطراء منقطع فتى ظن ذلك كان حكمه حكم المستحاضة سواء سواء

أربعة أقسام الأول أت تعلم أنه حيض فقرضها ترك الصلاة والصوم الثاني أن تعلم أنه استحاضة يتقين فقرضها الصلاة والصوم الثالث أن تجوز انه أول الحيض وآخر الطهر فقرضها الوضوء لكل صلاة ما دام التجويز الرابع أن تجوز انه آخر الحيض وأول الطهر فقرضها الاغتسال لكل صلاة اه وشى (ب) وهذا إذا وقتت فلو جمعت كفاهها غسل واحد فيكون المراد لوقت كل صلاة وهذا هو المختار وإلا لزم أن توضأ لوقت كل صلاة ولو جمعت إذ لا فائدة للفسل مع عدم الوضوء ^(١٢) وهو مروى عن على عليم ومثله ذكرع في ح ض زيد وهو مروى عن ابن عباس وذكر معناه في التبصرة أيضاً ورجحه الامام في الفريضة والفتية ح في النافذة لأنهم قالوا قد لزمها الصلاة يتقين فلا تسقط إلا يتقين ومذهبنا لا صلاة ^(١٣) عندنا وحى الصورة الأولى من الثلاث اه ع سيدنا حسن ^(١٤) وهى الى تمت على المشر عندها من وقت ابداء الدم اه أي وقت كان اه تي قرز وقيل صلاة المغرب هكذا في بعض نسخ الثبوت ^(١٥) وذلك حيث تكون ذاكرة لوقتها وعددها والذاكرة لوقتها التاسعة لدهدا في السبع الزائدة على الثلاث على القول وفي المشرين الزائدة على المذهب قرز ^(١٦) الريح والغائط ^(١٧) لأنها منصوب عليها ^(١٨) قيل الأولى حيث لا يغلب على ظنه ^(١٩) أنه يبقى من الوقت ما يتسع الوضوء والصلاة والاطراء منقطع اه تي وقيل كلام الشرح في أول صلاة فلا اعتراض على الشرح وكلام المتقى حيث قد ثبت كونه سلساً قرز ^(٢٠) ليدخل حيث يستوي الحال لأن حكمه حكمها كذا وجد عن المتقى وهو الموافق لقوله إن ظنت انقطاعه ^(٢١) الواجب منها اه

ومن ثم جعنا بينهما في قولنا (و) يجوز (لهما جمع التقديم والتأخير والمشاركة وضوء واحد ^(١))
 أما جمع التقديم والتأخير فواضح وأما جمع المشاركة فلا يستقيم إلا على قول من جعله متمسكاً بأشهر
 ركعات لم يكن أداء الوضوء والصلايتين فيه (وينتقض) وضوءه (بما عدا) الدم ^(٢) والبول
 وإطراء الجرح (المطبق ^(٣)) (أى المستمر) من النواقض) نحو أن يحدث أو يخرج من سائر
 جسد هادم أو نحو ذلك فإنه ينتقض (و) يختص وضوء هؤلاء بأنه ينتقض (بدخول كل وقت
 اختيار ^(٤)) (لأى صلاة لا وقت الاضطرار) قال عليه السلام (وإنا أتينا بكل ليدخل في ذلك كل
 وقت ضرب للصلاة اختياراً من الخس وغيرها كصلاة العيدين ^(٥)) قال والأغرب أنه لا ينتقض
 بوقت ضرب لنافذة كصلاة الكسوف لأنه ليس بوقت محدود ^(٦) (أو) وقت (مشاركة ^(٧)) فإن
 وضوءه ينتقض بدخوله على ما صححه للذاكرون وخالفهم السيد وقال لا ينتقض إلا بالوقت
 للمتحض ^(٨) فصل (وإذا اقطع) الدم والبول ونحوها فاقطعاه إن كان (بعد الفراغ)

(١) وقت المشاركة يكون أول العصر وأول العشاء ما يتسع الوضوء وأربع ركعات على الصحيح من
 المذهب غير جبريل عليه السلام وليس بجمع حقيقة وإنما هو لهم على سبيل البدل فقط إلا أن يكون قاصراً
 اهري (٢) المراد إذا توضأت بعد دخول وقته لاقبله فإذا قد خرج وقت المشاركة فقد دخل الوقت
 للمتحض لاختيار العصر فهل ينتقض وضوءها أم لا ذكر المذاكرون أن وضوءها ينتقض به حكاه
 عنهم الفقيه ويخرجوا من قولهم أن لها جمع المشاركة أن مقداره عشر ركعات إذ لو كان أقل من
 ذلك بطل وضوءها وذكر بعضهم أن الصريح هذا ضيف لأنها إذا توضأت بعد دخول وقت المشاركة
 فقد توضأت بعد دخول وقت العصر لأن ذلك يؤدي إلى أن ينتقض بخروج وقت الظهر لأن وقت العصر قد
 دخل والوضوء لا ينتقض عندنا بخروج الوقت وقيل وقت المشاركة مقدار أربع ركعات وفي كلام
 الشرح أشار إلى هذا القول اهرياض (٣) وهل تحسد صلاة من صلى بجنب هؤلاء ونحو ذلك بوجه بصره
 سل القياس الفساد وشبه ذلك بمن جبرسته بنجس أنه مفعوله دون غيره (٤) إلا ما زاد فينتقض اهفق
 وحيث وقواه المتوكل على الله خلاف الفقيه لأن ما ينع عنه لتعذر الاحتراز عنه وإن لم يعمد (٥)
 ومنه غير المتبادر فيجس وينتقض قرز (٦) الذي لا يمكنها الوضوء والصلاة والاطراء منقطع (٧) اعلم أن
 المستحاضة إذا توضأت قبل دخول الوقت ثم جرى الدم وهي في الصلاة أو قبلها بطل وضوءها لأجل
 الوقت فإن جرى بعد فصل الصلايتين فلا شيء عليها وإن جرى بعد فعل الأولى وهي في الثانية أو قبلها
 أعادت الوضوء للثانية بلا إشكال وأما الأولى فالمذهب أن قد صححت اهري (٨) والدم سائل اه هداية
 أو سأل قبل الدخول قرز فإن لم يسأل في حال وضوءها ولا بعده حتى حضرت الصلاة الأخرى فلا
 وضوء عليها يعني للأخرى قرز (٩) بالنظر إلى الوقت لا لو كان وضوءها القضاء ونحوه فلا ينتقض
 بدخول الوقت اه عامر (١٠) في يومه وقيل ولو قضاء (١١) يقال هي موقفة بالانجلاء (١٢) وإذا توضأت فيه
 ثم دخل الوقت للمتحض لم ينتقض وضوءها إذ وقت المشاركة من الاختياري اه غاية (١٣) والفرق
 بين هذه وبين الأولى أن في هذه المسألة توضأ قبل دخول الوقت فانقض بدخول الوقت بخلاف
 الأولى فتوضأ بعد دخول وقت المشاركة (١٤) عند من جعله من آخر وقت الأولى والأخرى اه

من الصلاة ^(١) (لم تمد) ما قد صلت ولو كان الوقت باقيا متسماً (و) أما لو اقطع (قبله) أى قبل الفراغ ^(٢) من الصلاة وجب أن (تميد ^(٣)) أى تستأنف الصلوة بوضوء آخر وتخرج مما قد دخلت فيها (أن ظنت) دوام (انقطاعه حتى توضحاً وتصلى ^(٤)) فلا يسيل خلال ذلك فتى حصل لها ظن بذلك لزمتها الخروج مما هي فيه والاستئناف ^(٥) فإن لم تخرج واستمر الانقطاع ذلك الوقت المقدّر بطلت صلاتها فستأنفها ^(٦) ولو عاد الدم بعده ^(٧) وإن رجع الدم قبل الفراغ من الصلاة ^(٨) فذكر الفقيه مدّ احتالين صحح ابنه شرف الدين ^(٩) أن المبرة بالحقيقة ^(١٠) فتصح صلاتها **قال** مولانا عليم **رحمه الله** وهو قوى وقيل ع يأتي احتمال ط فيمن صلى ونم منكر يمكنه إزالته هذا حكمها إذا ظنت دوام انقطاعه فأما لو ظنت خلاف ذلك لم يلزمها الخروج ^(١١) من الصلاة بل تستمر وهذا قد دخل في لفظ الأزارح بمفهوم الشرط حيث قال ان ظنت انقطاعه حتى توضحاً وتصلى فانه يفهم من هذا أنها لو ظنت خلاف ذلك أو لم يحصل لها ظن رأساً أنه لا يلزمها الاعادة وأما إذا ظنت رجوعه من فورهِ ^(١٢) واستمرت في صلاتها ^(١٣) فان رجع فلا كلام في صحة صلاتها وإن استمر انقطاعه وقال الفقيه ل إنها تميد لأنه انكشف لها أن ظنها غير صحيح وقيل ع يأتي على قول الابتداء والانهاء ^(١٤) **قال** مولانا عليم **رحمه الله** وهو الأقرب عندى فان قلت فاذا حصل الظن بدوام انقطاعه وهي لاتدرك الصلاة كاملة في وقتها **قال** عليم **رحمه الله** يحتمل أن يلزمها الوضوء ^(١٥) كما لو لم يكن معها عذر (فان) ظنت دوام انقطاعه فخرجت لاستئناف الوضوء فلما أخذت فيه (عاد) عليها

^(١٦) لأن صلاتها أصلية والوجه أنه لا يلزمها تأخير لأن طهارتها ليست بدلية ^(١٧) وهو قبل التسليم على اليسار اه ح لى قرز ^(١٨) وأما لو اقطع قبل الدخول فلا يحتاج إدراك ذلك بل البعض كما هو مفهوم ح از ^(١٩) المراد المقدّر الواجب من الوضوء والصلاة (هـ) ولو بعد الوقت كمن خشي خروج الوقت باستعمال المساء فاتى توضحاً ولو فات الوقت (هـ) ما يقال في المستحاضة إذا ظنت دوام انقطاعه حتى توضحاً وهي في الصلاة وبينها وبين المساء مسافة إذا سارت خرج الوقت وهل يتيمم أو تصلى بالوضوء الأول ينظر في ذلك هـ الجواب أنها تخرج وتصلى بالتيمم اه م قرز وقيل لا شيء عليها بل تستمر في صلاتها إذ لا فائدة في ذلك في حقها اه تي ^(٢٠) في ثوب طاهر ومكان طاهر مع الامكان ^(٢١) بوضوء آخر اه ن من التواضع ^(٢٢) أي بعد الوقت المقدّر ^(٢٣) صوابه قبل ذلك الوقت للمقدّر اه ح ا ث قرز ^(٢٤) محذوف بمجي اه ح مرغم ^(٢٥) يعني بالانهاء ولفظ البيان وقيل يأتي على قول الابتداء والانهاء قرز ^(٢٦) بل لا يجوز قرز ^(٢٧) يعني قبل أن يمضي عليها الوقت المقدّر ^(٢٨) هذا مبني على أنه حصل هذا الظن بعد أن ظنت دوام انقطاعه وإلا كان تكراراً لا فائدة منه اه تي ^(٢٩) وللفقيه ع كلام آخر أن صلاتها تجزئها لأنها فطمت ما أمرت به وهذا مفهوم الكتاب اه ري وقواه طامر والشامي وهذا مما خالف فيه الهدوية أصولها باعتبار الاجتهاد ^(٣٠) وتصلى قضاء اه قرز

الدم وكذب ظنها (قبل الفراغ) من الوضوء للستائف (كفى) الوضوء (الأول ^(١)) لأنه
انكشف أنه لم يزل المذر (و) للستحاضة ولس البول ونحوه يجب (عليها التحفظ عما عدا)
الدم والبول (للطبق ^(٢)) من النجاسات فتصل في ثوب طاهر من سائر الاحداث ماخلى
للتطبيق (فلا يجب غسل الأتواب منه لكل صلاة بل) يسلمها (حسب الامكان كثلاثة أيام ^(٣))
ذكره يحيى عليم قال مامعناه يلزم غسل الأتواب من التطبيق في كل ثلاثة أيام • قال م بالله فان عسر
ذلك كانت الثلاث كالأيومين والأربع كالثلاث في أنه يسذر إلى أن يتمكن • قال في الميع فان
وجد من ابتلى بلس البول أو سيلان الجرح ثوبا طاهرا يزيله لصلاته عزله ^(٤) فاذا صلى فيه غسل
ما أصابه • قيل ع منهم من قال هذا إذا أمكنه أن يأتي بركن من الصلاة قبل أن يتنجس الثوب
ومنهم من لم يفرق ^(٥) وقواه الفقيه ح • فصل • (والنفاس) في اللغة عبارة عما تنفس به
المرأة من الدم عقب الولادة وفي الشرع الدم الخارج من قبل المرأة ^(٦) وبمد الولادة وقبل أقل
الطهر فالنفاس (كالحيض في جميع ماسر ^(٧)) من الأحكام الشرعية فيما يحرم ويجب ويجوز ^(٨)
(وإنما يصكون) النفاس حاصلًا (بوضع) المرأة (كل الحمل ^(٩)) لا يسهه فانها لاتصير به قساة ولو

^(١) كتيم رأى سرايا فظنمهاء فخرج من الصلاة فلا يعيد التيمم اه زر قرز (هـ) فلو توضأت قدرًا متسعاً
بحيث لو فطمت الواجب من الصلاة لأدركته الصلاة قبل عود الدم هل يكفي الوضوء الأول كما هو مفهوم الاز
أو تيسر لقياس المذهب أنها تعيد لأن العبرة بالوقت المقدّر وهو الوضوء الواجب فقط ^(٢) فعلى هذا لا يجب
عليها الاستغفار اه ح لفظاً (هـ) ولو من جنسه ومثله غير المعتاد فينجس وينقض قرز ^(٣) وأما الإبدال
فلكل وضوء اه ري وفي البيان والمبصر يرى حكم البدن حكم الثوب قرز ^(٤) والمراد بعدم الامكان هو أن يشق
عليها المشقة الشديدة ذكره في الزادات (هـ) اعل أن الثلاث مفعول عنها وبعدها إن تمكن من الغسل لم تجز
الصلاة وفتا بين الهادي ومه الله وإن لم يمكن من الغسل فمندط يجب وعند مه الله لا يجب اه لمه قرز (هـ) ينظر
لو تمكنت المستحاضة من غسل الأتواب بعد ثلاثة أيام لو وجدت الماء هل تصلح بالتياب لكنها عذمت الماء هل
تصلح بالتياب ويكون كما لو شق عليها أو تصلح قاعدة عارية ينظر (هـ) فلو جعل آلة يجمع فيها البول لم تصح
صلاته لأنه حامل نجس ولا يجب عليه الربط ولا الحشو في حق المرأة ذكره الفقيه ف ^(٥) وجواباً ^(٦) لأن
فيه تقليل للنجاسة ^(٧) وإنما قلنا من قبل المرأة ولم نقل من الرحم ليدخل في هذه مذهبتنا ومذهب ح وذلك لأنه
ذكر في مجموع على خليل أن عند ح ليس بخارج من الرحم كالحيض وهو قول عذ وزفر وعندنا أنه خارج من
الرحم كالحيض اه زر ^(٨) قيل ويؤخذ من هذا أن الطلاق فيه ليس بدعة وهو يقال هذا مفهوم وسيأتي في
شروط السنن ما يقضي أن الطلاق في النفاس بدعة حيث قال في طهر وهو مفهوم متأخر فيكون بثبوت الناسخ
فينظر اه ح لفظاً قرز (هـ) ويدخل في ذلك المصرفة والكسرة قرز ^(٩) ويندب ويكره ^(١٠) ولا بد أن يكون
الوضع من الفرج وإلا لم تكن قساة أو لو خرج بجنابة أو علاج فلو خرج بجنابة من غير الفرج هل ثبت له
شيء من الأحكام من انقضاء العدة ونحوها هل المختار لا تنقض العدة وعن سيدنا حسن المغربي تنقض به العدة

خرج دم عندنا * وقال ح أنها تصير قساء بخروج الأول ^(١) ولا يكتفى عندنا في مصير المرأة قساء
وضع الحمل بل لابد من كونه (متخفاً ^(٢)) أى قد ظهر فيه أثر الخلقة وإلا لم تكن قساء وقال ك
إنها قئاس وقال ش يمرض على النساء العوارف فإن كان هو جنين فنفاس وإلا فلا وعن الاستاذ
يوضع في ماء حار فإن ذاب فليس بولد وإلا فهو ولد ومثله في السكافي لمذهب الهادي عليه السلام وفي
شرح الابانة لا اعتبار بذلك لجواز أن يكون قطعة لحم وإنما يراد ذلك لبيان الخلقة ^(٣) (نم) ولا
يكتفى كونه متخفاً أيضاً بل لابد من أن يكون (عقبه دم ^(٤)) وإلا لم تكن قساء فلا يجب عليها
غسل بل تصلى عقيب الولادة بالوضوء ذكره في التقرير عن ابن أبي الفوارس وص بالله وقال
صش وعلى خليل بل يجب عليها الغسل ^(٥) قال عليم * وقلنا عقبه دم لأن مآثره قبل الولادة
وحالها ليس بنفاس وقال الامام ي إنه قئاس ^(٦) وفي مذهب ش ان ما حصل قبل الولادة فليس
بنفاس وما حصل حالها فوجيان ^(٧) (و) النفاس (لاحد لأقله ^(٨)) وقال الثوري أقله ثلاثة
أيام ^(٩) (وأكثره أربعون ^(١٠)) يوماً بليلاتها وقال ك وش أكثره ستون يوماً * ثم فسكأ رأته
في الأربعين فهو قئاس مالم يتخلط طهر بجميع وهو عشرة أيام فأما إذا تخلط متواليه لم تر فيها دماً
فإن مآتى بعدها يكون حيضاً ^(١١) وقال ح مآتى في الأربعين فهو قئاس ولو عقيب طهر وهكذا

قط فيصدق عليه وضع الحمل لا نفاس قرز (٥) والمشيمة وقيل لا عبرة بخروج المشيمة وهو ظاهر الاز
ومثله عن التوكل على الله خلافه في البحر (٥) ^(١٢) إذا بقي الولد في القرح أياماً فالصلاة واجبة
عليها مالم يتخلط جميع الحمل اه برهان وتصل بالوضوء ^(١٣) ولا تنقض المدة عنده إلا بالآخر ^(١٤) خلقة
آدمي (١) اه عقد وكب والعبرة بالرأس ذكره في القند لكن ينظر لو خرج حيواناً ماحكه لو عاش
وما يلزم في الجنابة عليه إن ثبت هذا الاصل اه من خط المقي وروى عن التوكل على الله حكه حكم
الآدمي في جميع الأحكام قرز (١) وقيل لا فرق قرز ^(٢) أذكر أم أنثى خلقة آدمي أو غيره ^(٣) والعقب
مالم يتخلط طهر صحيح فلو لم تر الدم إلا بعد خمس مثلاً هل تنكشف أن الأيام المتقدمة نفاس وإن لم تر
الدم أولاً يكون نفاساً إلا من وقتئذ يه فقط قال عليم الأيام المتقدمة تنكشف أنها نفاس (١) وفي
الروضة عن الجويني أنه لا يكون نفاساً (٥) وعبارة الاز محتملة وإلا لزم أن تكون قساء بمجرد خروج
الدم وأن لا يكون له صلة بالوضع لكونه مشروطاً برؤية الدم في المشر وقد حصل فيكون نفاساً من يوم
الوضع هذا ما ذكره عليم اه ح مرغم قرز (٥) ولو قطرة اه دواى قرز وقيل ولو قل ^(١) لأن خروج
الولد كخروج المني والمني يوجب الفسل اه ان معني والشهوة قد حصلت حال الجماع وتخرج لهم من هذا
أنهم لا يشترطون في وجوب الفسل بخروج المني أن يقارن الشهوة ^(٢) يعني حالها ^(٣) الأرجح على أصله
أنه نفاس اه أنهار ^(٤) فلو رأت الدم لحظة أو ساعة ثم رأت النقاء اغتسلت وحكت بالظهر اه زين ولعل
ذلك حيث لم تكن عاداتها توسط النقاء في المشر ^(١) وقال ح أحد عشر يوماً ^(٢) من رؤية الدم اه وقيل
من يوم الوضع وقيل من الوقت الى الوقت قرز وفي البيان عندك سبعون (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
تنظر المرأة لنفساء أربعين يوماً وفي رواية أربعين ليلة ^(١) إذا بلغ ثلاثاً قرز

عن زيد بن علي والناصر وهل يكره وطؤها لو اقتطع قبل كمال عشرة أيام^(١) في الاقتطاع قال الامام ع يكره^(٢) وهو المروي عن علي بن عليم وابن عباس والمادى والناصر وح وقال ش لا يكره (فان جاوزها) أي جاوز الأربعين (فكالحيض) إذا (جاوز العشر^(٣)) في أن المبتدأة ترجع الى عادة نساءها^(٤) والمعتادة ترجع الى عادتها فان جاوزها الأربعين^(٥) وكان ما بعد الأربعين وقت حيضها فهو استحاضة^(٦) ذكره م بالله ثلاثا يؤدي إلى توالي الحيض والنفاس من غير تخليل طهر (ولا يستبرأ الدم في انقضاء المدة به^(٧)) أي بالنفاس وهذا الحكم مجمع عليه ﴿تنبيه﴾ قيل ذكر ض زيد ان الطلاق في حال النفاس غير بدعة ﴿قال مولانا عليهم﴾ وهو موافق لأصول أهل المذهب^(٨) وقال في الانتصار هو حرام^(٩)

كتاب الصلاة

هي في اللغة الدعاء^(١٠) وفي الشرع عبادة^(١١) ذات أذكار^(١٢) وأركان تحريمها التكبير وتحليلها التسليم^(١٣) وجوبها على الاجمال معلوم من الدين ضرورة فالاستدلال عليه^(١٤) فيه نوع مناقضة إن قصد اثباتها به ثاماً على وجه تبين السند في علم ذلك فلا بأس وذلك نحو قوله تعالى أقم الصلاة . حافظوا على الصلوات وقوله صلى الله عليه وآله وسلم بنى الاسلام على خمسة^(١٥) أركان الخبر

^(١) وهذا في المبتدأة والثانية وأما المعتادة للفقاه والذاكرة لوقتها فيحرم وطؤها اه زرينظر في الذكرة لوقتها اه ع^(٢) نزيه لتجوزها بقا النفاس لقوله صلى الله عليه وآله وسلم للمؤمنون واقفون عند الشبهات اه ان^(٣) في التفصيل^(٤) فان لم تكن أو لا عادة لمن أو كن مثلها فالأربعون قرز^(٥) هذا محمول على من كان عادتها أربعين أو مبتدأة وعادة نساءها أربعين أو كان لا تعرف عادة نساءها فأما إذا كان عادتها وعادة نساءها ثلاثين فإن العشر بعد الثلاثين طهر أو ما بعد الأربعين حيضاً اه يواقيت قرز^(٦) وقد تثيرت وقت عادتها بأنها كالمطل وهذه حالتها خمسة ذكره شيخنا وقيل لا تثير عادتها بل تكون استحاضة الى وقت العادة اه تطبيق قرز^(٧) ولهذا يقال امرأة وطئها زوجان في ليلة واحدة وهي هذه المرأة إذا وطئها زوجها الأول قبل الوضع ثم طئها فوضعت ثم تزوجت ثم وطئها الزوج الثاني اه ح هد (ه) الضمير في به عائداً الى الوضع المذكور في أول الفصل^(٨) ولعل الامام علي لم يحل في قولهم في جميع ما لم يفسأ في^(٩) وفي الشفاء بدعة لا جماع^(١٠) قال تعالى وصل عليهم أي أدرعهم^(١١) دخلت كل عبادة^(١٢) تنقض بصلاة العليل حيث تعذر منه القراءة وسائر الأذكار والأخرس (ه) خرج الصوم والركاة^(١٣) خرج المص^(١٤) يعني على الوجوب^(١٥) وفي الشفاء عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي سأله عن عمل قليل يدخل الجنة قال صلى الله عليه وآله وسلم صل محسبك وصم شهرتك وحج بيتك وأخرج زكاة مالك طيبة بها نفسك تدخل جنتك قال السائل والله ما زدت حرفاً ولا قصمت حرفاً قال صلى الله عليه وسلم أفلح والله ان صدق اه

﴿فصل﴾ (يُشْرطُ^(١) في وجوبها) ثلاثة^(٢) الأول قوله (عقل^(٣)) أى لا يصح من الله تعالى من جهة العبد إيجاب الصلاة^(٤) إلا على من كملت له علوم العقل المشرة المذكورة^(٥) في علم الكلام فلا تجب على مجنون أو ما في حكمه كالسكران^(٦) والمغنى عليه^(٧) (و) الثانى قوله (اسلام) فانها لا تجب على كافر حتى يسلم وهذا مبنى على أن التكفير غير مخاطبين^(٨) في حال كفرهم بالاحكام الشرعية وهذه مسألة خلاف بين الأصوليين^(٩) ﴿قال عليم﴾ وظاهر كلام أهل المذهب أنهم غير مخاطبين بها لانهم قسموا شرائط الزكوة والحج إلى شرط وجوب وشرط أداء^(١٠) فجعلوا الاسلام شرطاً فى الوجوب والاحكام الشرعية فى ذلك على سواء وقد حكم بعض المذاكرين أن المذهب خلاف ذلك ون الاسلام شرط فى الصحة لا فى الوجوب ﴿قال مولانا

(١) حقيقة الشرط في عرف المتكلمين ما لولاه لما حصل المشروط^(٢) والرابع طهارة من دم الحيض والنفس اه ح فتح شرط في الوجوب وبعد الاتقطاع شرط في المصحة^(٣) ﴿وحقيقة العقل﴾ بنية في الانسان جيز بها عن سائر الحيوانات وسمى العقل عقلاً لأنه يقل صاحبه عن الوقوع في المكاه اه مقاصد فالواجبات الشرعية لا بد فيها من مجموع العقل والبلوغ وأما الواجبات العقلية فانه يستبر منها كالعقل فقط والعقل يكمل بمجموع العلوم المشرة والشرع بأحد الأمور الخمسة في الرجل والمرأة اه كبو بيان معنى^(٤) أو غيرها من الواجبات الشرعية بخلاف العقلية فهي تجب على كل من كل عقله ولو لم يبلغ وذلك كالنظر في معرفة الصانع جل وعلا وصفاته وعبداه وحيكمه وتصديق رسله فان أدخل بذلك فكافر فيما بينه وبين الله دون ظاهر الحكم لأن أمارات البلوغ إنما نصبها الله علامة في حقنا دون علمه قال عليم ويؤيد ذلك ان ترى بعض المراهقين اكيس في الدماء والتصرف من بعض الشيوخ الاجلاف اه ان^(٥) هذه علوم العقل المشرة جعلها الامام المهدي أحد ابن يحيى عليه السلام

فصل بحال النفس (١) ثم بدنية (٢) كذا خبرة (٣) ثم المشاهدة (٤) رابع ودائرة (٥) والقصد (٦) بدتواتر (٧) جلي أمور (٨) والتعلق (٩) تاسع وعاشرها تميز حسن (١٠) وضده فذلك علوم العقل مهما تراجع

(١) شايع أوجاج (٢) المشرة أكثر من الخمسة (٣) الحجر بكسر الزجاء (٤) هذا زيد وهذا عمرو (٥) زيد في الدار أو في غيرها (٦) أي يعرف هذا المخاطب (٧) مكة في الأرض (٨) وهي الأمور الجلية قرية الهد مثل ما لبس بالأس وما أكل وما جلى من الأمور (٩) يعرف ان كل صناعة لابد لها من صانع (١٠) هذا حسن وهذا قبيح^(١) يعني في وجوب التضييق وإلا فهي تجب عليه كما سيأتي في القضاء فان جن في حال سكره سقطت وكذا لو حاضت في حال سكر اه^(٢) ولا يقضى قرز^(٣) وأما ترك خطا بهم بأدائها استدراجا لهم عند اليأس من اسلامهم كما يعرف الطبيب عن وصف الطيل عند اليأس منه ولظاهر السنة وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ادعهم الى شهادة أن لا إله إلا الله فانهم أجابوك فاعلمهم ان الله فرض عليهم خمس صلوات اه لم يلح بقضه (٥) المذهب انهم مخاطبون بالشرائع قرز^(٦) يعني أصول الفقه (١٠) أي صحة اه

عليه السلام والظاهر خلافه ^(١) * ثم والنبي عليه أكثر الشافعية والحنفية انهم مغالطون بها وأنها واجبة عليهم (و) الثالث قوله (بلوغ ^(٢)) فلا يجب الا على بالغ والبلوغ يثبت بأحد أمور خمسة ثلاثة تم الذكر والأثنى واثنان يخصان الاثنى * فالأول من الثلاثة قوله (باحتمل ^(٣)) يقع معه ازال للنبي والعبرة بأزال للنبي ^(٤) عندنا على أي صفة كان يصحاح أو يفرد * وقال ص بالله إذا كان يجامع لم يكن بلوغا ^(٥) لأنه مخرج وليس بخارج ^(٦) قال فأما عن نظر أو تقبيل فبلوغ وقال أيضاً إن الاحتلام ليس ببلوغ في حق الاثنى فلورزل للنبي بنير شهوة ^(٧) هل يكون بلوغا ^(٨) قال أبو مضر فيه خلاف الثاني قوله (أو إنبات) الشعر الأسود ^(٩) للتجصدي المائة الحاصل في بنت التسع ^(١٠) فصاعدا وإن الشعر فصاعدا وأما الإغيب فلا عبية به وهكذا ما حصل في دون التسع والشعر وقال ح ان الإنبات ليس ببلوغ وقال ش هو بلوغ في المشركين ^(١١) وله في المسلمين قولان ^(١٢) الثالث قوله (أو مضعي خمس عشرة سنة ^(١٣)) منذ ولادته وعندنا ثمانى عشرة سنة للذكر وسبع عشرة للإثنى ^(١٤) ثم ذكر عليه السلام الذين يخصان الاثنى بقوله (أو حبل ^(١٥)) فانه بلوغ في المرأة ^(١٦) الثاني ما يختص

^(١) لأهل المذهب لا في مذهبه فانه شرط في الصحة كما يأتي في الحج لئلا يتقاضى قوله ^(٢) ولا يقال كان يكفيته تكليف وإسلام لأن مراده تعيين ما يصير به الانسان مكلفا اه ب ^(٣) ان قيل إن كلام الامام عليه السلام مثل كلام ص بالله حيث قال باحتلام قلت أراد الامام عليه السلام بقوله باحتلام مطابقة الآية وهي قوله تعالى وإذا بلغ الأطفال منك الحلم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتم بعدا احتلام ^(٤) والإتمام من الخنثى بلوغ مطلقا من أي التقبيل كان ذلك وقيل لا بد من خروجه من قبله اه ب قرز من النسل وقواه لي وهي ^(٥) قلنا العلة كمال انعقاد مع النزول اه ب ^(٦) قال م بالله إذا كان الزوج صغيرا وأنت زوجته بولد لسته أشهر من يوم التقد فان كان له دون تسع سنين لم يلحق به ولا خلاف بين المعتز والفقهاء وإن كان لشهر لحق به قرز وإن كان لتسع فيه ترد المختار الحقوق كما في حيض بنت التسع ذكره في منزع الاختصار ^(٧) بغير معالجة قرز وقيل ولو بعلاج ^(٨) عندنا بلوغ لكامل انعقاد اه ب قرز ^(٩) اسم جنس ولو شعرة واحدة قرز وقيل لا بد من ثلاث ^(١٠) ينظر في الخنثى لو أنبت لتسع هل يعامل بمعاملة الاثنى فيكون بلوغا أو بمعاملة الذكر فلا يكون بلوغا أو يفرق بين العائلات والمعدات سل في حاشية ما لفظه الأصل عدم البلوغ لا نأنجوز كونه ذكرا فلا بد من بلوغ الشعر ونجوز كونه اثنى فيكون بلوغا ^(١١) صوابه في التسع حولي قبلها قرز ^(١٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أخضر مثرة فاقطوه اه ب والعلة في هذا البلوغ ^(١٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا بلغ المولود خمس عشرة سنة كعبه الله وما عليه اه ز نين وروى ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني في المقابلة وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني في المقابلة اه ب ^(١٤) وهل يفيدم الخلاف في ترك الصلاة في السادسة عشر والسابعة عشر أو يجب القضاء سل قال الامام المتوكل على الله لا يفيدم الخلاف لأن المسئلة قطعية ولفظ حاشية لا تقع الاجماع ثم وقع اختلاف بعده ^(١٥) أي من الوطى الملهضي الى الملقوق قرز وفائدة هذا الاستدراك لو نذرت عليه في أول الوطى وأباعت ثم بعد قليل أنزل صبح التذرو لو قلنا

الأنثى قوله (أوحيض^(١)) فإنه بلوغ (و) اختلف فيه وفي الجبل متى يثبت حكم البلوغ بهما فالصحيح على أصل المذهب أن (الحكم لأولهما) أى أنه الذى ثبتت منه أحكام البلوغ فالجبل من العلوق والحيض من رؤية الدم إذا انكشف أنه حيض وقال أبو مضر فى الحيض أنه لا يكون بلوغاً حتى يبلغ الثلاث **﴿** قال مولانا عليم **﴾** وهو محتمل أن يريد أنه لا ينكشف كونه بلوغاً إلا بعد الثلاث وذلك لا يخالف ما ذكرنا أن لم يقع منه تصريح^(٢) أن أحكام البلوغ إنما تثبت بعد الثلاث وقال أبو جعفر فى الجبل أنه لا يكون بلوغاً إلا بالنفس^(٣) ويجرد الجبل ليس ببلوغ فهذه الخمسة هى علامات البلوغ عندنا وزاد القاسم **﴿** عليم **﴾** اخضرار الشارب فى حق الرجل^(٤) وص بالله تلك التثديين فى حق الرجل (و) يجب على السيد أن (يجبر الرق) وهو المملوك^(٥) ذكر كذا كان أو أنثى (و) يجب أيضاً على ولي الصغير^(٦) أن يجبر من الصغار من قد صار (ابن العشر) السنين (عليها) أى على الصلاة^(٧) والاجبار بمعنى الاكراه أن لم يفعل من دونه فيأمره بها ويشدد عليه فى المحافظة عليها (ولو) لم يفصل الا (بالضرب^(٨)) ضربه لذلك وجاز له (كالتأديب^(٩))

من العلوق لم يصح **﴿** لأنه إذا انكشف أنه عن أنزال وانزالها بلوغ سواء كان خارجاً بنفسه أو مستخرجاً
 اهـ ص **﴿** (١) وأحيل قال فى المصباح من باب تمب اذا حملت بالولد فهى حبل **﴿** (٢) قال فى الانتصار
 الولادة **﴿** كاشفة عن البلوغ لأنها تدل على انفصال اللتى من المرأة فيحكم ببلوغها من قبل الولادة بأقل
 مدة الحمل اهـ زر قرز وهو يستقيم مع ليس الوطى المقضى الى العلوق وإلا فنه اهـ مى قرز^(١) فى غير الخلق
 قرز^(٢) والأظهر والذي سياتى فى النكاح فى خيار الصغيرة^(٣) صوابه الوضع^(٤) وزاد بعضهم الأبط
 فى حق الرجل والمرأة اهـ وزاد محمد بن اسمعيل المرادى نبات اللحية فى حق الرجل وتلك الأربعة وهى
 طرف الأنف ومنهم من زاد فى حق المرأة التناهد وهو ارتفاعه ولذا قال فى كفاية المحقق فى حق المرأة
 ما لفظه فإذا كب تدسا أى فى صدرها فهى كاعب فإذا ارتفع فهى ناهد اهـ لفظاً ما لم يؤد الى إباق العبد
 لأنه معصية خفيئة الأمر بالمعروف يكون سبباً لحصول المنكر وكذا التشويز من الزوجة وعقوق الوالدين
 اهـ قرز وسمعت مولانا عليم أفى جطلق من لم تصل فى آخر أيامه^(٥) المكلف ان العشر أدبنت التسع
 قرز^(٦) فان قصر الولي فى تعليم الصغير انزل وانتقلت ولايته إلى من بعده اهـ مى قرز^(٧) وطى شروطها
 اهـ ح فتح^(٨) وليس القياس على التأديب لثبوت الضرب على الصلاة وإنما المراد ضرب كضرب التأديب
 والقياس هو التأديب على ضرب الصلاة لأنه ورد النص فيه **﴿** (٩) ورد الأثر بأمر الصبيان بالصلاة وهو قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم مروم لسيح واضروهم لعشر وفرقوا بينهم فى المضاجع قال عليم ولا يجب
 أمرهم بغيرها من سائر العبادات على مقتضى القياس بخلاف الصلاة لأجل الدليل وتكررها فى كل يوم
 وليلة وظاهر قول ط يجب أمرهم بالصيام وهو أحد وجهى الامام ي وأما الحج فلا يأمر به إذ
 لا يحرمن اهـ تك^(١) **﴿** قال أبو مضر **﴿** ومن هذا أخذ انه يجوز حجب أذان الصبيان لتطيق الخرص
 ونحوه اهـ من خط مرغم

فانه يضربه له ونفى به تعليمه للمصالح ^(١) التي يعود قضاها عليه من العمل ^(٢) والعمالة وار مباحة
لورود الشرع بمجاوز الضرب لذلك والعبد كالصغير في جواز ضربه ^(٣) لها لسيده كما يجوز له ضربه
لغيرها فأما الزوجة فلا يلزم الزوج ^(٤) الا كما يلزم سائر المسلمين سكن فيه نوع أخضية قال
عليه السلام ^(٥) والأقرب عندي أن هجرها ^(٦) لا يجب عليه ان لم تقبل بدونه ^(٧) فصل ^(٨) (و).
يشترط (في صحتها) (ستة ^(٩)) شروط (الأول) دخول (الوقت) المضروب لها وسيأتي
تفصيله ^(١٠) قال عليه السلام ^(١١) وهو في لسان لسان الأصوليين ^(١٢) سبب وليس بشرط لكن حدونا حدو
الأصحاب ولهذا لم نرده بل أدخلناه ضمنية مع غيره قلنا الوقت (وطهارة البدن من حدث ونجس)
وقد تقدم الكلام في تفاصيل الحدث والنجس وكيفية ازالتهما ^(١٣) قال عليه السلام ^(١٤) وهذا هو الشرط
في التحقيق والوقت سبب وان كان حكمه حكم الشرط ^(١٥) نعم والطهارة من الحدث والنجس لا تكون

^(١٦) التي تلحق به من تعليم القرآن وغيره ونكون الأجرة من مال العبيد إن كان له مال فإن لم يكن له مال
فمن مال الأب كما في أجره الخائن ويستحق الولي الثواب بالأمر والعبيد الموصى على القتل لا الثواب فلا
يستحقه ولا تكون صلاته نافذة خلاف القرينة وأحد قولين في المقتلة ^(١٧) وأما المحظورات
فتجب على الولي وغيره نهيها عنها جميعاً وإن كانت غير محظورة في حقهم لأن اجتناب المحظور لدفع مفسدة
وفعل الواجب لتحصيل مصلحة ودفع المفسد أهم من تحصيل المصالح اه ح ^(١٨) والقرآن إن شاء الله
من معرفة البدل والتوحيد والوعد والوعيد إلا معرفة جميعه اه تطبيق وشرح ابن برهان ما لفظه ويجوز
للولي تعليم صبي القرآن وتأديبه لذلك ولا يجب إلا القدر الواجب القاطعة وثلاث آيات اه برهان وفي حواشي
الأقادة والفقهاء العيرة بما يغلب في الظن فيه صلاحاً للقيم ولو خالف طاعة أهيه اه الوصايا باللفظ قرز ولم
يعتبر القدر الواجب ولا غيره ^(١٩) قبل تعليمه ما يليق به العلم أهله ونحو ذلك وجواباً على الولي ^(٢٠) ما لم يغش
أباه قرز ^(٢١) ولا يجوز للزوج ضرب زوجته على الواجب إلا في النشوز فله ضربها سواء كانت صغيرة أو كبيرة
اه هي وعليه قوله تعالى فاجروهن في المضاجع واضربوهن ^(٢٢) ما لم يغش النشوز قرز ^(٢٣) وكذا المحرم
في الأخضية كالزوج ويكون الزوج في الأخضية بعد المحرم ^(٢٤) كما لا يلزم إسقاط دين من لا يفعل الواجب
إلا بإسقاطه كذلك هنا وكذلك التعليم لا يضمن عليهم مهما قام به غيرهم ^(٢٥) فإن غلب على ظنه انه إذا هجرها
صلت هل يلزمه أم لا سل ^(٢٦) بل سبعة والسابع الاسلام لأنه شرط في الصيغة قرز ^(٢٧) يعني أصول الفقه ^(٢٨)
والفرق بين السبب والشرط ^(٢٩) ان الشرط وهو الصلاة لا توجد بوجود الشرط وهو الوضوء وينتفي بانقائه
والمسبب الذي هو الصلاة يوجد بوجود السبب وهو الوقت ولا ينتفي بانقائه والسبب ^(٣٠) موجب
والشرط غير موجب اه زين ورياض ح واث ^(٣١) لأنه لو خرج الوقت لوجب القضاء
والسبب موجب للصلاة والشرط الذي هو الوضوء غير موجب لها هذا الفرق بين الشرط والسبب اه
زين والشرط داخل تحت المقدور بخلاف السبب فليس بداخل والشرط باق على تركه بخلاف
السبب إلا في الجملة فالوقت سبب وشرط فكونه شرطاً ينتفي بانقائه وكونه سبباً لا يوجد إلا بوجوده
وكذا العبدان اه

شرطا إلا إذا كانا (ممكنى^(١) الإزالة من غير ضرر) فأما إذا لم يمكن إزالتهما لعدم الماء ونحو ذلك^(٢) أو تضر الاحتراز كالمستحاضة أو كانت ممكنة لكن يخشى من إزالتهما الضرر فليس بشرط لازم ويدخل في ذلك من جاز سته بنجس^(٣) وهو بتضرر بقلعه وقال ش يقطع ما لم يخش التلف قال فان امتنع أجبره السلطان ولو جرى عليه اللحم الشرط (الثاني ستر جميع العورة)^(٤) وقال ح يعني عن قدر البرم من اللفظة^(٥) وهى القبل والدبر وعن مادون الربع من الخففة وهى ما صعدا ذلك وللذهب أن الواجب سترها (فى جميعا) أى فى جميع الصلاة بحيث أنه لو انكشف منها شئ فى أى حالات الصلاة بطلت وقال ع إذا انكشف بعد أن أدى الواجب من الركن وسترها قبل أن يأخذ فى ركن آخر لم يطل وهو قول ص بالله وح قيل ف وكذا يقول فى النجاسة^(٦) قال عليم ثم بينا كيفية سترها بقولنا يسترها (حتى لا ترى إلا بشكاف^(٧)) أى يلبس

^(١) وقد دخل فى هذا من لم يجد ماء ولا ترابا فانه يصلى على الحالة التى هو عليها لأنه إذا لم يجد ماء ولا ما يقوم مقامه من استباحة الصلاة به فلم يمكن إزالته فيصلى على حالته لكن لو طرأ عليه حدث حال الصلاة فالذهب إعادتها كما مر لأن للطوارئ حكم الطرود اه ر (ه) وإذا دخل تحت جلده ما لا ينفى عنه والصم عليه لم يلزمه قله للرجح وكان كالنجاسة الباطنة (ه) ومثل ما له حرمة كستر الحية والرأس ولقط ح لى ولا يلزم قطع الشعر المتنجس لتضر غسله ولو لم يضره قطعه لأن له حرمة سواء كان من شعر الحية أو من شعر الرأس ذكره الفقيه فى قرز^(٢) احتج به لنفسه أو غيره محترما^(٣) وصلاته أصيلة ويؤم بمثله لا بمن هو أكل منه ويكون ريقه كالمستحاضة بالنظر إلى موضعه لا لودفع فى ثوبه أو بدنه فتنجس ما لم يضر الاحتراز اه ع عامر وهل يفسد سل لا يفسد إذا ابلطه وقواماتها وفى روضة النووى يفسد (ه) لكنه لا يجوز كسائها فى اللباس^(٤) ويجب طلب الستر فى محله فقط وقيل فى الميل قرز وقيل فى البرد (ه) وسميت العورة بهذا الاسم لقبح ظهورها وغض الأبصار عنها مأخوذة من المورد من كتاب البرهان فى تفسير القرآن (ه) وقال ك لا يجب ستر العورة بل يمسح اه ص قيل خلافة فى غير الصلاة (ه) من الذكر والأنثى ما بين السرة والركبة^(٥) وعن غيره من المعتزلة يجوز كشف الفخذ حال الفعل من الفلاحين وأهل الأشغال اه من تعليق الزنادات وهذا فى حال الفعل لا فى السعة وعن أبى داود لا عورة إلا القبل والدبر والقبل نفس العضو لا ما حوله والدبر يقرب أنه ما بين الالبين والرجل والمرأة فى ذلك سواء ولا خلاف أن الفرج عورة^(٦) الجافة وزالت عنه من غير فعله وقيل بفعله إذا أفردها فعلا ولم يتحرك بصحر كالمصلاة كأيان فى قرز ولقط البيان وهكذا الجافة إذا وقعت عليه أو على لحافه تمزالت بغير فعله (١) اه ن قرز (١) تصد مع التحرك بصحر ك قرز (ه) دليلهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقيت عليه النجاسة وهو راكع ثم لم يرفع رأسه حتى أزيلت عنه ثم تمصلاته ألقاها عليه أو جعل لعنه الله^(٧) تنبيه (١) أما لو كان فى ثوب المصل خرق ينكشف منه بعض عورة فوضع يده عليه لا يفتل كثير أجزاء إذا لبدن يستر بعضه بعضا ذكره فى ح الإمامة وشرح ض زيد وهو قوى عند ش لا يستر قرز اه غ (ه) فرع (١) قال الفقيه ع ويعنى عمارى من فخذ المصل حال التشهد وحال السجود ومن بين رجليه لأنه يشق التحرز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر النساء إذا سجد الرجال فأخفضن أبصاركن ثلاثين عورت الرجال من ضيق الأزر (١) ظاهر أن تعدد قرز وليس فى الحديث إلا فى حال السجود

الثوب لبسة يستر بها جميع عورته حتى لو أراد الرأى يراها لم يرها إلا بتكليفه فلي هذا لو التحف
نوباً وصل في مكان مرتفع على صفة لو مرتفعة ما رأى عورته من دون تكلف لم تصح صلاته
قيل ف فاما إذا كانت ترى من فوق ^(١) فان صلاته لا تصح ^(٢) سواء كانت الرؤية بتكلف أم بغير
تكلف • قيل ح ومن هو على صورة التكلف حكمه حكم التكلف فلا يضر لو بدت له نحو أن يرفع
رأسه لرؤية شيء غير عورة المصلى فيرى عورته ^(٣) فان ذلك لا يضر (و) يجب ستر العورة من الثياب
(بما لا يصف ^(٤)) لون البشرة لوقه فيه فان كان يصف لم تجز وقال الأمامح ذلك يختلف
بالمكان ^(٥) والزمان ^(٦) وهو كقول ع أن الظلمة ساترة ^(٧) (و) إنما تجزى بثوب ضيق غير
خشن وقد قدروا حد الصفاقة أن (لا تنفذ) من جسد المصلى (الشعر بنفسها ^(٨)) فان كانت
تنفذ بنفسها لا بمعالجة لم تجز الصلاة به وحده ^(٩) (و) العورة بالنظر إلى الصلاة دون سائر
الأحوال ^(١٠) (هي من الرجل ومن لم ينفذ عنه ^(١١)) من المايك الذكور والأنثا فيدخل في

(هـ) يحترز بمن يصلي قدامك وأنت تعلى وترى عورته حال التهوى السجود وهو ساجد أو نحو ذلك فان هذا
لا يضر لانه لم ترى إلا بكلف وأما لو كان جنبك من يرى عورتك أو من فوقك لكبر الفترة أو من تحتك
نحو من يصلى على سريره أو نحوه بغير سراويل فانها لا تجزى إله رى قرز (هـ) ولو نفسه قرز ^(١) ولو كان
تقدرا وسواء كان هو الرأى أو غيره قرز ^(٢) والخطار تصح إذا كان بكلف ولا فرق بين أن رى من فوق
أو من تحت إله إله رى قرز ^(٣) وكذا المستلي على قفاه حكمه حكم التكلف قرز ^(٤) (فرع) والماء الكدر
يستر للصلاة ^(٥) لا الظلمة قرز إلا عند ع اهن لكن قال الماء الكدر تنفذ الشعر بنفسها فينظر إله في
(١) ويصلى قائماً مومياً ثم فاعداً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما استطعتم إله ب معنى (هـ) من غير تكلف
قرز (هـ) فلو كان يصف في وقت دون وقت وفي مكان دون مكان قيل لا يصف على المذهب وأما بدن
دون بدن فكذلك لا يصف أيضاً ولفظ حاشية وإن كان رقيقاً لكنه لا يصف لما أشبه الجسد لم تصح
الصلاة لأنه يصف تقدراً وهو المختار (هـ) من حرة أو سواد أو نحو ذلك وأما الحجج فلا يضر إله له
وري والمراد أن يعرف ما تحت الثوب من كونه أبيض أو أحمر لا مجرد الحجم الخيال فلا حكم له
إله له ^(١) المظلم تقدراً لا تحقيقاً فالقصد إذا كان يقدر بدوها لحشوة الثوب وإن لم تبدو فاما إذا
بدت لم تصح الصلاة ولو كان الثوب غليظاً إله هو وتعليق ابن مفتاح قرز ^(٢) الليل ^(٣) لمن لا يجد سراً
لا على الإطلاق إله لي ^(٤) يعني تقدراً لا تحقيقاً أنك تحذر أنها تخرج من غير خروج فان ذلك لا يجزى
وإن لم تخرج لحصول ذلك التقدير لأن ذلك يحصل بخالب الظن في نحو شيء من الثياب الهندية إله ب
لفظاً قرز (هـ) غير شعر الرأس واليامة وظاهر ان خلافه قرز ^(١) هذا إذا اهرد الرفيع أو الخشن أما لو
خضاغه حتى لا يصف ولا تنفذ الشعر أجزاء إله لي قرز ^(٢) وأما سائر الأحوال فالرجل كله
عورة مع المرأة والمرأة كلها عورة مع الرجل قرز ^(٣) وأما الإمة التي عتق بعضها فحكمها في العورة حكم
الحرّة ^(٤) ذكر رمناه في الآثار وفي حاشية ولو عتق بعضها على الصحيح (١) وقيل حكم الإمة لأن الستر
لا يتبع وهو ظاهر ان قال في البحر فلو لم تملك العتق فضلت حاسرة ثم عتقت العتق أعادت في الوقت لا بعده قرز
(هـ) وأما لو عتقت الامتوحي كاشفت رأسها وهي في الصلاة بطلت صلاتها على كلام النيين مطلقاً إلا حيث

ذلك المذبر والمكاتب وأم الولد فهي من الرجل (الركبة إلى تحت السرة ^(١)) بقدر الشفة ^(٢) فإذا بدا شعرة من هذا القدر فسدت الصلاة (و) العورة (من الحرة) بالنظر إلى الصلاة جميع جسمها وشعرها (غير الوجه والكفين ^(٣)) وزاد القاسم ^(٤) القدمين ^(٥) ذكره ع ^(٦) عنه فيجب عليها ستر ما عدا هذه فلو ظهرت شعرة من رأسها فسدت صلاتها وكذلك سائر جسمها وعورة الخنثى المشكل كعورة المرأة ^(٧) ترجيحاً لجنبه المخطر ويجب على المصل أن يستر من غير العورة ما لا يتم ستر العورة إلا بستره كيمض الساق ليكمل ستر الركبة (ويندب) في الصلاة ^(٨) الستر (للظهر) ^(٩) ولصدر أيضاً لكن الأغلب ^(١٠) في ما يستر الظهر أنه يستر الصدر فاستغنى ﴿ عليم ﴾ بذكر الظهر (والمهبرية ^(١١)) يندب سترها وهي لحية باطن الساق وقيل لحية اللوح ﴿ قال عليم ﴾ والأول أصح (والمنكب) أيضاً يندب ستره ﴿ قال عليم ﴾ وعبرنا بالمنكب ^(١٢) عن المنكبين الشرط (الثالث طهارة كل محمله ^(١٣)) أي محمول المصلى (و) طهارة

لا يمكن سترها لو خرجت وخشيت فوت الصلاة بخروج الوقت وكذا في أوله مع الأيسر ذكر ذلك الفقيه ع كن انتقل حاله من الأعلى إلى الأدنى وهذا على أصول السيدين فقط اه رى لفظاً وأما على أصل ع فتصح صلاتها إذا سترت رأسها فوراً (صوابه عتقها ^(١)) والحجة قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل شيء أسفل من السرة إلى الركبة عورة وروى عن أبي هريرة أنه قال للحسن بن علي عليم أرني الموضع الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبله منك فكشفت له سترته دل على أن السرة غير عورة (*) يعني بنفسها عورة واختار الإمام ع قوله ش أن السرة والركبة ليستا بعورة اه رى ^(٢) قيل فوالظاهر من إطلاق أهل المذهب إنما تحت السرة عورة * ^(٣) وما يزداد من ذوائب المرأة التي في الصدين فلا يضر وتصح الصلاة لأنه من الوجه قرز ^(٤) والصادق والناصر وزيد بن علي اه ن ^(٥) إلى السكبين ^(٦) وزاد الساقين ^(٧) فلو بدى ما لم يجب ستره من الرجل لم تقصد إلا بما تقصد به صلاة الرجل لأن الأصل الصحة اه صبيترى ^(٨) وأما في غيرها فلا يلزم إلا ستر العورة فقط قال في الجوهرية ويلزمه الزيادة إذا كان لو لم يفعل أدى إلى سقوط جاهه ومروءته اه ص ولا تقصد الصلاة بتركه وإن كان آتما اه ^(٩) ولو بما دق ورقا كب قرز قلت ولا وجه له اه ب ^(١٠) ولو يحيل فهو يصير بذلك فاعلا للسندوب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بحر انك لو لم يورد وهذا هو الأولى واختاره المتوكل على الله مادته بر كاته قرز ^(١١) (فائدة) عن البيان ما لفظه ويسحب في الهامة والقميص والردى مع الأزار والسرائيل وقد ورد في الحديث أن الصلاة بهذه الأربعة مائة صلاة كل واحد بخمسين وعشرين صلاة رواء في المنهاج فان اقتصر على واحد فاقميص أفضاها ثم الرداء ثم الأزار ثم السراويل اه وائل (هـ) لفظ الأحكام وهبرتهما بالإضافة اه لفظاً ^(١٢) والمهبرية عن المهبريين ^(١٣) ﴿ خلاف المبالدة ﴾ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن العباس وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص قالوا لا يشترط الطهارة لقوله تعالى خذوا زياتكم عند كل مسجد ولم يفصل بين أن تكون ثيابه طاهرة أو متنجسة اه ان قلت قال تعالى وثيابك فطهر والمراد الصلاة للاجماع أنه لا وجوب في غير الصلاة وخبر أبي هريرة بإعادة الصلاة الخبر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه ونحوه اه بحر

كل (ملبوسه^(١)) في حال صلاته ﴿قال عليم﴾ وإنما جئنا بكل في قولنا كل محموله وملبوسه إشارة إلى خلاف الأزرق^(٢) في من صلى في ثوب طويل طرفه متجنب وهو لا يتحرك بتمركه فانه قال تصح صلاته ولذلك أنها لاتصح (و) يشترط أيضاً (إباحة ملبوسه^(٣)) أى ملبوس المصلي حال صلاته وقد انطوى ذلك على أن الصلاة لاتصح فيما يحرم لبسه بأى وجه حرم من غضب أو غيره كالقميص في حق الحرم وكذا للزفر في حق الحرمه فلو لبس خاتماً منصوباً فقال القتيبان مدى لاتصح صلاته لأنه لا لبس وقال السيد ح إذا صلى في خاتم منصوب أو سيف منصوب أو حاملاً لمنسوب صحّت صلاته لأنه غير لا لبس ﴿قال عليم﴾ وكلام السيد ح قوى إلا في الخاتم فانه يسمى ملبوساً^(٤) وقال ح وش أنها تصح في الملبوس النصب ﴿قال عليم﴾ وأوضحنا بجهنم الصفة أنه لا يشترط هنا إباحة المحمول كما تشترط طهارته بأن قلنا وإباحة ملبوسه ولم نقل ومحمله^(٥) كما قلنا في الطهارة مثاله أن يكون في كم المصلي أو عمامته دراهم مقصوبة^(٦)

^(١) قال في منهاج ابن معرف عن أصحاب وذكره في الاختصار أنه إذا صلى وتحت رجله مقود كلب صحّت صلاته إلا إذا كان المقود في يده أو مشدوداً إلى وسطه اه زهري^(هـ) مسألة ﴿وتجاوز الصلاة بالثياب التي تصبغ بالليل وتشمس في البول إذا غسّلت وبقيت فلم يبق لها أثر من البول وكذا إذا جعل في صبغها البول ثم غسّلت جازت الصلاة بها نص عليه في المنتخب ورواه عن جده الترمذي عليم وذكر أبو مضر أيضاً أن الزعفران إذا وضع في البول ثم باعه صاحبه فصبيح به فانه إذا غسل جازت الصلاة فيه اه لعله قرز^(ز) والامامي والحقيني^(ح) وأما من صلى بوب مصبوغ بنبيل مقصوب جازت الصلاة فيه ذكره أبو مضر والسيد ح لكن يجب مراعاة المالك مع الامكان وإلا لم تصح الصلاة فيه ولا في غيره لأنه كن صلى وهو مطالب بالدين اه غ قرز^(هـ) والفرق بين المحمول والملبوس إن الملبوس شرط في صحة الصلاة فإذا لبسه قد عصى بنفسه ما به أطاع بخلاف المحمول فليس شرطاً في صحة الصلاة فيكون ماصياً بغير ما به أطاع فان لبس مباحاً و فوقه مقصوباً ملبوساً لم تصح الصلاة أيضاً لحديث ابن عمر وقرز^(هـ) فان قلت هلا اقتصرنا على قولك وإباحة ملبوسه فان ذلك عام ولم يمتنع على قولك وخيطه وتمتة الممن قال عليم ليس كما أبيع لبسه تصح الصلاة فيه فان الشراء بقصد غضب يجوز لبسه ولا تصح الصلاة فيه فلم يدخل تحت قولنا ملبوس وأما المحيط فذكرناه ثلاثاً بوجه أنه من المحمول اه غيت^(١) والعمامة والفنسوة والنبيل وحلية المرأة وأما وضع الثوب على المنيكب فيبيع فيه العرف قال عليم والجنيبة والحزمة محمولة اه ري والكاش محمول وهو إنباع من جلد على صفة المسب يجعل فيه النشاب التي يرمى بها بالقوس^(ز) والفرق بين من حمل نجساً وبين من حمل مقصوباً أن الشرع ورد بأنه لا صلاة لمن يصحرك للتجسس بصركه أو يحصل بئس من ملبوسه بخلاف الغضب فلم يرد أثر يدل على فساد صلاة حامله بل قصد في بعض الأحوال لأمر آخر وهو أن يضيق رد القصوب والصلاة في أول وقتها واجب موسع فلا تصح صلاة الغاصب أول الوقت اه غ^(١) وروى عن سيده ابراهيم السعدي رحمه الله إن الدرام المضروبة طاهرة لوجه ثلاثة الأول طهارة أهل الكتاب الثاني أن كل جديد طاهر الثالث انه لم يثبت استقرار الرطوبة على القول بنجاستها فيمكن أن تترتب بها في حال الجري اه

أونحو من ذلك وفي هذه المسألة خلاف بين أهل المذهب غشكى في الكفاي ليحيى ﴿عظيم﴾
وعلى خليل للم بالله أن حكم المحمول حكم للمبوس فلا تصح صلاة الحامل ﴿وقال ص بالله أن صلاته﴾
تصح إذا كان من البرام له غائباً لا حاضراً ^(١) قيل مد واسله يعنى إذا كان عازماً على الرد وإلا
لم تصح وأشار في الشرح إلى الصفة ^(٢) ﴿قال خليل﴾ ثم إنا بينا أن ما كان بعضه حراماً حكمه
حكم ما هو حرام كله بقولنا (وخيطه ^(٣)) فلو كان في ملبوسه خيط حرام لم تصح الصلاة فيه
سواء كان منسوجاً فيه أم مخيطاً به ﴿قال خليل﴾ ونحن نذكر تفصيلاً في ذلك لم يتعرض له
الأصحاب فنقول هذا الخيط المنصوب لا يخلو إما أن يمكن نزعه بنزع إتلافه أولاً . أن أمكن نزعه
سالم الحال فإن كان مالكة مرجو الوجود وجب نزعه وحفظه حتى يقطر بمالكة أو يأس ^(٤) منه
فيتصدق به . وإن كان مأبوس الوجود فإن لم يكن في الناصب مصلحة عامة ^(٥) لم تصح صلاته فيه
وزنه نزعه والتصدق به . وإن كان فيه مصلحة فعلى كلام على خليل وأبى مضر يجوز له صرفه في
نفسه ^(٦) فتصح ^(٧) صلاته فيه وعلى كلام ض جعفر وع لا يجوز فلا تصح الصلاة فيه . وأما إذا
لم يمكن نزعه إلا بإتلافه ^(٨) فإن كان له قيمة ^(٩) لم تصح الصلاة فيه حتى يراضى للمالك إن كان

^(١٠) العبرة في صحة الصلاة تنذر إمكان الرد إلى مالكة في وقت الصلاة سواء كان حاضراً أو غائباً
فإن أمكن لم تصح مطلقاً إلا حيث خشي فوت الصلاة وهو لا يخشى فوت المالك فإنها تصح صلاته
وهذه قاعدة لأهل المذهب وقال ابن مظفر وهو مراد ص بالله لقوله غائباً لا حاضراً أه هامش تكيل
^(١١) حيث لا يمكن رده على مالكة في وقت الصلاة ذكره في الشرح وص بالله فاما مع التمكن من
الرد فلا يجوز إلا عند تضيق الوقت مع عدم خشية الفوت كما يأتي أه رى قرز ^(١٢) لا الصبغ
^(١٣) ﴿١﴾ فتصح وتكره ذكره أبو مضر لأن للخيطة تأثير في الستر بخلاف الصبغ قلت فلو كان هذا الخيط
في طرف ثوب طويل يمكن الاستتار بالقدر الحلال منه هل تصح الصلاة قلت يحتمل أن لا تصح كما
لا تصح في ثوب بشرة درام منها درهم مغصوب ويحتمل أن تصح لأنه حينئذ يجري مجرى المحمول
وقد تقدم أن مجرد حمل المغصوب لا تسد والاحتمال الأول أظهر لأنه يسمى لباساً للثوب وإن كفاه
بعضه أه غ ^(١٤) ﴿١﴾ لكن يجب مراعاة المالك مع الامكان بقيمة الصبغ وإلا لم تصح فيه ولا في غيره لا كن
صل وهو مخاطب بالدين أه غ يقال قد صارت قيمته ديناً فيأتى فيه قول ص بالله أنها تصح صلاته إذا
كان من له الدرهم غائباً لا حاضراً قرز ^(١٥) حيث له تأثير في الستر للثوب أه رهان لا إذا غرز للحفاظ
إذ هو محمول قرز وفي شرح ابن بهران ولو طرز به الثوب تزينة أو عبثاً إذ لا يسمى لباساً ^(١٦) يعنى
من معرفته وأما إذا أيس من حياته سلمه لورثته قرز ^(١٧) أو خاصة قرز ^(١٨) بعد التوبة ^(١٩) يعنى بعد الصرف
فتفترق حالة النصب وغيره قرز ^(٢٠) أو التيس الخيط بغيره ^(٢١) قيل حال الصلاة وقيل حال الأخذ يعنى
لا يتساع به حال غصبه قرز وقيل من حال الأخذ إلى حال التلف وقيل يوم النصب وقيل يوم التلف
^(٢٢) ﴿٢﴾ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لو أن لرجل تسعة دراهم حلالاً فضع إليها درهما حراماً واشترى بها
توباً لم يقبل الله فيه صلاته وأه ابن عمر عنه صلعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثلاث
مرات وإلا صمت أذنائى وكان القياس الصحة عند الهدية إذ الدرهم لا تصنع وقائده عند م بالله يملكه

مرجوا وإن كان مأبوساً لم تجز به الصلاة حتى يتصلق بقيمته إن كان موسراً^(١) لأن القيمة تخالف المعين في هذا الحكم كما سيأتي وإن لم يكن له قيمة^(٢) سمحت الصلوة فيه ولم يجب إزالته ولا مراضة المالك لأن النصب إذا لم تكن له قيمة وتلف فلا عوض له كما سيأتي (و) يشترط أيضاً في ملبوسه إباحة (ثمة المعين^(٣)) فلو كان ثمة للمعين أو بضه غضباً^(٤) لم تصح الصلاة فيه فإن لم يكن معيقاً بل اشتراه إلى الذمة سمحت الصلاة فيه ولو كان قضاء غضباً وهكذا أيضاً يشترط إباحة ثمن الماء والدار للمعين عند ط كالتوب للمعين خلاف^(٥) م بالله هو قال عليم ولما كان في اللباس ما اتفق أهل البيت والمذهب على تحريم لبسه في غير الصلوة واختلقوا في حال الصلاة وكان ذلك مستغرباً فأشترنا إليه بقولنا (وفي الحرير الخلاف^(٦)) وإن كان قد دخل في قولنا وإباحة ملبوسه * ثم اختلف

بالتقبض وإنما امتنعت الصلاة لأجل الخير لكونه دخل الحرام في ثمته اهـ وإيل (هـ) صوابه لا يتسامح لأنه مثلي^(١) والمرد بالمؤسر أن يمكنه قيمته زائدة على ما يستثنى للفلس وإن كان مصرراً بقي في ذمته حتى يجسر وتصح صلاته فيه قرز لكن تتركه التوب بالاستحلال للأساءة قرز^(٢) صوابه يتسامح به لأنه مثلي قرز^(٣) قيل وإذا شراه بشمن مضموب ثم خرج عن ملكه وعاد إليه سمحت اهـ ما جري وفي التثنية أنها لا تصح وإن خرج عن ملكه ثم عاد لظاهر الخبر اهـ فتح (هـ) فلو كان البائع عالماً بنصب الثمن كان على الخلاف في بطلان الإباحة بطلان ما قبلها (١) الأصح أنها تبطل وفي الزوائد أنها لا تبطل اهـ ص (١) أما في القذف فظاهر كلامهم أن الحكم واحد مع العلم والجهل إلا في سقوط الأثم عن الجاهل اهـ ع (هـ) المدفوع اهـ ص (هـ) هو قال في التثنية ولا يشترط ما ذكره في الزوائد وهو أن لا يكون البائع عالماً بنصب الدرهم ولا ما ذكره الفقيه ع وهو أن لا يكون الثوب قد خرج عن ملكه لأن هذه الصورة مخصوصة بالخبر (١) والأقاليع صحيح عند الهدوية لأن القذف لا يحين وكذا اعتد م بالله (٢) اهـ فتح خلاف الثامر فيقول البيه باطل (١) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من معه تسعة دراهم حلالا وضم إليها درهم أحراما فاشترى بال عشرة تو لم يقبل الله الصلاة فيه قال ابن عمر سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وآله ثلثاً اهـ شفاء (٢) يعني فأسدعنده وملكه بالتقبض^(١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لو أن رجلاً تسعة دراهم الخير له لا تشيره^(٢) لأنه لا يقبس على ما ورد على خلاف القياس وط يقبس على ما ورد كذلك^(٣) وكذا الذهب والفضة والؤلؤ ونحوه فهو كالحرير قيل ح وكذا المصبوغ حرمة وأصفرة فهو كالحرير قيل وصلاته الرجل في غامى فضة أو ذهب كافي للحرير اهـ بيان بلقطه قرز (هـ) فأما حيث لم يوجد غيره في الميل وخشي فوت الصلاة سمحت الصلاة فيه وأما اب قرز فان لم يصل فيه لم تصح صلاته اب قرز فان وجد في حال الصلاة خرج منها فان لم يخرج طلت اهـ ص قرز فان خشي خروج الوقت إن خرج من الصلاة وإن صلى أو رد لسل قيل يخرج ويصل قضاء (هـ) إذا الصلاة موضع تذلل وخضوع لا موضع خيلاء اهـ ري ومن جعل الملة الخيلاء صحح الصلاة فيه لأن الصلاة تنافي الخيلاء فلا يحرم حالها والأولون لا يعملون الملة الخيلاء بل الملة في تركه كون فيه مقصودة ولا نعلها وذلك حاصل في حال الصلاة اهـ (هـ) فان زال الوجه الملبس وقصد صلى فلا إعادة عليه ولو كان الوقت باقياً (الحاصل) في توب المصلي أن يقول لا يحلوا ما أن يكون طاهر أباحا أو لا الأول صحح على الأصل والثاني لا يحلوا ما أن يكون حريراً أو متنجساً أو مغصوباً إن كان حريراً أو فجر م لبسه مطلقاً في الصلاة

أهل للذهب في صحة الصلوة بالتدبر المحرم منه في غير حال الصلاة ممن لا يجوز له لبسه في حال
إلا لضرورة ملجئة اليه قال الهادي عليه السلام في التتبع وحصله ط للذهب أن الصلوة به ^(١) على
ذلك الوجه لا تصح ^(٢) وهو قول من بالله وقال ع و م بالله والأحكام والخلفين أنها تصح
وتكره فأما إذا كان المصلي على حال يجوز له لبسه نحو ارباب أو ضرورة ^(٣) صحت الصلوة فيه ^(٤)
وفاقاً ولو وجد غيره (فان تندر ^(٥)) الثوب الطاهر جميعه والباح كذلك وخشى المصلي خروج
وقت الصلاة (فأما ^(٦)) أي فعل المصلي أن يصلي عارياً (قاعدة) متربهاً كما سيأتي (مومياً) لركوعه
وسجوده ^(٧) غير مستكمل للركوع والسجود بل يكفي من الإيماء (أدناه) أي أقله ^(٨) لكن يزيد في
خفض السجود فإذا كان الثوب مفضوباً فإنه يصلي عارياً قاعدة كما تقدم سواء كان في خلاف أو في
ملاء وأما إذا كان متجنباً فإن كان في خلاف فقال ط يصلي عارياً ^(٩) قاعدة كما تقدم وهو قول

وغيره إلا لارهاب أو ضرورة فيصح مطلقاً فإن صلى عارياً مع وجود الثوب الحرير لم تصح صلاته
ويصلي بالثوب الحرير مع عدم غيره في أول الوقت فإن وجد ثوباً غير الحرير في حال الصلاة وجب عليه
الخروج من الصلاة فإن لم يخرج فسدت صلاته وإن وجد الثوب بعد الصلاة وقد صلى بالحرير فلا يبعد
الصلاة مطلقاً في الوقت وبسببه وإن كان الثوب متجنباً فلا يخلو إما أن يتضرر المصلي أولاً إن لم
يتضرر صلى عارياً قاعدة مومياً أدناه مطلقاً في خلاف أو ملاء وإن كان يتضرر فيصل به آخر الوقت
مومياً لأنه أقل استعمالاً فإن صلى عارياً مع الضرر لم تصح صلاته وإن كان الثوب غصباً فلا يصلي به
إلا مع خشية التلف وعدم تضرر مالكه فإن تضرر مالكه صلى عارياً وإن تلف له عبد الواسع ^(١) وتصح
الصلوة عليه لا بإحاطة افتراشه قرز ^(٢) صلاة الرجل والخنثى لا المرأة فتصح أن معنى قرز ^(٣) وحكم
قبض المحرم كالحرير إذا لم يجد غيره في صحة صلاته وتزومه القدية قرزاه وفي البحر قلت والمخيط في
حق المحرم كالنصب اه وقيل كالثوب المتنجس يجوز تخشيه الضرر ^(٤) ولا يلبس منه إلا قدر الكفاية
فإن زاد فسدت صلاته اه وأبل وقيل أنه يجوز إن يستر جميع بدنه إذ قد أصبح له اه سمى قرز ^(٥) ولو
في أول الوقت ^(٦) مسألة في من كان الستر على مسافة منه والماء على مسافة وهو لا يدرك في الوقت
إلا أحدهما فالأقرب أن الستر أولى لأن الماء له بدل وهو التيمم والستر لا بدل له حيث تعذر بالكفاية
اه بن بقله فلو تعارض طلب الماء والقبلة أيهما يقدم قيل بخير لاستوائهما في البدلية إذ لا ترجيح
اه و قيل يقدم طلب الكعبة لأن الماء بدلا وهو التيمم والقبلة لا بدل لها اه سمى قرز ^(٧) فرع ويجب
على العاري أن يطلب ما يستر عورته أو بعضها إن تندر سترها فيسترها بما أمكن من شجر أو طين أو
تراب أو ماء ^(٨) ١) ويصلي قائماً وراكعاً وساجداً إذا أمكنه من غير انكشاف شيء من عورته وإن
لم يمكن إلا بكشف شيء منها أو لم يجد ذلك صلى جالساً مومياً ويجلس على ما يكون أقرب إلى الستر
وينزل عن الناس إذا أمكنه اه لفظاً ندبا وإلا فالواجب على الغير أن ينض بصره قرز ^(٩) ١) والمذهب
خلافه لأن الشرة تنفذ بنفسها قرز ^(١٠) في الميل قرز ^(١١) فإن وجد ما يستره حال الصلاة أو بعدها
فكالتيمم وجد الماء اه سلامي ^(١٢) ويكره للتقل عقيب التشهد الأوسط ولا سجود للسهو ^(١٣) وجوبا
قرز ^(١٤) ثلاثا تنكشف عورته من خلقه اه ن ^(١٥) ليستفيد الطهارة اه زر

القاسم وقال م بالله إنه يصلي فيه ^(١) وإن كان في ملاء فقيل فب اتفاق ^(٢) بين السديين أنه يصل فيه (فإن خشى) الصلي الذي لا يجد إلا المتنجس من صلاته عاريا (ضررا ^(٣)) من برد أو غيره (أو) كان على بدنه نجاسة من جنس ^(٤) نجاسة الثوب (تضر) عليه (الاحتراز) من تلك النجاسة كالستحاضة ومن به سلس البول أو اطراء الجرح (صحت ^(٥)) صلاته حيثما (يا) ثوب (التنجس ^(٦)) لكنه يلزمه تأخير الصلاة الى آخر وقتها حيث يصلي به لخشية الضرر ^(٧) ولا يلزمه حيث يصلي به لتضر الاحتراز. واعلم أن خشية الضرر لا تبيح الصلاة إلا بالمتنجس (لا بالنصب ^(٨)) فلا تصح الصلاة به (إلا) لخشية تلف ^(٩) من التعري لبرد أو نجوه. ولا بد مع ذلك من أن لا يخشى على ماله التلف ^(١٠) فإن خشى لم تصح صلاته ولو خشى تلف نفسه لأن مال الغير لا يبيحه من الضرورات الا خشية التلف للنفس أو لمضو مع أمان ذلك على ماله (واذا تنجس) الثوب (الظاهر بنيره صلاها ^(١١)) ذك الذي تنجس عليه

^(١١) ليستفيد القيام وسر العورة ^(١٢) الظاهر اختلاف قرز ولا يصلي فيه ولو في الملاء عند ط ^(١٣) فإن صلى عاريا مع خشية الضرر ^(١٤) لم تجزه لأنه كن صلى عاريا حيث يجب عليه السر فأشبه من وجد ثوبا ^(١٥) طاهرا فصلّى عاريا اهـ بخلاف ما تقدم في الوضوء قوله صلى الله عليه وآله وسلم واسباغ الوضوء في السبرات ^(١٦) إن تضرر وإلا جاء على قول الاجداء والانهاء ^(١٧) لأن الشرع قد أباح له الصلاة فيه ^(١٨) في الحال أو في المال قرز ^(١٩) صوابه من عين قرز ^(٢٠) ووجب قرز ^(٢١) ويصلي آخر الوقت اهـ روى قيل ولا يصلي إلا بالأيام لأنه أقل استعسلا اهـ غ ويصلي قائما قرز ^(٢٢) ولا يستعمل من التجس إلا ما يستعورته اهـ وابل بل ما بين معه الضرر ولو كثر وقيل يجوز لأن يستريح بدنه إذ قد أصبح له ^(٢٣) والوجه في ذلك أنه يجب عليه الطلب الى آخر الوقت للثوب الطاهر فإذا صلى بالثوب المتنجس فهو يدل عن الطاهر اهـ ^(٢٤) وكذا بساط المسجد لأنه كالغير قرز ^(٢٥) فيصح ويب ^(٢٦) وحيث يباح له ذلك يدافع ولو بالقتل وتنزله الأجرة اذا كان مثله أجرة في تلك المدة واذا خشي على ماله الضرر وكان بعضه يكفيه والبعض الآخر يكفي للمالك جاز قطعه ويضمن الارش لكن هل يملكه يدفع القيمة بعد الخروج من الصلاة أو يردده ويسلم الكراه أو الارش سل قيل لا يملكه بل يردده ويسلم الارش والكراه اهـ ^(٢٧) قرز ^(٢٨) أو الضرر اهـ ج مجساة ^(٢٩) وأما اذا تنجس الثوب الحرير وكذا المزعر في حق المحرم ولو امرأة وذلك نحو أن يكون أعمى أو في ظلمة فانه يصحى ولو منع اتساع الوقت ولا يصليها فيها لأنه يؤدي الى ارتكاب محظور فإن لم يحصل له ظن صلا في أيهما شاء فيكون كالعدم ذكره مولانا عليم اهـ ^(٣٠) وكذا لو تنجس جلد مذكاة وميتة صلاها فيها بخلاف الثياب الماء بالبول كما خدم اهـ ج في حيث لم يكن ثمة رطوبة والا كانت كسئلة الآنية ^(٣١) وأما لو تنجس عليه الثوب النصب بالبإح فلا يصحى بل يتركها معا كالأمن اهـ ج معنى ولو صلاها فيها أتم وأجزأ قرز ^(٣٢) فإن قيل إن الصلاة في الثوب المتنجس محظورة الجواب انه إنما تكون محظورة حيث يعلم ذلك بغير لبس اهـ برهان ^(٣٣) لا يجد غيرها في الميل اهـ هدية قيل القفيه ولو صلى فيها مع وجود غيرها أصبح منها جاء على قول الاجداء والانهاء لأن الصلاة في التجس محظورة وبعد الصلاة فيها يعرف أن أحدهما مجبعا لكن قد عصى بالدخول اهـ وقيل لا يصح كن صلى وثمة منكرا اهـ

(فيهما^(١)) أى فى كل واحد من التوئين مرة نحو أن يريد صلاة الظهر ومعه ثوبان أحدهما طاهر والتبس عليه أيهما هو فانه يصلى الظهر فى هذا مرة^(٢) وفى هذا مرة ثانية فان كان الثياب ثلاثة والمتنجس اثنان صلاها ثلاث مرات ثم كذلك (وكذا ما كان) فى اثنان (مستعمل أو نحوه^(٣)) إحداهما فالمستعمل واضح ونحوه ماء الورد^(٤) الذى قد ذهب ريحه فاذا التبس الطهر من هذين المائين فالواجب استعمال^(٥) كل واحد منهما فان كثرت الآنية وأحدها مستعمل^(٦) فكالثياب (فان ضاقت) الصلاة بان لا يبقى من وقتها ما يقسق لعلها مرتين فى التوئين أو أكثر حسب الحال وكذا فى المائين إذا لم يبق ما يسقى والوضوء مرتين أو أكثر حسب الحال (تحرى^(٧)) الصلى بان يرجح بين الأمارات التى يمتنع بها الطاهر^(٨) والطهر^(٩) من غيره ويعمل بما غلب فى غلبه فان لم يحصل له ظن فى تحريه^(١٠) صلى عارياً فى الخلاء^(١١) كما مر^(١٢) وترك المائين ويتم بعد ارافقه الماء^(١٣) **تنبيه** **قال** عليم **عليه السلام** اطمأن أن الاصحاب لم يذكروا حكم لبس المسكان الطاهر للمتنجس والقياس يقضى بأن حكمه حكم الثياب فمن تيقن نجاسة فى بعض بقاع المسجد والتبس لزمه أن يصليها مرتين فى يتحقق كما ذكروا فى التوئين ولا يلزم ذلك الا فى المسكان المتقصر كالسجد^(١٤) والمنزل دون مالا ينحصر أو يشق حصره^(١٥) فلا يلزم كما لا يلزم تحريم

(١) ويجب عليه تجفيف يده قرز^(٢) وأما صلاة الجمعة فلا يتصور فيها صلاتان قرز^(٣) والمستعمل مثل التراح أو أكثر وإلا خطئه كما تقدم فان ضاق الوقت ولم يحصل له ظن وجب استعمالها فى غير موضع النجاسة اذ قرز^(٤) ونحوه كماء الكرم وهو طاهر غير مطهر فانه يتوضأ بهما ويصلى صلاة واحدة ان شاء أو لكل واحدة صلاة ولا يخطئهما فان فعل اعتبر الأغلب كما مر اه ع قرز^(٥) وهذا حيث لم يكن فى أعضاء الوضوء نجاسة وإلا فكأنهم فى أنه يعتبر غلبة الآنية فيحرى ويستعمله فى موضع النجاسة اه ع معنى وح بهران ولا يلزم التأخير كما تقدم^(٦) صوابه غير مستعمل قرز^(٧) لكن يقال لو توضأ لهما جميعاً استفاد الطهارة فينظر فى الفرق يقال انه لا يأمّن أن يصادف الماء المستعمل أولاً وله تأثير فى الوقت فهو بمثابة من خشى خروج الوقت بالمسير الى الماء اه وقيل الفرق واضح وهو أن هناك متيقن لطهارة الماء لا هنا فاللبس حاصل (٨) ظاهره ولو كان المطهر أقل أو أكثر وكذا فى البيان وهذا هو الصحيح كما فى الاز وان كان ظاهر كلامهم اشتراط الغلبة فى التحري فى المياه خاصة اه رى والفرق بين هذا وبين المياه انه قد جاز استعمال الثوب المتنجس فى حال وهو عند خشية الضرر بل يجب بخلاف الماء المتنجس فلا يباح التطهر به فاشترط فيها زيادة عدد الطاهر ذكر معناه فى ن^(٨) فى الثياب^(٩) من المياه^(١٠) أو خشى فوت الوقت بنفس التحري اه قرز^(١١) على قول مبالغة (٩) وفى الملا قرز^(١٢) فى قوله فان تعدى^(١٣) لأنه يسمى واجداً وظاهره الوجوب والاولى انه ندب كذا قرز لأنه ليس واجب على الحقيقة لأن الشرع منعه اه هاشمى تلك (٩) ندب قرز^(١٤) قدر ما يسع اثنان قرز^(١٥) قيل وهذا خاص فى الارض لأنها لا تخلو عن النجاسة بخلاف البسط والحصى ونحوها اه ن فى كالثياب اه رهان (٩) ما يتسع ثلاث أو أكثر من ذلك فلا يلزمه إلا التحري اه راوح (٩) وهذا حيث لم يجد مكاناً يحكموا بطهارته فان وجد اجتنب ذلك

نساء غير منحصرات أويشق انحصارهن والله أعلم (وتكره ^(١)) الصلاة (في) ثوب (كثير
الفرن ^(٢)) كثوب العصار ^(٣) والجزاروما كثر فيه لبن المرأة (و) تكروه أيضاً (في) القوب
(الشييع) صيفا ^(٤) (صفرة وحمرة ^(٥)) لاختضرة وزرقة ^(٦) وسوادا حالكا والشييع قيل
هو الذي ينفض ^(٧) وقيل ظاهر الزينة * قيل ح النبي ورد في كل حمرة فيدخل القوه والمبتم
مع المصفر * قال مولانا عليم * وهو القياس لأن الزينة حاصلة في البقم كغيره وقال الامام
للقوه والمبتم ^(٨) مباح * قيل ح والخلاف في صحة الصلاة في المشيع صفرة أو حمرة كالخلاف
في الحرر وقال أبو جعفر وأبو مضر أفت الصلاة تصح فيه بالاجماع (و) تكروه الصلاة
(في السراويل ^(٩)) وحده لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الصلاة في السراويل
من غير رداء والوجه فيه أنه يرى منه حجم العورة ^(١٠) (و) تكروه أيضا (في) القرو
وحده ^(١١) (من دون قميص أو إزار تحته ^(١٢)) لأنه لا يأمّن من انكشاف العورة (و) تكروه

المتببس وكذلك حكم الثياب اهاب معنى وكذا في المساء قرز ^(١) نزيه قرز ^(٢) والوجه أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم رأى علي بن أبي طالب يابس خشن فقال أما يجدهذا ما يسل به ثوبه وهذا على وجه الانكار والكراهة
وما كره لبسه كراهة الصلاة فيه أه أنهار ^(٣) نزيه قرز ^(٤) إذا كان فيه لروجة لا غبار كثوب الفلاح اه وقال
الدواري الأولى يخاله على ظاهره إذا المسحب للصلي أن يكون على أحسن حالة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل
مسجد وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الله أحق أن يتزين له اه ح هداية ^(٥) حظر اه ح في قرز ^(٦) لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مثله في الآخرة وفي حديث آخر الشيطان تحت
الحمرة اه وللدواري أن النبي عليه الصلاة والسلام رأى رجلا عليه ثوب مصبوغ فقال لو وضعت هذا في تنور
أهلك لكان خير ألك فلما سمع الرجل كلامه وضعه في التنور فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما صنعت به فقال
الرجل الذي قلت يا رسول الله فقال له لو أعتقت على أهلك لكان خيرا لك ^(٧) وإن قل ذكره في الكواكب
^(٨) وح الآثار ورح الفتح والأولى أنه كالحرير سواء سواء على التفصيل المتقدم اه ع في قرز ^(٩)
إذا كان فوق ثلاث أصابع فظاهره الزينة ^(١٠) الصبغ يكسر الصاد اسم لا يصبغ به ويفتح الصاد اسم
للتصل اه براهين ^(١١) ولو خلقة قرز وقيل إذا كان خلقة فلا قرب أنه يجوز ^(١٢) ولو كان فيها زينة
خلاف الامام ^(١٣) قيل مرادهم بالنفض أن يظهر لونه فيما قابله وقيل ما ينفض إلى البدن منه شيء من
الصباغ ^(١٤) الميقم مشدد القاف خشب شجره عظام وورقه كورق اللوز وساقه أحر يصبغ بطيخه
ويلصم الجراحات ويقطع الدم المنبت من أي عضو كان ويجفف القروح وأصله سم ساعة اه فاموس
^(١٥) نزيه ^(١٦) لما فيه من الشناعة وسقوط المروعة ^(١٧) قد ميز في الكتاب بين الكراهات وبين إعل
أنها مختلفة بقوله وفي ولهذا لم يفصل بين السراويل والقرو بني لما كانت الكراهة فيها على سواء فافهم
هذه التسمية الطيفة اه رى بلفظه قال عليم قد أتبعنا الطاري بالطاري والأصل بالأصل وفرقنا بين
الكراهين ^(١٨) وقيل لأنه يتنافى الخشوع وقيل لأنه تشبه بقوم لوط ^(١٩) نزيه ^(٢٠) وإن جمع بين
السراويل والقرو زالت الكراهة قرز ^(٢١) يعود اليهما معا قرز ^(٢٢) إلا أن يشده بحيث قرز

أيضاً^(١) (في جلد الخنزير)^(٢) قال الهادي عليه السلام في الأحكام وأكره الصلاة في جلد الخنزير لأنني لا أدرى ما هو^(٣) ولا ما ذكاة دوابه^(٤) ولا أمانة عماله^(٥) وأخاف أن يكون يجمعون فيه الميت والمتردى والمذكي * قال محمد بن أسعد المرادي^(٦) داعى ص الله الى الجليل والديلم أنه وجده مما لا يؤكل^(٧) قال مولانا عليه السلام والصحيح عند أهل المذهب وغيرهم أن وبره^(٨) طاهر لأنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يسم بعمامة وداء من خرو كان يقال لها السحاب^(٩) الشرط (الرابع اباحة)^(١٠) المكان

(١) حظر الله ح لي قرز * تنبيه * اعلم ان ما عدا ما قدمنا من الثياب فان الصلاة فيه صحيحة لكننا نذكر فوائد ست : الأولى أنه لا بأس بالصلاة في الخف والنعل قال في الانتصار لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في نعالكم وخالفوا اليهود وهذا إذا كان دايع جلدنا مساماً لا كافر أو أي كافر كان إلا أن يملك بالقرص طهرت بالاستيلاء الثانية قال القسم عليه السلام لا بأس بالسدل في الصلاة قرز وهو أن يجعل ثوبه على رأسه أو كشفه ثم يرسل أطرافه من جوانبه وقال ش ذلك مكروه قال في المذهب لأن علياً عليه السلام رأى قوماً يسدلون في الصلاة فقال كأنهم اليهود خرجوا من فيورم قال في الصحاح فيور اليهود مدارسهم قال القسم يجوز الصلاة في الثوب الخام وإن احتيط بفسله فحسن قيل ويؤخذ من هذا أن التفرق في الطهارة مسعوب وذكر الامام عليه السلام أنه لا أصل له في الشريعة قلت وهو قوي وقد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم كل جديد طاهر وظاهره أنه طاهر طهارة حكم وإن بادرته التجاسة في شغله كما يشغله الكفار وقد ذكر في كتاب ذم الوسواس أنه أتى إلى عمر بلباب مصنوعة فقرأها فقال له بعض الحاضرين لو أمرت بفسله يا أمير المؤمنين فإن صناعتها يصبغونها بيول العجائر فقال عمر رضي الله عنه أتيناها على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأمر بفسله فاقضى هذا أن كل جديد طاهر وإن بادرته التجاسة حال (١) صنعه وأعلن أن ص بالله عليه السلام به اهـ غ (١) والمذهب خلافه (٢) قال في التذكرة في الطب ما نقله الخنزير ليس هو الحرير كما ذكره فيما لا يسع الطيب جهله بل هو دابة بحرية ذات قوائم أربع في حجم السنائر لونها إلى الخضرة يعمل من جلد لها ملابس نفيسة يتداولونها ملوك الصين حارة يابسة اهـ من تذكرة الشيخ داود (٣) وإنما كره الصلاة مع ذكره للصغريات ولم يقل بصرهما مع أنه يقول الأصل في الحيوانات الحظر حملاً للمسلمين على السلامة لما كانت تجلب إلى أسواقهم ويلبسونه اهـ صيعترى (٤) ما كؤل أم غير ما كؤل (٥) يعني إذا قدر أنه ما كؤل هل ذكي أم لا قرز (٦) هل كفار أم مسلمين (٧) وهو مصنف المذهب على مذهب ص بالله (٨) فتكون الكراهة للحظر بهذه الرواية لأنه يجب قبول خبر الثقة في العبادات اهـ و اعلم أن المؤلف جعل الكراهة في ذلك كله للترتيب لأن الرواية عن المرادي لم تصح إذ لو صححت كانت الكراهة للحظر لأن رواية العدل مقبولة اهـ وابل (٩) إشارة إلى خلاف ع والمرضى لأنهما فلا حتى ان فصل الشعر صار نجساً (١٠) ثم أعطاهما علياً عليه السلام وكان يتعمم بها ويقال طلع علياً أمير المؤمنين وعليه السحاب واستشهد الحسين عليه السلام وعلى رأسه جبة من خز وروى أن الحسن البصري رأى علي بن الحسين وعليه عمامة من خز رؤية مصحح من لباسها فقال له يا أبا سعيد قلب كقلب عيسى ولباس كلباس كسرى وكان يلبسها في الشتاء ويديها في الصيف ويصدق بيمينها ويقول أكره أن أكل ثمن ثوب قد عبت الله فيه اهـ زر وقيل أنه كان يبيع خلفها بمخمالة درهم وهي تسمى السحاب وهي التي من الحرير (١١) * عقد ما يصل عليه * كل مكان طاهر مباح مستقر يسع المصل فقلنا طاهر خرج المنتجس وقلنا مباح خرج المنصوب وقلنا مستقر خرجت الأرجوحة المتعلقة في الهواء وقلنا يسع المصل يخرج ما لا يستكمل مع المصل الأركان وأما السيف والسرير فلا يضر لأن السيف

الذي يصلي فيه ولا يلزم إباحة جميعه بل تكفي إباحة (ما قبل مساجده) أى يجعلها (ويستعمله)
 للمصلي حال صلاته ^(١) قراره وهواه فلا يصح كون ما بين جبهته وركبته غير مباح إذا كان من
 للكان لأنه يستعمل هواه ويصح ^(٢) إذا لم يكن من للكان كقوب مطوى أو خشبة أو نحو
 ذلك لأنه لا يستعمله ^(٣) قال عليم ^(٤) وهذا قد تناول الاحتراز من كل مكان لا يباح للمصلي حال
 صلاته ثم فصلنا هذه الجملة بقولنا (فلا يجزى) للمصلي أربعة أشياء ^(٥) الأول ^(٦) (قبر) لمسلم ^(٧) أو ذى ^(٨)
 وهذا ذكره في الجمع وفي البيان للذهب وهو قول ص بالله لأجل النهى ^(٩) الوارد * وقال ع
 وصححه ط وهو قول ش والامامى أنها تجزى عليه ونكره ^(١٠) وأما قبر الحربى فقد ذكره بالله
 جواز ازدراعه ^(١١) قال مولانا عليم ^(١٢) فيحتمل أن تكون الصلاة جائزة عليه إلا أن ظاهر الخبر
 عام ^(١٣) لكل مقبرة (و) الثانى (سابلة ^(١٤)) أى طريق واختلف في السابلة من جهتين إحداهما
 في تفسيرها والثانية في حكم الصلاة عليها أما تفسيرها فتعيل ح المراد بالسابلة للسبلة ^(١٥) أو ما في
 حكمها وهى التى تكون بين ملكين ^(١٦) والى فيها عارة لتسهيل المرور لا الطريق في القفار وإن

مستقرة على ظاهر الماء والسرير مستقر على وجه الأرض وأما الروشن والجناح والسباط التى توضع فوق
 هوى الطريق فإن كان متدياناً وضعها لم تصح الصلاة والا صحت اه رابع ^(١٧) ولو با كآمه ^(١٨) ونكره
 تنزيه قرز ^(١٩) المتاد قرز وكذا هواه ^(٢٠) أوحربى قرز ^(٢١) قال الهادى عليم لا تجزى الصلاة على القبور
 لكرامة أهلها إن كانوا مؤمنين ولنجاستها إن كانوا كافرين ولقسيمهم إن كانوا فاسقين ولا الصلاة بينهما
 لأجل الزوراه تعليق ^(٢٢) (هـ) فإن لم يجد إلا القبر صحت صلاته فوقه وتكون بالإيماء كالنصب قرز ^(٢٣) وهو
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد أى يصلون عليها ^(٢٤) تنزيه
^(٢٥) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلوا على القبور (هـ) فلا تصح على المختار قرز ^(٢٦) وحكم هوائها
 حكم قرارها إلا أن يسقف لمصلحة عامة قرز وقال الامام عز الدين إن ذلك مخصوص بالقرار فقط فيها عدا
 القبر وقرره تي (هـ) صلاة الفرض لا تنفل نسياناً في قوله ويقى لتنفل راكب في غير الحمل مع أنه في
 الطريق السابلة اه قرز (هـ) وأما هوائها كما يوضع عليها فكذلك وأما الروشن فإن كان فعله ذو ولاية
 عامة بالشروط الثلاثة التى ستأتى خرج عن كونه طريقاً وصحت فيه الصلاة والا فلا قرز (هـ) ويجوز
 الصلاة على البالوعة إذا رمت وعلى سقف المستراح ولوقل الهوى اه ن وكذا سقف المطاهر والمناكبات
 ولو كانت على الطريق من باب هل المصالح (هـ) قال في بعض الحواشى صوابه مسيلة لأن السابلة المارة اه
 قال في القاموس السابلة الطريق والقوم المخطئة عليها وأسببت الطريق أى كثر سبيلها فعلى هذا لا وجه للتصويب
 قرز (هـ) من صلى عند باب المسجد بحيث يمتنع المارقال في التمسك على أصل ط إن كان المصلى خارج المسجد لم تصح
 صلاته مطلقاً سواء كان المسجد قد امتلأ أم لا وأما إذا كان المصلى من داخل باب المسجد فإن كان المسجد قد امتلأ
 صحت صلاته إلا أن ما خلف الباب موضع للصلاة وللندخول الى سائر المسجد فإذا كان ممتلأ قد بطل الفرض
 الآخر وهو الدخول فصحت الصلاة لا إذا لم يكن ممتلأ لم تصح الصلاة اه تك قرز ^(٢٧) يعنى في الأملاك أو
 في المباح بعد الاحيا كاضل أسعد الكامل في تعيل عجيب اه صبيقرى ^(٢٨) نافذة اه قرز

ابيضت بالمرور فانه يجوز إحيائها والمصلاة فيها وهكذا حكاه الفقيه ل عن م بالله * وقال أبو مضر لا يجوز لأنه قد ثبت فيها حق بالتبويض ﴿ قال مولانا عليم ﴾ ولعل صاحب هذا القول لا يفسر السائلة بالموقوفة بل بما ظهر استطراقها للناس ^(١) وأما حكم الصلاة فيها فمن صحيح الصلاة في الدار المنصوبة صحيح الصلاة فيها وأما المانون فاختلوا على ثلاثة أقوال ﴿ الأول ﴾ لعل أنها لا تصح وإن كانت واسعة لأنها وضعت ^(٢) لتغير الصلاة ﴿ الثاني ﴾ لم بالله و ص بالله أنها تصح في الواسعة دون الضيقة ﴿ الثالث ﴾ حكاه في الكافي عن القاسمية والناصر أن الصلاة لا تصح إن كانت الطريق مسلوكة حال الصلاة فيمنع المار وإلا صحت * نعم فهذه الأقوال في الطريق إذا كانت (عامرة) ^(٣) قط * قال أبو مضر فان كانت خراباً وسقط عنها المرور فلم يكن للناس إليها حاجة فأنها تصح الصلاة بلا خلاف ﴿ قال مولانا عليم ﴾ ودعوى الاجماع هنا فيه نظر ^(٤) لأن ط منع من صحة الصلاة في الواسعة ولو لم يحصل بذلك مضرة فدل على أن العلة ليست المضرة عنده وإنما هو كونها طريقاً وهذا يقتضى تحریمها عنده في الخراب كالعامرة (و) الثالث (منزل غضب) ^(٥) فلا تصح الصلاة في الدار المنصوبة ^(٦) للغاصب وغيره (إلا للمجبر) ^(٧) وذلك

^(١) وأما ما لم يظهر استطراقها للناس كثنيات الطريق وهي المقارب التي لا يعرفها إلا الخواص فتصح الصلاة فيها وقيل لا تصح وهو المختار قرز ^(٢) بل لأجل فساد انتهى عنه لئلا يترتب (١) في كل ماموضع لتغير الصلاة (٢) وهو ما أخرجه الرمزي من رواية ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن المقبرة والحجرة والمزبلة وقارعة الطريق ومواطن الأبل وفي الحمام وفوق ظهر بيت الله العتيق وفيه دلالة أيضاً على عدم صحة الصلاة في الطريق مطلقاً اهـ بهران ^(٣) المراد لم يسقط عنها المرور سواء كانت خراباً أم لا قرز (٤) والمهوى كالقرار ^(٥) كلام ط في العامرة ولا وجه للتنظير ^(٦) تنبيهه اعلم أنه لا يجوز زيارة الأيوين المحبوسين في الدار المنصوبة إلا لا يصلح ما يجب عليه من اتفاه ما على ما يقتضيه كلام الأصحاب اهـ غ ﴿ مسألة ﴾ ومن غضب مسجداً فجعله بيتاً صحيح أن يصلى فيه اهـ بحر من النصيب لأنه وضعت لذلك وفي التثيت لا تصح صلاته فيه ولو كان له فيه حق فقد بطل معارضته بتقيض قصده كالوارث والموصي إذا قلل عمداً وكذا الوالم يجعله بيتاً لم يصح قرز وقيل يصح ﴿ فائدة ﴾ تجوز الصلاة في الحصون والمسكن التي لا يعرف لها مالك معين وفي الأرض التي مصرفها المصالح والفقراء اهـ من شمس الشريعة وكذا ما يقبضه الامام من بيوت الظلمة وحصونهم اهـ لمع أمال الدار فيلغى إذن الامام بحيث أمره إليه ومن وجبها إليه لأن حكمها أبلغ من حكم الأرض فعلى هذا تغلب الظلمة على دور وصوافي وحصوناً وقصوراً لم تصح صلاتهم فيها لا على أصل الهادي ولا على أصل م بالله اهـ غ (٥) وكذا نحو المنزل كالبيتان ونحوه قرز ^(٦) والفرق بين الأرض والدار بناء على الأغلب وهو عدم الكرامة في الأرض بخلاف الدار فإن التبريم من دخول دار غيره فاقترأ اهـ بيتان ^(٧) الاستثناء عام إلى الثلاثة وهي القبر والسابل والمزبل ويصلى بالأبواء إلا في الطريق فيستوفى الأركان وفيها قرز ﴿ تنبيه ﴾ لو عرض فعل منكرو في الدار وأراد الغاصب إنكاره وهو فيها وأزف الوقت هل تجزبه الصلاة في هذه الحالة القياس أنه ينظر في حاله فان كان قد عزم على رد الدار والتخلص وما أوقفه الا لشكر كان

للحجاء أمران (أحدهما) أن يكون محبوباً فيها فتجوز له الصلاة آخر الوقت ^(١) **في الثاني** ^(٢) من يدخل لانكار منكر ^(٣) وتضييق وقت الصلاة فإنه يجوز له الصلاة فيها وقال ص بالله وعلى خليل أن صلاته تصح ولو كان الوقت متسماً **في** قال مولانا عليم **في** والأول هو الأقرب وهذا إذا كان يرغب زوال المنكر ^(٤) فإن كان لا يرغب زواله لم تصح صلاته ^(٥) فيها لا أول الوقت ولا آخره فإن زال المنكر والوقت متسع لم تصح صلاته فيها وإن كان الوقت قد ضاق فنحن أبى مضر وض جعفر لذهب القاسم ويحیی عليها السلام أنه يصلي إذا خشي القنوت وهو قول ص بالله وقيل ح لا تجوز له الصلاة ^(٦) **في** قال مولانا عليم **في** وهو القياس لأن الشرع إنما أباح له الوقوف لأجل المنكر وبعد زواله لاوجه للإباحة ما لم يفتل في غلته رضا المالك وقال ح وش أن الصلاة تصح في الدار المنصوبة للخاص وغيره وإن كان آثماً **في** والرابع قوله (ولا أرض ^(٧)) منصوبة والمصلی (هو غاصبها) فإن صلاته فيها لا تصح ^(٨) * وقال ح وش أن الصلاة فيها تصح للخاص وغيره وحكى في الزوائد عن القاسم والمادى ون أنها لا تصح للخاص وغيره * وقال ص بالله إن كانت الصلاة تضر المالك ^(٩) لا تصح للخاص وغيره والا

حكمه حكم غيره في الجواز وإن كان مصرأ على النصب فلا قرب أنها لا تصح لأن أ كوانه فيها حينئذ معاصي لبقا سبب النصب ولو عرض المنكر ادخ بلفظه وقيل تصح سواء كان عازماً على الرد أم لا وهو ظاهر از قرز ^(١٠) وتزعم الاجرة وقيل لا تزعم لأن النافع أخف من الأعيان اد ب قرز (هـ) فإن قيل لم لا تجوز الصلاة أول الوقت وقد أجازوا له الوقوف والجواب أن للصلاة حرمة فلا تؤدي في الموضع التجسس والنصب إلا في آخر الوقت اه تعليق بل لأن صلاته ناقصة لأنه لا إمام لأنه أقل استصلاً اد ب قرز ^(١١) أو تقليله قرز (هـ) أو أمر بمعروف وظاهر از فيا يأتي في السير في قوله ويدخل النصب للانكار خلافة ولفظ حاشية يبحث عن دخل للامر بالمعروف في الدار المنصوبة هل تصح صلاته فيها أم لا قال بعض المشايخ لا للامر بالمعروف إلا لأهل الولاية لا في الدخول من إتلافه للنافع اه بحيرى لفظاً قرز ^(١٢) أو تقليله قرز ^(١٣) ولا يجوز الدخول ^(١٤) وإن صل مع عدم ظن الرضى ثم أجاز المالك لم تصح الصلاة وإن انكشفت أنه كان راضياً حال الصلاة فتصح على قول الانتهاء قرز (هـ) لأنه تعارض عليه واجبان لله ولآدمى وحق الآدمى مقدم وهو الخروج من منزله (هـ) فإن زال حال الصلاة خرج منها ولو فات الوقت وقال ص عبد الله الدواوى بل يصلي حال الخروج كالسايف وفيه نظر لأن السايف مخصوص بالاجتماع لقوله تعالى فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً ^(١٥) فإن كانت الأرض محيطاً عليها كالسايف فهي كالدار فلا يدخل اليها إلا باذن قرز (هـ) ينظر لو بناها الخاصب منزلاً هل تصح أن يصلي فيها الغير بل قال ليس لمرق ظالم حق فالعمارة كلا ^(١٦) أما إذا كانت الأرض لیتيم أو مسجد فقال في الفيتق قد ذكر ابن أبي العباس وغيره جواز الصلاة في أرض المسجد والیتيم ما لم يؤد إلى ضرر وذلك مبنى على مذهب ص بالله وأما على قول فلعله يأتي على السكلام في العرف هل يجرى على الیتيم والمسجد أم لا اه ح اث (هـ) ما لم يظن رضى مالك ما صححت الصلاة اه ب معنى قرز وهو ظاهر از حيث قال ويجوز الخ ^(١٧) زرع وغيره اه

صحت لها ^(١) قال مولانا عليم ^(٢) والمذهب أنها لا تنصح للغاصب مطلقاً ^(٣) وتصح لغيره ما لم يعلم أو يظن كراهة المالك (وتجوز الصلاة) فيما ظن (المصل) (أذن مالكه) ^(٤) من ثوب أو دار أو أرض * فان قلت ان هذا يقضى بأن الصلاة في الأراضي لا تجوز إلا إذا ظن أذن المالك والمفهوم عن أهل المذهب أنها تجوز ولو لم يحصل له ظن الرضا ما لم يظن في غلته الكراهة ^(٥) قال عليم ^(٦) وقد رفقنا هذا اليوم بقولنا آنفاً ولا أرض هو غاصبها ففهموه جواز الصلاة لغير الغاصب وان لم يحصل له ظن الرضا مهما لم يظن الكراهة والمرجع بالرضا المعتبر هنا إنما هو عدم الكراهة فقط لا إرادة الصلاة من المصل ^(٧) فان قلت هل يجوز التوضؤ بماء الغير إذا ظن اذنه قياساً على الثوب أم لا ^(٨) قال مولانا عليم ^(٩) ذلك استهلاك واستهلاك مال الغير بنقله الظن قد يجوز ^(١٠) ذكره م بالله في الزيادات ^(١١) (وتكره) ^(١٢) الصلاة ولو كانت صحيحة (على) خمسة أشياء الأول (تمثال حيوان) ^(١٣) احترازاً من تمثال الجماد فانه لا بأس به ولا كراهة (كامل) احترازاً من الناقص وحد النقصان أن

^(١٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما ضرنا بأرضك يا يهودي فصل بالضرورة دون الكراهة قلنا معارض لقوله لا يخل مال امرئ مسلم الحديث اه ب ^(١٥) سواء ظن أم لم يظن وسواء ضر أم لا ^(١٦) ان حصل ظن الرضا جاز في الكل من غير فصل وإن عدم فان حصل ظن الكراهة لم يجز في الكل وإن عدم جاز في الأرض لغير الغاصب لافي غيرها اه رى قرز ^(١٧) مسألة ^(١٨) ويجوز للضيف ونحوه أن يصلي في البيت الذي أذن له بدخوله بغير إذنه ما لم يظن الكراهة أو المضرة ولم يكن قد فرغ مما دخل له ان قيل وأن لا تزيد مضرة الصلاة على مضرة الوقوف قرز ^(١٩) أي رضا اه فتح ^(٢٠) والعبرة بما لك المنافع كالمستأجرة اه ح لى لفظاً قرز ^(٢١) قرضاً أو إباحة هذا للم بالله وهو المقرر للمذهب اه ح لى لفظاً خلاف ما سيأتي في قوله ولا يضادق مدعي الوصاية والارسال للمين يقال هناك حكم على الغير بالمصادقة لاهنا فلم يكن ثمة حكم فافترقا ^(٢٢) وقال في شرح الذويد لا يجوز لأنه استهلاك وهو المذهب اه غاية ^(٢٣) قوى في الاقدام لافي الضمان فيعتبر الانتهاء قرز ^(٢٤) ولم يخالفه أحد ويسمى اجماع سكوتى اه ويدل عليه قوله تعالى أو صدقكم فيه دليل على جواز استهلاك مال الغير ^(٢٥) وخرج للهدوية من الهدية جواز ذلك وقد ذكرته الهدوية في الأمانة المهداة وكذا ما جاء به الصبي اه ^(٢٦) في باب الصلح ^(٢٧) تنزيه قرز ^(٢٨) ما لم يكن خلق الله تعالى كأن يكون حجراً على صفة حيوان فلا كراهة اه طاهر وهو ظاهر الأثر قرز ^(٢٩) وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة فوجد فيها حمامة مصورة فكسرها قال عليم فاذا كان هذا في غير الصلاة كان داخلها في الكراهة في الصلاة إلا أن يشر بقطع رأسه لقوله على عليم ما بى الجسد بعد ذهاب الرأس وروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أتاني جبريل فقال يا محمد جئتكم البارحة فلم أستطع أن أدخل عليكم البيت لأنه كان في البيت تمثال رجل فر بالتثال بقطع رأسه حتى يكون كهيئة الشجر اه ان ^(٣٠) لا لو صلى فيه فلا كراهة قرز وقيل تكراهة ^(٣١) رفقاً أو نسجاً أو موها أو مطبوعاً أو طرزاً ^(٣٢) وهذا فيما لم تكن الصورة ذات جرم كالذي يخذ من الصباغات وأما التي لها جرم مستقل فان تمكن المصلي من إزالتها في الليل لم تصح صلاته حتى يزيلها قرز وان لم يتمكن كان حكمها حكم ما لا جرم لها اه

يخرج عن هيئة الحيوانية ^(١) فيلحق بالجماد وذلك بأن يكون عديم الرأس فأما لو قص إحدى العينين أو الأذنين أو نحوهما مما قد يستقل الحيوان وتستمر حياته من دونه فإن قصانه لا يكتفى فأما اليدين والرجلان ^(٢) أو أحد القوائم ^(٣) فبهي تردد ^(٤) وهذا إذا لم تكن الصورة ذات جرم كالنمل يتخذ من الصباغات ونحوها فأما إذا كانت ذات جرم مستقلة ^(٥) فإن تمكن المصلي من إزالتها ^(٦) لم تصح صلاته حتى يزيلها وإن لم يتمكن من إزالتها كان حكمها حكم ما لا جرم له (إلا أن يكون المثال تحت القدم ^(٧)) فإنه لا كراهة حينئذ (أو) يكون ذلك المثال من المصلي منزحاً (فوق القامة ^(٨)) لم تكروه الصلاة وقدرها الفقيه ح من موضع قدم المصلي ^(٩) وقال السيد ح من رأسه وقال م بالله لا تكروه إلا أن يسجد عليه بحجته (و) الثاني مما تكروه الصلاة فيه من الأمكنة (بين المقابر ^(١٠)) (و) الثالث مما ذكره من الأمكنة مما يكون يحصل بالصلاة فيه (مزاحمة نجس) من جدار مطين بنجس ^(١١) أو رجل لباسه متنجس وإنما تكروه بشرط ثلاثة * الأول أن تكون المزاحمة على وجه لا يكون التنجس حاملاً لأي أعضاء للمصلي أو شيء من محموله في صلاته فإن ذلك يفسد فلا يطلق عليه اسم الكراهة لايهاً صحتها وإن كان مكروهاً وزيادة * الشرط الثاني أن يمكن المصلي البعد عنه ^(١٢) * الشرط الثالث أن (لا يتحرك) ذلك التنجس (بتحرك) أي بتحرك المصلي فإن ذلك يفسد ^(١٣) أيضاً (و) الرابع مما تكروه الصلاة فيه (في الحمامات ^(١٤)) نص على ذلك محيي عليم ونص على أن كراهة الصلاة في البيوت الساخنة لما يماط فيها من الأذى دون الخارجه . قال على خليل فلو غسلت زالت الكراهة وكذا في شرح الأمانة وقيل مد أنها لا تزول لأن علّة الكراهة كونها وضعت لاماطة النجاسة ولو كانت طاهرة وقد ذكر

(١) الظاهرة لا الباطنة كالهما والمنافذ فلا يضر تخلفها قرز ^(٢) في الآدميين ^(٣) في البهائم ^(٤) لا تردد إذ هو يعيش من دونها (١) اهـ شكايدي وقرز قال السحولي الأرجح عدم الكراهة في الصلاة على التمثال مع نقصان اليدين أو الرجلين أو أحدهما إذ قد خرج من قوله كامل والمختار أن الكراهة باقية لأن مراد الألف بحيث لا يعيش الحيوان من دونها (١) عالم يكن مفضلاً اهـ من قرز ^(٢) من شمع أو فضة أو نحوها ^(٣) في الميل قرز ^(٤) قال م بالله وكذا الركبتين وقال ط بل يكروه قرز ^(٥) ويعتبر كل بقاعته اهـ ك قرز ^(٦) من كب الشراك لا من الأصابع قرز ^(٧) لا القبر الواحد فلا كراهة قرز ^(٨) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلوا بين المقابر فإن تلك حصرة لا تمتلئ لها اهـ ثمرات قال عليم وتعتبر القامة بين القبرين قرز ^(٩) قال في الذريعة فإن كانت مزورة فصلب بينها فكلا طريق عبارة الفتح ولا تصح الصلاة حيث تمتع الزوار كالطريق اهـ ح فتح وما في الذريعة أولى قرز ^(١٠) أو متنجس اهـ وقيل لا يمتنعس فطهارته بالوضوب والجناف ^(١١) وإلا فلا كراهة ^(١٢) في حال الصلاة قرز ^(١٣) قرارها وهوؤها وقيل أما هوؤها فلا كراهة قرز ^(١٤) (هـ) وتصح الصلاة في البيع والكنايس إذا كانت طاهرة اهـ رى قوله صلى الله عليه وآله وسلم وحيثما أدر كنك الصلاة فصل وفي حاشية الهدية لا تصح وقواه مولانا عليم (هـ) وقراءة القرآن وشرح الآثار للآزلي لا تكروه اهـ قرز

هذا بعض احسن وقال بعضهم العلة كونها مواضع الشياطين فتستوى الباطنة والظاهرة ^(١) (و) الخامس بما تكره الصلاة عليه (على القبود ^(٢)) وهي الأصواف (ونحوها) السوح وهي بسط الشر هذا عند الهادي عليم لأن فيه مخالفة للسندوب من السجود على الأرض أو على ما أنبت وقال م بالله ووصى بالله وعامة العلماء لا تكره • الشرط (الخامس) من شروط صحة الصلاة (طهارة ما يباشره ^(٣)) (المصلي حال صلاته (أو) يباشر (شيئاً من محمله) حال صلاته والمراد بالمباشرة أن يلامسه أحدهما ^(٤)) من دون حائل فأما ما كان من النجاسة في طرف ما يصل على وليس بملامس فإن ذلك لا يضر وإنما يشترط ذلك في صحة الصلاة حيث يكون الملامس (حاملاً ^(٥)) للمصلي أو لبعض أعضائه أو لأطراف ثيابه أو شيئاً مما يحمله حال صلاته (لا مزاحماً) له حال قيامه وقعوده وسجوده فإن مزاحمة النجس لا تقصد وإن كانت النجاسة باطنة مخفية لأعضاء المصلي أو محمولة متصلة بما يباشره فقال الحنفى وصى بالله وأبو مضر للم بالله وش لا تقصد بها صلاة المصلي لأنها غير مباشرة وقالت الحنفية وم بالله تقصد قال مولانا عليم • الأول هو الذى صحح للذهب فلى هذا لو كان ثوب غليظ ^(٦) في أحد وجهيه نجاسة ليست نافذة صحت الصلوة على الوجه الثانى ما لم تتحرك النجاسة بتحريك وعلى كلام م بالله لا تصح (و) من شروط صحة صلاة المصلي طهارة

^(١) غير المخلع قرز ^(٢) والمشروع أن تكون على أديم الأرض أو على ما ملبت فيها إذ كان صلى الله عليه وآله وسلم يصل على الخمر كما رواه أئمتنا وشيعتهم قال في جامع الأصول هي السجادة وهي مقدار ما يضع عليها حر وجهه في سجوده من حصير أو نسجة من خوص وهي التي يسجد عليها الفضلاء وظاهر ذلك أن العمرة بالحجبة والذي ذكره النجوى أن ظاهر الاز والتذكرة وذكره الامام المهدي أن المعتبر جميع الأعضاء قرز (٥) لأنها لأنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم شملة خيرية يعصلي بها اه تعليق الفقيه س ^(٣) • مسألة • من رأى في ثوبه نجاسة ولم يعلم أي وقت وقعت فيه فلا شيء عليه (١) وإن علوقها أو ظن على قول م بالله أعدامها متى وقعها من الصلاة مطلقاً (٢) وقضى ما فات وفيه إن كانت النجاسة (٣) مجماً عليها من القضاء (١) لأن الأصل الطهارة (٢) سواء كانت مجماً عليها أم مختلف (٣) وهل يلزمه اعلام المؤتمين إذا تفرقوا مع جهلهم إذ لا تكليف حيث لا يري أو لم يفرقوا على القول بعدم وجوب ايقاظ النائم كاهو المختار قرز (٥) قال الشيخ لطف الله بن الفياض أن الأولى الرفع لأنه معطوف على المستتر في يباشره اه عبارة الامام صحيحة لأن شيئاً معطوف على الضمير المنصوب المتصل على العائد الى المصلي وضمير الفاعل المستتر في يباشر مائد الى ما وهي عبارة عن مكان كأنه قال عليم طهارة مكان يباشر المصلي أو شيئاً من محمله ولا غبار على ذلك وإنما نشأ اللبس من عبارة الشارح بجعل ضمير الفاعل للمصلي فتأمل اه إضافة القاضي العلامة أحمد بن صالح بن أبي الرجال ^(١) يعنى المصلي أو شيء من محمله ^(٢) أو محمولا المصلي فلو وضع من في يده نجاسة على ملبوس المصلي ففسدت قرز ^(٣) واختلف في جد التليظ الذى تصح الصلاة فوقه كم حده قليل أن ينشق وقيل أن لا ينقل في العادة كالصخرة ونحوها إذا صلى عليها وكان في يطنها نجاسة اه زر والمصحح أن لا تنفذ الى الجانب الآخر كما في ح الازاه

(ما يتحرك بتحركه^(١)) حال صلاته^(٢) سواء كان مباشراً أم مبيناً^(٣) حاملاً أم مزاحماً بعيداً أم قريباً
﴿قال عليم﴾ ولهذا قلنا (مطلقاً) أى فى كل حال وفى ذلك خلاف بين أهل المذهب قالذى
صحيحه ضريد وأبو مضر وحكى عن ط هو ما ذكرنا من أن تحرك النجاسة بتحريك المصلى يفسد
الصلاة ﴿وقال من بالله والحقيقى﴾^(٤) وش أن ذلك لا يفسد^(٥) قال الأيموح لم يصح لى على
مذهب القاسم والهادى أن ذلك يفسد ﴿تنبيه﴾ أما لو وقت على موضع سجوده نجاسة
جافة فرماها من دون أن يحملها بل أزالها بأصبعه^(٦) أو نحو ذلك ﴿قال عليم﴾ فالأقرب أن
تحركها بذلك لا يضر والوجه أنها لم تحرك بالتحريك للصلاة فلم يكن كالاستعمل لما بخلاف ما
يتحرك بتحريكه للصلاة فهو كالاستعمل^(٧) (وإن) (لا) يتمكن المصلى من موضع طاهر^(٨)
يصلى عليه بل يصحكون مستقلاً على نجاسة^(٩) (أو بالسجود) من قعود^(١٠) ولم يباشر النجس^(١١) بجبهته
وأما الركوع فيستوفيه من قيام وعن ش يومىء للسجود أيضاً من قيام. قيل ع إذا كان المنذر لأمر

(١) قال فى الآثار غالباً احتراز عما لا يمكن الاحتراز من حركته عادة كسقف للزلز والفرقة
والسفينة ونحو ذلك وما لو وقع فى موضع سجوده نجاسة جافة من نحو رعى فرمى بها من دون أن يحملها
وهذا التقيد ذكره الفقيهى وبعض من اشتراط طهارة ما يحرك بتحريكه اه وإيل وفى البيان لا تصح
وهو ظاهر الأقرز . ومن الغفوات التماس اليسير فى الفرش الطاهر على النجس يعنى انتمز ذلك
المتنجس ذكره النجوى ومنهم من قال تفسد الصلاة وإن كان فيه حرج وهو ظاهر الأقرز (ه) قال
ف وكذا لو تحرك طاهر بتحريكه ثم تحرك نجس أو تولد رعى بحركه المصلى فحركت نجساً أو متنجساً
فانها تفسد وقال من بالله والحقيقى وش أنها لا تفسد وهو القول الذى اختاره مولانا عليم وأشار إلى
ضعف رواية ضريد (و) أو تحرك الساكن بتحريكه وبالرعى أيضاً فسدت الصلاة فإن التيس هل
تحرك بتحريكه أو بهبوب الرعى لم تفسد قرز (ه) ولو بعد الخروج من الصلاة اه ح ل وقيل لا لو تحرك
بعد خروجه من الصلاة فلا تفسد اه ص قرز (و) إلا ما كان له اختيار بالتحرك فلا تفسد وذلك كالكلب
والخنزير والكافر فلا تفسد اه قرز (٢) ان جعلناه قيداً لما يتحرك فلا ينطفئ الفساد وإن جعلناه قيداً
لقوله بتحريكه انطفئ الفساد قرز (٣) وصورة المبين أن يتحرك بتحريك المصلى شء طاهر ثم يتحرك
بتحريكه ذلك شء نجس فسدت صلاته اه برهان (٤) وقواه الامام شرف الدين والمفتى وابن رابع
وحيث والتوكل وضعف المؤلف رواية ضريد للمذهب (٥) لنا التحرك كالاستعمال (و) وهذا
الخلافاً حيث لم تكن النجاسة تحت أعضاء المصلى أو ثيابه اه ز وظاهر البيان أنه لا فرق وهو الأصح
أى أن الخلاف مطلقاً اه قرز ولفظ كب سواء كانت تحت الفراش الظاهر أو فى باطنه أو فى ظاهره
فى غير موضع المصلى اه لفظاً (٦) بفعل يسر (٧) وإلى هذا أشار عليم بقوله بتحريكه ولم يقل بتحريكه
(٨) فى الميل (٩) أو مفصوب (١٠) مالم ينش أن يتحرك شء من النجاسة بتحريكه ان استكمل السجود
فاته يومىء من قيام ان أمكن ذكره الداويزي قرز (١١) ظاهر هذه العبارة فهم أنه يضع باقى أعضاء
السجود على النجاسة ذكره فى التثيث والأولى أن يستقل على قدميه قليلاً للنجاسة قرز (و) مالم يكن فى
جبهته وجب عليه أن يسجد عليها ما لم ينحس المكان اه قرز وقيل لا فرق اه

يرجع الى الأرض أو الفراش^(١) أو ما أقل الإيماء وان كان لأمر يرجع الى جبهة المصلي فاختص
الشرط (السادس تيقن المصلي استقبال عين الكعبة^(٢) أو جزء منها) أى جزء كان^(٣) وعلى أى
صفة كان^(٤) وقال لا بد أن يكون مستقبلاً لجزء منتصب قيل ع ثلثي ذراع قال فى الانتصار
فان توجه ببعض بدنه فى صحة صلاته تردد الاختار أنها لاتصح وقيل مد المبرة بالوجه^(٥) قال
مولانا عليم^(٦) وهو الصحيح (وان) لم يتمكن من تيقن استقبال عينها الا بقطع مسافة بعيدة فهو أن
يحتاج الى صعود جبل عال حتى يتمكن من اليقين (طلب) اليقين ولا يجزئه التحرى (الى)
أن يلزمه (آخر الوقت^(٧)) فيجزئه التحرى حينئذ فأما لو غلب فى غلبه أنه لا يدرك اليقين الا
بعد خروج الوقت أجزأ التحرى^(٨) فى أوله هذا معنى كلام ط^(٩) قال مولانا عليم^(١٠) وهو
مبنى على أصل يعنى عليم فى طلب الماء وقال ص بالله لا يجب المقابلة للمين الا اذا كان بينه وبينها

(١) القياس فى الفراش أن يوميء (١) للسجود معه اخفض الایاء لأنه لا هواه له سواء كان منتصباً
أو غصياً وكذا الأرض المنتجة يوميء اخفض الایاء قرز (١) وأما إذا كان فى مكان مفصوب
فلا واجب أن يفعل ما كان أقل استعماله أو هواه فلا يقوم بل يوميء له من قعود لأنه أقل استعمالاً
اه حاشية مرغ قرز (٢) مسألة وتصح الصلاة على الكعبة إذا تقدمه جزء منها عند سجوده ولو
قل وقال ح لا يشترط ذلك وقال ش يشترط أن يقدمه منها قدر ثلثي نواحر ارتفاعاً وتصح الصلاة فى
جوفها خلاف ذلك فى صلاة القرض والوتر اه ن (٣) وسميت الكعبة كعبة لتربعها وكذا كل مكان
متربع يسمى كعبة اه من فمسم العلوم (٤) والأصل فى استقبال الكعبة الكتاب والسنة والاجماع
أما الكتاب فقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام والشرط الجانب ومن السنة قوله صلى الله
عليه وآله وسلم فعله قوله ما بين المشرق والمغرب قبلة لأهل البين وفعله ظاهر والاجماع منعقد على
أن الكعبة قبلة المسلمين وكانت فى صدر الاسلام إلى بيت المقدس ثم نسخت فى المدينة بعد هجرته
صلى الله عليه وآله وسلم بسطة عشر شهراً وقيل سبعة عشر شهراً اه ز هـ (٥) قال فى المقصد الحسن^(٦)
ما لفظه قال فى البحر كل فعل لا يختلف وجهه من العبادات فالتنية فيه غير واجبة ومنه استقبال القبلة
ونظيره رد الوديسة وذكر فى موضع آخر أن عدم احتياج الاستقبال إلى النية على
أنه شرط لا ركن وظاهره أنه لو كان ركناً لاحتاج إلى التنية ولا أجل ما ذكرناه كانت التنية فى الصلاة
من الشروط لا من القروض إذ لو كانت من القروض لافتقرت إلى التنية وفسدت الصلاة بمباشرة
المصلي نجاسة حالها وبعدها قبل التكبيرة أو فعل فعلاً كثيراً فى الحالى وفى الاز وغيره فرض والأول
أصح اه بلفظه^(٧) إذا تقدمه جزء منها عند سجوده^(٨) منتصباً أم لا^(٩) أو بعرضه قرز (١٠) مع بعض
البدن (١١) وقد اعترض بأن المراد بالآية المواجهة لا العضو المخصوص قبل لا وجهه للتفسير لأن المواجهة
متصرفة من الوجه ولكن المعترض لم يفسر يده فى علم العربية وهذا القول هو الصحيح الذى يقتضيه
النظر اه غ^(١٢) ويكون الطلب فى آخر الوقت كما فى التيمم سواء سواء كما ذكره فى التيه ولا يصح الفرق
بينهما كما ذكره فى الوايل اه ح فتح بلفظه^(١٣) وهذا يشبه قول من يقول إنه يجزئه التيمم أول الوقت مع
العدس المايوس وفى حاشية لا يقال هذا يشبه قول من قال يتيمم فى أول الوقت لأنه لم يعدل إلى بدل لأنه قد
تحرى وهو فرضه اه يقال التحرى يدل عن اليقين وإنما خص تقديم الصلاة معفى أول الوقت الاجماع الصلى اه

ميلا^(١) فما دون ولا يجب أكثر من ذلك قيل ف وهو الذى صحح المذهب وهو أيضا مبنى على طلب الماء لأنهم هنالك صححوا كلام ص^(٢) بالله ﷻ تنبيه ﷻ ظاهر كلام أهل المذهب أن الحجر من البيت^(٣) حيث أوجبوا الطواف من خارجه فيجزيه استقباله والقبية نجم الدين يوسف بن أحمد بن عثمان يروى عن حى المحدث الفاضل أحمد بن سليمان الأوزرى^(٤) رحمه الله تعالى أنه حكى عن بعض المحدثين من الشافعية أن استقباله لا يجزىء لأنه ترك ما نصح الصلاة إليه قطعاً وعسدل إلى ما يشك أو يظن ولأنه لم يعرف أن أحداً استقبله فى الصلاة ﷻ قال مولانا عليم ﷻ وهذا الاحتجاج ضعيف جداً لا يوافق^(٥) قوانين العلماء فى احتجاجها (و) اليقين لاستقباله فيها (أو) فرض (على المائين^(٦)) لها وهو الذى فى القرب^(٧) منها على وجه ليس بينهما حائل (و) هو أيضا فرض على (من فى حكمه) أى من حكم المائين وهو الذى يكوئ فى بعض بيوت مكة^(٨) التى لا يشاهد منها الكعبة أو يكون بينه وبينها حائل^(٩) يمتنع من النظر إليها فإن هذا فرضه اليقين كالمائين * وقال بعض العلماء^(١٠) بل يميزه التحرى^(١١) كما يجزى تقليد المؤذن مع التمكن من التحرى وحصول اليقين وضف ذلك بأن مسألة المؤذن بخلاف القياس ﷻ قال مولانا عليم ﷻ وأجود من ذلك أن الأذان خصه الاجماع وفى عدم تقليده من الحرج ما ليس فى هذا لتكرره (و) يجب (على غيره^(١٢)) أى على غير المائين ومن فى حكمه وهو الذى لا يتسكن من مشاهدة

^(١) صوابه بينه وبين الموضع الذى يماين منه الكعبة اه ومثله فى الوابل قرز^(٢) قال فى الفيت وكلام الهادى عليم و ص بالله متفق ومثل قول ص بالله ذكر ابن الخليل فى مجموعه فيجب هنا أن يطلب المائنة قبل تضييق الصلاة عليه بوقت يتسع للطلب فى الليل لمائنة الكعبة ويصلى قبل خروج الاختيار فى حق المقيم والاضطرار فى حق المسافر كما فى المأم وهذا يبنى عليه الامام فى الآثار كما صرح به فى الفيت اه هامش وابل^(٣) لأنه كان عليه أساس إبراهيم عليه السلام للحديث فى ذلك وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لأستست البيت على قواعد إبراهيم اه ح محبة^(٤) من علماء صعدة وقبره فى جراء عليه بالقرب من صنعاء من جهة اليمن على ميل من الباب وشيخه الامام ي عليم وهو شيخ القبية ف^(٥) وجه عدم الموافقة أنه لا يستند إلى كتاب ولا سنة ولا قياس ولا إجماع اه غ بل استند إلى إجماع فعلى وهو الترك والعمل بالأقوي وقد احتج بما احتج عليه فى باب التيمم فى ضبط الاشتغال بغيره وقال إن يقول كلام الامام قوي لأنه حيث قد صار من البيت فلا ظن ولا شك وأما قوله الاجماع الفعلى فلا إجماع على ولم يسلم حصوله فلا يصح به فى منع ماورد القرآن بصحة ويمكن كون الترك عدولاً إلى الأفضل كما فى العدول إلى استقبال الحجر الاسود ولا يدل على منع استقبال ما عداه اه م^(٦) ولا يقبل خبر الدلت هتا اه حفيظاً لأنه لا يفيد إلا الظن قرز (ه) الأمن اه هداية وأما الخائف فلا يجب عليه سواء خاف على نفسه أو ماله المحصفت قرز^(٧) وهو للميل قرز^(٨) الداخلة فى ميل موضع المائنة قرز^(٩) إلا أن يعلم أنه لو زال ذلك الحائل يمتنعون الكعبة لشاهاها أو جزءاً منها أجزته صلاته وإن لم يشاهاها هتا اه مذكرة ومثله فى الصعيتري قرز^(١٠) على خليل^(١١) المائين ومن فى حكمه^(١٢) وهو الذى خارج الليل اه

الكعبة بأن يكون أعمى ^(١) أو بعيداً منها بحيث لا يتمكن من معاينتها إلا بعد خروج الوقت وهو (في غير محراب الرسول صلعم الباقي ^(٢)) على ما وضعه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من دون تقديم أو تأخير أو تعجيل فانه إذا كان معايناً لمحراب الرسول صلى الله عليه وآله أوفى حكم الماعين له بأن يكون في المدينة فان حكمه حكم الماعين للكعبة في أنه لا يجزيه التحري بل ياربه تيقن استقبال جهة ذلك المحراب * ثم فمن كان غير ماعين للكعبة ولا في حكمه ولا في مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ففرضه (التحري لجهتها ^(٣)) لالمين ذكره ع و ط والكركخي وهو أحد قولي أصح وقال في الكافي من زيد بن علي ون رواية للحنفية أن المطلوب المين قليل ح ثمرة الخلاف في العبارة فقط * وقال الكشي مبنى الخلاف أن من قال للمطلوب الجهة قال كل مجتهد مصيب ومن قال المطلوب الدين قال الحق مع واحد * وضعف كلامه بأن كثيراً ممن قال الحق مع واحد قال المطلوب الجهة ومن قال كل مجتهد مصيب قال المطلوب المين ﴿ قال عليل ﴾ والاقرب عندي أن ثمرة الخلاف تظهر في القدر الواجب من التحري فمن يقول المطلوب الدين يشدد فيه أبلغ ممن يقول المطلوب الجهة والله أعلم * قال ومعنى التشديد هو أن لا يجتزى من تحريه

^(١) وقيل أما الإعمى في مكة ففرضه الصمود إلى الكعبة ذكره في روضة الطالبين وكذا في محراب مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرز ^(٢) ولا يجب استقبال عين محراب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إجماعاً وإنما هو طريق إلى مشاهدة الكعبة اه ح ا ث قرز (هـ) والوجه فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بناه على الماعينة للكعبة وإن اختلف في صورة الماعينة قليل رقت له الكعبة وقليل زويت له الأرض وقيل أمده الله تعالى بالنظر الحديدي حتى رآها لأن تداخل الأجسام بعضها في بعض لا يصح اه لمعه وقيل إنما فعله بوحى (*) قال في روضة النواوي وفي معنى المدينة سائر البقاع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا ضبطت بالمحاريب اه والمذهب خلافه لانه يحتمل أنه صلى فيها بالاجتهاد اه عامر قرز (هـ) واستقبال الكعبة من محراب الرسول صلعم قطعي ثبت بالنص وغيره من العمل بالاجتهاد قال في تاريخ صنعاء وقبلة مسجد صنعاء أثبت القبل بعد المسجد الحرام ومسجد النبي صلعم قال لمعاذ حين أمره واجمل قبلته جبل ظنن أو كما قال اه ح هداية (هـ) وإنما قلنا الباقي احترازاً من أن يكون قدم أو آخر بعد الرسول صلعم فان حكمه حكم غيره من المحاريب نعم وقد اختلف في محراب الرسول صلعم قليل لأنه لم يغير بعده بل وسع المسجد والمحراب باقى على حاله وقيل قد قدم المحراب في مسجد الرسول صلعم إلى جهة الكعبة ومحرابه صلى الله عليه وآله وسلم وسط المسجد محتوم عليه فهي من عمارة المستصم آخر الدولة الجاهلية وليست من عمارته الأصلية ^(٣) وضابطه أن يدخل في الصلاة بحري أجزأه ما لم يتيقن الخطأ والوقت باقى وإن دخل غير متحري أعاد ما لم يتيقن الإصابة وسأقي في الحج مثل هذا (هـ) لأن من يمكنه الاجتهاد لا يعمل بمول غيره كالمجتهد (هـ) نعم فالعمل بخبر المدلل أولى من التحري إذا استدل إلى العلم اه ح فتح (هـ) قيل ومن خشي فوت الوقت بالتحري عمل بالاجتهاد غيره ومن عمل بالاجتهاد غيره طاملاً بوجوب التحري عليه أعاد في الوقت ويعد فاما الجاهل والناسي فيعيدان في الوقت لا بعده اه ح ا ث قرز ﴿ تلوته صلى الله عليه وآله

بتوجه الى ما بين المشرق والمغرب^(١) بل لا يزال يقسم تلك الجهة حتى يطلب في ظنه أن ما توجه اليه أقرب للجهات إلى مسامطة الكعبة * ثم والتحري يكون بالنظر في الإمارات^(٢) المفيدة للظن بأنه قد صار مسامطة للقبلة فيها بالنظر إلى جهاتنا سهيل فانه عند انتهاء طلوعه^(٣) يكون في القفا ومنها باتت نش^(٤)

وسلم * ما بين المشرق والمغرب قبله لأهل المشرق يعنى من تشرق عليه الشمس ومعلوم أن عرض الكعبة لا يجازي ما بين المشرق والمغرب وذلك قريبة على أن المراد جهة الكعبة قوله لأهل المشرق زيادة مفسدة للمعنى لأنه لا يستقيم أن يكون ما بين المشرق والمغرب قبله لأهل المشرق وإنما يكون ذلك قبله لأهل الشام واليمن أما أهل المشرق والمغرب قبلتهم ما بين الشام واليمن كما لا يخفى على أحد وهذه الزيادة كما هو في الشفا والذي في الجامع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله أخرجه الترمذي اه ح بهران قل من خط قال فيه قال الامام شرف الدين عليم قوله ما بين المشرق والمغرب قبله لأهل المشرق قيل إن هذه الزيادة وهي قوله لأهل المشرق سهو مفسدة للمعنى فتقول الظاهر ان ذلك ليس بسهو ولا مفسد للمعنى أما كونه ليس بسهو فلا أنه قد رواه صاحب الانصاري وصاحب الشفاء وغيرهما وأما كونه ليس بمفسد للمعنى فيقول بل مصحح له لأن لفظ المشرق والمغرب واليمن والشام معانها نسبية فصاحب أي جهة من الجهات يصحح أن يطلق عليه أنه من أهل المشرق بالنسبة إلى ما عن شماله إلى جهة الغرب وانه من أهل المغرب بالنسبة إلى ما عن يمينه من جهة المشرق حيث توجه إلى الشام مثلا وكذلك سائر أهل الجهات الأربع فصيح أن ما بين المشرق والمغرب قبله لأهل الجهات الأربع وإنما قال لأهل المشرق لدفع وهم من يوم ما يوم هذا ويدخل أهل المغرب مثلا بالقياس على أهل المشرق وعلى أهل الشام واليمن بقياس الأولى لأنه لا أهل في الحقيقة في أي الجهات الأربع بل هم سواء في ذلك وهذا الذي يستقيم عليه ثمة قوله صلعم من غير زيادة عند من عقل وتبع اه من ح ابن قيس صاحب السودة^(١) يفهم من هذا أن من يقول بالتحري لجهتها يكنى من تحريه بالتوجه إلى ما بين المشرق والمغرب وفي قوله بعد ثم والتحري الخ دلالة على أنه لا يكتفى بذلك وهو تفسير لقوله في الحرة التحري لجهتها وقد صرح بذلك في ح بهران^(٢) قال الدوازي ومن الإمارات المشرق والمغرب فان ما بينهما قبله إلى الشام سيما من توسط في الأرض لا شرقا ولا غربا كصعدة وصنعاء وذمار قلت وقد مر خلافه فينظر اه غاية (هـ) وهذه الإمارات عند من قال المطلوب اليمن وأما من قال المطلوب الجهة وهو المذهب فانه يوجه ما بين (١) المشرق والمغرب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بين المشرق والمغرب قبله لأهل اليمن (١) وقيل لا فرق اه فرز لأنه يوجه على المصل أن يحصر من الجهة الأقرب إلى مواجهة المقصود اه عي أو قوام القول كل على الله^(٣) ويعرف أيها طلوعه جوسط الزياء فوق الرأس اه هاشم هداية قرز^(٤) الكبرى اه ح اث السادس منها اه وابل وقيل الصغرى وقيل لا فرق * فائدة (١) ومن الإمارات الحرة الزياء حين تكون في جهة المشرق أن يجعلها في الصدغ الأيمن فإذا جعلتها كذلك كنت قد ياسرت عن القطب القدر المجرب بحيث يكون الفردان عن يمينك بقدر يسير أخبرني بهذا بعض التفات وأراي عيانا في محارب موضوع على الصفحة فوجدت ذلك صوابا اه من خط سيدنا حسن اه

فإنها تقرب على الحجر والقطب ^(١) ييامر منه قليلا ^(٢) ومنها الشمس فلها في الشتاء تقرب في أذن المستقبل ^(٣) وفي الصيف في مؤخر عينه الشمال وما بينهما تدور من اليمين إلى الأذن (ثم) أن غير المأين إذا لم يمكنه التحرى قرضه (تقليد الحلي ^(٤)) إذا وجدته وكان ممن يمكنه التحرى ولا يرجع إلى المحارب المنصوبة ذكره ط * وقال م بالله الرجوع إلى المحارب أولى لأنها وضعت بأمره واجتماع * قال في الزوائد من بعض الناصرية خلاف السديدن إذا كان الخبر واحدا أمالو كان أكثر فانه يرجع إليهم وفاقا بينهما وقال على خليل الأولى أن يرجع إلى الأصوب عنده من قول الخبر أو المحارب يعني أن ذلك موضع اجتهاد * قال مولانا عليم * وهذا عندنا قول حسن لأنه ربما يكون للخبر في أعلى درجات العرفة لما يجب من التحرى وأعلى درجات الورع والتشرف ^(٥) ولا يؤمن أن لا يكون حضر نصب المحارب من هو في درجة كاله وإن كانوا جماعة فإن الرجوع إلى هذا حينئذ أرجح من المحارب قال ولا أظن م بالله ولا غيره يخالف في مثل هذه الصورة وربما كانت معرفة الحلي قاصرة لانتسكن النفس إليها نحو أن يكون من آحاد العوام الذين لهم بعض تمييز فإن الرجوع إلى محارب جامع مأهول ^(٦) في بعض الأمصار أولى من قول ذلك الرجل حينئذ قال ولا أظن ط يخالف في ذلك (ثم) ان لم يمكنه التحرى ولا وجد حيا ^(٧) يمكنه التحرى ليقبله قرضه الرجوع إلى (المحارب ^(٨))

^(١) وأجود من ذلك ما يروى عن السيد الهادي بن علي الديلمي أنه يستقبل القطب ثم يضع سبابة يده اليمنى على أذنه ويغمض عينه اليمنى وينظر القطب بعينه الشمال ثم ينقل إلى جهة المغرب اقتتالا يسيرا فإذا غاب عنه فلم ينظره فهو القدر الذي ييامر منه هكذا وجد . وذكر السيد الشامي أنه جرب هذا في محارب موضوع على الصخرة فوجده كما ذكر قرز * (٢) هذا لمن كان في اليمن وأما من كان في الشام فيجعل وراءه ومن كان في العراق جعله خلف كتفه الأيمن ومن كان بمصر جعله خلف كتفه الأيسر اه ح ا ث ^(٣) قيل مقدار القدم وقيل نصف قدم قرز ^(٤) من بعد دخول وقت العصر إلى الغروب قرز ^(٥) لأن تقليد الحلي أولى من الميت * (٦) العدل العارف سواء كان ذكرا أو أنثى حرأ أم عبدا * (٧) فرع وحيث يرجع إلى الأحياء لوسا ل جماعة فاختلقوا عمل بقول من عرف أنه أرجح عنده فإن استوتوا عنده عمل بأهم شاء * (٨) وإن عمل بقول أحدهم ثم أخبر غيره أرجح منه في حال الصلاة بجهة غيرها انصرف إليها ولا يعيد صلاته ذكره في الاختصار * (٩) وهذا على القول بأنه غير لأنها مسألة خلاف بين الأصوليين والمذهب أنهما تفرح ويصلي إلى حيث شاء آخر الوقت قرز ^(١٠) هو ورع الورع ^(١١) أي مقصود ^(١٢) في الميل قرز ^(١٣) وكان العاهر من أهل العدل اه وابل وإنما سمي المحارب محرابا لخارجته الشياطين * (١٤) قال في التلث نعم الأرجح فيما عدا الجامع من المساجد القديمة في صنعاء أنه لا يرجع إليها رأسا بل يعدل إلى قول من له بعض تمييز في القبلة دونها لأنه ظهر الخطأ فيها تشريفا وتغريبا اه بلفظه وقال سيدنا أحمد الجرجي بل للقصود الجهة فيصل إلىها وكذا عن التقي * (١٥) وكذا أقبول المسلمين إذا عرف موضع الرأس وعرف أنه من أهل العدل ذكره في ح الحفيظ والآثار

وانما يصح الرجوع اليه بشرطين ^(١) أحدهما ^(٢) أن لا يجد حيا يقبله ^(٣) الثاني ^(٤) أن يعلم أو يظن أنه نصبه ذو معرفة ودين ^(٥) (ثم) ان لم يجد شيئا من ذلك بل التبس عليه الحال من كل وجه فان فرضه أن يصلي إلى (حيث يشاء) من الجهات (آخر الوقت ^(٦)) لأن صلاته ناقصة ^(٧) وأصل الهدوية التأخير وعن م باقعه يجوز التقديم أول الوقت ^(٨) وقال ك يصلي تلك الصلاة أربع مرات ^(٩) إلى كل واحدة من الجهات مرة * نعم فان كان فرض التوجه ساقطا عنه نحو أن يكون مسافرا ^(١٠) أو مربوطا لا يمكنه الانصراف إلى الجهة أو راكب سفينة أو غيرها على وجه يتصلر عليه الاستقبال أو مريضا لم يجد ^(١١) من يوجهه إليها فان فرضه أن يصلي إلى حيث أمكنه آخر الوقت (يعني) استقبال القبلة (لمتنفل راکب ^(١٢) في غير الحمل) وقد تضمن هذا أنه لا يعني مع التحسن منه من دون مضرة ^(١٣) إلا بشروط ثلاثة ^(١٤) الأول ^(١٥) أن تكون الصلاة قفلا ^(١٦) لا فرضا ^(١٧) الثاني ^(١٨) أن يكون المصلي راکبا لا ماشيا ^(١٩) قال عليم ^(٢٠) هكذا ذكر الاصحاب وهل من شرطه أن يكون الركوب في حال السفر ^(٢١) قال عليم ^(٢٢) لم يصرح بذلك الاصحاب إلا الامام ي فصرح باشتراط أن يكون في السفر ^(٢٣) قال في الانصراف وفي الحاضر ^(٢٤) وجهان المختار أنه لا يجوز ^(٢٥) إلى غير القبلة الشرط الثالث أن يكون ركو به في غير الحمل لأنه إذا كان في الحمل أمكنه استقبال القبلة من دون انقطاع السير (ويكنى مقدم التحرى ^(٢٦)) في طاب القبلة (على التكبيرة) التي

^(٢٧) أو صلى فيه من هو كذلك قرز ^(٢٨) فلو حصل له ظن بعد أن صلى وانكشف في الوقت بقية هل يعيد قيل لا يعيد وقيل يعيد ولعل وجه الإعادة أن الظن فرض من كان في جهتنا فوجب الإعادة إذا حصل كمن وجد الماء قرز ^(٢٩) وأما مقلد الحى والمحراب فيصلى أول الوقت قرز وقيل القياس انه لا يجوز له إلا في آخر الوقت عند الهدوية لكن يقال لعل هذا إجماع اه ز ^(٣٠) لأنه عدل إلى بدل وهو العمل على غير إمارة ^(٣١) لأنه لا يوجب التأخير إلا على التيمم كما يأتي في فصل ناقص الصلاة ^(٣٢) وعندنا لا يصح والفرق بين هذا وبين الثياب ان في الثياب يتغن أصلا انه قد أتى بالصلاة في ثوب طاهر بخلاف هذا فانه لا يتيقن استقبال القبلة بأربع صلوات اه قرز ^(٣٣) يعنى مجاهدا ^(٣٤) في الليل بما لا يصح من الأجرة قرز ^(٣٥) قوله صلى الله عليه وآله وسلم صل حيث توجه بك بعيرك إلا المكتوبة فالقرار القرار يعنى مقصده فلو انحرف لم تصح ذكره اصش قال ابن جبران وأهل المذهب لا يمتثلون إلا أن يكون إلى القبلة ^(٣٦) وهل يسجد أم لا قال في البيان يسجد والمختار انه لا يسجد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن إيمانك لسجودك أخفض من ركوعك إلا المكتوبة ^(٣٧) والمائى ميلا فصاعدا ذكره في البحر والأثمار ^(٣٨) والحمل وزن مجلس المودج ويجوز محل أيضا وزن مقود والجمع حامل اه مصباح ^(٣٩) وهو المودج الذي يحمل على بعيرين اه ^(٤٠) لا فرق وهو ظاهر از ذكره في البحر ^(٤١) ولو ذوات الجماعة اه ج ا ث ك كسوف ونحوها ^(٤٢) قال في الوايل يريد أ فصاعدا بعد الخروج من الليل بل لا يشترط إلا الخروج من البلد اه ^(٤٣) قرز ^(٤٤) وهو البلد وميلها ^(٤٥) بل يجوز اه ^(٤٦) وقرره ^(٤٧) بعد الخروج من البلد قرز ^(٤٨) وكذا مقلد الحى والمحراب حيث هو فرضه قرز

للأحرام بالصلاة (إن) ظن الإصابة في تحرره فدخل في الصلاة بالتكبير ثم (شك بعدها^(١)) وقبل الفراغ من الصلاة (أن يتحرى) تحرياً ثانياً بأن ينظر (أمامه) لطلب الأمانة ولا يلتفت إلا يسيراً^(٢) لا يدمغها^(٣) أن لم يكن قد غلب في ظنه^(٤) الخطأ فأما إذا تحرى بعد الشك فغلب في ظنه أن الأول خطأ وجب عليه أن يتم صلاته (ويعرف^(٥)) إلى حيث الإصابة ولو كان انحرافاً كثيراً نحو من قدام إلى وراء (ويبنى^(٦)) على ما قد فعله من الصلاة ويفعل كذلك كلما ظن خطأ التحرى الأول ولو أدى إلى أنه يصلي الظهر ونحوه كل ركعة إلى جهة من يمين وشمال وقدام ووراء ولا يجوز له الخروج من الصلاة والاستئناف إلا أن يعلم علماً يقيناً^(٧) خطأ الأول فأما لو لم يكن قد تحرى قبل التكبير لزمه الاستئناف للصلاة من أولها إلا أن يعلم الإصابة على قول من يعتبر الحقيقة (ولا يبيد التحرى الخطئ^(٨)) إلا في الوقت إن يقين الخطأ (وقال مولانا

^(١) مسألة من صلى في موضع بالتحري ثم صلى فيه ثانياً بعد مدة لم يعد التحري إلا أن يظن خلاف تحرره الأول ذكره أبو مضر قال ع أو شك اه ن قرز قد أبطل أبو مضر الظن الأول بالظن وع بالشك اه ص (هـ) قال حصل له شك قطع لم يتصرف وإن التفت الثغراً كثيراً مع الشك ثم انكشف الإصابة في ذلك هل يأتي قول الاجتهاد والانتفاء قال عليم لا معنى للانتفاء بل تقصد صلاته إن فعل فلا كثيراً في حال ليس له فعل اه غ معنى^(٢) فإن كان لا يمكنه إلا بفعل كثير مضى في صلاته ولا شيء عليه اه يراقت وفي شرح بهران ومن لم يحصل له ظن في جهة القبلة إلا بجلت كثيراً فلا أقرب أنه يلزمه الاستئناف^(٣) قدر التسليم قرز (هـ) كالفات التسلیم قدرأ وفلا فلوزاد فسدت إلا أن يتيقن الإصابة قرز^(٤) تنبيه قال في ح الآثار فإذا لم يحصل ظن بالإصابة رأساً وجب الخروج وإعادة التحري فإن حصل له ظن عمل به وإلا انتظر إلى آخر الوقت وصل إلى أي الجهات شاء هذا حيث لم يأس من إمكان التحري فإن أيس أم صلاته إلى حيث يشاء كما يأتي ولا تقصد عليه بنحو إقصاء ما يوس^(٥) ويبنى على ما قد فعله من صلاة ثانياً فيبقى ولا يخرج إذ الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد بخلاف العلم بيقين الخطأ فيخرج ولا يبنى اه هامش هد (هـ) وفرق بين هذا وبين ما تقدم في قوله ولا يفعل المقصود به فيما لاني بأن التحري الأول هنا يبطل فيما استقبله فقط فتصح صلاته اه ص وذلك ان هنا يمكنه العمل بالثاني مع البناء على الأول خلاف ما تقدم فانه لا يمكنه العمل بالثاني إلا مع إبطال الأول فافترقا وقيل يقال انه هنا لا يأمن من التسلسل لكثرة عروض الشك في مثل هذا بخلاف تغير الاجتهاد فهو قليل ذكره في هامش المصاييح (هـ) لكن يفعل يسير قرز (هـ) بالنظر إلى الجهة أو ما انحرافه يسيراً لا يدمغها أو قيل لا فرق وهو ظاهر الكتاب اه رى^(٦) عبارة الآثار فيعرف لأن عبارة الامم توم أن الانحراف يكون في حال تحرره قبل حصول الظن إذ الواو لا تقتضي التعقيب^(٧) بالنظر إلى الجهة لا المين قرز^(٨) ولا يقال إنه قد علم الخطأ في بعضها فتبطل صلاته لأنه لم يحصل علم بالجهة فيصحبها ولو قلنا يبيد إلى حيث حصل له الظن الآخر لم يأمن أن يحصل له ظن غيره فيعيد إليه ثم كذلك فهذا قلنا تصح صلاته ذكر ذلك في الشرح اه كب (هـ) فإن خرج الوقت وهو في الصلاة وعلم الخطأ فيحصل أن يتصرف وتصح صلاته اه زرو الاحتمال الثاني وجوب الاعادة ولعله أنسب للقواعد وفي الأحكام إشارة إلى مثل هذا الاحتمال الأخير (هـ) غير السري وهو ما رواه بقال بعث رسول الله

عليه السلام قولنا المتحرى احتراز عن صلى بشير تحر فانه يعيد في الوقت وبعده ^(١) إلا أن يعلم الاصابة فانها تحرته عند من اعتبر الانتهاء وهو ع لا عند من اعتبر الابتداء وهو الاظهر من قولي م بالله وقولنا الخطأ احتراز من المصيب فانه لا يعيد ولو صلى الى غير متحره ^(٢) ان يتيقن الاصابة عند ع لا عند بالله وقولنا إلا في وقت احتراز من ان ينكشف له الخطأ بعد خروج الوقت فانه لا يتقضى ولو تيقن الخطأ * ثم لما كانت مخالفة جهة الامام حكمه حكم المخالفة للقبلة في وجوب الاعادة في الوقت لا بعده عندنا ذكرنا ذلك بقولنا (كمخالفة ^(٣) جهة امامه) وانما يتصور ذلك في ظلة أو ما في حكمها ^(٤) ولهذا قلنا اذا كان الخلف (جاهلا ^(٥)) فانه يعيد في الوقت لا بعده إن تيقن الخطأ * وقال ح لا يعيد في الوقت ولا بعده * وقال ص بالله إنه يعيد في الوقت وبعده وربما صححه بعض المذاكرين للذهب (ويكره ^(٦) استقبال نائم ^(٧) ومحدث ^(٨)) لنهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة خلفهما (ومحدث ^(٩)) لثلاث شغل قلب المصل (وفاسق ^(١٠)) وسراج ^(١١)) فاقس لما في ذلك من التشبه بمبعدة النار (ونجس) ولا يكره استقبال هذه الأشياء إلا إذا كانت من المصل (في) قدر (القائمة) والمراد بالقائمة هنا مسافة البعد لا الارتفاع ^(١٢) ولا الانخفاض فاذا كان بعدها من المصل قدر

صلى الله عليه وآله وسلم سرية كنا فيها فأصابتنا ظلمة ولم تعرف القبلة فقالت طائفة هي هاهنا أي قبل الشمال وخطوا خطأ وقالت أخرى هي هاهنا أي قبل الجنوب وخطوا خطأ فلما طلعت الشمس أضحى المخطوط إلى غير القبلة فسالنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنظر في الأمر فزلت قوله تعالى فأينا قولوا ثم وجه الله هكذا رواه أئمتنا عليهم السلام وقد أخرج نحوه الترمذي عن طاهر بن ربيعة عن أبيه لكنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر في ليلة مظلمة واعلم ان ظاهره وظاهر ما رواه ص بالله ورواه الامام المهدي في البحر تفضي ان صلاة أولئك كانت فرادى اح فصح (٥) بعد الفراغ لا قبله فيعيد مطلقاً كواجب المساء قبل الفراغ من الصلاة اه م ^(١) إذا كان عالماً بوجوب التحري (٥) في مسألة (٥) وإذا صلى الأعمى إلى جهة يقول غيره ثم رجع اليه بصره في حال الصلاة فإن حصل له العلم بصحة قوله أئمتنا وإن لم واحتاج إلى التحري أعادها اه م والمذهب أنه يصح ويبنى قرز ^(٢) غير مستغف ولا مستحل اه م إذ لو كان أحدهما كفراً زه ^(٣) قل كان الامام غطى فأنهم يعيدون في الوقت اه قرز (٥) ظاهره ولو صلى إلى القبلة دون الامام لأنه إذا وجب على الامام الاحادة فصلاة المؤمن متصلة به ^(٤) الأعمى ^(٥) غالباً احتراز من أن يخالف جهة امامه يصحى نحو أن يصلى جماعة إلى جهة ثم تغير تحريم حال الصلاة في الجهة فانه يجب على كل واحد منهم الانحراف إلى ما ترجح له فمن خالف الامام في ذلك عزل صلاته وأتم فرادى ولا تبطل بالمخالفة حيث عدا أتم آثار ومثله في البيان في باب والجماعة ^(٦) تنزيه ^(٧) وميت وقبر ووجه حيوان آدمي أو غيره اه م قرز وتزول الكراهة بأن يكون بين المصل وبين أي هذه الأشياء ما مله جرم مستقل يتفصل عنها اه مهران ^(٨) ولو بالقرآن ^(٩) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعلوا القبلة ولا ستره ويكره أيضاً جنب الفاسق ^(١٠) وتاراً أيضاً ^(١١) صوابه والارتفاع لا الانخفاض (٥) يعني إذا كانت القائمة بعضها مساماً للجدار فانه يصح القائمة في الجدار ولا يحسب بما بينه وبين الجدار إذا كانت دون القائمة احاشية زهور

مسافة القامة فا دون كرهت (ولو) كانت (منخفضة^(١)) أكثر من القامة عند السيدين *
وقال ع اذا زاد انخفاضها على القامة لم تكره^(٢) وأما لو ارتفعت فوق القامة فليس بمستقبل لها
ولو قرب التشز التي هي عليه (وندب لمن) أراد الصلاة (في القضاء اتخاذ ستره^(٣)) بين يديه
من بناء أو غيره * قال في مذهب ش ويكون قدر مؤخره^(٤) الرجل قال عطاء ومؤخره الرجل قدر
ذراع * قال فيه ويستحب أن يكون بينه وبينها قدر ثلاثة أذرع * وقال في الانتصار قدر ذراع
﴿قال مولانا عليم﴾ ولعل مراد صاحب المذهب ان الثلاثة الأذرع من قدمي اللص^(٥) ومراد
الانتصار من موضع سجوده والله أعلم * قال في الانتصار ويجوز هنا أن يجعل بعبه ستره^(٦) لأنه كان
صلى الله عليه وآله وسلم يصل الى بعبه^(٧) (ثم) اذا لم يجد ستره كذلك ندب له نصب (عود)
يفرزه مكان السترة ويكون ذلك العود مواجها لحاجبه الأيمن أو الأيسر لا مقابلا (ثم) اذا لم
يتسكن من عود ندب له اتخاذ (خط^(٨)) يخطه في موضع السترة ويكون إما عرضا أو كالملال^(٩)
أو كالحراب^(١٠) وقال ف لا معنى للخط ﴿فصل﴾ (وأفضل أمكنتها للمساجد^(١١)) يعني

(١) في الهداية ولو منخفضات وبني عليه في البيان قرز^(٢) واستقر به مي لأن التجاسة ليس لها هوى
ومثله عن المقيي^(٣) وستره الامام ستره لمن بعده اه ب إذ لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم لمن صلى بعده
باتخاذ ستره وقيل ولو لم يكن له ستره (٤) والسجادة تقوم مقام الجميع قرز (٥) فان لم يفعل شيئا من ذلك
فلا كراهة على المار بين يديه لانه سهل في نفسه (٦) ذكره في الانتصار وتقال صلى الله عليه وآله وسلم
لئن يقف أحدكم مائة عام خير له من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي والظاهر ان ذلك (٧) عام في
المسجد وغيره وقيل إنما هو لمن يصل في غير المسجد اه ن (٨) بترك السترة فيطل حقه ولعله في القضاء
وأما في العمران فالظاهر الكراهة مطلقاً اه ري قرز وحده الكراهة على المار ما بين مسجده وقدميه
(٩) أي كراهة المرور (١٠) بضم الميم وسكون الهززة وكسر الخاء المعجمة وفتح الراء اه بهران وهو
ما يستند اليه الراكب اه ب (١١) من كعب الشراك لا من الأصابع (١٢) لادابة وامرأة لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا صلاة إلى امرأة اه ب بلفظه (١٣) ولا يستقبل وجهه قرز (١٤) بفتح الخاء اه ا ث
(١٥) ويستقبل قناه قرز (١٦) ويستقبل وجهه اه قرز (١٧) والأصل في ذلك * ما روي عن النبي
صل الله عليه وآله وسلم أنه قال لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد واختلف في معنى الحديث هل
المراد الأفضلية أو عدم إجزاؤها فقال أهل المذهب المراد نفي القضية اه غ قرز (١٨) قال في البحر
وصلاة النساء في البيوت أفضل ولا يكره الخروج لقاعدة لا تشتهى وقال الامام ي عليم يجب منع
النساء من المساجد خشية الفتنة والهمة قال في الهداية تمنع وقت دخول الرجال إلا في وقت الرسول
صلم والمصاحبة لصلاح الناس يومئذ وخيتمهم الآن اه غاية بلفظها (١٩) قال في الهداية سبأ البعثة
للفضيلة كثرة الخطأ قلت إلا اذا تسطل الجار فهي فيه أفضل والجار إلى قدر أربعين ذراعاً وقيل
ما يسمى جلاً عرفاً قرز (٢٠) إلا العيد في غير مكة فهي في الجبابة أفضل إذ قد روى أن الملائكة
لم يزاولوا يصلوا العيد بمكة في المسجد الحرام لأنه أفضل البقاع اه شفاء

أنها أفضل أمكة الصلوات الخمس^(١) ثم ذكر عليم أفضل المساجد بقوله (وأفضلها المسجد الحرام^(٢))
واختلف في تعيينه على ثلاثة أقوال حكاهما في الانتصار الأول أنه الكعبة والحجر فقط لقوله
تمالئ جمل الله الكعبة البيت الحرام قال وهذا هو المختار الثاني أنه الكعبة وسائر الحرم المحرم
لقوله تمالئ سبحات التي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام وكان الأسرى وهو في بيت
خديجة وفي الكشف والحاكم قيل أسرى به من المسجد وقيل من بيت أم هانئ^(٣) وهذا
القولان للفقهاء الثالث أنه الحرم المحرم ومأخوله إلى الواقيت وهذا رأى أئمة العترة ذكره في
تأويل قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام^(٤) ﴿نعم﴾ والدليل على أن المسجد
الحرام أفضل المساجد قوله صلى الله عليه وآله وسلم في خبر أبي ذر^(٥) حيث قال يا أبا ذر صلاة في
مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام
تعدل مائة ألف صلاة^(٦) في غيره من المساجد وأفضل من هذا كله صلاة يصليها الرجل في بيت مظلم^(٧)
حيث لا يراه أحد إلا الله عز وجل يطلب بها وجه الله (ثم) أن أفضل المساجد بعد المسجد
الحرام (مسجد رسول الله^(٨)) صلى الله عليه وآله وسلم لما تقدم فيه من الأثر (ثم) أن أفضل

^(١) وغيرها من التوافل إذ لم يفعل الدليل بين التريضة والتأفلة^(٢) فلو وجد جماعة في غير المسجد الحرام ولم يوجد
في المسجد الحرام أيهما أفضل سل الجواب أنه يصلى في المسجد الحرام لأن التريفة فيه ورد أكثر من الجماعة^(٣)
هي عمته واسمها هند بنت أبي طالب وقيل فاختة (٥) بالهمز منون اهقرز^(٤) الرابع أنه المسجد وماز يدفيه
الخطيب الكعبة العمود ذكره الزمخشري والحاكم وأبو علي وقاضي القضاة اه كب وهو قول حسن وهو الذي
ينصرف إليه الذهن عند الإطلاق واختاره في البحر^(٥) قال في مجمع الزوائد الراوي أبو الدرداء^(٦) وقد حسب ذلك
فبلغت صلاة واحدة في المسجد الحرام عمر خمس وعشرين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة ولا يسقط هذا
التصنيف شيئا من القوائم كما يتوهمه بعض الجهال ذكره النووي (٥) يحتمل ولو في مسجد النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم فيكون مائة ألف ألف على ظاهره اه زروق الفتح ويحتمل في غير مسجد النبي صلى الله عليه وآله غنا
عن هذين الاحتمالين ما أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان عن ابن الزبير أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فصلاة فيه أفضل من مائة صلاة
في هذا وزاد ابن حبان يعني في مسجد المدينة ورواه البزار فهذا الحديث مفسر للحديث الذي في الشرح
قطعا وتأمل اه من خط القاضي محمد الشوكاني^(٧) والمراد بالبيت المظلم الذي ورد في خبر فضل المسجد
الحرام المخالي عن الناس وإن كان في نهار وسراج هذا الذي يحفظ عن الوالد أيد الله وكثير من المشايخ
يقيم على ظاهره أن المراد الظلمة اه ح لي فقط قيل إن الظلمة أقرب إلى سكن الجوارح وأقرب إلى
حصول الخشوع وفراغ القلب لأنه لو أراد الخلوة لقال في بيت خال^(٨) إلا بين التبر والتبر فكالمسجد
الحرام اه ص

المساجد بعد المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مسجد بيت المقدس^(١)) لأنه أحد القبليتين ولأن الله تعالى وصفه بالبركة فقال الذي باركنا حوله^(٢) (ثم) بعد هذه الثلاثة مسجد (الكوفة^(٣)) لما ورد في الأثر من أنه صلى فيه سبعون نبياً^(٤) (ثم) بعد هذه الأربعة في الفضل (الجوامع) وهي التي تكثر فيها الجماعات^(٥) (ثم) بعد هذه المذكورة (ما شرف عامره^(٦)) بأن يكون ذا فضل مشهور^(٧) في دين وعلم لاشرف الدنيا فلا حبرة به هو قال عليم هو ولا خلاف في هذا الترتيب الا بين الأخيرين فمنهم من قدم^(٨) ما شرف عامره على الجوامع التي عامرها ليس كذلك والصحيح ما رتبناه (ولا يجوز في المساجد^(٩)) شيء من أفعال الجوارح^(١٠) (الا الطاعات^(١١)) وأنواعها كثيرة كالذكر^(١٢) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاشتغال بما يودقمه على المسلمين اذا لم يستلزم فعل ما لا يجوز فيها من رهب في مباح أو نحو من ذلك

^(١) ويسمى أقصى لبعده من مكة إذ بينهما أربعون يوماً اه مقاليد معني (ه) وصلاة فيه تعدل بمساجد صلاة ذكره الطبراني وهو غربي الكعبة اه تجريد وهو علولأن أسفله مطاهر لمصلحة ذلك اه من دل على صحة تسهيل الطودون السفلى لأنه تعالى سماه مسجداً وهو كذلك اه ح ع تسمية بيت المقدس مسجداً ليس فيها دليل على تقرير الشارع له على تلك الصفة التي كان عليها حال التسمية إذ قد سمي الرسول صلعم كتاباً في اليهود مساجد حيث قال لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وإلزام صحة الصلاة في كتابنا اليهود الموضوعة على القبول إذ قد سميت مساجد والمخير على لا يقول بذلك ولا غيره من أهل المذهب اه من خط القاضي محمد الشوكاني^(٢) أراد بالبركة الدين والدين لأنه متعدد الأنبياء عليهم السلام ومبسط الوحي ومقر الصالحين ولأنه محفوظ بالأنهار الجارية والأشجار المثمرة اه من العهد الاكيد تفسير القرآن المجيد^(٣) ثم مسجد قباء لقوله تعالى أسس على التقوى ولأنه من عبارة النبي صلعم وروى أن زكريا فيه كعمرة^(٤) أي في مكانه سبعون نبياً لأنها إنما عمرت في زمان عمر اه ح فتص على يد سعد بن أبي وقاص قلت يحتمل أن يكون قد سكنت سابقاً في زمن الأنبياء السابقين اه تي (ه) ومن وجه أفضليته ملازمة أمير المؤمنين كرم الله وجهه للصلاة فيه أيام وقوفه بالكوفة إلى أن استشهد في مرضي الله عنه اه ح^(٥) أما في الوقت أ وفيما مضى يعني صفوفاً لا جماعة بعد جماعة^(٦) أي واقفه وأجده اه من (ه) ومساجد الهادي عليم في أرض اليمن جامع ناه وجامع منك ومسجد سمح ومسجد بيت حاضر ومسجد بيت بوس في بلاد صنعاء اه من سيرته عليم^(٧) قيل ثم ما شرف امامه ثم المجهول^(٨) التقيس في تذ^(٩) هو قال في البحر هو ومن سبق إلى بقعة فهو أحق بها حتى ينصرف إلا مع عزم العود فورا كمن خرج لرافع أو تجديد وضوء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام أحدكم من مجلسه فهو أحق به إذا عاد إليه فان اعتاده لتدريس أو نحوه استمر حقه كالخرف في الأسواق اه ب بلقطه من باب التصحير^(١٠) ومن ذلك المراجعة في المسجد على وجه يشغل المصلى لأن حقه أقدم^(١١) هو فرع هو وإذا سبق إنسان إلى موضع فيه للذكر ثم قامت صلاة جماعة لم يجب عليه التحني ولو خرم الصف لسبق حقه وإن كان تاركا للأفضل إلا لخراب فليس له شغلة عن امام الجماعة الكبرى لانه وضع لذلك وكذا إذا اشتغل المسجد كله يقوم يذكرون الله فانه لا يجب عليهم الخروج لمن يريد الصلاة اه لمع^(١٢) إن لم يمنع الأخص في المسجد وهي الصلاة اه

فأما إذا كانت المنفعة خاصة بنحو أن يشتغل فيه بخياطة أو نحوها مما يعود قمه عليه أو على عائلته ولا أذية من صوت ونحوه ^(١) قيل ع أن ذلك يجوز لأن فيه قربة ﴿ قال مولانا عليم ﴾ والأقرب عندى أنه إذا لم يكن تابعا لقربة متمخصة عما يعود قمه على النفس من عبادة أو غيرها ^(٢) فإنه لا يجوز وإن كان قربة فليس موضوعا لكل قربة بل لقربة مخصوصة ^(٣) من عبادة ونحوها إلى آخر ما ذكره عليم ثم قال ثبت من هذا أنه لا يجوز في المسجد الا ما وضع له من الطاعات وهو الذكر والصلاة وقد دخل في الذكر العلوم الدينية ^(٤) كلها لأنها تسمى ذكرا ولا يجوز ما عدا ذلك الا ما خصه دليل شرعى قال وقد أشرنا إليه بقولنا (غالباً) يحتز من أمور ثلاثة (الأول) ما يدخل تبعا للطاعة نحو اجتماع المسلمين للتراود في مصلحة دينية ^(٥) معها عام أو خاص ^(٦) فإنه ربما صحب الكلام فيها كلام يحتاج إليه في تلك الحادثة فإن ذلك مفقود ^(٧) (الثاني) ما ليس مقصوداً دخول المسجد من أجله وإنما دخل للطاعة وعرض فله قبل فعلها نحو ما يقع من المنتظر للطاعة فيه من اضطجاع أو اشتغال فيما يعود عليه قمه من مباح كخياطة ونحوها فإن ذلك مفقود أيضاً ﴿ الثالث ﴾ ما تدعو الضرورة ^(٨) إليه من اشتغال بالمباحات ^(٩) نحو نزول رجل من المسلمين ^(١٠) فيه لأنه لا يجد مكاناً والقعود لحاجة ^(١١) خفيفة ﴿ قيل ع والمضطر الذى يجوز له النوم ^(١٢) في المسجد وهو من لا يجد كراه ولا شراء ولا عارية ليس فيها منة ﴾ قال مولانا عليم ﴿ وهذا عندنا ضعيف لأنه

^(١) صوت آلة ^(٢) الأمر بالمعروف ^(٣) وإلا لزم أن يروض الخيل إلى الجهاد في المسجد والارتياض فيه باللعب بالصولجان والمصارعة قلنا مع التنية الصالحة قربة اهـ ^(٤) لكن يشترط في القرآن وغيره أن لا يشغل قلوب المصلين ويشوش عليهم لان حقهم أقدم فان حصل لم يجز اهـ مشارق ^(٥) أو دينوية اهـ ذكره الفقيه ع وضمف الامام كلام الفقيه ع إذا لم يكن تابعا لقربة قرز ^(٦) نحو أن يجرى عليهم تائبة فيجتمعا للمشاورة فيها فأشبهه النوافل اهـ ان ^(٧) سد خلة الفقيه ^(٨) قال في ح الفصح ولو كانت المصلحة خاصة كالاستقلال والروح والمذهب خلاه قرز ^(٩) والفرق بين هذا وبين ما تقدم من أول الكلام في قوله إذا لم يستلزم الخ أن هناك مقطوع بفعل ما لا يجوز ملازمة الطاعة بخلاف هذا فيجوز فقط اهـ ^(١٠) ومن جاز له الوقوف في المسجد لضرورة أو طاعة جاز له الاكل فيه لأن الاكل على حسب إباحة الوقوف فيه فلا يجوز لأهل البلد أن يأكلوا مع ضيف المسجد وان جرت به عادة ما لم يقرن بمصلحة دينية قرز ^(١١) الدينية ^(١٢) قائدة ﴿ من وفد إلى ناحية ومعهم هيمة من أتان أو غيرها وهو ينشئ على نفسه أو ماله ولم يجد موضعاً يقف فيه ولا هيمته ولا لها جميعاً أنه أن يدخله المسجد ولو تنجس وظل المتولى الاصلاح وعليه الأجرة اهـ ^(١٣) هذه عبارة اللع وهو يقال إن كانت مما تعلق به القربة جاز وإلا فلا اهـ كبر قرز ^(١٤) أما لو كان التائم فيه يقوم لأداء صلاة أو عبادة لا يحمي له مثله في غيره جاز اهـ ومثله في البيان قرز

إذا جاز الوقوف جاز النوم فاللاق أن يقال يجوز لمن لا يجد غيره ^(١) ملكه أو مباحا والله أعلم
(ويحرم البصق ^(٢)) وهو الرمي بالريق (فيها ^(٣)) أي في المسجد والأصل فيه قوله صلى الله
عليه وآله وسلم إن المسجد لينزوى ^(٤) من النخامة كما تنزوي الجلبة من النار وعن القاسم يجوز
إذا كان فيه رمل ويدفنها (و) يحرم أيضاً البصق (في هوائها ^(٥)) أي في هوى المسجد ولو لم
يقع عليها بل قذفها لأن حرمة المسجد من الثرى إلى الثرى فما حرم في قراره حرم في هوائه
(و) يحرم أيضاً (استعماله ^(٦)) أي استعمال الهوى أما بعد عروشه عليه قال بعض المتأخرين ^(٧)
أمد ثياب على سطحه ^(٨) قال عليه ^(٩) وهو قوى فلا يجوز في هوائه شيء من الاستعمالات ^(١٠)
(ماعلى) أي ما ارتفع ^(١١) قال عليه ^(١٢) ثم لما كان بعض الصلوات قد تكون في غير المساجد أفضل
وكان عموم كلامنا آفة لا يفيد ذلك أشرنا إليه بقولنا (وندب) للصلى نافذة ^(١٣) (توقى مظان الرياء)

^(١٤) من قبل نزوله ولا يجب عليه الشراء ولا الكراء مطلقاً اهـ لعله أن حصل الملك أو المباح بعد الدخول
وجب عليه الخروج قرز ^(١٥) لأن وقد تحيف كانوا يقدرون على الكراء وكذلك رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ولم يقل أنه طلب لهم الكراء قبل انزالهم في المسجد اهـ ^(١٦) وكذا يكره في الماء الصافي
^(١٧) وكذا رمية بالحصى ونحوها اهـ كـ قرز ^(١٨) أي يتقبض ويجمع ذكره في النهاية وشمس العلوم
وقيل للراد أهل المسجد وملائكته وفي حديث آخر ليعلم الذي يتخضم في المسجد أن يموت يوم القيامة
وهي في وجهه اهـ ان ^(١٩) وروي أنه صلى الله عليه وآله وسلم حرك نخامة في جدار المسجد فخرجون
من التخل وعصر العير ولطخها به والعير اخلاط من الطيب والزعفران اهـ حات ^(٢٠) غالباً احتراز من
النار فإنه يجوز ولو حصل التهور به وهو دليل خاص فيقر حيث ورد ^(٢١) قال في بعض شروح الأثر
فلو كان فيه طاقة أو شيء لم يجوز البصق فيه وقد اعتاد كثير من الناس في كثير من مساجد صنعاء وهو
فعل قبيح يجب التهي عنه لأن جدار المسجد من جملة ما قلت أن كان داخل في المسجد وإلا فلا في
إذ الأصل عدم التيسيل وهذا إذا لم يحصل تهوية من داخل المسجد والأحرم ^(٢٢) فأما تعليق الأثواب
ووضع الثعلبي حيث لا يشغل المصل لمب ^(٢٣) أيسر له الوقوف وكذا وضع الحجرة في طاقة المسجد أو في
جانب منه لا يشغل المصل فجائز فأما تضيعة الثياب على سطحه فلا يجوز وأما جانبها على الجدار الخارج
فلا بأس فيه لأن جدار المسجد ليس منه اهـ زـ قرز ^(٢٤) وأما حكم جدار المسجد فإن سببت العرصة
وعمر من داخلها فهو من المسجد وإن عمر من خارج العرصة المسبلة فليس من المسجد وإن عمر قبل التيسيل أو
التيس من المسجد قرز ^(٢٥) السيد داود بن حديد وقبره في ثلاث ^(٢٦) إلا أن يدخل الاستعمال اليسير تبعاً
للمعونة المستبينة قرز ^(٢٧) وكذا سائر الطاعة المدة فتؤاقرها كالصيام قرز ^(٢٨) وأما التريضة فلتظهر
بها أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا غنى في فرائض الله وللاهم ودفع التهمة عن النفس واجب وما وجد
في نفسه من الرافضه مدافعة النفس للاجتماع لأن ظهراً الرافض مشروع ^(٢٩) (غير ذوات العيوب) فإنه يندب فيها
التجميع وقد ذكر في التثبي ^(٣٠) اعلم أن أقسام الرياء خمسة الأول أن لا يفعل الطاعة إلا أن يحضره أحد والآخر
أن ترك الثاني أن يفعلها كاملة بين الناس ناقصة في الخلعة الثالث أن يفعلها كاملة فيهما ويحدث بها الناس الرابع أن
يفعلها كاملة ولا يحدث بها أحد لكن يريد أن يمدح عليها الخامسة أن لا يريد أن يمدح عليها لكن إذا مدح فرح اهـ

وهي حيث يستمع الناس من الساجد وغيرها لما تقدم من الأثر في الصلاة في البيت المظلم حيث لا يراه أحد إلا الله عز وجل * اعلم أنه لا يتلو إما أن يجد التفضل مسجداً خالياً أو مكاناً فيه خالياً أو لا يجد . ان وجد فهي في المسجد الذي هو كذلك أفضل ﴿ قال عليم ﴾ ولا أحفظ فيه خلافاً . وإن لم يجد إلا مسجداً مدخولاً في حال تنفله فاختلف على أقوال ﴿ الأول ﴾ لأبي ح أنها في البيوت أفضل وظاهره ولو كان ممن يأمن الرياء القول ﴿ الثاني ﴾ نعم بالله أن رواتب القرائن من النوافل في الساجد أفضل وسائر النوافل في البيوت أفضل القول ﴿ الثالث ﴾ حكاه بعض معاصرينا للذهب أنها في الساجد أفضل ^(١) وظاهره الاطلاق القول ﴿ الرابع ﴾ ذكره بعض متأخري المذاكرين ^(٢) وهو أن المتنفل إذا لم يأمن على نفسه الرياء فهي في الخلوات أفضل وإن أمن فهي في المساجد أفضل سيما إذا كان يقتدى به ﴿ قال مولانا عليم ﴾ إن لم يكن يقتدى به فالخلوة أرجح لأن النفس طموح قال ولهذا قلنا (الامن آمنه) أى أمن الرياء (وبه يقتدى) فإن الأرجح له الاظهار وعلى ذلك يعمل ماورد في الأثر من أن صلاة الجهر ^(٣) تزيد على صلاة السر سبعين ضمناً وذلك لأنه يثاب على الصلاة وعلى قصد الهداية لغيره وتبريه عن محبطات الصل ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وحقيقة الاخلاص هو أن فعل الطاعة أو تركه لمصلحة الوجه للمشروع ^(٤) غير مرید للثناء ^(٥) على ذلك فهذا هو الخالص وإن لم يكره الثناء ^(٦) والرياء هو أن يريد الثناء في فعل الطاعة أو تركه لمصلحة أو مكروه

من بداية الهداية لابن جبران ^(١) وقواه في رمي وطعروا إلزام الاقتصاد على الواجب ولا قائل به ^(٢) ولعله يفرق بين كلام الفقيهى ووالده وبين كلام الامام عليم أن القضاء قالوا سيما إذا كان يقتدى به والامام جله شرطاً (هـ) أن أمن الرياء وبه يقتدى ﴿ فائدة ﴾ قال عليم قد يحسن من البعد إظهار الطاعة بوجه يقتضي الحسن منها أن يكون ممن يقتدى به فيكون ذلك من باب الأمر بالمعروف ومنها أن يكون متهماً فيدفع عن نفسه التهمة باظهار كثرة الطاعة ليكون في ذلك زوالها أو هليلها وذلك بمنزلة التهي عن المنكر ومنها أن يكون في إظهاره تأكيد لصحة توبه عند من كان اطلع منه على معصية قبل التوبة ومنها أن يكون ممن يدعو الناس إلى إطاعة الحق وبإظهار الطاعة الكثيرة يكون أقرب إلى إطاعة الحق وإماتة الباطل فإنه يجري مجرى الأمر بالمعروف الخ ما ذكره عليم من معنى ذلك (هـ) تجري بلفظه ^(٣) يعني المظهرة ^(٤) الواجب لوجوبه والمنسوب لئديه ^(٥) ولا طلب منفعة دنيوية ^(٦) أو طلب منفعة دنيوية أه

باب الآوقات (١)

(إختيار الظهر ^(٣)) أى الوقت الذى ضرب لتأدية صلاة الظهر مقدر (من الزوال ^(٣)) أى زوال الشمس * وعلاقتها بزيادة ظل كل منتصب في ناحية المشرق بعد تناهيه في النقضان ﴿ قال عليلم ﴾ هكذا جاء في كلام أهل المذهب * واختلف التأخرون في تفسيره فقيل المراد زيادة الظل إلى ناحية المشرق بعد تناهيه في النقضان من جهة المغرب ﴿ قال عليلم ﴾ وفي هذا ضعف لأنه لو أريد ذلك كان يكفيه أن يقول زيادة ظل كل منتصب في ناحية المشرق ولا يحتاج إلى قوله بعد تناهيه في النقضان * وقيل المراد بعد تناهيه في النقضان من ناحية الشام وذلك في الشتاء فحسب لأن الشمس فيه تكون في جهة العين والظل إلى نحو الشام فكيفما ارتفعت الشمس قص الظل حتى تستوى الشمس وفي حال نقصانه ينقل الظل إلى المشرق فعند تميل الشمس إلى المغرب يزيد الظل في ناحية المشرق لأنه قد انتقل إليها ونظر ذلك ﴿ مولانا عليلم ﴾ من وجهين أحدهما أن المراد ذكر علامة الزوال في كل وقت وهذا الذى ذكر يختص الشتاء والوجه الثانى ذكره في الفيت ^(٤) وقيل المراد بعد تناهيه في النقضان من ناحية المشرق أيضاً وأما جهة الزيادة والنقصان واحدة وذلك لأنه ذكر ^(٥) أن الشمس عند زوالها يزيد الظل إلى ناحية المشرق ثم يقتر فينقص ثم يزيد بعد القهقري فالزيادة الأولى لاجرة بها لأنها تنقص بعد وانما علامة الزوال الزيادة بعد ذلك النقضان ﴿ قال عليلم ﴾

^(١) قال في الهداية وهي محسنة قال في الجامع أجمع علماء آل الرسول صلوات الله عليهم وسلامه وعلماء الأمة على أن الصلوات الخمس خمس مواقيت إلا من علة أو عذر فثلاثة مواقيت فقط كما يقوله بعضهم أح هداية (٥) والدليل عليه من الكتاب قوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم أتاني جبريل عليه السلام عند باب البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وصلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى في المغرب حين يغطر الصبايم وصلى في العشاء عند ذهاب الشفق الأحمر وصلى في التبجر حين حرم الطعام والشراب على الصبايم ثم عاد في التند ففعل في الظهر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى في العصر حتى صار ظل كل شيء مثله وصلى في المغرب كصلاته بالأمس وصلى في العشاء حين ذهب ثلث الليل وصلى في الصبح حين كادت الشمس تطلع ثم قال يا جد الوقت فما بين هذين الوقتين لك ولا تمك اه ان ^(٢) لما كان الظهر أول صلاة ظهرت وقد بدأ الله بها قوله تعالى أقم الصلاة لذالك الشمس الآتوق كانت أول صلاة عليها جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحسن الابتداء بها ^(٣) والزوال عبارة عن انحطاط الشيء من الارتفاع (٥) قيل في علامته ميل ظل الشمس إلى الجانب الأيمن ممن يستقبل القبلة أح هداية ^(٤) وهو أنه لا فرق بين ظل المغرب وظل الشام في أنه أغنى عنه قوله زيادة ظل كل منتصب ^(٥) أي صاحب هذا القول اه

وقد حكى بعض معاصرينا ^(١) عن بعض الثقات أنه رصد الشمس عند زوالها فوجدها كذلك وهذا إن صح هو الملائم للكلام إلا أن في ذلك إشكالا من وجوه ثلاثة ذكرها ^(٢) عليم في الفيت ^(٣) ثم قال في آخر كلامه عليم فالأولى حمل الكلام على ما ذكره أهل القول الأول وهو أن المراد بعد تنافيه في نقصان من جهة المغرب لأنه الظاهر ^(٤) قال وأبلغ ما يكون أن يتضمن تكرارا من جهة المعنى فذلك واقع في كثير من الكلام إما زيادة في إيضاح التقرير في الزمن أو غيرها ^(٥) * نعم فوقت اختيار الظهر تمتد من الزوال (وآخره مصير ظل الشيء) المنتصب (مثله) سوى في الزوال ^(٦) واختلاف في تقدير المثل في القامة قبيل إذا بلغ الظل ستة أقدام ^(٧) ونصفا سواء القدم التي قام عليها فذلك قدر القامة * وقال أبو سفيان الاعتبار

^(٨) التقيف ذكر أنه وجده في بعض كتب الحنفية اه وقيل عن السيد محمد بن الهادي بن الامام ي ابن حزة عليم المقبور في القبة المعروفة في فلا وقيل ابراهيم بن علي الرازي اه زرد وهو مقبور بمسجد الشيخ بحروس صنعاء وقيل ابراهيم السكيتي ^(٩) أحدها أن ذلك من أمصة الدين ولم يذكره أهل الأصول الثاني أن أهل الفلك لم يذكروه مع أنهم ذكروا ما هو أغض منه الثالث أنه قال بعد تنافيه في النقصان ولم يحصل علم التناهي اه غ ^(١٠) لا يبعد أن يقال بعد تنافيه في النقصان من ناحية المغرب وذلك لأن معنى التناهي في النقصان انعدام الظل بالكلية وتكون قائمة هذا القيد الاحتراز عن الزيادة الحاصلة بعد الزيادة الأولى أعني التي ليست عقيب الاندفاع فإن تلك الزيادة ليست علامة للزوال ^(١١) الاحتياط لضعف التحويل على القرينة ^(١٢) وهو الذي يكون عند الزوال اه ن وهو يقي في ظل أول النهار عند استواء الشمس في كبد السماء اه ايضاح اه أقله اخضرار الجدار وأكثره خمسة أقدام ونصف (هـ) واعلم أن ذلك يحتاج إلى معرفة النجوم التي يخلق بها معرفة الأوقات وهي ثمانية وعشرون منزلة فنجوم الزيادة الآن من الجهة وآخرها النجم احدى عشر منزلة ونجوم النقصان احدى عشر منزلة من البلدة إلى الدبران ونجوم الاستواء ست منازل من الدبران إلى الجهة والزيادة والنقصان في كل منزلة نصف قدم وغاية الزيادة في الظل وذلك في وقوف الشمس في النجم خمسة أقدام ونصف وكان في السلسلة الخط الأصل كلام طويل في ذكر النجوم وهو مخالف لما هو مشاهد الآن من أن الوقوف في البلدة وأول نجوم الزيادة الزيرة وكان هذا مستقيا في الزمان القديم والآن الوقوف في الشئام في النجم وهو مشاهد وأحسن كتاب في هذا الأوان في علم الأوقات كثر النجاة في علم الأوقات وهو لكتابه عبد الواسع ^(١٣) وكيفية القدم أن يقدم بقدمه اليسرى من الجانب الأيمن في قدمه اليمنى فإن استقبل الظل فله قدم من حذاء نصف القدم اه ح لي نقطا ولفظ البيان من متن قدميه وقيل من شق قدمه الأيمن (قائمة) وكيفية نزع الظل يكون بأحد أمرين أن يستقبل الظل ويكون نزع له من نصف قدم فيذرع بقدمه الأيمن من عند أخص قدمه اليسرى والأمر الثاني أن يكون الظل عن يمينه أو يساره فيكون الذرع بقدمه التي تلي الظل من أخص الأخرى اه والأخص ما دخل من باطن القدم ولم يصب الأرض اه من بعض شروح الهداية (هـ) بناء على التاليف وإلا قد يكون قدرها ستة أقدام وقد يكون نادرا ستة أقدام والكل بالنظر إلى صاحب القامة اه

بالمثل ^(١) دون الاقدام وهذا هو ظاهر المذهب فكأن الاقدام ليست إلا تقريباً * وذكر الناصر في كتابه الكبير أنه يعتبر بالأقدام فكأنه جعلها تحقيقاً * وفائدة الخلاف فيمن قدم ستة أقدام ونصف هل يصلح المصير من دون نظر في مساواة ذلك الظل للقامة أو لا بد منه فمن اعتبر الاقدام قال ما عليه إلا ذلك ومن اعتبر المثل قال عليه النظر في المماثلة ^(٢) (و) مصير ظل الشيء مثله سواء في الزوال (هو أول) وقت اختيار (المصر ^(٣) وآخره المثلان) أي مثلاً المنتصب سوى في الزوال * وقال شوف ومحمد أن أول اختيار المصر بعد أن يزيد الظل على المثل أدنى زيادة (و) وقت الاختيار (للمغرب) ابتداءه من (رؤية كوكب ليل ^(٤)) لا نهاري والنهاري ^(٥) هي الزهرة والمشتري والشعري وهي علب * قال القاضي محمد بن حمزة ^(٦) هذا المجمع عليها والخلاف في السكك ^(٧) وقال الفقيه قيل إن المختلف فيه المريخ وقيل السكك الأزل ^(٨) * نعم فلا يدخل وقت المغرب في الصبح حتى يظهر كوكب ليل وتحصل رؤيته (أوما في حكمها) والتي في حكم الرؤية تقليد المؤذن ^(٩)

^(١٠) ويعتبر مصير ظل الشيء مثله بضافة في الزوال إلى مقدار القامة فإذا كان في الزوال خمسة أقدام ونصف فمن قامته ستة أقدام ونصف فهو على اثني عشر قدماً ومن قامته سبعة أقدام فهو على اثني عشر قدماً ونصفاً ثم كذلك اه مقصد لفظاً ^(١١) لكن يقال قد يختلف ذلك بأن تطول قامة الرجل ويصغر قدمه أو العكس قال في اليونان لا يعتبر بمن قامته قصيرة مع طول قدمه ولا بمن قامته طويلة مع قصر قدمه ولكن بالخلق المعهود في الغالب والغالب أن طول صاحب القامة بقدمه ستة أقدام ونصف وهكذا جاء عن علي بن عليم وهو يأتي سبعة أشرار يشير صاحب القامة كذلك اه مقصد ^(١٢) وهو الأصح والذي رأينا عليه مشايخنا اعتبار الاقدام والتفاوت بينها وبين المماثلة نادر اه وقرره المتوكل على الله وقد روي في ذلك خيراً ^(١٣) هذا يدل على وقت المشاركة وقيل لا يدل لأنه وقت للصلايين على جهة البدل قرز ^(١٤) أو ظهور القمر ذكره م بالله في البلغة اه ع المتوكل على الله ^(١٥) لقوله تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكباً فجعل الكوكب علامة لسخول الليل وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة حتى يطلع الشهاب وروي حتى يطلع الشاهد ^(١٦) غير مرغوب اه هبل وقيل ولو مرغوب اه وهو ظاهر الازهار اه ^(١٧) والمراد بالنهاري ما يرى في النهار لقوة ضياءه وهي أربعة اه ح ا ث وقد جمعت بقول الشاعر :

نجوم النهار بالجماع هي الزهرة المشتري والعلب
وأما السكك ومرئهم فأقولهم فيها تضطرب

^(١٨) ابن أبي النجم التجزائي ^(١٩) الراج وهو شامى الذي له سلاح اه سلوك ^(٢٠) أي لاسلاح معه والآخر هو الراج أي نورج ومن جبل النارية فالأصح أنه يتيقن دخول الليل بخمسة نجوم لأن المريخ والسكك يتفق على أن أحدهما ليل والثاني نهاري والخلاف إنما هو في تعيين النهاري منهما وقيل ح ستة لأن خلافهم في الراج والخامس * والسادس ليل اتهام اه غاية ولفظ حاشية فإن كان لا يعرف النجوم الليلية عد خمسة نجوم والخامس ليل وعن الفقيه س بعد ستة نجوم قيل ع الخامس ليل يجمع عليه قرز قال في ح لي وكذا مارني في مجرى سبل اه لفظاً قرز ^(٢١) العدل قرز ^(٢٢) ينظر لم يخص المغرب بأن جعل الأذان في جملة علامات وقته وذلك يصح لجميع الأوقات فيحقق مع أن الأذان في

خبر الخبر ^(١) بظهوره والتحري ^(٢) في النجم وقال زيد بن علي وأحمد بن عيسى والقفاء واختاره الإمام ي إن أول إختيار المغرب سقوط قرص ^(٣) الشمس ويعرف بتواربها الحجاب ^(٤) قال مولانا علي ^(٥) فأما من في بطن واد أو في أوهاط الأرض فقلهم يقولون يعتبر بذهاب شعاعها عن رؤس الجبال (وآخره ذهاب الشفق الأحمر ^(٦)) فإذا ذهب ذلك آخر إختيار المغرب وقال ح آخره ذهاب الشفق الأبيض وكذا في شرح الإبانة عن الباق (و) ذهاب الشفق الأحمر (هو أول) وقت إختيار (المشاء ^(٧)) الآخرة (وآخره ذهاب ثلث الليل) فلش قولان الجديد إلى الثلث والتقديم إلى النصف (و) أول وقت الإختيار (للبحر من طلوع) النور (للتشر ^(٨)) في ناحية المشرق لا النور الأول المستطيل ^(٩) (إلى بقية تسع ركعة كاملة ^(١٠)) قبل طلوع الشمس قوله كاملة يعني بقرائها ^(١١) وقال ص بالله من غير قراءة (و) قت

الجملة اخبار بمصوب العلامة لانه علامة تسه ا ه من املاء القاضي مجد السلفي يقال لشمس وقتة وغيره بالأولى ^(١٢) المدل قرز ^(١٣) وحصول الظلمة ^(١٤) في المشرق ا ه رى والجرة من قبل المغرب وهذا في الصحو وكذلك دخول القمر من كوة أو نحوها قوله تعالى لا الشمس ينبغي لها أن تترك القمر ^(١٥) ولفظ حاشية وطلوع سواد في المشرق مستطيل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقبل الليل من هاهنا ا ه ب من كتاب الصوم يعني المشرق وأدبر النهار من هاهنا يعني المغرب أفطر الصائم ا ه دياج ^(١٦) بالضم ا ه قلموس وبالفتح ا ه ضياء ^(١٧) قال في الروضة وهذا الخلاف في العبارة يرجع إلى معنى واحد فانا قد جربنا ورأينا القرص من البلاد المرتفعة لا يكون إلا مع رؤية الكواكب البلية فتكون النجوم علماً للوقت ا ه تمرات ^(١٨) فان لم يكن ثمة شفق فقال ض عبدالله الدوازي في تعليقه على التبع أن من رؤية الكوكب إلى ذهاب الشفق الأحمر قدر صلاة ركعتي الفركان بعد نافلة المغرب أو بعد الرواتب المعتادة ودرس سورة يس مرة مرثلاً وروى عن الهادي عليه السلام أنه قدر تسع الليل ا ه وفي التفرير نصف سبع الليل وفي الواقيت نصف سدس ^(١٩) ويكره تسميته عتمة ا ه هـ لأنه بلسان أهل الشرع يسمى عشاء ولسان الأعراب عتمة * مقتضى كلام أكثر الأمة أنه لا يكره وفي المجموع في تفسير معاني السنة وجعل العتمة أربعة ا ه ح هداية وظاهر عبارة م بالله والأبانة لا يكره وكذا الجامع قال وأول وقت العتمة قال م بالله لما ذكر الرواتب فركعتا العتمة دون الجميع ^(٢٠) من اليمن إلى القبله لا ينتشر من المشرق إلى المغرب وهو الأول قرز ^(٢١) فائدة ^(٢٢) من أدرك من الصبح ركعة ثم إنه لم يقرأ فيها ثم قام للثانية وقرأ فيها ثم طلعت الشمس فإن صلاته غير صحيحة فلا يجزئه إلا أداء ولا قضاء والمختار صحتها حيث أطلق قضاءه لا إذا نوى أداءه لأن النية متغيرة ا ه يقال على المختار أن كان قيامه في الركعة الأولى مقدار القائمة والثلاث الآيات فصلاته صحيحة أداء ولو لم يقرأ فيها بل قرأ في الثانية وإن كان قيامه في الأولى دون ذلك فلا تصح لأداء ولا قضاء لأنه ركع في الأولى وهو مخاطب بالثبت بمقدار الواجب من القراءة وإن لم يقرأ فيها كما قرر عن الملقى ا ه عن سيدنا حسن ^(٢٣) للصاعد في الأثني ا ه ح ^(٢٤) هذا في التوضي قرز ^(٢٥) بالواجبة ا ه ن وقرأ فيها القدر الواجب كذا قل في بعض الحواشي وقيل لا فرق فيقرأ فيها أو في غيرها ا ه معني بل يكفيه أن يسع الوقت قراءتها ^(٢٦) وإن لم يقرأ ا ه تي وقرز ورواه عنه سيدنا أحمد بن سعيد الهبل ^(٢٧) لأن القراءة فيها لأصحبين وكذا القيام لأصحبين قرز

(اضطرار الظهر) أي الوقت الذي ضرب له فطر أن يصلي فيه الظهر وسياقى تعيين المضطر ان شاء الله تعالى وذلك الوقت ابتداءه (من آخر اختياره^(١)) وهو مصير ظل الشيء مثله ويمتد (إلى بقية) من النهار (تسع العصر^(٢)) وإلى هنا الانتهاء فلا يدخل الحد^(٣) في المحدود^(٤) (والعصر) وقتان اضطرار إن الأول (اختيار الظهر) جميعه (إلا ما يسه) أي يسع الظهر^(٥) (عقيب الزوال) فانه يختص بالظهر (و) الثاني من وقت اضطرار العصر ابتداءه (من آخر اختياره) وهو مصير ظل الشيء مثليه (حتى لا يبقى) من النهار (ما يسع ركعة) وهذا مأخوذ من عبارة التذكرة لأنه قال فيها إلى قبل الغروب بركعة لأن إلى لا تستقيم هذا للاتهاء^(٦) ولا بمعنى مع (وكذلك المغرب والعشاء) أي ١٢ في اضطرار نظير الظهر والعصر في التقدير وتحقق ذلك أن وقت الاضطراب للمغرب من آخر اختياره إلى بقية من الليل تسع العشاء^(٧) ويكون ما يسع ركعة بعد المغرب * والعشاء وقتان اضطرار إن الأول وقت اختيار المغرب جميعه لإقذار منه يسع المغرب وعقيب غروب الشمس فانه يختص المغرب * الوقت (الثاني) من اضطراب العشاء ابتداءه من آخر اختياره وآخره بقية من الليل تسع ركعة^(٨) (و) فت الاضطراب (للفجر^(٩))

(١) من غير وقت المشاركة اه قرز^(٢) ويكون ما يسع ركعة غير الوضوء وغير المستحاضة ونحوها (٣) هذا في التيمم وأما في الوضوء فيكفي ما يسع ركعة بعد فعل الظهر ينظر لأنه لو بقي ما يسع أربع ركعات فقد خرج وقت الظهر قرز (٤) يعني أربعاً في الحضر واثنان في السفر فإذا لم يبق إلا ذلك القدر فقد خرج الوقت في الظهر فلو قدم الظهر ونواه إذا لم يجزه إلا على قول أو مضى وإن نواه قضاء لم يجزه أيضاً على أحد احتمالين لعل فيمن صلى وتيمم منكر اه رى قطعاً^(٥) البقية^(٦) اضطراب الظهر^(٧) أي بعد فعله اه اث فلا يؤم أنه يجوز للمضطر أن يصل العصر عقيب مضي وقت يتسع للظهر بعد الزوال ولو لم يكن قد صلى الظهر بل إنما يسوغ ذلك بعد صلاة الظهر لوجوب الترتيب بين الصلاتين اه اث قرز قلت وجوب الترتيب لا ينافي كون الوقت اضطراباً للصلاة اه غاية^(٨) لا يستقيم في إلى أن تكون بمعنى الغاية إذ يلزم أن يغتفر العصر قبل الغروب بما يسع ركعة ولا بمعنى مع إذ يلزم أن يكون أداء قبل الغروب بما يسع دون ركعة قيل ف ولعل مراده ان هذه الركعة هي آخر وقت الاضطراب اه زر^(٩) صوابه ثلاث ركعات اه رادح لأنه لو بقي ما يسع أربع أدركها جميعاً والمغرب ثلاث وتيمم العشاء ركعة^(١٠) صوابه دون ركعة اه قرز^(١١) وهو نهاري ولا يكره تسميته الفداة اه هـ قوله وهو نهاري هذا قول المدة وأكثر الأئمة قال الأعمش والحسن بن صالح وأبو بكر بن جياش انه من صلاة الليل وان آخر الليل طلوع الشمس وجوزوا للصائم ألا تكل والشرب إلى طلوع الشمس وهو خلاف الإجماع لا تراض قولهم يموتهم ولا يعتد به اه ح هـ (١٢) ثبوته قرأنا ومنه قال الإمام ي يكره قلنا قال صلى الله عليه وآله وسلم من صلى الفداة فهو في ذمة الله فلا يخفرن (١٣) الله تعالى في ذمته اه ح هـ (١٤) أي لا تنقض (١٥) قوله وللجبر ادراك ركعة قال في شرحه كاملة وقوله وللجبر من طلوع المنتشر إلى بقية تسع ركعة كاملة قال في شرحه يعني بقراءتها اه وهل يجب عليه أن يقرأ فيها أم لا الذي رواه أحمد بن سعيد المجلل انه لا يقرأ وقرر في قراءة البيان وبقي الكلام في القيام قدر الفاتحة

هو (ادراك ركعة^(١)) منه كاملة قبل طلوع الشمس^(٢) وقال م بالله وزيد بن علي وح لا بد من ركعتين في الفجر بناء على أصلهم ان الصلاة في الوقت المكروه لا تصح قال حليم * ثم لما فرغنا من ذكر وقت الصلوات الخمس ذكرنا وقت رواتبنا قلنا (ورواتبها) مشروعة تأديتها (في أوقاتها)^(٣) أي في أوقات الفروض ولا تصح في أوقاتها إلا (بعد فعلها) لا قبله (إلا) ركعتا (القبر)^(٤) فانهما مشروعتان قبل فعله^(٥) (غالباً) يمتزج من يؤخر في صلاة الفجر حتى خشي فوتها فان الواجب تقديم القرية^(٦) وحكم سنة الفجر حيث تصلي بعده^(٧) قضاء ذكره ص بالله وأشار إليه في الشرح وقيل ح بل أداء^(٨) وذكر في البيان قولين في سنة القبر بعده وفي سنة الظهر بعد العصر^(٩) واختلفوا في الوتر على ما هو مترتب فالتى حصل ط يلحى عليه وهو المذهب أنه يترتب على فعل صلاة العشاء^(١٠) ولا عبرة بالوقت وحصل م بالله انه مترتب^(١١) على القمل والوقت جميعا وفي الكافي عن م بالله وزيد بن علي أنه مترتب على الوقت دون القمل (وكل وقت يصلح للقرض قضاء)^(١٢) يعني انه لا وقت مكروه في قضاء القرض (وتكره)^(١٣) صلاة (الجنائزة)^(١٤) ودفعها (و) صلاة

والثلاث الآيات هل يلزمه ذلك فيها أو يجوز مغفراً وظاهر الاز بقوله في أي ركعة أم ومغفراً انه لا يصح فيها والذي قرز انه يحين فيها فلو طهرت الخائض في بقية قدر ركعة غير كاملة أو بلغ الصبي ونحو ذلك لم تلزمهم الصلاة والعكس إذا حاضت المرأة في بقية قدر ركعة كاملة لزمها القضاء هكذا قرز وفيه نظر بعد مراجعة في قراءة البيان اه سيدنا حسن^(١) وإنما قدر ركعة لأنها تشتمل على معظم أفعال الصلاة ومعظم الباقي كال تكرار لما فقط^(٢) قال ص بالله ومعرفة طلوع الشمس ظهور الحرة على رعوس الجبال وقال ض محمد بن حمزة ابن أبي النجم بأن لا يبي كوكب ليل كما جعل برؤيته في غروبها اه مذاكرة^(٣) في الأداء والقضاء قرز^(٤) ولو بالتيمم اه تذكره^(٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم دسوها في الليل دسا^(٦) وكذا لو أقيمت الجماعة^(٧) في صلاة العجر قبل أن يصل السنة فانه يبدأ بالجماعة ويفعل السنة بعد الفراغ لكن ندبا بخلاف ما إذا خشي القوات فانه يجب تقديم القرض وإلا أتم اه بحر^(٨) في الوقت^(٩) أو خشي فواتها أو بعضها قرز^(١٠) كلام القتيه قوي لأن العادة لا تقضى إلا بدخول وقتها^(١١) المختار انهما أداء قرز^(١٢) وقد دخل في قوله بعد فعلها إذ هو بمنزلة الرتبة للعشاء لترتبه على أدائها اه ح ا ث (ه) أداء وقضاء (ه) وله تعلق بالوقت لئلا يلزم أن يكون أداء العجر قرز^(١٣) وقائمة الخلاف فيمن صلى في وقت المغرب (ه) فعلى هذا لو جمع جمع هدم لم يجره فعل الوتر قبل دخول وقت العشاء^(١٤) يمتزج من أن لا يبي من الوقت إلا ما يسع المؤداة أو كان متيمماً (ه) يقال غالباً احتراز من صور الأولى أن يكون قد تمحض الوقت الثانية أن يكون بالوضوء لا بالتيمم الثالثة صلاة العيد فانها لا تحصى إلا ثانية فقط الرابعة وقت حصة الجمعة فانه لا يجوز فيها القضاء الخامسة أن يحضر واجب أهم منها اه حلى ومفتى^(١٥) قال التجري لا تصح في الوقت المكروه إلا لا وقت لها محدود فاشبه النوازل اه لمع فيشار كها ركعتي الطواف لا التسلي والتكفير فلا يكره قرز^(١٦) يمتزج ما ليس بصلاة كالسجود للسهو وسجود التلاوة اه لمع وفي التذكرة تكره السجدة قرز (ه) لا يمتزجها اه

(النفل ^(١) في الثلاثة) الاوقات التي نهى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ^(٢) عن الصلاة فيها وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع ^(٣) وعند قاعة ^(٤) الظهيرة وعند غروبها ^(٥) حتى يسقط شعاعها وقال م بالله وح حكاه في الكافي من زيد بن علي واختاره الامام عي أن النبي تناول للنفل والقرض جميعاً لإصلاة العصر فانه مخصوص بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك من العصر ركعة فقد أدركها ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وظاهر كلام أهل المذهب أن الكراهة هنا للتنزيه وعلى ما يقتضى كلام أبي جعفر ^(٦) انها للحظر ولا فرق في كراهة الصلاة في هذه الاوقات بين مكة وغيرها وبين الجمعة وغيرها عند أهل المذهب * وقال ش و ص بالله لا كراهة في مكة ^(٧) ولا في ظهيرة يوم الجمعة * نعم ولا كراهة فيما سوى هذه الاوقات عند القاسم والهادي * وقال م بالله وش تكراه بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر مالا سبب له * وقال ح تكراه النوافل عموماً في هذين الوقتين * (وأفضل الوقت ^(٨)) للضروب للصلاة (أوله) أما المغرب

^(١) وإذا صلى نافلة وقبدها بركعة قبل دخول الوقت المكروه وظن اتمام قاته يتيهما ولا يبطل بدخول الوقت المكروه لأنه غير ماض بالإجتهاد ذكره الامام شرف الدين عليم اه ح ا ث وكذا إذا ألحقت الضرورة إلى دفن الجنائز في الوقت المكروه نحو أن يكون في مفازة ويغشى فوقاتها اه و ا ب ل معنى قرز ^(٢) لما رواه عتبة بن مامر قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث ساعات ﴿ ١ ﴾ أن نصلي فيهن وأن ندفن موتانا فيهن حين تطلع الشمس بازغة وحين ترتفع وحين تقوم قاعة الظهيرة حتى تيل الشمس وحين تضيف ﴿ ٢ ﴾ الشمس للغروب حتى تقرب اه ز هور ﴿ ٣ ﴾ في شرح الآثار ما قلناه ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينها نا اغ وقال بعد ذلك أخرجه الستة إلا البخاري والموطأ ﴿ ٤ ﴾ بالضاد المعجمة مفتوحة ثم ياء مفتوحة مشددة أى تيل اه ح ا ب ا ر ^(٥) يعني حتى تبيض ويصفو لونها وقال في الكافي قد روي عن أبي جعفر ^(٦) وكذلك في غروبها قد روي عن أبي جعفر ^(٧) اه ك ب واختلفوا فقيل الأزج وقيل السنان بحليته وقيل الرمح جميعه قال في شرح السيد الديلمي للعلماء فيه ثلاثة أقوال قول جميع الرمح وهو سبعة أذرع وهذا هو المصنف في مذهبه القول الثاني أن المراد به الأزج الثالث رمح الاراك والقولان الآخران ضحيان ^(٨) الظهيرة شدة الحر وقامها هو البعير يكون فيها باركاً فيقوم من شدة حر الأرض اه ح سنن أبي داود لفظاً ^(٩) عندنا أصفر اروي قيل رمحاً ورهان لأنها تطلع وتغرب بين قرني شيطان ^(١٠) لأنه قد ذكر أبو جعفر أن صلاة الجنائز تعاد ﴿ ١ ﴾ إذا صليت في الوقت المكروه وكذا ذكر الشيعان ذلك للحظر لأنه ذكر أن ذلك لا يجوز وحكاه للمذهب اه رى معنى ﴿ ١ ﴾ وكذا الروايت مولا نا عليم يقوى للمذهب أن الروايت لا تسقط أيضاً مثل قول ش وخ رجه للمذهب التيمم من قوطهم تيمم للصلاة وناقلتها ولم يفصلوا هكذا اراجع به الامام عليم وأما في شرحه فذكر أن سنة الظهر تسقط في باب التيمم اه رى لفظاً ^(١١) والآن مير الحسين ^(١٢) قال في روضة النوى المراد بمكة جميع الحرم وقيل إنما يستثنى نفس المسجد الحرام والصحيح المعروف هو الأول (*) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد الفجر إلا بمكة ثلاثاً وأهل المذهب قالوا إن الا في قوله إلا بمكة بمعنى ولا بمكة مثل قوله تعالى وما كان لؤم من أن يقتل مؤمناً إلا خطأ معنى إلا ولا خطأ اه شفاء

فذلك إجماع^(١) قال الامامى الاميرى من الروافض^(٢) ان تأخيرها الى أن تشبك النجوم أفضل قال وهؤلاء قوم بدعية لا يثبت الى أقوالهم ولا حجة^(٣) لهم * وأما ما رواه فاختاف فيه فقال القاسم والمهاذى ان أفضل الوقت أوله في كل الصلوات * وقال ح انه يستحب التأخير في العشاء^(٤) الى ثلث الليل أو نصفه والقبر الى الاسفار^(٥) والمصر الى أن تبيض الشمس^(٦) * وأما الظاهر فتعجيله عنده أفضل إلا في شدة الحر وقال ش ان التعجيل أفضل إلا في الظهر فيستحب عنده الإبراد بها في اليوم الحار اذا كانت تصلى جماعة ويؤتى لها من بعد * وقال ك انه يستحب تأخير الظهر بعد الزوال حتى يزيد الظل ذراعاً لمن يصلى في مساجد الجماعة * وقال م بالله وص بالله ان التعجيل أفضل إلا في العشاء الآخرة فيستحب تأخيرها^(٧) ﴿فصل ٤﴾ (و) يجب (على ناقص الصلاة) وهو من يصلى قاعداً أو لا يتم ركوعه أو سجوده أو اعتداله أو قراءته لا عذار مائة من ذلك^(٨) أو مبيحة له في الشرع^(٩) (أو) ليس بناقص الصلاة ولكنه ناقص (الطهارة) نحو أن يكون متيمماً

(*) ﴿فرع ٤﴾ ولا ينافي التعجيل الاشتغال بقضاء الحاجة والسواك والطهارة والتنفل المتعدد قبل الفريضة وانتظار الجماعة (*) قوله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿١﴾ أول الوقت رضوان الله وأوسطه رحمة الله وآخره عفو الله من كب الدواري والرضوان إنما يكون للمحسنين والرحمة للمجتهدين والعفو للمقصرين ان اه وقد قال صلح المهاجر الى الصلاة كتل الذي يهدى بدنة ثم الذى على أثره كتل الذى يهدى بقرة ثم الذى على أثره كتل الذى يهدى شاة ثم الذى على أثره كتل الذى يهدى يضة اه أصول أحكام ﴿١﴾ قلت ومثل هذا الحديث رواه الأمير في الشفاء والدار قطنى وقد ضعفه المحدثون لأن الراوى يعقوب بن الوليد وقد ذكر التضعيف الامام القاسم في الاحتصاص فليراجع كانه عبد الواسع^(١) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزال أمتي على سبقي ما بكروا بصلاة المغرب أى صلوا فى أول وقتها وقوله صلح لن تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا صلاة المغرب الى أن تشبك النجوم^(٢) والروافض قوم مبينين ممن يتحلل التشيع وهم أبو الخطاب وأصحابه الذين رفضوا زيد بن على عليهم السلام قالوا له ما تقول في الرجلين الظالمين قال من هما ظلا أبو بكر وعمر قال لا أقول فيهما إلا خيراً قالوا رفضنا صاحبنا فسموا رافضة لذلك فالرافضية اسم لمن ينعى أئمة الزيدية من العترة الزكية سواء كان من المستمين بالتشيع مثل الفلاة والامامية والاسماعيلية أو من غيرهم اه ح هداية من مقدمتها ﴿مسئلة ٤﴾ والصلاة الوسطى هي الجمعة في يومها والظهر في سائر الأيام قرز وقال م بالله هي العصر وقال ش هي الفجر^(٣) وهذا إشارة الى أنه لا ينقصد الإجماع على خلافهم^(٤) وقواء في البحر^(٥) ليتضح الفجر ويظهر ضوءه^(٦) يياض لم يدخله صفره^(٧) قوله صلح لولا أن أشق على أمتي على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أو نصفه رواه أحمد اه وابل^(٨) الضر وغيره (*) ظاهر هذا وجوب التأخير على الأئمة ﴿١﴾ والائتق والأخرس ونحوه وقد ذكر الفقيه اه أنه لا يجب عليهم التأخير وهو قوى ﴿٢﴾ لأنه لم يبدل الى بدل ﴿١﴾ وهو صريح أيضاً في قوله وعلى الأئمة ﴿٣﴾ مذهب مع غير الأئمة قرز (*) والفرق بين الأعدار الماضية والمبيحة أن الماضية هي المستمرة والمبيحة في وقت دون وقت^(٩) كالعرا والمكان القصب قرز

أوفى حكمه أو مطلباً بنجاسة^(١) (غير المستحاضة ونحوها^(٢)) وهو من به سلس البول أو جراحة
مطرية مستمرة فمن كان كذلك فالواجب عليه (التحرى) في تأدية الصلاة الناقصة أو طهارتها
(آخر) وقت (الاضطرار^(٣)) فلا يؤدبها إلا فيه فيتحرى للظهر بقية تسع العصر حسباً مر
في باب التيمم * وقال م بالله لا يجب التأخير إلا على التيمم^(٤) ﴿تبيينه﴾ قال عليم ﴿ظاهر
اطلاق الاصحاب انه لا فرق بين الاقصادين الطارى^(٥) والاصلى إلا انه لا يبنى البقاء على ظاهر
هذا الاطلاق لأن من البعيد أن يجعل حكم من خرج من بطن أمه لاصقة ساقه الى تغذيه على
وجه لا يمكنه الفصل في وجوب التأخير حكم من رجلاه صحيحتان لكن قل به المرض فتعذر
القيام عليه لأنه لا كلام في أن من لم يخلق الله له رجلين رأساً أن صلاته أصلية^(٦) لا بدلية لأن
حالانه كلها حالات قائم فهو كمن خلقه الله تعالى قصيراً^(٧) في قدر القاعد والذي خلق له رجلان
ناقصتان على وجه لا ينفعت بهما رأساً أشبه بمن لم يخلق له رجلان رأساً لا بمن له رجلان صحيحتان
ناقصتان لكن عرض له ممانعه الاستقلال عليهما^(٨) (و) يجوز (لمن عدا من

^(١) وهو المحبوس في موضع متنجس لأن صلاته بدلية (٢) لأن صلاته بدلية من حيث أن فرضه
الاياء للسجود كما تقدم وكذا لا يس التوب التجس ان قلنا أنه يصلي قاعداً لأنه عادل إلى بدل اه
قرز بل لوجوب طلب السر^(٣) من وضى أعضاء التيمم فان هؤلاء إذا زال عذرهم وفي الوقت بقية وجب
عليهم الامادة كالتيتم إذا وجد الماء (٤) ويدخل في ذلك من جبر بنجس أو (٥) يفضى من المسح
ضرراً أو سيلان دم ولو في أعضاء الوضوء لأنه لم يدخل إلى بدل (٦) وهو أقرب شبهاً بالمستحاضة
لأنه يستوفى الأركان فكان حكمه حكماً من أنه لا يلزمه التأخير اه غ فان قلت فهل يجوز له الجمع
كما يجوز لما قلت لا نص لأصحابنا في ذلك والأقرب أنه لا يباح له الجمع لأنه إنما أيسح لها لما يسهلها
من المشقة بانتفاض وضوئها بدخول كل وقت بخلاف من جبر سنه فانه لا مشقة اه غ^(٧) فان خشي
الموت قبل دخول الوقت الذى يطوم اليه تبين عليه تأديتها في الوقت الذى يليه الوقت الذى يظن موته
فيه قال ابن الحاجب اجماع (٨) وقد حقق الامام المهدي عليم هذه المسئلة في المنهاج واختار أن
الصلاة غير واجبة قرز (٩) لأنه بمنزلة آخر الوقت لا شترأ كهما في وجه القوت إن لم يفعل هكذا
ذكره ابن الحاجب (١٠) وعلى الجملة أن من وجب عليه التأخير هو من عدل إلى بدل أو عدم الأصل
والبدل هذا الضابط وقرره الشوكل على الله^(١١) والمحبوس بالنصب^(١٢) ما لم يحدث عليه الاقدام في حال
الصلاة فينبى كما سيأتى (١٣) المختار أنه لا فرق بين الاقصادين الطارى والأصلى أنه لا يجب التأخير
عليهما مهما لم يكن راجياً زوال علته اه لى وعامروظاهر إطلاقهم وجوب التأخير قرز وقيل الطارى
ما كان بعد التكليف وإلا صلى قبله اه عامر وفي البستان الطارى ما عرض بعد الاستقلال على الرجلين
والاصلى ما عرض قبله^(١٤) بل بدلية (١٥) وهو يصلى أول الوقت^(١٦) لا استواء فتأمل إذ الرجل
القصير مستوفى للأركان أجمع بخلاف من لم يخلق له رجلان فلا يوصف بالقيام اه من هامش التيت^(١٧)
وظاهر اطلاقهم لا فرق اه قرز

يلزمه التأخير (جمع المشاركة ^(١)) سواء كان مريضاً أو نحوه ^(٢) أو صحيحاً مسافراً أو مقبلاً *
 واختلف في تعيين وقته فقال في اللع ان نصفه قبل مصير ظل كل شيء مثله ونصفه بعده وقال في
 مجموع على خليل أن جميعه ^(٣) بعد مصير ظل كل شيء مثله ^(٤) وكذا في اللع في آخر باب التيسر
 قيل ف وهذا هو الصحيح وقيل ان ح جميعه قبل مصير ظل الشيء مثله * واختلف في قدره
 أيضاً . قيل من انه قدر ما يسع الظهر ^(٥) قيل ح مع سنه وهذا مع الوضوء ^(٦) فيكون وقتاً للصلايين
 مما على طريق البدل ^(٧) وقيل قدر ما يسع ثماني ركعات وقيل عشر مع الطهارة . وقال ح وش ان
 جمع المشاركة ليس بثابت ^(٨) وان الجمع نوعان فقط تقديم وتأخير (و) يجوز (للمريض المتوفى ^(٩))

^(١٠) لاجم التقديم والتأخير غالباً اه هداية احتراز من يوم عرفة فانه يتدب فيه الاحتجاج جمع المصيرين تقديماً ومن
 ليلة مزدلفة فانه يجب عليه فيها جمع المشام من تأخيراً كما يأتي مع كمال الطهارة والصلاة اه هداية قرز ^(١١) بأذان
 واحد وإقامتين قرز ^(١٢) الأعمى والجريح ^(١٣) وهذا هو الصحيح لانه لم يؤخذ إلا من صلاة الرسول صلعم
 لأنه صلى فيه العصر في اليوم الأول والظهر في اليوم الثاني اه ص ^(١٤) وكذا يقاس المغرب والعشاء اه وشلى
 قرز ^(١٥) مع الطهارة الكاملة ^(١٦) لأنه مأخوذ من خير جبريل وكانت الصلاة مثنى مثنى اه من لفظ اث
^(١٧) وإما زيد الوضوء لأنه قد مر أن المستحاضة تصل فيه وهو ينقض وضوءها بدخوله ^(١٨) يعني انك
 لو صليت في الظهر كان وقتاً لها وإن صليت في العصر كان وقتاً لها اه تطبيق مذكرة وقرز ^(١٩) أيها صليت
 فيه فهي في اختيارها فوق التحقيق وقت اشتراك لاجم مشاركة الا في حق المسافر فينبغي فيه اجمع اه ح
 لي فقط ^(٢٠) وقواعد البحر والامام شرف الدين والمفتي واختاره في الفتح قال في ح الفتح وأما المشاركة
 فغير معقولة اذ لو حمل نصفه قبل مصير ظل كل شيء مثله ونصفه بعده مثلاً كما في اللع فالظاهر في آخر اختياره
 وإن جعل بعد مصير ظل كل شيء مثله كاذراً على خليل فهو جمع تأخير وإن جعل قبله فهو تقديم وقد ورد عليه في
 التيسر ما هذا مناه اه فتح ^(٢١) مستكلاً للصلاة قرز ^(٢٢) ولفظ حاشية ومن جمع تقديماً أو تأخيراً بلا عذر
 أجزاء وفي إيمه خلاف اه هـ قال في الذريعة للقاضي عمن حسن المقرئ عن القاضي سليمان بن يحيى صاحب
 سعل بناسنده إلى زيد بن علي أنه كان يجمع بين الصلايين في أول وقت الأولى ويقول هذا مذهبي ومذهب
 آباي وأجدادي من قبلي الذريعة مؤلف ض محد من حمزة بن أبي النجيم ^(٢٣) وروى عن زيد بن علي أن الجمع
 بين الصلايين جائز وروى ذلك عن علي بن عليم والهادي عليهم اه ح هـ ومن أخر على عذر أجزاء وأتم قيل
 اجماعاً م بالله والسيد ح للذهب وكذا من قدم فان قيل كيف يصح التقديم مع الاثم قبل الاثم ^(٢٤) بالزعم
 على فعلها لا يفعلها قال الامام المهدي أحمد بن الحسين في فتاويه لا يؤثم المؤخر لتغير عذر لانه يستحق الثواب
 والثواب والغالب لا يجمعان اه ح هداية ^(٢٥) له قال المصلي ها هنا مخاطب بالصلاة والمصلي بمطالع في
 وقت اختيارها وكل واحد من فعلها في وقت اختيارها ومن الصلاة واجب مستقل وفعلها في وقت اختيارها
 غير شرط في محضها فاذا قدم الصلاة ها هنا فقد أتى بأحد الواجبين وهو الصلاة فصحب إذ هو غير ماض بفعلها
 وترك الواجب الآخر وهو فعل الصلاة في وقت اختيارها بآتم بترك فعلها في وقت اختيارها لا يفعلها
 في وقت اضطرارها ^(٢٦) وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة من غير عذر ولا مرض اه ح فتح ولفظ أصول الأحكام
 خير وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر وروى
 بشير هذا الاسناد قلت ما حمل على ذلك قال أراد أن لا يخرج امتروى عن ابن عباس أنه قال ربما جمع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء في المدينة اه

لالتيميم (والمسافر ولو لمصية^(١)) وقال شوط في التذكرة ان الجمع لا يجوز في سفر المصية (والخائف) على نفسه^(٢) أو ماله (والمشغول بطاعة) كأكتساب علم أو مال يسد به عائلته أو يقضى به دينه أو نحو ذلك (أو) مشغول بشيء (مباح)^(٣) ينفعه وينقصه التوقيت جمع التقديم والتأخير (فالتقديم أن يصل إليها في وقت اختيار الأولى والتأخير عكسه^(٤)) قال عليم (والأقرب أن حد المرض الذي يجوز معه الجمع^(٥) هو حصول ألم في الجسم أي ألم كان يشق معه التوقيت^(٦) وسواء سمى مرضاً مطلقاً كالخى ونحوها لم يسم الا مقيداً كالرمد وألم الأسنان والجراحات المؤلمة قال وحده الخوف الذي يسوغ معه الجمع هو خشية مضرة في نفس أو مال أي مضرة كانت^(٧) وإن قلت ومثال الطاعة التي يسوغ لأجلها الجمع نحو أن يكون في وعظ أو تذكير ويخشى في أول الوقت ان قام فحالة أن يتفاوت السامعون فلا بأس بجمع التأخير حينئذ وهكذا لو كان في صنعة أو عمل يعود ففهما على من يجب عليه اتقاؤه^(٨) أو في عمارة مسجد أو منهل والتوقيت ينقص ذلك الدمل من تسهيل يتبع من الأجرا أو نحو ذلك^(٩) وأما المباح فنحو أن

(١) تنبيه (قيل من جاز له الاطعام جاز له الجمع وأشار إليه في الشرح قال مولانا عليم فيؤخذ من هذا ان القيم عشرة أيام يحرم عليه الجمع لغبر عذر كالا فطار ومن قام دون الشر لزمه القصر وجاز له الا فطار والجمع ادغ لفظاً ومثله في الازهار (هـ) كالأباق^(٢) في الحال أو في المال قرز (هـ) أو غيره قرز^(٣) لأملاً ينفعه كالكلام مع الناس والتمم الذي لا يشغله تركه (هـ) يعود إلى المباح فقط اه زرو في الهداية يعود اليهما وكذا في اليان قرز (هـ) عائد إلى الطاعة والمباح اه وح ا ث قرز وفي الفتح وشرحه ان التقيد بقوله وينقص التوقيت عائد إلى المباح فقط (هـ) وهل المطر ونحوه ومدافعة الاخشين عذر يبيح الجمع (١) بينهما مع برد الماء أو بعده في الشفاء عن القسم عليم ما يقتضي أنه يجوز للشيوخ الكبير الجمع لغبر عذر لشدة التوقيت قال مولانا عليم ويمكن القياس عليه ويحتمل المنع لتأكيد التوقيت ادغ من أول باب صلاة الجماعة (١) أما المطر فهو عذر ومدافعة الاخشين عند الضرر^(٢) الأولى بخلافه ليشمل الاختياري والاضطراري^(٣) فائدة (١) قال الامام المهدي والفقهاء ان خشية فوت الجماعة ليس بعذر في الجمع وان المراد في الجماعة ادراك الوجه الأفضل والجمع يعود عليه بالنقص لأن أدائها في وقتها فرض ومع الجماعة نقل اه ب معنى ولفظ حاشية وقال الوالد رحمه الله بل يحتمل أن تكون صلاة الجماعة عذراً في الجمع إذا كان الامام مذكوراً أو كانت يفوت بالتوقيت كالمشغول إذا خشي فوتها بالتأخير اه ان وقرره المقت^(٢) وانما ساع الجمع لمجرد المرض ولم يسع له التيميم لأن علة جواز التيميم خشية ضرر الوضوء فاعتبر فيه ما تقدم في باب علة الجمع للرض حصول المشقة فقط قياساً على السفر لأن مشقة التوقيت في السفر أهون من مشقة الألم اه ا ث لفظاً^(٣) قلت كافي الألم وصورة أنه يكون في موضع المساء الذي يظهر منه موضع مخافة ونحش ان انقض وضوءه أن لا يجد ماء إلا من ذلك الموضع فيسوغ له الجمع حينئذ وكذلك حيث يكون خافاً من عدو ويحتاج إلى الحراسة ويخشى بها التوقيت ونحو ذلك وما أشبه ذلك اه ح ا ث^(٤) يقال لم قال على من يجب عليه اتقاؤه وهلا قال حيث قصد القرية بذلك مطلقاً اه رى ولفظ حاشية لا فرق إذا اتفاق قرية مطلقاً اه مع قصد القرية قرز^(٥) مخالفة غرض قرز

يكون في حرث أو نحوه ولم يقصد به وجه قرينة^(١) والتوقيت يقتض ما يرجوه من ثمة أو تملكه
في ذلك الوقت فله الجمع حينئذ وقيل ح بل يجوز الجمع وإن لم يخف نقص المباح وضمه
﴿مولانا علي﴾ ﴿تأمله﴾ قال الإمامي والمطهر بن يحيى والسيد ح أن السنة الجمع في السفر^(٢) وهو
أفضل من التوقيت وهكذا في مذهب ش وقيل مدى لح والأمر المؤيد أن الجمع رخصة والتوقيت
أفضل^(٣) نعم والأفضل للسافر النازل أن يصلي أول الوقت والسائر آخره^(٤) واختلف في تفسير النازل
وما المراد بآخر الوقت أما النازل فقيده في الأحكام والكافي بأن يكون على عزم السفر
﴿قال مولانا علي﴾ وهذا يقتضى أنه من ليس بمقيم وقيل هو من يقف قدر الاستراحة^(٥) وأما
تعيين الأفضل من آخر الوقت فقال في الوافي وأصول الأحكام هو آخر اختيار الأولى * وقال
ط المراد وقت الثانية * نعم فيجوز للريض ونحوه من تقدم ذكره جمع التقديم والتأخير
(بأذان) (واحد ينويه)^(٦) (لها) جميعا أى للصلايتين وقيل س في تذكرته أنه ينويه للأولى
منهما (و) أما الإقامة الواحدة فلا تكفى بل لابد من (إقامتين)^(٧) ولكل صلاة إقامة
(ولا يسقط الترتيب) بين الصلايتين المجموعتين إلا أن لا يبقى من الوقت إلا ما يتسع للثانية قدمت

(١) ولا قصد المكثرة قرز^(٢) قال علي لم لأنه أرقق للسافر وأيسر بحاله وأسهل في أمره اه ان
﴿والسنة في السفر ترك التوافل﴾ قيل لما روى ابن عباس أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا سافر
لم يسبح والمراد بالتسبيح صلاة النافلة وفي البحر مسئلة والأكثر والرواتب في الحضر كالسفر لعله
صلى الله عليه وآله وصحبه^(٣) ﴿قائمة﴾ أما رواتب الفرائض فقليل تفعل فيه حكم في جامع الأصول
ونسبه في الاختصار إلى الأكثر اه هامش هداية وقيل لا تفعل وهذا قول ابن عمر وكذا قال ابن
عباس لو كنت متغلا لأعمت فإذا قصرت التريضة فترك التوافل أولى وهو قول زين العابدين وقيل
تفعل في الفجر والمغرب وهو مروي عن علي عليه السلام وهو قول العبادق وحكاه عنه في الأمانى اه هامش هداية
(*) وقرر أنه إن كان سفره بعد دخول الوقت فالتقديم أفضل وإن كان قبل دخوله فالتأخير أفضل
وإن كان في ما دون عشر فالتوقيت أفضل اه هامر^(٤) إذا أراد الجمع وإلا فالتوقيت أفضل اه ن قرز
(*) وقيل إن سافر قبل الزوال فالسنة جمع التأخير لعله صلى الله عليه وآله وسلم اه شفاء فانه كان
إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والمغرب وإن ارتحل قبل آخر الظهر حتى ينزل العصر
وفي المشائين كذلك اه ولفظ شرح الأتسار وفي المغرب كذلك إن غابت الشمس قبل أن يرتحل
جمع بين المغرب والمشاء وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس آخر المغرب حتى ينزل للمشاء هكذا في
رواية أبي داود والترمذي وفي مناه روايت آخر^(٥) ويسير في بقية يومه أو ليلته قرز (*) وهو
مقدار وضوء الصلاة والاراد^(٦) وقيل من يحط رحله ثم يسير آخر اليوم قرز يعنى آخر اختيارها اه غ
وقيل أول وقتها وفي بعض الحواشي اختيارها واضطرارها وقرره م^(٧) ويرتحل قرز^(٨) وأما جمع
المشاركة فلا بد من أذنين اه وعن السيد الشامي يكفي أذان واحد اه قرز (*) صوابه يكتفيه قرز
(٧) قياسا على الجمع بمزدلفة فانه كذلك اه ح هداية

الثانية^(١) وقال شمس وص بالله وحكاه أبو مضر عن م بالله أنه يسقط الترتيب بدخول وقت الثانية * وقال ح إن الترتيب واجب إلا أن يقدم الثانية ناسياً^(٢) للأولى سقط^(٣) ومثل قوله ذكره القاسم عليم ع قال مولانا عليم ع وإلى هذا القول أشرنا بقولنا (وإن نسي) يعني وإن نسي الأولى تقدم الثانية فإنه لا يسقط الترتيب بل يستأنف الصلاتين^(٤) (ويصح النقل بينهما^(٥)) يعني بين الصلاتين المجموعتين تقديماً أو تأخيراً لأنه لم يرد في ذلك نهى وقال م بالله أنه لا يتنفل بينهما لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفعل ذلك قل في القدم وعنده إذا فصل بينهما أعاد الأذان للثانية^(٦) ومثله ذكر أبو جعفر لم بالله

باب الاذان^(٧) والاقامة

(١) إلا في المغرب والعشاء فإنه إذا بقي ما يسع العشاء أربع ركعات قدم المغرب وأحرك من العشاء ركعة بشرط أن يكون متوضئاً^(٢) ويستمر النسيان إلى أن يفرغ من الصلاة الثانية وهو دخول وقت الثانية^(٣) الترتيب إلا أن يذكر الأولى قبل أن يسلم من الثانية استأنفها اح ا ث لفظاً^(٤) هكذا في النية ولعله عليم أراد حيث ذكر المصلي اختلال الترتيب بعد فراغه من الثانية قبل فعل الأولى إذ لو ذكر بعد فصل الأولى لفصله لا يستأنف إلا الثانية فقط قرز^(٥) وكذا صلاة فرض كقصية ومنذورة أو جنازة اح ا ث (هـ) غالباً احترازاً من أن لا يبقى من الوقت إلا ما يسع الصلاتين ونحو ذلك فلا يصح النقل اه وابل ومن جمع المشائين في مزدلفة فإنه لا يجوز ولو من الرواتب ذكر معنى ذلك في البيان وقطع البحر ولو صلى العشاء آخر اختياره وصلى المغرب أول وقت العشاء فقد صدق عليه أنه جمع تأخير (هـ) والمراد بالنفل الرواتب فقط وظاهر الازولو غير رواتب القرائن قرز^(٦) ولو من الرواتب اه قلنا سننها بعضها اه ب^(٧) مسألة ع والأذان من شعار الدين فإذا أطبق أهل بلد على تركه (١) فتلزم الامام كمل تركهم الصلاة أو الركعة أو الصوم اه ن (١) يعني متواطئين على تركه (هـ) واختلف في شرعية الأذان على أقوال ثلاثة ذكرها في الانتصار الأول عن القسمية أنه ثبت من ليلة الاسرى لأنه سمع الأذان ليلة أن أسري به إلى السماء والثاني عن الناصرية أنه نزل به جبريل عليم كما نزل بسائر الشرائع والثالث للملكية والشافعية والحنفية أن عبد الله بن زيد الأنصاري رأى في المنام أنه أهمم ما يجمع الناس للصلاة واستشار المسلمين بذلك اه فثبت أنه نزل به جبريل وحي وهذه الرؤيا بعد نزوله لما أراد المسلمون يصلون فاختلقوا ما ذا يجمعهم فيصنعهم قال بالنافوس فخلعت الرؤيا أنه يكون الجمع للصلاة بذلك بعد أن قد ثبت بالوحي اه هداية (هـ) ويستحب الدعاء حال الأذان وقبل الاقامة وحالها قيل إن أبواب السماء تفتح حينئذ ولا يرد الدعاء ويقول المستمع مرحباً بالقاتلين عدلاً مرحباً بالصلاة وأهلاً كبرت تكبيراً وعظمت تعظيماً رضيتم بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وآله وسلم نبياً ورسولاً وبالقرآن إماماً وبالحكمة قبله وبالزمتين إخواناً وعند المغرب اللهم إنى أسألك غفرانا يا قبال ليلى وإدبار نهارك وأصوات عبادك أن تغفر لي ولهم وعند الصبح إلا أنه يقول وأقبال نهارك (هـ) والأذان ينقسم إلى أقسام أربعة واجب وذلك في الصلاة الخمس ومنذوب وذلك في القضاء ومكروه في الميدين ونحوها وعظور وذلك حيث يؤدي إلى سب الله تعالى وسب نبيه محمد صلعم اه وشلى ومثله في الصعبري

الأذان في اللغة بمعنى الاعلام قال الله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾^(١) وفي الشرع هو الاعلام بدخول أوقات الصلوات الخمس بالفاظ مخصوصة^(٢) على الصفة المشروعة^(٣) وأما الالفة فهي في الالفة عبارة عما يصير به الشيء منتصباً تاجاً قال الله تعالى ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾ وعبارة عن الاستمرار يقال أقام في البلد إقامة أى استقر فيها مدة * وأما في الشرع فهي إعلام للتأهيين^(٤) للصلاة بالقيام إليها بالفاظ الأذان وزيادة على الصفة للشروعة * والدليل على الأذان الكتاب والسنة والاجماع * أما الكتاب فقوله تعالى وإذا ناديتهم إلى الصلاة^(٥) اتخذوها عزوا وقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة^(٦) فاسمعوا إلى ذكر الله وأما السنة فآخبار صحيحة منها الإمام ضامن^(٧) وللؤذن مؤتمن^(٨) وأما الاجماع فلا خلاف أنه مشروع وجعله معلومة من الدين ضرورة * وأما دليل الإقامة فقله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء من بعده ولا خلاف في كونها مشروعة وإن اختلف في الوجوب وأما حكمها فاختلف فيه^(٩) قال طليل ﴿وقد أوضعنا للذهب في قولنا (والأذان والإقامة)﴾^(١٠) واجبان (على الرجال) دون

^(١) وهو يوم عرفة وقيل يوم النحر والحج الأصغر العمرة اه كشف^(٢) من شخص مخصوص^(٣) التنية والتريب والاعراب^(٤) لما يقال في المنفرد اه مفتي قال الدواوي الأولى أن يقال هي أفاظ شرعت دعاه للعالمين للصلاة واعلام بوقتها اه تكيل^(٥) في الاحتجاج بها نظراً لأنه إخبار عن أمر تقدمت شرعيته اه حاث وقال الرخمشي فيها دليل على ثبوت الأذان بنص الكتاب لا بالتام وحده اه ح هـ (*) نزلت في بعض أهل الكتاب كانوا إذا أذنت للؤذنون قالوا أذنوا لا أذنوا وإذا أعلم المسلمون قالوا أعلموا لا أقاموا وإذا صلوا قالوا لا صلوا يضاحكون بينهم تنفيراً عن الصلاة واستهزاء بالدين وأهله فهي الله من أولائهم اه شفاء^(٦) دل على أن نية نداء صلاة ولكن ذلك مجمل ويأنه ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه ثمرات^(٧) واختلف في تفسير الضمان قيل لأنه متحمل عنهم القرآن في الجهرية ويحمل سهو المؤتمن عنهم بالله فلا يسجد لسهوه وقيل يضمن بمعنى أنه يلزمه ما يلزم الضامن من العقوبة وذلك حيث يغفل بشرط منها طالما اه غ ولفظ حاشية ضامن بمعنى أنه يعاقب على ما أدخل به من شروط الإمامة فكان حاله بحال الضامن اه^(٨) قيل لأنه دخل فيما لا يجب عليه وبه ائجهج من قال الأذان ليس بواجب وائجهج من فضل المؤذن على الإمام لأن حال الأئمين أحسن من حال الضامين وقال في الاتصاف الإمام أفضل اه زهور الحديث ليس فيه دلالة على الأفضلية والوصف بالضمان والائتمان باعتبار التحمل وغيره فلا استدلال بالحديث على الأفضلية فيه بعد اه من خط القاضي محمد بن علي الشوكاني^(٩) ويترك لضيق الوقت وجوباً قرز (*) وإذا أذن الكافر فإن كان كفره بالجحود كان إسلاماً اه لمه وإن كان كفره بأن النبي صلعم مرسل إلى العرب فلا يكون إسلاماً حتى يجبراً من كل دين إلا الإسلام اه بستان وفي البحر فإن أذن الكافر في دار الحرب كان إسلاماً وفي دار الإسلام إن كان حقياً لم يكن إسلاماً وكذا على جهة الهزؤ وإن علم أنه إسلام فليجزي وإن التمس قولان لم بالله ذكره الفقيه ح اه رى

النساء ^(١) فانه لا يجب عليهن اجابا ^(٢) وتردد ط في الاستحباب قيل ف وكلام أبي جعفر في شرح الالبانة يدل على أنه لا يستحب وقال ح وش ورواه في الكافي عن زيد بن علي والناصر أن الاذان والاقامة سنة ^(٣) ثم ولا يجب الاذان لكل صلاة وإنما يجب (في الحس) (الكتوبة) (فقط) قال في الشرح وذلك اجماع الآن وهو في الصلوات الحس على ضربين أحدهما يكون فيها (وجوبا) وذلك (في الاداء) والضرب الثاني يكون (ندبا) فقط وذلك (في القضاء) ^(٤) (لصلوات الحس فان اجتمعت فرائت أذن للأولى ^(٥) وأقام لكل صلاة ^(٦) (ويكنى السامع ^(٧) سواء كان في البلد أم لا) (و) يكنى (من) كان (في البلد) ^(٨) سواء كان من أهلها أم لا وسواء سمع أم لا (أذان) حصلت فيه الشروط التي ستأتي وجمعتها ستة ^(٩) (الأول) أن يكون ذلك الاذان (في الوقت) المضروب لتلك الصلاة وسواء كان في وقت اختيارها ^(١٠) أم اضطرارها ^(١١) تأخيراً (الشرط الثاني)

^(١٢) وكذا الخفائا لا يجب عليهن قرز (١٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء جمعة ولا جماعة ولا أذان ولا إقامة فيكون مكروهاً حظراً لشبههن بالرجال وقيل تنزيه قرز ^(١٤) وفي ح الذويد يجب على النساء رواء عن البستي فينظر في دعوى الاجماع ^(١٥) وإنما كان ندبا في القضاء لأنه في الأصل للاعلام بدخول الوقت فإذا خرج الوقت سقط الوجوب وبقي الندب اه وفي بعض الروايات في نوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الوادي ذكر الأذان والاقامة دل على استحبابهما للقضاء ^(١٦) بل الوقت الذي أدى القضاء فيه وهذا إذا أداها في وقت واحد والأذان لكل صلاة قرز ^(١٧) فلو سمع من مؤذن بعضا وسمع من آخر اتمام وصلى في غير البلد سل الجواب انه لا يجزيه لأنه من البناء وهو لا يجوز إلا لعذر قرز (١٨) ولو جنبا اه تفصيلا مرتباً وقيل ولو جملة ذكره مشايخ فمار واختاره ^(١٩) إذا كان مكثراً مسألاً حال جماعه وظاهر الأثر لا فرق حيث قال ويكنى السامع فإذا سمع الصبي ثم بلغ في الوقت أجزاء وكذا لو سمع الكافر ثم أسلم أجزاء وكذا لو سمع المجهنون ثم عقل في الوقت أجزاء قرز إذا صلى في بلد الأذان قرز (٢٠) ولو صلى في غير البلد قرز ^(٢١) ولفظ الأئمة ويكنى السامع ومن في حكه وهو من صلى في البلد اه وابل سمع الأذان أولاً غائباً حاله أولاً فان دخل بعد كفي وإنما عدل المؤلف عن عبارة الأثر لأن فيها خروج صورة وهي حيث كان خارج البلد حال الأذان ثم أراد الصلاة فيها فان ذلك الأذان كافيه ويوم أيضاً أنه إذا كان في البلد حال الأذان ولم يسمع ثم صلى في غيرها أنه يكتفيه ذلك الاذان وليس كذلك اه ح ا ث قرز (٢٢) سواء من صلى ولا بد أن يعلم أو يظن أن غيره قد أذن إياه لمع (٢٣) وميلها إذا كان بغير سور وإلا فلا يجزى إلا من داخل السور قرز (٢٤) وإذا أذن في الصحراء أسقط عن في الميل وقت الأذان وهل يسقط عن صلى فيه كالبعد أم لا سل الأقرب أنه لا يجزى إلا الحاضرين لا من يهدم قرز ^(٢٥) (قائمة) لو كان السامع مغرباً لا يعرف حال المؤذن في اجتماع الشروط فيه وعدمها هل يجزى بأذانه أم لا الأقرب أن حكه حكم للقلد انه ان كان في بلد شوكته لا مام حق لا يرى صحة أذان من لم يجمع تلك الشروط اجزأ به وإلا فلا اه خ بهران لفظاً ^(٢٦) يفهم من هذا أنه إذا حصل الأذان في وقت اختيار الأولى كفي لها إلى آخر اضطرارها اه سيدنا حسن ^(٢٧) لا هدياً فلا يصح فلو أذن العصر وقت الظهر لم يصح قرز ولفظ ح أو هدياً وصلى فيه قرز

أن يكون (من مكلف^(١)) فلا يجزئ أذان الصغير خلاف ح^(٢) ولا المجنون ولا السكران^(٣) * قيل اجماعاً وفي الكافي عن ح يصح اذانها في الشرط الثالث * أن يكون من (ذكر^(٤)) فلا يجزئ أذان المرأة^(٥) وقال ح يصح ويكره في الشرط الرابع * أن يقع من (مغرب^(٦)) فلا يجزئ، اذان اللاحن لحنا يشير للمغنى أولاً وجهه في المربة رأساً * أما الذي يشير للمغنى فنحو أن يكسر الباء من أكبر^(٧) وأما الذي لا يوجد له وجه في المربة فنحو أن يضم الياء^(٨) من حى على الصلاة في الشرط الخامس * أن يقع من (عدل^(٩)) فلا يجزئ، اذان الفاسق^(١٠) عندنا * أما تقليده في الوقت فلا خلاف أنه لا يصح كالأقبل خيره^(١١) * وأما الاعتداد بأذانه^(١٢) مع معرفة الوقت من غيره فقال في البيان لا يتد به وكذا ذكره الأُميرح نحو فيما من قول ع وط يجب أن يكون أميناً وذلك هو أخير قول م بالله واختاره الإمامي والخلاف في ذلك مع م بالله في أول قوله ومع التقاء في الشرط السادس * أن يقع من (طاهر من الجنابة^(١٣)) فلا يجزئ، اذان الجنب عندنا وعند ح وقال ش يجزئ^(١٤) وأما أذان المحدث

(١) ولو مكراً إذا نواه قرز^(٢) لا إذا عبد الله بن أبي بكر قلنا له أذن غيره اه ب (هـ) خلافه في الصغير يجزئ لعدم النية^(٣) ولو عبداً لكن يستحب أن يكون حراً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ويؤذن لكم خياركم ذكره في الاعتصام ومهذب ش^(٤) لقوله تعالى ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وإذا ورد النهي عن سماع المخطئين فالنهي عن سماع الصوت أولى وأحق إذ لا يؤمن الفتنة فهو محذور اه أن^(٥) ولا يجزئ بالعجمة إلا عند تضرع المربة أو لنفسه حيث لا يحسن المربة ويجزئ من هو على صفته قرز (هـ) فلو نوى المؤذن وكان السامع يؤذن سراً أذناً مريباً كان أذان المرسطاً للشروع من الأذان قرز (هـ) والفرق بين الأذان والمخطبة فكان اللحن في الأذان مفسداً بخلاف المخطبة فلم يكن مفسداً لها حتى جازت بالفارسية مع إمكان المربة بخلاف الأذان أن الأذان ألقاظ مينة متعبد بها فلا يجوز الاتيان بمناها مع إمكان لفظها فكان اللحن مفسداً لها بخلاف المخطبة فليس لها لفظ معين بل لكل خطيب أن يخترع ما شاء من الكلام فلما لم يصح فيها بلفظ مخصوص كان التضرع فيها تحصيل المعنى فقط من غير مراعاة لفظ بخلاف الأذان اه من املاء التوكل على الله اسماعيل^(٧) وأيضاً مما يشير للمغنى الله أكبر جمع كبير وهو البطل والبطل الرجل الشجاع^(٨) أو يكسرها قرز^(٩) كمدالة أمام الصلاة اه ح لى لفظاً قرز^(١٠) إلا لنفسه اه قرز وكذا من في حكمه كما يأتي في الجملة^(١١) له اه أراد فلق المارحة لأنهم قد أمهوا كلام قاضي القضاة^(١٢) وإذا أخير المؤذن بدخول الوقت ثم بان خلافه وجب على مقلده الإعادة ولو بعد الوقت لأنها لا تجوز الصلاة قبل دخول الوقت بالاجماع^(١٣) حقيقة أو حكماً كالتيسيم والتوضيء مرتين فإن عدم الماء والتراب أو تضرع الاستعمال فالظاهر الاجزاء له ولغيره (هـ) وهل يجوز مع عدم الاجزاء قال عليهم ان قصد الدعاء إلى الصلاة فلا يجوز وان قصد التذكير جاز ولفظ حاشية وظاهر كلام الكتاب أنه لا يحرم على الجنب التلطف به بل يجوز له ما لم يحصل تلبس على من سمعه أنه يعتد به^(١٤) فلو أذن شافعي جنباً هل يجزئ من هو مخالف وكذا في العكس لو أذن من لا يميزه هل يجزئ الشافعي قال عليم يجزئ في

فيصح عند الأكثر قيل ي وعند أحمد واسحق والامام المهدي لا يمتد بأذانه ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وهو قوي من جهة التماس لأنه ذكر شرع للصلاة فأشبهه التوجه فكما لا يحزى توجه المحدث ^(١) لا يصح أذانه إلا أن يرد أثر بصحته (ولو) كان ذلك للمؤذن (قاضيا ^(٢)) أى أذن لقضاء صلاة فائتة عابه لا المؤداة فانه يسقط به أذان المؤداة إذا كان في وقتها وذكر في الكافي ان الأذان للقضى لا يحزى للداء ^(٣) واختلف أيضا في أذان من قد صلى قبل مد قد ذكر في التقرير ان الأذان شرع للوقت فيعتد به وقال في الياقوتة لا يحزى ﴿ قال مولانا عليم ﴾ والخلاف في هذه والتي قبلها في التحقيق هو في كون الأذان شرع للوقت فقط أم الصلاة والمصحيح أنه شرع للوقت ^(٤) كما ذكرنا (أو) كان المؤذن (قاعدا ^(٥)) فانه يصح الأذان من قعوده ويكره وكذا يصح أذان الراكب لكن يكره في المصر قال في الشرح لأنه خلاف عادة المسلمين فاما السفر فبني على التخفيف لأنه يشبه النسي ^(٦) (أو) كان (غير مستقبل) للقبلة ^(٧) فان أذانه يصح وفي شرح الابانة اذا تمعده في التكبير والشهادتين أعاد (ويقلد) للمؤذن (البصير ^(٨)) في معرفة الأوقات (في) أن (الوقت) قد دخل وانما يصح تقليده بشرطين ﴿ أحدهما ﴾ أن يصحون ذلك (في) حال (الصحو) بحيث لا تستر علامات الوقت من الشمس وغيرها ولا يجوز تقليده مع النيم قال في الياقوتة إلا أن ينهر أنه أذن بلم لا يحزى * ويجوز للمؤذن في النيم أن يجهر اذا عرف أن أحدا لا يقلده والا لم يحز ﴿ الشرط الثاني ﴾ أن يكون موافقا في المذهب أو أذن في وقت مجمع

المستقلين لكن يجب على الهدوى يتم بحى على خير العمل ^(٩) ويمكن أن يقال الفرق بينهما أن الأذان للوقت والتوجه للصلاة والتوجه يعطل بالترخي والتوجه على كل واحد والأذان يكفى من واحد اه سماع ^(١٠) ولو كان ذلك القضاء لتبر جنس الواجب الذى أذن في وقته فلو أذن لقضاء الظهر وقت المصر أخر المؤدى للمصر اه غ قرز ^(١١) ولا يحزى إقامة القاضي اه ن إذعى للصلاة لا للوقت ^(١٢) قلت وهو قوي لأن النفل لا يسقط الفرض ^(١٣) وذكر في بعض تعليقات البيع أن الأذان للوقت والصلاة إجماعاً ولفظ حاشية وله تعلق بالصلاة وذكر في بعض تعليقات التذكرة ولو جعل ﴿ ١ ﴾ للوقت لزم التامى بعد الصلاة ولو جعلناه للصلاة لزم القاضي ولا قال به اه في ﴿ ١ ﴾ وأجيب بأنه فرض يغوت بالدخول في الصلاة اه م قرز ^(١٤) وكذا عاريا لعذر اه ن قرز ^(١٥) فان قلت هلا كان القيام واجباً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليلال قم قلت الأقرب أنه فهم منه صلوا بالأثر من قم أن يأتي الموضع الذى يؤذن فيه لا القيام ^(١٦) يعنى أذان الراكب في الحضر ^(١٧) ويكره ^(١٨) ما لم يغلب في الظن خطاؤه قرز ^(١٩) والبصير هو العارف بنى الزوال في أيام الزيادة والتقصان والاستواء وغيبوبة الشفق ويفرق بين التجزين اه قرز

عليه ^(١) أو كان مذهبه التأخير ^(٢) فصل ^(٣) ولا يقيم ^(٤) إلا هو متطيراً ولو بالتيمم ^(٥) حيث هو فرضه فلا تجزئ إقامة المحدث وقال ع وح وش بل يجزئ ^(٦) فتكفي الإقامة الصحيحة من واحد ^(٧) من صلى ^(٨) في ذلك المسجد لا غيره من المساجد تلك الصلاة قطع لا غيرها من الصلوات نحو أن يقيم الظهر فتكفي من صلى الظهر لا العصر وسواء حضر تلك الصلاة التي أقيم لها أم كان غائبا عن المسجد ثم جاء بعد فراغ الصلاة فأنها تجزئ به وهل حكم البيت والصحراء حكم المسجد في أنه إذا أقيم فيه مرة كفت من صلى فيه بعد ^(٩) قال عليم ^(١٠) الأقرب أنها تجزئ الحاضرين ^(١١) لا من بعدهم ^(١٢) ولا يضر أحداً بعدهما ^(١٣) يعني أنه لو أحدث بعد الإقامة فقد أجزت

^(١٤) كالظهر أو بعد طلوع الفجر أو في المغرب لرؤية الكوكب ^(١٥) يحترز من المغرب فإن منهم من قال سقوط قرص الشمس وكذا وقت العصر والجمعة فمنهم من يقول يصح الأذان قبل دخول الوقت فيها ^(١٦) لا فائدة لقوله التأخير لأنه قد دخل في قوله في وقت يجمع عليه ^(١٧) هذا إذا أرادوا صلاة جماعة وإلا أقام كل منهم لنفسه اه قرز ^(١٨) ولا يشترط أن يقيم قائماً بل يصح ولو من قعود قرز قال في ضياء ذوي الأبصار ولا تجوز الإقامة على الراحة كالقروض ولا تجوز أيضاً من قعود لأن الخلف والسلف أجمعوا على أنها من قيام قال في البحر كالصلاة إذ هي لها لا الأذان اه ب واختار الامام شرف الدين عليم خلافة وهو أنها تصح من قعود على الراحة وهو المختار قرز ^(١٩) ولا تجزئ إقامة من قد صلى وكذا للقاضي وظاهره ولو أراد التفضل معهم قرز بخلاف الأذان لأنه للوقت ^(٢٠) قوله ولا يقيم إلا هو حاصل المذهب في ذلك ان الحق للمقيم في الإقامة ان صليت جماعة وصلى معهم وإلا فلا حق له فيقيم كل منهم لنفسه أو يكتفون بإقامة أحدهم صلوا جماعة أو فراداً فإن الإقامة إذا حصلت في المسجد في صلاة جماعة أو فراداً كفت من صلى في ذلك المسجد تلك الصلاة كما هو ظاهر الا زهار اذ الأذان والإقامة فرض كفاية في المسجد كما في حاشية السحولي بالنظر إلى الأذان اه بتحصيله على قاعدة المذهب من خط شيخنا العلامة أحمد بن عبد السباغي ^(٢١) كطهارة المصلي وقيل كطهارة الخطيب قرز لأنه لا يشترط طهارة ثياب الخطيب ولا بدنه من نجاسة طارئة ^(٢٢) ولا يقيم إلا آخر الوقت ^(٢٣) ولا يصح من عدم الماء والتراب إلا لمن هو على صفته اه ب قرز ^(٢٤) قائماً تجزئ به ولن هو دونه لا لمن هو أكل منه قرز وقال المتقي بل يجزئ مطلقاً لأنه إذا أجزأه أجزى غيره على الإطلاق ^(٢٥) والفرق بين الأذان والإقامة ان الأذان من شعائر الاسلام وقواعد الدين وسيا المسلمين بخلاف الإقامة فهي تختص بالصلاة فلها تسقط إلا عن أهل ذلك المسجد اه ان ^(٢٦) وسواء كانت الإقامة لصلاة جماعة أو فراداً قرز ^(٢٧) ومن سمع ولو صلى في غير المسجد قرز ^(٢٨) وأما لو كانت في القضاء قال عليم الأذان يسقط عن في ميل البقعة ^(٢٩) والإقامة عن حضور وعن سمع اه رى لفظاً ووايل متطيراً وعن التيمم من بعد عليم مطلقاً وقرره في ^(٣٠) الموضوع الذي يسمع فيه الجهر المتوسل ^(٣١) فائدة جلية من أقام للصلاة في وقت الظهر نحو من يجمع قدما أحمل ان لا تجزئ الإقامة لمن يعسل العصر في وقته كالاذان وترتيبها عليه واحتمل ان تجزئ لان الإقامة للصلاة بخلاف الأذان فإذا قلت في أي وقتها الاختياري أو الاضطراري سقطت عن صلي في ذلك المكان قال في التثبي وهذا أقرب إلا أنه يلزم جواز تقديم الإقامة على الأذان وذلك خلاف ما ورد به الشرع من وجوب الترتيب فلي هذا من أهل بالأذان وفصل الإقامة لم يسقط وجوب الترتيب اه تكميل ^(٣٢) يعني الداخلين في الجماعة ^(٣٣) ولارادته ولا فسقه ولا موته وفي البحر أنها تبطل إذا ارتد وقررتها لا تبطل إذا الردة

إقامته أهل المسجد ولا تلزمهم الاعادة لها ذكره م بالله وهل تجزئه هو فلا يسيدها بعد الوضوء
ظاهر كلام م بالله أنها لا تجزئه لأنه قال ولو أحدث بعد الإقامة للجماعة كانت مجزئه لم وبطل
اجزائها له لكن قد ضعف ذلك المتأخرون لأن إقامته وقعت صحيحة فكما أنه لو أقام غيره
أكتفى به ولو توطأ بعد إقامة المقيم قالوا وأخرى إذا أقام هو بنفسه إقامة صحيحة ثم أحدث
بعدها وحمل قول م بالله على أنها إنما فسدت عليه بطول الفصل بينها وبين الصلاة لا بمجرد الحدث
وقد ذكر ذلك أبو جعفر هـ قال مولانا عليم هـ وهذا يفتر إلى دليل أضعف أن طول الفصل
يفسد الإقامة ويوجب إعادتها حتماً ولا أعرف على ذلك ^(١) دليلاً فوق كل ذي علم عليم ^(٢)
وانما المعروف أنه يكره الفصل ولم يفرقوا بين طوله وقصره ^(٣) (و) إذا عرض للمؤذن أو المقيم
ما يمنع من الاتمام للاذان أو للإقامة أو استكمل الاذان وتغير عن الإقامة فاتها (نصح) من غيره
(النيابة ^(٤)) عنه فيما قد بقي فيقيم ذلك الغير (و) يصح (البناء) على ما قد فعل فيتم غيره الاذان
أو الإقامة وبينى على ما قد فعله الأول ولا يجب الاستئناف ولا يصح ذلك كله إلا (للمذنب) إذا
عرض لأول نحو أن يؤذن ثم يحدث أو يمرض له عارض ^(٥) يؤخره عن الإقامة واختلف في
حده قليل ع وقتاً يتضرر به المنتظرون ^(٦) للصلاة وقيل وقتاً يسع الوضوء فلو أقام غير المؤذن ^(٧)
للمذنب ثم حضر فإن كان بعد الاحرام للصلاة فلا حق له بلا اشكال وإن كان قبل الاحرام قليل ي
الأحوط الإقامة هـ قال مولانا عليم هـ والأقرب عندي خلافه ^(٨) (والاذن ^(٩)) للنيابة من
المؤذن كالمذنب فكما تصح النيابة للمذنب عندنا تصح للاذن فإذا أذن وأمر غيره بالإقامة صححت إقامة

محيطه لأعلى غيره إذ قد سقط الواجب إلا أن يصلى في المسجد الذى أقام فيه بعد اسلامه فقد أجزئه اه
ع م وقيل ولو صلى في ذلك المسجد وكذا في الأذان كما في الإقامة سواء سواء قرز هـ ولو أقام مقيماً
ثم وجد الماء توطأ للصلاة ولا يعيد الإقامة وكذا لو وجد الماء قبل الفراغ منها توطأ وبني اه ح إلى قرز
^(١) بل الدليل مصرح بأن طول الفصل لا يفسد أخرجه البخاري عن أنس قال أقيمت الصلاة والنبي
صلى الله عليه وآله وسلم يتأجج رجلاً في جانب المسجد فلما قام إلى الصلاة حتى نام الناس ^(٢) قيل في تفسيره
حتى ينتهي إلى الله عز وجل ^(٣) ما لم يخرج وقت الاختيار لم يميز وفي التثنية ما قلناه قال عليم ويحتمل أنها
تجزئ من صلى في ذلك المسجد تلك الصلاة إلى آخر وقتها فإذا أقيم للمص في أول وقتها أجزأ من صلى
وقت الاضطراب في ذلك المكان فلا يحتاج الى إعادة الإقامة لنفسه كما يجزئ الاذان اه غ بلغفه من
شرح قوله من صلى في ذلك المسجد اه ^(٤) عبارة الأئمة وتصح النيابة لاذن وعذر وبناءه ^(٥) نحو
ان يؤذن بعض الأذان أو يقيم بعض الإقامة اه قرز ^(٦) والمراد بالضر الحرج وضيق الصدر ^(٧)
ولو واحداً لأن ما مورون بالصلاة بالاضيف ^(٨) بعد الانتظار ^(٩) إذ هو فرض كفاية وقد سقط
بالأولى ^(١٠) والمراد بالاذن ظن الرضى وإن لم يحصل لفظ اه ح إلى لفظاً وصرح به في التثنية وظاهر
از خلافه هـ راجع إلى النيابة فقط وأما البناء فقط فلا يجوز إلا للمذنب فقط قرز

الغير وان لم يكن ثم عذر للمؤذن وقال ح ان إقامة غير المؤذن تصح لغير عذر وقال الناصر وش أنه لا يقيم إلا المؤذن ^(١) (تنبيه) لو أذن جماعة أيهم يقيم قال اصش الإقامة للراتب سواء سبق أم سبق ثم لمن سبق بالاذان ثم يقرعون بعد ذلك قيل ف ولله مع المشارة وقيل ع السابق إلى الاذان أولى يعني من الراتب ^(٢) ولو سبق بعضهم بالأول ^(٣) أو بالآخر ^(٤) فهو أولى فأما لو سبق أحدهم في أحد الطرفين والآخر بأحدهما فقيل ع السابق بالأول أولى ^(٥) وقيل ح السابق بالآخر أولى ^(٦) والسنة في اذان الجماعة أن ينطقوا معاً * ذكره السيد ح وقال في مهذب ش السنة واحداً بعد واحد ^(٧) كما فعل بلال وابن أم مكتوم ولأنه أبلغ في الاعلام ^(٨) فصل (٩) وما مشى الا التهليل ^(١٠) في آخرهما فانه مرة واحدة وقول م بالله وح ومحمد لقولنا الا التكبير في أولها فجعله رباعاً وقول الناصر مثلهم إلا التهليل في آخر الاذان فرتين وقول ك مثلنا في الاذان والاقامة عنده فرادى كلها وقال ش الاذان مثل التكبير في أوله فرباع والاقامة فرادى الا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة ^(١١) فثنى مثل (ومنها حتى على خير العمل ^(١٢)) يعني من أن جملة الفاظ الاذان والاقامة حتى على خير العمل واخلاف فيه للعنفية وأول قول

^(١) فان تعذرت الإقامة منه أعاد غيره الاذان ثم يقيم ^(٢) ولو غير راتب لتدبره صلى الله عليه وآله وسلم الصداق حين سبق بلالا بالاذان ^(٣) وأنما معاً ^(٤) وشرعوا معاً ^(٥) وهذا هو الصحيح لأنه بالتقديم أسقطه بذليل صحة البناء عليه لعنراه زر ^(٦) لأنه الذي أسقط القرض اه حلى وكذا في تكمية الاحرام وكذا في التسليم على اليسار وكذا بالفراغ من صلاة الجمعة والخيار بالفراغ من القدر الواجب من الخطبتين كما يأتي ^(٧) يعني بكل الأول ويشرع الثاني وعن حنبل لفظه بلقطة ^(٨) قلنا والعمدة على ما صح نقله عن السلف فان التيسر الحال فلا اجتماع أولى لوجوه أحدها أنه أظهر لشعائر الاسلام وإتياء في الاعلام الثاني أن الترتيب ربما أدى إلى حرج ممدور للمؤذنين لأجل التقديم والتأخر الثالث أنه يؤدي إلى تأخر الصلاة عن أول الوقت سيما إذا كثروا فتأخر عن وقت الفضيلة وفي اجتماعهم يزول المحذور فيرتفع منار الدين اه غ لفظاً ^(٩) وإذا كبر الهدوي أربعاً محطاً كان مبتدعاً اه قرز قال السيد ح وإذا أذن لمن يقول التكبير أربعاً أجزاء لأنه فرض كفاية فإذا سقط عن الهدوي سقط عن غيره اه ك ^(١٠) أن قام أهلها ^(١١) للآلة الواردة المشهورة عند أئمة العرة وشيخهم وأتباعهم وكثير من الأئمة المحمدية التي شجنت بها كتبهم قال المهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليهم في الأحكام وقد صح لنا أن حتى على خير العمل كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنها بها ولم تطرح إلا في وقت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه أمر بطرحها وقال إني أخاف أن يشكل الناس على ذلك ويتركون الجهاد وهو خير العمل قال وانه صلعم عليه ليلة الاسرى لا كما يقول بعض الجهال أنه رؤيا رأها بعض الأنصار فلا يقبله العقل قال صاحب كتاب فتوح مكة أجمع أهل هذه المذاهب على التعصب في ترك الاذان يحيى على خير العمل اه فتح (٩) باجماع أهل البيت عليهم إلا القسم فان قيل انه قد حكي الترومي عن القسم أقاط الاذان ولم يحك هذا اللفظ قلنا ذكر ط ان ذلك سهو من الترومي واخطأ عليه حكاية القسم بخلاف مذهبه وأما مذهبه فقد رواه عنه المتيق وعبد بن منصور وهو ما ذكرنا اه غ

ش^(١) (والتثويب بدعة^(٢)) وقال ك وش و بعض الحنفية أنه مشروع^(٣) قال ك وش وبعض الحنفية ومعه في الأذان فقط بدحى على الفلاح وقال بعض الحنفية بين الأذان والاقامة وقال أكثرهم ولا تثويب إلا في صلاة الفجر فقط وعن الحسن بن صالح في الفجر والمشاء وعن النخعي في جميع الصلوات والتثويب هو قول المؤذن للصلاة خير من النوم ذكره ك وش وبعض الحنفية (وتجب نيتهما^(٤)) يعنى نية الأذان والاقامة والواجب منها أن يريد فعلهما^(٥) ويستحب للمؤذن مع ذلك نية التقرب إلى الله تعالى والتأهب للصلاة أن كان وحده والسماء اليها والاعلام والحث على البدار أن كان ثم أحد وكلام السيدح في الياقوتة يدل على أن النية لا تجب^(٦) قيل ع وكذا في البيان (ويسدان بالنقص^(٧)) منها نحو أن يترك أى القاطن للمروفة ونفى بقسادهما أن مافله لا يسقط به فرضهما ما لم يحصل التمام^(٨) (و) يفسدهما (التكميس^(٩)) وهو أن لا يأتى بهما على الترتيب المروف بل يقدم ويؤخر فانه إذا أتى بهما كذلك لم يسقط فرضهما (لا) أنهما يفسدان (بترك الجهر^(١٠)) بهما قيل مد ذكر بعض اصش أنه ان لم يجهر بالأذان لم يعتد به وهذا لا يبعد^(١١) على مذهب الأئمة وقال السيدح أما في الجمعة فيحتمل وجوب الجهر به (لا) تقسد (الصلاة بنسيانها^(١٢)) حتى دخل في الصلاة فأما لو تركها عمداً فتردد ط في صحة

وهو ويستحب أن يرسل الأذان ويحذر الاقامة قال الزهرى معناه يشتمل فيه وبين كلامه تبييناً يفهم من سمعه وهو من قولك جاء فلان على رسله أي على هيئته غير عجل ولا متعب نفسه اه تذييل نووى^(١) وقيل ليس للشافعي قولان في حي على خير العمل وأنه خلاف ما قاله الفقهاء الأربعة^(٢) والتثويب هو الرجوع قال الله تعالى وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنأ أى مرجعاً^(٣) باجماع أهل البيت إلا الناصر^(٤) الذى في المذهب وغيره أن ش كرهه في الجديد^(٥) مقارنة أو متقدمة يسير كالصلاة اه قرز^(٦) هذا في الأذان وأما في الاقامة فلا بد أن ينويها للصلاة التى هي لها اه ح ل وقيل لا يجب اه مي قرز^(٧) لأنه قال فيها لو أقام ناسياً للأذان^(٨) أجزته الاقامة عن الأذان ويبعد الاقامة لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا قول ولا عمل إلا بنية فلا يجزئ^(٩) فدل على أن النية لا تجب اه غ والمذهب أنه يبيدها جميعاً قرز^(١٠) عمداً لا إذا كان سهواً وقيل لا فرق إن لم يبد من حيث قص اه قرز^(١١) لا الزيادة فقلنو قرز^(١٢) منه أو من غيره للعذر^(١٣) فلو عكس الأذان والاقامة ثمان مرات أجزأه لأنه حصل له بكل تكبيس لفظ منها وقيل ولو عكس مراراً لأنه خلاف المشروع قرز^(١٤) وقيل ومن التكميس أن يقدم الاقامة على الأذان اه ه فبعد الاقامة فقط^(١٥) لان الواجب في الأذان التلظظ وإظهار الصوت مستحب اه تطبيق^(١٦) لأن الجهر هو المهود وقت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم^(١٧) مفهوم الاز أنها تبطل بتركها عمداً كأحد احتلال ط قال التجرى وذكر مولانا عليم حال القراءة أنه مفهوم لقب لا يؤخذ به هنا وإن أخذ به في غير هذا الموضع من الكتاب وفي سائر المختصرات كما ذكر ابن الحاجب وصحح قول الامامى والمذاكرين أنها فرض مستقل لا تقسد الصلاة بتركه مطلقاً قال التجرى لا بد له من الأخذ بالمفهوم هنا وإن كان ضميئاً ولهذا وجهه في

الصلاة حيث علم أن لا مؤذن قيل ف والتردد في التحقيق إنما هو في كونها شرطاً في الصلاة فرضاً مستقلاً كإزالة وقد رجح الفقهاء مدح أنها لا تبطل وإنه فرض مستقل لأنه لو كان شرطاً كان فرضاً على الأعيان ﴿قال مولانا عليم﴾ وفي هذا التعليل نظر ^(١) قال ويحصل أن طائفة من حكم بنسائها حيث ترك الأذان عداً أنه لأجل كونه مطالباً بتقديم الأذان لا لكونه شرطاً بل لكونه فرضاً يجب تقديمه عليها فالأظهر بطلانها ^(٢) أما لكونه شرطاً وأما إذا كان فرضاً فلا ينافي مطالب به حال صلته كالدين (ويكره الكلام حالهما ^(٣)) يعني تخيله بين ألقاظ الأذان والاقامة ﴿قال عليم﴾ والظاهر أنها كراهة تنزيه قال في البيان وهو في الأقامة أشد كراهة * نعم وتزول الكراهة بالضرورة إلى الكلام نحو أن يرد عليه السلام ويخشي فوات السلم ^(٤) إن آخر السلام حتى يفرغ فإنه يجب تحليل رد السلام فإن لم يخش فواته التمجيل وقيل مد وكذا يكره الكلام بينهما ^(٥) قيل ويكره رد السلام على المؤذن والمصلّي والقارئ وقاضى الحاجة ^(٦) ومستمع الخطبة ^(٧) (و) يكره الكلام أيضاً (بدها ^(٨)) يعني بعد الأذان والاقامة (و) يكره أيضاً (القول في ^(٩)) صلاة (للقرب بينهما ^(١٠)) أى بين أذنها واقامتها وإنما اختص ذلك في القرب لأن السنة ^(١١) فيه للبادرة وأما في غيره فيندب التنفل بين الأذان والاقامة غالباً ^(١٢) ويكره متى شرع التيمم ﴿تنبيه﴾ يستحب

شرحه وقال بعد ذلك يعمل به اه تكيل ومن خشي فوت الوقت ان اشتغل بالأذان أو الاقامة تركهما اهن وفي بطلانها بالفضل الكثير وجان يطل كالأكل والشرب ولا تبطل قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم اه بحر لفظاً (هـ) قال في البحر ولو عمداً ومثله في البيان وكواكب وقواء فقهاء دمار وقرره السيد أحمد الشامي ^(١) إذ ليس كل شرط فرض على الأعيان كالطهارة من المذخور ^(٢) وقواء المتوكل على الله واختاره المتقي وهو ظاهر الكتاب ^(٣) وسواء في ذلك المؤذن والسامع اه قرز (هـ) منقول من خط بعض العلماء من تكلم عند الأذان تلجج لسانه عند الموت اه من هامش هداية ^(٤) عن مجلس الرد قرز ^(٥) وفي ح الفصح لا يكره بينهما وهو ظاهر الاز ومثله في البحر قرز ^(٦) وعلى المرأة غير المحرم الإلحاح اه رياض وكذا أكل الطعام والمصري قرز وقد جمعنا بعضهم في قوله :

مصل وقار ثم داح وفا كر خطيب ملب آكل ثم شارب
وناص جفن ثم غير مكلف ومن هو بحام فتاة مراقب
وحا كمهم ثم البراز عجامع فسوق مناد أو مقيم مواض

اه هامش هداية (هـ) قال في البحر والزمحشري ولا يجب الرد عليه وهو القوي اه والذهب خلافه وهو وجوب الرد إلا في مستمع الخطبة والمصلّي فريضة قرز ^(١) ولذا كرين العلم ^(٢) يعني بعد مجموعها وذلك بعد الاقامة ولو لاق بعدها كان أولى (هـ) قلت إلا أن يكون خبراً متعلقاً بفعل الصلاة فلا يعد إعرافاً نحو أن يقول للجماعة سوا وصو فكم أو يمسح فيحمد الله تعالى اه غ ^(٣) والكلام ^(٤) وكذا الدعا طائفة قرز ^(٥) ويكره الدعا في صلاة المغرب قبل سنه اه ري قرز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى ركعتين بعد المغرب قبل أن يتكلم جعلت في أعلى عليين اه اعتمام ^(٦) يحترز من فوت الجماعة أو وقت الفضيلة اه قيل وهو اختيار الوقت جيماً اه وقيل إلى نصف الاختيار

أن يكون المؤذن صيماً^(١) وإن يذّن على موضع عال وأن يضع رأس السبابة من أصبعه اليمنى في أذنه وفي الانتصار يجمل للمسبحتين في الصباخين^(٢) وإن يلتفت في قوله حي على الصلاة يمينه وفي قوله حي على الفلاح^(٣) يسرة قال ط ولا فرق بين أن يكون في المثلثة أو في التتار وقال ك ذلك يختص بالمثلثة * قال في الانتصار وأن يتحول للاقامة من موضع الأذان وأن يكون المؤذن غير الامام ولا يقعد اذا أذن للغرب^(٤)

باب صفة^(١) الصلاة

(هي ثنائية) كالغجر^(٢) (وثلاثية) كالغرب^(٣) (ورباعية) كأدهما في الحضر وقد تكون ثنائية وثلاثية غصب^(٤) وذلك في السفر ﴿فصل﴾ (وفروضا) عشرة ﴿الأول﴾

(١) حرأ^(٢) لعل بلال قال في النهاية الصباح تهب الالذن وهو بالصاد والسين^(٣) ﴿ونذوب﴾ لسماع الاذان أن يحول بأن يقول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ويدعو ويكون حيث ورد كما ورد فيأتي بالحولقة عند سماع الحيلة اه ح فتح العلي العظيم لم يذ كرها في حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه عن النبي صلى في الحولقة اه بهران ﴿عائدة﴾ الحولقة كثر من كنوز العرش كما ورد في النجم لأبي العباس الصيغى انها كثر من كنوز الجنة وهو ما أخرجه أبو داود وقال الهادي في مجموعه أي لا حول ولا محال ولا إدار ولا إقبال إلا بالله العلي العظيم ومعنى إلا بالله فهو لا يمكن عباده وذلك الحول بما جعل فيهم من الاستطاعة ولا مقدرة على شيء من الأشياء إلا بما جعل الله من ذلك في تلك الأعضاء وإعطاه خلقه في كل ذلك من الأدوات والأشياء التي تكون فيهم بها القوة والحول وينالون بوجود ما يحبون من فصل وطول اه ح فتح (٥) قال الامام ي وإنما اختصت الحيلة بالقبول دون سائر أفاظ الأذان لأن الحيلة للاعلام بدخول الوقت وألفاظ سائر الأذان ذكر الله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم فكان استقبال القبلة أولى اه ح ب (٥) برأسه لا يديه وهذا في المؤذن لا السامع قرز (٥) وفي كون الاقامة كذلك وجهان يلتفت لأنها إشعار ولا حضور أهلها وهو الأقرب إن لم يؤثر فيها اه بمر (٥) وله صورتان أحدهما أن يعمل التلظين الأولين إلى جهة اليمين والآخرين إلى جهة الشمال والثانية أن الأولى إلى اليمين والثاني إلى اليسار ثم الثالث إلى اليمين والرابع إلى اليسار اه ان (١) ويستحب أن يقيم بأمر الامام ولا يقوم الناس للصلاة حتى يقوم الامام ويقوم الامام لها غنى قال حي على الصلاة ويقول السامع أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض وجعلني من صالحى أهلها اه ان (٥) فأما سائر الصلوات فيحصل بصلاة أو دما قرز (٢) وليست صفة إذ الصفة للصحة والفساد أي كيتها^(٦) في كاف التشبيه نظر^(٧) ومفهوم الكتاب أن من أحرم بأكثر من أربع لم يصبح إذ ليس بصفة الصلاة وكذا لو أحرم بواحدة وهل يجوز أن بأكثر من أربع قال علي بن الظاهر من الذهب المنع من ذلك اه تجري وفي الكافي من نوى أن يصلي الظهر ست ركعات واقتصر على أربع جمعت ومن نوى أن يصلي الظهر ركعتين صبح بشرط أن يصليها أربعاً اه ري قرز (٨) ﴿عائدة﴾ في شرح المسند للرافعي أن صلاة المصبح كانت صلاة آدم عليه السلام والغرب صلاة يعقوب والمشاء صلاة يونس علي بن الظاهر صلاة داود وعلي بن المصير صلاة سليمان علي بن وأورد خير ذلك أن جمع الله سبحانه ذلك لتينتا صلى الله عليه وآله وسلم ولا مته تعظيما له وزيادة له ولهم في الثواب والأجر اه

(١) نية (١) تعين بها القرض) الذي يريد فعله نحو أن ينوي ظهر يومه أو عصره أو الظهر ويريد للمهود (٢) وهو الذي قام لأدائه ونحو ذلك والمذهب أن محل النية (مع التكبيرة) أقصى تكبيرة الاحرام وذلك أنه حال التكبيرة يعين قلبه الصلوة التي كبر لها (أو) ينوي (قبلها) (٣) أي

(١) فأما لو نوى بصلاته الرياء والسמعة لم تجزه وزمته التوبة وأما لو نوى استحقاق الثواب والسلامة من العقاب ولم ينوها لوجوبها فقليل لا يجزئه وقال ص بالله يجزئه قال الامام المدي وهذا عندنا يحتاج إلى تفصيل فإن فعلها امتثالاً لأمر الله يستحق ثوابه وينتج عن عقابه فلا اشكال أنها تجزئه فإن لم يخطر بباله الامتثال وهو يعلم أنه لا ثواب له إلا بالامتثال ولا عقاب إلا بالصبيان أجزأه أيضاً (٢) ح (٣) ولا بد أن تشمل النية على أمرين أحدهما تلك العبادة إما بتعيينها كظهر يومى وزكاة مالى وفطرة زوجتي وحجة الاسلام أو ذكر جنسها حيث لم تختلف صفتها كظهر من الظهور القائمة في القضاء واحد كفترات أيامه وفطرة أولاده فإن اختلف المجلس فلا بد من التمييز كتحق عن كفاية ظهار أو يمين وصاع عن فطرة أو زكاة وشاة عن خمس من الابل وأربعين شاة مقصد هذا أحد الأمرين والثاني لم ينقل (٤) قال مولانا المتوكل على الله لماسئل عن نية الصلاة أفرض هي أم شرط فقال كلامهم مضطرب لأنها إن كانت فرضاً اشترط أن تقارن الصلاة ولا يصطل بينهما ما ينافي الصلاة وقد تأوا ولو خدمت ييسر وإن قلنا هي شرط اشترط أن تصاحب الصلاة من أولها إلى آخرها والكلام في ذلك مضطرب اه من املائه عليم ولفظ البحر مسئله الامام ي والبيضاويون وهي ركن لا شرط إذ الشرط ليس ببعضه الغراسانيون بل شرط وإلا اقتضت إلى النية كالأركان قلنا خصها الاجماع واستلزام التسلسل قلت الأقرب للمذهب قول الغراسانيين وحكاها أبو جعفر عن أبيه والحنفية لاجتيازهم تقديمها على التكبيرة بأوقات وهو تحريمها اه لفظاً (٥) ويكره التلطف بالنية في الصلاة لكرهاه الكلام بعد الإقامة ويستحب في الحج وغيره في غير ذلك من العبادات ولا يجب تصوير الحروف في القلب بل يكفي خطورها بقلبه قال م بالله ولا يكفي العلم بما فعل وقال ع وص بالله والمرضى بل يكفي وهو أقل النية اه ن قال أبو مضر فإن لم يمكنه إلا بالتلفظ لم يكره اه زر (٦) والنية $\text{بسم الله الرحمن الرحيم}$ على خمسة أقسام نية تجب مقارنتها وهي نية الوضوء والغسل والحج ونية يجوز تقديمها ومقارنتها ومخالفتها وهي نية الصلاة ونية يجوز تقديمها وتأخيرها وهي نية صوم شهر رمضان والنذر المعين وصوم التطوع ونية يجب تقديمها وهي القضاء ونية يجوز تقديمها ومقارنتها وهي الزكاة اه كفاية (٧) وقد تكون النية مقارنتها وهي أن تكون أول جزء من التكبيرة مع آخر جزء من النية والمخالطة أن تخالط التكبيرة من أولها إلى آخرها اه تعليق ومثله في ح لي لفظاً (٨) والمستحب في النية أن ينوي الواجب لوجوبه ولوجه وجوبه تعظيلاً لله وتقرأ اليه واحتشالاً لأمره وتعظيلاً لكتاب الله وستة رسول الله صلعم هذه النية يستحق بها الثواب الكامل على الصلاة ذكره م بالله وقال ط والمعزلة لا يستحق إلا بذكر النية مع كل ركن اه ن قرز (٩) ويكفي للأخرى نية تعين الفرض كالظهور وإن لم يقل فرضاً والثواب لوجوبها مصلحة في الدين تعظيلاً للعاقب وتقرأ اليه وفي غير الفرض أنها ستة مؤكدة أم نافلة أم غيرها اه نذ (١٠) أن لم يرد ذلك ولا قائم عليه فظاهر هذا انه لا يجزئ حويل يجزئ وهو ظاهر التذكرة والبيان قرز (١١) فلو فصل كثيراً لم يطل (١٢) به ما لم يمد به معرضاً وكذا لو كان حال النية متلبساً بنجاسة فإنه لا يضر قرز (١٣) وظاهر إطلاق الأثر خلاله قرز

قبل التكبيرة (يسير^(١)) أى يقدمها بوقت يسير وقد قدر بمقدار التوجه^(٢) وقال ش إنه يجب مخالطتها للتكبيرة^(٣) (ولا يلزم نية (للأداء) حيث يصلى أداء (و) لا (للقضاء) حيث يصلى قضاء (إلا لبس^(٤)) وذلك حيث يريد أن يقضى في وقت يصلح للأداء فإنه يلزمه حينئذ تعيين ما يريد فعله من أداء أو قضاء وقال ش وحكاه الفقيه ح عن م بالله أن نية القضاء لا تجب وظاهر قول ط أنها تجب * قيل من النية شرعت للتمييز فإذا كان الوقت لا يصلح إلا للقضاء فإنه لا يحتاج إلى نية القضاء وإن كان لا يصلح إلا للأداء لم يحتاج إلى نية الأداء وذلك نحو آخر الوقت^(٥) وإن كان يصلح لهما فلا بد من التمييز^(٦) * قال مولانا عليم * والأقرب أن م بالله وش يوافقان في وجوب التمييز حيث يحصل اللبس وإذا وافقا فليس هذا قولنا ثالثا * قال عليم * وهذا القول هو الظاهر الصحيح قال وينبغى حل كلام ط على أن نية القضاء تجب حيث لا يتعين إلا بها (ويضاف ذو السبب إليه^(٧)) أى وما كان من الصلوات لسبب لم تصح نيته إلا مضافا إلى سببه مثال ذلك صلاة العيد وصلاة الجمعة فينبى أن يصلى صلاة العيد أو صلاة الجمعة أو صلاة الكسوف لأنه لو قال أصلى ركعتين لم يتعين بهما المتعود وهل يحتاج في صلاة العيد أن يبين عيد الإفطار أو الأضحية قيل ف لا يجب كما لا يجب في الظهر أن يقول ظهر يومى * قال مولانا عليم * وفى هذا نظر^(٨) لأنه لا بد في الظهر والعيد من أن يقصد ماوجب عليه في ذلك الوقت لأجله وفى ذلك تبين فرض الوقت قال (م) بالله (تكفى) من جاء والامام فى صلوة ولم يدر ماصلاته أن ينوى أصلى (صلاة إمامى)

(١) لأنه لا دليل على منع التقدم اه بستان^(٢) وقيل مقدار التوجهين اه مر غم وشكا يدي قرز^(٣) بناء على أنها من الصلاة^(٤) ومن التمس عليه بقاء الوقت نوى صلاة وقته وأجزأه ذلك لأنها متضمنة للأداء مع البقاء والقضاء مع الانقضاء اه ح لى فقط قرز^(٥) لكن لا بد أن ينوى الظهر أو العصر ولا يكفى أن يقول أصلى أربع ركعات^(٦) حيث لم يصل الأولى^(٧) وهل ركعتا الفرقان وصلاة التسبيح ونحوها مما حضر من النوافل مما يحتاج إلى الإضافة أم لا أصبح الأقوال أنها لا تميز إلا بالاضافة فلا بد منها إذ لها صفة مخصوصة فعلى كذا الأسباب قرز^(٨) * أما إذا كانت الثلاثة الأطراف فمن التمام لا بد أن يضيف كل ركعتين إلى سببها والمقرر خلافه قرز وكذا روائب القرائن نحو ستة الظهر ونحو ذلك تميز عن سائر النوافل قرز^(٩) لا وجه للتقدير لأن الفقيه يريد ما قاله الامام ي اه فى روح لى * فائدة * من غلب على ظنه خروج الوقت فنوى صلاته قضاء أو ظن بقاءه فنواها أداء ثم انكشف خلاف ما ظنه بقياس المذهب فى عدم التعرض للأداء والقضاء وهو أحد وجهى اصح أنها تصح صلاته فى الصورتين ولا يضر الخطأ فى تلك النية اه ح أمار المختار مصحتها حيث أطلق لا إذا نوى أداء أو قضاء لأن النية مفترقة وأخذ من هذا أن من مكث فى مكان عشرين سنة يصلى الصبح بظنه دخول الوقت فإنه لا يجب عليه إلا قضاء صلاة واحدة لأن صلاة كل يوم تقع عما قبلها اه تحفة ابن حجر هذا مع عدم نية الأداء وإلا فالتنية مفترقة إذا الأعمال بالنيات اه

هذا وإنما يجزیه ذلك (حيث التبس) عليه صلاة الامام (أظهر أم جمعة فقط ^(١)) لآل التبس في غير هاتين الصلاتين نحو أن يتبس عليه أظهر أم عصر فإن تلك التية لاتجزئه فلو دخل منه على هذا الوجه ^(٢) والتبس عليه عند سلام الامام ماضى خرج من الصلاة لتعدد الضى عليه قيل ع ولو ظن أنها ظهرا فاتها فأنكشف أنها جمعة صحت عندهم بالله لأن زيادة التفتن لاتقتد عنده واعلم أن ذلك لايصح في صلاة الجمعة عند الهدوية لأنهم يشترطون في صحتها سماع شيء من الخطبة ^(٣) فاللاحق على أصلهم ينوى صلاة الظهر مؤتما ويتم ركعتين كما سيأتى ان شاء الله تعالى وأما اذا التبس الظهر والمصر فينوى أنها ظهر ^(٤) وتجزيه ان انكشف الاتفاق والا فلا قال م بالله (و) يكفى (المحاط) وهو الذى يؤدى صلاة في صحتها وأراد أن يبيدها احتياطاً وعليه فأت من جنسها أن ينوى أصلى (آخر ماعلى من ^(٥)) صلاة (كعذا) نحو أن يشك في صلاة الظهر فيقول في الاعداء أصلى آخر ماعلى من صلاة الظهر فانه اذا لم تكن الأولى صحيحة فهي آخر ماعليه وان كانت صحيحة كانت من آخر ماغات عليه من جنسها ^(٦) قيل ح وهذا بناء على أصل م بالله من أن نية القضاء لاتجب واما عند الهدوية فلا بد أن ينوى ان للاضحية ان صحت

^(١) وإنما خص لبس الظهر بالجمعة وصحت هذه التية لأن الوجه فيها واحد وذلك لأن الظهر والجمعة بمنزلة الفرض الواحد إذ كل منهما يدل عن الآخر بمعنى انه اذا فعل أحدهما على وجه الصحة سقط عنه الآخر وصحت التية الجملة عند م بالله لأن المصلحة فيها واحدة بخلاف سائر الصلوات فان المصلحة فيها مختلفة ولا تصح هذه التية حيث التبس عليه أظهر أم عصر كاذكره في الفيت والأصل في هذه التية في الجملة القياس على مسألة الاحرام اه ح ا ث وذلك لأن علماً عليهم اهل بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهل يصح على أصل الهدوية ان اللاحق مع اللبس في الظهر والمصر لو نوى صلاة إمامه وانكشف انه الظهر فيجزيه عن الظهر أم لا صرح في التجري بالصحة وبدل عليه قياسهم على الاحرام وان كان ظاهراً شرح الاز خلافة بل صرح البيان وفي شرح الصغرى وشرح الذويد انها تصح لأنهم يصحون التية المهيمة قرز ^(٢) أظهر أم جمعة ^(٣) بل المحذور قرز ^(٤) ولا ينوى بها أصلى صلاة إمامي اتفاقاً ^(٥) فان كان قد صل الظهر فقط فرادى ثم قامت جماعة في وقت اختياره فدخل معهم على نية أصلى صلاة امامي قاصداً فرض الأولى ان كانت ظهراً وإلا فمن المصر إن كانت إياه لقياس صحة هذه التية لما فيها من الشرط كما خر ماعلى وكنية الصوم ثم انكشف الاتفاق عمل بحسبه والام لم يسقطا المتيق وهو المصر اه محيرى فقط قرز ^(٦) بنية مشروطة إن كان ظهراً وإلا فنفل لأن القطع في موضع الشك لا يجوز قرز ^(٧) وهذا لا يستقيم على أصل م بالله حتى يقول من آخر ماعلى أو من أول ماعلى لأنه يشترط التمين وعلى ان لم بالله قولين ^(٨) ولا يحتاج على أصل الهدوية في غير هذه الصورة أن ينوى آخر ماعلى من كذا إذ لا وجوب التمين في القضايا كما سيأتى اه هـ ران ^(٩) ولا يخرج من التيمنة إلا يقين اه يقال الأصل الصحة في المؤداة إذ لا حكم للشك بمد الفراغ فتكون القضية قد سقطت وان كانت متيقنة ولكن هذا بناء على ان الاحتياط فلو جعل العلة كان أولى فتأمل ولطف ح لى ولكن هذا بناء على الاحتياط فان فعل صح وليس يحتاج اه م وقرره التهاى

فهذه قضاء وقيل س بل تصح هذه عند الهدوية لأن نيته هذه تضمن نية القضاء وهي نية مشروطة أيضاً قال عليم وهذا هو الصحيح عندنا لأن نية آخر ماعليه منطوية على ارادة القائل ان صحت المؤدة فلا يحتاج الى نية قضاء قال م بالله (و) يكنى (القاضي) اذا أراد أن يقضى صلاة ثلاثية وهي المغرب ولو فاتت عليه ثلاثيات كثيرة أن يقتصر على نية أصلي (ثلاث) ركعات (١) (عما على) ولا يحتاج الى أن يمين فيقول عما على من صلاة المغرب وذلك لأن الثلاثية لا تتكون الا مغرباً (٢) فكانه قال أصلي صلاة المغرب مما فات على فصحت هذه النية (مطلقاً) أى سواء كان عليه صلاة مغرب واحدة أم أكثر وهذه النية تصح عند الهدوية أيضاً قال م بالله (و) يكنى (القاضي) أيضاً اذا أراد أن يقضى غزاً فاتت عليه أن يقول (ركعتان) (٣) أى أصلي ركعتين مما على وهذه النية لا تصح مطلقاً بل يشترط أن تقع (بمن لا) صلاة (قصر عليه) (٤) فأما اذا كان عليه صلاة قصر لم تكف هذه النية من صلاة القجر لأنها ترد (٥) بين الفجر والمقصورة الثانية وهذا مبنى على أصل م بالله في كون النية الجملة (٦) لا تصح فأما على أصل الهدوية فانها نية صحيحة سواء كان عليه صلاة مقصورة (٧) أم لا (لا) نية (الأربع) (٨) فانها لا تكفى عند

(١) فان قيل قد قال م بالله اذا فاتته صلاة مغرب واحدة أو أكثر فصل ثلاثاً بنوى ماعليه صح ولم يذكر أول ولا آخر قيل ح الصين على جهة الاستصحاب وما ذكر في المغرب هو الواجب وقيل بل هو واجب في السك والهدية مقيدة وتلك مطلقة (٢) هذا اذا لم يكن عليه مندورة في نية ولا واجب الصين وفاقا ه ب معنى قرز (٣) خرجها الفقيه س على أصل م بالله قياساً على المغرب (٤) ولا مندورة (٥) بل جملة اه في (٦) صوابه المتردة فتكون اتماماً قرز لأن القائل فرضان فصاعداً فهي المتردة (٧) وأما الجملة فهي أن يصل أربعاً عا عليه من الرباعيات وأما المتردة بين فرضين فهي أن ينوي عن الظهر ان كان هو القائل وإلا فمن العصر وإلا فمن العشاء اه ان والصحيح أن يقال الصور التي ذكرها م بالله كلها مشروطة لسكن الاجمال مصاحب للشرط في بعض دون بعض فالمشروطة التي لا اجمال فيها تصح عند م بالله قولاً واحداً ولا تصح قولاً واحداً بحيث قال بمساحته مشروطة فليس لأجل الشرط وانما هو لأجل الاجمال المصاحب للشرط وحيث قال بصحتها فذلك حيث خلت عن الاجمال فان قيل ان م بالله قد جوز الجملة حيث نوى صلاة امامه قلنا ذلك الاجمال مغير ولا يؤول الى الصين من حيث ان المصلي واحدة كما ذكر معنى ذلك في النيت اه ح بصر (٧) حيث فاتت عليه ركعتان والتبس هل الفجر أو المقصورة فتكفي عند الهدوية لا اذا تيقن التيقن مقصورة وثلاثية فلا بد من التيقن وكذا في الرباعية اه ز و ك (٨) ومسئلة النية على ثلاثة أوجه مشروطة ومتردة وجملة فالمشروطة تصح وفاقا بين الهدوية وم بالله نحو أن يقول أصلي الظهر ان كان على "والمتردة لا تصح وفاقا نحو أن يقول رباعيات من أجتاس فيقول أصلي أربعاً عا على فلا تصح لتردها بين الظهر والعصر والعشاء والجملة فيها الخلاف تصح عند الهدوية ولا تصح عند م بالله وهي ان توتر رباعية والتبس رباعية فيقول أصلي أربعاً عا على يجر في ركعة ويسر في أخرى عند الهدوية وم بالله يقول لا بد من ثلاث صلوات اه ح هداية قرز

م بالله ^(١) مثله أن يفوته صلاة رباعية ^(٢) فلا يكتفي في قضائها أن ينوي أصل أربع ركعات عما على حتى يبين فيقول من صلوة الظهر أو نحو ذلك لأنه لو لم يعين تردد ^(٣) بين الظهر والعصر والشاء وعند الهدوية يصح أن ينوي أربع ركعات ^(٤) عما عليه لأنهم يصححون النية المجملة قوله (غالباً) ^(٥) يفتخر من أن يفوته ظهر واحد أو أكثر ولا رباعية فائتة عليه سواء أراد أن يتفنيه بد أن صلى الظهر أو في سفر القصر أو في غير وقت صلاة رباعية مؤداة فانه حينئذ يكفيه أن ينوي أربعاً بما عليه (ثم) ذكر عليهم القرض الثاني وهو (التكبير) ومن شرطه أن يصحكون المكبر (فائتاً) ^(٦) حاله فلا يجزئ من قاعد إلا لمنز وهو قول القائل الله أكبر لاغيره ^(٧) فلا يجزئ الله أكبر ولا الله أعظم ونحوها وهذا مذهب م بالله وتخرجه وهو قول الناصر وص بالله وقال أحمد بن يحيى وأبوع وط إنها نُسبت بما فيه أفضل التفضيل نحو الله أعظم الله أجل الله أكبر

^(١) على أحد قوليه وأما على الثاني فيصح وهو الصحيح عند م بالله ^(٢) والتبست ^(٣) ووجه أنها جملة قرز ^(٤) حيث كانت من جنس واحد (٤) يجهر في ركعة ويسر في أخرى ه ح لى قرز ^(٥) صوابه مطلقاً على قوله سواء كان الثالث عليه من جلس أو أجلس فلا بد من الإضافة عنده لفظ الفتح والأربع أن ليس عليه من أنواعها إ لكن هذا عند الهدوية وأما عند م بالله مع اللبس فلا يكتفي فيكون صواب العبارة على أصله لا الأربع مطلقاً ولو قيل صواب العبارة والأربع غالباً ويكون قوله في الأربع حيث الثالث من نوع فقط ولا لبس وغالباً حيث يكون مع نوع من اللبس لكان أصوب وكذا يصلح أن يكون قوله إلا الأربع حيث الثالث من نوع فقط لكن مع اللبس وغالباً حيث هو من نوع ولا لبس ولعله مراد الإمام عليهم ^(٦) واحدة فقط وعن الصادق نسع (٥) ثم إذا افتتح الصلاة احضر بقلبه أن فعله قاصر عن مرتبة عظمة الله وتأدية حقه ثم يستصحب ذلك في مبدأ كل ركن وتامه كما روي عن جعفر بن محمد علم أنه قال لرجل ماتوى عند أن تكبر قال لا أدري قال تنوي الله أكبر من أن يحاط بكبريائه هذا لفظ الرواية أو معناها اه من ح نهج البلاغة لمحات (٥) وينجب المجره (١) واعراه وتفخيمه وجزم آخره لقوله صلى الله عليه وآله وسلم التكبير جزم لا يمدد حتى يزيد ولا يقصر حتى ينقص اه ب فان قال الله اكبار لم يصح لأن اكبار جمع كبير وإذا تم آخر التكبير ولو حرفاً واحداً في حال الانحناء لم يصح إلا في النقل لأنه مبنى على التخصيف اه انتصار وقيل لافرق قرز (١) بل يستصحب على المختار قرز (٥) مسألة (١) ويجب قطع الهزمة من الله وم اكبر فلو سهل أحدهما لم يصح ويجب تسكين الكاف فلو حركه لم تصح ويجب تخفيف الجلالة فلو رققها لم تصح لأنه نقصان حرف ويجب مدحها فلو قصرها لم يصح اه ب ويجب (٢) تسكين الراء من اكبر والا تطول التكبير ويجوز السكوت بين قوله الله وبين قوله اكبر (١) لأنه لو لم يقطعها كانت استغناء اه ان (٢) بل يستصحب اه ب (٥) فلو نوى بالتكبير الافتتاح وتكبير النقل لم يصح التشريك كلونى ما أخرجه زكاة وتطوعاً اه زر (٥) مسألة (١) ويصح بالفارسية لمن لا يحسن العربية اه ب لفظاً وهي خدائى بزرگتر ^(٧) والمحر منه انتصاب مفصل الظهر بحيث لا يكون متحنياً قريباً من الرامح إذ لا يسمى قائماً وأما مجرد اطراف الرأس فلا يضر اه تك ^(٨) لقوله تعالى وربك فكبر ولقوله صلى الله عليه وسلم لمن علمه قل الله أكبر

أو نحوها مما فيه تعظيم قال ط وكذا بالهيل وقال زيد بن علي وح إنه ينقصد بالتسبيح وكل ما فيه تعظيم لله قال في شرح الابانة حتى لو قال الله ونوى افتتاح الصلاة أجزاً (وهو) أى التكبير (منها) أى من الصلاة (فى الاصح) لأن فى ذلك قولين الأول للهادى ^(١) عليم وش أنه من الصلاة الثانى لم بالله وح انه ليس من الصلاة ^(٢) وفائدة الخلاف تظهر فى مسائل الأولى لو وضع المصلى رجله على نجاسة جافة ^(٣) حال التكبير ثم رخصا قبل اتمامه فن قال أنها من الصلاة فسدت صلاته ^(٤) والعكس فى العكس ^(٥) وكذا إذا انكشفت العورة * قال فى حواشى الافادة ولو نوى فى نصف التكبيرة جاز هند م بالله لا عند من يقول التكبير من الصلوة * قيل ف ومن فوائد الخلاف أن الطمأنينة ^(٦) تجب بعد التكبيرة على قول م بالله ولا تجب على قول الهادى وقد ذكر ذلك فى الياقوتة * ومنهم ^(٧) من قال ان الطمأنينة بعد التكبيرة واجبة إجماعاً ^(٨) لأن القيام يجب أن يكون بعدها ^(٩) (وَيُقَيِّ) ^(١٠) التكبير (للخروج) من صلاة قد دخل فيها ^(١١) وأراد تركها (والدخول ^(١٢) فى) صلوة (أخرى) مثال ذلك أن يدخل فى صلوة فيذكران غيرها أقدم منها ^(١٣) فيريد الدخول فيها هو أقدم والخروج مما قد دخل فيه فاختلف العلماء بما إذا يكون بها خارجاً وداخلاً فقال ص بالله وش يخرج بتكبيرة ولا يكون داخلاً إلا بتكبيرة أخرى وقال م بالله تكفى

^(١) حجته قوله صلعم تحريمها التكبير وقوله صلعم إنما هى التسبيح والتكبير وقراءة القرآن اهـ بران ^(٢) وحجته قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى والقاء للتصويب أراد كبروصلى فليس منها قلنا لعله أراد بالذكر التوجه قلنا حديثنا صريح اهـ ب ^(٣) أو منصوب أو منحرف عن القبلة ^(٤) أى لا تنقصد ^(٥) يعنى من يقول إنها ليست من الصلاة لم تنقصد ^(٦) وهى قدر تسبيحة * يضم الطاء وسكون الميم وفتح الهيمزة طمأنينة على وزن قشعريرة مصدر اطمأن اهـ صحاح ^(٧) الفقيه ع ^(٨) وهذا اذا لم يقرأ فاذا قرأ دخلت قرز ^(٩) يقال هذا تعليل الشيء بنفسه ^(١٠) بالنظر الى الاولى اهـ ح لى ^(١١) هذا حيث كان الخروج جائزاً له وإلا لم يكن داخلاً لأنه عاص بالخروج بها ولا تكون الطاعة مصيبة فى حالة واحدة وظاهر از الاطلاق قرز ^(١٢) يقال ان الدخول فى الصلاة الأخرى لا يصح إلا بعد بطلان الأولى ولم يصدر منه ما يفسد الأولى فهل سوى التكبيرة الثانية والتكبيرة الواحدة لا تنقصد بها الصلاة ولو وقعت فى غير موضعها ولا تأخير لنية الثانية لأن النية من أفعال القلوب ولا يؤثر مجردا فى افساد الصلاة ما لم يكن كفراً أو نحوه وإذا لم تنقصد بها الأولى لم يصح ان يكون داخلاً فى الثانية لأنه لو كان كذلك لم يكن خارجاً بالتكبيرة وقد جعله خارجاً بها والجواب أن النية إذا اقترنت بالكلام خاصة فلها تأخير فى الفساد ألا ترى أن المصلى لو قرأ شيئاً من القرآن ناوياً به الخطاب للغير فسدت صلاته كما سيأتى ولو لم يقصد الخطاب لم تنقصد ولو كان فى غير موضعه قدر على أن النية لها تأخيراً اهـ ب ^(١٣) وأما خروج ودخل بتكبيرة فلا يطل ثواب العمل الأول أو خرج بفعل أو نحوه ^(١٤) والقرضان مختلفان اهـ

تسكيرة ثانية يكون بها خارجاً^(١) ودخلًا فإن كان القرض واحداً وأعاد التسكيرة^(٢) حتى شرح أبي مضر وروى الأستاذ عن م بالله أنه لا يكون خارجاً^(٣) وقال ش يكون خارجاً وقال بعض اصن كل شفع يطل الصلاة كالتسكيرة الثانية وكل وتر تصح به كالأولى والثالثة وهكذا ما كثرت التسكيرات (ثم) بعد التسكيرة يلزم هو القرض الثالث وهو (القيام)^(٤) قدر (الفاتحة وثلاث آيات) أي ذلك القيام مقدور بوقت يتسع لقراءة الفاتحة وثلاث آيات وهذا فرض مستقل ليس لأجل القراءة بدليل أنه لو كان لا يحسن القراءة لغرس^(٥) أو غيره لزمه القيام هذا القدر ذكره م بالله وفي الياقوتة المذهب لما دى * نعم ولا يجب أن يكون هذا القيام في كل واحدة من الركعات ولا في واحدة منهما بل يجرى أن يفعله (في أي ركعة) أما في الأولى أو في ما بعدها (أو مفراً)^(٦) بعضه في ركعة وبعضه في أخرى ولو قسمه على الأربع الركعات ذكر ذلك الفقيه ح وقيل ل ظاهر قول ط لا يجوز تقريبه (ثم) ذكر عليم هو القرض الرابع وهو (وهو قراءة ذلك)^(٨) (القدر وهو الفاتحة وثلاث آيات)^(٩)

^(١) نحو أن يخرج مما هو فيه خشية فوت الجماعة أو خرج لا هو أقدم نحو أن تكون نافلة أو فريضة وخرج منها إلى قضاء لأن م بالله ذكره قيل ع هذا بناء على أحد قوله أنه يجب الترتيب فأما حيث لا يجوز له الخروج فهو يكون حاصباً بالتسكيرة الآخرة فيحتاج إلى ثانية يدخل بها وظاهر از الاطلاق ولفظ البيان قال الفقيه ف وكلام م بالله مبني على أنه حيث يجوز له الخروج من الصلاة أو حيث جعل تحريمه لأمع عليه بالتحريم فلا يكون خارجاً ودخلًا بتسكيرة واحدة اه بلفظه لأنه حاص فلا يدخل إلا بتسكيرة غير التي خرج بها^(٢) احتياطاً^(٣) * فرع فلو تكررت تسكيرة الاحرام لم يضر ذكره م بالله ولعل مراده حيث لم ينور فمائل اه ن وأما لو نوى رفضه فانه يحتاج إلى تسكيرة يدخل بها^(٤) فرع * ولا يسجد لتكرير الافتتاح إذ يدخل بالآخر اه بلفظه لعله حيث لم يرفض الأول وإلا فلا ول حكه باق ولزم السجود للسو قرز * (هـ) ما لم يرفض الأولى قرز^(٥) وهل يلزم مقطوع الرجلين أن يقوم على الركبتين صحح بعض المذاكرين وجوبه واختار أنه لا يجب قرز * (هـ) ظاهره ولو فرضه التسبيح وقيل لا يجب إلا قدر التسبيح واختاره م^(٦) ومعرفة قدر الآية وعملها توفيق اه هداية^(٧) طارئة أو أصلى واحدى إلى الصلح قرز^(٨) ما لم يخش فوت الصلاة فيصنع القيام لا للقراءة في الأولى وقيل لا يجب القيام وإنما المراد إذا بقي من الوقت ما يسع هذا القدر اه في^(٩) خلاف ثقات الأذكار وابن عباس^(١٠) * فائدتان الأولى لو كرر التسكيرة ثلاث مرات ونوى من ثلاث سور أجزئ^(١١) * (١٢) ذكره السيد والفقهاء ح والثانية لو قرأ الفاتحة والآيات بنية النفل لم يجزئه اه بل يجرى قرز^(١٣) * يعنى إذا كان عارفاً بالسور وقيل وإن لم يعرف السور إذا قصد بها من ثلاث سور قرز^(١٤) * (هـ) فان قرأ من وسط سورة بسم من أوله خلاف القراء * (و) والامام عى اه ن حجة القراء أنها ترك فرقاً بين أول السورة وغيرها ولقول الصحابة ما كنا نعرف بين السور إلا بالتسكيرة قال عليه السلام والاختار ما قال القراء لأن الفقهاء أهل الفتوى والقراء أعرف بسنن القرآن وآدابه اه ان قرز^(١٥) * ليس على اطلاع قائم يختلفون في ذلك والمشهور عن أكثرهم أنه غير كما قال في الشاطبية وفي المجازى يخبر من تلاه

(كذلك ^(١)) أى يقرأ ذلك قائماً فى أى ركعة أو مفزقا كما فى القيام قال عليه السلام * واعلم أن ثم ههنا ليست للترتيب وانما هى لجرد التدريج وكان هذا للوضع ونحوه ^(٢) يليق به الواو والعذر فى ادخالها التنبيه على أن القيام والقراءة فرضان مختلفان وهو لا يحصل بالواو ومصرحاً كما يحصل بتم فجزونا ^(٣) فى ادخال ثم للزيادة فى التنبيه لا يقال انك دخلت فى ايهام أبلغ مما فرت منه وهو أن القراءة بعد القيام وهذا يوم أنها تصح فى غير حال القيام لأناقد رفضنا هذا ايهام بقولنا ثم قراءة ذلك كذلك أى فى حال القيام وفى أى ركعة أو مفزقا فلا ايهام حينئذ لأنه لا فائدة لقولنا كذلك إلا رفع الإيهام فلا إشكال حينئذ وحسن ادخال ثم لما ذكرنا مع الاختصار ^(٤) وقال ش ^(٥) أنها تجب قراءة الفاتحة قسط فى جميع الركعات * وعن زيد بن على والناصر ^(٦) أنها تجب فى الأولين وقال ك أنها تجب فى الأكثر ^(٧) نحو الثلاث من الأربع والثنتين من الثلاث ^(٨) واعلم أن فى صفة القراءة قولين ^(٩) الأول المذهب وهو أن القدر الواجب من القراءة يجب أن يقرأ (سراً فى المصرين ^(١٠)) وما الظهر والعصر (وجزاً فى غيرها) أى ويجب أن يكون ذلك جزاء فى غير المصرين وهى المغرب والعشاء والتجر وصلاة الجمعة والعيد ^(١١)

والقول الثانى * لم بالله و ص بالله وح و ش أن ذلك الجهر والاسرار غير واجب وهكذا روى فى الكافى عن زيد بن على والناصر وأحمد بن عيسى وأبى عبد الله الداعى وعامة أهل البيت قالوا واختلفوا هل هو سنة أم هيئة فقال م بالله والناصر وش هيئة لا يسجد أن تركه زيد بن على وأبو عبد الله والحنفية أنه سنة يسجد لأجله قال فى التقرير أما فى الجمعة فالجهر واجب ^(١٢) بلا

(١) لو قال حاله لا فاد ما أراد اه تى ^(٢) كل موضع يراد به التعدد لا الترتيب ^(٣) أى توسعاً ^(٤) ينظر ما أراد بالاختصار لعلمه والله أعلم من جهة أن الواو لا تدل على أن القراءة فرض غير القيام فيحتاج إلى ما يدل على ذلك فيؤتى حينئذ الاختصار اه شامى ^(٥) وقواه فى الآثار لم يجز عبادة قال أمرنا صلى الله عليه وسلم أن نقرأ فاتحة الكتاب فى كل ركعة ^(٦) وقواه اللقى (*) وعند أبو حنيفة الواجب آية قسط سواء كانت قصيرة أم طويلة من الفاتحة أو من غيرها ^(٧) وقال الأصم وابن عليه وابن عياش والحسن بن ابن صالح ولا يجب شى من الأذكار فى الصلاة اه زهرو ولذلك سموا فوات الأذكار ^(٨) وكل الثانية ^(٩)

للتاسم والمادى ^(١٠) إلا حروف الصغير فلا يضر الجهل بها إذ من شرطها ذلك ويجمعها قوله صغيرها صادوزاي سين (ه) فان جهر بآية وخافت بأخرى وفى الركعة الثانية خافت بما جهر به وجهر بما خافت به احتمل أن يجز به اه زهرو إذا حصل الترتيب فى الجهر وإلا فلا (ه) وفى النوافل غير إلا فى الوتر فالمشروع فيه الجهر قرز وغيره فى المنذورة مالم يمين صفتها والقياس يتبع الوقت قرز ^(١١) وركعتا الطواف قرز ^(١٢) فى القدر الواجب قرز (ه) بل فيه خلاف بعض التاميين اه

خالف ﴿ قال عليم ﴾ ثم ذكرنا حكماً يختص بالجهر (و) هو أنه (يتحمله الإمام ^(١)) بمعنى أنه إذا قرأ الإمام في موضع الجهر سقط فرض الجهر به (عن المؤتم ^(٢)) (لا إذا لم يسمع لسمع أو بعد أو تأخر فلا يسقط عنه) (و) يجب (على المرأة ^(٣)) (من الجهر ^(٤)) أقله من الرجل ^(٥)) أقله من الرجل (هوان يسم) صوته (من يجنبه) فهذا أقل الجهر قيل ح هذا إذا كانت المرأة إمامة ^(٦) فهذا حد جهرها وأما إذا كانت وحدها فغده أن تسمع نفسها ﴿ قال ﴾ مولانا عليم ﴿ وفي هذا ضعف لأن اسماعيل بن عيسى لا يسمى جهرًا حيث لا يسمعه من يجنبه لو كان حاصلاً فإن قلت هذا أقل الجهر فما أقل الخافضة ﴿ قال عليم ﴾ ظاهر كلام أهل للذهب أن أقل الخافضة أن يسمع نفسه فقط * ذكر

^(١) ﴿ مسألة إذا نسي ﴾ الإمام القراءة أو الجهر أو الخافضة ومذهب المؤتم وجوبها فإنه لا يخالف الإمام بل يابسه إلى الركوع الآخر ثم عزل عنه ويأتي بالواجب منفرداً ﴿ ان لفظاً ﴾ (٢) وحجتنا أن الإمام يحصل الجهر قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وهي نزلت في شأن الصلاة وروي ذلك عن أبي هريرة وابن المسيب والحسن البصري والزهري ومحمد بن كعب ﴿ ان لفظاً ﴾ (٣) قيل ح والدوازي من أدرك الإمام في الأولى تحمل عنه الإمام السنون من القراءة ولا يجب عليه سجود السهو وأما إذا أدرك الإمام في الثانية تحمل عنه الواجب وإن كانت مستوية في حق الإمام ﴿ اهـ ﴾ وقruz يحصل الإمام القراءة عن المؤتم إذا قرأ في الركعتين الأخيرتين بشرط أن لا يكون قد قرأ في الركعتين الأولتين وأما لو كان قد قرأ فيهما لم يحصل وإنما يحصل حيث يشرع الجهر أو بسن قرز ﴿ (١) فيتحمل عنه القدر الواجب فقط لأن الزائد عليه لا يشرع فيه الجهر في الآخريتين ﴾ (٢) فصيلاً ﴿ اهـ ﴾ ولا يحصل إلا إذا كان مشروعه وجوباً أو تدبياً لا جوازاً فقط قرز ﴿ قال الإمام ﴾ يكره التعطيط وإفراط المد الخارج عن الحد وإشباع الحركات لأنها تصير بالإشباع حروفا زائدة فإن الضمة والفتحة والكسرة تصير واواً وألفاً وإاءاً ويستحب أن يكون الصوت في القراءة متوسطاً فلا يشق حلقه برفعه ولا يرفعه بحيث لا تظهر حركة الحرف قال الله تعالى ولا تجهروا أصواتكم ولا تخافتوا على أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقراءة وترتيلها واختلافوا بقراءة بالآحان فكلها ماله والجمهور غرضها عناية به القرآن من الخشوع والتفهم ﴿ اهـ ﴾ (٣) ولا بد أن يكون المؤتم في حال سماع القدر الواجب لو كان هو القارئ لا جزاء ﴿ (١) فلي هذا لو تأخر في حال قيام الإمام حتى قرأ الإمام بعض القائمة لم يحصل ﴾ (٢) عنه القائمة ﴿ اهـ ﴾ عبد الله بن مفتاح ﴿ (٣) غالباً احتراز ممن يصل الظهر خلف من يصل الجمعة فإن الإمام يحصل عنه ولو كان فرضه السر ﴿ اهـ ﴾ (٤) قرز ﴿ (٥) ولو أدركه في الأولى من العجز ثم تأخر ساجداً حتى تمام الإمام وقرأ بعض القائمة لم يحصل عنه لأن حال سماعه في حال لا يحصل عنه فيقرأ حتى يدركه ولا نزاع ولا يكون فيه منازعة إلا حيث يحصل عن المؤتم والأولى أن يعزل إذا هو الإمام للركوع ﴿ اهـ ﴾ سلامي قرز ﴾ (١) والختي والأمة قرز ﴾ فلا تحصل إمامتهن القراءة إلا عن واحدة عن يمينها وواحدة ﴾ (٢) عن يسارها قرز ﴾ فلو سمع الصنف الآخر على القول بجواز الصنفين معاً واحدة لم تحصل بل يجب عليهن القراءة ذكر ذلك الفقيه ﴾ فلو جهرت كجهر الرجل أحمل أن تجزى صلاتها مع الأتم ﴾ اهـ ﴾ قرز واختاره في كعب وقال المقي الأرجح عدم الاجزاء على أصول المذهب ﴾ (١) فلو سمع غيرها لم يجزى ذكره الفقيه ﴾ (٢) وكان القياس أن يكون صوتها كصوتها ﴾ (٣) لا فرق وهو ظاهر الأثر قرز

ذلك في البحر وقال ص بالله أقل الخافضة كأقل الجهر ^(١١) وأما أكثر الخافضة فمفهوم كلام أهل المذهب ان أكثرها أن لاتسمع أذنيك ^(١٢) وأنه مندوب ^(١٣) حيث يجب ^(١٤) أو يندب الامر ^(١٥) وقال النووي في الأذكار مهما لم يسمع نفسه لم يستد بقرائه لافي سرية ولا في جهرية كما لو أمر القراءة على قلبه ^(١٦) فتنبيه ^(١٧) قال في الشفاء عن الهادي عليم أن أذكار الصلاة ينقسم الى مجبور وبه في كل حال بالتكبير ^(١٨) والتسليم وغفقت به مطلقا وهو التشهد والتسبيح ومختلف حاله كالقراءة قيل ح لكن الجهر بالتكبير ^(١٩) والتسليم والخافضة بالتشهد ونحو ذلك هيئة ^(٢٠) القرض الخامس ^(٢١) قوله (ثم ركوع ^(٢٢)) وإنما يجزى اذا وقع (بعد اعتدال ^(٢٣)) في القيام الذي يليه الركوع (القرض السادس) قوله (ثم) بعد ذلك الركوع (يلزمه اعتدال ^(٢٤)) وهو أن ينتصب بعده قائما ولا يجزى، ذلك الركوع والاعتدال الذي قبله والاعتدال الذي بعده الا اذا وقعت من الصلي القادر عليها (تامة ^(٢٥)) لانا قصة * أما القيام ^(٢٦) التام فواضح وأما الركوع التام فله شرطان ^(٢٧) أحدهما ^(٢٨) أن ينحني من قيام تام قال في السكافي وشرح الأمانة والانتصار حتى يتمكن أن يقبض براحته على ركبتيه ^(٢٩) وان كان أقطع قدر لو كان له راحتان ^(٣٠) الشرط الثاني أن يستقر فيه قيل ولا حله سوى أن يسمى مستقرا وقيل ح ذكر المذاكرون انه مقدر بتسليمه ^(٣١) وأما الاعتدال التام فله شرطان ^(٣٢) أحدهما ^(٣٣) ان ينتصب بتمام ركوعه ^(٣٤) الثاني ^(٣٥) ان يطمئن قائما (والان لا) يقع الاعتدال الأول والركوع

^(٣٦) قوله تعالى قاطنلقواهم يخافون ^(٣٧) مع تحريك اللسان والتثبت يعني انك لاتسمع في الحروف أذنيك ^(٣٨) أي اسماح الاذنين ^(٣٩) في ظهر ونحوه ^(٤٠) في الركعتين الأخيرتين ^(٤١) الجهر واجب في حق الامام مستحب في حق المأموم اه لعله حيث لا يعرف ذلك المأمون إلا به اه فلو أسره الامام لم يصح والمذهب الصحة قرز ^(٤٢) والتسبيح والقنوت والتحميد ^(٤٣) والتسليم ^(٤٤) اجماعا لقوله اركعوا ^(٤٥) وفي تسميته اعتدالا يجوز لأن المراد بقد قيام ^(٤٦) خلاف ح ^(٤٧) فقال يكفي الانحاض في الركوع اه ان ولا يجب القيام من الركوع عنده اه ن وروي رجوع ح عن ذلك فصار واجبا باجماع أهل العلم ذكره في المشارق وذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلمه اركع واظمئن ^(٤٨) لقوله تعالى اركعوا واسجدوا ولم يذكر اعتدالا ^(٤٩) يؤخذ من هذا وجوب الطمأنينة قرز ^(٥٠) وعن علي عليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له ولا صلات لمن لا يتركوها وسجودها اه من أمالي ط ^(٥١) الذي قبل الركوع ^(٥٢) أما القيام فصار المعترف به نصب مفصل الظهر وأما مجرد الاطلاق فلا يضر اه برهان فلو دنا منه الى هيئة الراكم فيقرب أن لا يصح قيامه اه ج ^(٥٣) ولا يجزى ان تقص ويكره ان زاد قرز ^(٥٤) وفي المرأة بحيث يصل أطراف أصابعها الى ركبتيها ولا يجزى أقل من ذلك ولا حاجة في الزيادة بل يكره ومن كان ظهره متحنيا كالراكم فانه يزيد في انحاء عند ركوعه اه كب قرز ^(٥٥) سبحانه الله اه حفيظ وكذلك سائر الاركان قرز ^(٥٦) لقوله صل على من راسك حتى تعتدل وقوله لا يقبل الله صلاة رجل حتى يغيب صلبه وعن حذيفة أنه رأى رجلا يصلي ولم يرفع رأسه من الركوع بل انحط من ركوعه فقال منذ كم تصلي هذه الصلاة قال منذ ثلاثين سنة قال ما صليت منذ ثلاثين سنة اه ان

والاعتدال بعده من المصل تامة أى كل واحد على ما وصفنا (بطلت^(١)) هذه الأركان الناقصة فان نقصها عانداً بطلت بطلانها صلاته فيستأنف (إلا لضرر^(٢)) يخشاه من استيفاء الأركان نحو حدوث علة أو زيادتها أو استمرارها (أو) خوف (خلل طهارة^(٣)) فانه يجوز^(٤) له ترك الاعتدال وأما إذا نقصها سهواً فسيأتى حكم ذلك في باب سجود باب السهو إن شاء الله تعالى ﴿القرض السابع﴾ قوله (ثم السجود^(٥)) وشرطه أن يسجد (على) سبعة^(٦) أعضاء منها (الجبهة^(٧)) وأما يتم السجود عليها بشرطين ﴿أحدهما﴾ أن تكون (مستقرة^(٨)) على موضع سجوده فلو رخصها قبل الاستقرار لم يصح وحد الاستقرار ما تقدم في الركوع ﴿الشرط الثاني﴾ أن تقع الجبهة على المكان (بلا حائل) بينها وبينه ﴿قال عليم﴾ ثم إننا أن الحائل لا يفسد السجود إلا

(١) هذا جلي إذا قد سجد لانه فعل كثير أما لو رفع قبل السجود فانها لا يفسد صلاته لأن ذلك فعل قليل ﴿١﴾ بعض ركن اه كب هذا يستقيم فيمن ترك الاعتدال من الركوع وأما من لم يستقر في الركوع فانها تسد بنفس الاعتدال لانه ركن كامل بعد النقص قرز ﴿١﴾ هذا اذا لم يكن انعطافه فعلا كثيرا والافسدت ولو عاد قبل أن يسجد اه ان قرز ﴿٥﴾ يفعل ركن عدا بعد النقص أو وقع بعد النقص فعل كثير قرز ﴿٢﴾ ويجب عليه التأخير حيث كان عذره قبل الدخول في الصلاة أو ما بعد الدخول فلا يجب عليه التأخير إلا أن يظن أن عطلته تزول في الوقت قرز ﴿٣﴾ لأنه محافظة على الطهارة اه ن ولأن الطهارة كد من استيفاء الأركان لأنها تلزم في جميع أحوال الصلاة والقيام بعض ركن في الصلاة اه ص ﴿٥﴾ ويومي اه ن فان كان يخشى خلل الطهارة من الالماء من دم أو نحوه سل قيل يعمل مضطجعا موميا حيث لم يخش أن تخل طهارته والا عفى له كالسلس ونحوه قرز ﴿٥﴾ قيل هذا لم بالله والفرق على أصله بين هنا وبين قوله ولا يمسح ولا يحمل جبيرة بأن هنا قد حصلت الطهارة الكاملة بخلاف ما تقدم هذا فرق على أصله ﴿١﴾ بل يجب وأما الجواز فائد الى الضرر اه وقرز هكذا قرر وإن كان بدنه معه ودعيه فكان القياس يجب في الكل ﴿٥﴾ فان نوى به مباحا كحك جبته على الأرض فقال في الشرح تسد وقال ص بالله لا يفسدها اه ن قرز ﴿١﴾ للغير قوله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ﴿٥﴾ قبل ولا بد ان تستقر السبعة الأعضاء جميعا في حالة واحدة اه ح ا ث قدر تسبيحة ولو ترتب في وضعها على الأرض اه ح ا ث معنى قرز ﴿٧﴾ حد الجبهة ما بين الصدين الى مفاس الشعر اه بواقيت قرز ﴿٥﴾ فأما لوسجد على الطعام المصنوع أو كتب الهداية فالأقرب أنها تصح ﴿١﴾ وتكره فأما لو افترشها بقدميه فالأقرب فسادها ﴿٢﴾ لأن ذلك إهانة فان كان غير مصنوع فلا يضر مالم يقصد الإهانة قرز ﴿١﴾ وأما القرآن فلا يجوز السجود عليه لحرمته ولا تصح اه ص قرز ﴿٢﴾ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اكرهوا الخبز فانه من طيبات الرزق ولولا الخبز ما عبد الله كافي الشفاء ﴿٥﴾ فلو كان موضع سجود متخفضا جاز وكره وإن كان مرصفا فان كان رأسه أخفض من عجزته جاز وكره وإن كان أرفع منهما لم تصح صلاته وإن ساواهما قال في التقرير والتفصيل تصح ويكره وقال بعض الناصرية لا تصح اه كواكب لفظا^(٨) وحد الاستقرار أن لا يكون المصل حاملا ما اه ز هور وقال في حاشية على هذا ويان الاستقرار لو أزيل ما تحت جبته لموت جبته اه قرز

في حالتيهما أن يكون الحائل من (ح) ^(١) نحو أن يسجد على كفه أو كف غيره أو على حيوان آخر فإن ذلك لا يصح (أو) ليس بجي ذلك الحائل ولكن ذلك المصل (يحمله) نحو أن يسجد على كور ^(٢) حمامته أو على قنصوته أو على كفه أو طرف ثوبه فإنه إذا وقعت الجبهة على شيء من ذلك ولم يباشر المكان منها ^(٣) شيء فإن السجود لا يصح (إلا) إذا كان الحائل أحد ثلاثة أشياء وهي: (الناصية ^(٤)) من الذكر ومن في حكمه ^(٥) (وعصابة الحرة ^(٦)) (لا الملوكة) فحكمها حكم الرجل فإن هذين الحائلين لا يفسد بهما السجود (مطلقاً) أي سواء سجد على الناصية أو العصابة لعذر أم لغير عذر فإن ذلك لا يفسد إجماعاً (و) الثالث من الحائل الذي لا يفسد هو (المحمول) كالعمامة والكلم والتوب في بعض الأحوال وهو أن يسجد عليها للمصل (لحر أو برد) في المصل بحيث يخشى الضرر من ذلك ^(٧) فوضع كفه تحت جبهته ^(٨) فإن ذلك لا يفسد لحصول العذر

^(١) وأما شعر غيره مع الاتصال فيقرب ألا يصح أنه دوازي قال المقي مفهوم حتى يخالفه لأن الحياة لا تحله (٥) وظاهر المذهب أن الحائل الحى يختص بالجبهة فقط كالمحمول في اللغة واختاره صاحب الفتح أن الحائل يصح الجبهة وغيرها (١) وهو قوي وإلا لزم صحة صلاته مع استقلاله على حيوان حيث يسجد على الأرض اهـ ح لي لفظاً (١) لفظ البحر مسألة الهادي والقسم وش ولا يجب الكشف عن السبغة إذ لم يفصل الخبر والمرضى وط إلا الجبهة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (٢) فيمكن جبهته في الأرض فلا يجزئ على كور العمامة اهـ ب وكذا ما يحمله المصل من كم وغيره والحائل المنفصل خرج (٣) بالاجماع إلا الحيوان فلا يجزئ اتفاقاً اهـ ب (٢) روى عن ابن عمر أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سجدت فكن جبهتك في الأرض ولا تنقر قرأه تخرج ب (٣) وعن خباب بن الارت قال شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة في الرمضاء فلم يشكنا ^(١) بفتح الكاف وهو طاقات العمامة اهـ غ ويطلق الكور على الزيادة ومنه الحديث أعوذ بالله من الحور بعد الكور أي نقصان بعد الزيادة وأما بضمها فهو سرج الناقة اهـ ب قال في شرح المنزعة وأيضاً الحور بضم الحاء نقصان قال الشاعر يتي وزاد القوم في حور أي في نقصان وهكذا فيها وقيل الحور الرجوع قال تعالى إنه ظن أن لن يحور بلى قال ابن عباس ما كنت أدري ما يعني بالحور حتى سمعت أعرابية تقول لبنت لها حوري أي أرجى اهـ تجريد وغيره ^(٢) في الطرفين معاً قرز ^(١) وهي مقسدم الرأس ما بين الزعنتين إلى قمة الرأس اهـ ما مر قرز (٥) عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسجد على سبعة أعضاء ونهى أن نكفت الشعر والنياب أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي اهـ تخرج بحرا بن بهران ^(٥) الملوكة ومن لم يقد عتقه ^(١) المتطادة في اللفظ فلو زادت عما تتعد حتى بدت جبهتها (٥) ولو حلية ولولزينة وعصابة الشجرة فيصح إجماعاً وقيل للستر اهـ هداية (٥) والختى اهـ ح اث وفي حاشية لا يجوز لجواز كونها رجلاً ولا على الناصية لجواز كونها امرأة تخلياً للحظر فإن قلت فلا يطل لأن الأصل براءة الذمة إلا إذا سجدت على العصابة والناصية بطلت قرز (٥) وكذا البعض عتقها لأن الستر لا يقبض قرز ^(٢) ولا يلزمه الانتقال ولوقرب المكان قرز ^(١) ولا يلزمه التأخير قرز وقيل يلزمه لا يجب عليه طلب مكان غيره إجماعاً اهـ ب وقيل يجب طلب ذلك ولا يؤم إلا مثله وهو ظاهر إلا أن يجب عليه أن يقطع من ثوبه ما يصلي عليه وقيل لا يجب القطع وفي البحر إذا أمكنه وجب وفي ح لي وهل يمنع من أن يؤم من يسجد على الأرض

وقال ع: والمرضى وشأن ذلك لا يصح مطلقاً وقال ح: وم بالله مذهباً وتخريجاً^(١) أنه يصح مطلقاً ويكرهه وللذهب التفصيل وهو تخريج ط: فلو خشي الضرر من الحر أو البرد ولم يجد إلا كف نفسه أو حيواناً ﴿ قال عليم ﴾ فالأقرب أنه يكفى بالإيماء^(٢) فلو سجد على كف نفسه قال فالأقرب أنه لا يميزه^(٣) ثم ذكر ﴿ قال عليم ﴾ بقية أعضاء السجود بقوله (وعلى الركبتين) فلو لم يضع ركبتيه على الأرض حال سجوده لم يصح (و) على (باطن الكتفين)^(٤) وهو الراختان فلو لم يضعهما أو وضعهما على ظاهرهما أو على حروفهما^(٥) لم يصح سجوده (و) على باطن (القدمين)^(٦) يعني باطن أصابعهما^(٧) فلو نصبهما على ظاهر الأصابع لم يصح سجوده فأما لو كان بعضهما على باطنه وبعضهما على ظاهره ﴿ قال مولانا عليم ﴾ فالأقرب أن العبادة بالإيماء ومحتمل أن العبادة بالأكثر^(٨) مطلقاً^(٩) (وإن) (لا) يسجد على هذه الأعضاء السبعة التي هي الجبهة وما بعدها بل يبق بعضها لم يضعه على الأرض أو وضعه لئلا على الصفة للذكورة (بطلت) سجدته وصلاته إن فعل عدماً وإن كان سهواً بطلت السجدة فقط فيمورد^(١٠) لها ويرفض ما تمخلل على ما سيأتي إن شاء الله تعالى وقال ض زيد ورواية عن م بالله أن الواجب السجود على الجبهة فقط^(١١) ومثله عن ح وعنه أيضاً يجب على الجبهة والأنف والراحتين وروى عن م بالله مثل قولنا إلا القدمين ﴿ قال مولانا عليم ﴾ واستغفينا عن تفصيل السجود الثاني بتفصيل السجود الأول وقد أشرنا إلى كونه من القروض بقولنا بين كل سجودين فيفهم أن ثم سجودين لاسجود ﴿ تنبيه ﴾ كم القدر الذي يجب وضعه من كل عضو من هذه الأعضاء أما الجبهة فالذي صحح المذهب أن الواجب منها قدر ما تستقر عليه ولو على قدر حبة ذرة^(١٢) وذكر في حواشي الأفاذة أنه يجب على مقدار الدرهم^(١٣) وقيل ي يجب تمكينها جميعاً وأما اليدين والقدمان فتقيل ح يجب وضع^(١٤) الأكثر

ياض (هـ) في البحر يؤم وقواء عامر واستقر به الشامي قرز^(١) وتخريجهم قوي لأن تخريجهم من قوله يسجد على طرف نوبه ولم يجب قطعه ومن أصل الهادي أنه يجب اتلاف المال لصيانة العبادة^(٢) ويجب التأخير لأنه عادل إلى بدل قرز^(٣) إجماعاً^(٤) والكف الزائد حيث يجب عليه غسله في الوضوء يجب وضعه في الصلاة حيث يمكن كالأصلي اه من خط سيدي حسين بن القسم^(٥) أو جوفهما^(٦) وهذا يختص بالرجل اه قرز^(٧) يعني بأطراف الأصابع اه ز لأن الحديث ورد بذلك اه ان^(٨) مساحة قرز وقيل عدداً^(٩) سواء كان له إيهام أم لا^(١٠) فان كان مؤتماً وجب عليه انتظار الإمام حتى يسلم القياس أنه يعود لها ويعزل فان أدرك الإمام قبل أن يأتي بركبتين رجع إليه وإلا أتم منفرداً ولا يعد أخذه من الأثر في قوله إلا في مفسد فيعزل لانه يصح عوده إلى الإمام والمؤتم^(١١) والباقي مسنون^(١٢) من موضع واحد اه يواقيت وقيل ولو من مواضع اه م قرز^(١٣) البغلي^(١٤) مساحة وقيل عدداً

منها وكذا الركبتان ﴿ قال مولانا عليلم ﴾ لكن يطلب من أين أخذه ^(١) ولم لا تجب التسوية بينها وبين الجبهة ^(٢) ﴿ تنبيه ﴾ لو رفع أحد هذه الأعضاء ثم وضعه فإن كان الجبهة فسدت الصلاة ^(٣) وإن كان غيرها فقبل ح لا تقصد إلا أن يبلغ فعلا كثيرا ^(٤) ومثله ذكر الفقيه مد وقال في المذكرة ^(٥) والكفاية ^(٦) وابن معرف تصد ﴿ قال مولانا عليلم ﴾ وفيه ضعف عندي ﴿ الفرض الثامن ﴾ قوله ﴿ ثم اعتدال ﴾ وهو القמוד التام بحيث تستقل الأعضاء بعضها على بعض ^(٧) وذلك واجب ﴿ بين كل سجودين ^(٨) ﴾ ويجب أن يكون التقاعد في هذه الحال ﴿ ناصبا للقدم اليمنى ﴾ على باطن ^(٩) أصابعها ﴿ فارشا اليسرى ^(١٠) ﴾ وقال ص بالله وابن دامي وأبو جعفر لا يجب افتراش اليسرى ونصب اليمنى ﴿ وا ﴾ ن ﴿ لا ﴾ يستكمل القمود بين السجدين على الصفة المذكرة من الاعتدال ونصب اليمنى وفرش اليسرى ﴿ بطلت ﴾ صلاته إن تعمد وقعدته فقط أن سهى وقال ح إذا رفع رأسه مقدار حد السيف أجزأه وقال ك يكون أقرب إلى الجلوس ﴿ و ﴾ من لا يمكنه افتراش القدم اليسرى في قعوده فإن الواجب عليه أن ﴿ يعزل ^(١١) ﴾ رجله ويخرجها من الجانب الأيمن ^(١٢) ويقعد على ورکه الأيسر على الأرض قال في مذهب ش وينصب القدم اليمنى ^(١٣) يعني مع العزل ثم ﴿ قال مولانا عليلم ﴾ ﴿ ولا يعكس ﴾ فيفتقرش اليمنى ^(١٤) وينصب اليسرى

^(١) أخذه من قوله يجب وضع الكل والأكثر في حكم الكل كليا ^(٢) وقد أجيب أن الجبهة أمرنا بالسجود عليها مع العلم أنه لا يمكن السجود على أكثرها ولا كلها فلم أن المراد هو الأقل فيعتبر من الأقل أقل ما يحصل به الاستقلال وهو ذلك القدر المذكور إذ لا دلالة على مقدار فوقه وليس كذلك للكفان اه راع فامرنا بالسجود عليها وهو ممكن استعمالهما في ذلك فيعتبر الأكثر اه رغم وقيل الفرق شرافة العضو على غيره وقيل كونها للذلل وغيرها للاعتدال ^(٣) والمذهب أنه لا فرق بين الجبهة وغيرها إن فعله إذا بلغ فعلا كثيرا فسدت وإلا فلا ولا يقال إن رفع الجبهة زيادة سجدة لأنه ليس بسجود لأن السجود لا يكون إلا من قيام تام أو من قعود تام فعل هذا يجوز رفع الجبهة لاصلاح موضع سجوده ^(٤) وكان عمداً وقيل لا فرق قرز ^(٥) للشيخ عطية التجراني وقيل للدوازي ^(٦) لأبي العباس الصنعاني ^(٧) قدر سبحانه الله قال في حاشية على الابانة المحكية في أن الركوع واحد والسجود اثنان قال كب أن آدم لما عصي ودخل في الصلاة فأتته له البشارة بقبول التوبة فسجد أخرى شكر الله فذلك صارت اثنتين ذكره في شرح الشهاب ^(٨) المراد يباطن أطراف الأصابع يعني أكثرها قرز ^(٩) أى مفرشا قرز ^(١٠) وإلا يمكن من العزل لما أمكنه فهو الواجب من عكس وتريع وغير ذلك وهذه المسئلة زيادة من المؤلف أيده الله وبعبارة الازتوم أن العكس لا يجوز مطلقا وليس كذلك اه وابل وح فنع ^(١١) وهل يجب عليه تأخير سبلاته مع العزل قيل يجب وقيل يصلى أول الوقت إذ الركن قد كمل وإنما هو صفة له اه تي وح لي وقواه مي قرز ^(١٢) فأن أخرجهما من الجانب الأيسر صحت صلاته ما لم يخرج عن القبلة اه تي وهو ظاهر الاز قرز ^(١٣) ندا قرز وقيل وجوبا ويؤيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمرت بأمر فأتوا به ما استطعتم ولأن نصب اليمنى ثابت بالاصالة ولا مسقط له اه شرح بهران ^(١٤) فلو اقترشهما فطلها تصح ولهذا لم ينفه إلا على العكس اه نجري قرز

(١٠) من هنا حاشية تأتي في الصفح الآتي

(للعذر) اللانع من افتراض اليسرى بل يعزل كما تقدم ﴿الفرض﴾ (التاسع) قوله (ثم الشهادتان ^(١١))
وعما أن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ^(١٢) فانهما
فرض عندنا ^(١٣) (والصلاة على النبي ^(١٤)) (و) على (آله) وهي أن يقول بعد الشهادتين اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد ^(١٥) فلو حذف على فقال وآل محمد ^(١٦) فهو قال فخطئ ينظر ^(١٧) قال وكذا لو
قال وآل محمد رسول الله ^(١٨) وقال روح أن التشهد وما بعده سنة لكن يجب أن يقعد للعبد
بعد السجدة الأخيرة ^(١٩) وقد تمت صلاته وقال لا يجب القعود أيضاً بل قد تمت صلاته
بآخر سجدة وما بعدها مسنون قال في الشرح وحكى عن ك أن التسليم واجب ^(٢٠) قال عليم
ثم إنا نينا أن القدر الواجب من التشهد لا يجزئ إلا أن يقول (قاعدا ^(٢١)) بعد آخر سجدة من
صلاته ويكون قعوده كالاعتدال بين السجدين ناصباً للقائم النبي فارشاً اليسرى لكنه ليس
بواجب ومن تم قلنا (والنصب والفرش هيئة ^(٢٢)) ﴿الفرض﴾ (العاشر) قوله (ثم) بعد القدر
الشروع من التشهد يجب (التسليم على النبي ^(٢٣)) واليسار) وقال ش الواجب واحدة فقط ^(٢٤)

^(١١) لقوله صلماً لأصلاة إلا بالتشهد (هـ) قال الرافعي المشهور عنه صلماً أنه كان يقول في التشهد أي رسول
الله ذكره في كتاب الآداب قال ابن حجر هذا لأصل له بل ألقاؤه متواترة أنه كان يقول في تشهده
وأشهد أن محمداً رسول الله وأعبده ورسوله ذكره في التلخيص وهو الحق ^(٢٥) فلو عكس لم يفسد إن
أعاد صحيحاً قرز ^(٢٦) خلاف نوح ^(٢٧) ظاهر عبارته عليم أنه لا يجب الترتيب بين الشهادتين والصلاة
وقيل يجب ^(٢٨) لقوله صلماً صلوا كما رأيتموني أصلي ولا يقاس على الخطية لأن المراد في الخطية فصل
ذلك بخلاف هنا فإنه ورد على هيئة مخصوصة ^(٢٩) فإن اكتفى بذلك ولم يده صحيحاً فسدت وإلا صححت
قرز (هـ) قال في روضة النووي وآل النبي صلماً بنوها ثم وبنو عبد المطلب نص عليه ش وفيه وجه أنهم كل المسلمين
أهل المذهب أنهم أولاد الحسين عليم إلى يوم القيامة ^(٣٠) فلو قال وآله فسدت لأنه ليس من أذكارها ولا يوجد في
القرآن قرز ^(٣١) فلو زاد سيدنا فسدت قرز ^(٣٢) فلو زاد ياء بعد اللام بطلت صلاته حامداً أو ساهياً أو
جاهلاً لا اختلال للمعنى قرز ^(٣٣) المختار أنها تفسد مع العمد أو سهواً واعتد به اه ح لى قرز ^(٣٤) قدر
الشهادتين فقط اه رى ^(٣٥) والقعود فرض مستقل لأجل التشهد فلو كان لا يحسن التشهد بقدره
ثم يسلم ذكر معنى ذلك في ح الفتحة ومثله في البحر قرز ^(٣٦) وكذا حال التشهد الأوسط وانقطع البحر
فرع وهيئته في التشهد كالاعتدال ندبا غير الساعدي في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجب سجود
السهو حيث نصبهما أو فرشهما ^(٣٧) فإن عكس فنصب اليسرى وفرش اليمنى فقال ابن داعى لا يفسد
وليس بكثير قرز واختاره الامام شرف الدين وقيل تفسد وهو ظاهر اللمع لأنه فعل كثير ^(٣٨) وجدي
حاشية أن المصلى إذا كرر التسليم في صلاته ثلاث مرات فسدت ^(٣٩) لأنه تم تسليمتان في غير موضعهما كما لو
سألهما تلقاه وجهه قرز ^(٤٠) إذا كن متواليات اه لمع وحد التوالى أن لا يتخلل بينهما ركن وقيل ما لم يتخلل
بينهما قدر تسبيحة قرز ^(٤١) على مينة حيث كان منفرداً وإن كان إماماً فائتني ذكره في الصميرتي

^(٤٢) هذه من الصنيع المتقدم تاجاً لفرة ١٠ من قوله فلرأى اليسرى

وفي السكافي عن الباقر أنه يسلم واحدة تلقاء وجهه وواحدة على يمينه وعن عبد الله بن موسى بن جعفر بل ثلاثاً واحدة تلقاء وجهه ^(١) وواحدة من يمينه وواحدة من يساره وعن الصادق وك واحدة تلقاء وجهه ثم ذكر ^(٢) عليهم السلام أن الواجب في التسليمتين أن يكونا (بانحراف ^(٣)) إلى الجانبين وحد الانحراف أن يرى من خلفه يياض ^(٤) خده فان تركه بطلت صلاته عندنا ^(٥) ولا بد في الانحراف أن يكون (مرتباً) فيقدم تسليم اليمين وجوباً فلو عكس عمداً بطلت وساهياً أعاد التسليم على اليسار وقال القاسم ^(٦) عليهم السلام في الترتيب هيئة ولا بد أيضاً أن يكون لفظ التسليم (معرفاً) بالآلف واللام فيقول السلام عليكم ^(٧) ورحمة الله ^(٨) فلو ترك التعريف بطلت صلاته ^(٩) عندنا قيل يولاش وجهاً في البطلان قال في الاختصار فلو ترك ورحمة الله ^(١٠) لم يضر ^(١١) قال مولانا عليهم السلام في قياس المذهب أن تركها يفسد ^(١٢) نعم ولا بد أن يكون المصلي في تسليمه (قاصداً) للملكين ^(١٣) الوالكين به ملك اليمين حين يسلم على اليمين وملك اليسار حين يسلم على اليسار فلو قصدهما معاً حين يسلم على اليمين ^(١٤) قال عليهم السلام ينظر قال والأقرب أنه لا يفسد لأن قصدهما بالتسليم مشروع فيها ^(١٥) فلا تقصد وإن كان في غير محلها قال في السكافية ويميز قصد الملكين عند التسليم الأخيرة ^(١٦) قال عليهم السلام وأظنه حكاه عن ص بالله وعندم بالله أن قصد الملائكة بالتسليم سنة ^(١٧) (واقصد

^(١) وهو قول الخلفاء الثلاثة وأُس بن مالك ^(٢) والانحراف فرض مستقل فلو لم يحسن التسليم انحرف قدرها قرز (هـ) ويكون التسليم مصححاً للانحراف أو متأخراً عنه فان سلم قبله لم يجزه لأن البناء للمصاحبة والالصاق اه تذكره قرز (هـ) ولا يعرف بالحد الآخر عن القبلة فان انحرف عنها بنحوه معاً بطلت صلاته ذكره في الشرح في التسليم الأولى قرز ^(٣) صوابه لون ^(٤) خلاف زيدون فقالا مندوب ^(٥) فان قلت فكيف يصح من المنفرد أن يأتي بلفظ الجمع فيقول السلام عليكم وليس لإمامك عن اليمين وملكك عن الشمال قلت التصديق ورد بذلك وقد ورد في بعض الآثار أن الحفظة ملائكة كثيرون وإذا صبح ذلك فهم المراد اه غ ويؤيد ذلك ما في الآية السكرية وهي قوله تعالى وإن عليكم لحافظين الآية وكما ورد في الحديث النبوي عنه صلوات الله عليه وعلى آله وسلم أنه وكل بالؤمن مائة وسبعون مسلماً يذوبون عنه كما يذوب الذباب على قصبة السسل ولو وكل العبد إلى نفسه طرفه عين لاستخطفته الشياطين اه كشف من ح قوله تعالى إن كل نفس لمار عليها حافظ ^(٦) فلوزاد وبركانه ونحياته ومرضاته فقال الامام ي أنها لا تقصد ولعله على القول أنه يجوز الدعاء بخير الدنيا والآخرة واختار أنها قصد إن كان عمداً ولم يصد صحيحاً كما ذكره في الآثار والتكثير حيث كان على اليمين أو على اليسار قد خرج من الصلاة فلا تقصد اه زر قرز ^(٧) مع العمد أو سهواً ولم يصد صحيحاً قرز ^(٨) فلو عكس فقال عليكم السلام قليل لا يضر وقال الامام ي أنها تبطل لأن ذلك سلام الموتى كما ورد في الآثار قال مولانا عليهم السلام وهو قياس المذهب اه مع الاعتداد به أو كان عمداً قرز ^(٩) مع العمد أو ساهياً واعتد به قرز ^(١٠) قيل فلو نوى ملائكة غيره فسدت أيضاً اه ب قرز وخالفه الامام المهدي أحمد بن الحسين (هـ) وفي البيان فروع وينوي بالسلام على الحفظة الخ وهي أقوى من عبارة الازهار قرز ^(١١) أي الصلاة ^(١٢) وكذا في الأولى لأنها كالركن الواحد قرز ^(١٣) وقواء سيدنا أحمد بن حنبل وكثير من المذاكرين اه

بالتسليم على (من) كان (في ناحيتها ^(١)) أى في ناحية كل واحد من المسلمين وهو (من المسلمين ^(٢)) بشرط أن يكونوا داخلين (في) صلاة (الجماعة ^(٣)) التي المصلي يصلّيها فان لم يكن المصلي في جماعة قصد الملائكة فقط وكذا إذا كان عن يمينه وشماله مسلم غير داخل في صلاته التي هو فيها وجماعته فلو قصد مع ذلك فسدت صلاته قياساً على من قصد الخطأ في قراءته أو تكبيره على ما ساقى قيل ح وكذا لو نوى اللاحق من تقدمه ^(٤) في الصلاة بطلت * وقيل ع الأولى ^(٥) أنها لا تبطل كالتأخر في السلام لتمام التشهد ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وهذا قوى ﴿ تنبيه ﴾ قال في الانتصار بنوي الامام في التسليم الأول ثلاثة أشياء السلام على الحفظة ومن على يمينه من المأمومين والخروج ^(٦) من الصلاة وفي الثاني السلام على الحفظة والمأمومين الذين عن يساره فان كان مأموماً فهكذا لكن يزيد نية الرد على الامام في التسليم إلى جفته فان كان في سمته نوى الرد عليه في أيها شاء وان كان منفرداً نوى في الأولى الخروج والسلام على الحفظة وفي الثانية على الحفظة وهكذا في مذهب ش ^(٧) (وكل ذكر) من أذكار الصلاة إذا (تذكر) على المصلي أن يأتي به (يا) لفة (العربية فبغيرها) ولو بالفارسية ونحوها ^(٨) (الا القرآن) فلا يجوز أن ينطق به إلا باللسان العربي فاذا تذكر بالعربية لم يقرأ على لفته (فيسبح ^(٩)) مكان القراءة

^(١) والمشروع قصد جميع الداخلين في الجماعة ولا معنى لقوله في ناحيتها اه ح لى ومثله في البيان حيث قال وعلى المصلي معه قرز ^(٢) عدل اه و قد ذكر في التثيق قال ص بالقول لو كان في الجماعة هو فاسق لأن الدليل ورد بذلك مطلقاً قيل و الاحوط أن ينوي للملائكة ومن أمرنا بالتسليم عليه اه كب و أما الصبي فتفسد إذا قصده لأنه غير داخل في الصلاة وكذا فسد الصلاة قرز ^(٣) من الانس والجن والملائكة ^(٤) وأما لو نوى المتقدم اللاحق لم يفسد اه ز إذا لم يكن قد عذر اللاحق قرز ^(٥) ولعل الطائفة الأولى في صلاة الخوف لا يقصدوا الامام أو الباقيين لأنهم قد انفردوا اه مي قرز ^(٦) وأجيب على كلام الفقيه بأن اللاحق قد عذر لبدل السمعة وفي التأخر للتشهد لما عذر لافترقا اه واختار أنه لا يحتاج إلى تيقن العذر قرز ^(٧) ولا تجب نية الخروج إذا دلل عليها اه ب و إذا نوى لم يفسد على المختار قرز ^(٨) قال الامام المهدي عليم لكن يقال إن الخروج إما يكون بالتسليم على اليسار وقيل هما كل من الواحد فينوي عند الشروع فيه كما ينوي الدخول بالتكبير وقيل بل يكون على أصل ش لأنها غائبة تسليم واحدة على اليمين ففعله الامام عليم من كتبهم كذلك اه ح فتح ^(٩) في أحد قوله أو كان إماماً ^(١٠) الهندية ^(١١) فان تذكر التسييح وجب مكانه ذكر من تهليل وتسييح ونحوهما حسب أسكن اه ح انما قرز ^(١٢) ﴿ يقال إن تذكرت التساتمة والآيات سبح عوض الجميع ثلاثاً وإن تذكرت التساتمة فقط سبح عوضها ثلاثاً وإن تذكرت عليه الآيات فقط سبح عوضها ثلاثاً وإن تذكر النصف الأخير من التساتمة والآيات سبح عوض ذلك ثلاثاً أيضاً وإن تذكر النصف الأول من التساتمة والآيات أيضاً سبح عوض نصف التساتمة مرتين وعوض الآيات ثلاثاً بعد قراءة النصف الأخير لأجل الترتيب اه ح وإن تذكر النصف الأول من التساتمة دون الآيات سبح عوض مرتين وكذا إن تذكر الأخير

(تتعدوه^(١)) بالعربية ويكون تسبيحه (كيف أمكن) من عربية أو عجمية^(٢) قيل ف وهذا التسبيح الذي هو مكان القراءة هو سبحان الله^(٣) والحمد لله ولا اله إلا الله والله أكبر ثلاثاً وقال أنه يجزئ بالفارسية في الأذكار والقرآن^(٤) أحسن العربية أم لا وقال ص بالله وف ومحمد يجزئ بالفارسية في الأذكار والقرآن إذا لم يحسن العربية (و) يجب (على الأئمة^(٥)) وهو الذي لا يقرأ القرآن^(٦) في عرفنا وهو في الأصل الذي لا يقرأ المكتوب ولا يكتب المقروء فمن كان كذلك وجب عليه أن يقرأ في صلاته (ما أمكنه) من القرآن ولا يصلي إلا (آخر الوقت^(٧)) كالتميم (ان نقص^(٨)) في قراءته عن القدر الواجب لأن صلاته حينئذ ناقصة فإذا لم يحسن القراءة سبح وجوباً * قال في الشرع يقول سبحان الله^(٩) والحمد لله ولا اله إلا الله والله أكبر ولا حول وقوة^(١٠) إلا بالله العلي العظيم * هذا مذهبنا وش وقال ح ليس عليه

دون الاول والآيات سبح عوضه من تين اه عامر قرز^(١١) هذا إن تعدر عليه القرآن جميعه وإلا قرأ قدر القائمة والآيات من القرآن اه ب معنى سبع آيات عن القائمة وثلاث عن الآيات اه ك ب وح فتح و بيان وعن ض عامر أن فرضه التسبيح إن نقص مع ما أمكنه من القرآن وهو ظاهر از قرز^(١٢) ويلزمه التأخير ذكره الإمام شرف الدين^(١٣) ويكون سرّاً في الصبرين ويجهر في غيرهما ويصحله الإمام عن السامع اه هـ بل وقيل لا يصحله وسواء كان قارئاً أو مسجداً اه عامر قرز^(١٤) مكان القائمة والآيات اه رى وضع قرز وفي البحر عن القائمة ويزيد تسبيحتين قدر الآيات^(١٥) إذ المقصود المعنى قلنا واللفظ لظاهر قوله صلّم صلوا كما رأيتموني أصلي^(١٦) وكذا من تقدم (*) هو قائدة * إذا كان السامع لا يحسن الصلاة إلا يلحن يفسد الصلاة لم تصح صلاته إلا أن يأتي بآية لم يلحن فيها لحناً يفسد الصلاة لأنه إذا أتى بذلك فقد وافق فلا يجب عليه القضاء مع ذلك ولا تفسد الصلاة بها لما يأتي من القراءة المحوطة ولم يوجد مثلاً في القرآن لأن ذلك ككلام الجاهل فلا يجب عليه القضاء لمواقفته الخلف وأما إذا لم يأت بآية صحيحة من لحن تفسد قلنا لا تصح صلاته إلا أن يعتد بخلاف نفاة الأذكار وعن ح أن اللحن يفسد وسيأتي شرح على قوله وفي القدر الواجب أكل من هذا فأبشبه^(١٧) وإن كان يقرأ المكتوب ويكتب المقروء في غير القرآن (*) وفي عرف الشرع من لا يأتي بالقائمة وثلاث آيات تامة^(١٨) عامه اليها قرز (*) قال في شرح الفتح ولا يصحّل الامام القراءة عن الأئمة في الجهرية لأن المأموم غير مأمور بالقراءة فلا يصح فيها الصلح قرز وعن الملقى أنه يصحّل عنه ويجب عليه الدخول في صلاة الجماعة لقوله صلّم إذا أمر ثم بأمر فأتوا منه ما استطعتم اه تي^(١٩) وهذا حيث يمكنه الصلح فإن كان لا يمكنه لم يجب عليه التأخير ذكره الداوري ويجب ولو بالارتحال إلى بلد لأنه يبقى بخلاف طلب المال ولا أنه يعلم ما يكفيه العمر ولأن ما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه اه ح ا ث وعن الملقى لا يجب إلا في الليل كسائر الواجبات قرز^(٢٠) للخبر مرة واحدة وهو ملووي عن عبد الله ابن أبي أوفى قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال إنني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن فلهني ما يجزئني فقال صلّم قل سبحان الله والحمد لله ولا اله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اه من أصول الأحكام قال هذه الخمس الكلمات تكفيك وتجزيك اه ان^(٢١) والحوالة هذه زائدة ذكرها الإمام ي فلو فعلها لم يجب عليه سجود سهو اه وفي الفتح يكون التسبيح في هذه المواضع

ذلك بل يقوم بقدر القراءة وفي مذهب ش من بعض اصحاب يسبح بمدد حروف ^(١) الفاتحة (ويصح الاستئلاء) من المصحف في حال الصلاة على ما ذكره القاسم رحمه الله عليم رحمه الله قال أبو جعفر إلا أن يحتاج إلى حمل المصحف وتقليب الورق لم يصح لأنه فصل كثير وظاهر قول ط إنه لا يميز الاستئلاء ولو لم يحصل منه تقليب ورق لأن عمل القلب ^(٢) وهو الانتظار فصل كثير ^(٣) ولهذا شبهه بالتلقين ولا علة لبطلانها سوى الانتظار ^(٤) هذا إذا كان يمكن الاستخراج فان كان لا يمكنه فإنه (لا) يميزه (التلقين) وهو أن يلقنه غيره بل يقرأ ما أسكنه كما مر وقال في الياقوتة حكى ض ف عن ط أن المراد أن التلقين لا يميز. إذا كان لنهر عذر فأما لمرض أو تعليم فيصح قال فيها فان قرأ في صلاته مملاً ^(٥) لآخر أجزاء التعلم لا للمعلم رحمه الله قال مولانا عليم رحمه الله وهذا هو القياس أعني بطلان صلاة للمعلم (و) لا يصح (التكيس) ^(٦) في القراءة فهو أن يبدأ من آخر الفاتحة ويختم بأولها فان ذلك لا يميز. ذكر ذلك الامام ع وغيره حيث قال لو لم يحسن المصلى إلا النصف الأخير من الفاتحة وجب أن يأتي ببداية النصف الأول من التسبيح ^(٧) ثم يأتي بهذا النصف من الفاتحة بعده لأن الترتيب واجب فلي هذا لو قدم النصف الأخير من الفاتحة كاملاً على النصف الأول فسدت صلاته وحكى في شرح أبي مضر قولين للم بالله في وجوب الترتيب بين أي الفاتحة (ويستط) فرض القرآن وغيره ^(٨) (من الأخرس) ^(٩) وهو الذي لا يمكنه شيء من الكلام لتخثر اللسان يعني مع كونه أعم أصم يمكنه ينبغي أن ينظر فان كان الخرس عارضاً وقد كان يحسن القراءة ^(١٠)

ثلاثاً وكذا في الإتمام ويحذف الحوالة فان أتى بها لم تفسد صلاته وقيل تفسد قرز ^(١١) وحروفها مائة وعشرون وكلماتها خمسة وعشرون وآياتها سبع وعدد حروف التسبيح أربعون حرفاً فعل هذا يكون مثل قولنا (هـ) يعني عدد حروف الفاتحة فيكون ما أتى به من التسبيح بمدد حروف الفاتحة ^(١٢) صوابه لأن انتظار العيين فصل كثير ^(١٣) قلت ليس بفعل في التحقيق ^(١٤) سيأتي لاط في الجملة ان الانتظار لا يفسد ولعل الفرق أنه هنا متوالى ^(١٥) ظاهر الاز عدم الفرق بين المتعلم والمعلم أنه لا يميزه ولو قيل إن قوله وعلى الأمل الخ يقضى بصحته لم يعد (هـ) إن لم يحصل انتظار وقيل يصح للعذر ولو حصل انتظار ^(١٦) لأنه يشير نظم القرآن ويطل الإيجاز (هـ) فلو عكس التسبيح أجزى وسجد للسجود اه ري وقيل يفسد التكيس وقيل لا يستد به حيث كان بدلاً عن القراءة الواجبة قرز (هـ) قال ض عبدالله بن مفتاح التكيس على ضربين تكيس حروف وتكيس أي تكيس الحروف مفسد وتكيس الآي إن كان في القدر الواجب واجزى به أفسد وإلا فلا قرز اه أو حصل بالتكيس فساد المعناه ح لي قرز ^(١٧) مرتين فان كان فوق النصف ثلاث قرز ^(١٨) التكيس والتسليم ^(١٩) الأخرس الذي يجمع بين الصمم والمجعة والاصم الذي لا يسمع والأبكم الذي لا ينطق والأفك الذي يله أعمى ^(٢٠) أو لم يحسن لأن القيام فرض مستقل اه قرز

فالواجب عليه أن يثبت قائماً^(١) قدر القراءة الواجبة ذكره في الكفاية وهل يلزم إمرارها بقلبه احتمالان لظأهما أنه لا يلزم وقد ذكره الفقيه ح وإن كان الخرس أصلياً^(٢) قد ذكر السيد ح أنه لأصل الصلاة عليه^(٣) لأنه غير مأمور بالشرعيات^(٤) بل بالعقليات^(٥) فحسب ما قال مولانا عليهم السلام وهذا صحيح فإن لم يكن أخرس فإن القراءة (لا) تسقط عن (الألتغ)^(٦) وهو بناء مثله الذي يحمل الزاء لاما والسين ثاء (و) لا تسقط للقراءة عن (نحوه) أى نحو الألتغ وذلك من به تمتمة وهو الذى يتردد فى التاء وفأفأة يتردد فى القاء والارت وهو الذى يبدل بحرف إلى حرف^(٧) * وقال القراء^(٨) من يحمل اللام ياء والالين يياء مجبة باثنتين من أسفل والسين مجبة من يحمل الزاء لاما والصاد ثاء ومن به عقلة وهى التواء اللسان عند ارادة الكلام والالت وهو من يدخل حرفاً على حرف^(٩) وفى الانتصار من يحمل اللام ثاء فوقانية باثنتين فهو أكت فى

(١) وهل يقعد الآخرس للشهد الأوسط ويقوم للثنتين روي عن الملقى أنه لا يشرع لأنه شرع للذكر وللفق حاشية يقال إن الآخرس لا يقعد للشهد الأوسط كما يقعد للشهادتين لأن القعود للشهادتين فرض مستقل بخلاف القعود للشهد الأوسط فهو لأجل التشهد فقط فيلزم على هذا أنه فى الركوع والسجود لا يستقر قدر ثلاث تسبيحات بل يطمئن فقط قرز (هـ) ولا يلزمه التأخير اهـ ب وز لأن الأذكار أخف من الأركان لأنها تختلف فيها اهـ وشي (هـ) فإن قيل ما الفرق بين الآخرس الطارى ومن عجز عن الإتمام بالرأس مضطجعا فى إيجاب القيام والركوع والسجود وسائر أفعال الصلاة على الآخرس دون من عجز فلم يجب عليه القراءة والأذكار ومن أمكن ذلك منه الجواب . أن الأصل فى الصلاة الأركان والأذكار تابعة فلما سقط المتبوع سقط التابع بخلاف الآخرس فعمل الأركان ممكن فوجب فى حق اهـ طاهر وقيل لأن الأذكار تختلف فيها والأركان تجمع عليها^(٢) الخرس الأصلى ما كان من أصل الخلقة أو قبل العلم بالواجبات الشرعية لأن الوجوب فى الشرائع إنما هو قول الشارع فلا بد من العلم أن كان فى الدنيا وأنه ادعى النبوة ودعا الخلق الى طاعة الله تعالى وجاء بالقرآن وأمر منها وهذا كله مستنده السماع فإذا خرس قبل العلم بذلك فلا صلاة عليه (١) ولو بعد بلوغه ومن خرس بعد العلم بذلك فهو طارى يجب عليه الصلاة ولو حصل الخرس قبل التكليف اهـ من جوابات القاضى مهدي الشيبى قرز (١) إلا أن يمكنه التفهم للشرعيات بالإشارة وجبت قرز (٢) حيث لم يمكنه التفهم قرز (١) لا المالية لا البدنية فتكون الى ذى الولاية اهـ لمعة كلاماً والحاكم^(٣) وهى رد الودية ورد للمصوب وقضاء الدين ودفع الضرر عن النفس وقبح الظلم وكفر النعمة وحسن الانتفاع بما لا ضرر فيه على أحد (هـ) إذا كل عقلة ولا تصح تصرفاته بل ينوب عنه الحاكم أو مأموره اهـ ان من أول كتاب الصلاة^(٤) ولا يؤم غيره ويصل بمثله اهـ زر قرز (هـ) لأن تغيير الألتغ لا يخرج القرآن عن كونه عربياً وإنما تعذر عليه النطق على جهة لغة العرب اهـ ولا يقال أن يسبح كما قال فى المعجم إن الصلوة أخرجت القرآن عن العربي^(٥) نحو عصم فى عليهم ذكره فى الانتصار (هـ) يقال إن كان المدول هو الابدال فهذا هو الألتغ والألتغ قلنا الارت أهم من الألتغ والألتغ ونحوه فكل ألتغ ارت وليس كل أرت ألتغ^(٦) من علماء الفقه واسمه يحيى ابن زياد الكوفى مات فى طريق مكة^(٧) يعنى يزيد فيقول عليهم فى عليهم اهـ تعليق الفقيه س

أكلت ومن به غنة وهو من يشرب الحرف صوت الخيشوم والخنة ^(١) أشد منها والحكمة
والسكنة ^(٢) المجة * نعم فن في لسانه شيء ^(٣) من هذه الآفات قرأ لنفسه كما يقدر ولا يترك
ما أمكنه ^(٤) (وان غير ^(٥)) اللفظ لم يضر ولم تقصد صلاته وهل يترك اللفظ التي يمتد فيها
في المسألة أقوال الأول لم بالله أنه يجب عليه التلظظ بها ولو غيرها الثاني لقفز زيد أنه يجب عليه
تركها ^(٦) وقواء الفقيه مد الثالث لأبي مضر أن ذلك عنده يجوز معه تركها ^(٧) فإن أتى بها لم تقصد
صلاة (ولا يلزم للرء) في هذه القروض كلها ونحوها ^(٨) منها لم يمكنه تأديتها باجتهاده أن يعتمد
(اجتهاد غيره لتعذر اجتهاده ^(٩)) وذلك نحو أن يتمد عليه السجود على الجبهة لمرض فلا يلزمه
السجود على الأنف عملا بقول الغير ^(١٠) بل يكفي الإيماء وجل أبو مضر المذهب أنه يجب العمل
بمذهب الغير عند تعذر مذهب النفس ومثله عن من بالله ^(١١) قال مولانا عليم * وهو ضعيف
أعفى جملة للمذهب فإن قلت فإذا لم يلزم ذلك فهل يستحب * قال عليم * نعم يستحب
ذلك ^(١٢) عند أهل المذهب إذا كان قول الغير ^(١٣) مما يستجيزه المنقول كسئلة الجبهة فإن كان لا
يستجيزه نحو أن يجرد ماء ^(١٤) قليلا وقت فيه نجاسة لم تغيره ولم يجرد سواء ومذهبه أن القليل
ينجس بذلك فإنه يعدل إلى التيمم ولا يجوز له استعمال الماء عملا بقولك وغيره ^(١٥) لأنه عند هذا

^(١٦) وتصح الصلاة خلفهما يعني من به غنة وخنة لأنه لا قصان ولا زيادة ولا ابدال قرز ^(١٧) على وجه لا يحكم
^(١٨) قيل ع ولا يجب عليه التأخير بخلاف القصد لأن الأذى كالأخف من الأفعال اه ز هور قرز ^(١٩) ولا يؤم إلا
بمثله قرز لأنهم قد نصوا أن من لم يجدهاء ولا ترابا يصلي على حالته ولم يقلوا يتيمم بالحجارة مع أنه مذهب
الامام المهدي عليم ^(٢٠) في القدر الواجب اه ز ويجب عليه الترك في الزائد على الواجب فإن فعل فسدت
صلاته اه ع قرز وظاهر الأثر خلافه ويمكن أن مراده بقوله حيث هو في القدر الواجب مثل القائمة أو
حيث لا يعرف غيره فلا يخالف إطلاق الأثر ^(٢١) فإن أتى بها فسدت صلاته عنده ^(٢٢) في غير القائمة ^(٢٣)
كالشروط ^(٢٤) أو اجتهاد من قلده ^(٢٥) وهو ح ون وفي الكواكب وح ^(٢٦) لعل خلافه في الطرف
الأول لا في الأخير ويعني بالأول حيث يستجيزه اه رى معنى ^(٢٧) ولعل المراد من باب الهيعة لا من باب
الاحوطية فلا معنى له على القول بتصويب المجتهدين فأما من باب الهيعة فيستحب ^(٢٨) ويرى أنه مندوب (ه)
وكذا من لم يجد ماء ولا ترابا لم يلزمه التيمم بما دق من الحجر والكحل عملا بقول ح ولا يجوز به وهل يستحب
أه لا يرضى له في الزهراء قيل ذكر في بعض حواشي الأفادة أن ما كان هيئة مثل السجود على الإناء يستحب
وما كان على وجه الاحتياط مثل الحجر والكحل فلا يستحب قرز ^(٢٩) هذا هو الشرط ^(٣٠) انقسم قال
القاسم وما أنا إلا قاسمي اه

نجس واستعمال النجس لا يجوز ^(١) **فصل** ^(٢) (وسنفا) ثلاثة عشر نوعاً ^(٣) الأول (التعوذ) ^(٤) واختلف في صفته ومحلّه وحكمه أما صفته فالذهب أنه أعوذ ^(٥) بالله السميع العليم من الشيطان ^(٦) الرجيم وقال ح وش وكثير من العلماء أنه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم * وأما محلّه فذهب الهادي ^(٧) عليه السلام أنه قبل التوجه وعند من تقدم خلفه وهو ح وش ومن تابعهما أنه قبل القراءة * وأما حكمه فالأكثر أنه مشروع ^(٨) وقال ك لا يسن التعوذ ولا التوجه الا في قيام رمضان ^(٩) (و) ثانيها (التوجهان) ^(١٠) وهما كبير وصغير فالكبير وجبت وجهي الى قوله وأنا من المسلمين والصغير الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الى قوله ولّى من الذل ^(١١) واختلف من قال انهما مشروعان في محلها على أقوال ^(١٢) الأول مذهب الهادي ^(١٣) عليه السلام انهما (قبل التكبيرة ^(١٤)) (صورة الترتيب عنده أن يبدأ بالتعوذ ثم التوجه الكبير ثم الصغير ثم يكبر ثم يقرأ قبل ع وذكر ض جعفر أن الهدوي اذا افتتح ^(١٥) بعد التكبير لم تقصد صلاته ^(١٦) قال مولانا عليه السلام له أخذ من قوله ان أذكر الصلاة لا تقصد ^(١٧) ولو آتى بها في غير موضعها إلا أن لقائل أن يقول هذا كثير وقد

^(١) وكذا التوب المتيقن نجاسته اذا ظهر فيه أمارات الفصل وأقادات الظن لم يجعله العمل بالاجتهاد اهـ ^(٢) وما يسن رفع اليدين مكبراً عند القسم عليه السلام تذكره قوله رفع اليدين كليهما فان تعذر أحد هارفع الأخرى ووجد الرفع الى أن يهاذي منكبيه ناشراً أصابعهما وذلك قبل النطق بالتكبيرة وهذا قول زيد بن علي واحمد بن عيسى وم بالله وط وش وأكثر العلماء أنه مشروع للرجال والنساء وقالن للرجال فقط وعند الهادي وأحد قول القاسم عليه السلام وابني الهادي وح وص بالله انه ليس بمشروع قال في التقرير عن الهادي عليه السلام واذا فعله حال التكبيرة فسدت صلاته اهـ ك وقيل لا تقصد قرز وهو الأصح أن لا تقصد كره فيما يقصد الصلاة وفرق بينه وبين وضع اليد على اليد أن الوضع أكثر ^(٣) مرأً مطلقاً سرية أو جهرية قرز (هـ) لقوله تعالى انه هو السميع العليم وقوله صل على اقام أحدكم الى الصلاة احوشه الشياطين كما تحوش الجراد الزرع فليكم بالتعوذ فانه يصرف الشياطين منكم قال الامام ي اسم الشيطان أي شيطان الصلاة خترب ^(٤) أي اعتصم أو احتج أو ألز ^(٥) والمراد بالشيطان المجلس من الشياطين وفي الحديث ان شيطان الوضوء يقال له الوطان وغيره من الأعمال يقال له خترب نوذ بالله منهما اهـ ح هداية ^(٦) يعني مسنون قرز ^(٧) يعني في الثقل اهـ ب ^(٨) ويشتران في الثقل وضلاة الجنائز اهـ د قرز (هـ) سرا في السرية وجها في الجهرية وقيل سرية مطلقاً (هـ) قال أصحابنا أما اذا أتى المؤتم بعد تكبيرة الاحرام فالأولى له التكبير ومتابعة الامام ويترك الاشتغال بالمسنون الذي هو التوجه اهـ هـ لا قيل يفصل في ذلك قالت كانت الصلاة جهرية فالأولى أن يخرج من مسنون القراءة يحصله عنه الامام فيكون مدركا للامرين جميعاً أعني التوجه والقراءة وان كانت سرية ترك التوجه لثلاث تفوته القراءة في الأولى لم يعد ذلك اهـ عن سيدنا حسن رحمه الله تعالى ^(٩) وفي تعليق ابن أبي القوارس عن الهادي عليه السلام زيادة فكيره فكبير اهـ وكذا في الصعيثي والعم ^(١٠) أربعة ^(١١) الأولى قبل الصبح لم يدخل المصمت ^(١٢) يعني توجه فقط فان تعوذ فانه يكون جماعاً بين لفظتين متباينتين حمداً فقصده قرز ^(١٣) قال في التذكرة ما لفظه ويكره عند قوله قد قامت الصلاة وقال في المنتخب وش اذا فرغت وفي بعض حواشي التذكرة ومنه أخذ

ذكروا أن الكثير إذا تمدد أفسد^(١) (القول الثاني) لظ أنه يبدأ بالصغير ثم يكبر ثم يتعوذ ثم يتوجه بالتكبير ثم يقرأ (القول الثالث) للناصر كقول الهادي إلا أنه يؤخر التعوذ بعد هاتم يكبر ثم يقرأ (القول الرابع) لله بالله وش^(٢) أنه يكبر أولاً ثم يتوجه بالكبير^(٣) ثم يتعوذ ثم يقرأ (و) ثالثاً (قراءة الحمد والسورة في^(٤)) كل واحدة من الركعتين^(٥) (الأولتين) وراهما أن تكون هذه القراءة في الركعتين جميعاً (سراً في المصرين وجهراً في غيرها) وللننون فيها عدا التقدر الواجب فأما فيه فذلك واجب كما تقدم (و) خامساً (الترتيب^(٦)) فيقدم القائمة على السورة فلو قدم

أبو جعفر أن التوجه بعد التكبيرة وقوله في المنتخب يقوم إذا قال قد قامت الصلاة ويكبر بعد فراغها^(١) في غير هذا الموضع وأما في هذا فهو في عمله لأنه يصح أن يجعله مكان الآيات لكن تحسد الجمع بين قوله وأما نحن المسلمين فلو قال وأما أول المسلمين لم تحسد لعدم الجمع اه لكن يقال أتى به لا للتلاوة بل للمعنى آخر والقرآن يخرج بذلك عن كونه قرآناً وإلى مثل هذا أشار ض عبد الله الدويري ونظر ذلك لما رواه القتيبي في باب الفتوى إذا قصد بالمداء لم يضر إذا لم يغير القراءة نأجه انه لم يقصد كونه للصلاة ولا يجب عليه هذه التنية وجعله لذلك لا يخرج عن كونه قرآناً اه لمع^(٢) وزيد بن علي^(٣) وهو الظاهر من الأخبار الواردة عن الرسول صلعم أنهم يستقبلون التوجه الصغير اه كوا كبوهو اختيار المتوكل قال إلا أنه يأتي بالصغير قبل التكبيرة اه ع^(٤) وتنب في الإذكار أي أذكر الصلاة أنت يكون بالمتوكل عن النبي صلعم وهو أن يقرأ في صلاة الفجر بطوال المفضل وفي الظهر تقرب من ذلك وفي العصر والمشاء من أوسط ذلك ويقصر في المغرب وفي فجر الجمعة في الأولى بالجزء وفي الثانية الدهر ويكون مرتلاً خاشعاً خاضعاً في مقام المحبة ومأثور القرآن من التزليل وغيره ولذا كره تطويل القراءة ولذا قال صلعم اتقان أنت يا معاذ والجهر المفرط والتضي بها ونحو ذلك اه ح فص^(٥) قال في شرح ابن بهران ما لفظه ويكره الجمع بين سورتين في ركعة في الصلاة المكتوبة للإمام وغيره ولا بأس بذلك في النافلة انتهى فان قل قال الإمام المهدي لا يسجد قرز وقال مرغم يسجد^(٦) وأشباهها فلو اقتصر على ثلاث آيات سجد للسجود اه بحر وفي الإشمار أو الآيات ولا يسجد اه وقيل المراد بالسورة الثلاث الآيات لكن المستحب أن يقرأ سورة كاملة عند يحيى عليل لأن في بعض الأخبار لا صلاة إلا بقائمة الكتاب وسورة اه خمس أخبار المراد وثلاث آيات وإن لم تكن سورة تامة وهو يفهم من كلام الإمام عليل في التيت^(٧) (٥) فائدة في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة أجمع كما ذكره الرازي في مفاتيح التيب حيث قال ما لفظه قالت الشيعة السنة الجهر بالسلمة سواء كانت في الجهرية أو في السرية وجمهور العلماء بخلافهم ثم قال ولهذا السبب قل أن علياً عليل كان مذهبه الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلاة وأقول هذه الحجة قوية في نفس راسخة في عقل لا تزول بسبب كلمات المخالفين^(٨) إشتار بأن الأفضل أن يكون في كل ركعة من الأولتين سورة كاملة مع الحمد^(٩) ويكره من السوار الطوال في القرائن لثلاث والامام أكد لانه مأثور بالتخفيف اه ن لا روي أن معاذاً قرأ في مكتوبة سورة البقرة فقال صلعم اتقان أنت يا معاذ صل بهم صلاة أخفهم ولأن فيهم الضعيف والسقيم وهذا الحاجة فإذا صلى لنفسه فيطول ما شاء اه ح فص^(١٠) قرز^(١١) ويكره أن يقرأ في الركعة الثانية السورة التي قبل ما قرأ في الركعة الأولى اه غ لا الفرقان فانه بدأ فيه بالعام العليوي ونحو بالعام السفلي كما ورد ولفظ ح لي ويستحب ترتيب السور في الركعات فلا يقرأ في الركعة الثانية سورة قد قرأها في الأولى رواه أبو معمر عن جاهر العلماء قرز

السورة أجزاً وسجد للسهو (و) سادسها (الولاية) وهو للولاية (بينهما) أى بين الفاتحة والآيات بعدها فلا يتخلل سكوت يطول ^(١) فإن تخلل سجد للسهو وأما للولاية بين آتى الفاتحة ^(٢) قال عليم ^(٣) فالقياس أنه مستنون لأنهم قد ذكروا أنه يجوز تقريق الفاتحة على الركعات ولا يجب استيفائها في ركعة فإذا لم يفسد الفصل بين آياتها بأفضل دل على أنه لا يجب للولاية بين آياتها وقد ذكر بعض معاصرينا أن الموالاة واجبة وأخذ من قول ض زيد في الشرح أن السكوت بين الآتى مبطل قال ولم يصحده قال وذكر اصش أنه يبطل ^(٤) إذا طال (و) سابعها قراءة (الحمد) وحدها (أو التسبيح) في (الركعتين) ^(٥) (الآخرين) من الرابعة وفي ثالثة المغرب والمستنون انه يقرأ أو يسبح ^(٦) (سراً) لا جبراً وإن يكون (كذلك) ^(٧) (أى مثل قراءة الأولتين في الترتيب والموالاة) وإعلم أن التسبيح المشروع هنا أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثلاثاً واختلف أهل المذهب في الأفضل فذهب الهادى والقاسم ان التسبيح فيما بعد الأولتين من الفروض الخمس ^(٨) أفضل وقال م بالله ^(٩) وص بالله ون ورواه في الزوائد عن زيد بن علي أن القراءة أفضل ^(١٠)

^(١١) لا يزيد على قدر النفس فإن زاد سجد للسهو إلى قرز ^(١٢) فرع ^(١٣) والسكوت الطويل بحيث يظن التغييره غير معصي فسد اه ب وبدون ذلك فوق النفس يوجب سجود السهو والذي قرآن السكوت غير مبطل مطلقاً كما هو الظاهر قرز ^(١٤) يعني يبطل القراءة لا الصلاة اه روضة ^(١٥) فلو سجد في ركعة وقرأ في ركعة سجد للسهو وكذا لو جمع بينهما قرز ^(١٦) وأما في ثالثة الوتر فالشروع فيها القراءة اجماعاً فيسجد للسهو إن تركها قرز وكذا الجهر فيسجد للسهو إن تركه قرز ^(١٧) حذف صاحب الآثار قوله كذلك لأن معناه مثل قراءة الأولتين في الترتيب والولا كما ذكره في الشرح وذلك إنما يستقيم في الموالاة بين آتى الفاتحة وكذلك بين كلمات التسبيح وأما الترتيب بين آتى الفاتحة فهو واجب وتفسد الصلاة بمخالفتها كما مر ^(١٨) وقوله كذلك يومهم أنه مستنون فقط وأما التعكيس في التسبيح فالأقرب أنه لا يفسد ولكنه يوجب سجود السهو اه ح آثار ^(١٩) إن كان في تعكيس الحروف وإن كان في تعكيس الآتى لم يفسد إذا كان في غير القدر الواجب وإن كان في القدر الواجب فإن لم يصححاً فسدت أو حصل في التعكيس فساد المعنى اه ح في قرز ولفظ ح في فلو عكس التسبيح أو عكس آيات الفاتحة لم يصح متسناً فيجب عليه السجود وأما فساد صلاته فلا يكون إلا إذا عكس الواجب ولم يصححاً أو حصل بالتعكيس فساد المعنى اه ح في لفظاً ^(٢٠) فعمل على عليم وهو توقيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لما سأغ للاجتهاد فيه اه بستان قال يحيى عليم الذي صرح لتاعن على عليم أنه كان يسبح في الآخرين يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر يقولها ثلاث مرات ثم يركع وعلى ذلك رأينا مشايخ آل الرسول وكذلك سمعنا عن من لم تر منهم ولستنا نضيق على من قرأ فيها بالحمد اه صبيترى ^(٢١) (صوابه الأربعة) لا فيها عداها من النوافل الرابعة فالشروع أن يقرأ في الآخرين منها مثل ما قرأ في الأولتين وهو الفاتحة وثلاث آيات اه تكبيل قرز ^(٢٢) وحجته قوله صلى الله عليه وآله وسلم فضل القرآن على سائر الأذكار كفضل التعل على خلقه ^(٢٣) قوى للاخذ بالإجماع اه

(و) تاسمها (تكبير النقل^(١)) وقال سعيد بن جبور وعمر بن عبد العزيز ليس بمشروع ولا تكبير في الصلاة إلا الانتحاح * قال من بالله يجب على الامام أن يجهر به^(٢) حتى يعلم الصف الأول وعلى الاول حتى يعلم الصف الثاني (و) تاسمها (تسبيح الركوع والسجود^(٣)) فانه مسنون واختلف في حكمه وصفته عدده أما حكمه فالأكثر أنه سنة * وقال أحمد وأبو إسحق أنه واجب وكذا عن الامام أحمد بن سليمان والواجب عندهم مرة واحدة^(٤) وأما صفته فمند المسد^(٥) والقاسم عليها السلام سبحان الله^(٦) العظيم وبحمده في الركوع وسبحان الله الأعلى وبحمده في السجود وقال زيد بن علي وم بالله وح وش سبحان ربى العظيم في الركوع^(٧) وسبحان ربى الأعلى في السجود^(٨) وأما عدده فأطلق في الأحكام ثلاثاً وفي للتنخب والقاسم ثلاثاً إلى خمس وفي الكافي عن الناصر والصادق والباقر ثلاثاً أو خمساً وسبعمائة تسماً^(٩) وأدنى التكامل ثلاث^(١٠) (و) عاشرها (التسبيح)

(١) فان قيل فلو كانت صلاته من قعود هل يسن له إذا أكمل التشهد الأوسط ثم انتقل إلى القراءة أن يأتي بحكيز النقل أم لا يسن لأن المراد به من ركن إلى ركن سل الأولى أنه لا يسن وفي حاشية ويكبر للنقل عقيب التشهد وإلا سجد للسجود قرز^(١) فلن يجهر بطلت صلاته أه دوازي (ه) وكذا التسليم لقوله تعالى حافظوا على الصلوات ولا يقال صلاة الجماعة غير واجبة فانه بعد الدخول فيها يجب عليه المحافظة (ه) ولعل المراد حيث لم لا يشعرون بركوعه وسجوده نحو أن يكون في ظلمة ولعل سماع بعض الصف الأول يكنى^(٢) حجة الهادي عليه صل على عليم وهو لا يبدل إلا إلى الأفضل ولأن النبي كان صلهم كان يقول في ركعتي القرآن كذلك وحجة م بالله عليم ومن معه لما نزل قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم قال صلهم اجعلوها في ركوعكم ولما نزل قوله تعالى سبح اسم ربك الأعلى قال صلهم اجعلوها في سجودكم ولما روي أن النبي صلهم كان يقوله لنا أما الآية فلو كانت تجب لم يجز إلا بأن يقول فسبح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الأعلى ولا يقال سبحان ربى الأعلى ولا سبحان ربى العظيم وإنما أمره بتسبيح ربه وهو الله وهو اسمه الأخص ولو قال إنسان يا فلان ناد باسم صاحبك لم ينتضى ظاهر الأمر بأن ينادى يا صاحبي وإنما يناديه باسمه اه من أصول الأحكام^(٣) سبحان الله^(٤) والباقر والصادق ون^(٥) هي قائمة ومعنى قوله سبحان الله أنه عزه عن كل صفة نقص في ذات أو فعل ومعنى العظيم لا ينتهى في جميع محامده إلى حد ومعنى وبحمده أي تسبيح الله تسبعت لنعمة فأظم الذي يزم النعمة مقامها وقال في الركوع العظيم وهو وصف أبلغ من الأعلى لما كان الركوع دون السجود في العبادة ليقع التعادل أه دوازي (ه) فان جمع بينهما فسدت إن كان عمداً وإن كان سهواً لم تفسد أه وعن الشامي لا تفسد قرز لأنه ليس من باب الجمع بل من زيادة ذكر جلسته مشروع فيها وإلا لزم أنه لو جمع في الأخيرتين بين القرآن والتسبيح فسدت^(٦) ولا يقول في السجود وبحمده فان زاد فسدت مع العمد لأنه جمع عندهم^(٧) إلا في القرآن فيسبح الهادي وفاقاً (ه) فلو سبح الهدوي بتسبيح المؤيد لم يسجد السهولاً نه مشروع عندهم العكس يسجد لأنه غير مشروع عندهم أه زهور والخازن أن كل واحد منهما إذا سبح بتسبيح الآخر سجد أه تي^(٨) فلو كان شفعاً وذلك أرباً أو ستاً أو ثمانياً لم يسجد السهول لأن الوتر هيئة أه تعليق التقيية وقرز وقيل تارك السنة فيسجد ذكره الامام المهدي والتقية فه قال في شرح الابانة وقد روى عنه صلهم وعن علي عليه السلام أنها كانتا سبحان مرة ثلاثاً ومرة خمساً ومرة سبعاً ومرة تسماً ولا خلاف في جواز ذلك أه زهور^(٩) فلو زاد على التسع أو نقص على الثلاث سجد السهول أه عشم وقرز

وهو قول القائل عند رفع رأسه من الركوع ^(١) سمع الله لمن حمده وهو مشروع (للامام والمفرد ^(٢)) وهو الذي يصلي وحده من دون جماعة (والحد) مشروع (للمؤتم ^(٣)) وهو أن يقول بعد ^(٤) قول الامام سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ^(٥) وقال زيد بن علي والناصر يجمع بينهما الإمام والمفرد وأما المؤتم فيقتصر على قوله ربنا لك الحمد وقال ك وش يجمع بينهما كل مصل ^(٦) (و) الحادي عشر (تشهد الأوسط) فانه مسنون جميعه واختلف في حكمه وصفته أما حكمه فانه مسنون عند أكثر العلماء وقال أحمد واسحق والليث أنه واجب وأما صفته فعند الهادي عليه السلام أنه بسم الله والله والحمد لله والاسماء ^(٧) الحسن كلها لله أشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وعند م بالله هكذا الا أنه يحذف قوله والله ويستحب تحقيقه ^(٨) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قصد له كأنه يقصد على الرضف والرضف باراء والضاد معجمة ساكنة والقاف هو الحجارة الحارة ذكره في الضياء ^(٩) (و) الثاني عشر (طرف) التشهد (الآخر) وصفه عند الهادي عليه السلام أن يأتي بالتشهد الذي تقدم ثم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك ^(١٠) على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ثم يسلم وقال في المنتخب يغير بين هذا وبين ^(١١) قوله التحيات لله والصلوات

^(١) فلو حذف اللام من قوله لمن حمده قليل تمسد لأنه لحن ^(١) وقيل لا تمسد لأنه لا وجه للفساد ^(١) لأنه لا يصح إلا باللام قال بعض المحققين بل يصح من دون لام كقوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وغير ذلك فعمل الأولى في التعليل انه خلاف ما سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي اه عن سيدنا حسن ^(٢) قال في الحفيظ وإذا جمع بين الحمدلة والسمعة أفسد إذا تعمد والمختار خلافه ومثله عن التهاجي قرز ^(٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فيقول المؤتم ربنا لك الحمد فان للملائكة مؤمن من وافق قوله قول الملائكة غفرله ما قدم من ذنبه وما تأخر اه ح اتمام ^(٤) وهو جواب الامام تأويله قبل الله من شكره وعبداه من مجموع القاسم ^(٥) قال الامام المهدي أو قبله قرز ^(٦) فلو قال ربنا ولك الحمد لم تمسد وقيل تمسد قرز ^(٧) ويقدم التسميع ^(٨) فلو زاد التحيات لله والصلوات والطيبات سجد للسجود عمداً أو سهواً قرز ^(٩) واخفاؤه ^(١٠) لحمد بن نشوان الجعري ^(١١) قال في النهاية معنى قوله بارك على محمد وعلى آل محمد أي أثبت ما أعطيتهم من الشرف والكرامة من برك البعير إذا أناخ بموضعه ولزمه اه تكبير ^(١٢) أي بين قوله بسم الله والله إلى آخره ^(١٣) والمعنى التحيات العظيمة لله والصلوات أي الصلوات الخمس والطيبات أي الطاعات والصلوات والعبادات والأعمال الصالحة وقيل في معناه غير ذلك اه ص ^(١٤) قيل ان قد نسخت التحيات رواه الامام المهدي في المنهاج قيل أو يؤيده رواية الأحكام لثبوته بعد المنتخب ولعله يكون رجوعاً كما ذكر لأن الواجب العمل بآخر القولين اه

والطيبات أشهد أن لا إله إلا الله إلى آخره * واختار ط الجمع بينهما ^(١) فيبدأ بقوله بسم الله وبالله والحمد لله والأسماء الحسنى كلها ^(٢) لله التحيات لله والصلوات والطيبات ^(٣) أشهد أن لا إله إلا الله إلى آخره * واختار م بالله الجمع بين التشهدين كما ذكر ط ثم يقول بعد حميد عبيد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ربنا آتسأ في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ^(٤) (و) الثالث عشر (القنوت ^(٥)) (اختلف فيه من وجوه فيما يقنت وبما يقنت وأين يقنت ومن يقنت أما فيما يقنت فالذهب أنه (في صلاة) الفجر والوتر ^(٦)) فقط وقال ح في الوتر دون الفجر وقال ش في الفجر وأما الوتر ففي النصف الأخير من رمضان فقط وقال الناصر في الجهريات ^(٧) كلها إلا المشاء وله قول آخر وفي المشاء أنه يقنت فيه ^(٨) قال مولانا عليم ^(٩) ونمنى بالجهريات التي قدمنا الفجر والوتر والمغرب والجمعة ^(١٠) * وأما أين يقنت

^(١١) قال م بالله والأقوى ما قاله القسم عليم إنما تشهد به المصل كان معيباً وهذا هو الحق الواضح لأن التشهدات كلها مروية عن النبي صلى وسلم مستوية في صحة الثقل وإذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تشهد بكل واحد تصلح به الصلاة إذ لو كان أحداً فسد لم يفسد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فإذا كان كذلك فلا وجه لالتزام واحد بعينه اللهم إلا أن يكون للتشهد مقلداً ملتزماً للذهب بعض الفقهاء فإنه لا يجوز له الدلول عن التشهد الذي يختاره إمامه ويجمع من سواه اهـ غ (١٢) ندبنا لاستدراك ذكره ح في التهامي ^(١٣) بضم اللام فإن فصح أو جره أفسد مع العمد لأنه جمع بين آيتين متباينتين عمداً ففتح اللام في قوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها والجر كذبوا بآياتنا كلها ^(١٤) قال في نور الأبصار بالواو فيها ويجذفها اهـ نحري ^(١٥) ويستحب عند الهادي عليم أن يقول ذلك بعد التسليم فإن أتى الهدوي به قبل التسليم أفسد لأنه جمع بين الفاظ متباينة ^(١٦) هو في اللغة القيام المستكمل وفي الشرع الاستقامة على طاعة الله تعالى بالأموال الشرعية اهـ غ معنى (١٧) قال في الأحكام قال يحيى عليم أحب ما يقنت به إلينا ما كان آية من القرآن بما فيه دعاء وتمجيد وذكر الواجد الحميد مثل قول الله عز وجل لا يكفل الله نفسه إلا وسعها وأورد الآية إلى آخر السورة ثم قال ويقول الله تبارك وتعالى ربنا آتسأ في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال في الشفا وروى عن علي عليم أنه كان يقنت في الصبح بهذه الآيات آمنا بالله وما أزل إلينا وما أزل إلى إبراهيم إلى قوله مسلمون خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول في القنوت لا إله إلا الله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين وسبحان الله عما يشركون والله أكبر أهل التكبير والحمد لله الكبير ربنا لا ترغ قلبنا الخ الآيات برواه الباقر عمن بن علي بن الحسين ابن علي عليم اهـ ح هداية (١٨) القنوت يطلق على القيام والدعاء والخضوع والسكون والطاعة والصلاة ومنه قوله تعالى وقوموا لله قانتين قال ابن مسعود والقانت المطيع اهـ من مقدمة فتح الباري شرح البخاري (١٩) والقنوت من باب قد قعد أو معباح ^(٢٠) قال في حاشية في الشفا الوتر يفتح الواو أيضا جاء في الصلاة وقال البيهقي بالفتح والكسر اهـ ترجمان ^(٢١) في الثانية من المغرب وفي الثانية من المشاء وفي الصمغري في ثالثة المغرب ورابعة المشاء ^(٢٢) واليدين اهـ

فعمدنا وشأنه (عقب آخر ركوع^(١)) من الصلاة ثم يسجد بعده لتأنيها وقال ح^(٢) قبل الركوع وأشار في الشرح إلى أنه قبل الركوع جوازا وبه استحبابا قال ويفصل بينه وبين القراءة بتسكيرة * وأما بما بقنت فندد المهادي عليم (بالقرآن) في الفجر والوتر معاً وقال م بالله في الفجر بالقرآن والوتر بالدعاء للأتور^(٣) وهو اللهم اهدني فيمن هديت إلى آخره^(٤) وعند الأكثر من العلماء^(٥) بالدعاء فيها وأما من بقنت فالامام والمنفرد بقنتان وأما المؤتم فقال م بالله بقنت أيضاً ولا يكفى بالسماح وقال الحسن^(٦) يؤمن^(٧) وقال في اختيارات^(٨) ص بالله يسكت عند يحيى وابنيه محمد واحد^(٩) وص بالله قيل ي وهكذا ذكر ض جعفر قيل ع وأقل القنوت آية^(١٠) وأشار في الشرح إلى آية تطول والجهر بالقنوت مشروع اجماعاً^(١١) قيل ح ولا يجزئ القنوت بقرآن ليس فيه دعاء^(١٢) قال عليم ولا كان ماعدا القدر الواجب في الصلاة على ضربين مسنون يستدعى سجود السهو ان ترك وضرب مندوب لا يوجب ذلك عندنا وفرغنا من الضرب الأول ذكرنا الضرب الثاني بقولنا (ونب) فعل (الأتور)^(١٣) عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة (من هيأت القيام) وهو ثلاثة أنواع قيام قبل الركوع وقيام بعده وقيام من سجود ولها هيئة تمها وهيأت تختص كل واحد وأما التي تمها فهو أن يكون في حال القيام

^(١١) عبارة الآثار في اعتدال آخر ركوع اه فلا يلزم لو قنت قبل الاعتدال اعتد به وليس كذلك (هـ) فلو قنت قبل الركوع سجد للسهو إذا اعتد به اه عن سيدنا حسن قرز^(٢) وزيد بن علي^(٣) ينظر لو قنت الامام المؤيد بالدعاء هل يجزئ الهدوي أو لا يجزئ ويسجد للسهو وإذا قلنا لا يجزئ فهل بقنت ولا بعد منازعة قلنا لا منازعة لقوله صلهم مالى أنازع في القرآن وهنا لا منازعة اه حيث وقواه لي وعن المتقي يصح منعه ولعله أقرب إلى كلام أهل المذهب^(١) واختاره مي والاسلامي والمتوكل على الله قرز^(١) قياساً منه على تحمل الامام قراءة المؤتم في صلاة الظهر خلف من يصلي جمعة^(٢) وعافى فيمن عافيت وتولى فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يضر من عادي ولا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت هذا المروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم اه ح آثار ومالى احمد بن عيسى وزاد بعض أهل العلم فيها تلك الجملة على ما قضيت أستغفره وأتوب إليك وهي زيادة حسنة اه أن^(٢) الامامى والقرقيين^(٦) البصري^(٧) عند كل نقطة^(٨) جمعه الفقيه ابن أحمد الأموي^(٩) قال ابن الخليل فان قنت فسدت صلاته قرز لقوله تعالى فاستمعوا له^(١٠) وفي البيان ثلاث وأكثره سبع قرز^(١١) وإذا لم يجهر بالقنوت سجد للسهو كتاركه وكذا عن المتقي اه ح لي قرز^(١٢) بل يجزئ ويكره وهو ظاهر الاز لفظ البستان ويكره بما لادعاء إذ هو موضع للدعاء قرز^(هـ) لما روى عن علي عليم أنه كان يقنت بقوله تعالى آمنا بالله تعالى وما أنزل إلينا إلى قوله ونحن له مسلمون^(١٣) والفرق بين الأتور أن المؤتم قد يطلق على الفعل والقول والأثر لا يطلق إلا على القول اه والفرق أيضاً بين الأخبار والآثار أن الأخبار مرفوعة إلى الشارع والآثار مرفوعة إلى الصحابة اه

ضار با يبصره الى موضع سجوده ^(١١) قال علي بن ^(١٢) والأقرب أنه يستحب ذلك عند القيام من السجود قبل الانتصاب إلا أولى منه حينئذ وأما التي تختص كل واحد أما القيام قبل الركوع ^(١٣) فهو حسن الانتصاب ^(١٤) ولا يضم رجليه حتى يتصل الكعب بالكعب ^(١٥) ولا يفرقهما افتراقاً فاحشاً ^(١٦) وأما بعده فهو أن لا يخلطه من الذكر وذلك بأن يتنهد الإمام والمفرد بسبح الله لمن حمده والمؤتم بربنا لك الحمد قبل رفع رأسه ويمد صوته حتى يستوي معتدلاً وأما القيام بعد السجود فيستحب فيه أمران ^(١٧) أحدهما ^(١٨) أن لا يخلطه من الذكر فيتنهد بالكبيرة قبل رفع رأسه ويطول بها حتى يستوي بها قائماً ^(١٩) الثاني ^(٢٠) أن يكون في ارتفاعه للقيام مقدماً ورفع ركبتيه ^(٢١) (و) أما ^(٢٢) القعود ^(٢٣) فهو نوعان بين السجدين والتشهد وله هيئة نعمه وهيئة تختص أما التي تم فلا يخلطه من الذكر فيتنهد بالكبيرة قبل رفع الرأس ويتنهداً معتدلاً ويضرب ببصره حجره ^(٢٤) لا يتعداه وأما التي تختص أما قعود التشهد فأمران ^(٢٥) أحدهما ^(٢٦) أن يضع يديه على ركبتيه ^(٢٧) فليسرى على أصل الخلقة من غير ضم ولا تفريق ومنهم من قال يفرق ^(٢٨) ومنهم من قال يضم وأما الثاني ففي ذلك أربعة أقوال ^(٢٩) الأول ^(٣٠) ظاهر مذهب الهادي والقاسم أنه يضعها مبسوطة من غير قبض وتكون على أصل الخلقة ^(٣١) القول الثاني ^(٣٢) أن يقبض الأصابع ^(٣٣) إلا السبحة ^(٣٤) القول الثالث ^(٣٥) أن يقبض الخنصر والبنصر ويحلق بالابهام والوسطى ويشير بالمسبحة ^(٣٦) القول الرابع ^(٣٧) أن يقبض الخنصر والبنصر والوسطى ويسط بالابهام والمسبحة يشير بها قال

^(٣٨) لأنه يقتضي الخشوع ويرسل يديه عندنا و يضم أصابعه ذكره الفقيه ح وعن صاحب الإرشاد يفرق ^(٣٩) وكذا غيره من سائر القيامات قرز ^(٤٠) يقال حسن الانتصاب وعدم ضم الرجلين وغرقهما من الميئات العامة فلا وجه للتخصيص قرز ^(٤١) وهو الصنف ^(٤٢) والصنف ^(٤٣) أو الما قبل والمراوحة اعتماد أحد القدمين من غير رفع الثانية عن الأرض ^(٤٤) وهو أن يلاق كهي رجليه حال قيامه اهـ ^(٤٥) رفع أحد القدمين على أصابعها ويعتمد على الأخرى اهـ ^(٤٦) مزارد على عمر الحامة قرز قال في روضة النووي قدر شير ^(٤٧) ووجهه أنه إذا فعل ذلك عند أن يرفع رأسه وعند أن يركع ويسجد وعند أن يرفع رأسه من السجود قد شغل جميع الركن بالذكر وإذا فعل ذلك في حال الانخفاض كان قد عرى بعض الركن عن الذكر اهـ شفاء ^(٤٨) متكئاً على يديه ^(٤٩) وإنما قدم القعود قبل الركوع لمناسبة القيام بالقعود والمضادة وهو من أنواع البديع وإن كان الواو لا تقتضي الترتيب ^(٥٠) بحيث لا يعرف من يجنبه ^(٥١) بالفتح مقدم التمييز وهو الحظين بالكسر العقل قال تعالى قسم لذي حجر واسم لطرف الكعبة من جهة الميزاب ومنه الحديث الحجر من البيت واسم للقرس وبالضم اسم لأبي امرئ القيس اهـ ^(٥٢) المراد على تخذه اهـ ^(٥٣) صاحب الإرشاد ^(٥٤) بعض الشافعية وابن عمر ^(٥٥) وتسمى الهللة والسبابة ^(٥٦) للحنفية ^(٥٧) وهذه رواية أبي حيد الساعدي ^(٥٨) أي يقبض اهـ

الامام فيكون للصلى غيراً وما قبل به فقد أتى بالسنة ^(١) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد فعلها ^(٢) الأمر الثاني أن يشير بمسبحة النبي ^(٣) عند قوله وحده ^(٤) ذكره الفقيه ل وكذا في الزوائد وقيل من يخير بين رفعها عند قوله وحده أو عند الجلالة هذا عند الهادي ^(٥) عليم ^(٦) وأما عندم بالله فنجد الجلالة لأن الامام ي والفقهاء لا يقولون بالله أنه لا يقول في التشهد الأخير وحده لا شريك له وفي الافادة البتة * نعم وتكون هذه الإشارة في التشهد الأخير فقط ذكره في كفاية ابن أبي العباس وكذا روى عن شرح ط ^(٧) وقيل مد أنها فيهما جميعاً * وأما ما يختص التمرد بين السجدين فهو أن يضع كفيه على ركبتيه ^(٨) ^(٩) قال عليم ^(١٠) وصفة الوضع لم يرد فيه أثر مخصوص والأقرب انهما يكونان على باطن الكفين اذ لا دليل على خلاف ذلك (و) أما للأثر من هيئات (الركوع ^(١١)) فهي خمسة (الأول) أن يتسدى التكبير له قبل الانحناء ^(١٢) ويتسه را كما (الثاني) أن يضرب ببصره قدميه لا يتصدماها ويفرج اباطه ^(١٣) (الثالث) أن يطمأ ظهره ^(١٤) أي يسكنه (الرابع) أن يضع يديه على ركبتيه مفرقي الأصابع مواجهاهما نحو القبلة (الخامس) أن يمدل رأسه فلا يكبّه ^(١٥) ولا يرفسه (و) أما للأثر من هيئات ^(١٦) (السجود)

^(١٧) وهذا حيث لا مذهب له وأما على مذهبينا فتسدها غ إذا كان فعلاً كثيراً قرز ^(١٨) قال النووي ويكره الإشارة بمسبحة اليسرى لأن السنة فيها البسط دائماً هكذا في ح التحرير (هـ) وذلك لما رواه ابن عمر أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يحركها ويقول انها مذخرة الشيطان لعنه الله وقال الامام ي قد روى ابن الزبير صلعم كان لا يحركها قال وهو المختار لأن التحريك لا قائمة فيه بحال اذ ان يلقظه فان فعل سجدة للسجود قرز (هـ) والاصل فيه خير معناه انها تذود الشياطين اه تعليق لمع وإنما اخصت من دون سائر الأصابع لأنها متصلة بشيء من القلب اه ^(١٩) لاخلص التوحيد ^(٢٠) في جامع التحرير ^(٢١) المراد تخذه ^(٢٢) والركوع موضع للتكبير لمن لم يكن قد كبر اه تبصرة معنى قرز ^(٢٣) الذي قرره مولانا المتوكل على الله أن للمصلي إذا ترك التكبير للثقل حتى استوى را كما أو ساجداً أو محتلاً من السجود سجدة للسجود ولو أتى به من بعد لأنه قد تركه عن موضعه المشروع ففعله فيه اه ع عنه المختار أنه لا يسجد قرزاً لأنه موضوع لجميعه إنما ذلك هيئة وقد روى عن مولانا مثل هذا آخر ^(٢٤) إلا أن يكون جنبه مصل ^(٢٥) قال في الشفا بفتح لو نصب على ظهره قدح ماء لا اهراق ^(٢٦) كب الثلب ولا يشترق كقهقرة الحمار اه غ ^(٢٧) والدماء ونحوه ^(٢٨) بعدها كذلك لا ساقبل ثم الرجل اه هداية قوله قبل ثم الرجل وهو صر فها عن حالته التي هو عليها في التشهد الأخير وهو ثان رجله أو ذر أن النبي صلعم قال من قال في دبر الحجر وهو ثان رجله قبل أن يحكم لإله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشرات كعبه عشر حسنات ويحي عنه عشرين سيئات ورفع له عشر درجات وكان في يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرز من الشيطان ولم يتبع لذهب أن يذكره في ذلك اليوم إلا الشر لك بالله أخرجه الترمذي اه هداية ^(٢٩) كترك الكلام إلى طلوع الشمس آثار وردت في ذلك عن الحسن بن علي عليم أنه كان إذا فرغ من الحجر لم يحكم حتى تطلع الشمس وإن زحزح أي وإن أريد تنحيته عن ذلك المكان وأزعج وحمل على الكلام لم يحكم

ففي ثمانية^(١١) أن يضع^(١٢) أتمه^(١٣) ويحوى^(١٤) في سجوده وهو أن يبعد بطنه عن تغذيه وهو بتشديد الواو وفتح الخاء والثالث إذا سجد من قيام أن يتدلى بالكبير له قائما وبتمه ساجدا وكذا لو سجد من قعود والرابع أن يتدلى القائم بوضع يديه قبل ركبته الخامس أن يضع أصابعه مواجها للقبلة ضاملا^(١٥) وأن يضرب بعصره أتمه لا يمدداها في السادس أن يحاذي يديه^(١٦) خديه وقالم بالله ون حناء منكبيه السابع أن يمد ظهره ويسوى آراجه^(١٧) ويفرج أكامله وبين عذبيه ومرقبه عن جنبه^(١٨) إلا أن يكون جنبه مصل الثامن أن لا يكشف ركبته نحو الأرض والعكس^(١٩) في يديه ويغير في رجله (و) حكم للرأة كل رجل في جميع ذلك^(٢٠) الواجب للسنون في الصلاة لا تخالفه (غالبا) احتراز من أمور فإن حكمها فيها مخالف لحكم الرجل وقد حصر الفقيه مد وجوه المخالفة^(٢١) فقال (الأول) أنها لا تؤذن^(٢٢) ولا تقيم^(٢٣) والثاني أنها تقول حنيفة^(٢٤) مسلة على ما ذكره محمد بن الحسن من ذرية الهادي عليه السلام وقال في التقرير حنيفا مسلما^(٢٥) على ظاهر قول ع الثالث أنها تستر جميع بدنها^(٢٦) إلا الوجه والكفين الرابع أنها لا ترفع يديها عند القاسم^(٢٧) عليها السلام الخامس أنها تجمع بين رجلها^(٢٨) حال القيام السادس أنها في الجهر كما تقدم السابع أنها تنقبض حال الركوع وحده بعض الحنفية بوصول أطراف^(٢٩) البنان إلى ركبتيها الثامن أنها إذا أرادت السجود انقضت جالسة^(٣٠) وعزلت رجلها^(٣١) ثم سجدت وكذلك حال التشهد

والدعاء بالرفع صوت^(٣٢) ولا اعتداء ولا شرط ولا أتم ولا قطعية رحم ولا استحجال وهو أحد أوقات الاجابة وتعرف بعلاماتها وهي الخشعية والبكاء والشعريرة وسكون القلب والخفة^(٣٣) وهو الخروج عن الوضع الشرعي والسنة للأمو بها وكان صلما إذا فرغ من صلاته مسح وجهه يمينه ثم يقول بسم الله الذي لا إله غيره اللهم أذهب عنا الحزن^(٣٤) الأول^(٣٥) يعني الروعة^(٣٦) والثاني^(٣٧) في البيان أنه سنة^(٣٨) لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما ضم أصابعه في السجود ليواجه القبلة وفرق في الركوع ليكون أشد تمكينا^(٣٩) واختار بينهما اه في وي وحيث قرز^(٤٠) ووفق الفقيه بأن طرف الكف حذو المنكب ووسطها حذو الخد وطرفها حذو الأذن اه رأي ومثله عن الشامي وحيث وافق والغاية وقرز^(٤١) أي أعضائه السبعة التي يسجد عليها اه صحاح^(٤٢) عبارة عن الاطراف^(٤٣) قال الامام ي والمراد بالجنبين الخاصرتين اه ان^(٤٤) ويلصق قدميه حال السجود اه لأنه أقرب إلى الستر قرز^(٤٥) وفي البيان يغير في كفيه على الأصح اه ان^(٤٦) بعضها تقدم وبعضها سيأتى وإنما حصر وجوه المخالفة^(٤٧) في كتاب الجامع في اثني عشر^(٤٨) لا يشرع^(٤٩) ندبا وقواه في وحى وعاصروا بل^(٥٠) لتلائم الخالق القرآن ويرجع الضمير إلى الوجه اه تعليق لمع لأن حنيفا حال من الوجه وهو مذكر وحال المذكر لا يكون مؤنثا^(٥١) وجوبا في الحرة^(٥٢) وزاد التمس القدمين^(٥٣) ندبا على القول بذلك^(٥٤) ندبا^(٥٥) وجوبا^(٥٦) فإن لم تصل أطراف البنان لم تصح صلاتها وإن زاد كره قرز^(٥٧) ندبا^(٥٨) إلى الجانب الأيمن^(٥٩) يؤخذ من هذا أنه لا يجب عليها أن تسجد على باطن القدمين ولا التنصب والفرش قرز^(٦٠) وكذا حال الاعتدال من السجدة الأخيرة

وبين السجدين (التاسع) أنها إذا سجدت كان ذقنها عند ركبتيها وذراعها جنب نغذيها غير مرتعين^(١) من الأرض (المأثر) أن إمامتين وسط^(٢) ويقفن صفًا واحدًا^(٣) (الحادى عشر) إن صفين مع الرجال الآخر^(٤) فإن كانت واحدة تأخرت^(٥) (الثاني عشر) أنها لا تؤم الرجل^(٦) قال في شرح الأمانة ولا تدخل إلا أن ينويها الإمام^(٧) قال ص بالله ولا تلفت عند التسليم كالنفات الرجل^(٨) قال ص بالله واصل وتفتح بالتصفيق^(٩) تضرب بظاهر كفها الأيمن باطن كفها الأيسر والرجل بالتسبيح وهذا خلاف مذهب الهادى^(١٠) (فصل) (وتسقط) الصلاة^(١١) (عن العليل) بأحد أمرين^(١٢) أحدهما (زوال عقله^(١٣)) في حال مرضه سواء زال بالسكوية أم بقي منه بقية إذا زال حتى (تدبر) منه استكمال التدبر (الواجب^(١٤)) منها وسواء كان زوال العقل تامًا يحدث^(١٥) إذا صلى فقط أو مطلقًا فأما لو كان زوال عقله لاجل مجاسة الماء فإن الصلاة لا تسقط بل يجب بالتيمم^(١٦) إذا تمكن

تعمد متوركة ثم تقوم وقرز^(١) ندبا^(٢) وجوبا قرز^(٣) وجوبا قرز^(٤) وجوبا قرز^(٥) وجوبا ولو مع غيرها قرز^(٦) وجوبا قرز^(٧) على القول والمذهب بخلافه قرز^(٨) بل يجب عليها تلفت كالرجل وإلا بطلت قرز^(٩) المذهب أن التصفيق مفسد فتصح كفاح الرجل قرز^(١٠) في التنية والالتفات والفتح قرز^(١١) الأصل في صلاة العليل من الكتاب قوله تعالى فاذكروا الله قياما وقعوداً وعلى جنوبكم فسره ابن مسعود بصلاة العليل ومن السنة خير عمران بن الحصين قال كان في الباسور فسأت النبي صلّم عن الصلاة فقال صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب والاجماع ظاهر على الجملة أنه زهور (هـ) وإنما فرق بين الصلاة والصوم بأنها تسقط ولا يجب قضاءها بخلاف الصوم فإنه يقضي ما فطر للعد المجروح كما سيأتي لأنه من جلس المرض والمريض يقضي الصوم لقوله تعالى فعدة من أيام أخر فكانت خاصاً وبقيت الصلاة لقوله رفع القلم أ هـ فتح^(١٢) بل بخمسة الثالث الغرس الرابع خشية الضرر الخامس خلل طهارة لصدر الأيما^(١٣) ولو انخرم أحد علوم العقل فقط أ هـ لي^(١٤) هذا غير محتاج إليه بل مجرد زوال العقل كاف وإن استكمل فكالمصغير فتأمل أ هـ يقال لا وجه للاعتراض لأن المراد به لتبيين مدة ذلك فأفهم أ هـ لي معنى وهو كلام الجري قرز (هـ) يعني إذا جاء آخر الوقت ولم يبق مقدار الوضوء للصلاة الواجب منها وما يحذف مستونها سقطت الصلاة عنه ولو كان يدركها كلها بالتيمم حيث يمكن العذر من جهة الماء فلا صلاة عليه حيث لا أداء ولا قضاء ولو كان صحيحاً في أول الوقت فلو أفاق مقدار واجب واحدة من الصلاتين وجبت الأخيرة فقط أ هـ نجرى ولعله في الوقت المختص لها^(١٥) فإن قيل ما الفرق بين الأذكار والأركان فوجبت الصلاة على الأخرس خرساً عارضاً وهو لا يحسن القراءة وسقطت عن العاجز عن الأيما وهو يحسن القراءة والأمران واجبان كلاهما قيل الفرق بينهما أن الأركان يجمع عليها والأذكار تختلف فيها وقيل الأولى في الفرق أن الأخرس مخصوص بالاجماع أ هـ زهرة معنى والأولى أن يقال أن الأركان مقصورة في الصلاة والأذكار تنبج لها وصفات فافترقا وقد ذكر معنى هذا في التيسر (هـ) فلو كان يقدر على التامحة ولا يقدر على الآيت إلا وقد ذهب عقله سقطت عنه الصلاة قرز^(١٦) فإن كان الماء والتراب يضران اللباس لهما سقطت عنه الصلاة ولا يقال أنه يصلي على الحالة لأن هذا منصوب عليه وقد يكون كبر عديمها أ هـ وقيل إن كان بنفس الحركة للباس والتراب سقطت وإلا فلا ومثله عن الملقى ومثله في تعليق الثقبه س (هـ) وكذا

منها لأنه في حكم من تذر عليه استعمال الماء (و) الأمر الثاني (بجزه^(١)) من الأيماء بالرأس مضطجاً (و) لو كان ثابت العقل فاذا بلغ به الحال إلى أنه لم يقدر على الأيماء برأسه للركوع والسجود لأجل الضعف سقطت عنه الصلاة عندنا^(٢) وهو قول ح قال م بالله لا تسقط مهما قدر على الأيماء بالمينين^(٣) والخاجيين وهو قول ش هو قال عليم هو وقولنا مضطجاً لأنه لو كان يمكنه القعود ولكن لا يمكنه الأيماء برأسه لعارض في رقبته^(٤) من يس أو غيره لا يجد الوها^(٥) فإن الصلاة لا تسقط حينئذ لكن الواجب عليه أن ينحن بظهره قائماً وقائداً حسب إمكانه (والا) يحصل واحد من زوال العقل والعجز القديم ذكرهما (فعل) الليل من فروض الصلاة (يمكنه^(٦)) ولم تسقط عنه وإن عجز من استكمال أركانها على العفة للشروعة فإن أدخل بها مع عدم المسقطين للذكورين وامكان أحد الطهارتين فسق^(٧) قيل ع بالاجماع وقال في الانتصار الفقهاء يختلفون منهم من يسق بصلاة واحدة ومنهم من يسق باثنتين ومنهم بثلاث ومنهم بأربع والجمع عليه بالحنس^(٨) فيجعل عليه قول من ادعى الاجماع^(٩) * وأصل أن للليل خمس^(١٠) حالات في الحالة الأولى أن يمكنه أن يأتي بالصلاة كاملة خلا أنه يتألم^(١١) فهذه الحالة

حيث يزول عقله بالقيام فقط فإنه يجب عليه أن يصلي من قعود ثم مضطجاً كما سيأتي اه ح اث^(١٢) في تنبيه قال في شرح الأيماء يجب على المومئ أن يوميء بما أمكن من الاعضاء السبعة وفي شرح ض زيد لا يجب الأيماء إلا بالرأس لأن البدل أخف من البدل كالتيميم في بعض أعضاء الوضوء اه غ فلفظاً^(١٣) ولا قضاء^(١٤) بالتضييع وقال زفر بالقلب^(١٥) فلو يست مفاصله سقطت عنه الصلاة (١٦) ولو أمكنه إذا أقم ان يستقل بنفسه قائماً لأنه تذر عليه الركوع والسجود وهما معظم الصلاة اه غيث وقال المتقي لا تسقط بل يفعل يمكنه وهو ظاهر از قرز فتسقط عنه الصلاة إذا لم يمكنه القيام والقعود قرز (١٧) وفيه نظر بل الظاهر وجوب القيام فإن تذر الأيماء لحصول بعض أركان الصلاة وهو القيام بخلاف من تذر عليه الأيماء وهو مضطجع فلا مضطجع ليس بركن من أركان الصلاة قد سقطت عنه الصلاة اه وقرزه للفق^(١٨) فتسقط (هـ) وهو العجز عن الأيماء بالرأس قائماً لو كان يمكنه القراءة دون الأركان سقطت لأن الاذكار تابعة للأركان لا العكس اه غاية ومثله في التيت قرز^(١٩) وفيه نظر لأنه لا يفسق إلا بالبدل قطعي وهو غير حاصل هنا اه جري ومثله في البحر وقرز (هـ) لأنه ترك أمر أقطعا وليس من التسيق بالقياس (هـ) تخريجاً خروجه أبو مضر من قول الهادي عليم ان الزعم على الكبرية فسق وهو ضعيف إذ لا قطع على ذلك (هـ) بشرط أن لا يتألم لأجل خلاف ص بالله (هـ) وفيه نظر لأجل خلاف ح في الحضر إذا لم يجد فإنه يقول يؤخر الصلاة حتى يجد الماء اه ز ر^(٢٠) متابعات اه ب وقيل لا يشترط^(٢١) قال الهادي عليم من تركها لعدم الماء والتراب فسق قلت وفيه نظر اه لأن ح يقول تترك الصلاة في الحضر حتى يجد الماء فالسألة خلافية اه ز هور معنى إلا أن يكون في مذهبه طائلاً إذ هي تركها كالجمع عليه ذكر هذا من عبد الله الدوازي^(٢٢) وفي التحقيق سبع قرز^(٢٣) وعن ص بالله تسقط الصلاة التامة مع مجرد التألم فيسقط عنه الركوع والسجود (١٤) مجرد التألم نص عليه ص بالله ويومئ ان لم يتألم فإن سقطت الصلاة اه وفي كلام ص بالله قوة واستقامة على

لانسقط بها الصلاة الثامة مهما لم ينش زيادة الملة ^(١) ونحو ذلك (و) ﴿الحالة الثانية﴾ أن يكون (متعذر السجود) قطع والقيام والقعود ممكنان وحكم هذين أن (يومىء له) أى لسجوده (من قعود ^(٢)) (ويأتى ببقية الأركان ثامة يركع من قيام ويمتدل ونحوهما ^(٣)) (و) ﴿الحالة الثالثة﴾ أن يتعذر الركوع فحسب أو يتعذر هو والسجود ^(٤) جميعاً ويمكن القيام والقعود فحسبه عندنا أن يومىء (للكركع من قيام ^(٥)) ويسجد أو يومىء للسجود ^(٦) من قعود * وقال م بالله إنه يومىء لها جميعاً من قيام ويقعد للتشهد وقال ف ومحمد أنه يومىء لها جميعاً من قعود ويقوم للقراءة وقال ح أنه يسقط عنه القيام ويصلى قاعداً فإن صلى قائماً جاز ﴿والحالة الرابعة﴾ أن يتعذر القيام والسجود فيصلى قاعداً مومياً لركوعه وسجوده ﴿قال هليلم﴾ ومن ثم قلنا (فان تعذر) يعنى القيام (فمن قعود ^(٧)) اعلم أنه لاخلاف ان قعوده للتشهد وبين السجدين كقعود الصحيح لها وكل على أصله واختلفوا في كيفية القعود حال القراءة فقال الهادى ﴿عليه﴾ والقاسم وم بالله متربعا ^(٨) واضماً ليديه ^(٩) على ركبتيه وعن زيد بن علي ون يشد مفترساً كما في التشهد وهو قول ص بالله قال أبو جعفر ذلك خلاف في الأفضل وإلا فالكل جائز لأنه هيئة واختلف أهل المذهب في صفة التربع

التواعد ﴿١﴾ ولا يجب عليه قضاء وهو ظاهر وقيل يجب ^(١) خشية الضرر فتسقط إذا خشى ذلك وهل يجب عليه القضاء سل قيل لا يجب اه هداية لأنه لم يترك الصلاة في وقت تضيق عليه فيه الأداء وقال المتى يجب عليه القضاء لأنه غير المسقطين المذكورين في الاز ولعل هذا يدخل في غالباً في باب القضاء ﴿مسئلة﴾ لو كان عليلًا وإذا صلى اختلت طهارته وجب عليه القضاء ويسقط عنه الأداء هكذا نقل عن المتى ومثله عن ن هلا قيل يصلى وإن اختلت طهارته كالمتصاضة قرز ^(٢) ﴿قاعدة﴾ إذا كان المصلى بمكنه القيام إذا صلى منفرداً لا إذا صلى جماعة فالأولى ترك الجماعة ويصلى قائماً وإن صلى قاعداً مع الجماعة أجزى ذكره في الاختصار قال مولانا عليم في البحر والمذهب خلافه رواه في السلوك بل يجب عليه ترك الجماعة قرز ويصلى منفرداً إذا القيام فرض والجماعة سنة ^(٣) النصب والقرش من قعود ^(٤) وهذه الحالة السادسة قرز ^(٥) إن أمكن ^(٦) إن لم يمكن ^(٧) لأنه صلحاً صل قاعداً لما سقط من فوق فرسه فالتك قدمه ﴿٨﴾ وحيث تعذر عليه القعود والسجود كلاهما أو ميهما من قيام وزيد في خفض السجود اه هران قرز وهذه حالة سابعة ﴿٩﴾ ولا يقرب وجهه من شيء يسجد عليه كالدكة ونحوها ولا يقرب منه شيئاً وذلك كأن ينصب حجراً ونحو ذلك ﴿١﴾ فلا يصح وقتاً اه تذكره ون لا رواه في الشفا عن زيد بن علي قال دخل رسول الله صلعم على مريض يموده فاذا هو جالس ومعه عود يسجد عليه فزعه رسول الله صلعم وقال لا تعود ولكن أوم قاعداً ويكون سجودك أخفض من ركوعك ﴿١﴾ وقيل إن كان حاملاً لما يسجد عليه لم يصح إلا صحت ذكره في البحر ^(٨) وجواب قرز ^(٩) نذا ﴿٩﴾ وذلك قول عائشة رضي الله عنها صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي قال عليم وصورة التربع أن يجلس باطن قدمه اليمنى تحت قدمه اليسرى واطن قدمه اليسرى تحت اليمنى حتى يكون مطمئناً للقعود ويقع كفيه على ركبتيه مفراً لا تأمله كالراكع اه بستان

فمن بالله يخلف رجله ومثله ذكر القميه ح لمذهب الحادى ﴿عليه﴾ وقال الأمير بدر الدين ^(١) يصف قدميه نحو القبله ^(٢) وهذا الذى أشار اليه فى الشرح واختلفوا اذا ركع فقال ض زيد ركع متربعا ^(٣) وقال ح اذا أراد أن يركع ثنى ^(٤) رجله اليسرى واقبرشها ومثله فى المجموع والكافى وشرح الابانة (وبزيد فى خفض ^(٥) السجود) يعنى يخفض رأسه فى الائمة لسجوده أبلغ من خفضه لركوعه ليفرق حالنا الركوع والسجود وهل ذك على الوجوب ﴿قال مولانا عليه﴾ الأقرب الوجوب ^(٦) ثم ذكر ﴿عليه﴾ الحالة الخامسة بقوله (ثم) اذا تضرع منه القيام والقعود وهو يقدر على الائمة برأسه فالواجب عليه أن يصلى ويوى لركوعه وسجوده (مضطجعا ^(٧)) يعنى غير قاعد واختلف فى كيفية توجيه القبلة فمئذنا أنه (يوجه مستقيما ^(٨)) على ظهره وقال م بالله على جنبه الأيمن ^(٩) وهو قول ش ﴿قال عليه﴾ ثم ذكرنا حكم وضوء الليل قلنا (وبوضيه ^(١٠) غيره) أى يفسل أعضاء وضوئه غيره اذا صعب عليه غسلها بنفسه مع أنه يصح ولو لم يصعب ولكنه خلاف المندوب فاذا حصل المذرات الكراهة (وينبغي منكوحه ^(١١)) أى ولا يفسل عورته إلا من

^(١) ابن أحمد والد الأمير الحسين عليه ^(٢) وينصب ساقيه ^(٣) ويومئ لسجوده بعد اقترانه ^(٤) ويصلى له ما أمكنه ان لفظا قرز ^(٥) يعنى فى السجدة الثانية تقط ^(٦) أى عطفها ^(٧) فان استويا بطلت مع العمد قرز ^(٨) وذلك لأجل الخبر وهو ما روى عنه صلهم انه دخل على رجل من الأئمهار وقد اشبكته الرح قال يا رسول الله كيف أصلى فقال صلهم ان استلمت أن تجلسوه فاجلسوه وإلا فاجبوه إلى القبلة ومروه فليومئ ايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع اه ح نكت ^(٩) قال فى روضة النووى وأقل ركوع القاعد أن يصنى قدر ما يباحذى وجهه قدم ركبته من الأرض وأكله أن يصنى حتى يباحذى جبهته موضع سجوده اه ح فتح بل يجب عليه ما أمكنه من الانخفاض قرز ^(١٠) فائدة ﴿عن م بالله وغيره من أمكنه القعود والسجود إلا أن الاستنى أقرب إلى زوال عنه أو التمام جرحه جاز له ذلك كما يجوز له الانقطاع لذلك قال ومن تخلط طهارته إن قام أو قعد أو سجد تركها وجاز له الائمة إذ تخلط الصلاة كلها بخلل الطهارة اه ح اث قرز ^(١١) بل شرط ^(١٢) فرع والقاعد على القيام اذا أصابه عذر وقال طيب موثوق به ان صليت مستلقيا أو مضطجعا أمكن مداوتك وإلا خيف عليك السعى جاز الاستنى والاضطجاع على الأصح ذكره فى روضة النووى وقد ذكره أهل المذهب قرز ^(١٣) وجواب قرز وحيث لا يجتمع وجهه يصلى حيث أمكن بالائمة آخر الوقت اه رى قرز ^(١٤) ويميل أخذ الأجرة على التوجيه كالوضوء ذكر معناه فى البحر ^(١٥) قال أبو جعفر خلافتهم فى الأفضل والا فالسلك جائز وظاهر الانحلال قرز ويتفقون بدمونه عند غسله وعند حمله والصلاة عليه انه على ظهره وفى قبره انه على جنبه الأيمن اتفاقا اه رياض ^(١٦) وهذا حيث أمكنه التيقو إلا سقطت الصلاة اه رياض من جلسه فقط أو عمره قرز ^(١٧) وجواب عليه قيل لا يجب على الغير سواء كان منكوحا أم لا ما يمكن موكا قرز ^(١٨) قال ص بالله يجب على المريض طلبه من وضوئه بأجرة وبغير أجرة حيث لا تمتنع فى الميل قرز ^(١٩) ويسمى وينسله ولو فاسقا قرز ^(٢٠) قال م بالله والمرأة الامتناع لانه لا يلزمها خدمة الاعلى سبيل المعروف اه رياض قرز ^(٢١) ولا يجب عليها قرز

له وطؤه ^(٩) من زوجة أو أمة ^(١٠) فان لم يكن له أحدهما فمن ط أنه يجب أن يتزوج ^(١١) للاستنباء أو يشتري أمة ^(١٢) فان عجز اشترى له الامام ^(١٣) ولم يذكر أن الأجنبي يوضيه وعن المرتضى اذا عجز من التزويج وضأ أخوه السلم بخرقه ^(١٤) قال مولانا عليم ^(١٥) ويمكن الجمع بين كلامي الامامين بأن المرتضى بنى على انه لا امام في تلك الحال أو موجود ولا بيت مال وكلام ط مبنى على وجودها قال ولا يختلفان على هذا التلقيق أن مع عدمها يوضيه أخوه السلم بخرقه كالميت (ثم) اذا تذر توضيه بنفسه ولم يكن له زوجة ولا أمة ^(١٦) وضأ شخص آخر من (جنسه ^(١٧)) أى رجل ان كان رجلا وامرأة ان كانت امرأة ولا يس فرجه بل يفسله (بخرقه ^(١٨)) يجعلها على يديه لتحول بين يدموين بشرة المورة كما في الميت فأما للرأه الأجنبية ^(١٩) مع الرجل فكلمها عورة فليس للرجل أن يوضيها لاحتال ولا بسواء ^(٢٠) وكذا العكس فأما المحرم كالأم والأخت فكما جلنس مع جنسه فيما يجوز له رؤيته وأما ما لا يجوز له فكلا لأجنبي ^(٢١) تنبيه ^(٢٢) قال ضريذ ولا تحمل الأجرة ^(٢٣) هنا كتمس للميت ^(٢٤) قال مولانا عليم ^(٢٥) والصحيح ما قال أبو مضر واختاره في الانتصار وحكاها عن ط انها لا محرم كالختان ^(٢٦) (و) اذا كان الانسان في حال صلاة أو وضوء فتغيرت حاله التي هو عليها بد أن أخذ في الصلاة أو الوضوء فانه (يبنى) ما فعله بمد تغير الحال (على) ما قد فعله قبل

^(٢٧) الأولى من يجوز له الاستمتاع منها لتدخل الحائض والمستبرأة وتخرج المحرمة والمظاهرة والأمة للممكول بها فانه لا يجوز أن توضع أجنهن لأن الاستمتاع غير جائز وكذا الأمة للزوجة والمشرقة وأما أمته للزوجة فلهما توضئه ولا تنجيه اه ح لى قرز ^(٢٨) فارغة اه ح لى معنى قرز ^(٢٩) بنى إذا ظن أنها تساعده ولو زاد على مهر المثل لم يمتكن بدونه قرز ^(٣٠) ولو زاد على الثلث قرز ^(٣١) ولا يجب الاستبراء لأنه إنما هو لوطه اه غ ولو كان ممن يجوز عليها الحمل لأنه ليس باستمتاع وقد ذكره الامام المهدى قرز ^(٣٢) قيل ويكون معه كالقرض برد مثله متى أمكن اه تبصرة بل الظاهر انه قد ملكها فلا يجب عليه ردها لأنه صرف قرز ^(٣٣) فارغة قرز ^(٣٤) وإنما يجب الترتيب بين المتكوح والجلس دون الجنابة لبقاء حكم الاستمتاع هنا وانقطاعه هناك ^(٣٥) فان لم يوجد المجلس فهل يتيمم بخرقه كما في الميت سل الجواب انه يتيمم اه شكايدي وقيل لا يجوز إذ مع هذا يجوز الشهوة بخلاف الميت اه قيو مثله عن الحامى قرز ^(٣٦) وأما الخنثى فلا تنجيه لاجنسه ولا غيره تقليبا لأجنة الحظر لجواز أنه ذكر أو أنثى بل يجب أن يشتري له أمة قرز ^(٣٧) تستبرأ للصلاة ^(٣٨) ولو أمة أو مقعدة ^(٣٩) فان أمكنه الصب قد منه على التيمم وفي بعض الحواشي ولا يجزى الصب هنا والفرق بينهما إن هنا لا يجزى ولا يرفع حكما بخلاف ما يأتي قرز ^(٤٠) غير المجلس قرز ^(٤١) والفرق بين غسل الميت وضوء المريض أن غسل الميت الوجوب فيه على العاقل فلم يستحق أجره لأنها في مقابلة واجب وهذا الوجوب على التوضي فحصل الاجرة قرز ^(٤٢) ضابط الواجب الذي تحمل الاجرة عليه والذي لا تحمل هو أن ما وجب تعبد لم يحمل أخذ الاجرة عليه وما وجب ضرورة جازو مثال ذلك الفسل للميت فانه واجب تعبد ولهذا لم يضم مقام النسل وقوع المطر بل لا بد من النسل تعبدًا ومثال الضرورة الحفر للقبر فانه لا يجب الحفر للقبر لو وجد خفير اه من املاء مولانا المتوكل على الله رواه عن

التغير ولا يلزمه الاستئناف هذا إذا كان الذي فصله قبل تغير الحال هو (الأعلى^(١)) وذلك نحو أن يكون دخل في الصلاة من قيام فلما تم له ركعة مثلاً عرض له علة لم يستطع معها القيام فانه يأتي بباقي الصلاة من قعود ويحتسب منها بتلك التي من قيام ولا يستأنف^(٢) وكذلك في الروضه لو غسل وجهه وإحدى يديه ثم عرض له مانع من استعمال الماء فانه يميم الباقي من أعضاء التيمم ولا يلزمه الاستئناف (٣) إذا تغير حاله من أدنى إلى أعلى فانه لا يبنى على (الأدنى^(٤)) وذلك نحو أن يكون به علة فيدخل في الصلاة من قعود^(٥) فلما تم له ركعة من قعود زالت تلك العلة وأمكنه القيام فانه لا يبنى على تلك الركعة التي أتى بها من قعود ﴿قال علي بن محمد﴾ يبنى كيف يفعل من انتقل من أدنى إلى أعلى بقولنا (فسكا لتيمم^(٦)) إذا (وجد الماء) وقد تقدم تفصيل حكمه^(٧) وبيانه بالنظر إلى اللصل^(٨) أنه إذا أمكنه القيام فانه يستأنف الصلاتين^(٩) من قيام إن كان في الوقت بقية تسع صلاة الأولى وركعة من الثانية فان كان الوقت دون ذلك استأنف الصلاة الثانية قطعاً إن كان في الوقت ما يسع ركعة منها وإن لم يبق ما يسع ذلك لم تلزمه الاعادة وقد صحت الصلاة من قعود هذا مذهب المذنبية في هذه المسألة ﴿وقال ص بالله و ش أنه يجوز لمن تغير حاله البناء على ما قد فعل سواء كان أعلى أو أدنى قيل مد وهكنا مذهب م بالله وكذا حكى في الروضة عن م بالله وقيل ع

شيخه ض عامر^(١٠) لا يقاس على الختان لأن الختان فرض كفاية والنتيجة ليست بواجبة على التغير والقياس صحيح والجامع بينهما كونهما واجبان على غير القاعل بخلاف غسل الميت فانه واجب على القاعل اهـ تكبير قرز^(١١) ظاهره ولو بنى الأعلى على الأعلى بعد توسط الأدنى ملئياً للأدنى اهـ منهاج ينظر لقياس البطلان للامكان وزيادة ركعة عمداً اهـ في لفظ التذكرة وإلى الأعلى استأنف وهذا يضعف كلام الدواري^(١٢) وهل يجب عليه سجود السهو أم لا القياس عدم الوجوب قرز^(١٣) أما لو أمكن الأسمى القراءة وقد سبى هل تصد الصلاة أم لا ظاهر كلام ع أنها تفسد وقد حمله الفقيه ف على أنه أمكنه عند آخر ركوع فأما قبله فلا تفسد قال لأن القاط التيسيح موجودة افرادها في القرآن وفي ذلك نظر عندى اهـ غ قلت موضع قراءتها في الآخرين اهـ في قرز (١٤) ولفظ حاشية أخرى قيل أما إذا قدر على القراءة قبل الفراغ من الصلاة فانه يأتي بركة يقرأ فيها بالواجب لأن صلاته مبنية على الصحة اهـ لمسة وقال الامام المهدي عليه السلام إنه يخرج من الصلاة ويستأنفها ولا يقال يكون كن ترك الجهر أو الاسرار أو القراءة لأن ذلك محمول على أنه سهو وقهاها عمداً^(١٥) ولا تكون كزيادة الساهي فلا يقال تلقى الأولى ويأتى بالصلاة تامة من غير زيادة تكبيرة للاحرام قرز^(١٦) ظاهر هذه العبارة أنه إذا زال عذره حال الصلاة بطلت هنا صلاته مطلقاً ولو عرف أنه لا يدرك الصلاة (١٧) في الوقت كالتيمم إذا وجد الماء فلم فصره في الشرح بخلاف هذا الظاهر وقال لا بد أن يدرك شيئاً من الصلاة وإلا لم يخرج منها قال علي بن محمد الصحيح ما في الشرح المذهب قال وهو المراد في الاز وهذا أجود من مفهوم الكتاب اهـ ري (١٨) وأما بعد الفراغ فسكا في الشرح اهـ وابل قرز^(١٩) قبل الفراغ^(٢٠) بعد الفراغ^(٢١) لكن قوله أن يستأنف الصلاتين فيه نظر لأنه خلاف المتن لأنه

إذا أمم الصلاتين لم يشبه التيمم ففرقت أنه إذا أمم الصلاتين فهي مسألة أخرى اهـ

بل مذهب م بالله كالمهدوية لأنه قد ذكر في المستحاضة أن دمه إذا انقطع في الصلاة استأنفت فيأتي هنا مثله قال لكنه يخاف المهدوية إذا زال العذر بعد الصلاة فلا استئناف عند الاستحاضة وعندم يستأنف ^(١١) مع بقاء الوقت كالتيتم هذان المذهبان في الانتقال من الأدنى إلى الأعلى وأما العكس فلا كلام في صحة البناء إذا كان في آخر الوقت وأما في أوله فظاهر كلام المصنف أنه يصح أيضاً إذا كان آيساً ^(١٢) من زوال العذر ^(١٣) في الوقت بخلاف من تغير حاله قبل الدخول في الصلاة فإنه يؤخر عند المهدوية قيل ف وعن النجرائي أنه لا يصح إلا في آخر الوقت وحمل حكاية المصنف على ذلك فأما في أول الوقت فتفسد الصلاة بذلك لوجوب التأخير ^(١٤) على من صلاته ناقصة * **فصل** يتضمن ذكر ما يفسد الصلاة (و) هي (تفسد) بأحد أربعة أمور **الأول** (ب) باختلال شرط ^(١٥) من الشروط المتقدمة (أو فرض) من فروضها من الأذكار أو الأركان ^(١٦) (غالباً) احتراز من نية المسلمين بالتسليم عند من أوجبها فانها لا تفسد ان تركت ^(١٧) (و) الثاني (ب) بالقل الكثير ^(١٨) من غير جنبها ^(١٩) (كالاكل والشرب ^(٢٠)) إذا وقع في غير المستعش والمساكل ^(٢١) فإن ذلك منها ^(٢٢) مستثنى لا يفسد الصلاة ذكره السيدح وكذا إذا كان يسيراً

^(٢٣) يعني العليل الذي زال عذره الذي انتقل حاله من الأدنى إلى الأعلى اهـ ^(٢٤) واختاره الامام شرف الدين وبني عليه في الأثر في قوله ولا تفسد عليه بنحو اقتداء ما يوس (هـ) فإن كان راجعاً فسدت الصلاة إن كان الوقت متسماً ووجب التأخير كاذكروا في الجماعة فيما إذا تعدد الامام أو أعرى قرز ^(٢٥) واستمر إلى آخر الوقت قرز ^(٢٦) وهو يقال الاثنيان بها مع كمال بعضها أولى من الاثنيان بها ناقصة وإنما ذكروا ذلك أعنى وجوب التأخير على من هو ناقص صلاة قبل دخوله فيها لا هنا اهـ روى وسيأتي في قوله ولا تفسد عليه بنحو اقتداء ما يوس ما ذاك إلا لفرق بين الاعذار المأبوسة الحادثة بعد الدخول في الصلاة وقبله ^(٢٧) الأصل في هذا الفصل الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والخشوع هو السكون وأما السنة فقوله صلوا على أركانكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل فميسر اسكنوا في الصلاة وروى عنه صلوا أنه رأى رجلاً حيث بلغه حيث قال أما هذا لو خشع قلبه خشعت جوارحه وأما الاجماع فلا خلاف ان الأفعال الكثيرة تفسد الصلاة اهـ ينظر في الاجماع ^(٢٨) غير خروج الوقت إن قيدها بركعة سواء كان واجباً كالطهارة أم واجباً كزوال العقل اهـ قرز (هـ) وكوقوع نجس على بدنه أو ثوبه أو وقوعه عليه اهـ تذكرة (هـ) الشرط ما كان قبل الدخول في الصلاة والقرض ما كان داخلها فيها اهـ كواكب ^(٢٩) ولوسهواً إلا أن يجزئ قبل التسليم اهـ جلال ^(٣٠) ولا يوجب سجود السهو تجري خلاف من بالله وابن الخليل اهـ فتح (هـ) ولو عمداً ^(٣١) عمداً أو سهواً بأختيار المصلي أم لا اهـ ح لى لفظاً كأن يصير في ثيابه ^(٣٢) لا من جنبها زائداً عليها فسيأتى إلا أن يعتمد اهـ ^(٣٣) قيل ح إذا تناول يده لا إذا كان في فاه فاجله اهـ من معنى ولم يعد المصنف فان أماد المصنف فسد قرز (هـ) وهو الذي يمنع القراءة تحقيقاً أو تحديراً قرز ^(٣٤) المراد بالمستعش والمساكل كل من لا يملكه الصبر عند الضرورة بتركه ولا يجب عليهما التأخير ويجب عليهما سجود السهو ولا يؤزم إلا بمثله اهـ ح لى قرز ^(٣٥) القدر الذي يتضرر بتركه اهـ

فانه يعنى نحو أن يكون بين أسنانه شئ^(١) فازدردته قال فى مذهب ش ما أفسد الصوم أفسد الصلاة وأشار إلى ذلك فى الشرح قوله (ونحوها) أى ونحو الأكل والشرب من الأفعال الكثيرة^(٢) فانه يقصد نحو ثلاث خطوات^(٣) متوالية فما فوقها وأما الانحراف عن القبلة فانه كان يسيرا لم يضر وان كان كثيرا أفسد وقد حد اليسير بقدر التسليم فما زاد على الثقات التسليم^(٤) أفسد (وما ظنه) فاعله فى الصلاة (لاحقاه^(٥)) أى بالفعل الكثير فى أنه كثير فانه يقصد الصلاة وسواء كان هذا الفعل الملتبس^(٦) لحق بالكثير (منفرداً) أى مستقلاً بنفسه فى حصول الكثرة فيه نحو أن يثب وثبة أو نحوها^(٧) (أو) لا يلحق بالكثير إلا (باضم^(٨)) نحو أن يفعل فعلاً يسيراً ويكرره حتى يصير بضم بعضه إلى بعض كثيراً كثلاثة أفعال^(٩) * قال ص بالله وأشار إليه فى الشرح ولا بد من التوالى والا لم يفسد^(١٠) وكذا ذكر الفقيه ح * وحد التوالى أن لا يتخلل بينهما قدر تسبيحة * وقال فى الزوائد أنها إذا حصلت ثلاثة أفعال من أول الصلاة إلى آخرها أفسد

(١) كسكس يناع فى فيه اه ب ويسجد للسجود كاللطمه والضربة والخياطة والوراقة ووضع اليد اليمنى على اليسرى أو العكس^(٢) قال الجماطى وحقيقة الخطوة تقل القدم الأخرى إلى حد القدم الأولى وأما قل الكل على وجه التعاقب والتقدم لخطوات بلا إشكال وفى حاشية فى الزهور تقل القدم الثانية بعد الأول يكون الجميع خطوة واحدة اه من خطر غم^(٣) والانحراف المقدس له صورتان أحدهما أن زيد فى انحرافه على الثقات التسليم وذلك حيث يتعرف عن القبلة بخديه مع الصورة الثانية أن بلغت قدر الثقات التسليم ثم يطول أى يستمر فيه حتى يصير كثيراً يطول وقته اه كب ولقطح لى إذا زاد على قدر التسليم الم شروع فى المدة أفسد قرز^(٤) لبناً وفعلاً اه ري قرز^(٥) قيل ح وكيفية هذا أنهم قد نصوا على أفعال أنها يسيرة كوضع اليد على القدم عند الثأوب وكثيرة الألف والبعث بالحية ونصوا على أفعال أنها كثيرة كل شئ للممتد فيقرب الفعل بظنه إلى ما قد نصوا عليه وهذا مستقيم إذا قد عرف النص إذ لو لم يعرف كان قول ط ردأ إلى عناية لأن الجاهل إذا سأله عن الكثير قال ما ظننت انه كثير وهو جاهل بقيه دور ولا يقال الظن يختلف بالأشخاص لأن كلامه بظنه اه ز هور^(٦) وإنما قال لاحقاً به ولم يقل ما ظنه كثيراً لأنه يستلزم الدور ووجه لزوم الدور انه لا يحكم بكثرة إلا بعد غلبة الظن بها ولا يغلب الظن إلا بعد كثرته فى نفسه يعنى لو لم يقل لاحقاً به^(٧) صوابه اللاحق إذ لا ليس مع الظن^(٨) كاللطمه والضربة^(٩) وفعل الجارحة فعل واحد اه عامر قرز^(١٠) قال سيدنا عامر الرض والحك والاسال فعل واحد قرز ومثله عن ابن راوع والشك بادى وقيل بل الرفع والحك فصلان^(١١) * ولو كان الثلاثة الأفعال من ثلاثة أعضائه فى حالة واحدة فسدت الصلاة اه غ نحو أن بلغت الثقات يسيراً ويخطئ خطوة واحدة ويحرك جسمه يسيراً كل ذلك حصل فى وقت واحد هل تعدد الأقر بعدى أن ذلك إذا غلب فى الظن انه لو كان من جنس واحد كان كثيراً انه يكون مفسد أقرز فعل هذا الوجه جسمه ثلاث من أصابعه فسدت صلاته واختار أن الحك ونحوه ولو بالغ فى الأصابع فعل واحد فلا يفسد قرز^(١٢) قياساً على خروج الدم وعلى الحفقات اه زهور

وأشارم بالله إلى أنها إذا حصلت في ركن قوله (أو التبس^(١)) أى لم يحصل ظن كونه قليلاً ولا ظن كونه كثيراً فإن هذا يلحق بالكثير في كونه مفسداً وقال م بالله واختاره الامامى أن الكثير هو ما وقع الاجماع على كونه كثيراً^(٢) قيل ح واو اختلفوا هل هو مفسد أم لا فلا عبرة بهذا الخلاف بعد اجماعهم على كثرة كوضع اليد على اليد * وقال ص بالله أن الكثير هو ما إذا رآه الغير بفعله اعتقد أنه غير متصل والقليل خلاف ذلك (ومنه) أى ومن الفعل المفسد للصلاة (العود^(٣)) من فرض فبلى إلى مستنون تركه^(٤) (المصل مثل ذلك أن يسو عن التشهد الأوسط^(٥)) حتى ينصب قائماً^(٦) ثم يذكر فيعود له أو يسو عن القنوت في القبر فيسجد ثم يذكر أنه ترك

(١) قالوا لأن الأصل في الصلاة تحريم الأفعال لقوله تعالى وقوموا لله خاشعين ما كثر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اسكنوا في الصلاة وقوله صلوا ثم بها التكبير الخبر يقال إن جعلنا الأمر بالشيء نهي عن ضده والنهي يدل على فساد انتهى عنه فلا حجاج شديد لشموله للقيل فضلاً عما فوقه ثم خص منه القليل بفعله صلح والاجماع ونفي ما عداه داخل في حيز انتهى القضي للافساد وإن لم يزل ذلك فقد ثبت أن القليل لا يفسد والمثلثس أحق بالخافه لأن الأصل القلة في الفعل والصحة في الصلاة أيضاً ومن أصولهم أن الرجوع إلى الأصل فيه أنه أصل أرجح من تغليب جبهة الحظر لما تقدم من حاشية الميرسى^(٢) فإن وضع اليسرى على اليمنى فذلك اجماع (١) وفي العكس تمسده عندنا أن كثرة خلاف ح وش نقلاً هو مشروع حال القيام فوق المرة عند ح ونوقها تحت الصدر عند ش اهـ (١) لكن إنما تمسده إذا صار كثيراً اهـ كب بحيث يكون الوضع أكثر من الارسل في ركن واحد قرز (٥) فلو بقي المصلي يضرب انضراباً كلياً من شدة البرد هل تمسده صلاته أم لا لأنها حر كضرورة وهل يجب التأخير حتى يزول ذلك قال عليم الجواب أنها لا تمسده ولا يجب عليه التأخير كالحل عليه الغير وأدفعه ولم يخل شيء من الواجب في الصلاة اهـ رى وقيل إذا حله تمسده مكانه لم يمنع صلاته لأن هذا يشبه الصلاة على الراحة وقد صلى بعض الصلاة في الهوى اهـ مشارق والمختار كلام النجاشى قرز (٣) ما يقال فيمن نسي التشهد واجبه ومستونته حتى سلم على اليمنى فذكر فباد إلى أول التشهد هل تمسده لأنه عاد من فرض فعل إلى مستون أو لا يفسد لأن العود يجب للواجب والمستون تبعاً له سل قال الفقيه ف أنها لا تمسده لأنه مخاطب بالرجوع إلى التشهد الواجب اهـ قرز وظاهر الاز خلافة^(٤) وكذا لو رجع من الركوع إلى القراءة في الركعة الأولى فإنه يفسد لأنه عاد من مفروض إلى مستون ولأنه يمكنه أن يأتي بالقراءة في الثانية والثالثة اهـ تعليق الفقيه س وقيل له أن بينها في الأولى ويرجع لأجل القراءة وفيه نظر لأنه قد بطل الصنيع بالركوع اهـ تعليق^(٥) قيل ولا فرق بين المؤتم والمنفرد وقيل ح أما المؤتم فيخير (١) لأن القيام واجب والمتابعة واجبة وهكذا عن الأمير ح وأصش اهـ ز وكلام الاز يحتمله لأن متابعة الامام لا توصف بأنها مستون بل واجبة اهـ ح لى (١) قال عليم وهذا التخيير لا وجه له لأنه يؤدي إلى التخيير بين فعل الواجب وتركه بل يجب العود ومتابعة الامام اهـ رى قلت وهو المذهب حيث لم يشاركه في القنود إذ يستكمل أداء الواجب وهو أحد وجهى أصبش ذكره في باب صلاة الجماعة عند ح قوله ويتم ما فاتته بعد التسليم^(٦) قدر تسيحة قرز

القفوت فيعود قائماً ^(١) لقفوت فانه مفسد عندنا عليه السلام قال عليم عليه السلام وإنما قلنا فعلنا احتراماً من الأكار فانه لو عاد من مفروضها إلى مسنونها لم تقسد نحو أن ينسى أول التشهد ^(٢) ثم يذكر بعد أن تشهد فانه إذا عاد للتشهد من أوله لم تقسد صلاته وإنما قلنا إلى مسنون تركه احتراماً من أن يعود من ركن مفروض إلى ركن مفروض تركه فان ذلك لا يفسد بل يجب كما سيأتي * نعم وظاهر كلام المنتخب أن الرجوع للتشهد لا يفسد ما لم يشرع في القراءة * وقال ع مالم يقف في قيامه قدر ثلاث تسيجات ^(٣) وهن ك إذا رجع بعد أن رفع يديه من الأرض أفسد * وقال في الزوائد ^(٤) عن الاستاذ وغيره ^(٥) إذا عاد للقفوت بعد وضع يديه على الأرض ^(٦) أفسد وهكذا في مذاكرة النوازي (يعني عن القمل) اليسير ^(٧) في الصلاة فلا تقسد به عليه السلام قال عليم عليه السلام ثم إنه قد يكون واجبا ومندوباً ومباحاً ومكروها ^(٨) وقد عددنا الأقسام كلها فقلنا (وقد يجب) يعني القمل اليسير وذلك (كما تقسد الصلاة بتركه) نحو أن يدخل أزاره ^(٩)

^(١) فأما المقعد لو نسي التشهد الأوسط ثم عاد له من حال القراءة هل تقسد أم لا سئل قيل لا يتصور ذلك إلا في الصحيح لا في المقعد فلا يفسد اه وأما القفوت لو عاد له فيفسد كالصحيح (٢) أما لو نسي الإمام التشهد الأوسط ثم عاد إليه ومذهبه أنه لا يفسد ومذهب المؤتم الفساد قال ابن جبران فان المؤتم يجب أن يعود له على القول بأن الإمام حاكم قال شيخنا ينظر فانه لا يكون حاكماً حيث يفعل مالم يفعل المؤتم والقياس الانتظار وهو قياس قوله إلا في مفسد لو تمعد (٣) هذا إذا كان عمداً لا سهواً فان ذكر بعد الرجوع قام حتوا قد سقط التشهد بالقيام اه ب معنى فان بقي فيه فسدت قرز ولفظ البحر مسئلة فلو رجع بعد الانتصاب عمداً بطلت وسهواً لم تبطل كزيادة ركن فان ذكر بعد الرجوع قام حتوا إذ قد سقط التشهد بالقيام الأول اه ب لفظه من باب سجود السهو في قوله الخامس زيادة ركعة وهو ظاهر الأثر ^(٢) بل ولو عمداً ^(٣) وفي التثب بعد كمال الانتصاب فظاهره ولو لم يقف مقدار تسيعة وهو الذي قرره سيدنا أحد المجل والسجود في صورتين معاً وعن الملقى يعود مالم يقف قدر تسيعة ومثله في ح النكت ولفظ ح لى إذا كان قد وقف في الركن الذي عاد منه قدر تسيعة وإلا لم تقسد قرز ^(١) فيه إشكال ووجه أن الزوائد لا في جعفر والأستاذ ابنه فينظر اه لا وجه للتشكيل لأنه إذا أطلق الأستاذ فهو أبو القاسم جامع الزيادات من أصحاب م باله وإن قال الأستاذ أبو يوسف فهو الشيخ ابن أبي جعفر من أصحاب الناصر وقد ذكر ذلك في حاشية في باب التقليل والحجر ^(٢) ابن معرف ^(٣) وقد يعود مالم تقع جهته قدر تسيعة على الأرض وهو الصحيح اه تبصرة وهذا ما لم يكن مؤتماً فان كان مؤتماً وجب عليه متابعة الإمام قرز ^(٧) قيل فلو أمسك أزاره تحت إبطه كان ذلك فعلاً كثيراً فيفسد إذا استمر اه ز مورقت إلا (١) أن يستمسك بارسال يده إلا زيادة اعتاد لم تقسد اه ب معنى (١) يعني في أكثر الركن ^(٨) ومحظوراً وهو ما يؤدي إلى فساد ما قرز ^(١) قوله تعالى حافظوا على الصلوات هو من المحافظة حتى قال القتيبي ف لو لم يكن المصلي يؤدي الصلاة إلا بمارس وجب عليه ذلك ولو بأجرة فاقم اه رى لكن يقال إن كان فرضه الظن وهو يمكنه التحري فلا يجب عليه إحضار العدول وإن كان لا يمكنه التحري بناء على الأصل فلم يفتي يجب عليهم اللهم إلا أن يقال ذلك مبني على أنه لا يمكنه التحري فينظر وقال ابن حابس لا يجب قرز وقواه المتوكل على الله (٢) اعلم أنه إذ خشي انكشافه ما يجب ستره كالعورة وجب

أو نحو ذلك^(١) وهو إذا لم يصلح ذلك انكشف عورته وهو يمكن بفعل يسير فإن ذلك يجب وظاهر قول يحيى والقاسم وص بالله أنه ولو كان كثيراً إذا كان لأصلاح الصلاة لم تقسده به * وقال ض زيد وأبو جعفر بل تقسده وصح للذهب (و) قد (يندب^(٢)) الفعل اليسير في الصلاة (كمدالبتي) بالشك (الاذكار) نحو أن يمد آى الفاتحة أو الآيات بعدها (والاركان) وهو الركوع والسجود ونحوهما (بالاصابع) نحو أن يقبض عند كل ركن أصبعاً^(٣) أو نحو ذلك^(٤) (أو الحصى) نحو أن يتخذ حصى^(٥) يزل عند كل ركعة حصاة ومن للدوب تسوية الرءاء^(٦) أو الحصى لموضع سجوده (و) قد (يباح) الفعل اليسير (كتسكين) المصلى (ما يؤذيه) من جسمه وذلك نحو أن يكون في بعض جسمه ألم وهو يسكن ان غرزه أو تصيبه حكة في بعض جسمه وهى تسكن بالخط فإن ذلك يجوز له الفمز والخط إذا كان يسيراً لكن ذلك على وجهين (أحدهما) أن يكون هذا الذي يؤذيه يشغل قلبه عن الصلاة فإذا سكنه حنت صلاته فانه حينئذ يلحق بالدوب فاما إذا كان يسيراً لا يشغل كان تسكينه مباحاً ومن هذا الضرب الانتكاء عند النهوض^(٧) للقيام على حائط أو نحوه إذا كان ثم ضعف يقتضى ذلك (و) قد (يصكره^(٨)) الفعل اليسير

ستره بفعل أو فعلين وفي الثالث الخلاف وإن خشى انكشاف ما يستحب ستره استحب بفعل واحد وكره بفعلين وأفسد بثلاثة والذي يستحب ستره كالتطير وإن خشى انكشاف ما لا يجب ستره فلا يستحب كالتوب على القميص كره بفعل وبفعلين والثالث مفسد ذكره في تعليق الفقيه س والزهور^(١) إدارة المؤمن حيث كان في آخر الوقت وفيه تلبس قرز^(٢) ومن ذلك إدارة المؤمن ليقف عن يمينه كفعل النبي صلعم لابن عباس وكذا تنبيه اللاحق ليقوم لإتمام صلاته وكذا لو رمن المؤمن إمامه حيث قام بعد كمال الصلاة ناسياً لم تقسده والوجه في ذلك أن فسادها مع إمكان التدارك محظور اه فتح^(٣) ويرسلها عند قبض الأخرى فإن تركها قدر ثلاث تسبيحات أفسد إلا أن لا يمكن معرفة الصلاة إلا باستقرار القبض لم يضر لكن لا يؤم غيره اه ينظر وقيل وإن لم يرسلها وهو ظاهر الشرح اه حيث^(٤) قل الخاتم من أصبع إلى أصبع^(٥) بالقرب منه فاما لو حمل الحصى في كفه وجعل يطرح عند كل آية جصاة أو نحو ذلك فهو فعل كثير مفسد على المذهب اه تكيل وح آثار قرز^(٦) بعد الدخول في الصلاة^(٧) فإن كان لا يمكنه إلا بذلك هل يجب لأن ما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه قال في السكافي لا يجب ذلك إجماعاً فان فعل جاز وهذا إذا كان مستقل بنفسه حال قيامه عند الانتكاء وإنما الانتكاء إمانة لا لو كان لا مستقل إلا على الحائط فسدت صلاته ويجب عليه أن يصلي من قعود (هـ) وفي التذكرة أنه مندوب قرز^(٨) تنبيه في التفكير في الصلاة لا يفسدها ولو كان في أمور الدنيا لكنه مكروه قال ص بالله وإذا فعل هذا المكروه لم يستدع سجود السهو قرز * وبما يكره ترك الدعاء عقيب الصلاة لقوله تعالى فإذا فرغت فانصب ويستحب الدعاء سراً لا جهرأ فإذا أردت الانصراف دعوت بدعاء الانصراف فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد الانصراف من الصلاة مسح جبهته بيده اليمنى ثم يقول اللهم لك الحمد لا إله إلا أنت عالم الغيب والشهادة اللهم أذهب عني الهم والحزن والفقن ما ظهر منها وما بطن اه ارشاد بقظه

(كالخلق) ^(١) وهو أن يصلي حاقناً أي مدافعا لبول أو غائط أو نفس فيجذ في حبس ذلك في حال الصلاة فإن ذلك مكروه آثار ^(٢) وردت فيه وإنما يكون مكروها حيث يمكنه استكمال أو كان الصلاة وفروضها على الوجه للشروع فأما لو أدى مدافعة ذلك إلى الإخلال بشيء من الواجب فيها كان مفسداً (و) مما يكره (المبث ^(٣)) الصلاة وضابطه كل فعل يسير ليس من الصلاة ولا من اصلاحها وذلك نحو أن يمبث بلحيته أو يمحك في جسده مالا يؤذيه أو يضع يده على فيه عند التأثب ^(٤) وفي شرح الأمانة عن زيد بن علي والفقهاء جواز ^(٥) من غير كراهة فأما في غير الصلاة فذلك مستحب ^(٦) ومن هذا النوع أن يمسح جبهته من التراب الذي يعلق بها عند السجود وذلك هل وجب أو أحدها أن يكون ذلك كثيراً حتى يمنع من اتصال الجبهة في السجدة الثانية بالأرض فإن إزالة ذلك واجب لأنه حينئذ يجري مجرى المصابة ^(٧) وإن كان لا يمنع كره إزالته ^(٨) لأن مسحه ليس من الصلاة ولا من اصلاحها ومن هذا أن يفضض عينيه ^(٩)

^(١٠) فإن عرض له وهو في الصلاة قال القسم (١) يستحب له الخروج وقال ط لا يخرج إلا أن غشي بطلانها (١) إلا أن غشي فوات الوقت عند القسم عليه فلا يكره بل يجب الاتيان بها أي بالصلاة اهـ (و) نعميل الكلام في ذلك أن يقال إن عرض له قبل الدخول في الصلاة نظر فإن غلب في ظنه أنه لا يمكن من إتمامها لم يجزه الدخول فيها بل يزيل ذلك ثم جوضاً ثم يصلي وإن غلب في ظنه أنه يمكن من إتمامها مع مدافعة ذلك نظراً فإن كان الوقت موسماً والطهارة ممكنة كراهة الدخول بل يزيل ذلك ثم جوضاً ويصلي وإن كان مضيقاً غشي فوات الوقت أو تضار الماء زالت كراهة الدخول بل ولو قيل يصح وجوب الدخول في الصلاة لم يعد ذلك أما إذا عجز عن ذلك بعد دخوله في الصلاة نظر فإن كان لا يمكن من إتمامها فالسجدة ظاهرة وإن كان يمكن لكن مع مدافعة فذكر القبيح أنه لا يجوز له الخروج بعد أن أحرم بها قياساً على سائر العوارض التي لا تصح فيها الصلاة وذكر القبيح أن التندوب له الخروج ويستأقها وهذا هو الصحيح عندنا لأن ورود انتهى لم يفصل بين أن يكون قد دخل أم لا وأنه علة الكراهة بعد الدخول حاصلة ولا وجه للقياس على سائر العوارض التي لا تصح الصلاة بها في كونه لا يجوز له الخروج لأن الأمر قد خص هذا بالذكر وإذا ثبت النص بطل القياس وقد قيل لا صلاة لحاقن وهو من يدافع البول والحاقب من يدافع القائط اهـ (و) الحاقن من يدافع الريح ^(٢) كقولهم صلوا لا صلاة لحاقن ولا ذاقن ولا راعن ^(٣) يسكنون البلاء وقبح العين ^(٤) وإذا قرأ عند التأثب ولم تنته حروف القراءة فسدت صلاته اهـ إذا كان في القدر الواجب ولم يده صحيفاً قرز أو في غيره ولحن فيه وأخرجه عن كونه قرزاً قرز ^(٥) الخلاف راجع إلى التأثب فقط ^(٦) اتفاقاً ويكون باليسار أي يظهر كنهه لا يسر (هـ) يعني فيكره مسح الجبهة لما في الحديث أن تركه خير من مائة ناقة كلها سود الحلق ^(٧) فعلى هذا الطويل يزيله الذكر دون الأنثى اهـ وقيل يجب على الأنثى إزالته إذ ليس من جنس المصابة قرز فلو قال يجري مجرى المحمول كان أولى ليعم الذكر والأنثى ^(٨) يعني في حال الصلاة فأما بعدها فيزيله لأجل الرأفة اهـ زهور ^(٩) لما ناقة المشوع (هـ) ولا تصد أن غمض عينيه من أول الصلاة إلى آخرها وظاهره ولو باعتماد قرز وقال المنصور بالله تصداه زهور

أو يلتفت يمنة أو يسرة يسيرا * ومن هذا تنقية الأنف بفعل يسير والنفخ فان تولد منه حرفان أقصد (و) يكره (حبس البخامة) في القم لأن ذلك يخل بالأذكار فيلقبها عند رجليه ^(١) فان كان وحده فمن يساره ^(٢) وان كان في مسجد ففي طرف ثوبه ^(٣) (و) يكره (قلم الظفر) ^(٤) ولا يفسد الصلاة (و) يكره (قتل القمل) في الصلاة ولا يفسد لأنه يحصل بفعل قليل قتلها ومن عملية أنه يفسد قتل قلة الرأس لاقملة البدن ﴿ قال مولانا عليهم ﴾ وهذا الفرق لا وجه له فان قلت قد كان دخل قتل القمل في العبث ﴿ قال مولانا عليهم ﴾ ذكرناه لأنه يتوهم فيه الكثرة ولأجل الخلاف الذي ذكرنا والفرق بين قتله وقاته قوله (لا التواءه) ^(٥) أي لاقاء القمل في حال الصلاة فانه لا يكره وفي النوع الثالث ﴿ من التمسدات ﴾ ﴿ قوله عليهم ﴾ (و) تفسد الصلاة (بكلام) ^(٦) فيها (ليس) هو (من القرآن ولا) من (أذكارها) ^(٧) أو كلام (منها) لكن للتكلم قصده (خطابا) ^(٨) للغير نحو أن يقول يا عيسى ويريد نداء أو نحو ذلك فانه يفسد وإنما يفسده الكلام اذا تكلم (بمرفقين فصاعدا) ^(٩) سواء كان عمدا أو سهوا فاما اذا كان حرفا واحدا لم يفسد ^(١٠) * ذكره ع ﴿ قال مولانا عليهم ﴾ اللهم الا ان يتخلل في لفظه يخرجها من معناها فانها تفسد لأجل اللقطة لأجل الحرف نحو أن يزيد حاء بعد اللام من الضالين فيقول الضالطين وقال ك ^(١١) ان ما وقع سهوا من الكلام لم يفسد مطلقا ^(١٢) أو عمدا لاصلاح الصلاة (ومنه) أي ومما ألحق بالكلام في الافساد وان لم يسم كلاما تسعة أشياء ﴿ الأول ﴾ القراءة (الشاذة) ^(١٣) وهي ما لم تكن من

^(١٤) اذا كان في جماعة وفي غير المسجد ^(١٥) تشرعا لملك المؤمنين ولا يزيقها أمامه لقوله صلوا لا يزيقن أحدكم في الصلاة تلقاء وجهه ولا عن يمينه ولا يزيقن عن شماله أو تحت قدمه اليسرى اه دوارى ^(١٦) فان كان التوب للغير ففي جسده فان كان محترقا أو متنجسا أزدردها فان كان صائما خرج من الصلاة اه ع ولو ضاق الوقت ومثله عن عيسى دغفان لأن الاخلال بها أهن من فعل المحظور وعن المتوكل على الله واجبا ن تارضا فيضير ومثله عن المتقي قرز ^(١٧) بالسب أو باليد بفعل يسير قرز لا بالقرض فتفسد اه غ من باب سجود السهو قرز ^(١٨) حيث يباح له الا لقاءه في المسجد وملك الغير وكذا الحرم قرز ^(١٩) والفرق بين القتل القليل والكلام القليل ان القليل لا يمكن الاحتراز منه والكلام يمكن الاحتراز منه اه ب ^(٢٠) لداخلة فيها قرز ^(٢١) أو وجوبه بقرز ^(٢٢) يعود إلى الطرفين قرز ^(٢٣) إذا كان متصلا بجملة نحو من زيد وأما اذا كان مستقلا فانها تفسد نحو باه وياه وألف وميم ونحو ذلك اه صبيترى ^(٢٤) ون وش ^(٢٥) سواء كان لاصلاح الصلاة أم لا ^(٢٦) مثل قوله تعالى وما قدروا الله حق قدره بتشديد الدال وكذا رسول من أعسكم فبفتح الفاء ومثل قوله تعالى إن الباقر تشابه علينا فهذا مفسد اه ح فصح (هـ) فان التمس هل هي شاذة أم لا أجاب بي بالصحة قرز وقيل تفسد لأن الاصل في الصلاة تحريم الكلام (هـ) روى عن الامام ان يقرأ اثنتان وسبعون وروى عن أن أنه يقرأ ملك يوم الدين بالفتح في الكاف يشير ألف اه

آى السبع^(١١) القراءات المشهورة فانها تقصد صلاة من قرأ بها عندنا وعن الحنفى والامامى والزحصرى^(١٢) أنها لا تقصد (و) الثانى مما ألحق بالكلام المفسد (قطع النغلة^(١٣)) من وسطها ثم أعادها^(١٤) فذلك مفسد (إلا لندر^(١٥)) واعلم أن ذلك إن كان لا يتقطع نفس^(١٦) لم يفسد وإن لم يكن فلا يخلو الذى وقف عليه اما أن يوجد مثله فى القرآن^(١٧) أو أذكر الصلاة أولاً إن وجد لم يفسد^(١٨) مالم يقصد الخطأ وإن لم يوجد نحو أن يقول الحمد من الحمد لله أو السلا من السلام^(١٩) * فقال الحنفى تقصد صلاته^(٢٠) وصحح المذهب وعن ص بالله وأبى مضر لا تقصد^(٢١) * قال مولانا عليم * وهذا القول قوى جداً^(٢٢) * قال والأقرب أن قطع النغلة سهواً مجرى مجرى من انقطع نفسه لأنه تندر منه الاتمام لأجل السهو (و) الثالث مما ألحق بالكلام المفسد (تنحج^(٢٣)) من المصل فيه حرفان فصاعداً وقال الناصر وش أنه لا يفسد^(٢٤) مطلقاً وحكى فى السكاى عن ن أنه إن فعله لأصلاح الصلاة لم تقصد ومثله عن ص بالله (و) الرابع (أنين^(٢٥)) يقع فى حال الصلاة

^(١١) وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر والكوفيين وهم ماصم وحزة والكسائى ومنهم من زاد ثلاثة^(١٢) وقال الشاذة ماعداً العشر^(١٣) * وم يعقوب الحضرى وأبو معشر الطبرى وأبى ابن خلف الجبلى^(١٤) وزيد و نوالقرالى^(١٥) وليس من اللحن بل من الكلام لكن خصه الاجماع مع النندر اه حيث وفى بعض الحواشى الفرق بين اللحن وقطع النغلة انه فى قطع النغلة فصل بين القراءة والاستمرار بخلاف اللحن * فإذا قال نس من نستعين ثم انقطع نفسه لم تقصد فان تم النغلة فقال تين فظاهر كلام الصيترى انها لا تقصد لأن ذلك معنى قطع النغلة للنندر أعني قطعها ثم يصحها للنندر وقد يقال إذا ابتدأ الكلمة من وسطها فقد قطعها لنندر ففسد اه غاية^(١٦) لافرق اه تى قرز والوجه أنه لحن^(١٧) ومن النندر أن يعيدها شاكاً فيما قد نطق به أما لو خشي لحناً قطعها فعمل ذلك عذر اه رى قرز^(١٨) أو عطاس أو تناؤب^(١٩) مثل الذى من الذين اه لمه أو سل من سلسيلا اه تبصرة^(٢٠) ولو عمداً ولذا قال فى الفتح ومن النندر الوقوف على ماله مثل فعلى هذا لا يقصد عمداً كان أو سهواً قرز ونقط ح لى وإن كان لنندر عذر بل قطعها عمداً قلن كان له نظير لم تقصد مالم يقصد الخطأ وهذا الطرف خلاف مفهوم از^(٢١) بل له نظير من السلاسل قرز^(٢٢) مع العمد قرز^(٢٣) مع السهو^(٢٤) لأن المقصود القرآن وإن انقطعت ألفاظه لكن يقال يجب أن يعيده أو يأتى بالواجب على الصحة من غيره اه صيترى لفظاً^(٢٥) يقال إذا لم يمكنه القراءة إلا بالتنحج صار كالمستعش وكالسعال والعطاس الغالب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمرتم بأمر فأتوا به ما استطعتم وقواه الملقى للمذهب اه قال الامام يحيى ومن ثم رأى طيبة فاستطلع نفسه لم تقصد صلاته لأنه فعل قليل اه نور أبصار قرز^(٢٦) ولو سهواً قرز^(٢٧) لأن علياً عليه السلام كان إذا قرع الباب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى بتنحج وهكذا فى الزادات أنه لا يفسد قلنا لعله قبل نسخ الكلام ثم دليل التحريم أرجح للحظراب وجواب آخر وهو أن النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يصلى فى بيته إلا التواضعا وأما التواضع فى المسجد والنفل مخفف فيه فلا يقاس عليه الترض فى عدم الفساد اه من خط القاضي محمد بن على الشوكانى^(٢٨) إذا كان بحر فين فصاعداً اه بهرات قرز^(٢٩) * ومثله المخطاط والتنحج اه صيترى

من أي مصيبة كانت (غالباً) احترازاً من أن يكون الأئنين لأجل خوف ^(١) الله تعالى فإن ذلك لا يفسد ^(٢) * وقال ن وش ان الأئنين لا يفسد مطلقاً ^(٣) لأنه ليس بحرف من منظومة * وقال السيد ادریس التهای عكس قولنا فقال يفسد إذا كان من خوف الآخرة ولا يفسد إذا كان من وجع وقال محمد أنه لا يفسد إذا لم يملك سواء كان من وجع أو من غيره * قال مولانا عليم * واعلم أن من قال أن الأئنين يفسد فقد دخل تحتها التأوه لأنه أبلغ منه ^(٤) ولهذا لم نذكره في الازهار استغناء بذكر الأئنين * تنبيه * اعلم أن ظاهر كلام أهل المذهب أن السعال والعطاس ^(٥) لا يفسد الصلاة سواء أمكن دفعه أم لا وذكر القتيبي ل وجع أنه إذا أمكن دفعه كان كالتمتعح فيفسد وأشار في الشرح ^(٦) إلى مثل قولها (و) الخامس مما ألحق بالكلام المنفسد (لحن) واقع في الصلاة ^(٧) أما في القرآن أو في سائر أذكارها بعد تكبيرة الاحرام وحقيقة اللحن في الاصطلاح هو تغيير الكلام عن وجهه بزيادة ^(٨) أو نقصان أو تمكيس ^(٩) أو إبدال وإثما يكون اللحن مفسداً في حالين * الحال الأول *

(١) أو الجنة أو النار (٢) وفي الحديث انه صلح كان يصلي ولصدره أزيز كأزيز المرحل اه غ المرحل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم اه ديوان أدب الاناء الذي يخل فيه الماء سواء كان من حديد أو صفر أو حجارة ^(٣) ولو أمكن دفعه قرز ^(٤) حجة من قال انه يفسد ان الحرفين كلام يدل عليه قوله تعالى ولا تقل لهما أف وحجبة ن ومن قال بقوله انه ليس بكلام لقوة ولا شرهما اه لمعة ^(٥) والفرق بين التأوه والأئنين ان التأوه اصفاء الحروف والأئنين أن لا يصفيها قال الشاعر :

آه من جرة على كبدي أذوب من حرها وأتهب

اه يان وقال آخر

آه مما جئت لو كان يخني ألف من عظيم ذلي وهاء

(٥) ما لم يعمدها أو يعمدها سبهما في حال الصلاة اه ن معنى قرز ولا سجود سو قرز (٦) وأما الحمد لله عند العطاس ونحوه فحمد لله لا يفسد وعند الهدوية تفسد وقيل لا تفسد (٧) عند الهدوية قرز بخلاف ما إذا أخبره الغير بما يسره وهو في الصلاة فقال الحمد لله رافضاً صوته فإنه يفسد عند الهدوية قرز لأنه إجابة للغير ذكره القتيبي ف وقد ذكره جعفر أن من استرجع عند سماعه للحن أو سبج عن ذكر نجاب صنع الله فسدت صلاته عند الهدوية فكذلك يأتي عند العطاس ونحوه والمذهب عدم الفساد قرز في ماعداد قوله إجابة للغير وأما هو يفسد (٨) ويسجد للسو ما يمكن في جماعة في حال جهر الامام لأنه يكون منازما قرز يعني تفسد ^(٩) في الصلاة لأنه يبدل الغالب لكن هذا يقتضي أن الأئنين الغالب لا يفسد كما قال محمد اه غ ^(١٠) سواء كان عمداً أو سهواً فيألا يوجد له مثل والإشياء ^(١١) الزيادة أن يزيد جاء بعد اللام في الضائين والنقصان أن يقول صراط الذي والتكميس أن يقول الحمد لله رب العالمين والابدال أن يبدل المعين غيتاً في كصفت والحاء غاء في الحمد والطاء ضاداً وعكسه * تنبيه * قال الامام والغزالي من أبدل الضاد بالطاء أو عكسه لا تبطل صلاته قلت والمذهب خلافه إلا أن يوجد في القرآن كظنين اه غ قرز (١٢) قال الامام المهدي ووصل الهمزة المقطوعة يفسد لا العكس اه تجري مثل قوله تعالى اطلع النيب ^(١٣) وسواء كان ذلك في الحروف أو في حركاتها اه كواكب لفظاً

إذا كان (لا مثل له ^(١)) يوجد (فيها) أى لا يوجد له نظير لافى القرآن ولا فى سائر أذكار الصلاة مثال ذلك أن يخفض الباء من قوله النجم الثاقب ^(٢) فانه لا يوجد لذلك نظير فى القرآن ولا فى أذكاريها فما أشبه ذلك كان مفسداً ^(٣) (الحال الثانى) قوله (أو) كان لحنا له نظير فى القرآن ^(٤) أو أذكار الصلاة ^(٥) لكنه وقع (فى القدر ^(٦) الواجب) من القراءة والأذكار (ولم يمهده المصلى صحيحاً ^(٧)) حتى خرج من الصلاة فان ذلك يفسد فاما لوقوع ذلك فى الزائد على

^(١) فان التيسر فالأصل الصحة قرز ^(٢) تنبيه ^(٣) إن قيل ما حكم صلاة العوام مع لحنهم الظاهر قال عليهم لا يخلو هذا اللحن إما أن يكون قد التزم مذهباً أو لا إن لم يكن قد التزم فصلاته صحيحة لأنه قد وافق بعض الاجتهادات وإن لم يعلم ذلك كما يجرى من أسلم على التكاح الموافق لبعض الاجتهادات مع كونه حين العقد لم يكن مريداً للعمل بذلك المذهب وإن كان قد التزم مذهباً وعرف شروط صحة التقليد ثم وافق مذهب من قبله فلا كلام وإن لم يوافقها فان كان عالماً بالخالفه فعلى كالمصلاة فيعيد فى الوقت ويقضى بعده وإن كان جاهلاً أماد فى الوقت لا يعمدو هذا مع عدم مخالفة الاجماع اهـ ^(٤) وفيه اشكال من حيث أنه ذكر فيما مر أن الشاذة تفسد الصلاة وإن لم تغير المعنى ونظيره أن اللحن مفسد بطريق الأولى لأنه خطأ محض والشاذة قد هلت قرأنا لكن أحاديا وكونه وجد له نظير فى القرآن لا يكتفى فى الجواز لأن الكلام فى التركيب الحاضر ولأن الشاذة الغالب وجود نظيرها فى القرآن مع الاستقامة فى العربية وإنما قد فيها وجود التواتر وموافقة خط المصحف اللهم إلا أن يقال الكلام فى الشاذة مقيد بهذا أى إذا لم يوجد لها نظير فى القرآن ولا فى أذكار الصلاة اهـ ذماري ^(٥) أو يضم النون من سبحان فان ذلك يفسد بخلاف ما لم نون ما ينون حال الوقف أو ترك التنوين حال الوصل أو لم يشبع الحروف فان ذلك لا يضر وكذا لو قصر الممدود والعكس فلا يفسد لأن الأصل القصير سواء أماد أم لا وكذا لو قطع همزة الوصل لا لو وصل همزة القطع تفسد اهـ رى لفظاً قرز ^(٦) وله صور ههنا فى تغيير الحركة نحو أن يضم الباء من رب العالمين أو التاء من أمنت ^(٧) عليهم أو ينصب الحاء من ونادى نوح أو يرفعها من أرسلنا نوحاً أو ينصب الجلالة أو يخفضها من قوله تعالى ولقد نصركم الله فى مواطن وما أشبه ذلك ومنها فى القصص أن يقول فى الذين الذى ومنها الجمع بين اللفظتين المتباينتين اهـ ح يجر وإنما فرقنا بين ما يوجد له نظير وما لا يوجد لأن ما لا يوجد له نظير يصير من جنس الكلام الذى لم يشرع فى الصلاة وقد ثبت أنه مفسد عمده وسواء بخلاف ما له نظير فانه يجرى مجرى بعض أذكاريها إذا جعل فى غير موضعه كاقراءة حال التشهد فان ذلك لا يفسد فان قلت هلا صحت وإن لم يمهده صحيحاً قلت انه مهما لم يمهده قد أتى بالقدر الواجب من الأذكار فى غير موضعه لأن هذا الذى لحن فيه جعلناه فى حكم ذكر فى غير موضعه اهـ غ قرز ^(١) ونظيرها قوله تعالى أذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم ^(٢) مثل سلام عليكم لا ينتهي الجاهلين فقال السلام عليكم فانه لا يفسد لأن له نظير فى أذكار الصلاة وهو السلام عليكم ^(٣) وجدت فى بعض الصائقي ما لفظه وتخصيل الكلام فى اللحن الواقع فى الصلاة إما أن يوجد مثله فى القرآن أو أذكار الصلاة أم لا إن لم يوجد بطلت صلاته وإن وجد فاما أن يكون فى القدر الواجب أو فى الزائد إن كان فى الزائد لم يطل صلاته وإن كان فى الواجب فان أعاده على الصحة والنيات صحت وإن لم يمهده بطلت اهـ وقد تضمنته از ^(٤) حيث كان فى الفاتحة وإن كان فى الثلاث الآيات أعادها أو غيرها لأن المقصود الايتان بالواجب صحيحاً قرز ^(٥) وحاصله ^(٦) ان الممدوما لا نظير له وما كان فى القدر الواجب ولم يمهده صحيحاً مفسداً مطلقاً والسهو وماله نظير فى القرآن فى الزائد على القدر الواجب أو فيه وأعاده لم تفسد اهـ ح لى ومثله فى النيت

التدبر الواجب من القراءة أو في التدبر الواجب وأعادته صحيحاً لم يفسد مثاله أن يقرأ ونادى نوحاً سهواً منه فإن قرأ ذلك عمداً ظلم بالله قولان في صحة صلاة من جمع بين لفظتين متباينتين^(١) عمداً (و) السادس: مما ألحق بالكلام الفساد (الجمع بين لفظتين متباينتين^(٢)) نحو يا عيسى بن موسى أو يا موسى بن عمران فإن هذه الألفاظ أفرادها في القرآن لا تركيبها فإذا جمع القارى بين الأفراد المتباينة وركبها فإن كان ذلك (عمداً) فسدت صلاته ذكره م بالله في أحد قولين في الزيادات^(٣) بخلاف ما لو كان سهواً فإنه لا يفسد قولاً واحداً^(٤) وكذا لو جمع بين آيات متفرقة قلها بتركيبها وجمع آية إلى آية فإن ذلك يصح ولا تقصد به الصلاة^(٥) قال مولانا عليم: ما ما قاله الفقيه ل من أن في هذا الكلام أعنى الحكم بفساد الصلاة بالجمع بين اللفظتين للتباينتين إشارة إلى أن الموالاة بين التدبر الواجب من الآيات يلزم فذلك غير صحيح عندنا ولا مأخذ فيه إلى آخر ما ذكره عليم (و) السابع: مما ألحق بالكلام الفساد (الفتح على امام^(٦)) ومثاله أن يصصر الامام في بعض السور بمعنى لا يذكر الآية التي بعد ما قد قرأه من السورة فإن المؤمن إذا قرأ تلك الآية لينبه الامام على ما التبس عليه فسدت صلاته ان اتفق أحد أمور خمسة الأول: أن يكون ذلك الامام (قد أدى) التدبر (الواجب) من القراءة وحصل اللبس بعد ذلك فإنه حينئذ لا ضرورة تلجئ إلى الفتح عليه فتفسد لأنه لا يجوز إلا لضرورة وهذا حكاه الفقيه عن المذاكرين قيل: وهذا فيه نظر لأن الأخبار الواردة في الفتح لم تفرق بين التدبر الواجب والزائد قال

(١) المختار القصاد قرز^(١) أما لو قال قل بنية الصمد ثم جعلها للعلق أو الناس أو قال إذا بنيت الشمس كورت ثم جعلها السماء انقطرت أو النصر أو قال تبارك الذي بنيت الملك ثم جعلها للفرقان فسدت كن جمع بين لفظتين متباينتين عمداً وهذا منصوب عليه اه حاطى وح ا ث لكن هذا يخالف ما في الميار أن النية لا تعتبر كما لو قصد بالقراءة الشفاء قرز^(٢) سواء وقع في الزائد على التدبر الواجب وفيه وسواء أعاده على وجه الصحة أم لا (٢) بل في الأفاذة ولم يذكره في الزيادات اه مرغم^(٣) والفرق بين جمع الآيات وجمع الألفاظ الأفراد أن جمع الألفاظ يخرجها عن كونه قرآناً بدليل جواز التكلم به للجنب بخلاف الآيتين المتباينتين إذا اجتمعا وركبنا فالقرآن باقى في أنه لا يجوز للجنب التكلم بها فيبطل ما قاله الفقيه ف اه تك (٣) إذا كان في الزائد على التدبر الواجب أو فيه أو أعاده صحيحاً اه صبرى^(٤) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفتت بقوله تعالى ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وربنا لا تؤاخذنا الخ الآية فلم بذلك أنه إذا جمع آية إلى آية ليكمل معناها في نفسه من دون تركيب لا مانع منه اه ص (٥) أو لفظات أيضاً كل لفظة بكل معناها مستقلاً اه ص وعن ض سعيد الحبل لا يصح قرز^(٦) صوابه إمامه قال في النهاية فإن فصح على غير إمامه فهو غير مشروع إجماعاً فإن فعل بطلت صلاة الفاجع عند القاسمية وحوش (٥) فإن لم يتبته فله العزل وقيل بل له أن يلقنه حتى يستوفى التدبر الواجب وقوله الملقن فإن لم يتبته عزلوا في آخر ركعة وهو ظاهر از في قوله ويجب متابعتها إلا في مفسد قرز

مولانا عليم ﴿ وفي كلام الفقهاء نظر وقياس المذهب ما ذكره للذاكرون ﴾ الأمر الثاني ﴿ قوله (أو) يكون ذلك الامام قد انتقل ^(١)) من تلك الآية أو السورة التي حُصر فيها لأنه اذا قد انتقل استغنى عن الفتح فكان الفتح مفسداً ﴿ الأمر الثالث ﴾ قوله (أو) يحصر الامام ويفتح للمؤتم عليه (في غير القراءة) من اذكار ^(٢) الصلاة أو أركانها نحو أن يلتبس على الامام كم قد ركع فيقوم للمؤتم بعده ويرفع صوته بالكبيرة ليمله لأن ذلك جار مجرى الخطاب ^(٣) ﴿ الأمر الرابع ﴾ قوله (أو) يحصر الامام ويفتح عليه للمؤتم (في) القراءة (السرية) ^(٤) فان الفتح حينئذ مفسد ﴿ الأمر الخامس ﴾ قوله (أو) يفتح عليه (بغير ما أحصر فيه) ^(٥) نحو أن يتلو عليه غير الآية التي نسيها أو سبى أو تنحى أو تنحى وقال م بالله وح وش أنه يصح الفتح بغير القراءة كالتركيب والتسبيح والتلحين في جميع الأركان ﴿ تنبيه ﴾ اختلف العلماء في حكم الفتح على الامام اذا كانت شروط جوازه قليل مد ^(٦) إنه يستحب على ظاهر قول أصحابنا وقال ص بالله أنه واجب ^(٧) ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وهذا قياس ^(٨) المذهب وقال زيد بن علي إنه مكروه ^(٩) (و) ﴿ الثامن ﴾ مما

^(١) فان اتفق الفتح والانتقال لم يفسد ولعله ظاهر ازا في قرز فان التمس فسدت لأن الأصل في الصلاة تحريم المنازعة اهـ يرى قرز وقيل لا تفسد لأن الأصل تحريم الأفعال لا الأقوال وفي بعض الحواشي لان الأصل الصحة قرز ^(٢) في غير القامحة لأن آياتها مرتبة قرز ^(٣) كالشهاد الواجب وتكبير العيد والجماعة ^(٤) مالم يكن فرضه التسبيح وفتح لم يفسد ينظر فالقياس انها تفسد لأنه لا يصح عمل عنه كافي السرية ^(٥) فاما لو لم يرفع صوته لكنه قام وقصد بالقيام تنبيه الامام فلهذا لا تفسد لأنه لا خطاب قرز ^(٦) لأنه غير متصل عنه القراءة فكانه غير امامه اهـ صعب ترى ^(٧) هذا على قول ص بالله ان أقل القامحة كأقل الجهر وعلى قول م بالله وح وش انه هيئة وقال في الزهور والفتح لا يأتى في السرية ^(٨) قيل ولا يزيد على ما يذكر الامام فان زاد فسدت اهـ ز قرز ^(٩) في القامحة ^(١٠) لافي الآيات يعني لو أحصر في آية ففتح عليه بآية أخرى فلا تفسد لأنها لا تسمى اهـ وكذا لو قرأ القامحة وسكت ففتح عليه للمؤتم بأى السور شاء إن كان يحسن القراءة فان كان لا يحسن إلا بعض السور وفتح عليه بغير ما يحسن فسدت لأنه غير ما أحصر فيه قرز ^(١١) وظاهر از عدم الفرق ^(١٢) قوله صلالم إذا استطعكم الامام فاطعموه وذلك من باب التمثيل والتشبيه لأنهم يدخلون القرآن في فيه كما يدخل الطعام اهـ هداية ^(١٣) وإذا فتح جماعة في حالة واحدة صح ولم يفسد صلاتهم قرز ^(١٤) قال الامام شرف الدين ولا يقلان ان الواجب إجماعين في الركعة الأخيرة فلا يفتح عليه إلا فيها لأن كل ركعة تصلح له فلا معنى لذلك اهـ ح ا ث وهو مفهوم لان في قوله والفتح على امام قد أدى الواجب قهم من ذلك انه مهم لم يؤد ففتح عليه من غير فصل بين الركعة الآخرة وما قبلها اهـ من خط القاضي محمد بن علي الشوكاني ^(١٥) وكذا يجوز الفتح على الامام إذا ترك الجهر في صلاة الجهر إذا كان مذهبه الوجوب فان أخر الفتح عليه إلى آخر الركعة الآخرة قبل الركوع جاز اهـ سلوك وظاهر المذهب خلافه بمعنى انه يعزل ولا يجوز له الفتح قرز ^(١٦) قواه مفتي وتهاى وابن رابع والمتوكل على الله في آخر ركعة لا قبلها فيندب ^(١٧) لأنه لا يجوز له الخروج من الصلاة مع امكان أصلها فانما لم يفتح للمؤتم على الامام تابع الامام حتى يهوى الامام لآخر ركوع ومنه هوى الركوع الآخر عزل للمؤتم صلاته وأتمها منفرداً ^(١٨) لأنه تلهين فلنا خصه الاجماع بل حديث إذا استطعكم الامام الخ

الحق بالكلام المفسد (ضحك^(١)) وقم من للصلي حتى (منع^(٢)) من استمره على (القراءة) فانه مفسد اذا بلغ هذا الحد ذكره ط وقال م بالله في الافادة للضحك المفسد أن يظهر معه صوت لجعلها على خليل خلافة بين السدين وحاصل هذه المسئلة أنه ان ما يبدوا صوته أولى والأول اما أن يختار الضحك أو سببه أولى فالأول^(٣) يفسد اجماعاً والثاني يفسد^(٤) على ما يقتضيه ظاهر المذهب ككلام السامى خلافاً للش لأنه يقول كلام السامى لا يفسد وقال على خليل يحتمل أن لا يفسد كالسمال الغالب وان لم يكن معه صوت فان كان تبساً^(٥) لم يفسد بالاجماع وان ملأ فاه حتى يمنعه من القراءة تحقيقاً أو تقديرًا فاختلف بين السدين^(٦) (رو) التامس عما ألحق بالكلام المفسد (رفع الصوت^(٧)) بشيء من أذكار الصلاة فان قصد بالرفع (إعلاماً^(٨)) لنسويه أنه في الصلاة (الا) أن يقصد الاعلام (لإزالة) خوفاً منه أو عليه^(٩) أو اختلال الصلاة بفعل مكروه فيها كالمرور بين مسجده وقدميه^(١٠) (أو) يقصده به اعلام (المؤمنين^(١١)) به فهو رفع الصوت بتكبير النقل أو بلفظ التسميع أو بالقراءة ليعلم المؤمنين

(١) حقيقة الضحك هو اختراع الوجه واليمين مع الحاجبين وتقلص الشفتين وقيل حصول تفتح الوجه والأفجان لسرعة وأوجب اه زنجشري^(٢) خزع النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وخلفه أصحابه فجاء رجل أعمى وثمة يثر على رأسها خصيفة فتزدى فيها فضحك القوم فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك بأعادة الوضوء والصلاة لأنه ينتقض الوضوء إذا كان معصية كالا ينتقض الوضوء في غير الصلاة من الضحك إلا ما كان معصية فيه قياساً على سائر الاحداث إذا كانت ناقضة للوضوء في غيرها اه من أصول الأحكام وماروى أن ابن أم مكتوم وقع في يثر فلما رآه أهل الصف الأول ضحكوا لوقعته وضحك لضحكهم أهل الصف الثاني فأمر أهل الصف الأول بأعادة الصلاة وأهل الصف الثاني بأعادة الوضوء والصلاة والحجة ماروى أنه صلى الله عليه وسلم الذين ضحكوا خلفه وهم في الصلاة حين سقط الأعمى بأعادة الوضوء والصلاة جميعاً اه انتصار رواه أبو العالمة قال في الشفاء وهو متناول عنهم ضحكوا اغتباراً من مع امكان ترك الضحك فيكون الضحك حينئذ معصية اه وقد تقدم في الوضوء أنه لا يوجب الوضوء إلا إذا تمم ليكون معصية^(٣) حيث بدا صوته واختار الضحك وينتقض الوضوء قرز^(٤) وهو حيث لا يختار الضحك ولا سببه مع بدو صوته ولا ينتقض وضوءه كما تقدم في الوضوء انه لا ينتقضه إلا بتعمد التهمة^(٥) ولم يمنع القراءة قرز^(٦) المذهب السداد وهو ظاهر از قرز^(٧) قال في البرهان وكذا من قرأ قراءة بعض المشايخ التي لا يعرفها المؤمنون يريد ترغيبهم بمرقته ثم تصبح صلاته عند الهدوية كن رفع صوته بالقراءة اعلاماً للغير قال في البرهان ولأن ذلك رياء وقد قيل أقل الرياء أن يعمل شيئاً لله لكنه يجب أن يطلع عليه غيره ولم يدافع ذلك عن نفسه (هـ) الإشارة بالقول في الصلاة مقصداً لا بالفعل إلا أن يبلغ فعلاً كثيراً لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير برأسه للسلام في حال الصلاة اه زر^(٨) (فرع) فان قرأ للصلي قاصداً للاستحفاظ أو الاستشفاء أجزأه للصلاة إذا لم تنير القراءة فإيه انه لم يقصد كونه للصلاة ولا يجب هذه التية وجعله للاستحفاظ لا يخرج عن كونه قرآناً بعد فعل ما أشار اليه الشارع بقوله فأقرأوا ما تيسر من القرآن اه لم قرز^(٩) أو على غيره قرز^(١٠) لقوله صلى الله عليه وسلم لو وقف أحدكم مائة عام كان خيراً له من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي اه كواكب^(١١) ونذب رفع العلم على نثر اه مجري من الجماعة (هـ) فان عرف المؤمنون حال الامام أو اعلم واحداً بعد واحد قيل فسدت وقيل لا تفسد لأن قصد الاعلام مشروع اه على قرز وقد

بذلك وهل يجوز ذلك للمؤمن إذا أرادوا إعلام من يسد كما يجوز للإمام ذكر الفقيه في باب صلاة الجماعة عن الشرح أنه يجوز أن يرفع بعض المؤمنين صوته ^(١) للترفيف على أصل للذهب وحكاية عن ص ش م وفي هذه المسئلة أقوال **(الأول)** للذهب وهو إن قصد الإعلام برفع الصوت يفسد ولو قصد مجموع الإعلام والقراءة إلا في الموضوعات المقدم ذكرها وهو قول ح ومحمد **(القول الثاني)** للش وف ورواه في السكافي عن الناصر أن ذلك لا يفسد مطلقاً ولو قصد بالرفع مجرد الإعلام **(القول الثالث)** لم بالله وص بالله أنه ان قصد لأمرين معاً لم يفسد ^(٢) وإن قصد الإعلام فقط أفسد ^(٣) تنبيه **(قال القاسم وش وك أنه يجوز الدعاء في الصلاة بخير الدنيا والآخرة وقال م بالله يجوز بخير الآخرة فقط وقال الهادي لا يجوز بهما وحكى الفقيه ع م بالله أنه قال ولا أعرف أحداً غير الهادي منع من الدعاء بخير الآخرة (و) النوع (الرابع)** من المسندات قوله وتفسد الصلاة (بتوجه واجب) على المصلي (خشى فوته كالتأخر غريق ^(٤)) فإنه يارزعه الخروج من الصلاة لقول هذا الواجب فإن لم يفعل فسدت ^(٥) وسواء كان عروض هذا الواجب في أول الوقت أم في آخره فإنه يجب تقديمه ولو فات الوقت ومشغل اتخاذ الطريق إزالة

ذكر في التبيين أن المؤمن بالنظر إلى من بعده لامن قبله ففسد إذا قصد إعلامهم بالفتح على الإمام اهـ ^(١) قال بعض أئمتنا فلو زاد على المحتاج إليه أو فعله اثنان أو أعلم بعض المؤمنين إلى موضع صغير لا يحتاج فيه إلى إعلام فصلاة الملم صحيحة لجواز غفلة غافل لو لم يجهز الملم اهـ تلك واختاره ابن رابع في شرحه على الآثار وعن الإمام المهدي المطهر بن محمد بن سليمان أنها تعد لأنه لم يؤذن له بذلك ^(٢) قلنا التشريك في العبادة مبطل كقولهم لله وللغرض فلو غرض اهـ ^(٣) يعني بخير القرآن ^(٤) اعلم أن الفتوى بالقرآن إذا قصد به الدعاء لم يفسد كنت أقوله نظراً فوجدته منصوباً عليه في الجواهر والدرر المنتزعة من شرح أبي مضر ^(٥) ١) **فإن قيل** إن الهادي منع من الدعاء في الصلاة قلنا مراده عليم الدعاء الذي من غير القرآن لأنه كلام والرسول صلى الله عليه وسلم يقول إن هذه صلاة تلتا يصيح فيها شيء ممن كلام الناس والقرآن كلام الله لا كلام الناس ثم إن الله تعالى أعلم عباده كيف يدعون له دليله الدعاء الذي في القرآن كذا نقل من حاشية تطبيق الصعيتري ^(٦) ١) **قال في ح أبي مضر** عن الهادي أن القرآن لا يفسد الصلاة ولو قصد به الدعاء وقد توم أن الهادي يمنع من ذلك وهو وم اهـ تطبيق زيادات ^(٧) ١) أو طفل خشى ترديه اهـ وأبل قرز ^(٨) ٢) محترم حيث غلب على ظنه أنه يفتده وإلا لم يفسد قرز ^(٩) ٣) وضابطه كل ^(١٠) ١) حيوان لم يمكنه الصلص ولا يمكنه مالكة اتقاده وكان مما لا يهدر ولا رخص فيه الاجماع فإن كان يمكنه الصلص أو كان مالكة حاضراً يمكنه اتقاده ^(١١) ٢) أو كان مما يهدر شرعاً أو وقع الاجماع في التسامح باتقاده كالذباب والدر والديدان الصغار ونحوها لم يجب اتقاده لأجل الاجماع لا لجواز قتله فلا يجوز لا احترامه اهـ وقوا الملقى ^(١٢) ١) وفي ح إلى ما لم ينجفقه ونهبا عن قتله قرز ^(١٣) ٢) أو اتقده لئلا يمنع من اتقاده فامتنع من قرز فيجب الخروج وأمر مالكة من باب النهي عن الشكر قرز ^(١٤) ٣) ولوا تهي حال الطريق إلى السلامة لأنه قد وجب عليه واستمراره على ذلك معصية وهو ظاهر الزا اهـ وعن عي إذا توجه عليه اتقاده فأقنعه غيره اعتبر الاتقاء اهـ

منكر ^(١) تضيق أو رد ودية يئشى فوت صاحبها ^(٢) (أو) عرض واجب لم يئشى فوته لكنه قد (تضيق ^(٣)) وجوبه بمعنى أنه لا يجوز تأخيره عن تلك الحال (وهى) أى الصلاة التى قد دخل فيها (موسعة) بمعنى أنه لما يتضيق وجوبها مثال ذلك أن تدخل فى الصلاة فى أول الوقت فلا أحرمت أى غريمك ^(٤) بالدين أو من له عندك ودية فطالبك بها وخرج عليك فى التأخير حتى يتم الصلاة فانه حينئذ يجب الخروج ^(٥) من الصلاة عندنا فان لم يخرج فسدت ^(٦) الصلاة عندنا فاما لو كانت الصلاة قد تضيق وقتها ^(٧) فانه لا يجب الخروج بل يلزم الاتمام ^(٨) نعم وقال فى الكافي كلاماً معناه أن من خالف فى صحة الصلاة فى الدار المفصولة ^(٩) يخالف فى صحة الصلاة هنا لو لم يخرج ^(١٠) قال مولانا عليم ^(١١) لا أن لظ احتمالاً يقتضى أنها لا تقصد هنا لأن الصلاة ليست للأمانة ^(١٢) من الواجب لأنه يمكن الامتناع من دونها بخلاف الدار المفصولة فلا احتمال لأن الصلاة فيها بنفسها معصية (قيل) القائل هو على خليل وتحقيق ذلك أنه قال مامنه (أو) إذا عرض للمصل واجب لم يتضيق لكنه (أمم منها ^(١٣)) أى من الصلاة ولو كان لا يئشى فوته إذا صلى فانه يجب تقديمه على الصلاة ولو كانا جميعاً موسمين إذا عرض (عرض) هذا الواجب الأهم (قبل

^(١٤) كالقتل ونحوه ^(١٥) أو تضرره ^(١٦) بأن يسافر ولا يرجى عوده اه املاء فى وفى بعض الحواشى أنه إذا خشي فوته فى تلك الحال آخر الصلاة وإن كان راجياً لعوده وهو ظاهر اطلاق الصعيرى وهو قوى قرز ^(١٧) موسمين مما يغير مضيقين مما قدم حق الأدنى مضيق وموسع قدم المضيق قرز قال سيدنا ولو غلب على ظنه أن غريمه يطالبه فى كل وقت إلا فى وقت الصلاة فانه يرضى له أن يصلى جاز له أن يصلى فى أى وقت اه زر قرز ^(١٨) وهل تقصد صلاة المطالب بالعمل كالمطالب بالدين نعم حكمهما ^(١٩) واحد وكذا الامام إذا طلب الجهاد والزواج طلب الوطء من الزوجة اه زر معنى حيث كانت الاجارة صحيحة لأن المنفعة كالمال ولذلك صحت مهراً ^(٢٠) ^(٢١) سياتى فى الاجارة ان وقت الصلاة مستثنى فى حق الأجير فلا تقصد ولو فى أول الوقت فى الصلاة الواجبة وأما النافلة فتفسد كما سياتى اه تى ^(٢٢) مع الامكان اه ن لفظاً ولا فرق انه لا يتضيق بالطلب قرز ^(٢٣) ^(٢٤) قائدة ^(٢٥) إذا كان بينه وبين ماله مسافة وقت الصلاة ^(٢٦) ^(٢٧) فطالبه صاحب الدين أول وقت الصلاة كان له أن يصلى أول الوقت ثم يسير لأن مقدار الصلاة مستثنى لو ليس السير مقصوداً فى نفسه واختار وجوب السير مطلقاً وهو ظاهر از وقواه التهامى وإنما المقصود تعجيل المال وقد عفى له هذا القدر فاستوى أول الوقت وآخره لأن تعجيل الصلاة لا يوجب تأخير القضاء اه زر وأجازه حيث ^(٢٨) ^(٢٩) وإن كان المال فى مسافة أقل من ذلك لزم الخروج فان لم يخرج فسدت ^(٣٠) ^(٣١) وإنما تقصد حيث كان التبريم موسراً يمكنه التخلص قبل خروج الوقت وإلا لم تقصد ولم يلزم تأخيرها لارتفاع علة وجوبه اه ب وهى عدم تضيق القضاء اه ب ^(٣٢) اختياراً فى حق من يجب عليه الوقت واضطراً فى غيره اه غ ^(٣٣) إذا حصلت مجرد المطالبة فقط وأما إذا خشي فوته فيجب الخروج اه كواكب ^(٣٤) حوش ^(٣٥) قلت يمكن أن يقال نفس الصلاة مع المطالبة قبيح والامتناع من القضاء مع عدم الصلاة قبيح فكل منهما قبيح على طريق البدل اه فى إذا هو منتهى عن كل صفة ضد للأمر به على جهة الالتزام اه مى ^(٣٦) وهى موسمة اه

الدخول فيها ^(١)) أى فى الصلاة تقدم فصل الصلاة على ذلك الواجب فسدت ^(٢) ﴿ قال مولانا عليم ﴾ ومثال ذلك يصعب تحقيقه ^(٣) وقد مثله بعض المذاكرين بما لو أخذ ثوب إنسان ^(٤) وعرف أن الآخذ لا يلتفت فى الحال وهذا فيه نظر لأن نفس القبض قبض قبيح فهو مضيق قال ولعل الأقرب فى مثاله أن يكون للصلى جدار متصدع ^(٥) قد وجب عليه إصلاحه لتجوز ^(٦) إضراره لكنه يظن أنه لا يحصل به إضرار قبل فراغه فوجوب إصلاحه حينئذ موسع كالصلاة لكن إصلاحه أهم لكونه حقاً للغير ودفع إضرار يجوز قال والصحيح أنه لا يجب تقديم الإنكار على الصلاة حيث المنكر لا ينشئ وقوه لأنها واجبان لم يتضيق أحدهما فلا ترجيح لأحدهما على الآخر ولهذا أشرنا إلى ضعف المسألة بقولنا قيل (و) الصلاة (فى الجماعة و) فى (الزيادة) عليها (من جنسها ^(٧)) نحو زيادة ذكر أو ركن أو ركنة تقسد (بما سأتى) فى باب صلاة الجماعة وفى باب سجود السهو إن شاء الله تعالى

باب

(و) صلاة (الجماعة ^(٨)) أقل ما تتعبد به اثنان الامام وواحد معه ﴿ قال عليم ﴾ وقد

^(١) لا بعد الدخول فيها فلا يجب الخروج اتفاقاً أه وابل بل يخرج وهو المذهب لأن وجوده منكر قرز ^(٢) المراد لا تتعبد ^(٣) بل يدم لأنه لا يوجد منكر موسع ومن قال أنه يوجد فهو غلط غير صحيح فافهم اه رى (ه) أى لا يوجد له نظير ^(٤) ولو هالزا قرز ^(٥) والأولى أن يقال فى مثاله أن تعلم جرة حجر وأنت آمن من التصادق أنهم لا يشربونها فى الحال قبل الفراغ من الصلاة فهذه الصورة أنت غير إن شئت قدمت إراقة الخمر وإن شئت قدمت الصلاة اه رى قلت نفس وجودها منكر لوجوب إراقة اه ب قرز ^(٦) ينظر فانه لا يجب الإصلاح مع التجوز للضرر وقد تقدم فى باب قضاء الحاجة ﴿ ١ ﴾ ما يضمف هذا وسأتى فى الجنائيات فى قوله العالم متعين الإصلاح ﴿ ١ ﴾ فى قوله وجميع هذه إن علم قاض الحاجة الخ شرح قوله وإتاء الملاعن ^(٧) وأما من غير جلسها فهو كلام مفسد ومن ذلك التأمين عقيب القائمة فأما لو شدد الميم لم تقسد لأن ذلك موجود فى القرآن قرز ^(٨) والجماعة مشتقة من الاجتماع وفى أقل الجمع خلاف وأما هنا فاتفق أن أقله اثنان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الاثنان جماعة لأن حكم صلاة الجماعة يحصل بهما وفى الديباج ما قطفه ولا خلاف أن صلاة الجماعة تتعبد باثنين لا لكونهما جميعاً بل للغير الاثنان لما فوقهما جماعة معنى أنهما قد أديا المشروع من الصلاة بالجماعة والصف الأول أفضل بتقدير المصنوف وقوله صللم أقيموا الصلوة وحاذوا بين التائب وسدوا الخلل ولا تنزروا فرجال الشيطان ومن وصل صفاً وصله الله ومن قطع صفاً قطعه الله اه تعليق الفقيه س ﴿ فائدة ﴾ يجوز تأديب من اعتاد الخلط عنها معنى عن صلاة الجماعة إذا كان لغير عذر اه هداية (ه) وما يدل على فضلها ما قاله صللم من صل الخلس فى جماعة فقد ملاء البحر والزينة عبادته وقال صللم ما من ثلاثة فى بدو ولا حضر ولم تقم فيهم الجماعة إلا وقد استحوذ عليهم الشيطان وعنه صللم الصلاة الواحدة جماعة تعدل عند الله سبعة وسبعين ألف صلاة روى هذا الحديث الامام ي واستحسنه وفى الحديث من صلى أربعين يوماً فى الجماعة يدرك التكملة الاولى

استغفينا عن ذكر هذا في الأزهار بقولنا ويقف المؤتم الواحد أمين امامه فيؤخذ من ذلك أنها تنقد باثنين والأصل في كونها مشروعة الصكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾ قيل أراد صلاة الجماعة ^(١) وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله أما قوله فآثار كثيرة منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته وحده أربعة وعشرين جزءاً ^(٢) أو قال درجة ^(٣) وهى الخامسة وأما فعله فظاهر وأما الاجماع فلا خلاف في كونها مشروعة واختلف الأمة في حكمها فالذهب أنها (سنة مؤكدة ^(٤)) وهو تحصيل ط ^(٥) وقول م بالله وح وصاحبيه وأحد قولى ش وحكاه في المنفى عن الناصر وزيد بن حلى ﴿ القول الثانى الثانى ﴾ تحصيل ع وأحد تحصيل ط وهو أحد قولى ص بالله واحد قش أنها فرض كفاية ﴿ القول الثالث ﴾ مذهب ع وأحد وأصحاب الظاهر أنها فرض عين ثم اختلف هؤلاء هل هى شرط فى صحة الصلاة أم لا فمن أحمد وداود أنها شرط ^(٦) ومن ع أنها ليست بشرط ^(٧) * قال اص ش والفتية مد وإذا قلنا أنها واجبة على الكفاية لم يسقط الوجوب إلا بفضلها فى موضع لا ينفى ^(٨) على أهل البلد دون البيوت * قيل ع ويجب على الامام والمؤتم طلبها فى البلد والميل إذا قلنا بوجودها

كتب له راحة من النار وبراءة من التناق واختلقوا بما يكون مدركاللجمعة الأولى فقبل بادرالك الركوع الأول وقيل بادرالك القيام الأول وقال الامام ي بادرالك القيام الأول مع إدراك تكبيرة الاحرام كما كان المسلمون يصلمون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاهتمام اه إلتصاف (ه) قال فى شرح التنازى ما لفظه قال بعضهم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة ثلاثة عشر سنة يصلى بغير جماعة لأن الصحابة كانوا مقهورين فلما هاجر إلى المدينة أقام الجماعة وواضب عليها وانقد الاجماع على شرعيتها انتهى بلفظه (ه) وعنه صلهم صلاة واحدة خلف عالم أفضل من أربعة آلاف صلاة وأر بمائة صلاة وأربعة وأربعين صلاة وعنه صلهم مثل الجماعة على الفرادى مثل الجمعة على سائر الايام ^(١) والتأويل الثانى أنه أراد صلاة المسلمين لأن صلاة اليهود لا ركوع فيها اه تجريد ^(٢) وفى البخارى سبعة وعشرين ^(٣) والدرجة كما بين السماء والأرض ^(٤) فى غير الجمعة قرز (ه) عبارة الأئمة أكد السنن لا سيما فى خبر وعشاء اه هداية (ه) لكن يقال كيف يستحق على السنة التى هى صلاة الجماعة أكثر من ثواب الواجب وهو الصلاة قلنا أمر قيمة الأعمال الى الله تعالى وقد روى فى الآثار القوي ان المبتدئ بالسلام له سبعون حسنة وللجيب عشر والمبتدئ فاعل مندوب والمجيب فاعل واجب سلمنا فلزيادة ليست لمجرد السنة بل هى الواجب لأنه أداه على صفته فكان الثواب عليه اه تعليق لم (ه) فى حجة القائلين بأنها سنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم كقيام نصف ليلة والقيام قل وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أرز من صلاته وحده الخير وقوله عليم صلاة الرجل تهضل الخير وحجة من قال أنها فرض كفاية قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ثلاثة الخير وحجة من قال أنها فرض عين قوله صلى الله عليه وآله وسلم من فارق الجماعة الخير اه ب ^(٥) وقول ص بالله ^(٦) مع الامكان وإلا صحت فرادى ^(٧) يعنى قلنا صلاها فرادى أم وأجزى ^(٨) لأنها شار بخلاف سائر فروض الكفايات قلل قصود حصوله اه محولى

﴿ قال مولانا عليهم ﴾ ثم أنا حصرتنا مالم ^(١) نشرع فيه الجماعة في أحد عشر حالاً وما عداها فالجماعة ^(٢) مشروعة فيه بأن قلنا وصلاة الجماعة سنة مؤكدة (إلا) في أحد عشر حالاً بعضها على الإطلاق وبعضها ليس على الإطلاق ^(٣) ﴿الحال الأول﴾ حيث يكون الامام (فاسقاً ^(٤) أو في حكمة ^(٥)) فافساق ظاهر والنسب في حكمة هو من يصر على معصية لا يفتلها في الأغلب إلا الفاسق ولو لم يعلم كونها فسقاً وقد مثل على خليل ذلك بكشف العورة ^(٦) بين الناس ^(٧) والشتم الفاحش غير التقذف والتعطيف ^(٨) في الكيل والوزن يعني باليسير ^(٩) ﴿قال عليهم﴾ واحترزنا بقولنا في الأغلب عما يرتكبه الفاسق وبعض المؤمنين في العادة وقد مثل ذلك الفقيه بالفتية والكذب لكن بشرط أن يتوضأ إن كان مذهبه أنها ناقضان ﴿قال مولانا عليهم﴾ وهذا لا ينبغي إطلاله بل يقيد بأنه لا يتخذ ذلك خلقاً وعادة يعرف به بل غالب أحواله التحرز ويصدر ذلك منه في التسرعة وفي الأمور

^(١) صوابه من لم تشرع خلفه الصلاة ^(٢) ولشرعيتها مرخصات كالمرض وعذر المطر وبيل النعال وكل شاغل أو مانع أو ربح عظيمة أو غلظة أو وقتان النفس إلى نحو الطعام أو مدافعة نحو الإخمين أو خوف على مال وإن قل كفوران قدر ونحوه واحتراق خبز في تنور ونحوه والقرض لمن لا يقر قلبه بفراقه أو لعدم غيره أو فوت رقعة أو نزول مؤمن يخاف فوته أو حر أو ردشدين أو خشية غلبة النوم أو رجوع مال أو لكونه حرباً أو لأكل من ذوات الروائح المؤذية ولم يمكنه دواءها أو صس واختلف أصحاب فيمن تركها لعذر هل يحصل له فضلاً قطع النووي في مجموعهم بعدم الحصول قال السبكي وهو ظاهر إذا لم يكن له عادة فإن كان ملازماً لحاصل لقوله صلماً إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقبلاً رواه البخاري اهـ ح ١٣٠ كلاًه والتميم بالسافر ^(٣) تصريحاً وتأويلاً قرز ^(٤) ويشترط في إمام الصلاة أن يعرف شروطها الكل فإن اختلف شيء منها لم تصح ولو فعلها تامة لأنه محل بواجب اهـ وقيل ع أنها تصح حيث أتى بها كاملة وهو الأولى اهـ إذا لم يترك التعلم جرأة اهـ في قرز ^(٥) ولا يعتبر في ذلك كون الإمام حاكماً لأن الاختلاف وقع هنا في صحة الإمامة لا في الفسق ^(٦) لقوله صلماً لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه ^(٧) ولا جرأة أعظم من ارتكاب الكبائر ومبارزة الله سبحانه بالمعاصي وقوله صلماً لا تؤمن امرأة رجلاً ولا طير مؤمناً إلا أن يخاف سوطه أو سيفه اهـ يستأن ^(٨) قال الامام ي وأراد بالجرأة من كان مقدماً على الكبائر من غير مبالاة ^(٩) قال أبو مضر من صلى خلف الظلمة لم يدر فني كفره احتمالان أولاهما أنه لا يكفر رواه في التبرير اهـ كواكب ^(١٠) قال ادعى الامام أنه قد ارتد حال صلاته لم يعد إذ لا يصدق قلت بخلاف ما لو قال أنسبت الحديث فيصدق لعدائه اهـ ب لفظاً ^(١١) كبايع الغمر وعجاس شاربه ولا يؤتم به وإن لم يقطع بنفسه لعموم قوله صلماً لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه وللدلالة على الفسق اهـ ب معنى ^(١٢) أي الركية ومطل الثني والودع ^(١٣) عبد الله بن التوضؤ ^(١٤) مع التصديق قرز ^(١٥) ينظر في تمثيله اهـ في لعله في الغلاء والخص في أسفار السابئين ^(١٦) وأما في الكثير وهو قدر عشرة دراهم فقد يفسق على قول اهـ شكايدي وكذا الخمسة على قول كما تقدم في الوضوء ^(١٧) مسألة لا تصح الصلاة خلف من جعل بعزل الناس في صلاته ولا يرضى أن يكون ما مولانا ذلك إنما يكون لاعتقاد فضله على غيره ومحبة العلو والرفعة وغل السوء بالناس واعتقاد الشر فيهم سيما من هو مستور الحال وكل هذه أو أحدها كافية في سقوط المدافعة فضلاً عن صلاحيتها لامتابة الصلاة قرز

الخفيفة لأنه إذا لم يكن كذلك فقد صار ذا جرة ظاهرة في دينه * وقيل س في مثال ذلك أن يجمع ^(١) بين الصلاتين لمير عنده ^(٢) قال عليه السلام وهذا المثال يفتقر إلى تفصيل أيضاً لأنه إذا كان مذهبه جواز ذلك فليس بمحسنة وإن كان مذهبه أنه ^(٣) غير جائز نظر فإن كان يرى أنه يجوز فالتشال صحيح ^(٤) وإن كان يرى أنه غير يجوز فهو بمثابة من اجتأ على ترك الصلاة ^(٥) وقيل ح في المثال أن يكشف المودة للتوضؤ في مواضع مخصوصة ^(٦) قال عليه السلام وأقرب ما يصح التشيل به ^(٧) على الإطلاق ما ذكرناه وهو من يجمع بين الصلاتين ومذهبه أن ذلك يجوز غير جائز * نعم ادمى في الشرح إجماع ^(٨) أهل البيت ^(٩) عليه السلام أن الصلاة خلف الفاسق لا تجزىء وهو قول ك والجفرين * وقال ح وش أنها تجزىء وتكره وهو قول أبي على ومشايع المنة ^(١٠) (و) الحال الثاني حيث يكون الإمام (صبياً ^(١١)) فإن إمامة الصبي لاتصح عندنا ح وقال ش تجوز إمامته في غير الجمعة وله في الجمعة قولان (و) الحال ^(١٢) الثالث ^(١٣) حيث يكون الإمام قد دخل في تلك الصلاة (مؤتمراً) بغيره فإن إمامته حينئذ لاتصح عندنا هذا إذا كان (غير مستخلف) فأما إذا دخل مؤتماً ثم استخلفه الإمام ^(١٤) فإن إمامته تصح حينئذ قيل ع وعدم بالله أنه يصح الاتهام باللاحق بعد اخراده ^(١٥) فيما بقي إذ لا يحتاج إلى نية لا عند يحمي إلا أن ينوي الاتهام فيما لحق والأمامة فيما بقي ^(١٦) قال مولانا عليه السلام وفيه نظر لأن الذي ذكره لا يتم إلا أن تكون الهدوية عللت فساد إمامة المؤتم في آخر صلاته بعدم نية الإمامة غصب ^(١٧) قال عليه السلام وأنا أظن أنهم يملون ^(١٨) بخلاف ذلك فينظر فيه فهو لا الثلاثة ^(١٩) لا يصح أن يصلوا (بغيرهم) من الناس عندنا سواء كان أهل

^(٢٠) قديماً أو تأخيراً ^(٢١) أي الجمع ^(٢٢) ويؤتم به وتكره قرز (هـ) يعني الذي يرتكبه الفاسق وبعض المؤمنين ^(٢٣) في وجوب القضاء في التفسير لا أجل الخلاف ^(٢٤) في الملا ولم يخذ ذلك خلقاً ومادة اه تي ^(٢٥) يعني فيما يشترك به الفاسق وبعض المؤمنين (هـ) فيصح الاتهام به ولو اتخذ ذلك خلقاً وقيل ما يخذ ذلك خلقاً وعادة ومثله في البيان وح لي قرز ^(٢٦) التفصيل لأحمد بن عيسى حكى في حواشي الاقادة عن أحمد بن عيسى أنها تصح خلف فاسق الشيعة إلا أن يكون باغياً لم تصح اه غ ^(٢٧) البصرية وأما البندادية فمثل قولنا اه تك (هـ) لقوله صللم صلوا خلف بار وفاجر وتأويله أنه فاجر في الباطن اه ز هو قلت قال في التلخيص وروي من طرق كلها واهية جداً وكذا قوله صللم صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وعلى من قال لا إله إلا الله ونحوه ضعية روايته أيضاً قال وقال البيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف ^(٢٨) وأما المجنون فلا تصح إمامته بلا خلاف قرز (هـ) حججنا أنه رفع القلم عنه فليس من أهل الصلاة ولا مخاطباً بها والمجنون وحجة ش أن عمرو بن سلمة كان يؤم قومه وهو ابن سبع سنين قلنا لعله خاص فيه دون غيره اه ان ^(٢٩) أو المؤمنون ^(٣٠) قلنا وهو قوي إذا نوى فكأن خليفة اه ب معنى ^(٣١) وتعليمهم بعدم صحة الاتهام به كونه تابعاً متبوعاً مقتدى به لا تصح إمامته ولأنه من بناء الأعلى على الأدنى اه قلت فيلزم مثله في المستخلف يقال لزم المستخلف أحكام الإمام ولأنه ورد على خلاف القياس قرز ^(٣٢) والراجح الحق اه غيث

منهم أم أدى (و) الحال (الرابع) أن تصلي (امرأة رجل) ^(١) فان ذلك لا يصح مطلقاً بالاجماع إلا عن أبي ثور سواء كان الرجل محرماً لها أم لا وأما أن المرأة تؤم النساء فذلك جائز سنة ^(٢) عندنا وش وقال ح وك يكره (و) الحال (الخامس) (العكس) وهو حيث يصلي الرجل بالمرأة فان ذلك لا يصح عندنا أيضاً سواء كان الرجل محرماً لها أم لا (الا) حيث تكون المرأة المؤتممة (مع رجل) ^(٣) مؤتم بامامها فان صلاة الجماعة حينئذ تنقصد بهما فصاعداً لكن المرأة تقف خلف الرجل ^(٤) سواء كان الرجل محرماً لها أم لا وكذا اذا كثرت الرجال وقتت خلفهم * نعم هذا الذي صححه السادة للمذهب أعنى أن الرجل لا يؤم نساء منفردات مطلقاً * وقال ح وش ان ذلك جائز مطلقاً وقال الهادي عليم انه يصح أن يؤم الرجل بمحارمه النوافل ^(٥) * وقال ص بالله ^(٦) انه يجوز للرجل أن يؤم بمحارمه ^(٧) ولم يفصل بين أن يكون فرضاً أو قلاً (و) الحال (السادس) أن يصلي (القيم بالمسافر في) الصلاة (الرابعة الا في) الركعتين (الأخترين) أما الصلاة التي لا قصر فيها فلا خلاف أن القيم أن يؤم المسافر والعكس وأما في الرابعة فلا خلاف أيضاً أن للمسافر أن يؤم للقيم ويتم للقيم صلاته بمدفراغ للمسافر وأما العكس وهو أن يصلي المسافر خلف القيم فيه أقوال (الأول) المذهب ذكره القاسم ويحيى عليهما السلام في الاحكام وهي اختيار ط وع انه لا يصح أن يصلي خلفه ^(٨)

^(١) ولا تصح امامة الخنثى مطلقاً اهـ غ يعني لا يؤم رجلاً ولا امرأة ولا خنثى ولا العكس ترجيحاً للحظر اهـ ب معنى قرز لقوله صلح لا يؤم امرأة رجلاً ولو فعلوا ثم تبين انه ذكر ففي صحتها وجهان رجح الامام عي الصحة ولعله يأتي على قول الاجتهاد والانتفاء اهـ ب كلفظاً ومثله في البحر قرز (مسئلة) ولا يصح أن يصلي رجل صلاة في منزل معه فيه امرأة أجنبية ذكره الفقيه ع اهـ ن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخلون رجل بالمرأة إلا وفاتهما الشيطان اهـ ن ^(١) لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه دخل على أم سلمة ونساء يصلين منفردات فقال ألا أمتنن يا أم سلمة فقالت أو يصح ذلك يارسول الله قال نعم تقف وسطهن وهن عن يمينك وعن يسارك لا خلحك ولا امامك اهـ ص صميري ^(٢) لكن قال لو فسدت على الرجل هل تسعد عليها وعلى الامام القياس انه إذا اتفق العزل أي عزل المرأة عقيب الفساد فلا فساد ولا اسدت عليها ولا تسعد على الامام لأنه غير عاص بالنية في الاجتهاد إلا بصحيد النية فتسعد عليه قرز وقيل تسعد على المرأة لأن الرجل شرط في انقاص صلاتها اهـ تي ^(٣) يعني في سميت الامام إن لم يكن قد تقدمها صفتها كما سيأتي وهو ظاهر الأحكام قلت ظاهر الا ان ذلك في الاثنين فيصحق اهـ تي ^(٤) التي تصلي جماعة اهـ ص في منزله لا في المسجد اهـ أحكام وخص النوافل لأنها تعمل في البيوت ^(٥) واختاره المتقي لنفسه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم حيث أم بخديجة ^(٦) وزوجاته وأمهاته ^(٧) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتخلفوا على امامكم وذلك يؤدي إلى الاختلاف بالخروج قبله (هـ) ولا في الواسطين قرز

في الأولتين وأما في الآخرتين فتصح ^(١) قال ص بالله وأبو مضر وعلى خليل بالاجماع لأنه لا يخرج قبل الامام وعن الحنفى أنه لا يجوز ^(٢) على كلام الأحكام ^(٣) قال مولانا عليا ^(٤) وفيه ضعف جدا ^(٥) القول الثاني ^(٦) اللهم بالله خصوص بالله أنه يجوز في الأولتين أو في أى الركعات شاء فان صلى غير الأخيرتين فله أن يسلم ^(٧) قبل الامام وان شاء انتظر فراغه ^(٨) القول الثالث ^(٩) زيد بن علي والناصر ^(١٠) وح وش انه يجوز أن يصلى معه في الأولتين ويتم الأربع قال الناصر وح لأن الرخص قد بطل بدخوله مع الامام فلو فسدت ^(١١) صلى أربعا وقال زيد وح بل لأن الامام حاكم ^(١٢) فإذا بطلت ^(١٣) صلى قاصراً (و) الحال ^(١٤) السابع ^(١٥) حيث يصلى (المتنفل) ^(١٦) بغيره ^(١٧) فان ذلك لا يصح سواء اتفقت صلاة الامام والمؤتم أم اختلفت فلا يصح عندها (غالباً) احترازاً من صلاة الكسوفين والاستسقاء والعيدين على الخلاف فانه يصح أن تُصلى جماعة وقال شانه يصح أن يصلى المفترض خلف المتنفل ^(١٨) فاما حيث صلى المتنفل

^(١٩) وله أن يصلى خلف الركعتين الأولتين ا غ و ن وبمر وقيل لا اه ضياء ذوى الأبصار ولفظ البيان قلنا فان صلى معه في الأولتين فلا وفي الآخرتين فرضاً صح الكل ويجوز للمتنفل الخروج قبل الامام في الرابعة وغيرها ولفظ البيان الحال الثالث أن يخالف المؤتم امامه بالتقدم عليه إلى أن قال وفي التنفل خلف الامام اه ^(٢٠) يعنى في الآخرتين لاختلاف العدد وقيل لا في الأولتين ولا في الآخرتين لأن العلة اختلافهم في عدد القرض ^(٢١) لأن القرض واحد ولا يضر العدد ولأنه يخرج قبل الامام فأشبهه اللاحق وكمن صلى الظهر خلف المجمع ^(٢٢) فلو فسدت على الامام بعد ذلك هل يجب على المسافر إعادة صلاته أم لا سل ذكر الامام المهدى في جوابه انه يجب إعادة قال لأن قد بطلت صلاة الامام فيتعطف الفساد ^(٢٣) على المؤتم ويأتى مثله في صلاة الجنائز ^(٢٤) واخوف ولو قيل لا تسعد بل يتم منفرداً لم يعد ولعله يؤخذ من قوله في الاز إلا في فسد فيعزل ومن قوله ولا تسعد على مؤتم فسدت على إمامه بأى وجه إن عزل فوراً اه م كلام الشامى فيه وم كلاً يعنى لأن الكلام حيث صلى المسافر مع المقيم في الأولتين ثم بعد كمال صلاة المسافر فسدت على الامام فهل يتعطف الفساد أم لا وأما العزل الذي ذكر الشامى فلا يصح إذ قد فرغ المؤتم من صلاته ولا عزل بعد الفراغ فأما اه من خط القاضي عبد بن على الشوكاني ^(٢٥) وللقاضي عبد الله الدوارى احتمالان أحدهما يتعطف والثاني لا يتعطف على القول لأنه قد خرج قبل بطلان صلاة الامام وبطلان صلاة الامام لا تبطل صلاته مثلاً لو أحدث الامام قبل خروجه وعزل المؤتم اه مناج ^(٢٦) أما في الجنائز فقد تسعد ^(٢٧) قال زيد بن على وح وجهه قوله صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل الامام يؤتم به الخبر ومن الاتهام أن يفعل لعله قاله في المناج الجلي ^(٢٨) قيل الامام وقيل المؤتم لأن الضمير يعود اليه وقيل عليهما اه ^(٢٩) هكذا في الزهور وفي الرواية عن زيد بن على بنظر والذى في التقرير عنه انه ليس بحاكم وفي الشرح ذكر التعليل هذا لاح ولم يذكر فيه زيد فالتعليل بأن الامام حاكم لاح وأما زيد فوجوب المتابعة اه كواكب ^(٣٠) يعنى على الامام فقط ومطلقاً على قول نوح ^(٣١) إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فن خصائمه صحة صلاة المفترض خلفه ولو كان متفلاً اه شرح حسبائة ^(٣٢) فلا لا سبب له اه

خلف المقرض فذلك جائز بالاجماع ﴿ قال عليم ﴾ الا الرواتب فانها لاتصح خلف ^(١) مقرض ولا منتقل (و) الحال (الثامن) حيث يصلى من هو (٢) ناقص (٣) الطهارة أو (٤) ناقص (الصلاة) بضده ^(٥) أما ناقص الطهارة فكالتيمم ومن به سلس البول وكذا من يم بم بعض ^(٦) أعضاء التيمم وأما ناقص الصلاة فكمن يومى أو يصلى قاعداً أو نحو ذلك فانه لا يصح ان يصلى بضده وهو كامل الطهارة والصلاة فاما إذا استوى حال الامام والتؤم في ذلك جاز ان يؤم كل واحد منهما صاحبه ﴿ قال عليم ﴾ وقد أشرنا إلى ذلك حيث قلنا بضده إشارة إلى أن من ليس بضده يجوز له الائتمام به ولو كان لا يجوز ذلك لقلنا بغيره كما قلنا فيما سبق وقال ش يجوز أن يصلى للتوضوء

(١) إذ كان الصعابة ينفردون بها عقيب الجميع معه ولم يؤمرم بالجميع وهو محل التعليم صلوا قلت غاية الاستدلال عدم الأفضلية لا عدم الجواز فلينظر وقد ذكر بعض أصحابنا أنها تصح من غير كراهة (٢) ور كمتا الطواف كلها لا تصح اه في وقيل تصح (٣) وأما الصلاة المخصوصة كالتسبيح والقرآن فلعلها كالرواتب وأمامكالات الخمسين فطها تصح (٤) إذ لاصفة مخصوصة لها استقر ذلك عليم (٥) يعنى خلف المقرض قرز ^(٦) ينظر فيمن ترك المضمضة مثلاً أو مسح الرأس لمضره ل يؤم سل قيل لا يؤم إلا بمثل فادون اه من خط ابراهيم حيث وقرره ومثله في الهداية والختار انه يؤم ولو أكل منه لأنه ليس بناقص طهارة ولا صلاة ﴿ فائدة ﴾ إذا كان الامام يعنى امام الصلاة مقطوع اليدين أو أحدهما أو أحد الرجلين لم يمنع ذلك من امامته أشار اليه في الشرح في مسألة امامة الأعمى لأنه قال لأن ذهاب عضو من أعضائه لا يمنع من امامته كالأقطع اه زر وقال ض عبد الله الدواري مسألة ولا تصح امامة من يده مقطوعة أو رجله على القول بأن السجود يجب على الأعضاء السبعة فكذلك لا تصح خلف مقطوع الرجلين على القول بأنه يجب نصب أحد الرجلين وفرش الأخرى وكذلك لا تصح امامة المحدث إلى هيئة الراكع لشيخوخة أو نحوها غيرها اه دوازي قرز (٧) مفهوم الكتاب انه يصح أن يؤم ناقص الصلاة بناقص الطهارة والمكس وليس كذلك ولعل ظاهر الازامع لا ناقص الصلاة كامل طهارة فهو ضد ذكر في القيت ان التيمم أولى من القاعدة والمومي فينظر فيه فان كل واحد منهما محل بفرض جمع عليه وقال في الماري ومن لا يحسن القدر الواجب من القراءة ان الكاسى يؤم الكاسى لأن الكاسى محل بفرض مختلف فيه بخلاف الماري فيعتقد وكأنه اعتد بخلاف فائدة الأذكار (٨) ولا يؤم القاعدة القائم لقوله صلوا لا تختلوا على امامكم ش وزفر تصح اذ صلاته صلى الله عليه وآله وسلم قاعد أو م قيام قلنا قال صلوا لا يؤم من أحد كم بعدى قاعد أو ما قياما بركون ويسجدون اه شفاء لفظاً ^(٩) ﴿ فائدة ﴾ إذا قيل ما الفرق بين الضدين والقيضين فالفرق بينهما ان الضدين لا يجتمعان وقديرهم ان والقيضان لا يجتمعان مثال الضدين كالأبيض والأسود والمكس ومثال القيضين الذين لا يجتمعان الموت والحياة فلا يمكن أن يقال هذا الشيء حي ميت ولا يرهمان أيضاً لا يمكن أن يقال لا حي ولا ميت (١٠) الأولى أن يقال بأكل ^(١١) وأما لو يمم أحدهما عن حدث أصغر والآخر عن حدث أكبر صح أن يؤم أحدهما بصاحبه اه

خلف المتيمين والقائم خلف القاعد ﴿تنبيه^(١)﴾ لو حضر متيم وسلس البول^(٢) فقال السيد ح
يقدم السلس والفتية مد تردد في المسئلة • قيل ي الأرجح أن لا يؤم أحدهما بصاحبه • وقيل
هما ناقصان فيؤم أحدهما بصاحبه^(٣) وقيل يأتي على الخلاف^(٤) أيها أكمل فعلي قول الوافي أن
السلس أكمل يقدم وعلى قول علي خليل العكس ﴿قال خليل﴾ وهذا أقرب^(٥) عندى (و) الحال
(التاسع) حيث يصلى أحد (المختلفين^(٦)) فرضاً بصاحبه وذلك نحو أن يكون فرض أحدهما
الظهر وفرض الآخر العصر فلا يصح أن يصلى أحدهما فرضه خلف الآخر وقال ش يجوز مع
اختلاف القرضين إلا الجمعة خلف من يصلى الظهر^(٧) فلا يجوز بالاجماع قال في السكافي وكذا
القرض خلف من يصلى صلاة العيد^(٨) أو الاستسقاء أو الجنائزة^(٩) أو الكسوف فلا يجوز بالاجماع^(١٠)
ثم ذكر ﴿عليه﴾ الحال العاشر بقوله (أو) إذا اختلف الشخصان في كون فرضهما ذلك (إداء)
من أحدهما (وقضاء) من الآخر فانه لا يصح أن يصلى أحدهما بالآخر ذلك القرض الذى اختلفا
فيه وقال ش يجوز أن يصلى القاضى خلف المؤدى^(١١) ولم يأنه قولان قال في الشرح الصحيح

^(١) ولا يؤم من يحسن الفاتحة فقط من يحسنها وثلاث آيات ﴿١﴾ فإن كان أحدهما يحسن أولها والآخر
يحسن آخرها فهما سواء يؤم كل واحد منهما بصاحبه اهـ ن وقيل الذي يحسن أولها أولى قال عليه لأن
من قرأ من أولها يسمى قارئاً ومن قرأ من آخرها فانه لا يقال انه قارئ له اهـ ان ﴿١﴾ ولا يقال يقرأ من
يحسن الفاتحة بالسلمة ويكررها ثلاثاً وينوي من ثلاث سور لأنه لا يصح ذلك إلا حيث كان يعرف السور
فينوي من كل سورة يصليها اهـ و قال السيد احمد الشامي لا يشترط أن يعرف السور قرز ﴿٢﴾ فائدة ﴿٣﴾ لو
حضر من يحسن الفاتحة فقط ومن يحسن الآيات فقط قليل ح يقدم من يقرأ الفاتحة دل عليه كلام الشرح
وقيل يؤم كل واحد منهما صاحبه فان كان أحدهما يحسن القراءة دون التشهد والثاني عكسه فان القارئ
أولى ذكره السيد ح اهـ ن أما لو حضر عريان ومن لا يحسن القراءة الواجبة قال عليه فالأقرب ان الكاسى
يؤم العارى لا العكس لأن العارى يخل بآركان جمع عليها ومن لا يحسن القراءة من القدر الواجب يخل
بركن مختلف فيه والأولى انه لا يؤم أحدهما صاحبه قرز ﴿٣﴾ فائدة ﴿٤﴾ فان وجد سلس البول وسلس
الخرج فهما سواء فان كان أحدهما سلس البول والثاني سلس ريج كان سلس الريج أولى اهـ ح لى قرز ﴿٣﴾
لا اختلاف النقصان^(١) يعني في كتب أهل المذهب^(٢) يعني عجب الخلاف اهـ ح فتح بين علي خليل
وصاحب الوافي ﴿١﴾ إلا انه قوى قول علي خليل ﴿١﴾ في شرح قوله وتبطل ماخرج وقتها قبل فراغها
فتقضى^(٣) ينظر في المنذورة من شخصين والسبب واحد نحو علي ركعتي وقت الظهر يوم كذا أن قدم
فلان أو نحوه قيل يصح في المنذورة أن تبطل جماعة وقيل لا تصح قرز كما في ركعتين الطواف والخلاف
واحد وقيل يصح وبه قال الامام الحسن بن علي عليه السلام وقرره الشامي وهو ظاهر الاز^(٤) لا العكس انما ظاهراً
﴿٥﴾ حيث كان مضوراً من الجمعة^(٦) نحو أن يتنذر ركعتين أو قضاء اهـ ح لى ﴿٣﴾ يعني تنذر خمس تكبيرات^(٧)
وقد قدم ان ش انما يصح فلا سبب له فالاجماع مستقيم^(٨) والعكس اهـ ن اهـ ن اهـ ن اهـ ن اهـ ن اهـ ن اهـ ن اهـ ن اهـ ن اهـ ن
مع النبي صلوات الله عليه وآله ثم يشدو الى اصحابه فيصلون بهم هذه الصلاة فتكون لهم فرضاً وله تلاوا واذ اجاز ان يصلى

منها أنه لا يجوز فأما إذا كانا جميعاً قاضيين والقرض واحد جاز أن يؤم كل واحد منهما ^(١) صاحبه * وقال ط لا يصح ثم ذكر * * * * * الحلال الحادى عشر * * * * * قوله (أو) إذا اختلف الامام والمؤتم (في التحري ^(٢)) فانه لا يصح أن يؤم أحدهما صاحبه سواء تناولوا اختلافهما (وقتا) فقال أحدهما قد دخل الوقت وقال الآخر لم يدخل (أو قبله) فقال أحدهما القبلة هنا وقال الآخر بل هنا (أو طهارة) نحو أن تقع نجاسة ^(٣) في ماء ولم تغيره فيقول أحدهما هو كثير فينظرون به * وقال الآخر بل قليل أو نحو ذلك (لا) إذا اختلف الشخصان (في الذهب) في مسائل الاجتهاد نحو أن يرى أحدهما أن التأمين في الصلاة مشروع والآخر يرى أنه منفسد أو أن العاف لا ينقض الوضوء والآخر يرى أنه ينقضه أو نحو ذلك ^(٤) (فا) ان للذهب وهو قول ط وص بالله ^(٥) ان (الامام حاكم ^(٦)) فيصح أن يصلي كل واحد منهما بصاحبه وقال م بالله في الافادة وحكاها في حواشيها من زيد بن علي ان صلاة للمؤتم لاتصح ان علم ان الامام يفعل ذلك *

المقرض خلف المتفعل جاز أن يصلي القاضي خلف المؤدى لاشتراك الصلاتين في كونهما واجبتين قلنا لعل معاذاً صلى الأولى نافذة وبأصحابه الفريضة ولا حجة في ذلك اه ان ^(١) بل يسن لفعله صلى الله عليه وآله وسلم يوم نام في الوادى ويوم المختدق وقضاء الصلاتين جماعة اه ولومن أيام متفرقة وقيل من يوم واحد ذكره الشافعية ^(٢) وإذا غلب في ظنه صدق ما قاله صاحبه في القبلة أو في الطهارة أو في الوقت جاز له أن يدخل معه ولو قد أدى أى الامام بعض الصلاة وأما إذا دخل بعض ما غل دخل الوقت أو بعد ما انحرف الامام إلى جهته فانه يكون على الخلاف هل الامام حاكم أم لا ذكره في السكواك والنيث وفي تعليق السوارى الأولى أنه لا يصح من المؤتم الاتهام به إذا انحرف أو دخل الوقت لأن أول صلاته باطلة ولم يقل فيها بالجواز قال وقواء في السلوك اه تكيل وقال السيد احمد الشافى المختار الصحة إذ كل واحد متعبد بظنه وكل مجتهد مصيب قرز ^(٣) الصواب في المثال أن يقال أن تقع نجاسة في أحد ثلاثة أمواه أو التبس الطاهر ثم توضع كل واحد بما ظنه طاهراً فانه لا يؤم أحدهما صاحبه وأما مثال الشرح فهو كالاختلاف في المذهب فيصح أن يؤم كل واحد منهما صاحبه ذكره في شرح الآثار وقرزائ وشرحه ^(٤) مع اتفاق المذهب قرز ^(٥) كالنفي في قول الشافى ووضع اليد على اليد * * * * * العبرة بمذهب المؤتم فان كان عنده أنه حاكم أجزى والا لم يجز اه وشلى ^(٦) طوع والامامى والفرز الى والشيخ احمد الرصاص ^(٧) ووجه ذلك أن الجماعة مشروعة كما يترافع إلى الحاكم فصار الامام كالحاكم المخالف في المذهب ولأن القول بدم صحة ذلك يلزم منه تعطيل الجماعة لسعة الخلاف اه تكيل * * * * * بشرط أن يفعل ماتركه ويترك ما فاضل ولا يستعمل ما يستعمل الامام اه قيل وله أن يسجد معه سجود التلاوة كما يقعد معه في غير موضع فعوده اه ص وقيل لا يسجد بل ينتظر في القرض ويجوز في الفل قال والفرق بين التحري واختلاف المذهب ان التحري مستند إلى اماره عقلية فاشبه الاختلاف في القبلة والاختلاف في المذهب يستند إلى اماره شرعية وكل مجتهد فيها مصيب اه غول هذا كان الصحيح ما في الكتاب في غير الحالات الا حد عشر اه حلى ^(٨) لأن لو قلنا بخلاف هذا أدى إلى أن يمتنع الناس أن لا يؤم بعضهم بعضاً في كثير من الصور والامتناع من مساجد م ولم يظهر ذلك من الصحابة مع ظهور الاختلاف اه ز هور

قال على خليل هذا الخلاف إذا علم المؤتم قبل الدخول في الصلاة أن هذا الامام يفعل ما هو عند المؤتم فمفسد فأما لو لم يعلم إلا بعد دخوله في الصلاة فلا خلاف في صحة الجماعة وإن الامام حاكم (وتسند^(١)) صلاة الجماعة^(٢) (في هذه) الحالات الاحدى عشرة وفسادها (على المؤتم) يحصل (بالنية^(٣)) أى نية الاتهام بالقاسق أو الصبي ونحوها ممن تقدم ذكره (و) لا تسند (على الامام) في هذه الحالات بمجرد نية الإمامة إلا (حيث يكون بها^(٤)) أى بالصلاة مع الإمامة وإرادتها (عاصياً^(٥)) وذلك نحو أن تؤم المرأة رجلاً أو الرجل امرأة منفردة أو يؤم قاصد قائماً فأما إذا أم القاسق مؤمناً^(٦) فإن كان مذهب المؤتم جواز الصلاة خلفه^(٧) لم يلزم الامام التكبير عليه^(٨) وصحت صلاته ولو كان مذهب الامام^(٩) أن ذلك لا يصح على خلاف^(١٠) في ذلك وإن كان مذهبهما جميعاً^(١١) أن ذلك لا يصح فإن كان المؤتم عارفاً بفسق هذا الامام أو نحو ذلك^(١٢) وإن الصلاة خلفه لا تصح كانت نية الإمامة من الامام لنوراً^(١٣) وقد انعقدت صلاته^(١٤) فردى

(١) أي لم تسند^(٢) وكذا فردى^(٣) لأنه علق صلاته بمن لا تصح^(٤) أى الإمامة^(٥) هو وضابط في مواقف عصيان الامام حيث يكون النعم متطعاً به كامر ونحو أن يؤم ناقص الصلاة أو الطهارة بفسده لا حيث هو متطعاً بالمؤتم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تختلقوا على امامكم اه تكبير قرز (هـ) لا حيث لا يكون بها عاصياً نحو أن يؤم المؤمن فاسقاً والقاضي مؤدياً والمكس والمتنفل مفترضاً قائماً لا تسند عليه بمجرد نية الإمامة وإن كانت لا تسند جماعة لأن النعم يتعلق بالمؤتم قال الامام ي وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه وقوله لا تختلقوا على امامكم بخلاف الصور المقدمة لأن دليلها يقتضى كونه عاصياً بذلك ذكره في التثيت لكن يحقق الدليل قال فيه فإن قلت هلا فسدت على الامام كما فسدت على المؤتم بذلك وإلا فما الفرق قلت يفرق بينهما أن المؤتم إذا نوى الاتهام فقد صدق صلاته على غير الصحة وذكر وجه ذلك ثم قال بخلاف الامام وذكر وجه ذلك^(٦) وصوابه غيره قرز^(٧) أو لا مذهب له قرز^(٨) فإن كان مذهبهما أو الامام عدم الجواز لم تصح صلاتهما حيث نوى الإمامة ففسد صلاة المؤتم تبعاً لصلاة امامه اه نماري ولا يبعد أخذه مع الاز ولأنه لا يجوز له فيه الإمامة وهذا هو المختار اه شامى (هـ) أى صلاة الامام وقيل هما جميعاً حيث لا تقرير ولا تليس الامام فردى والمؤتم جماعة وقرز^(٩) يقال الامام عاص بنية الإمامة فينظر يقال وإن كان غلطى بنية الإمامة فليس عاص تاركاً الصلاة اه غ (هـ) وسيأتي مثله في الزكاة اه غ يعنى أن العبرة بمذهب الصارف وهنا العبرة بمذهب المؤتم^(١٠) يعنى خلاف ن وش في الانكار على من مذهبه الجواز وقيل الخلاف في كون الامام حاكماً لا وقيل لعله في كون العبرة بمذهب الصارف والمصرف اليه^(١١) أو المؤتم قرز^(١٢) يعنى ناقص صلاة أو طهارة قرز^(١٣) المختار انها لا تلغى فلو اتهم به من مذهبه صحة الصلاة خلف القاسق صححت صلاته قرز^(١٤) حيث لا يمكن من الانكار عليه قرز (هـ) أى الامام وأما المؤتم فلا تصح صلاته لأنه علقها بمن لا تصح الصلاة خلفه اه نجري

القيم إلا أن يكون في صورة صلاة الجماعة في تلك الحال تلبس على اللاحق ^(١) وذلك في آخر الوقت ^(٢) احتمل أن لاتصح ^(٣) واحتدل خلافه ^(٤) وإن كان المؤتم جاهلاً بفسق هذا الإمام فإن كان الوقت موسماً ولا يخشى فوات تعريف للمؤتم أن صلاته غير صحيحة صحت صلاة الإمام ^(٥) إن قلنا إن الصلاة على الوجه الذي لا يصح مع عدم الاعتداد بها ليست منكراً في نفسها والأقرب أنها إنما تكون منكراً مع علم المصل ^(٦) لأمع جملة وإن كان في آخر الوقت أو يخشى فوات تعريف للمؤتم بطلانها فالأقرب أن صلاة الإمام لاتصح من حيث دخل فيها ^(٧) وعليه واجب أضييق منها وهو تعريف للمؤتم فأشبه من صلى وثم منكر يخشى فواته ويحتمل أن تكون هذه الصورة كالصورة التي تكون مذهب للمؤتم صحة الصلاة خلف الفاسق ومذهب الإمام خلافه لأن الجاهل بمنزلة الجهد ^(٨) قال عليم ^(٩) والأول أقرب وأصح ^(١٠) (وتكره) الصلاة (خلف من عليه) صلاة (فائتة) ^(١١) ^(١٢) قال عليم ^(١٣) وظاهر قول القاسم ولا يؤثم من عليه فائتة إن ذلك لا يصح ولم يفرق بين أول الوقت وآخره وبين أن يكون الفائتة خساً أو أكثر لكن حله الإخوان

^(١٤) حيث يكون ممن يقتدى به اه يعني المؤتم ^(١٥) أو في أوله لأنه منكر مع التلبس وفي شرح التجري ما لفظه هذا إن لم يحصل تلبس على اللاحق إذ لو حصل تلبس وكان آخر الوقت اجعل لاتصح واحتمل خلافه اه بلفظه ولفظ ح ابن بهران حيث كان مع تضيق الوقت وأما مع سعة ويمكن الإمام بدفعه من تعريف للمؤتم أن صلاته غير صحيحة فالأرجح محضها وسيأتي على ح قوله في مجرد الاتباع تردد كلام التجري ^(١٦) إذ هو صلى وثم واجب عليه قرز ^(١٧) يعني أنها تصح وهما واجبان مضيقتان ^(١٨) فرادى قرز ^(١٩) وهو المؤتم بعدم صحته لأمع جملة اه ن (ه) يقال انك لم تجعل منكر حيث علم المصل فيأقدم في أول التحصيل ففي الكلام نوع تدافع ولعله في الكلام الأول حيث قال صحت صلاته فرادى حيث لم يتمكن من الإنكار عليه وهنا في قوله مع علم المصل أنه يمكن فلا تدافع قرز (ه) ومن هنا أخذ وجوب تلبسه النائم ^(٢٠) أي استمر ^(٢١) حصر هذه المسئلة أنها لاتصح الصلاة في هذه الوجوه جميعاً إلا على أحد احتمال ط أ وحيت كان مذهب المؤتم جواز الصلاة خلف الفاسق أو لم يكن فيها تلبس اه ع ^(٢٢) تنزيه قرز (ه) وتكره الصلاة خلف من عليه دين حال وإن لم يضيق عليه وكذا إن كان عليه صوم لأن العلة واحدة وظاهره از خلافه اه ينظر في قوله وإن لم يضيق قرز (ه) وجه الكراهة أنه لا يؤثم أن يخل بقضائها مع ذكره لها لأن قضاءها مضيق عليه اه ن ^(٢٣) قال في تعليق القادة إنما تكره حيث كان عليه خمس صلوات لمادون لا كثيراً ^(٢٤) لأن كثيراً من العلماء يرجون الترتيب قال في حواشيا عن الأستاذ وإنما تكره في أول الوقت لأن آخره اه زر لوجوب (٢) هدم الخمس الفائتة على الحاضرة اه ص وظاهر الاز خلافه (١) لا أكثر فلا كراهة مع كونه يقضى القدر الواجب منها اه ن ولو لم يكن قد صلى شيئاً من المقتضية حيث هو لا يترك قضاء الخمس في اليوم (٢) لأنهم لا يرجون تقديمها إذا زادت على الخمس (ه) ولا مندورة لأنه لا يؤثم أن يخل بالقضاء اه

على أن الكراهة ضد الاستحباب كما ذكرنا (أو) لم تكن عليه فائقة وهو مستكمل لشروط صحة الإمامة لكن (كرهه^(١)) أي كره الصلاة خلفه (الأكثر) ممن يحضر الصلاة فإن الصلاة خلفه حينئذ تنكره لنفي الكاره كالكاره بشرط أن يكون الكارهون (صلحاء^(٢)) لأنهم إذا كانوا غير صلحاء لم يؤمن أن تكون كراهتهم لذلك تمدياً عليه وحسداً ونحو ذلك * وقال ص بالله والحقه مد لا تجوز الصلاة خلفه * قال مولانا عليهم السلام والأول أقرب وإنما اعتبرنا الكثرة * قال في مذهب ش لأن أحداً لا يخاف ممن يكرهه قال أبو مضر هذا إذا كانت الكراهة لأمر يرجع إلى الصلاة كتطويل^(٣) أو نحو^(٤) لا للشحناء وقيل ح لا فرق بين أن يكون للشحناء أو لنفي ذلك * قال مولانا عليهم السلام وهذا أصح من قول أبي مضر لأنهم إذا كانوا صلحاء فالأقرب أنهم لا يشحنون عليه إلا من باطل^(٥) (والأولى من) الجماعة (المستوفى في) كمال (القدر الواجب) من شروط صحة الإمامة في كل واحد منهم إذا اجتمعوا هو (الراتب^(٦)) فإنه أقدم من الألقه وغيره وهكذا صاحب البيت^(٧) أولى من غيره والمستأجر^(٨) والمستعير أولى من المؤجر والمعيّر وغيرها فإن حصل الإمام الأعظم فقال الإمام^(٩) هو أولى من الراتب وعن الإمام محمد بن المظهر الراتب أولى^(١٠) (ثم الألقه)

(١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة رجل أم قوما وهم له كارهون وفي حديث آخر لعن الله رجلاً أم قوماً وهم له كارهون قيل ي وكلام أصحابنا يدل على أنها لا تصبح ذكره ص بالله اه ان (٢) والمراد بالصلحاء غير الخلق بما وجب من علم وعمل ولا يخدمون على قبس يقدح في العدالة وإن لم يكونوا علماء اه ج (٣) فيها (٤) وجود أكمل (٥) لا يخرجهم عن حد العدالة قرز (٦) وإذا حضر المؤمنون قبل الإمام اعتزلوا لا إذا حضر الإمام مع بعض المؤمنين فلا ينتظر الباقي لأن الصلاة في أول الوقت بالجماعة القليلة أفضل من الجماعة في آخر الوقت قرز (٧) والمراد به من اعتاد الإمامة في مسجد أو موضع مخصوص واستمر على ذلك حتى صار يوصف في العرف بأنه راتب وهذا حيث حضر أو استخلف في الوقت المعتاد وإلا فالأقرب بطلان ولا يه اه ح ث بلفظه قرز (٨) وصاحب البيت أولى من الضيف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من زار قوماً فلا يؤمهم ولو كان البيت له (٩) ما لم يرجع المعير والمؤجر عن الإجارة والعارة (١٠) وهكذا في الفتح حيث قال وخلف غير ذي ولاية أولى بها وهو الإمام الأعظم فراتب فألقه فأقرأ فأسن فاحسن فعلا وصورة عطف ذلك على وتكره خلف ذي فائقة الخ وهكذا في شرح الآثار لابن رابع لأنه قال فإن حضر الإمام الأعظم فالذهب كما قال الإمام ي ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤم الرجل في سلطانه اه وقواه المتي ومي (١١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤم من ذو سلطان في سلطانه واختاره المؤلف إذ هو راع للامة ولا يؤم الرجل في سلطانه وخليفته في أرضه اه وابل (١٢) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت امام مسجدك (١٣) إذا لم تنحط مرتبة الإمام الأعظم قرز في غير الجملة (١٤) والعبدان اه (١٥) وظاهر الأزهار خلافه وقرز أما العبدان فلا يشترط فيه الإمام الأعظم ولا الجماعة اه

في أحكام الصلاة (ثم) إذا استوتوا في الفقه قدم (الأورع^(١) ثم) إذا استوتوا في الفقه والورع قدم (الأفقر^(٢) ثم) إذا استوتوا في الثلاثة قدم (الأسن) يعني الأكبر سناً على الأشرف نسباً واختار الإمامي تقديم الأشرف نسباً على الأسن (ثم) إذا استوتوا فيها وورعاً وسناً واختانوا في الشرف قدم (الأشرف نسباً^(٣)) فلا يتقدم المبد^(٤) على السيد والمجس على العربي والعربي على القرشي والقرشي على الهاشمي^(٥) والهاشمي على القاطمي إلا برضاء الأول^(٦) قال عليم^(٧) ومفهوم كلام الأصحاب أنه إذا تقدم غير الأول كره ذلك وصحت الصلاة^(٨) وقيل ع إذا تقدم من دون رضاء الأول احتمل أن لا تصح الصلاة كما ذكر صاحب الكافي في صلاة الجنائز^(٩) قال مولانا عليم^(١٠) والأول أصح للتشديد في الجنائز لأنها وتحقيقه أن الحق هناك واجب لصاحبه وهنا من باب الأولوية (ويكنى) في معرفة دين الشخص^(١١) الذي يؤتم به (ظاهر الصلابة) بمعنى أن يظهر من حاله ولا يحتاج إلى اختبار كالشاهد والإمام^(١٢) قال عليم^(١٣) ولا نفر في هذا خلافاً قال م بالله (ولو) ظهرت عدالته (من قريب)^(١٤) نحو أن يكون فاسقاً فيظهر التوبة فإنه يصح الائتمام به^(١٥) من حينه (فصل) (وتجب) على الإمام (نية الامامة^(١٦)) وعلى المؤتم (نية الائتمام^(١٧)) قال عليم أما المؤتم

^(١) لعله أراد ورع المؤمنين وهو الاتيان بالواجبات واجتناب المقيحات اه ان^(٢) والمراد به الأكبر حفظاً للقرآن الأعراف بخارج الحروف وصفاتها ونحو ذلك (٣) وتكره خلف الأذن والأفقر والأفقر والأفقر اه فص لا لأن مدافع الإخمين والأفقر صاحب الوسواس والانصر عديم الختان اه فص^(٤) ثم الأحسن وجباً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اطلبوا الخير عند حسان الوجوه من أمتي وقيل الأحسن فعلاً اه ب ثم الأحسن صوتاً ثم الأنظف ثياباً^(٥) صوابه على الحر (٦) ما لم يكن هاشمياً اه هد وقيل ولو هاشمى وهو ظاهر الإزهار وقرز^(٧) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم قدما قرشاً ولا تهدوم اه ان^(٨) مع قصبان نواها^(٩) الفرق بينهما بأن صلاة الجنائز تقتضي إلى الولاية بخلاف صلاة الجماعة فهي لا تقتضي إلى ذلك اه^(١٠) وكذا المؤذن والمقيم والمخطيب وغاسل الجنائز وشاهد عقد النكاح والمثني اه زرد قرز (١١) فلا يقاس الخفيف على الغلط^(١٢) الأولى كالمقاضي اه ح ا ث لأن الإمام يعود بمجرد التوبة قرز^(١٣) لأن الصلاة أخف حكماً ولأن الشهادة مبنية على الصجور والصلاة على صحة الاعتقاد فلا تقبل شهادته إلا بعد الاختيار اه زرد^(١٤) وتكره قرز (١٥) والأولى لا تصح خلقه إلا مع غلبة الظن بصحة توبته اه ج وقيل تصح ما لم يعلم أو يظن كذبه قرز^(١٦) عبارة الفصح وإتمامه قد (١٧) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى وكونه إماماً من جملة الأعمال فتشترط النية فيه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضمان إلا بنية لأن الضمان يحمل لا يمكن تصوره من غير نية اه ان^(١٨) قيل وإذا اختلف مذهب الإمام والمؤتم في وجوب نية الامامة ولم ينوها الإمام فإن كان مذهب الإمام عدم وجوب النية والمؤتم يوجبها جاء الخلاف هل الإمام حاكم أم لا وإن كان مذهب الوجوب والمؤتم مذهب عدم الوجوب فالقيمة بمذهب المؤتم اه ن لأن صلاة الإمام حيث لم ينو الامامة صحت لنفسه والمؤتم يرى صحة الائتمام به من دون نية الامامة فصحت صلاتهما اه ان وقرز المؤتم جماعة والإمام فرادى (هـ) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل الإمام ليؤتم به ولا اتباع إلا بنية

فلا خلاف في ذلك في حقه وأما الإمام ففي ذلك ثلاثة أقوال ﴿ الأول ﴾ ما ذكره القاسم ومحمد ابن يحيى وخروجه ط للهادهى أن نية الإمام شرط حتى روى في الكافي عن المرتضى أنه إذا نوى أن يؤم يقوم بأعيانهم لا يصح أن يؤم غيرهم ^(١) ﴿ القول الثاني ﴾ لم بالله ^(٢) وهو الصحيح من مذهب ش وهو قول ص بالله أن ذلك لا يجب ^(٣) ﴿ القول الثالث ﴾ ذكره في شرح الابانة للناصر والقاسمية أن المرأة لا تدخل الابنية من الإمام (وا. ن. لا) ينوى الإمام الامامة ولا يؤتم الاتمام (بطلت ^(٤)) الجماعة لا الصلاة على أيهما وذلك حيث يتفق ركوعهما وسجودهما من دون انتظار واتباع (أو بطلت (الصلاة على المؤتم ^(٥)) غلب حيث ينوى الاتمام ولم ينو الإمام الامامة (فان نوى ^(٦) الامامة) أى نوى كل واحد منهما أنه إمام للآخر (صحت الصلاة (فرادى ^(٧)) لان كل واحد منهما لم يطلق صلاته بصلاة الغير فقلوا نية ^(٨) الامامة * قال في الشرح كما لو نوى للمنفرد أنه يؤم ^(٩) (و ان نوى كل واحد منهما (الاتمام) بصاحبه (بطلت) صلاتهما أما عند الهدوية فلأن كل واحد منهما علق صلاته بن لاتصح امامته وأما عند م بالله * فقيل لا تصح أيضا عنده لان كل واحد

^(١) قلنا نعم وإن سمي معينا ولفظ حاشية المختار أنه يؤمهم وغيرهم لأن نية الامامة قد حصلت ^(٢) حجهم لأنه غير معلق بحصة صلاته بصلاة غيره والحديث ابن عباس قال بت عند خالي ميمونة فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتوضأ ووقف يصلي فقامت وتوضأت ووقفت عن يساره فأخذ يدي وأقامني عن يمينه والظاهر أنه لم ينو الامامة قال في الانتصار أقاد هذا الحديث عشرين حكما ^(٣) ولا يضر تقديم نية المؤتم على الإمام لأنها من أفعال القلوب اه ص قرز ^(٤) لكن يقال على قول م بالله هل تكون صلاة الإمام جماعة يتال بها فضيلة الجماعة إذا لم ينوها وجهان أصحهما أنه يتال بها فضيلة الجماعة اه روضة لأن الإمام إنما يكون إماما بالتابعة سواء نوى أم لا اه ان ^(٥) * فائدة * ولو صلى منفردا ثم أتم به غيره صح على القول الثاني لا على القول الأول فلو نوى الامامة في حال الصلاة قبل ح لاتصح وقال ض عبد الله الدوارى انها تصح للضرورة كما في المستخلف على ما سيأتى وهو قوي اه زون ^(٦) أى لم تمتد ^(٧) لأنه علق صلاته بن لاتصح الصلاة خلقه لأجل النية * فائدة * لو نوى أن ياتم بأحدى اثنين على الصغير لم تصح الجماعة قال عليم والأقرب أنها تصح فرادى لأن الصغير في النية يصيرها كلانية ^(٨) اه رى فان تابع أحدهما فكما في مجرد الاتباع اه غ معنى وعن الجبل لاتصح جماعة ولا فرادى لأنه لم يجز بالنية ^(٩) * ولفظ البيان مسئلة ومن نوى الاتمام بأحدى رجلين لابعينه الخ ^(١٠) يعنى حيث هما جاهلين مقام الإمام ذكره في الكافي أو كان مذهبا جواز ذلك وفوق المؤتم على اليسار أو كان وقوفهما على تلك الصفة لعذر وكذا إذا علم الموقف فانها تصح صلاتهما يعنى فرادى قرز ^(١١) وإذا طرأ الشك على أحدهما في صلاته هل هو إمام بصاحبه أم مؤتم بطلت صلاته لعدم يقن النية وفيه نظر ووجهه أن الصلاة معقودة على الصحة فلا وجه للبطلان بالشك كاسيا في اه مرغ أما بعد الفراغ فكما ذكرنا مافى حال الصلاة فلا نظر لتعذر المضى فيعزل ذكره في حاشية القندورى وقرز ^(١٢) لانتلو بالنظر الى اللاحق ^(١٣) وقد نصوا على أنه ينبغي لمن يعتاد أن يصلى إماما أن ينوي الامامة ولو كان وحده لجواز أن يلحق اللاحق اه

منهم لم يصل منفردا ولا مؤتماً^(١) وذلك يؤدي الى المانعة * قال على خليل والفقهاء بدل تصح على أصل م
 بالله كالمو لم ينو الامام الامامة * قال مولانا عليم * وفي هذا القياس نظر^(٢) بل ضعف كثير لأن هنا قد
 علق صلته بصلاته غيره^(٣) (وفي مجرد الاتباع تردد^(٤)) أي حيث يتابع للمصل مصلياً آخر من دون نية
 الاتمام في ذلك تردد هل تقسده به الصلاة أم لا وحاصل الكلام في ذلك أن المتقدم إما أن يكون عبداً
 أم لا * إن كان عبداً ولم يقع من المتابع له انتظار بل اتفق ركوعهما وسجودهما في وقت واحد لم يضر
 ذلك وإن انتظر صحت عند طوقال م بالله لا تصح^(٥) قال على خليل محتمل أن لا تصح جماعة ولا فراداً
 لأجل الانتظار ومحتمل أن لا تصح جماعة وأما فرادى فتصح ولا تبطل بالانتظار قليل ح وهذا هو
 الصحيح * قال مولانا عليم * بل الاحتمال الأول^(٦) أقرب الى كلام م بالله وإن كان المتقدم غير عدل
 فإن كان المتابع له يوم^(٧) لم تصح صلاته سواء انتظر أم لا وإن كان لا يوم فحكمه حكم متابعة العدل إن
 لم ينتظر صحت صلاته وإن انتظر فالحلاف^(٨) (تنبيه)^(٩) قيل مد ذكر اصش انه اذا نوى أن يأتيه يزيد
 فاذا هو معروفان لفظ بالنية بطلت صلاته وإن لم يلفظ فوجان قيل مد والأقرب على المذهب انه اذا
 أشار صحت صلاته ولو لفظ لأن الإشارة أقوى * قال مولانا عليم * والأقرب على المذهب أنه لا حكم
 للفظ مهما خالف مافي القلب سواء أشار أم لم يشير بما ذكرنا في نية الحج التي تخاف ماأراد^(١٠)
 فإن الحكم لما في القلب قال وهو القياس لأن النية هي الارادة * فصل * (ويقف المؤتم

(١) الاولى أن يقال صلى كل واحد منهم بغير امام^(١) وجه النظر أنه لم يعلم الامام من المأموم اه كب
 (٢) يعني مؤتم بغيره والصلاة خلف المؤتم لا تصح عنده^(٢) عبارة الفتح تفصيل وخلاف إذ لا تردد في
 شيء آخر^(٣) ما لم يحصل تغير أو تلبس وقرز * وكان * الأولى أن يحمل كلام م بالله على صورة
 توافق القياس وتوافق مقتضى الكلام وهو أن يقال المراد إذا كان المتابع ينتظر انتظاراً كثيراً فأن
 صلاته لا تصح حينئذ لأن الانتظار الكثير مفسد اه غ الذي اختاره في شرح حيد أن الانتظار لا يفسد
 ولو كثر وسيأتي في قوله ولا يزيد الامام على المعتاد انتظاراً قرز^(٤) لأنه قال من صلى خلف اماماً وتابعه
 ولم ينو الاتمام لم تصح صلاته وهذا اقتضى ان الصلاة فاسدة كما ترى اه غ^(٥) وأما المتابع فبصلاته
 صحيحة إلا حيث يكون غير عدل (١) ويحصل (٢) إتمام وذلك في آخر الوقت أو في أوله وبخشي
 فوات تعريف المغرور ذكر منشاء في البحر وقرز (١) أو عدل على المختار اه سيدنا حسن قرز (٢)
 وعلم المتابع حصول التغير قرز (٣) المذهب الصحة في جميع الاطراف حيث لم يكن ثم تلبس بتابعة
 غير العدل وأما هو فلا يضره اه إملاعي قرز (٤) قال عليم لعله يعني أن التلبس لا يكفي في بطلان صلاة
 المتلبس إلا إذا تضيق عليه التعريف كما خر الوقت أو خشي فوات المصل القدي اه ب لفظاً قرز (٥) تصح قرز
 (٦) وهو المقرر في التنبيه الصحة ما لم يشترط لفظاً أو نية وخالف اه تهايم وراوع قرز^(١٠) صوابه ما لفظ به اه

الواحد أمين^(١) امامه غير مقدم للامام (ولا متأخر) عنه (بكل القديين) فأما اذا تقدم أو تأخر ببعضهما أو أحدهما فلا تفسد قوله (ولا منفصل) أى ويكون المؤتم الواحد غير منفصل عن امامه وقد قُدِّر الانفصال المفسد بأن يكون بينهما قدر ما يسع واحدا^(٢) (والان) يقف المؤتم الواحد على هذه الصفة بل يتقدم أو يتأخر أو ينفصل أكثر من القدر المغف أو يقف على اليسار (بطلت) صلاته وقال لك لا تقصد بالتقدم وقال ع وش وح لا تقصد بالتأخر وفي حواشي الافادة للقاسم ويحیی والناصر جواز ذلك الوقوف على يسار الامام من غير عذر ومثله من ط والحقيفي^(٣) (الا) أن يقف المؤتم على يسار الامام أو نحوه ذلك (امسند^(٤)) فان صلاته تصح حينئذ * والمسنونو أن لا يجبد متمسكا عن يمين الامام أو الصف المنسد ولا ينجذب له أحد أو يكون في المكان مانع من نجاسة أو غيرها^(٥) أو يكون من يمين الامام من لا يسد الجناح من صبي أو فاسد صلاة ولا يساعد الى

(١) ولا خلاف في ذلك إلا عن سعيد بن جبیر قال يقف عن يساره اه زر (هـ) هذا في الذكر وأما المرأة إذا اجتمعت بأمرأة تصغير بين وقوفها عن يمينها أو شأهاها ع لي وقيل لافرق ذكره في الاحكام وهو ظاهر از (هـ) مسألة * ويكره التأخر لأهل الفضل عن الصف الأول لأن الامام قد يحتاج للفتح والاستخلاف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليليني أولو الفضل والثني قرز (هـ) ظاهره ولو كان المؤتم مرتصفا في القامة أو في المسجد إلا إذا كان محاذيا لرأسه بحيث لو سقطت المؤتم لكان قدمه فوق رأس الامام إذ لم يصدق عليه أنه أمته فلا تصح قرز (هـ) قال في الآثار ولا متفاوت كان يقدم أحد رجله ويؤخر الأخرى وظاهر الأزار خلافة ومثله عن الشامي ولقظ ح لاو عبارة از يقضى أن من تقدم على الامام يقدم وتأخر يقدم بأن بقي مقدما رجلا ومؤخرا أخرى أنها لا تفسد هذه الصلاة بذلك وأن هذه صفة لا تفسد مفسدة لأن مساواة الآراب هيئة (هـ) قاعدة * قال ص بالله إذا كثر المصلون بحيث لا يمكن أحدهم من ركوع ولا سجود ولم يكن أحد منهم سابق الى مكانه وجب عليهم الخروج الجميع من موضع صلاته لأن كل واحد منهم مانع لسواه من الصلاة فقد اجتمع وجه التبع وهو منع الغير منها ووجه الحسن وهو طلب العبادة فيقلب وجه التبص كما يقلب جنبه الحظر على الاباحة فان خرج بعضهم وتمكن الباقون من الصلاة أجزتهم فان عاد بعضهم بعد الخروج طلبا للصلاة كان أحق عن سواه بمكانه اه من الصفي قال الدواري فان تشاجروا فالتصين الى ذي الولاية والا قرع بينهم اه ج^(٢) من أوسط الناس قرز^(٣) وادعى على بن البساس إجماع أهل البيت على ذلك وقواه المقي وعامر^(٤) ومن الصدر الجبل اه ح آثار قال في الثبوت وهل الجبل عذر لم أجده فيه نصا إلا أن احتياج الاصحاب بالغير وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من صلى بعده منفردا بالاعادة يدل على أن الجبل ليس بعذر قلت وهذا معارض بقوله صلى الله عليه وآله وسلم زادك الله حرصا ولا تعد ولم يأمره بالاعادة فالصحيح أنه عذر ذكره سيدي حسين بن القاسم عليهم هذا اذا استمر الجبل الى آخر الوقت فلا يجب القضاء لأجل الخلاف قرز^(٥) راحة كريمة يتأذى بها الامام أو المؤتم ذكر ذلك عليهم اه نجري قرز

الاقصال ^(١) أو نحو ذلك ^(٢) قال في الباقوة فان تضر عليه الوقوف عن بين الامام وقف عن يساره ^(٣) وقال في شرح أبي مضر يقف خلفه (إلا في التقدم) على الامام فان صلاته مؤتمما متقدما على إمامه لا تصح سواء تقدم لمضر أو لغيره ^(٤) (و) يقف (الاثنان فصاعدا خلفه) ^(٥) أى خلف الامام ولا يكفي كونهما من خلفه بل لابد أن يكونا (في سمته) ^(٦) أى محاذيين له ولا يكونا يميناً ولا شمالاً (إلا لمضر) نحو أن يكون المسكان ضيقاً أو نحو ذلك جازت المخالفة (أو) لم يكن ثم مضر

^(١) هذا في قاسد الصلاة فأما الصبي ^(١) فلا حكم لرضاه اه لأن له حق ولا يجوز جذبته فيكون عذراً للمصلى اه في مالم يكن الصبي مسامعاً للامام فلا حق له في هذه الصلاة ^(٢) سيأتي ما يخالف هذا على قوله فينجذب من بجنب الامام كلام الفيت وهو المختار فينظر في التذهب الذي هنا ^(٣) خشية فوت ركوع الامام قبل ادراكه فانه يجوز لمن خشي فوته أن يحرم ويأتم ولو خارج المسجد ^(٤) فان أمكن الانضمام بفعل يسير وإلا أتم مكانه اه فتح قرز ^(٥) اذا كان بينه وبين المسجد دون قامة مع التسهيل للمرصة ^(٦) على جهة الوجوب لأنه لو وقف خلفه ويساره فارغ ما صححت اه عامر ^(٧) وقيل بغير ما يؤد إلى التلبس اه في فان أدى إلى التلبس تأخر اه في قرز ^(٨) ولا فوق القامة في القضاء قرز ^(٩) قال في الفيت السؤال الرابع ما وجه الفرق بين التقدم والتأخر حتى جاز التأخر للعذر ولم يجوز التقدم ثم ما وجه فساد الصلاة بالمخالفة وهما صحت فرادى والجواب ما تقدم فلا له عكس وأما الثاني فلا أمره صلى الله عليه وآله وسلم من صلى خلف الصف لغيره عزراً بالأعادة فقسنا سائر مواقف النعم عليه انتهى غ ^(١٠) لكن يقال هل تفسد صلاة الامام لأنه وقف في غير موقفه اه لا الجواب انه ذكر في ح ابن رافع انها لا تفسد على الامام وهو ظاهر الشرح والتمع وقال ع تفسد لانه وقف في غير موقفه والاولى عندي انه يفصل فيه وهو انه ان اجدا الصلاة على هذه الصفة فسدت لا اذا تخدم عليه المؤتم في حال الصلاة فلا تفسد وأعلن أن هذا مردع اه كواكب معنى ^(١١) وأقل التأخر أن يكون طرف أصابع الصف الآخر في أعقاب الصف الأول وهذا موافق لأصولهم إذ دون ذلك صف واحد تفسد بلا انفصال وقيل قدر ما يسع المصلى ويكون موضع سجوده خلف الصف الاول وهو الأصح اه في ^(١٢) فلو وقف بجنب الامام مصل وثمة صف متأخر متسع لم تصح صلاته إلا على قول الفقيه ف وكذا في الاثنين اذا وقف بجنب الامام بطلت إلا لعذر فلو وقف واحد ثم أتى آخر فوقف جنبه فان كان لجهله أو لم ينجذبه أحد صحته صلاته ^(١٣) وإلا بطلت على المختار ^(١٤) المختار عدم الصحة إلا أن يستمر الجهل إلى آخر الوقت لم يجز القضاء لأجل الخلاف وقرز ^(١٥) مسألة ^(١٦) واذا صلا جماعة وقسدت صلاة المسامع فلا تخلو إما أن يكون فسادها أصلياً أو طارئاً أن كان طارئاً فان لم يخرج المسامع الذي فسدت عليه كان عذراً لهم حيث لم يمكنهم التقدم ولا التأخر أو لم يعلموا وصحت صلاتهم وان خرج المسامع فان انضموا صحته صلاتهم وإلا بطلت على واحد فقط ممن عن يمينه وواحد ممن عن يساره ومن علم فقط لوجوب الانضمام عليهما وصحت صلاة باقي الصف كما في السارية ان توسعت بين اثنين وغيرها من الاعتذار اه جازي وأما اذا كان فسادها أصلياً فان علموا قبل الدخول في الصلاة انه فاسد صلاة لم تصح صلاتهم وان لم يعلموا إلا بعد الدخول فان أمكنهم أن يتقدموا أو يتأخروا فعلوا وإلا بطلت وان لم يمكنهم صحت للمضر وقرز وكذا ان جهلوا حتى خرجوا من الصلاة صحته قرز ^(١٧) ينظر لو خاذاه أحدهما ببعض ^(١٨) بدنه سل قال سيدنا لا بد من الكل وكلام الشرح مفهومة في قوله لا يميناً ولا شمالاً يؤذن بصحة ذلك ^(١٩) وقيل ولو بعض أحدهما قرز

يبیح ترك المسامحة له فان ذلك يجوز (لتقدم صف سامته^(١)) مثال ذلك أن يتقدم الإمام ويصلي خلفه اثنان فصاعدا مسامتين له ثم يأتي اثنان أو أكثر فيقفان خلف ذلك الصف في غير مقابلة الإمام بل يمينا أو شمالا فان ذلك يصح^(٢) قيل من اجماعا وان كره وقيل ع بل حكم هذا الصف حكم الصف الأول إذا لم يمسأ على الخلاف الذي سيأتي ﴿تنبیه﴾ اعلم أن حكم الاثنين فصاعدا بعد الإمام حكم الإمام وواحد معه في أنه لا يجوز انفصال أحدهما عن الآخر^(٣) ولا يجوز تقدم أحدهما ولا تأخره بكل القدمين وكذا سائر من في الصفوف^(٤) ﴿تنبیه﴾ إذا وقف الإمام في وسط الصف فروى ط عن الحنفية أنها تصح^(٥) وتكره * قيل ع وكذا ذكر ابن أبي الفوارس^(٦) وأبو جعفر والفتية ح وأشار اليه في الشرح * وقال ص بالله والشيخ عطية وعلى خليل لم باقها أنها لا تصح^(٧) * قيل ف ولله يقال انكر الإمام^(٨) وواحد عن يمينه^(٩) وهكذا لو وقفوا جميعا على يمينه أو يساره لغير عذر أو وقفوا خلفه إلا أنه لا يسامته أحد بل على اليمين أو على اليسرة أو في اليمين واليسرة وخلفه خاليا فانحلاف^(١٠) وقيل ي أما إذا وقفوا خلفه غير مسامتين فقل ذلك لا يضر^(١١) وإن كره وكذا ذكر

(١) لو اصطف اثنان متفصلان عن الصف الأول هل ذلك بمثابة ما لو صليا في الصف الثاني ولم يسامتا ولا شبرا من الصف الأول فيجزي قولوا واحدا على المختار في الاز ولا بل يأتي فيه قال عليم يجزي قولوا واحدا ه رى وظاهر الاز خلاف ذلك لأنه لم يتقدمهما صف سامت الإمام ولا سامت الإمام (ه) في المسجد وقيل مطلقا قرز بحيث لو تقدم لكان داخل القائمة وقرز^(٢) وتصح صلاة هؤلاء ولو كان بينهم وبين الصف الأول المسامتين للإمام فوق (١) القائمة في القضاء إذ الاثنان المتوسطان يبدان الى منقطع الأرض اه عن سيدنا محمد بن احمد الرمي وقرز (١) بحيث لو امتد الصف الأول لكان الصف الثاني داخلا في القائمة قرز^(٣) فأما إذا انفصل اثنان عن الصف الأول ولم يتأخرا عنه لم يصح صلاتهما على ما اختاره المؤلف قال الإمام شرف الدين وهو ظاهر الاز واختاره وقال التجري في شرحه يصح ذلك وقد سئل الإمام عن ذلك فأجاب بالصحة (ه) يقال لو أعوج الصف الأول فسدت صلاة المتقدم على المسامت أو تأخر عليه بكل القدمين وقيل لا تسد إلا إذا تقدم على الإمام أو سامته أيضا ففسد ولا عبرة بالمؤتم المسامت للإمام قرز (ه) إلا لعذر في تقدم أحدهما على الآخر فلم تسد لعدم العلة المذكورة في الامام اه في قرز^(٤) يعني كل اثنين قرز^(٥) مع العذر قرز^(٦) لأنه قال ماجز لعذر جاز لغير عذر^(٧) مع عدم العذر قرز^(٨) كما فعل أبو بكر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه كب قلت وفيه نظر إذ ليس بموقف له مع حصول متسع ولأن فعل أبي بكر كان لعذر إذ كان بعد الدخول في الصلاة ولم يمكنه التأخر إلا بفعل كثير فلا يقاس عليه اه غ فان أبا بكر لما صلى بالناس قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع شدة وجهه فوضأ ثم تقدم يتهاذى بين اثنين حتى أنما أبا بكر عن الامامة وأم الناس وأخذ القراءة من حيث تركها أبو بكر فكان أبو بكر اماما في أولها ومؤتما في آخرها بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها لحقه فتعاه فاسم به حيلقذاه شفا لفظا^(٩) حيث تقدم وحده مع الامام قبل حضور غيره اه من خط مرغم^(١٠) لا يصح إلا لعذر ومن العذر الجهل إذا استمر الى آخر الوقت قرز^(١١) بل لا تصح قرز

السيد ح فلو كان خلف الامام ^(١) صف ثم جاء صف آخر وقفوا في أحد الجانبين غير مسامتين للصف الاول قليل ع هذا على الخلاف للتقدم ^(٢) * وقيل س بل هذا اجماع بصحة الصلاة وان كرهت ^(٣) (تنبيه) إذا صلى في الحرم حول الكعبة حلقة فظاهر كلام الهادي عليه السلام أنها لا تجوز ^(٤) وقال الناصري وش أنها تجوز مطلقا * وقال ع وص الله أنها تجوز بشرط أن لا يكون المأموم أقرب إلى جدار الكعبة من الامام أمالوصلوا في جوف الكعبة فظاهر المذهب لافرق بين ذلك المكان وغيره في الاصطفاة وفي الزوائد عن الناصري والقاسمي تصح إذا لم يمكن ظهر للمؤتم إلى الامام وعن ش تصح ولو كان ظهر للمؤتم إلى الامام (ولا يضر قدر القامة ^(٥) ارتفاعاً) من المؤتم على الامام (و) كذا (انخفاضاً) نحو أن يكون الامام في مكان مرتفع على المؤتم قدر ذلك فانه لا يضر يعني لا تنسد به الصلاة (و) كذا لا يضر قدر القامة فا دون (بداً ^(٦)) بين الإمام والمأموم (و) كذا لا يضر قدر القامة إذا وقع (حائلاً ^(٧)) بين الامام والمأموم في التأخر فأما لو حال بينهما في الاصطفاة فلي الخلاف ^(٨) في توسط السارية (و لا) يضر البُعد من الامام والارتفاع ^(٩) والانخفاض ^(١٠) والحائل ولو كان (فوقها) أي فوق القامة في حائلي لا

^(١١) هذا فيه تكرار اه فيقال لا تكرار لأن الذي تقدم دخلوا قبل الصلاة ^(١٢) بين من بالله سوط ^(١٣) إلا لمن خلقه كسائر المساجد وقرز (١٤) وقال أن أمكني الله منعت ما يفضونه اه هداية بناء على أن الحق مع واحد (١٥) المختار أن الجماعة حول الكعبة كالجماعة في غيرها لما اشترط فيها اشترط في الكعبة قرز (١٦) يعني لا تصح ^(١٧) والوجه في اعتبار القامة أنه لا خلاف أن الكثير من البعد مفسد وأن القليل لا يفسد احسبنا إلى الفرق بين القليل والكثير ولم نجد دلالة شرعية تفصل بينهما فوجب الرجوع إلى الاجماع ولا إجماع على فوق القامة ووقع على قدر القامة فكان هو المعتبر اه صعبترى (١٨) قيل والمبعد يعتبر بقامته مقدماً ونظراً لأنه يسمى متصلاً وإن كان بينه وبين امامه أكثر من قامته اه تك قرز (١٩) أو توسط الطريق والسكة والشارع والنهر إن كان فوق القامة أفسد لا دون القامة أو قامة فلا نظر ذكر معناه في البحر ومنه في البيان قرز (٢٠) قيل (هو تكون القامة من موضع قدم المصل للمؤتم إلى قدمي الامام ونحوه قرز وقال السيد ح من موضع سجود المؤتم إلى قدم الامام ويعتبر كل بقامته في البعد وغيره فلو اصطفت طويل وقصير قليل يعتبر بقامة الطويل وقليل بقامة القصير فيقرب معه الطويل ولو تميز عليه تقدم أحدهما إلى بين الامام وأما الثاني فقله على الخلاف وحيث تندر الوقوف على بين الامام أو كان فيه من صلاته فاسده اه كب (٢١) قوله ولا يضر قدر القامة من أي الأربعة لا تنسد لا في السجدة ولا في غيره وما فوقها إن كان في المسجد لم تنسد إلا في ارتفاع الامام وإن كان في غير المسجد أفسد إلا في ارتفاع المؤتم اه ما مش هداية ^(٢٢) قال في كب ما قلته ولا يضر البعد في المسجد إذا كانوا يعرفون ما يفعلهم الامام برويته أو سماع صوته لا صوت غيره من الصفوف الأولية ذكره في الشرح ^(٢٣) وهو في الحقيقة راجع إلى البعد بينها وقرز (٢٤) طولاً في الارتفاع وقل عرضاً قرز ^(٢٥) فعلى خلاف الفقيه ح والفقيه ل فالفقيه ح يقول توسط السارية يفسد والفقيه ل لا يفسد إذا كان قدر ما يسع واحد وقرز ^(٢٦) من المؤتم

سوى أحدهما أن يكون ذلك البُعد وأخواته واقصاً (في المسجد) فإذا كان فيه لم تفسد الصلاة في الحال الثاني قوله (أو) لم يكن ذلك في المسجد فإنه يعني من فوق القامة (في ارتفاع المؤتم) على الإمام (لا) لو كان الارتفاع هو (الإمام)^(١) فإنها تفسد (فيها) أى سواء كان في المسجد أم في غيره فإنه إذا ارتفع فوق القامة فسدت على المؤتم * وقال ع وظاهر قول المنتخب أنه لا فرق بين ارتفاع المؤتم أو الإمام فوق القامة في أن ذلك تبطل به الصلاة * وقال ح أنها لا تبطل في الوجوه ونكره (ويقدم) من صفوف الجماعة صف (الرجال ثم) إذا اتفق خناً ونساء قدم (الخنثى^(٢)) على النساء إذا كانت الخنثى ملتبسة (ثم) بعد الخنثى (النساء^(٣)) و (ان اتفق صبيان مع البالغين فالمسنون أن (يلى كلاً) من الصفوف (صبيان) فلى الرجال^(٤) الأولاد وبعدهم الخنثى السكبار ثم الخنثى الصغار ثم النساء ثم البنات الصغار^(٥) وهذا الترتيب في الصبيان مسنون وفي السكبار واجب (ولا تخلل المرأة المكثفة^(٦)) * قال في شرح الإبانة سواء كانت حرة أو مملوكة محرماً أم أجنبية فلا تخلل (صفوف الرجال^(٧)) في صلاة الجماعة (مشاركة) لهم في الائتمام^(٨) وفي تلك الصلاة بل تؤخر عنهم ولو وقت وحدها (وا) ن (لا) تأخر عنهم جميعاً بل تخلل مشاركة لهم (فسدت الصلاة) عليها^(٩) ذكر ذلك ط وقال الناصروحش لا تفسد عليها (و) تفسد أيضاً عندنا (على من خلفها) من الرجال (و) على من (في صفها) منهم أيضاً وانما تفسد عليهم

(١) والفرق بين الحالين أنه إذا ارتفع الإمام فوق القامة كان المؤتمون غير مواجهين بخلاف ما إذا كان الارتفاع هو المؤتم فإنه متوجه إلى الإمام ولو كثرت ارتفاعاً اه^(٢) وأشار المؤلف أيده الله إلى ضعف صحة جماعة الخنثى إذ تجوز كونهم أئمة أو بعضهم حاصل وهو يقتضي الفساد لأننا إن قدرنا أنهم أئمة فقد وقفوا صفوفاً وكذا ذكره وأئمة وقد ذكره في الزوائد قال ولا حظ لمن في الجماعة اه وقيل بل تصح إذ هي حالة ضرورية وهي إدراك فعية الجماعة ولا يلاصق الخنثى اه ز ر قرز^(٣) صف واحد اه فتح^(٤) الذكور (هـ) وعلى القول بأن الصبي لا يسد الجناح لا بد أن يكون بين صفوف البالغين قامة لمادون في غير المسجد اه تجرى وقرز^(٥) هذا يستقيم في صبيان الرجال وأما البنات فطرف الصف حق النساء ولعل الخنثى مثلن اه ع ولعل كلام الشرح والازمى على القول بصحة جماعة النساء صفوفاً قرز^(٦) وكذا الخنثى^(٧) وكذا المكثف لو تخلل صفوف النساء أو الخنثى أو الخنثى صفوف الرجال أو النساء أو المرأة صفوف الخنثى ففسدت الصلاة بذلك اه بحر وهداية قرز^(٨) ولومتنقلة اه صعبتي روح لي (هـ) لا فرق ولو صلاتها نافلة معهم جماعة قرز^(٩) وهل يشترط عليها أو لو كانت جاهلة سل قال شيخنا القياس مع علمها بتعديدها في الوقت وبعده وإذا استمر الجهل حتى خرج الوقت فلا إعادة وفي الوقف تعيدها في وقته الذي قرر أنها إذا جهلت حال الصلاة فلا إعادة عليها لهم اه عن سيدنا زيد (هـ) قيل ف وهو قال إذا كانت لا تعتقد صلاتها من الإجداء فهي كمن تخلل غير مصلية فلا تفسد على غيرها قال في الرياض وهذا الاشكال كان السيد الهادي يذكره وقال الهاجري بصفة المؤتم والمشببه يجرى المشبه به اه

عندنا (إن علموا^(١)) بتخطئها لأن جعلوا وقد زيد على هذه الشروط الثلاثة^(٢) شرطان في الأول^(٣) ذكر السيد وهو أن يرضى بتخطئها الجماعة فلو كانوا كارهين لم تقصد^(٤) صلاحهم في الثاني^(٥) ذكره في الزوائد وهو أن ينوبها الإمام وهذا مبنى على حكايته التي قدمنا عن الناصر والقاسمية أن المرأة لا تنعقد صلاتها جماعة إلا أن ينوبها الإمام والظاهر عن القاسمية أنه لا فرق بين الرجل والمرأة (وبسد الجناح) يعنى جناح المؤتم إذا تأخر عن الإمام فإنه يسد جناحه (كل مؤتم^(٦)) أى كل من قد دخل في صلاة الجماعة (أو) لما يدخل فيها لكنه (متأهب) لما نحر أن يكون في حال التوجه ولما يكبر تكبيرة الاحرام أو نحو ذلك^(٧) قوله (منضم^(٨)) يحترز من مؤتم غير منضم نحو المرأة مع الرجل فإنها لا تسد جناحه لأنها لا تنضم اليه بل تؤخر فيتقدم الى جنب الإمام وهي متأخرة عنها ويحترز من متأهب غير منضم نحو أن يكون مقبلاً من طرف المسجد للصلاة فإنه لا يسد جناح المتأخر عن الإمام^(٩) حتى ينضم اليه (الالهي^(١٠)) فإنه لا يسد الجناح على ما ذكره بالله أخيراً وحكاة في حواشي الافادة عن ط وصححه أبو مضر^(١١) لمذهب الهادي وقال ع وافقناه أنه يسد الجناح

^(١١) يعود الى الكل (هـ) وعلموا أن تخطئها مفسد اه هداية ولا بد أن يطبوا حال الصلاة اه رى قرز ولفظ حاشية سواء علموا حال الصلاة أو بعدها إذا كان الوقت باقياً اه زمارى (هـ) وأمكنهم إخراجها والتقدم عنها وإلا صحت وكان عنراً لم وظاهر الأثر خلافه قرز (هـ) قيل ع فإن علمها الإمام أو من تقدمها من المؤمنين وأمكنهم إخراجها فلم يفعلوا فسدت عليهم اه كواكب بنى الفقيه ع أن وقوفها منكراً اه ز وظاهر الأثر خلافه قرز لأن كلا وقف في غير موقفه اه ن معنى^(١٢) يعنى كونها مكفة وشاركت وعلموا^(١٣) قيل ولا وجه له لأنهم إن كرهوا مع التمكن من إزالتها لكرههم غير مفنية وإن كان مع عدم التمكن فالواجب عليهم أن يخرجوا من الصلاة أو يجنبوا عن ذلك الموقف لأنه قد صار موقف عصيان أو يزيلون صلاتهم ويتمونها فرادى اه غ قرز^(١٤) فرع^(١٥) هو من هنا قال بعضهم ان للصبي حقاً في موقفه في الصلاة لأنه لما كان مأموراً بها من جهة وليه فكان شاغلاً لموقفه بالشرع فليس للغير إخراجها وإن كان لا يسد الجناح كما مر في أول الكتاب اه مع^(١٦) كالسافر إذا سلم في الأولتين وتكرير الثانية حتى يركع الإمام قرز^(١٧) في^(١٨) انضم سد الجناح ولو فاته الركوع أو الصلاة كلها لكن إذا عرف الذي يجنبه أن قد قامت على التأهب صار الى جنب الإمام أو العصف إن أمكنه ذلك بفعل يسير اه ري قرز (هـ) إن كان يجوز انه يحرم في كل ركعة فإن أيس من ذلك تقدم الى جنب الإمام اه ص ومفهوم كلام الصعيرى أنه إذا لم يظن مشاركته له في الركعة أو يظن أنه لا يشاركه في جميع الصلاة وجب عليه الانضمام اه غ معنى قرز^(١٩) ولو قد أتم تخشية الموت^(٢٠) ويكنى الظن بحكيه قرز (هـ) لو ترك الصبي لكان أخصر لانه فاسد صلاة فالعطف عليه يوم المنارة قيل لعله بنى ان فاسد الصلاة الجتمع على فسادها فيه بخلاف الصغير قلت يلزم أن يسد الجناح من صلى وهو مختل شرط فيه^(٢١) سؤال^(٢٢) قد قرر عند أصحابنا أن الصبي المميز لا يسد الجناح فإذا توسط الصبي وسط الصف الأول بين شاهين متعدياً حصته صلاته وقد حكمنا بصحة صلاتهما فهل يصح انضمام الزيدي إلى أحدهما لأنه قد حصل شرط الانضمام الذي هو صحة صلاة المنتضم اليه أم لا فنقتضى قولنا بصحة

بناء على أن صلاته تصح نافلة (و) الا (فاسد الصلوات^(١)) فإنه لا يسد الجناح أيضاً ذكره أبو جعفر * وقال ص بالله وعلى خليل أنه يسد وقد دخل تحت فاسد الصلاة الجهر عند من قال بكفره فإنه إنما لم يسد عند من قال بكفره فساد صلاته لا لجرد الكفر^(٢) وماعدا هذين فإنه يسد الجناح بالإجماع كالقاسق والتنفل والتأهب ونقص الطهارة لسد ونقص الصلاة لا تقاد أو غيره * قيل ع و ذكر الأمير علي بن الحسين أن المستلقي يسد الجناح ويقف عند رجليه^(٣) على قول الهادي وعلى قول م بالله يغير (فينجذب^(٤)) ندبا (من) كان واقفاً (مجنب الامام أو في صف

صلاتها يصح الانضمام إلى أحدهما ومقتضى قولنا أن الصبي لا يسد الجناح وأن الصف الأول كله بمثابة رجل واحد لا يصح الانضمام إلى أحدهما الجواب أنا نقول بصحة صلاتهما لها ولا يلزم من صحتهما لها لزوم حكم صحتهما وهو سد الجناح لنا إذا لم يصحهما لنا فيلزم منا مقتضى صحتهما وإنما يلزم مقتضيات الصحة من ثبت له فيه الصحة اه^(١) فساداً مجمعاً عليه أو في مذهبه علماً عامداً قرز^(٢) بل لجرد الكفر (ه) لعله يهدم صحة الوضوء إذا دخل بشرط من شروطه وهو الإسلام قرز (ه) يريد بقوله لا للجرد الكفر انه لا يجوز التكفير إلا بدليل فلا يجوز التقليد بالكفر بل يجوز التقليد بأنه فاسد صلاة من غير تكفير ولا تقسيق اه وقد ذكر في مقدمة البيان عن ض عبد الله الدواري انه لا يجوز تقليد الهادي في نجاسة رطوبة الجهر لا في كفره إذ النجاسة ظنية والتكفير قطعي اه في ينظر إذ هما متلازمان اه من وأيضاً فإنه لا يجوز التقليد في عملين مقرب علي علي كما تقدم في المقدمة والتقليد في عدم سد الجناح ونجاسة الرطوبة مقرب علي القول بكفر الجهر ونحوه وهو ما لا يجوز التقليد فيه فينظر اه عن القاضي محمد بن علي الشوكاني^(٣) وعند إبي القاعد قرز^(٤) أما لو وقف عند رأسه أو عند رجليه لأن صلاته على جنبه الأيمن اه أما إذا كان الواقف بمجنب الامام فإنه يقف عند رجليه اتفاقاً قرز (ه) فلو جذب المصل واحد ودخل مكانه فسدت (١) صلاته أفني بذلك حتى الفقيه محمد بن خليفة قال عليم وهو نظر جيد لأنه غصب مكانه وأما الصبي فله جذبه كما لو وجده بمجنب الامام اه ان وقيل لا يجوز جذب الصبي لأنه قد ثبت له حق الا رضاه لأنه من الحقوق البشيرة اه وفي الفيت أنه لا حتى له في المسجد لأنه موضع العبادة ولا إعادة للصبي اذ لا يستحق ثواباً بالاتفاق وقول من قال انها نافلة لا يريد أنه يستحق ثواباً بل يستحق عليها عوضاً فأشبهه النافلة من حيث أنه يستحق عليها منافع جمّة وان أراد استحقاقه للثواب فباطل قطعاً لعدم التكليف اذ الثواب فرع التكليف فيكون المختار ان الصبي وفاسد الصلاة سوى في أنه اذا جذبه أحد ودخل مكانه صحّت صلاته (١) وأما سجادات الغير هل له أن يرقعها قال عليم ذلك محتمل قال والأقرب انه ان غلب على ظنه ان صاحبها يدرك الصلاة لم يكن له يرقعها قال ويحتمل انه ان غلب على ظنه انه يتراخى مقدار أقل الصلاة وهو كتمان ان له رقعها اه من تطبيق التجري وعن الشامي ان كان في الصف الأول فان كان يظن حضوره قبل الركوع (٢) لم يزل والا أزال وان كان في سائر الصفوف المتأخرة فان كان يمكن إتمام الصلاة مع بقائه كأن يكون من كل جانب اثنين فصاعداً لم يزل والا كان كالصف الأول اه من قرز (٣) وهذا حيث كان من أحد الطرفين والأظهر حق في تكبيره الاحرام ويشترى عدم انعقاد صلاة أهل الصف في زيل قرز (ه) الجذب واجب لو ردد الدليل لمن أراد الدخول مع الجماعة وهو ما رواه زيد بن علي عليم أن الرسول صلوات الله عليه وسلامه رأى رجلاً صلى خلف الصف فقال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هكذا صليت وحدك ليس معك أحد قال نعم فقال قم

منسند^(١) أى لم يبق فيه متسع تصح الصلاة فيه فإذا كان كذلك المجذب (اللاحق^(٢)) وهو الذى يأتى بعد استقامة الصف فإنه إذا جاء وبجنب الامام واحد جذب به وكذا إذا جاء والصف منسند جذب واحداً منهم لكن ينبغي أن يكون المجذب من أحد الطرفين^(٣) لئلا يفرق بين الصف ولا يجوز له جذب المقابل^(٤) للامام وإذا جذب غيره فينجذب له إذا كان ذلك اللاحق (غيرها) أى غير الصبي وفسد الصلاة فإن كان اللاحق صبياً أو فسد صلاة لم يجز للمؤتم أن ينجذب له^(٥) ولو جذبته فصل^(٦) وإنما يمتد اللاحق بركعة^(٧) أدركها مع الامام إذا (أدرك) الامام^(٨) وهو فى (ركوعها) أى قبل أن يرفع رأسه من الركوع^(٩) (و) الركعة التى يدركها معه ويصح أن يمتد بها (هى أول صلاته فى الأصح^(١٠)) من للمذهبيين لأن فى ذلك مذهبين^(١١) الأول^(١٢) للذهب وهو قول الناصر وش أن أول ركعة يدركها هى أول صلاته ولو كانت آخر صلاة الامام^(١٣) الثانى^(١٤) قول ح وك ورواه فى الكافى عن زيد بن على أنها آخر صلاته كالامام * قيل ف وقائدة

قاعدة صلاتك قوله والجذب واجب والقياس انه شرط فى صحة دخوله فى الجماعة لأنه لا يجب إلا عند من موجب الجماعة اه حاشية ن قرز (ه) فإن لم ينجذب له صلى وحده مؤتماً اه ن قرز (ه) ويستحب للداخل أن ينظر أى جاني الصف أقل دخل فيه فإن استواءاً لا يمين ولا يخذوا صفاً ثانياً وفى الأول سمعته كذلك الصوفى لما تقدم منها فهو أفضل إلا فى صلاة الجنازة فالأخراً أفضل وكذا فى صلاة النساء خلف الرجال صوفياً فالأخراً أفضل وهذا على القول بصحة صلاة النساء خلف الرجال صوفياً والمذهب خلافه قلت بل المذهب الصحة وسياً على قوله وجاعة النساء والعراة نصف الخ فابجته قرز^(١٥) ونجبر فضل الأول بفضل الانجذاب للأخراه بلقله^(١٦) وبأخراهم مصطفين بدناؤا ما الامام فلا يقدم إلا لندر كضيق مكان وأنحوه واختاره المتقى وفى التذكرة أو يقدم الامام وفى البحر أن تقدم الامام مع السعة أولى لأنه متبوع قرز^(١٧) من الصف الأول واجب ومن الثانى ندب قرز^(١٨) بل يجوز قرز^(١٩) فإن انجذب له ففسدت صلاته مع العلم وجها يود بفعل يسر إن أمكن والأصل مكانه وكان عذراً له قرز^(٢٠) المشروعة للمسبية قرز (ه) ما يقال إذا أدرك الامام فى الركعة الثانية فى العجر وهو إذا انتظر الامام للقتوت فى العجر طلعت الشمس هل يكون له عذراً بعزل صلاته أولى الذى يقتضيه النظر انه يكون عذراً فيعزل وكذا سائر الصوفى قرز^(٢١) بقدر تسبيحه قرز^(٢٢) ويحصل الامام جميع مستوناتها ولا يسجد للسواء زراً السنون فى الجهرية لا فى السرية فيسجد قرز (ه) نعم لو أدركه معتدلاً وقدم شارك الامام فى حال قيام القراءة نحو أن يكبر والامام قائم يقرأ فيقف للمؤتم حتى يركع الامام وأدركه معتدلاً فلا كلام أن ذلك يصح ويجزى المؤتم ذكر ذلك فى الشرح عن ع و ص بالله وادعى فى الكافى الاجماع على ذلك ومولانا يختار لنفسه أن ذلك لا يجزى (١) سماعاً منه وإن لم يذكره فى شرحه واختار فى البحر الأجزاء ولم يذكره لنفسه (١) وهو صريح الاز فى قوله أدرك ركوعها وهما لم يدرك (ه) قيل ولو كبر واحدة ونوى بها للأحرام والركوع لم تصح لتشريكه فيها بين الفرض والنفل اه كب لفظاً قرز (ه) بقدر تسبيحه ولو فى الجملة حيث أدرك الخطبة اه يحقق قاته لا بد فى الجملة من الجماعة فى جميعها على الصحيح إنما يستقيم فى الركعة الأولى من الجملة قرز (ه) ص بالله وى وكذا لو ركع يدرفع الامام وأدركه معتدلاً قلنا قاته بركنين متوالين ففسدت اه ب قرز^(٢٣) لأن الترتيب واجب اه بحر ووايل

الخلاف في قنوت العجر^(١) وفي القراءة والتسبيح وتسكيب العيد وفي الجهر والخصافة ﴿تنبية﴾ قال م بالله في الزيادة ولا يحتاج إلى أن ينوي أن الذي يدركه أول صلاته وفي الكافي عن المهدي والناصر وع يحتاج إلى ذلك * قيل ف هذا فيمن يتردد في ذلك^(٢) (ولا يتشهد^(٣)) التشهد الأوسط من فاتته (الركعة الأولى من أربع^(٤)) لأن الامام بقعد له ولما يصل المؤتم إلا ركعة وليس المؤتم أن بقعد له في ثانيته لأنها ثالثة الامام فاذا قعد ولم يقم بقيام الامام فقد أخل بالمتابعة فنصين تركه فنفسد إن لم يترك لأنه بخالفه بقيل كثير وزيادة ركن عمداً ﴿قال عليم﴾ ومن ثم قلنا (ويتابعه^(٥)) بعد ما دخل معه فيدخل حيث يقعد ولو كان غير موضع قعوده ويقوم بقيامه ولو فاته مسنون^(٦) بمتابعته (وتم) اللاحق (مافاته) من الصلاة مع الامام (بعد التسليم^(٧)) أي بعد تسليم الامام ولا يجوز له أن يقوم للامام قبل فراغ تسليم الامام ﴿قال مولانا عليم﴾ الذي يقتضيه ظاهر قول م بالله وهو الذي صحح أن المؤتم إذا قام قبل إتمام الامام للتسليمتين فسدت صلاته^(٨) وقيل ح ذلك مستحب والا فلو قام قبل التسليم على ساره لم تبطل صلاته وانما تبطل إذا قام عمداً قبل التسليمتين جميعاً * ثم

^(١) فعلى ما صحح للمذهب لا يعتد بقنوت الامام في العجر وينجب عليه زيادة تكبيرتين إذا أدركه في الركعة الثانية من صلاة العيد وقرأ ولا يسبح لو أدركه في ثالثة الثلاثية أو أي الآخريتين في الرباعية ويهبر ولا يماقت اه تكبير^(٢) أي أول صلاته أو آخر^(٣) عبارة الامار ولا أوسط لمن فاتته أولى من أربع يعني أن من فاتته الركعة الأولى من الرباعية لم يشرع له التشهد الأوسط أما مع الامام فلا في ثانيته أولى للمؤتم لكن يقعد معه ولا يتشهد فان تشهد لم يضره لكن يسجد للسجود وأما في ثانية المؤتم فلا في متابعة الامام واجبة والعود للتشهد ينافي ذلك ومن ثمة قال أيده الله تعالى ويتابع يعني على المؤتم المتابعة للامام وقوله أولى من أربع إذ لو فاتته أكثر من ركعة مطلقاً أو ركعة من غير الأربع لم يسقط عنه التشهد لعدم المسانحة وابل بلفظه (هـ) ولو قعد الامام سهواً في الثالثة فلا يقعد معه المؤتم فان قعد فسدت إن لم يزل فان عزل لم تفسد ولفظ حاشية فلو قعد الامام في الثالثة سهواً هل يتشهد عازلاً لا يبعد بل هو المختار اه مي وهو ظاهر الاز لكن ينظر لو قام الامام ورجع اليه المؤتم هل يسقط عنه سجود السهو لأنه قد تشهد أولاً يسقط عنه الأولى عدم السقوط لأنه تشهد في غير موضع تشهد له اه مي وينظر فيلزم على هذا أن تفسد صلاته لأنه قد انضم إلى نية العزل فصل وهو العود للتشهد فيكونا ركنين اه مي^(٤) للامام وطائفة لو كان الامام مسافراً فانه يتشهد بعد فراغه اه ع لي^(٥) ﴿مسئلة﴾ من أدرك الامام راكمأ في الأولى من العجر فدخل معه ثم قام إلى الثانية فرجع الامام قبل أن يقرأ فانه يزل صلاته عن إمامه للعدر وقرأ لنفسه اه ن وقال الامام ي بل يتابعه ويحصل عنه القراءة وكذا في المسافر إذا أدرك الامام في ركوع الثالثة من الظهر أو العصر ثم رجع الامام في الرابعة قبل أن يقرأ المؤتم الواجب عليه فانه يزل عنه قرز ومثله في الهداية^(٦) ويسجد للسجود قرز^(٧) ولا يكر للثقل عند قيامه للامام لأنه قد كبر حين رفع رأسه من السجود اه ع إلا أن يكون موضع تشهده كبر وقيل يتدب إذا الأولى للمتابعة والثانية للثقل اه ب وهو صريح شرح الاز قبيل قوله في صلاة العيد فصل ويتدب بعدها خطبتان قرز^(٨) مع العمد أو سهو ولم يرجع قرز

أما إذا قام قبل فراغ الإمام من التشهد ^(١) فإن كان عمداً بطلت صلاته ^(٢) استمر أو عاد وإن كان سهواً لم تبطل * قال في حواشي الأفاة وينتظر قائماً ^(٣) وذكر على خليل أنه إن أعاد لم تعد صلاته لأن قيام الساهی لا يستدعيه * وقيل ع إن كان قد شاركه في القعود ^(٤) لم يعد إليه فإن عاد بطلت ^(٥) وإن لم يشاركه فإنه يعود إليه ^(٦) تنبيه * قال ابن معرف الذي ذكره أصحابنا المتأخرون المذهب الهادي ^(٧) عليم * إن المؤتم يقوم لاتمام صلاته بعد التسليمتين ولا ينتظر ^(٨) سجود الإمام للسهو وقواه الفقيه يرواه عن والده وروى م بالله عن المنتخب إن اللاحق لا يقوم إلا بعد سجود الإمام ^(٩) وكذا عن ص بالله * قال ض زيد وعلى خليل فإن قام قبل ذلك لم تعد صلاته * قيل مد وذلك يدل على أنه مستحب ^(١٠) (فإن أدركه قاعداً) إمامين سجدتين وإما في تشهد (لم يكبر) ^(١١) ذلك اللاحق تكبيرة الاحرام (حتى يقوم) الإمام * وقال م بالله إذا أدركه في قعوده للتشهد الأوسط

^(١٢) يعني قبل الفراغ من التسليم ^(١٣) فإن قيل لم تعد وهو لم يخالف الإمام إلا بركن واحد وهو القيام قلنا لأنه انضم إلى هذا الركنية العزل وذلك مفسد اه زر وقيل يشد مطلقاً لأنه أدخل بواجب وهو متابعة الإمام قرز ^(١٤) وهو الاظهر وقيل يعود وجوباً قرز ^(١٥) قال في الفيت مألظة وعندى أن الصحيح في ذلك أنه ينتظر فيما هو الواجب على المؤتم فإن كان الواجب عليه أنه لا يشرع في إتمام صلاته حتى يفرغ الإمام وليس متابعة الإمام في قعوده مقصودة وإنما المقصود مجرد انتظار إتمامه لم يجب على المؤتم إذا قام ساهياً أن يعود للقعود لأن المقصود إتمامه والانتظار وهو يعود إلى الانتظار في قيامه ولا وجه للقعود وإن كان الواجب على المؤتم متابعة الإمام في أفعاله مهما بقي في الصلاة ولا انتظار ليس مقصوداً في نفسه وإنما وجب لأن المتابعة للإمام لا تتم من دون وجب عليه إذا قام ساهياً وذكر أن يعود لاتمام المتابعة لأنها واجبة ولم يسقط وجوبها بقيامه وإن جعلناها جميعاً مقصودين فكذلك اه غ بلفظه (هـ) والصحيح أنه يعود إليه مطلقاً ^(١٦) شاركه أم لا وكلام الفقيه يصح إذا تابعه في التشهد الأوسط وظاهر از ولو قد شاركه لوجب المتابعة ^(١٧) لأنه لا ينتظر في حال قيامه متابعة الإمام في شيء من أذكار الصلاة اه ولفظ البيان في المسئلة الرابعة من أول باب سجود السهو ^(١٨) مسألة * من ترك التشهد الأوسط إلى أن قال إذا لم يكن قد قدمه فإذا كان قد قدمه ثم عاد إليه عمداً فسدت صلاته كن رفع رأسه من الركوع والسجود قبل إمامه ثم عاد إليه اه بلفظه إذا كان فعلاً كثيراً أو رفماً تاماً قرز (هـ) قدر تسبيحة ^(١٩) لأنه يعود إلى ركن فيشاركه فيه كما لو رفع رأسه من السجود سهو فلو عاد بطلت الصلاة ^(٢٠) فإن لم يعد بطلت قرز ^(٢١) فلو انتظر فإن كان موضع قعود لم يسد وإن كان غير موضع قعود فسدت ولعله إذا كان عمداً اه عامر يعني إذا زاد على قدر التشهد الأوسط والأقرب عدم الفساد مطلقاً لأنه لم يفعل فعلاً اه م ولأنه موضع قعوده في الابتداء قرز ^(٢٢) والتسليم للسهو ^(٢٣) قال الدواري والأظهر عندهم أنه واجب لأنه متابعة للإمام وانتظار له وانتظاره ومما به وجبة حيث تشرع ^(٢٤) هذا مذهبنا وهل ثم يقول إذا دخل المأموم وأدرك جزءاً من الصلاة أجزأه جماعة وجدت في شرح أبي شجاع على مذهب ش مألظة ويدرك المأموم الجماعة مع الإمام في غير جمعة مالم يسلم التسليم الأولى وإن كان لا يقدمه أما الجماعة في الجمعة فقرض عين ولا يحصل بأقل من ركعة اه لفظاً من خط سيدنا حسن

كبر للافتتاح قائماً ولم يقرأ حتى يقوم الإمام قيل فويأتى مثله إذا أدركه ساجداً في السجدة الأخيرة^(١) قال ص بالله وإن قرأ جاز * قال الحنفى ذكركم بالله الجائز والأفضل أن يقعد معه قيل مد فيه نظر^(٢) لأنه بقعوده يزيد ركناً وذلك يفسد (ونذب) للاحق إذا أدرك الإمام قاعداً أو ساجداً (أن) يقعد^(٣) ويسجد معه ومتى قام الإمام (ابتدأ) للاحق صلاته فينوي ويكبر للاحرام وجوبا عند طوح وش يقولان لا يستأنف تكبيرة الاحرام ان أدركه ساجداً وكبر^(٤) ويسجد معه بل يكفى التكبيرة الأولى^(٥) (و) نذب أيضاً (أن يخرج) من أراد أن يلحق الجماعة (مما هو فيه) من الصلاة إذا كانت نافلة أو فرضاً افتتحه فرادى ثم قامت جماعة فيه^(٦) فانه ينذب له أن يخرج من هذه الصلاة التي قد كان دخل فيها ولا ينذب ذلك الا (لخشية فوتها)^(٧) أى فوت الجماعة لو استمر في الصلاة ذكر ذلك الفقيه لـ * قال مولانا عليهم * وأصل المذهب يقتضيه قال في وافى الحنفية إذا كان قد أتى بركة أتمها اثنتين وإن أتى بثلاث أتمها أربعاً * قال مولانا عليهم * وهكذا على أصلنا الا أن يخشى فوت الجماعة بذلك تركه ودخل مع الجماعة (و) نذب أيضاً لمن قد صلى وحده أى القروض ثم وجد جماعة في ذلك القرض (أن). يدخل مع الجماعة (و) يرفض ما قد أداه منفرداً^(٨) أى ينوي أن الأولى نافلة والتي مع الجماعة فريضة نم * والأولى ترفض بالدخول

^(١) يعنى التي ياتيها القيام لاني الركنة الأخيرة^(٢) لا نظر لأن الزيادة في متابعة الامام لا تقصد كقعوده للاحق معه للتشهد وليس موضع قعوده ا هـ غ^(٣) ما لم يفته التوجهاً قرز (٥) ولو آخر سجدة ا هـ ب ولفظ البحر فان أدركه في آخر سجدة سجد (١) ندبا ومتى رفع اجداً بخلاف التشهد الأخير فلا يقعد إذ لا ينتظر قيامه ا هـ بلفظه قرز (١) إذ يدرك (٢) فضيلة الجماعة خلاف الغزالي قال لا بد من ركعة وهو ضعيف (٢) يعنى التي يتبعها القيام (٥) وفضل ما شرع من تكبير وتسليم لا تشهد وفي البحر لا إذ ليس بصلاة قرز ولفظ ح لى ولا يحتاج الى تكبير لذلك إذ ليس بصلاة ذكره في البحر والوالد أيده الله بقرع من مشايخه أنه يكبر لذلك (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث لا يتركهن إلا عاجز عن الثواب رجل سمع المؤذن فلم يقل بقوله ورجل حضر على جنازة ولم يعمل عليها ولا يشيعها ولا يسلم على أهلها ورجل لحق الإمام في سجوده وترك متابعته ومشاركته ا هـ ان^(١) أخذه لاط من قوله في الجنازة انب للاحق ينتظر حتى يكبر الإمام كما لو خلفه ساجداً قاس ذلك على السجود وهذا مأخذ واضح جيد ا هـ غ^(٢) يعنى تكبيرة الاحرام^(٣) ولا يقعد بها ركعة عند الجميع ا هـ غ^(٤) أو في غيره قرز^(٥) عبارة الأعمار نيلها (٥) جميعا ا هـ ب أو بعضها ولو تكبيرة الاحرام قرز (٥) فان كان يحدهما بركعة وإذا صلى فرادى أدركها جميعا في الوقت ينظر الأولى ألا يخرج قرز^(٦) بناء منهم أن لا يصح الاحرام بثلاث (٥) بل يسلم على ثلاث^(٧) وهذا في وقت الاختيار لأن ما فظة الوقت أولى من الجماعة ذكره في البحر اتفاقا ا هـ ح فصح قرز (٥) وإنما يصح الرفض هنا لأن الكلف ما مور أن يأتي بالعبادة على الوجه الأفضل فكأن الأولى مشروطة في الاصل بأن لا يأتي بأفضل منها ا هـ ح فصح قرز (٥) ولا يصح رفض المغرب والعيد والكسوف ا هـ ح لى أما المغرب فالخيار خلاه فرفض ويدخل مع الجماعة مهما بقي النصف من وقت الاختيار قرز ولفظ حاشية وهذا في

في الثانية بنية الرضى ^(١) ذكره النجاشي ومثله في الياقوتة وقيل ح بل بفرغه من الثانية صحيحة * قال مولانا عليه السلام * لعله أراد مع نية الرضى لأنه قد حكى في الزوائد الاجماع أنه ان لم يرضى الأولى كانت هي القريضة وقائلة الخلاف لو فسدت الثانية فانه يبيدها ^(٢) على القول الأول لاعلى قول الفقيه ح * نعم هذا قول الهادي ^(٣) عليه السلام وكأعنى أن التي مع الجماعة هي القريضة والأولى نافلة ^(٤) وقال زيد بن علي وم بالله ^(٥) وح أن الأولى هي القريضة والثانية نافلة وهكذا عن ص بالله والناصر ولش أقوال هذان قولان والثالث يختص بالله ^(٦) بأيهما شاء (و) إذا أحس الامام بداخل وهو رآكم فانه (لا يزد) ^(٧) الامام على القسدر (المعاد) له في صلاته (انتظاراً) منه للأحق وهذا رواه في شرح أبي مضر عن ض زيد لمذهب

وهذا في الصلوات الخمس اهن وح بحر لافي غيرها مما شرعت فيها الجماعة فلا يدخل في جماعة من قد صلي منفرداً اهن (٥) فاما الذي يرضى ما قد أداه منفرداً ويؤم غيره قال أبو طيحيص وقال م بالله لا يصح وهو أولى وقواء سيدنا ابراهيم السحولي عن أبيه عن المجاهد وقد صرح به في البيان اه وقد ذكره القاسم فيمن صلي ونسي القنوت انه يستحب له إعادة الصلاة حتى يأتي بها كاملة وظاهره انه يصح رفض الناقص لإعادة أكمل منها وقد ذكروا مثله في الطواف الناقص اهن بلفظه (٥) قوله أداه الأولى فله يدخل القضاء (٥) وقوله منفرداً أو جماعة يشك فيها ^(١) مالم بشرط قرز ^(٢) مالم بشرط قرز ^(٣) حجة الهادي عليه السلام خبر يزيد بن عامر حين وجده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلف الصف فقال ألم تسل يا يزيد فقال بلى يا رسول الله قد أسلمت قال فما منك أن لا تدخل في صلاتهم قال انى قد كنت صليت في منزلى وأنا أحسب ان قد صليت فقال إذا جئت للصلاة فوجدت الناس فصل معهم وإن كنت قد صليت في منزلك فكونك تلك نافلة وهذه مكتوبة وهذا نص في موضع الخلاف وأيضاً على صحة الرضى في جميع الصلاة لأنه لم يفصل اه راض ^(٤) ومن فوائد الخلاف إعادة السنن عند الهادي عليه السلام إلا سنة الصبح فلا تعاد عند الجميع اه لمة ^(٥) حجة م بالله وزيد ابن علي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجلين الذين تخلفا عن صلاة الصبح في مسجد الخيف إذا صليتما في رحاكما ثم حضرتا مسجد جماعة فصليامعهم فأنها نافلة اه فيث ^(٦) عن الجري أن السائل للاحتساب هو المصل فيكون إعراب الجملة النصب وفي تطبيق الفقيه س المحتسب هو الله تعالى فيكون إعراب الجملة الرفع ومثله في شرح الآثار ^(٧) معنى يندب ان لا يزيداه هداية وبعر وقيل وجوباً وهو ظاهر الإزهار ولا يقال الواو العطف (٥) ومن طول في صلاته وسجوده لفرض لم يضر ذلك ذكره في الشرح والانتصار قرز (٥) في غير القراءة فأما في القراءة فله أن يطول اه وقيل ولو في القراءة اه شرح بهران (٥) قال في شرح ابن حديد الانتظار الزائد على المعتاد مكروه ولا يفسد عند من تقدم لأنه وان كان كثيراً فهو في موضعه وقال الامام الملهدي عليم ان كان كثيراً فسد ولعل وجهه أن فيه عشاركة يقصد انتظار الغير فأشبهه التطبيق ولو في موضعه والحق انه لا يفسد كما أطلقه في البحر ولم يعبه من المتسددات والاحاديث لا تنفي شرعيته كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الخوف لتل الفضيلة وكا رواه في الشفاء وغيره أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يطيل القراءة إذا أحس بداخل فكان يقوم في الركعة الأولى من الظهر حتى لا يسمع وقع قدم ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد قرئ على الحسن عليه السلام على

يحيى عليه السلام وهو قول ح لأنه مأمور بالتخفيف ^(١) والقصد الشرع الذي له أن يعتاد ما شاء منه قد تقدم وقال م بالله وص بالله أنه يستحب أن ينتظره قال ص بالله حتى يبلغ تسبيحه عشرين ^(٢) (وجامعة النساء ^(٣) سواء كن عاريات أو كاسيات (و) جماعة الرجال (المرأة) تخالفان جماعة من عداها بأنها لا تجزى إلا حيث هم (صف ^(٤)) واحد ولا تصح صفوا وقال ض زيد والأسناد أنها تصح جماعة النساء صفوا فالرجال قليل ف لو كان المرأة في ظلمة جاز أن يكونوا صفوا ^(٥) * قال مولانا عليه السلام * وكذا لو كانوا عرياناً ^(٦) (وإمامهم ^(٧)) يقف في (وسط) ^(٨) الصف والمأمومون من يمين وشمال ولا يتلاصق المرأة فإن تلاصقوا بطلت صلاتهم ^(٩) قليل ومن أجاز جماعة النساء صفوا أجاز تقدم الامامة ﴿فصل﴾

(ولا تقصد) الصلاة (على مؤتم) حيث (فسدت على إمامه بأى وجه) من جنون أو لحن أو فسل أو حدث ^(١٠) سهواً كان أم عدداً لسكن ذلك (إن عزل) المؤتم صلاته (فورا) ^(١١)

ظهره وهو طفل فأطال السجود حتى نزل وقال أطلنا السجود ليقضي وطره وكره أن يزججه فدل على أن الانتظار لا يفسد بل يكون الأولى اه قلنا فلو انتظر على القول الأول اعتبر العمل الكثير وعدمه ذكره مولانا عليهم حين سأله اه نجري ^(١) ويمكن أن يقال مأمور بالتخفيف في غير الانتظار ^(٢) قوي ومثل معناه في البيان ^(٣) ولو مع الرجال اه ح لي وقيل إمام مع الرجال ولو صفوا ولفظ البيان وكذا في صلاة النساء خلف الرجال صفوا فالآخر الفصل ^(٤) والختاني على ما ذكره الاميرح والختار خلافه اه لعمه وهو أنه تصح صلاة الختاني صفوا حيث إمامهم رجل ولا تصح حيث الامام ختني سواء أمت برجل أو بختني أو بامرأة كما صرح به في البحر والبيان ولفظ البيان مسغلة ولا تصح إمامة المرأة بالرجل ولا الختني مطلقاً اه يعني لا لرجل لجواز أنه امرأة ولا بامرأة لجواز أنه رجل ولا بختني تقليداً لجانب الخطار اه بستان ^(٥) فان لم يسعهم الصف صلوأ ثانياً وغضوا أبصارهم ذكره في الانتصار اه بيان بلفظه قرز ^(٦) ويقدم إمامهم وجوبا قرز ^(٧) أو غاضبين أبصارهم ^(٨) لفظ الامام يدخل فيه المذكر والمؤنث ولذا لم يدخل فيه تاء التأنيث اه ح هداية ^(٩) في الرجال المرأة ندبا وإلا فلو وقفوا بيننا وشمالا صحت صلاتهم لالنساء فيجب ولا يشترط أن تساوى من على يمينها وشمالها بل ولو وقفن في أحدهما أكثر اه وابن قرز ^(١٠) فان كثرن ففي كل صف إمامة ^(١١) وقال ض عبد الله الدواري فان تلاصق المرأة أو نظر بعضهم بعضاً أمموا ولم تبطل اه اللهم إلا أن يكون لس المورة بجر كته في الصلاة فانها تقصد إذ يكون بذلك مصيبة والطاعة والمصيبة لا يجتمعان اه والختار عدم الفرق إذ لم يدوه من المقدسات اه سيدنا حسن رحمه الله ^(١٢) ويخرج أخذنا بأقنه ليوم أنه عرف وإنما أمر بذلك ليوم القوم أنه عرف وذلك نوع من الأدب في ستر المورة وإخفاء القبيح والتورية بالأحسن ولا يدخل في باب الكذب وإنما هو من باب التجميل والحياء من الناس اه هداية ومثله في النهاية في مادة أنف ^(١٣) وحدهم القوم أن لا يتابه في ركن فان تابهم فسدت ولو جاهلا إذ هو عاقد صلاته بصلاة الامام فلا يكون الجهل عذراً فلو بقي على نية الاتمام من دون إرادة حتى تبعه في فعل بل اتفق وقت فعلهما وسعى عن نية الغزل نحو: إن

أى عقيب فساد صلاة الامام ولم يتابه ^(١) بسد ذلك فى شيء من الصلاة وقال ض زيد أنها إذا فسدت ^(٢) صلاة الامام بالحن فسدت على المؤمن لان قراءته قراءة لم قول معنى إذا لحن فى الجهرية لا فى السرية والتشهد لأنه لا يتحمل إلا فى الجهرية وقال الكنى تبطل فيما لان صلاحهم متعلقة بصلاته والصحيح ما ذكره على خليل أن اللحن كالحديث وفى الكافى عن الناصر والصادق أن صلاة المؤمن تفسد إذا أحدث الامام سهواً كان أو عمداً * قال مولانا عليه السلام وعلى هذا سائر الفسادات قياساً إذ لافرق بين الحدث وغيره من الفسادات (وليستختلف ^(٣)) غيره (مؤثماً) به فى تلك الصلاة قال م بالله والاستخلاف على القور ولا يجب وخالفه ع فيها قيل ع وحسد القور ما داموا فى الركن ^(٤) فلا يكون بين م بالله وبين ع خلاف

تفسد على الامام فى أول التشهد واستمر المؤمن والامام على التشهد وافترق تسليمهم فى وقت واحد من دون انتظار من المؤمن لكنه لم ينزل هل تفسد صلاته والجواب أن ظاهر كلام م بالله أنها تفسد لعدم نية العزل قلت ويحتمل أنها لا تفسد إلا أن ينوى المتابعة بعد فساد صلاة الامام اذ لا وجه لتسادها لعدم العزل والاتجد وجوبه فلو سوى عن تجدد وجوبه ولم يتابعه لم تفسد كما لو لم يعلم الدين مطالبة الترم بالدين فى حال صلاته حتى فرغ اه غيث لفظاً ^(١) ترك المتابعة لا يكتفى بل لابد من نية العزل قرز وعليه الأثرار (*) ولو جاهداه ولو سهواً اه بقرز وفى الانتصار بعد العلم بالفساد ^(٢) ولو لم يكن مفسداً عديم لأن العبرة بفسادها على مذهب الامام اه معيار ^(٣) وكيفية الاستخلاف أن يقول الامام الأول تقدم يا فلان فأخلفنى أو يقدمه يده وندب أن يكون مثبته الى الصف الذى يليه ويستخلف منه مقفراً لتلا يظن المؤمنون أن صلاتهم قد بطلت ولتلا يؤمنهم فى مكروه باستقبالهم بوجه اه شرح آثار (*) وهل له أن يأتى امامة المستخلف سل فى البيان له أن يأتى به وقال فى الغيث ليس له ذلك كما لو اقتضها منفرداً ثم قامت جماعة فليس له أن يضم اليها وفى الحفيظ مثل ما فى البيان وقواه المقت وهو ظاهر الأثرار (*) ولا يكون الخليفة الا مثل الامام الأول فإذا دخل مؤتماً مع الخليفة والخليفة مسبق لم يأتى به إلا فيما له من صلاة الامام الأول ويعزل قرز (*) ندباً إلا فى الجمعة وقيل لافرق (*) قال فى الحفيظ أو نفسه حيث كان فى الركعة الأولى وقواه المقت وقيل لا يصح أن يأتى بهم لو أعاد التكبيرة لأنه يؤدى الى الدخول قبله ولو فى أول الركعة اه ع لى وهو ظاهر الأثرار وصرخ الشرح (*) فلا يقدم الامن. يشاركه فى تلك الصلاة لأنه اذا قدم من لم يكن دخل معه فى تلك الصلاة فأحكام الامامة غير لازمة بدليل أنه لا يجب عليه سجود لسوا الامام اه دوراي حيث قد أتوا بركعة والاجاز أن يقدم من قد دخل ومن لم يدخل اه كب معنى بل لا يصح أن يؤمهم لأنه يؤدى الى الدخول قبله ولو فى أول ركعة اه ع لى وهو ظاهر الأثرار (*) فلو أتوها فرادى مع إمكان الاستخلاف بطلت عليهم لأنهم خرجوا من الجماعة لتغير عندهم ما ذكره كوه من الاجتهاد اه بيان هذا على أصل أبى عقال فى شرح ابن بيران ولعله يتناقل مذهبه فى وجوب الجماعة ^(٤) الذى بطلت صلاة الامام فيه لانه عندهما ما ذكره التقي ع فلو

وقيل بل يكون عقب الحدث من غير ترانح^(١) قيل ح وعن ع يعنى عن قدر خروج الامام من المسجد^(٢) ولا بد من أن يكون الخليفة ممن (صلح للابتداء^(٣)) بالامامة بحيث لو تقدم من أول الأمر صحت صلاة هؤلاء المؤمنين خلفه فلو قدم من لا يصلح مطلقا كالصبي والفاسق وتابوه^(٤) بطلت صلاتهم ولو قدم من يصلح لبعض دون البعض ككنيم^(٥) على متوضئين ومقيميين صحت للتعيين دون التوضئين وعلى هذا يقاس غيره نحو تقديم المقيم على مقيمين ومسافرين فتصح للمقيمين^(٦) فقط فلو قدم من لا يحسن القراءة وخلفه من يحسن ومن لا يحسنها فالذهب أنها تبطل على القراء إن نواوا الاتمام به ولا تبطل على الأميين وقال ح بل تبطل عليهم جميعا^(٧) وقال ص يأنشئها تصح للجميع إذا كان الامام الأول قد أتى بالقدر الواجب من القراءة وكانت مجهورا بها^(٨) (و) يجب (عليهم^(٩)) أى على الخليفة والمؤمنين (تجديد النبيين^(١٠)) فالخليفة يحدد نية^(١١) الامامة والمؤمنون الاتمام به (ولينظر^(١٢)) الخليفة (المسبوق) وهو

كان في حال السجود ولم يأتوا بالواجب منه تقدم الخليفة^(١) وسجد بهم فان كان قد فعلوا السجود عني لم عن الاعتدال منفردين ثم يتقدم الخليفة وقيل إنه يتقدم ويسجد ثم يعتدلون جميعا يعنى عن زيادة السجود وان كان قد فعل الامام الواجب من السجود دونهم أو العكس تقدم الخليفة وسجد ثم يعتدلون جميعا اه بيان قال سيدنا وفيما ذكره ضعف لأنه زاد ركنا في الصلاة اه دوارى^(٢) وفى التثبوت ينوى الامام الامامة والمؤمن الاتمام في حال السجود ويتقدم عند اعتدالهم ويكون ذلك عذرا في الاصطفاة للضرورة^(٣) لوجوب الموالاة في الصلاة^(٤) وفيه نظر إذ لا وجه للاختصاص بهذا القدر^(٥) ينظر لو تاب الفاسق حال جذب المستخلف له سل الأقرب الصحة لأنه لو تقدم على هذا الحال من أول الأمر صحت الصلاة خلفه^(٦) وأما لو استخلف الامام وجب عليهم المتابعة فإذا لم يأتوا به بطلت صلاتهم بخلاف ما إذا استخلف غير الامام فلا يجب اه ع لى قرز^(٧) والختار أن الخليفة يقعد لتشهد الامام التشهد الأوسط وان لم يكن موضع قعوده قيل ع وجوب وقيل استحبابا وأما تشهد نفسه الأوسط فلا يقعد له فان قعد له بطلت صلاته كالمو قعد له وهو خلف الامام ذكره الفقيه ع وقيل بل يقعد اه تكيل^(٨) المراد نواوا^(٩) بناء على ان الامام الاول متوضئ^(١٠) هذا حيث الأول مسافرا وأما اذا كان مقيما صحت صلاة المسافر اذ لا يدخل معه الا في الركعتين الآخريتين أو كانت مقيما وفسدت صلاته في الثانية وخلفه من النوعين واستخلف مؤتما من المقيمين وقد كان فانه الامام بركعة أو ركعتين ووجهه أنه يوصف أنه صلى المسافر مع المقيم في الأوليين^(١١) لأنه يمكنه تقديم أكل^(١٢) قلنا لا يصلح للابتداء لانه صلى ناقص بكامل اه مفتى^(١٣) أى يشترط^(١٤) ان علموا لا إن جعلوا فساد صلاة الامام والاستخلاف صحت صلاتهم ان استمر الجهل الى آخر الوقت قرز^(١٥) يؤخذ من هنا صحة توسط التية^(١٦) صوابه فالخليفة يتدعى والمؤمنون يحددون كافي شرح الفتع^(١٧) فان خشي خروج الوقت بتسليمهم عزل صلاته اه شكافدى ولعله حيث لم يقبدها بركعة اه حيث هو متوضئ فلو فسدت على الخليفة المسبوق لم ينطلف الفساد

الذى قد سبقه المؤتمون ببعض الصلاة مع الامام الأول فاذا قدموا للتشهد الأخير انتظر قاعداً ^(١) (تسليمهم ^(٢)) فاذا سلموا قام لامام صلاته ^(٣) فان قام قبل تسليمهم ^(٤) بطلت صلاته (إلا أن ينتظروا ^(٥) تسليمه) يعنى الجماعة اذا تشهدوا ثم لم يسلموا انتظاراً لتمامه لصلاته ليكون تسليمهم جميعاً ^(٦) فانه حيثئذ يجوز له القيام قبل تسليمهم اذا عرف انهم منتظرون فان لم ينتظروا تسليمه فقبل مد في بطلان صلاتهم نظر وقال للهدى أحمد بن الحسين بل تبطل صلاتهم ^(٧) تنبيهه قال في منبهج ابن معرف فان لم يعلم المتقدم كم صلى الامام الأول قدم غيره ذكره القاسم عليه السلام وكذا اذا قدم متفلاً ^(٨) (ولانفسد الصلاة عليه) أى على الامام (بنحو إفساد ^(٩)) لمارض (مأبوس) أى لا يرجز واه ^(١٠) قبل خروج وقت تلك الصلاة التى هو فيها (فيعنى) على ما قدم مضى منها ويتبها ^(١١) (و) للمؤتمون (يعزلون ^(١٢))

عليهم لأنهم لم يتأهبوا فى ركن بعد التساؤ وهو يؤخذ من قوله ولا تسعد على مؤتم فسدت على إمامه (هـ) قال في البستان ويكون قدر التشهد الأخير فان سلموا والا قام (١) لكن لا يقعد إلا لمن كان يقعد له الامام الأول فلو دخل مع الامام فى الركعة الأولى طائفة وفى الثانية طائفة وفى الثالثة طائفة وفى الرابعة طائفة واستخلف الامام بمن دخل فى الرابعة لزمه أن يقعد لتسليم الطائفة الأولى عند الفقيه لا من بعدهم بل من أتم صلاته عزك وقيل بل ينتظر للجميع وهو المقرر اه مرغم (٧) وأما الفتوى فانه يقتضى بهم والصحيح أنه يقف لفتوتهم قائماً وهم يقتضون لأنفسهم كما أنه يقف لتشهدهم هذا هو المقرر قرز قوله يقف لفتوتهم وهل يجهر فى موضع سرهم حيث هو موضع جهره ينتظر وإذا قلنا لا يجهر فما يقال لو كان المستخلف مسافراً وكان الامام الأول فى قائمة الرابعة الجهرية ففى أى محل يأتى بالواجب جهرأ ينتظر قلت الاقرب والله أعلم أنه يجهر فى موضع سرهم حيث هو موضع جهره لأنه لا يجب مراعاتهم فى الإذكار كن صل الظهر خلف من صلى الجمعة اه غاية (٣) يقال إذا قام الخليفة المسبوق لتمام صلاته هل يصح أن يدخل معه داخل فى بقية صلاته للامام به قلت الظاهر الصحة لأنه حاكم فى حالته اه غاية (٤) هذا لاسهوا فيعود اليهم (٥) يعنى النظر لو قد سلم بعض وانتظر بعض ماذا يجب يحتمل أن يقال إن ظاهر اطلاق الأثرار يقتضى وجوب انتظار الجميع ويحتمل أن يقال يقوم وينتظر الباقيون وهو مفهوم التدين جميعاً اه مفتي (٦) فلو ظن أنهم انتظروه فقام فأنكشف أنهم لم ينتظروه هل تسعد أم لا لله يأتى على قول الاجتهاد أو الانتهاء فتفسد وقيل هو متعبد بظنه فلا تسعد قرز (٧) إذ قد نوا الانتظار والا فلا وجه للتسعد قرز (٨) وهذا بناء على أنهم لم ينووا الائتمام بالتفعل والجاهل والا بطلت عليهم بنفس الائتمام (٩) ومن هو على صفته قرز (١٠) فان كان يرجى زواله فسدت ولا يقال ينتظر للخروج لأنه يجرى مجرى التمثل اه غيث (١١) منفرداً ولا يأتى ولا يؤم إلا بمثله (١٢) إلا من هو على حالته قرز

صلاتهم لأن صلاة القائم خلف القاعد لا تصح ومن نحو الاقصاد لو حصر عن القراءة قبل اتيانه بالقدر الواجب وكذا لو أعرى فان حكمهما كالاقصاد (و) اذا لم تقصد صلاة الامام في هذه الصورة فليس له أن يستخلف ^(١) الا بفعل يسير فان لم يتمكن الا بفعل كثير جاز (لم الاستخفاف ^(٢)) أى للمؤمنين أن يقدموا أحدهم يتم بهم ان تمكنوا من ذلك بفعل يسير (كما يجوز لهم (لومات)) الامام أن يستخلفوا غيره (أولم) يتم ولكنه لم (يستخلف) عليهم تقييماً منه فان لم أن يستخلفوا

﴿فصل﴾

(و) من اتم بمأم فأنها (تجب) (عليه متابعتها) في الأركان والأذكار ^(٣) ومعنى المتابعة ترك المخالفة في ذلك (الافى) أمر (مفسد ^(٤)) للصلاة لو تعدد من فعل أو ترك نحو أن يزيد ركعة أو سجدة أو يترك أيها أو نحو ذلك فاذا فعل الامام ذلك لم تجب متابعتها بل لا تجوز (فيعزل ^(٥)) المؤتم حينئذ صلاته ويتم فرادى (أو) في قراءة (جهر) فانها لا تجب المتابعة

^(١) فان زال عنده قبل الاستخلاف وجب متابعتها فان كان بعد الاستخلاف سل عن بعض المشايخ يجب عليهم الائتمام بالاستخلاف لأنهم قد خرجوا عن الامام الأول ^(٢) قال في الفيت فلو استخلف بعض الجماعة شخصاً وبعضهم شخصاً آخر ما الحكم في ذلك الجواب أن حكمهما حكم امامين دعياً وسياتى في السير ويحصل أن يقال بل يصح حيث نوى بعضهم الائتمام بأحدهما والآخرين بالآخر اه أمال انتموا جميعهم لكل واحد منهما فسدت قرز (٥) وعادة الائتمار ولم الاستخلاف إن لم يستخلف كما لو مات وعدل عن عبارة الازلها توهم أن لهم الاستخلاف ولو أراد أن يستخلف وليس كذلك وانما يجوز لهم في موضعين حيث مات أو لم يستخلف قرز (٥) في غير الجمعة اه بحر الاولى أن لهم الاستخلاف مطلقاً على المذهب لخشية الثبوت ولا يستخلف إلا من يشهد الخطبة (٥) وخليفة الامام أولى من خليفته فان صلوا خلف خليفته لم يصح لأن الحق للامام وقد ذكر معناه في معيار التجري قرز ^(٣) في التسليم وتكبيرات العيد والاحرام والجنساة ^(٤) في مذهبهما أو مذهب الامام على القول أنه حاكم ^(٥) فاذا قام المؤتم ثم تنبه الامام قبل أن يركع وقبل أن يعزل عنه بقى مؤتما به وبعد العزل يخبر بين أن ينوى الائتمام بالامام أو يتم منفرداً إلا على قول ع فيجب الائتمام فان كان قد ركع المؤتم قبيل لا يصح فان فعل فسدت وهكذا إذا نسي الامام سجدة فان المؤتم وسجدها وإذا تنبه الامام لها فعل هذا التفصيل اه وقيل يجب عليه الرجوع ما لم يفعل ركنين ذكره الفقيه س عن ص بالله اه غيث وهذا هو المقرر في حواشى البيان (٥) فلو أتم به من غير عزل فسدت ذكره م بالله اه غيث (٥) ولو كان في حال التشهد الاخير فسلم من دون عزل فسدت ذكره م بالله وقال المفتى العزل عدم المتابعة اه ينظر (٥) وهل يعزل على الفور أو ينتظر لعله يتنبه فتصح صلاته لا كلام ان الم شروع الانتظار مع أنه غير بين أن ينتظر الامام

هنا بل يخالفه وجوباً (فيسكت ^(١)) في حال جهر الامام وهذا بناء على أن الامام يتحمل وجوب القراءة عن المؤتم في الجهرية إذا سمعه لافي السرية وقال الناصر إنه لا يتحمل فيها وهو أخير قول ش ^(٢) وقال ح وأص أنه يتحمل فيها ﴿ تنبيه ﴾ لو قرأ للمؤتم ^(٣) في حال جهر الامام ^(٤) بطلت صلاته عند الهدوية قال المرتضى ولو كانت قراءته ناسياً ^(٥) قال السيد ح وإنما تسد المعارضة في القسر الواجب ﴿ قال مولانا عليه السلام ﴾ وعموم كلامهم يقتضي خلاف ذلك وفي الافادة عن م بالله أن صلاة المؤتم لا تبطل بقراءته حال جهر الامام (إلا أن يفوت) سماع ذلك الجهر ^(٦) (ليُشد ^(٧)) عن الامام حتى لم يسمع صوته (أو) لم يسمع صوته لأجل (صم ^(٨)) (أو) لأجل (تأخر) عن الدخول معه في الصلاة حتى لم يدرك ركعة الجهر ^(٩) فإذا فاته سماع الجهر لأى هذه الوجوه لم يجوز له السكوت حينئذ ^(١٠) (فيقرأ) جبراً فلو سمع المؤتم جملة

أو عزل عنه ويتم لنفسه اه غيث وفي البيان مسألة إذا قصد الإمام ونسى ركعة تأم المؤتم خلاف ما في البيع فان قصد معه قيل تسد اه لفظاً ^(١) قلت وظاهر الأدلة يقتضي أن المؤتم لو جهر في محل جهر الإمام لم تسد عليه وإنما تسد إذا قرأ في حال جهر الامام لأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم فان قرأ فأنصتوا اه هامش تكميل (هـ) ينظر لو أخر الامام الجهر إلى الركعتين الأخيرتين في المشاء هل تسد على المنازع له فيها يقال لا تسد إذا كان في الزائد على القدر الواجب اه وقواء المتوكل على الله وقيل لا تسد لأن موضع القراءة غير متعين (هـ) يعني حيث شرع الجهر وجوباً أو سنة أو تحميراً كالكسوفين ^(٢) فيقرأ سرّاً حيث يجهر الامام ^(٣) آية أو بعضها وفي بعض الحواشي آية أو أكثرها (هـ) لا لو كبر في حال قراءة الامام أو نحو ذلك (هـ) ولو سرّاً قرز ^(٤) لافي حال سكوتة قرز ^(٥) لأن النهي يدل على فساد المنهي عنه لقوله تعالى فاستمعوا له وذلك مجول على الصلاة إذ لا يجب الاستماع في غيرها اه غيث (هـ) أو جاهلاً قرز ^(٦) فائدة لو لم يسمع جهر الامام لكثرة الأصوات هل ذلك كالعبد أو الصمم قيل كالصمم فيقرأ ما عليم فيه نظر بل لا يجوز على المختار لانه يدرك القراءة لكن التيسر صوت الامام بأصوات غيره اه غيث والذي يحفظ حال القراءة إن كان لهجج اجترابه لأن صوته من جملة الأصوات وإن كان لهجج أو جعل في أذنيه قطنه فلم يسمع أنه لا يجتزى به بل يقرأ لنفسه هذا ما يحفظ تقريره ومثله عن الشامي اه (هـ) فلو التيسر عليه لهجج أو بعد سئل الجواب أنه يقرأ لأن الأفضل وجوب القراءة والظاهر عدم السماع (هـ) أما لو سمع آخر الفاتحة دون أولها لم يعتد بما سمعه لأن ترتيبها واجب على الصحيح فيقرأ الفاتحة من أولها قيل ويحتمل أن تجزئه وقرأ الذي لم يسمع إن قلنا بوجوب الترتيب لأن معنى النظم لم يغير فيكون الامام قدرتها اه صغيرى ^(٧) أو حائل قرز ^(٨) يقال لو سد أذنيه يقطن أو غيره هل يكون كالصمم سئل ذكر الشامي أنه كذلك قرز ^(٩) صوابه جهرها ^(١٠) ما لم يسمعه منه لا ما سمعه اه يان بل يقرأ ما لم يسمعه وما يئنه لأجل الترتيب إذا كان من الفاتحة اه

القراءة دون التفصيل فمن الإمام يمجتزئ به وقيل مد ليجتزئ بذلك قيل ف أما لو غفل عن السماع حتى لم يدر ما قرأه الإمام فلا خلاف أن ذلك لا يضر على قول من يقول بتحمل الإمام ^(١) ﴿فصل﴾ (ومن شارك) إمامه (في كل تكبيرة الاحرام ^(٢)) والمشاركة في جميعها أن يفتتحاها معاً ويختمها معاً فهذه المشاركة تقصد صلاة المؤتم عند أبي طوص بالله وش وقال م بالله لا تقصد ^(٣) (أو) شاركه (في آخرها) فإن صلاته تقصد بشرط أن يكون (سابقاً) للإمام (بأولها) لا إذا سبقه الإمام بأولها فإن للمشاركة بآخرها لا تضر حينئذ (أو) إذا (سبق) المؤتم (بها) جميعاً فإن صلاته تقصد ^(٤) (أو) سبق المؤتم إمامه (بآخرها ^(٥)) فإن صلاته تقصد ولو سبقه الإمام بأولها فلو سبقه الإمام بآخرها لم تبطل على المؤتم وسواء سبقه المؤتم ^(٦) بأولها أو هو السابق أو اشتركا ^(٧) في أولها (أو) إذا سبق المؤتم إمامه (بركنين ^(٨)) فسدت صلاته فلو كان السابق بركن ^(٩)

^(١١) ولا يسجد للسجود ^(١٢) ولو شارك إمامه في تكبيرات الجنازة الأربع لم يضر لا لو شاركه في الأولى فكذلك التكبيرة الاحرام اه ح لي لفظاً وكذلك المشاركة في تكبيرات العبد لا يضر ويعتد بها على المختار ^(١٣) أو التسليم والمختار أن المشاركة في التسليم لا تضر ولفظ البيان الوجه الرابع أن يشارك المؤتم إمامه في أركان الصلاة بحيث لا يقدم عليه ولا يتأخر فلا يضر ذلك في أركان الصلاة كلها إلا في تكبيرة الاحرام اه بلفظه ^(١٤) جملة ذلك تسع صور سبقه المؤتم بجميعها فسدت المكس صحت اشتركا في جميعا فسدت اشتركا في آخرها وسبقه المؤتم بأولها فسدت والمكس صحت اشتركا في أولها وسبقه الإمام في آخرها صحت اشتركا في أولها وسبقه المؤتم بآخرها فسدت سابقة الإمام بآخرها والمؤتم بأولها صحت والمكس فسدت اه غيث قرز ^(١٥) لأنها عنده ليست من الصلاة ^(١٦) والعكس تصح ^(١٧) لأن آخرها متعطف على أولها ^(١٨) وقد أخذ من هذا صحة تقديم نية ^(١٩) الاهتمام على نية الإمامة يقال لا مأخذ وإنما يستقيم هذا على قول ش لأنه يجب عنده مخالطة التكبير ^(٢٠) يصح تقديم نية الاهتمام على نية الإمامة ما لم يضر ^(٢١) اهلا قيل التكبيرة من الصلاة فسبقه بأولها اهتمام بغير إمام فينظر إلا أن يجعل أن الدخول إنما يكون بكلمة ^(٢٢) فيها صورتين ^(٢٣) ولو سهوا قرز ^(٢٤) والخلاف في ذلك مع م بالله فنته أن المؤتم إذا رفع ^(٢٥) رأسه من السجود قبل الإمام فسدت صلاته إن تعمد ذلك هذا أحد قوليه وهو الذي رواه في الأفادة واحتج بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أما خشي الذي يرفع رأسه قبل رأس الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار وروي رأس كلب وروي رأس عير ^(٢٦) وأما في الخفض قول واحد أنه لا يفسد وقيل بل له قولان في العمد مطلقاً اه نجري قلنا محمول على أنه خفض ورفع قبل الإمام ولم يشاركه في أحد الركنين اه انهيار ^(٢٧) قال في الشرح لا في التسليمة الأخيرة فإذا سلم قبل إمامه فسدت صلاته لأنه خرج من صلاته قبل إمامه اه ن لفظاً وقيل إنها لا تقصد لأنه لم يسبقه بركنين لعلها انضم إليها نية الخروج كان مع ذلك ركنين ففسد وإن لم ينو الخروج لم تقصد ويعيدها بعد تسليم الإمام اه وأما التسليمتان فهما مقسدتان مطلقاً لأنهما موضوعان للخروج اه

لم يضر عندنا سواء كان سهواً أو عدواً خفصاً أو رفعا ^(١) وإنما تبطل صلاة المؤتم بشروط ثلاثة ^(٢)
 ﴿الأول﴾ أن يكون السبق بركنين فصاعداً ﴿الثاني﴾ أن يكون ذلك الركنان (فليين)
 فلو كانا فضلا وذكرنا بالقراءة ^(٣) والركوع لم يضر ذلك ﴿الشرط الثالث﴾ أن يكونا (متواليين) ^(٤)
 نحو أن يسبق بالركوع ثم يعتدل قبل ركوع الامام ^(٥) فهذا ونحوه هو القصد على ما يقتضيه كلام
 اللع ومفهوم كلام الشرح ^(٦) أنه إذا سبق بأول الركوع وأول الاعتدال قد سبق بركنين ولو
 شاركه الامام في آخرهما (أو) إذا (تأخر) للمؤتم عن امامه (يهما) أى بركنين فليين متواليين
 ولا بد من شرط رابع في التقدم والتأخر وهو أن يكونا من (غير ما استثنى) للمؤتم التقدم
 به والتأخر عن امامه (بطلت) أما المستثنى في التقدم فأمرأت (أحدهما) في صلاة الخوف فانه
 يجوز ^(٧) للمؤتم سبق الامام بركنين فصاعداً وثانيهما الخليفة السبق ^(٨) فانه يجوز للمؤتم التسليم
 قبله إذا لم ينتظروا وأما المستثنى من التأخر فصور ثلاث الأولى أن يترك الامام فرضاً فانه يجب
 على المؤتم التأخر له والعزل على ما تقدم فأما لو ترك مستونا ^(٩) كالتشهد الاوسط فانه

^(١) فائدة قال الامام المهدي عليه السلام لا يجب سجود السهو على من رفع رأسه قبل امامه ومن رفع
 رأسه قبل امامه ينبغي أن لا يحرك للقل قبل تكبيرة الامام ^(١) بل أربعة ^(٢) يقال القراءة حال
 القيام ركن فعلي والركوع بعده فعل كذلك فلا يستقيم المقال ولعله يقال بل يستقيم وذلك حيث لم يقرأ
 الامام في الأولى والمؤتم قرأ فيها أو حيث شاركه في القدر الواجب من أول القيام ثم سبقه بالقراءة
 فتأمل (هـ) لو قال القراءة والقيام كان أولى وقد يشاركه في القيام وإنما السبق بالقراءة والركوع
 فلا اعتراض ^(٣) وصورته ان سبقه بالأول جميعه وبالأوجب من الثاني اهـ كواكب معني ولفظح لى
 والتقدم والتأخر بركنين فليين هو أن يتقدم أو يتأخر بركن كامل والقدر الواجب من الثاني كان
 ركع يعتدل قبل أن يركع الامام ونحو ذلك اهـ بلفظه قرز ^(٤) قال في كيوهنا إذا لم يدركه قائماً قبل أن
 يركع فاما إذا أدركه ثم ركع المؤتم وأدركه الامام معتدلاً فانها تصح صلاته ومثل ذلك في البيان ذكر ذلك في الشرح
 وادعى فيه الاجماع وظاهر الزاهر عدم الصحة في هذه الصورة واخطأ لى ^(٥) للقل عن شرح ضرر زيد فانه
 إذا سبقه للمؤتم الامام بركنين فليين فالحق ان كلام ح ضرر يد أن يفوته في الركن الاول وواجب الثاني وأما
 كلام الكتاب فهو وهم ^(٦) ليس من السبق لأنه قد عزل فلا يحتاج إلى استثناء وإنا هو كالسبق في الصورة فقط
 اهـ املاشامى ^(٧) وكذا التفتل خلف المقرض وكذا من خشي خروج الوقت قبل أن يأتي بركعة أو كان متيمماً
 وقرز ^(٨) وهل يأتي مثل القنوت لو تأخر له ثم أدرك الامام ساجداً سل لعله يفرق بين التشهد والقنوت
 بأن التأخر للقنوت بعد الاشتراك في الاعتدال فهو كالأول وقد الامام للتشهد ثم قام قبل المؤتم ولا كذلك
 التشهد حيث لم يقعد له الامام فعلى هذا لا تصد على المؤتم حيث تأخر للقنوت ثم لحق الامام في السجود

لا يجوز للمؤتم^(١) التأخر لفعله فان قصد له بطلت صلاته^(٢) عند أبي ط وقال ض زيد والناصر لا قصد^(٣) قيل ل وهو القياس لأنه لا يسبق إلا بركن واحد^(٤) فقط قيل ف وهذا الخلاف^(٥) إذا لم يقصد له الامام بالكلية فأما لو قصد له الامام وقام قبل المؤتم فسق المؤتم قاعداً لانما وأدرك الامام قائماً لم تقصد صلاته بالاجماع * قيل ع هذا^(٦) إذا كان تأخره قدر التشهد الأوسط^(٧) لا أكثر * الصورة الثانية * أن يتأخر المؤتم عن التسليم مع الامام فان ذلك لا يفسد مع أنه قد تأخر بركنين وهما التسليمتان * الصورة الثالثة * حيث يتوجه المؤتم حتى صكبر الامام وقرأ وركع ثم كبر المؤتم وأدركه راء كما قيل أن يستدل فان ذلك لا يفسد مع أنه قد تأخر بركنين فليئين^(٨) متواليين وهما القيام حال التكبيرة والقيام حال القراءة وقيل ف الركناث هما القيام والركوع^(٩) فالتدنان الأولى ذكرهما ١ ص ش^(١٠) انه يستحب لمن أتى الجماعة أن يمشى بالسكينة والوقار ولا يسعى لها وإن فاتت^(١١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون^(١٢) ولكن اتوها وأنتم تسعون وعليكم السكينة^(١٣)

اه سيدنا حسن رحمه الله وقرز^(١) مالم يكن الامام مسافراً فان المؤتم يفعله له^(٢) مع العمد وقرز^(٣) قوى مع السهو^(٤) قلنا زيادة ركن عمداً لأن الزيادة هنا من المؤتم اه وفق^(٥) الكلام لأبي العباس^(٦) كلام الفقيه ف كلام أهل المذهب كما حكاها في الصعيدي والسلوك وغيرهما ولهذا تكلم الفقيه ع بعد ذلك وأشار اليه إذ لا يصح أن يفرع الفقيه ع على كلام الفقيه ف لتقدمه عليه اه ولفظ حاشية هذا كلام الفقيه ع عائد الى الخلاف بين أبي ط وبين الناصر وض زيد لا إلى قول الفقيه ف إذ الفقيه ع متقدم عليه اه القول لأبي العباس فيثبت قول الفقيه ع هو القوي وهو صريح البيان اه والله أعلم^(٧) المذهب ولو كثرت حيث أدركه قائماً وهو ظاهر الاز إذ هو موضع قعوده وقرز^(٨) لتسائل أن يقول ان سبق المذكور في هذه الصورة وقع قبل الانتهاء به لها وجه هذا الكلام ويمكن أنه لما اعد بترك الركعة ثبت له حكم المؤتم فيها وان لم يحرم قبل الركوع^(٩) يؤخذ من هذا أن المراد بالركنين الأولين وواجب الثاني اه ولفظ حاشية هذا مبنى على القول بأنه يحصل سبق الإمام بركنين وان لحقه المؤتم في آخر الثاني والأول مبنى على القول بأنه لا يكون سابقاً إلا حيث لحقه في الثالث اه شرح بهر ان والله أعلم^(١٠) بل قد ذكره الامام الولي زيد بن علي عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اه شفاء ومجوع^(١١) يعني الجماعة^(١٢) قال في الشفاء إلا في صلاة الجمعة لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله اه بلفظه وذكر في الشفاء في باب صلاة الجمعة أن المراد بالسعي المضى فاسعوا إلى ذكر الله أي امضوا وقوله تعالى إن سعيكم لثقي أي العمل ويقال سعى سعي أي عمل عملاً اه^(١٣) في القلب لقوله تعالى وأنزل السكينة في قلوب المؤمنين * في القلب

والوقار ^(١) فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا ^(٢) الثانية يستحب الانتفال ^(٣) من موضع القرض ^(٤) قل النفل قال القاضي زيد ولا فرق بين الامام وغيره وقال أبو ح ذلك يختص بالامام ﴿باب وسجود السهو﴾ ^(٥) مشروع
اجماعا واختلف الناس في وجوبه وفي أسبابه أما أسبابه فثبها أقوال ^(٦) الأولى لأي ح أنه يتعاق ^(٧) بأربعة من الأذكار وهي القراءة ^(٨) والتشهد ^(٩) والقنوت وتكبيرات الفيدن ومن الأفعال أن يقوم في موضع قعوده أو عكسه أو يسلم ساهيا ^(١٠) في وسط الصلاة القول الثاني لصلته ^(١١) أنه مشروع للنقصان لا للزيادة القول الثالث لش ذكره في المذهب أنه مشروع للزيادة والنقصان فالزيادة للقول والقل قال قول كأن يتكلم ساهيا أو يسلم ساهيا في غير موضعه والقل ما كان حده يطل الصلاة لا اليسير وأما النقصان فترك القنوت والتشهد الأوسط والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه حيث يقول أنها مسنونة ^(١٢) القول الرابع المذهب وهو أنه (يوجب في) صلاة (القرض خمسة) ^(١٣) أسباب وفي الزوائد من الناصر وش أنه سنة في القرض ^(١٤) والنفل وفي الكافي عن القاسم والاخوين أنه فرض

(١) الوقار في الأعضاء ^(٢) أي افعلوا ^(٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أجزأكم إذا صلى المكتوبة أن يقدم أو يتأخر ويكفي في ذلك انتفاله عن موضع صلاته فقط وقيل لا يكفي ذلك بل يعد عنه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الفريضة في المسجد والتافلة في بيته اه يان وقيل يكفي قل قدميه اه شامى وقال القاسم عليه السلام ويكون انتفاله متقدما أو متأخرا لا يمتنع ولا يسهة اه تبصرة وقال في البحر أو يمتنع أو يسرة قرز (هـ) لتشهد له إلا ما كن وقد يحمل أن المراد بقوله تعالى لما بكت عليهم السماء والأرض يني إذا مات المؤمن بكى عليه مصلاه من الأرض ومصعد عمله من السماء اه ح فصح ^(١١) بالمساجد السبعة وكذلك النفل اه ولا فرق بين رواتب الفرائض وغيرها اه ح فصح ^(١٢) دليله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لكل سهو سجدة تان وفله حين صلى العرو زاد ركعة خامسة وحين صلى الظهر وقعد في الثالثة قال الإمامى ولم يسجد للسهو إلا هاتان اه برهان (هـ) ولا خلاف أن تركه لا يفسد الصلاة لكن أقله بعيد ما قص من ثوابها اه زهور ^(٦) أربعة ^(٧) أي يوجب (٨) الزائد على الواجبة والواجبة عنده آية ^(٩) الأخير لا الأوسط فيطل بتركه اه لأنه واجب عنده والأخير سنة ^(١٠) ولو تسليمين ^(١١) هو أبو قيس بن مالك من بني بكر النخعي روى عن عمر وعبد الله بن مسعود وروى عنه ابراهيم بن سيرين والشعبي وهو تابعي مشهور كبير اشتهر بحديث ابن مسعود ومحبته اه جامع أصول ^(١٢) لأن له قولاً في السنة والوجوب ^(١٣) غالباً احتراز من صلاة الجنائز ومن سجود السهو فلا سجود فيهما ونية المالكين ^(١٤) هذا هريط

في الفرض والنفل ^(١) مما هو قول أبي ح * السبب (الأول ترك مسنون) ^(٢) من مسنونات الصلاة ^(٣) التي تقدم ذكرها (غير الهيئات) ^(٤) المسنونة ^(٥) التي تقدم ذكرها فانها لا تستدعي السجود (ولو) ترك للسنون (عمداً) ^(٦) فان العمد كالسهو في استدعاء السجود عندنا ذكره أبو ط وهو قول ش وقال م وح لا يجب في العمد ^(٧) أخذاً بظاهر الحديث لكل سهو سجدتان * (السبب الثاني ترك فرض) ^(٨) من فروض الصلاة (في موضعه) ^(٩) نحو أن يسجد سجدة واحدة ثم يقوم فقد ترك السجدة في موضعها الذي شرع لها ونحو ذلك ^(١٠) فانه يبيح السجود بشروط ثلاثة * الأول أن يتركه (سهواً) فان تعمد فسدت * الشرط الثاني قوله (مع أدائه) ^(١١) أى مع أداء العلى لهذا الفرض الذي سهاه عنه ولا بد

^(١٢) هذا إفراط ^(١٣) فان قيل هذا فرع وهو مسنون فكيف يزيد الفرع على الأصل وهو سجود السهو والجواب ما أشار الامام الحسن بن علي بن داود عليه السلام حيث قال لا نسلم ان ذلك من باب الفرع والأصل ولا من باب البدل والمبديل بل نقول ان سجود السهو واجب دل الشرع على وجوبه والوجه في وجوبه الوجه في وجوب الواجب لأن الاخلال في الندوب شرط في صيرورته واجباً كما أن السفر شرط في كون القصر واجباً والاقامة شرط في وجوب التمام وهذا جواب حسن وقد أشار إلى مثل ذلك النجاشي في مياره اه من خط القاضي شمس الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال (*) * فرع * ومن كان يعتاد السجود للسهو احتياطاً فهذا مبتدع وتزاد بدعيته إذا كان غيره يأتم به فيه اه يان بلفظه ^(١٤) الداخلة فيها وقرز ^(١٥) والفرق بين المسنون والهيئة ان المسنونات أمور مستقلة وانها أفعال وأقوال والهيئات أمور اضافية لأنها مضافات أفعال وأقوال فوجب أن يسجد للمستقل دون الاضافي اه يستأن معني ولا نعلم أحداً من مجاهير العلماء يقول بوجوب شيء من الهيئات ولا أنه يوجب تركها سجود سهو والله أعلم (*) هذا استثناء منقطع لأن الهيئات غير داخلة في المسنون ^(١٦) أى المنسوبة ^(١٧) لحصول النقص مع العمد كالسهو ^(١٨) وعندنا أنه إذا وجب السجود للسهو فبالأولى العمد لان الصلة في السجود للسهو النقص في الصلاة وإذا كان الصلة النقص فبالأولى العمد وأما عدم بالله فلا أن الساهي مرفوع الجناح فكان أهلاً اه لأنه شرع له تلافى ما فات عليه دون العمد فلذلك لم تشرع له الكفارة في القموس وقتل العمد فيذلك علم بطلان قياس العمد على الساهي اه معيار ^(١٩) ويدخل في ذلك تكبيرات العبدن إذا ترك بعضها ففيه هذا التفصيل اه رابع ^(٢٠) هذا قيد واقع ^(٢١) كأن يسيح في ثالثة الوتر ^(٢٢) نية أو فعل فالتية حيث كان المتروك من غير الركعة الأخيرة والفعل حيث كان في الأخيرة وعن المتوكل على الله عليه السلام ظاهر كلام أهل المذهب بل صرحه أنه لا يحتاج إلى النية للجبران . والالقاء اذا أفعال الصلاة متوالية اه وعن الشامي لا بد من نية الجبران لا بمجرد الفعل فلا تجبر به اه (*) ولو سهواً وقرز

أن يؤديه (قبل التسليم على اليسار) والمراد أنه يؤديه قبل خروجه من الصلاة وهو لا يخرج منها حتى يسلم على اليسار * الشرط الثالث أن يؤديه (ملغيا) قد (تحلل) ^(١) من الأفعال قبل أدائه بحيث لا يعتد بها بل كأنها لم تكن مثاله أن يسو عن سجدة من الركعة الأولى ثم يقوم ويتم ويذكرها في حال التشهد الأخير فإن الواجب عليه حينئذ أن يجبرها بسجدة ^(٢) من الركعة التي بعدها ^(٣) ولا يعتد بباقي الركعة ^(٤) التي كل منها بسجدة ^(٥) بل يصير كأنه في الركعة الثالثة ويتم صلاته وعلى هذا قس سائر الأركان فلو بعد أن ذكر

^(١) والوجه أن الترتيب في فروض الصلاة واجب فلا يصح ركن حتى يصح ما قبله اه زهور
^(٢) من الأركان بعد تركه قبل فصله وبقي ما جبر منه ما لم يكن قد أتى بمثل المنسئ اه ولقظ حاشية بين المجهور والمجهور منه دون ما بعد الجابر اه هداية (هـ) وضابطه كل ما جاء بعد المنسئ لنحو حتى يفعل المنسئ اه وكل ركعة جبرت منها ألغيت باقيها اه تذكرة وغيث ^(٣) فائدة اعلم أنه لو ترك شيئا سهوا ثم جبره سهوا لم يتجبر عندنا نحو أن ينقص سجدة في الأولى ويزيد سجدة في الثانية قال عليم وبقيّة صوره تحتل أن تصح فيها عندنا أن تتجبر الصلاة بما قبل سهوا قال وذلك لو قدرنا أنه سعى عن القراءة في الأربع الركعات ثم قام وأتى بركعة خامسة قرأ فيها الواجب وهو يظن أنها رابعة ثم تشهد وسلم هل تتجبر صلاته بهذه الركعة قال عليم الظاهر من كلام أصحابنا أنها تتجبر هنا لأنه علل في الشرح بطلان الصلاة حيث وقع المجهور والجبر سهوا بأن الترتيب واجب في أركان الصلاة ففهموه أنه قد حصل الترتيب وإن لم يقصد قال عليم مثل هذه الصورة لو تركت سجدة من الركعة الأولى أو غيرها ثم أتى بركعة خامسة سهوا ولذلك نظائر كثيرة الاقرب أن الصلاة تتجبر بذلك ولو لم يقصد الجبران اه نجري ^(٤) لامن الثالثة ولامن الرابعة فإن جبرتهما لم يصح التجبير لوجوب الترتيب اه سماع سيدنا زيد الأكوح ^(٥) فلو قرأ فيها ولم يقرأ في غيرها فكأنه لم يقرأ لأنها قد ألغيت فافهم هذه النكتة وكذا الجهر ونحوه اه نجري وقرز ^(٦) قوله بسجدة يجزئ مما لوجب بالاعتدال فقط وذلك نحو أن يفعل ركوع وسجدة ويترك الاعتدال والسجدة الأخيرة ثم أتى بركعة أخرى فانه يجبر بالاعتدال الآخر من الركعة الثانية الاعتدال الأول من الركعة الأولى ويجبر بالسجدة ^(٧) الأخرى من الركعة الثانية السجدة الأخرى من الركعة الأولى فليس هذه السجدة المجهور بها لنحو وكذا لو ترك الاعتدال من الركوع في الأولى فانه يجبره باعتدال ركوع الثانية ولا تكون السجدة ثان لغوا بل يجبر بهما سجدة الركعة الأولى والله أعلم اه من حاشية على التذكرة وقرز ^(٨) السجدة التي بعد الأولى جاءت بعد ركن ناقص فالصواب جبر السجدة تين في الأولى بالسجدة تين في الأخرى اه لا اعتراض لأن مراده الاعتدال بين السجدة تين اه (هـ) لا بعدها فلا يلغو

المتروك^(١) فعل شيئاً قبله عدا بطلت صلاته قال عليه السلام وقد دخل ذلك^(٢) تحت قولنا سهواً لأنه إذا ذكره واشتغل بغيره فقد تركه في موضعه عدا وقال الناصر وزيد بن علي وأبو حنيفة لا ترتب في السجدة فإذا ترك أربع سجعات من أربع ركعات أتى بها عندهم في حال التشهد (و) ان (لا) يكن ترك الفرض في موضعه سهواً بل تركه عدا أو تركه سهواً لكن لم يأت به قبل التسليم أو أتى به لكن لم يبلغ ما تخلل فإذا كان أي هذه الأمور (بطلت) صلاته عندنا^(٣) هذا إذا عرف موضع المتروك (فإن جهل موضعه) فلم يدرك أن تركه (بني على الأسوأ)^(٤) وهو أدنى ما يقدر لأنه للتيقن^(٥) فإذا ترك سجدة من ركعتين صح له ركعة على الأسوأ لجواز أنها تركت في الأولى وركعتان إلا سجدة حيث قدرناها من الأخرى ولا يقدر

(١) أي قبل الجبران^(٢) قال في البيان وذلك حيث لم يكن قد انجبر وكيفية الالزام المذكور أن كل ما فعله بعد المنسئ فهو لغو وكل ركعة جبرت منها بسجدة بطلت باقيها كما ذكره الفقيه س قال في الهداية فاللغني حينئذ المتخلل بين الجايز والمجبور وبقي ما جبر منه دون ما بعد الجايز وتلك البقية إنما اشترط ذلك لأن الترتيب بين فروض الصلاة واجب^(٣) أشار إلى خلاف الناصر وزيد بن علي الذي تقدم وضاه به حيث كانت الأخرى فارغة والسجدة صحيحة فأعلى وإن كانت مشغولة والسجدة صحيحة فأوسط وحيث كانت الأخرى مشغولة والسجدة غير صحيحة فهو أدنى أي (هـ) وهذا مبنى على اعتدال بين كل سجدة ونصب أو قرش وإلا تم له سجدة واحدة (هـ) سواء كان مبتدأ أو مبتلى لأن المتروك هنا متيقن وإنما التمس موضعه اهـ مفتي وح لي (هـ) مسألة من نسي الركوع الآخراً قام متحنيا ثم اعتدل وقيل يتنصب ثم يركع إذا ركع إلا عن اختصاص بالله وح لا يجب ولا يفسد بفعله وإن تركه في الوسط أتى بركعة (هـ) روى عن الفقيه ف عادت بركعاته أنه يتصور ألف واربعمائة صورة فتأمل ذلك بعون الله تعالى ووجدته قريباً من ذلك وهو أنه إذا ترك من أي الركعات شيئاً من واجباتها من اعتدال أو ركوع أو قيام أو سجود أو اعتدال أو نصب أو فرش أو نحو ذلك في الأولى جبره من الثانية أو في الثانية والثالثة هـ وفي الثالثة والرابعة ألا ترى أن الركعة لا تكون إلا من قيام تام ثم ركوع تام ثم اعتدال تام ثم سجود تام ثم اعتدال تام ثم سجود تام هذه ستة أركان وفي السجود سبعة أعضاء يجب الإعتدال عليها فإن ترك أحدها بطلت صلاته ثم حال السجود وبين السجدة يجب الفرش والنصب هذه أربع مسائل الخلة سبع عشرة صورة في الركعة الواحدة مضروبة في مثلها لأن سائر الفرائض سبع عشرة ركعة تكون في التجز ٢٨٩ وفي الرابعة ٥٧٨ وفي الثلاثية ٤٣٣ يكون جميعها ١٣٥٥٠ بلفظه من خط دعفان (هـ) والوجه أن الركعتين فلا تخرج منه إلا يتيقن ولا يتيقن إلا إذا بني على الأسوأ اهـ كواكب^(٥) ينظر لو حصل له ظن في موضع المتروك هل يعمل به أم لا المقصود من قوله لا يتيقن أنه لا يعمل بظنه اهـ ينظر بل يكفي الظن لأنه لا يؤمن عود الشك فيها وقرز

أوسط هنا ونحو أن يأتي بأربع سجديات من أربع ركعات فانه يحصل له ركعتان إلا سجدة ^(١) على الأدنى ^(٢) وذلك حيث يقدر أنه أتى بسجدة في الأولى وسجدتين في الثانية وسجدة في الثالثة أو في الرابعة ^(٣) وعلى الأعلى يحصل له ثلاث ركعات إلا سجدتين وذلك حيث يقدر أنه أتى في الأولى بسجدتين وفي الثانية بسجدة وفي الثالثة سجدة ^(٤) وعلى الأوسط يحصل له ركعتان وذلك حيث يقدر أنه أتى في كل ركعة بسجدة وعلى هذا قس ^(٥) (ومن ترك القراءة) ^(٦) الواجبة (أو) ترك (الجهر) ^(٧) حيث يجب (أو) ترك (الاسرار) ^(٨) حيث يجب وهو لا يسمى تاركا لذلك حتى يركع آخر ركوع من صلاته فاذا ترك ذلك حتى تشهد التشديد الأخير

^(١) فيسجد سجدة ثم يأتي بركعتين ^(٢) وهذا كله بناء على أنه حصل قعود بعد السجدة التي وجدها فلو لم يكن قد قدم لم يجز أول سجدة بل لابد من قعود قبل الجهران فلو صلى ركعة بسجدة وركعة ثانية بسجدتين لم يجزها إلا السجدة الثانية لوقوعها بعد قعود لا بالأولى إلا أن يقعد بعد التي في الأولى أو قبل الاثنين في الثانية تجزى بالأولى فيسجد بينهما فعلى هذا لو صلى أربع ركعات بأربع سجديات ولم يحصل قعود كذلك إلا بعد الرابعة لم يتم غير ركعة إلا سجدة فيحتاج سجدة لثم ركعة ثم يأتي بثلاث من بعده وابل معنى وقرز ^(٣) وإنما لم يعد بركوع الرابعة لأن الترتيب واجب في فروض الصلاة اه زهور ^(٤) وفي الرابعة ركوع ^(٥) وفي الثلاث أعلى وأدنى وأوسط فتاله في الأعلى أن يؤدي ثلاث سجديات في ثلاث ركعات ثم له ركعتان إلا سجدة ومثاله في الأوسط أن يأتي في الأولى بسجدة وفي الثانية كاملة وفي الثالثة ركوع ثم له ركعة وركوع ومثال الأدنى أن يترك الأولى ويأتي في الثانية بسجدة وفي الثالثة كاملة ثم له ركعة لأنك تجزى الأولى من الثانية ومن الثالثة وتلقى باقيا ^(٦) يعني حيث نسي ثلاث سجديات أو حساً أو ستاً وإن نسي سبعا أتى بسجدة ثم أتى بثلاث ركعات اه بيان ^(٧) أو بعضها وقرز ^(٨) أو تسير اجتهاده ^(٩) عبارة الفتح والآثار ومن نسي ^(١٠) وإنما عدل المؤلف أيده الله عن قوله في الاز ومن ترك القراءة اطلع لاجها بما بصحة ما ذكر ولو ترك ذلك عمداً وليس كذلك اه آثار ^(١١) نحو القراءة أو واجب بصفتها أي بركة لذلك ليدخل التيسير القائم مقام القراءة عند تذكرها ^(١٢) أو بعضه ^(١٣) سهواً وقرز ^(١٤) أو بعضه ^(١٥) سهواً

قام وجوباً ثم (أنى بركعة) ^(١) كلمة السبب (الثالث زيادة ذكر ^(٢) جنسه مشروع فيها) فهو أن يزيد في تكبير النقل أو في التسبيح أو يقرأ في الأخيرتين مع الفاتحة غيرها أو يكرر الفاتحة أو نحو ذلك ^(٣) قول جنسه مشروع فيها احتراز مما ليس مشروعاً فيها فانه مفسد وضابطه أن لا يوجد تركيبة في القرآن ولا في أذكار الصلاة فإذا كان كذلك أفسد ولو وجدت أفرادها فيها وذلك نحو أن يقول بعد تكبيرة الاحرام أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ^(٤) وألحد لله على كل حال ^(٥) أو ما أشبه ذلك مما لا يوجد في القرآن ^(٦) ولا في أذكارها فأما إذا كان جنسه مشروعاً فيها ^(٧) لم يفسد (إلا) في

^(١) فائدة لو نسي الإمام القراءة أو نحوها حتى أتم الصلاة فيجب عليه أن يأتي بركعة يقرأ فيها القدر الواجب فان كان معه مؤتمراً لحقه في الثانية أو في الثالثة ففرض هذا المؤتمم حال أن يهوى الإمام للركعة الرابعة أن يعزل صلاته ولا بطلت مع علمه بأنه تارك للقراءة فان تابعه ^(١) سهواً لم يعتد بهذه الركعة التي هي الرابعة للإمام ويعد بالخامسة للإمام فتكون ثالثة له أو ثانية على حسب ما فاته وهي في الحكم الرابعة للإمام وكان التي قبلها لم تكن وهذا بخلاف زيادة الساهي فانه إذا تابعه عالماً بطلت وساهياً لم يعتد بها وصحت فان أدرك الإمام في الركعة الرابعة حيث ترك القراءة فان كبر في حال ركوع الإمام فلا تجزئه التكبيرة لتكون الركوع في هذه الحالة غير مشروع للإمام لأنه مفسد لو تمعده مع ترك القراءة الواجبة وان كبر حال قيام الإمام اعتد به في الركعة الأولى التي هي رابعة للإمام لكونه كبر والقيام مشروع للإمام اهـ سيدنا علي بن محمد النمازي وقرز ^(١) يقال ظاهر الازفي قوله إلا في مفسد فيعزل أنها تقسد بالتابعة من غير فرق بين علم وجهل وقد صرح به في بعض الحواشي اهـ وقرز ^(٢) ويصحح الاتهام فيها في التي قبلها ^(١) لأنها لقو وأما من زاد خامسة سهواً فلا يصح أن يؤم فيها لأنه عند لاجل السهو اشكايدى قرز ^(٢) يعني في ركوعها لا في قيامها لانه صحيح أن يؤم به ^(٣) وكذا إذا خرج وقت الجمعة وم في التشهد وم مسافرون وجب أن يأتوا بركعة سرا قرز ^(٢) ولو قل وقيل بأية وقيل بأقل وقيل بأكثر والمختار ما يسمى ذكراً قرز ^(٣) ولا يسجد لتكرار تكبيرة الاحرام إذ يدخل بالأخرى اهـ وقيل إذا كرر تكبيرة الافتتاح سجد للسهو ما لم يرفض الأولى وقرز ^(٤) قوله مشروع فيها نحو أن يكرر التشهد ^(٢) في الخمس فقط وليس المراد جنسه مشروع في مطلق الصلاة إذا قد شرع في صلاة العيدين والجماعة بالوضوء في الصلوات الخمس أفسد اهـ سماح هبل ^(١) عمداته جمع ^(٢) أما الحمد على كل حال فمطلقاً لان حال لا يوجد في القرآن ولا يقال هو موجود في قوله تعالى وحال بينهما الموج لأن حال في الآية فعل وهنا اسم اهـ عامر قرز وفي التكميل إذا كان عمداً كما هو المقرر في قوله والجمع بين لفظتين متباينتين عمداً ^(١) مثل لا حول ولا قوة إلا بالله الملى العظيم ^(٢) أي في الخمس

موضعين فإن الزيادة فيها تفسد ولو كانت مشروعة في الصلاة أحدهما أن يكون ذكر (كثيراً) ويفعله المصل (في غير موضعه) ^(١) التي شرع فعل جنسه فيه نحو أن يكبر موضع القراءة تكبيرات ^(٢) كثيرة أو يسبح موضع التشهد كثيراً ويضل ذلك (عدداً) لاسهوا فتى جمعت زيادة الذكر هذه الشروط الثلاثة فسدت * واختلف في حد الكثير قليل ع هو مازاد على تسع تسبيحات ^(٣) وفي الروضة ^(٤) عن بعض المذاكرين ثلاث ^(٥) قيل ل ويحتمل أن يكون أربعا ليخرجها إلى صفة صلاة الجنادة عند الخلف ^(٦) وقيل أن يزيد على عشرين ^(٧) ليزيد على ما قيل في حد الانتظار من الإمام ^(٨) قال مولانا عليه السلام وهذا أقربها والله أعلم * الثاني قوله (أو) يكون الذكر للمعول في غير موضعه (تسليتين مطلقاً) ^(٩) أى سواء وقع عدداً أو سهواً انحراف أم لاوى الخروج أم لا (ففسد) الصلاة وقال زيد ابن علق والناسروم بالله وش ^(١٠) لا تفسد ان لم يقصد التسليم والخروج قال م بالله ولا ان قصد التسليم لفظه التمام ^(١١) دون الخروج قيل ح قولاً واحداً وقال من زيد قولين لم بالله السبب

^(١) لا يصلح له في حال اه ن (١) احتراز من الآخرين فهو موضع يصلح للقراءة والتسليم فان قرأ فيها أو سبح لم يفسد وان كثراً لأنه مشروع فيها لكن يلزم سجود السهو لأجل الذكر ينظر في هذا الاحتراز فلم يطابق ما أراده صاحب البيان (١) والمختار أن الحالة النادرة لا يستدعيها كحالة الصدر والمختار ما في البيان ^(٢) ينظر في هذا لأن القيام موضع للتكبير في حال وهو تكبيرة الاحرام في الركعة الأولى وقوله الله أكبر في تسبيح الركعتين الآخرين اه يقال موضع التكبير غير موضع القراءة يدل على إيجابهم للعلمانية بعد التكبيرة فلا اعتراض اذ هما ركنان مستقلان اه مفتي ^(٣) قياساً على التسليم ^(٤) لابن سليمان ^(٥) قياساً على الأفعال ^(٦) ح وش ^(٧) تسبيحة ^(٨) في المأخذ نظر لأن من بالله لم يجعل العشرين حداً للانتظار بل ذكرها للبيان لا للتحديد فقال ان الإمام ينتظر اللاحق ولو سبح عشرين تسبيحة اه كب لفظاً والقياس أنه يلحق بما تقدم في مفسدات الصلاة من انه يحير الظن في القسلة والكثرة اه مفتي ^(٩) ولا بد من التوالى والام يفسد اه فتح وحد التوالى ان لا يتخلل بينهما قدر تسبيحة اه وقيل أن لا يتخلل ركن اه (هـ) وهل يكفي لفظ السلام عليكم ورحمة الله أم يكفي السلام أو السلام عليكم أو سلام مرتين فينظر اه ح لى المراد بالتسليم المشروع بكامله وأما غيره فان التفت نظر فان كان كثيراً أقصد والا فلا اه شافى وقرره الشارح والتهامي وقرز ^(١٠) هو يشترط السهو والعد عند لا يفسد ^(١١) ينظر ما فائدة هذا السلام اللهم الا أن يكون مذهبه ان قصد التسليم مع عدم ظن التمام يفسد وله كذلك فيكون هذا خلاف مستقل اه ح هداية

(الرابع الفعل اليسير ^(١)) وقدمر (تحقيقه في فصل ما يفسد الصلاة قال عليه السلام واصل ذلك في المكروه والمباح وأما الواجب منه والمندوب فالأقرب أنهما لا يستدعيان سجوداً لأنه مأمور بهما ويحتمل أن يقال بل يستدعيان لأنه قد لحق الصلاة نقص بالسبب الذي لأجله وجب الواجب منه ونذب المندوب والله أعلم (ومنه) أى ومن الفعل اليسير (الجهر) ^(٢) بشيء من أذكر الصلاة (حيث يسر تركه) أى حيث ترك الجهر مستنون نحو القراءة في الركعتين الأخيرتين * السبب (الخامس زيادة ركعة أو ركن) أو أكثر من ذلك إذا وقعت زيادته (سهواً) ^(٣) فإن وقع عدا ^(٤) أفسد فاما بعض الركن فإنه لا يفسد ^(٥) ولو زيد عدا قال عليه السلام وهذا أصل متفق عليه أنه أن الزيادة ولو كثرت فهي مع التسيان لا تنفسد إلا عند ع وس في صورة واحدة وذلك حيث يزد

(١) فائدة من شك هل نقص من المستنون أو زاد عليه فقال صاحب المرشد يسجد السهو وفي حواشي الإفادة أن شك في النقصان فقط وقال أبو مضر يسجد بنية مشروطة بأن قطع أتم وقال ص بالله يكره السجود إلا لمن عرف أنه سهى لأنه لم يشرع إلا للسهو اهـ وأما لو شك هل أتى بالمستنون أم لا فإن ذلك يوجب سجود السهو ولا كلام ذكره الفقيه ع اهـ تكييل (هـ) قال في المعيار ولا بد أن يكون في الزائد على ما هو من طبيعة الحيوان كرفع نظره وتحريك أعضائه لتعذر الاحتراز ولأنها ترك الهيئات إذ تسكين الأعضاء من الهيئات فلا توجب سجود السهو ولا السعال ولا العطاس فلا يوجب السجود اهـ أما تحريك الأصبع فيسجد للسهو وقرز ^(٢) لأن الجهر فعل متولد عن زيادة الاعتماد على مخارج الحروف فكان من باب الفعل اليسير بخلاف الأصرار حيث يسر الجهر فليس من باب الفعل اليسير بل ترك مستنون اهـ تجري ومثله في الفيت قال ومثل الجهر الأصرار حيث المستنون الجهر وذلك في الركعة الثانية إذا كان قد جهر في الأولى ونحو ذلك فهلا قلت ومنه الجهر والأصرار حيث يسر تركهما قلت ليسا بيان لأن الأصرار حيث يسر الجهر إنما هو ترك مستنون لا زيادة على المستنون فليس من الفعل اليسير بخلاف الجهر فإنه من فعل متولد عن زيادة اعتمادات على مخرج الحروف والا كوان فكان من باب الفعل اليسير فافهم هذه النكتة اهـ بلفظه ^(٣) غالباً احترازاً من التسليمتين فاتها نقص ومن زاد ركعة أو ركناً لأجل متابعة الامام بعد السجود فيفسد ^(٤) غالباً احترازاً من زاد ركناً لأجل متابعة الامام (٥) والثالثة في السفر في السفينة فإنه يقصر لو خرجت من الميل وقد زاد ثالثة وعن ترك القراءة أو الجهر أو الأصرار كما تقدم وقرز (١) نحو أن يقعد المؤتم مع إمامه في غير موضع قعود له فاتها لا تنفسد ولو قعد عدا لوجب المتابعة وقرز ^(٢) كأن يقوم ويقعد قبل أن يستكمل القيام (هـ) لكن يسجد للسهو لأنه فعل يسير وقرز

ركعة ويذكر أنها زائدة بعد أن يقيد بها ^(١) بسجدة لا و ذكر بعد كمالها بسجدة ثم ذكر عليه السلام مثال زيادة الركن فقال (كتسليمية) واحدة فلت (في غير موضعها) ^(٢) فلي هذا لو سلم على اليسار أولاً أعاد على اليمين ثم على اليسار وسجد للسهو

﴿ فصل ﴾

(و لاحقاً للشك ^(٣) بعد الفراغ) من الصلاة أي لا يوجب إعادتها ولا سجود سهو إذا كان مجرد شك أمالو حصل له ظن بالنقصان فعليه الإعادة ^(٤) وعن أحمد بن يحيى أن مجرد الشك يوجب الإعادة كما لو شك في فعل الصلاة جملة (فأما) إذا عرض الشك (قبله) أي قبل الفراغ من الصلاة فاختلف الناس ^(٥) في ذلك فقال مالك وشأن الشاك يبنى على اليقين ^(٦) مطلقاً سواء شك في ركعة ^(٧) أم في ركن قال في الانتصار وهو يحكي عن علي عليه السلام وأبي بكر وعمر وابن مسعود وقال ح إن المبتدئ يمسد وللبتلى يعمل بظنه إن حصل له والابني على الأقل وقال م بالله ^(٨) أخيراً وهو قول م بالله أنه يعمل بظنه

^(١) لأنه إذا زاد سجدة كانت زيادة ركن عمداً ففسد وإن تركها أخرجها عن صفة الصلاة ففسد أيضاً (هـ) لأنه يصح الوقوف على مثلاً ^(٢) فإن تصدت فسدت مع الانحراف أو لم تعرف لكن قصد الخطاب وقرز أو نوى الخروج من الصلاة فهو زيادة ذكر قرز وللفظ البيان مسألة من سلم تسليمية واحدة في غير موضعها عمداً فإن لم يعرف حالها لم يضر وإن انحرف قدر التسليم الم شروع لم يفسد ذكره م بالله وقيل تفسد لأنه زيادة ركن اه بلفظه ^(٣) قال الهادي عليه السلام في الأحكام الواجب على من عرض له الشك في أمره أن يطرحه وينفيه ويعد عنه نفسه ولا يعمل به أحوط وأسلم لأنه من وسواس الشيطان لعنه الله ليرى الإنسان ما هو عليه من الخطأ فيه أحياء ونحوه من الوزر ما لا يملكه إلا الله تعالى حتى يكون على فاعل الشك من الائم أكثر مما يخاف من تركه قال عليم فمن يكرر التشهد والتكبير فهو قائل بدعة وضلالة وطاوع الشيطان وقال الغزالي ذلك نقصان في الدين وسخف في العقل اه راض ويان (هـ) قيل ف لا لو شك في النية هل نوى أم لا وهل فريضة أو نافلة أعاد لأنه كمن شك في جملة الصلاة بخلاف سائر الأركان لأنه قد يتيقن دخوله في الصلاة بخلاف النية فلم يتيقن دخوله اه وقيل ولو في النية على المقرر اه حيث إذ لا فرق بين شك وشك (هـ) قال في البحر لجذر الاحتراز ووجه أنه يكثر فيشق ^(٤) في الوقت لا بعده إلا أن يكون قطعياً مطلقاً وقرز (هـ) فإن ظن نقصان فرض إعادة الصلاة أو مسنون سجدة السهو اه ح لى يقال لا يسجد للسهو إلا مع يقين حصول سببه ولا يكفي الظن ^(٥) ثلاثة أقوال وتقصيل ^(٦) وهو الأقل ^(٧) مبتدئاً أو مبتلى ^(٨) وحجة م بالله أظهر لزادة من حظر صلاته صلى الله عليه وآله وسلم حين صلاها محسباً فزادوها تظنتاً في وجوبها ولم يأمرهم بالإعادة وهو في محل التطمين

مطلقاً^(١) من غير فرق بين الركعة والركن والمبتدئ والمبتلى فإن لم يحصل له ظن أعاد المبتدئ وبني المبتلى على الأقل قيل ع الا أن يكون ممن يمكنه التحرى ولم يحصل له ظن أعاد كالمبتدئ والمذهب التضميل المذكور في الأزهار حيث قال (ففي ركعة)^(٢) أى اذا كان الشك في ركعة نحو أن يشك في صلاة الظهر هل قد صلى ثلاثاً أم اربعاً فإنه (يعيد المبتدئ و^(٣)) ان لم يكن ذلك الشاك مبتدئاً بل مبتلى فإن الوجوب أن (يتحرى^(٤) المبتلى) اذا كان يمكنه التحرى قال في الشرح والمبتدئ هو من يكون الغالب من حالة السلامة^(٥) من الشك وان عرض له فهو نادر والمبتدئ عكسه^(٦) وقال ابن معرف المبتلى من يشك في الاعداء واعداء الاعداء فيشك في ثلاث صلوات^(٧) قال مولانا عليه السلام والأول هو الصحيح (و) أمّا حكم (من لا يمكنه) التحرى فإنه (يبنى على الأقل)^(٨) بمعنى أنه اذا شك هل

(١) قوي مفتى واختاره الامام القاسم في الاعتصام واحتج له بحجج كثيرة^(١) بكالها قيامها وقعودها وركوعها وسجودها^(٢) وسواء كان عروض هذا الشك في أول الوقت أو في آخره ولو خشي فوت الصلاة (٣) وهو مخير إن شاء أتتها قلاً وإلا خرج منها واستأنفها ان إلا أن يكون إماماً أو ختياً القوات لم يستمر في صلاته لثلاث تصد صلاة المؤمنين به إلا أن يمكنه أن يستخلف غيره بفعل يسير يتم بهم جاز له وله أن يأتى به قرز والمذهب أنه لا يأتى بالخليفة إذ قد بطلت صلاته وله أن يأتى به إذا أتتها قلاً (٤) ما يقال في المبتدئ إذا التبس عليه فأتى قلاً بناءً منه على أنها غير صحيحة ثم تيقن الصحة هل تجزئه أم لا سل قيل تصح إذ هي كالشروط اه ع تعالى (٥) والفرق بين الركعة والركن أن الشك في الركعة قليل فكان كالشك في جملة الصلاة بخلاف الشك في الركن فإنه كثير العروض اه زهور (٦) لا مكان اليقين اه هداية^(٧) مسئله والتحري فوراً فإن أخره الى الثانية بطلت إذ لا يبنى على الأول حتى يصح خلاف الامامى وبالله قلاً وإن لم يحصل له الظن في الحال بل في ركن آخر أيضاً اه تجزئ وفي الكواكب ولو علم بعد فراغه من الصلاة وهو إطلاق التذكرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم ولم يدر ماضى ثلاثاً أو اربعاً فينظر أخرى ذلك إلى الصواب وليتبعها ويسلم ويسجد السهو ويسلم اه أصول (٨) ولا يسجد السهو ذكره ص باله^(٩) في الماضي^(١٠) وقيل هو الذى يشك في أكثر صلاة اليوم والنية اه تعليق الفقيه من فعل هذا لا بد أن يشك في ثلاث صلوات في كل يوم ويعمل في الرابعة والخامسة (٩) بالظن وكذا في كل يوم يعيد في ثلاث صلوات وينوي في الرابعة والخامسة (١٠) صوابه بخلافه ليدخل حيث استوى أو التبس اه مفتى وقوز (١١) فعل هذا يكون حاله الاتباس والاستواء في حد المبتلى^(١٢) يعمل في الثالثة بالظن في كل صلاة اه تعليق الفقيه س^(١٣) إذ لا يؤمن عود الشك إن استأنف وهذا المراد بقول القاسم من اجبى بالشك فدواؤه المرور عليه اه هداية (١٤) إذا كان مبتلى

صلى ثلاثا أم أربعا بنى على أنه قد صلى ثلاثا والذي لا يمكنه التحرى هو الذى قد عرف من نفسه أنه لا يقيد النظر في الامارات ظنا عند عروض الشك له وذلك يعرف بان يتحرى عند عروض الشك فلا يحصل له ظن ويتفق له ذلك مرة بعد مرة^(١) فانه حينئذ يعرف من نفسه انه لا يمكنه التحرى (و) أما حكم (من يمكنه) التحرى في العادة الماضية وهو الذى يعلم أنه متى ما شك فتحرى حصل له بالتحرى تغليب أحد الأمرين اللذين شك فيهما (و) لكنه تغيرت عادته في هذه الحال بان (لم يفده) التحرى (في) هذه الحال ظنا^(٢) فانه (بعيد) الصلاة أى يستأقها (وأما) إذا كان الشك (في ركن)^(٣) من أركان الصلاة كركوع أو قراءة^(٤) أو تكبيرة الافتتاح أو نية الصلاة (فكالمبتلى)^(٥) أى فان حكم الشاك في الركن سواء كان مبتدئا أو مبتلى بحكم المبتلى بالشك إذا شك في ركة على ما تقدم^(٦) قال م بالله (ويكره الخروج) من الصلاة (فورا)^(٧) لأجل الشك المارض إذا كان الشاك (ممن يمكنه التحرى) ولو كان مبتدئا بل يتحرى وهذا من م بالله بنى على مذهبه لانه لا يفرق بين المبتدى والمبتلى مع حصول الظن بل يقول يعمل به المبتدى كالمبتلى فاما على المذهب فاما يسكره الخروج إذا كان مبتلى يمكنه التحرى^(٨) فاما المبتدى فيخرج ويستأنف^(٩) والذي لا يمكنه التحرى ينبنى على الأقل^(١٠) • نم • والكراهة كراهة حظر^(١١) إذا كان ذلك في

(١) فتثبت برتين وقرز^(٢) فان اختلف حاله ففارة يفيد الظن وتارة لا يفيد فالعبرة بوقته الذى هو فيه فاذا لم يفده في الحال ظنا أعاد اه زهوز وقرز^(٣) أو أكثر ما لم يبلغ حد الركة (٤) القراءة والتكبيرة ذكر (٥) هذا في المبتدى وأما المبتلى فالحكم ما تقدم سواء (٥) ينظر في تكبيرة الجنائز هل تلحق بالركعة أو بالركن القياس يقتضى أنها تلحق بالركعة وهو ظاهر المعيار في كتاب الجنائز (٥) لأنه صار كالمبتلى لا اشتراكهما في تعمير تأدية صلاتهما عن علم أو ظن اه بحر^(٦) وهو أنه يعمل بظنه ان حصل وإلا أعاد إلا أن يكون مبتلى لا يمكنه التحرى بنى على الأقل اه يأن معنى وهذا إذا كانت مبتدئا اه ولقظ البيان وفي حالها إن شك في ركن أو ذكر واجب عمل بظنه إن حصل له ظن وإن لم يحصل له أعاد الصلاة إلا حيث لا يمكنه التحرى لكثرة شكه عمل بالأقل وهى عليه اه بلفظه ينظر في قوله وهذا إذا كان مبتدئا لأن المبتدى إذا لم يحصل له ظن أعاد ذكر معناه في الكواكب^(٧) أما لو خشي خروج الوقت ولم يقيد الصلاة بركعة فيكون عندا فيخرج ولا كراهة بل يجب عليه الخروج اه مفتي^(٨) أو في ركن مطلقا^(٩) إذا شك في ركة لا في ركن قرز^(١٠) إذا كان مبتلى قرز^(١١) إذا كان فرضه التحرى

فريضة لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (قيل والمادة تشر الظن ^(١)) القائل هو م بالله يعني إذا كان عادة هذا الشخص الاتيان بالصلاة تامة في غالب الاحوال وعرض له الشك في بعض الحالات ولم تحصل منه اشارة على كونه لم يفلط ^(٢) الا كون عاداته التحفظ وعدم السهو فان ذلك يفيد الظن فيعمل به وكذا لو كان عاداته كثرة السهو وعرض له الشك عمل بالعادة لأنها تقيد الظن قال مولانا عليه السلام هذا صحيح إذا حصل الظن ^(٣) فاما إذا لم يحصل ظن فلا تأثير للمادة وهل يستمر الحال في أنها تقيد الظن فيه نظر ^(٤) ولهذا أشرنا إلى ضعف المسئلة بقولنا قيل قال م بالله (ويعمل بخير العدل في الصحة ^(٥)) نحو أن يعرض له الشك في حال الصلاة أو بعد تمامها ^(٦) هل هي كاملة صحيحة أم لا فيخبره عدل أو عدلة حر أو عبد أنها صحيحة فانه يعمل بخيره (مطلقا) سواء كان شاكاً في فسادها أم غالباً في ظنه ^(٧) أنها فاسدة ^(٨) (و) اما (في الفساد) فلا يعمل بخير العدل الا (مع الشك) ^(٩) في صحته لا لو غلب في ظنه أنها صحيحة لم يجب العمل بخير العدل فسادها بل يعمل بما عند نفسه ^(١٠)

^(١) ما لم يحصل منه شغل عظيم عنده اه بحر ^(٢) أي لم يسهو ^(٣) في الركعة في المبتلى أو في ركن مطلقا وقرز وعند م بالله مطلقا ^(٤) لعله يستمر ما لم يغير المادة ^(٥) لأن خير العدل صادر عن قرينة مقالية وظن يفسد عن قرينة حالية والمقالية أقوى من الحالية بدليل أن من رأى مركوب القاضي على باب الأمير حصل له ظن أنه عنده في الظاهر ثم أخبر أنه في المسجد فكانت أقوى اه غيث معنى (٥) أما لو أخبره عدل بالصحة وآخر بالفساد كان القول لصاحب الفساد مع شك المفضل في صحة صلاته قرز (٥) وأما خير الفاسق فحكمه حكم الامارة الحالية إن حصل له ظن بصدقه عمل به وإلا فلا اه ح أتمار يعني فيما يعمل فيه بالظن قرز (٥) ظاهره يعمل به كل معصية اه وقيل يعني من فرضه الظن ^(٦) لعله مع الظن أنها فاسدة وأما إذا شك فلا حكم له بعد الفراغ ^(٧) مبتدئاً أو مبتلى ^(٨) يعني بعد تمامها ^(٩) فان قيل ما الفرق بين أول المسئلة وآخرها قلنا قد اختلفوا في وجه كون هذا على نفي والشهادة على نفي لا تصح اه وفيه نظر لأن شهادة النفي إذا استندت إلى العلم تقبل وقيل ان هذا مبنى على أنه فرع منها وعنده انه أتمها فيعمل بما عنده لا بقول الثقة لأن علمه أولى من علم غيره وقد بنى عليه في الكتاب وقيل الوجه أن الأصل الصحة وعارض الشك إن حصل خير العدل فيعارض الشك وخير العدل فرجع إلى الصحة بخلاف الفساد فغير الثقة عارضه الأصل ونهى الصحة فلم يعمل به إلا مع الشك فكان مرجحاً هكذا ذكر بالمعنى (٥) وسواء كان الخير عدلاً واحداً أو أكثر ^(١٠) إلا أن يخبر عن علم فانه يعمل بخيره ولو معه ظن بصحتها اه يان معنى إذ يعارض الظن والأصل الصحيحة قلت وسواء قبل الفراغ أو بعده

(ولا يعمل) المصلي (بقلته^(١) أو شكه فيما يخالف إمامه) من أمر صلاته ولكن هذا فيما يحتاج فيه الإمام^(٢) فاما في تكبيره وتسليمه وتسبيحه فيتحرى لنفسه^(٣) (وليد ملتظن)^(٤) وهو الذي عرض له الشك في صلاته فتحرى فظن النقصان فبنى على الأقل ثم أنه لما بنى على الأقل ارتفع اللبس (وتيقن الزيادة)^(٥) أى علم علما يقينا بحكمه بعد هذا اليقين حكم المتعمد للزيادة^(٦) ذكره طوع وقال موصى بالله ليس المتظن كالمتأكد فلا تجب عليه الاعادة قال مولانا عليه السلام ولعل الخلاف حيث تيقن الزيادة والوقت باق فاما لو لم يتيقنها حتى خرج الوقت فالأقرب أنه لا يعيد الصلاة اتفاقا (ويكفى الظن في أداء الظن) يفي أن ما وجب بطريق ظنى^(٧) من نص أو قياس ظنيين أو نحوهما^(٨) كفى المكاف في الخروج عن عبدة الأمر به أن يشلب في ظنه

(١) غالبا احتراز من القبلة فإنه يعمل بقلته اه ح ل (٢) ووجه ان متابعة الامام قطعية (٣) وإنما قال أو شكه وكان داخل تحت الظن ليحتز من المفهوم فيما يعود إلى المؤتم فيما لا يخالف فيه إمامه فإنه يعمل فيه بالشك والظن لأنه لو اقتصر على الظن لم يعمل بشك في ذلك^(١) أو ينوب عنه كالقرادة الجهرية اه ح فتح (٢) ما يخالف الإمام اه يان وقيل ولو خالف اه ح ل (٣) هذا فيما فرضه الظن كالمبطل مطلقا والبتدىء في الأركان (٤) أو بنى على الأقل اه حيث لا يمكنه التحرى ثم بنى على الأقل ثم تيقن الزيادة قرز^(٥) ولعل خبر العدل بالزيادة كذلك اه ح ل هذا يلائم ما تقدم في باب الطهارة في قوله ولا يرتفع يقين الطهارة الخ فأضافوا خبر العدل مقام اليقين وأما هنا لم يصروه وإلا لزم أن يعمل به في الفساد والصحة سواء حصل للمصلي ظن أو شك في الطرفين أولا اه املاه شامى وأما في الصحة فهو معمول به وفي الفساد إن كان خبره عن علم ولو مع ظن المصلي للصحة والله أعلم قرز (٦) قاعدة لو سلم على يمينه ثم نسي فظن أنه لم يسلم فأعاد التسليم ثم تيقن ان تسليمه الثاني زيادة هل تلزمه الاعادة قيل ح ان سلم الثانية وهو منحرف لم يضر وان أعاد الثانية بعد أن استقبل القبلة وتيقن الزيادة فسدت عند طوع وصاه بحر فلزاد على الثانية بطلت ولو هو منحرف وهو مفهوم از بقوله أو تسليمين مطلقا اه كواكب (٧) وسواء كانت الزيادة في ركعة أو ركن^(١) كذا التقصان فتجب الاعادة مطلقا في الوقت وبعده إذا كان قطعيا (٨) وكذا التقصان في المتظن إذا ظن أنه قد أدى الركوع فانقضت للسجود ثم تيقن أنه لم يأت به فإدى الركوع فالتقصان في المتظن إذا ظن أنه قد أدى الخلاف اه وشي (٩) يقال التعمد بعيد في الوقت وبعده إلا هنا مثل غسل الرجلين اه دواى^(١) مثل غسل أو مسح فيكنى الظن انه فعل أحدهما (١٠) اجماع ظنى وهو ما قبله الآحاد وهو اجماع السكونى ومثال اجماع الظنى كالصلاة بالمسبح صفرة وحرمة كما ذكر أبو جعفر ومثل صلاة الجمعة لا تصح إلا بإمام عادل وهو ما حكاه صاحب النعم عن أهل البيت ومثالا لقياس الظنى في العبادات قياس عيد الاضحى للبس في تأنيه على قضاء صلاة عيد الافطار للبس فيه أمر صلى الله عليه وآله وسلم الناس بالافطار والصلاة من التذلل لأن أصل وجوبها ببنى صلاة العيد ظنى والنص الظنى كسب العورة لانه نص ظنى لأنه اختلف فيه فقال ع ان الظلمة سائرة فهو نص ظنى

أنه قد أداؤه ولا يلزمه يتقن أدائه وذلك كنية الوضوء ^(١) وترتيبه وتسميته ^(٢) والمضمضة ^(٣) وقراءة الصلاة ^(٤) والاعتدال ونحو ذلك ^(٥) (ومن) الواجب (العلمي) وهو الذي طريق وجوبه قطعي ما يجوز أدائه بالظن وذلك (في إباحض) منه لا في جملته ولا بد في هذه الإباحض أن تكون مما إذا أُعيدت (لا يؤمن عود الشك فيها) وذلك كإباحض الصلاة ^(٦) وإباحض الحج ^(٧) * قوله لا يؤمن عود الشك فيها احتراز من إباحض يؤمن عود الشك فيها وذلك نحو أن يشك في جملة أي أركان الحج نحو أن يشك في الوقوف ^(٨) أو في نفس طواف الزيارة ^(٩) أو الإحرام فان هذه إباحض إذا شك فيها زلت بإعادتها ولم يكف الظن في أدائها

﴿ فصل ﴾

(و) المشروع من السجود (هو سجدتان ^(١٠)) اتفاقا واختلاف الناس في موضع فعلهما فالذهب أنها مشروعتان (بعد كمال التسليم ^(١١)) أي بعد تسليم المصلّي التسليمتين جميعا * قال في الانتصار وهذا رأى القاسم والمهادي وزيد وم بالله وح قال وهو المختار * القول الثاني * أنها قبل التسليم وهذا هو المشهور عن ش ^(١٢) * القول الثالث * للعادق والناصر

^(١٦) والصلاة (*) خلافاً لأبي ح في التنية والترتيب ^(٢) خلاف الفريقين ^(٣) خلاف لك وش وفي ^(٤) في تمصيلها لا في جملتها فهي قطعية ^(٥) اه تبصرة لأنه لم يخالف فيها الاقاعات الاذكار وقد اقرض خلافتهم اه صميّري ^(٦) يعني آية فقط لان خلاف ح فيها زاد على آية اه ^(٧) تكبيره الافتتاح والتشهد ^(٨) لأن هذا كثير ما يمرض الشك فيه ولهذا قال لا يؤمن عود الشك فيها بخلاف إباحض الوضوء القطعية فانه يجب الامادة كما مضى ^(٩) في الركن أو في الركعة كالنبي اه صميّري ^(١٠) لأن كل ركن فيه بمنزلة صلاة كاملة والأشواط بمنزلة الركعة فكما لا بد من اليقين في جملة الصلاة لا بد من اليقين في الركن بل الطواف كالركعة والشروط كالركن والحج كالصلاة اه بحر معنى وقرز ^(١١) هل وقف أم لا وأما الوقت فيعمل بالظن كما يأتي ^(١٢) يعني قد طاف أم لا يعني جميع الطواف لا إباحضه فيعمل فيه بالظن قيل وإن أخبره عدل عمل به لأنه يعمل به في العبادات ^(١٣) لا في سائر الطوافات فيكني فيها الظن لأنها ظنية ^(١٤) ويدخلان تبعاً للتسليم وقرز ^(١٥) حجبتنا ما رواه تويان لسكس سجدتان بعد أن سلم وهذا نص ما ذهبنا إليه ^(١٦) ومن جعلهما قبل التسليم فلا يشهد ولا يسلم لها ^(١٧) فرع فلو صلى الهدوي خلف ش والناصرى وسجد الامام قبل التسليم فالأقرب أنه لا يسجد معه بل يقف حتى يسلم ويسلم معه وتصح صلاته ويسجد لسبب الامام بعد تسليمه قرز يعني تصح صلاتنا على قولنا ان الامام حاكم وكذا إذا سجد الامام الشافعي للتلاوة في حال الصلاة لم يسجد معه الهدوي بل ينتظر كما مر اه ن فلو سجد بطلت صلاته لأنه زيادة ركن عمد أقرز وأما العكس فهل يسجد الشافعي قبل التسليم أو ينتظر فراغ امامه الهدوي سل

وكأنهما إن كانا لأجل نقصان قبل التسليم وإن كانا لزيادة فبعده ^(١) * القول الرابع *
 قول ش في القديم أنه غير وعندنا أنه لا وقت لهما ^(٢) محدود بل يسجدان (حيث ذكر) ^(٣)
 سواء كان في ذلك المصلي أو قد انتقل * قال علي خليل وعن م بالله أنه يسجد مالم يقم
 من مصلاه أو يفعل ما ينافي الصلاة وزاد ص بالله أو يدخل في صلاة أخرى والتي في الافادة
 عن م بالله أنه يعود إلى سجود السهو وإن دخل في الأدعية المروية إذا كان جالسا في
 مصلاه ثم بين عليه السلام أنه يفعل السجود حيث ذكر (أداء) إذا كان وقت الصلاة التي
 يجبرها به باقيا (أو قضاء) ^(٤) وذلك حيث قد خرج وقت الصلاة الجبورة به * قيل ي
 ولا يجب قضاء السجود الا (إن ترك) فله قبل خروج الوقت عدا ^(٥) لا إذا ترك سهوا
 أو جهلا بوجوبه حتى خرج الوقت فانه لا يلزمه قضاؤها * قال عليه السلام * وهذا
 صحيح لأنه واجب مختلف فيه (وفروضها) خمسة ^(٦) * الأول * (النية للجهان) أي
 لجهان صلته التي لخصها نقص لأجل زيادة أو نقصان أو نحوها ^(٧) فإن كان مؤثما ^(٨) غير
 لاحق لزمته نية الاتمام فيها ويلزم الامام نية الامامة فيها * قال عليه السلام * لكل
 مرادهم أنها لا تكمل الجماعة فيها الا بذلك كما قلنا في صلاة الجماعة ولا وجه يقتضي تخم
 الاتمام فيها لأنها كالقضية المستقلة بعد الخروج من الصلاة وعن بعض المذاكرين أن نية
 الامام والمؤتم لتجب اكفاء بنية ذلك في الصلاة * قيل ع وعلى قول م بالله لا تجزى النية
 للجهان بل للسهو وعلى قول ط ان تركه عدا نوى للجهان لا للسهو وإن تركه سهوا

^(١) فلو اجتمعا فقال في الكافي يسجدان لزيادة بعده اه كب وقيل للنقص قبله اه زهور وقيل بخير ^(٢) الأولى
 لا مكان لهما ^(٣) ويندب أن يعود إلى مصلاه لعله صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى العصر خمساً فعاد إلى
 مصلاه وسجد (هـ) ولو في وقت كراهة (د) غالباً احترازاً ممن سها في صلاة العبد والجمعة فانه لا يجب
 قضاؤها إذا خرج وقتها اه حفيظ لئلا يزيد الفرع على أصله اه مفتي وقيل لا فرق ومثله عن الدواري (هـ)
 وإذا قيد الصلاة بركعة تم خرج الوقت كان سجوده السهو قضاء وقيل أداءه حيث وسجوى فان صادف
 الفراغ من الصلاة آخر الوقت هل يلزمه أن يقضى أم لا لعله أولى لانه لم يقضى عليه الأداء اه مفتي إلا أن يقال
 قد وجبت عند وجود سببه وإن منع عنه غيره اه مفتي وقرز ^(٤) واستمر العلم إلى خروج الوقت اه ح
 فتح قرز ^(٥) السادس والسابع استقبال القبلة ونية للمكئين ^(٦) الفعل اليسير ^(٧) ولا يصحان
 جماعة إلا مع إمام تلك الصلاة اه ح لا على جهة الاختلاف اه نهاية معنى وقيل لا فرق بل يصح
 مطلقاً اه

خير بين نية السهو والجبران وقيل س بل نية الجبران تجزئه^(١) عند الجميع مطلقا ﴿ قال مولانا عليه السلام ﴾ وهذا هو الصحيح لما فيها من العموم (و) القرض * الثاني * (التكبير) للأحرام قاعدا وإذا سبقه الإمام بسجدة^(٢) ولحقه المأموم في السجدة الثانية أتم الاطلاق بعد تسليم امامه عن سجوده لا قبل كالصلاة (و) القرض * الثالث * (السجود) وهو سجودان اثنان قال عليه السلام وقد استغفينا عن ذكر الثاني بقولنا أولا وهو سجودتان (و) القرض الرابع (الاعتدال) بين السجدين كما في الصلاة قال عليه السلام ولعل من خاف هنالك^(٣) يخالف هنا (و) القرض الخامس (التسليم) قاعدا معتدلا كما في الصلاة قال عليه السلام ولعل من خالف هنالك يخالف هنا (وسنهما) ثلاثة (تكبير النقل وتسبيح السجود) كما مر في الصلاة (و) الثالث (التشهد) قبل التسليم واختلف في تعيينه فمن زيد بن علي أنه تشهد الأوسط وعن بعضهم^(٤) الشهادتان فقط (ويجب على المؤتم) إذا ساء^(٥)

(١) فلو تعد ترك المسنون ونواه للسهو لم تجزه النية عند الجميع^(٢) ويكتفي بإدراك الإمام ساجداً إذ السجدة كالركوع وقيل يشترط أن يشاركه في حال الطمأنينة^(٣) ص بالله وحده^(٤) ض جعفر (٥) وقال محمد بن منصور صاحب جامع آل عمدة التشهد الأخير^(٦) ولو ساء قبل دخوله معه اه يأن معنى قرز (مسألة ولا يجب (١) على المؤتم (٢) أن يسأل هل سجد امامه أم لا لكن إذا غلب في ظنه أنه سجد لزمه أن يسجد وقيل لا يجب وهو القوي اه مفتي (١) لأن تعصيل الواجب لا يجب لا يجب (٢) وهل يجب على الغير اعلامه لا يبعد أن يجب عليه تنبيهه إذا عرف أن مذهبه وجوب ذلك وإلا فيندب (٣) وهل يجب الترتيب فيقدم سجود الإمام الأول فالأول ذكر في بعض الحواشي انه يجب وقد ذكره في شرح ابن معوضه عن ازوقره بعض المشايخ وفي البحر لا يجب ومثله في البيان وهو ظاهر ازوقره عامر والهيل (٤) فإن ساء الإمام بعد خروج المؤتم (١) قيل س يلزم سجود إذ النقص يلحق الكل ولا يقاس على هذا لو فسدت صلاة الإمام بعد أن خرج المؤتم إذ قد قالوا لا تحسد عليه إن عزل عند فساد صلاة الإمام وقيل يفسد ونقط حاشية ويفرق بينهما أن سجود السهو لحق الصلاة نقص لسبب نقص صلاة الإمام ونقص صلاته حاصل بأي سبب بعد خروج المؤتم أو قبله بخلاف الفساد فلا يعتطف كما لو فسدت على الإمام وعزل المؤتم (١) وذلك في نحو صلاة الخوف أو على قول م بالله في المسافر وكذلك الخليفة المبوب على المذهب (٥) قال الفقيه ل فلو شرع في سجود نفسه ثم سجد إمامه لزمه أن يخرج ويسجد معه اه صعيترى فان استمر لم تجزه إلا على أحد احتمال على خليل اه وإن سجد لنفسه ثم سجد الإمام بعد فراغه عن سجود نفسه لزمه إعادة سجود نفسه اه

إمامه ان يسجد (لسهو الإمام أولا) وان لم يسجد الإمام ^(١) وينوي بسجوده جبران صلاته لنا لحقا من التقص لسهو ^(٢) امامه وقال زيد والناصر إذا لم يسجد الإمام لسهو لم يجب على المؤتم السجود ^(٣) (ثم إذا فرغ من سجود سهو امامه سجد (لسهو نفسه) وعند الناصر وم بالله وح وش لا يجب ^(٤) على المؤتم أن يسجد لسهو نفسه إلا أن يكون لاحقا وسها بعد تسليم الإمام (قيل) وانما يسجد للمؤتم لسهو نفسه بعد سجوده لسهو امامه في السهو (المخالف) لسهو امامه (ان كان) منه سهو مخالف فاما لو كان موافقا لسهو امامه فانه يكفي سجود واحد اتفاقا ذكر ذلك الفقيه س * قال مولانا عليه السلام * وحكاية الاجماع تحتاج إلى تصحيح لأن عموم احتجاج المهدوية يقتضي بسلامة التفرقة بين المتفق والمختلف ^(٥) ولهذا أشرنا إلى ضعف الفرق بقولنا * قيل ومثال المتفق أن يكون سهو الإمام بتركه تكبيرة النقل في أى ركعة وسهو المؤتم بتركه تلك التكبيرة أو غيرها ^(٦) في تلك الركعة أو في ركعة أخرى أو نحو ذلك والمختلف نحو ان يترك الإمام قراءة والمأموم تمجيها أو نحو ذلك (ولا يتمدد) السجود (لتعدد السهو ^(٧)) فلو سها المسلم في صلاته مرارا كفاه لذلك كله سجودتان ^(٨) عندنا ولو أجنبنا (إلا) أن السجود قد يتمدد لما روى

^(١) حيث علم وجوبه على مذهب الإمام وكذا لو ظن وكذا لو سجد الإمام ^(٢) صوابه من جهة امامه ليكون أعم وقرز ^(٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تختلفوا على امامكم ^(٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على من خلف الإمام سهو اه لنا عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لكل سهو سجودتان ^(٥) ويقال فيه عمل الخلاف مع الاتفاق وعمل الاتفاق مع الاختلاف ^(٦) من التكبيرات ^(٧) فلو سها في الظهر والمصر قدم أيهما شاء اه ح لى وقرز ويؤخذ من هذا أنه يصح أن يصلي المصر قبل جيران الظهر خلاف ما يقال ان ذلك لا يصح حتى يجبر الظهر لأجل الترتيب (هـ) قياسا على الحدود اه بحر ينظر ما للجامع بينهما ثم انه يقال لا قياس مع نص وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لكل سهو سجودتان ولعل الأولى في الاحتجاج اجماع الآل أو الأمة قبل خلاف المخالف (هـ) فائدة عن الفقيه ف لو صلى المؤتم مع الإمام الأولين فافله أو فريضة على قول م بالله وص بالله وصلى الآخرين فريضة وسها الإمام في الأولين والآخرين فيحتمل أن يجب على المؤتم سجود واحد للإمام ويحتمل سجودان لأنهما صلاتان للمؤتم ذكره الدواري اه تكميل هذا على قول القاسم انها فرض في العرض والنقل وقيل يندب في الأولين ويجب في الآخرين وقرز لكن يقال ظاهر قوله ويجب على المؤتم يقتضي الوجوب ولو قلنا (هـ) صوابه لتعدد موجه ليندخل العمدة قرز ^(٨) خلاف داود وابن أبي ليلى سواء كان من جنس أو أجنبنا عندنا ذكره ابن

وذلك (لتعدد أئمة) استخلف بعضهم بعضاً وسها كل واحد من المستخلفين فإنه يتصدق
السجود عليهم وعلى المؤمنين بشرط أن يكون الأئمة (سهواً قبل الاستخلاف ^(١)) فاما لو
سهواً بعده كفى لهم ^(٢) سجود واحد (و) السجود للسهو (هو في النفل قل) ^(٣) فإذا سها
المتنفل سهواً يستدعى سجود السهو فإنه يندب له السجود ولا يجب (ولا سهواً للسهو) ^(٤)
أي إذا ترك شيء من سنن سجود السهو لم يلزم السجود لسهوه في السجود لأنه يؤدي إلى
السلسلة ^(٥) قال عليه السلام ﴿ ثم بينا ما يستحب من السجود المفردة فقلنا (ويستحب
سجوده) ^(٦) غير سجود الصلاة وله صفة وأسباب أما صفته فمن حقه أن يكون (بنية) من
الساجد ينوي به الدب الذي فضله له من شكر أو استغفار أو تلاوة (و) يكبر عند

^(١) مثاله لو أحدث الأول من الأئمة وقد سها ثم استخلف مؤتماً قد سها ثم إن هذا الخليفة سها واستخلف
أيضاً مثله ثم إن الثاني استخلف بعد سهوه ثالثاً فعلى هذا الخليفة الثالث أن يسجد لسهو نفسه بعد الاستخلاف
ولسهو الخليفة الثاني والأول بعده ولسهو الخليفة الأول سجوداً واحداً ثم لسهو الخليفة الأول قبل
الاستخلاف ثم لسهو الثاني ثم لسهو الثالث كذلك ثم لسهو نفسه كذلك وعلى المؤمنين خمسة هذه الأربعة
ثم الخامس لأنفسهم (هـ) فيلزم الخليفة الثالث ثلاثة سجودات واحد لنفسه قبل استخلافه وواحد لإمامه
الثاني قبل استخلافه وواحد لنفسه حال إمامته وإمامه الأولين حال إمامتهما وعلى المؤمنين أربعة سجودات
هذه الثلاثة والرابع عن قوسهم إذا سهواً (هـ) ولا ترتيب لسهو الأئمة وقال في الفيت يسجد
للأول فالأول (هـ) كواكب وبيان معنى وح في معنى الترتيب أن يقدم لاسهواً بعد الاستخلاف على ما سهواً
قبل الاستخلاف (هـ) كعب معنى وقيل لا يجب الترتيب مطلقاً وهو ظاهر ازون وغيرهما ^(٢) وبقي الكلام
في الخليفة إذا سها وهو مؤتم وسها وهو إمام ولم يكن الذي استخلفه قد سها فهل يلزم سجود واحد لأنه
الساحي بنفسه ولا حكم لتغير صفته وهي كونه مؤتماً وإماماً أو يلزمه سجودان لأجل تغير الصفة قيل ف
يلزمه سجودان وقيل ع بدخالان (هـ) صيغرى (هـ) سؤال إذا صلب رجلان أحدهما صلباً بصاحبه ركعة أو
ركعتين ثم جاء ثالث فغذب المؤتم ليصلي معه ثم أفرغ الإمام والمؤتم الثالث قام لإتمام صلاته وسجد الإمام
للسهو هل للمؤتم أن يسجد مع الإمام خلفه منفرداً لأنه قد صار منفرداً بقيام الرجل أو يتقدم إلى جنب
الإمام فيسجد معه يقال يتقدم ليسجد مع إمامه ولا يسجد منفرداً فإن ذلك لا يجزى على المذهب ^(٣) وسواء
صلى جماعة وأفراداً وقرز ^(٤) ولا لعمده قرز وعبارة التمتع ولا سجود لسهوه أو عمنده ^(٥) أو ركوع
أن تنذر السجود (هـ) بحر وقيل يومى من قعود أن تنذر السجود وقرز (هـ) في غير وقت كراهة وقرز

(١) ولو كبر قائماً وسجد لم يضره ح لي لفظاً وفي حاشية لا بد أن يكون قاعداً (هـ) ولا طمأينة قرز
(٢) ولا شهد ولا اعتدال قرز (٣) ولو سجد سجدة واحدة بنية الثلاثة الأسباب أجزأه كفضل
لأسبابه ح لي لفظاً (٤) وكذا لو رأى فاجراً فيسجد لله تعالى بعدم فعله مثله لكن يستحب له
إظهار ذلك زجراً للفاقد إذا علم بخلاف من رأى عيلاً فيسجد خفية فلا يبرح قلب المبطل أي يمان
(هـ) أو لمضرة اندفعت (٥) الظاهرة لأنها لا تحصى (٦) وقد نظمت مواضع السجود من القرآن
في هذه الآيات :

وإن نزل في التنزيل فاسجد لأربع
برعد وأعراف وتصل ومريم
كذا جزز ونمل و ص وسجدة
فأوجبها النعمان عند شروطها
وأشراطها طهر وستر وقبلة
وعشر وفي ص خلاف تحصلا
واسراء وثن الحج فراقنا انجلا
وفي اقرأ مع انشقت وبالنجم كلا
على حاضرهما نحن قلنا تنفلا
وحاضرها ماء وضد ومن تلا

(٥) وقد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول في سجوده اللهم لك سجدت ولك أسلمت وبك آمنت وسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق شحمي به وجمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين اللهم اكْتُبْ لِي بِهَا أَجْرًا واجعلها لي عندك ذخراً وضع عني بها وزراً واقبلها مني كاقبَلها من عبدك داود روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ذلك في سجود التلاوة اه شرح بحر (٥) قال في الهداية وجملة السجودات المشروعة خمس قد جمعها الشاعر في قوله * سجود صلاة ثم سهو وشاكر * ومستغفر ثم التلاوة خامس (٦) ولو سمع وهو يحدث ثم قوضا لها أو تيمم لم يعد معرضا فيقطعا ولو خرج من المسجد أو مجلس التلاوة أو المصباح وفي الاختصار يغوث سجود التلاوة بالانتقال من المجلس والاشتغال بما يعد اعراضا والوالد رحمه الله يقرره اه ح في ذلك لأنه متمتع بسببه فلذا قلت سقط كما يغوث الكسوف بالانجلاء اه يان (٥) ههنا لا جملة وقيل ولو جملة (٥) ولو من مصلى أو أو صبي أو كافر اه

لا يسجد وعن ش لا يسجد السامع إلا أن يقصد الاستماع وكيفية السجود أن يسجد (وهو)
على حالين أحدهما أن يكون (بصفة للصلى) ^(١) أى طاهر من الحدث الأكبر والأصغر ولباسه
ومصلاته طاهران وهو مستقبل القبلة قليل ي وعن ط و ص بالله يجوز أن يسجد محدثا ^(٢)
الحالة الثانية أن يكون في حال سجوده للتلاوة أو الشكر (غير مصل) صلاة (فرضا) ^(٣)
لأن ذلك يفسد صلاته ولم يأت بالمسنون من سجود التلاوة فاما إذا كانت نافلة جاز السجود
فيها ^(٤) قال عليه السلام لكن الأولى على المذهب التأخير حتى يفرغ (إلا) إذا عرضت
التلاوة وهو في حال صلاة فرض سجود للتلاوة (بعد الفراغ) من صلاة الفريضة لان
اتمامه الفريضة لا يبعد اعراضا وقال الامام ي و ح ^(٥) وش ^(٦) انه يجوز السجود للتلاوة في
حال الصلاة ولو كانت فرضا (ولا تكرار) ^(٧) (للسجود) (للتكرار) أى إذا كررت آية
التلاوة فتكرار السجود ليس بمشروع عندنا إذا كان ذلك التكرار (في المجلس) الذى
تليت فيه أولا فاما اذا كررت في مجالس مختلفة تكرر السجود ^(٨) قال عليه السلام

(١) فلو كان عمدا حدثا أكبر أو أصغر وتعد عليه التطهر جاز له السجود ولعله يأتي كذلك مع تعدد الثوب الطاهر والمكان اه ح لى لفظا (٢) حال السجود لا حال السماع قرز (٣) أصغر وقيل ولو أكبر ذكره في الواقع وروي عن المتوكل على الله (٤) ويقفون في ستر البوابة (٥) ولو مندورة أو خطية جملة اه صبيترى (٦) وتسد (٧) اه يان وقيل لا يفسد اه لأنه كزيادة ركعة أو ركعتين اه صبيترى (٨) لأنه قد أخرجها عن كونها صلاة بخلاف الركعة لان ما أفسد القرص أفسد النفل (٩) وجواب عنه وك (١٠) وكذا التثنية للعطاس التثنية بالثنية المحجمة والسنة المهمة فالجمعة مشتق من الدعاء بما يزيل شامة الإعداء أو المهمة مأخوذ من الدعاء بما يكون فيه حسن السمى والسمى هو قوله لمن عطس رحمك الله اه بستان وإذا عطس اليهودى أو النصرانى فيقول يهديكم الله ويصلح بالكم فلعنه صلى الله عليه وآله وسلم اه من سفينة الحاكم والاصل في ذلك الخبر الذي أخرجه البخارى من حديث على عليه السلام وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا عطس أحدكم فليحمد الله وليلق له أخوه رحمك الله فإذا قال يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم وبما أخرجه مسلم من حديث أبى هريرة وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم حق المسلم عن المسلم ست إذا لقيه فسلم عليه وإذا دعاك فأجبه وإذا استنصحك فانصحه وإذا عطس فحمد الله فشمتم وإذا مرض فعده وإذا مات فاتبه (١١) تكرير آية واحدة من طريء واحد في مجلس واحد اه يان بلفظه وح لى وقرز (١٢) فان تلا آية وسمع أخرى نوى السجود لها كفضل العيد والجمعة اه بحر معنى (١٣) إذ المجلس كالوقت للصلاة وهو سبب تكرر السبب فيكرر السبب اه ح فتح

والأقرب أن العبارة بمجلس من أراد السجود من مستمع وقارئ وإن المراد بالمجلس الثاني ما يوصف بالمصير إليه ^(١) بأنه قد انتقل

﴿ (باب والقضاء ^(٢) يجب على من ترك إحدى الصلوات الخس ^(٣)) ﴾

المروفة (أو) ترك (مالاتم) تلك الصلاة (إلا به) من شرط أو فرض إلا أن ذلك الشرط أو الفرض لا يجب على من أخل به أن يقضى إلا أن يكون مما لاتتم الصلاة إلا به (قطعا) أى الدليل على أن الصلاة لاتتم إلا به قطعي وذلك نحو أن يترك الوضوء ويصلى أو ترك غسل إحدى أعضاء الوضوء القطعية أو ترك ركعة من الصلاة أو سجدة فانه يجب على من أخل بذلك القضاء سواء كان عالما بوجوبه أم جاهلا أم ناسيا (أو) مالاتم الصلاة إلا به (في مذهبه ^(٤)) ولو كان دليله ظاهريا فانه إذا أخل به لزمه القضاء بشرط أن يكون تركه في حال كونه (عالما ^(٥)) بأن مذهبه أن الصلاة لاتتم إلا به فاما لو تركه جاهلا ^(٦) لذلك أو ناسيا ^(٧) له لم يلزمه القضاء * ثم وانما يجب القضاء على من

^(٨) بل ما سمع فيه الجهر المتوسط في القضاء والمحيط وإن طال ^(٩) واعلم أن العبادات تختلف هاهنا ما يجب أداءه ولا يجب قضاؤه وهى صلاة الجنائز والجمعة ومنها ما يجب قضاؤه ولا يصح أداءه وهو يوم الحائض والنفساء ومنها ما يجب أداءه وقضاؤه وهو الحج القاسد ومنها ما لا يجب أداءه ولا قضاؤه وهى صلاة الحائض والنفساء والمغنى عليه ومنها ما يجب أداءه مرتين وهى صلاة التيمم إذا وجد الماء في الوقت ومنها ما يجب أدائه في وقته فان قلت يجب قضاؤه غالبا وهى الصلوات الخمس على ما تقدم وقولنا غالبا احتراز من المرتد فانه لا قضاء عليه وإن وجب الأداء اه برهان ^(١٠) فان قلت فانما مات الميت وحج عنه وصيه هل يكون أدائه أو قضاء قلت ذكر بعضهم أن ذلك قضاء لأنه فصل بعد الوقت المقدور له وهو عمر المكلف فوقوعه من الوصي بعد وقته الموسع فأتم اه شرح كافل لابن لقمان وذكر الحسين بن القاسم في شرح غايه السؤل أن الحج من العبادات التي لا توصف بالأداء ولا بالقضاء ^(١١) الاصل في القضاء الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري ومع النسيان لا يجب ما لم يذكره بعضهم ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم من تأم عن صلاته أو سها فوقتها حين يذكرها وأما الاجماع فلا خلاف فيه على الجملة اه لمعة ^(١٢) وكذا المنصورة الموقفة وسجود السهو ^(١٣) أو مذهب من قلده قرز ^(١٤) واستمر الى خروج الوقت اه لى معنى قرز ^(١٥) المراد إذا جهل ذلك على مذهب من هو مقلده فلو كان غير مقلد لأحد وجهل وجوب ذلك بظنه غير واجب فهو كالمجهل فلا شيء عليه ولو ترجع له وجوبه بعد خروج الوقت ذكره م باله وأبو مضر اه كب وكذا في الوقت قرز ^(١٦) واستمر الى خروج الوقت ^(١٧) ويستمر النسيان الى خروج

ترك إحدى الصلوات الخمس إذا تركها (في حال تضيق عليه فيه الأداء^(١)) فأما إذا تركها قبل أن يتضيق عليه الأداء لم يجب عليه القضاء نحو أن تحيض المرأة قبل تضيق صلاة وقتها كأول وقت صلاة الظهر^(٢) أو العصر أو المغرب فإنه لا يلزمها قضاء تلك الصلاة^(٣) ونحو من عرض له الجنون أو الانغماء وفي الوقت سعة فإنه لا يلزمها قضاء ما منع عنه ذلك العذر العارض فلو زال المارض نحو أن يبلغ الصغير ويسلم الكافر ويقيم الجنون ويقدر المريض على الإغماء بالرأس وتطهر الحائض والنفساء وفي الوقت بقية نزع الصلاة أو ركعة منها كاملة مع الوضوء^(٤) وجب تأدية الصلاة فإن لم يفعل وجب عليه القضاء لأنه تركها في حال تضيق عليه فيه الأداء قوله (غالباً) احترازاً من صورتين طرد وعكس فالطرد^(٥)

الوقت اهـ بحرفان تبين الخلل في الوقت ثم نسيه حتى خرج الوقت فلا إعادة عند الهادي وعندم بالله الناس كالعامد فعليه الاعادة اهـ زهور^(١) لفظ ح لى وضابط تضيق الأداء أن يقال كل عذر منع من الصلاة لولا ذلك العذر لا يمكن تأدية الصلاة لم يجب القضاء وكل عذر منع من الصلاة لولا ذلك العذر لم يمكن تأديها وجب القضاء قال في شمس الشريعة وضابط ذلك كل مانع يرجع إلى النفس كالمرض ونحوه حيث عجز عن الإسماء فلا قضاء عليه وكل مانع منع من الصلاة لا يرجع من جهة الغير وجب عليه القضاء كمن أكره على تركها ونحو ذلك وقرز مثال الأول الذي لا يوجب القضاء الحيض ونحوه وزوال العقل والعجز فهو صادق عليه الحد ومثال ما يجب فيه القضاء وذلك بأن يأتيها الحيض أو نحوه في آخر الوقت فقد صدق عليه الحد لولا ذلك العذر وهو الحيض لم يمكن تأدية الصلاة لتضيق الوقت فالحد صحيح والله أعلم اهـ من خط سيدنا حسن رحمه الله^(٢) وإنما قيد بأول الوقت إشارة إلى قولن وش فيمن ترك الصلاة بعد أن دخل من وقتها ما يسميه والوضوء من القضاء لأن الوجوب عنده متعلق بأول الوقت لأنه أراد التمثيل فلا فرق بين أول الوقت وآخره لأنه لا تضيق بهما بقى من الوقت ما يسع الصلاة وأشار إليه في النيث اهـ من خط سيدي الحسين بن القاسم^(٣) وذلك حيث يأتيها قبل الغروب بما يسع الوضوء وخمس ركعات وبدونها يقضى الظهر وبدون ركعة قضاؤها اهـ تذكرة معنى قرز هذا مع الوضوء وأما إذا كان فرضها التيمم فإذا بقى من الرباعين ما لا يسع الصلاتين قضت الظهر وكذلك سائر الصلوات قرز (مسئلة) ذكرها ض جال الدين قال اختلفوا في القضاء هل يكون على الفور أو على التراخي قال ولا خلاف أن الصلاة التي نام فيها أو نساها عن قضاائها يجب أن يكون في الحال فإن كان معه ماء وإلا تيمم وصلى في الحال ولا يجوز له تأخيرها عن ذلك الوقت وإلا فسق إذا أخرها كما إذا أخر صلاة الوقت اهـ يراقت وقيل لا تجب وقد ذكر معناه السيد الملقب^(٤) فإن خاضت آخر الليل ولم يبق من الوقت إلا ما يسع ثلاث ركعات وكانت قاصرة فالأقضى قضى يأتي على قول القتيبي ح أنها تقضى المغرب لأنه ما بقى وقت للعشاء وعلى قول السيد ح تقضى العشاء^(٥) أو التيمم حيث هو فرضه^(٦) استثناء من المنطوق اهـ

الكافر والمردد فإنه لا قضاء عليهما إذا أسلما ^(١) مع أن الصلاة متضيقة عليهما والعكس
النائم ^(٢) والساهي والسكران ^(٣) ومن أسلم ولم يعلم بوجوب الصلاة سواء أسلم في دار
الاسلام أم في دار الكفر فإن هؤلاء لم يتضيق عليهم الاداء ووجب عليهم القضاء ^(٤) وقال
ط يجب القضاء على من جهل وجوب الصلاة بعد اسلامه ان أسلم في دار الاسلام لافي
دار الكفر وهكذا عن ح (وصلاة العيد) تقضى (في) وقت مخصوص وهو (ثانيه) ^(٥)
فقط (أى ثاني يوم العيد (إلى الزوال) فلا يجوز قضاؤها يوم العيد ^(٦) نفسه ولا من بعد
الزوال في اليوم الثاني ^(٧) قال عليه السلام والأقرب أنها لا تقضى في اليوم الثاني إلا في

^(١) لقوله تعالى قل للذين كفروا إن يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف ^(٢) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
من نام عن صلاته أو سها عنها فوقتها حين يذكرها روى لا وقت لها سوى ذلك والتارك عمدًا إن
كان مستحلًا فرئت وإن كان غير مستحل ففي الأحكام عليه القضاء قال في الشرح بالاجماع قيل
لأن الخبر ورد في الناسي والنائم بناء على أن الانسان لا يكاد يتركها إلا لأجل ذلك وإذا وجب
عليهما فأولى وأحرى على من تركها عمدًا وقد يطلق النسيان على العمد قال تعالى نسوا الله فسيهم
أى تركوه عمدًا أه أنهار ^(٣) فإن جن مع سكره لم يسقط عنه القضاء ^(٤) لا إذا حاضرت معه فيسقط
إذ سقوطها عن الحائض حتم وعن الجنون تخفيف ولا تخفيف عنه مع السكر ويقضى قدر السكر فقط
لأنه السابق وقيل قدر الجنون إذ هو مرض والأول أصح اه يجر من أول كتاب الصلاة ^(٥) وعن
الشامى لا قضاء عليه وقرز ^(٦) قال في شرح ض زيد ولولم يحص به كأنه يكره على شربها فيسكر
وجب عليه القضاء ومثل السكران المدافع ومن شغله عنها أمر بمعروف أو نهى عن منكر وعند خشية
الضرر قرز ^(٧) استثناء من المعلوم ^(٨) والحجة في هؤلاء الثلاثة الاجماع ^(٩) وكذا لو تركها لخشية
الضرر وجب القضاء اه مفق قرز ^(١٠) ونذب الفسل وتصير الجملة رخصة بعدها اه وتؤخر اذكار
الأيام في حقه من تكبيرات التشريق والذبح فقط فيجوز أضحيته في آخر أيام التشريق وفي الوقوف
بعرفة وتزيمه القطرة اه تجري وقيل لا تؤخر إلا في الحج قرز وإنما تقتضى في التحقيق تكبيرة
يوم عرفة اه ح لى من باب صلاة العيد في أيام التشريق فقط وقرز ^(١١) ما يقال في صلاة العيد
إذا لم يتضح يوم العيد بل بقي الشك هل تصح الصلاة في ذلك اليوم جماعة إذا أرادوا الصلاة بأية
المشروطة أجاب سيدنا سعيد المجل أنها لا تصح جماعة ولا تشرع الصلاة في يوم الشك لأن الاصل
بقاء الشهر ^(١٢) أما لو عرف أنه يوم العيد في قية لا تسع الصلاة كاملة هل يجعل كتركها إلى بعد
خروج الوقت الملتبس فتضى أو يجعل كتركها لعذر فلا تحضى لمعل الاول أقرب قرز وإذا
أمكن تأديتها كاملة بالتيمم فهو أولى لأنها لا تحضى ولا بدل لها قرز ^(١٣) ظاهره ولو في الوقت
المكروه لصحة القضاء فيه اه ح هداية والأقرب أنها لا تصح في الوقت المكروه لأنه ليس
بوقت للعيد كما يأتي

مثل وقت أدائها * نعم ولا تقضى صلاة العيد إلا (ان تركت لبس فقط ^(١)) أى إذا التبس يوم الصلاة فظن أنه يوم ثانى فتركت الصلاة فى اليوم الأول ثم انكشف أن اليوم الأول هو يوم الصلاة فإذا انكشف ذلك جاز ^(٢) قضاؤها فى ذلك الوقت الخصوص فاما لو تركت عمداً أو نسياناً أو لمذكر لم يكن قضاؤها مشروطاً وروى عن الأمير على بن الحسين أنه قال إذا نوى صلاة العيد أغنى عن ذكر الأداء والقضاء ^(٣) (ويقضى) الفائت (كما قالت) فإن فات وكان الواجب فيه أن يؤديه قصراً قضاء (قصراً) ^(٤) ولو كان فى حال قضاائه مقياً (و) هكذا لو فاتت عليه صلاة جهرية أو أراد أن يقضياها فى النهار فإنه يقضياها (جهراً) كما فاتت (و) هكذا (عكسها) أى عكس القصر والجهر وهو ألجم والاسرار فلو فاتت عليه صلاة رباعية فى حال إقامته وأراد أن يقضياها فى السفر قضاها تماماً وإذا فاتت عليه سرية وأراد قضاها فى الليل سلسل قضاها سرّاً فيقضى كما فاتت (وان تنوير

^(١) فإن ضحى فى اليوم الأول بعد الزوال أجزأه لاقبله فلا يجزئ (كلام مفيد) قال فى شرح الحفيظ للفتية يوسف بن عبد الله الأكرع ما لفظه من تكلم فى صلاته ناسياً أو جاهلاً هل تزمه الإعادة بعد الوقت مع أن فساد الصلاة بذلك مختلف فيه أولاً يلزمه كسائر مسائل الخلاف قلنا بعيد فى الوقت وبعده وهنا أصل يبنى عليه هذا الفرع وما يشابهه اعلم أن الخلاف الذى يسقط معه الإعادة للصلاة بالكلية أو بعد الوقت هو أن يقع فى أمر هل هو واجب أم لا كائنية والمضمضة والاستنشاق والاعتدال والفاتحة فما هذا حاله لا شيء فيه بعد الوقت فأما إن وقع الاتفاق على الأمر لكن وقع الخلاف هل تركه إن أجمعوا على وجوبه أو فعله إن أجمعوا على أن تركه يفسد فما هذا سبيله فإن القضاء يجب فيه بعد الوقت وهذا الكلام السامى فى الصلاة فإنهم متفقون على منع الكلام فيها لكن اختلفوا لو وقع فعله سهواً هل يفسد أم لا فلا يكون هذا الخلاف مسقطاً للقضاء بعد الوقت وكن أكل ناسياً فى رمضان فإنهم متفقون على منع الأكل لكن اختلفوا إن أكل ناسياً هل يجب القضاء أم لا فمثل هذا الخلاف لا يسقط القضاء وكن صام شعبان بالتصريح فإنهم متفقون على أن صوم شعبان عن رمضان لا يصح لكن اختلفوا لو فصله تحريماً هل يلزمه القضاء أم لا فمثل هذا الخلاف لا يكون مسقطاً للقضاء فحصل من ذلك أن الخلاف إن وقع فى نفس الأمر كان مسقطاً للقضاء بعد الوقت وإن وقع فى وجوب القضاء فقط لم يكن مسقطاً اهـ ^(٢) بل وجب اهـ غاية قرز ^(٣) قلنا وهذا يدل على صحة ما قدمنا من أن نية القضاء لا تجب إلا للبس اهـ غيث لأنها صفة لازمة

اجتهاده ^(١) (نحو أن يرى أن البريد مسافة توجب القصر وتقوت عليه صلاة في ذلك السفر ثم انه تغير اجتهاده وصار مذهبه ان البريد ليس مسافة قصر وأراد أن يقضى تلك الساعة فانه لا يقضيه على اجتهاده الآن بل يقضيه على اجتهاده ^(٢) يوم السفر فيقضى ركعتين وهذا على القول بأن الاجتهاد الأول بمنزلة الحكم ^(٣) وأما على القول الثاني فيقضى تماماً (لا) إذا فات عليه وهو على حال لا يجب معه القيام فانه لا يقضيه ^(٤) (من قصد ^(٥)) إذا أراد قضاءه (وقد أمكنه القيام) بل يقضيه قائماً ^(٦) (و) أما (المذمور) عن القيام ونحوه فيقضي (كيف أمكن) فيصح أن يقضى في مرضه ما فاتته في الصحة ولو قضاها (ناقصاً) ^(٧) وكذا يقضى بالتيسر مع تندر الوضوء ما فاتته مع إمكان الوضوء (وفوره) أن يقضى (مع كل فرض فرضاً) ^(٨) بمعنى أن الواجب عليه من تمجيل القضاء أن يصلي كل يوم خمس صلوات ^(٩) قضاء ولا يجب عليه

^(١) وأما إذا تغير اجتهاده وهو في الصلاة إلى وجوب قراءة أو اعتدال أو نحو ذلك فانه يعمل فيما بقي بالاجتهاد الثاني لا فيما مضى في الأول ولعل الفارق أن مالا يمكن فعله إلا بالخروج من الصلاة فانه يخرج منها ولو بعد التسليم على اليمين وما كان يمكن فيه كنهه الصورة ونحوها فالأول بالأول والثاني بالتالي وقواه الملقى (٥) أو اجتهاد من قلده قرز ^(٦) وكذا مالا وقت له إذا خالف اجتهاده حال وقت الوجوب وحال الاخراج ^(٣) أما لو فاتته وهو يقول بوجوب الجهر أو بوجوب السورة مع الفاتحة ثم تغير اجتهاده ان ذلك لا يجب فانه يعمل بالأول اه صيتري قرز ^(٤) قال في البحر ولا أحفظ فيه خلافاً ^(٥) لأنها صفة جائزة فلذا زال العذر زال الجواز ^(٦) وكذا القراءة والاعتدال إذا كان لا يرى وجوبهما ثم تغير اجتهاده إلى أنهما يجبران فانه يجب عليه القراءة والاعتدال قرز ^(٧) وإذا زال عذره قبل فراغه من المقضية وهو يصلها قطعاً أو بالتيسر فيجب عليه الاعادة وأما لو زال عذره بعد فراغه منها فلا إعادة عليه ولو كان الوقت باقياً إذ وقتها غير حقيقي اه ح لى لفظاً قرز ^(٨) ان قيل إن الواجبات على الفور عند الهادي عليهم فلم قال أنه يأتي مع كل صلاة صلاة وجوبه من وجهين الأول أن ذلك للعذر لكن فيه نظر لأنه قد قرن ذلك بمشيشه الثاني أن فرض الوقت أكد وقد ثبت أنه لا يلزمه في اليوم واليلة إلا خمس صلوات وكذا في القضاء وهذا فيه نظر أيضاً لأنه يلزم مثله في الزكاة ونحوها ولو قال قائل يؤخذ من هذا للهادي عليهم أن قضاء التوائت من الصلاة على التراخي لساغ ذلك اه زهور ^(٩) ينظر لو لم يكن عليه إلا دون خمس صلوات وكمن عليه يوم من رمضان فلا يتضيى عليه إلا آخر العام إذ الحكم واحد قرز والصلاة آخر اليوم (٥) لأنه قد ثبت أنه لا يلزمه في اليوم واليلة إلا خمس صلوات فكذا القضاء لئلا يكون أبلغ من الأداء * ينظر في هذا التعليل اه وكذا الصوم فرضه الله تعالى في السنة صوم شهر لمن تركه فالهonor أن يقضيه في السنة اه ح رافع

أن يأتي بهذه الحس مفرقة على أوقات الفروض المؤداة بل ان شاء فرمها كذلك وان شاء جاء بها دفعة في أى ساعات نهاره أو ليله لكنه إذا قضى مع كل فرض فرضاً كان أسهل عليه لأن ذلك حتم ولا يلزمه أكثر من الحس^(١) فان زاد فأحسن^(٢) (ولا يجب الترتيب) بين الصلوات المؤداة والمقتضية إذا قضى مع الفرض فرضاً بل يبدأ بأيهما شاء لكن يستحب عندنا تقديم القائمة^(٣) مالم يخش فوت الحاضرة^(٤) وقالت الحنفية ومالك انه يجب تقديم القائمة فقال محمد انما يجب حيث تكون القائمة دون خمس صلوات لا في الحس وقال ح و ف يجب في الحس فما دون وقال^(٥) ك في رواية وان كثرت^(٦) وقال أيضاً وان خشي فوت الحاضرة (ولا) يجب الترتيب أيضاً (بين) الصلوات (المقتضيات) عندنا بل يبدأ بأيهما شاء * وقال الناصر^(٧) بل يجب الترتيب فيقول من أول ما على من كذا (ولا) يجب أيضاً (التمييز) عندنا وقال م بالله بل يجب التمييز بان يقول من آخر ما على من كذا أو من أول ما على من كذا (وللإمام^(٨)) أو من يلى من جهته (قتل) قاطع الصلاة (للمتمد^(٩)) لقطعها لغير حذر لا الجاهل والناسى ولا يقتله إلا (بعد استنابته^(١٠)) أى بعد ان طلب منه

^(١) ولو خشي دنو الموت على ظاهر المذهب اه مفعى وفي الحفيظ مالم يخش دنو الموت فان خشيه لم يستثن له إلا قدر الطعام والشراب^(٢) فان زاد على الحس محسباً ونوى أنها لليوم الثاني لم يسقط عنه من حق اليوم شيء قرز^(٣) لعله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحندق (هـ) إذا كان متوضئاً قرز^(٤) فلو قدما مع خشية فوت الحاضرة لم يجزه وقرز (هـ) الاضطراري وقيل الاختياري أن كان مذهبه التوقيت اه كواكب وقرز والاضطراري مطلقاً قرز^(٥) ولا يجوز لو قدم الحاضرة عنده^(٦) يعني الفوائت^(٧) قال الأستاذ فان التيس عليه أول قائمة بدأ بالظهر وقيل بأول ما فرض عليه بعد تكليفه فان التيس فأول ما فرض على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو الظهر (هـ) ومن رتب فقد عين لا العكس صحيحنا استواؤهما في وقت القضاء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فوقتها حين يذكرها وقد ذكرهما معاً فلا اختصاص اه غيث (هـ) وزيد والمرضى وأحمد ابن عيسى^(٨) بل يجب وبعبارة الأئمة وعلى الإمام (هـ) قال أبو مضر فلو قتل قتل الاستنابة بغير إذن الإمام احتمل أن لا يلزمه القود عند ط كالزاني المحصن وغلظه الكنى وكلام الكنى أقرب عندى إاه غيث بلفظه والمختار أنه يقتل به لأن توجه مرجوة بخلاف الزاني المحصن فانه إذا تاب لم يسقط عنه الرجم اه يقال وفي المحصن لجواز أن يقر بالزنا أو يرجع فيعود السؤال (هـ) لم يجب قرز^(٩) إلا أنه قد أورد على أهل المذهب سؤال وهو أن يقال ان قتل لترك الأبناء قد زال وقته وإن قتل لأجل القضاء فهو ظني والجواب أنه لعدم التوبة^(١٠) وللسيد قتل عبده لتركه العبادة في غير زمن الإمام كالحد اه ح لى وقد ذكره في الزوائد وقيل ليس له قتله لأن القتل يخالف الحد (هـ) فان قتله قاتل في الثلاثة الأيام أمم ولا شيء عليه

التوبة من قطعها (ثلاثاً) ^(١) أى ثلاثة أيام (فأى) أن يتوب وهل يقتل على تركه صلاة واحدة أحد وجبى أص ش لا يقتل إلا تركه ثلاثاً فصاعداً واحد وجبى أصش عند تضيق وقت الثانية والأظهر للث ^(٢) عند خروج وقت الأولى قال مولانا عليه السلام وهو ظاهر المذهب ^(٣) وقال م بالله وح أن قاطع الصلاة لا يقتل ^(٤) قال م بالله لكن يكره عليها قال ولا يمنع الاكراه صحة الصلاة لأن الاكراه فصل المكروه ^(٥) وإنما ينافي العبادة كراهة الفاعل ^(٦) وكذا يقتل الامام أو من يليه من ترك طهارة أو صوما ^(٧) إذا كان للتروك واجبا قطعيا ^(٨) عدداً تردداً وإنما يقتل بعد الاستتابة كما مضى ﴿فصل﴾

(و) من فاتت عليه صلوات كثيرة فانه (يتحرى في) ما كان (ملتبس الحصر ^(٩)) أى فيما لم يعلم عدده ونفى بالتحرى انه يقضى حتى يغلب في ظنه أنه قد أتى بكل ما فات عليه ^(١٠) ولا يلزمه أن يزيد على ذلك حتى يتيقن انه قد استغرق لكن ذلك يستحب قال مولانا عليه السلام ولا يقال ان الواجب القطعى يجب اعتبار العلم فيه لانا نقول أن وجوب القضاء ظنى ^(١١) غير قطعى ^(١٢)

ذكره في البحر ^(١) الواجب في الثلاث مرة ويكره ثلاثاً ندياً قرز ^(٢) ولو صلى فيها لأن قتله تركه التوبة اه وقرز فلا بد من التوبة (•) يعنى يكون وقت الاستتابة من حين ترك أول فريضة اه نجري قرز ^(٣) يعنى وقتها الاختيار اه وقيل وقت الاضطرار وقرز ^(٤) حجة م بالله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاثة أشياء كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان وقتل نفس بغير حق وحجة الآخرين قوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ^(٥) فلا ينافي العبادة ^(٦) قيل ع ولو علمنا كراهته لم تأمر وهذا ضعيف جداً بل علينا واجب وهو إكراهه كما يكره الكافر على الاسلام فان نوى فقد أسقط ماعليه وإلا قد أسقطنا ماعلينا اه غيث ^(٧) وأما الزكاة والحج فلا يقتل لأجلهما عند الجميع بل يكره عليهما اه بيان ^(٨) أو في مذهبه طائلاً قرز ^(٩) أو نحوها من الواجبات كالزكاة والصوم والكفارة ونحو ذلك وقرز ^(١٠) فاما حيث علم كية الثوائت فيجب عليه أن يقضها حتى يتيقن انه قد استكملها ولا يكتفى بالظن لتمكنه من العلم من دون زيادة اه ح آثار ^(١١) في العائد ^(١٢) ويقطع بالنية مع الظن ويشترط مع الشك ذكره الفقيه ولم يذكر مولانا عليه السلام اه نجري قرز (•) والقياس في التعليل أن يقال عمل بالظن لما تمدد عليه العلم وقرز (•) إذا ترك الصلاة عمداً فأحد قولى الناصر وداود وعبد الرحمن بن أبى اليسى وش وأحد ابن الهادى وأحد الروائين عن أخيه المرتضى والقاسم لا قضاء عليه اه نجري واختاره الامام شرف الدين قال في المبع وجه هذا ان القضاء لا يجب إلا بدليل ولم يدل الدليل إلا على التام والساهى ووجه من أوجب القضاء ان وجوب القضاء على العائد أحق وأولى من الناسى

(ومن جهل فائتته ^(١)) أى من فاتت عليه صلاة والتبس أى الصلوات الخمس هى فالذهب ما ذكره أحمد بن يحيى أنه يصلى ركعتين وثلاثاً وأربعا ينوى بالأربع ما فاتت عليه من الرباعيات وهذا هو المراد بقولنا (ثلاثية ^(٢)) وثلاثية ورباعية ^(٣)) لكنه فى الرباعية خاصة (يجبر فى ركعة ^(٤)) منها بقرائه (ويسرى) ركعة (أخرى) لأن الرباعية تتعدد بين الظهر والمصر والعشاء فإذا جبر فى ركعة وأسرى أخرى فقد أتى بالواجب من الجبر إن كان الفائت العشاء ومن الاسرار ان كان أحد المصريين قال مولانا عليه السلام والأقرب أنه يلزمه سجود السهو للقطع ^(٥) بأحد موجبين للسجود ^(٦) وهما الجبر حيث يسن تركه أو العكس وقال م بالله وح وش أن الواجب على من جهل فائتته أن يصلى الخمس صلوات أجمع فىنبى أصلى الفجران كانت على وكذا. باقيا (ونذب قضاء) السنن (المؤكدة ^(٧)) التابعة للمكتوبة كوتر وسنة فجر فى غير وقت كراهة وقال ح لا يستحب ^(٨)

^(١) والاولى أن يقول لأن الأصل عدم الوجوب وبراءة الذمة ويقال اعتبار الظن هنا على جهة الحلفية لا كان يشق اعتبار الم فيه اعميار ^(٢) فرح فان كان الفائت صلاتين من يوم والتبسنا قضى ركعتين وثلاثاً وأربعا وأربعا وإن ترك ثلاثاً زاد أربعا مثل قول م بالله وح وش فان كانتا من يومين قضى ثنتين وثلثتين وثلاثاً وأربعا وأربعا وعلى قول م بالله وح وش قضى عشر صلوات كما مر ا هـ بيان بقوله ^(٣) فى الحضر ا هـ داية لا فى السفر فالاولتين ثنائية وثلاثية يجبر فى الثنائية ويسر كذلك ا هـ هداية ^(٤) وعند المرسى وابن مقاتل انه يكفيه أربعا يقف على اثنتين للفجر وثلاث للمغرب إن كان وأربعا للعشاء إن كان أو الظهر أو المصر بناء على أصلهم ان التشهد وما بعده سنة ا هـ غيث معنى ^(٥) ولو فى ركعة واحدة وقرز ^(٦) وبكفى لما تيمم واحد وقال الكفى ثلاثة تيممات ا هـ بيان ^(٧) معنى بالنظر إلى أنا قد أوجبت عليه رباعية وإلا فلسنا ناطعين بالرباعية فضلا عن موجب سجود السهو ^(٨) وكذا كل ذى ديمة ^(٩) قلنا قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة الفجر لما نام فى الوادى ا هـ ح بران ^(١٠) ويستحب ^(١١) لمن أسمنه أى من القضاء كفارة كالصيام ا هـ هداية والكفارة نصف صاع من أى قوت عن كل خمس صلوات فى كل يوم ذكره وط قيل ح ولا يشأ فيها دون الخمس صلوات ا هـ هاشم هداية وقال م بالله انها نصف صاع من بروصاع من غيره عن كل خمس وقيل لكل صلاة نصف صاع من ر فىعمل الوصى بذهبه إن لم يعين الموصى له ا هـ حاشية هداية ^(١٢) نعم هذا مذهب القاسم عليهم وط لا يجب لأنه لا مدخل لها فى المال بخلاف كفارة الصوم ولذلك لا يجب إلا بالابصاء وتكون من الثلث وليست بكفارة ولذلك يجوز صرفها فى بنى هاشم إذ ليس اخر اجها عن واجب يتعلق بالنعمة فاشبه سائر القرب وان لها مدخلا فى المال وهى عنهم كفارة قياساً على كفارة الصوم بجامع انها كفارة عن عبادة مؤتة تتعلق بالبدن فكون من الثلث كاللحج إذ هي واجبة عن أمر يتعلق

﴿ باب (وصلاة الجمعة) ﴾

واجبة متى تكاملت شروطها اتفاقاً والمذهب أنها من فروض الأعيان وقال أكثر الفقهاء أنها من فروض الكفائيات ^(١) والأصل فيها من الكتاب قوله تعالى ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ﴾ الآية ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصلي الجمعة وهي (تجب على كل مكلف ^(٢)) احتراز من الصبي والمجنون فلا تجب عليهما * ذلك للكلف (ذكر) فلا تجب على الأثني ^(٣) لكن يستحب للمجائز حضورها دون الشواب ^(٤) ذكره على خليل وعن أبي جعفر وح لا يستحب للمجائز أيضاً (حر) فلا تتمين على العبد ^(٥) بل يغير بينها وبين الظهر وقد ذكر أبو جعفر أن للسيد أن يمنع عبده من الجمعة ^(٦) والجماعة إجماعاً ^(٧) (مسلم) فلا تصح من الكافر (صحيح ^(٨)) فلا تتمين على المريض ^(٩) والأعمى الذي فقد قائداً بمعنى أنها رخصة في حقها كالعبد وكذا المقعد إلا أن يجد من يحمله وقال ح لاجمة ^(١٠) على الأعمى وإن وجد قائداً واختاره في الانتصار قوله (نازل ^(١١)) أى واقف فلا

بالذمة فيحرم صرفها في بني هاشم كسائر الكفارات اه هامش هداية ^(١٢) قيل سميت الجمعة جمعة لاجتماع خلق السموات والأرض ومن فيها في هذا الوقت وخلق في يوم الجمعة الشمس والقمر والنجوم والملائكة والجن اه من تفسير الحاكم ^(١٣) في شرح مسلم بضم الليم واسكانها وقصها حكاهن القراء والواحدى وغيرها ووجهوا التمتع بأنها تجمع الناس ويكتفون كما يقال همزة ولزعة ونحو ذلك ومثله في الكشف بفتح الثلاث اه وأبل ^(١٤) لم يقن به إلا الطبراني من أصله وغلطه أصحابه اه بحر معنى ^(١٥) ولو أجبر أحداً ويكون وقت الصلاة كالستنى من الاجابة ولا يسقط شيء من الاجرة إذ هي من المستتاة ولله حيث جرت العادة بحضورها من الاجراء اه نهامى والاسقط من الاجرة بقدرها ^(١٦) قال في الثبثان قلت هل يجوز للمرأة أن تجمع النساء وتؤمن كما جاز في الصلوات الخمس قلت لم يشرع وإذا لم يشرع لم يجز ^(١٧) واخلفني قرز ^(١٨) فيكره لمن اه ن قرز ^(١٩) وكذا المكاتب اه بيان وقرز والمدير والموقوف بعضه وقرز ^(٢٠) مسلمي الجماعة لا في الجمعة فهي واجبة عليه في الأصل اه مفتى وقرز ^(٢١) قال عليم ان صح الإجماع فهذا خاص في هذا الواجب اه بحر وفي الميار لا يمنع لعله يعني في الجمعة ^(٢٢) وتلزم السلس ونحوه ما لم يحش تنجيس المسجد اه مفتى وقرز ^(٢٣) وحال المرض هو الذي يجوز معه الجمع ^(٢٤) وكذا الخائف على نفسه أو مال فانها رخصة في حقه وقرز ^(٢٥) وكذا المقعد ^(٢٦) حقيقة النازل من وقف مقدار الوضوء والصلاة والمخطة وهذا حيث تمهيد قدر نصها اه إنلو كانوا مسافرين ما كانت رخصة في حقهم وقال مؤلفه في شرح التجريد ولو وقوا في مستوطن المسلمين وتكاملت الشروط في حق المسافرين وفيهم من يصلح وجبت عليهم وهو ظاهر اه قرز

تتمين على المسافر السائر ^(١) بل رخصة في حقه كالمرضى * نعم ولا تتمين على النازل إلا أن يكون نزوله (في موضع اقامتها ^(٢)) أو ليس بنازل في موضع اقامتها بل خارج عنه لكنه (يسمع نداءها ^(٣)) فإذا كان موضع نزوله قريباً من حيث تقام الجمعة بحيث يسمع النداء ^(٤) بصوت الصيت من سور البلد في يوم هادئ لزمته الجمعة عند القسام والمهادى والناصر وقال زيد بن علي وم بالله والحنفية لا تجب إلا على أهل المصر فقط (وتجزيه ضد ^(٥)) أى وإذا صلاها ضد هؤلاء الأربعة فإنها تجزيهم عن الظهر وضد الأئمة والمعيد والمرضى ونحوه ^(٦) والمسافر (و) تجزيه صلاة الجمعة (بهم) أى بهؤلاء الأضداد أى لو لم يحضر من الجماعة في صلاة الجمعة إلا من هو معذور عنها كالمفوك والمرضى اجزأت بهم قوله (غالباً) احتراز

^(١) ويجوز للمسافر بعد دخول وقت الجمعة ما لم يسمع النداء وهو داخل ميل البلد التي تقام فيها الجمعة فإنه يجب عليه الرجوع إن سمع وإن سمع وقد خرج من الميل فلا رجوع وقيل بل يجب عليه الرجوع وهو ظاهر إذ وقال في التذكرة يجوز السفر في يومها ما لم تحضر الخطبة وهو ظاهر فيها يأتي قرز ولفظ السكاك ما لم يسمع النداء ذكره في شرح الابانة والسيد ووافي الحنفية اه باللفظ قرز ^(٢) البلد وميلها ^(٣) وأمكن الوصول إليها وأدركها وأما إذا سمع النداء ولا يدرك الصلاة فلا يجب عليه المني من أول الوقت اه ح لى وعند المتقي من عند النداء لأنه وقت التضييق وهو مثل كلام ح لى ولفظ ح لى ويجب على من سمع النداء تحقيقاً أو تقديرًا حيث يدركها إذا سار عند دخول الوقت وإلا لم تجب (هـ) فلو كان سمع نداء الجمعة من بلد غير بلده والحال أنها تقام جمعة في بلده لم يلزمه السير بل يخير وقد يرضى له المحاطي اه متقى (هـ) تفصيلاً وقيل جملة من دون تفصيل ذكره ح لى في حاشية من باب الأذان وقرز (هـ) والمراد بالنداء هو الثاني الذي كانت يفعل بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جمع خرج وجلس على المنبر فإنه حينئذ يؤذن بين يديه قاما النداء الأول الذي فعله عثمان فأما كان لكثرة الناس كما رواه البخاري ومهران وفي الكشف النداء عند دخول الوقت ^(١) قيل ف ولو كانت قرية بالقرب من هذه البلد لكن لا يسمع النداء إليها لحال بيننا وبين البلد نحو جبل متعصب بحيث لو ارتفعت القرية لسمع النداء إليها فإنه يجب عليهم الحضور لأن العرة بالمسافة التي يسمع إليها النداء لا سماعه قرز ^(٢) فإن قيل لم تجزي وهي ليست واجبة عليهم فاجوبابها واجبة عليهم ولكن رخص لهم فيها والله أعلم (هـ) فإن كانوا قد صلو الظهر ثم أرادوا يصلوا الجمعة مع الإمام وحدهم فالأقرب أنهم إن كانوا صلو الظهر جماعة لم تصح بهم الجمعة لأنها تكون نافذة في حقهم وإن كانوا صلو الظهر فرادى فكذلك على قول م بالله أيضاً وأما على قول الهدوية فتصح إذا نوا رفض الظهر اه كب قرز ^(٣) الزعمى والقعد اه

من الصبيان وفصوم^(١) ومن النساء إذا لم يكن مهن ذكر^(٢) فانها لا يجزئن ولا تجزى بهن وحدهن ولو^(٣) كان الامام ذكراً (وشروطها) خمسة الأول الوقت ووقتها وقت (اختيار الظهر^(٤)) وتصح في وقت للشاركة^(٥) قال عليه السلام وهو في التحقيق داخل في وقت الاختيار ولهذا لم يقرده بالذكر (و) الشرط الثاني وجود (امام عادل^(٦)) قال في اللع وهو الظاهر من إجماع أهل البيت^(٧) عليهم السلام وقال ش ان الامام غير شرط^(٨) وهكذا في تطبيق الافادة عن ك وقال ح بل هو شرط ولو جازاً ولا يكتفى

(١) المجانين وفاسد الصلاة^(٢) غير الامام^(٣) هو لا يكون إلا ذكر أ فلا معنى لو^(٤) ويكون البيع بعد الزوال ويحرم وينقذ بعد النداء ذكره في الانتصار إذ أمرنا بالسعي اليها ونهانا عن البيع وهو لا ينهى عن المباح إلا إذا ترك واجب (هـ) وعند ابن حنبل يجوز قبل الزوال وعده ح تجوز الخطبة دون الصلاة (و) فائدة إذا غلب على ظن الامام أن الوقت قد دخل أغنى وقت العصر وغلب على ظن المؤمنين أنه لم يدخل وكافوا قد شرعوا في صلاة الجمعة فلو يؤمن بجموع صلاة الجمعة ويسلمون والامام يتم ظهراً ويبقى ذكره سيدنا الفقيه ح ابن حنبل وقيل القياس يستخلفون حيث فيهم من يصلح للاستخلاف وجموع جمعة وعن سيدنا طاهر انها لا تصح في حق المؤمنين بل فرضهم أن يزولوا وجموعاً ظهر لأن من شرطها الجماعة في كل الركعتين ولا يصح إتمامهم مؤتمين به لأن صلاته ظهر فلا تصح الجمعة خلف من يصل ظهراً والوجه في وجوب العزل عند علمهم ان زيادة الامام مفسدة لكون فرضه الجمعة عندهم فان قيل إذا قلتم انهم بعد العزل يجمعون صلاتهم ظهراً وكذلك الامام فلم قلتم لا يأتون به في الركعتين الآخريتين إذ قد اتفق فرضهم فالجواب أن الأمر الموجب لتمام الصلاة يختلف من حيث كون الامام أتمها ظهراً لأجل خروج الوقت عنده والمؤمنون من حيث كون زيادته مفسدة عندهم غير مشروعة اهـ والقياس أن يستخفوا حيث فيهم من يصلح للاستخلاف وجموعاً جمعة قرز (و) وقال ك الى آخر الوقت^(٩) وان جعلناه من وقت الثانية كما هو المختار لانها بدل عن الظهر ووقتها وقصة^(١٠) حجة أهل البيت عليهم السلام في اشتراط الامام في الجمعة قوله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة الى الولاية وروي الى الأئمة الهدى والجمعة والثاني والمصدقات وحجة ش ان الآية لم تفصل وهو قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله قلنا الآية مجتمعة قول ح قوله صلى الله عليه وآله وسلم امام عادل وأجاء قلنا أراد جائراً في الباطن إذ الجائر في الظاهر لا يصلح اماماً وعن الزنجشري أنه لم يرد في الحديث لفظة أو جائراً اهـ زهور^(١١) شرط في الصحة والوجوب^(١٢) قال الامير ح وفي دعوى الاجماع نظر لأن أكثر أهل البيت لم ينقل عنهم نفي ولا اثبات اهـ غيث (هـ) المتقدمين (و) والامير ح والامام ابراهيم بن ناج الدين والامام ح والامام على بن عبد ذكره الفقيه ف في الثمرات

وجود الامام العادل بل لابد من وجوده وهو صحيح من الملل التي لاتصح الامامة معها ومطابق غير مأسور^(١) أو معتل بأى تلك الملل أو مأسورا لكنه (غير مأسور^(٢)) بمعنى أن زوال علته وكذا أسره سرجوان لم يحصل اليأس من ارتفاعها واليأس هو غلبة الظن بما يحصل من الأمارت للفتنة لتلك في العادة فإذا لم يحصل اليأس جاز^(٣) إقامة الجمعة لكن ط يقول تيجوز بتولية^(٤) وغيرها وم بالله يقول لا تجوز إلا بتولية فلما مع اليأس فقد بطلت ولايته بذلك فلا تقام الجمعة عنه وفاقا بين أهل المذهب (و) لا

(١) شكك عليه ووجه أنها قد بطلت ولايته ولو مرجوا^(٢) فائدة إذا أسر الامام وأيس من اطلاقه فقام امام غيره ثم أطلق الأسير قال الأميرح في الشفاء ذكر القاسم والناصر أن المفضل يسلم للأفضل والمروي عن زين العابدين والنفس الزكية وأبي عبد الله الداعي وهو قول الأخوين لا يلزمه تسليم الأمر للأول قبله لأنه يحصله اعباء الأمر صاراً لأفضل وهذا هو الصحيح عندنا اه غيث قرز (هـ) والعبرة بإياس الناس لا بإياس المأسور اه نجري فان اختلفوا فالوقف ذكره التجري في شرح الآيات وفي البيان ان كلا من الناس متعبد بظنه في الرجاء واليأس والفاضل والمفضل من الإمامة حيث دعيا ذكره القاسم اه بيان وفي العلة بقول الطيب العدل بل يرجع في الطليل الى أهل الخبرة وفي الأسر ونحوه الى ما هو الغالب في العادة عند أهل النظر الصحيح قرز^(٣) بل وجب^(٤) مع عدم التمكن من أخذ الولاية بعد دخول الوقت اه تعليق ابن مفتاح وسيأتي مثله قريباً (هـ) قال القهبي في العلم الشامخ ومن مفسد الخلفان ترك الجمعة والجماعة وهي من شعار الاسلام أما الجمعة فلكثرة التحكم في شرائطها وإتمام صلاة من الصلوات أقرب ما يشترط فيها اتحاد الجماعة لانها شرعت لاجتماع المسلمين ثم قال أما اشتراط امام عادل كزعم بعضهم يعني السلطان أو اشتراطه ولو جائزاً أو اشتراط أر بعين رجلاً أو مصر جامع أو نحو ذلك فما اتفق وقوعه في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولادليل شرعي على الاشتراط ولم يكن ذلك في عصر الصحابة بل صلوا خلف الحجاج ولقد غلظت الزيدية حتى حرموا حضور صلاة الجمعة في بلد السلطان الذي ليس على شرطهم وقالوا لاتصح الصلاة ويعد الظهر بل قال قائلهم ويتنقض وضوء الخطيب لمصلحة لأن بعض المعاصي عند تنقض الوضوء وكذلك عند الشافعية اشتراط الأربعين وتراهم في البلدان الصغار بعد ون الجماعة كما بعد الفتم شيء لم يؤثر في السلف ولا تشبهت لهم إلا آثار ضعيفة وتركت الجمعة لذلك في المواضع الكبار ولم يكن شيء مما تشبهوا به يصلح للتخصيص لكتاب الله تعالى وأوجب منه اشتراط المسجد أو المئسفة كقول المالكية ويلزمك إن كنت ذاهمة أن لاتعدل بكتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يكتفي بوجود الامام بل لا بد مع وجوده من (توليته ^(١)) أى أخذ الولاية منه على اقامة الجمعة ^(٢) إذا كانت إقامتها (فى) جة (ولايته ^(٣)) وهى الجهة التى تنفذ فيها أوامره إلا أن لا يتمكن من أخذ الولاية بعد حضور الجمعة فإنها تصح ^(٤) من غير تولية عندنا خلاف م بالله قوله (أو الاعتزاء اليه ^(٥)) فى غيرها) أى لا بد لتقيم الجمعة من أحد أمرين أما التولية من الامام فى الجهة التى تنفذ فيها أوامره أو الاعتزاء اليه فى غيرها ومعنى الاعتزاء أى كونه ممن يقول بامامته ووجوب اتباعه ^(٦) وامتنال أوامره وقال م بالله لا بد من أخذ الولاية من الامام فى جة ولايته وفى غيرها (و) * الشرط الثالث حضور جماعة (ثلاثة مع مقيمها ^(٧)) وهو امام الجماعة وخطيبها ^(٨) . ولا بد أن يكون هؤلاء الثلاثة (ممن تجزئهم الجمعة عن الظهر ولو كانت رخصة فى حقه فيصح أن يكونوا عبيداً ^(٩) كلهم أو رجلاً وامرأتين * وقال ع انه يكتفى اثنان مع الامام وقال ش أنها لا تنفقد إلا بأربعين ^(١٠) رجلاً أحراراً بالثنين (و) * الشرط الرابع * (مسجد) ^(١١) تقام فيه وذلك المسجد (فى)

^(١) ويكون طلب الولاية بعد الزوال يوم الجمعة فلن أمكن وإلا صليت وكذلك فى كل جمعة ما تكررت اه شرح فتح مام يؤد إلى التساهل والخصم فى حق الامام اه قرز ^(٢) ينظر لوعين الامام لتولى الجمعة جماعة يؤم بهم هل يصح لتيرم معه سل أما إذا لم يتمكنوا من أخذ الولاية بعد دخول الوقت فالتقياس الصحة مع المأذون اه سى وبقى النظر مع التمكن ^(٣) يكسر الواو ^(٤) ونجب اه زهره ^(٥) ومن حق الاعتزاء أن لا يكون على الجهة شوكة لغيره من ظالم أو نحوه لأن المقصود الشعار وتعليل أصل شرعيتها بأظهار الشعار يقتضى ثبوت ذلك ولو لم يشعرها كما أوماً اليه فى الميار والمذهب خلافه فيصح وهو يفهم من قوله والدعاء للامام صريحاً أو كناية وإلا سقط الوجوب وظاهر ازخلافه فى قوله والدعاء للامام (هـ) ولو كان الامام حاضراً فى موضع إقامتها اه وقفظ ح لى وبلد الاعتزاء لا يحتاج فيها إلى تولية ولو أمكنه ^(٦) وإن لم يمتثلوا اه ولا بد أن يكون فعلها ظاهراً لا يخفى ^(٧) ولا بد أن يكون الثلاثة ممن يرى إمامة الامام فلو كان الامام يحتقد إمامة الامام والجماعة لا يحتقدونها لم تصح ذكره فى شرح الآثار وقيل البيرة بمذهب الامام (هـ) ويجب طلب الثلاثة فى البلد وميلها على الخلاف هل م شرط فى الصحة أم فى الوجوب ^(٨) بناء على أن الخطيب غير الامام وفى بعض الكتب اشتراط ثلاثة مع الامام وأطلق ^(٩) بشرط أن يكونوا مأذونين على ما ذكره أبو جعفر وقيل إنهم لا يحتاجون إلى ذلك قرز ^(١٠) مع إمام ^(١١) والأربعة شرط فى الوجوب والاجزاء فلو عدم أحدهم لم يجب ولا تجزئ وهو أما المكان فالمسجد شرط فيها عند الهادى وأما المستوطن فى الوجوب وأما الاجزاء فيجزئ عنه ولو لم يجد ويسبل مسجداً كما كان يفعل الهادى وكذلك للمصر عند م بالله شرط فى الوجوب لا فى الاجزاء فيجزئ (هـ) وفى شرح الآثار عن الهادى أن المسجد شرط فى

مسكان^(١) (مستوطن^(٢)) المسلمين فلا تصح في غير مسجد ولا في مسجد في غير وطن ولا في وطن الكفار والوطن لا فرق بين كونه مصر أو قرية أو منهل^(٣) وعند^(٤) بهم بالله. والأكثر أن للمسجد غير شرط وشرط بالله للمصر الجامع * فقال السيد ح يعني لوجوبها لا لصحتها وقال على خليل بل لصحتها قيل ف والمصر الجامع هو الذي يكون فيه ما يحتاجون إليه من المال وقاض وجامع وطيب وسوق ونهر وحمام وعن ف هو ما يكون سكنه عشرة آلاف^(٥) (و) الشرط * الخامس * أن تقع (خطبتان^(٦)) في وقتها وعلمها (قبلها) أي قبل

الصحة والوجوب فلا يجب إذا تمصيل شرط الواجب ليجب لا يجب اه مفتى (*) ينظر لو أزم الامام بالصلاة في غير مستوطن أو نحوه ومذهب المؤتم اشتراطه هل يلزمه ويجزئه، قلت الالتزام حكم اه مفتى قرز وسياقي في باب القضاء في قوله إلا فيما يقوي به أمر الامام^(١) أو ميله قرز^(٢) ساكنين فيه قرز (*) بثلاثة فصاعداً اه بهران وقيل ولو لواحد اه مفتى (*) بالفتح المنزل والكسر المورد وذكره في الضاحح والمراد هنا البرك وهو موضع الماء اه بستان^(٣) وفي كل واحد من القولين نظر لأن المصول عليه في ذلك على لفظ المصر لما هو موضوع في لسان العرب البلد الواسع المستمر سوقه ووجود ما يحتاج الناس إليه في معاشهم ورياضهم من الكسوة وما يتبعها اه غيث^(٤) ولا يضر اللحن فيما على قولنا أنها تصح بالفارسية اه مفتى ولو وقف المستمع خارج المسجد حال استماعه احتمل أن لا تجزئه كما لا تجزئه الصلاة لأن الجمعة لا تصح في غير المسجد وكذا لو استمع من مسجد آخر احتمل أن لا تجزئه إذا كان بينه وبين مسجد الخطبة فوق القامة كالصلاة اه غيث قرز (*) وتكره الحبوّة حال سماع الخطبة لأثر ورد بذلك ويستحب قصر الخطبتين وتطويل الصلاة ولا يلغى في خطبته لقوله صلى الله عليه وآله وسلم تطويل صلاة الرجل وقصير خطبته مثنة من فقه اه وعن وائل ابن حجر قال خطبنا عمار فأوجز وأبلغ فلما نزل قلنا يا أبا اليقظان لقد أبغضت فأوجزت فلو كنت تنفست قال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول تطويل صلاة الرجل وقصر خطبته مثنة من فقه أقصروا الخطبة وأطيلوا الصلاة أخرجه مسلم وأبو داود تنفس الرجل في قوله أي أطال مثنة بفتح الميم وكسر الياء مهموزة ونون مشددة أي علامة من فقه اه من تيسير الديع (*) فائدة إذا تفرق الناس بعد الخطبتين وقبل الصلاة ونال الوقت وجب إعادة الخطبة لأن الموالات بينهما واجبة خصوصاً عند من يجعل الخطبة كالركعتين اه وظاهر الإظهار خلافه (*) فلا تصح الخطبة إلا في مسجد أو مسجدتين بينهما دون قامة كالصلاة اه تكيل وقرز ولا تصح الصلاة إلا في المسجد الذي خطب فيه ولفظ حاشية السحولي وقرر الوالد أنها لو وقعت الخطبة في مسجد والصلاة في مسجد آخر لم يمنع ومثل هذا عن الفتى وحيث كالاتامة إذا سمعت في محل وصلى في غيره (*) فائدة إذا شرع الخطيب بالخطبة قبل الزوال لم تصح إلا أن يأتي بالقدر الواجب منهما بعد الزوال أجراه ذكره في

فصل الصلاة فلو صلى ثم خطب لم تصح الصلاة ولا الخطبة فيمدها^(١) في الوقت ولا تصح الخطبة إلا (مع) حضور (عددها^(٢)) هذا مذهب القاسم والمادى والناسر وعند زيد ابن علي و م بالله والفقهاء تجزئ ولو خطب وحده ولا بد أن يكونوا (متطهرين^(٣)) أما بالماء أو بالتيمم للمعذر فلو سمعوا قبل التطهر ثم تطهروا للصلاة لم تصح أيهما عندنا والخلاف في ذلك لمن لم يشترط حضور الجماعة * ومن شرط الخطبتين ان يقعا (من) رجل فلا يصحان من امرأة (عدل) فلا تجزئ خطبة القاسق^(٤) (متطهر) من الحدث الأكبر والأصغر أما بالماء أو بالتراب للمعذر^(٥) فلا تصح من الحدث قال في الانتصار والعلامة من النجس شرط فيها كالطهارة من الحدث^(٦) وقال في الياقوتة تصح الخطبة وإن لبس ثوبا نجسا^(٧) لأنها ليست كالصلاة من كل وجه قيل ع فلو خطب مع حصول منكر احتل ان

اليان اه تكيل قرز (*) هل تجب النية للخطبة قال شيخنا الملقى يلزم الوجوب اذا كان له سبب تتركز النية له كسائر العبادات اه ولفظ ح لى وتجب نية الخطبة للصلاة كالاقامة وقيل تكفى ارادة الفعل في الخطبة والاقامة وهو المختار (*) وتجب نيتهما كالأذان والاقامة (هـ) ولو سراه فصح قرز ونذب الجهر^(١) يعنى حيث نواها للصلاة الأولى وأما اذا قصد بالخطبتين الصلاة الاخرى فلا يستأنف إلا الصلاة اه وابل وكذا لو نوى الجمعة وأطلق ولم يقصد الصلاة للأضحية فاعلمها تجزئ قرز^(٢) في القدر الواجب من الخطبتين اه ح لى^(٣) نفيه لو لم يجزى ما ولا ترابا هل يأتى فيهم الخلاف المتقدم في الصلوات الخمس المذهب انه لا فرق بين الجمعة وسائر الصلوات اه غيث بلفظه (هـ) مسئلة ومن أحدث من المحدث بعد سماع القدر الواجب من الخطبتين توفياً وصلى معهم جمعة وقد انعقدت على الصحة ومن أحدث قبل لم يعتد بما سمعه منها قبل الحدث بل يعتد بما سمعه منها بعد وضوئه اه بيان لفظاً وشرح بحر ومثله في ح لى (هـ) قائمة من الكافي لانتقام الجمعة يعرفت بلا خلاف بين الفقهاء لأنها موضع قلعة وليست من توابع مكة وأما من فقال له وش لا تجوز في من يوجه ورواية عن ح تجوز بكل حال والثانية وزيد بن علي تجوز إذا كان أمير مكة أو خليفة وإلا فلا لأنه مسافر^(١) البراد غفل المدالة^(٢) ولو كان لا يصلى بهم كالتيمم بموضعين والتقدم وقيل لا تجزئ إلا لمن هو على صفته إذ هما كالصلاة الواحدة (هـ) فلو فرغ من الخطبة بالتيمم ثم وجد الماء استأنف اه ح لى^(٣) ويشترط الستر وقيل لا يشترط قرز^(٤) الإلحاح ليس ما يحرم عليه لبسه لغيره عند فلا تصح خطبته لصدقه اه ح لى لفظاً (*) قلت وهو قوى (هـ) أو بدنه متنجس نجاسة طارئة قرز

لا تصح ^(١) كالصلاة ولا بد أن يقعا من (مستدبر للقبلة مواجه لهم ^(٢)) فلو خطب وهو مستقبل القبلة أو مستدبر ولم يواجههم لم تصح * قيل ع الواجب ان يستقبل ^(٣) من تنعقد بهم الجمعة من العدد ومفهوم أ كالإمام ان من استدبره الإمام فهو في حكم من لم يحضر ^(٤) (اشتعلتا) أى اشتعلت كل واحدة منها على أمرين سيأتي ذكرهما (ولو) كان لفظها (بالفارسية ^(٥)) لم يضر وصحت * ذكره ع وقيل ل الراد إذا كان فيهم ثلاثة يفهمون الفارسية ويكون الباقيون كالهم * وقيل ح بل تصح ولو كانوا جميعاً لا يفهمون الفارسية وعن اص ش لا تجزئ بالفارسية وهناك من يحسن العربية * قال مولانا عليه السلام * وأعدل من هذين القولين قول السيد ح أنه لا يخطب إلا بما يعرفه القوم فان كان معه من يعرف اللغتين خير ثم أوضح عليه السلام ذينك الأمرين الذين لا بد منهما في كل واحدة من الخطبتين بقوله اشتعلتا (على حمد الله) تعالى وهذا أحد الأمرين (و) الثاني (الصلاة على النبي ^(٦)) (و) على (آله ^(٧)) صلى الله عليه وعليهم وسلم فلا بد من هذين الأمرين في كل واحدة من الخطبتين (وجوبا) فيما فتنعقد حينئذ بهما الصلاة وإن نقص لم تنعقد * قال مولانا عليه السلام * ولا يجب أكثر من ذلك ذكره أصحابنا ومنهم ^(٨) من زاد الوعظ لأنه

^(١) مع التمكن من الانكار بكمال شروطه قرز ^(٢) فان كان المستمع مستدبراً للخطيب لم يجزه لأنه غير مستمع عرفاً والمقرر للذهب انه اذا كان واجها للخطيب القدر الذي تنعقد بهم الجمعة وهو الثلاثة فقط أجزت المستمعين الباقين ولو كانوا مستدبرين للقبلة مواجهين لجهة الممن قرز ^(٣) عبارة الأئمة مستدبر للقبلة بحمد الله والصلاة وهى أولى لا يهاجم الاشياء على غير الحد ^(٤) بكتابة بدنه ^(٥) أى للعدداها تمار قرز ^(٦) وهذا ظاهر الإظهار لأن الضمير في قوله لهم يعود الى العدد ^(٧) فأما لو وقف الإمام في منبر متسع بحيث يتقدمه بعض الصوفى احتمل أن لا تجزئ المتقدم لأنهم غير مواجهين للإمام واحتمل أن تصح لجرى عادة كثير من الأئمة والفضلاء اه زهور ^(٨) وهى شام شنده خويزرسل قول شامي مدد ^(٩) صوابه ولو بغير العربية ^(١٠) يقال لو خطب الخطيب في بلد يقوم ثم خطب الآخرين في بلد آخر خارج الميل هل تجزئ ذلك سل قد أجيب بالاجزاء كالآذان والظاهر عدم الصحة والله أعلم اه ح لى لأنها كالجزء من الصلاة لقيامها مقام ركعتين والآذان اعلام للوقت فان قرأه شامي ^(١١) وإنما الكلام لو خطب أو يستمع الخطبة في موضع ثم أراد أن يصل في موضع آخر مع قوم قد خطبوا ولم يسمع خطبتهم فالظاهر الصحة قرز وقيل لا يصح ^(١٢) ولا يشترط الترتيب بين الحد والصلاة اه مفتي وهو ظاهر از ولو أتى بالواو وكذا بين مجد وآله لا يشترط الترتيب قرز وعن المفتي لا بد من الترتيب ^(١٣) ولو حذف على صحت إذ ليست كالصلاة ^(١٤) التقي ل و الامامى

المقصود ومنهم ^(١) من زاد الباء للامام (وندب في) الخطبة (الأولى) شيآن وهما (الوعظ و) قراءة (سورة) من القرآن من المفصل ^(٢) أو آيات (و) ندب (في) الخطبة (الثانية) الباء للامام ^(٣)) أما (صريحاً) وذلك حيث ينفذ أمره فلا يخشى نية (أو كناية) وذلك حيث لا ينفذ أمره ويخشى العقوبة بالتصريح (ثم) يدعو (للسلمين ^(٤)) بعد دعائه للامام فلو قدم السلمين صح وكره (و) ندب (فيهما) جميعاً أمور منها (القيام ^(٥)) من الخطيب حال تكلمه بهما فلو خطب فأعداً جاز عندنا ذكره وهو قول ح و ص ويكون الفصل حينئذ بسكتة (و) منها (الفصل) بين الخطبتين (بقعود ^(٦)) يقعد بينهما قليلاً (أو سكتة) بين الخطبتين وهي كالتمود وقال ش إن القيام لهما واجب ^(٧) وكذا التمود للفصل واختاره الامام ي قال لأنه للموم من حال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وحال الخلفاء والأئمة * قيل ي وهذا مروى عن زيد والناسر وص بالله وذكره صاحب التهذيب عن الهادي عليه السلام أما مع المنز فلا خلاف في الجواز (و) منها أنه إذا كان ثم مراعى كثيرة ندب (له أن لا يتعدى ثالثة النبر) لأن منبره صلى الله عليه وآله وسلم كان

^(١) الامام المهدي وأحمد بن سليمان ورض جعفر ^(٢) المفصل من عهد إلى الناس ومفصل المفصل من تبارك إلى الناس أه وشلى ومفصل مفصله من إذا الباء انشقت إلى الناس أه تعليق ناجي ويسمى مفصلاً لكثرة فصوله بين السور وإنما يستحب القراءة منه لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ما من سورة إلا وقد قرأها في الصلاة ^(٣) قال في الهداية ولبن جرت العادة بذكرهم قبله وبعده أه هداية وهم الأربعة المعصومون أه هداية قال الحسن بن محمد بن المختار في جوابه على الحسين بن القاسم إن للأئمة أن يذكروا معهم من أطاعهم من السلاطين كما فعل الهادي عليه السلام فإنه كان يذكر الباقين ابن ابراهيم معه على المنبر لما في ذلك من التأليف والثناء له بالصالح أه هامش هداية ^(٤) بطن الكف أه هداية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم سلو الله يطون أ كفف أه ح هداية ^(٥) لا يقعد فيها ولا في الأولى كما كان معاوية وتابعه على ذلك خلفاء الأموية فلما ولي أبو الباس السفاح خطب قائماً فتابه من بعده على ذلك أه هداية كان الامام القاسم بن محمد عليه السلام يرى وجوب التشهد في الخطبة وأظنه يرى ذلك فيها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليده الحمداه ^(٦) قدر سورة الاخلاص أو التكاثر ويقرؤها قرز ^(٧) وإذا اختلف مذهب الامام والمستمعين كان الامام حاكماً قرز

ثلاث درج^(١) قوله (إلا لبعد سامع^(٢)) يعنى إذا كثرت الناس حتى يبعد بعضهم حسن من الخطيب أن يرتفع على الثلاث المراتى لاسماعهم ﴿قال عليه السلام﴾ والأقرب أن له أن يرتقى أعلاها لقصد الاسماع أن لم يحصل بدونه (و) منها (الاعتقاد على سيف^(٣) أو نحوه) من عصا أو عكاز أو قوس والوجه فيه أنه يشغل يده به عن العبث وليسكون أربط لجأشه^(٤) * قيل وتكون اليد الأخرى^(٥) على المنبر (و) منها (التسليم^(٦)) على الناس متوجها^(٧) اليهم وللذهب أن وقته (قبل الأذان^(٨)) وقبل قموده لانتظار فراغ المؤذن * وقال فى الانتصار المختار أنه يسلم بعد فراغ المؤذن وقال ح وك يكره له التسليم لأن سلامه عند دخوله المسجد منق^(٩) (و) من اللدوبات فعل (المأثور^(١٠)) وهو ماورد فى الأثر عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بصدبه وهو ثلاثة أنواع * الاول * يندب فعله (قبلها) أى قبل

(١) إلا أنه زاد مروان فى خلافة معاوية ست درجات وكان سبب ذلك أن معاوية كتب إليه أن يحصل المنبر إليه فأمر به فقلع فأظلمت المدينة وكسفت الشمس حتى رويت النجوم فخرج مروان فخطب فقال إنما أمرنى أمير المؤمنين أن أرفعه فدعا بتجار فزاد فيه ست درج فقال إنما زدت فيه حين كثرت الناس^(٢) وأما ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من رقى مرقاى فأقلوه فإن صبح حل على أنه أراد من لا يصلح لذلك ممن يدعو إلى الضلال اه غيث^(٣) ويكره دق المنبر بالسيف ونحوه لأنه عادة الظلمة (*) والحكمة فى الاعتقاد على السيف إشارة إلى أن هذا الدين إنما تم بالنبي وقطعه صلى الله عليه وآله وسلم وفعل على عليم (*) ويكون السيف باليسرى أه أمار الجأش القلب بالهمزة روعته إذا اضطرب عند الفزع وفلان ر يبط الجأش أى شديد القلب كأنه يربط نفسه عن القرار لشجاعته ذكره سعد الدين فى حاشية الكشاف^(٤) اليمنى وفى الفتح وشرحه اليسرى^(٥) ويجب عليهم أزد ويكنى واحد منهم اه تذكرة وفى البحر لا يجب الرداه جماع محيرى لأنه لم يقصد الجواب كتسليم المؤتم فى الصلاة حيث قصد من فى ناحيته من المسلمين والله أعلم^(٦) لأنه استقبل بعد استبدار ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله اه غيث^(٧) فلو خطب ثم أذن فظاهر كلام الغيث أنها لا تصح ما لم يكن سهواً اه وللذهب أنها تصح من دون أذان مطلقا لأنه لم يصد ذلك فى الأز من شروط الخطبة وقرز^(٨) قلنا هذا خاص فى المسجد والذى نحن فيه عام اه كواكب^(٩) وقد ورد فى الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غسل (١) واغتسل ويكر واجكر ومشى ولم يركب ودنى وأنصت ولم يبلغ كتب الله له بكل خطوة أجر عمل سنة صياما وقيامها رواه أهل السنن الأربع وغيرهم والحاكم (١) قوله من غسل أى جامع امرأته وأحوجها إلى الغسل ليكون أغض لطرفه عند خروجه الى الجمعة ويكر حضر أول الوقت واجكر حضر الخطبة من أولها وبأكورة الشيء أوله ومته البكر

الخطبتين وذلك أمور منها التماس الطيب ^(١) بعد التطهير * ومنها مجيئها ^(٢) راجلا مرة بعد مرة ^(٣) وحافيا ومنها أن الخطيب ^(٤) يقدم صلاة ركعتين قبل صعود المنبر * ومنها أنه عند صعود المنبر يقف ^(٥) بكل درجة وقفة يذكر الله تعالى (و) النوع الثاني ^(٦) ينبدب فله (بدها) أي بعد الخطبتين وهو أمران أحدهما أن ينزل في حال إقامة المؤذن ^(٧) وأن يصلي بعد الصلاة ^(٨) عن يمين أو يسار ركعتين ^(٩) والأمر الثاني أن يقرأ في الركعة الأولى الجملة أوسبح وفي الثانية للمنافقين أو الفاشية ^(١٠) ويمحزى غير ذلك (و) النوع الثالث ينبدب فله (في) جملة (اليوم) وهو لباس التنظيف ^(١١) والقساخر من الثياب وأكل الطيب من الطعام والترفية على النفوس والأولاد والأهلين والأرقاء ^(١٢) وذلك كله آثار وردت فيه (و) يحرم الكلام حالها ^(١٣) * وقيل ع وسواء كان الكلام يشغل عن سماع الخطبة ^(١٤) أم لا إلا

^(١) ويكره لباس السواد سيما لخطيب وقاض والاحتيا ونحوه اه هداية (*) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من تطيب ولبس الثياب تم إلى الجمعة ولم يفرق بين اثنين غفر الله له ما بين الجمعة إلى الجمعة ^(٢) الامام وغيره ^(٣) أي جمعة بعد جمعة ^(٤) وغيره قرز ^(٥) نحو كان يقول على عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وعلى آله اللهم ارفع درجاتنا عندك يا أكرم الأكرمين ويدعو بما أحب ^(٦) من التندوبات ^(٧) وفي الرياض قبل الأذان ^(٨) وكذا المأمومون اه تكميل ^(٩) وقد أخذ من هذا أن سنة الظهر قد سقطت لأن المسنون في صلاة الجماعة أن تتقدم سنتها أو تتأخر خلف الامام في قد استقر عند اه نجري ويان معنى وغيت وقيل ان الأصل الظهر فهي باقية وإن قلنا الجمعة فهي ساقطة وقال الدواري الأولى سقوطها لسقوط الظهر في هذا اليوم والسنة تابعة له ولا شبهة لأنه لا سنة للجمعة إذ لا دليل وإنما كان صلى الله عليه وآله وسلم يطوع بركعتين بعد الجمعة ومرة بأربع وهي لا تقتضي بأنها سنة كما في الركعتين قبل الصلاة وغير ذلك من النواغل اه تكميل وحجة من قال أنها لا تسقط انها معلومة وهذه الأشياء موهومة أو مظنونة ولا يسقط المعلوم بالموهوم والمظنون قال في البحر وقال الامام ي ويصلي قبلها ويصلي بعدها ما يستاد من الظهر ^(١٠) يؤخذ من هذا أنها ركعتين (*) جبرها وجوبا ^(١١) ومنها إزالة ما أمرت بأزالته من الشعر والاعطاف وإكثار الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقراءة سورة الكهف في ليلتها ويومها ذكره في الاختصار اه بيان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أو ليلتها وفي فتنة الدجال وفي حديث آخر من قرأ سورة الكهف غفر الله له ما بين الجمعة إلى الجمعة اه بستان ^(١٢) والباقي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم تقرّبوا إلى الله بأكرام البهائم اه غيث ^(١٣) على أهلها الذين لا يجوز لهم الانصراف اه فتح وكذا بينهما لأن الفصل من جهتها وفي البيان لا بينهما اه وقرز ^(١٤) ولورد السلام أو تسميت طامس ويشار إلى التكلم بالسكوت اه هداية (*) قاعدة إذا في الامام حال الخطبة جاز لأن الفتوى لم تكن كالكلام حالها بل مثل ما بينهما ويجوز للسامعين أيضا الكلام حال فوافي ذلك اه من خطبتي ^(١٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لن تكلم لاجمة لك

التأمين^(١) عند الدعاء * قال في اللع وتكره الصلاة حال الخطبة * قيل ع يعني كراهة تنزيه وقيل نُس بل كراهة خطر^(٢) قال مولانا عليه السلام وهو المختار وقد دخل في عموم قولنا ويحرم الكلام ذكر الله تعالى والقرآن وغيرهما سواء كان في صلاة أم في غيرها وحكى عن القاسم ومحدثين يبيح أن الكلام الخفيف الذي لا يشغل^(٣) عن سماع الخطبة لا بأس به وأن من لحق الإمام وهو في الخطبة فلا بأس به أن يتجاوز^(٤) بركعتين خفيفتين (فإن مات) الخطيب (أو أحدث) وهو (فيهما) أى قبل الفراغ (استؤثقتا^(٥)) ولم يميز البناء^(٦) على ما قد فعل وهذا حيث يكون الخطيب غير الإمام الأعظم أما إذا كان هو الإمام الأعظم فسيأتي بيان حكم موته * قال صاحب الوافي أما إذا أحدث الخطيب بعد الفراغ^(٧) من الخطبة^(٨) جاز له الاستخلاف للصلاة وقد صحت الخطبة * قال ولا يستخلف إلا من شهد الخطبة

(١) المختار لافرق قرزاه^(١) ويجب المخرج مما دخل فيه من صلاة فرض أو قل اه ح لى وقرز ولقط حاشية فإن قامت الخطبة وهو في صلاة فرض قضاء أو نحوه مندورة هل يخرج منها أو يجمها في ح لى يخرج منها ولعل وجه كونه اشتغل بغير حضور الخطبة (*) وإذا حضرت الخطبة وهو فيها خرج منها وقرز^(٢) وحجة القاسم عليه أن رجلا دخل ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر يوم الجمعة فقال يارسول الله متى تكون الساعة فأشار إليه الناس أن اسكت فقال صلى الله عليه وآله وسلم قيل عند الثانية وقيل عند الثالثة يعني السؤال وذلك ما أعددت لها فقال ما أعددت شيئا ولكني أحب الله ورسوله فقال صلى الله عليه وآله وسلم أنت مع من أحببت فلو كان الكلام محرما لأنكر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلما أجابه دل على الجواز اه بستان والله أعلم^(٣) أى أسرع في الأمر وأخفه اه نهاية^(٤) حيث ما قد أتى بالقدر الواجب اه بحر فأما لو قد أتى بالقدر الواجب لم يستأنف وقرز^(٥) خلاف العبادة لو أحدث الإمام فيها جاز الاستخلاف والبناء على ما قد فعل ولعل الفرق بينهما أن المصلين يشتركون في فعل الصلاة جميعا فإذا بطل فعل الإمام بحدته لم يبطل فعل المؤمنين بخلاف الخطبة فليس الفاعل لها سوى الخطيب فبطلت بحدته كما بطلت صلاة الإمام نفسه بحدته والسامعون ليس لهم فعل حتى يقال لا يبطل فعلهم بحدث غيرهم اه من أملاء المتوكل على الله عليه السلام (*) لأنها بمثابة ركعتين^(٦) وأما المؤمنون فليس لهم أن يستخلفوا مطلقا على المذهب لأحال الصلاة ولا قبلها بخلاف سائر العبادات اه اه نجرى ووجه الفرق أن صلاة الجمعة موكولة إلى إمامها لالتأموين إذ لا تصح فرادى اه غيث لا مكان أخذ الولاية من إمامها وإذا لم يمكن أخذ الولاية من إمامها إلا بعد خروج الوقت فإنهم أن يستخلفوا

(٨) الثانية

قال مولانا عليه السلام يعني القدر الجزى ^(١) والله أعلم (ويجوز أن يصلى غيره ^(٢)) أى غير الخطيب ولو انقضى عند وفى السكافى عن المادى عليم يجوز للمذنب ^(٣) (فصل)
 (ومتى اختل قبل فراغها ^(٤)) أى اختل قبل فراغ الصلاة (شرط) من الشروط الخمسة ^(٥)
 المتقدمة فلا يخلو ذلك الشرط إما أن يكون هو الامام الأعظم بأن مات أو فسق أو نحوهما ^(٦)
 أو غيره نحو أن يخرج وقتها أو ينحزم ^(٧) السدد للتعبر بموت أحدكم أو نحوه ان كان المختل
 هو الامام لم يضر ^(٨) ذلك بل تم الجمعة ولا خلاف فيه وإن كان المختل شرطاً (غير الامام
 أو لم يترك الا لاحق من أى الخطبة قدر آية) فى حال كونه (متطهراً ^(٩)) فإذا اتفق أى
 هذين الأمرين (أتم ظهراً ^(١٠)) عندنا ولو كان المختل وقد دخلوا فى الصلاة وأتوا بركعة

^(١١) ولو قدر آية اه هداية وقرز ^(١٢) بأذنه اه بحر وكب وكان مأثوثاً له بالاستخلاف أو يكون من
 له ولاية بحيث يسمع منه فعلها أو لم يتمكن من أخذ الولاية أو للمذنب قرز ^(١٣) كالأذان ^(١٤) لأنها
 كالركعتين ^(١٥) ومن لم يسمع قراءة الامام بعد أو نحوه ونسى القسامة الى قبل التسليم هل يأتى
 بركعة ^(١٦) عملاً بالاطلاقات السابقة لأهل المذهب وماذا يقال عند الهدوية إذ التجميع شرط
 فيصدق عليه قوله ومتى اختل قبل فراغها شرط الخ فيتم ظهراً وله أقرب اه مفتي وقرره
 الشكناكي ^(١٧) قلت الأقرب له ذلك اه ومضاف البحر وروى ذلك عن زبد بن علي واختاره الامام
 القاسم بن عبد وقرره مولانا المتوكل على الله ومثله عن سيدنا إبراهيم السحولى ^(١٨) والقراخ هو
 التسليم على اليسار ^(١٩) ولم يمكن اصلاحه فى الوقت ^(٢٠) الردة والجنون والجذام والبرص والأمير
^(٢١) في مسئلة ^(٢٢) وإذا انحزم العدد تم كمثل قبل مضى ركن منها أى من الخطبة بهم أو ينحزم
 صحت وإلا استؤقت إذ لا قائدة فيها إلا استباح العدد وان انحزم بعد كماله ولم يطل الفصل بنى
 والا استأنف وإلا أتم لوجوب الموالاة بينها وبين الصلاة وان انحزم فى الصلاة أتم ظهراً عند
 وأحد قولين: كخروج الوقت اه بحر بلفظه المذهب أنه مكروه فقط وقرز ^(٢٣) وسواء كان
 اختلاله حال الصلاة أو حال الخطيبين حيث الخطيب غيره إذ هو شرط فى انعقادها لافى
 تمامها فإن كان الخطيب الامام بطلت ^(٢٤) اه وابل كغيره من الشروط اه بهران وإنما تم الجمعة
 ويكون كمن تنذر عليه أخذ الولاية فى الحال لأن الجمعة ما قد بطلت بطلان بعض سببها وهو الامام
 الأعظم بخلاف الصدر فلم يطل إلا أخذ الولاية فقط اه ح فتح ^(٢٥) له قال لا بطلان الا حث مات
 ولم يؤد القدر الواجب والله أعلم اه نجري وعن ض عامر أنه إذا مات وهو الخطيب أتم ظهراً
 ولو بعد تمام الخطيبين أو فى الصلاة إذ موته كخروج الوقت ^(٢٦) حيث قد أتوا بالقدر الواجب من
 الخطيبين ^(٢٧) مستقبلاً اه وفى الفتح معنى لعدم الاستقبال وقرز ^(٢٨) فان بطلت عليهم وأتموها
 ظهراً فان كان الامام متيقماً لمؤتم مسافراً ^(٢٩) قام فى الثالثة مع الامام للقراءة سراويل يزل عن الامام
 فيتم صلاته أو ينتظر تسليم الامام قبل مجاباً به كالحليفة المسبوق فينتظر تسليم الامام اه والأولى أن يسلم
 ويسألف القرية مؤتماً والله أعلم اه قبل قال المفتي وهو الأولى لأنه يحذر الانتهاء قرز ^(٣٠) وان كان
 الامام مسافراً وحصل خلل حال التشهد أتى بركعة قرز

مثلاً ثم انفرج المدد أو خرج الوقت فرض امام الجماعة أن يؤمهم مِمَّا لها ظهراً بانياً على ما قد فصل وكذا الجماعة وكذا إذا جاء اللاحق وقد فرغت الخطبة دخل مع الجماعة مؤتمكاً بامامهم ناولاً صلاة الظهر ثم يتم بعد تسليم الامام وإذا سمع قراءة الامام كان متحسلاً منه فلا يقرأ فان لم يسمع فهل يقرأ سراً أم جهراً * قال عليه السلام على ذهني عن بعضهم أنه يجهر^(١) وأما إذا أدرك اللاحق قدر آية من أى الخطبة مما يستاد مثله في الخطب ولو من الدماء فقد أدرك الجمعة فيصلى جمعة * وقال زيد بن علي وم بالله وح وش ان الجمعة تصح من اللاحق وان لم يدرك شيئاً من الخطبة^(٢) (و) الظهر (هو الأصل^(٣)) والجمعة بدل عنه^(٤) (في الأصح^(٥)) وهذا هو قول أبي ط وح وقال ع وم بالله ان الجمعة هي الأصل والظهر بدل ويضرب على هذا الخلاف فروع * الأول لو صلى للمذور الظهر قبل أن يجتمع الامام ثم زال عنده وقامت الجمعة فإنه يجب عليه صلاة الجمعة ان قلنا هي الأصل لا ان

(*) ولا يحتاج الى نية الظهر بل يكفي البناء كمن نوى الإقامة في الصلاة اه ح لى فلو كانت بالتيمم حيث قلنا أمت ظهراً فلهما تبطل لوجوب تأخير الصلاة اه ح لى كأنهما كالتيمم الواحد ولا تجزي بالقراءة الأولى بل يقرأ لنفسه سراً ويسجد للسهو لتركه الاسراف في الأولى (*) فائدة إذا خرج الوقت في الجمعة وقد أتى الامام بالركعتين وهو حال التشهد أتمها ظهراً فان كان مسافراً أتى بركعة سراً وتكون ثانية له وإذا كان للمؤتمن مقيمين أتوا بركعة وتكون ثالثة لهم وصح أن يعتدوا بالذي قبلها لأنها ليست كزيادة الساهی وأتوا بركعة بعد تسليمه اه عامر (*) وقد يقال ما الفرق بين الجمعة وغيرها في أن قعيدها بركعة في وقتها لا يكفي في صحتها بل تتم ظهراً بخلاف سائر الفرائض اذا قيدت اه ح لى قال في الصبغى الوقت والمد شرطان ولا يصح مع اختلال شرط من شروطها (*) فلو صلوا مسافرين جمعة ثم دخل وقت العصر بعد الاعتدال بين السجدين الآخرتين سل والقياس يخرجون ويعيدون الظهر ولا يقال يأتي بركعة بدل الواجب من القراءة سراً ويكون ظهراً لأنهم تركوا الواجب من الاسراف عمداً اه مفتى وقرز^(١) وقيل المختار أنه يسر إذا هو فرضه^(٢) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك من الجمعة ركعة فليصليها غيرها اه بحر^(٣) إذ الوقت له في يوم الجمعة وغيرها وإذا هو الذي فرض ليلة الاسراء إذ لم يجمع صلى الله عليه وآله وسلم إلا بعد الهجرة وحجهم لقوله تعالى إذا نودي للصلاة وان الله افترض الخير قلت وهو الحق للاجماع على أنه مخاطب بها على التصيين اه بحر^(٤) والبديلة فيها مخالفة للقياس إذ هي بدل يجب العدول اليه مع امكان الأصل^(٥) هذه المسئلة لاحاصل لها وثمرة الخلاف المذكور في غاية البعد بل هو مخاطب بها مع إمكانها وبالظهر مع تنزهها اه من المنار للمقبلي

جعلنا الظهر الأصل ذكر هذا التقيي س وقال في الانتصار المختار أنه لا يجب عليه إعادة الجمعة ^(١) ومثله في مذهب ش قيل ف وهو الأظهر * القرع الثاني لو صلى الظهر من ليس بمندور عن الجمعة فن قال ان الجمعة هي الأصل لم يجره الظهر وأما من قال ان الظهر هو الأصل * قيل فيمحمّل أن يجره الظهر ويحمّل أن لا يجره ^(٢) قال مولانا عليه السلام وهو الأقرب عندى ^(٣) * الفرع ^(٤) الثالث لو انكشف نال الجمعة بأمر مختلف فيه وقد خرج وقت اختيار الظهر * قال المذاكرون لم يعد الظهر ان جعلنا الجمعة أصلاً ويميدان جعلنا الظهر أصلاً ^(٥) (والمعتبر الاستماع) ^(٦) للخطبة وهو الحضور (لا السماع) فانه ليس بشرط بل إذا قد حضر في قدر آية منها فساعدا أجزاء ولو كان أصم لا يسمع أو قد فقد بعيداً من الخطيب فلم يسمع فانه يجره * قال عليه السلام * لكنه يأتى مع عدم المنذر (وليس) جائزاً (لن) قد. (حضر الخطبة) ^(٨)

^(١) إجماعاً لأنه قد فعل ما هو مخاطب به كالمستحاضة إذا انقطع دمها بعد الفراغ من الصلاة * (٢) أى ابتدأها ^(٣) ووجه المنع من الصلحة أنه عصى بفعل الظهر والمصيبة ترك الجمعة فصار عاصياً بنفس ما به أطاع ووجه الصلحة أن الصبيان يترك الجمعة لا بفعل الظهر فقد يقعد عنها من غير صلاة (٥) لأن البدل قد تعين عليه هنا ويميده بعد صلاة الجمعة إن لم يصلها والله أعلم ^(٦) والمختار أنه لا يجره الظهر مطلقاً سواء قلنا الجمعة أصل أم الظهر هكذا صرح الامام عز الدين بن الحسن والله أعلم ^(٧) لم تظهر نمرة الخلاف إلا في هذا الفرع الثالث قطعاً حيث ^(٨) وهو يقال هذا يشبه بما لو صل الجمعة بالتيمم ثم وجد الماء بعد لم يجب عليهم الاعادة للظهر إن جعلناه أصلاً فينظر في تحقيق ذلك أه يارض بلفظه ويمكن أن يقال لا يتمتع وجوب الاعادة في مسئلة التيمم على القول بأن الظهر الأصل أو يقال بأنهما مفترقان من حيث إن التيمم على دفعة لا يكلف بغيرها حال الصلاة في الحقيقة بخلاف هذه المسئلة فانه صلاها وهو على صفة لو علمها حال الصلاة لم تمنع صلاته أه صيترى (٩) الفرع الرابع لو صلى العيد وخطب ثم انما أقيمت الجمعة فن قال ان الظهر الأصل ويجب عليه ومن قال الجمعة الأصل لم يجب ذكره التقيي ع (١٠) الفرع الخامس الخشى لو انكشف ذكر أو قد صلى مظهر وجب عليه الجمعة أه بحر إن قلنا هي الأصل لا ان جعلنا الظهر هو الأصل فانه لا يجب عليه الاعادة (١١) وأما إذا بان خطبها في وقتها فانه يلزم إعادتها فان لم يمكنه فالظهر وكذا إذا كان الخل بجمه عليه فاتهم ويمدونها إن أمكنهم ولو بان ذلك بعد الوقت صلوا الظهر ^(١٢) وهل يستمر في مستمع الخطبة في الصعراء على القول بصحتها فيها التامة بين الصفوف كالصلاة أم لا تعتبر إلا في الصلاة لعل الأقرب اعتبار ذلك لاقامتهم إياها مقام ركعتين أه ح لى لفظاً وقيل لا يعتبر إذ ليست كالصلاة من كل وجه بدليل صحتها ممن عليه نجاسة من ثوب ونحوه ولعله أولى ^(١٣) لا وجه للآثم لأنه قد أدى ما وجب عليه أه انتصار ^(١٤) أو سمع نداها أه ح لى قرز

تركها (أى لا يجوز المسافرة ولا الانصراف لحاجة بعد حضور الخطبة لاقبله فيجوز^(١))
 (الالمذورين) الذين تقدم ذكرهم فانه يجوز لهم الانصراف بعد الحضور^(٢) (غالباً) احترازاً
 من المريض^(٣) الذى لا يتضرر بالوقوف وعذره المطر^(٤) قطع فانه لا يجوز لهذين
 الانصراف بعد حضورهما ولو جاز لما تركها قبل الحضور (ومضى أقيم جمتان فى) مكانين
 فى بلد^(٥) واحد كبير بينهما (دون الميل)^(٦) فان (لم يعلم تقدم أحدهما) بل علم وقوعهما
 فى حالة واحدة أو التمس الحال (أعيدت) الجمعة^(٧) وقال فى منهاج ابن معرف إذا وقعتا فى

(١) قيل هذا يناقض ما تقدم حيث ظنوا للمسافر لا يلزمه حضور الجمعة لتأول على أن المراد إذا كان
 يخرج من الميل قبل النداء والشروع فيها اه لعله وقيل هاهنا فيمن ابتدأ السفر وما تقدم فى المسافر
 من قبل ذلك فانها لا تلزمه ما لم يقف قدر الاستراحة بخلاف هنا لم يعد هذا وعبارة الكتاب تدل على
 هذا التأويل اه بـ (٢) شكل عليه وقيل لمن يجوز له الانصراف كالمسافر فلا وجه للتشكيل قرز^(٣)
 ولا يؤخذ من هذا المذهب أن من لم يحضر الجمعة أنه يجوز له الترك وإن كان لا عذر له إذ قد تقدم
 فى الباب ذكر من يجب عليه ومن لا يجب اه نهى (٤) ولو انخرم العدد وجموعها ظهراً قرز (٥) ما لم
 يدخل فى الصلاة^(٦) وكذا الإجماع والمقدم ما لم يتضررا^(٧) لم يتضح معنى الاستثناء فمن عذره المطر فان
 كان المقصود أنه وقع المطر قبل حضوره كان عذراً له فليس عذراً فى هذا الحال فكيف يسمى عذراً
 ويستثنى من المذورين وإن كان المقصود غيره فغيره واضح (٨) لأن عذرها ليس إلا تضرر الوصول
 والمطر فى الطريق وأما غيرهما فليس عذرهم تضرر الوصول فجاز لهم الرجوع كما جاز لهم ترك الحضور
 (٩) أى يخشى أن يقطع المطر من السير^(١٠) قال فى البيان وتصح الجمعيتين فى بلد واحد للعذر كالتخوف
 أو ضيق مكان اه ن معنى وظاهر المذهب أنها لا تصح مطلقاً وقد ذكر معنى ذلك فى شرح التجري
 (١١) أو بلدين قرز^(١٢) مسئلة فان كان مصراً متبائناً كبغداد جاز لمشقة الاجتماع لكثرة الناس (ش)
 لا لمسار وهو أنه لم تتم فى المدينة إلا جمعة واحدة وفى الفيت فى شرح قوله دون ميل ما لفظه قال من
 بالله والفتية ح يجوز ذلك لكن فى موضعين لا فى موضع واحد قيل ح أو واحدة بعد أخرى العذر
 كتضييق المكان واحتجاج الشرح يشير إلى هذا حيث قال خارج البلد الكبير فى مواضع تحقيقاً لتسقط
 المشقة على الناس بالاجتماع قلنا والظاهر من المذهب أن ذلك لا يجوز اه بلفظه قرز (١٣) تغير عذر اه
 فتح ويان وقيل لا يجوز مطلقاً وقد ذكر معنى ذلك فى شرح التجري (١٤) وهو من المسجد إلى
 المسجد اه زهور واختار أن العبرة بأطرف صف من الجمعيتين ولا عيرة بالمسجدين ولا بالامام
 قال وهو المقبول (١٥) فلو كان المسجد الذى أقيمت فيه أحد الجمعيتين بمضه داخل الميل وبمضه
 خارج الميل قليل إبت من داخل الميل صلاته باطلة ومن كان خارجاً صلاته صحيحة وإن كان
 الامام معهم وإن كان داخلاً فى الميل بطلت صلاتهم الجميع قرز^(١٦) والخطبة يؤثم بعضهم بعضاً إذا
 لبس مبطل

حالة واحدة صحت جمعة من فيهم الامام الأعظم (فان علم) تقدم أحدهما ولم يلتبس المتقدم (أعاد الآخرون ظهراً) لأن جمعتهم غير صحيحة قيل لى ولو فيهم الامام ^(١) الأعظم وقال فى الانتصار إذا كان فيهم الامام الأعظم صحت جمعتهم (فان التمسوا) أى التمس المتقدمون بالتأخيرين بعد أن علم أن أحد الفريقين متأخر (جميعاً) أى أعادوا جميعاً ^(٢) ظهراً ولا تماد جمعة ذكره الفقيه ل وأطلقه للذهب فى التذكرة وقال فى الانتصار والفقيه ح سيدون جميعاً ^(٣) الجمعة لا الظهر * نعم وبماذا يكون التقدم هل بالفراغ أم بالابتداء قال فى الانتصار العبرة بالسبق بالخطبة ^(٤) لا بالصلاة وقيل ع أشار فى المص أن العبرة بالشروع قال عليه السلام أظنه يعنى فى الصلاة فأى الصلاتين شرع فيها أولاً فهى للتقدمة وقيل ح العبرة بالفراغ ^(٥) فأيهما يقدم فراغه فهى للتقدمة (وتصير) صلاة الجمعة (بعد) حضور ^(٦) (جماعة) صلاة (العيد رخصة ^(٧)) أى إذا كان يوم العيد يوم الجمعة فأقيمت صلاة العيد بخطبتين ^(٨) فان صلاة الجمعة تسقط عن حضر صلاة العيد ^(٩) فى ذلك اليوم وتصير رخصة (لغير الامام ^(١٠))

^(١) لأن سبيله سبيل ترويح الأولى بعد وكيله اه صميرى ^(٢) بلية مشروطة اه تذكرة ولا يؤم بعضهم بعضاً ولا يقيم إلا أن يجذوا إماماً يحضر الصلاتين يأتون به إن أرادوا اه وفى ح لى يؤم كل فرقة إماماً أو يؤمهم جميعاً شخص من غيرهم ^(٣) قلنا سقطت يقيمين والظهر مشكوك فيه ^(٤) يعنى بالفراغ من التدرج الواجب من الخطبتين وقرز لأنه المسقط الواجب ^(٥) من الصلاة ^(٦) وفعلها قرز ^(٧) ولو كان صلاة العيد قضاء فى يوم الجمعة فالحكم واحد اه ح لى لفظاً ^(٨) حقيقة الرخصة ما خير المكلف بين فعله وتركه مع بقاء سبب الوجوب والتحريم مع صحته منه لو فعله اه يحترز من فرض العين وكذا صوم الحائض وصلاتها ومن صوم يوم عاشوراء ومن وطء النساء فى ليالى رمضان ^(٩) ومن لم يحضر إن قلنا صلاة العيد فرض كفاية وهل يسقط الظهر على القول بأن الجمعة الأصل فيكون بعض الناس تاركاً للظهر والجمعة والعيد اه نجرى وقال الدواوى لا يسقط الظهر لأنه معلوم من الدين ضرورة قرز * (*) هذا تصريح بأن الجمعة لا تصير رخصة إلا بعد أن تصلى العيد جماعة مع الخطبتين ومثله فى الأئمة وفى البحر ولم يذكر فى النجوى الخطبتين والجماعة ولم يذكر صاحب التذكرة الجماعة وظاهر الأثران لا بد منها قرز * (*) وإن كان ظاهراً الأثران أن الخطبتين غير شرط لتقديمهما لكن تحليل البحر يقتضى ذلك لأنه قال فرع من ترك الخطبة صلى الظهر إذ الترخيص لثلاث أيام الخطبتين ^(١) المختار وإن لم يحضر اه وابل وهو ظاهر عبارة الأثران خلاف ما فى النية فيحقق الكلام قلت ما فى النية هو الحق لأن التحليل مشقة للجميع فلا يكون رخصة إلا فى حق من حضر اه مفتى ^(٢) وصلى قرز ^(٣) وأما الامام فتعين عليه وفى ح لى ما لفظه وليس المراد أنه يتعين على الامام بل له أن يأمر من يقيم الجمعة ولو كان لا عذر له عنها إذا كان قد صلى العيد بخطبتين اه لفظاً وقرز

وثلاثة () من أهل ذلك البلد ^(١) قال عليه السلام وهذا في التحقيق يؤول إلى أنها بعد حضور جماعة العيد ^(٢) فرض كفاية في ذلك البلد في حق من كان قد حضر صلاة العيد فإذا قام بها منهم القدر الواجب في عدد الجمعة وهو الإمام أو نائبه وثلاثة معه سقطت عن بقية الحاضرين في صلاة العيد هذا تحقيق مذهبنا وقال ح لا تسقط عن أحد وعن ش تسقط عن أهل السواد ^(٣) (وإذا اتفق صلوات) في وقت واحد ^(٤) كجمعة وجنازة وكسوف واستسقاء ^(٥) (قدم ما خشي فوته) ^(٦) منها إذا كان فيمن ما يخشى فواته وكان آمناً من فوات الباقيات (ثم) إذا لم يكن فيمن ما يخشى فواته أو كانت كل واحدة منهن يخشى فواتها فإنه في هاتين الحالتين يقدم (الأهم) ^(٧) فيقدم الفرض على السنون * أما في الحالة الأولى فعلى سبيل الندب وأما في الثانية وهي حيث يخشى فوات الجميع فوجوباً وفي كل واحدة من الحالتين يقدم السنون على المستحب لبدأ فان اتفق فرضان فقال ط يبدأ بما يخشيه كصلاة نفسه ^(٨)

(*) وللإمام أن يعين الثلاثة وتجب عليهم وقرز ولكن لو عين بعد حضور نصايها هل يعين سل قيل يعين لأجل إرهاب أو نحوه قرز (*) إمام الصلاة ^(١) أو من غيرهم ممن هي واجبة عليه قرز ^(٢) قيل وهذا أولى من كلام الأزار لأنه قد حصل كمال شروط فرض الكفاية ^(٣) أهل البوادي ^(٤) فائدة لو قال عليه ركعتان يؤم يقدم زيد فقدم في وقت صلاة قد نصبت كوقت الظهر أو العصر أيهما يقدم سل اه الصواب أنه يجب عليه تقديم الظهر لأن الوقت متمحض له وهذا أمر عارض كما لو قال الله على أن أصوم يوم يقدم زيد فقدم في رمضان إذ قد وجب صيامه لسبب متقدم ويجب عليه قضاء النذر فلو فعله في ذلك الوقت لم يجزه عن أيهما وقرز ^(٥) ينظر بماذا يفوت الاستسقاء يقال يفوت الجماعة أو وقوع المطر ^(٦) إن قيل كيف يتقدر عيد وكسوف ولا كسوف إلا في ثامن وعشرين أو تاسع وعشرين فلما هذا الأغلب والخلاف مستحيل ويجوز تقدير المسئلة على تقدير الممكن كما يقول أهل الفرائض لو خلف مائة جدة وأهل الكلام لو كان مع الله إله آخر على أن أن المروي أن إبراهيم عليه السلام ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات عاشر ربيع وكسفت الشمس ^(٧) ولو اجتمع على محرم خشية فوت الوقوف وقد تميز عليه تجهيز ميت ودفعه وخشى عليه من السبح إن قدم الوقوف فإن أمكنه حمل الميت إلى موضع الوقوف وجب أو قدم الوقوف وإن لم يمكنه ذلك فعل قول أبي ط يقدم الوقوف وعلى قول الفقيه ح يحتمل أن يقدم دفن الميت لأنه لا بدل له ويحتمل أن يقدم الوقوف لأنه يخشى الضرر بفواته اه بستان ^(٨) يقال قد تقدم أنه يقدم ما خشى فوته كاهاذ الفريق. وأوجب بأن الصلاة قضى فيحقق يقال لا يراد على ما ذكر لأن المراد ما تقدم وجوبه وأوجب غير الصلاة ومثله كما في الشرح ويكون الأزار هناك عموماً مخصصاً بما هنا والله أعلم (*) ولو قدم مالا يخص نفسه كأن يقدم الجنازة على صلاة نفسه لم تصح الجنازة لأنه كن صلى وثم منكر ولو نصبت عليه

على صلاة الجنازة وقيل ح بل يقدم مالا يدل له فيقدم الجنازة على الجمعة ويخير عنده في العيد والجنازة وعند ط يقدم العيد لأنه يخصه

باب صلاة السفر

الأصل في هذا الباب^(١) الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى فليس عليكم جناح^(٢) أن تقصروا من الصلاة * وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم فعله أما قوله فقال صلى الله عليه وآله وسلم إن الله قد وضع عن المسافر نصف الصلاة وروى شطر الصلاة وأما فعله فذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقام بمكة ثمانية عشر يوماً^(٣) وكان يقصر الصلاة ويقول أموا بأهل مكة فانا قوم سفر وأما الاجماع فلا خلاف في ذلك على الجملة قال * مولانا عليه السلام وقد بينا حكم القدر عندنا بقولنا (ويجب قصر الرباعي إلى اثنتين^(٤)) بقولنا الرباعي احترازاً من المغرب والمغرب فانه لا قصر فيها اجماعاً وقولنا إلى اثنتين بيان لقدّر ما يصلى في السفر وهذا اللفظ مجاز لأنه يوم انه كان أرباً ففقص إلى اثنتين وليس كذلك عندنا^(٥) وإنما المراد أنه يجب الاقتصار على اثنتين لايزاد عليهما لكن جربنا على المجاز الذي اعتيد في عبارات أهل المذهب وقال الناصر وش إن القصر رخصة والتام أفضل * ثم بين عليه السلام شروط صحة القصر عندنا وهي ثلاثة بقوله يجب القصر (على من تمتد ميل بلده^(٦))

^(١) فائدة قال الامام ي والمستحب للانسان القطون في مكانه وبلده لا يظن عنها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون المرء صاعداً إلا في ثلاث مرة لعاش أو تزود لمعاد أو لذة في غير محرم ولا يحصل في الأسفار من قص الأديان واتباع النفوس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم غربة للمسافر في دينه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم السفر قطعة من العذاب اه بستان بلفظ من الشهادات^(٧) والاحتجاج بالآية في هذا الباب على القصر لا يحسن لوجوب أحدهما ان في الآية الكريمة شرطاً للخوف وهو غير شرط فيها الثاني قال ليس عليكم جناح والظاهر من رفع الجناح الترخيص والقصر عندنا واجب اه قلنا مثل قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما^(٨) عند أهل المذهب المراد بهذه الآية قصر الصفة وهو الخروج قبل الامام في صلاة الخوف فكان اللابق أن يكون حجة هناك لكن حذوا وحذوا الأصحاب اه تجري^(٩) متردداً^(١٠) الأولى لا المنذورة قرز^(١١) ولا تجب نية القصر اه ولفظ البحر مثله وتجب نية القصر عند الموجب والمرخص كنية القضاء ولا تجزي في اثنا عشر ح لا تجب على الموجب قلت وهو الأقرب للمذهب كنية العدد اه بلهظه^(١٢) خلاف زوش فقالا الأصل في الصلاة التام فالقصر تسمية حقيقة ومذهبا أن أصلها القصر وتسمية للمسافر بقصر مجاز اه صيغري^(١٣) والميل من السور إن كان وإن لم يكن فإن كانت متصلة فمن أطراف بيت فيها وإن كانت متفرقة زائداً على الفرج المتطرفة في العرف كالسوق والميدان فمن جنب بيته وقرز ومثله عن الشكائى وظاهر الأزهاري قوله ميل بلده خلافه^(١٤) بكيفية بلده^(١٥) قبل التضييق

فلا يصح قصر من أراد السفر حتى يخرج من ميل بلده وهذا هو الشرط الأول ﴿ واختلت أهل المذهب من أين يكون ابتداء الميل فقال ص بالله وأشار إليه في الشرح أنه يكون من غران البلد ^(١) وعن ض جفر من باب يتسه ﴿ الشرط الثاني ﴿ أن يكون خروجه من ميل بلده (مریدا ^(٢)) سفراً فلو خرج من الميل غير مرید للسفر ^(٣) لم يقصر ولو بعد قوله (أى سفر) بمعنى سواء كان في سفر طاعة أو معصية كالباغى والآبق وسواء كان في بر أو بحر لكن إذا سافر في البحر فبأن يقدر قليل ح يقدر مسافته بتقدير أن لو كان ظهر الماء أرضاً وقال بعض قهّام بالله يقدر بثلاثة أيام من سير السفن ^(٤) ويأتى على قول الهادى عليهم أربعة أسباع يوم وقال الناصر وش أنه لا قصر في سفر المعصية لأنه لا ترخيص مع العصيان بالسفر ﴿ الشرط الثالث ﴿ أن يكون ذلك السفر الذى يریده (بریداً ^(٥)) فصاعداً فلا يقصر في دون ذلك ففى كملت هذه الشروط الثلاثة وجب القصر وصح متى اختل أحدها لم يصح واعتبار البريد هو قول الباقر ^(٦) والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم والهادى

(هـ) أو إقامته قرز ^(١) قال أبو مضر إذا كانت بعض البلد خراباً فممن جعلها لا بالسائين ونحوها اه وياض والمراد إذا كان الخراب مرجوّاً لا مأبوساً اه بحر معنى وقرز لأن ذلك كالسائين وقرز (هـ) السور وأخر بيت في البلد اه حيث قرز ^(٢) مسئلة من أراد السفر إلى بلد بعيد والقرى متصلة في طريقه فقال م بالله لا يقصر وقال ض جفر والسيد ح يقصر على قول الهدوية اه بيان لفظه من غير فرق بين أن يكون بين كل قريتين دون ميل أو أكثر إذا العبرة بالتسمية لا باتصال القرى وانفصالها وقرز (هـ) بناء على الأغلب فلو أكره وحمل وهو غير مرید السفر وجب عليه إذا غلب في ظنه أنه لا خلاص له في سفر البريد ومثله في البحر قرز ^(٣) فرع فإذا جاوز الميل ولم يقصد السفر ثم عزم لم يقصر بمجرد العزم حتى يمضى ولو قليلاً ولو قل التقدم إذ لا يسمى مسافراً بمجرد نيته ولا وجه لاعتبار الميل هنا ومثله في الزهور والبحر والبيان ولفظ البيان مسئلة إذا عزم على دون المسافة النخ ^(٤) يعنى الأغلب لكثرة التضاوت اه ح بهران ^(٥) البريد أربعة فراسخ القرسخ ثلاثة أميال الميل ثلاثة آلاف فراسخ (١) الذراع أربعة وعشرين أصبعاً وقيل اثنان وثلاثون أصبعاً اه ح ي وقرز وقد نظمها للقرى في أبيات الأصابع ست شعاب الشجرة ست شعرات من شعر البرذون اه زهور مصفوفات بالعرض (١) بالذراع العمري وهو قد الزراع الحديد وسمى عمري لأن عمر أمر أن تؤخذ تلك ثلاثة أذرع صغير وكبير ومتوسط وزاد عليها قبضة اه غيث (هـ) ويعتبر ميل البلد الخارج منها لا الداخل إليها وروى عن ض سعيد الميل وعامر أنه يعتبر به دخولا وخروجاً ومثله عن الملقى ومثله في المصح وعن لى لا يعتبر به لا دخولا ولا خروجاً ^(٦) حججهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصر من مكة إلى الجبل

وص بالله ^(١) وقال زيد بن علي والناصر والأخوان وح أن مسافة القصر ثلاثة أيام فتدبرها م بالله باحدى وعشرين فرسخا ^(٢) وط ثمانية عشر ^(٣) وح بأربعة وعشرين * ثم فتى خرج ^(٤) من ميل بلده مريدا سفر البريد لم يزل يقصر (حتى) يتفق له أحد ثلاثة أمور ^(٥) فتى اتفق له أحدها صلى تماما أحدها ان (يدخله ^(٦)) أى يدخل ميل بلده راجعا فتى دخله صلى تماما (مطلقا) أى ولو رده الريح حتى دخل ميل البلد بكره منه وأدركته الصلاة قبل الخروج من الليل فانه يصلى تماما * والأمر الثانى * مما يصير به المسافر مقما فيتم قوله (أو يتعدى) وقوفه (فى أى موضع شهرا ^(٧)) يعنى إذا وقف فى جهة حال سفره وفى عزمه النهوض منها قبل مضى عشرة أيام لكنه يقول أخرج اليوم فدا أخرج فيمضى له ما يبطئه فانه عندنا لا يزال يقصر حتى يتعدى شهرا ومتى زاد على الشهر آتم ولو عزمه النهوض ^(٨) فى الحال هذا مذهب أهل البيت ^(٩) عليهم السلام * وقال ح بل يقصر أبدا مادام كذلك * الأمر الثالث * مما يصير به المسافر مقما فيتم قوله (أو يعزم) المسافر (هو أو من يريد) ذلك المسافر (لزامه على إقامة عشر ^(١٠)) وقال ح خمسة عشر يوما وقال ك وش أربعة أيام كوامل

وهو بريد البحر (١) روى عن علي عليه السلام أقل السفر بريد ذكره فى المنهاج (٢) فالبريد عنده أربعة أسابيع يوم (٣) والبريد ثلثي يوم (٤) وهذا تصريح الامام عليه السلام بأن ميل البلد لا يعتد به من جملة البريد ونسبائى (٥) والرايع رفض السفر كما يأتى فى قوله ومن قصر الخ (٦) لكن لو لم يبق من الوقت إلا ما يتسع لأربع ركعات لم يجز دخول الليل حتى يصلى لأنه قد تضيق عليه فعلها فان عصا ودخل فأت الظهر لكن يقتضيه قصرا ويصلى العصر تماما ولا يلزمه الخروج فى العكس اهـ بيان إذ لا يجب على الانسان أن يعرض نفسه للواجب وعن الفقيه على يجب أن يتبدى السفر لئلا يفسق لأن رفع الضر عن النفس واجب اهـ بستان (٥) بكيفية بدنه قرز وقيل بأكثره (٧) قيل والفرق بين هذا وبين قوله أو لو تردد أن فى هذا عزم على النهوض لكن عرض ما يبطئه بخلاف ما سيأتى فلم يعزم على النهوض قبل مضى عشرة أيام والله أعلم فى الفرق دقة (٨) فألدة قيل من طاله الامام بالنهوض ولم ينهض لم يجزه صلاته إلا فى آخر الوقت وكذا العبد الآبى والمرأة الناشئة قيل هو محتمل فيها من حيث أن لها الصلاة فى أول الوقت قال عليه السلام بل قول الفقيه حسن أقرب اهـ تجزى (٩) من الوقت إلى الوقت وفى حاشية فان كان فى وسط الشهر فالعبرة بالسدد لا بالأهلة وقرز (٩) قيل بشرط أن لا يكون قد خرج من ميل الموضع فى جميع الشهر فان خرج لم يعتد بما قبل الخروج (٨) فقد صار عندنا مقما لتعذر الشهر اهـ غيث بلفظه فيميل وعن القاضي عامر ينقل القدم لأن أصله السفر إذ لم يكن لها حكم دار الإقامة إلا فى التمام ومثله عن الهبل (٩) وهو مروي عن علي عليه السلام (١٠) فلو عزم على إقامة العشر إلا أن تسير القافلة

غير يوم الدخول والخروج * ثم فقي عزم هو ومن هو تابع له في سفره على إقامة العشر أتم ولو كانت الإقامة (في أي موضع) سواء كان براً أو بحراً وقال ح لا إقامة إلا في البنيان قيل ح^(١) ولا في دار الحرب إذا حاصره الكفار وعلى الجملة أن المسافر إذا صار في جهة غير وطنه ونوى إقامة عشرة أيام فصاعداً فإنه يصير بذلك مقياً فيتم وكذلك إذا نوى غيره من سفره تابع لسفره إقامة عشر صار التابع مقياً بإقامة المتبوع وذلك كالسكر مع السلطان والعبد مع سيده^(٢) والمرأة مع زوجها^(٣) والأجير الخاص مع المستأجر^(٤) والملازم بقضاء الدين حيث أئزمه الحاكم أن لا يفارق غريمه^(٥) حتى يوفيه والملازم أيضاً حيث حلف أو عزم^(٦) أن لا يفارق غريمه حتى يقضيه وقيل ع الملازم بالفتح يكون حكمه حكم الملازم بالسكر قبل حكم الحاكم إذا صار إلى الحاكم وبعد الحكم العكس^(٧) قال مولانا عليه السلام وهذا حيث كان التابع في عزمه ملازمة للتبوع في إقامته وسفره وسواء كان المتبوع ممن تجب طاعته^(٨) أم تجب مخالفته^(٩) (أو) عزم على إقامة المشرقي (موضعين^(١٠)) متقاربين والتقرب أن يكون (بينهما دون ميل^(١١)) فإنه يتم ولا يضر تنقله في خلال العشر بين الموضعين المتقاربين لأنهما في حكم الموضع الواحد لكون الليل يجمعهما فأما لو كان بينهما ميل

أو نحو ذلك فليس بعزم فيقصر اه نجري (هـ) مع اتحاق المذهب في قدر الإقامة والموضع والمسافة (هـ) هذا الكلام في لزوم السفر والإقامة فأما في المذهب فلا يلزم العمل بمذهب المتبوع لو اختلف مذهبه في المسافة التي يصير بها مقياً بنية إقامتها وفي سفر المسافة التي يلزم فيها القصر بل يعمل بمذهبه اه صميتري وكذا أيضاً لا يكون حكم الملازم حكم الملازم إلا في غير الوطن لافيه فلا يكون حكمه فيه حكمه بل يقصر وقرز^(١) هو لأبي حنيفة^(٢) فلو كان العبد بين اثنين فسافرا به ثم وصلا إلى موضع فنوى أحدهما الإقامة والآخر لم ينوها فلهه يقال يقصر لأن أصله السفر وقيل بخير بين القصر والتمام اه مفتي والمقرر أن العبرة بنية العبد في سفره وإقامته وفي دخوله ووطن أحد السيدين يكون حكمه حكم التردد ويقصر إلى شهر ذكر معناه لي وقيل العبرة بمن كان معه فإن كان مع المسافر قصر وإن كان مع المقيم أتم وهو ظاهر الشرح^(٣) والزوج مع زوجته في سفر الحج ولفظ حاشية إلا في حجبها الفرض حكها في ذلك حكم نفسها مع وجود المحرم وإذا استأجرت زوجها كان حكمه حكمها وقرز^(٤) والمشترك إذ العبرة بالزعم قرز^(٥) فيكون من عليه الدين تبعاً لمن له الدين^(٦) للاحكم للحلف وحده وأما يصير بالزعم^(٧) لأن صاحب الدين يقوم لطلب حقه^(٨) كالامام والزوج^(٩) كالسلطان الجائر^(١٠) أو موضع قرز^(١١) قيل إذا عزم على الوقوف على طرف الموضعين وبين الطرفين ميل فصاعداً وقصر ولو بين أولهما دون ميل قال التجري وظاهر الكتاب خلافه

فساعداهما متباعدان فلا تنفع نية الإقامة فيهما في قطع حكم السفر قيل ف ولا بد أن تكون هذه العشرة الأيام متصلة فلو عزم مسافر على إقامة في موضع سنة أو أكثر على أن يخرج في كل عشرة أيام إلى موضع خارج من ميل البلد لزيارة رحم أو لقضاء حوائجه من سوق أو نحوه فيحتمل أن يقال لا يزال يقصر لأنه لم ينو إقامة عشرة أيام متصلة ويحتمل أن يقال بيم^(١) لأن مثل هذه الأمور يفعلها القيم وأيضا فإنه لا يسمى مسافراً ﴿ قال عليه السلام ﴾ وهذا أقرب (ولو) عرض له العزم على الإقامة بعد دخوله (في الصلاة)^(٢) وقد نوى القصر (فانه يتمها أربعاً ويبقى على ما قد فعل ذكره ط وقال ع بل يستأنفها بنية التمام^(٣) و (لا) يصح (المصكس) من هذه الصورة وهو أن يدخل في الصلاة تماماً بعد أن نوى الإقامة ثم يعرض له بعد الدخول في الصلاة العزم على النهوض وترك الإقامة فانه لا تأخير لنيته هنا فلا يقصر بل يتمها على ما قد نواه أولاً لأنه لا بد من الخروج من المبل مع عزم السفر (غالباً) احترازاً مما لو عزم على السفر حال الصلاة وهو في سفينة فسارت به حتى خرجت من المبل وهو في الصلاة فانه يقصر^(٤) قال السيد ح إلا أن يكون قد صلى ثلاثاً أتمها أربعا ومن اتفق ح يقتصر على الثلاث وتكون الثالثة كالنافذة^(٥) (أو لو) دخل بلدًا و (تردد) هل يخرج منه

^(١) وقواه المقتضى وحيث وقواه في البحر والأتار واختاره م بالله محمد بن القاسم والمتوكل على الله وكثير من المشايخ^(٢) فان كان إماماً مسافر فيعزل ويفرق بين هذا وبين ما تقدم أن دخوله هنا صحيح فليس كن صلى خلف مقيم في الأولين اه مفتي (١) وقرره المتوكل عليه السلام وقرره لأنه يعتبر الانتهاء وقد تقدم نظيره للهبس في قوله ومتى احتل (١) وقيل تبطل لخروجه قبل الامام اه شامي^(٣) وفرق بين هذا وبين صلاة الجمعة إذا تفرق الناس قال في تلك انه يبنى والفرق أن الظهر والجمعة كالصلاة الواحدة اه زهور وقيل ح الجواب ان الجمعة إذا قامت قضائها أربعاً فيصبح البناء وهنا إذا قامت الصلاة قضائها^(٤) وهكذا من نوى التمام جاهلاً فانه يقتصر على ركعتين (٥) فائدة ما حكم الصغير والمجنون والحائض لو خرجوا الى جهة الريد ثم ما توسطوا الجهة بلغ الصغير وعمل المجنون وطهرت الحائض هل يقصروا أو يمتوا قال عليه السلام لم أقف في ذلك على نص ولا أقرب عندي أنهم يحتفظون في الحكم فالمجنون يتم صلاته لأنه لم يحصل له العزم على سفر الريد وكذلك الصغير الذي لا يملك وأما المميز والحائض فيقصران لحصول العزم على سفر الريد منهما فافهم اه نجري قال في السلوك أما المميز فالأولى أن يتم صلاته لأنه لاحق لنيته قبل بلوغه اه تكميل^(٦) الأولى أن تكون كزيادة الساعي إذا النفل بركعة لا يصح وعن إمامنا المتوكل انها كالقريضة لأنه أتى بها في حال وهي واجبة عليه وأيضاً

قبل مضي عشرة أيام أو بعدها فانه يقصر ^(١) ذكره ص بالله وقال الاستاذ بل يتم ^(٢) ويكون ذلك منتهى سفره قيل ح مراده إذا كان في الأصل منتهى سفره فاما لو كان ناولا مكانا أبدا منه لم يكن هذا منتهى سفره اجماعا فيقصر الصلاة * قال مولانا عليه السلام ورجع المتأخرون للذهب قول ص بالله أنه يقصر المتردد سواء كان منتهى سفره أولى وهو الذي اخترناه واعتمدناه في الأزهار لأن قولنا أو لو تردد ^(٣) عطف على قولنا غالبا ^(٤) ﴿فصل﴾ (وإذا) ظن المصلي أن المسافة تقتضي القصر فصلي قاصرا ثم (انكشف ^(٥)) له بعد الفراغ (مقتضى التمام وقد قصر) وهو أن ينكشف فيها ظنه بريدنا أنه دون بريد ^(٦) فإذا علم ذلك (أعاد) الصلاة (تماما) سواء كان الوقت ^(٧) باقيا أم قد خرج لكنه إذا قد خرج كان قضاء * قال عليه السلام وتسميتنا لها إعادة مجاز (لا العكس) وهو حيث ظن أن المسافة دون بريد فصلي تماما ثم انكشف أنها بريد فانه لا يسيد قاصرا ^(٨) (إلا) إذا انكشف له الخطأ (في الوقت) وقد بقي منه ما يتسع للإعادة فانه يعيد لا إذا قد خرج الوقت فلا قضاء لأجل الخلاف في أن القصر رخصة (ومن قصر) الصلاة عند خروجه من الليل

فانه يصح الاتمام به فيها وقرز ^(١) رجوعا إلى الأصل الثاني لأن الأصل الأول قد تغير وقد صار الأصل قبل التردد هو السفر فيرجع إليه عند التردد وهو الأصح * (٢) إلى شهر قرز ^(٣) وهذا رجوع إلى الأصل الأول وهو عدم السفر ^(٤) أما لو تردد في الأياب والمجاورة قصر وقفا قال في بيان ابن معوضة ويجب البحث في الامارات التي يحصل بها القطع على الإقامة والخروج إذا تمكن فلو وصل إلى الامام أو غيره لقضاء حاجة وجبل متى تنقضي فعليه أن يسأله لكم تنقضي حتى يعمل بحسبه وبين ذلك مولانا عليه السلام وبني عليه بيان ابن مظفر اه تكيل والأولى يعمل بظنه وقرز ^(٥) قال سيدنا محيي جده عطفه على معنى غالبا لم يهد وإلا فالمنع مستقيم ^(٦) أو بقي الامر ملتبسا اه ح ^(٧) لا لو ظن أو التيسر انه مقتضى التمام فلا يضر لأن الظن لا ينعض الظن قيل لعل هذا بعد الفراغ لا قبل الفراغ من الصلاة التي هو فيها وكذا المستقبل فيصلي بالظن الثاني وقرز ^(٨) هذا إذا كان سفره من دار الوطن لا من دار الإقامة فيعيد في الوقت لأن فيه خلاف الامر وفائدة الخلاف تظهر بعد خروج الوقت فيقضي إذا كان من دار الوطن لا من دار الإقامة لأجل الخلاف ^(٩) والفرق أنه في الأولى لم يقل بدون البريد أحد إذ لم يمتد بخلاف داود الا حيث هو من أهل الثلاث وانكشف دونها وفوق البريد فانه مثل الأخرى وقال الامام في البحر قلت واقضاء السفر بخروج الوقت لا ارتفاع الخطاب حيثئذ اه ح فصح قلت والقياس الاعادة لأن الخطاب باق فيعيد تماما والصلاة كلا صلاة اه مفتي ومثله في الزهور

مريداً لمسافرة بريد (ثم) أنه بعد الفراغ من الصلاة (رفض السفر لم يعد) ^(١) ما قد صلى (ومن تردد في البريد آثم) الصلاة ولم يقصر وأعلم أن التردد على وجهين أحدهما أن يريد السفر إلى جهة معينة ولا يدري هل مسافتها بريد أم أقل ^(٢) بل يتردد في ذلك * الوجه الثاني * أن يخرج من بلده في طلب حاجة ولا يدري هل يجدها في دون البريد أم في أكثر وليس لها جهة معينة فيفهم قدر المسافة فحكمه في هذين الوجهين أن يتم صلاته ولا يقصر فلو قصر في الوجه الأول أعاد تماماً في الوقت وبمده إلا أن ينكشف له أنه يريد أجزاءه على قول الانتهاء ^(٣) وأما في الوجه الثاني فلا يزال يتم ^(٤) (وان) عرف أنه قد (نمدها) أي تمدى البريد ^(٥) (كالمأثم) وطالب الضالة وغيرها والمأثم هو الذهاب إلى غير مقصد ^(٦)

^(١) فإن قلت فما الفرق بين هذه الصورة وبين من ظن أن المسافة بريد فقصر ثم انكشف أنها دون بريد فقلت بعيد هنالك وقتلنا لا يبعد * قلت الفرق بينهما أنه حيث قصر ثم رفض السفر قصر وقد حصل موجب القصر وهو العزم على البريد فصحت صلاته بخلاف من ظن المسافة بريقاً فانكشف النقصان فإنما قصر وعزمه متعلق بدون البريد في نفس الأمر فلم يمتعه الإعادة اهـ غيث لفظاً (٢) أما لو رفض بعد مجاوزة البريد فلا حكم لرفضه ما لم ينو الإقامة والوالد حفظه الله قرر عن سيدنا محمد المجاهد أنه لو رفض بطل سفره ولزمه الاتمسك ولو كان الرقص بعد مجاوزة البريد وجعل هذا رايماً لا يصير به المسافر مقياً قيم وكلام الأزهاري يحتمله اهـ ح لى لفظاً (٣) ذكره الفقيه وصاحب الشامل وهو قول السيد ح والفقهاء ح ف قال في الباقوة وهو مروي عن الهادي عليه السلام وذلك لأن صلاته أصلية (٤) مفهومه أنه إذا لم يكن قد صلى صلى تماماً (٥) فكان الاضراب سبباً في التمام وهذا أمر مراراً اهـ ينبغي وهو مقتضى التمام غير الثلاثة الأمور المتقدمة اهـ لفظ الفتح وشرحه ومن رفض السفر قبل البريد آثم ما هو فيه وبالأولى ما لم يقصر اهـ فأما بعد البريد فقد ثبت حكم السفر ولا تبطل إلا بأحد الثلاثة المتقدمة اهـ هامش وابل (٦) لعله قبل الخروج من البريد كما ألقاه كلام شرح الفتح فأمل (٧) لو دخل المسافر في صلاة وهو ظان أن صلاته أربعة ونسي كونه مسافراً فلما تم له ثلاث ركعات ذكر أن صلاته ركعتان قصر آثماً تسد صلاته لأنه زاد ركعة عمداً ولا تكون كزيادة الساهي اهـ مفتي فأمل اهـ هبل ^(٢) ويكنى الظن في البريد قرز ^(٣) وعلى قول م بالله يجوز القصر إذا انكشف البريد فأخذ له من هذا القول أنه يقول بالانتهاء ^(٤) فإن قصر أعاد في الوقت وبمده ^(٥) ما لم يكن سفره من دار الإقامة إذ أصله السفر فيقصر اهـ وظاهر الاز هنا وفي قوله بريد عدم الفرق قرز (٥) وأما السائح في الأرض فإن كان بنية العاش أينما حصل وجب التمام وإن كان بنية السياحة في الأرض وجب عليه القصر أبداً ما لم ينو إقامة عشرة أيام اهـ زهور وقرز (٦) إلا في رجوعه اهـ ن ^(٧) إلا راجعاً بريداً اهـ فتح

مبين فانه لا يزال يتم صلاته في حال هيامه ما لم يعزم على قطع مسافة البريد ^(١)

﴿ فصل ﴾ (والوطن ^(٢) وهو مانوى) للمالك لأمره (استيطان) أى أن يتخذ وطناً قيل ح س ف وإنما يصير وطناً بشرط أن يعزم على البث فيه ^(٣) أبداً غير مقيد الانتهاء ^(٤) قيل ع وكذا إذا نوى مدة لا يعيش أكثر منها وفي الروضة ^(٥) عن ص بالله وقواه الفقيه ل أقل الاستيطان سنة * قال مولانا عليه السلام وقولنا للمالك لأمره احتراز من العبد والصبي ^(٦) والمجنون فانه لا حكم لاستيطانهم ^(٧) ولو نواه لأنهم غير مالكين لأمرهم (ولو) نوى أنه يستوطنه (في) زمان (مستقبل ^(٨)) نحو أن يقول عزمت ^(٩) على أنى أستوطن بلد فلان بعد مضي شهرين من وقتى هذا أو أكثر فانه يصير وطناً بهذا العزم ^(١٠) وتتبعه أحكام الوطن قال ص بالله بشرط أن يكون ذلك الزمان الذى وقت بمضيه مقدراً (بدون سنة ^(١١))

^(١) وهل يميل من موضعه مع العزم أو يكفي مجرد العزم يأتي على الخلاف بين الامام المهدى والسيد ح والفقيه ح اه وعن القاضي طاهر يكنى نقل القديم ^(٢) ولا يفرض بذكر لفظ المحدود في الحد قال عليه السلام لأن لفظ الاستيطان معلوم من اللغة ضرورة وذلك لأن فهم الاستيطان لا يتوقف على فهم الوطن فافهم (*) فان قيد ذلك بشرط نحو إن حصل لى في بلد كذا ما هو كذا وكذا استوطنها أو إن ملكها إمام عادل أو نحو ذلك كان وطناً من عند حصول الشرط اه غيث ولا بد من حصول الشرط في دون السنة من وقت التية اه ولفظ كب وأما إذا نوى استيطانه من بعد حصول شرط فان كان الشرط مجهولاً لم يصير وطناً حتى يحصل الشرط وإن كان الشرط قطعاً معلوماً فان كان قدر سنة فادونها صار وطناً من الحال وإن كان أكثر من سنة لم يصير وطناً حتى تكون المدة سنة فادون وهو باق على تنبه ذكر ذلك ص بالله (٥) وأما الوطن المستوطن لآباء الشخص مثلاً وهو ساكن فيه فلا يحتاج إلى نية بل هو وطن إلا أن يضرب عنه وظاهر از خلافه وقرز ^(٦) ينظر ما الفرق على كلام الفقيه س بين هذا وبين ما ساقى في النكاح روى طاهر عن الفقيه س أنه إذا نوى مدة حياته صبح ^(٧) ولو بالوت ولا يصح ^(٨) روضة المدحجى ^(٩) وكذا الزوجة اه وعن الملقى يصح استيطانها لأنها مالكة لاجرها (١٠) وأما المكاتب إذا استوطن ثم نفذ عتقه هل يكنى نية الاستيطان الأولى اه ح لى لفظاً في بيض الحواشي لا يصح استيطانه لأنه غير مالك لأمره ولأنه لا يتبعض (١١) ولو ما ذوبين ومثله في ح لى ^(١٢) وكذا لا يصير وطن السيد للعبد وطناً قرز ^(١٣) فائدة إذا نوى أنه مستوطن هذا البلد في كل سنة يوماً صارت وطناً ذكره في تعليق الزيارات الفقيه ف وقرز ورجح مولانا عليه السلام انه لا يكون وطناً وإنما يكون دار إقامة ولعله يفهم من إطلاق عبارة الأزهار وعبارة الإثمار نوى استيطانه من غير حد اه تكيل ^(١٤) الأولى أن يقول استوطنت بلد فلان بعد شهرين لأن العبارة توهم أنه عازم ولما يفصل اه شامى ^(١٥) من الحال ولا عبرة بمضى ما قيد به اه ن ^(١٦) المراد سنة فادون اه بمرور وكب (١٧) كما قال عليه السلام يعلم المستأن من الحربي انه إن زاد على السنة منع الخروج وصار ذمياً اه مما يصلح أن

فأما لو عزم على أنه يستوطنه بعد مضي سنة فصاعدا لم يصح بذلك العزم وطنا ^(١) حتى يبقى منه دون سنة (وان تعدد ^(٢)) الوطن بأن يريد استيطان جهات متباعدة فإن ذلك يصح وتصير كلها أوطانا (و) اهل أن دار الوطن (تحالف دار الإقامة) من ثلاثة وجوه ودار الإقامة هي ما كانت مدة البث فيها مقيدة الانتهاء بغير اللوت ^(٣) * الوجه الأول * (بأنه يصير وطنا بالنية ^(٤)) ولو لم يحصل دخوله وذلك حيث نوى أنه يستوطنه في مدة مستقبله فانه قد صار وطنا بمجرد النية قبل دخوله ودار الإقامة لا يثبت حكمها بمجرد نية الإقامة فيها بل لا بد مع النية من الدخول فيها وقائمة هذا الاختلاف أنه لو مر بالمكان الذي قد نوى استيطانه في مدة مستقبله ولما تنقضى وهو قاصد إلى جهة خلقه فانه يتم صلاته فيه بخلاف دار الإقامة فيقصر * الوجه الثاني * قوله (قيل و) تحالفه (بأن) من خرج من وطنه إلى جهة فانه (لا) يفصر (صلاته إذا خرج) منه (إلا) أن تكون المسافة التي يريد قطعها مساوية (لبريد ^(٥))

يكون عليه بهذا القيد ما فهم من تربيته صلى الله عليه وآله وسلم من أقام في دار الحرب سنة لمافيه من الدلالة على أن الاضراب من المكان فوق ذلك يخرج المضرب عن أن يكون من أهل ذلك المكان والناوي استيطان المكان بعد سنة مضرب عنه سنة فيلزم أن لا يعدم أهله فلا ذيت وطنا له بخلاف من نوى استيطانه قبل السنة فهو كالقيم في دار الحرب دونها لأن كل واحد منهما يعدم من أهل ذلك المكان وليس بخارج عنه اه من خط الامام المظهر عليه السلام (٥) وأما صاحب الحريص (١) والثناء فيكون إقامته على حكم دار الإقامة ذكره الدواوي ورجحه مولا ناعلي السلام وقد ذكر معناه في التكميل (١) وقيل ان لها حكم دار الوطن قرز ^(١) وهو باق على نيته اه زهور وقرز ^(٢) ولهذا قائمة وهو أنه لو نوى استيطان بلد قريب مكة ومات في الأبعد منه وقد أوصى بحجة حج عنه من الموضع الذي نوى وإن لم يدخله اه زهور ^(٣) صوابه بالموت وفي شرح الزوائد عن الامام وما قيل بالموت فهو دار إقامة ^(٤) وعن من بالله أنه يصير وطنا بمجرد الزوجة (١) لما روى أن عثمان بن عفان صلى بنى أربع ركعات فأنكر الناس عليه فقال يا أيها الناس إني تأملت بمكة منذ قدمت وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من تزوج ببلد فيصلي صلاة المقيم وفي لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا تأهل للمسافر في بلد فهو من أهلها يعني أنه يصلي صلاة المقيم إربا وإني تأملت بها منذ قدمتها ولذلك صليت إربا اه ظفاري (١) وعند أهل المذهب أن الزوجة لا تصير وطنا ولم يصح عند أهل المذهب الدليل اه طاهر وقرز ^(٥) فرح فان تعدد ميل موضع إقامته لا إلى بريد عازما على الود لتأم الإقامة فلا يقصر إذ لا يصير به مسافرا ولا يخرج عنه كونه مسافرا لئلا ولا عرفا وقد قيل يقصر وهو غلط محض لاوجه له اه بحر

فصاعدا فإذا كانت دون ذلك لم يقصر ^(١) بخلاف دار الإقامة فإنه إذا خرج منها إلى جهة أخرى خارجة من المبل فإنه يقصر ولو كان بينه وبينها دون بريد وهذا ذكره الأثير ^(٢) وقال الفقهاء ح ل مد ^(٣) أنه لا يقصر إلا أن يريد مسافة بريد كالوطن سواء ^(٤) قال عليه السلام وهو الذي تختاره إذ لا يخرج بذلك عن كونه مقما ومهما سمى مقما وجب التمام قال وقد أشرنا إلى ضعف هذا الفرق بقولنا قيل * الوجه الثالث * قوله (وتوسطه يقطعه ^(٥)) يعني أن توسط الوطن يقطع حكم السفر وصورة ذلك أن يريد الإنسان وصول جهة بينه وبينها بريد لسكن له وطن متوسط بينه وبين الجهة المقصودة وبينه وبينها دون بريد وهو عازم على المرور بوطنه ^(٦) فقال من بالله وض زيد وهو ظاهر قول ط أن توسط الوطن يقطع حكم السفر فلا يقصر ^(٧) ومن على خليل أن توسطه لا يقطع حكم السفر فيقصر إلا في داخل الوطن فيتم فإذا خرج لتمام ذلك السفر قصر (ويتفقان ^(٨)) يعني دار الوطن ودار الإقامة (في) أمرين أحدهما في (قطعها حكم السفر ^(٩)) ومعنى ذلك أنه إذا سار إلى جهة من غير وطنه قاصدا إلى جهة خلقه ومر بوطنه فإنه يتم صلاته مادام في الوطن حتى يخرج من مبله لتمام سفره فإذا خرج منه قصر إن كان بينه وبين مقصده بريد وهكذا حكم دار ^(١٠) الإقامة

(١) مفهومه ولو أضرِب عنها اه ينظر (٢) أحمد بن الحسين (٣) وهؤلاء الفقهاء تلامذة الأثير م (٤) قال في الباقية الخلاف إذا لم يضرب عن الإقامة وأما إذا أضرِب قصر بخلاف (٥) صوابه يمنه لأن التقطع لا يكون إلا بعد وجوب القصر اه معيار وأما يقطعه فهو مستقيم على قول ابن الخليل اه ح ل (٦) بخلاف دار الإقامة وصورة أن يخرج إلى مكان دون بريد فلما خرج إليه أراد السفر إلى موضع بينه وبينه بريدا ودار الإقامة متوسطة فإنها لا يقطع حكم السفر لأنها قد خرجت بمقصده اه ح ل أي مقصد خروج البريد (٦) وسواء مر بوطنه مع العزم أم لا قرز (٧) ابتداء وانتهاء قرز (٨) والفرق بين هذه والأولى أنه غير لازم في هذه على المرور بوطنه بخلاف الأولى (٩) دخولا وتوسطا قرز (١٠) شكل عليه ووجه أنه إذا عزم على سفر البريد وفي النية أنه يقيم في وسطه عشرا فصاعدا فإنه يتم وليس كذلك بل يقصر ابتداء لانه عازم على سفر البريد ولم يصير المسكن دار إقامة قبل دخوله وفي الانتهاء قد بطلت بالخروج من المبل مع الاضراب وإنما صورة الاتفاق في قطع حكم السفر إذا دخل ميل دار الإقامة بنيت كونه دار إقامة لأنه لا يصير دار إقامة إلا بالدخول في مبله مع النية اه يقال هذه إقامة ثانية لهذا فلا تامة ومثل معناه عن الإمام شرف الدين (٥) قال مولانا عليه السلام ومعنى الاتفاق أنه إذا دخلها ناويا إقامة عشرة أيام كان كالوطن إذا دخله أقطع سفره مطلقا فقد اعتقا في قطعها حكم السفر هذا معنى ما ذكره عليه السلام ولا يقصر الا زهرا بشر هذا التفسير اه تجري (٥) إذا دخلها ونوى إقامة عشرة اه ح بحر

(و) الأمر الثاني مما يتفقان فيه هو انهما يتفقان في (بطلانها بالخروج^(١)) منها (مع الاضراب^(٢)) وأما لو خرج منها ولم يضرب فدار الوطن لا يخرج عن كونها وطنا وأما دار الإقامة فن قال أنه يقصر اذا خرج من ميلها وهو الأميم فقد حكم بانها قد خرجت عن كونها دار إقامة بالخروج من ميلها ومن قال أنه لا يقصر ولو خرج من ميلها إلا أن يريد مسافة يريد وهم الفقهاء لحي مدقق حكم بانها لا تبطل بمجرد الخروج إلى دون البريد بل لابد من الاضراب معه

﴿ باب صلاة الخوف ﴾^(٣)

الأصل فيها الكتاب والسنة^(٤) أما الكتاب قوله تعالى * وإذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة الآية^(٥) * وأما السنة فلأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها^(٦) مرارا وبذهبنا انهما جائزة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو قول الأكثر وقال الزنى وأحد الرايين عن ف أنها غير جائزة^(٧) (وشروط) صحة صلاة (جاعة الخوف) المذكورة في الآية

(١) أما دار الإقامة فهي تخرج بثلاثة خروجه من ميلها مضرباً أو خرج من ميلها غير مضرب ثم أضرب أو خرج منها إلى البريد وإن لم يضرب فهي تخرج بأي هذه الثلاثة فلو رجع إليها وهو ناوي السفر قد خرج وأما دار الوطن فإذا خرج من ميلها مضرباً ثم وقف بعد خروجه من الليل أتم لأنه أشبه المأثم وأما دار الإقامة فيعود عليه حكم السفر الأول^(٢) ولا بد أن يكون الاضراب غير مفيد الانتهاء اهـ ح لفظاً (٣) والمضرب من دار الوطن يصير حكمه مع الخروج من ميله كالمأثم والمضرب من دار الإقامة يقصر إذا صله السفر اهـ عامر وشامي ونهاي ولا يحتاج إلى الميل وقيل يكون كالمأثم من غير فرق بينهما والله أعلم كما هو ظاهر الأزهار من قوله مريداً وقواه المتوكل على الله عليه السلام^(٤) وهذه الصلاة فاضلة لكونها مخلوطة بالجهاد وهو من أفضل القرب والعبادة اهـ ارشاد^(٥) واجماع العرة اهـ شفاء^(٦) وكذلك قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الآية هذا حفظه من المحققين أعنى انها دالة على صلاة الخوف ويكون التقصر قصر صفة إذ يخرجون قبل الامام وأنه لا يحسن أن يمتنع بها في صلاة التقصر لو جهين أحدهما أن شرط الخوف وهو غير شرط فيها والثاني أنه قال ليس عليكم جناح الآية والتقصر عندنا واجب وقد اجدا البخاري باب صلاة الخوف بهذه الآية وإن كان فيها قصر قدر وصلة اهـ ح فتح^(٧) بصفان وذات الرقاع بعين مضمومة وسين مهملة وهي قرية جامعة على ستة وثلاثين ميلاً من مكة روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها أربعة وعشرين صلاة وقد اختلف في تسعة ذات الرقاع قيل انه اسم جبل مختلفة بقاعه ما بين أسود وأحمر وأصفر وقيل اسم لأرض خشنة مشي فيها ثمانية فر فذهبت أظفارهم فكانوا يعصبون على أقدامهم بالغرق اهـ بستان^(٨) فأخذ بمفهوم الشرط فيختص ذلك بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقال غيره لا يختص به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما أجمعوني

الركعة أربعة فتي كملت صحت هذه الصلاة ولو كان الخوف (من أي أمر) أي سواء كان آدمياً أم سبياً أم سيلاً جراً أم ناراً أم بيراً أم شجاعاً ^(١) أم نحو ذلك ^(٢) وقال صاحب الوافي لا تصح إلا حيث الخوف من آدمي ^(٣) م ولا يكفي مجرد الخوف أي هذه الأمور في صحة هذه الصلاة إلا حيث ذلك الخوف ^(٤) (صائل) أي طالب لذلك الخائف كالدنو أو في حكم الطالب كلنار فإذا حصل الخوف على هذه الصفة صحت الصلاة الموصوفة بشروط أربعة • الأول أن يكون ذلك الخائف (في السفر) ^(٥) (الموجب للقصر فلو كان في الحضر لم تصح وقال ح وش تجوز في الحضر ومثله من زيد بن علي (و) الشرط الثاني أن لا يصلبها ذلك الخائف إلا عند خشية فوتها وذلك في (آخر الوقت) ^(٦) للمضروب لها وذلك لأنها بدل من صلاة الأمن ^(٧) وقال ح وش تجوز في أول الوقت ^(٨) ومثله من م بالله (و) الشرط الثالث (كونهم محققين) ^(٩) يعني الجماعة فلو كانوا مبطلين لم تصح ^(١٠) فإن صلوا وجب على الطائفة الأولى الإعادة ^(١١) • الشرط الرابع أن يكونوا

أصلي ولأن الأئمة عليهم السلام تابعون عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم اه شرح بحسب آية (هـ) لنا صلاة حذفة بالجيش في طبرستان ولم ينكر اه بحر لفظاً وصلاة على عليه السلام لآلي الهمري وزيد ابن علي عليهم في الكوفة وغيرهما من القرابة والصحابة اه هامش هداية (هـ) حجتها ان الاسلام قد ظهر فلا حاجة اليها قوة الاسلام وقيل انها مختصة بقوله وإذا كنت فيهم اه بستان قوله من أي أمر بناء على الاصل من صحة القياس على ماورد على خلاف القياس ^(١) الخش ^(٢) الحية والجراد وتصادم السفن ^(٣) وغلظه اوط لأن الدليل لم يحصل بين خوف وخوف وهو قوله تعالى فان غفتم فرجالا أو ركبانا ومثل قول الوافي قال بعض الظاهرية ولا وجه له اه بستان ^(٤) قال في الانتصار وسواء كان الخوف على النفس أو المال لهم أو لغيرهم وسواء خافوا على نفوسهم أم على غيرهم مسابين أو ذميين وهو ظاهر الكتاب اه يحيى حميد وبهران ^(٥) لقوله تعالى إذا ضربتم في الأرض الآية ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها إلا في السفر وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي اه بستان ^(٦) ولم ينهض على الشرط دليل فينظر ^(٧) فإن زال العذر وفي الوقت بقية فالأولون كالتميم إذا وجد الماء على المذهب كذا في البحر قلت وإذا لحق الصلاة الثانية قص باستبدال القبلة أو ركوب كانت كاولي والله أعلم وفي البحر مبني على انها بدلية وهو المذكور في الكتاب قال في القيث وقد صرح القاسم والهادي وأبو العباس بذلك اه تكييل ^(٨) ويصلي تماماً ^(٩) لأن الله تعالى جعل للوثم أن يقصر صلاته من صلاة الإمام لعذر وهو الخوف من العدو والمبطل لا عذر له لأنه يمكنه الكف عن القتال ومق كف من اه صيتري ^(١٠) حيث كان امام الصلاة عدلاً نحو أن يكون أسيراً ^(١١) وأما الإمام فهو محق إذ لا يصح الاتهام بياغ اه كب كان يكون محبوباً أو بأن يكون مسافراً فصلى وصلوا خلقه إذ لو

(مطلوبين^(١) غير طالين إلا) أن يطلبوا العدو (خشية الكر)^(٢) وهو أن يخافوا إذا تركوه أن يعول عليهم فينتد نصبح صلاتهم وصفها أن ينقسم للسودن طائفتين فتصعب أحدهما بازاء العدو متسلحين^(٣) ويفتتح الامام الصلاة بالطائفة الأولى قال عليه السلام وهو الذي قصدناه بقولنا (فيبلى الامام^(٤) ببعض) من الجند الذي معه (ركعة) والبعض الآخر بازاء العدو ثم يقوم ويقومون (ويطول) الامام القيام^(٥) بقرائه^(٦) (في) الركعة (الآخرى) حتى تم الطائفة التي معه صلاتها وهي تنعزل عن الالتئام به^(٧) بعد القيام إلى الركعة الثانية فيثبت قائماً (حتى يخرجوا)^(٨) من الصلاة بأن يسلموا وينصرفوا يقفون موافق أصحابهم (ويدخل الباقيون^(٩)) مع الامام في الركعة الثانية وهو قائم فاذا سلم الامام قاموا فاتموا صلاتهم هذا إذا صلوا غير المغرب وأما إذا صلى بهم المغرب فإنه يصلي بالطائفة الأولى ركعتين * قال عليه السلام وهو الذي قصدناه بقولنا (ويتنظرون) صلاة (المغرب)^(١٠) (في حال كونه^(١١)

كان غير محق لم يصح الالتئام به أو أنه تاب وصلوا خلفه اه لعله لكن لو قيل تبطل عليه بالانتظار إذا كان كثيراً لم يبعد ذكر معناه الفقيه ف قلنا في موضعه اه ع في فلا تصد لأنه كما ينتظر الامام اللاحق^(١) هلا قد دخل هذا الشرط في قوله صائل لعله يقال لمعطف عليه قوله إلا لخشية الكر^(٢) ولو بعد زمان طويل (*) أو أمر الامام^(٣) ندبا ووجوباً عند القاسم عليه السلام فإن تركوه لم تصد خلاف داود قلنا العيرة بالسدة اه بجر معنى وندب أيضا للمسلمين أن يكونوا متسلحين^(٤) الأمر للندب عند الأكثر ومن أوجب صلاة الجماعة جعل الأمر للوجوب (*) مسألة ولو صلى كل طائفة مع إمام جاز لكن السنة أن يصلوا مع إمام واحد كما ذكرنا فله صلى الله عليه وآله وسلم اه يان (*) مسألة وإذا صلى مع الأولين من هو مقيم انتظر مع الامام قائماً ومتى سلم الامام قام وأتم صلاته اه يان معنى ويكون انتظاره ندبا للامام كما يقف معه للتشهد وإن لم يكن موضع قعود له اه بستان (*) قلت وقياس المذهب انها ان أمكنت فرادى كاملة يجب ترك الجماعة إيثارة للأصلية على البدلية اه بجر والظاهر أنه قياس المذهب لولا ورود الدليل بفعلا وهو الحق^(٥) ندبا^(٦) أو بغير قراءة وقواء المتقى^(٧) ظاهر هذه العبارة أنه لا يحتاج إلى نية العزل والإظهار أنه لا بد من نية العزاء كما يأتي في شرح قوله وتصد بالعزل^(٨) ولا يجب عليهم الخروج وإذا أتوا مع الامام جاز اه غاية^(٩) إن أرادوا اه شرح فتح لأن الجماعة غير واجبة فإن عزلوا ولم يأت الآخرون فسدت على الأولين بعد فصل ركن مع نية العزل وقرز^(١٠) لكن ينظر لو قاموا بنية العزل بعد أن ظنوا أن الامام قد صار منتظرا ثم قام بعد ذلك قال شيخنا المتقى رحمه الله تصد بطريق الانكشاف والقياس أنها لا تصد لأنهم متعددون بظنهم^(١١) وأما في صلاة الجمعة فتنها تدخل الطائفة الأولى يستمعون الخطبة وواجب الثانية ثم ينصرفون يقفون بازاء العدو ويدخل الباقيون يستمعون باقي الخطبة ويصلي بهم كما في التناثية

فأعدا (متشهداً ^(١)) التشهد الأوسط (و) إذا سلت الطائفة الأولى فانه (يقوم لسجود
 الباقيين) وهم الذين وقفوا بإزاء العدو فيدخلون معه بعد قيامه للركعة الثالثة فإذا سلم
 أمموا صلاتهم (وتصدق) صلاة الخوف على المؤمنين باحد أسرين * أحدها (بالركل ^(٢)) حيث
 لم يشرع) وذلك نحو أن يسلموا صلاتهم قبل قيام الإمام للركعة الثانية فيقوموا قبله بنية الركز
 والركل إنما هو مشروع بعد قيامه ^(٣) للركعة الثانية وفي المغرب عند ^(٤) قعوده للتشهد
 الأوسط فلو ركعوا قبله أو بعده ^(٥) فسدت عليهم * قال عليه السلام وقد ذكر الفقهاء
 من ^(٦) أنهم لا يسيرون منركلين بمجرد نية الانزعال بل لابد أن ينضم إلى نية الركز فعل
 ركن ^(٧) بنية الانزعال وان كان ظاهر قول ع أنه ينزل بمجرد نية الركز ^(٨) (و) الأمر
 الثاني (بفعل كثير ^(٩)) فله المصلي (تخيال كاذب) نحو أن يظن اليه أن العدو صال للقتال
 فيقتل لقتاله اختلاطاً طويلاً ^(١٠) فإذا ذلك الوهم كاذب فانه في هذه الحال يمد الصلاة

أه بمان معنى وهل يشترط أن يبقى معه ثلاثة من الطائفة الأولى لتلا يتخرم العدد لا يمد ذلك أن يبقى
 ثلاثة مع الإمام في الخطبة وفي الركعة الأخرى لتلا يتخرم العدد وقيل لأصل الصلاة جمعة في جماعة الخوف
 لأن من شرطها الجماعة في جميعها ومثله عن الشامي وقرز ^(١) فلو لم يتشهد الأوسط ولم ينتظر لم
 يجز لم الركز وكذا لو لم ينتظر في الركعة الثانية من الثانية وجب عليهم المتابعة ولم يجز لم
 الركز أه صبيروى وقرز (*) فان عزلوا فسدت بالركوع أه لأنه يكون ركناً ثانياً ولله
 حيث لم تحصل نية الركز إلا بالقيام ^(٢) فأما لو نوا الركز في غير موضعه ثم عادوا إليه بنية
 الاتمام لم تفسد إذ لا حكم للنية ما لم ينضم إليها فعل فلو نوا الركز بعد ذلك في موضع الركز لم تفسد
 صلاتهم أه وأبل معنى ^(٣) قال السيد المقي العزل مشروع حال القيام وبعده في الثانية وفي
 الثلاثية عند التشهد وبعد القعود ولا يتشهدون إلا عازلين ولا يقرؤون في حال الثانية إلا عازلين
^(٤) بل بعد رفع رؤوسهم للتشهد ينظر بل عند استحكال الانتظار للقعود وللفتح لي والعزل
 المشروع أن يعزلوا بعد قيام الإمام في الثانية وبعد تمام القعود في الثلاثية فيستكملون الانتظار
 معه في القيام ثم يسلمون وكذا في القعود وهذا هو الذي قرر الوالد أيداه الله عن مشايخه أه
 (*) الأولى بعد أه قرز (*) فيتشهدون عازلين قرز ^(٥) يعني تشهدوا مؤتمين ثم قاموا
^(٦) وقد ذكره بعض المذاكرين ^(٧) فلا تصد إلا بالركوع لأنه يكون ركناً ثانياً والعزل ركن
 أول ولعل هذا حيث لم يحصل عزل إلا بعد القيام فأما لو عزلوا قبله وقاموا بنيه بعد قيامه
 فالتباس أنها تفسد بمجرد القيام مع الركز وكذا في تشهد المغرب وقرز (*) غير الركن الذي
 عزلوا وهم مشاركون فيه أه ح آثار ومناه عن المقي ^(٨) بخلاف صلاة الجماعة فلا بد من
 ركنين لأن هناك مأمورين بالمتابعة والرجوع لا هنا ^(٩) بالنظر إلى تلك الحال ^(١٠) زائداً على
 ما يباح في الامن

ولا يبني إذا فعل ذلك لتغير أماره صحيحة ^(١) وقصر في البحث ومثل ذلك لو انصرف العدو فظننت الطائفة الأولى أنه لم ينصرف فزولوا صلاتهم بناء على الخوف فانها تقسد عليهم الصلاة فيميدون اذا كان ذلك بتقصير في البحث لا لو لم يقصروا ^(٢) (و) تقسد أيضا صلاة الخوف (على الأولين) وهم الطائفة الأولى اذا تراؤا وحشا أو سودا فظنوه عدوا فافتتحوا صلاة الخوف وهو خيال كاذب فانها تقسد عليهم ^(٣) (بعلها له) أى قبل صلاة الخوف للخيال الكاذب ذكر ذلك ع ^(٤) قال طوالمسألة مبنية على أن الأولين كان يمكنهم أن يعرفوا أن الذي تخيل لهم ليس ببدو وقصروا في ذلك ولم يبحثوا عنه وأما اذا لم يكن منهم تقصير وبحشوا عنه وكان هناك أمارات الخوف لم تزلهم الاعادة ^(٥)

﴿فصل﴾ ينذكر فيه عليه السلام القسم الثاني من قسمي صلاة الخوف وهي التي حكمها حكم صلاة الليل وهي ثابتة عندنا ^(٦) وحكى في الشرح من ع أن هذه لا تصل بحال وقد أوضح عليه السلام صفة هذه الصلاة بقوله (فان اتصلت للدافعة ^(٧)) لقدوا أو مافي حكمه من نار أو سبيع أو سليل أو نحوها وخاف للدافع فوت الصلاة بخروج

(١) والامارة الصحيحة أن يكون هناك من جنس العدو كفرسان أو رجال أو نحوها فاذا اهضى الخوف وفي الوقت بقية فكالتيم اذا وجد الماء وفي الوقت بقية اه ح فتح (ه) على أصل م بالله وأما على أصل الهدوية فتفسد مطلقا وقرز وهو ظاهر الازهار (٢) وظاهر الازهار ولا فرق قرز (٣) بالغلز لا بالدخول اه غيث وفتح وقرز (ه) وكذا تقسد على الامام لأجل الانتظار في غير موضع القراءة كالتشهد وقيل لا تقسد على الامام (٤) ورد سؤال على كلام أبي ع وهو أن يقال ان صلاة الخوف عند الهدوية بدل عن صلاة الا من لأنهم أوجبوا فيها التأخير ومن صلاته بدلية اذا زال عذره وفي الوقت بقية أعاد كالتيم فعلا وجب على من انتقل عن الامام الاعادة ولو اقل قبل انصرف العدو اذا انصرف العدو وفي الوقت بقية والجواب ان هذا هو الواجب وأصول المذهب تقتضيه اه غيث لفظا (ه) وظاهر كلام أهل المذهب انه يصل بالاجتهاد ما لم يقصر في البحث قيل ف والقياس بالانتهاء في هذه الصورة والتي قبلها إلا أن يرد دليل خاص عمل عليه اه زهور والله أعلم قال سيدنا طاهر صحت الضرورة وان كان القياس الانتهاء يقال لا ضرورة لأن الجماعة ليست واجبة اه م يقال شرعت الجماعة لقيام الدليل (٦) وش لقوله تعالى فان خضعت فرجالا أو ركباناً احتج بها في الجامع السكافي قال في الذريعة وهي غير مستفادة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل من هذه الآية اه ح فتح معنى وعن أبي ح لا تصلح بحال لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركها يوم الخندق وجوابنا ان صلاة المسافة لم تكن نزلت يوم الخندق اه زهور (٧) فرع وللمتمكنين الصلاة من قعود ان خافوا فوت النرض بالقيام كالركوب لمصلحة القتال اه كب لفظا

الوقت (ضل منها) ما أمكن^(١) فله مع المدافعة ولو لم يستوف أركانها كالليل (ولو) كان ذلك الخوف (في الخضر) دون السفر فإن هذه الصلاة تصح فيه بخلاف الصلاة الأولى (ولا تقسد) هذه الصلاة (بملا بد منه^(٢)) (المصل حال الصلاة) (من قتال واقتال^(٣)) عن القبلة ونحوهما من العدو والركوب فإن غشيم سيل ولا يجدون نجوة كان لهم أن يصلوا يومون عَدُوًّا^(٤) على أرجلهم وركابهم وإن أصابهم حريق كان لهم هذا ما لم تكن لهم نجوة من جبل يلوذون إليه أو ريح ترد الحريق وإن أمكنهم النزول لم يجز لهم أن يصلوا على دوابهم^(٥) قال عليه السلام وهذا هو الذي قصدناه بقولنا ولا تقسد بملا بد منه من قتال واقتال ونحوهما فاما اذا كان منه بد وكان مما يد فملا كثيرا في هذه الحال^(٦) أفسد وفي السكافي من زيد بن علي والناصر وش لا تقسد وإن كثرت (و) لا تقسدها أينما (نجاسة^(٧)) موجودة (على آلة الحرب) لا يستغنى عنها في مدافعة العدو لأجل الضرورة وسواء طرأت النجاسة قبل الدخول في الصلاة أم بعده فإنه يجوز له الصلاة بذلك المتنجس (و) إن كانت طرأت النجاسة^(٨) (على غيرها) أى على غير آلة الحرب مما يستغنى عنه ولا يفتش ضررا اذا طرحة فإن ما وقت عليه هذه النجاسة (يلقى فوراً^(٩)) أى يطرحه المصل على الفور

(١) واذا صلى هذه الصلاة وهو جنب ركع وسجد من غير قراءة ويكون كالأخرس يقال ليس بأبلغ من عدم الماء والتراب وهو جنب أو حائض فيقرأ ويصلي في المسجد اهـ (٢) ويجب تأخيرها اذا كان بالإيماء أو حال الركوب أو إلى غير القبلة اهـ يان بلفظه (٣) ويشترط في هذه الصلاة أن يكونوا محققين معطوبين وقيل ولو غير محققين (٤) ولو كان كلاما ان احتجج اليه وقيل لا وإن احتجج اليه وهو ظاهر شرح ض زيد وقرره المتفق لأنهم خففوا في الافعال دون الأقوال ولعله يفهم من قوله من قتال واقتال (٥) وضابطه ما يبعد في ذلك الحال يسر أهو غير مفسد ولو كان كثير آقى غير تلك الحال وما يبعد فيها كثير أهو مفسد (٦) ولا يقسدها السلام اذا كان يحتاج اليه اهـ يستأن وقيل يفسدها ولو احتاج اليه اهـ مفتي وهو ظاهر الازهار قرز (٧) إلا في التقديم فيفسد وأما البعد والاتصال لعذر فلا يضر اهـ وقرره وكذا ما لا بد منه لم يضر كركوب ونزول اهـ تذكرة ومثله في (٨) أى السير جريا (٩) ان لم يمشوا أن يأخذها العدو (١٠) بل في الأمن ومنه بد أفسد قرز (١١) منه أو من غيره حيث لا يمكنه أن عوضاً ولا يتيمم اهـ (١٢) لي المراد اذا طرأت النجاسة من غيره لا أنه يلتفتض وضوءه إلا أن لا يتمكن من وضوءه ولا من التيمم فتصح صلاته للضرورة اهـ صعيترى وبيان وقرز (١٣) ما لم يمش أن يأخذ العدو ولو لم يحصف اهـ لي لفظا حيث كان الآخذ مكلفا لأن أخذه منكراً أما لو كان الخوف من السيل والنار ينظر اهـ المختار اعتبار الاجتهاد في الجميع كاهـ في التيمم أو كان للتيمم ولو قل (١٤) وحد الفور وقت الامكان اهـ هامش هداية

والا بطلت صلاته (وبها أمكن^(١١)) المصلي في حال اللدافة (الاياء بالرأس^(١٢)) للركوع والسجود فقد صحت صلاته (فلا) يجب عليه (قضاء) تلك الصلاة تامة في حال الأمن بل قد أجزت^(١٣) (وا) ن (لا) يمكنه الاياء بالرأس لشدة الخوف واللدافة (وجب الذكر) لله تعالى^(١٤) في تلك الحال بتسليم وتكبير وتبجيل مستقبل القبلة إن أمكنه وغير مستقبل ان تنذر^(١٥) ومكان كل ركعة تكبيرة^(١٦) (و) يجب (القضاء^(١٧)) لهذه الصلاة في الأمن ولا تسقط بهذا الذكر^(١٨) عند طوض زيد وقال ص بالله والأميرح بل تسقط (و) يصح أن تصلي هذه الصلاة جماعة كما تصح فرادى وسواء كانوا رجالا أو ركبانا فان اختلفوا فبعضهم راجل وبعضهم راكب فانه يؤم الراجل الفارس^(١٩) (أي يكون الراجل إماما والفارس مأموما (لا العكس) وهو أن يكون الراكب إماما والراجل مأموما

العيد مأخوذ من هود للسرة^(٢٠)

باب صلاة العيد^(٢١)

والأصل في صلاة العيد الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب ف قوله تعالى فصل لربك وانحر أراد صلاة العيد ونحر الأضحية على أحد التأويلات^(٢٢) وأما السنة فروايتها صلى الله عليه وعلى

(١) وفعل (٢) مع سائر أركان الصلاة اه بيان وح لى حيث أمكن والا فلا كالأخرس اه سماع شارح ومثله عن المفتي وشاى (٣) فان زال عذرهم فحكمهم حكم من انتقل من أدنى إلى أعلى اه بيان لفظا (٤) حرمة الوقت اه ح هداية (٥) وظاهر التذكرة وان لم يتضر (٦) مع القراءة والتشهد في سائر أركان الصلاة اه ح فتح ولا يضمن عليه التكبير قرز (٧) ندبا اه مفتى قرز (٨) والفرق بين هذا وبين المريض والعليل إذا عجز عن الاياء بالرأس أنه لا يقضي وهنا يأتي به لأنه قادر ولكن خاف من الفعل وهناك غير قادر وكذلك لا يلزم الذكر هناك اه زهور وهناك المانع من جهة الله تعالى وهنا من جهة نفسه اه نجري وقد حكم صلى الله عليه وآله وسلم ان من اشتغل عن صلاته أو نام عنها فلقضاء (٩) لأن ذلك ليس بصلاة وإنما يفعل للتلا يمد من التالفين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمرتم بأمر فأتوا به ما استطعتم وفي رواية أخرى فأتوا منه اه بستان (٩) ولو الراجل مقعد لأن الراكب مستقل على حيوان اه ح لى (١٠) وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة ولم يمان يلبون فيها فقال صلى الله عليه وآله وسلم ما هذان اليومان قالوا كنا نغلب فيها في الجاهلية قال صلى الله عليه وآله وسلم قد أبدلكم الله يومين خيرا منهما يوم الفطر ويوم الأضحية اه غيث واليومان اللذان كانا عيدا للجاهلية أول يوم من محرم الذى هو أول السنة وأول يوم من رجب الذى هو أول النصف الثاني وهذا تحقيق لا شك فيه اه وابل (١١) لعوده مرة بعد مرة قال الأزهري كل اجتماع سرور فهو عيد عند العرب (٥) والتأويل الثاني فصل لربك وانحر لربك لالتيمه وقيل صلاة النحر في مزدلفة ونحر الهدى فى منى التأويل الثالث صل لربك وانحر البحر وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة اه غيث معنى وقيل صل لربك وانحر مخالفة للمشر كين لأنهم يتعرون للاصنام اه بستان

آله وسلم على ذلك وأما الإجماع فلا خلاف في أنها مشروعة على الجملة * نعم (وفى وجوب صلاة العيدين خلاف ^(١)) (أحد الراويين عن القاسم ^(٢)) ورواه في الوافي عنه ^(٣) وعن الهادي وع أنها من فرائض الأعيان ^(٤) على الرجال والنساء * القول الثاني أحد الراويين ^(٥) عن القاسم وخرجه ط ليحيى عليه السلام ورجحه وهو قول الكرخي واحد قولي ش أنها من فروض الكفايات * القول الثالث أشار إليه م بالله أنها سنة ^(٦) قال في الاختصار وهذا قول زيد بن علي والناصر قال وهو المختار وصححه في مذهب ش لمذهبهم قال في شرح الإبانة وشرطها عند زيد بن علي والباقر والخنفية وم بالله المصير والجماعة وفي الشرح عن م بالله كقول الهادي أن ذلك ليس بشرط وفي الياقوتة إذا أم من يرى أنها سنة بمن يرى وجوبها احتمل أن لا تجزئه كصلاة المقرض ^(٧) خلف للتفعل (وهي مؤقته ووقتها أوله) من

(١) قال في الشفاء ولا تجب صلاة العيد على المسافر ولقظه خبر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يني يوم النحر فلم يصلي يعني صلاة العيد دل على أنها لا تجب على المسافر كالحجعة والمختار وجوبها عليه اه شامى (٢) رواه عنه محمد بن القاسم اه شفاء (٣) ورواه في الرافى عن الأخوين (٤) حجة من قال ان صلاة العيد من فروض الأعيان القياس على الجملة بجامع المصلحة لكن القائل أن يقول ان الفرع زاد على الأصل إذ الجملة لا تجب على العيد والمرأة ونحوهما وتخص الجملة بأشياء لا توجد في العيد والمكس وقد بني عليه السلام في الأزهار على وجوب صلاة العيد حيث قال سبع تكبيرات فرضا وحجة من قال انها فرض كفاية قياس على الجنائز بجامع شرعية التكبير ومن حجة القائل بأنها فرض أنها تسقط الجمعة والتفعل لا يستقط الفرص اه ح لى (٥) الراوى على بن العباس (٦) وحجة الثالث أنه جاء رجل سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عما فرض عليه فقال خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على شيء غيرها فقال لا إلا أن تطوع اه بستان (٧) مسئلة ما يكون فيها يعتاده المسامون من تنويع الفساق وفي الأعياد من قوله الله يعيدكم من السالمين هل يجوز أم لا أجاب مولانا عليه السلام أنه لا يجوز ذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من دعا لظالم بإلقاء فقد أحب أن يعصى الله تعالى في أرضه فان دعت الضرورة وهو أن يغشى منهم السب أو ما أشبه ذلك قال الله يعيدكم من السالمين إن شاء الله تعالى هذا وجه مخلص اه من خط سيدنا حسن ولعل الكلام للتجزي (٧) واحتمل أنها تجزئه كصلاة من يرى أن الآيات بعد القائمة سنة وهو يرى أنها فرض والامام حاكم اه غيث ويمكن الفرق بأن هنا اتهم من يرى أن الآيات واجبة بفترض وان اختلف صفتها قال ض عبد الله الدوارى مامعنا أنها تبيح ولا يمنع من ذلك ما يظن أنه أصحنا أن لا تبيح صلاة المقرض خلف المتفعل لأن الصلاة هنا واحدة واتحادها أبلغ من اتحاد حكمها فذلك صحت بخلاف المقرض خلف المتفعل قلنا صلاتان مختلفتان فلا تصح وشبهه بمن يصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة يقال لطفية الواجب غير لطفية السنة اه شامى

بعد انبساط الشمس ^(١) يوم الافطار ويوم الأضحي (إلى الزوال ^(٢)) فيها ويعفى بانسباط الشمس أن يزول الوقت للمكروه ويستحب تأخير صلاة الفطر القدر الذي يتناول فيه ولو شربة من ماء وقد يخرج زكاة الفطر قيل من ولو كان قد أخرجها فكذلك أيضاً ويستحب تسجيل صلاة الأضحي ^(٣) * نعم وصلاة العيدين صفها واحدة لا تختلف وهي (ركعتان ^(٤)) بأربع سجودات وتشهد وتسليم كما في غيرها تكون القراءة فيها (جهرًا ^(٥) ولو) صلاها أحد (فرادى) وعن ط أن المفرد لا يجهر ويكبر المصلي (بعد قراءة ^(٦)) الركعة (الأولى سبع تكبيرات ^(٧) فرضاً) لازماً تقصد الصلاة برك هذه التكبيرات ويترك بعضها لأنها

(١) وعن الامام أحمد بن الحسين عليه السلام أن المفرد يصلي بعد العصر اه تبصره (ه) والمراد بالانسباط على الأرض المستوية والجبال العالية (٧) فائدة لو خرج وقت صلاة العيد وقد قيدها بركعة هل يجمعها كسائر الصلوات أم لا المختار بطلانها قياساً على الجمعة اه تنامي ومثله في الجمعة وح لى وقرره ض عامر وهو المقرر للذهب وقيل يصح تقييدها كسائر الصلوات بخلاف الجمعة فأنها إذا خرج وقتها أممها ظهر اه مفتى ومثله عن المتوكل والحاظمي (٨) إلى دخول الوقت المكروه وعبرة الهداية أول الوقت المكروه قبيل الزوال (٣) قال صلى الله عليه وآله وسلم من ترك طعامه وشرا به عيد الأضحي إلى أن يرجع من مصلاه كتب له عبادة ستين ألف سنة اه نجري وإذا سئل فلا يستحب له المشاغبة فلا يفطر لأنه أفضل له (٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الأضحي ركعتان الخير تمامه وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان من غير قصر على لسان نبيكم وقد خاب من افترى رواه ابن عمر (ه) لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يجهر بالقراءة فيها اه ح نكت (٩) بالواجب من القراءة وهي الفاتحة وسورة اه فتح وشرحه واختاره المتوكل على الله وقيل في كل ركعة الفاتحة وثلاث آيات وجوباً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ذكره في أمالي أحمد بن عيسى (٦) مسألة لو ترك القراءة في صلاة العيد سهواً في الركعتين أتى بركعة ثالثة ويكبر فيها خمس تكبيرات اه من خط التهاى قبيل الزوال وقيل يأتي بركعتين يقرأ فيها وجوباً (٧) فلو زاد عمداً بطلت وقيل لا تهدد ولو زاد عمداً لأنه زيادة ذكر (٨) وهل يشترط الطمأنينة بين كل تكبيرتين كالجنازة أم لا المختار انه لا يشترط لأن كل تكبيرة في الجنازة بمثابة ركعة لاهنا وقرز (٩) وهل يجزئ التكبير القصير إذا فاتته شيء من التكبيرات ولعله يجزئ اه ح لى ومثله عن ض عامر هذا إن لم يقصد به السنة اه لكن يرد عليه طواف الحج لأنهم قد ذكروا أنه إذا طاف فعلا وقع عن الواجب إذا لحق بأهله يقال الحج ورد على خلاف القياس فلا يقاس عليه (٩) مسألة لو قدم التكبير أعاده بعد القراءة وإلا أعاد الصلاة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كما رأيتوني أصلى اه ح بحر (٩) جهرًا وجوباً كالقراءة اه حاظمي قال المفتى مسلم إن صليت جماعة وإلا صحت ولو سراً وهو ظاهر العبارة وقرز

شرط في صحة الصلاة عندنا ولا فرق بين أن يتركها عائداً^(١) أو ناسياً^(٢) وقال ح وش ليست بشرط و (يفصل بينهما) أى بين كل تكبيرتين من هذه السبع بأن يقول (ندبا) لا وجوبا (الله أكبر كبيراً^(٣)) إلى آخره (وهو الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلا (و) إذا فرغ من التكبيرات السبع قال الله أكبر كبيراً إلى آخره ثم (ركع ثامنة^(٤)) أى بتكبيره ثامنة وهى تكبيرة النقل (وفى) الركعة (الثانية خمس) تكبيرات بعد قراءتها يبين فصل^(٥) وكذلك^(٦) ويركع السادسة) وهى تكبيرة النقل قيل ي و ظاهر كلام اللغ^(٧) انه لا فصل بين السابعة والثامنة وكذلك بين الخامسة والسادسة وقال ص بالله^(٨) وعلى خليل انه فصل وقال م بالله ان التكبيرات فى الأولى خمس وفى الثانية أربع وقال ح ثلاث فى الأولى وثلاث فى الثانية وقال ك وش ان عمل التكبيرات^(٩) قبل القراءة فى الركعتين مما وقال القاسم والناصر وح يوالى بين القراءتين فيؤخرها فى الأولى ويقدمها فى الثانية (و) إذا جاء المؤتم وقد كبر الإمام بعض التكبيرات فانه يكبر معه ما أدرك من التكبير و (يتحمل الإمام ما فصله) من التكبيرات^(١٠) (ما

(١) وتفسد بالركوع (٢) وتفسد بالخروج من الصلاة (٣) وفصل م بالله سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر اللهم صل على محمد وآله ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه حاشية (٤) عبارة الأئمة وينقل ثمانية لثلاث يوم أنها واجبة (٥) يؤخذ من هذا أن القراءة واجبة فى كل ركعة (٦) وكذلك لا زال الإمام المتوكل على الله والمتقى عليهما السلام وهو الذى رأينا عليه أهائنا اه هامش أئمة (٧) واختاره بالبحر والأئمة وهو ظاهر قول الهادى عليه السلام اه قال السيد ح وهو الذى رأينا عليه أهائنا اه هامش أئمة (٨) وعند التكبير عندهما مثلاً فى أحد أقوالهما وقيل عندك ست فى الأولى وخمس فى الثانية (٩) يقال لو صلى الهدوى خلف من ش أنه يقول القراءة بعد التكبير هل يكبر معه وإن كان المشروع عنده أن التكبير بعد القراءة وإذا قلتم انه لا يكبر فهل يحصل عنه القراءة أم لا بل له يقال أما القراءة فيحصل عنه وأما التكبير فإن أمكنه أن يكبر بعد فراغ الإمام من القراءة وصلا ويدرك الإمام راكعاً لزمه ذلك وإلا كان عذراً له فى العزل فأداه سيدنا على (٩) والفرق بين القراءة فى الصلاة والتكبيرات فى صلاة العيد أنه يحصل الإمام التكبيرات فى صلاة العيد لا القراءة لأن عمل الصدر الواجب من القراءة غير متعين بخلاف التكبير فى صلاة العيد فهو متعين فى كل ركعة منها اه تعليق لم وهذا بناء على أن القراءة لا متعين فى الركعتين معاً وأما على المختار كما هو ظاهر الأزهاري فى قوله وفى الثانية خمس كذلك

فات ذلك (اللاحق^(١)) ويسقط ذلك الفات عن اللاحق^(٢) وهذا اذا أدركه في الركعة الأولى لها ما * فأما لو كانت ثانية للامام وأولى للمؤتم لم يتحمل عنه الامام الا ما فصل^(٣) وهكذا لو كان الامام مؤبداً^(٤) والمؤتم هذوياً فلا بد للهدوي أن يأتي بتكبيرتين في الركعة الأولى لأن الامام لم يصلها * قال عليه السلام ولهذا قلنا ويتحمل الامام ما فعله احتراماً من هاتين الصورتين ﴿تنبيه﴾ قيل ف لو سبقه للمؤتم بتكبيره من السبع^(٥) لم تقصد صلاته^(٦) قال ويحتمل أن لا يمتد بها^(٧) قال مولانا عليه السلام فأما لو سبقه بأكثر احتمل أن تقصد كاركنتين واحتمل أن لا تقصد كالأذكار الواجبة ﴿تنبيه﴾ اذا صلى المؤبدى خلف الهدوي فيحتمل أن لا يكبر معه الزائد^(٨) على تكبيره كما لو أمّن الامام لم يتابعه ويحتمل أن يكبر^(٩) تبعاً له كما قد ذكروا أنه اذا أدركه في الثانية^(١٠) وجلس معه كبر اذا قام تبعاً لمامه وقد ذكر

﴿فصل﴾

هذا الثاني في الياقوتة

فاهم الوجوب في الثانية كالأولى فيستوى الحكم في التكبير والقراءة في التصيين في الركعتين معا ويتحمل الامام ما فعله مما قلت اللاحق في التكبير والقراءة اه املاء سيدنا حسن رحمه الله هذا الرد وم لا ل المراد بالمقراءة في الصلوات الخمس لاصلاة العيد فتأمل (هـ) والقراءة (١) ينظر لواخر التكبير عمد احق فرغ الامام منه ثم فعله المؤتم بعد فراغه رسلاً وأدرك الامام را كما هل تجزئه الصلاة أم لا سل عن سيدنا محمد المصطفى عجل فرغ ولعله يفهمه الأزهاري فيما عر يقوله أو تأخر بهما الخ أي ركنين فعليين إذ مفهومه لا غير فعليين اه سماع سيدنا حسن رحمه الله (٢) وإذا أمكنه أن يأتي به قبل أن يركع أو بعده فعله كما إذا أدركه را كما قيل ح وذلك نذب اه بيان ويكره له التأخير بعد ركوع الامام لتأخيرها بخلاف ما لو أدركه را كما فانه يكبر قائماً ما أمكنه لأن تأخره ليس بمكروه اه غيث (هـ) فان لم يكن للاحق لم يحصل عنه قرز (٣) وكبر معه ما أدرك ويحصل عنه ما سبقه فيها وزاد تكبيرتين بعد فراغ الامام من التكبيرات وجوباً ثم يركع معه وكذا لو أدركه را كما اه بيان لفظاً وقرز فان خشى أن يرفع رأسه عزل صلاته لتأخيرها لأنها فرض كالقراءة الواجبة اه غيث لفظاً قرز (٤) على أحد قولي م بالله انها واجبة وإلا لم تصح إذ صلواته فرض خلف المختلف لاتصيح على ما اختاره الامام في النيب اه ذويد (هـ) وأما المشاركة فلا تقصد الصلاة بها قيل ولا يعتد بها اه حيث وقيل يعتد بها اه تنامي ومفق ولا يقال انها مثل تكبيرة الاحرام لأن هنا يحصلها الامام بخلاف تكبيرة الاحرام (٦) ولو عمد (٧) بل يعيدها بعد تكبيرة الامام اه تذكرة قرز (٨) فان كبر سجدة لسجدة إن كبر سهواً اه لا فرق قرز (٩) وفي البحر غير (١٠) يعني إذا أدركه في الركعة الثانية من الظهر مثلاً وجلس معه كجلوسه للشهادة الأوسط فانه يكبر إذا قام تبعاً لتكبير الإمامه ولو لم يكن موضع تكبير للمؤتم اه غيث

(ونذب بعدها) ^(١) أى بعد الصلاة (خطبتان) ^(٢) (كالخطبتين اللتين في الجمعة) يعنى في الواجب ^(٣) وللمندوب فيهما (ألا) أنهما يخالفان خطبتى الجمعة في أمور ^(٤) أحدها (أنه) إذا صعد المنبر واستقبل الناس بوجهه وسلم عليهم فإنه (لا يقعد أولاً) أى لا يقعد قبل أن يشرع في الخطبة بخلاف الجمعة فإنه يقعد لانتظار فراغ الأذان (و) الثانى أنه إذا أراد الشروع في خطبة أى السيدين كان فإنه (يكبر في أول الأولى) تكبيرات (تسماً) ^(٥) ولا يكبر في أول الخطبتين الأخيرتين ^(٦) (و) يكبر (في آخرها) أى بعد الفراغ من كل واحدة تكبيرات (سبماً سبماً) بخلاف خطبة الجمعة (و) يكبر في فصول الأولى (من خطبة) عيد (الأضحى) دون عيد الإفطار (التكبير للأتور) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو قوله الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً على ما أعطانا ^(٧) وأولانا وأحل لنا من بهيمة الأنعام * والقصول قال ابن وهاس بعد التكبيرات التسع مرة وبعد الحمد والثناء مرة وبعد الوعظ الثالثة وقال في الشفاء هو في خطبتى عيد الأضحى (وما) (و) الثالث هو أنه (يذكر) في خطبة عيد القطر (حكم القطرة) ^(٨)

(١) فائدة إذا خطب بعد الزوال للعيد جاز على ما يفهم من كلام الوافى وأبى ط وإذ أتى بالخطبة للعيد والجمعة معاً أعاد خطبة الجمعة لأنه خلط القرض بالنفل اه زهور ومثله في الفيت ولا يقال أنه يصح اختلاط القرض بالنفل كما في الفسل من الجنابة والجمعة للفرق وهو أن الخطبة كالركعتين ولا يصح أن يفعل الركعتين لتبتيهين اه (٢) ونذب بعد الصلاة الحث على الصدقة ولا ينصرف المصلون حتى تنقضى الخطبة للنهي ومن فاتته الصلاة استمع وصلى اه بحر (٣) وحد البعيدة ما لم يفرقوا (٤) لا قبلها كما فعل مروان بن الحكم (٥) ان صليت جماعة وإلا فلا اه أمار وظاهر اختلافه ولو فرداً ليعرفهم الواجب والمستنون (٦) مسئلة واخطب المشروعة سبع للعيدين والجمعة أربع في الحج ابجر الأولى لتعليم الاحرام والخروج الى منى وعرفات ثم يوم عرفه لتعليم الافاضة وتوابعها ثم في يوم النحر لتعليم النحر والرمي والرابعة يوم النفر بعد الظهر ليعرفهم من أراد التسجيل فله ذلك والثامنة وهي خطبة النكاح اه وقال في الهداية والخطب للمشروعة ست الجمعة والعيدين واثنان في الحج وخطبة النكاح اه ح هداية (٣) وهل يشترط في صحة التذية حضور العدد كالجمعة تس لا يشترط اه شامي وظاهره ان يشترط ذلك لانه لم يمهده من وجوه الخافعة في خطبة الجمعة (٤) يعنى صفة الواجب والمندوب إذ لا واجب فيها (٥) ستة (٥) رسلا اه فتح (٦) من العيدين قرز (٧) وفي نسخة على ما هادانا (٨) لأنه لا يجوز تأخيرها إلى آخر نهار القطر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أغنوم في ذلك اليوم حسن تعرفهم بذلك لتبتيه المتراخي ويعيد من عرف الخافعة فيما قد أخرجه وكذا السأثور في

فيعرف الناس ^(١) بوجودها والقدر المجزئ منها من كل جنس ^(٢) (و) يذكر في عيد الأضحى حكم (الأضحية ^(٣)) فيعرفهم بأنها سنة وما يجزئ منها ^(٤) وما لا يجزئ ^(٥) (و) الرابع أن خطبة العيد (تجزئ من المحدث ^(٦)) الذي هو على غير وضوء بخلاف خطبة الجمعة كما تقدم قال في الياقوتة ولو خطب المراهق والفاسق ^(٧) في العيد جاز لا الجنب ^(٨) والمرأة والنخثي (و) تجزئ أيضاً خطبة العيد من خطيب (تارك التكبير) الذي تقدم في أولها وآخرها وبين الفصول (و) الخامس أن خطبة العيد (ندب) فيها (الانصات) وهو في خطبة الجمعة واجب (و) السادس أنه يندب في خطبة العيد (متابعته ^(٩)) أى متابعة الخطيب (في التكبير والصلاة على النبي وآله ^(١٠)) صلى الله عليه وعلى آله وسلم بخلاف خطبة الجمعة فلا يجوز (و) ندب أيضاً (المأثور) من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأضال والأحوال والهيآت (في الميدين) قال مولانا عليه السلام ونحن نذكر من ذلك ما يليق بهذا المختصر وجملة ذلك أمور منها ما قدمنا ^(١١) في الجمعة من الترفية على الأضس والأولاد والخدم والعييد ^(١٢) بسكن مدة ذلك في الأضحي ثلاث وفي الإفطار يومه ومنها أنه يستحب في الميدين ^(١٣) اكثار ذكر الله تعالى بالتكبير والتهليل ويستحب الجهر بذلك في عشر ذي الحجة وهي للمعلومات التي ذكرها الله تعالى في قوله * ويذكر اسم الله في أيام معلومات ^(١٤) ومنها أنه يستحب الخروج

الميدين من الترفية واكثار الذكر لله وتكبير التشريق ويصنعه لهم (*) في الأولى اه يان قرز (١) وجوا إن كانوا جاهلين وندب إن كانوا عارفين وقرز (٢) لعله على قول زيد بن علي وأبي ح أنها نصف صاع من بر وصاع من غيره وأما عند أهل المذهب فصاع من أي جلس كان (٣) في الأولى اه يان (٤) ووقتها والتصرف بها ومكانها (٥) حدثاً أصغر وقيل ولو أكبر وهو ظاهر الأزهار وقرز (*) كالأذان (٦) وظاهر الأزهار أنها لا تجزئ من ذكر لأنه قال كالجمعة وأيضاً فإنها تسقط بها الجمعة في حال لمن حضرها فلا تجزئ من ذكر والله أعلم اه شامى (٧) وظاهر الأزهار أنها تجزئ من الجنب اه هبل ما لم يكن فيها قرآن وقيل لا فرق إذا كان مستهلكاً وقرز (٨) سر أ قيل ولو جهراً وهو ظاهر الأزهار (٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الخيل من ذكرت عنده فلم يصل على وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلوا على الصلاة البراء قيل وما الصلاة البراء قال أن تصلوا على ولا تصلوا على آلى اه أعمار (١٠) أضال (١١) والبهائم (١٢) أقوال (١٣) وأولها يشهدوا منافع لهم وقبلها وأذن في الناس بالحج الآية (*) والمدودات أيام التشريق

لصلاة العيد إلى الجبابة ^(١) وهى ساحة البلد ولو لم يكن ثم امام فان كان ثم امام ^(٢) خرجوا معه مترجلين شاهرين السلاح ^(٣) ويستحب أن يأمر الامام من يصلى فى المسجد بضممة أصحابه ^(٤) ومنها أنه يستحب للامام والقوم إذا وصلوا المصلى أن يتطوعوا بركعتين قبل الصلاة ^(٥) ومنها إذا فرغ الامام والمسلمون رجعوا فى طريق آخر ^(٦) غير الطريق التى مروها فى الخروج لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وفى الاختصار انما فعل ذلك ليكثر ثوابه بالمشورة فى الأبد ^(٧) وقيل ليفيظ المناقين ^(٨) وقيل ليأمن كيدهم وقيل لتشهد له الطريق وقيل ليفى وقيل لأنه كان يسأله أهل الطريق ولا يبقى معه شيء ^(٩) فكره أن يسأل وليس معه شيء ^(١٠) (فصل) (وتكبير أيام التشريق ^(١١)) يختلف فى حكمه ووقته وصفته * أما حكمه فقال م بالله و ص بالله أنه واجب عقيب كل فرض مرة واحدة * وقال ط

(١) إلا فى المسجد الحرام (٢) والمسجد الذى لا سقف فيه (٣) يعنى لأنه أشرف البقاع فلا يخرج إلى الجبابة بل يصلى فى المسجد الحرام ولا استقباله عين الكعبة لأنه إذا خرج بعد عليه استقبال عين الكعبة (رلفظ) ح فان كان فى البلد مسجد مكشوف فان الصلاة فيه أفضل وإن كان مستورا فقيه تردد الامام فى المسجد أفضل اه وفى الفتاوى لعل الأفضل الجبابة (٤) وكذا المنفرد كما فى الجماعة إلا أنه لا يخطب اه بخر (٥) قائدة وأول جبابة وضعت فى اليمن جبابة صنعاء التى عمرها فروة بن مسيك بأمره صلى الله عليه وآله وسلم (٦) أى الامام الأعظم (٧) قال فى النهاية أشهر السلاح إذا أخرجه من غده اه وقيل رافعين كما ذكره م بالله (٨) ينظر هل ورد أثر فى الصعيترى لا أعرفه ولا قالاه اه بل لقول على عليه السلام قال السيد احمد الشرقى فى شرحه على الأزهار ما لفظه و لعل الوجه لعل السلاح فى يوم العيد ما ذكره فى الجامع عن محمد بن منصور قال وبلغنا أن القوقس ملك الاسكندرية أهدى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عنزات وهى الحراب فأعطى عليها عليه السلام واحدة والزبد واحدة وواحدة كان يمشى بها بين يديه فى العيدين والجمعة وفى بعض الروايات تركز حتى يأخذها أمامه ستره يصلى إليها وأخرج البخارى ومسلم نحو ذلك اه ضياء (٩) لقول على عليه السلام فانه أمر أبا سمعود الأنصارى (١٠) وفى مجموع زيد بن على عليه السلام عن على عليه السلام ولا تصلى قبلها ولا بعدها ورواية المتنى عن الجماعة كذلك واختاره الامام القاسم بن محمد والمتوكل على الله عليه السلام (١١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فليصل ركعتين قبل أن يجلس (١٢) لا يبعدها اه ن قرز (١٣) ويقصروا الخطأ (١٤) عند الخروج (١٥) لحسن أخلاقه (١٦) أو تقاؤلا لتغيير حال الأمة من الضلال إلى الهدى كقلب الردى ولئلا يزدحم الناس أو لحكمة لا نعلمها الاسفرائى ولا تناسى إن لم تعرف الوجه الامامى وابن أبى هريرة من أصح بل تناسى إذ لم يفصل الدليل قلت من شرطه معرفة الوجه فى الأصح اه بخر (١٧) وقيل ليזור آثاره (١٨) والأصل فى تكبير التشريق ما روى أن ابراهيم عليه السلام لما أمر بالذبح واشتغل بمقدماته جاء جبريل بالهدى

وهو للذهب أنه (سنة مؤكدة عقيب كل فرض ^(١)) من الصلوات الخمس ويستحب أن يكرره عقيب الفرائض ثلاث مرات ^(٢) والمفرد ^(٣) والبدوي ^(٤) والمسافر ^(٥) وغيرهم سواء في كون هذا التكبير مشروعا في حقه وأما وقته فالذهب أنه يكبر به (من) عقيب صلاة (فجر) يوم (عرفة إلى آخر أيام التشريق) ^(٦) وهو اليوم الخامس من يوم عرفة فيمنعه عقيب العصر في اليوم الخامس ويقطعه عقيب المغرب وقال ح وقته من فجر يوم عرفة إلى عصر يوم النحر * قال في التقرير من نسى ^(٧) منه شيئا قضاه ^(٨) في يوم التشريق لا بعدها قال في شرح الابانة ولا يسقط عند أصحابنا إن تكلم وزال عن مكانه وأتى بذلك ط ^(٩) وذكر محمد عن أصحابه أنه يسقط بالكلام (ويستحب عقيب النوافل) ^(١٠) قيل ف سواء كانت النافلة من الرواتب أم من غيرها قال عليه السلام ولعله مع للأوكدة أكد قال والأقرب أنه لا يستحب التثليث عقيب النوافل تخفيفا وقال زيد والناصر

فلما انتهى إلى السماء الدنيا خاف عليه العجلة فقال الله أكبر الله أكبر فلما سمع إبراهيم عليه السلام رفع رأسه إلى السماء فسلم أنه جاء بالقداء قال لا إله إلا الله والله أكبر فسمع النبي عليه السلام قال الله أكبر والله الحمد فصار ذلك سنة إلى يوم القيامة اه من الجامع الكبير (هـ) والأصل فيه قوله تعالى وتكبروا لله على ما مهادكم وقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وعنه صلى الله عليه وآله وسلم قال حين فرغ من صلاة الفجر يوم عرفة إن أفضل ما قلته في هذا اليوم وقالته الأنبياء من قبلي الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد اه صغيري (هـ) وصحبت تشرعاً لأنها تشرق فيها الأضاحي (١) ويجزئ ولو قد أحدث لأن الطهارة لم تشرع إلا للصلاة اه من بعض الصالحين (هـ) ويدخل في ذلك المقضية والمنذورة وركعتا الطواف والجماعة وسجود السهو اه ح لى لفظا (هـ) والعقب مادامت أيام التشريق (٢) واحدة سنة واثنان ندبا اه لى وفي الهداية الثلاث سنة (٣) خلاف أبي ع (٤) خلاف ما لله (٥) خلاف أبي ح (هـ) والحائض إذا طهر أعلمها بعد أن صلت وكذا النساء (٦) وفي القطر من خروج الامام للصلاة إلى حين يخطب تكبير آ رسلا اه بيان وقرز وكذا في الأضحية ذكره في الآثار (هـ) لقول على عليه السلام لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن قال يا على تكبر في دبر صلاة الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق بعد العصر اه من حاشية مرغم (هـ) فلو قيد العصر بركمة في آخر أيام التشريق هل يسن له التكبير في هذه الصورة بنظر لا يسن إذ قد خرجت أيام التشريق اه ح لى لفظا (٧) أو تركه عمداً (٨) وليس المراد أن ينوي القضاء بل يتدارك فله في أي وقت ذكره في أيام التشريق وذلك لأن وقت التكبيرات باقي (٩) قياساً على الرمي (١٠) وهل يشرع فعله عقيب السجدة المنفردة اه ح لى في حاشية ولومن السجدة المنفردة اه من تعليق ابن مفتاح

لا يَكْبُرُ عَقِيبَ النَوَافِلِ وَأَمَّا صِفَتُهُ فَهُوَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ ^(١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا وَأَوْلَانَا وَأَحْلَ لَنَا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ذَكَرَهُ فِي التَّنْخِبِ قَالَ ط وَهُوَ الْخِتَارُ لِأَنَّهُ الْأَشْهَرُ مِنَ السَّلَفِ

﴿باب صلاة الكسوف والخسوف﴾ قال في الضياء الخسوف لذهاب كل النور والكسوف لذهاب بعضه ^(٢) وقال الأزهري هما جعيمان يستعملان للشمس والقمر وقيل ^(٣) الكسوف يعم والخسوف للقمر خاصة والاصل في صلاة الكسوفين الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى * لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله ^(٤) الذي خلقن * ولا سجود يتعلق بهما إلا صلاة الكسوف وأما السنة فصارى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ^(٥) ولا لحياة فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا ^(٦) * وأما الاجماع فلا خوف في أنها سنة ^(٧) قال عليه السلام ولهذا قلنا (ويسن للكسوفين) من الصلاة ما سنذكره يعني كسوف الشمس وكسوف القمر وإنما تن الصلاة لما (حالمها) لأن صلاة الكسوف تقوت بالانجلاء فلا تصح بعده قيل ع وتجاوز الصلاة وان شرعت ^(٨) في الانجلاء لا إذا انجلى بالكلية * قال في الانتصار تقوت صلاة الكسوف بالانجلاء وبغروب الشمس ^(٩) كاشفة وتقوت صلاة

(١) الى هنا الحديث واستحسن المسادى عليه السلام الباقي اه بستان وشفاء (٢) عبارة الانتصار والزهور والفيث قال الأزهري يحذف واو العطف اه (٣) للقاسم بن ابراهيم (٤) قال عليه السلام هكذا في مذهب ش وفي الاستدلال نظر لأن المراد لا تعبدوها كما عبدوها غيركم وقد استدل في البحر بالسنة والاجماع وحذف الاستدلال بالآية الكريمة ما لفظه لأنه أرجح من احتمال من قال المراد التبعي عن عبادتهما لأنهم كانوا يعبدون غيرها فلا معنى لاختصاصها بالتبعي (٥) ولا تأخير لما في شيء من الحوادث اه هداية كالوقت والحياة والملك والنصب والجلد والسلم والحرب كذا جاء في الاثر ذكره فضلاء علماء النجوم وقال جهالهم ان لها في ذلك تأثيراً وهو دفع للكلام النبوي وهو يقتضيه العقل (٦) ولكن يرسلها الله فيخوف بهما عباده اه غيث (٧) وتذبذبت النسل والتعود والتوجان (٨) وعن الامامية انها واجبة (٩) ولقحط لى وان حصل الانجلاء أو الغروب أو طلوع القمر (١٠) أو دخول الوقت المكروه وقد دخلوا في الصلاة آتت ولو بالتيمم اه لفظاً قيل اذا قد قيدوها بركة وإلا فلا ولا يطل بمهمم اه عامر والمصحيح اذا قد أحرموا بها وان لم قيدوها بركة (١١) على القول والختار غدم القوات (١٢) ولو صلى بالتيمم ذكره في الانتصار وقال المتقي ظاهر قوله وبغروب الوقت انها تبطل (١٣) ويأتى للذهب بدخول وقت الكراهة اه هداية (١٤) قال في تعليق الفقيه ناجي

الخسوف بالانجلاء وبطلوع الشمس وفي فواتها بطلوع القمر تردد المختار ^(١) القوات وهي (ركعتان) بأربع سجدة وقراءة وتشهد وتسليم (في كل ركعة خمسة ركوعات) ^(٢) وهذا رأى أهل البيت عليهم السلام لا يختلفون فيه على ما حكاه في اللع وقال كوش في كل ركعة ركوعان ^(٣) وقال ح ليس فيها زيادة ركوع ولا غيره ومثله في شرح الإبانة عن الباقر قوله (قبلها) ^(٤) أى يقدم قبل الركوعات (يفصل بينها) أى بين هذه الخمسة الركوعات بأن يقرأ (الحمد مرة ^(٥)) ثم ما تيسر من القرآن ^(٦) (و) استحسن الهادي عليه السلام أن يكون مع الحمد سورة (الصمد) سورة (العلق) ^(٧) يكررها (سبعا سبعا) وأما القائحة

على اللع والسبب في ذلك أن الشمس في السماء الرابعة والقمر في سماء الدنيا فلذا حال بينا وبين الشمس شيء كسفت والسبب في كسوف القمر أن الأرض تحجب بينهما وقيل إذا نزل القمر في ست منازل كسفت وهي النطق والجهة والزبانة والنثرة وسعد بلع ومقدم الدلو وكذا الشمس إذا نزلت في أحدها في ثمانية وعشرين ويوم تسع وعشرين نادرا وهذا يليني حفظه لأجل تلبس الباطنية وقد جمعا بعضهم حيث قال

نجوم كسوف الشمس يا صاح ستة * فسبحان من بالنبات هدايا

مقدمها ثم البطين ونثرة * وسعد بلع زد جبهة وزيانا

(١) وقيل المختار عدم القوات لأنه ليس من الأوقات الثلاثة (٢) هذا الأكثر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل علي عليه السلام وإلا فقد روي عنه أنه صلاها ركعتين (٣) بالركوع الأصلي (٤) وهل يقرأ عندهما بين الركعتين بحيث عنه اه غيث (٥) وفي الأتمار قبلها وبينهما الحمد مرة الفخ وإتماما عن عبارة الأزهار لما فيه من اللطف والافتقار إلى التقدير وإيهام أن الضمير في قوله قبلها يعود إلى الركعة وليس بمراد وعبارة الأتمار صريحة ظاهرة وأن المراد قبل الركوعات اه ينظر في هذا فنبارة الأزهار جلية صريحة لا غبار عليها مع التأمل (٦) يعنى يقرأ الحمد مرة والصمد والعلق سبعا سبعا قبل أن يركع الركوع الأول ويفصل بما ذكر اه غيث (٧) قال جدي بن سليمان صليت خلف الهادي عليه السلام الكسوف فسأله عما قرأ فقال الكهف وكهيعص وطه والطواسين وقد روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام في القيام الأول قدر سورة البقرة وفي الثانية دون ذلك (٨) وبكنى في الفصل القائحة وثلاث آيات إذا لم يقرأ الصمد والعلق اه وقرز (٩) تنبيه يقال هل حكم هذا الفصل بالقراءة حكم الركوعات فتفسد الصلاة إذا تركه لم أقف في ذلك على نص لكن يحتمل أنه كذلك ويحتمل أن حكمه حكمها مرة والزائد مستحب قياسا على القراءة في الصلاة المفروضة اه غيث بلطفه وقيل تكفى القائحة وثلاث آيات قياسا على سائر الصلوات اه كب معنى (١٠) فإن قرأ غير الصمد والعلق فلا يشرع أن يكون سبعا سبعا بل مرة واحدة مع أنه يسمى مصليا وقد أجزأه اذ هو المأمور (١١) ولم يحصل الإمام الركوعات هنا كما يحصل التكبيرات في العيد لأنه إنما يحصل الأقوال

فمرة واحدة قيل ف وهو بالخيار ان شاء قرأ قل هو الله أحد سبعا ثم التلق سبعا وان شاء قرأها جميعا مرة ثم يقرأها معا مرة ثلثية الى السبع (ويكرر موضع التسبيح ^(١)) هو حين يرفع رأسه من الركوع فانه يرفع رأسه بكبيرة ولا يقول سمع الله لمن حمده (الا في) الاعتدال من الركوع (الخامس ^(٢)) فان الامام يقول فيه سمع الله لمن حمده وكذا المنفرد والمؤتم يقول ربنا لك الحمد (وتصح) أن تصلي (جماعة ^(٣)) وجروا (يصح أن تصلي (عكسها ^(٤)) وهو فرادى ومخافتة ولو كانت في جماعة نص على ثبوت التخيير بين الجهر والخاصة المتدلى عليه السلام لكن قال ع هذا التخيير إنما هو في خسوف القمر فاما كسوف الشمس فالخاصة أولى وقال أبو جعفر عكس ذلك قال مولانا عليه السلام والصحيح ما ذكره م بالله من بقاء كلام الهادي على ظاهره وهو أن التخيير فيها جميعا ^(٥) ﴿ تنبيه ﴾

دون الافعال اه مرغم وقرز (٥) وينظر في الخليفة المسبوق اذا استخلفه الامام وقد فاته بعض الركعات فان القياس أنه يتم بهم ويجبر ما فاته من الركعات في الركعة الأولى من الثانية ويلقى باقيها وإذا قصد لتسديدهم وساموا قام أي بركعة كاملة بركوعها اه لكن يقال التجبر إنما يكون للبركعة سهوا كما تقدم في سجود السهو فالقياس تقدم غيره كما اذا قدم الامام من لا يحسن القراءة أو من لا يعرف كم قد أتى الامام (٥) والوجه انها حالة متوحشة فاستجب التمسك باللق (١) وكل ركوع لا يتعقبه سجود يكرر فيه اه هداية (٢) لقيل على عليه السلام اه يخرج لأنه يصعبه سجود اه ح هداية (٣) واذا جهر الامام أجزأ عن المؤتم اه وقرز (٥) قال في شرح كتاب الجواهر والدرر من سيرة سيد البشر للامام المهدي عليه السلام وأما كسوفها فقد ورد في الأثر عن سيد البشر صلى الله عليه وآله وسلم أنه الله سبحانه وتعالى خلق يمرا دون السماء له موج مكفوف قائم في الهواء لا تقطر منه قطرة والشمس والقمر والكواكب يجران في لجة ذلك البحر كل واحد على حجة لها ثلاثمائة وستون عروة كل عروة في يد ملك يجذبها بجراها المتدلفين أراد الله تعالى كسوفه منهما سقط من السجدة في غمد ذلك البحر فينكشف قدر انتماسها اما كلا أو بعضها وانجلاؤها رفع الملائكة عليهم السلام أي الى اظهر العجلة قال في عجائب المسكوت وإذا انكسفت الشمس صارت ملائكة الشمس فريقين فريق يجرونها الى العجلة بالتسبيح وفريق يجرعون العجلة اليها بالتسبيح قال الكسائي والمتجملون يطلون الكسوف بأن يحجبها رأس نجم يسمى الجوزهر وذنبه اذ يصير حالاً بينها وبين الأرض على حساب يذكره اه وهذا لا وجه له إذا لو كان بمائل حجب عنا جرم الشمس والحكمة في ذلك افزع العباد ليتطهروا (٤) والأولى مطابقة الوقت (٥) قيل ف وكذا سائر النوافل مؤكدة وغير مؤكدة اه بيان الاثر فالشروع فيه الجهر جميعه وقرز (٥) سواء صليت ليلاً أو انهار

إذا جاء اللاحق وقد فات به بعض الركعات فقال ص بالله * والسيد ح يداخله في حال القيام ^(١) فان تمذر آتى به بعد تسليم الامام وفي الشامل لعش إذا فات بعض الركعات لم يمتد بهذه الركعة التي فات بعض ركعاتها فآتى بركعة كاملة بعد التسليم * قال مولانا عليه السلام والقياس أن يزل صلاته إذا هوى الامام ^(٢) للسجود وقد ذكر الفقيه ع أيضاً أن القياس ذلك وقيل ل يمتد أن يجزيه ^(٣) ولو قص لأنه يوافق بعض ما روى فقد روى ركعتين ^(٤) من غير زيادة ركوع ^(٥) وركوعين ^(٦) وثلاثة ^(٧) وأربعة ^(٨) وخسة ^(٩) قال مولانا عليه السلام وهذا صحيح إذا فعل ذلك ولا مذهب له أرغلن أنه مذهبه ^(١٠) وأما إذا مذهبه بخلافه وهو يعلم ذلك فالقياس ما ذكرناه من المنزل (و) يصلى (كذلك) أى مثل هذه الصلاة (لسائر الافراز ^(١١)) كالزلة والريح الشديدة وكل حادث عظيم ^(١٢) قال في الانتصار كالظلمة الشديدة ^(١٣) والريح الزرع والبرق ^(١٤) الخفاف للمادة والأمطار التي يخشى منها التلف ^(١٥) (أو) يصلى (ركعتين ^(١٦)) كركعتي النوافل (لها) أى للافراز خاصة يعنى أن للكف عند حدوث شيء من هذه الافراز غير الكسوفين غير ان شاء صلى لأجله مثل صلاة الكسوف وان شاء صلى ركعتين كسائر النوافل * (تنبيه) * أما لو تمذرت الصلاة لوجه من الوجوه أو كان الكسوف ^(١٧) في الوقت الذي نكرو الصلاة فيه اقتصر على الذكر لله تعالى والدعاء قال في الروضة ^(١٨) وقد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن أفضل ما يضل قراءة القرآن (وتنب) للامام ^(١٩) إذا فرغ

(١) ولا يفسد عليه بخلافه القيام (٢) ولا يصح تداخله حال القيام إذ فيه مخالفة للامام (٣) والقياس عند أن يرفع رأسه من الركوع ولهذا قال في الهداية عند التسميع (٤) قيل هذا إذا دخل في الثانية مع الامام وفعل في ثانيته كما فعل في الأولى لأن خلاف ذلك يؤدي إلى خلاف الاجماع لأنه قد ترك مع الركعات وقد صار مذهبه لأنه قد عمل به وقال المتقي كغير الاجتهاد فلا فرق بين أن يدخل معه في الركعة الأولى أو في الثانية (٥) ح والباقر (٦) لوس (٧) حذيفة (٨) أبو يوسف (٩) ابن عباس والامام (١٠) ستة وسبعة وثمانية رواه في تطبيق الفقيه على وتطبيق الفقيه (١١) وهو مذهبه (١٢) يعنى ولم يعلم إلا بعد الفوات وقرز (١٣) وهذه مستحبة تلك سنة ونصح جماعة وفرادى (١٤) حيث استمرت أو ترددت قرز (١٥) من جهة الله تعالى قرز (١٦) في النهار وقيل لافراز (١٧) وتكره الإشارة الى البرق بالأصبع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أشار الى برق قوم فقد ظلمهم (١٨) والرعد (١٩) أو الضر قرز (٢٠) فرادى اه هداية وقيل جماعة أو فرادى وهو ظاهر الإجماع ومثله في الحفيظ والمعيار (٢١) يعنى كسوف الشمس (٢٢) لابن سليمان (٢٣) أو غيره

من الصلاة أن يثبت مكانه مع (ملازمة الذكر) لله تعالى بالتكبير والاستغفار والهيل
(حق ينجل) ^(١) ذلك الأمر الحادث من كسوف أو غيره ^(٢) تنبيه ^(٣) اعلم أن صلاة العيد والكسوف
والاستسقاء لا آذ أن فيها ^(٤) وإنما ينادى لها بالصلاة جامعة ^(٥) بالفتح فيها (ويستحب ^(٦)
للاستسقاء أربع) ركعات (بتسليمتين) وقال 'م بالله ون و لك هي ركعتان ^(٧) وقال ش هي
كصلاة المدين ^(٨) ويخطب ^(٩) وهكذا في الشفاء من زيد بن علي والمأصل فيها أنه صلى
الله عليه وآله وسلم خرج للاستسقاء متضرعا متواضعا متبذلا ^(١٠) فصلى ركعتين ^(١١) قال

(١) ولا تنفي هذه الصلاة ولو لم يزل الذي فعل لأجله (٢) ولا إقامة (٣) ندب مرة واحدة وقيل ثلاث
(٤) نصب الأول على الأغراء والثاني على الحال اه تكميل والناصب له أحضروا ولو صرح بالعامل
لجاز لعدم المطف والتكرار ويقال يرفعها على الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء وحذف الخبر ونصب
جامعة على الحال ونصب الأول على الأغراء ورفع الثاني على الخبر لابتداء محذوف اه تلويح (٥) وفي استحباب
هذا النداء في صلاة الجنازة وجهان الأصح لا يستحب اه روضة وإنما يقال الصلاة برحمة الله (٦) وإذا قال
حي على الصلاة أو هلموا إلى الصلاة فلا بأس بذلك وقرئ (٧) وتنب تقديم الأمر بدلالة لفظ المصنف والصدقة
والخروج بلازمنة ولا طيب وتنب غسل السواك ويقدم من حضر من فضله أهل البيت عليهم السلام ثم
غيرهم اه بحر (٨) وروي أن سليمان بن داود عليه السلام خرج يستسقي فرأى نملة واقفة على ظهرها فدفعت
يدها إلى السماء وقالت اللهم أنت خلقتنا فارزقنا والا أهلكتنا وروي أنها قالت إنا من خلقك لاخى لنا
عن رزقك فلا تهلكتنا بذنوب بني آدم قال سليمان عليه السلام ارجعوا فقد كفيتم بشيركم فسقوا اه بستان
(٩) وتعاد إذا تأخرت الإجابة اه هداية ويشرع لنضوب بر أو غيل اه هداية وح لـ (١٠) مسألة
ويكرر الاستسقاء من الند إن لم يسقوا في يومهم وفي استئناف الصوم تردد الأصح يؤمرون به وبالخرج
في الرابع إن لم يسقوا اه بحر وقرئ (١١) الهادي وم بالله ولا خطبة فيها لقيل ابن عباس ولم يخطب اه بحر
وقيل بل يخطب لقيل ابن الزبير ولم ينكر قلت وهو قوي معنى اه بحر وقيل بل يخطب قبلها وفي الأذكار
بعدها (١٢) والأصل في مشروع الاستسقاء قوله تعالى وإذا استسقي موسى لقومه الآية قال الإمامي وشرائع من
قبلنا تنازنا ما لم تنسخ اه شرح آثار (١٣) ووجهه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقي يوم الجمعة
فأقاموا الخطبتين مقام ركعتين اه لمع فلهذا إذا صلى في غير الجمعة صلاة أربعا قال ولأنه صلى الله عليه
وآله وسلم لم يقتصر فيها على صفة واحدة بل اختلف فعله مرة كما ذكرنا ومرة صلاها ركعتين ودعا
واستغفر ومرة اقتصر على الدعاء فلهذا صح فيها الاستحباب للزيادة على أقل الفصل لأن كل صلاة
تخص بالأجتماع فهي تخص بأمر زائد كصلاة العيد زيد فيها الخطبة والزيادة التي تخص
بها هذه الصلاة زيادة العدد فيكون أربعا اه شرح بحر (١٤) وقال أبو حنيفة الدعاء فقط
ولا تشرع فيها الصلاة اه بحر (١٥) يعني في الحكم فتكون سنة وفي الصفة فيكون في الأولى
سجدا وفي الثانية خمسا اه حاشية مرغم (١٦) وقيل لا يخطب قرئ (١٧) لا يسا لثياب البذلة (١٨) إذ
استسقى صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة وهي بالخطبة أرج فاذم يقتصر فيها على صفة بل اختلف فعله

في مذهب شيعتهم الإمام قبل الخروج ويأمرهم بالتوبة من المعاصي لأن ذلك يمنع القطر ثم يأمرهم بصوم ثلاثة أيام^(١) قبل الخروج ويخرج في اليوم الرابع^(٢) وهم صيام ويستسقى بالأخير من أقرباء^(٣) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الانصار ويستحب خروج المشائخ^(٤) والصبيان ومن لاهيته لها من النساء^(٥) وفي اخراج البهائم تردد الخنازير اخراجها^(٦) ويكره^(٧) خروج الكفار^(٨) * ثم وصفة هذه الصلاة أن يخرج المسلمون إلى ساحة البلد^(٩) الذي أصابهم الجلب فيه فيقدم الإمام فيصل بهم (في الجبابة) أربع ركعات. يسلمون كما مريقرأ في كل ركعة القائمة وما أحب معها^(١٠) واختار الهادي عليه السلام أن يقرأ مع الحمد سورة النصر^(١١) وهذه الآيات التي أولها وهو الذي أرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته إلى كفورا^(١٢) (و) تصح (لو) صليت (مرا) لكن الأولى فيها الجهر^(١٣) (و) تصح (فرادي) والأولى الاجتماع (و) إذا سلموا من الصلاة جعل الإمام والمؤتمنون (بجأرون بالدعاء^(١٤)) إلى الله سبحانه وتعالى (والاستغفار) من الخطايا أي يسجون بذلك

فيصح فيها الاستحسان بالزيادة على أقل الفعل لشرع الجماعة فيها كالعيد زيد فيه الخطبة اه بحر (١) متوالية (٢) وجموا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم دعوة الصائم لا ترد (٣) لأن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة فسقوا في ذلك اليوم سنة ثمانية عشر وقد كان استسقى قبل ذلك عمر خمساً وعشرين جمعة فلم يسق والرمادة الهلاك ولهذا سمي عام الرمادة اه ح هداية وروى أن العباس قال اللهم اه لم ينزل بلاءك إلا لذنوب ولا يكشفه إلا التوبة وقد توجه القوم في اليك لمكاني من نيك صلى الله عليه وآله وسلم وهذه أدينا اليك بالتوبة فأسفنا التبت فأرخت السماء مثل الخيال حتى اخصبت الأرض اه توشيح (٥) وقال على عليه السلام في ذلك شعراً

بسمي سقى الله الحجاز وأهلها * عشية استسقى بشيئته عمر

توجه بالعباس في الجلب داعياً * فإكر حتى جاء بالديمه الدرر والديمه السحاب (٤) من عمره ثمانون سنة يسمى شيخاً (٥) وهي التي لا تفتح بجبال ولا لباس (٦) كما فعل قوم يونس لما جاءهم العذاب أخرجوا البهائم وفرقوا بينهن وبين أولادهن وفرقوا بين النساء أيضا وأولادهن ثم دعوا وكان من دعائهم يا حي لا حي نحي الموتى يا حي لا إله إلا أنت اه ذكره في الكشف واكثروا الضجيج والصياح وصرف الله عنهم العذاب اه نجري (٥) وفرق بينا وبين أولادها وكذا الأطفال يفرق بينهم وبين أماتهم ليكثر الصبح (٧) نزه (٨) والفساق (٩) ندبا (١٠) مما فيه تهاولا (١١) في كل ركعة (١٢) وآخر سورة الحشر من قوله لا يستوي وآية الكرسي اه أحكام (١٣) لأن المشروع فيها الاعلام والتضرع وهو من جملة (١٤) اعلم ان الاجار بالدعاء مكروه إلا في مواضع منها هذا الموضع وفي عشر ذي الحجة والدعاء في الحج ودعاء المظلوم

رافى أصواتهم (و) إذا فرغوا من الصلاة والدعاء استحب أن (يحول) الإمام رداءه ^(١) فيحصل الشق الذى على يمينه على يساره والذى كان أيسره على يمينه وإن جعل أعلاه أسفله جاز ^(٢) يفعل ذلك تقاضا وإما .فعله إذا قد صار (راجعا) إلى البلد أى حين يريد الانصراف إليه قال فى الانتصار رأى المدة أن ذلك يختص بالإمام لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حول ولم يحول أصحابه ^(٣) والمختار أنهم يحولون جميعا وهو قولك وش وفى الشرح عن ح لايفعل ذلك واحد ^(٤) منهم * ثم ويكون فى رجوعه ^(٥) (تاليا للأنشود) وهو سورة يس وآخر آية من سورة البقرة ^(٦) (فصل والسنون من النفل ^(٧)) فى عرف أهل الشرع هو

خاص بالدليل وإلا فهو يكره لإظهار الدعاء اه كب (٥) بإطن الكف للرب والرهب أو قال ش يطولهما للزغب وظهورهما للرب اه ح هداية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أسألوا الله يطون أكفكم واستعينوه بظهورها وإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم فإن الله إذا بسطتموها يستحي أن ردها صفرا أى عطلا (٥) فائدة ويكره رفع اليدين إلى محاذات الصدر لأن ذلك هو الإجمال ولم يفعله صلى الله عليه وآله وسلم إلا عند الاستسقاء والاستنصار وليلة عرفة فانه كان رفعهما حتى يرى يياض ابطة اه تخريج بحر قيل وعند رؤية البيت وطى الصفا والمروة وفى الصلاة وعند الجزئين حكاة فى الانتصار (٥) والمستحب فى الدعاء أن يسط يده على غنديه والتطرع أن يرفعهما قليلا (٤) ويقول اللهم حول الجلب عنا خصبا كما حولت ردائى هذا قال فى الانتصار ويستحب ترك الارادة (٥) ويقول أمامهم فى دعائهم اللهم ايك دعونا وقصدنا ومنك طلبنا ولرحمتك ترضنا أنت الهنا وسيدنا وبالقنا وراحنا فلا تخيب عندك دعائنا ولا تقطع منك رجائنا فانت أرحم الراحمين اه صغيترى نص على ذلك فى الأحكام (٥) وأما القوس للمعترض فى السماء الأخضر والأخضر تبارك الله أحسن الخالقين فذكر فى الأذكار أن العامة تسميه قوس قزح وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه التسمية لأنها تسمية شيطان وإنما يسمى قوس الله لأنه أمان لأهل الأرض ومثله فى التنوير (٥) وغيره ويستمر على ذلك حتى يضع يديه فى منزله (٢) لا وجه للجواز بل يقال قد أتى بالمشروع (٣) وفى البحر حولوا معه (٥) كيف قال حول رسول الله ولم يحول أصحابه ثم قال والمختار أنهم يحولون جميعا فتأمل اه مفتى (٤) يقال ان أبا ح يقول ان صلاة الاستسقاء لا تنزع فينتظر اه التحويل المشروع عنده الدعا كما تقدم فى حاشية البحر غنيته لا يقول بالصحويل (٥) وكذا المؤتم (٦) من قوله لا يكلف الله نفسا الآية (٧) مسئلة وكل ما شرعه الشارع تقلا أو فرضا غير مقيد بمحدث سبب فانه يصح من العبد التفل به إذ إطلاق شريعته إشارة إلى أن جلسه مما ينبغي للعبد التفل به لا ما شرع لسبب كصلاة الكسوف والجنائز والعيد والجمعة ونحوها لأن ترتيب فعلها على أسبابها صفة مقصودة منها (فرع) ولا يصح التفل من العبد بسجدة السهو لأنها شرعتا لسبب مخصوص ولا يمثل سجود التلاوة والشكر كذلك اه معيار (٥) قال فى بهجة المحافل ما لفظه وأحسن ما يمكن الدوام عليه بغير ملل ولا

(ما لازمه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأمر به ^(١)) وذلك كرواتب القرائن وغيرها مما ورد فيه أثره بعبئته ^(٢) (وا) ن (لا) يرد فيه أثر خاص ^(٣) له (فستحب) لأنه قد ورد في التوافل على سبيل الجملة ما يقتضى بندبها وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة خير موضوع ^(٤) يستكثر منه من شاء (و) النفل (أقله مثنى ^(٥)) فلا تجزئ الركمة الواحدة وأما أكثره ففي الانقصار

اخلال ويطيقه كل أحد في عوم الأحوال اعتياد قراءة ختمتين في كل شهر أحدها في صلاته بالليل في كل ليلة جزء والاخرى خارج الصلاة والله ولي التوفيق هذا في حق من يحفظ القرآن وأما غيره فيقرأ من السور القصار ما أمكنه وأحسن الأوراد له قراءة قل هو الله أحد في كل مرة ثلاثاً وقد ورد في المصاحح أن من قرأها ثلاثاً فكأنما قرأ القرآن كله وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ السورة في ركة واحدة ويقرأ سورتين أو أكثر في كل ركة كما في الحديث السابق وحديث إني لأعرف النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين من المفضل في عشر ركعات اه بلفظه (•) مسألة وتصحب الصلاة من قعود لكن له نصف ثواب القيام ولا فرق بين نوافل الصلاة وغيرها والوتر وغيره أنه يجوز أن يصلي من قعود قال في الزوائد ولو افصح صلاة النفل من قيام خاز أن يجمعها من قعود عندنا وأبي ح وقال ف وجد قد يحتمل الاتيان بها قائماً ومن خصائص النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تطوعه قائداً في الصلاة كتطوعه قائماً في الثواب اه من بهجة المحافل (•) وتقل الصلاة أفضل النفل وفرضها أفضل الفروض بعد الاسلام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اعلوا أن خير أعمالكم الصلاة ونحوه اه بلفظه (•) وسمي النفل نقلاً لما كان زائداً على الفرض ولذا سمي ولد الولد نافلة (١) لما كان زائداً على الولد وسميت الانفال أنقالاً لما كانت زائدة على ما يستحقه المجاهد صميرى (٢) قال تعالى ووجهنا له إسحق ويعقوب نافلة (١) وبين كونه مسنوناً أي غير واجب اه بيان لفظاً وما لازمه وأمر به ولم يبين كونه مسنوناً فواجب وما لازمه ولم يأمر به أو أمر به ولم يلازمه فستحب قرز (٢) كالسكوفين فقط (٣) صوابه وإلا تكل الشرطان قرز (٤) يروى موضوع بالرفع نعتاً لغير يريدان خير خاص فاستكثروا منه ويروى بالجر باضافة خير إليه يريدانها أفضل ما وضع في الطاعات وشرع من العبادات ذكره علماء الآثار اه هداية (•) فمن أحب أن يأخذ من دنياه لآخرته (١) سبأ بين المشائين (•) لما روى في النفل في ساعة الخلة وهي ما بينهما والحديث في الآمال والآثر احيوا بين المشائين اه هداية (•) وفي غير موضع المكتوبة وجوف الليل الأخير اه هداية روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ركعتان في ثلث الليل الأخير خير من الدنيا وما فيها وقد بوب في الأحكام باباً في فضل الأعمال في السحر وساق الأحاديث في ذلك اه هداية (•) ومن فراغه لشغله وأنشد في الممع شعراً

اختمت ركعتي قبل فراغ • فسي أن يكون موتك بفضه

كم صحيح رأيت من غير سقم • ذهبت روحه الصحيحة فله

(٥) وأفضله الأربع قبل الظهر لو ورد الأثر فيها (•) قال مولانا عليه السلام

إن زاد على أربع في النهار بطلت وأما في الليل فيجوز أن يحرم بست أو ثمان ^(١) ولا تجوز الزيادة على الثمان واختلف في الأفضل من النافلة هل هي مثنى مثنى أو رباع رباع النيرومي ^(٢) عن القاسم عليه السلام أن النوافل مثنى مثنى ^(٣) وسواء صلاة الليل والنهار وقال هذا ما ^(٤) صح عندنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقالت الحنفية صلاة الليل مثنى وصلاة النهار رباع (وقد يؤكد ^(٥)) النقل من الصلوات وذلك (كالرواتب) التي مع القرائن وهي الوتر وسنة الفجر وسنة المغرب وسنة الظهر وكسوة الكسوفين والاستسقاء في قول ^(٦) والمعيد في قول ^(٧) فهذه جملة السنن المؤكدة واختلف في تعيين الأفضل منها فقال في مذهب ش ماسن له الجماعة فهو أفضل ^(٨) وأفضله صلاة العيدين ثم الكسوف ثم الاستسقاء وهذا بناء على مذهبه في العيدين والاستسقاء والمذهب في هذه التي ليست مضافة أنها أكد من المضافة ^(٩) قال في الانتصار وقيل الرواتب أفضل لأنها تكرر * ثم وأفضل الرواتب الوتر ثم ركعتا الفجر قال م بالله ثم ركعتا المغرب ^(١٠) ثم ركعتا الظهر * وقال ط ان سنة

إذا زاد في النقل عن أربع بطلت مطلقاً قال عليه السلام ولا يصح ثلاثية ومثله في السكافي ثمذهب والمقرر الصحة لأنه من سنة الصلاة وتجوز الزيادة في النقل فلو أحرم بالثنتين جاز أن يحسم أربعاً ^(١) وله أن يقتصر منها ذكره في شمس الشريعة والتهجد كذا في البيان وروى في شرح الذويد عن الذريعة أنه يجوز أن يجعل الأربع اثنتين أو ثلاثاً ^(٢) قال عليه السلام والقياس خلاف ذلك أنه لا يصح ^(١) والمذهب أنه لا يزداد على أربع في الليل والنهار به بحر معنى ^(٣) متصلة ^(٤) من قهاء القاسم عليه السلام واسمه جعفر بن محمد النيرومي وصاحب م بالله النيرومي اسمه الحسن بن زيد ^(٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولأن فيه زيادة تشهد وتسليمتين ^(٦) بمعنى الذي ^(٧) يعني أم ^(٨) أنها سنة فائدة قال في كتاب البركة ما نقله وقال أبو هريرة قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسكن بدارم قلت نعم فقال فصل إن الصلاة شفاء في هذا فائدتان أحدهما يكلمه صلى الله عليه وآله وسلم بالقرسية ومعناه توجعك بطنك والثانية أنها شفاء ترى من ألم القواد والمعدة والأعضاء وكثير من الآلام وكثرة الصلاة والتهجد تحفظ الصحة لأنها تشتمل على انتصاب وركوع وسجود وغير ذلك فيحرك معها أكثر الأعضاء لا سيما المعدة والأعضاء اه عن حاشية من المقصد الحسن ^(٩) أنها سنة ^(٨) وكان سنة قرز كالكسوفين ^(٩) إلى القرائن ^(١٠) في الكسوفين لا في الاستسقاء لأنه مستحب ^(١٠) وأما سنة الشاء فكان صلى الله عليه وآله وسلم تارة يصليها وتارة يتركها وهي ركعتان اه وابل وتارة يصليها قاعداً وهي دون الرواتب ويصح الكل من قعود اه بيان ^(١١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنزع ركعتين بعد المغرب في سفر ولا حضر قتهما قوله تعالى فسبحه وأدبار السجود اه غيث وتصح المبادرة بعد صلاة المغرب ويقرأ فيها

الظهر^(١) أكد من سنة المغرب ﴿تنبية﴾ اختلف في حكم صلاة الوتر وعددها أما حكمها فنحننا أنها سنة^(٢) وهو قول شوك وف ومحمد وقال ح إنها واجبه غير فرض^(٣) وروى ذلك عن الناصر أيضا وعندنا أن الواجب والقرض بمعنى واحد وعندنا أن الواجب مائت وجوبه بدليل ظني والقرض مائت وجوبه بدليل قطعي قيل والقرض يكفر مستحل تركه ويسق للخل به ويجب قضاؤه والواجب عكسه في جميع ذلك وأما عددها فنحننا أنها ثلاث ركعات متصلة^(٤) يسلم في آخرها

بقل يا أيها الكافرون والصداد يا أيان فإن صلى العشاء قبلها فلا ترتيب بينهما وبين الوتر ويحتمل أن الترتيب مشروع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما يسمون أصلي ولم يصلها بعده والمشروع فيها التحجيل اه بحر^(١) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها بعد العصر عافضة عليها^(٢) لما روى عن علي عليه السلام قال الوتر ليس بغريضة كالصلاة المكتوبة إنما هي سنة سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلنا وهي ثلاث ركعات بتسليم واحد لما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمؤذنين وقال إنما وتر بالأخلاص إذا خفنا الصبح فبادرناه شرح نكت^(٣) قال في البيان ونذب فيه الجهر بالقراءة في الركعات كلها اه بلفظه بل سنة اه مفتي ومصباح فان تركه سجدة لسوء اه مفتي وبني عليه في البحر^(٤) وفي رواية الحاكم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوتر ثلاث لا يقعد إلا في آخرهن اه من شرح السيد صلاح بن أحمد اه على الهداية ومثله في التحفة لابن حجر ولا يتشهد في الوتر إلا في آخره وفي بعض الروايات ولا تشبهوا الوتر بالمغرب وقواه السيد عبد بن عز الدين المتقي واحمد ومثله لابن كمال باشا من الحنفية لسؤالاته اه وفي مشارق الأنوار يتشهد الأوسط وقواه المتكول على الله قال المتقي لم أجده في مشارق الأنوار فيحقق^(٥) لأن القرض عندهم مائت وجوبه بطريق مقطوع به والواجب يكون واجبا وإن ثبت وجوبه بطريق مظنون ولهذا قال في الوتر أنه واجب ولم يقولوا إنه فرض لمسلم ثبت وجوبه بطريق مقطوع وإنما ثبت بطريق يؤدي إلى غالب الظن اه من محاسن الأذهار من شرح قوله عليه السلام ﴿ومن أتى جبريل بالامحق﴾ قام بالقرض ومنه استقى^(٦) ويتشهد الأوسط وهو ظاهر الأذهار في قوله وهو في النفل نفل فيهم منه ثبوت التشهد لأنه يسجد في النفل لما يسجد في القرض فلما أنه يسجد لتكبير النفل ونحو ذلك كذلك التشهد الأوسط^(٧) وهو في اختيارات ص بالله ولفظه مسئلة قال عليه السلام صلاة الوتر سنة مؤكدة إلى أن قال مسئلة قال عليه السلام ويتشهد فيها التشهد الأول كصلاة المغرب لأنها جرت السنة يتشهد على كل ركعتين وليس في النوافل صلاة ثلاثية غيرها فأشبهت المغرب في كون التشهد مسنون اه اختيارات بلفظه من خط الفقيه حسن الشيباني وكان يرى هذا إلى آخر مدته ثم رأى أن الأولى عدم تشهد الأوسط وقل اعلم أن الوتر اختلفت فيه الروايات ومن أراد أن يقف على اختلاف العدد بحسب ما جاء في الحديث فعليه بالمتقي ومن ذلك ما لفظه عن عائشة

وقال شأقه ركعة واحدة وأكثره إحدى عشرة ^(١) والأفضل أن يسلم بين كل ركعتين ^(٢) وإن وصل جاز وقالت الإمامية هو ثلاث ركعات لكن يسلم على ركعتين ثم ركعة قال في الانتصار وقد حكى ذلك عن علي بن الحسين والصادق والباقر (و) قد (يخص ^(٣)) بعض النفل بأثر خاص يرد فيه ^(٤) وذلك (كهلاة التسبيح ^(٥)) وصفتها أربع ركعات كل ركعتين يتسلم قال في التذكرة أو موصولة يقول ^(٦) بعد قراءة الحمد وسورة الحمد لله ولا إله إلا الله وسبحان الله والله أكبر وقال البيهقي ^(٧) بل يقول سبحان الله ^(٨) والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم يركع فيقولها عشرا ثم يعتدل فيقولها عشرا ثم يسجد فيقولها عشرا ثم يعتدل فيقولها عشرا ثم يسجد فيقولها عشرا ثم يعتدل فيقولها عشرا ثم يسجد كذلك في كل ركعة وهل يأتي بتسبيح الركوع والسجود قبل ذلك قال مولانا عليه السلام ظاهر قوله في الحديث ثم يركع فيقولها عشرا أنه لا يأتي به وقد ذكره السيد وعن الصادق أنه يأتي به قال أبو الفضل الناصر ويقضى ^(٩) ما فات من تسبيح ركن حيث ذكره قيل ع وإذا زاد من العشر أو الخمس عشرة أو نقص ^(١٠) سجد للسبو قال مولانا عليه السلام أما في النقص

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن متفق عليه أنه متفق بإلفظه قوله متفق عليه هذا زمز للجباري ومسلم فلفظه أصح ما جاء في ذلك ^(١) ويشهد على عشر ^(٢) إلا التي يوتر بها فواحدة ^(٣) والمؤكد أفضل من المخصوص ^(٤) ولم يبلغ السنة ^(٥) وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال والذي نفس محمد بيده لو كانت ذنوب من صلى هذه الصلاة عدد نجوم السماء وعدد قطر السماء وعدد أيام الدنيا وعدد الشجر وعدد الممر وعدد ملج لغفر الله لمن صلاها إله إرشاد قال يارسل الله باني أنت وأمي من يطيق ذلك قال أفعلها في كل شهر مرة أه قال ومن يطيق ذلك قال أفعلها في كل سنة مرة قال ومن يطيق ذلك قال أفعلها في عمرك مرة أه ولا يلزمني تركها ولو في السبع أو الشهر مرة سيال الشباب والسهل ولا يضيئها إلا ذو كسل أو جهل أه غاية لفظا وقدرى أن القميه حاتم بن منصور رحمه الله تعالى مات وهو يصليها من اضطجاع كذا في مطلع البدور ^(١) ويسحب لها التعوذ والتوجها ويقرأ في الأولى الزلزلة وفي الثانية المأكم وفي الثالثة النصر وفي الرابعة قل هو الله أحد أه بيان ^(٢) ويشهد الأوسط ^(٣) لظاهر السنة والأول أظهر ^(٧) القاضي زيد بن الحسن بن الحسن البيهقي شيخ الموكل على الله أحمد بن سليمان وض جعفر وليس هو الشافعي صاحب السنن كما توم بعضهم ^(٨) قال ص بالله قدروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل ذلك ^(٩) أي يفعله ^(١٠) ويسبح في سجود السبو تسبيح الصلاة المشروع لأنه لم يرد فيه إلا ثلاثة أه صبيتي وقرز

ففيه نظر^(١) إذا لم يقضه (و) مما ورد فيه أثر مخصوص ركعتا (القرآن)^(٢) وصفتها أن يقرأ في الأولى بعد فاتحة تبارك الذي جعل في السماء بروجا إلى آخر السورة وفي الثانية بعد فاتحة من أول سورة المؤمنين إلى أحسن الخالقين (و) مما ورد فيه أثر مخصوص ركعات (مكملات)^(٣) لصلاة اليوم واليلة حتى تبلغ جملة صلاة اليوم واليلة (الحسين^(٤))

(١) والمختار أنه يجزى من الركن الذي بعده ملغيا ما تخطأه من مفتي وعن المتوكل على الله أنه يجزى (١) ولا ينافي في بعض الحواشي عن التجزى يلغا التسبيح وركوعه وسجوده اه المقرر أنه يعود إلى الركن الذي ترك بعض التسبيح منه ويغنى ما تخطأ نحوه أن يذكر وقد صار ساجداً فيعود إلى القيام ويغني على ما قد كان فعل اه عامر (١) لفظ البحر قال عليه السلام القياس في ذلك ونحوه أن يعود كالمقدر الواجب ملغيا ما تخطأ من القراءة وغيرها اه نجري ومثله في تعليق الشرح حيث قال لو ترك التسبيح أو نسي شيئاً منه فإن تركه ناسياً عاد إليه وإن تركه عمداً لم تكل صلاة التسبيح (٢) وركعتا القرآن ولا وقت لها لكن جرت العادة بفعلها بعد المغرب لقضية ذلك الوقت اه بستان * فلو قرأ ناسياً خلاف المأثور في النوافل والخصوص نحوه أن يقرأ قل هو الله أحد في القرآن وذكر ركا أو ساجداً أو نسي في صلاة التسبيح ركناً أو بعضه قال عليه السلام القياس أن يرجع لفعل المأثور كما يرجع للمقدر الواجب من الفروض اه نجري إلا أن يرجع بعد علمه أنه ترك مشروعا فاتها قد طلعت اه حاشية (٣) وكذا صلاة الحاجة فاتها مندوبة في يوم الجمعة روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من كانت له حاجة عند الله فليصل يوم الجمعة عند ارتفاع النهار أربع ركعات يقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى وخمس عشرة مرة قل هو الله أحد وفي الثانية فاتحة الكتاب وإذا زلزلت الأرض وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة وفي الثالثة فاتحة الكتاب والهاكم التكاثر وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة وفي الرابعة فاتحة الكتاب وإذا جاء نصر الله وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة فإذا فرغ من صلاته رفع يديه إلى السماء وسأل حاجته فان الله يقضها اه شرح فتح ينظر في حصة هذا الحديث (٤) وصلاة الرغائب وهي أن يصلي في أول ليلة جمعة من رجب اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة الاخلاص عشر مرات وإنا أنزلناه في ليلة القدر ثلاث مرات فإذا فرغ صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعين مرة ويقول اللهم صل على النبي الأبي الطاهر الزكي وعلى آله وسلم ثم يسجد ويقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الله العلي الأعظم سبعين مرة ثم يسجد فيقول سبح قدوس رب الملائكة والروح سبعين مرة ثم يرفع رأسه ويقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الله العلي الأعظم سبعين مرة ثم يسجد فيقول سبح قدوس رب الملائكة والروح سبعين مرة ذكره في الاعتبار اه ح فتح * قلت قد صرح الفقيه بأن الحديث المروي في صلاة الرغائب موضوع وأنها حدثت في آخر القرن الخامس في بيت المقدس فأبحث تمير على الصواب اه محمد علي الشوكاني

ركعة فالقرائن سبع عشرة ^(١) وثمان قبل الفجر ^(٢) وثمان قبل الظهر ^(٣) وهي صلاة الاوابين ^(٤) وأربع بعد الظهر بسنته وأربع قبل العصر ^(٥) وأربع بعد المغرب بسنته والوتر وسنة الفجر (فأما) صلاة (الراويح جماعة) ^(٦) فبدعة عند القاسم والناصر وهي عشرون ركعة بشر تسليكات في كل ليلة ^(٧) من ليالي رمضان وقال زيد بن علي وعبد الله بن الحسن وعبد الله بن موسى بن جعفر أنها سنة وهو قول الفقهاء واختاره في الانتصار قوله جماعة يعني وأما فرادى فمستحب ^(٨) (و) صلاة (الضحى) وهي من ركعتين ^(٩) إلى ثمان وقتها من زوال الوقت المكروه إلى قبل الزوال إذا صلاها المصل (بفتحها) أي بنية كونها سنة (فبدعة) وقال في الانتصار المختار أنها سنة ^(١٠) كما هو رأى على بن الحسين زين العابدين والباقر وأدریس بن عبد الله وح وش (فائدة) قال ع ويكره عند أئمة الآل النوم بعد صلاة الفجر ^(١١) إلى طلوع الشمس وبعد العصر إلى غروب الشمس ^(١٢) وفي الانتصار كان صلى الله عليه وآله وسلم

(١) ما يقال في المسافر فالقرائن في حقه إحدى عشرة فكيف التكيل في حقه أو يقال هي مكلة في حقه تقديرأ فلابتياج الى زيادة نافذة اه متقولة من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٧) تصل قبل دخول الوقت اه تذكرة (٣) أربع متصلة واثنتين ثم ثنتين اه بحر وقيل ح اثنتان ثم أربع ثم اثنتان ويقرأ في الآخريتين من الاربع مثل ماقرأ في الأولين الفاتحة وسورة اه غيث (٤) وهم الراجعون إلى الله بالتوبة (٥) مفصلة (٦) لا روى عن جعفر عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه خرج على أصحابه في ليالي رمضان وهم يصلون النوافل جماعة فقال صلاة الضحى وصلاة النوافل في ليالي رمضان جماعة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ثم قال قليل في سنة خير من كثير في بدعة اه غيث (٥) بعد صلاة العشاء (٥) سميت تراويح لأنهم يستريحون بين كل ركعتين اه غيث (٧) يقرأ في كل ليلة جزء من القرآن (٨) مالم يقصد السنة (٩) وأكثرها اثنا عشرة ركعة اه رايح وروضة (١٠) وهو الذي في سيرة الكيمني حيث قال عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ثلاث على واجب وعليكم سنة الضحى والأضحى والوتر قال ومن البعيد أن يكون ماوجب على رسول الله وحبيه بدعة اه ح فتح (١١) لا روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه مر بغاطمة وهي ثامنة بعد الفجر فركبها برجله صلى الله عليه وآله وسلم وقال لها قومي شاهدي رزق ربك ولا تكوني من النافلين إن الله يقسم رزق العباد من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس اه لمعة قيل يؤخذ من هذا جواز تنبيه التائب للمصالح التي ليست بواجبة كخشية فوت الصلاة فقال صلى الله عليه وآله إن ذلك واجب وإليه أشارم بالله اه تجري قلت في إيحاط التائب بعمل دقة إن لم يكن عليه نص أو إجماع لأن التائب في نومه غير مكلف بالصلاة (١٢) لأنه يورث زوال العقل

يكروه النوم قبل المشاء والكلام بعده إلا بخير

﴿ كتاب الجنائز ﴾

قال في النجاء الجنائز بالفتح لما قل على الانسان واغمم به والجنائز بالفتح الميت وبالكسر النعش * وقيل ما لفتان بالفتح والكسر في الميت والنعش ولا يقال للنمش جنازة إلا إذا كان عليه الميت ^(١) ﴿ فصل ﴾ (يؤمر المريض بالتوبة ^(٢)) والتخلص عما عليه) وهذا الأمر قد يكون واجبا وذلك حيث تحقق منه اخلال بواجب أو فعل قبيح مع تكامل شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد يكون مستحبا وذلك حيث يكون للمريض من العوام الصرف أو من أهل المعرفة وقد أصابه ذهول وغفلة ولم يتحقق منه اخلال وقد يكون قبيحا وذلك حيث يؤدي إلى قبيح ^(٣) وقد يكون مكروها ^(٤) وذلك حيث يؤدي إلى مكروه واعلم أن التوبة هي التسلم على ما أخل به من الواجب لوجوبه على ما فعله من القبيح لقبه والزم على أن لا يعود إلى شيء من ذلك كذلك فأما لو ندم وعزم خوفا من عذاب الله قال * مولانا عليه السلام فكلام المعتزلة يقتضي بأن ذلك ليس بثوبة قال والاقرب عندي أنه توبة * نعم أما الأمر بالتخلص فينبغي لمن أراد تذكير المريض أن يسأله هل عليه حق لآدمي أو هل عنده ودية أو هل عليه حق لله تعالى من زكاة أو فطرة أو خمس أو مظلمة أو نذر أو كفارات أو هل عليه صلح أو حج ويسأله عن كل شيء بعينه ليكون أقرب إلى أن يذكر فإذا كان عليه شيء من هذه أموره بالتخلص عنه (فورا) ^(٥) أي في ساعته تلك سواء كان ممن يقول بالقور أو بالتراخي لأنه ان كان من أهل القور فقد ازداد تأكيذا وإن كان من أهل التراخي فهذا نهاية جواز التراخي (و) ان كان لا يتمكن من التخلص في الحال لزمه أن (يرعى) ^(٦) بذلك (لامجز) عن تنفيذه في الحال فأما إذا لم يجدز فهو عاص بالتأخير ولو أوصى وإذا أوصى لزمه أن يشهد على وصيته

(١) فإن لم يكن فهو سرر أو نعش (٢) وهي مقبولة ما لم يفرغ بالموت (٣) وقد يحصل بالأمر مفسدة بأن يمنع من واجب أو يتأذى من غير حصول فائدة (٤) حيث لم يحصل فائدة ولا مصلحة وقرز (٥) وحده القور أن لا يشتغل بشيء غيره فإذا كان يأكل ترك الأكل ذكره م بالله إلا أن يغشى التلف أخذ ما يسد رمقه وقيل الضرر اه كب (٦) إذا كان مطالبا به أو في حقه وان كان غير مطالب به جاز التراخي عن قضائه مع الوصية به بعد موته اه كب وقيل لا يجوز التراخي مع المرض اه بيان بلفظه (٧) وإذا أوصى وتمرد الموصى إليه عن الاخراج فقد سقط عنه الحق اه مفتي وفي بعض الحواشي لا يسقط عنه وأما التخلص فقد حصل بالوصية

أشهاداً^(١) يعرف أنه يتم معه التنفيذ وهذا إذا كان له مال فإن كان فقيراً قفى ذلك خلاف
سائق^(٢) إن شاء الله تعالى (و) إذا اشتد عليه المرض حتى خشى عليه دنو الموت فينبغي^(٣)
أن (يلقن^(٤) الشهادتين) فإذا قالهما أمر بتكرير لا إله إلا الله حتى يسجز من ذلك قال
في الانتصار ويستحب للمريض ذكر الموت وأن يجب لقاء الله وأن يصبر على الألم وأن
يتداوى ويستحب للزائر أن يطيب نفسه ويشره بالماء^(٥) (ويوجه المحضر القبلة)
والمحضر هو الذى قد حضرته ملائكة الموت وأما ذلك أن لا يطبق بصره قال عليه
السلام والأولى أن يقال المحضر هو الذى قد حضره الموت إذ لا طريق لنا إلى معرفة
حضور للملائكة وأما الموت فامارات حضوره معروفة * ثم ففى احتضر المريض وجه إلى
القبلة (مستلقيا) على ظهره ويصف قدماه إلى القبلة ليسكون وجهه إليها كأنقام هذا
مذهب الهادى عليم ورواه فى الشرح عن م بالله وقال فى الافادة على جنبه الأيمن^(٦) وهو
قول ح وذكره لش فى مذهبهم (ومتى) عرف أنه قد (مات غصص)^(٧) عيناه (ولين)
كل مفصل منه بالتمييز والتبض والسدد ويكون ذلك (برفق^(٨)) عقب الموت (و) إذا قد
صح موته (ربط من ذقنه إلى قننه بربض) ويحكون ذلك عقب الموت اثلاً ينظر فوه

(١) قال القاضي عبدالله الدوارى لا يجب عليه الاشهاد إلا اذا عرف ان الوصي لا يفعل ذلك اه ح لى من
الوصايا (٢) فى وجوب الاشهاد (٣) ندبا (٤) ويكون للملتن غير وارث وغير حاسد وعدو ويكون بلا أمر
قال الامام والمستحب أن لا يقول له قل لا إله إلا الله ولكن المستحب أن يقول ذلك عنده فيذكر قولها
لأنه ربما ضاق صدره اذا أمره فيردها فيأتم ولا يكثر بل يقول ثلاث مرات عنده (٥) ندبا حيث كان من
أهل الشهادتين وجوبا اذا لم يكن منهم ولم له حيث له تأخير وإلا فندب وقرز (٥) اذا كانت ترجى له (٦)
خلاف فى الأفضل والكل جائز (٧) ثلاث يفتح عيناه لأنه يستحب أن يكون على هيئة جميلة اه غيث معنى
(٥) فائدة واعلم ان وقوع الموت فى الأوقات الشريفة من علامات السعادة اذا كان الميت تابيا نحو رمضان
وعرفة والعيد والجمعة ونحوها وكذلك الدفن فى مكان شريف نحو جوار الصالحين وقد روى فى بعض
الأخبار انه لا يذب جوار الصالحين أربعين قبرا لحرمتهم اه من شرح أبى مضر (٥) فائدة فى الامارات التى
يظن معها كون الميت مغفورا له أو غير مغفور فى الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مامعنا ارقبوا
الميت عند ثلاث اذا رشح جبينه وذرفت عيناه وتقلصت شفتاه فأرجوه له الخير وان احر وجهه وأزبد
شدقه وغط غطيط البكر تخافوا عليه اه تعليق دوارى (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى أبى سلمة (٨)
لقوله عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كسر عظم الميت ككسره حيا رواه مسلم وغيره
اه بحر معنى فى الأم لا فى الضمان

قال عليه السلام والأقرب أن الاستقبال والتغميض والتلين^(١) والربط مستحب إذ لا دليل على وجوبه (و) إذا كان الميت امرأة حاملًا فإنه (يشق) بطنها^(٢) من (أيسره)^(٣) أى من الجانب الأيسر (لاستخراج حل)^(٤) عرف أنه قد (تحرك)^(٥) بسد الموت قال السيدح والفقهاء ولو علم أنه يموت^(٦) وذلك حيث لم يبلغ ستة أشهر لأن للحى حرمة ولو ساعة واحدة قال السيدح ولأنه بمخروجه حيا^(٧) يرث ويورث وعن أبي الفضل الناصر إنما يشق له إذا بلغ ستة أشهر لادونها فيترك ساعة حتى يموت أما لو تحرك قبل الموت وسكن بعده * قال عليه السلام فالأقرب أنه لا يدفن الميت حتى يطلب في البطن مؤت الجنين * نعم هذا مذهبنا في صفة استخراج الحمل المتحرك وقال ح بل يشق الجانب الأيمن ويستخرج منه وقال كش تماجله النسوة من الفرج^(٨) ﴿تلبسه﴾ لو دفنت المرأة والولد يتحرك فأت قبيح. يلضمن النافن دية أتى لأنه المتيقن ﴿قال مولانا عليه السلام﴾ وفيه نظر قال والقياس أنه يضمن الثرة^(٩) (أو) لاستخراج (مال لم يثاؤه^(١٠)) في بطنه (غالبًا) احترازًا من أن

(١) والتلين اهـ ج أثمار (٧) وجوبا (٣) وأجرة الشق من مال الجنين إن كان له مال إن خرج حيا وإن خرج ميتا فمن بيت المال وإلا فمن أبيه أو منفقه اهـ وأجرة الحياطين وقمن المحيط من مال الميت لأنه من كمال تجهيزه ولا يلزم الزوج إذ ليس من الكفن المقرر أن أجرة الشق لاشيء فيه لأنه كاتخاذ الفريق وقيل يجب اهـ تهاى (٥) لأنه أقرب إلى سلامته من السكنى لأنه في الشق الأيمن اهـ رياض وصعيرى (٤) قال في الكافي ولو بكسر ضلع إذا احتيج إلى ذلك لأن الحى أكد اهـ غيث معنى (٥) وكذا سائر الحيوانات المحترمة إذا علم أنه يعيش بعد خروجه لأنه من باب اتخاذ الفريق اهـ أثمار ولو مما يؤكل لأنه بذبح ويؤكل (٥) فإن مات الجنين وأمه حية احتيل في إخراجه ولو بقطعه حرمة الأم اهـ نجري (٥) عبارة الأثمار بصرك (٩) والفرق بينه وبين المتخذ ونحوه ما يعلم أنه يموت للخبر الذى ورد في الجنين أنه يرث إذا خرج حيا ولو علم أنه يموت (٧) ويعمل بخبر عدلة اهـ كب قرز (٨) في القبر (٩) إذا عرف بمخروج يد أو نحوها اهـ ح لى معنى ومضى وشكائدى ولقظ ح لى فلو دفنت المرأة والولد بصرك ولم يصحق بمخروج يد أو نحوها فلا شيء إذ الأصل براءة الذمة وإن يثق الحمل بنحو ذلك وجبت الثرة (٥) والصحيح أنه لاشيء لأن الأصل براءة الذمة لجواز أن يكون ربما اهـ بيان كمن ضرب إنسانا ملقوفا في ثوب ضربة غير قاتلة ثم وجد ميتا فلا ضمان لأن الأصل براءة الذمة اهـ زهور وقرز وقيل لا فرق (١٠) وإنما قيد بالعلم لأنه مع عدم العلم يمارض حرمتان حرمة المال والموت فلا تمتك حرمة الميت من دون يثق حفظ المال اهـ نجري فيها عدى الحمل المتحرك اهـ ح لى (٥) قال في الحفيظ أو ظن اهـ خلاف ح لى وقيل القياس أن يشق ما لم يعلم خروجه أو يظن لأن الظاهر يثاؤه في البطن اهـ صعيرى

يكون ثلث ^(١) ماله فادون وابتمه ^(٢) باختياره ولا دين عليه يستغرق ماله فانه في هذه لا يستخرج وقال الامام ي بل يستخرج لأن تركه إضاعة للال (ثم يخاط) ذلك الشق بخيط وثيق ^(٣) قال عليه السلام ^(٤) وظاهر كلامهم وجوب الخياط ووجه المحافظة على الطهارة قال وينبغي ^(٥) أن يصكون الشق قبل النسل لذلك ^(٦) (ويمجل التجيز) الميت من غسل وتكفين وصلاة ودفن قال في الجمع والمستحب لمن مات في أول الليل أن لا يصبح الا في قبره ومن مات في أول النهار فلا يبيت إلا في قبره * قال مولانا عليه السلام والقياس وجوب التجهيل لأنه واجب مطلق غير مؤقت فلا وجه لجواز التراخي مع انتفاء الأعدار (الا) التجيز (للتريق ونحوه) كصاحب المدم والمبرسم وصاحب السكته والبرسام ^(٧) نوع من الجنون وصاحب السكته هو المستعجم فان هؤلاء يجب التثبيت ^(٨) في أمرهم والتأني في تجهيزهم لأنه قد يلتبس حالهم بحال الموتى ثم يفتقون * قيل لعل لم يثبت في أمرهم فلا ضمان قيل ع لأن الظاهر الموت والحياة مجوزة وقيل ل لأن الأصل براءة الذمة ^(٩) تنبيه ^(١٠) قال في الانتصار وعلامات الموت ^(١١) خمس ميل أنف وانحساف صدغ وامتداد جلته الوجه وانخلاع الكف واسترخاء القدم بأن ينصب فلا ينتصب وكذا عن من بالله (ويمجوز البكاء ^(١٢)) على الميت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ولله ابراهيم ^(١٣) (و) يمجوز (الايدان ^(١٤)) وهو الاعلام بموته ولو بصوت

(١) وأما مال الغير يضر رضاه فيخرج من غير تجهيل قرز (٢) قاصداً أنه يموت وهو في بطنه لأنه يجري مجرى الوصية بخلاف ما لو ازدرد له ليحفظه إذا خاف عليه كأن يكون في مخافة فيشق ولو قل اه عامر أو يكون بغير اختياره وقرز (٣) أي يجب (٤) فان شق بعد النسل غسل موضع الشق سيأتي على شرح قوله بول أو غائط أنه لا يجب غسل الموضع فكذلك هنا اه ع ح وقرز (٥) قال في البحر هو بخار يصعد من القلب إلى الرأس يكون سبب هذيان الموموم (٦) حتى يحصل تغير ريح أو نحوها اروضه معنى (٧) ظاهر هذا أن حصول هذه الامارات تقتضي موته فيجوز أن يدفن ولهذا قال في البحر ما لفظه ولا يدفن حتى تظهر فيه العلامات وقال الدوازي هذه العلامات يظن الظن معها أن المريض يموت ومثله في شرح ابن بهران وقائمة الخلاف بينهما أن صاحب البحر يقول من التمس موته ووجدت فيه هذه العلامات فأنها تنفي العلم بموته فيدفن والدوازي لا تنفي قيام الدافن اه هامش تكميل (٨) هذه العلامات عقب الموت (٩) قال في النهاية ويمجوز تجميل الميت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (١٠) دمع العينين وما لا يمكن دفنه من الصوت اه ن (١١) قيل له في ذلك قال إيماناً بنيت عن صوتين الخير تمامه فاجرين صوت نعمة هو ولب ومزامير الشيطان وصوت عند نزول مصيبة وخوف وشق جيوب وهذا رحمة ومن لا يرحم لا يرحم اه صعيترى (١٢) والفرق بينه وبين

شهر لا يمكن الاعلام لمن قصد اعلامه إلا بذلك كان يقول من مثذنة أو نحوها ^(١) رحم الله من حضر الصلاة على فلان و (لا) يجوز (النى) الميت وهو الاعلام بالصوت الشهير المؤذن بالتفصيح على الميت (و) لا يجوز (توابه) أى تواج النى وهى التواج بالصوت ^(٢) والصراخ والطمع وشق الجيب وحلق الشعر لذلك ^(٣) فصل ^(٤) (ويجب غسل المسلم) العدل ^(٥) غير الشهيد على أى صفة كان موته ولو غريقا ^(٦) ونفساء ومبطونا وذأ هدم ولو سمى هؤلاء شهداء وهكذا من تاب من الزنا ثم رجم وكذا من قتل قصاصا بعد التوبة (ولو) كان ذلك الميت (سقطا ^(٧)) فانه يجب غسله إذا (استهل ^(٨)) والاستهلال بأحد أموراما بعماس أو بصياح ولا خلاف فى هذين أو بحركة تدل على أنه خرج حيا ^(٩) وفى هذا خلاف قال فى الكافى عند زيد بن على والقاسمية والقريقين أنه استهلال وعند الناصر و ك أنه ليس باستهلال وكذا فى الزوائد عن الهادى و م بالله وح * نعم فإذا استهل ^(١٠) وجب غسله عندنا ويكفن ويصلى عليه ويدفن ^(١١) ورث ويورث

النى أن الايدان مجرد الاعلام بالموت لأصحابه وإخوانه ومعارفه والنى هو الذى يفعله الناس من الصياح للجنائز بموت الميت والنى فى الأسواق والطرفات ^(١) مكان مال ^(٢) ويلزم الزوج منع زوجته من التواج ومن بيت وليلة حيث فيها منكر وحمام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أطاع امرأته فى أربع كبه الله على وجهه المشى إلى الحمام والتياحات والعرسات وليس الثياب الزقاق اللامعة اه صيعرتى ^(٣) إنا قيل أن النساء نحن على قتلى أحد قال لكن الحزة لا بواكى له فاجتمعن فتحن على الحزة رضى الله عنه فلما انصرفن أنحن عليهن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا نحن زوي ذلك ونرى نسخته فانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التواح يومئذ اه شفاء ^(٤) فان كان الميت من أهل الطاهات فالواجب على أهل مالهته إن وجدوا وإلا كان على المسلمين بالصعب فقط ولا يسقط الواجب إلا لضرر ولا ضرر ومثله عن الامام عز الدين والخزار أنهم وسائر المسلمين على سواء اه عامر وقواه الشامى والتهاى ^(٥) ولو مجروح العدالة بغير فسق ^(٦) يجمع الشهداء الستة قوله طعين ومبطون وغريق وميت بهدم وامرأة نفاس وعاشق اه ح هداية ^(٧) بالحركات الثلاث اه كب فيما لضم الولد تغير تمامه وبالفصح التلحيع وبالسكسر عين التاريخ تنجح ^(٨) ويثبت له ذلك بغير عدلة ولو العدلة أمة ولعله يقبل خبرها فيما يرجع إلى السقط لا فيما يرجع إليها من الارث ونحوه اه ح لى بلقطه ^(٩) بفتح التاء والهاء اه قاموس ^(١٠) جميعه أو بعضه ^(١١) ظاهره ولو استهل قبل انفصاله ثبت له هذه الأحكام وسيأتى فى فصل الصلاة على الجنائز ما يؤيده وفى ح لى ما قلته ولا بد أن يكون استهلال الحمل بحركة أو نحوها بحد خروجه أو بعضه ولو قل اه وقرز ولو خرج باقيه وقدمات كما فى الحالى اه ح وقرز ^(١٢) وأما إذا

وينودي ^(١) ويسمى وقال ح لا يثبت له شيء من ذلك (أو) إذا وجد مسلم ميت وقد (ذهب أمله ^(٢)) بأن أكلته السباع أو نحو ذلك فإنه إذا كان الذاهب الأقل ^(٣) وهو دون النصف فإنه يجب غسل الباقي فلو ذهب أكثره لم يغسل ^(٤) وكذا لو ذهب نصفه ولو بقي ما تمه الرأس نصفا على ظاهر الكتاب وهو قول السيد ح والفتية ع وقيل ي بل يغسل لأن الرأس مزية قال مولانا عليه السلام والأقرب أن يغسل البعض والسقط الذي لم يستهل محظور ^(٥) لأن الميت وبضنه نجس فهما لم يرد في الشرع جواز الترتيب به ^(٦) كان محظورا وقيل ف أنه غير محظور إذا لم يمتدقه الناسل مشروعا (ويحرم) النسل (للكافر ^(٧) والفاسق) وقال ش وح يجوز لولي الكافر للسلم أن يغسله وحكى في الشفاء عن الأخوين أن غسل الفاسق مباح وقال ص بالله

لم يستهل لف بخرقة وقد فن استصحابا لا وجوباً لأنه لا حرمة له ولا فرق بين أن يخرج قبل موت أمه أو بعده على الصحيح ومثل معناه في الزهرة وفي كب ما لفظه وحيث لا يستهل يدفن بين التراب يعني يلف في خرقة كما يلف الناح لأنه لا يكتفى ولا يبعد له ولا تكون له حرمة اه زهور وقرز (١) إذا كان خروجه بجناية (قوله) يسمى ثوبا (٢) فإن التمس الذاهب فله يجب غسله وفاقا بين الهادى وم بالله لان الهادى يستبرأ لاصل الثاني وهو عدم الذاهب للأكثر وم بالله الاصل الأول وهو الوجوب اه والاولى أن لا يقال يجب غسله لأنه تمارض جنبه الحظر وهو الترتيب بالنجاسة وجنبه الإباحة وهو غسله لجواز أن الذاهب الأقل قرع جنبه الحظر وأيضا فإن الشرع لم يرد في الإغسل الميت إذا كان جميعه أو ذهب أمله وهذا الذي التمس علينا ولم يعلم أن الذاهب أمله لم يرد في الشرع جواز الترتيب به فلا يغسل اه ع مجاهد وقرز (٣) والبرة بالساحة لا بالوزن اه تعليق لع وقرز (٤) عبارة الأتمار ولو ذهب أقل وإنما عدل عن عبارة الأتمار لأنها قوم رجوع الضمير إلى السقط وليس كذلك بل إلى المدل اه أتمار (٥) وأما من قطعت يده قصاصاً فلا يغسل وفاقا (٦) أوله لم يجب غسل العظام وقيل الصحيح أنه يغسل اللحم والعظام إذا وجد وهو ظاهر الكتاب ولو كان أكثر الباقي وقرز فعل هذا لو بقي الجلد وأكثره غسل والبرة بالأكثر مساحة لا بالوزن وكثرة الأعضاء لا عبرة بها اه تعليق لمة (٧) أما لو قطع نصفين أو أثلاثا لم يذهب منه شيء غسل وصلى عليه ما لم يتفسخ بالنسل ترك غسله اه حى ولفظا وقرز (٨) ولا يصل عليه وأما دفنه وتكفنه فيجب وفاقا وقيل لا يجب (٩) قيل ع والوجه فيه أنه يؤدى إلى غسلين وصلاتين وذلك لا يجب وأما الجواز فيجوز اه وشي وهذه العلة تقتضى أنه لو أمن ذلك بأن يسقط باقيه في البحر أو تأكله السباع جاز غسله والأولى أنه يقال نجس لكن ورد الشرع في كل البدن فيقر حيث ورد والاكثر يلحق بالكل اه تعليق الفتية حسن (١٠) لا يغسل بالترتيب لأنه يلزم منه أنه يجوز بآلة وإنما المراد أن النسل إنما ورد في غسل الميت جميعه والأكثر في حكم الكل فلا يجوز ولو لم يحصل ترتيب اه ومعناه في ح (١١) وذلك لأنه تشریف له وحجة أبي ح وش أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أمر أمير المؤمنين عليا عليه السلام أن يغسل

الأولى غسله تشريفا لليلة^(١) * قال عليه السلام وقلنا (مطلقا) ليدخل فيه أطفال الكفار وليدخل كفار التأويل وفاسقه ولتدخل الكافرة التي في بطنها ولد مسلم^(٢) (و) يحرم الفصل أيضا (لشهادة مكلف^(٣) ذكر) عدل (قتل) في سبيل الله قال مولانا عليه السلام وقولنا مكلف احتراز من الصبي والمجنون فانها يفسلان اذا كان مسلمين ولو قتل مع أهل الحق وقولنا ذكر احتراز من الاثني^(٤) فانها تنسل ولو قتلت في الجهاد وقولنا في الشرح

إياه قلنا أمره بمواراته ولم يذكر الفصل في المشهور من الرواية قال عليه السلام أو لأن تحريم غسل الكافر- إنما تكون بالمدينة لأن مكة لأن الشريعة لم تكن قد استمت وأما كان انساعها بالمدينة وذهب الناصر ومن بالله وغيرهما من سادات أهل البيت أن أبا طالب مات مسلما تصرحه جصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها جاء به ويدل على ذلك قوله في شعره

ألا تملوا أنا وجدنا محمدا * نيا كموسى خط في أول الكتب

ونحو ذلك من أشعاره ولما دافعت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولأن الله تعالى لا يأسى ما كان من جهته من الجنون والشفقة على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولذا لم يعمل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على خديجة رضي الله عنها لأن الصلاة ما قد كان فرضت لأن موتها كان بمكة قبل الهجرة ولم تكن الصلاة على الموتى قد فرضت وذهب بعض علماء الملة والفقه وأهل التاريخ والسيرة إلى أنه مات مشركا لأنه لما مات جاء أمير المؤمنين عليه السلام إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن عمك الشيخ الضال مات فساء ضالا ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحضر دفنه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبا طالب لقي ضحاح من نار ولولا مكان لكان في الطمطانة وغسل أبي طالب كان بمكة لسكن يقال الذي ورد في المدينة هو تحريم الصلاة ولم يذكر النسل بصرح تحريم وتحريم الصلاة لا يتناول تحريم النسل اه غيث بلفظه (١) قلنا لا شرف مع استحقاق العنة (٢) وإذا دفنت الكافرة التي في بطنها ولد مسلم جعل ظهرها إلى القبلة لأن وجه الجنين على ما ذكر إلى ظهر أمه اه روضة نواوي والمختار أنه لا حكم له قبل انفصاله فيدفن في مقابر الكفار اه من وقواه الإمام في البحر (٣) لعل القبر في الكافرة التي في بطنها ولد مسلم ندبا فقط لأن القبر لا يجب إلا اذا خرج الجنين حيا اذا كانت مرتدة لا الذمية فيجب القبر والكفن وقرز (٤) بالتبوين ليدخل من حمل به في الاسلام (٥) والعبرة بالتكليف حال الجنابة والمدالة حالة الموت وقيل العبرة بالتكليف حال القتل والموت وكذلك العدالة (٥) ولو عبدا وقررو مثله في حلى ولفظ 'ح' والصحيح أن البعد لا ينسل لأنه ان احتجج إليه فهو شهيد وان لم يحتجج إليه فهو آبق أى قلسق وفي المياري ينسل وهو قوى (٥) مسئلة واذا كان على شهيد نجاسة غير دمه غسلت ذكره في الشرح اه بيان لفظا ومعيار وفي التبت لا تنسل وهو ظاهر الحديث والزهاري وأدى إلى غسله جميعا اه ح لي (٥) والمراد اذهاق الروح على أى صفة كانت ولو بزحام أو عطش أو بمتع شمن أو بأن يرمى المدفون فيصب نفسه وقرز (٤) ولو احتجج إليها في الجهاد اه تجري وكذا الخنثى قرز

عدل احتراز من القاسق فان ترك غسله ليس لأجل الشهادة بل لأجل عصيانه وقولنا قتل في سبيل الله احتراز من يسمى شهيدا لا لأجل القتل كالنريق وصاحب الهدم ^(١) فانه ينسل ولو يسمى شهيدا * نعم فاذا كان الشهيد جيمعا لهذه القيود حرم غسله عندنا وهو قول ح وش والأكثر وقال الحسن وسعيد بن جبير ينسل الشهيد (أو) شهيد لم يمت في موضع القتال لكنه ذهب منه وقد (جرح في) موضع (المركة ^(٢) بما) يعرف من طريق المادة أنه (يقتله) يقينا ^(٣) نحو رميه أو ضربه بسيف أو عصي ^(٤) أو رضخه أو طمنه في معد ولم يمت منها في الحال فان هذا لا ينسل ولو مات في يتيه على فراشه ذكره ص بالله وعلى خليل وظاهر قول الهادي عليم أنه اذا قتل وبه رمق غسل وحكي في الزوائد للقاسمية أنه اذا أكل أو شرب أو دوى ^(٥) غسل والا فلا ومثله هن ط (أو) شهيد قتل أو جرح ^(٦) كما مر وكاف ذلك في (المصر ^(٧)) يعني من دون قتال بل قتله البغاة (غلما ^(٨)) فانه لا ينسل وقال ش بل ينسل ^(٩) (أو) شهيد قتل أو جرح كما مر في حال كونه (مدافعا ^(١٠)) من نفس أو مال) فانه لا ينسل ولعل احتيالا في هذه ^(١١) المسألة وفي الأولى (أو) رجل (غرق ^(١٢) لرب) من جيش

(١) وكذا صاحب الطاعون للخبر وكذا العاشق اه شرح امرغم (٢) ظاهره ولو الجراح له من أصحابه خطأ (٣) والمركة بضم الراء وقصها والمركة هي موضع القتال حيث تمصل السهام وجولان الخيل ذكره في الضياء وقرز (٤) ولو غير مقاتل كالنفرج على المختار لأن التسويد كاف اه هبل (٥) ولو بالسراية اه ح لى وسيدى الملقى ينسل (٦) أو وجد فيه أثر القتل ككدم في عينه أو أذنه أو جوفه فلا ينسل لأجله وفرجه وأتفه فينسل اه بيان معنى (٧) وذلك لأن النساب أن الدم لا يخرج من هذه المواضع إلا ما وقع فيه من الضرب أو الجرح اه صميترى ويعرف كونه من الجوف كونه مزيدا وقرز (٨) أو بسم ونحوه اه ح لى وعن التهامي ينسل (٩) مع تمييز الحياة (١٠) مكلف ذكر عدل قرز (١١) أو غيره قرز (١٢) قتل نفسه غير حامد ذكره في سنن أبى داود في سياق رجل جرح في الجها فأتى عليه سيفه فقتله (١٣) وأما إذا قتله السبع فينسل وكذا قتيل الصبي والمجنون ينسل اه تهاى قرز * ينظر ما حقيقه النظم يقال هو العاري عن جلب نفع أو دفع ضرر واستحقاق (١٤) وحجته غسل المصحابة لعل عليه السلام وعمر مع كونهما شهيدين مظلومين اه غيث (١٥) وسواء كان نفسه أو نفس الغير ولو ذميا أو ماله أو مال غيره ولو قتل وقرز قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل على عدل فهو شهيد (١٦) أحدهما ينسل كأغسل على عليه السلام وعمر وقيل لا ينسل للخبر من قتل دون ماله فهو شهيد قال في الهداية وغسل على عليه السلام لبراءته موته لأنه عليه السلام تكلم بعد وغاض في أمر ابن ملجم لئله الله اه هداية (١٧) وكان راجيا للسلامة وكان يجوز له الحرب وإلحاق اه بيان لأن من رمى بنفسه البحر ونحوه خوف القتل فهو قاسق (١٨) حيث يحمل أو رمى نفسه حيث كان يجوز السلامة

الكفار أو من رميهم بالنفس^(١) (ونحوه)^(٢) أن يكون جهاده في سفينة ففرق زلتا في القتال أو رمى بحجر للتجنيت أو نحوه فانه شهيد لا يفسل^(٣) ﴿تنبية﴾ اختلف العلماء إذا استشهد المسلم وهو جنب هل يفسل لأجل الجنابة أم لا غصّل الاخوان للذهب وهو قول ش و ف ومحمد أنه لا يفسل وهذا هو الذي اقتضاه كلام الأزهري وقال ح ودل عليه قول القاسم أنه يفسل وهو قول ص بالله (ويكن) الشهيد (بما قتل) وهو (فيه)^(٤) من اللباس إذا كان يملكه قيل ع وظاهر كلامهم أن ثيابه لا تنزع ولو زادت على السبعة والأولى إن لم يصحها دم أن يترك له كفن مثله^(٥) فقط وكذا إذا أصابها دم وعليه دين^(٦) أو زادت على الثلث^(٧) (الا آلة الحرب) كالدرع (و) الا (الجورب)^(٨) فانها ينزعان عنه (مطلقا) أى سواء أصابها دم أم لا وهكذا الحرير^(٩) وما كان للغير^(١٠) وللتنجس بغير دمه^(١١) (و) أما (السراويل والفرو) فانها ينزعان^(١٢) (أن لم ينلها دم) من جراحات الشهيد وأما إذا أصابها دم فانها لا ينزعان^(١٣) (وتجوز الزيادة) على ثيابه التي قتل فيها قال في الوافي حكى على بن المباس اجماع أهل البيت عليهم السلام أن لم أن يزيدوا ماشاوا وأن ينقصوا ماشاوا وقيل ف ولله أراد

النار (١) كأن تطأه دواب العدو أو دواب غير المجاهدين عند الاندحام (٢) ويدخل المسجد لأنه قد سقط حكم الجنابة بالموت وكذا حكم الخاض والنساء سقط بالموت اه ح (٣) لنسل الملائكة حفظلة ابن الرأب قلنا فصل الملائكة لا يزمننا إذ تكليفنا غير تكليفهم قلوا لا يسقط بالقتل قلنا بل يسقط كالصلاة اه بحر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان صاحبكم قد غسلته الملائكة (٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم زملوم بكمومهم (٥) قلنا كفن مثله ما قتل فيه ولو زادت على الثلث (٦) غير مستغرق فأما إذا كان مستغرقا كفن بحوب واحد اه دواى (٧) وله ورة (٨) وهو ماخذ من الجلود ويكون الى فوق الركبتين واخلف الى تحت الساق اه صعيوى (٩) اعلم ان ما كان على الميت منها ما هو من جنس الكفن وصفته كالقميص والعمامة والتوب فيترك فلا ينزعان أصابها دم أم لا وإلا فاني لا على جنس الكفن ولا صفته كالخف والمنطقة فينزعان أصابها دم أم لا والثالث من جنسه لا على صفته كالسراويل والفرو فينزعان إلا أن يصيبها دم والرابع على صفته ولا من جنسه كالدرع والحرير فينزع مطلقا أصابها دم أم لا اه تعليق إفاة (١٠) إلا أن يكون لا يملكه أو عليه دين مستغرق لتركة أو زاد على الثلث ولم يجز الورثة اه تعليق (١١) مع وجود غيره اه كب وبيان قلن قيل هل يجوز للشهيد لبس الحرير في هذه الحالة قلنا نعم جاز للأرهاب وقد زال بالموت كب معنى (١٢) ولم يرض اه آثار (١٣) بل يفسل ويكن به قرز (١٤) والقلنسوة (١٥) بشرط أن يكونا من جنس الكفن لمخرج الجلود اه نجري

بالزيادة مالم يجاوز السبعة وبالنقصان حيث لم يصبه دم ^(١) فصل * (وليكن الفاسل) ^(٢) للميت المسلم (عدلا) ^(٣) فلا يجوز أن ينسل الميت فاسق ^(٤) ولا بد أن يكون ذلك الفاسل أيضا (من جنسه) أى من جنس الميت ان كان رجلا فرجل وان كان اثنى فاثنى (أو جائز الوطء) ^(٥) كالمرأة مع زوجها والدلوكة التى هى غير مزوجة ^(٦) مع مالكها فيجوز أن ينسل كل واحد منهما صاحبه وهى الزوجة أولى من الرجال والزوج أولى من النساء * قال عليه السلام لا كلام أنهما سواء فى الجواز فاما الأولوية فالأقرب أن الجنس أولى لارتقاع حكم الاستمتاع بالموت وتسويغ نظر المودة تبع له ^(٧) وللإجماع على جوازه * نعم وإنما تفصل الزوجة زوجها والمكس مع عدم الطلاق بينهما وقال ح لا يجوز له غسلها ومثله عن زيد بن علي فإن كان بينهما طلاق بائن لم ينسل واحد منهما صاحبه وان كان رجيا فالذهب أن لكل واحد منهما أن ينسل صاحبه لأن الوطء جائز بينهما (بلا تجديد عقد ^(٨)) نكاح وقال ش

(١) ووجهه قد تقدم فى قوله ويكتفى بما قتل فيه (٢) مالم يخرج عن كفن مثله اه فتح (٣) والميم قرز (٣) والمراد من ليس بفاسق لا يدخل مجروح العدالة اه وظاهر الأثر خلافه اه وقرز (٤) فان غسله غير عدل أو غير مكلف أسقط الواجب ذكره فى التذكرة والبيان ولعله حيث تحقق منه النسل بأن أخير بعد التوبة أو حضر عدل معذور أو جاهل المذهب اشتراط العدالة وهو ظاهر الأثر اه وقرز (٥) ولا يجوز اه بحر (٥) يقتضى بالغنى المشكل فاتها تفصله أمته مع كون الوطء غير جائز اه مفق (٦) ولو مظهرة أو مولا عنها أو أم أمته فتفصله المحرمة والى قد وطء أختها أو نحوها فتفصله ويغسلها اه لى لفظا وأما هى فلم يطأها اه ولفظ البيان ولا يمنع الإحرام والإبلاء والظهار وظاهر الأثر اه وشرحه انه لا ينسل أحدهما صاحبه (٦) قال فى شرح الأثر ولو نكح أختا يعنى ولو كان الزوج أو السيد عقد بأخت زوجته أو بمولوكه بعد موتها فان ذلك لا يمنع من جواز غسله لها وهذه المسئلة من زوائد الأثر وكذا لو عقد بأربع نسوة بعد موتها فان ذلك لا يمنع فلو ماتت زوجته غير المدخولة جاز له غسلها ونكاح أيتها ذكر معناه فى التذكرة قال فى الثبوت وهو جار على القياس لأن النظر إليها قد حل بالمقد وهى غير مدخولة ولا فى حكمها ولو نظر إليها لشهوة اذ قد حرم الاستمتاع والمقتضى لتحريم الاستمتاع اه وإنما ذكر هذه الصورة لأن الخفية قالوا لا ينسل لأنه يؤدى الى نظر فرج امرأة وبنتها وهى هذه الصورة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر اقل رجل نظرا الى فرج امرأة وبنتها قلنا أراد نظر محرم يعنى الاستمتاع اه ك (٦) وأما المزوجة فكأمة النبي قرز (٧) والصحيح ان الزوجة أولى إذ لا عورة بينهما اه بحر بلفظه وقرز (٨) وعلى هذا يلزم التحريم والمذهب خلافه (٨) لو قال لى تجديد أمر كان أولى لتخرج الأمة المشغولة والمعتدة وأمته المزوجة اذا زال ذلك

لا يفسل أحدها صاحبه ^(١) وأما الملوكة مع المالك فإن لم يصكن الوطء بينهما جائزا نحو أن تكون مزروجة أو نحو ذلك ^(٢) لم يحز لأحدهما أن يفسل صاحبه ^(٣) وإن كان بينهما جائزا جاز لكل واحد منهما أن يفسل الآخر ويجوز للسيد أن يفسل أم ولده ^(٤) ويجوز لها أن تفسله أيضا ويجوز له أن يفسل مدبرته وأما مكاتبته فلا تفسله ولا يفسلها لأن الوطء بينهما غير جائز ما لم تعجز نفسها ^(٥) كما سيأتي إن شاء الله تعالى * نعم وفي الكافي أن الملوكة لا تفسل سيدها ولا يفسلها ^(٦) وهكذا عن المغني وفي الكافي أيضا عن زيد بن علي وح أن أم الولد لا تفسل سيدها ولا يفسلها وأدعى في الكافي الإجماع على أن المدبرة لا تفسل سيدها ولا يفسلها واعلم أنه لما دخل في عموم قوله ﴿عليه السلام﴾ أو جائز الوطء أن للمدبرة أن تفسل سيدها وهو لا يجوز لها استثناء ﴿عليه السلام﴾ بقوله (المدبرة فلا) يجوز لها أن (تفسله) ^(٧) لأنها قد عتقت بالموت ولا عدة عليها بخلاف أم الولد فإنها ولو عتقت بجموته فلها أن تفسله لأن عليها عدة ^(٨) كما سيأتي إن شاء الله تعالى (ثم) إذا مات ميت وتعلمر حضور جلسه ^(٩) أو من له وطؤه كرجل بين نساء أو امرأة بين رجال فإنه يفسل هذا الميت

الامر جاز الوطء والاز لا يقتضي بهذا فتأمل (٥) تكرر لزيادة إيضاح وحذف المؤلف بلا تجديد عقد لأنه قد استغنى بقوله أو جائز الوطء اه أمار وقتنا لأجل ذكر الخلاف (١) خلافه في الطلاق الرجعي (٢) كالشركة أو معدة أو حامل من غيره أو ممتول بها أو رضية اه وقرز (٣) فيها يحرم النظر إليه وأما ما يجوز النظر إليه فيجوز لها صرح بذلك الدواوي ومثله في كب قلت فيلزم في أمة الغير اه حامطى وظاهر الشرح أن حكمها حكم الأجنبية وقررها القاضي طامر واختار المبل أنها كالجلس ونظام كلام الأزهاري هنا يقوى كلام القاضي طامر والذي في اللباس يقوى كلام المبل (٤) أما هو فالوجه أنه يفسلها وهو ظاهر وأما كونها تفسله فاتها كالباقية على ملكه فإن قيل لم قلتم أنها تفسله وهي بعد الموت قد خرجت عن ملكه قلنا أنها في حكم الباقية بدليل أنه يجهز منها ويقضى منها دينه (٥) ينظر لو عجزت المكاتبه نفسها بعد صب الماء عليه أو فسخت البيعة أو وهبت له أمة لقضاء دينه أو وجد المجلس هل يعاد الفصل أم قد سقط التماس إعادة ما لم يدفن وتماد الصلاة أيضاً لو قد صليت ولو الأولى بالوضوء والثانية بالتيمم وقيل لا إذ قد فعل ما هو مخاطب به لأن القراخ بما لا وقت له كخروج وقت الموقت ومثله في التيمم في باب التيمم اه وقرز (٦) لأنها قد انقضت إلى ملك الورثة قلنا حق مستثنى اه زهور (٧) قلت إلا أن تكون أم ولد اه مفتي (٨) فإن قيل سيأتي أن عدتها كلاهما استبراء فيلزم بطلان الفرق سل لعل الفرق أن أم الولد لما كانت عدتها استبراءها من جهة سيدها سميت عدة لشبهها بالعدة بخلاف المدبرة فعدة استبراءها لا من جهة سيدها (٩) ينظر فظاهر هذا أن المحرم لا يجوز له أن يفسل محرمه إلا مع تعدد المجلس وهو يجوز للمحرم

(محرمه ^(١)) ان أمكن حضوره كالأنخ في حق المرأة والأخت في حق الرجل ويجوز له أن يغسل (بالدلك) يده (لما) يجوز له أن (ينظره) ^(٢) من المحرم فلاخت تلك من أخيه أجسده الاما بين السرة والركبة مقبلا ومدبرا والأنخ بذلك منها ماعدا بطنها وظهرها ^(٣) والعورة المغلظة وهذا ذكره الفقيهان ل ع وقال في الزوائد بل له أن يغسل بطنها وظهرها بالخرقة واختاره الفقيه س في التذكرة (و) يكفي (الصب) للماء (على العورة) ^(٤) التي لا يجوز لها لمسها ويجب أن تكون العورة (مستترة) ^(٥) من رؤية المحرم حال الغسل بخبرة أو نحوها ^(٦) (ثم) إذا لم يوجد محرم لذلك الميت مع تعذر الجنس والزوجة جاز أن يغسله (أجنبي) فيغسل الرجل امرأة أجنبية والمرأة رجلا أجنبيا ويكون هذا الغسل (بالصب) للماء (على جميعه) ولا يجوز ذلك الشيء من الميت هنا لا بمائل ^(٧) ولا غيره ولا بد أن يكون

أن يغسل ما يجوز له نظره فقيل هو تدب وقبل المراد فيما لا يجوز له نظره فاما فيما يجوز له نظره فيجوز ولو وجد المجلس (٨) في الميل وقيل في الحال وهو الأولى لأن سرعة التحجيل مشروعة (٩) أي حضور أحدهما كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا فلا إشكال في قنطه أو اه لطف الله التيات (١٠) في العورة (١) ويدخل في ذلك الرية بعد الدخول أو نحوه وإما أم الزوجة فطلقا (٢) ما جاز نظره لنسب أو رضاع أو معاورة جاز لسه وما كان لغير ذلك فيجوز نظره لا لسه اه كب وتذكرة كامة الشير والقاعدة (٣) يقال كم حد الظهر قال في التذكرة في الحدود إلى حداء تمدها حده ما حاذى الصدر إلى حداء السرة اه منقوله وفي ح لي ما قنطه وما حاذى الصدر والبطن من المحرم من الظهر لم يجز لسه بل يكون بالصب كسائر العورة اه باللفظ (٤) هذا حيث كان الصب ينتهي من النجاسة والوسخ وإلا ييم قنطه اه بل قنطه إذا كان يمنع الماء اه مفتي (٥) قيل ع والفرق بين الغسل وغيره فانهم قد قالوا يجوز أن يركب محرمه وأن ينزلها إلى قبرها أن الغسل أكثر مباشرة اه زهور (٥) فائدة هل يجوز أن يشتري الميت أمة نفسه حيث لم يوجد من يغسله إلا أجنبي غير جنسه وكذا حيث كان الميت تخفى مشكلا ويكون الثمن من ماله إن كان أو من بيت المال إن لم يكن قبل ذكر الفقيه ح أنه يشتري له وهكذا في الضرر حتى على بن العباس الاجماع على ذلك وقيل لا يشتري له لأن الميت لا يملك قال في التيث وفيه نظر وقال في البحر للإمام ي وإنما يملك الجارية بعد الموت إذا أوصى اه شرح بهران بلفظه المذهب أنه يشتري وإن لم يوس للضرورة اه وقرز وتضمير بعد ذلك للورثة إن كان الثمن من التركة وقيل تكون مردودة إلى بيت المال إن كان منه اه ينظر لأن قد ملكت هنا بالشراء بخلاف الكفن إذا سعى الميت فاته يكون مردودا إلى من هو منه اه بل يكون للورثة كوقف انقطع مصرفه كما سيأتي للمفتي على قوله ويغوض إن سرق (٦) كالظلمة والضميض والمعنى (٧) وحكم الأمة بين الأجنبي وكذا الرجل بين الاماء

حال صب الماء (مستتراً) جميعه عن رؤية هذا الذي يصب الماء أما بثوب ^(١) يلقى عليه أو نحوه ^(٢)
 (كالخشي المشكل) الذي لم يميز إلى الذكور ولا إلى الأنث بل له ذكر رجل ^(٣) وفرج
 امرأة يخرج بوله منهما جميعاً ولا يسبق من أحدهما فإن حكم غسله حكم غسل الرجل حيث
 تنفله امرأة أجنبية وهو أن ينسله بالصب دون ذلك ويكون مستتراً وهذا الحكم إنما
 يثبت للخشي (مع غير أمته ^(٤) ومحرمه) فأما إذا كان له أمة فاتها تنفله ولا تنظر ^(٥) إلى
 ما بين الركبة والسرة لجواز أن يكون امرأة ^(٦) وهكذا محرمه كأخيه أو أخته فانهما
 ينسلانه كما مر في غسل المحرم لمحرمه (فإن كان) عليه نجاسات غليظة ^(٧) بحيث (لا يتيقنه
 الصب ^(٨)) ولم يحضر من يجوز له ذلك كالمرأة مع الأجنبي والرجل مع الأجنبية والختي
 مع غير أمته ومحرمه ترأصب الماء عليه (وعم ^(٩)) بأن يلف الأجنبي يديه (بخرقة) ويفرب
 بهما على التراب ثم يمسح أعضاء التيمم ولا يكشف شيئاً من شعره وبذنه وقال ح لا ينسل
 المحرم محرمه ولا يصب الماء عليه ولو كان يتيقنه الصب بل ييممه وكذلك الأجنبي (فأما)
 لو مات (طفل ^(١٠) أو طفلة لا تشتهى) جماع أيهما الصغره (فكل مسلم ^(١١)) يصح أن ينسله ولو

حكم الحرة في النسل وإن اختلف الحكم في النظر اهـ لى لفظاً وقرز (٥) فإن قيل لم لا يجوز أن ينسل
 بخرقة كما يجوز أن ينسل عورة الرجل والجواب أن عورة الجنس مع جلسته أخف اهـ غيث (٥) فإن فعل
 أسقط الواجب (١) أن كان جاهلاً لذلك إذ لو تمعد مع علمه سقطت عدالته بل ولو كان مصداً إذ لا يبلغ
 فعله هذا حد النسق بل يكون مجروح العدالة ومجروح العدالة ينسل الميت والمذهب اشتراط العدالة وهو
 صريح الأزهار (١) وهو قيل القياس الإعادة قرز (١) ويكون الصب من تحت الثوب (٢) كالظلمة والعمى
 قرز (٣) أو هب فقط يعني لم يكن له آلة كآلة الرجال ولا آلة النساء بل هب فقط اهـ (٤) فإن كانت
 أمته خشي فلا ينسل أحدها الآخر بخلاف المحرم فانه يعتبر بالناسل فإن كان يتيقن غسل ما بين السرة
 والركبة وإن كان العكس غسل ما عدا البطن والظهر والمورة المظلمة وإن كان خشي غلب جانب الحظر
 فينسل ما عدا البطن والظهر والمورة المظلمة اهـ وقرز (٥) غير للزوجة (٥) وتلف يدها للنسل عورته بخرقة
 اهـ ح آثار (٦) كالجلوس مع جلسته (٧) أو وسخ اهـ إذا كان يمنع الماء اهـ مفتي وقرز (٨) جميعه اهـ
 بيان لا بعضه اهـ ح لى وهو ظاهر الأزهار فلو أتى البعض دون البعض عدل إلى التيمم (٩) مع صرف
 بصره وجوبا اهـ (١٠) وأما الكبير والكبيرة فكلما جانب وإن زالت الشهوة وهو ظاهر الأزهار
 اهـ ديباج إذ الحرمة باقية لأن الأعضاء قد كانت عورة فلا يخرجها عن ذلك إلا أن تستحيل تراه إدواري
 (١١) حيث كان عدلاً

كان أجنيا منه ^(١) (ويكره ^(٢)) أن يفسل الميت (الحائض والجنب ^(٣)) لأنها ممنوعة من كثير من القرب ولأن اشتغال الجنب بطهارته أولى والحائض لا يتمتع أن ييدو عليها الدم فتستغل عن غسل الميت ﴿فصل﴾ في صفة غسل الميت * اعلم أنه إذا أريد غسله وضع في منفسله بثياب موته ويلقى على ظهره مستقبلاً بوجهه القبلة ثم تنزع ثيابه ^(٤) (وتستر عورته ^(٥)) وإذا أراد غسل العورة وجب أن يلف (بالناسل ^(٦)) إذا كان من (الجلس يده لنفسها بخرقة ^(٧)) ونعى بالجلس الرجل يفسل الرجل والمرأة تفسل المرأة فأما إذا كان لم يكن من المجلس نظر فإن كان الزوج مع زوجته أو أمته لم يجب ذلك لأن لكل واحد منهما أن يلبس العورة بنير حائل وإن كان غير ذلك كالأخ مع أخته لم يجز له مس العورة بالخرقة ولا بغيرها كما تقدم قال عليه السلام وينبئ ^(٨) من كل واحد من الزوجين أن يتقى نظر العورة ^(٩) كما يتقى في الحياة ^(١٠) وأشار في الشرح إلى التحريم في الفرج * قال مولانا عليه السلام ولعل ذلك مع الشهوة ^(١١) وإلا فلا وجه للفرق بينه وبين سائر العورة قال ويستحب للزوج ^(١٢) والزوجة اتخاذ الخرقة للعورة بعد مظنة الشهوة (وندب) ثلاثة أشياء الأول (مسح بطن ^(١٣)) الميت قبل إفراغ الماء عليه ثلاث مسحات لتخرج النجاسة التي لا يؤمن أن تخرج بعد الفسل فيبطل الفسل ويكون ذلك مسحاً رقيقاً ثلاثاً ينقطع شيء من البطون وقال ش مسحاً بليفاً ^(١٤) وإنما يندب هذا المسح في بطن (غير الحامل ^(١٥))

(١) والجلس أولى (٢) تنزيه (٣) الالتم غيرم فيستحب للجنب أن يغتسل والحائض والنفساء أن يغسلا أيديهما إه بيان بلفظه (٤) والنساء (٥) في جميعها ندبا وقيل في القبلة وجوبا (٦) خلاف ش فانه يفسل في ثوبه لأنه لم ينزع ثوبه صلى الله عليه وآله وسلم قلنا غصوب به وقدرى لا تنزعها (٧) وجوبا (٨) قيل ويستحب له أن يغسله برفق مائلا إلى خلفه ويستظهره إلى ركبته اليمنى ويضع يده اليمنى على كتفه وأباهامه في وحدة قفاه لثلاث ليميل عنقه ثم مسح بطنه يده اليسرى ثلاثا كما تقدم إه ح آثار (٧) بما يستر للصلاة (٨) ندبا (٩) اللفظة إه تذكرة يعني بذلك الفرجين ووجه ما قدمنا أن النظر إليهما ليس إلا للاستمتاع فيحرم بعد الموت إه صبيترى (١٠) ندبا (١١) ينظر فإن ما يتقى في الحياة إلا باطن الفرج فقط إه تذكرة بل يكره ظاهره وباطنه هنا بخلاف الحياة فالباطن فقط (١٢) فلن تارن غسل الزوجة أو الزوج مع ذلك شهوة فانه يحتمل أن يترك الفسل لأن الشرع قد حرم الاستمتاع بالميت فكذلك القدمات للشهوة ويحتمل أن لا يترك إذا حرم هو الوطء إه غيث وقرز (١٣) لافرق (١٤) وكذلك السيد وأمه إه بهران (١٥) وندب اغفاده قبل المسح ثم مسح إه بحر وكب وفي الرياض مسح مقعداً (١٤) وفسر البليغ بزائد على الثلاث بقدر الحاجة لا البالغة في الصحاح فعل هذا خلاف في المعنى إه ح آثار (١٥) حيث لا يجب الشق إه نجري

فأما إذا كان الميت امرأة حاملا لم يمسح بطنها ^(١) (و) الثاني أن يحمل (ترتيب غسله (كا) لترتيب في غسل (الحى ^(٢)) فيبدأ بأزالة النجاسة ^(٣) من فرجيه على حسب ما تقدم في جواز ذلكهما فإذا زالت النجاسة وضأ كوضوء الصلاة ^(٤) وقال ح لا يغمض ^(٥) ولا ينشق ثم يغسل رأسه ثم سائر جسده ويبدأ بيمينه (و) الثالث أن يغسله (ثلاثاً) أى ثلاث غسلات وصفة هذه الثلاثة أن يوضئه أولاً كما تقدم ثم يطلى رأسه وجسده (بالحرص ^(٦)) وهو الأشتان فإذا استكمل غسله بالماء وهذه غسلة (ثم) يطلى جسمه (بالسدر) مضروباً كما طلاه بالحرص فإذا استكمل غسله بالماء وهذه الغسلة الثانية (ثم) يوضع الكافور ^(٧) بين الماء يمزج به قيل ع على وجه لا يتغير به طعم الماء ولا لونه ^(٨) وأما الريح فيغني عنه لأن الرائحة مقصودة ثم يغسل بهذا الماء المزوج بالكافور ليشتد جسم الميت وهذه الثالثة وإنما يغسل عندنا بالكافور إذا لم يكن محرماً فأما إذا مات وهو محرم غسل الثالثة بالماء القراح لأن حكم الاحرام باق ^(٩) عندنا خلاف ح (فان خرج ^(١٠)) من فرجه قبل

(١) لتلا يخرج الولد (٢) قلت وبغض شعرها كالدمن وكذا الرجل الجنب اه ويطفر رأس المرأة ثلاث غفائر ويرسل من خلفها عنداً ثمة العرة اه بحر معنى ويكره مشط الشعر وتقليم الأظفار وما يستعطن ذلك كله أدخل في كفته ندبا ويكره غسله بالنورة وتسخين الماء إلا لشدة برد أو وسخ في الميت اه يان (٣) وجوبا وقيل ندبا وهو ظاهر الازهار (٤) ويضمضه وينشقه مائلا رأسه برفق لتلا يدخله الماء الى باطنه اه شرح نمازى على الآثار (٥) إلا الرأس وغسل القدمين فيضلها اه قرز شامى (٦) ندبا الى آخره اه ن (٧) عائد الى الفسل والوضوء قياسا على السواك (٨) فائدة الحرص بضم الحاء والراء الاشتان المجموعة من الاذخر باخلاطه من نورة وزرنيخ وغيرها وقيل إن الحرص شجر تبيض الثياب إذا غسلت به والاذخر شجر ينقي الدرن ولا يبيض الثياب كياضها من الحرص اه إيضاح (٩) فان لم يكن ثم حرص فبالسدر ثم الصابون ثم الكافور اه حلى لفظا وقرز (٧) وهو نوعان نوع يباع في الهند بوزنه فضه وهو يزيد في التكاح زيادة عظيمة والنوع الثانى الموجود في بلادنا يطلل التكاح وفيه برودة شديدة (٨) فان لم يوجد شئ من هذه فتلأ بالماء اه يان والواجب مرة واحدة بعد ازالة النجاسة وظاهر المذهب أنه يصح الفسل قبل غسل النجاسة مطلقا سواء كانت طارئة أم أصلية وأما هذا على كلام القفيع فوعبد الله بن زيد (٨) لا فرق اه دوازي وقواه الملقى وهو ظاهر الازهار (٩) فان فعل لزمت القدية الفاعل اه يان (١٠) ولو من أحد قبل الختن اه حلى لامعا ذلك (٩) فان استمر الخروج قبل الفسل وبعده وأراد أن يأتى بالواجب غسله ثلاثا فقط اه تجري بلفظه لعل المراد بالاتصال خروجه بعد الاولى ثم بعد الثانية ثم بعد الثالثة فيقتصر على الثلاث فقط فأما لو غسل مرة والاتصال قبلها لم تجب الثانية والثالثة بل تدب والله أعلم اه سيدنا حسن بن احمد رحمه الله امين

التكفين بول أو غائط^(١) انتقض النسل^(٢) عندنا فتجب إعادته^(٣) وإنما يجب ذلك بشرط أحدهما أن يكون ذلك الحادث بولا أو غائطا فلو خرج من جسمه دم أو من الفرجين * قال عليه السلام الأقرب أنه لا يوجب غسلا^(٤) ويحتمل أن يكون حكمه حكم البول والغائط الشرط الثاني أن يخرج ذلك قبل التكفين فلو خرج بعد إدراجه في الكفن لم يعد النسل لكن يحتال في استمساكه الشرط الثالث أن لا يكون خروجه بعد أن قد خرج مرتين وغسل لكل مرة حتى استكمل الغسلات سبعا فإنه إذا خرج بعد ذلك لم تجب إعادة النسل كما سيأتي إن شاء الله تعالى * نعم فإذا خرج هذا الحادث وقد كان غسل ثلاث مرات^(٥) كملت الغسلات (خمسا^(٦)) فيزاد بعد خروج الحدث غسلمان فتكمل خمسا بالثلاث الأولى (ثم) إذا حدث بعد الخس شيء كملت الخس (سبعا^(٧)) بأن يزداد غسلمان بعد الخامسة (ثم) إذا خرج شيء بعد السابعة لم تجب إعادة النسل بل يحتال فيه بأن (يرد) في دبره^(٨) ويحتم (بالكرسف^(٩)) أو نحوه^(١٠) (و) اعلم أن هذه الغسلات السبع ليست كلها واجبة وإنما (الواجب منها) ثلاث فقط وهي الغسلة (الأولى والرابعة والسادسة^(١١)) أما

(١) واختار في الآثار أن خروج النواقض يوجب إعادة النسل لعدم الفرق بين ناقض وناقض في إيجاب استئناف النسل اه آثار (٢) فلو كان الفرض في الميت التيمم وخرج من فرجه ما ذكر فهل يكرر التيمم إلى الثلاث لمعه كذلك كالثلاث الواجبات والله أعلم اه ح لي لفظا (٣) ظاهره ولو واحدا وفي الهداية والتذكرة قبل تمام الكفن فإن تقضى الكفن أعيد وجوبا قرز (٤) وأقله ما ينقض الوضوء (٥) والصلوة اه خفيظ وح لي (٦) ويضل المحل وقيل لا يجب وهو ظاهر الأظهار (٧) قال في الكواكب أما لو خرج بعد الغسلة الأولى وجب غسله إلى ثلاث فقط وإن خرج بعد الثالثة وجبت الرابعة وتندت الخامسة وإن خرج بعد ذلك رد بالكرسف لاستكمال الثلاث الواجبة يحقق قرز (٨) وتندب إعادة الوضوء كما أعيد النسل اه ح لي لفظا (٩) وهذا إذا تفرق الخروج فأما لو غسل الأولى ثم خرج والثانية ثم خرج والثالثة ثم خرج لم يحدد بعدها لأن الواجب ثلاث فقط اه من تعليق الفقيه ع بالغي قال في الهداية فلو خرج بعد كل واحدة فوجب إلى السبع (١٠) صوابه فرجه (١١) وقولنا أنه إن حدث بعد السابعة حدث احتيل في رده بالكرسف وغيره وكفن لأن الحى أيضا إذا لزمه حدث من الأحداث كملس البول ونحوه ترك واحتيل في رده ولم يوجب تكرير النسل فكان الميت بذلك أولى اه شرح تهرید (١٢) بعد غسل مخرج النجاسة اه ديباج وظاهر الأظهار لا فرق (١٣) وهو القطن (١٤) المصوف (١٥) ولأنه لم يغسل بعد الحدث ثلاثا كما قيل قبل الحدث لاقتضاره على السبع في حديث أم عطية ولو غسل ثلاثا بعد خروج الحدث لزم تعدي السبع وقد نص الشرع عليها فلذلك اقتصرنا من السنون بعد الحدث

الأولى فظاهر وأما الرابعة فلأن الأولى قد بطلت بالحدث فوجب استئناف غسلة أخرى فوجبت الرابعة ونذبت الخامسة بعدها ثم لها أحدث بعد الخامسة بطل الفسل الأولى ووجب استئناف مرة فلزمت السادسة ونذبت السابعة^(١) بعدها (وتحرم الأجرة^(٢)) على غسل الميت^(٣) وسواء كان كافراً أو فاسقاً أو مؤمناً وسواء تمين غسله على الناسل أم لا على المختار في الكتاب وعند ح وش أنها تجوز على غسل الكافر وعند الأخوين وص بالله أنها تجوز على غسل الفاسق وفي أحد قولي أبي ط أنها تجوز على غسل المؤمن حيث لم تمين عليه غسله وعند ص بالله ولو تمين قيل ع وإذا جوز القاسم أخذ الأجرة على تعلم القرآن فكذا على الفسل (ولا تجب النية) أي لا يجب على الناسل أن ينوي^(٤) الفسل ذكره الحقيقي وص بالله وحكي الفقيهي عن الجرجاني^(٥) وأبي جعفر أن النية تجب فعل القول الأول يصح من الصبي^(٦) أن يغسل الميت لا على القول الثاني * ثم وغسل الميت في هذين الحكمين وهما تحريم الأجرة على الناسل وسقوط نية وجوب الفسل (عكس) غسل (الحى) فإن الحى إذا غسله غيره بالأجرة جاز للناسل أخذها لأن الوجوب على غيره وهذا إذا لم يحصل^(٧) في الفسل محظور من المس^(٨) أو غيره وتجب النية في غسل الحى لكن وجوبها على المفصول لا على

بواحدة اه ح آثار ومثله في الميت (١) فإن خرج بمدا التيمم كمل ثلاثاً فقط وقرز (٧) وضابط ما يحرم من الأجرة عليه هو كل ما وجب تبديداً كفسل الميت ونحوه ولهذا لم يصح إلا من المسلم وما لم تكن فيه شائبة عبادة حلت عليه الأجرة كحفر القبر ولهذا صح من الكافر اه نظرم من سيدي شرف الإسلام الحسين ابن القاسم وقد تقدم مثله في صلاة الليل لصنوه المتوكل على الله عليهم السلام (٨) الأمن باب الوصية (٩) الفسل الواجب وأما المندوب وإزالة النجاسة فتصل أخذ^(١٠) الأجرة عليه اه متفق قال السحولي تحمل الأجرة على إزالة النجاسة كفسل كفته وقال الشامي لا يحمل لأنه لا يصح غسل محلها إلا بعد غسلها اه شامي وقرز^(١١) وهذا حيث شرطها أو اعتادها وتحرم الأجرة أيضاً في حق الفاسق والكافر مطلقاً لأنها أجرة على محظور وقرز (١٢) وكذا التيمم قرز (١٣) وكذا الميم قرز (١٤) الجرجاني هو الإمام أبو عبد الله الحسين بن اسماعيل والد الإمام المرتضى بالله من أهل البيت عليهم السلام اه شفاء من كتاب السير مصنف سلوة العارفين (١٥) وكذا الفاسق إذا علمنا أنه استكمل للفسل اه متفق ولى وغيرهما وظاهر الكتاب أنه لا يصح مع أنه عبادة فنقول أن البلية إن الفاسق والصبي غير مؤمنين على المورث وذلك ظاهر شرح مولانا عليه السلام اه نجري ولفظ ح شكل عليه ووجه التشكيل أنه لا يصح منه لا شرائط البدن أو الصبي لا يوصف بأنه عدل ولا فاسق (٧) أي جواز أخذ الأجرة على غسل الحى (٨) وهذا مع عقد الأجرة على المحظور وإلا جاز

الفاضل (و) إذا لم يوجد ^(١) ما يغسل به الميت فإنه ييمم ^(٢) بالتراب (المذر) كما ييمم للصلاة فإن وجد ما يكفي بمضه غسل به بمضه قال عليه السلام والأقرب عندي أنه يغسل بالماء اليسير كما قدمنا في باب التيمم ^(٣) ولا ييمم حيث غسل بمضه ^(٤) (وترك) الميت لا يغسل ولا ييمم (إن) كان إذا غسل أو ييمم (تفسخ) جسده أو بمضه ^(٥) (بهما) وذلك نحو أن يكون محترقا بالنار أو بالصاعقة أو نحو ذلك بحيث يتفسخ إن لمس فأما لو أمكن صب الماء عليه ولا يضره وجب غسله بالصب ^(٦) (فصل) (ثم يكفن) ^(٧) الميت وجوبا ويكون كفته ^(٨) (من رأس ماله) أن كان له مال (ولو) كان للمال (مستغرقا) أي على الميت دين يستغرق جميع ماله فإن الكفن مستثنى ^(٩) للميت ولو لم يبق لأهل الدين شيء وهكذا

(١) وإذا لم يوجد الماء لفصل الميت إلا بأكبر من قيمته فإنه ييمم مع استغراقه بالدين اه بيان وظاهر إطلاق أهل المذهب أنه يشتري ولو زاد على ثمن المثل ولو استغرق ذكره في الحفيظ وقرز (٢) وإذا وجد الماء قبل إهالة أكثر التراب أعيد الفصل وهل تعاد الصلاة أم لا الصحيح أنها تعاد اه قرز ومثل معناه للسحولي (٣) ويجب الاستحجار اه تكبيل (٤) ولا يجب تأخير أعضاء التيمم هنا لأنها لا تيمم وقرز (٥) مسألة وإذا أصبح الماء للأشق من ثلاثة جنب وحائض وميت كان لمن ضاق عليه الفرض فإن استوى في الضيق فلم يكتفيه فإن استوى فلحائض وإن استوى في عدم الضيق فليت الأولى وقال ش أن الميت أولى به مطلقا اه بيان لفظا من التيمم من قبل باب الحيض (٤) وقد ادعى في الشفاء إجماع أهل البيت عليهم السلام (٥) لعل هذا للامام المهدي عليه السلام وأما على كلام أهل المذهب فييمم البعض الآخر كما تقدم في التيمم اه تعليق ابن مفتاح (٥) لأن التيمم إنما هو لاستباحة الصلاة (٥) ومائة صلاة هنا فإن قيل فلا ييمم رأسا إذ لا صلاة قلت يعيد بالماء والتراب عند عدمه وإذا وجد بعض البدل كفي إذ لا صلاة اه مداية (٥) ولا يجمع بين الماء والتراب هنا حيث يكون التيمم بدل الفصل في جميع الأحوال لأن ذلك إنما شرع للحى كما تقدم اه عاصم (٥) وحده ما لم يتألم به الحى (٥) وجهه أنه يغسل البعض الذي لا يتفسخ (٦) ثم المسح أو الاقتصار وقرز (٧) ولا يجب تخفيف الميت ويكون حكمه كحطب سلس البول اه صاع وفي البحر يجب التخفيف (٨) وكذا سائر المقدمات من الأحجار وغيرها (٩) فتكون من رأس المال وأما المقدمات المتدوية كالحنط ونحوه فمن الثالث مع الوصية اه وقال في الشفاء ما لفظه وتمن الحنط كالكفن يقدم على تقفؤ وجهه ويؤتمن وصاياه ولا يعرف فيه خلاف عن أحد من أئمتنا عليهم السلام (١٠) كالبقعة والماء والحراصة من التباش وأجرة الحفر وحمل الميت وكذا إعمارة القبر فهذا كله من رأس المال وقرز (٥) الكفن يفتح الكاف قال الفقيه ف ولم يوجد بالضم إلا عن أبي جعفر اه غاية قال في الضيا يفتح الكاف والثاء (٩) ما لم يكن قد تعلق حق كاره من العبد الجاني ونحو ذلك ذكره في الدرر اه نجسري وما لزمت العبد المأذون ذكره في الدرر وفي الوسيط يقدم تجهيز الميت على غرما عبده المأذون

لو كان له زوجات ^(١) محتجن إلى الاتفاق فإن الكفن يقدم على فقتهن ^(٢) لكن لا يكفن من عليه دين مستغرق لتركته إلا (ثوب) واحد (ظاهر ^(٣) سائر لجيمه) وعن الأستاذ أنه يكفن بثلاثة ويجب أن يكون ذلك الكفن (مما) يجوز له (لبسه ^(٤)) في حال كونه حيا فلا يجوز تكفين الرجل بالحرير ونحوه مما يحرم عليه لبسه والمرأة يجوز أن تكفن به وبالثياب المصبوغة والياض أولى بالرجال قال ش وبالنساء قال في الاتصا ولا فرق بين القطن والصوف لكن المستحب حسن الكفن وإكماله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته ^(٥) (و) يجب أن (يعوض) الكفن (إن سرق ^(٦)) وسواء سرق قبيل الدفن أو بعده بأن ينبش ويكون الموضع من رأس المال أيضا ولو كان مستغرقا بالدين فإن كان الزمراء قد استوفوا ديونهم ^(٧) قبل ذلك لم ينقص وكانوا

(٨) ولا خلاف فيه ولو استغرق المال ولأنه أكد من الدين بدليل أنه يجب على بيت المال والدين لا يجب ذكره في الشرح (٩) وتقدم فقتهن على الدين لأن عليهن حقا مستقبلا فقطح ثم من بعد تجهيزه نفقة عدة زوجاته إذا طلبها للمستقبل لا للماضي فكسائر الديون اه يأن وقرز (١٠) ويجب كفن المثل ولو أوجفت نفقة الزوجات وهو الذي بنى عليه الأزهار وقرز (١١) قال في البحر قلت ووجهه أن الفصل للصلاة فأشبه المصل اه قلت يؤخذ من هذه العبارة أن طهارة الكفن شرط في صحة الصلاة وكذا المكان وكذا ستر المورة حال الصلاة وقد صرح بالمؤلف وكذا في روضة النواوي وقيل لا يشترط ذلك ومثل ممناه عن السحوى ومثله في المعيار (١٢) ولعل وجوب طهارته أولى من تحسين الكفن اه ح لى وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم فليحسن كفته (١٣) ينظر لو لم نجد إلا ثوبا متنجسا ولم نجد ما ينسل به هل يكفن به أم ينتقل إلى الشجر ونحوه سل قيل يكفن بالشجر وقيل يكفن به اه شامي وقرز قال السيد ح أن وجد ماء لا يكتفى إلا لفصل الميت أو الكفن غسل الكفن ويميم ظاهره ولو كان على الميت نجاسة ويحتمل أن ينسل الميت قال عليه السلام والأقرب عندي تقديم نجاسة بدن الميت كالحي ولعل السيد ح وافق في غسل النجاسة وإنما خالف في الفصل لأجل الموت اه ساج (١٤) على الإطلاق لا لما رشح قد يجوز لبس الحرير ونحوه اه ح لى لفظا (١٥) ويقدم الحرير والمصبوغ على الجلد والسلب والحصير قيل إلا أن يكون ذلك مما يتاد لبسه اه ح لى لفظا وقرز (١٦) قيل ف في المتزوج ويستحب تكفين الخنثى فها يكفن فيه المرأة وفي البحر ويكفن الخنثى كالمرأة يعني وجوبا قيل كالرجل تقلييا لجانب الحظر (١٧) أخرجه الترمذى (١٨) ولو مرارا اه يأن وبجر (١٩) فإن سبع الميت أو جره السيل وبقي الكفن فإن كان من مال الميت فحكمه حكم التركة وإن كانت مستغرقة بالدين فله الزمراء وإن لم تظور وإن كان من بيت المال رد إليه وإن كان من الغير رد له وإن مسيلا رد مسيلا اه يأن معنى وقال المقق أنه يرجع للورثة (٢٠) لأن الميت قد ملكه بدليل أنه يقطع سارقه (٢١) مطلقا وهر ظاهر إطلاق البحر (٢٢) بخلاف ما لو سرق وقد اقتسم الورثة

أولى به^(١) قال عليه السلام وينتقل وجوب التكفين إلى القراة أو بيت المال على ماسيأتي (و) يكفن (غير المستغرق بكفن مثله)^(٢) فإن كان في الورثة صغير أو غائب أو لا وارث له لم تجز الزيادة عليه^(٣) فإذا زاد المكفن ضمن الزائد على كفن المثل^(٤) وقال ص بالله إذا كان للبيت ورثة صغار فالأولى أن يكفن بأقل الأكفان فهو مه لا يزداد على واحد وفي التذكرة^(٥) وحيث لا يستغرق والورثة صغار كفن بكفن مثله وهذا يقتضي أنه إذا كان مثله يكفن بسبعة كفن بسبعة وعن ط أنه يكفن في قيص وإزار ولقافة^(٦) حيث الوارث صغير أو غائب ومفهوم هذا أنه لا يزداد على الثلاثة وهذا يخالف إطلاق كفن مثله قال عليه السلام فينظر في تحقيق حكاية كفن مثله^(٧) وإن كان الورثة كباراً حاضرين كفنوا بما شاءوا^(٨) (والشروع) في عدد الكفن أن يكون من واحد^(٩) (إلى سبعة) لا يمتدأ هذا عند الهادي عليه السلام

فانه يكفن منه ثانياً وثالثاً لأن التسمية كالشرطة بأن لا يسرق الكفن اه ح معنى (*) فإن قبض البعض منهم حصته كفن من الباقي وحصته الباقي في المقبوض الذي في أيدي القرماء اه بيان (١) قال في البيان وكذا الموصى له إذا قد قبضه وقال الدواري والموصى له كالوارث فيرد أن كان باقياً وإلا ضمن حيث قد تلف لأنه أخذ ما لم يستحق (٢) في بلده قدراً وصفة فإن لم يوجد له مثل سل يرجع إلى المشروع وقيل يكفن بأقل كفن من هو أدنى منه وفي البيان في الوصايا يعمل بالأوسط قرز (٣) بناء على أن بيت المال وارث نصيفة وقيل إذا لم يكن له وارث لم تجز الزيادة عند الجميع (٤) حيث هو الدافن فإن علم كان عليه ومع جهل الدافن يكون على المكفن إن علم وإلا فقل من غره وقرز (٥) إن كان له ولاية وإلا ضمن الكل وقيل هو مأذون من جهة الشرع فلا يضمن إلا الزائد وقرز (٥) تذكرة أبي ط وهو الدرج (٧) ولم أظفر في موضع هذه الحكاية من غير كتاب التذكرة والكفاية فيحقق ذلك اه سلوك ولعله اختلاف عرف فكل بنى على عرف جهته (٨) وإذا كان للبيت مال وأراد أحد تكفينه من غير تركته لم يلزم الورثة قبول ذلك لما فيه من المنفعة عليهم اه ح آثار لفظاً (٩) يعني في الزيادة على كفن المثل وأما البعض فلا يجوز اه ن وقرز (٩) والحجة على الواحد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن عمه الحزرة عليه السلام في برد إذا غطى رأسه بدت رجلاه وإن غطى رجليه بدا رأسه فغطى رأسه وجعل على رجليه حشيشاً والحجة في الثلاثة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أبواب توبين يمانيين أحدهما سحق وقيص كان يصجل فيه والحجة على الخمسة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن أم كلثوم ابنته رضي الله عنها في خمسة أبواب والحجة على السبعة قياساً على النسالات السبع قال في التثيت وفي هذا القياس نظر وقد قال في الاختصار والمختار أن السبعة مكروهة لأن ذلك إسراف ولم ينقله أحد من المحدثين اه شرح بهر أن قلت والحجة ما روى ابن أبي شيبة وأحمد والبخاري عن علي عليه السلام أنه كفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعة أبواب وبه قال الهادي عليه السلام وما رواه في الصحيحين من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة

وقال م بالله لا يزاد للرجل على ثلاثة قميص وإزار ولقافة والمرأة لا يزاد لها على خمسة قميص وإزار وخرقة على صدرها وخمار ولقافة وهو الدرج والمشروع في الصكن أيضاً أن يكون (وترا) اما واحد أو ثلاثة أو خمسة أو سبعة ويكره خلاف ذلك * قال عليه السلام ثم انا نذكر كيفية التكفين فنقول أما إذا كان واحداً فإنه يستر به حتى لا يبق شيء من جسمه ظاهر فإن طال من ناحية الرأس ردت الفضلة على الوجه وإن كان من ناحية الرجلين ردت إلى ناحية الظهر وهل الأولى قسمتها أو جعلها في جانب * قال عليه السلام الأقرب جعلها في جانب الرأس لأن حرمة آكد من حرمة الرجلين فإن صغر قدمت العوزة ^(١) فما فاض عليها كان ما فوق السرة أولى مما تحت الركبة ^(٢) وستر الرأس أقدم ^(٣) من ستر الرجلين وأما إذا كفن بثلاثة أزر بمنذر وأدرج في اثنين ^(٤) وقال م بالله وط قميص ودرج وإزار وأما الخمسة فيكون قميصاً غير غيظ قليل ح فإن كان غيظاً فتح القميص من تحت الكمين ^(٥) وقال الأثير لا كراهة في المحيط لأنه لم يرو أنه فتح القميص الذي كفن به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومامة للرجل أو خمار للمرأة ^(٦) هذان اثنان وثلاثة دروج ^(٧) وأما السبعة فقميص وإزار ومامة وأربعة دروج وصفة المنزرا أن يكون فوق القميص وتحت الدرج قبل ح ومن شرط القميص أن يكون إلى تحت الركبتين ^(٨) وقال ح وش لا مامه في الأكفان قال ش ولا قميص أيضاً * نم وكيفية الإدراج أن يمد إلى أعرض الثياب فيفرش ثم يفرش بعضها على بعض ويذر الذريرة ^(٩) عليها ويحمر بمود ثم يوضع عليها الميت ويلف فيها ويخرج رأسه من القميص ويمم ^(١٠) ويمطف عليه الثوب الذي يليه من جنبه

أثواب سحولة من كرسف أبيض ليس فيها قميص ولا عمامة محمول على انما لم تطلع على ذلك وانه زيد عليه قال المؤلف عليه السلام ولا ينبغي التجاسر على كبار الأئمة لاسيا القدماء فإن أصولهم قوية ومن يبحث وجد م على قدم صدق في أخذهم (١) ونذب ثلاثة للرجال وسبعة للمرأة اه تذكرة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة وأمر أن تكفن ابنته في خمسة اه صغيرتي (١) ثم القبل اه تجري وقيل الذريرة لأنها خشن (٢) ندبا (٣) وما بقي ستر بما يمكن ولو من نبات الأرض كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمه الحزرة بانه كفنه في برد وقيت رجلاه اه بحر (٣) في نسخة أولى (٤) وخافقه الله ودلهم يكشفون الرأس (٤) ولا عمامة في الثلاثة اجماعا (٥) إلى أسفله ذكره الفقيه س وقال المتقي قليلا (٦) لقافة لجميع رأسها ذكر معناه في الكشف اه ولقظ ح وهو الذي تغطي به المرأة رأسها ووجهها (٧) وانشر ما في شرح النكت ان الخمسة قميص وإزار ومامة للرجل أو خمار للمرأة ودرجان اه بيان عن الهادي عليه السلام في المنسحب قميص وإزار وثلاثة دروج للرجل والمرأة قبل ح وهو أولى (٨) وكذا المنزرا اه وفي البيان من السرة إلى الركبة (٩) ويسد منافسه بقطن مطيب وكذا بين أصابعه (١٠) وصفها أن يلف بها من ذقته إلى قمته

الأيمن ^(١) ثم من جنبه الأيسر ثم فعل كذلك بسائر الثياب وضم على وجهه ما عند رأسه وضم على ظهره ما عند رجله قيل ف ويكون الرد إلى الوجه والظهر بعد عصره ^(٢) فإن كان الميت محرماً لم ينط رأسه ^(٣) ثم تشد الأكتافان بخرقه ان احتيج إلى ذلك (ويجب) إذا وصى الميت بأن يكفن بأكثر من السبعة ^(٤) أو فآخر من الثياب أن يتثل قوله ويزاد (مازاده) إذا كان ذلك الزائد في العدد أو في الصفة يخرج (من الثلث ^(٥)) لأن له أن يوصى من الثلث بما شاء ويجب امتثاله إلا أن يكون عظورا والزيادة ليست عظورة وإنما هي مكروهة لأنها من باب المغالة وقال السيد ح ^(٦) لا تمتثل الوصية بالزائد على السبعة لأن ذلك اتلاف مال ^(٧) (والا) يتمثل ما وصى به (أثم الورثة) إذا كانوا الممتنعين (وملكوه ^(٨)) أي يملكون ذلك الزائد ذكره الفقيه ح • قال مولانا عليه السلام وهو قوي من جهة القياس على الوقف إذا انقطع مصرفه (و) كفن المرأة ^(٩) (يلزم الزوج) ^(١٠) ولو كانت موسرة هذا يخرج ع الهادي عليه السلام وخرج م بالله لهادي ^(١١) أنه من مالها وحاصل المسئلة أنهما ان كانا غنيين ^(١٢) معاً أو

بحر وتكون ثلاث ليات وقيل يمين على رأسه والثالثة يمينها قيل ويكون من تحت الدرج اه ح (١) والوجه فيه أنه أقرب إلى أن يبقى عليه الكفن عند وضعه في اللحد بخلاف العكس (٢) يعني على وجهه لا ينكشف (٣) ولا يقص حيث هو غيظ ولا عمامة بل متز وأربعة دروج (٤) صواباً بأكثر من كفن المثل اه ولفظح وفي التذكرة مازاد على كفن المثل ولو زاد على السبعة فمن الثلث وكذا معناه في البحر (٥) ان كان له وارث فإن لم يكن له وارث فمن رأس المال (٦) وما زاد على الثلث في الأجازة اه ح (٧) إلى السبعة ثم على قول السيد ح والمختار خلافه (٨) وقواه في الفتح والفقيه في شرح الدرر والمفتي وحيث وحامر وإلى الامام شرف الدين والمتوكل على الله (٩) قلنا يلزم مثل ذلك في مغالاة الصفة والمصحيح وجوب الامتثال اه غيث لفظاً (٨) بعد الدين (٩) ولو معيناً وكذا في البقرة اذا عينها لقبه وخالفوه اه ح (٩) ولو كتابية (٩) فإن مات في حالة واحدة فلا كفن ولا ميراث وقيل يلزم وقرره الشامي فإن التوس موتها عمل كالفرق والهدمي ومثله عن الشامي وقرز لعله يريد في الميراث وأما الكفن فينظر فيه (٩) وكذا يجب على الزوج تعويض كفن زوجته واحراسها من السباع لأن الواجب عليه دفنها في موضع يمنعها من السباع وملاييم الواجب إلا به يجب كوجوبه وقرز (٩) كفن زوجته وكذا أنواع الكفن وسواء كان مصرأ أمكنه القرض أو يقتضيه الحاكم اه ح لى لفظاً (١٠) وسواء كانت باقية تحية أم ناشزة أو مطلقة رجعيأ لا بائنأ وكذا لو كانت أمة وسواء سلمت مستدأماً أم لا وكذا لو كانت كتابية اه ح لأنه قد سئل ما لوت وهو ظاهر از ومثل معناه في ح لى (٩) كفن مثلها من مثله قرز (١١) يخرج أي القياس لهادي عليه السلام من قول الهادي عليه السلام كفن أم الولد على مولاه وخرج م بالله من قول الهادي عليه السلام كفن الميت من رأس ماله اه بصيرى والجامع بينهما الوطء اه (١٢) والمراد بالتفن هنا وجود الكفن لا التفن الشرعي ذكره

الزوجة فاخلاف بين السيدين^(١) وإن كانا فقيرين فقيل على ورثتها أو بيت المال لأنه لا يمكن انتظار كسب الزوج * قال عليه السلام لكن يقال أمكن الحاكم يقترض للزوج لزمه^(٢) ذلك عند ع لأنه يجعل ذلك كالنفقة وإن كان الزوج هو الغني فقال الأميرح يتفق ع وم بالله هنا أنه عليه وقال محمد بن الحسن لا شيء على الزوج مطلقا وهو قول ص بالله (و) يلزم (منفق الفقير)^(٣) تكفينه ذكره أبوع ولا فرق بين أن يكون الفقير مؤمنا أو فاسقا قيل ع لكن الفاسق كفته قدر ما يستر عورته^(٤) فقط لأن ستر المورة واجب بخلاف النسل فإنه محظور عند يحيى عليه السلام * قال مولانا عليه السلام وظاهر كلام أهل المذهب خلاف ما ذكره الفقيه ع وهو أنه يدتر جميعه * قال وكلامه قوي من جهة القياس^(٥) (ثم) إذا لم يكن للفقير قريب تلزمه نفقته^(٦) أو كان ولكنه ميسر فكفته يجب من (بيت المال)^(٧) وقال أبو مضر الظاهر من قول م بالله أنه لا شيء على القريب بعد الموت بل على بيت المال (ثم) إذا لم يكن ثم بيت مال^(٨) وجب تكفين الفقير (على السالمين) فرض كفاية^(٩) من خالص أموالهم (ثم) إذا تضر من الجميع وجب مواراته (بما أمكن من شجر^(١٠) ثم) إذا لم يوجد فـ

الفقيه ع والفقيه ح غير مستثنى (١) قلت على الزوج عما ورثه من زوجته (٢) أي الزوج (٣) كفن المثل كما أفهمه البحر وهو المحفوظ المقرر لا ما يفهم من عبارة الأزهار وكما في شرحه ومثله عن سيدنا محمد السلمي كالنفقة اه مفتى ولعله يفهمه الأزهار بقوله وغير المستغرق يكفن بكفن مثله ولو كان الميت فاسقا خلاف ما ذكره الفقيه ع وفي بعض الحواشي الأقل من الأكفان ذكره في الأتجار (هـ) وأما إذا كان لرجل ولد صغير وله مال ومات هل يجب كفته من ماله على مفهوم الكتاب أو على أبيه ينظر لعله على الأب كالنفقة والمختار أنه يكون من ماله ولو وجبت نفقته على أبيه على ظاهر الأزهار ومعناه في ح لي وقرره لأن نفقته لمكان الولاية وقد بطلت بالموت (٤) قال في البيان ولا يكفن الحر والباغي والمرجف والمرتد ويكفن الذمي والمجاهد وكذا المناق لاظهاره الاسلام كما أنه رث السالمين ورثته ذكر ذلك السيد ح ويكفن الفاسق لكي تستر عورته فقط اه ن وفي اللمعة وكذا لا يكفن الكافر والباغي على الامام والمرتد والمرجف فان هؤلاء يجب ستر المورة فيهم من غير تكفين اه لمعة لاستحقاقهم القتل اه اه قلت في هذا نظر لأنه إن كان قد ظهر ثقافه من دون لیس فكافر حربي تجرى عليه أحكام الكفار وأما عبد الله بن أبي فلم يكشف أمره إلا بعد الموت وهذه المسألة لها ذبول وأطراف ولو من ماله (هـ) على النسل والنسالة قلنا النسل والنسالة محظوران على الفاسق (٦) في الميل (٧) هذا التيد الآخر لاحاجته اليه لأن الاعصار مسقط للنفقة والكفن تابع لما (هـ) في الميل بوب واحد اه فصح وكان يجعل له ليخرج الهاشمي (٨) في الميل وفي البيان من حضر (٩) ما لم يكن مصرا للزكاة وكان معهم زكاة قرز (١٠) ظاهر

أمكن من (تراب^(١)) وهل يكفي حشو تراب القبر عليه • قال عليه السلام الأقرب أنه إذا لم يوجد الشجر وأمكن الخلب^(٢) ستريت به عورته ثم دفن به تنبيه • قال في الياقوتة كفن المكاتب من كسبه إن كان وإن لم فعلى السيد إن لم يؤد شيئاً وإن أدى شيئاً فعلى السيد^(٣) بقدر الباقي وعلى الورثة بقدر ما أدى وكفن الموقوف على الواقف إن كان باقياً والا فعلى الموقوف عليه • قال مولانا عليه السلام القياس في كفن الموقوف أن يتبع^(٤) النفقة (وتكره المغالة^(٥)) في الأكفان أما في المسدد بأن يزداد على سبعة أوفى الصفة بأن يمد إلى أغفر الثياب وأغلاها والظاهر أن الكراهة للتنزيه^(٦) (ونذب البخور^(٧)) للأكفان لا لجسد الميت وإنما تبخر قبل وضع الميت عليها والمندوب أن تجمر بالعود ونحوه^(٨) بما غلام أنواع البخور (و) نذب (تطيبه^(٩)) أى تطيب الميت وكفانه بأنواع الطيب^(١٠) غالباً^(١١) لا (سبياً مساجده^(١٢)) وهى الأعضاء السبعة فإنه يستحب أن يوضع عليها الطيب لأنها تكرمت على الأعضاء بالاعتماد عليها في عبادة الله سبحانه ويستحب أن يكون ذلك الذي صنعت به كافوراً لأنه يشد جسم الميت إلا أن يكون الميت محرماً لم يحنط بطيب (ثم) إذا فرغ من تجهيز الميت^(١٣) فإنه (يرفع) لحمله^(١٤) إلى القبر ونذب أن يكون الرفع

(١) طاهر (٢) ظاهر الكتاب يستريحه ومثله في التذكرة وقرز (٣) وصلى عليه في القبر فإن لم يكن في اللحد غصوا أبصارهم وصلوا عليه خارجاً فإن تصدر الخلب حتى عليه التراب ويدفن العارى مستقبلاً كثيره إذ لم يفصل الدليل (٣) حيث لم يخلف الوفى أو أوفى عنه وإلا كان على الورثة اه مفتي وقرز أو المنفق كما تقدم (٤) قيل ف لعله كالموصى خدمته فيأتى فيه الخلاف فيكون عندنا كالوقوف عليه (٥) وذلك لأنه عن قريب يصير إلى البلى فيكون فيه نوع تذيير ويسلب سرباً فإن كان من أهل الجنة كفن من الجنة وإن كان من أهل النار كفن من النار (٦) والتعليل بأضاعة المال يقتضى الحظر اه غيث مالم يقصد المقاهرة لحظر قرز (٧) لتبر من ماله مستغرق (٨) العنبر (٩) قال في البحر ويسقط الاحداد على الميتة إذ سببه في الحياة كون الطيب يمت الداعي إلى التكاح وفي أحد قولى ش لا يسقط كالاحرام والفرق ظاهر والله أعلم (١٠) ولومسكاً أو عنبراً لازياداً (١١) لعله يحترق من الورس والزعفران في حق الرجل مطلماً والمرأة المحرمة والله أعلم اه خفيظ وقرز اه ولا يجوز تطيب الميت وكفانه بهما وهو الذى فهمه عبارة التذكرة ونقظ التذكرة ويجوز في الخنوط كل طيب حتى المسك ومنعه الناصر إلا الورس والزعفران للرجال اه فاستثناه من الجنائز فهم عدم الجواز قال في الصبغى وذلك لأنها محرمة على الرجال في الحياة مختصان بالنساء ولذلك أنه يحرم على الرجال لبس الثياب المصبوغة بالورس والزعفران اه بلفظه (١٢) ولو طفلاً اه حلي لفظاً (١٣) هذا صريح أن الصلاة ليست من تجهيز الميت (١٤) ويجرم حمل جنازة

(مرتبة^(١)) فيبدأ من يحمله برفع مقدم الميامن من الميت^(٢) ثم يؤخرها ثم يقدم المياسر
ثم يؤخرها ويقدم رأس الميت (و) إذا رفعوه وأخذوا في السير فالمستحب أن (يمشي خلفه)
أي يكون مشي المشيعين الميت خلفه لا أمامه ولا خلاف في جواز ذلك لكن اختلف في^(٣)
الأفضل فالذهب أن المشي خلف الجنائز أفضل وهو قول ح لأنه يتعظ بذلك وقال
ش أن المشي قدامها أفضل لأنه شافع * نعم والمستحب أن يكون المشي بها وخلفها (قسطا^(٤))
ليس بالحيث المسرع ولا الخفيف المبطئ ويستحب أن يمشي حافيا وعن علي عليه السلام
أنه كان يمشي حافيا في خمسة مواطن ويقول هذه مواطن الله عز وجل إذا عاد مريضا أو شيع
جنازة وفي العيدين والجمعة (وترد النساء^(٥)) عن الخروج مع الجنائز للتشيع إذا استغنى

المسلم على هيئة لا يحمل عليها الميت كحمله في غرارة أو نحو ذلك الا لضرورة وكذا حمله على
هيئة لا يؤمن سقوطه معها في ذلك من تعريضه لللاهية أحر بهران (٦) قال في روضة التوحي
ليس في حمل الجنائز دناءة ولا إسقاط مرتبة بل هو إكرام للميت ولا يهولاه إلا الرجال ذكر أكان
أو أنثى وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حمل بجواب السرير الأربع كفر الله
عنه أربعين كبيرة رواه في الجامع الصغير قال في الشرح ويكره الحمل بين العارضين أه زهور ويكره
الركوب إلا لعذر لحديث ثوبان خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فرأى أناسا
ركبوا فقال ألا تسمعون أن ملائكة الله على أقدامهم وأتم على ظهور الدواب أخرجه الترمذي أه
ح بهران ويجوز الركوب في الرجوع الإمام يولمسم اتباع جنازة قريبه الكافر أه بخر لما روى
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى إليه بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركب فلما انصرف أتى إليه
بدابة فركب أه ح بهران (١) هذا في أول مرة لا إذا وضع ثم رفع من بعد ولا يتدب الترتيب ذكره في
الشفاء بالحنى وقرز (٢) بل من السرر كما في الأحكام والبيان (٣) قيل في المراد أن هذا كله بعد أن يرفع
الميت (٤) أه نيجري لأنه يتدب بل أن يحمل مقدم الميامن ثم يؤخرها ثم يقدم المياسر ثم يؤخرها كذلك
لا كما ذكره في الفيت أنه حال أن يرفع من الأرض فلا يستقيم لأنه يستحب أن يدور الحامل على أرباعه
أه (١) بل وكذا عند إبداء رفعه وحمله أه مفتي (٢) فائدة ذكر السيد العلامة جمال الدين علي بن
إبراهيم صاحب الشامل من بلاد الشرف رحمه الله تعالى عن الامام القاسم بن إبراهيم والمهدي عليهما السلام
أن التهليل جهر أعل الجنائز لا يجوز رواه الدوار في تعليقه على اللمع وذكر في الهداية أن رفع الصوت بالذكر
مكروه وفي الحاشية أه بدعة مستحسنة آمن خط سيدنا صاحب بن علي السلامي رحمه الله تعالى (٣) لقول علي كرم
الله وجهه أما والله أن أفضل المشي خلف الجنائز كفضل الصلاة المكتوبة على النافلة أه ح بهران (٤) وفي الحديث
عنه صلى الله عليه وآله وسلم من مشي خلف جنازة حافيا كان له بكل قدم رفعه ويضعه ستائة ألف حسنة
ويحى عنه ستائة الف حسنة ويرفع الله له ستائة ألف درجة ذكره في المناج وفي بعض الروايات ستائة ألف
الف (٥) التمسك بكسر الفاء العدل وبالفتح الجور وبالضم طيب معروف (٥) ويجب عن من الاجتماع لذلك

عنهن وكذا بمن من زيارة القبور لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله زوارات القبور ويكره القيام قبل حمل الجنازة لمن لا يحملها والعمود قبل وضعها ^(١) وكذلك لحوقها بالمجامر ^(٢) لأن ذلك من فعل المجوس ﴿فصل﴾ (وتجب الصلاة ^(٣)) على الميت وهي فرض

ومنع زوجته من الخروج لذلك وللحمام وللعرس إن كان فيها منكر وليس الثياب الرقاق اللامعة لأنه ورد النهي عن ذلك وهو مبني على أنه ثمة منكر وهكذا عند كل منكر فإن الحضور عنده على أربعة الأول من يحضر راضيا بالمنكر أو متعلقا به فهذا كفاعة الثاني من يحضر عنده لينكره فهذا يجوز ويجب إذا اكملت لمشروطه شروطه الثالث من يحضر عنده لقضاء حاجة داعية إلى الحضور فهذا يجوز لسكته بزمه إن ينكر إذا اكملت شروط النهي وإن لم تكمل أظهر من نفسه كراهته لقائهم الرضا به الرابع من يحضر لا رضاء ولا لينكر ولا حاجة فإن كانت تلحقه التهمة بالرضا بذلك لم يجوز له الحضور وإن كانت لا تلحقه التهمة ولا أمكنه نكارة فقال الحاكم وقاضي القضاة لا يجوز له الحضور لقوله تعالى إنكم إذا مثلهم وقال ابن عياش وأبو علي وأبو هاشم يجوز اه كب لفظا قال في الأم من نسخة سيدنا إبراهيم حيث رحمه الله تعالى (هـ) قيل إنما ورد الترهيب للنسائي في زيارة القبور حيث يخرجن للنيابة أو التبرج وأما من يخرج منهن للاعتاط والبر للميت والدعاء له والاستغفار ونحو ذلك فلا حظر في ذلك ولا كراهة حيث لا منكر وفي الشفاء شيء من ذلك وفي تلخيص ابن حجر ما لفظه تنبيه مما يدل على الجواز بالنسبة إلى النساء ما رواه مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت كيف أقول يارسول الله إذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين وللعالم من حديث علي بن الحسين عليهما السلام إن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تزور قبر عمها الحمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده اه ح أثمار (١) وعن عبادة بن الصامت قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان في جنازة لم يجلس حتى توضع في لحدها فاعترض بعض اليهود فقال إنا نعمل ذلك فجلس الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقال خالقوم اه ح فتح (هـ) على الأرض اه ح هداية وحفيظ ونهاي قرز (٧) وكذلك السناخين في الأبواب وأخذ خيوط من أكفان الموتى فإن الجهال يعتقدون أن ذلك يؤثر من قبيل النية التي يعتقدون فإن ذلك ردة توجب الكفر الذي مع الاعتقاد وإن لم يحصل اعتقاد فيكون بدعة اه (٣) يقال إذا قامت جماعة في صلاة الجنازة ثم افتتح آخر الصلاة فرادي هل تصح صلاته بعد دخولهم فيها ثم إذا أتم قبلهم هل تبطل صلاتهم أو أتم الجماعة الصلاة قبله ما يكون في صلاته وما يقال إذا افتتح جماعة على جنازة في وقت واحد هل يصح أم لا أجاب السيد أحمد الشامي الظاهر الصحة في جميع الأطراف قال لأن الداخل بعد من تقدمه دخل قبل سقوط الفرض فصلاته صحيحة كما لو دخل في الجماعة لاحقا وتقدم أحدهم بالتسليم لا يضر بالتأخر اه ولقائل أن يقول القياس على ما قيل فيما لو حضر المؤذن بعد أن شرع المستتاب في الإقامة أه لاحق له يقتضي أن لاحق لهذا البدئي في صلاة الجنازة فرادي فصلاته غير صحيحة والاعتداد بصلاتهم سواء أتم قبلهم أو بعدهم والقياس أيضا في صلاة الجماعة في وقت واحد على جنازة

(كفاية) إذا قام بها البعض سقط وجوبها عن الباقيين وإنما يصلي (على المؤمن) دون الكافر والفاسيق^(١) قال عليه السلام ويدخل في قولنا المؤمن كل مؤمن صغير أم كبير والسقط الذي استهل أو خرج بعضه حيا ثم خرج باقيه وقد مات ويدخل فيه ما يصح أن يغسل من الميت على التفصيل الذي تقدم ويدخل فيه الشهيد^(٢) ويدخل فيه من أولاد الكفار من جرى عليه حكم الاسلام كما سيأتي ان شاء الله تعالى فان هؤلاء مؤمنون فيصلي عليهم (و) اذا وجد ميت (مجهول) الحال في الاسلام وعدمه لم تجب الصلاة^(٣) عليه إلا أن (شهدت قرينة باسلامه^(٤)) وأقوى الترائن ما اختص به^(٥) كالختان^(٦) وخضاب

واحدة أو جنائز على مسألة الجمع بين المتفقتين في وقت واحد أنها يطلان جميعاً والجامع بينهما معروف (٥) وإنما لم يأت بهم في هذا الفصل كما أتى بها في الفصل الأول لأن الترتيب بين التسل والصلاة واجب بخلاف بين التكفين والصلاة اه أمار معنى فعل هذا كلما انقض التسل وأعيد أعيدت الصلاة (٥) عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من صلى على جنازة فله قيراط ومن صلى عليها ولم يرجع حتى تدفن فله قيرطان أصغرهما مثل جبل أحد اه شفاء ويكره الذبح على القبر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تغر في الاسلام رواه أنس لأنهم كانوا يقرءون عند القبر بقرعة أو شاء ذكره في السنن لأبي داود (٥) ولا تصيح من فاسق لأنه غير مأمون على النية إلا في صورة واحدة وهي إذا صلى ثم تاب وأجبر باستيفاء الأركان فانها تسقط عنها اه أمار وفي البيان لا تصح الصلاة على الميت من فاسق مطلقاً اه وقرز (٥) وتكره الصلاة على الميت في المساجد والوجه فيه ما ذكره في المصنف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى على الجنائز في المسجد فلا شيء له من الاجر ولأنه لا يؤمن أن يخرج منه شيء فينجس المسجد اه زهوي وقال صلى الله عليه وآله وشي لا يكره ذلك وقواه مولانا عليه السلام واظنه للإمام اه أي تجري (١) وأما من في حكم الفاسق ومجروح العدالة فيجب غسله والصلاة عليه اه ح لى لفظاً (٢) خلافاً للش في الشهيد إذ لم يرد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى على شهداء أحد حجبتنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وروى أنه كبر على الحزبة عليه السلام حتى بلغت التكبيرات سبعين وإن صح الخبر فله أمر غيره لما حصل معه صلى الله عليه وآله وسلم من المنافع اه وقال الامام ي عليه السلام والعجب من ش مع اختصاصه بالفضل وتبعه في علوم الشريعة وأسرارها ودقائقها حيث منع من الصلاة على الشهداء وأوجبها على اللصوص والاكراذ والسلايين وقطاع الطريق والظلمة وسائر الفرق مع اختصاصهم بالجرأة على الله تعالى واختصاص الشهداء بطول المنزلة عند الله تعالى قال عليه السلام ونحن لا نترك تعذيب الأراذل المسائل الاجتهادية لكن ربما كان النظر متصرفاً عن القواعد الشرعية فلا جرم كان ضعيفاً اه يستأن (٣) أي لا يجوز (٤) وكذا سبب التساق من كان عليه فلا يصلي عليه اه كبو وكذا دار الفسق يحكم بها كما يحكم بدار الكفر (٥) يعني بإيمانه (٥) أي الاسلام (٦) ويجوز النظر اليه للضرورة اه مفتي والنصارى والمجوس لا يختنون واليهود يختنون ولا يخضبون الشعر

الشيب وقص الشارب وفرق الرأس فإن لم يظهر فيه شيء من هذه الخصال نحو أن تكون امرأة أو رجلا لم يثنين فيه شيء من ذلك رجع إلى الدار التي مات فيها ^(١) فإن كانت دار إسلام ^(٢) فسلم يصلى عليه وإن كانت دار كفر فالعكس وإن وجد في فلاة لا يحكم عليها بأنها دار كفر ولا دار إسلام ولا ظهر فيه سبأ أى الفريقين قال عليه السلام فالأقرب أنه يحكم له بأقرب الجهتين ^(٣) إليه فإن استويا ^(٤) فالإسلام لأن كل مولود يولد على الفطرة ^(٥) (فإن التبس) ^(٦) المسلم (بكافر) أو فاسق نحو أن يختلط قتل المسلمين والكفار أو الفساق (فعلينا) ^(٧) تصح الصلاة (وإن كثر الكافر) ^(٨) أى تجب الصلاة عليهم ولو كان الكفار أكثر من المسلمين لكن يأتى المصلى بنية ^(٩) مشروطة) فينوى أن صلى عليهم دفعة واحدة أن صلاته ودعاؤه ^(١٠) على المسلم منهم وأن صلى على كل واحد منهم وحده نوى أن صلاته ودعاؤه له أن كان مسلما وهذا ذكره في الشرح عن أحمد بن يحيى وش وهكذا في الوافى عن المرتضى وقال حائما يصلى إذا كان المسلمون أكثر وقال في الكافي واحد قولى ش أنه يصلى على الجميع

(١) فاما إذا كان في دار الإسلام ووجد فيه شعار الكفر حكم بالكفر وكذا إذا وجد في دار الكفر وفيه شعار الإسلام كالخناجر حكم بالإسلام اه غيث (٢) ما لم يكن في كنيسة أو بيعة لم يرجع إلى الدار بل لا يد من قرينة اه وقيل المبرة بالدار اه سلامي (٣) مع عدم التصرف والا فالعبرة بالتصرف ولو بد اه قرز (٤) أو التبس قرز (٥) والفطرة الخلقة لأن الله تعالى خلقهم فابدين التوحيد ودين الإسلام لكونه موافقا للعقل ومن غوى منهم فلا غواء الشيطان لعنه الله اه تجريد وقيل المراد العهد الذى أخذه الله عليهم فى أصلا بآبائهم فقال أ لست بربكم قالوا بلى ثم إن أبويه أكسبانه خلاف ذلك ذكره حاد بن سلمة وقال ابن المبارك أراد بالفطرة الذى جبل عليها قال الخطاى الفطرة السليمة التى غفد الدين إذا لم يعرض شيء من الآفات اه عالم (٦) والمسألة على أربعة أطراف الكفن (١) يجوز مطلقا والنفل لا يجوز مطلقا والصلاة تجب بنية مشروطة والمقبرة تسمى التلة فإن استويا فالخلاف فى مقابر الكفار اه حاشية سحولى وقرز وقيل يعتبر الغالب فى الكفن فإن استويا فستر العورة كذا عن ض عامر وقيل ان امكن جعلهم فى مقبرة وحدهم فهو أولى قلت وهو قولى اه بحر (٢) هو يكون الكفن الشرعى ومثل معناه فى ح لى اه وقرز ويكون من بيت المال قرز (٣) ويكون بينه وبين طرف الجنائز قامة لها دون لجواز أن يكون المتوسط جنائز الكفار وهذا فى غير المسجد اه وقيل لا يضر البعد هذا فى غير المسجد لأجل الضرورة اه تجري لأنه يكون عنده اه بل لأنه لم يحقق الإعلان مع اليس (٨) هلا قيل يعتبر بالأكثر كاستخدم فى مسألة الآنية اه حاطى يقال الصلاة هنا ممكنة على الجميع بنية مشروطة بخلاف ما ذهب اه ح (٩) فان قطع أم وأجزأ قرز (١٠) ولا يقال ان الدعاء يجوز من غير شرط أخذ بالظاهر إذ لا بد من الشرط فى الدعاء فى

مطلقاً^(١) ويقبرون في مقابر المسلمين وعند أصحابنا وح تعتبر التلبية فإن استوتوا^(٢) فمعد زيد والهادي والناصر وح يدفنون في مقابر الكفار ولا يصلى عليهم تغليبا لجانب الحظر^(٣) وعندم بالله وش عكس ذلك (وتصح) صلاة الجنائز (فرادى^(٤)) هذا الصحيح من المذهب ذكره ص بالله وحكى في الكفاية أن من شرطها الجماعة عند يحيى^(٥) عليه السلام وأشار إليه في الشرح (و) أما الأولى^(٦) بالامامة فهو (الامام) الأعظم^(٧) (وواليه^(٨)) كالحاكم^(٩) فأنهما أولى من قرابة الميت عندنا * وقال م بالله وش أن الولي أولى من الامام (ثم) إذا لم يكن ثم امام أولم يحضر القبر^(١٠) فالأولى بالتقدم (الأقرب^(١١)) نسبه إلى الميت (الصالح^(١٢)) للامامة في الصلاة (من العصبية^(١٣)) أى من عصبية الميت فيقدم الأقرب فالأقرب على حسب درجاتهم في القرب قال عليه السلام فإن عدمت العصبية فالأقرب

غير المصومين اه تجري معنى (١) من غير نية إذ الاسلام يعو (٧) أو التمس (٣) قلنا لا حظر مع تمييز النية (٤) ولو افتضح جماعة الصلاة على الميت دفعة فرادى صح ذلك اه حى لفظا بشرط أن يتصح الآخر قبل تسليم الأول ويكون من تأخر كاللاحق فيتم قرز (٥) ولو امرأة أو خنى أو مقعد (٥) مع الامكان (٦) صوابه بالصلاة اه سواء كانت جماعة أو فرادى اه عامر ولو كان الأول ميتا وغير متوضى قرز (٧) فائدة لو فسدت على الامام الذى هو الأولى هل يزولن أو يستخفون أم لا لعلم الولاية سل الجواب انه اذا كان الفساد مما يمكن اصلاحه في الصلاة كاللحن لم يستخفوا وان كان حدثا أو نحوه فان تضيق الوقت حتى خشى دفنها جاز الاستغلاف بعد أن تعذرا الاستغلاف ممن هو أولى والله اعلم اه وقال الامام المتوكل على الله عادت بركانه يزولن مطلقا لأنه قد ثبت لهم حق بالدخول في الصلاة (٨) اذا حضر موضع الصلاة (٨) ولو عدا قرز (٩) من جهة الامام لا من جهة الصلاة قرز (١٠) بل موضع الصلاة (١١) ولو امرأة وقال الملقى لاحظ لها في الصلاة (٥) معنى قرب النسب كالنكاح انتهى ولاية فيكون الجدا أولى من الأخ وقيل على ترتيب الارث (٥) ولو كان القريب مقعد آفته أولى بالصلاة لكن لو أراد الدخول في الصلاة هل تصح خلفه أم لا قيل تصح وقيل لا وهو الأولى (٥) فان استوتوا في القرب اليه فلا كبر سنا أولى بالتقدم اه تبصرة ولفظ البحر والأصح تقديم الأسن على الأقفه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يستحي أن تردلشيخ دعوة وأما صلاة الجماعة فحق له تقديم الاقفه لأنه اعرف بحقه اه بلفظه (١٢) الذي ذكر الحرا هداية قبل ولو عدا وهو ظاهر الاظهار (١٣) مسئلة والعصبية البعيدة أولى من غالب العصبية القريب إذ لا توكيل بين النائب إذ لو قلنا الصلاة عبادة فلا يصح التوكيل فيها اه بحر (٥) والعصبية أولى من الزوج وكذا من السيد (٥) وقيل السيد أولى (٥) وهل الزوج مقدم على سائر الناس مع عدم العصبية قلت ولا كلام أما السيد فمقدم على سائر الناس بلا مرية والقياس تقديمه على العصبية إلا أن يمنع دليل (٥) وينظر في الوصي هل يقدم على سائر الناس مع عدم العصبية لا يعده فيه ويدخل عصبية السبب بعد

من ذوى رحمه ^(١) إذ العلة القرب قال والأقرب أنه لا يستحب مؤاذنة القريب الفاسق وكذا الذى لا يحسن الصلاة إذ لا ولاية له (و) يجب أن (تعاد) ^(٢) الصلاة إذا صلى بالناس غير الأولى بالامامة (إن لم يأذن) ^(٣) له بالتقدم من هو (الأولى) ^(٤) بها ذكره أبو جعفر ^(٥) تنبيهه أما لو أوصى الميت أن يصلى عليه فلان قال فى الياقوتة كان أولى من سواه وقال فى الانتصار القريب أحق على ظاهر المذهب ^(٦) وهو قول الفقهاء وقال أحمد واسحق وأنس بن مالك وزيد بن أرقم الوصى أولى ^(٧) (وفروضها) ^(٨) أربعة الأول (النية) وقد تصح فى الوسط كما سيأتى قال فى الانتصار يكفى نية الجنابة كالظهر فان قال أصلى على هذا الرجل فإذا هى امرأة أو العكس * فقال المسعودى ^(٩) لا تصح وهذا الوجه له لان الإشارة أقوى ^(١٠) وتعيين المصلى عليه لا يجب ^(١١) (و) الثانى (خمس تكبيرات) ^(١٢) بتكبيرية الاحرام * وقال ح و بن أربما قال فى الزوائد وهو مروي عن زيد

النسب وقد ذكرنا ذلك وينظر فى التصحيح المأرى قال فى البحر العم الحر أولى من الإخ العبد قلت وهو صحيح وينتضى أن الإخ العبد ونحوه أقدم من سائر الناس قال مولا عليه السلام وذوو الأرحام أولى من سائر الناس وهو موافق لما ذكرنا فى النكاح والمسئلة مشتملة على أطراف كثيرة اه حيث ^(١) ولا حق لمصيبة السبب كالمحق إذ لا قرابة (١) المذهب انه لا ولاية لذوى الأرحام (٢) والوجه فى الاعادة ان الأجنبي حاص بالتقدم فلم تصح صلاته (٣) أو يعرف رضاه قبل الصلاة لا لورضى بعد فلا حكم لرضاه فصاد اه ح لى لفظا (٤) ظاهره ولا يكفى ظن الرضا لأنها ولاية بحققة بخلاف الاذان وقيل يكفى ظن الرضا والغيرة بالانتهاء (٥) مع حضوره (٥) وكذلك فى الفصل والادلاء والتعجيل والكفن (٦) الأولى الصاق كلام احد من بعده بكلام الياقوتة لانعدامها وقد نقله كذلك فى السكواكب (٧) فرع ولما كانت الصلاة غير مقصودة فى نفسها اكتفى بأول أركانها وهو القيام وجعلت التكبيرات بدلا عن الركعات لتكمل فيها أجزا الصلاة حكما وكانت أربعا بعد تكبيرية الاحرام اذ الرابعة أكثر الصلوات واستغنت بالتكبير وختمت بالتسليم كسائر الصلوات وكانت فرض كفاية لأنها حق على المؤمن فى الجملة وبعضهم يقوم مقام بعض كسائر الحقوق التى تقتضيه الاخوة فى الله كابتداء السلام ورده ونصرة المظلوم ونحو ذلك اه معيار لفظا (٨) من اصحش (٩) فلوصل على جماعة كفى قصيدم وأن لم يعرف عددهم فلو نوى الصلاة ولم يمينه ثم صلى على الباقيين كذلك لم تصح ولو اعتقد أنهم عشرة فبانوا أحد عشر أمد الصلاة عليهم الجميع لأن فيهم من لم يصلى عليه وهو غير معين ولو اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة فالأظهر الصحة اه بهران وقرز (١٠) بل الميرة بالنية مالم يشترط لفظا أو نية وخالف اه قرز (١١) وندب الصود والتوجه اه هداية ومثله فى البيان والغيث وكب (١٢) ولا بد أن يكون بين كل تكبيرتين قدر تسبيحة فإن كبر رسلا صح له تكبيرية الاحرام والثالثة والخامسة فيلزمه إعادة تكبيرتين بينهما قدر تسبيحة قيل اذا كبر من سهوا لا رجعا اه وقيل لا يجب على الممر اه ح لى قرز وهو الأولى

ابن علي^(١) (و) الثالث (القيام^(٢)) حال الصلاة قال في الباقرته لا تجزيه من قعود^(٣) مع
 الامكان ذكره رضي زيد وقال ع تجزيه (و) الرابع (التسليم^(٤)) على اليمين واليسار وقد تسقط
 عن بعض الجنائز^(٥) وذلك حيث تجتمع جنازتان فترفع التي كمل عليها خمس تكبيرات على ما سبق
 (وندى بعد) التكبيرة الأولى^(٦) وهي تكبيرة الاحرام قراءة (الحمد) لكن يستحب
 أن يقول قبل قراءتها بعد أن يكبر لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي
 ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يقرأ الحمد ثم يكبر (و) ندى
 (بعد) هذه التكبيرة الثانية أن يقرأ سورة (الصمد) لكن يستحب أن يقول قبل
 قراءتها بسم الله أن كبر اللهم صل على محمد عبدك ورسولك وخيرتك^(٧) من
 خلقك وعلى أهل بيته الطاهرين الأخيار الصادقين الأبرار الذين أذهب الله عنهم الرجس

لتشبيهم التكبيرات بالكوع اه ع (٥) فائدة قال في الجامع الكافي ما لفظه وقال الحسن بن يحيى وعبد
 يعني بن منصور أجمع آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على أن التكبير على الجنازة خمس تكبيرات اه
 من ضياء ذوى الأبصار قال في حاشية الفصول قال في الأمالي أجمع آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على
 الجهر بسم الله الرحمن الرحيم والقنوت بالقرآن والتكبير على الجنائز خمساً وكلام زيد بن علي من غير نظر
 إلى تكبيرة الاحرام وعلى سل الميت من قبل رجله وعلى ترسيع القبر وعلى تفضيل علي بن أبي طالب بعد
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم اه بلفظه (٥) جبراند باحث كانت فرادى وإن كان المأتم فوجوبه على ما تقدم المص
 بالله والمذهب التدب من غير فرق قرز (٥) واللحن في غير التكبيرات الخمس لا يقصد ما ولا فيها أن أعادها
 وكان له مثل لأنها ليست صلاة حقيقة لجواز الدعاء فيها وقال السحولي تهمد باللحن في التكبير والتسليم وكذا
 في القراءة إذا كان لا نظير له والخطاب والفعل الكثير اه على لفظا قرز (١) شكل عليه ووجهه أن الرواية
 فيها ضعف لأن المأتم عليه السلام قد روى إجماع أهل البيت عليهم السلام في أن التكبيرات خمس اه
 صميتى (٧) فإن كان أخرساً لا يحسن التكبيرات وجب عليه أن يثبت قائماً قدر خمس تكبيرات اه وأبى
 وبرهان كافي الصلاة وفيه تأمل لأن التكبيرات منزلة الكلمات فهي هنا كالصلاة فلا تصح من الأخرس (٥) إذ
 للمأتم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يصلي على الجنائز من قيام وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي ولأنها
 صلاة مفروضة تجوز القيام فيها كسائر الصلوات (٣) ولا تجزى من قعود ولا راكياً لتبرع عن ولا يأتى القائم
 بالقاعد ولا بالراكب عند الضرر اه (٤) والخامس استقبال القبلة والسادس استقبال جزء من الميت
 والسابع الطهارة ولو صلى على الميت مكشوف ماتحت مرة لم تصح الصلاة إلا لعذر اه على لفظه وقيل
 يصح ولا يشترط ستر العورة يعني عورة الميت (٥) فأصداً للملكين ومن في ناحيتهما من المسلمين في
 الجماعة كما أمر اه تجري (٥) ويأتى فيه الخلاف المتقدم (٥) قوله وقد تسقط عن بعض الجنائز يؤخذ من
 هذا أن السداد لا ينطفئ واختار أنه ينطفئ الفساد على الأولى (٦) للامام وللتوثم قرز (٧) وظاهره

وطهرهم تطهيرا كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجد ثم يقرأ الصمد ويكبر
 الثالثة (و) ندب (بعد) هذه التكبيرة (الثالثة) قراءة سورة (القلق) لكن يستحب أن يقول
 قبلها اللهم صل على ملائكتك المقربين اللهم شرف بنيانهم^(١) وعظم أمرهم اللهم صل على
 أنبيائك المرسلين اللهم أحسن جزاء وارفع عندك درجاتهم اللهم شفّع^(٢) محمدا في أمته
 واجعلنا ممن تشفعه فيه اللهم اجعلنا في زمرة وادخلنا في شفاعته واجعل ما وانا الجنة ثم بعد
 قراءة الفلق يكبر الرابعة وقال الناصر أن القراءة غير مشروعة في صلاة الجنائز وأما المشروع
 الدعاء^(٣) وقال ش أن المشروع القراءة وأنها شرط واجب^(٤) (و) ندب (بعد) التكبيرة
 (الرابعة الصلاة على النبي^(٥)) وآله والدعاء للميت بحسب حاله^(٦) فان كان طفلا قال اللهم
 اجعله لنا ولوالديه ذخرا وسلفا وفرطا^(٧) وأجر أو الذخر الذخيرة^(٨) والسلف القرض والفرط
 الذي يتقدم الواردة فيهم الدعاء وعلى الحياض وفي الحديث أن أفرطكم على الحوض والمنى
 هنا^(٩) أجر متقدما نرد عليه والأجر قريب منه^(١٠) وإن كان بالغا مؤمنا^(١١) قال اللهم إن
 هذا عبدك^(١٢) وابن عبدك وقد صار إليك وقد أتينا معه مستشفعين له سائلين له المغفرة
 فاغفر له ذنوبه وتجاوز عن سيئاته واحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم وسع عليه
 قبره وافسح له أمره وأذقه فوقك ورحمتك يا أكرم الأكرمين اللهم أرزقنا حسن الاستعداد

أنه أفضل من الملائكة صلى الله عليه وآله وسلم وروى السيد أحمد بن علي الشامي عن شيخه
 محمد بن عز الدين المقي هذا اللفظ إلا جبريل فإنه أفضل والصحيح أن الملائكة أفضل وذلك لقوله
 تعالى لا أعلم الغيب ولا أقول أني ملك وروى أن ثواب ملك أفضل من ثواب ألف نبي اه بستان (١)
 منازلهم (٢) والظاهر أنه يجوز أن يشفع لغير أمته إذ لا مانع والظاهر أن غيره من الأنبياء عليهم السلام
 يشفع إذا استشفع وكذا بعض الأولياء والصالحين إذ قد ورد في الآثار ما يقضي بذلك نحو قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم أن أوسا يشفع بعد ربيعة ومضر وأن الطفل يشفع في والديه ونحو ذلك اه غايات (٣) وهو اللهم
 اغفر لأحيائنا وأمواتنا واصليح ذات بيننا وقلوبنا واجعل قلوبنا على أختيارنا روى ذلك عنه صلى
 الله عليه وآله وسلم اه (٤) بعد التكبيرة الأولى (٥) القاتمة مرة واحدة بعد التكبيرة الأولى اه بستان (٥) المتقدم
 في شرح قوله وبعد الثانية الصمد اه وفي حاشية كما في القشيد الأخير في الصلاة إلى قوله حميد مجد (٥) هكذا في
 تذكرة الفقيه حسن فأما في اللمع فذكر أنه يقول بعد الرابعة سبحان من سبحت له السموات والأرضون سبحان
 ربنا الأعلى سبحان هو تعالى اه (٦) قبل الدعاء لا يختص بالميت بل يشمل الأحياء والأموات وقد يختص الأحياء
 كالدماء في صلاة جنازة الأطفال (٧) القربط لا تصح للثواب المتقدم وما انضم الظن والصدى قال تعالى وكان أمره فرطا
 (٨) أي الخلية (٩) أي في الدعاء بالذكور (١٠) لا في غيره قال ابن النجاة (١٠) أي من القربط (١١) ولوامرأة (١٢) ثم

لثل يومه ولا تقتنا بدمه واجعل خير أعمالنا خواتمها وخير أيامنا يوم نلقاك^(١) وإن كافسقا واضطر
إلى الصلاة عليه دعا عليه^(٢) قال عليه السلام ويكنى من الخوف المييح للصلاة عليه ما يخرج
عن حد الاختيار^(٣) قال ولعل الهدوية يوافقون هنا وإن كان ملتبسا^(٤) قال اللهم إن كان
محسنا فزده إحسانا وإن كان مسيئافأنت أولى بالمعفو عنه^(٥) (و) نذب (المخافة) في القراءة

وليس الدعاء مقصوراً على ما ذكرنا بحيث أنه إذا زاد أو نقص أو دعا بخلافه فسدت الصلاة بل
يدعو بما يطابق تلك الحال بأي دعاء شاء ولو خترعاً من قلبه هذا هو الذي يقتضيه ظاهر كلام
أصحابنا ولا أحفظ في ذلك خلافاً اهـ غيث (١) أى تلقى المقام الذي لا حكم لأحد فيه سواك
(٢) ثم يكرر ويسلم (٣) كما فصل الحسين بن علي عليه السلام حين صلى على سعيد بن العاص
لعنه الله فإنه قال اللهم العنه لعناً ويلاً ويعجل بروحه إلى جهنم تصجيلاً قال له من يجنبه هكذا
صلاتكم على موتاكم فقال بل على أعدائنا ذكره في الشفاء وغيره وفي رواية الجامع عن مولى لبي هاشم
عن دعاء الحسين بن علي على سعيد بن العاص اللهم املأ جوفه ناراً وأصل قبره ناراً وأعد له عندك
ناراً فإنه كان يوالى عدوك ويصادى وليك وينقض أهل بيت نبيك فقلت هكذا تصلون على الجنائز
قال هكذا نصلى على عدونا ومن هذا القبيل تقديم الحسين لسعيد بن العاص في الصلاة على أخيه الحسن
وقال لولا أنها سنة ما تقدمت وقد اختلف فقيل تقية وقيل بوصية من الحسن عليه السلام أن لا يراق
بسببه دم بحجة فيكون المراد بقوله لولا السنة في امضاء الوصية اهـ (٣) خاص هنا وفي حضور جمعة
الظلمة ذكره الفقيه س اهـ قال في تطبيق الدواري الخوف ما غشى معه التلف أو ذهاب عضو أو نحو
ذلك لأن الاقدام على التقيح لا يجوز اهـ قرز (٤) وينظر فظاهر كلام أهل المذهب أنه لا فرق بين
جميع المحظورات (١) وهو ظاهر الأزهاري في باب الاكراه ومثله في شرح الآثار وقيل يجوز تقية
ولا يأتى ودليل اشتراطه ظني فلا يأتى المخالف اهـ (٥) فإن قلت ألسن مع اللبس ترجعون إلى الدار
لتفسلونه قبل أجزتم الدعاء له كاللؤم كما جاز غسله قلت الدعاء للقاسق أشد تحريماً من غسله وأدله
أظهر وفي الحديث من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه وذكر الفقيه يحيى حميد في العمدة
أن الدعاء للظلمة على رؤس المنابر كفر فحسن الاحتياط فيه مع اللبس (١) ولم يستثن بالقرينة الضعيفة
مع حصول الغرض بالشرط لأنه إن كان محسناً فقد دعى له بخلاف النفس فإنه لا يتنبأ فيه ما يتنبأ
في الدعاء من الشرط بحيث لو تنبأ كان ذلك هو الأولى فلم يحسن تركه مع حصول القرينة الشاهدة
بالإسلام ولو ضعيفة اهـ غيث بلطفه (١) واحتياطاً من القطع في موضع الشك وفيه نظر لأنه لا بد
من الشرط في الدعاء مطلقاً اهـ زهور وقال القاضي عبد الله الدواري يدعو له وهو في التحقيق
مشروط وإن لم يشرط اهـ دياج (٢) وعن الصادق عليه السلام يقال في الميت (اللهم إنا لا نعلم به
إلا خيراً وأنت أعلم به منا فوله ما تولى واحشره مع من أحب اهـ صغيري (٥) هذا رجاء
وبه نطق السنة الطاهرة وبين الرجاء والارضاء فرق ولتنهي عنه الارضاء اهـ مفتي (٥) فائدة منقولة من
كتاب الايضار للسيد محمد بن إبراهيم الفرق بين الرجاء والارضاء أن الرجاء هو القول بأن الله تعالى

والدعاء لا التكبير^(١) والتسليم^(٢) (و) نذب (تقديم الابن للاب)^(٣) حيث الابن هو الأولى
ولذلك صورتان إحداهما أن يكون للميت ابن وأب وهما جميعا صالحان للإمامة فان الابن
أحق بالصلاة لكونه أقرب الى الميت من الأب لكن يستحب للابن أن لا يتقدم على أبيه
اجلالا وكذا لو لم يكن الأب أباً للميت^(٤) ولا الابن ابناً له لكن الابن أقرب الى الميت من الأب
فانه يستحب للابن أن لا يتقدم أباه والجد كالأب (وتكفي صلاة)^(٥) واحدة (على جناز)^(٦)
كثيرة وتكون صفتها كما سيأتي لكن ان افتتح الامام الصلاة عليها أجمع كفى خمس
تكبيرات لهن جميعاً (و) أما إذا جاءت شيئاً فشيئاً وهو في حال الصلاة^(٧) فانه لا يجب عليه
استئناف الصلاة من أولها للجنائز التي تأتي في حال صلاته بل يكفي (تجديدية تشريك كل

لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وأما الارزاء فهو القول بأن الله يغفر
ما دون ذلك لأهل الوحيدة قطعاً (٨) هذا لأبي طالب وقد خرج له من هذا أنه يقول بالارزاء
اه وقيل لا تعارض فان فيه ارجاء لأن الله تعالى حكى عن عيسى بن مريم عليه السلام في دعائه بقوله
ان تعذبهم فتمتعهم عادك وان تغفر لهم الخ اه (٩) فان قرأ جهراً أجزأ عن المؤتم وقيل لا يجزئ لأن
المهر غير مشروع وهو أولى وقرره الفقي (١٠) ظاهر هذا أنه لا يجب للمهر لكن يقال فيمن
يعرف أن الامام كبر حيث كانت جماعة سل وقال الامام المهدي يجهر إذا كان اماماً والمذهب النذب
من غير فرق بين الامام وغيره قرز (١١) ظاهره ولو إماماً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقدم الابن
أباه ما لم يكن إماماً (١٢) فائدة إذا كان الميت على مركوب من دابة أو سيارة كما في مصر لم تجز الصلاة عليه حتى
يزلوه إلى القرار اه ح ابن رابع وعن الشامي الظاهر الصحة لأن ما الممنوع من الصلاة على الحيوان
إلا في حق للمصل بخلاف المصل عليه فلذا لم نعه من الشروط ولا من المقدسات (١٣) كان ابن
الميت وجد أب أبيه فانه يقدم ابن الابن على الجد لكن يستحب للابن أن يقدم الجد وكذا لو ماتت
امراً وترك زوجاً وابناً فانه يستحب للابن أن يقدم أباه اه (١٤) إلا أن الأفضل الأفراد
لكل جنازة صلاة إلا أن يغشى على بعضها كتفير أو نحو ذلك والجمع أولى ووجه ذلك
أن المقصود بصلاة الجنائز الدعاء والجمع فيه ممكن اه بهر ان قرز (١٥) ويكفي تيمم واحد
(١٦) قال في الشرح وحى صلاة واحدة وقال في الزهور بل صلوات متعددة (١٧) وقاعدة الخلاف
تظهر هل يصح بتيمم واحد أم لا وإذا فسدت بعد رفع الأولى هل ينقطع الفساد أم لا
وإذا أتم التكبيرات على الأولى خمسة ثم يشرك الأولى في تكبيرات الثانية هل تحسد الأولى والأخرى
وهكذا لو جاء اللاحق وقد كبر الامام بعض التكبيرات ثم أتى بجنازة أخرى هل يشرك المؤتم مع
الامام أو يزول صلاته فعلى كلام الزهور لا يصح تيمم واحد وإذا فسدت لم ينقطع الفساد وإذا شرك
في التكبير فسدت على الأخرى وعلى كلام الشرح تحسد الأولى واللاحق يجب عليه الغزل وإذا

جنازة^(١) (أنت خلالها)^(٢) أي خلال الصلاة (وتكمل) التكبيرات في صلاة الجنائزة (ستا) في بعض الأحوال وصورة ذلك تظهر (لو) افتتح الصلاة على جنازة أو جناز ثم (أنت) جنازة أخرى فوضعت مع الأولى للصلاة عليها (بعد) أن كبر (تكبيرة) الاحرام على الأولى فانه ينوى بقلبه تشريك هذه الآتية في الصلاة فاذا أتم التكبيرات خمساً فقد كملت الصلاة على الأولى وهذه الأخرى لم يكبر عليها بعد مجيئها إلا أربماً فيزيد واحدة ليكمل عليها خمس تكبيرات (وترفع^(٣)) الجنائزة (الأولى) حين كل عليها خمس تكبيرات (أو) تنزل بالنية^(٤) أي إذا تعذر رفعها^(٥) لأمر عزلها الامام بقلبه بأن يريد أن التكبير الزائد هو على الأخرى وحدها (ثم) يفعل المصلي (كذلك) في كل جنازة جاءت من بعد فلو جاءت بعد تكبيرتين كمل التكبير سبعمائة فان جاءت بعد ثلاث كملت ثمانمائة كذلك هذا مذهبنا هـ وقال

شرك مع إمامه فسدت صلاته على القولين مما اهـ طاهر (١) والأصل في ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما صلى على عمه الحزرة كانت توضع جنازة بعد جنازة وهو صلى الله عليه وآله وسلم يصلي عليها وجنازة عمه الحزرة موضوعة لحمل له سبعون تكبيرة ولم يستأنف الصلاة لكل واحدة منها وهذا الثقل يدل على صحة التشريك اهـ انهار ويكون هذا الحكم خاص في الحزرة عليه السلام اهـ غيث معنى قال في الصلاة على الحزرة أنه صلى وهم سبعون عشرة عشرة فالحزرة مكمل عشرة ولعلها سبع صلوات على تسعة تسعة والحزرة فتكون الثقل الثلاثة وستين والتكبيرات سبع في كل صلاة جملة تسعة وأربعون وصلى صلاتين على فريقين وهم ستة فكل الثقل بالحزرة سبعون والتكبيرات الأولى تسعة وأربعون والصلواتين أربعة عشر وعلى الحزرة وحده سبع الجملة سبعون وكان يؤتى بهم عشرة عشرة والله أعلم اهـ (هـ) ما يقال فيمن صلى على جنازة أخرى شركها ماذا يقرأ بين التكبيرتين الجواب أنه يقرأ على حاله الأولى مستمراً اهـ حيث وفق قرز (هـ) فان لم يشرك المؤمن مع الامام فسدت صلاته أي للمؤمن لحاقه امامه وخروجه قبله وكذا لو شرك المؤمن ولم يشرك الامام اهـ قرز (٢) واغلاط حيث بقي له تكبيرة فصاعداً وأما لو قد كبر الخامسة فلا يشرك اهـ وقال القتي ولو قبل التسليم وهو ظاهر الازهار (٣) قيل فان كان بينه وبين الثانية أكثر من ثمانية بطلت (١) الصلاة إلا أن يتقدم حيث يمكن فان كان ثمانية صحت رفعت أم لا اهـ زهور ومثله عن (١) وقال بعض المتأخرين يصح وكان الصفوف باقية بين يديه قد يقرأ لصحة صلاته لكونه قد تلبس بها وهي باقية اهـ ديباج فاذا لم يمكن من التقدم بفعل يسير ولا قدمت اليه فظاهر كلام الفقهاء أنها تنفسد ولم يجعل عدم تمكنه من القرب عذراً والله أعلم وفي حاشية فان لم يمكن الرفع والتقدم كان عذراً أو كان في المسجد ولو زاد على الثمانية (هـ) ولا بد من نية العزل مع الرفع اهـ قرز (٤) فان لم يعزل فسدت عليها وعلى الثانية أيضاً على الصحيح اهـ أما الأولى فلاجل الزيادة وأما الثانية فلاجل التشريك اهـ وقيل يجعل البطان على الثانية فخط وهو قوي اهـ ديباج (هـ) ظاهر هذا أنه يمكن الرفع وان لم يعزل بالنية وليس كذلك بل العزل مشروع

ح لا يصح التشريك بعد إحرامه بالصلاة فإذا جاءت جنازة تركت حتى يفرغ من الصلاة على الأولى ويستأنف الصلاة على الثانية (فان زاد) المصلي على خمس تكبيرات فسدت إذا فعل ذلك (عمداً) فان قلبه سهواً لم تقسُد ولا سجوداً للسهو فيها^(١) قال عليه السلام ولعل الزيادة على الخمس لا تقسُد إذا لم يزهاتظننا فأمالو زادها تظننا فقد تقدم أن المتظن إذا تيقن الزيادة^(٢) أعاد والله أعلم (أو) إذا (نقص) من الخمس التكبيرات فسدت أيضاً (مطلقاً) أي سواء نقص عمداً أو سهواً^(٣) وإذا فسدت بزيادة أو بنقص أو نحوها^(٤) (إعاد) المصلي الصلاة على الجنازة إذا انكشف فسادها (قبل الدفن^(٥) لا) إذا انكشف (بعده) فانه لا ينبش لإعادة ولا يصلي على القبر عندنا^(٦) تنبيه ﴿ قال في الياقوتة تلو صلى من يرى أنها أربع خاف من يرى انها خمس خير بين أن يكبر معه الخامسة^(٧) أو ينظر^(٨) وفي المكس يكبر لنفسه الخامسة^(٩) (و) إذا جاء (اللاحق)^(١٠) وقد كبر الامام بعض التكبيرات فالواجب عليه أن (ينتظر تكبير الامام) الذي يريد أن يكبره ولو كانت الخامسة (ثم

ولومع الرفع وظاهر الاز التخيير (١) اجاماه (٢) وظاهره الاطلاق في المبتدى والمبتل وقيل المذهب التفصيل كما تقدم اه يان فان قلنا انها كالركن فكالمبلى وان قلنا انها كالركعة أعاد اه حيث (٣) قال في حواشي الافادة ولولنا ليف أشار الى مذهب اليه ابراهيم بن عبدالله عليه السلام في جواز ترك التكبير الخامسة للتأليف وذلك أنه صلى على جنازة بالبصرة فكبر عليها أربعاً فقال عيسى بن زيد خالفت أهلك فقال ان رأيت ترك تكبيره أهون من انقضاض أربعين ألفاً المراد بانقضاضهم هرقهم (٥) قيل من نقص عن الأربع فيعيد لافي الأربع فلا إعادة لأن القواغ مما لا وقت له كخروج وقت المؤقت اه يقال وقتها الدفن فساد اه شامى ومثله في البيان بالمعنى (٥) ينظر لو نقص الامام الاولى سهواً فأتىها المؤتم محسباً هل قد سحت الصلاة وبطلت ولاية الأولى سئل أجاب مولانا المتوكل على الله انها قد سقطت فلا تصاد (٥) الفعل الكثير اه (٥) لأن الدفن بمنزلة خروج الوقت وقد وافق في صلاته قول من يحمل التكبيرات أربعاً وقد قدمنا أن الاخلال بفرض مختلف فيه سهواً لا يوجب الإعادة بعد الوقت اه غيث (٥) والمعنى بالدفن هنا بأن يكون قد قبل عليه أكثر الثواب (٢) والا صلى عليه وبقى مكانه في القبر اه سباع وكذا لو كان حياً إذ كان قدر القائمة (١) أو إلا أخرج وغضوا ابصارهم وقرز (١) أو فوق القائمة لأن حكمها حكم الامام إذا انخفض عن المؤتم (٢) وقيل ما يحتاج الى عناية اه ولفظ البيان مسئلة إذا دفن الميت بالتراب الى أن قال أومع تراب يسير لاحتياج الى عناية وهذه المسئلة السابعة عشر من أول الكتاب اه (٦) خلافاً للش (٧) المختار الانتظار وإلا فسدت لأنها بمنزلة تركه اه وقيل غير اه اما انتظر أو يسلم كالؤتم مع الخليفة المسبوق اه عامر لكن يقال مخصوص بولاية نفاذ عليه (٨) وجوباً وقرز (٩) بعد التسليم اه (١٠) تنبيه اللاحق من سبقه

يكبر) معه تكبيرة الاحرام هذا ما صححه ط للمذهب فلو لم ينتظر قيل ي فيحتمل أن تبطل^(١) صلاته وأن لا تبطل لكنه لا يمتد بتلك التكبير فوأمالو انتظر فكبر الامام وتأخرت تكبيرة اللاحق عن تكبيره فقليل ع يعني عن تأخره بقدر آية^(٢) وقيل ح يعني عن قدر نصف ما بين التكبيرتين^(٣) قال عليه السلام ﴿ وهكذا حكم غير اللاحق^(٤) من المؤمنين وقال ش أن اللاحق يكبر في الحال^(٥) ولا ينتظر تكبير الامام (وتم) اللاحق (مافاته) من التكبيرات (بعد التسليم)^(٦) أي بعد تسليم الامام ولا بد أن يكون أعام التكبير والتسليم (قبل الرفع)^(٧) للجنائز (وترتب الصفوف)^(٨) في صلاة الجنائز (كجامر) في صلاة الجماعة فيقدم الرجال ثم الخناثا ثم النساء وطى كلا صبيانهم ولا تغخل المكفة صفوف الرجال كما تقدم (إلا أن) الصف (الآخر أفضل)^(٩) في صلاة الجنائز دون صلاة الجماعة قيل للبعد عن النجاسة^(١٠) قال عليه السلام بل لنذهب تكثير الصفوف^(١١) على الجنائز (و) من صفة الصلاة على الجنائز^(١٢) في جماعة أن (يستقبل الامام^(١٣)) حال صلاته عليها (سرة

الامام ببعض التكبيرات بعد تكبيرة الاحرام لا المسبوق بحكيرة الافتتاح فقط فهو كمن أدرك الامام في الركعة الاولى فلا يجب عليه الا انتظار اح بحر ومثله في النيت والفتح هذا هو المذهب إذ ليس كركعة بل كتكبيرة الاحرام (١) أي لا تعتقد (٢) ولم يفرقوا بين أن تكون الآية طويلة أو قصيرة اه تعليق لـ (٣) من قراءة ودعاء تحفيقا أو تهديرا وقيل قدر نصف القامحة (٤) وذلك لأن ما بين التكبيرتين كحالة الركوع والسجود في الصلاة وحالة التكبير كحالة القيام فكلا لا يصح أن يدخل معه بعدد مضى أكثر من النصف فإذا دخل معه لم تعتقد عندنا ومن قال انه يصح ان يكبر حال السجود قال بذلك هنا اه غيث (٥) يعني اذا تأخر في أحد التكبيرات فيعني عن نصف ما بين التكبيرتين لا أكثر فتسدد فرز (٦) وقواه الامام شرف الدين والمتوكل على الله عليهما السلام وفرقوا بين السجود والتكبيرات هنا بأن السجود واجب ففسد الصلاة بتركه بخلاف هذا فكما لو كبر هنا سلا اجزا (٧) إذ كل تكبيرة كركعة فلا يصح للامام بخلاف تكبيرة صلاة العيد فليست كل تكبيرة كركعة فيتصالح الامام اه بحر (٨) لأنه لو كبر وقد ارتفعت لم يكن التكبير عليها اه غيث معنى (٩) فان خشي اللاحق رفعها عزل وأتم (١٠) وجوبا في الكبار وتدا في الصغار فرز (١١) وأما الامام فهو أفضل لامتنته اه زهوريا لنظر الى كل جنس فيكون من الرجال الأخر أفضل (١٢) فيه نظر وإلا كانت صلاة المؤمن أفضل من الامام وكذا صلاة النساء (١٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد ورجت له الجنة (١٤) بل ولو فرادى (١٥) ولو امرأة اه سحوى وقيل انه ينكس الحكم في حق المرأة فيستقبل سرة المرأة وتدى الرجل اه مفتي (١٦) ندبا اه ووصل على جنازة متخففة فلعل حكما حكم الامام اذا تخفص عن المؤمن والله أعلم اه ح لى قرز (١٧) ندبا اه وقيل وجوبا وهو ظاهر الازهار لعل على عليه السلام

الرجل^(١) والمراد وسطه (و) يستقبل^(٢) (تبدى المرأة^(٣)) والمراد حذاء الصدر منها وقال ح يقف حذاء الصدر منها جميعاً وقال ك عند الرأس منها جميعاً وقال ش يقف حذاء الرأس من الرجل وحذاء العجيزة من المرأة (و) اذا حضر جنازتان كانوا جنساً واحداً متساوين في الفضل رتبها كيف شاء وان كانوا أجناساً أو مختلفين في الفضل فان صفوفهم ترتب (و) يليه الأفضل^(٤) فالأفضل^(٥) فتقدم جنازات الرجال الاحرار مما على الامام ثم جنازات الصبيان ثم جنازات الميئذ ثم جنازات النساء ذكر ذلك الهادي عليه السلام في الأحكام وصححه السادة وقال في المنتخب تقدم جنازات النساء على جنازات الميئذ قال مولانا عليه السلام والصحيح الأول **تنبية** يقال على مذهبننا اذا كثرت الجنائز وجعلت صفوفها هل يكون كل صف جنازة واحدة لا سوى أم جنازات قال عليه السلام الاقرب ان كل صف جنازة واحدة **فصل** (ثم^(٦)) بمد كمال تجهيزه والصلاة عليه حسب الامكان يجب ان (يقبر^(٧))

وهو توقيف اه بمر يعني هذه الهيئة وأما استقبال جزء من الميت فلا بد منه قرز (٨) ولا بد أن تكون الجنائز في مكان ظاهر ذكره مجاهد وعامر وسعيد المبل وقرره شيخنا وقيل لا يشترط اه ح ل قرز (١) ويكون رأس الميت عن يمين الامام ورجلاه عن يساره وان عكس جاز ذكره في الشرح (٢) ندبا والخشى اه وقرز (٤) ندبا (٥) هذا اذا وردوا معاً والاقدم الاول فالأول (٦) تنبيه فلو اجتمع طفل وكبير فانه على الامام الكبير لأنه أفضل اه غيث (٧) في الدين والورع (٨) كصيف الأصابع قرز (٩) ويكون بين كل جنازتين قامة فمادون اذا كانت الصلاة في غير المسجد وفي المسجد ولو أكثر من قامة ولا يضر تخلف جنازات النساء بين جنازات الرجال وجنازات الاطفال تسد الجناح هنا لكون الصلاة على الجميع سواء في القرية اه ح ل فقطا وقرز (١٠) فان جعل الصف جنازات استقبل أحدها ووجب أن تكون متصلة فلا يكون ما بين الجنائزين ما يتسع للقام كصفوف الجماعة في الصلاة اه ح ل فقطا (١١) وجوبا (١٢) وهذا صريح بأن الصلاة ليست من التجهيز (١٣) وأقله خفة يحجب فيها ويمنع السباع ويمنع الراحة من أن تظهر اه ح ل آثار يؤخذ من هذا انه يجب حفظه من السباع والاجرة من مال الميت ثم ان لم يكن له متقى كما تقدم من الزوج قرز ولا يجوز البناء لأنه خلاف للمشروع اه بهران لأنه ليس بدفن إذ الدفن إلقاءه في حفرة اه بهران كما أشار اليه في الآية السكرية في قوله تعالى فبئس الله غرابا يبحث في الأرض (١٤) والدفن فرض كفاية اجماعاً لقوله تعالى فأنقبره قال ابن عباس أي فأكرمه بالتقبر قلت وقوله تعالى فبئس الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يوارى سوءة أخيه فبئس على العلة وهي مواراة السوءة على حال مستدام والأولى دفن النهار لمن مات فيه الهادي والفقهاء ولا يكره في الليل لدفته صلى الله عليه وآله وسلم ليلاً وفاطمة ليلاً وصحت بذلك وقبرها بمسجد دارها أي مصلى دارها أو خوخة (١٥) دار منبه أو بالجملة على باب دار محمد بن زيد بن علي

أى يوضع في القبر (على أيعنه^(١)) أى على جنبه الأيمن (مستقبلاً^(٢)) بوجهه القبلة وهذا لا خلاف فيه (وبواريه) أى يدخله حفرته (من) يجوز (اغسله^(٣)) باللمس فيواري الرجل رجل أو زوجته أو أمته والمرأة امرأة أو زوجها أو محرماً حسب ما تقدم تفصيله في الفصل على ذلك الترتيب (أو) إذا لم يوجد^(٤) من يجوز له غسله باللمس حالة القبر جاز أن يديه (غيره للضرورة) وهو عدم حضور الأولى بالأداء أو تعذر منه لأمر من الأمور * قال في شرح الابانة في إلحاد المرأة^(٥) فإن لم يوجد نساء ولا محارم فإن الرجال الأجانب يدلونها بالحبال

اختلف الرواية ودفن أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه ليلاً مخافة أن ينشه العدو وقبره عليه السلام بالنرى وهو مشهور بزار اه بحر معن^(١) (١) خامس بقعة في المدينة تقرب قبرها في البقيع في المسجد الذي يصلي فيه الناس على الجنائز (*) قوله وقبره في القري وما يدعيه أصحاب الحديث من الاختلاف في قبره وأنه حل إلى المدينة وأنه دفن في رجة الجامع أو عند باب قصر الإمارة وأنه البعير الذي حل عليه فأخذته الاعراب باطل كله لا حقيقة له وأولاده أعرف بقبره وأولاد الناس كلهم أعرف بقبور آبائهم من الأجانب وهذا القبر هو الذي زاره بنوه لما قدموا العراق منهم جعفر بن محمد عليه السلام وغيره من أكابرهم وأعيانهم وروى أبو الفرج في مقاتل الطالبيين باسناده ذكره هناك أن الحسين عليه السلام لما سئل أين دفنتم أمير المؤمنين قال خرجنا به ليلاً من منزله بالكوفة حتى مررنا به على مسجد الأشعث حتى اتينا به إلى الظهر فبجبت القري اه من شرح التهجد (*) إلا الكافر الحربي والفاسق فلا يجب إلا أن يأتى بقائهما دفناً اه ن أما الذي والمعاهد فقال في الارشاد يدفن الذي قال في شرحه وجوبا لحمة الذمة (*) وإنما هذا كلام الفقيه المتقدم في الكفن والمختار خلافه في الفاسق وهو ظاهر الشرح في قوله ثم بعد تجهيزه والصلاة عليه الخ أن هذا في حق من يصلي عليه والفاسق لا يصلي عليه والأولى بفناء الكتاب على ظاهره (*) فائدة من مات من أهل الذمة تولى دفنه أهل ملته ودفن في مقابرهم وإن لم يحضر أحد من أهل ملته دفنه أهل الاسلام مستقبلاً نحو بيت المقدس إلى جانب الغرب إن كان من اليهود وإن كان من النصارى إلى جانب الشرق وإن كان من المجوس فيدفن إلى قبلة اليهود والنصارى ومن مات مرتداً أو زنديقاً دفن على حسب اعتقاده الذي رجع إليه ذكر جميع ذلك السيد أبو عبد الله اه من كفاية ابن أصفهان والمذهب أنه يستقبل بالذي قبلتنا لا قبلتهم (١) وجوبا قرز (٢) تدبأ اه بحر وهدياة وفي الصميرى وجوبا ومثله في الآثار لأنه المعمول عليه من حال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (٢) وجوبا (*) وقال القاضي أبو الفتح بل هو مسنون اه وابل (٣) وقيل بل من يجوز له لمسه ليدخل الزوج الفاسق فانه يغير زوجه ولا يفسلها وتخرج أمة القمير والقاعدة اه ح لي وقال في الآثار من له النظر إليه ليدخل الفاسق ذكره المؤلف وبني عليه وقال المقتي من جاز له النظر على الإطلاق جازت له المواراة ليدخل أمته للزوجة وأمة القمير (٤) في الليل وعن المقتي في المجلس (٥) يعني انزالها للحد

على وجه لا يلبسونها (١) قال مولانا عليه السلام ﴿فلو لم يتمكنوا من الحبال (٢) جاز لهم اللبس بالحائل الكثيف (٣) إن أمكن فيدلونها وعن ص بالله والاميرح يجوز للأجانب أنزالها بحائل (٤) وتطيب أجرة الحفر (٥) للقبر إذا طلبها الحافر (و) هكذا يجوز أخذ الأجرة على (المقدمات) وهي حمل الميت وحمل الأحجار وتآدية الماء والادلاء في القبر (٦) كالحمل من البيت (ونذب) في التقيير تسعة أشياء الأول أن يتخذ للحد (٧) في القبر واللحد هو أن يحفر في جانب القبر الذي إلى القبلة (٨) حفر أعراضاً مستطيلاً يكون الميت على جنبه لا يمين فيه والفرح هو الشق في وسط القبر قال ص بالله وش ويعق (٩) القبر استجبا بأقدر ثلاثة أذرع ونصف (و) الثاني سله من مؤخره (١٠) وصورة ذلك أن توضع الجنازة عند موضع الرجلين من القبر ويدخل الميت إلى القبر من جهة رأسه ويسل سلا رفيقا ويستحب أن يقول عند سله إلى القبر بسم الله وبالله وعلى ملا رسول الله اللهم (١١) اقنه حجه وصمد بروحه ولقه منك خيرا (١٢) * وقال ح يؤتى بالميت من جهة القبلة فيدلى إلى القبر عرضاً لا طولاً وعن زيد بن علي عليم في الرجل كقولنا وفي المرأة كقول ح (و) الثالث توسيده (نشرأ (١٣) وهو المرتفع من الأرض (أو تراباً)

(١) بل لو تمكنوا قرز (٢) فإن تعذر الحائل الكثيف جاز ولو لم يكن إلا الكفن (٣) وإنما جاز أنزال الأجنبية للحد بالحائل دون الفصل لأن الفصل يدل بخلاف الدفن اهـ ح (٤) ولو غير كيف كالطيب وقواه المتقى وحيث وطأ وهو ظاهر الكتاب في باب اللباس (٥) ولو مع وجود القريب وفي الصميرى عند الضرورة (٦) وضاعه أنها تحمل أخذ الأجرة في جميع ما يحتاج إليه الميت إلا الفصل فصرح الأجرة (٧) عليه لأنه في أحكام الصلاة فهو تابع لها اهـ مجاهد (٨) في الواجب قرز (٩) وأما أجرة التكفين والقبر فلا تحمل وقيل تحمل قرز إذ هو واجب في نفسه وغيرها لم يجب إلا يجمع الواجب ينظر فالأجرة إنما حرمت على الواجب نفسه لا على ما يتم إلا به (١٠) لا مانع اهـ هداية كالرمل فإنه لا يحتمل اللحد أو كان المدفون بديننا لا يسمه إلا للضرع كما فعل الباقر بأمر الصادق عليها السلام اهـ حاشية هداية (١١) ونذب سد اللحد بالبن أو الحجارة والخروق فلا يدخل عليه التراب اهـ بحر (١٢) قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللحد لنا والضرع لغيرنا (١٣) فلو جعل للحد في الجانب الذي لا يلي القبلة لم يكره لدخوله تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللحد لنا والضرع لغيرنا اهـ ح آثار (١٤) ونذب توسيع موضع الرأس والرجلين لأمره عليه السلام (١٥) ويستحب توسيع القبر وأعماقه قدر قامة رجل معتدل يقوم ويسط يده مرفوعة طلة المحاملي والقامة والبسط قدر ثلاثة أذرع ونصف وقال الجمهور قدر أربعة أذرع ونصف وهو الصواب والمذهب نصف قامة قرز وعرضه قدمين وقال عبد الله ابن زيد نصف قامة (١٦) وإذا أوصى الميت أن يقيم في تابوت لم يجزئ أمره إلا للضرورة داعية ذكره أبو مضر قال لأن ذلك معصية اهـ نجري (١٧) هذا في حق الكبير اهـ هامش هداية (١٨) المؤمن والطفل فقط اهـ (١٩) ووجه فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

ولا يوسد شيء من الوسائد (و) الرابع (حل المقود^(١)) التي في الكفن عند رأسه ورجليه قبل ع وفي تعليق الافادة يكشف وجهه وخده الأيمن ويوضع على التراب^(٢) (و) الخامس (ستر القبر^(٣)) بأن يسجى عليه ثوب والثى يتولى مواراة الميت يكون تحت الثوب ولا يزال الثوب ممدودا على القبر (حتى توارى المرأة)^(٤) في لحدها بأن تضد عليها اللبن أو الحجارة أو القصب^(٥) أو التراب ولا يستحب ذلك في حق الرجل عندنا إلا أن يكون قد تغير ريحه فانه يسجى عليه كالمرأة وقال ش يسجى قبر الرجل والمرأة جميعاً (و) السادس أن يحشى على القبر (ثلاث حثيات^(٦)) من التراب ويستحب ذلك (من كل حاضر) على القبر ويكون في حال الحثيات (ذاكراً) لله تعالى بأن يقول اللهم إيماناً بك وتصديقاً برسلك وإيماناً بعبثك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وهذا كان يقوله على عليه السلام إذا حشى على ميت * قال في الأذكار^(٧) عن ص بالثبوش يكون الخشوا باليدين مما يقول في الأولى منها خلقناكم

(١) في المكلف وقيل ولو صغيراً كما قالوا في تطيب مساجده (٢) إلا التقطع فيكوه ويندب أن يقول اللهم أحلل ذنوبه كما حلت عقوده (٣) والتلقين للميت بدعة اه هداية وذكر ابن بهران أخباراً واردة في التلقين (٤) وظاهر المذهب خلافه فلا يكشف وجهه ولا يوضع خده على الأرض اه عامر (٥) ومنها أنه يستحب أن يجلس على سرير المرأة خيمة للالتصاف في الشفاء والاعتصار وأما نصب حجر على قبر الميت وحجرين على المرأة (١) فمن بدع العوام فان قصدوا بذلك العلامة ولم يعتقدوه سنة فبدعة مباحة اه نجري (٢) قال في البحر لا بأس به بقصد التمييز لتصبه صلى الله عليه وآله وسلم على قبر عثمان بن مظعون ولفظ الحديث في رواية أبي داود من رواية عبد المطلب من أبي وداعة قال لما مات عثمان بن مظعون خرج بمنازته ودفن فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً أن يأتيه بحجر فلم يستطع حمله فخرج إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحشر ذراعيه وحمله فوضعه على رأسه وقال اعظم به قبر أخى لا تدفن إليه من مات من أهل اه أعمار وعثمان بن مظعون رضي الله عنه أول من مات من المهاجرين في المدينة قيل هو أخو النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاع (٤) وكذا الخنثى (٥) الفارسي (٦) أقول على عليه السلام من حشى على ميت ثلاث حثيات من تراب كفر عنه ذنوب عام اه نجري قال الفقيه وما زاد على ذلك كان زيادة في الثواب اه زهري ويكون وتراً (٧) وهـ يصح التوكيل في الخشوا قيل لا يصح اه عامر وقيل يصح اه معيار وزهره ككنس للمسجد والإخصية وقرره كثير من مشايخ اليمن اه هامش تكميل (٧) قال مولانا عليه السلام إذا أردنا الجمع بين الروايتين حملنا ما روي عن علي عليه السلام أنه قبل الخشوا والذي في الأذكار مغاير (٨) أي من الأرض خلق أصلهم وهو آدم عليه السلام وروي في الكشف والحاكم أن الملك يأخذ من تراب القبر الذي يدفن فيه الميت فينثره على التطفة فلذلك قال تعالى منها خلقناكم كما الآية

وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة (ومنها نخر جكم تارة أخرى) قال في الانتصار ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر^(١) (و) السابع (رشفه)^(٢) أي رش القبر بعد استكمال وضع التراب والحصى عليه (و) الثامن (تريعه) وصورته أن يكون له أربعة أركان * وقال ج التسنيم أفضل وروى ذلك عن القاسم (و) التاسع (رفعه)^(٣) من فوق الأرض بأن يوضع عليه تراب أو حصى أو حجارة قدر ما يرفعه فوق الأرض (شبرا^(٤)) ليعرف (وكره) في القبر سبعة أشياء (الأول (ضد ذلك^(٥)) المندوب الذي تقدم في التسعة أشياء إلا المذرور (و) الثاني (الانافة^(٦) بقبر الميت وهو أن يرفع بناءه زائدا على شبر فان ذلك مكروه^(٧) وإنما يكره إذا كان الميت (غير فاضل^(٨)) مشهور الفضل (و) الثالث (جمع جماعة) أو اثنين في قبر واحد (اللتبرك) بجمعهم كما روي أنه قبر الحسن بن علي وعلى بن الحسين والصادق والباقر^(٩) إلى جنب فاطمة عليهم السلام (أو ضرورة^(١٠)) داعية إلى أن يقبر جماعة في قبر جازين ذلك ولا كراهة^(١١) وبحجز^(١٢) بين كل اثنين بتراب أو حجارة ويقدم إلى القبلة أفضلهم^(١٣) (و) الرابع (الفرش^(١٤)) في القبر

(١) الحاجة إليه (٢) وما حوله من القبور (٣) لرشه صلى الله عليه وآله وسلم قبر ولده إبراهيم ورش حوله إلى سبعة قبور (٤) وقد يجب رفعه حيث يؤدي إلى استطراده أم (٥) ولا يرفع إذا خشي أخذ كفته (٦) فيما له ضد وأما ملاضده فالمسكوه فيه تركه وقرز (٧) ويقال قد دخلت الانافة في قوله ضد ذلك وإنما ذكر الانافة ليستثنى منه الفاضل (٨) ما لم يخش أن يستطرق فلا كراهة ولا يبعد وجوب ذلك أم (٩) ولا بأس بما يكون تعظيما لمن يستحقه كالمشاهد والقب (١٠) التي تعمر للآئمة والفضلاء فلو أوصى من لا يستحق القبة والتابوت بأن يوضع على قبره قال م بالله يمتثل لأنهم مباح وقيل لا أم أن قرز قيل فلو قبر ميت في دار وجب رفع ما فوقه من سقوف المملوكة حيث دفن بضمها المكها أم أن تعظا (١١) إذا كان ذلك في ملك فاعله أو مباح من دون كراهة وأما فضل ذلك في القبرة المسئلة فيحرم ذلك سواء كانت موقوفة أو معمولية لدفن المسلمين عموما من دون وقف لأن ذلك خلاف ما عينت له أم أن يلفظه وفي حاشية في ملك أو مباح أو جرى العرف بحيث يرضى المسبل بذلك فلا بأس (٩) ليس بقبر واحد (١٠) وذلك نحو ألا يوجد مكان إلا موضع واحد وكثر الموتى أو لا يوجد من يخففهم أم تعليق لمع (١١) كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد أن يدفن في القبر الواحد الاثنان والثلاثة لما أصابهم الجهد وكثر القتلا غيث (١٢) ويجوز أم مفتق ولا فرق بين العورة وغيرها (١٣) والوجه في الأمرين أما الحجر فله حفاظة على الأفراد وأما التقدم قليل الزائر كالمصلي الفضل (١٤) وأما ما روي أن شقرا مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطيفة كان يجلس عليها في حياته فذلك مخصوص به أم غيث

والوسائد لأن ذلك إضاعة مال **وقال عليه السلام** **﴿** وظهر اطلاق أصحابنا أن الكراهة للتزيه ولا يبعد أنها للحظر لأن إضاعة المال محظورة **﴿** (و) الخامس (التسقيف) للقبر لأن ذلك من البناء ^(١) وقد نهى عنه فلو سقف القبر من داخله وكان على هيئة السقف لاعلى صفة وضع اللبن كره **﴿** (و) السادس ادخال (الآجر ^(٢)) فيما يوارى به الميت في قبره فإنه يكره فإن لم يوجد غيره زالت الكراهة **﴿** (و) السابع (الزخرفة ^(٣)) للقبر وهي تزيينه بالتجصيص والقضاض ونحوهما لأنه قد ورد النهي عن ذلك (الارسم الاسم ^(٤)) في لوح من حجارة أو خشب يكتب فيه اسم الميت والصخر ^(٥) أولى (ولا ينبش) الميت بعد أن نصد عليه اللبن ^(٦) وأهيل التراب ولو كان النباش (لغصب قبر) ذكره م بالله وط لأن دافنه استهلكه بالدفن ^(٧) وعن القاضي زيد لا يكون استهلاكاً (أو غصب) كفن ^(٨)) لأن ذلك استهلاك أيضاً ذكره الامام ي ويستقرضناه على الدافن ^(٩) وقيل على المسكفن (ولا ينبش) لنفسل ^(١٠) وتكفين واستقبال وصلاة لأن هذه بسقوط وجوبها بعد الدفن قيل ع فاما وصلى عليه ورأسه في موضع رجليه فإن الصلاة تصح ^(١١) ولو تعدد ذلك ذكره في الشرح (ولا تقضى) الصلاة إذا دفن قبلها وقضاؤها أن يصلى على القبر وقال ع أنه إذا لم يكن قد صلى عليه أحد صحت الصلاة على القبر ولم يحد ^(١٢) وقال ح وش وك وصاحب الوافي تصح إلى وقت محدود فقال ح والوافي قدر ثلاثة أيام وقال ك وهو قول ش الى شهر **﴿** وقال بعض اص ش إلى أن يبلى ^(١٣) وقال محمد إلى أن يتمزق ^(١٤)

(١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تميتوا القبور ولا تجصصوها (٢) قال في الشرح لأنه من البناء وقد نهى عنه وقيل لانه قد أحرقت في استعماله تغاول بالحريق تحوذاً بالله منه (٣) وكذا فوقه قرز (٤) ولا كتبه من داخل مطلقاً وخارجة لمن لا فضل له (٥) لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالزيارة بقوله كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ولا يمكن زيارتها إلا بأن تكون متعينة متميزة اه غيث (٥) لأنه من جلس الأرض (٦) بكسر اللام والباء اه ضياء وقيل بفتح اللام وكسر الباء (٧) وعليه قيمة الحيلولة على الخافر أرش اخفر وقرز (٨) فلو نبش هل يعود الثوب لما لكه لأن القيمة للحيلولة أم لا سئل قال في البيان مسئلة من أمار أرضه للقبر ثم زال عنه الميت اتفق به مال كيه وكذا في الغاصب المستهلك له ولعل الكفن مثل القبر وإلا لما الفرق (٩) ما لم يكن مغروراً فعلى المسكفن قرز (١٠) ويرجع على من غره فان جهل أو لم يتحصر فلا ضمان اه فينظر في الرجوع على من غره لأنه جان ولا وجه للتنظير لأنه مما يصح التوكيل فيه ويكون من صور قوله في الغصب غالباً (١٠) قال سيدنا جمال الدين وإذا خرج منه ناقض بعد النباش غسل وكفن وصلى عليه لأن الصلاة مرتبة على النسل وقد بطل وقرز (١١) وتكره اه (١٢) قلنا قد حدد يوم (١٣) قيل الميت وقيل الكفن (١٤) قيل الكفن وقيل الميت (١٥) (مسألة) ويجوز

﴿تنبيه﴾ أما من قد صلى على الميت فإنه لا يعيد الصلاة عليه إجماعاً دفن أم لا * وأما من لم يصل فندش له أن يصل دفن أم لا صلى عليه أم لا ومذهبنا أنه إن صلى عليه لم يصل أحد بعد

قل الميت من قبره إلى موضع آخر لمصلحة له أو لنفيه من حى أو ميت يعنى مصلحة دينية نحو نقل المسلم من بين قبور الكفار أو الفساق أو إلى موضع يجتمع فيه المساهون للطاعات أو عند الخوف من عدو أو سيل أو غيره وكذلك يجوز نقل الكفار من بين قبور المسلمين وكذلك الفاسق إذا جمع عذابه أن كما نقل الإمام يوسف بن يحيى بن الناصر بن المهدي عنه المختار لدين الله القاسم ابن الناصر بن أحمد من قبره الذي في ريدة إلى صعدة وكان قتل شهيداً عليه السلام ونقل ص بالله عليه السلام وغيره أخرج فصح وعن نقل الإمام أحمد بن الحسين عليه السلام قل بعد أن قتل بشوابة فأقام في الموضع ثلاث سنين ثم نقل إلى ذيبين ثم نقل إلى جنب الشريفة الفاضلة زيب بنت حزة ابن أبي هاشم وكذلك الإمام المهدي عليه السلام محمد بن المطهر نقل من ذي مرمر إلى جامع صنعاء وبذل أهل صنعاء في دخوله خمسين ألف دينار والامام المهدي على بن محمد توفى في ذمار وكان قد أوصى إلى ولده الناصر عليه السلام أن يدفنه في صعدة فوقف في تابوت في الدار التي توفى فيها شهرين وعشرة أيام ونقل إلى صعدة اه هاشم هداية والأصل في نقل الميت شرع من قبلنا وصية يعقوب ليوسف لما صار بمصر أمر أن يدفن بالشام إلى جنب أبيه إسحق عليهم السلام (هـ) قال في المنهاج وممن من الزائر قراءة الحمد والصمد وآية الكرسي وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن الزائر إذا قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات يخط في كل مرة خطاً على القبر لم تزل الرحمة تنزل مادام ذلك الخط وإن طال الوقوف حسن قراءة يس وتبارك اه مناج وفي شرح ابن بهران ما نقله ويكره للزائر مسح لوح القبر والتماس أركانه والتخطيط على ترابه ونحو ذلك كما يفعله العوام لأن ذلك جمعه بدعة وكل بدعة ضلالة اه بلفظه ﴿مسئلة﴾ وتعدت زيارة القبور لقوله صلى الله عليه وآله وسلم زوروم الغير وزيارة أمه وسلم على المؤمنين ويستغفر لهم كفعله صلى الله عليه وآله وسلم الامام ي ونحرم على النساء لعمته صلى الله عليه وآله وسلم الزائرات قلت ليس على الإطلاق إلا حيث تم زينة لعدم تكبر السالف زيارتين قبره صلى الله عليه وآله وسلم وغيره ولا يكره الاتصال في القبور عند الأكثر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إن الميت يسمع حتى يبعث اه بجر بلفظه (هـ) روى عن الأمير الحسين مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من وقف على قبر مسلم قال الحمد لله الذي لا يبقى لإواجه ولا يبقى إلا خلقه ولا يدوم إلا ملكه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إله واحد أحد فرد صمد وترا لم يخذ صاحبه ولا ولدا ولم يكن له كفوا أحد وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم جزاء الله محمداً عنا خيراً بما هو أهله وصلى الله عليه وعلى عترته الطاهرين الأخيار من المصطفين الأبرار الذين أنهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحققين آمين غفر الله للميت ذنوب محسن سنة وكتب لقائله خمسة وأربعين ألف حسنة وعفى عنه مثله ورفع له مثله في الجنة اه عن الفقيه حسين بن محمد الشنظلي عن والده

ذلك دفن أم لا (بل) يجوز^(١) أن ينش^(٢) (لمسح سقط^(٣)) في القبر قال في الانتصار إذا كان له قيمة (ونحوه^(٤)) وهو أن يكشف أن الميت كان يتلع جوهرة لغيره أو له وهو مستغرق بالدين أو غير مستغرق وزادت على الثلث ولم يجز الورثة فانه ينش ويشق بطنه لذلك كما تقدم (ومن مات في) السفينة في (البحر وخشى تغيره) بالريح أو غيره^(٥) إذا ترك حتى يدفن في البر (غسل وكفن) وصلى عليه (وارسب^(٦)) في البحر وكذا إذا خشي أخذ المال^(٧) عليه أو على غيره (وحرمة مقبرة المسلم^(٨) والذي) ثابتة (من الثرى إلى الثرى^(٩)) فلا يجوز أن تزرع^(١٠) ولا يستعمل (هواها) فلا يمد عليها عنب ولا يتخذ فوقها سقف^(١١) ولا شيء مما يشغل الهواء^(١٢) ونعم لا تزال هذه الحرمة ثابتة للمقبرة (حتى يذهب قرارها)^(١٣) بأن يخذله

عن الهادي ابن تاج الدين عن الأمير الناصر للحق الحسين بن محمد قدس الله روحه برفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) بل يجب قرزه (٢) فأن قيل هلا كان الكفن المنصوب والمنصوب من الأرض كالمتاع ينش لما قلنا جنسهما عبادت للبيت لبيتها حاجة بخلاف المتاع اه صيغرى وقرز (٣) وكذا من علق طلاق زوجته بالحمل كأن يقول إن كان ذكرأ فانت يافلانة طالق وكان أنش فانه ينش قرز اه ح أثمار وفي ح إلى المذهب لا ينش (٤) لغير النيرة بن شعبة حين أسقط خاتمه في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليكون آخر الناس عهدا به (٥) وهل ينش الميت ليعرف هل به أثر القتل أم لا ظاهر البستان لا ينش بعد الدفن لذلك يقال قد صبح أن الميت ينش للمتاع ونحوه كما ذكر فهل كان كذلك وقد ذكره في بعض الحواشي لأن فيه تفويت حق الغير فيحقق وفي ابن بهران ما نقله الثالثة أن يشهد على من يعرف صورته لانسبه ثم يموت فينش ليعرف إذا عظمت الواقعة واشتدت الحاجة ولم تضر صورته ذكره الفزالي اه ح (٦) وأجرة النيش والدفن على صاحب المتاع إن سقط باختياره وإن سقط بغير اختياره فيحمل أن الأجرة عليه مع جهل الدافن وقرز ويحتمل أن الأجرة على الدافن مقرر مع علم الدافن اه ح حفظ قياس ما يأتي في القصب أن لا شيء على الدافن إلا الارش وهو هنا غير متصد بالدفن فلا شيء عليه لأرض ولا أجرة (٥) يتفسخ (٦) بمنقل على أيمنه وجوبا مستقبلا وجوبا وقرز (٧) ولو قل اه ح لى لفظ قرز (٨) ويكره الميت فيها وبناء مسجد فيها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتخذوا قبوري وتناو تفصل القباب عن المسجد قلت وتكره الصلاة فيها للخير اه بلفظه وقرز (٩) القبر جميعه حيث هو المتاد لاموضع الميت قطع (٩) وظاهر الكتاب أن حرمة المقبرة كحرمة المسجد فيحرم الاستعمال فعلى هذا تحرم التوبة عليها كما ذكروا في المسجد وأما البصق فيها أو في هوائها فهل هو كذلك أم كذلك خاص في المسجد للخير فينظر اه ح لى لفظ (١٠) بعد الدفن فيها وأما قبله أو بعده في بعضها فترزع للمصلحة ويمنر إذن المتولى ولقسط لى والاذن بصور فيها لم يكن قبر فيها قرز (١١) ولا رعى نباتها لأنه يفسدها وأما أخذ الشجر فيجوز على وجهه لا يستعمل (١٢) إذ هو استعمال (١٣) مملوك يمتزج من يستحق التعظيم فيجوز القباب كما مر (١٢) والعبرة بأجزاء

السيول ويذهب بما فيه من العظام فإذا صارت كذلك زالت الحرمة (ومن قفل) أتم (و) (لزمته الأجرة) وتكون (الملك المملوكة) حيث يكون مالها ممر وقام محصر أو لم يسبها للقبور بل أطارها^(١) (و) أن لم تكن مملوكة بل مسبلة صرفت الأجرة في (مصالح المسبلة) بأن يعمر^(٢) ما خرب منها^(٣) ويسدها (فإن استغنت) بأن تكون عامرة (فلمصالح) الأحياء من المسلمين والذميين لكن تكون لمصالح (دين المسلمين)^(٤) كالساجد والمدارس ونحوها^(٥) (و) أجرة مقابر الذميين^(٦) لمصالح (دنيا) الأحياء من (الذميين) كالطرق^(٧) والمناهل دون البيع^(٨) والكنائس (ويكره اقتناء القبر)^(٩) (وهو القمود فوقه هذا مذهبنا وهو قول ح وش وعندك يجوز الجلوس عليه من غير كراهة إلا أن يعمد للبول^(١٠) (و) يكره أيضا (وطؤه)^(١١) (والمشي عليه^(١٢) قال في الانتصار فإن كان القبر في الطريق فلا كراهة^(١٣) (و) يكره أيضا (نحوها) أي

الميت لا باققرار قرز (١) أو غصب (٢) في مقابر المسلمين يعمر بها عليها إن احتاجت العارة جملة أو تفصيلا ويحلى ذلك من له ولاية فإن لم يحتج إلى عماره صرف إلى مصالح المسلمين ولا ياتيه إلى من هو عليه عند الهدوية اه يان لفظا من باب الأحياء والتحصير (٣) ويسلم ذلك للموتى (٤) ودينام اه تذكرة قرز (٥) العلماء والمصلحون (٦) واليه الولاية عند الهدوية حيث دفع إلى من يملك لا إلى مصالح المسجد ونحوه قال الموتى قرز (٦) وتكون ولاية ذلك إلى الإمام (٧) ينظر من الواقف على أهل الذمة يقال الواقف مسلم لدفع أذية جففتهم عن المسلمين اه ع مفتي (٧) فإن استغنت فلمصالح المسلمين عند الله وليت المال عند الهادي اه يان (٨) البيع مساجد النصارى والكنائس مساجد اليهود ويوت النار مساجد الجوس اه دوازي (٩) والكرهية للحظر قرز (٩) والوجه فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لأن يجلس أحدكم على حجرة فحرق ثيابه حتى تصل إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر اه لمة قال الأمير ح دل ذلك أنه لا يجوز استطراف القبور والمروور عليها لأن ذلك محرم ثم قال اصبحش وتروول الكراهة للحدن نحو زيارة قبر لم يمكن إلا بالسير على غيره من القبور فينبغي لمن اضطر أن ينوي الزيارة اه وفي الموطأ عن علي عليه السلام أنه كان يتوسد القبور ويضع طميط عليها ه وفي البخاري أن عمر كان يجلس عليها اه ح آثار قلت الزيارة مندوبة والوطء مجذور اه وقيل يجوز مطلقا كما يجوز الوطء على السقف التي تحتها قرآن فليس بأبلغ من مصحف القرآن وهو مذهب جماعة من العلماء المعتمدين واختار المفتي جواز الوطء ما لم يكن على وجه الاستهانة وكذا عن القاسم بن محمد وض سعيد في قبور السقفة اه املا شامى (١٠) قيل الكراهة للتنزيه على قول من صحح الصلاة على القبر وللحظر على قول من منع الصلاة على القبر قرز (١١) بالراحلة (١٢) بالاحكام (١٣) هذا بناء على أنه لم يستهلك والصحيح أنه استهلك فلا يجوز وطؤه اه فيحول

نحو القمود والوطء وهو أن يوضع عليه شيء من الاحمال أو يشرق عليه ثوب أو يثكأ اليه أو نحو ذلك (ويجوز الدفن^(١)) في القبر الذي قد دفن فيه وإنما يجوز (متى ترب^(٢)) الميت (الأول) أي متى صار تراباً و (لا) يجوز (الزرع^(٣)) على القبر ولو قد صار المدفون فيه تراباً لأن حرمة اجزائه باقية ولو قد التبست بالتراب (ولا حرمة لقبر) كافر (حري^(٤)) فيجوز ازدراعه واستعماله بوجوه الاستعمال على ما ذكره م بالله والامام ي وعند احمد بن يحيى أنه لا يجوز وقبورهم حرمة لا اعتياد المسلمين احترامها ﴿فصل﴾ (ونذبت التعزية^(٥)) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من عزى^(٦) مصاباً كان له مثل أجره وينبئ أن يعزى^(٧) (لكل) بما يليق به (فيقول إذا عزى المسلم في مسلم عظم الله أجره وأحسن^(٨) عزاءك وغفر لمتك فان كان الميت فاسقاً أو كافراً^(٩)) لم يقل وغفر لمتك فان كان الميت مؤمناً والمعزى اليه فاسقاً

الطريق إن أمكن وإلا نبش للضرورة اه حاصر قرز (١) مع اطلاق الملة والعنفة ولو اختلف الجنس لأنه تجديد حرمة قرز يعنى مؤمنين أو فاسقين قرز (٢) ويكنى الظن في أن الأول قد ترب والعبرة بالانكشاف فإذا وجد في القبر عظاماً حجر بينها وبينه ذكره في الروضة اه رابع ولا يجوز النظر اليها تغليباً لجانب الحظر وقيل لا يجوز أن يدفن إذا وجد عظاماً وهو ظاهر الأزهار (٣) والفرق بين الدفن والزرع ان الدفن تجديد حرمة والزرع هتك الحرمة (٤) قيل إذا كان مكفهاً ذكرنا فينظر فيه اه وظاهر الأزهار لا فرق (٥) وكذا من لا حرمة له من أيسح دمه قيل التوبة اه لعله إذا كان لأجل الردة فقط اه وقواه التهاى (٥) قال في البيان والتعزية إلى جميع أهل الميت صغيراً أو كبيراً الذكور والانات إلا الشواب فلا يعزى لمن إلا المحارم خشية الافتتان (٥) للحاضر ثلاثة أيام إلا أن يقع شيء في قلب المعزى لم يكره والتأيب لشهر والتبعية المخرج من الليل والتعزية ولو في سائر الحيوان وقرز قال في الانكصار ويكره جلوس أهل الميت لمن يأتي فيعزى بل يقومون إذا لم يؤثر ولو قيل بل هو الأولى تخفيفاً على من أراد التعزية لم يبعد اه غيث ويقول في غير الآدميين خلفه الله عليك بخير (٥) أصل العزاء الصبر يقال عزبه عزبه ففزعاً تعزياً ومعناه التسلي لولى الميت ونذبه إلى الصبر ووعظه بما يزيل الحزن ومنه الحديث من لم يعز جنازة الله فليس منا قيل معناه التأسي والتصبر عند المصيبة وإذا أصاب المسلم قال إنا لله وإنا إليه راجعون وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لم يعط من الأمم عند المصيبة إنا لله وإنا إليه راجعون إلا أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ألا ترى إلى يعقوب حين أصابه ما أصابه لم يسترجع بل قال يا أسفا اه كشاف (٦) أى صبره وسلاحه ودعا له اه ح للمهذب (٧) وعن الحسين بن علي عليهما السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ما من مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها وإن قدم عندها فيحدث لذلك استرجاعاً إلا جدد الله تبارك وتعالى له عند ذلك فأعطاه مثل أجرها يوم أصيب رواه أحمد وابن ماجه اه شفاء بلفظه (٨) أى وثقت لحسن التعزية وهو الصبر اه سلوك (٩) والكافر في الكافر عليك خلف الله ولا تقص عدلك اه زهور وأهلك الله

أو كافر قال غفر الله لميتك وأحسن عزاءك فإن كانا كافرين أو فاسقين قال اصبر فأن الله وإنا إليه راجعون قال في مذهب ش يستحب أن يعزي بتعزية الخضر لأهل البيت في الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهي أن في الله عزاً من كل مصيبة ^(١) وخلفاً ^(٢) من كل هالك ودركاً من كل فائت فبأنه فتقوا وإياه فارجو فإن المصاب من حرم الثواب ^(٣) قال مولانا عليه السلام ﴿ وهذا النقل يحتاج إلى تصحيح لأنه لا طريق إلى أنه الخضر إلا الوحي وقد انقطع ^(٤) بعمه صلى الله عليه وآله وسلم (وهي) يعني التعزية (بعد الدفن أفضل) وذلك لأن الحزن يظم بمفارقة وقال ح إنها قبل الدفن أفضل (و) نذب (تكرار الحضور) ^(٥) مع أهل (الميت (المسلم) إذا كان أهله من (المسلمين) ولا تكرر التعزية ^(٦) وإن كرر الحضور لقوله صلى الله

الصبر واهداية اه وجه تكثير العدد لتكثير الجزية (لفظ) سؤال من الفاضل العلامة عبد الجبار ابن جابر رحمه الله تعالى إلى السيد العلامة الشهير عبد بن اسمعيل الأمير رحمه الله لفظه ثم (مسئلة) واردة فيها صار الناس يحدوثونه في المقابر المسبلة للقبور من حفر قبور للأحياء ويستغفونها وتبقي السنة والسنتين هل ذلك جائز أم لا وكذلك الحوط التي يفعلونها هل ينبغي تحجر ذلك والحال أنها ليست في مباح بل في مسبل للقبور والله بمحكم انتهى (الجواب) الحمد لله أعداد القبور للأحياء بدعة وكل بدعة ضلالة وفي ذلك نوع معارضة لأحاديث أنه يدفن كل أحد في التراب الذي منه خلق ومع كونه بدعة يجب إنكارها فهو إذا كان في أرض مسبلة كما ذكرتم غصب لخلق عام فإنه لا أخصية منها للأحياء إنما الحق فيها لمن مات فألقى فاصب لخلق غيره والصحويط تحجر أيضاً محرم لما فيه من المصيبة والخنفر والصحويط كله لا يثبت حقاً وأما الدفن فيها فخره الغير جائز بل أريب فإن كان الخافر جاهلاً بصحيم ما فعله استحق الأجرة التي غرمها وإن كان عالماً فلا يستحق لأنه أضرع ماله وحفر أرض غيره اه حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم وضع حجراً على قبر عثمان بن مظعون لما دفن بالدينقة وقال لا تخلق به من مات من قرأني أو نحو هذه العبارة فراده صلى الله عليه وآله وسلم إن مات أحد من قراجه والمحل خال دفن عند عثمان من يحبه انتهى (١) تسليية وصبراً وقيل أجراً وقيل عوضاً والمعنى متجداه صيرتى (٢) يعني عوضاً واختلف ما جاء بعدها لك (٣) ثم يقول بعد عظم الله أجرك (٤) قلنا علمنا بخبر المصوم أو بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بما سيكون اه مفتى (٥) وتذب حل الطعام لأهل الميت من الأقارب والجيران لا غيرهم فهو مكروه منه عت ويكون ذلك يوم وليلة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا آل جعفر طعاماً لشغلهم بيئتهم وأما اتخاذ أهل الميت طعاماً فهو بدعة ثم يقل به أحد فإن كان في الورثة يتقيا أو غائباً وكان من التركة فهو محظور اه يصر وبستان إلا إذا كانت العادة جارية وكان في تركه غضاضة عليهم وقص فلا بأس بذلك إذ لم يقل بوجوبه كما قالوا في الصغيرة أنه يؤملها بما اشترط من الطعام والنفق وغيرها اه حاشية على البحر للسيد أحمد الشامي (٦) العبرة بالأهل لا بالميت قرز (٧) وأما التقبيل

عليه وآله وسلم التعزية مرة قال السيدح فان كان الميت واقارباه الجميع فساقا فلا ينبغي ذلك
إلا للمصلحة ^(١) * **كتاب الزكاة** * هي في اللغة مأخوذة من الزكا الذي
هو الزيادة لما يحصل من الثواب وبركة المال ^(٢) وان كانت نقصان ^(٣) جز منه ولهذا يقال
زكا الزرع إذا نما وقيل مأخوذة من التزكية ^(٤) التي هي التطهير لما كانت تطهر صاحبها من
المآثم * وفي الشرع إخراج جزء معلوم من مال مخصوص مع شرائط ^(٥) والدليل عليها
من الكتاب قوله تعالى ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ ومن السنة بنى الاسلام على خمسة أركان الخبر
والاجماع منعقد على وجوبها على سبيل الجملة فمن أنكرها كفر ^(٦) ومن تركها غير منكفر

والنسخ به والاجتماع للقرآءة حوله وفي المساجد وإيقاد الشمع والمصاييح فبدعة وكذا الضيافة اه هداية
ولكن ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ^(٧) أو تقية أو مكافأة أو مجاورة وقرز ^(٨) حقيقة
الزكاة هي صلة شرعها الله في أموال عباده الأغنياء مواساة لآخوانهم الفقراء قضاء لحق الاخوة وعمل
بما يوجب الألفة لما أمر الله تعالى من المعاونة والمعاوضة مع ما فيها من إجلال ذوي الأموال التي هي
شقائق النفوس كما أجلاهم الله تعالى في الأبدان بذلك العبادة البدنية ففيها شائبة عبادة وهي البدنية اه معيار
* وهل الزكاة طاعة أو عبادة قال ص بالله طاعة وقواء الفقيهي وقال م بالله عبادة اه نجري والفرق
بين الطاعة والعبادة أن العبادة فيها تذلل والطاعة ترفع على المعطاه وقيل هي صلة وفيها شائبة عبادة فلاجل
شائبة العبادة وجبت التوبة ولم تصح مع مشاركة المصيبة ولكونها صلة صح فيها الاستتابة وصح الاجبار عليها
* الزكاة على ما ذكره الامام هي صريح في الطلب محتملة في الوجوب محتملة في التفصيل اه حراوع قلت
لا يخفى كلامه ما فيه أما قوله صريح في الطلب فلا كلام وأما احتمال الوجوب فضيف وقد قرر في
مواضعه أن الأمر يقتضي الوجوب لغة وشرعا وأما كونها بجملة في التفصيل فنعم بجملة في أى القرآن
لا في السنة لفصلية خصوصها في زكاة اللواشي اه قوله * وما أحرزت من دنياك قص * وما أفنت كان لك الزكاة
* بأن تقل الدواعي اليه وإن لم يخرج الزكاة كثرت الدواعي اه نجري ^(٩) قال في الحديث ما تنص
مال من زكاة قط ولله في الظاهر قط اه غليات ^(١٠) ولهذا شبهها صلى الله عليه وآله وسلم أوساخ
الناس اه ^(١١) وفي حاشية الهداية تطهرة المال لأنه قال يكون صاحب المال صغيراً أو مجنوناً أو زكاة
القطرة تطهرة للبدن ^(١٢) الأولى جزء معلوم وحذف إخراج ^(١٣) من شخص مخصوص في وقت مخصوص
إلى شخص مخصوص بنية مخصوصة اه ^(١٤) وما في الشرح ليس بمجد حقيقي وإنما هو تقريب لا بتعديده
بحر وذلك لأن الحد من حقه أن يكشف عن ماهية الحدود على وجه المطابقة وهذا الحديث المذكور ليس
كذلك لما فيه من الاجمال في أوصاف الزكاة اه ح بحر ^(١٥) مع حصول أمور اعتبرها الشرع نحو اسلام
المالك وكال النصاب وصحة ولاية المخرج ومصر ذلك إلى مسقطه كما سيأتي اه ح بحر بقطه ^(١٦) في
الجمع عليه لا نمرد ما علم من الدين ضرورة ^(١٧) اه قال علیم لا يفسق إلا بزكاة جمع عليها أو في مذهبه عالماً

فسق * قال في الانتصار إلا أن يكون قريب عهد بالاسلام أو نشأ في بادية لا يعرف وجوبها لم يكفر ^(١) لكن يعرف الوجوب ^(٢) قال في الشرح وإلحاق في المال سوى الزكاة ^(٣) عند عامة الفقهاء وقال مجاهد والشامي ^(٤) والنخعي فيه حق غيرها وهو اطعام من يحضر الحصاد ^(٥)

فصل (تجب في الذهب والفضة والجواهر والآل ^(٦) والدر ^(٧) والياقوت والزمرد ^(٨) والسواجم الثلاث) وهي الابل والبقر والغنم * قال عليه السلام * وقلنا الثلاث إشارة إلى قول ح فانه يوجبها في الخيل (وما أنبت الأرض والمسل) إذا حصل (من) نخل (ملك) ^(٩) لا إذا حصل من نخل مباح كالتي في الشواحق فان فيه الخس على ماسياتي * واعلم أن الزكاة تجب في هذه الأصناف (ولو) كانت (وفقا ^(١٠) أو وصية أو بيت مال) اما الوقف فاعلم أن ما صح وقفه من هذه الأصناف وجبت فيه الزكاة على الصحيح من المذهب وقد ذكره في أنبئت الأرض الموقوفة * قال مولانا عليه السلام * ولا فرق بينها وبين غيرها * وقالم بالله وش لا تجب في الوقف على الطريق والمساجد والفقراء ذكر ذلك في غلة الأرض الموقوفة * واعلم أن الوقف إذا كان على فقير معين أو غلته مستثناة عن حق ^(١١) واجب فانه يجب فيها العشر اتفاقا بيننا ^(١٢) وبينم بالله وهكذا إذا دفعت الأرض الموقوفة على الفقراء

(١) قوى ولا يفسق (٢) كما أن بني حنيفة لما أنكروها لم يكفروا أبو بكر بل قال والله لو منعوني عقاب يبر وروى عناق ما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلهم عليه اه غيث بل ظاهر الكشف في قوله تعالى ستدعون الخ صريح بردهم اه فينظر (٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لاحق في المال سوى الزكاة (٤) منسوب إلى شعب الرحبة شال صنعاء بست ساعات واسمه عامر بن شرحبيل (٥) من المساكين وهو قبضة من الطعام أو سبيلتين من الذرة (٦) وكذا كل حجر قيس كالقصوص قال في شمس العلوم ولا زكاة في المرجان والمرجان جذس من الخرز الأخر وهو قصبات شجر يلت في البحر إذا اكتمل منه تقع وجع العين والظاهر وجوب الزكاة في المرجان اه من خط سيدى الحسين بن القاسم (٧) كبار اللؤلؤ (٨) الزمرد والزمرد والغير وزج شيء واحد من الجواهر الخضر النفيسة اه برهان (٩) بضم حروفه كلها (١٠) الملك مشروط في الكل اه مفتي (١١) قيل س والأصح أنه لا يعتبر التصاب في غلات الأوقاف * على الفقراء عموما على قول من يوجب العشر لأن من المعلوم أن من جنسها من أموال الله تعالى جم غفيرة إذ المالك هو الله تعالى فوجوب التصاب معلوم اه تبصرة قال في حاشية أنه يعتبر التصاب ومثله عن الامام المهدي لأن المالك للفقراء وقيل العبرة بما يجمعه المتولي لأنه أشبه بالمالك والخطاب متوجه اليه وظاهره ولو ولايته في نواح وقيل ما جمعه الناحية اه * قيل إلا في المسجد لأن مصرفه يختص به اه ان (١١) لأن الغلة باقية على ملك الواقف فلا يخرج إلا بالصرف وقرز (١٢) حيث كان النذر من غلتها أو قرض البيت أو تبرع أو كان مما يتساع

إلى فقير معين^(١) ليستنفلها لزمه العشر وإن كان على خلاف ذلك ففيه الخلاف وهو حيث يكون لسجد^(٢) أو طريق أو للفقراء على الإطلاق • هذا في الأرض الموقوفة • أما الحيوان الموقوف فذكر في الانتصار والسيدح أنه لا زكاة فيه لأن فروع الوقف وقف • قال مولانا عليه السلام • والاقرب عندي أنه إذا أسامها^(٣) المتولى أن الزكاة واجبة من أوصافها^(٤) والبانها لعموم دليل وجوب الزكاة في السوائم فإن لم يكن ثم صوف ولا لبن فقي بيت المال^(٥) وقد ذكر هذا الفقيه ف وأما الجواهر ونحوها إذا وقفت للاستغلال^(٦) مثلاً فتحكمها هكذا عند من يوجب الزكاة^(٧) في المستغلات فتجب الزكاة من الثمرة إن كانت ولا فقي بيت المال^(٨) وأما الوصية فإن كانت لآدمي معين ولم يرد فلا إشكال في وجوبها^(٩) عليه وإن رد الوصية وحالت في يد الوصي^(١٠) لزمه إخراج زكاتها^(١١) وأما إذا كانت لمير معين بل للفقراء جملة أو

به قرز وفي حاشية لا ترمعاً فلا يصح لأن التبرع يحقّق الله تعالى لا يصح قرز (١) والنذر منه (٢) معين لا فرق قرز (٣) وتقل من خط مولانا المتوكل فأما في الحيوان الموقوف فلا يعد أن يقال في الحيوان لما كول كالسوائم الثلاث أنه لا يصح وقفها لما في ذلك من منع الزكاة من عينها ولما في ذلك من التشبه بالبحيرة والسائبة والوصيلة والحام وجه التشبيه أن ذلك قد منع من ذبحها وكذلك هذه لو صح وقفها منع من ذبحها وأكلها وفيه تحريم ما أحل الله تعالى (٤) المراد سامت (٥) ويصح أن يخرج من ذكرورها كما يأتي للفقير (٦) لكن يقال كيف وجبت في الأصوف والألبان وهي ملك للفقير والرقبة ليس فيها حق فينظر (٧) وليس المراد أنها تجب في الصوف واللبن بل تجب في السائمة بينهما لكن منع من الإخراج منها الوقف فيجب أن يشتري من الفائدة شاة أو نحوها لتعذر الإخراج من العين أو رهان (٨) لا وجه لإخراجها من بيت المال بل تبقى حتى يحصل شيء من القواعد إلا أن يكون ثمة مصلحة بأن تكون تصرف فضلتها إليه قرز (٩) يقال هي تجب في العين وإنما المراد عند من يوجب الزكاة في الوقف قرز (٨) ولو لم يكن للاستغلال إذ هي تجب في عينها (٩) هذا حيث كان لبيت المال مصلحة بأن يكون فيه فضلتها أو لمعة وعامر فإن لم يكن بيت مال بقيت في العين حتى يمكن من الإخراج أو عامر (١٠) سوامحال الحول قبل قبضها أو بعده أو حتى قرز (١١) لعل حيث كان للرود عليه راجعاً للرّد لأن من شرطه أن يكون متمكناً أو مرجواً أو مبيعاً فإن كان الورقة صفاراً أو نحوها وكل واحد خصه نصاب أو الوارث واحداً أخرج عنهم الوصي وإن كانوا كباراً كانت عليهم والإخراج عليهم (١٢) وهل يعتبر الحول بعد الرّد وهل الرّد فسخ من حيثه أو من أصله فإذا رد لزم الوصي لما مضى من الستين أو من حيثه فيستأنف الصحويل من يوم الرّد سل الأقرب أنه من حيثه على قياس ما يأتي في المتن (١٣) أو مفتوح في البحر في باب الفطرة أن الرّد فسخ للقدن من أصله لكن يشترط الرضا فيما قبل الرّد أو هي قرز (١٤) في قوله إن اختار التخليك (١٥) أي حالت قبل الرّد أو لا لا تهتضي الترتيب وأما لو حالت بعد الرّد فلا خلاف أنها من الوصي قرز (١٦) عن

المسجد^(١) أو للحج فإنه يجب على الوصي إذا حالت^(٢) في يده أن يخرج زكاتها^(٣) وعن الأستاذ وابن اصفهان لا تجب زكاة في مال الحج ﴿قال مولانا عليه السلام﴾ والأقرب أن الخلاف في وصية المسجد والطريق والفقراء ونحوهم كالخلاف في الوقف^(٤) * وأما بيت المال الذي يجمعه الإمام ونحوه^(٥) فحكى عن محمد بن يحيى وجوب الزكاة فيه * قيل والخلاف في بيت المال كالخلاف في الوقف و (لا) تجب الزكاة (فيها عداها) من الاصناف كلها فلا تجب في الخيل والبغال والحمير والميد والدور والضياع والحديد والرصاص والنحاس ونحو ذلك^(٦) (الا) أن يكون شيء من هذه لتجارة أو استغلال (وجبت فيه الزكاة هذا قول الهادي عليه السلام^(٧) أعني وجوب الزكاة في المستغل^(٨) ووجه القياس لمعاوضة المنافع^(٩)

الوارث قرز (١) ولومعينا أهـ كب الظاهر ان المسجد المعين كالآدمي المعين فلا يستقيم أن يخرجها الوصي فتكون من الضرب الأول وهو ظاهر الشرح حيث قال أو لمسجد معين قرز (٢) أي حالت (٣) عن الميت (٤) ولعله مبني على اعتبار القبول فلما لم يقل به وهو المختار فأخرجها عن الموصى له لا عن الميت وما في الزهور مستقيم في مال الحج إذ لا يملكه الأجير إلا بال عقد (٥) حيث لا يمكنه التصحيح وإلا لزمه من ماله لأنه غرم لزمه التفريط أهـ لي وشكايدي يقال ليس بأبلغ من الغاصب فلا يجب عليه شيء من ماله قرز (٤) وهو الخراج والمعاملة وما يؤخذ من أهل الذمة ومال الصلح والخمس وأما الزكاة ونحوها فلأنها تؤدي إلى السلسلة أهـ زهور وقال ابوع وهو المذهب وهو ظاهر انكتاب يجب وفادتها وجوب التبة وتحريرها على بني هاشم بخلاف سائر بيت المال أهـ تجري وهذا كله في القدين وفي السوائم لا في الطعام ومثله في ح لي وقد جمع بيت المال قول الشاهر :

إذا قيل بيت المال فهو ثلاثة * إلى خمسة نص الإمام ابن حمزة

خراج وفقه ثم صلح وقطعة * وجزية ذمي وكل غنيمة

ومظلة المجهول والخمس يامن * بها حصر بيت المال قاهم وصيق

(٥) المحتسب (٦) كمלוقة الغنم والصوف والحبر والألبان والأدهان وأثاث البيت وقال في الاختصار تجب الزكاة في الحرير لأنه شجر في بطن حيوان فأنشبه الصل (٧) لعموم قوله تعالى خذ من أموالهم (٨) قال أبو جعفر لم يوجب الزكاة في المستغلات إلا الهادي أهـ والمختار ان قول الهادي ليس مخالفاً للاجتماع لأن الصحابة والتابعين إما أن يكونوا خاضعين في المسئلة أو اختلفوا فيها فهي خلافة أو خاضعون وأجمعوا فلم ينقله عنهم ناقل أو لم يخوضوا فلا حرج عليه ﴿١﴾ في استنباط مسئلة بفكره الصائب ونظيره التائب أهـ ان قلت لا استنباط مع صحة النص المذكور عنه صلى الله عليه وآله وسلم ﴿١﴾ هذا جواب غير مخلص إذ لا تجمع الأمة على اخلال الواجب أهـ متى (٩) قلت وقياسه عليم قوي في المال المد لكبرى كالمال المد للبائع لأنه بيع المشقة كبيع المعين وكلما أكرها فكأنه باعها إلا أن القياس أن يقدر النصاب من الثمن التي هي الأجرة كما ذكر صاحب

على المعاوضة في الأعيان * وقال أكثر العلماء لازكاة في المستغلات لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المرء في عبده ولا في فرسه صدقة ولأنه مال لازكاة في عينه فلا تجب في قيمته كالمسكن ﴿فصل﴾ (وإنما تلزم الزكاة أي تجب^(١) بشروط الأول أن يكون صاحب المال مسلماً^(٢) فلا يصح أداؤها من الكافر لأنها طهرة^(٣) ولا طهرة لكافر وأما وجوبها عليه فعلى الخلاف في كون الكفار مخاطبين بالشرائع أم لا فتى ثبت إسلام المالك لزمته الزكاة في ماله عاقلاً كان أم غير عاقل فيجب^(٤) على ولي الصبي والمجنون إخراج الزكاة من مالهما هذا مذهبنا وهو قول ش ومالك وقال زيد بن علي والباقر والناصر وح أنها لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون * وقال الأوزاعي والثوري هي واجبة لكن لا يخرجها الولي بل الصبي بعد بلوغه^(٥) قال أبو مضر ولا خلاف أنه يجب العشر^(٦) في ماله وكذلك صدقة الفطر * وحكى في الزوائد عن صاحب المسفر^(٧) أنه لا يجب العشر في غلة^(٨) أراضيهم ﴿الشرط الثاني﴾ أن يكون ذلك المسلم قد (كل النصاب^(٩) في ملكه) ملكاً

الحاصر على مذهب الناصر في مسائل الأرباء في الحوائت والدور والمستغلات إذا بلغ كرامها وغلتها في السنة مائتي درهم قيمها ربع العشر وإن لم يبلغ ذلك فلا شيء اه ضياء (١) وظاهر إطلاق أهل المذهب أنها شرط وجوب يقتضي أنها لا تجب على الكافر وقد تؤول كلامهم على أن مرادهم أنها لا تصح من الكافر وأما الوجوب فهي واجبة عليه اه غيث ولفظح الآثار بأن مرادهم أنها لا تجب عليهم وجوباً يصح منهم تأديته في مال الكافر (٢) ويشترط إسلامه في جميع الأحوال لا طرفة قرز (٣) هذا الشرط فيما عدا ملك المسجد ونحوه قرز (٤) ولو سلموا الكافر لم تؤخذ منه إذ لا صدقة ولا زكاة اه نجري ولفظح لي فإن سلموا مالاً أنها لا تجزئ كانت اباحة قرز (٥) فإن كان للصبي وليان مختلفان في المذهب سل قد أوجب بأن الصغير بعد بلوغه يعمل بمذهب أحدهما شاء كالمقلد لا مابن اه مفتي سيأتي في الوصايا أنه يعمل بمذهب نفسه لأنه لم يتبعه عمل اه ح آثار وأما قبل البلوغ فلهه يقال يصح كان إلى الحاكم فما حكم به لزم الآخر اه سي (٦) ويعمل في الوجوب والسقوط والمصرف بمذهب نفسه ولو بلغ الصبي قبل إخراج الولي كان الإخراج إليه وعمل بمذهب وليه فيما مضى قبل بلوغه لأن الاجتهاد الأول بمنزلة الحكم واجتهاده في حال صغره كوليته وسيأتي ذكر هذا في الوصايا إن شاء الله تعالى (٧) فإن مات قبل أن يخرج أخرجت من تركته (٨) وإنما الخلاف فيما عدا العشر (٩) هو عبد بن يحيى على مذهب الناصر (٨) قلنا قد سبقه الإجماع فلا معنى لخلافه قلنا بل صاحب المسفر مقدم فله معنى (٩) حقيقة كالمالك ومجاز كبيت المال قرز (٥) ولو ملك من محظور كأجرة البقيصة مع الاضمار لا حيث كان مشروطاً فلا يملكه بل يرد لمن هو منه وأرباح المصوب لأنه قد ملك ولو لزم التصديق به اه ن وما ملك بالخلط لا ما جمعه من الربا لأنه باق على ملك مالكه فيرده

مستقراً فن لم يكمل النصاب في ملكه لم تلزمه الزكاة ومهما لم يستقر الملك لشخص لم تلزمه الزكاة في الحال ^(١) كالمكاتب الذي لم يؤد جميع مال الكتابة * قال في التذكرة ^(٢) وإنما يلزمه متى عتق وقد كان حال ^(٣) في يده * الشرط الثالث * أن يستمر ملكه للنصاب في (طرفي الحول) ^(٤) فلا تجب الزكاة حتى يتم على ذلك النصاب حول كامل والعبرة بتمامه في طرفي الحول ولا يضر نقصانه في وسط الحول إلا أن ينقطع كما سيأتي ^(٥) وقال في الزوائد عن الناصر والصادق والباقر وابن عباس وابن مسعود من ملك نصاباً زكاه في الحال ^(٦) وحول بعد ذلك * الشرط الرابع * أن يكون ذلك النصاب (متكناً) منه في جميع الحول ^(٧) وذلك حيث يكون في يد مالكة ^(٨) عارفاً لموضعه ^(٩) غير ممنوع منه أو في يد غيره بأذنه وذلك الغير مصادق غير متغلب (أو) في حكم المتكمن وذلك حيث يكون (مرجواً) ^(١٠) غير مأبوس وذلك حيث يكون ضالاً ولم يأس من وجدانه أو مفصولاً ولم

للملك إن عرفه أم وهذا في غير ما أخرجت الأرض اه معيار (١) بعد عتقه لأنه لا ملك إلا بعد العتق وكذا زرعه لا يجب إلا ما حصده بعد العتق وأما السيد فتلزمه زكاة مال الكتابة لأنه إن عتق فدين وإن رق فن ماله إلا أنه إن عتق كان التحويل مال الكتابة من يوم عقد الكتابة لأنه دين وإن رق لمن يوم كسب العبد للال لا من يوم عقد الكتابة اه بهران قرز وعن الشامي أن السيد لا يزكي إلا ما قبضه وحال عليه الحول بعد القبض أو ضمه إلى حول جنسه وكان مما لا يجب رده لأهله (٢) تذكرة أبي ط (٣) بعد عتقه قرز (٤) هذا في غير ما أخرجت الأرض فإنه لا يشترط أن يستمر وإنما يشترط أن يضم حصاده الحول ولو في أحد الطرفين أو دفعات كما سيأتي ومثله الصل اه ح آثار (٥) قيل الوجه في اعتبار طرف الحول دون وسطه أن النقود وأموال التجارة غير مستقرة الكمية لسكونة عروض التجارة اه ح آثار (٥) عينا لا قيمة وقيل لا فرق قرز (٦) حجتنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وحجة الآخرين قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقة ربع العشر ولم يعتبر لحول قلنا مقيد بالحول للخبر الذي روينا (٧) أو بعضه مع كاله طرفي الحول اه ح وقرز وجهه أن العبرة بتمكُّن في الطرفين ولا عبرة بجمكنه في الوسط قرز (٨) لا فرق (٩) لا فرق (١٠) وجعل أبوط التكن من المال تارة من شرائط الوجوب وتارة من شرائط الإدى هذان كلامان في التحرير مختلفان فقيل هما قولان أحدهما شرط في الإدى فإذا قبضه وجب عليه تأدية الزكاة لما مضى وقيل هما طرفان فحيث يكون راجياً يزكي لما مضى والقبض شرط أدنى وحيث يكون آمناً لا يزكي لما مضى والقبض شرط في الوجوب اه زهور (١١) وبالمال المنس كالمأبوس فلا تجب الزكاة لما مضى لو ما ذكر ذلك الإمام ي عليم اه نجري وقيل بل يجب (١٢) ولا بد أن يستمر الرجاء من أول الحول إلى آخره (١٣) فان أيس في بعضه حول من بعد الرجاء ولو يوماً قرز (١٤)

يأس من رده ^(١) أو بدله ^(٢) ومنه الوديع إذا جحد الوديعة وللمالك بينة يرجو حصول المال بها فإن هذا ونحوه يكون مرجوا فهما لم يكن المال متمكناً ولا مرجوا لم تجب فيه الزكاة لو عاد لما مضى من السنين التي كان فيها خارجاً عن يد فيستأنف التحويل بعد قبضه ^(٣) هذا قول المرتضى وع وص بالله وقال الناصروم بالله ^(٤) أن التمكن شرط للأداء لا للوجوب فتجيب قبضه زكاه لما مضى من السنين من غير فرق بين الرجاء واليأس * قيل وإما يعتبر الفصل بين الرجاء واليأس عند من اعتبرهما إذا رجع إليه بدل المال المأبوس ^(٥) كالدين لا إذا رجع عين المال كالدين والمغصوب فيزكيه متى ظفريه سواء كان راجياً أم آيساً * قال الأميرح وهذا هو الذي يقتضيه ظاهر إطلاق يحيى ^(٦) (عليل) والذي حفظناه في الدرس أنه يعتبر الرجاء في المغصوب ونحوه كالدين * قال مولانا عليل * وهذا الذي يقتضيه القياس ^(٧) (وان نقص) المال ^(٨) عن النصاب (ينهما) أى بين طرفي الحول لم يسقط

ورجع المال المرجو وإلا فلا شيء قرز (١) يقال عدم اليأس غير كاف بل لابد من الرجاء على ظاهر المذهب وليخرج ما كان متردداً بين الرجاء واليأس قرز (٢) إذا كان البدل مما ينفى حول قبضه على بعض كالدرهم وأموال التجارة وكان الأصل دراهم أو من أموال التجارة لا إذا كان من غيرها كأن تكون سائمة أو نحوها فإنه لا ينفى حولها على الأصل بل يستأنف له التحويل من يوم التطف إذا كان واجباً وإلا فمن يوم الرجاء قرز (٣) قوله بعد قبضه أو رجائه اه هلا قيل العبرة بالانقضاء فيزكي لما مضى سئل هذا نوع مما خالفت الهدوية أصولهم والمؤيد بالله أصله (٤) والذي سيأتي للمهاتمة أن التمكن شرط في الوجوب وقرر بين الموضعين بأن هنا قد وجب عليه وخروجه من يده لا يبطل الوجوب فكان القبض مستمراً إلى الوجوب بخلاف ماسيأتي اه ع رابع أو يقال هذه المسئلة على أصله من اعتبار الأصل الأول وهو الوجوب هنا وفيما يأتي لا وجوب رأساً حتى يتمكن من الأذى لكونها عبادة واستقرار الوجوب يعتبر أصلاً والله أعلم (وقيل الفرق أنه يمكن الإخراج من عين المال ولا يمكن من عدم المصروف إليه فذلك كان شرط وجوب أو يقال لم بالله قولان اه صهيتري وقيل فرق عنده بين إمكان الأذى والتمكن ان في إمكان الأذى تلف المال وقت وجوب الإخراج فلا مال له حينئذ وهنا وقت وجوب الزكاة وإخراجها المال باق ولكن كان غائباً (٥) حذف الصميتري لقطة المأبوس (٦) حيث قال فلو أن رجلاً ضاع ماله أو ذهب منه بسرعة أو غلب عليه غالب في بلاد المسلمين وغاب عنه سنين كثيرة فوجده وجب عليه إخراج زكاة لما مضى من السنين (٧) في التيث (٨) في العبد اللائق في الفطرة (٨) وهذا عام فيما تجب فيه الزكاة من المواشي وغيرها كما فهمت عبارة الزهور اه فتح فعلى هذا لو كان منه في أول الحول نصاباً من الفم فنقصت في وسطه عشرين ثم اشتري عشرين وجاء آخر الحول وهي تامة فعليه الزكاة اه وسيأتي ما يؤكد ذلك في قوله ويتبعها الفرع ليستقيم التفصيل

وجوب الزكاة بهذا النقصان (الم لم ينقطع) ^(١) النصاب بالكلية فأما لو انقطع وسط الحول ^(٢) سقطت الزكاة عن ذلك التألف واستأنف التحويل للنصاب الذي يحصل بعد انقطاع الأول هذا مذهبنا وهو قول أبي ع وم وطأ وقال ش والوافي لا بد أن يستمر كمال النصاب في جميع الحول فإن أبقي في بعضه سقطت الزكاة ^(٣) (وحول الفرع ^(٤) حول أصله) فمن ملك نصابا من السواثم ثم تجت ^(٥) في آخر الحول زكى ذلك النتائج والأمهات جميعا وكان حوله من حول أمهاته ولا يستأنف له تحويلا من يوم ولادته وسواء كانت الأمهات باقية أو تالفة ^(٦) وهو إجماع في هذه الصورة (وحول البديل حول مبدله) وذلك نحو أن يشتري سلعة للتجارة بفضة أو ذهب فإنه يعتبر حول السلعة بحول الثمن المدفوع فيها لا بحول شرائها وهكذا لو اشترى ذهباً بفضة أو المكس ^(٧) فإن حول البديل حول المبدل وقال ش يستأنف الحول من وقت الشراء سواء أبدل جنسا بجنسه أو بنير جنسه وله في الصيرافة قولان * واعلم أنه لا يكون حول البديل والمبدل منه واحداً إلا (إن اتفقا في الصفة ^(٨)) وذلك بأن يكون

(١) والا يأس كالاتقطاع وكذا السكاد إذا لم يبق له قيمة (٢) بالكلية (٣) في غير ما أخرجت الأرض اذ وقعت وقت الحصاد قرز (٤) يعني العين لا القيمة فوافق أنها لا تسقط (٥) حيث كانت تكتفي بدين أمهاتها أو كانت سائمة فإن رضعت من غير أمهاتها بل من سائمة أخرى فطوفة وظاهر كلامهم أنه لا فرق اه شكايدي ولفظ حاشية فإن رضع من غير أمه فسامم على المقرر * ولفظ ح لى ولا يعتبر سوم القرع هنا لقيام اللبن مقام السوم ولا مؤنة فيه على المالك فكان القرع سامماً إلا أن يبقى من الحول مدة يحتاج فيها إلى السوم في العادة ولم يسم القرع فيه فلا شيء فيه اه لفظاً قرز (٦) وأما إذا كانت الأمهات ناقصة عن النصاب أو حيث وجد النتائج بعد الحول فإنه لا يجب ضمها إلى الأمهات مطلقاً وكذا حيث كان النتائج غير سامم فإنه لا يضمن قيل ف لا قبل أكله العلف فيضم اه بحر قرز فإن رضعت من غير أمهاتها بل من سائمة أخرى فظاهر كلامهم أنه لا فرق قرز (٧) (٨) يقول على عليه عهد عليهم صغارها وكبارها وقول عمر عد عليهم السخلة ولو جاء به الراعى في ضفة كفه اه زهور ضفة بالضاد المعجمة مكسورة وتشديد القاء (هـ) ولا يجوز فتح النون من تجت نص عليه في نظام الغريب (٩) يعني تلفت بعد انقضاء الحول أو قبله وكان الباقي نصاباً (١٠) لعله ذلك حيث وضعت كل واحدة من الأمهات اثنين اثنين وواحدة ثلاثة فتكون مائة واحداً وعشرين فصحت زكاة مع كمال النصاب إذا تلفت الأمهات بعد الوضع فتكون المغنار أربعين وبنينا حولها حول أمهاتها (١١) مع البقاء مع التلف فيها خلاف زيد بن علي ومجدو أبي ح كفت إذا انقطع في وسط الحول قلنا لم يفصل الدليل اه بحر (١٢) وإن لم يكن للتجارة (١٣) وضاً بطله اتفاق الصفة الذي وجب الاتفاق فيها البناء أن تتفق في ثلاثة أمور الأول أنه يجب فيها الزكاة الثاني أن يتفقا في النصاب المقدّر ولو اختلفا في نصاب آخر لأجل صفة لهما

كل واحد منهما يجب فيه الزكاة والنصاب واحد^(١) ويتفق القدر المخرج منهما نحو أن يبدل نقدا بنقد ولو اختلف أو نقدا بمرض للتجارة أو عرضا للتجارة بنقد أو ساعة بساعة^(٢) من جنسها (و) يعتبر الحول (لزيادة) الحاصلة في المال بأن يجعل حولها (حول جنسها) نحو أن يستفيد غنما إلى غنمه^(٣) أو بقر^(٤) أو إبلا^(٥) أو ذهبا^(٦) أو فضة^(٧) فكل ما حصل له من جنس قد كان معه منه نصاب كان حول الزيادة^(٨) حول ذلك النصاب وإن لم يمس عليه يعني على المال الذي هو الزيادة لا يوم أو ساعة (و) يعتبر للزيادة التي ليست من جنس النصاب الحاصل في أول الحول حول (ما انضم^(٩) إليه) نحو أن يملك عرضا للتجارة فانه يبنى حوله على حول النصاب من الذهب والفضة وإن لم يكن للتجارة وكذلك لو تملك ذهبا أو فضة لا للتجارة فانه يبنى حوله على حول مال التجارة وإن اختلف الجنس

أخرى الثالث اتفاق المخرج فلو اختلفا في أحدهما لم يجب البناء مثال ذلك أن يشتري بنقد طعاما يأكله أو يبيع الطعام الذي ليس للتجارة بنقد فانه يحول للنقد والوجه في هذا أن الدين لم يتقفا في الحول وهكذا لو اختلفا في النصاب لم يجب البناء مثاله أن يشتري إبلا سائمة بنق من الزكاة وإن وجبت فيهما فالنصاب مختلف فلو اشترى سائمة للتجارة بحسبها وكان ذلك للتجارة فانه لا يضر اختلاف الجنس هنا لأنهما نصبان نصاب السوم ونصاب التجارة فقد اتفقا في نصاب التجارة وإن اختلفا في نصاب السوم الثالث هو أن يتقفا في قدر المخرج فإذا اختلفا لم يجب البناء نحو أن يحصل من نخل غسل ما قيمته مثنا درهم فباعه بدراهم فانه يستأنف الحول للدراهم لا لاختلاف القدر المخرج مثلا اه غيث قرز (١) إلا أن يبدل ذهبا بفضة فالنصاب ليس بواحد مع أنه يبنى حول بعضهما على بعض لا تفاهما في قدر الاخراج قرز (٢) على سبيل الاستمرار يحترز من زكاة النعم فانها قد تكون ربع العشر في صورة واحدة حيث تكون النعم أربعين وكانت سائمة اه كب وكذا البقر حيث كانت أربعين وفيما بعد يجب في مائة وواحد وعشرين قد اختلفا فافهم قرز (٣) ليخرج من باع العسل بذهب أو فضة فلم يتفق القدر المخرج (٤) يعني قصد اسماها في المستقبل وإن لم تكن سائمة مع الأول قرز بل لا بد من الاسامة فلا يكفي القصد بل لا بد أن ترتب ما قسمين به كما سيأتي إن شاء الله تعالى وقيل ولو ساعة (٥) بلفظ واحد لثلا ينقطع (١) لافي أموال التجارة إذ لا اقطاع قرز (١) أو تقدم الشراء قرز (٢) فلو التمس متى استفاد هل قبل تمام الحول أو بعده فلا زكاة لأن الأصل براءة الذمة قرز (٤) الى بقره (٥) الى إبله (٦) الى ذهبه (٧) الى فضته (٨) أما زيادة الابل والبقر والنعم فيشترط أن تكون زيادة نصبا أو موفية للنصاب وأما النقد فيزكي الزيادة وإن قلت (٩) فرع ويضم زيادة السعر الى الزيادة التي إجماعا اه بقر لفظا قرز (١٠) وضابطه ما كان زكاته ربع العشر ضم بعضها الى بعض وبني حول بعضها على بعض وإخراج بعضها عن بعض وكذا يبنى حول المستغل على حول مال التجارة والعكس اه هداية وصورتوه لو كان معه نصاب للتجارة ونواه للاستغلال فانه إذا ضرب عن التجارة بى باقي حول الاستغلال على ما قد مضى من حول التجارة وكذا لو لم يضرب بل تلف ماله فانه يبنى ولا يستأنف التحويل وأما إذا

في الوجهين (قيل ويمتبر بحول الميت ونصابه ^(١)) أى إذا مات ميت وترك نصاباً بين ورثته وقد كان مغي عليه بعد الحول * ثم كمل الحول قبل أن يقسمه الورثة فإنه يجب اخراج زكاته ويمتبر بحول الميت ونصابه ويستمر على ذلك حتى يقسم وهذا قول المنتخب ^(٢) * وقال في الاحكام وم بالله ^(٣) أن المال ينتقل بالموت إلى ملك الورثة ويخرج عن ملك الميت سواء اقتسم أو لا فلا يعتبر بحول الميت ولا بنصابه ^(٤) قال مولانا عليه السلام ^(٥) وهو القوى عندى وقد أشرنا إلى ضعف القول الأول بقولنا قيل * واعلم أن التركة إنما تبقى على ملك الميت عند أهل القول الأول (ما لم) يتفق أحد أمور ثلاثة وهى أن (يقسم المال ^(٦) أو يكن المال (مثلياً) لا قيمياً (أو يتحد الوارث ^(٧)) ولا يتمد فهما اتفق أحد أى هذه الأمور فقط خرج عن ملك الميت ^(٨) فلا يعتبر بحوله ولا نصابه (وتضيق بإمكان الاداء ^(٩)) أى متى حصل إمكان الاداء وجبت الزكاة وجوباً مضيقاً فلا يجوز تأخيرها (فيضمن ^(١٠) بعده) أى إذا لم يخرج بعد إمكان

بقي على نية التجارة زكى مال التجارة والاستغلال حتى يتم الحول ويبدء التصويل وزكاه لهما معاً حتى يتم التصويل اهـ ماش وابل قرز (١) الا أن يكون ماله مستغرقاً بالدين (٢) فإنه يعتبر بحول الميت ونصابه وهذا على القول بأن الوارث ليس بخليفة وهذا مبني على قول ض زيد والمذهب أن لهم ملك ضميم (٣) فيلزم عدم الفرق بين المستغرق وغيره ويأتى على قول القاسمية أنه لا شفعة لهم كما يأتى على قوله لا الشراء من وارث مستغرق ماله بالدين (٤) يشعرون به فلا اعتراض ويأتى على قول القاسمية أنه لا شفعة لهم (٥) وللفظ ح إلى أمالو كانت التركة مستغرقة فحصل المختار قول المنتخب وتكون وفاقية وقد ذكره في الزهور والمختار أنه قد خرج عن ملك الميت فإن سلم الوارث التركة إلى الغريم لزم الغريم الزكاة حيث هو راج لفضاء الدين ولو بقي المال في يد الوارث زماناً وإن سلم الوارث عوضه استقر في ملكه فيبدء التصويل وقيله لا شيء عليه كمال المسكاتب وإن أبرئ الغريم كمال ماضى لأنه ملكه قرز (٦) ومالك والشافعي حججهم أنه يجزى منه الميت ودخول الحمل في الميراث فدل على بقاء ملكه (٧) حججه عدم دخول من أسلم أو عتق قبل قسمتهم وصحت القسمة اهـ غيث (٨) قسمة صحيفة أو قسمة وقبضت (٩) أو يكون ما لا يقسم كالسيف اهـ زهور (١٠) قبل الحول لا بعده فالخلاف أو يكون ممالاً ينقسم اهـ زهور فيكون حكم القيمي حكم المثلي فلا يعتبر حول الميت ونصابه (١١) لأن الملك له لا يوقف على قسمة قسام أو اتحد للمورث اهـ زهور (١٢) ما لم يكن ماله مستغرقاً (١٣) وهل المراد إمكان التجزية بعد الحصاد والدياس للمعاد في أنواع الزراعة وكذا في الغنم ونحوه أم المراد مجرد الحصاد فذاً يمكن تجزئته سبباً وعقود ونحو ذلك وجبت عليه ويضيق عليه الإخراج بل لا يضيق إلا بعد المعاد وترك الحصاد للبيع المعاد وكذا تركه في الجرين المدة المعتادة لا يكون تعريضاً اهـ خلى (١٤) ضمان غصب إلا في الأزيمة اهـ ح بل في ثلاثة دون الرابع لأن الرابع وهو الطلب لا يحتاج إليه اهـ شامى (١٥) وهذا عند أهل

الاداء^(١) حتى تلف المال ولو تغير تفريطاً فإنه يضمن^(٢) الزكاة وامكان الاداء هو حضور مصرفها^(٣) بعد وجوبها والتمكن من تجزئة المال بعكيال أو ميزان أو نحو ذلك^(٤) وقال بالله ان التمكن من الاداء شرط في الوجوب فلا يضمن الزكاة إذا تلف المال قبله سواء تلف بتفريط أم لا (وهي قبله كالوديعة^(٥) قبل طلبها) يعني أن الزكاة قبل امكان الاداء كالوديعة قبل أن يطالب بها إذا تلفت فإنها لا تضمن إلا أن تلف بتفريط الوديعة أو بجنايته وإن تلفت من دون تفريط ولا جناية فلا ضمان وكذلك المال إذا تلف قبل امكان أداء الزكاة ان تلف بتفريط ضمن الزكاة وإلا فلا وهذا قول أبي طي فلو تلف بعض المال من دون تفريط وبقي البعض وجب إخراج زكاة الباقي ولو قل ولا يضمن زكاة التالف^(٦) وعلى قول م بالله ينظر في الباقي فان كان نصيباً أخرج زكاته وإلا فلا (وإنما تجزئ) الزكاة مخرجها (بالنية^(٧)) من المالك

القول لا عند أهل التراخي وفي حاشية اتفاق بين السادة (١) مسئلة وإذا سرق الزرع أو الثمر من الحرن بعد الجفاف وامكان الدياس والاخراج وجب ضمان زكاته خلاف من بالله وان كان قبل الامكان فكذا عدم بالله وقال ط ان فرط في حفظه لا إن لم يفرط وهكذا اذا برد الزرع أو الثمر أو أجرد ادراكه أو وقع عليه المطر فيعده ان يلفظه (٢) إلا أن يؤخر لفرض أفضل فلا يضمن اه رابع وحيد ودياج ولفظ ن إلا لفرض أفضل كلني يرحم أو لعلنا يعلم أولن هو أشد حاجة اه بلفظه قال في هامشه ما لفظه فلو تلفت في الطريق فقال ض عبدالله الدواري لا يضمن زكاة التالف ويضمن زكاة الباقي ولا يقال انه متصد بقلها واخراجها من تلك البلد لأن الشرع قد أذن له ومثله عن الملقى وشرح بهران وح رابع وقيل يكون عنراً في جواز التأخير لا في الضمان فيضمن الكل إذ قد تمكن من الأدنى وظاهر الاز خلافه (٣) في الميل وقيل في المجلس اه ماهر قرز لأنه كان كالشريك وقرره حيث والملقى والشامي وأما المكيال والميزان فيعتبر فيهما الميل اه ذمازي قرز (٤) كالدباس وحقهم بالحضر اوات والتمكن من الحسبة (٥) غالباً احتراز من بعض الصور فإنه لا يشترط فيها شروط كمال التمكن وهوان الامام وواليه اذا طلب الزكاة لزم المالك اصال كما شياً ان شاء الله تعالى وان لم يوصل ضمن مع أن قد شرطوا في التمكن حضور الفقير والمصدق وهما بشرطوا حضوره واحتراز من أن يجني أو يفرط فإنها تضمن وهذا الاحتراز من المفهوم واحتراز من أن يزل المالك الزكاة بأنن الامام أو من أدن له بالأذن فإنه لا يضمنها اذا تلفت وعملوا ترك الصرف لمرأته مصرف أفضل أو نحوه كإسباني فلا ضمان إن تلف جميع المال وإلا سقط زكاة التالف فقط ولزمه زكاة الباقي وهاتان صورتان احتراز فيهما من المنطوق اه بهران فقط (٦) وينظر أن تلف على وجه يضمن هل تجب الزكاة في العوض أم لا سلباً في ما يدل على وجوب الزكاة في قوله الاعوض حب ونحوه أنه يجب زكاة العوض لأن العوض قد وجبت فيه الزكاة ولفظ ن مسئلة وان ألتف التناصب (٧) قائلة يقال لو أخذ الامام ذلك بغير نية وكان قدر العشرة الدرهم هل يفسق قال مولانا عليم أنه لا يفسق إلا اذا فعل ذلك علماً بوجوب النية

المرشد^(١) وهو البالغ^(٢) الماقل فلو أخرج عشر ماله الى الفقير من دون أن ينوي كونه زكاة لم يجزه ذلك^(٣) ولم تسقط عنه الزكاة (وولي غيره^(٤)) أي وتجب النية على ولي غير المرشد إذا أخرج زكاة مال الصبي^(٥) أو المجنون أو نحوهما^(٦) سواء كان الولي هو الأب أو غيره فإن لم ينو لم يصح الاخراج وضمن^(٧) (أو) إذا أخذها (الامام أو المصدق) فإن النية تجب على أيهما أخذها ليخرج عن أن يكون عاصياً ثم لا تلزمه نية^(٨) أخرى عند الاخراج^(٩) على ظاهر اطلاق الشرح وصحة

على مذهبه لأن المسئلة خلافية قال فلو تاب وهي باقية أعني العين المأخوذة ثم جدد النية للزكاة قال عليه الأقرب ان ذلك يجزى اه نجري لفظاً قرز (٥) مع العلم بوجود النية فلو تركها جاهلاً أو ناسياً لم يبعدها لأن فيها خلاف الازاعي (١) والقضاء ما لا وقت له كخروج وقت الموقت (١) وهو عبدالله بن عمر بن الازاعي كان من أهل اليمن ولم يكن من أهل الازواع قاله أبو زيد اه أفنى الازاعي في سبعين ألف مسئلة وأخذ العلم عنه عبدالله بن المبارك وجماعة (١) وهل يصح التوكيل بالنية أم لا عن أبي مضر لا يصح وقيل يصح كما يصح نيابة الولي عن الصبي وصورته أن يقول أخرج هذا المال عن بعض ماعلى من الحقوق (٥) ويمكن في النية أن يريد ما وقت اخراج ماله فإن نواه زكاة وأطلق أجزاء وان نوى صدقة وأطلق لم يجزئه لرددها بين الواجب والتفل وفي شرح الذويد اذا نواه صدقة مع الوجوب أجزاء (٥) ولو أخرج الجزء العاشر كالصلاة في آخر الوقت (٢) ولو أخرج السكران الى الفقير أو بيت المال لم يجزه ويجب على الفقير الرد قرز (٥) مسئلة قال في كب من أخرج مالا عن حقوق مختلفة فإن نواه عن بعضها من دون تعيين أو عن الواجب فلا واجب منها فانها لا تجزئه وفاتا بين أهل المذهب وبأني على قول للشافعي والامام ي أنه يجزيه كما ذكر ذلك عنهما في الكفارات قلنا وسواء أخرج ذلك المالك أو الوكيل وان نوى عنها الكل من دون تمييز عن كل حق منها فقال أبو حنيفة وأبو طه وصن بالله وش والمجرجاني يقع عنها الكل عن كل حق يسقطه وقال أبو جعفر ومن جعفر أنه لا يصح عن أيها إلا أن يميز كل حق بالنية قلت وهذا هو الذي اعتمده في التذكرة والاز في باب الظهار وان كان المحفوظ هنا هو الاول اه مقصد حسن (٣) ولم يلزم الفقير الرد (٤) فلو تنازع الفقير والولي فقال الولي لم أنو شيئاً وقال الفقير بل نويت قال قول الولي لأنه لا يعرف إلا من جهته اه حاصر وأما المالك فاقول قول الفقير لأنه يصح من المالك هبة ملسكه وقيل لا معنى للتداعي بين المالك والفقير لأنه ان ساهما اليه وهو نامى لنيته فقد أجزته لأجل الخلاف وان كان عالماً بوجود النية وتركها فقط سلط عليها الفقير قرز (٥) فان علم الفقير انها زكاة صبي ونحوه وصداقة في عدم النية وجب عليه رددها مع البقاء والتلف إذ هي غصب (٥) ويجب عليه اعلام الامام والمصدق انه زكاة مال الصبي ونحوه لتلا تنفي عليه والا ضمن اذا غلب اه ن قرز (٦) المسجد والوقف وبيت المال قرز (٧) الصارف والمصرف اليه وقرار الضمان على التلقت (٨) ولو أخذها برضاء الوديع كفت النية منهما ولا يحتاج الى النية عند التسليم بل النية الاولى كافية قرز (٩) ولو أخذها باختيار المالك فان لم ينو المالك لم تجزه وان نوى وان أخذها

الفقيه ح وقال الحنفى بل تلزمه ولا تجب النية على الامام والمصدق الا في موضعين أحدهما (حيث أجبر) المالك أو الولي على التسليم فلم يسلمها برضاها (وأخذنا) الزكاة (من نحو وديع^(١)) وهو النى لا ولاية له على إخراجها كالمضارب^(٢) والجد^(٣) مع وجود الأب ويصح أن تكون النية مقارنة أو متقدمة أما التي تكون مقارنة فقد تكون (مقارنة لتسليم^(٤)) المالك الى الفقير أو الامام بأن يعطيه ناوياً كون المعطى زكاة (أو) كانت النية مقارنة للفظ (عليك)^(٥) نحو أن يقول المالك للفقير قدم لك تلك الطعام^(٦) أو الدرام^(٧) التي في موضع كذا ناوياً بذلك عن زكاته وقبل الفقير^(٨) فإنه يملك بذلك ومتى وقعت النية مقارنة لتسليم أو عليك (فلا تتغير) إلى نية أخرى (بعد) أن قد وقعت مقارنة لتسليم أو عليك (وان غير^(٩)) المالك ينته بعد لم يؤثر تغييره وسواء غيرها اليها واجب كال كفارة أو إلى غير واجب^(١٠) لأن الفقير قدم لك ذلك فلا تأثير لنية المالك فيما قد خرج عن ملكه (أو) كانت (متقدمة^(١١)) على الإخراج بوقت أو أوقات غير مقارنة لتسليم ولا عليك فان هذا النية تصح * واعلم أن المتقدمة لها صورتان * الصورة الأولى * لا خلاف في صحتها وذلك حيث وكل^(١٢) بإخراج زكاته

باختيار الولي فان نواياً أجزت وإن لم يتوالتى لبطلان ولا وجه لعدم النية وإن لم يتوالتى ولم يتوالتوا جميعاً قرز^(١٣) إلى المصروف (١) ويجب على الوديع أن يبين أن المال للغير وإن لم يبين ضمن قرز (٢) غصب أو إجارة أو رهن (٣) ولا يزكي المضارب إلا بأذن رب المال إلا الربح لأنه يملكه بالظهور عندنا كما سيأتي ولا ينتظر ذو الولاية حيث يفوت غرض على بيت المال بانتظاره وإن كان خارج البريد وقيل ولو حاضراً على ظاهر الكتاب (٣) حيث كان الأب والمضارب غالباً برئاً وإن كان حاضراً فهو الأول فلا فائدة (٤) والعبد المأذون (٤) أو إرسال قرز (٥) في المجلس قبل الاعراض قرز (٦) ولا بد للنية من معلق إما بتسليم وإما قول كوهبت أو نذرت أو تصدقت أو أخرجت (٧) أو دفعت أو قبضت حيث لا بد من عليه له مع نية الزكاة في الكل اهـ ونفى القبض عن القبول إلا في نذرت فلا يحتاج إلى القبول لأنه عوض هنا وهو راحة الذمة (٨) ظاهر الاز وشرحه أنه لا بد من لفظ تملك فلا يكفي قوله أخرجت وقرز (٩) لكن إذا تلف قبل القبض تلف من مال المزكي (١٠) كالبيع قبل القبض ويكون التصرف فيه كالتصرف في الموهوب قبل القبض فان أنفقها المصارف قبل القبض ففي النفي لا يصرف العوض إلا إلى المالك الأول (١١) ويجب عليه زكاة أخرى ويصرفها إلى ذلك الفقير أو غيره وإذا عادت الأولى فهي للفقير الأول ولا يرجع المصارف على الآخر لأنها تطوع إلا أن يشترط قرز (١٢) المعين قرز (١٣) المينة قرز (١٤) أو يقبضه (١٥) إذا كان عالماً بتقديم التملك وكان القبض في مجلس التملك كالصدقة قرز فوراً في المجلس قبل الاعراض وقيل ولو في غير المجلس لأنه ليس بمقد حقيقة (١٦) في بعض النسخ مشكل على الراو وقيل هي الحال (١٧) كالتطوع (١٨) لا متأخرة اجماعاً (١٩) ونوى عند التوكيل أو بعده قبل

• والسورة الثانية • مختلف فيها وذلك حيث يكون المخرج للزكاة هو المالك وبأى بنية متقدمة على التسليم فظاهر ما حكاه في اللع عن ط أنها تصح ^(١) وحكى في الكافي عن ط أنه لا يجوز التقديم ^(٢) حيث أخرج المالك بنفسه قيل ع وروى السيد قولين لطو مثال المتقدمة ^(٣) أن يعزل المالك قسطا من ماله ناويا كونه زكاة وكذا لو لم يعزل بل نوى بقلبه أن ماصار إلى الفقراء ^(٤) من ماله فمن زكاة ^(٥) وكذا لو أمرو كيلا أن يدفع شيئا من ماله إلى الفقراء ولم ينو حين أمره بل نوى بعد ذلك قبل التسليم ^(٦) أن المدفوع زكاة (فتغير ^(٧)) هذه النية المتقدمة التي ليست بمقارنة لتسليم أو عليك إذا غيرها المالك (قبل التسليم) ^(٨) إلى المستحق مثال ذلك أن يعزل شيئا من ماله ناويا لإخراجه متى حضر الفقراء عن زكاته ثم ترجع له أن يجعله عن كفارة أو غير ذلك قبل أن يسلمه إليهم فإن ذلك جائز وكذلك إذا أمر الوكيل أن يدفع شيئا من ماله عن زكاته ثم ترجع له أن يجعل ذلك عن كفارة أو غيرها

التسليم كما يأتي قريبا ولفظ كب أما في الوكيل فهو وفاق أنها تصح متقدمة على إخراج الوكيل قرز (١) مع العزل لأنها قد عارفت فلا وهو العزل (٢) لا مكان المقارنة (٣) المخطف فيها قرز هذا المثال للشرح فلا جرم أنه تكرار (٤) مع التسليم إلى الفقراء (٥) والذي قرر المذهب عدم صحة هذه الصورة إذ لا تأثير لنية في فعل غيره أما لو قال ما صيرته إلى الفقراء من مالي فمن زكاتي فله يصح إذ الفعل له والنية تقدمت اهـ ح لى والمختار ما في شرح الأزهاري لكن لا بد أن يعلم الآخذ قرز (٦) فلو نوى على القطع أجزأ ولا يتم إذ الأصل البقاء (٧) وهذا لا يستقيم على المذهب لأن الفقير يصير كالوكيل والوكيل يشترط عليه أما لو قدرنا أنه علم لا يصح لأنه كالتفليك المشروط وهو لا يصح اهـ ومثله في ح التصح والمختار أن هذا ليس بمليك مشروط لأن التفليك إنما يقع بالتسليم وهو غير مشروط اهـ (٨) قلت وهذا يقتضى لو سمع الفقير قوله ما أخذه لم يأخذهم إلا أخذ من غير إذنه لأنهم قد صاروا وكلاء وعلموا ذلك وفيه نظر لأن من حق الوكالة أن تكون متقدمة على الفعل وهذه مقارنة لأنه قد جعل الآخذ شرطا في انعقاد الوكالة والإقرب أن هذه النية لا تصح لأنه إذا أراد الإباحة لم تجز وإن أراد التفليك فهو مقيد بشرط ظاهري في الغيب ومثله في شرح التصح (قلت) ويكون ذلك ضمنا ولعل ذلك توفيق فمن صرف في نفسه فكالتفليك الضمني والترتيب ذهني اهـ مفتي وقرز (٩) ولم ينو عند التوكيل وهو الفرق بين هذه والأولى (١٠) فأما لو عزل قسطا من ماله وقال جعلت هذا عن الزكاة فقد أوجب على نفسه الزكاة فلا يجوز فعله عن غير الزكاة ولو نواه لغيرها بعد ذلك لم يصح ولم يجز لأنه يكون عاصيا بنفس الطاعة اهـ غيث وأما لو أتاه أو غيره إلى غير ذلك لم يمت كفارة بين بخلاف ما لو نوى قبله فقط فله التغيير قيل بل يصح التغيير ويأثم وتزمت كفارة بين (١١) لا حاله فلا تغيير كما هو ظاهر الاز ومثله من المفتي قرز (١٢) فلو التيس هل نوى قبل تسليمه أو بعده فيجمل أن الأصل عدم التسليم فتجزئه عما نواه آخرها ويحتمل أن الأصل الوجوب

قبل أن يسلمه الوكيل ^(١) للفقراء فإن ذلك يصبح لأن المال باق على ملكه (وتصح) النية (مشروطة ^(٢)) فإذا كان لرجل مال غائب فأخرج قدر الزكاة بنية كونه زكاة إن كان المال سالماً وإن كان غير سالم فهو تطوع أجزأ ذلك عن الزكاة إن كان المال باقياً وإن لم يكن باقياً ^(٣) فهو تطوع ﴿قال عليه السلام﴾ ولا بد في الشرط الذي يقيد به أن يكون حالياً ^(٤) لا مستقبلاً فلو قال صرفت إليك هذا عن زكاتي إن جاء زيد أو إن دخلت داري لم يصح ^(٥) قوله (فلا يسقط ^(٦) بها المتيقن) وذلك نحو أن يشك هل عليه دين لفقير فأعطاه ما لا عن الدين إن كان وإلا فمن الزكاة والزكاة متيقن لزومها فهذه النية تصح لكن إن انكشف لزوم الدين ^(٧) أخرج عن الزكاة ما لا آخر وإن انكشف عدمه ^(٨) فقد أجزأه عن الزكاة وإن التبس عليه أمر الدين هل ثم شيء أم لا ولم ينكشف لم يسقط عنه المتيقن

فلا تجزئ به عنه بل عن الأول ويحتمل أن يأتي الخلاف بين الهادي وم بالله فالهادي عليه السلام يعتبر الأصل الثاني وهو التسليم والأصل عدمه فيجزئ به عن الثاني وم بالله يعتبر الأصل الأول وهو الوجوب فلا يجزئ به عن الثاني بل عن الأول أه لفظاً ^(٩) فإن اتفقا لم تعتبر أه قرز ^(١٠) وفي الزهور فلو غيرها والتبس التغير هل وقع بعد صرف الزكاة أو قبله فإنه يأتي على الأصلين أحقرز ويقال على أصل الهدوية قد وقع عما أخرجه في نفس الأمر فخرج عن الباقي عليه في علم الله تعالى لصحة النية الجملة عندهم كما تقدم وهذا أولى من اعتبار الأصل الثاني لتأدية القول به إلى الشك المانع من الاعتداد ^(١١) ما لم يكن الجزء العاشر فلا يصح التغير ولكن لا تجزئ لأنهما لالساؤه ^(١٢) أولاً ولا آخرأ أما الأول فلعدم النية وأما الثاني فلتعيينه للزكاة قرز ^(١٣) إلا أن تجد نية الزكاة قبل الإخراج أجزأه قرز ^(١٤) يقال هو عزل للوكيل قبل علمه سل يقال مأمور بالتسليم فليس بعزل والتغير للنية لا للتسليم فهو باق قرز ^(١٥) أما لو خیر عن الزكاة أو الدين فإنه لا يقع عن واحد ولا يملك المدفوع إليه أه بيان وكذا إذا قال عما على أو تطوعاً ^(١٦) للتردد أه بحر وأما لو خیر بين الزكاة وفطرته لم تجزئ عن أيهما ويملك الفقير ^(١٧) ويقع عن التطوع أه كب ولا يرجع إلا حيث خیر بين نحو زكاة أو دين لأنه لم ينو التقرب فلا يقع على واحد ولا يملك المدفوع إليه أه زهور ^(١٨) فلو نوى على القطع أجزأ ولا إثم إذ الأصل البقاء قرز ^(١٩) فإن لم يقل فهو تطوع فهو باق على ملكه أه غيث فيرجع ولو مع التلف إذا فرط أو جنى قرز ^(٢٠) وذلك أن يقول إن كان المال باقياً ^(٢١) أو ماضياً نحو أن يقول إن قد أخرجت القافلة من البحر ونحوه إذا قد وصل المال فهذا ماض ^(٢٢) لأنه تملك والتمليك المعلق على شرط لا يصح أه كب لأنه يعتبر في الزكاة حقيقة التملك ^(٢٣) عبارة الأزهاري قوله فلا يسقط بها المتيقن ولا يرددها فيها إشكال لأن الضمير في ردها إن أعاده إلى النية لم يستقم قوله ولا يرددها وإن عاد إلى الزكاة فقد لا يكون المخرج زكاة ومنها عدل في الإتيان إلى قوله ولا رد مع لبس أه ح أتمار معنى ^(٢٤) بلم أو ظن قرز ^(٢٥) بلم أو ظن وقيل لا ظن وهو الأولى قرز

وهو الزكاة فيلزمه أن يخرج عن الزكاة^(١) مالا آخر بنية مشروطة (ولا يلزم أن يردّها الفقير) إلى المخرج (مع الاشكال^(٢)) في أمر الدين^(٣) * قيل ع لأن الفقير قد ملكه يقين اما عن الدين إن كان والا فمن الزكاة وهكذا الحكم في العكس وهو أن يكون المشكوك فيه هو الزكاة والمتيقن هو الدين فاذا أعطى الفقير مالا عن الزكاة إن كانت والا فمن الدين فإن انكشف^(٤) الحال عمل بحسبه وإن التبس وجب على المالك أن يسلم دين الفقير لأنه متيقن لزومه * قيل لى لكن ليس للفقير أن يطالب بدينه لانه لا يأمن أن يكون ما أخذه هو الدين والزكاة ساقطة * قال مولانا^(٥) عليه السلام * وفيه نظر^(٦) بل له المطالبة^(٧) لأنه من لزوم الدين على يقين * **فصل** * (ولا تسقط) الزكاة (ونحوها) كالفطرة والكفارة والجزاء والفدية فإن هذه الحقوق كلها لا تسقط (باردة) فاذا ارتد المسلم وقد وجب عليه شيء من هذه الحقوق في حال اسلامه لم تسقط عنه بالردة بل يطالب به^(٨) (إن لم يسلم^(٩)) بعد رده فان أسلم سقطت عنه^(١٠) لأن الاسلام يجب ماقبله هذا هو الصحيح ذكره في

(١) ذكره الفقيهى وقيل لا يلزمه إخراج الزكاة هنا لأن الأصل عدم الدين اه وإخاره المفق يستقيم الكتاب حيث كان متيقنا للدين وشك في القضاء والأصل عدمه اه كب (٢) بنية مشروطة (٣) ويحصرى من التبس قدر ماعليه من الزكاة ويعمل بالظن كأكثر الأحكام قرز (٤) وضابط ما ذكره الفقيه ف أنه إن كان شاكا في أصل الثبوت وأخرجه عنه وعن واجب آخر وقع عن الواجب المتيقن والأصل براء الذمة عما شك في وجوبه وإن كان متيقنا لوجوبه وشك في السقوط وعدمه فالأصل بقاؤه (٥) يعلم أو ظن قرز (٦) لعل كلام الامام حيث قال صرفت اليك هذا عن زكاتي إن كان المال سالما فإظهار البقاء وأما ما ذكره عليهم فالظاهر عدم وجوبها وقرره هذا الشاى لكن يقال قضاء الدين شك لجواز وجوب الزكاة فلا يسقط الدين إلا باليقين ولم يقضه يقين فكلام الامام جيد (٧) لا وجه للتظهير قرز (٨) مالم يطلب في الظن سقوط الزكاة اه هداية (٩) وعن ض عامر أنها تؤخذ من ماله حال رده وهو ظاهر الإظهار قال في البحر لا شبهة الدين فان أسلم قيل كالوارث يرد له مالم تستهلك اه مفتى وقيل المختار أنه لا يرد لمشيئا ولو كان باقيا قرز (١٠) لا يطالب إلا حيث مات أو قتل أو لحق بدار الحرب اه زهور (١١) وينظر لو أخذها من مال المرتد غيره ما تكون النية اه مفتى وفي ح لي ويأخذ ذلك من له الولاية وتجب عليه النية كالوارث من نحو وديع اه ح لي لفظا (١٢) أى يطالب من هو قائم مقامه بعد قتله أو لحوقه بدار الحرب لاهو في نفسه فلا يطالب في حال رده إذ هي تطهرة ولا تطهرة لكافرا اه عامر وفي النية يطالب بها حال رده لأنها كالدين اه ح لي قرز (١٣) الكفارة الظاهر لأن فيها حق لأدى قرز وكذا انجس قرز (١٤) مالم تكن معينة وقيل لا فرق وهو الصحيح كما يأتي في آخر كتاب الفصص إن شاء الله

زوائد الابانة عن ض أبي اسحق^(١) وشهرا شويه^(٢) وأبي الفضل الناصر^(٣) قال مولانا عليه السلام وهو القوي عندنا * وقال ش ان حقوق الله تعالى لا تسقط عن المرتد سواء لزمته حال اسلامه أو جال رده (ولا) تسقط الزكاة أيضا ونحوها (بالموت) بل تخرج من تركته^(٤) * وقال ح وكه وأبو عبد الله الداعي بل تسقط^(٥) بالموت أيضا قوله (أو الدين) يعني أن الدين لا يسقط الزكاة وسواء كان (لآدمي) كالقرض ونحوه^(٦) (أو لله تعالى) كالكفارات ونحوها^(٧) فان الزكاة لا تسقط بلزوم الدين قبلها أو بعد لزومها أي دين كان هذا منهنا * وقال زيد بن علي والباقر وأبو عبد الله الداعي^(٨) إن الدين يمنع الزكاة * قيل فو انما يمنع عديم بشرطين الأول * أن يكون الدين لآدمي معين لا لله تعالى * الثاني * أن لا يكون للمديون من العروض ما يفي بالدين^(٩) وهذا الخلاف انما هو في الزكاة التي هو ربح العشر * قيل ف فاما العشر فيوافقونا في أن الدين لا يمنع من وجوبه * قيل س وكذا الفطرة والنذر والكفارة (وتجب) الزكاة (في العين^(١٠)) أي تجب في عين المال المزكي ولا ينتقل إلى القيمة مهمها بقيت عين المال هذا قول الهادي عليه السلام وم بالله وش (فيمنع) وجوب (الزكاة^(١١)) فاذا كان

تعالى عن الفقيه ع (١) وهو ابن عبد الباقر من أجل الزبدة له مصنفات كثيرة وأصح على الامام المتوكل أحمد بن سليلان أصول الأحكام وقهره بصعدة مشهور والدما مقبول (*) من أصحاب الهادي (٢) من أصحاب الناصر (٣) مصنف المدخل على مذهب الهادي وهو من أولاد الناصر (٤) وإن لم يوص (٥) أي يسقط حكم تعيينها فيها خلفه ويثني وبأهلها عليه وحجتهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يخلفه لمن سدد بأخاقه وقوله عليه السلام قالهنا له فبهاء سعيداً وأنه هنيئاً له ولا يكون كذلك إلا ما خلق تعالى الحقوق به (*) يعني إذا لم يوص اه بيان وأما في العشر والفطرة فلا يسقطان بالموت إلا في رواية لأبي حنيفة اه (٦) مظلمة متبين أهلها أو هدية قرز (٧) الهدي والجزاء (٨) ووجه قولهم ما رواه ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان لرجل ألف درهم وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه وهذا أولى لأن دليله خاص لمعموم ما تقدم اه براهين (٩) بناء على تقدم حق الآدمي على حق الله تعالى (١٠) غير ما قد وجبت الزكاة فيه وغير ما استثنى الفقير وصورته لو كان لرجل ألف درهم وعليه ألف درهم اه (١١) غالباً احتراز من الوقف فلا يخلق في عينه ومما قيمته نصاب من المستغلات ومن أموال التجارة ومن زكاة الانعام فانه لا يضمن في ذلك الاخراج من العين بل تجوز من المجلس مع امكان العين اه ح آثار (*) يقال هي واجبة في العين وإنما أخرج المجلس على سبيل البدل من الزكاة (*) ولا يصح اخراج منفعة عن الزكاة اجماعاً قرز (١١) وأما لو حال على خمس من الأبل حول ثمان فيلزمه شاتان على الأصح لأن زكاتها تخرج من غيرها اه ح بهران وبستان (*) حيث انخرم التصاب قرز

لرجل مائتا درهم فلم يذكرها حتى حالت عليه سنون فانه لا يجب عليه أن يخرج ^(١) إلا زكاة السنة الأولى * وقال الناصر ووص بالله وعليه دل كلام ع أنها لا تعلق بالعين بل متى كملت شروطها انتقلت إلى ذمة رب المال ^(٢) فيجب عندم زكاة المائتين لكل حول حال عليها ولم يخرج من عينها شيئاً ولو أدى إلى أنه يلزمه أضعاف المائتين (وقد تجب زكاتان ^(٣) من مال) واحد (و) على (مالك) واحد (و) في (حول واحد) ومثال ذلك أن يملك حبالاً للتجارة فيبذر به أرضاً ^(٤) وهو غير مضرب عن التجارة فإذا حصده وجب عليه العشر لأجل الحصاد ومتى تم عليه الحول منذ ملكه بنية التجارة زكاة ربع العشر لأجل الحول هذا إذا تم الحول قبل الحصاد ^(٥) أو بعده فإن اتفق ^(٦) وقت الحصاد وعام الحول لم يلزمه إلا زكاة أحدهما لكن يمين الانفع ^(٧) ذكره الفقيه * وقيل مد بل تجب زكاة التجارة وهكذا لو اشترى غنماً للتجارة فاسامها فاختلف حول التجارة ^(٨) وحول الاسامة ^(٩)

(١) هذا في النقد وكذا السوائم وإن حال على خمس وعشرين من الابل أعوام فأنها تجب فيها واحدة لأول عام ولما بعده عن كل خمس شاة وإن كان قد ذكر بعض المتأخرين أنها تمتع (*) حيث انخرم النصاب قرز (٧) كالفطرة (٣) إلا في حلية مستقلة (٤) فواحدة اه تذكرة وما كان زكاته ربع العشر بقي حوله على حول بعض لكن لذلك قاعدة وهو إذا كان وزنها دون مائتي درهم وقيمتها مائتي درهم وجب فيها الزكاة على قول الهادي اه يان قرز (٥) وكذا لو كانت للتجارة واستغلتها لزمه زكاة واحدة قرز (٦) ولا يقال البذر استهلاك لأنه في حكم المرجو قرز (٥) ويقوم زرعاً وتضم قيمته إلى أموال التجارة إذا جاء رأس الحول وهو زرع اه زهور ومتى أحصده أخرج زكاته للحصاد اه (*) وينظر إذا كان قبل الحصاد وتأخر فانه حول آخر ولم يطلق عليه حول واحد اه تكييل يقال هو حول واحد بالنظر إلى الإخراج فلا اعتراض اه مفتي وشامي (٦) والاتفاق في الشهر واليوم واللحظة وهو ظاهر الأزهار وقرز وإن قيل اليوم لم يبعد (٧) وإنما لم يقل العشر لأنه قد يكون ربع العشر أضع وهو حيث يوفي به نصيباً ناقصاً من مال التجارة فتكون زكاته التي من ذلك أكثر نحو أن يكون مئة مائة وتأمين درهما ويبذر بشيء من الحب فيحصل بمخسة أو سق قيمة كل وسق أربعة دراهم فلو أخرج العشر لم يجب إلا نصف وسق وإن أخرج ربع العشر فهو خمسة دراهم اه تكييل ومثاله حيث يكون العشر أضع أن يبذر بمال التجارة فيحصده ويأتي له منه عشرون ومسا قيمة كل وسق عشرة دراهم فالعشر أضع عن إخراج ربع العشر عن مال التجارة (٨) وصورة ذلك أن يملك أربعين من الغنم للتجارة ومعه أحد وتأمين سائمة لم يتم حولها فاسم التي يملكها فانه إذا تم حول السوم أخرج عن الكل للسوم شاتين ثم متى تم حول الأربعين التي للتجارة أخرج ربع عشرها فقد وجب في هذه الأربعين زكاتان (٩) في حول واحد فافهم هذه الصورة فقد يصيب تمثيلها اه ح فتح (٩) أحدهما زكاة التجارة وهو ربع العشر والأخرى زكاة السوم إذ لو لم يملكها لم يلزمه عن الأولى إلا شاة فقط فهذه أوجبت شاة أخرى قريباً قد يصيب تمثيلها اه تكييل (٩) وإذا اتفق حول التجارة والسوم لم تجب زكاتان إذ جمع

﴿باب في زكاة الذهب والفضة﴾^(١) (و) يجب (في نصاب الذهب والفضة) فصاعدا (ربع المشرو) نصابهما (هو عشرون مثقالا^(٢)) من الذهب (وما تدارم) من الفضة ولا تجب الزكاة حتى يكون النصاب (كملا^(٣)) فلو نقص وزن حبة^(٤) لم تجب تزكيتها فأما ما زاد على النصاب فيجب تزكيتها مع النصاب قليلا كان الزائد أم كثيرا هذا مذهبنا وهو قول كوش وقال ح والصادق لاشئ في الزائد حتى يبلغ خمس النصاب^(٥) قوله (كيف كانا) أي سواء كانا مضروبين دراهم أو دنانير^(٦) أو غير مضروبين

السبب الحمول فهو واحد اه لكن يقال يصعب الاتبع مثاله لو كان معه مائة واحد وعشرين من التمن فأسأله ونوى جعل أحد وتمايز للتجارة فانه إذا تم عليها الحمول وجب فيها شاتان إن ضمت إلى للتجارة إلى الأربعين وإن لم يضمها وجب في الاحدى والثمانين ربع عشر قيمتها وفي الأربعين شاة فهذه أفع وقس عليه (١) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه بنت لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب وقال لها أعطى زكاة هذا قالت لا قال أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار قال غلظتهما وأقتنهما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقالت هما لله ولرسوله اه ومحمد يلقظه (٢) ولم يكن وقت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ضريبة لأهل الإسلام بل كانوا يتبايعون بضرائب العجم إلى وقت عبد الملك بن مروان وكان يكتب على عنوان الكعب لا إله إلا الله محمد رسول الله فشق ذلك على صاحب الروم لكفره وكعب إلى عبد الملك بن مروان إنك إن لم تترك الكعب وإلا وصل المسلمين ما يكرهون على الدرهم والدينار فاستشار على بن الحسين عليه السلام فقال اتخذ ديناراً ودرهما وامنع الناس من التبايع بهما ففعل ذلك فبطل كيد الروم وأخذ من هذا أنه يجوز المنع من المباح لمصلحة دينية كما أشار إليه زين العابدين عليه السلام قال يحيى عليه السلام ويحك أن أول من ضرب الدينار (١) عبد الله بن الزبير والمراد الصغير المعروف اه بستان (١) في سنة سبعين من الهجرة والدرهم عبد الملك بن مروان ستة محمس وسبعين من الهجرة برأى على بن الحسين عليه السلام (٣) يعنى إذا نقص في جميع الموازين وصكات المعاملة تنفاوت لأجل ذلك وأما إذا نقص في بعض الموازين دون بعض وكانت المعاملة فيها على سواء وجبت الزكاة وقيل لا تجب وهو المختار وهو ظاهر الأزهار قرز (٥) إذا كانت النقصان في الموازين كلها ويحرم في كل بلد بموازينها عند الهدية وعند المؤيد بالله موازين معك ذلك في الأفاذة وحواشيها اه كواكب لفظا وقال في البيان وإذا اختلفت الموازين في البلد رجع إلى الأصل وهو وزن معك على قول الهدية اه كواكب (٤) نرة وقيل ولو شعيرا ولو دون حبة ولو خردلة قرز (٥) في أول النصاب لافي ما يملءه والزائد ولو قل اه بحر وغيث (٦) المضروب من الفضة وله ورق ومن الذهب دينار ومتمثال والرقعة والنقد تم المضروب منها والسوق والبهرج ردى العين وهو التشنوش الذى خلط معه غير جلسته ودليل وجوبها يخذ من أموالهم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في

حلية^(١) أم غير حلية وسواء كانت الحلية للسياف أو لغيره مهما أمكن انفصالها فاما اذا صار اعموهم^(٢) فلا شيء فيهما^(٣) لأنه في حكم المستهلك قال عليه السلام ﷺ وكلنا تجب في جبر السن^(٤) والانف والثلم^(٥) على مقتضى عموم كلامه هل المذهب ولا تجب الزكاة في الذهب والفضة حتى يكون نصابا كما ملين من الخالص (غير منقوشين) بنحاس أو غيره إذا كانا لا يكملان إلا بالنش^(٦) فأما إذا كان الخالص منهما نصابا كاملا لم يضر مداخلته للنش بل تجب الزكاة وقالم بالله إذا كان النش يسيرا^(٧) وجبت الزكاة ولو لم يكمل النصاب إلا به قيل مراده إذا كان يتعامل به وقال ح إذا كانت الغلبة^(٨) للفضة وجبت الزكاة لا إذا كان النش أكثر أو مساويا (ولو) كانا من جنسين (رديثين) يعني رداءة جنس فأنها تجب فيها الزكاة كما تجب في الجيد ثم بين عليه السلام قدر المتقال^(٩) والدرهم اللذين حدهما النصاب

الرقعة ربع العشر اه بحر بلفظه (١) وسواء كانت ملبوسة أم لا وقال الناصر وش لازكاة في كل حلية مباحة إلا المحظورة فتجب اجماعا كما مضى الرجال والخاص الثاني اه برهان ومعناه في البيان (٢) في غير المجلس قرز (٣) ولفظ كب إلا ما كان موها مطليا به في غيره فلا حكم له (٤) ظاهره ولو الذهب على الفضة أو العكس وقيل تجب لأنهما كالجلس الواحد (٥) فعل هذا توزن الحلي المطلية بذهب ولا يصير لو كان قيمتها كثيرة معه بل تعتبر بقيمتها غير مطلية لأن الطلاء استهلاك وقد عرض على الشامي فأقره قرز (٤) ويكني الظن قرز (٥) في الأنا (٦) بكسر الفين (٧) نصف العشر وقيل العشر فما دون اه كب وسحوق (٨) في التعامل بها (٩) وأما المتقال فقد قدر بالوزن خمسة عشر قيراطا يأتي قفلة يعجز نصف الثمن وضربة الوقت من الذهب الأحمر يأتي ثمانية عشر قيراطا يأتي قفلة وتمن ويأتي النصاب بالفضل ثمانى عشرة قفلة وثلاثة أرباع قفلة ويأتي من الحروف الخمسة عشر حرفا إلا ثلث ويأتي من القروش أربعة عشر قرشا ومن المدهدى سبعة وعشرين حرفا ويأتي النصاب من المصرى أربعة عشر حرفا وربع وتمن يعجز خمسة أثمان بقشة اه أحد حامس وذكر السيد أحمد الشامي أن النصاب من القروش ستة عشر قرشا وثلث والذي قرر في النصاب من القروش ستة عشر قرشا الأربع اه ومن الذهب ستة عشر حرفا وثلث حرف اه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى وقرره وهو مستقيم حيث كان وزن الحرف الأحمر ثمانية عشر قيراطا فان كان وزنه ستة عشر قيراطا حططت من العشرين الحرف نصف ثمنها حرف وربع فيكون الباقي ثمانية عشر حرفا ونصفا ورعا اه من املاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى قرز فائدة في النصاب الشرعي من الفضة ما ثلث درهم الدرهم عشر قراريط ونصف صنعا فيأتي النصاب قراريطا في قيراط ومائة قيراطا يأتي فقال مائة قفلة واحد وثلاثين قفلة وربع كل قفلة ستة عشر قيراطا يأتي أواق ثلاثة عشر أوقية ومن أوقية وكل أوقية عشر فقال فيأتي نصاب الفضة من القروش خمسة عشر قرشا

فقال وزن (المثقال) ^(١) ستون شعيرة متتادة ^(٢) في الناحية ^(٣) أي ليست مخالفة لما يمتد في الناحية في الثقل وفي الخفة (والدرهم اثنان وأربعون) شعيرة قيل ^(٤) فإذا كان في الناحية أعلى وأدنى أخذ بالأدنى ^(٥) لأنه أنفع للمساكين قال فان لم يكن في الناحية شعير اعتبر بما يحمل إليها فان لم يحمل إليها شعير فبأقرب بلد إليها وقيل س ^(٦) المبرة بالوسط ومن الوسط بوسطه (ولا) تجب الزكاة (فيما دونه) أي فيما دون النصاب من كل واحد من الجنسين

ونصفاً ورباً وكل قرش ثمان فقال وثلاث مغلص والزائد غش لا يحتر به فعلى هذا التقدير تأتي الدية من هذه القروش المتعامل بها الآن سبعة مائة قرش وسبعة وثمانين قرشاً ونصفاً وقيل سبعة مائة وخمسين يأتي المثقال على هذا قرش إلا ربع وقيل قرش وقيل قرش وتين قدراً والله أعلم لأن النصاب يأتي بالنسبة من الدية بحسب الدية بيان ذلك أن النصاب مائتا درهم والدية عشرة آلاف درهم فبنسبة النصاب ستة عشر الأرباع إذا ضاعفت النصاب خمس مرات ليبلغ عشر الدية أي بتأنيته وسبعين قرشاً ونصف وربع والله أعلم اه فقد قال المثقال أربعة أمماس قرش إلا بقشة وزين على حساب التجار وهي تأتي من عشر قرشاً فعلى هذا في الموضحة محسوس مثقالاً تصحب من القروش بقسمة وثلاثين قرشاً وربع وتين ونحو ذلك وللتأخر نظرة ولا يادر في الاعتراض قد وضعنا ذلك عن نظر وامعان وفوق كل ذي علم عليم وهو أعلم وأحكم اه سماع سيدنا العلامة الحسين بن الهادي دفغان رحمه الله ونصاب الذهب عشرون مثقالاً المثقال خمسة عشر قيراطاً فيصح النصاب عشرون حرفاً (هـ) القفلة الإسلامية التي تذكر في الكتب المراد بها الإسلامية وهي عشرة قيراط ونصف فضة خالصة كل قيراط أربع شعيرات تأتي اثنان وأربعون شعيرة وقفلة الوقت المتعامل بها ستة عشر قيراط كل قيراط أربع شعيرات يأتي أربعة وستون شعيرة فقفلة الإسلامية ثلث قفلة الوقت سدس قيراط فإذا كان يسجز الثلث عشر في ضربة لوقت صارت القفلة الإسلامية كقفلة الوقت بينهما تقريبه اه بعض المشايخ لعله سيدنا زيد الأسكوح (١) قال في الانتصار للمثقال والدينار يعني واحد قال الله تعالى ومنهم من إن تأمنه بدينار وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا زكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً وفي غير الانتصار قيل للمثقال ما وزنه ستون حبة مضروبا كان أو غيره والدينار المضروب وإن قص عنها اه زهري (٢) المراد بالشعير المعروف الآن قرز (٣) وقال أبو مضر وعلى خليل ليس المراد بالشعير المعروف وإنما المراد وزقات عند البيوع تسميها شعيرات وقيل هي حب الشكلم وهي حب الترنيط المسمى الخروب (٤) البريد وقيل الميل على تخريج أبي ع وأبي ط (٥) كلام الفقيه ع حيث لم يوجد وسط هكذا في تعليقه فيلحقه لا خلاف بينه وبين الفقيه س اه مفتي (٥) بل نصف ونصف قرز (٦) فان لم توجد إلا أعلى وأدنى اعتبر بنصف (١) كل واحد منها وجعل النصاب المجموع وكذا إذا لم يوجد الأعلى والأدنى رجع إلى أقرب بلد أو ما يجلب إليها (١) فان كان للوسطين أعلى وأدنى أخذ بنصف كل واحد منهما (٥) لكن يقال إنهم قد أوجبوا القويم بما تجب منه الزكاة فيلزم من التقدير بالشعير كذلك

(وان) ملك دون نصاب من جنس و (قَوْمٌ بنصاب) من الجنس (الآخر) فان ذلك لا يوجب الزكاة نحو أن يملك تسعة عشر مثقالا خالصة قيمتها مائتا درهم فضة وكذا لو ملك دون مائتي درهم فضة خالصة قيمتها عشرون مثقالا (الا على الصيرفي^(١)) وهو الذي يشتري الذهب والفضة ليبيعهما فانه إذا ملك من الذهب ما قيمته مائتا درهم وجبت فيه الزكاة ولو كان دون عشرين مثقالا وكذلك العكس لأن تقود الصيارفة كسلع التجارة^(٢) قال أبو مضر فان ملك الصيرفي نصابا من الذهب أو الفضة قيمته من الجنس الآخر دون النصاب لم تجب عليه الزكاة قال في حواشي الافادة هذا هو القياس وأما الاستحسان^(٣) فتجب الزكاة قال في الانتصار المختار الوجوب **﴿قال مولانا عليه السلام﴾** وهو الصحيح عندي **﴿فصل﴾** (و) إذا ملك دون نصاب من أحد الجنسين ودون نصاب من الجنس الآخر وكان مجموعها يفي نصابا فانه (يجب) على المالك (تكميل الجنس با) الجنس (الآخر^(٤)) فتقوم الفضة بالذهب أو العكس ليكمل نصابا وتخرج زكاته (ولو) كان أحد الجنسين

اه غيث (٥) فان لم يكن إلا أعلى اعتبر به على ظاهر الكتاب أو أدنى فقط قرز (٦) وهو السقلة لأن الشعر خفيف وهو الجرة وقيل وهو البكور ومتوسط وهي السقلة (١) وبشت صيرفي يرمين ذكره المحامي وقيل ظاهره ولو مرة اه جربي وقيل بمجرد الشراء (٢) وكذا مؤجر الحلية كما يأتي ومعناه في البيان في قوله والمستغلات (٣) الاولى في التعليل أن يقال التجارة موجبة وكونه ذهباً موجبا فإذا كل أحد الموجهين وجبت الزكاة اه غيث معنى (٣) قيل ذكر م بالله أن الاستحسان هو المدول إلى أقوى القياسين للدلالة اه زهور ولقطح وحقيقة القياس هو حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه وحقيقة الاستحسان هو المدول عن القياس إلى قياس أقوى منه (٤) من نص أو إجماع أو قاس أو تعليل والأخذ بالاستحسان أولى عند أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة وعند أصحابنا من الأخذ بقياس أولى ذكره في الشرح اه لمة (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان لك مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك في الذهب حتى يكون عشرون دينارا ففيها نصف دينار وما زاد ففيه خمسة دراهم يفصل اه شرح بهران (٦) فان قيل ما الفرق بينه وبين ما أخرجت الأرض في أن ما زكاته العشر أو نصف العشر فلم يجب ضم بعضه إلى بعض (الجواب) أنا لو خلتنا والقياس لم يجب الضم في الدراهم والدنانير إلا أن الدلالة قد قامت على وجوب الضم فيها ولم يتم على الحنظلة والشعر اه زهور هذا مذهب المعتز والحنفية وكما استدلوا على ذلك بقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله الآية (١) فجعلها كالجنس الواحد بالتشريك وكسلع التجارة وإن اختلف جلسها اه شرح بهران ولم

(مصنوعاً) ^(١) أما حلية أو غيرها والآخز غير مصنوع لم يمنع ذلك من ضم الجنس الى الجنس لأجل الزكاة (و) يجب أيضاً تكميل نصاب الذهب والفضة (يا) مال (المقوم) إذا كان مما يجب فيه الزكاة وهو من (غير المشرع) ^(٢) يعني أن كل ما كان زكاته ربع المشرع ^(٣) ضم الى الذهب والفضة لتكامل نصابهما بقيمته المقدرة وتخرج الزكاة عن الجميع بخلاف المشرع وهو الذي زكاته العشر ^(٤) فانه لا يضم اليها لأجل الزكاة (و) إذا ضم الذهب الى الفضة أو العكس وجب أن يكون (الضم بالتقويم) عندنا وقال زيد بن علي وف ^(٥) ومحمد يكون الضم بالأجزاء ^(٦) ثم ويجب أن يكون التقويم (بالأشعة) ^(٧) للفقراء فن كان معه مائة درهم وستة مثاقيل ^(٨) قيمة كل مثقال عشرون درهما وجب عليه أن يقوم الدنانير بالدرام ويلزمه زكاة مائتي درهم وعشرين درهما ولا يجوز له تقويم الدرهم بالمثاقيل لأنها تكمل أحد عشر مثقالاً فتسقط الزكاة فلو كان معه مائة درهم وعشرة مثاقيل ^(٩) قيمة كل مثقال ثمانية دراهم

يخل ولا يتفقونهما بل أفرد الضمير اه ح لى (١) أو مصنوعين جميعاً قرز (٢) وغير السائمة قرز (٣) مستمر لتخرج زكاة النعم حيث يكون ربع المشرع إذا بلغت أربعين ولم تستمر اه كب (٤) كسلع التجارة والمستغلات والجواهر ونحوها (٥) كالخضروات والصل (٦) وقائمة الخلاف تظهر حيث ملك مائة درهم وعشرة مثاقيل فبئذا لا زكاة إلا إذا كانت المثاقيل تسوي مائة درهم وعندهم يجب وإن لم تسو مائة درهم لأنها نصف نصاب والمائة نصف نصاب اه هكذا ذكره مولانا عليه السلام في الفيت ولعله سهواً لأن الزكاة عندنا يجب سواء كانت المثاقيل تسوي مائة أو دون أو فوق لأن المثاقيل إذا كانت تسوي دون المائة قومت الدرهم بالمثاقيل فتأتي منه فوق مائتي درهم وإن كانت تسوي مائة قوم أيها شاء بالآخر وإنما تظهر القائمة لو ملك نصف نصاب من جنس وثلاث نصاب من جنس مثلاً وكان الثلث هذا يساوي قيمة نصف نصاب فمن اعتبر الضم بالأجزاء لم يوجب شيئاً ومن اعتبر التقويم أوجب الزكاة (٦) وحينئذ هما اشتراك في النقد والنصاب وفي كونهما آثمان للمقومات وفيما يخرج منهما وهو ربع المشرع وكان الضم بالأجزاء وكما لو صح مع التبر. وحينئذ القياس على مال التجارة (٧) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الله في عون العبد ما كان في عون أخيه اه بستان (٨) فان قيل إن فيه ضرراً على رب المال وأن الله أسمح للفرءاء وأن الحقوق للأدنيين أقدم من حق الله تعالى قلنا الوجه أن الزكاة شرعت لنفع الفقير واعتبر بما يكون أشفع اه دياج (٩) فان قيل قد اجتمع موجب ومسقط فحق الله تعالى يسقط قلنا كلاهما موجب (١٠) لكن تم أحدهما ونقص الآخر اه تعليق زهور (١١) كالمسواثم إذا أسيمت بعض الحول وعلقت بعضه فالجواب أن بين المسكتين فرق لأن في هذا كل واحد من التقويمين موجب لكن أحدهما قصص عن النصاب ومستثله السوم الخلف لا يوجب الزكاة فذلك سقط فكان مسقطاً اه دوازي (١٢) صوابه بالموجب (١٣) هذه قائمة الخلاف (١٤) ولا يتخذ خلاف هنا إلا على رواية الأمير ح التي رواها عنه في بعض الخواشي

وجب عليه تقويم الدرهم بالدنانير فيحصل على التقويم مائتي باثنين وعشرين مثقالاً^(١) ونصف مثقال ولا يجوز هنا تقويم الدنانير بالدرهم لأنها تكون مائة وعشرين درهما فتسقط الزكاة فلو كان في هذه الصورة قيمة كل مثقال عشرة دراهم قوم أيهما شاء بالآخر لأنها سواء في وجوب الزكاة (ولا يجوز^(٢) أن يخرج^(٣)) في تزكية الذهب والفضة جنس منهما (ردي^(٤) عن) زكاة جنس (جيد) إذا كان الجيد (من جنسه) أي من جنس ذلك الردي فلا يخرج فضة رديئة الجنس عن فضة جيدة الجنس وكذلك الذهب فأما إذا اختلف الجنسان جاز فيصح أن يخرج فضة رديئة عن ذهب جيد^(٥) لكن إخراج الفضة يكون بالتقويم مثاله لو أن رجلاً ملك مائتي درهم جيدة جاز أن يخرج ستة دراهم رديئة بنية كونها عن ذهب قيمته خمسة دراهم جيدة وذلك الذهب عن المائتي درهم قيل ح ولا يحتاج في هذه الصورة أن ينوي^(٦) أن الذهب عن خمسة جيدة لأنه أصل وقال غيره يحتاج وكذا يصح أن يخرج عنها ذهباً رديئاً قيمته خمسة جيدة^(٧) (ولو) كان الجيد لم تكن جودته إلا بالصنعة^(٨) نحو أن يصنع إناء من مائتي درهم^(٩) رديئة الجنس فصارت قيمته لأجل الصنعة مائتي درهم جيدة فانه ولو كان جنس فضة رديئة لم يصح أن يخرج عنه خمسة رديئة بل خمسة جيدة أورد عشر ذلك^(١٠) الإناء مشاعاً فإن كان وزناً مائتين وقيمتها ثلثمائة^(١١) لأجل الصنعة فإن شاء أخرج ربع عشره^(١٢) مشاعاً^(١٣) أو أخرج إناء وزنه خمسة^(١٤) وقيمتها سبعة ونصف^(١٥)

(١) فيخرج نصف مثقال ونصف ثمن مثقال (٢) ولا يجزى قرز (٣) وهذا ما للحبوب والنقود وغيرها قرز (٤) ولا يجوز إخراج المنفعة عن الواجب إجماعاً إيان ووجهه أن الزكاة لا بد أن تكون مقبوضة والمنفعة ليست مقبوضة وإنما هي استهلاك إياها بستان قرز (٥) ولا تجزى وهذا عام في جميع ما يركى ولفظ البيان والحبوب والنقود وغيرها وسواء فيه ردى العين وردى الجنس لكن ردى العين يجزى بقدر ما فيه من الخالص والباقي عليه ولا رجوع له على الفقير في ردى العين وردى الجنس إيان (٦) أوردى قرز (٧) حيث أخرج الذهب عن الفضة (٨) أو يخرج إناء من خمسة ردية قيمته لأجل الصنعة يساوى خمسة جيدة إيه زهر قرز (٩) بهما اللون والعين الملهمة أو بالياء والدين (١٠) فإن صنعه من دون ذلك لم يجب زكاته ولو بلغت قيمته مائتي درهم إيا أن يكون صغيراً وبلغت قيمته نصيباً من غير جنسه إيه صغيراً وغيث لفظ الغيث وحاصل الكلام في الإناء أن وزنه لا يخلو إيا أن يبلغ مائتي درهم أم لا إن لم يبلغ فلا زكاة ولو كانت قيمته مائتي درهم إيا أن يكون صغيراً وبلغت قيمته نصيباً من غير جنسه إيه بلفظه (١١) الإناء الذى اصطنته ويشترك هو والفقير فيه (١٢) ومن هنا يؤخذ جواز قبض المشاع وصرفه إيه أثمار لفظاً (١٣) جيدة (١٤) وفي ذلك ثمان صور (١٥) ويقبضه المخرج إليه أثمار (١٦) ولو ردياً إجماعاً قرز (١٧) جيدة إيه تجزى إجماعاً قرز

لأجل الصنعة^(١) أو أخرج من عروض التجارة ما قيمته سبعة ونصف أو أخرج ذهباً يساوي سبعة ونصف أو أخرج سبعة^(٢) ونصفاً عن ذهب^(٣) يساويها أو عن الواجب^(٤) فأى ذلك فعل اجزأه عند ع وط وكذا لو أخرج سبعة ونصفاً^(٥) فإنه يجزئه عند ع وقال ط لا يجوز وظاهره أنه لا يجزى عن الكل^(٦) لأن ذلك يقتضى الربا^(٧) وأما لو أخرج خمسة دراهم^(٨) فقال ع لا يجزى بل يبقى في ذمته درهمان ونصف^(٩) وقال ط بل يجزى

(١) قال الإمامي عليه السلام فإن قال رب المال أنا أكرم الأناؤه أعطى خمسة دراهم على الوزن لذهاب الصنعة يمكن له ذلك لأنه تعويت لحق الفقراء من الصنعة اه بستان وهذا بعد تمام الحول لا قبله فيجوز اه شامى هذا يأتي على أصل م بالله في مسألة التحيل لاسقاطها لا على أصل أبي ط (٢) ردية (٣) جيدة أو ردية قرز (٤) إلى هنا اتفق السادة اه ح بهران وكذا لا يختلفوا إذا أخرج خمسة جيدة تساوى من قيمة الأناؤه سبعة ونصف اه صيعري (٥) لأنه إذا نوى وأطلق فهو يحتمل أنه نوى عن الذهب أو عن الفضة وإذا احتمل حمل على المصححة وهو المذهب فيكون وقفاً اه زهور (٦) وهو سبعة ونصف جوسط المذهب (٧) جيدة (٨) لأن أبا العباس يحمل لزيادة القيمة تأثيراً فيجري مجرى زيادة الوزن وعند أبي ط لا تجزى لأنه لا يعتبر إلا بالوزن بشرط أن يكون قيمة الخمسة مثل قبضة الأناؤه غيث ونقطة حاشية وذلك لأن أباع يوجب تقديم الصفة فيما قد بلغ وزنه نصاباً وهو قول ض زيد وعن أبي ط الاعتبار بالوزن لا بالقيمة فلا يجب عليه إلا خمسة لاناو أو جتنا سبعة ونصف استلزم أن تكون قد أخذ من المبسكين نصيبهم وهو خمسة بسبعة ونصف وذلك ربا ووجه قول أبي العباس من أنه لو لم تقوم الصنعة كان بمثابة اخراج الرديء عن الجيد وهو لا يجوز كما تقدم اه رياض (٩) وفي المسئلة سؤال على قول أبي العباس وهو أن يقال كيف قال أبو ع يخرج سبعة ونصف وهو ربا لأنه قد نبت أن الفضة إذا تأملها فضة فلا حكم للصنعة لأحدهما والجواب أنه لا حكم لها في باب المعاملات كالبيع والرهن ونحوهما أو في الاستهلاكات كالجنايات فقد تجب عوضهما ويكون معتبراً كما قلنا في الإكليل إذا انشده من غير جنابة يضمن المرتين نقصانه لأنه ضان بمعاملة ولو شده المرتين ضمن النقصان لأنه ضان بجنابة وهنا ضمان جنابة والاستهلاك فكانت الصنعة مضمونة وذلك لأن الفقراء استحقوا ربع العشر من عينه فقد اختار الإخراج من غير وعينه صار الضمان بمثابة الاستهلاك لحقهم لإدخاله في ملكه فصار بمثابة الجنابة وإن كان ذلك يجوز له فذلك لزمه ضمان الصنعة اه تطبيق الفقيه س على البيع قلت وفي هذا نظر (١٠) الثامنة وأخرج السبعة والنصف ردية فندد أبي العباس وأبي طاب لا يجزى وعند م بالله تجزى وتبقى في ذمته ما بين الردية والجيدة اه نجرى (١١) مع اعتقاد الوجوب عنده (١٢) من حيث أن الفقراء صرفوا خمسة بسبعة ونصف اه غيث (١٣) ونواها للزكاة (١٤) ولقطة اليان وإن أخرج خمسة ونواها زكاة أجزته وبقي عليه درهما ونصفاً على قول أبي ع وض زيد وعلى قول أبي ط والأميرح لا يبقى عليه شيء وإن نواها عما عليه في الأناؤه أجزته على قول أبي ط لا على

وكذا لا يجوز أن يخرج عن الوضع^(١) تبراً عند ع خلاف ط وقال مولانا عليم والذي اخترناه في الأزهار قول ع حيث قلنا ولا يخرج رديء عن جيد من جنسه ولو بالصنعة (ويجوز المكس) وهو أن يخرج الجيد عن الرديء نحو أن يكون معه مائتان درهم رديئة الجنس فانه يجوز أن يخرج عنها خمسة ردية أو خمسة جيدة بل الجيدة أفضل (مالم) يكن إخراج الجيد عن الرديء (يقتضى الربا) بين العبد وبين الله تعالى نحو أن يخرج عن المائتين الردية أربعة جيدة تساوي خمسة ردية^(٢) فان ذلك لا يجوز عندنا^(٣) وقال م بالله بل يجوز ذلك لأنه لا ربا بين العبد وربية فأما لو جعل الأربعة عن ذهب يساوي خمسة ردية^(٤) جاز ذلك اتفاقاً بين السادة (و) يجوز (إخراج جنس عن جنس) آخر نحو أن يخرج الذهب عن زكاة الفضة أو المكس ولو كان الإخراج من العين تمكناً^(٥) وإنما يصح ذلك إذا أخرجه (تقويعاً) يعني يقوم الذهب بالفضة حيث أخرجه عن الفضة ويقوم الفضة بالذهب حيث أخرجه عن الذهب وأما لو أخرج عن الذهب أو الفضة شيئاً من السلع أو الطعام لم يجز ذلك^(٦) عند الهادي إلا أن يكون ذلك للتجارة وقال م بالله بل يجزى (ومن استوفى ديناً مرجواً)^(٧) غير مأبوس (أو أبرأ)^(٨) من دين كذلك قال عليم وكذا لو وهب أو نذر

قول أبي ع لكن فيه الخلاف المتقدم هل يسقط عنه خمسة ويبقى درهمان ونصف كما ذكره في البيان والفقهاء أولاً ولا يسقط عنه شيء كما ذكره الفقهاء اه بيان (١) حيث نواه زكاة وأما لو نواه عن الواجب لم تجز قرز وقد ذكر معناه في البيان (٢) كما لا تجزى أن يخرج الجيد عن الرديء (٣) حيث نواه زكاة (٤) المضروب (٥) حيث كان قيمة المضروب فيه زيادة والأصح ولو تبرأ قرز والتبر هو الذي لم يضرب فإذا ضرب فهو عين (٦) ويجب على الفقير الرد مطلقاً ولا يقال قد تقرب بها فلا رد لأن هذا ربا حرام باطل والقربة تنافي المصيبة اه متى ما لم ينو عن الواجب فإن نواه أجزأه ويبقى عليه درهم وقيل بل يجزيه ولا يبقى عليه شيء وإنما ذلك حيث نواه عن الزكاة فيبقى عليه درهم قرز وإن نواه عن الخمسة الذي عليه فقيل لا يجزيه عن شيء منها اه بيان (٧) ولا تجزى اه حى ولقطح فإن أخرج الأربعة الجيدة ونواه عن الواجب فقال في البيان لا تجزى ذلك وهو يقال ما الفرق بين هذا وبين ما تقدم لو نوى السبعة والتصف عن الواجب فإنها تجزيه اه بيان لفظاً واختار أنه إذا نواه عن الواجب أجزأه اه متى (٨) ولا تجزى قرز (٩) أو عن الواجب (١٠) لانهما كالجلس الواحد (١١) لأنها تجب من العين إلا لعذر (١٢) قائدة لو كان راجياً ثم أيس ثم جاء المال هل تجب الزكاة لمدة ربه قلت لا تجب لأن سبيل هذا سبيل ما لو تلف المال قبل إمكان الأداء فكما لا يلزمه شيء كذا هنا اه شكايدي وقال القاضي طاهر في استمرار الرجاء فيها تهمد اللهم إلا أن يرجو حولا كاملاً ثم أيس ثم يعود المال وجبت زكاة الحول الرجاء والأقرب أنه يكون ذلك على الخلاف في مسائل الاجتهاد هل بالتأني أم بالأول اه بستان (١٣) يعني إذا كان من النقد أو أموال التجارة (١٤) قيل ع وهذا مبنى على أن المبرى منه شيء من عروض التجارة

أو نذر^(١) (زكاهلما مضى) من السنين^(٢) (ولو) كان ذلك الدين (عوض مالا يزكى) نحو أن يبيع داراً أو فرساً بدرهم أو دنانير نصاباً فصاعداً فإذا حال على هذه الدراهم أو الدنانير الحول وهي في ذمة المشتري قبضها البائع زكاهها ومن ذلك عوض الخلع والمهر^(٣) والجنايات فإن

ما يجزى إخراجها عن الدين وجبت فيه وإن لم ير الدين عليه الدين من قدر الزكاة لأنها تعلق بالدين اه
تعلق وزهور فصار قدر الزكاة في الدين مستحقاً لغیر الميرى فلم يصح إسقاطه وقيل يرى من السكل ومشاركة الفقراء غير حقيق (*) ومن له ألف درهم على غيره ومضى عليها حول ثم صالح عنها برضى يسوى خمسة وعشرين درهما لزمه إخراج خمسة وعشرين إذا كان للتجارة وهذا حيث كان يمكنه استيفاء الألف فإن لم يمكنه إلا الذي صالح به أخرج زكاته خمسة أمان درهم اه ح بهران (*)
لكن يقال لم يصح البراء وقد تعين فيه حق الفقراء فكان القياس ألا يصح البراء من تعصيب الفقراء كما سأتى في الهدوية في النذر إذا نذر على زيد بماله الذي في ذمة عمرو ثم أبرى عمراً فقالت الهدوية لا يصح البراء فينظر ماوجه الفرق الجواب إن الزكاة غير متعينة في الدين بل أن يخرجها منه أو من غيره مما تجزى اه مامر يقال قولهم يزكيه حتى ينقص النصاب يدل على أنها تعلق بالدين فينظر ومثله في ح إلى وفي الصميرى ما نقله وإنما صح البراء هاهنا من قدر الزكاة على قول الهدوية مع كون حق الفقراء قد تعلق بها لأنها لا تخرج عن ملك رب المال إلا بالإخراج ولم يصح البراء من الدين عندهم بعد النذر به على الفقراء لما كان قد خرج عن ملكه بالنذر اه بقله (*) وإنما صح البراء هنا لأن حق الفقير غير معين لأن شركه وملكه فيه ضعيف اه ديباج (١) يعنى بالدين الثابت في ذمته (٢) بعد قبضه حتى ينقص عن النصاب اه ح ل و ن (٣) فائدة فإن قيل إذا جهلت المرأة وجوب الزكاة في الحلية والمهر واعتقدت أنه لا وجوب ثم علمت بعد سنين أنه واجب في مذهبها هل يكون ذلك كسائل الاجتهاد أم لا قلنا قد ذكر الفقيه س أنه يمكن كذلك فلا زكاة عليها كخروج الوقت في مسائل الخلاف (١) وهو محتمل لأن إخراج الزكاة بعد مضى الحول ليس باقتضاء لوقتها اه نهري (١) والأقرب أنه يكون ذلك على الخلاف في تخيير الاجتهاد هل يعمل بالاجتهاد الثاني أم الأول (٢) هذا يستقيم حيث لا مذهب لها قد واقت قول من لا يوجب الزكاة في ذلك وهو قول زيد بن علي وعليهما السلام وغيره لأنهم يقولون لا زكاة في الحلية وإن كان مذهبها الوجوب لكنها ناسية أو فطنة أن مذهبها عدمه ثم تبين لها الوجوب فالأولى الوجوب لأنه لا وقت للإخراج والله أعلم ومثله للإمام المهدي والقييف قرز (*) فإن مات الزوجان عن الأولاد والمهر على الزوج قبضهم للمال قبض عن الدين لأن الارث فيكون عنها اه بحر ويان وغيث قرز (*) إذا كان قدراً أو سائمة معينة قرز فإن مات الزوج والزوجة عن الأولاد والمهر على الزوج قبضهم المال عن الدين لأن عن الارث فيكون عنها إلى موتها ثم على أنفسهم اه تذكرة وبحر فإن قيل لم يجب إخراج الزكاة عن أمهم ومن أصلهم إن الدين من الأموال الناجية لا يجب إخراج زكاتها إلا مع القبض فانها لو فانت أو هلكت فلا زكاة فيها كذلك إذا مات من يجب عليه قبل قبضها الجواب قيل أراد بالسنين في

أعواضها^(١) ما لا يزكى وقال الناصر وص بالله وم بالله في أحد أقواله أن المبري والمبرى يبريان جميعاً من الزكاة لتلف المال قبل تضييق الوجوب وقال م بالله^(٢) في أحد أقواله إن الذي عليه الدين يبرأ إلا من قدر الزكاة فلا يبرأ^(٣) لأنها حق الله تعالى فلا يصح الإبراء منها وقواءض ف وأبو مضر (إلا) حيث يكون المقبوض (عوض حب)^(٤) ونحوه من العروض المثليات^(٥) أو التقييمات حيث يصح ثبوتها في الذمة كالمهر فإنها إذا كانت ديناً وقبض عوضها من له الدين لم يجب عليه إخراج زكاته لأن المعوض لا تجب فيه زكاة^(٦) إذا كان (ليس للتجارة) فأما إذا كان معه طعام أو نحوه للتجارة وأقرضه الغير من دون اضراب من التجارة به لزمه تركيته بعد قبض عوضه لأنه كالتقدين حينئذ * تنبيه * اختلف أهل المذهب في التحويل للدين إذا كان دية من أي وقت يكون * فقال الأمير علي بن الحسين من يوم القتل إذا كان خطأ ومن يوم المغو إذا كان عمداً * وقال بعض المذاكرين من يوم القتل سواء كان عمداً أو خطأ^(٧) لأن القود والدية أصلان^(٨) ﴿فصل﴾ (وما قيمته^(٩)) قدر ذلك النصاب الذي تقدم ذكره وهو (من) أحد ثلاثة أجناس الأول (الجواهر^(١٠)) وقد دخل تحتها الدر والياقوت^(١١) والزمرد (و) الثاني (أموال التجارة^(١٢)) من أي مال كان

حقيم بعد موتها لا عنها أو قيل الجواب ان قبضهم بالآرث عنها ينزل منزلة قبضها إه دياج * () حيث قبضت نقداً أو غيره عوضاً عنه فإن قبضت حيواناً قال عليه السلام الأقرب انه لا زكاة لما مضى إذ لا سوم إلا أن يكون الحيوان عوضاً عن النقد * () اذا كانت من النقد أو سائمة معينة قرز (١) الأولى حذف أعواضها (٢) ينظر في الروايتين عن الناصر وص بالله لأنهم يقولون ينتقل الى الذمة مثل ع فيما تقدم في قوله وتجب في العين إه تعليق زهر يقال لا نظر لأن هنا قبل أن تضيق وفيها تقدم قد تضييق (٣) ويلزمه إخراجها الى المالك أو التقراء باذنه أو الامام أو المصدق إه ان (٤) وذلك لأن الحب يضمن بمثله ودين الحب لا زكاة اذا لم يكن للتجارة (٥) المثليات لا تسمى عروضاً ينظر فسيأتى في الشفعة في قوله العرض التالف انها تسمى عروضاً فلا اعتراض حينئذ (٦) وعلى الجملة اذا كان الذي في الذمة تجب فيه الزكاة وجبت تركيته ولو قبض عوضه مما لا تجب فيه وان كان مما لا تجب فيه لم تجب ولو قبضه مما يجب فيه لكن يستأنف التحويل إه غيث بلقظه (٧) في النفس أو مافي دونها (٨) لعله حيث قبضه ذهباً أو فضة أو غيرها عوضاً عنهما وان قبضه عن سائر الاصلات فلا شيء فيها لما مضى إه بيان فأما قبض حيواناً قال عليه السلام فالأقرب انه لا زكاة لما مضى إذ لا سوم حينئذ (٩) وأما لو قبضت الدية من الأهل ونحوها لم تجب الزكاة قرز (٩) والبرية بقيمة البلد الذي المال فيه إه كب فان لم يعرف فأقرب بلدياته قرز (١٠) لأن لا نصاب له في نفسه فوجب أن يكون مقدار ما ذكرنا كأموال التجارة إه شفاء بلقظه (١١) وما كان فيه نفاسة إه دوازي وكل حجر تقيس كالمقصود ونحوه ولومن حيوان وقرز (١٢) ولو نقد آقرز

(و) الثالث (المستغلات^(١)) وهي كل ما يؤجر من حلية^(٢) أو دار أو غيرها^(٣) فإذا بلغت قيمته أي هذه الثلاثة^(٤) نصاب ذهب أو نصاب فضة في (طريق الحول^(٥)) التي ملكها المالك فيه (ففيها ما فيه) أي قضى كل واحد من تلك الثلاثة إذا كمل نصابه طر في الحول ولم ينقطع بينهما مثل ما في نصاب الذهب والفضة وهو ربع العشر ويكمل نصابهما بالذهب والفضة كما يكمل نصاب الذهب والفضة بها ويجب زكاة هذه الثلاثة (من العين أو القيمة^(٦)) * اعلم أنه لا خلاف أن هذا التخيير ثابت في أموال التجارة لكن اختلفوا هل هما أصلان مما أم الأصل العين والقيمة بدل * فقال أبو حنيفة هما أصلان وعند صاحبيه أن الزكاة تعلق بالعين والقيمة بدل^(٧) وهذا هو المذهب وهو قول ش هكذا حكى الفقيه ي فإذا شاء المدول إلى القيمة عدل إلى قيمتها (حال الصرف^(٨)) أي يوم اخراج الزكاة فإذا كان مال التجارة مائتي قفيز حنطة قيمتها مائتا درهم

وفي كب خلافة (١) مسئلة ومن اشترى فرساً لبيع فاجب من حصل فانه يلزمه الزكاة في قيمتها وقيمة أولادها ذكره الهادي عليه السلام قال م بالله وأبو ط ووجهه انها تصير للتجارة هي وأولادها قال م بالله وكذلك من اشترى دود القز لبيع ما يحصل منها قال الحفني وكذلك من اشترى الشجرة لبيع ما يحصل منها من الثمار قبل وكذا من اشترى بكرة لبيع ما يحصل منها من السمن واللين أو شاة لبيع ما يحصل من الصوف والسمن والأولاد اه كب لفظاً (٢) وحقيقة المستغل ما تجددت منفعة مع بقاء عينه اه تعليق (٣) وكان وزنها دون مائتي درهم والا فقد وجبت في عينها (٣) كأرض وجوان وخيل وحجر وبغال فلو زرع أرض التجارة عشر زرعها وزكي ثمنها وإن اتفق الحصاد وتام الحول هنا أيضاً لان زكاة الأرض غير زكاة الحب بخلاف ما نهدم إلا في حلية مستغلة فزكاة واحدة (٤) أو مجموعها اه وأبل قرز (٥) وإنما زاد طر في الحول وإن كان قد فهم من أول الكتاب لان هذا بالنظر إلى القيمة في الثلاثة فهي كالجنس الواحد كما يأتي اه فتح (٦) لكن تكون تلك القيمة منها أو من أحد الثنتين لا غير حاجت لم يكن للتجارة اه ح فتح قرز (٧) وقائدة الخلاف تظهر فيما ذكره لو تغيرت القيمة مما كانت عليه عند حول الحول بزيادة أو نقصان فلي قول أبي ح يخرج ما شاء إما ربع عشر العين أو قيمتها التي استقرت حال حول الحول ولا تأخير لتغيرها من بدل لأنها أصل وطى قولنا يخرجها أو قيمتها زائدة أو ناقصة عند الاخراج لأنها بدل اه صميتري (٨) وإذا قلنا انها بدل فهذا لا تنقل الزكاة عن العين إلى القيمة فقال القاضي زيد بالاجراج كما في الزكاة المستغرقة بالدين وقال أكبر فقهاء م بالله بالاخيار كالبدل الجاني اه كب (٨) لكن إذا كانت العين من الثليات فالعبرة بالقيمة حال الصرف وسواء كانت العين باقية أم ناقصة كالنصاب وإن كانت قيمته باقية فكذلك تغير قيمتها حال الصرف وإن كانت ناقصة لزمه أوفر القيم من وقت تضيق الوجوب إلى التلف اه ح لى لفظاً قرز (٩) وهذا بناء على أنه مثل أو قيمى باقى وأما لو كان قيمتها ناقصة فقيمتها يوم التلف بعد الوجوب اه بيان حيث لم يمكنه الاخراج والا فالعبرة بما في النصب فتضمن بأوفر

في آخر الحول ثم كان في الحول الثاني وقيمتها مائة درهم أو أربعمائة ثم أراد إخراج زكاة الحول الأول فإن أخرج من المين أخرج خمسة أفقرة * قال ط بالاتفاق وإن أحب المدول إلى القيمة أخرج درهمين ونصفا حيث كانت قيمتها مائة ^(١) وحيث كانت قيمتها أربعمائة فمضرة على قول ح يخرج خمسة دراهم ^(٢) (ويجب التقويم ^(٣)) للجواهر وأموال التجارة والمستغلات (بما تجب معه) الزكاة فإن كانت السلعة تساوي مائتي درهم إذا قومت بالدرهم ولا تساوي عشرين مثقالا إذا قومت بالذهب بل أقل وجب تقويمها بالدرهم ليكمل النصاب فتجب الزكاة (وا) إذا كانت السلعة تبلغ النصاب سواء قومت بالذهب أو بالفضة لكن تقويمها بأحدهما أنفع للفقراء وجب التقويم بال (لا نفع ^(٤)) نحو أن تكون قيمتها من الذهب عشرين مثقالا كل مثقال قيمته اثني عشر درهما وقيمتها من الفضة مائتا درهم حينئذ يجب تقويمها بالذهب ^(٥) (وأنما يصير المال للتجارة ^(٦)) بنيتها ^(٧) عند

فصل

القيم من وقت تضيق الوجوب إلى التلف قرز (١) هلا يقال قد فرط في حق الفقراء فهلا يضمن النقصان اختلف في الجواب قيل ع ليس حكمه زيد على النصب لانه لا يضمن السعر وقوى هذا مولانا عليه السلام وعن الناصر اذا تمكن ضمن وقواه الفقيه قيل ل فان فرط ثم تلف لزم أو فر القيمتين اه نبه (٢) اذ يعلق بذمته شيئا عن خمسة دراهم وخمسة أفقرة فيخرج أربعمائة (٣) فان اختلفت القيمة زكاه على قيمة بلده ولا اعتبار بما شرا به اه غيث (٤) صوابه بالاتفاق قلت وفيه نظر لان اعتبار ما ينفق انما هو بالنظر الى الاخراج الى الفقراء لا بالنظر الى التقويم والله أعلم اه ماش تكيل لم يظهر وجه النظر فيحقق (٥) الباء شرح والالف من المتي (٥) وفي هذا المثال بعد اذ من البعيد أن تكون قيمتها مائتي درهم من الفضة ومن الذهب عشرون مثقالا مع كون قيمة كل مثقال اثنا عشر درهما لان الذهب اذا كان غاليا لم يقوم الا بقليل من الذهب فلا اشكال فالاولى أن يثل ويقال اذا كان قيمتها مائتي درهم أو عشرون مثقالا ولكن لا ينفع للفقراء في هذه البلد الا أحد الجنس فانه يجب التقويم بالجنس الذي ينفع للفقراء اه ذو أنفع لهم ولو كان ما قومت به غير غالب في البلد وقد عرض ذلك على سيدنا علي الشكادي فافره وقيل بل يقتصرون بالنظر الى الرغبة من أحد الناس اليه ولانه لا يتساع في الافراد ما يتساع في الجملة (٥) وله مثال آخر وهو أن يقال قيمته كذا مضروبة وقيمتها كذا غير مضروبة والمضروبة أنفع أو حيث كانت جيدة وردية مع استواء التعامل بهما نحو أن يكون قيمتها من الرديئة مائتين وأربعين وقيمتها من الجيدة مائتين فالرديئة أنفع (٦) مسئلة قيل وما حصل من فوائد مال التجارة كصوف الفم وألبانها وتمنتها فلا يصير للتجارة الا أن يكون نوى يمه عند شرائها اه بيان لفظا وفي الزهرة أن هذه الاشياء تأسس بالله على دود القز في الاصل والفرع نظر من حيث أن الفوائد دخلت بشير اختيار وفي الحفيظان حكم الفوائد حكم الاصل وقواه المتي (٧) مقارنة أو مقدمة يسير لما تآخرا اه

ابتداء ملكه^(١) بالاختيار مثال ذلك أن يشتري السلعة بنية التجارة فقد صارت للتجارة لأجل نيته لها عند ابتداء الملك وكذا لو اتب^(٢) السلعة بقوله بالاختيار احترازاً عما دخل في ملكه بغير اختياره^(٣) كاليراث إذا كان الوارث واحداً أو أكثر والتركه من المثلثات فإنه ولو نوى كونه للتجارة عند ابتداء^(٤) ملكه لم يصير للتجارة وأما إذا كانت التركة من القيميات^(٥) فإنه يصح أن ينوى ما صار إليه من^(٦) نصيب شريكه للتجارة بعد^(٧) القسمة لأنها بيع ذكره الفقيه^(٨) قال مولانا عليه السلام وهو مختل^(٩) إذ القسمة ليست كالبيع في جميع الأحكام إلا ما دل عليه دليل^(١٠) ويصير^(١١) للاستغلال^(١٢) بأحد أمرين إما (بذلك) الذي تقدم ذكره وهو أن ينويه للاستغلال عند ابتداء الملك (أو) الأكرام بالنية^(١٣) أي إذا لم يكن نواه للاستغلال عند ابتداء الملك

وفي بعض الحواشي تكون النية مقارنة فلو تقدمت أو تأخرت يسير لم يكف ذلك (هـ) أما لو نوى بعضه من غير تعيين أو مازاد على الكفاية قال الملقى يصير الجميع للتجارة كما لو شري فرساً لبيع ثمانية ولفظ ح لي ولو شري الدار للسكون والاكرى والفرس للركوب والتأجير أو النعم ونحوها لا انتفاع بصورها وبيع لبنها أو أولادها والمكس أو بعض بعض كان ذلك للاستغلال ولا حكم لبنه لا انتفاع لنفسه فتجب الزكاة عند الهادي عليه السلام ح لي لفظاً (١) فأما لو نوى التجارة لا عند إبداء ملكه فإنها لا تسكن النية وحدها حتى يبيعها قياساً على السفر فإن الإنسان لا يصير مسافراً إلا بالنية والخروج ويكتفي نية الاضراب عن التجارة قياساً على الإقامة فإنه يكتفي نية الإقامة لأن كل واحد منهما ترك اه بستان (٢) والصدقة والاحياء قرز (٣) وكذا ما وهب للعبد وجنابة الخطأ أو عداً لا قصاص فيه قرز وكذا النذر والوصية اه ح لي قرز (٤) إلا بالنصرف في أعوضها لأن لكل واحد أن يأخذ حصته (هـ) لا فرق مثلاً أو قيمياً قرز (٦) وهو نصف ما صار إليه حيث له النصف أو ثلثه حيث له الثلثان أو ثلثاه حيث له الثلث أو ربعه حيث له ثلاثة أرباع أو ثلاثة أرباع حيث له الربع اه يان (٦) الصوابه عند (٧) قوي إذا كانت بالراخي (٨) قوي كما يأتي في القسمة من فوائد الامامي (٩) فلا بد من المعاوضة في الشكل اه سيدنا زيد قرز (٥) كالاربعة التي في القسمة وهي الرد بالخيارات والرجوع بالمستحق ولحق الاجازة وتحرر مقتضى الربا (١٠) قيل ح فلو زار في أرضه فاما مزارعة فاسدة أو صحيحه فإن كانت صحيحة وجب أن تزكي الجزء الذي يكرهه على قول الهادي عليه السلام لوجوب الزكاة في المستغلات وإن كانت فاسدة فإن كان البذر من المالك فعليه العشر ولا زكاة للتجارة في الأرض لأنها غير مكرأة لأن الزراع أبجراً اه وإن كان البذر كله من الزراع فعلى المالك زكاة قيمة الأرض لأنها مكرأة والعشر على الزراع وإن كان البذر منهما فعل الزراع عشر حصته وعلى المالك عشر حصته وزكاة نصف قيمة الأرض إن كان البذر منهما فإن زاد أو نقص فبحسابه اه صبيترى (١١) ولعل فائدة النية عدم خروجه من الاستغلال إلا بالاضراب بخلاف ما إذ لم يزد فلا بد ما يكرهها ما نوى سنة كاملة وإن لم يجب تزكيتها اه غيث

فانه يصح أن يصير للاستغلال بوجه آخر وهو أن يكرى الدار ونحوها مريداً لا ابتداء استغلالها^(١) وأنه قد صيرها لذلك (ولو) كانت النية (مقيدة بالانتهاء^(٢)) فيها) أى فى التجارة والاستغلال مثال ذلك أن ينوي كون المال للتجارة أو للاستغلال سنة ثم يصير للفقيرة فان هذا التقيد لا يفسد به النية بل يصح ويصير للتجارة أو للاستغلال حتى تعضي السنة وصار للفقيرة بخلاف ما إذا كانت مقيدة بالابتداء فان التقيد لا يصح بل يلغو وتصح النية وذلك نحو أن ينوي عند الشراء^(٣) أن المشتري للتجارة أو للاستغلال بعد مضي سنة أو نحو ذلك^(٤) فان هذا التقيد يلغو ويصير لهما من اليوم الشراء^(٥) (فتحول منه) أي فيحسب حول مال التجارة والاستغلال من الوقت الذي نوى فيه كونه لذلك وهو يوم الشراء بنية التجارة أو للاستغلال أو يوم الاكراء بنية ابتداء الاستغلال فتى كل له^(٦) من ذلك اليوم وجبت فيه الزكاة

وقرر هذا المؤلف أيده الله تعالى ذكره في الوابل وظاهر الأظهار لا بد من النية وإلا لم يجب شيء اه مفتي قال في شرح البحر المستقلة على وجوه * الأول أن ينوي الاستغلال حال إبداء الملك * الثاني أن يكرى بالنية سواء أكرى سنة أم لا * الثالث أن يكرى سنة سواء كان بالنية أم لا ومثله في البيان وظاهر الاز لا بد من النية قرز * (١) ينظر ما حكم الأرض التي يفرس فيها القوة والاشجار التي للتجارة أو الزرع للتجارة فالذي يرجح انه لازكاة فيها لأن حكمها حكم حوائت التجارة اه حيث إلا أن يشتري الأرض ليفرس فيها ويبيع مارت للتجارة كالفرس التي اشتراها ليبيع فاجبها ومثل معناه في البيان قرز (١) فلو حصل الاكراء من دون نية الاستغلال فلا شيء عليه ولو طالت مدة الاكراء كلها لم في السفر اه حتى لفظاً وقوى في البيان خلافه (٢) اشارة الي قول الفقيه حاتم بن منصور ان المال لا يصير للتجارة بنية مقيدة بالانتهاء اه صغيري (٣) وكذا المعاليف للتجارة اذا كانت من غنمه لا زكاة عليه وان اشتراها بنية التلف حتى تسمن ويبيع لزمته الزكاة قرز (٤) كهد أن يبيع بالداية أو يحرث بالثور (٥) من يوم القدر ان كان صحيحاً ومن يوم القبض ان كان فاسداً لأن الشراء هنا بمنزلة الخروج من الوطن بنية السفر فان الانسان يصير مسافراً في الحال اه فصح ولا تجب إلا زكاة واحدة وجعل الاصح اه نجرى * (٦) ووجه ذلك ان من لازم النية نية تأييد استبقائها إلا لما منع فإذا نوى كون الشيء الى مدة كذا للفقيرة بطل كونه للفقيرة بتقييد النهاية وفي شرح البحر لابن مرغم معنى ذلك سؤال يقال ما الفرق الخ ولفظه يقال ما الفرق فان الوطن اذا نوى انه يستوطن بلد كذا بعد سنتين مثلاً ثم يصير وطناً حتى يبقى دون سنة وفي الزكاة اذا نوى كذلك صارت للتجارة من الآن ويلغو قوله بعد سنة الجواب ان من لازم النية نية تأييد استبقائها إلا لما منع فان نوى كون الشيء للفقيرة الى مدة كذا قد بطل كونه للفقيرة بتقييد النهاية فإذا بطلت هذه تمت كونه للتجارة من حين إبداء الملك ذكر معناه في ح البحر (٦) أو يصادف

ولو لم يجز فيه ^(١) تصرف من بعد النية (ويخرج) المال عن كونه للتجارة والاستغلال (بالاضراب ^(٢)) عن ذلك فإذا كانت معه بهيمة للتجارة أو للاكراه فاضرب عن جعلها لذلك بطل كونها للتجارة أو الاستغلال بمجرد نية الاضراب بشرط أن يكون ذلك الاضراب مطلقاً (غير مقيد ^(٣)) فأما لو كانت السلعة للتجارة فتوى ترك التجارة بهامة متسنة أو أكثر لم تبطل كونها للتجارة بذلك وكذلك الاستغلال (ولا) يجب (شيء) من الزكاة (في مؤنهما ^(٤)) أي في مؤن التجارة والاستغلال ولو بلغت قيمتها نصاباً وذلك كآلات التجارة كالحانوت والعبد الذي يتصرف بالبهيمة التي يستعان بها في الحمل والركوب والاقتصاص والموازن ^(٥)

حول نصاب بضم اليه قرز (١) لعله أراد في الوجهين الأولين وهو حيث اشتراه بآنية للتجارة أو الاستغلال وكذا في الوجه الثالث إذا أكره ثم تقاسموا ولم يضرب عن الاكراه (٥) يعني في الوجهين الأولين وأما الاكراه فقد حصل التصرف بالاكراه (٢) ولعل الوجه أن الاسم يطلق على المال أنه مال تجارة حتى يضرب عن التجارة منه بالكية ومهما كان الاسم يطلق عليه دخل فيما تقدم من الدليل على وجوب الزكاة في أموال التجارة (٣) بوقت أو شرط وكذا إذا ترك بعد سنة أو إذا جاء زيد تركت التجارة فإنه لا يخرج بذلك أيضاً إلا أن يحصل ما قيد به (١) وهو باق على تلك النية أو ينحو ذلك وهذه قد وقع في تفسيرها في عبارة التذكرة التصويب والاختلاف اهـ ح فتح الحاصل أن التجارة أو الاستغلال إنما يطلان بالاضراب المطلق لأنه وقت يصبح اهـ ح فتح (١) قال المقق صبح الاضراب وهو الذي تنجم عبارة الاقرز لا لو كان قد رجح عن الاضراب فإنه يبطل الاضراب بالرجوع عنه وهذه قاعدة اهـ صي قرز (٥) لا موقفاً ولا مشروطاً إلا أن يحصل الشرط وهو باق على الاضراب صبح الاضراب اهـ ن بلفظه قال المقق والذي فهمه الاقرز غير هذا والمعتد على كلام البيان قرز (٥) الانتهاء وأما الابتداء فإنه يصبح بعد كمال المدة قرز (٤) عبارة الأثمار ولا شيء في آلتها قال ابن جبران وإنما عدل المؤلف أيده الله تعالى عن قوله في مؤنهما إلى قوله في آلتها لأن هذه الأشياء المذكورة ليست مؤناً وإنما هي آلات اهـ فقط (٥) عبارة الأثمار ولا شيء في آلتها لأنه لا يبقى لها عقد المعاوضة (٥) قال في تعليق الفقيه ع تحصيلها ما كان نفع مال التجارة إما أن يكون مما يضم إليها أم لا إن كان مما لا يضم إليها نحو الدور والخوانيت والسفن والعبيد لم تجب الزكاة في ذلك وإن كان مما يضم إلى التجارة قلنا إن كان بالاستهلاك أو غيره إن كان غيره نحو الأجر واللين والخشب وجبت فيه الزكاة إذا حال الحول عليها قبل ضمها وإن كان الضم بالاستهلاك فإن كان مما يبقى له عين بعد استهلاكه وجبت فيه الزكاة إذا حال عليه الحول قبل ضمه لأن البيع ينطوي على غير الضياع مع المضيق وإن كان مما لا يبقى له عين بعد الاستهلاك كالقرض (١) والسود والحسك الخليل لم تجب فيه الزكاة ولو حال عليه الحول لأن البيع لا يتناول شيئاً من العين اهـ زهره وصعيتي قرز (١) أما القرض فقد حصلت فيه ما ذكره أئمة الفرائد فالذي صحح أنه إن كان قبل الدبغ قومت قيمته منفرداً وإن كان قد دبغ قومت السفر وغيرها مدبوغة والله أعلم (٥) غير الذهب والفضة

والجوالق^(١) ونحوها وكذا علفها ثم التجارة وثيقة العبد الذين يرايح فيهم وكسوتهم^(٢) وما يزين به العبد والبهيمة لينفق لا الصباغ^(٣) والحجارة^(٤) والأخشاب فتجب في ذلك الزكاة إذ ليس بموتة ولأنه يتناوله عقد المعاوضة (وما) اشتراه المشتري بخياره (جعل^(٥)) مدة (خياره حولاً^(٦)) كاملاً (فقط) من استقر له الملك^(٧) من البائع أو المشتري^(٨) أن يخرج زكاته لهذا الحول لأنه ينكشف أنه كان ملكه من أول الحول^(٩) وم سواء كان الخيار لهما جميعاً أو لأحدهما هذا قول الحنفية وص بالله وأني مضره وقال الوافي بل تجب الزكاة على البائع حيث الخيار

فالزكاة في عينها قرز (١) الغرائر (٢) حيث لم تدخل تبعاً ولم يكن ذهباً أو فضة وإلا وجب فيها قرز (٣) ولأن الصباغ والأحجار والأخشاب هي من جملة مال التجارة وجزء الشيء ليس بموتة (٤) حيث مراده يعمرها حوانيت أو بيعها لا ليسكنها هو مال التجارة فلا زكاة فيها قبل المارة ولا بعدها قرز (٥) فائدة ما اشترى لنفع أموال التجارة وحال الحول قبله أن يستهلك في مال التجارة فانه يقوم في آخر الحول إذا كان مما إذا استهلك بقيت له عين ظاهرة في أموال التجارة كالضيايع والحجارة والأجر ومالا يبقى له عين ظاهرة بعد الانتفاع به في أموال التجارة كالحسك والقرض والسود فانه لا يجب تقويمه لو كان باقياً ولم يكن قد انتفع به في مال التجارة وأما بعد الانتفاع فقد دخلت قيمته في قيمة ما وضع له من التجارة والوجه أن كلما بقي له عين بعد الانتفاع به فانه يكون للتجارة لأنه يتناوله عقد البيع وعكسه في الذي لم يبق له عين اه زهرة وصميتى قرز (٥) أى شرط (٦) أو متمم الحول حيث معه ما يضم إليه قرز (٧) فان تلف المبيع قبل القبض بعد الحول فالأقرب أنه لا زكاة على أحدهما (٨) عند الأخوين وأما الثمن حيث قد قبضه البائع فيزكيه (٩) اه ح حفيظ وقيل لا تجب زكاة الثمن على البائع في هذه المدة ولو قبضه لأنه جلف للمبيع انكشف أنه غير مالك للثمن اه صميتى ويزكي للمشتري الثمن إن بطل البيع حيث هو قد وقبضه البائع أو لم يقبض إذا كان معينا باقيا اه ن (١) ينظر لو ألتفه البائع أو تلف بفريطه هل تجب عليه الزكاة أم لا س قبل إنها تجب اه م (٢) وحال عليه الحول وحيث تلف المبيع ورد الثمن على المشتري فالزكاة على المشتري ذكره الفقيه ي لأنه انكشف أن البائع غير مالك اه نجوى حيث كان راجيا رده قرز (٣) بالانكشاف قرز (٤) مع الرجاء للفسخ أو الامضاء اه مفتي وطامر (٥) وأما الثمن فيزكيه البائع حيث قد قبضه اه حفيظ وقيل لا تجب عليه الزكاة فلو اشترى المشتري بمس ايل بخيار والخيار لهما ثم أخرج المشتري عنها شاة رأس الحول زكاة ثم رجع البائع فانه لا يرجع المشتري على البائع شيء (١) بل يرجع على الفقراء لأنه انكشف أنها غير واجبة عليه ولا ملك له في الايل (٢) ولا تسقط الزكاة على البيع (٣) وإذا باع نافذا ثم لم يقبض فحال عليه الحول وهو في يد البائع لم تجب الزكاة على المشتري لبطان البيع وفي وجوبها على البائع نظر يحتمل أن تسقط لأن الحول حال وهو في غير ملكه وكذلك الثمن إذا لم يكن قد قبضه البائع لم يلزمه الزكاة وبعد قبضه ثم تلف المبيع في يده ففيه نظر اه تعليق لمة قال في بعض التعليقات يلزم المشتري بكل حال زكاة الثمن إذا تلف المبيع قبل قبضه (١) قاله في

لهما أو البائع سواء تم البيع أو انسخ لأن الملك له (وما) اشترى ثم (رد) على البائع (برؤية^(١)) أو حكم) حاكم لأجل عيب^(٢) أو فساد عقد (مطلقاً) أي سواء ردهما قبل القبض^(٣) أم بعده (أو) بغير رؤية وحكم بل لأجل (عيب^(٤)) في المبيع (أو) لأجل (فساد) في عقد البيع وكان الرد (قبل القبض) للمبيع (فعلى البائع^(٥)) أن يزكي ذلك المبيع المردود في هذه الوجوه كلها ولا يجب على المشتري * فأما لو رده بالعيب أو فساد العقد بعد أن قبض المبيع وكان الرد بالرضا لا بالحكم فكانت الزكاة واجبة على المشتري^(٦)

باب زكاة الابل^(٧) (ولا) يجب (شيء) من الزكاة (فيما دون) النصاب منها والنصاب منها هو (خمس من الابل) متى بلغت خمسا وجب (فيها) شاة تلك الشاة (جذع) من (ضأن^(٨)) وهو الذي آتى عليه حول واحد (أو ثني) من (معز^(٩)) وهو الذي آتى عليه حولان ولا يزال هذا واجبا في الخمس من الابل (مهما تكرر^(١٠) حولها) وهي كاملة خمسا

بعض التاليف وهو الصحيح ذكره الفقيه ح لأنه لم يرض عليها وقت يمكن إخراجها وهي في ملكه قرز (١) أو فقد صفة لأنه قضى للعقد من أصله ذكره ص بالله اه يان قيل إذا كان بالحكم كما في خيار العيب وقد ذكر مثل ذلك الفقيه ب (٢) أو خيار شرط قرز (٣) أي قبل قبض المشتري (٤) أي الثمن (٤) جمع عليه وقيل لافرق (٥) حيث كان راجيا لعوده كالرد بالرؤية أو عيب أو شرط لافساد فلا يعتبر الرجاء قرز (٦) والمقال يستأنف الحول من وقت الاقالة لأن عود المبيع ملك متجدد سواء جعلناها يوماً أو فسحاً لأنه فسخ للعقد من حيث اه تجزى (٦) وكذا لو تقابلا قرز (٧) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الابل صدقتها وعنه صلى الله عليه وآله وسلم في الخمس من الابل شاة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة والذود من الابل بمنزلة النفر من الناس قال في شمس العلوم الذود من الابل من الثلاث إلى العشر قال الشاعر * نحن ثلاث وثلاث ذود * فقد جاد الزمان عنا * اه بستان (٨) وظاهر كلام أهل الذهاب أن الجذع مائة له حول ولو أجذع قبل ذلك الحول أى سقط مقدم أسنانه وتآكل أوصش إذا أجذع قبل ذلك أجزى كالأحلام قبل خمسة عشرة سنة قال شارح الترمذى المتولد بين شاتين ينجذع لسته أشهر إلى سبعة وبين هرمين لثمانية والخمسين لعام (٩) أو واحدة منها وإن نقصت عن قيمة الشاة اه يان ولا تجزى بدنة عن عشر من الابل لأن الواجب فيها شاتان (١٠) سواء كان الجذع من الضأن أو التي من المعز ذكراً أو أنثى قرز (١١) قائمة قال في الانصهار وإذا تجل عن خمس من الابل شاة في آخر الحول وقد تفت الابل ومعه أربعون من الغنم هل تجزى الشاة عن الغنم فوجهاً اختار أنها تجزى لأنها لم تخرج عن ملكه اه زهور قرز (١٢) إن كانت باقية مع المصدق لأن كانت ناقة أومع الفقهاء يان من آخر فروع قبل فصل القطرة (١٣) ولو شرأراً أو عجافاً أو صغاراً قرز (١٤) ومهما هنا لبست على أصلها في الشرط فيلزم أن لا تزم الزكاة إلا إذا تكرر الحول كما أئمه بعض المتأخرين

(ثم يجب كذلك) أى شاة (فى كل خمس) من الابل (إلى خمس وعشرين^(١)) (و متى بلغت خمسا وعشرين وجب (فيها) بنت مخاض^(٢)) وهى (ذات حول) أى لها منذ ولدت حول كامل (إلى ست وثلاثين^(٣)) (و متى بلغت ستا وثلاثين وجب (فيها) بنت لبون وهى (ذات حولين إلى ست وأربعين^(٤)) (و متى بلغت ذلك وجب (فيها) حقة وهى (ذات ثلاثة أعوام) وهى فيها حتى تنتهى (إلى إحدى وستين^(٥)) (و متى بلغت ذلك وجب (فيها) جذعة وهى (ذات أربعة) أعوام وهى فيها حتى ينتهى العدد (إلى ست وسبعين^(٦)) (و متى بلغت ذلك وجب (فيها) ابنت لبون وهما (ذا تا حولين) أى لكل واحدة منهما منذ ولدت حولان وهما فى الست والسبعين حتى تنتهى (إلى إحدى وتسعين^(٧)) (و متى انتهت الى ذلك وجب (فيها)

وإنما المراد ولو تكرر حولها اه ح لى فى هذا ابهام أكثر مما فى الأز والأولى وتكرر إذا تكرر حولها اه شامى (فاثمة) (١) إذا تكرر على خمس من الابل سواء ثم أعوام فقال فى التذكرة والحفيظ تكرر الزكاة فى كل عام شاة (١) وقيل التقية لا تكرر لأن الواجب فى عينها والشاة بدل وهو الذى يفهم من كلام ض زيد قال الامامى وكلا القولين لا غبار عليه خلا أن الأول أجود وأقيس والثانى أدق وأنفس اه رباح ومضى بلغت خمساً وعشرين ولم يخرج زكاتها لم تكرر بلتا مخاض فإن قلت قبل التمكن فلا شيء وإن قلت بعضها وجب من الشاة حصه ما بقى (١) والشاة بدل بديل أنه يجزى إخراج أحدها ولو كانت قيمتها دون قيمة الشاة اه معيار (هـ) ولو استغرق الواجب قيمتها لأنها حيلفت لم تجب فى عينها وإنما تعلقت فى ذمته من غيرها هكذا ذكره الامام فى البحر وهو مفهوم كلام الحفيظ كما يأتى فى التذكرة وقد ذكر الامامى فى ذلك وجهين على قول أهل المذهب أن الزكاة تمنع الزكاة والثانى تكرر قال وكلا الوجهين لا غبار عليه خلا أن الوجه الأول أحق وأقيس والثانى أدق وأنفس قال فى الفيت وهذا يدل على أنه يختار الثانى وهو التكرار اه ح فصح (١) نعم وتعلق بعينها حيلفت وإن لم يوجد سنه فى تلك الابل فيمنع إن حرمت النصاب كان لا يكون معه خمس وعشرين وإذا كانت ستة وعشرين وجبت لعامين ثم لاشء فى عين الابل إذا انغرم النصاب من الخمس والعشرين وجبت عن كل خمس شاة هكذا قرر فى أيام القراءه وهو ظاهر كلام الأزهار ومعناه فى الحواشى قرز (٢) وبميت بنت مخاض لأن أمها قد تمخضت بالولد الآخر وبميت بنت لبون لأن أمها قد صارت ذات لبن وبميت الحقة حقة لأنها تستحق أن يحمل عليها ويطرقها التحل فى لا تحمل إلا لهذا السن اه صبيزى الذى بعد الجذعة التى ما دخل فى السادسة وما دخل فى السابعة فرباع وما دخل فى الثامنة فسبى وما دخل فى التاسعة وطلع أسنانه فبازل عامين ثم إذا دخل فى العاشرة فخلف اه تذكرة ثم الام لا بعد العاشرة يكر بازل عامين ومخلف عامين وثلاثة ثم كذلك اه تذكرة ومخلف بضم الميم وسكون الغاء ذكره فى الشرح عن سنن أبى داود (٣) الوقص عشر (٤) الوقص تسع (٥) الوقص أربعة عشر (٦) الوقص أربعة عشر (٧) الوقص أربعة عشر

حققتان وهما (ذاتان ثلاثة) أعوام أي لكل واحدة منهما ثلاثة وهما فيها حتى ينتهي العدد (الى مائة وعشرين^(١) ثم) اذا بلغت مائة وعشرين فاختلف في ذلك * فالذي صححه الاخوان وع أنك بعد بلوغ المائة والعشرين (تستأنف) الفريضة فتجعل للخمس الزائدة على المائة والعشرين شاة ثم كذلك في كل خمس إلى خمس وعشرين وفيها ذات حول على الترتيب الذي تقدم (ولا يجزى) إخراج (الذكر^(٢)) من الابل (عن الأثني^(٣)) فلا يجزى ابن مخاض ولا ابن لبون عن بنت مخاض ولا ابن لبون عن بنت اللبون وكذلك سائرهما (الا) أن يخرج الذكر عن الأثني (لعدمها) في الملك (أو لأجل عدمها في الملك^(٤)) أجزأ قال عليه السلام * وإنما لم نستنق بقولنا الا لعدمها لرفع وهم من يتوهم أنها إذا عدما في الملك تعين شراء بنت المخاض حيث هي الواجبة وليس كذلك بل يشتري أي ما شاء وقال ك لا بل إذا عدما هو وجد من بنت مخاض لزمه أن يشتريها لأن وابدأ ثمن وابدأ ثمن كواحد عن الماء^(٥) (فإن حولين) يجزى (عن بنت حول) فيجزى ابن لبون عن بنت مخاض قوله (ونحوه) أي ونحو ذلك فيجزى^(٦) حق عن بنت لبون وجذع عن حقة ولا فرق بين أن يكون الذكر قيمته قيمة الأثني أو أقل وقد غلط ط^(٧) صاحب الوافي لما اشترط ذلك

(١) وما بين إحدى وتسعين الى مائة وعشرين ليس بوقص لأن الوقص ما بين الفريضتين وهذه فريضة أخرى اه يقال الوقص ثلاثة وثلاثين لأن الوقص ما بين الفريضتين فلا بد من أربع على التسعة والعشرين ذكر معناه في البصرة (٢) ولا الخنثى اه ظاهره ولو كان أنفع للفقراء (٣) لأن الأثني أفضل وكذا الخنثى قرز ولقطح فإن كان فيها خنثى أو كانت كلها خناثا نحو خمسة وعشرين خنثى قيل اشترى أثني ولا يجزىه الذكر وفيه نظر وقيل يجزى الذكر وقرره القاضي مهدي الحسوسة (٤) وهذا خاص في الابل قرز (٥) وينظر لو كانت موجودة في ملكه لكن خارج البريد هل يجزى ابن حولين عن بنت حول قيل يجزى فظاهر الاز خلافة وقرر المتوكل على الله ما في الاز الا أن يمله المصدق لمصلحة يراها جاز ما ذكر قرز (٥) ولو بعد (٥) قلنا لا قياس مع النص فإن لم يجد فابن لبون وهو ذكر وفي الفيت قلنا ترك القياس للنص وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن لم يجد بنت مخاض فابن لبون ذكر اه غيب قال في معالم السنن اما قال ذكرنا قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد ذكر الثلاث والسبع ولان فيه غرابة وأراد أن يقرر معرفته للمالك والمصدق ولو أمكنه شراء الأثني لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر شراءه عند عدمها اه يستأن (٦) ينظر هل يجزى ثني عن جذعة قلنا القياس يجزى اه مفتي والثني ما تم له خمسة أعوام اه مفتي (٧) فلو لم يجد حقا ونحوه هل يجزى ما كان أعلاه منه في السن أو لا فرق بين صغارها وكبارها اختار سيدنا عبد القادر التهايي جواز ذلك وتكون بالقيمة إذا عدم السن المتعين أخرج غيره بالقيمة (٨) المخطط أبو طالق الصغيرى ما نقله قال ط

﴿باب زكاة البقر﴾ (١) (ولا يجب شيء) من الزكاة (فيما دون ثلاثين من البقر) (٢) ومتى بلغت ثلاثين (و) يجب (فيها) (و) حول ذكر أو أنثى (ولو كانت البقر جواميس) (٣) وهي نوع من البقر * (نم ولا يزال الواجب فيها تبيع أو تبعة (إلى) أن تبلغ (أربعين و) (٤) متى بلغت أربعين وجب (فيها) مسنة وهي (ذات حولين * قيل كذلك) أي ذكر أو كان أو أنثى فالواجب في أربعين مسن أو مسنة على ما ذكره في اللع والشرح وقال في البيان (٥) مسنة ولم يذكر المسن قال في بعض حواشي الشرح لعل ذكر المسن غلط لأن الأخبار لم ترد إلا بذكر المسنة دون المسن ﴿قال عليه السلام﴾ قلنا ذات حولين اهتماماً بالأثني وتنبها على الاعتراض الوارد على الشرح ولا يزال الواجب ذات حولين (إلى) أن يبلغ (ستين و) (٦) متى بلغ عددها ستين وجب (فيها) تبيعان (٧) لكل واحد منهما حول ﴿قال عليه السلام﴾ أو تبيعتان لأن التبيع والتبعية بمنزلة واحدة ولا يزال الواجب تبيعين (إلى) أن يبلغ عددها (سبعين و) (٨) متى بلغ عددها سبعين وجب (فيها) تبيع ومسنة (٩) فالتبيع له حول والمسنة لها حولان ثم من بعد السبعين (١٠) في كل ثلاثين تبعة أو تبيع وفي كل أربعين مسنة (١١) أو مسن (١٢) ففي ثمانين مستتان وفي تسعين ثلاث تباع ثم كذلك (ومتى) كثر عددها (١٣) حتى (وجب) (١٤) تبيع و (١٥) مسان (١٦) فالمان

وهذا غلط على المذهب لأن الناسم ويحيى عليهما السلام ذكرا ابن لبون فقط ولم يعتبر القيمة (١) والاصل فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما أخذ من ثلاثين بقرة تبعة أو تبعة ومن كل أربعين مسنة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا شيء فيما دون ثلاثين من البقر (٢) البقر اسم جنس مسمى بذلك لأنه يقر الأرض أي يشقها ومنه قيل لعمد بن علي الباقر لأنه يقر العلم أي شقه ووسع فيه والله القائل يباقر العلم لاهل التقى * وخير من يمي على الأرجلي (٣) ولا شيء في بقر الوحش عند أئمة العرة خلاف ابن حنبل (٤) قال في الاختصار الجواميس لفظ فارسي معرب وهي بقر سود عظام لما قرون معكفة إلى رقابها وهي غزيرة اللبن قليلة السمن وليست وحشية (٥) الوقص تسعة (٦) بيان معوضة وقيل بيان السحاي (٧) الوقص تسعة عشر (٨) متى التبيع تبعا لأنه يبلغ أمه أولان قرنيه تبيع أذنيه اهستان (٩) الوقص تسع وبعد أن يبلغ سبعين لا يستقيم الوقص عشرا (١٠) وسُميت بذلك لتكامل أسنانها (١١) هذه العبارة توم الاستئناف وليس بمقصود وإنما المراد في كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تبيع بالإضافة إلى السبعين فافهم وهو صريح المثال فيما بعده اه شامي (١٢) وهل يجزي الذكرك من السن الأعلى إن لم يوجد الأدنى قياسا على الأقل قيل يجزي قرز وقيل لا يجزي (١٣) على قول القيسل والمذهب خلافه قرز (١٤) متى حيث كانت إذا أخرج مسنا وقت وكذا إذا أخرج التباع وقت وأما إذا كانت مائة وعشرا أو مائة وخمسين فلا بد من التباع والمان جميعا (١٥) أي أمكن (١٦) الواو هنا للتقسيم ولا يلزم فيه الجمع بل المعنى تبع أو مسان (١٧) وقال في البحر يجمع الاتبع للقرع إذا قصد بها

هي الواجبة عندنا لأنها أنفع للفقراء وقال شريح الساعى^(١) وصورة المسئلة أن تبلغ البقر مائة وعشرين فان الواجب فيها إما أربع تباع أو ثلاث مسان
 ﴿باب زكاة النعم﴾ (ولا يجب شيء) من الزكاة (فيما دون^(٢) أربعين من النعم
 و) متى بلغت أربعين وجب (فيها جذع^(٣)) (من صأن أو نهي) (من ممز) ذكر أو أنهي
 وإنما يجوز إخراج المزع من الصأن والعكس لأن لفظ النعم يعمها ولفظ الشاة يتناول واحدتها
 وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في كل أربعين من النعم شاة ولا يزال ذلك هو الواجب في
 الأربعين فصاعدا حتى ينتهي العدد (إلى مائة واحد^(٤) وعشرين و) متى بلغ العدد إلى ذلك
 وجب (فيها اثنتان) (أي شاتان) (إلى أن ينتهي العدد) إحدى ومائتين^(٥) و) متى بلغت ذلك

تقيم ومثله في الأثمار وذلك حيث يكون التبايع أفضل فيخرجها ولذا عدل عن عبارة الأثر اه أثمار
 واختاره الملقى (١) أعنى المصدق (٢) والحجة في زكاة النعم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من كان له
 أربعين من النعم لم يتركها إلا وضمه الله تعالى يوم القيامة في قاعٍ مقرر^(٦) مستوى فتدوسه بأرجلها وتنطحه
 بقرونها كلما قدأ ولها عاد عليه آخرها وكذلك التصاب من سائر المواشي (١) القروق الذي لا نبات فيه
 (٢) خير وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما كان من الخيلطين فأنهما يتراجعان بينهما بالسوية ذلك
 على أن للرجلين لو كان بينهما مائة شاة لأحدهما ريسها وللآخر ثلاثة أرباع أخذ المصدق منها شاة ورجع
 صاحب الأقل على صاحب الأكثر بقيمة ربع شاة لأنه لا صدقة عليه في حصته وعلى أنه لو كان بينهما
 مائة شاة لأحدهما ثلاثة أعماسها وللآخر بمحساها أخذ المصدق منها شاتين ورجع صاحب الأكثر على
 صاحب الأقل بقيمة خمس شاة وعلى هذا قس وهو نص الهادي إلى الحق عليه السلام اه شفاء (٥) فرع
 لو كان شريكاً بينهما مائة لواحد منهما خمساً والثاني ثلاثة أعماس وأخذ المصدق منها اثنتين عن كل
 واحد منهما ويضمن صاحب الخمسين قيمة خمس واحدة اه بيان وكذا لو كانت مائة وخمسين بين شريكين
 أثلاثاً أخذ المصدق منها اثنتين ويضمن صاحب الثلث لشريكه قيمة ثلث واحدة ولعله حيث استوت قيمتهما فان
 عين كل واحد ما أخرج عن نفسه ضمن صاحب الثلث ما زاد من قيمة ثلثي شاته على قيمة ثلث شاة صاحب
 الثلثين وان اختلفت القيمة ولم يكن كل واحد عن نفسه فقد استهلك من النصيبين ما اه بيان ولا يعتبر
 إذن الشريك حيث الإخراج إلى المصدق للخير وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم وما كان من خيلطين
 فأنهما يتراجعان بينهما بالسوية وهذا خاص في المصدق اه بيان وأما حيث الإخراج إلى التقير فلا بد من
 إذن الشريك اه بيان وقيل بل يجوز له الإخراج إلى التقير ويضمن لشريكه اه بيان قياساً على المصدق اه
 بستان (٤) وسعى جذع لأنه انجذع عن أمه أي انزل (٥) قال في الصحاح والجنح من الضأن والجنز
 ما دخل في السنة الثانية ومن البقر وذوي الحافر ما دخل في السنة الثالثة وأما معنى جذعاً لأنه لا سن له
 يلبث ولا يسقط وفي الشفاء الجنح من الابل ما تم له أربع سنين ودخل في الخامسة أصغيري والظاهر
 عدم الفرق فيها عدا الابل عندنا وسيأتى في باب الاضحية (٥) الوقص ثمانين (٦) الوقص تسعة وسبعين

وجب (فيها ثلاث) شيأة كما تقدم ذكر أو أنث ولا يزال الواجب ثلاثا حتى ينتهي العدد (إلى أربعائة^(١)) (و) متى بلغت أربعائة وجب (فيها أربع) شيأة كما تقدم (ثم) إذا زادت على أربعائة وكثرت وجب (في كل مائة شاة) ولا شيء فيما دون المائة في هذه الحالة (والعبرة بالأم^(٢)) فيما تولد^(٣)ين وحتى واهل^(٤) نحو أن تلقح العنز من الطي أو الوعل فإن العبرة^(٥) بالأم (في الزكاة^(٦)) ونحوها) كالأضحية والهدى ومثل ذلك الرق^(٧) والكتابة^(٨) والتديروفاذا كانت الأم أهلية وجبت الزكاة في أولادها وأجزى إخراج أولادها زكاة للأهليات وأجزت أضحية ونحو ذلك * وقال ش لا زكاة حتى يكون الابوان معاً أهليين (و) يعتبر في الشاة التي تخرج زكاة أو هدياً أن تكون (بسنة الأضحية^(٩)) فلا يجزى دون الجذع من الضأن ولا دون الشئ من المعز (قال عليه السلام) ولا يعتبر ذلك في البقر والابل كما تقدم (و) يعتبر (بالأب في) النسب^(١٠) لا بالأم في الآدميين فلو تزوج فاطمة أمة غير فاطمية فولدت ذكراً وعنت صلح

(١) الوقص هنا مائة وثمانية وتسعين وهو أكثر الأوقاص (٢) وهذا يعم جميع السوائم وكان القياس تأخيرها إلى الفصل العام اه حاشية مجرى (٣) وكذا في اعتبار السن كلو لقصت الشاة من تيس أجزأ الجذع المتولد منها وفي العكس الثاني (٤) ينظر لم لا يجعل أهل المذهب اقتضاء العدة ومعيير المرأة نقاساً بوضع ما ليس بخلفة آدمي مع قولهم العبرة بالأم في هذه الأحكام هل من فارق اه ح لي لفظاً قيل الفارق الإجماع على كونه خلفه آدمي وهذا اعتبار القاضي رحمه الله أنه يعتبر أن يكون النفس مصحفاً خلفه آدمي كما تقدم في موضعه وظاهر المذهب أن المعبر التخلق فقط قرز (٥) تلبيه وما تولد بين الحمار والفرس يسمى بشلا وبين الذئب والضبع يسمى ممماً فلا يلحق بأبهما في هذا اه ح ولهذا سمي بغلا وسمماً ولو ألحق بأبيه سمي حماراً أو بأمه سمي حصاناً أو فرساً وكذا لو ألحق السبع بأبيه سمي ذئباً ولو ألحق بأمه سمي ضبعاً اه غيث وما تولد بين الضبع والثاقه يسمى زرافة وهي في بلاد الحبشة ومثله في البحر (٦) وأما حل الأكل وطهارة الخارج فقيل يعتبر بالأم ولو كان على صورة ما لا يحمل من كلب أو نحوه وعن أصحاب يعتبر بما يأكله هذا المتولد فإن أكل مائاً كل الأنعام حل وإن أكل ما يأكله شبهه حرم اه ح لي لفظاً (٧) أي أنها تصير أم الولد بمحدث هذا الولد وإن كان غير خلفه آدمي قرز (٨) إلا ولد المتدور فيلحق بأبيه وكذا الثاني وولد الغالط قرز (٩) أي أن أولادها يدخلون في الحرية وكذلك أولاد المندبرة أحكامهم أحكامها (١٠) ولا يلزم أن يكون بصفة الأضحية اه ح لي لفظاً قرز (١١) فإن قلت ان النسب إلى الأب فكيف قلت اذا تزوج فاطمة فأنسبته إلى أمه فاطمة عليها السلام دون علي عليه السلام قلت النسبة إلى فاطمة نسبة تشريف وتعظيم لزمه الاختصاص وقد علم ان كل فاطمي علوي ولا عكس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في خير إلا الحسن والحسين فأنا أبوهما وعصيتهما (١٢) ينظر لو تزوج الفاطمي أمة فجاءت بنت هل مالكت الأمة أن يعطى البنت سل لعله يقال إذا أراد أن يعطى بالملك فلا حرج لأنه

اماما ^(١) **فصل** اعلم أن لهذه الثلاثة الاصناف شرطا يختص بها من بين سائر الاموال التي تركي وأحكاما أيضا يختص بها دون غيرها ولذلك أفرد عليه السلام لذكرها هذا الفصل بعد أن قد قدم الكلام على كل صنف ليكون هذا الفصل عاما لجميعها فتكمل بذلك الفائدة فقال (ويشترط في وجوب هذه الزكاة في هذه الانعام) الثلاثة ^(٢) (سوم أكثر ^(٣) الحول مع الطرفين ^(٤))

أقوى لا بالتزويج قرز ينظر ويحقق في هذه المسئلة فسيحان من أحاط بكل شيء علما وقيل ان المذهب جواز الوطء ^(١) بالملك وقرره المتوكل على الله لقوله تعالى وما ملكت أيمانكم وأما التزويج فعلى الخلاف في تزويج الفاطمية ^(٢) أما على قول من يمنع التزويج فالقياس عدم جواز الوطء بالملك لأن العلة كونها فاطمية ووجود هذه الصفة التي هي الرق لا يؤثر في الحل ^(٣) ويكون كفتوا ^(٤) فعلى هذا لو أسامها أحد عشر شهرا ثم علقها شهرا ثم أسامها مما بعد ذلك الشهر هل يبطل الحول الأول بكمالها ويستقبله من أول الثاني أو يلغى شهرا من أول الحول الأول قال في تعليق التصريح قال سيدنا يأتي على الخلاف في مسألة الزرع إذ الزرع في أول الحول ثلث نصاب وفي آخره نصف نصاب وفي أول الثاني نصف هل يضم الثلث إلى النصف فيسقط أو النصف إلى النصف فيجب وقد عرض هذا على سيدنا حسن فأقره ^(٥) وأما لو اشترى الخاض موضع السوم هل تكون مطوفا أو سائمة قرر الشامي إنها سائمة قرز ^(٦) والسوم أكلها بنفسها من نبات الأرض بغير عناية من صاحبها ولا غرامة اه تعليق مذاكرة وقد راسم وما يجب عليه لها من الشيع والتقدير المستحسن أو كذا إذا أكلت زرع النير فلا يقرب أنه لا زكاة لأجل الغرامة اه من خط الملقى وقيل يجب وان عص بفعله ذكره بعضهم لحصول السوم ^(٧) ولو كانت في يد غير مالكا فلو غصب السائمة غاصب ثم أسامها إلى آخر الحول وجبت زكاتها على مالكا متى قبضها خلاف بعض أصحابنا وان علقها الغاصب إلى آخر الحول ثم قبضها مالكا فقال بعض الناصرية تلزمه زكاتها وقال في الاختصار لا تلزمه وان غصب المملوفا ثم أسامها الغاصب حولا فلا زكاة فيها خلافا لبعض أصحابنا بلقطه وقال في الفيت فلو غصب الابل للملوفة غاصب وأسامها حولا وجب على المالك تركيتها على قولنا أن نية السوم ليس بشرط ويرجع بها على الغاصب لأنه غرم لحقه بسببه اه يان قلنا عبادة مصلقة بالمساك فلا ضمان على الغاصب ^(٨) وفي شرح الفتح إذا كل نصابها طرفي الحول فقط كما تقدم في قوله كل النصاب في ملكه طرفي الحول ما لم ينقطع فلو علف بعض النصاب أكثر وسط الحول ثم سامه آخر الحول منع جاء النصاب وجبت الزكاة لأنه لم ينقطع بالسكنية قرز ^(٩) فان استوى الرعى والطف لم يجب لأنه اجتمع موجب ومسقط والحكم للمسقط في حق الله تعالى بخلاف السقي بالسيح والمنسقي إذا استوى لأن لكل واحد من السقيين حكم اه زور معنى ^(١٠) وفي السائمة العاملة الخلاف قال في الشرح والمبع لا زكاة فيها ترجيحنا للمسقط الامام ي المذهب وحكاية في المجموع عن علي عليه السلام يجب الزكاة ترجيحنا للموجب ^(١١) ويعتبر كمال النصاب جميعه في الوقت الذي فيه السوم وأما الذي لا يعتبر فيه السوم وهو ما عدا الطرفين وأكثر الوسط فلا يشترط فيه شئ من النصاب ما لم ينقطع بالسكنية فلو بقى ثلثاه أو نحوها من أجل النصاب

فان لم تكن ساعة في طرفي الحول وأكثر وسطه لم تجب فيها الزكاة ^(١) والمذهب أن السوم لا يقتصر إلى النية ^(٢) وأشار في الشرح أن الراعي غير معتبر * قيل والمذهب أن اذن المالك بالسوم غير شرط (فن ابدل جنسا) سائما (بجنسه) ^(٣) فأسامة بنى تحويل سوم الثاني على حول الأول مثال ذلك أن يبيع غنما كانت ^(٤) ساعته عنده بنعم أخرى ثم يسم هذه الفهم التي هي غن غنمه فانه يبنى سوم الأخرى على سوم الأولى (والاستأنف التحويل) أى إذا ابدل الجنس بغير جنسه نحو أن يبدل غنما بقر أو إبل أو العكس أو يبدل بإبل معلوفة بساعة ^(٥) فانه يستأنف التحويل للبدل ولا يبنى (وانما يؤخذ الوسط) من المواشى لا أفضلها ولا أشرها ولا يأخذ أيضا إلا (غير الميبس) ^(٦) وقد ذكر من الخيار سبع ^(٧) ومن الشرارست أما السبع فهي الحزرة والشافع ^(٨) والرياء والأكولة والقادم والماخض وطروقة الفحل قال في الانتصار الحزرة ما يكثر لحظ صاحبها اليها ائجابا بها * والشافع قيل السمينة * وقيل التي في بطنها ولد ويتبعها ولد لأنها

كفى كما لو بقي بقية من الثقلين اه ح لى (٩) وحد الطرفين الذى لا يعيش الحيوان إلا به وقيل ثلاثة أيام في كل طرف وقيل ولو يوما وقيل ولو ساعة قرز (١) عبارة الشرح أصرح من عبارة الأز وهو أولى (٢) لكن يقال لم أوجبتم في التجارة النية لانه اه ح لى والجواب أن السوم في الأنعام لا معنى له سواء أطلقها تأكل من الكلاء مثلا وإذا لم يكن سوى هذا الوجه الواحد لم يقتصر إلى نية بخلاف السلة المشتراة فانها تؤخذ تارة ليراجع بها وقد تؤخذ ليشتفع بها في الاستهلاك ونحوه ويؤخذ للقتية ومع اختلاف وجوه الاتفاق واختلاف جهات الارادة لا يمتاز الوجه الذى تجب فيه الزكاة لأجله في المال من الوجه الذى لا تجب فيه إلا بالنية فافترقا والله أعلم ذكره ض حسين بن حاس رضوان الله عليه (٣) ولا بد أن يقول بت متى هذه بهذه بعقد واحد (٤) وقد دخل هذا تحت قوله وحول البدل حول مبدله اه وقد جذفه في الأثمار (٥) بعقد واحد والاستأنف أو تقدم الشراء على البائع قرز (٥) لا فرق قرز (٦) والمراد الذى ينقص القيمة لا كميوب الضحايا قرز (٧) فأما الميبس لمرض أو نحوه فانه لا يجزئ ولو كانت قيمته زائدة لأجل من وقيل تجزئ في زكاة الغنمية إذا لم تنقص قيمته عن قيمة غير الميبس اه غيث وقيل ورد الدليل فيقر حيث ورد قلنصوص بسبب لا يجزئ ولو لم تنقص قيمته وغير المنصوص (١) يجزئ ان لم ينقص القيمة وقرز (١) عليه اه متفق وهو الشراء فقط قرز (٧) أما الخيار فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم لماذا أياك وكرائم أموالهم وأما الشرار فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذ المصدق خلا ولا هرا ولا ذات عور اه غيث ولقوله تعالى ولا تيمسوا الخبيث منه تنفقون (٨) وقد جمعا بعضهم وهو السيد صارم الدين

الحزرة الشافع الربا لصاحبها * لم يستحقها من المال صديق * ولم يبيع قدامها وما خضت ولا الأكولة هذا القول بتحقيق * فهاك متى التي نصوا وسابها * طروقة الفحل لا يبدوك تدقيق (٩) وأما الشرار فقد جمعا قول الشاعر جرباء هتاء عجفاء ورابها * مكسورة القرن ثم الفحل شرار

شفعت^(١) نفسها أو شفعت^(٢) ولها الأول بالآخر والباحدية العهد بالتاج قلبها غزير والأكولة بضم الهزة السمينه التي أعدت للأكل والماخض الحامل وطروقة الفحل ما لم يتبين حملها لأن الغالب على البهائم الحمل مع طرق الفحل والتقدم هي التي تقدم في المشرح والمراح^(٣) وأما الشرار* فقال في الكفاي هي الجر باءو البها^(٤) ومكسورة القرن^(٥) قيل ح وكذا المعضا المريضة^(٦) وأما الفحل فذكر في الشرح ومعال السن أنه من الشرار وعده في الانتصار^(٧) ومهذبش من الخيار* قال مولانا عليه السلام ولا يختص بهذا الحكم النعم بل يم المواشي وإن لم يذكره أهل المذهب إلا في زكاة النعم* قال ولهذا أخرناه في الأزهار وجعلنا مع الأحكام العامة للمواشي (ويجوز) للمالك إخراج (الجنس)^(٨) والأفضل^(٩) مع إمكان العين^(١٠) في صورتين جميعاً مثال إخراج الجنس أن يجب عليه بنت مخاض وهي موجودة في إبله فانه لا يجب عليه إخراج هذه الموجودة في إبله بعينها بل يجوز أن يشتري بنت مخاض أخرى ويخرجها وأما الأفضل فثاله أن يجب عليه بنت مخاض وهي موجودة في إبله فيخرج بنت لبون فان ذلك جائز بل أفضل (و) اذا وجب على المالك سن ليس بموجود في ملكه وإنما يجد غيره جازله إخراج (الموجود)^(١١) في

ثم المريضة هذه غير مجزية • عن الزكاة فلا يترك شرار

(١) بالسمن على القول الأول (٢) على القول الثاني (٣) في الغالب (ه) على سبيل الاستمرار في غير المعز (٤) ذاهية الاسنان لكبر لا تغير ذلك فيجوز قرز اه يان من الاضحية (ه) قال في الحفيظ اذا قصبت القيمة والا أجزت (ه) الذي تحله الحياة اه يان (٦) والورداء والمبياء اه ح لي معنى قرز (٧) الصحيح أنه إن كان في وقت الانزا من الشرار وإن كان في غير وقت الانزا فمن الخيار ومعناه في ح (٨) أي مثله (٩) ولو غير سائمة قرز (١٠) قيل ح وقد دخل قول أهل المذهب أن اختلاط الثفل بالقرض لا يضر اه زهور قال ابن مظفر في الكواكب والأقرب أن قوله هذا ضعيف لأنه إذا أخرج بنت لبون صارت كلها فرضاً مثل الواجب الخير اه كب اذا أخرج أحدهما أجزأ عن الآخر والله أعلم ولأن هذه زيادة صفة لازمة لزيادة قدر فيجزئ وقتها اه يان معنى وللخير ما معناه ذلك الواجب في إبله فان تطوعت خيراً أجره الله وقبلنا اه بستان (١١) وهل يجوز إخراج القيمة مع عدم ذلك السن ووجود أعلى أو أدنى قال عليه السلام الأقرب للمذهب أنها لا تجزئ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذ الحب من الحب والشا من الشا اه تجري لفظاً فان عدت جميعاً لم تجز القيمة الا مع عدمها في الناحية قرز يعني وإلا فالواجب عليه أن يشتري السن الواجب عليه حيث هو موجود في الناحية لكن لو عدم السن الواجب في الناحية فيجب عليه أن يشتري أعلى أو أدنى والله أعلم (ه) أو بمثله قرز إذ لا يصح عليه الإخراج الموجود ولا تجزئ القيمة مع وجود السن الأعلى أو الأدنى بل يجب الإخراج مع التراد والخيار الى المالك اه ح لي لفظاً

ملكه^(١) عن ذلك السن الذي ليس بموجود على جهة القيمة^(٢) سواء كان الموجود أعلى أم أدنى (ويترادف^(٣) الفضل) أي إذا كان الموجود أفضل رد المصدق أو الفقير قدر ذلك الفضل وإن كان دون زاد المالك عليه حتى يفي مثال ذلك أن يجب على المالك بنت مخاض ولا يجد في ابنة بنت لبون فإنه يخرجها ويرد له المصدق الفضل وهو ما بين قيمتها وقيمة^(٤) بنت مخاض وهكذا لو كان الواجب عليه بنت لبون ولا يجد في ملكه الابنة مخاض أو حقة فإنه يخرج بنت المخاض ويوفي عليها حتى تفي بقيمة بنت لبون أو يخرج الحقة ويأخذ الفضل وهو ما بين قيمتها وقيمة بنت لبون وظاهر ما في اللمع أن المالك غير في إخراج الاعلى أو الأدنى وقال في الانتصار في ذلك وجهان أحدهما أن الخيار للمالك والثاني للساعي والمذهب في تقدير الفضل بين السنين يرجع فيه إلى تقويم المقومين^(٥) * وقال شيبين كل سنين عشرون درهما^(٦) أو شاتان وعن زيد بن علي عليه السلام بين كل سنين شاة أو عشرة دوا^(٧) (ولا يجب شيء^(٨)) من الزكاة (في الأوقاص^(٩)) والأوقاص جمع وقص بفتح الواو والقاف والوقص^(١٠) هو ما بين الفريضتين من

(١) ولو بعد قرز وقيل في البريد (٢) ولا يجزئ مالا يتم له سنة وإن جبره إذ لم يرد تقديره في الزكاة (٣) هذا في الأبل والبقر قرز وأما في الغنم فلا تراد فيها اه بجر التراد إنما هو في البقر بين التبيعة والمسننة وفي الأبل بين الاسنان المنصوبة فأما لو وجب عليه مسنة فأخرج أكبر منها لعدمها فإنه لا تراد وكذا في الأبل سواء سواه اه ماص قرز (٤) ينظر هل تصح أن تصرف إلى الفقير نصف شاة ونصف أخرى ومثله ربع وربع وربع اه من خط سيدنا محمد بن صلاح الفلكني قيل لا يجزئ ذلك لأنه إنما صح صرف المشاع في المواشي حيث لم يكن على المزكي إلا ذلك القدر المعروف اه من إمامه سيدنا علي قرز (٥) وهل يجزئ أن يصرف من بنت لبون بقدر بنت المخاض وينبغي الزائد في ملكه سهل قيل يجزئ على القول بصحة صرف المشاع وقد ذكر معناه في اللمع اه في قرز (٦) وأما لو كانت السن الواجبة موجودة في ملكه فليس له أن يخرج السن الأعلى أو الأدنى ويطلب الترادف قال في الآثار تجزئ الأعلى إن رضي الفقير بالترادف وأما الأدنى فلا تجزئ إلا مع العدم ولو رضي الفقير اه آثار معنى قرز (٧) ينظر لو لم ترد قيمة بنت لبون على قيمة بنت مخاض لسكونها من الخيار أو نحوه هل تجزئ بلا ترادف لسهل كذلك ويكون من ثمرة الخلاف بين من اعتبر التقويم وغيره وقيل ما بين القيمتين من الوسط من كل واحد من السنين ويكون متبرعا بالخيار من الأدنى (٨) في البقر والغنم والأبل (٩) في البقر والأبل وقيل في الأبل فقط وأما غيرها فالقيمة (١٠) في الأبل والبقر لا في غيرها فالقيمة اثنا (١١) إجماعا لخبر معاذ عرضت على أهل اليمن أن يعطوني فيما بين الخمسين والستين وبين الستين والسبعين فلم أجد أخذه وسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هي الأوقاص لاصدقة فيها اه أزهار (١٢) وقيل يسمى الشقي في الأبل

الابل والبقر والغنم (ولا يتعلق بها^(١) الوجوب) أى لا يتعلق الوجوب بالاقصص بل بالنصاب فقط ذكره الاخوان لمنهجه يحيى عليه السلام وهو قول ح واحد قولى ش وقوله الاخير أن الوجوب يتعلق بالنصاب والوقص جميعا * وبه قال محمد وزفر وفائدة الخلاف لو تلتفت واحدة من ست ابل بعد^(٢) الحول وقبل إمكان الأداء فنحن نأمله لا يسقط من الزكاة بحساب التالف بل تجب شاة كاملة فى الباقي وعند شاة الاسدس^(٣) وعلى هذا فقص^(٤) (و) يجب (فى الصغار^(٥))

وفى البقر وقصا وفى الغنم عفواً (١) حجنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى خمس من الابل شاة وليس فى الزائد شىء حتى يبلغ عشرةا وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى كل أربعين من الغنم شاة وليس فى الزائد شىء حتى يبلغ مائة واحدى وعشرين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى ثلاثين من البقر تبع أو تبعية وليس فى الزائد شىء حتى يبلغ أربعين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم هى الاقص لا صدقة فيها وخجنتهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فتعلقت بالجميع (*) وفيها الخلاف مع الخلف (٢) لافرق بين إمكان الأداء وبه على القول بأن الواجب لا يتعلق بالوقص وإنما يفرق الحال بينهما لو كان التالف من النصاب اه صميرى (٣) وإن كان بعد إمكان الأداء لم تنقص عنهم من الشاة شىء (٤) وأما لو تلتفت واحدة من خمس ابل بعد الحول وقبل إمكان الأداء فنحن أبى ط يجب أربعة أمماس شاة وعندم بالله لا شىء وكذا لو تلتفت من أربعين من الابل عشرون بعد الحول وقبل إمكان الأداء لزم عند عهد نصف بنت لبون وعندم بالله وأبى ح أربع شاة فقط لأن إمكان الأداء شرط فى الوجوب عندم بالله وعند أبى ط والقاسم والمنهجه أنه يلزم عشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بنت لبون وذلك خمسة امتساع بنت لبون اه نجوى وعند أبى ح تجب بنت لبون لأنه يوجب الزكاة فى الباقي والتالف لا ينقلها إلى الذمة اه بيان (٥) الذى فى شرح التحرير لم بالله على أصل المادى عليه السلام ان هذا للمواشى كلها لكنه فى الغنم يستمر فى العمل به فيها وفى الابل فى خمس وعشرين وإذا بلغت ستا وثلاثين فبنت لبون لأن زيادة السن فى المخرج كزيادة العدد فكما أن الواجب فى مائة واحدى وعشرين من صغار الغنم اثنتان كذلك فى ست وثلاثين من صغار الابل ابنة لبون وكذا فى صغار البقر فى ثلاثين صغيرة وفى أربعين مسنة ووجه ما ذكره ظاهر وقصده صحيح منه (*) ولا فرق بين صغار الابل والبقر والغنم على ظاهر الكتاب وذكر بعض المتأخرين أن هذا خاص فى صغار الغنم فقط وفى أول نصاب (١) الابل والبقر وظاهر التذكرة والنيث وح الاظهار وغيره الاطلاق وقال إمامنا ذلك فى الغنم خاصة لا فى غيرها اه ح فصح وهذا هو الأولى فأمل إذ لا يستقيم أن يقال فى ست وثلاثين فصيلاً أحدها مع النص أن فيها بنت لبون أو يخرج أحدها عن خمس وعشرين وبوفى ست وثلاثين بالقصة (١) خمس وعشرين من الابل وثلاثين من البقر وما عدا ذلك فليس مجزئ (*) وكذا الشراير والصعاف والذكور من الابل إذا اهرت عن الإناث اه بيران قرز

من المواشي (أحدها^(١)) يعني صغيرة (إذا فردت) عن الكبار في الملك هذا مذهبا • وقال زيد بن علي وح لا زكاة في الصغار إذا افردن • نعم فالأمر إذا كان منها واحدة من الكبار فقال في الروضة عن المذاكرين أنها لا تجزي الصغيرة بل يخرج الكبيرة • قال في البيان إن لم تكن مما استثنى ولاخير بين أن يخرجها^(٢) وبين أن يشتري غير مستثناة • وقيل ع^(٣) يؤخذ الوسط فإن لم يوجد أخذ المصدق الأعلى والأدنى ويترادان الفضل وذلك كأن تكون السخلة بعشرة^(٤) والشاة ثلاثين أخذ المصدق الشاة ورد عشرة أو السخلة وأخذ عشرة • وقال السيدح إن لم يوجد وسط بل أعلى وأدنى أخذ من الأعلى^(٥)

﴿باب زكاة ما أخرجت الأرض﴾ تجب الزكاة (في نصاب فصاعدا) بما أخرجت الأرض إذا (ضم احصاده الحول) يعني إذا كان هذا النصاب أحصا في حول واحد ولو كان دفعات من موضع أو مواضع متقاربة أو متباعدة وجبت فيه الزكاة فالأمر لو لم يضم احصاده الحول لم تجب فيه الزكاة فالعبرة بالحصاد عندنا • وقال ش يعتبر أن يكون البذر في حول واحد ولا عبرة بالحصاد • تنبيه • أما لزروع^(٦) في أول الحول ثلث نصاب وفي آخره نصف وفي أول الحول الثاني نصف • فقال ص بالله والأمر على بن الحسين أنه يضم^(٧) النصف الأول إلى الثلث فتسقط الزكاة • وقال في البيان ابن معروف^(٨) والسيدح بل يضم النصف إلى النصف فتجب الزكاة (و) النصاب (هو من الكيل خمسة^(٩)) أو سق الوسق (بفتح الواو وهو) مستون صاعا^(١٠)

(١) واستوت فلو تفاضلت أخرج من الوسط اه ح لى لفظاً (٢) إن كانت من الخيار وإن كانت من الشرار اشترى مجزى (٣) لعل المراد إذا كان مع الصغار كبار كثيرة أخذ بالوسط (٤) الذي في الفيت قيل ع ويشترى الوسط الخ من دون وواعطف (٥) يعني يشتري اه غيث (٦) والوسط بعشرين وصدى (٧) لفظة من ساقطة في الفيت (٨) ولو حطبا أو حشيشا ذكره القاضي عامر وهو ظاهر الكتاب وقال أبو جعفر لا زكاة فيهما بالاجماع والمراد إذا نبتا لكن الخطب أجناس فلا تجب حتى يكون كل جنس نصابا وكذا الحشيش ونحوه ونصابه بالقيمة قرز (٩) الأولى حمص (١٠) يقال لو زرع نصفاً في أول الحول ثم نصفاً في آخره ثم ثلثين في أول الحول الثاني فهو واجب بكل حال لكن يجب ضم ثلثين إلى النصف لأنه أتبع اه حيث وهو يقال بعد أن حصل النصف الآخر قد وجبت الزكاة ولا حاجة إلى انتظار الثلثين اعتباراً بالأتبع اه شامى (١١) قلنا نصاب جمعه الحول فوجبت فيه قرز (١٢) قلت وهو قوى اعتباراً بالأتبع اه غيث (١٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا زكاة في شيء مما أخرجت الأرض حتى يبلغ خمسة أوسق (١٤) قال النووي معناه الصاع الذي لا يختلف أربع حفنات بكف الرجل الذي ليس بعظيم السكين ولا صغيرها إذ ليس كل مكان يجد فيه صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجرت ذلك فوجده صاعاً قرز

واختلف في تقدير الصاع بماذا يكون أوزنا أم (كيلا) ^(١) فالذي نص عليه الهادي عليه السلام في الأحكام ورواه عن جده القاسم أن الاعتبار بالكيل وعن الناصر عليه السلام * قال وزنت صاع ^(٢) النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته ستمائة وأربعين درهماً من الحنطة * وقال زيد بن علي هو خمسة أرطال وثالث بالكوفي ^(٣) قيل ع الرطل مائة وعشرون درهماً فيكون كقول الناصر وفي الزوائد وشرح الأبانة الرطل مائة وثلاثون درهماً فيكون ستمائة وثلاثة وتسعين وثلاثاً وقال الناصر يعتبر النصاب في البر والشعير والتمر والزبيب لا فيما عداها ^(٤) * وقال زيد بن علي وأبو عبد الله الداعي ^(٥) وح أن الزكاة تجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره (و) النصاب (من غيره) أي من غير المكيل مما أخرجت الأرض هو (ما) يبلغ

واخير ذلك في شهر شوال سنة أربعة وستين ومائة وألف مع حضور جماعة من أهل العلم فوجدوا الأربع الحفئات نصف تين قدح ووزن ذلك الصاع يبلغ ثلاثة أرطال وثلاث أواق الرطل ستة عشر أوقية يأتي القدح إحدى وخمسين رطل تحقيقاً والله أعلم اه من املاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى قرز (٥) اعلم أن النصاب من الحب كل زبدى ثلاثة أزبود وتين وهو يأتي صنفاً في ستة عشر قدحاً كل قدح ستة أصواع كل صاع ثلاثة أرطال كل رطل ستة عشر أوقية ونصف كل أوقية عشر فقال كل قفة ستة عشر قيراطاً كل قيراط أربع شعيرات وهذا التقدير من زمن عهد بasha اه من املاء السيد العلامة نور الدين الملقى رحمه الله تعالى اه واختر عهد في سنة أربعة وستين ومائة وألف فقرر ثمانية عشر قدحاً ونصفاً وربعا وبالميزان القدح أحد وخمسين رطلا الرطل ستة عشر أوقية اه سيدنا حسن رحمه الله قرز (١) مسألة يعتبر في كون الشيء مكيلاً أو غير مكيل بالعادة في بلد اه بيان بلفظه قرز (٥) وهذا حيث عرف صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حيث جهل في جهاتنا فيرجعون إلى الوزن للضرورة اهنا اه ح أمار (٥) فائدة لو حصل للزراع مثلاً ثمر من جهتين عادة إحداهما الكيل والأخرى الوزن وكل واحد على انفراد دون نصاب ولو كانا مكيلين أو موزونين كانا نصاباً ماذا يكون سل قيل إنه لا يجب عليه العشر (١) في هذه الصورة كما هو ظاهر الكتاب وقرره الشامي والملقى يقال لو كان يكال ويوزن في جهة واحدة ولا غالب بماذا يعتبر سل قيل قياس ما تقدم ويجب التقويم بما يجب معه ان تقدير بما يجب معه الزكاة وعن الثاني لا شيء (١) لعله يقال يكون نصابه بالقيمة لأن كلاماً يمكن نصابه بالقيمة وهنا تنظر كيله كله مع كونه زكوى يجب ضم بعضه إلى بعض فيكون نصابه بالقيمة وهو قياس ما تقدم في قوله ويجب التقويم بما يجب معه (٥) رسلا من غير هز ولا رزم (٢) يعني حيث الصاع (٢) قال مولانا عليه السلام وفائدة الخلاف تظهر حيث يقدر أنه كيل خمسة أوسق بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يجيء وزن الصاع إلا دون القدر الذي روى أنه وزنه فمن قدره بالوزن لم يوجب الزكاة ومن قدره بالكيل أوجبها والعكس حيث نقص الكيل دون الوزن اه غيث (٤) يعني فلا يعتبر بل يجب في القليل والكثير (٥) قوله صلى الله عليه وآله وسلم فيها أسقت الخضراء وأبليت الغبراء العشر وحجة أهل المذهب قوله صلى الله عليه وآله وسلم

(قيمه نصاب^(١) نقد) وهو مائتا درم أو عشرون مثقالاً * وقال ش لا تجب الزكاة فيما أخرجت الأرض إلا فيما يثبت^(٢) ويدخر^(٣) فتي بلغ ما أخرجت الأرض النصاب المقدر وجب فيه (عشره) أي جزء من عشرة أجزاء ويجب إخراج المشر من المال (قبل إخراج المؤن) التي أنفقها في القيام بالزراعة نحو حفر بئر أو غنم دلو أو نحوهما^(٤) فيقدم إخراج الزكاة من رأس المال ولا يحتسب^(٥) بما أخرج في المؤن^(٦) (وإن لم يذخر^(٧)) أي ولو نبت بنفسه ولم يزرعه زارع فإنه يجب فيه المشر على مالكه وسواء نبت في أرضه أو أرض غيره أو في مباح وعليه الأجرة لملك النير بعد المطالبة وفيما قبلها احتمالان * قال عليه السلام * الأظهر عدم الوجوب

ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة وهذا خبر خاص والأول عام والمخاص أولى من العام (١) مسألة ويجب أيضاً في الحطب والحشيش والقصب الفارس إذا ملكت قبل قطعها خلاف الناصر وم بالله وأني ح وكذا في سائر الأشجار المملوكة إذا قطع من الجنس الواحد في حول واحد ما قيمته نصاب اه يان (٢) وهذا إذا كان لا أنتت الأرض قيمة يوم الحصاد فاما إذا لم يكن له قيمة يوم الحصاد لم تجب فيه الزكاة ولو كان ذا قيمة من بعد قرز (٣) ينظر لو كان الاقل صالحا للقطع ولم يقطع ثم طلت الزكاة وسلت ثم في السنة الثانية طلت زكاته ولم يقطع هل تجب أم لا قال في البيان والاقل فإنه يجب عليه المشر ولو قبل قطعه فإذا أخرج زكاته قبل قطعه فإنه لا يلزمه بعد ذلك شيء ولو كثرت خشبه وزادت فروعه وأما إذا قدره المخاص نصاباً ولم يخرج زكاته وقت المخاص وبقي خشبه حتى زادت وجبت فيه يوم الإخراج لأنها باقية في عينه تنمو بنموه وهو غير من الإخراج من العين أو القيمة اه من املاء المتوكل على الله رحمه الله قرز (٤) قال في النيث إذا كان الغنم لا يصلح للزبيب فنصابه بالقيمة كالحضرات وأما الذي يصلح زيباً فإن تركه المالك وزيبه كان نصابه بالكيل قولاً واحداً وإن لم يزيه بل اتضع به وطبا فالذي في الأحكام ومحضه الاخوان أن نصابه بالقيمة اه الذي في النيث عن الأحكام أنه يقدر بالكيل وفي البيان ما لفظه ومن كان يزيد أكله أو يسه بعد إدراكه فقال في الأحكام وم بالله وأبو ط يعتبر نصابه بالمخاص والتقدير إذا يس هل يأتي قدر نصاب كيلاً أم لا وقال في المنتخب يعتبر بالقيمة اه يان بلفظه (٥) وإنما قدرنا نصابه بما تدرم لأنه مال لا نصاب له في نفسه فقدر بما يمين كأموال التجارة اه زهور وبرهان (٦) فرع فلو كانت هذه القيم وقت الإدراك ثم زادت من بعد إلى وقت التلف اعتبر بالقيمة وقت الإدراك لكمال النصاب وبروز التلف لأجل ضمان ما وجب اه يان (٧) في بلد المال لا في بلد المالك (٨) خرجت الحيلة (٩) خرجت الحضرات (١٠) أجرة البقر ودائس وحاصد (١١) صوابه ويحتسب (١٢) يعني أنها تجب الزكاة من الجميع قبل أن يخرج مؤنته ومعنى الاحتساب أن لا يركي إلا ما فضل عن إخراج المؤن وهذا قول الامام القاسم ابن علي الباني وإدريس بن علي التهاوي رواه عنهما الفقيه ي (١٣) نحو أن يحمله السيل (١٤) وهل يستحق البقاء أم لا ينظر قيل يستحق (١٥) بأجرة المثل ذكره في تعليق الفقيه س وقال السيد أحمد

(أو) إذا (لم يزد) الحاصل من الزرع (على بذر قد زكى^(١)) فإن الزكاة تجب فيه نحو أن يزرع أرضاً فيحصل له منها طعام فيخرج منه العشر وي طرح الباقي بذراً فلم يحصل منه إلا قدر البذر الذي طرح فإنه يجب عليه أن يخرج عشره أيضاً إذا كان ذلك يأتي نصاباً^(٢) فصاعداً (أو) إذا وجد المسلم^(٣) زرعاً مباحاً فيحوزه^(٤) قبل أن يبلغ حد الحصاد ثم (أحصده) في ملكه (بعد حوزة^(٥) من) مكان (مباح) فإنه يلزمه العشر^(٦) ذكره أبو مضر^(٧) قال مولانا عليه السلام

الشامى وسيدنا عامر لا يستحق البقاء وللمالك أن يأمره بالقطع أو يضرب عليه ما شاء (١) فإن قلعه مالكة فلا أرض لأنه غير متدد وقرز لعله لا أرض لما حصل من النقص بنفس الزرع لا يرفعه فهو مباشر وإن لم يحد فيه اه شامى والمختار الأول كما يأتي في الشفعة كلام التقيده اه سيدنا حسن رحمه الله (٢) وكان بذره لا يتساع به قال في حلى وإلا فلما لك الأرض كما سيأتي اه بخلاف ما لو حمل السيل تراب رجل إلى أرض غيره فانه يلزم صاحب التراب رفعه إذ لا حد له ينتهي إليه (وسئل الامام) عز الدين رضوان الله عليه ما مذهبكم في العشرات هل يجب اخراج العشر فيها في القليل والكثير أو لا بد من كمال النصاب فليجواب أن مذهبنا في العشرات اشراط النصاب لكن لا ينبغي أن يفتى به العوام لوجوه ثلاثة الأول أنهم كاللتر من المذهب القائل بوجوده في القليل والكثير بائنين على أن ذلك هو الواجب وأهل المذهب يقولون الجاهل كالمتجهد فصار ذلك مذهباً لهم وثانيها لو أقرأ بذلك أدى إلى إضاعة الحقوق والزكوات لأنهم لا يحسبون حساب ما يحصل في السنة من أولها إلى آخرها ولا يظنون ذلك ولا يحصل منهم افراز الزكاة قبل إخراج المؤن وحسب جميع ما حصل قبل إخراجها بل يعلم من عادتهم أنهم لا يتدبون بما يفوت في المؤن وما يهملونه قبل دياسة الثمر وثالثها أن الناس قد غلب عليهم التساهل في غير الزكاة وحقوق الله هذا واجب الخمس قد صار فريضة ملبية وغيره وقد اختلطت المكاسب وتجاوز الناس في أدبائهم وقل تورعهم وتكاسبهم ومواربهم ومعاملتهم فلو لا كان منهم من يؤخذ زكاته كرها لكان لنا أخذها من القليل ولو لم يقل بوجوبها فيه بنية التظمين وأما من سلبها طوعاً فلنا أخذها منه وإن فرضنا أن لاحق عليه من حيث أنه يرى الوجوب وإن سلم طامعاً عتقاراً وهذا حكم أكثر الناس اه من جواباته عليه السلام (١) أو لم يرك قرز (٢) أو دونه ويضم إلى ما يوفيه في ذلك الحلول اه تجري قرز (٣) لأجل وجوب الزكاة (٤) وينظر بماذا ملك قبل يكون بتملك الأرض من بناء أو خندق أو غيرها قرز (٥) سواء حاز قبل الحصاد أم بعده (٦) والخمس يوم غنمه ويخرج الخمس (٧) قيمة لأنها تضره القيمة اه مفتي قرز وقيل ليس له إخراج القيمة لأنه يجب من العين (٢) ولله أن يقيم بقدر الخمس لأن في ذلك ضرراً بل يكون مشابهاً اه عامر (٢) كالخمس لورود الدليل بذلك بخلاف أموال التجارة (١) فإن لم يخرج الخمس حتى حصده فليخس باقي فيه فيخرج الخمس من الرأس ويترك الباقي إن كان نصاباً اه شامى والمختار أنه إذا بقي حتى أحصده فانه يخرج خمس قيمته التي قد وجبت وقت حوزته والعشر بعد الحصد القياس أن يخرج من عين الزرع ما قيمته خمس الكل ليكون العين غير متعذرة اه شامى والمختار كلام المفتي الأول

وهو القوى عندنا * وقال ضف انه يجب فيه الخس مطلقاً كالركاز^(١) عند م بالله والهادي
وهكذا ذكره ص بالله والحقيني وفي شرح أبي مضر عن ض زيد انه لا يجب فيه شيء مطلقاً^(٢)
عند م كالصيد وأما إذا تحوز به بعد أن قد أحصد * قال مولانا عليه السلام فالأقرب أنه يلزمه
الخس^(٣) كالخشب والحشيش عند الهدوية هذا إذا نبت في مباح فلما إذا نبت في مملوك^(٤) كان
لرب المكان^(٥) ولم يكن لغيره أن يتحوز * واعلم أن الزرع لا يكون باحاً إلا حيث يكون البذر^(٦)
مما يتسامح به في المادة^(٧) والا كان لب البذر إن عرف وإلا فليت المال (الا) الذي يسقيه
(المسني فنصفه) أي الواجب فيه نصف العشر^(٨) (فان اختلف) سقى الزرع فتارة يسقى بالسواني^(٩)
وتارة بالمطر أو التهر (فخسب المؤنة^(١٠)) أي فزكاته تنقسم بحسب المؤنة وهي الترامفة فان نقصت
غرامة المسني لأجل السيع^(١١) نصفاً أخرج من نصف الزرع نصف العشر^(١٢) ومن النصف الآخر
العشر وهكذا ان التيس هل هو النصف أو أقل^(١٣) أو أكثر^(١٤) وكذا يسقط عندنا إذا كان أحد
السقيين دون الآخر وعرف وروى في الشرح عن الأخوين وحوش انه لا يسقط بل العبرة^(١٥)
بالغلبة فان كان الأغلب السيع ونحوه^(١٦) وجب العشر في الجميع وان كان الأغلب المسني وجب
نصف العشر في الجميع وعن بعض احش انه لا يسقط أيضاً بل العبرة بما كانت عليه الأرض

(١) الأولى أن يكون كالخشيش اه كب (٢) سواء حازه قبل الحصاد أم لا (٣) ولا عشر عليه قرز (٤)
وعليه الزكاة ولا خمس عليه لأنه من فوائد أرضه (٥) بعد أن يفعل فيه ما يوجب الملك (٦) فان التيس هل
كان مما يتسامح به أو لا فالأصل بقاء الملك فيكون لب البذر إن عرف والا يعرف فليت المال قرز (٧)
أو تركه ما لكمة رغبة قرز (٨) لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما سقت السماء أو سقت الانهار
العشر وما نبتت العري نصف العشر (٩) والسواني والدوالي والخطارات عبارة عن الحيوان الذي
يزرع به الماء من البور سواء كان الحيوان الساني توراً أو حماراً أو جملاً والخطارات ما يخطر بذنه
يميناً وشمالاً عند جذب الماء من الحيوانات المذكورات لكن أكثر ما يستعمل بذلك الابل اه دوازي
(قال في المصباح) في خطر بالحاء والطاء خطر من باب ضرب وقعد وخطر البعير بذنه خطراً بفتح حين
إذا حركه اه بلفظه (١٠) والعبرة عندنا بالمؤنة لا بالأوراد ولا بالمدة ولا بالنفع (١١) هو الماء الجاري
وهو التهر (١٢) قال في الشرح بلا خلاف (١٣) هذا إذا التيس بين الثلاثة وأما إذا التيس هل أقل أو
أكثر فالأصل الثلثة (١٤) فتصان إذ لا يخصص (١٥) وشبهه بالسوم وبالسوم وبالسوم إذا اخطأ بالقرع
(١٦) المستبلة وهو الذي يشرب به وروى من دون أن يسقى اه ح زهور وفي الآثار والعري وهو الذي
يسقى قبل زرعه * التري بفتح حين وهو منسوب ماسق من التخل سحاً ويقال هو العذي وقال الجوهري
التري الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر اه مصباح

من قبل * فإن كانت عاذتها تسقى بالمسنى فنصف العشر والافالعشر^(١) ويعنى^(٢) عن اليسير) وهو الذى لا يعتد به في زيادة المؤنة^(٣) على ما ذكره في اللع * قال مولانا عليه السلام وأقرب ما يقدر به نصف العشر لأنه قد عفى عنه في المناينة فيما بين العبيد وكذا فيما بين العبد وربّه فلو سقيت الأرض سبيحا حتى لم يغم عليها الا نصف العشر ما كان يغم لو سقيت مسنى فيجب فيها العشر ويعنى عن تلك المؤنة اليسيرة (ويجوز خرص الرحاب^(٤)) كالنعب والتمر ولا يجوز خرصه الا (بمصلحه^(٥)) حتى لا يبقى في التمر بلع^(٦) ولا في النعب حصرم^(٧) فتي كان كذلك جاز خرصه^(٨) عندنا وقال ح^(٩) لا يجوز الخرص لأنه رمى بالوم^(١٠) (و) كذلك

(١) أما لو اشترى الماء فقال الفقيه يوسف يجب فيه العشر يعنى فيما شرى من التمر اه بستان قرز وقال الفقيه حاتم نصف العشر وكذا عن بعض أصحابه بستان وقيل العبرة فيما شراه بأصله إن كان مسنى فنصف العشر وإن كان غيلا فالعشر (٢) لزوما وسقوطا قرز (٣) عبارة الاثمار ويجوز خرص ثمر وعدل عن عبارة الأثمار في قوله رطب لأنه إما يضم الراء وتفتح الطاء المهمة فذلك يختص بالتمر ولا وجه له وإما يفتح الراء وسكون الطاء فلا يهام لفظها وعدم تحديد معناها إذا أدخل فيه ما ليس مقصودا اه ح أثمار (٤) وكذا الزرع وفي اليسان (مسئلة) ويجوز أخذ العشر مما وجب فيه بالخرص الخ قيل وإذا أخرج الزكاة من النعب والزرع في سنه جاز عملا بالنظر ومثله في كب وقواه التوكل على الله رحمه الله قرز (٥) للامام ورب المال (٦) وهل يجوز للامام الخرص إذا كره المالك الظاهر أنه يجوز إلا أن يحصل على المالك ضرر بدخول الخارص إذا لا وجوب عليه في تلك الحال وهل يجوز طلب التعجيل منه لما خرص عليه أم لا قال في النيث لا يجوز مع الاكراه وقيل يجوز قرز (٧) فان قيل ما الفرق بين هذا وبين البيع انه اعتبر هنا أن يعطى الكل وفي البيع إذا أراد أن يبيع اعتبر أن يعطى الأكثر (الجواب) أن المقصود هنا السكيل وفي البيع المقصود الاتضاع (٨) لتحقيق هذا المراد بالصلاح هنا وفي البيع صلاحه للاكل (٩) في المصباح البلع ثمر النخل مادام أخضر قريبا إلى الاستدارة إلى أن يلفظ التوى وهو كالحصرم في النعب الواحدة بلعة فإذا أخذ في الطول والتلون إلى الحمرة والبصرة فهو بسر فإذا خلص لونه وتكامل اطرابه فهو الزهو (١٠) الحمضة وفي اصطلاح اليمن يسمى الكعب (٧) لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه حامل أهل خير على أن يكون عليهم نصف النسلة في أراضيهم فلما كان وقت الثمرة بعث اليهم عبد الله بن رواحة ليخرص الثمرة فخرصها عليهم فقالوا يا ابن رواحة أكرت علينا فقال إن شئتم فلكم وضئتم نصيب المسلمين وإن شئتم فلى وضئتم نصيبكم فقالوا هذا هو الحق به قامت السموات . وروى أن عبد الله بن رواحة خرص عليهم أربعين ألف وسق فكان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها عشرين ألف وسقى اه ح بحر من باب المساقاة ولم يخرص عليهم إلا مرة واحدة ثم قتل في غزوة مؤتمره رحمه الله (٨) كلام ح يستقيم إذا أخذ العشر بالخرص وأما الخرص بلوغ النصاب فمن أصله الوجوب في القليل والكثير اه بستان (٩) قلنا عمل بالنظر

(ما يخرج دفعات^(١)) ولا يمكن حبس أوله على آخره كالقضب^(٢) فإنه يجوز خرصه عندنا (فيجبل عنه^(٣)) أي وإذا خرصه الخارص فقلب في ظنه أنه يكمل نصاباً جاز تمجيل الزكاة في الحال فيأخذ زكاة الصب والنمر قبل نيسه وزكاة القضب حيث غلب في ظن الخارص أنه يحصل منه في دفعاته من أول الحول إلى آخر ما قيمته مائتا درم (والعبرة بالانكشاف) فإن انكشف أن الحاصل فوق ما خرصه الخارص وجب على رب المال إخراج الزكاة عن جميع المال إن لم يكن قد أخرج شيئاً وإن كان قد أخرج زكي ذلك الزائد وإن انكشف أن الحاصل دون النصاب وجب على الإمام أو المصدق رد ما قبضه وإن لم يشترط الرد^(٤) وأما الفقير فلا يلزمه الرد إلا إذا شرط عليه^(٥) • تنبيه • وفائدة الخرص انتفاع المالك والفقير وصيانة المال أما انتفاع المالك فلا أنه لا يجوز له تفويت المال حتى يخرج زكاته فإذا أراد الانتفاع

بأرضه بحر ولا قياس مع النص وقد فعل صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أرض خيبر (١) كالقطن والحناء والقضب والباذنجان اه هاشم بحر (٢) كل دفعة بقيمتها (٣) بعد صلاحه (٤) والسكرات والليم والورد والعصفور (٥) فإن قيل إنما أخرج في أول دفعة فهو غير واجب فإذا جاء آخر الحول أسقط عن الواجب وما ليس بواجب لا يسقط الواجب قال سيدنا يسقط بطريق الانكشاف اه تذكرة (٦) يعني يخرج عن الدفعة الأخيرة منها ويخرج منها أيضاً عن الدفعات (٧) وعلى حسب التقويم فكل دفعة بقيمتها يوم التلف مثاله إذا حصل له في الدفعة الأولى مائة حزمة من القضب قيمتها أربعون درهما وحصل في الدفعة الثانية مائة حزمة قيمتها في وقتها ستون درهما وحصل في الدفعة الثالثة مائة حزمة قيمتها في وقتها إلى وقت التلف مائة درم فإنه يخرج عنها أي عن الأخيرة عشر حزم منها وعن الثانية حيث القيمة ستون سناً وعن الأولى حيث القيمة أربعون أربع حزم اه رياض (٨) الذي قرر للمذهب أنه يجب إخراج ثلاثين حزمة أو قيمتها مع التلف لأن المجموع كالشيء الواحد وهو ظاهر الأظهار قرز (٩) يعني عن هذه الدفعة لأن الدفعات المستقبلية إذا لم يجبل عن مشر قبل إدراكه ويكون المنجبل عن الخرص إما زيباً أو تمراً أو حباً مما يجد من العين أو تسجل عن الخرص عتياً أو رطباً اه ح لي لفظاً وقرز ويسمى تمجيلاً بالنظر إلى أنه لا يجب إلا بعد معرفة كونه نصاباً (١٠) إلا الوصي والولي كما سيأتي اه بحر قرز (١١) عن الحاضر والماضي قرز (١٢) ما بقي معها ويضمنان ما اتلفاه أو تلف بتخريط منهما وأما ما تلف بشيء بتخريط فلا يضمنان وإن تلف بتخريط خطأ أو نسياناً أو صرفاً في مستحقته فقال في البيان يضمنان من بيت المال (١٣) وقيل ف يضمنان كذلك إن أخذاه قهراً لا ما أخذاه برضا أربابه لأنهم سلبوهما عليه اه برهان (١٤) يعني الإمام إذا تلف عليه وأما المصدق فيضمن من ماله إذا كان بأجرة اه هيل قرز (١٥) ولا يقال هذا تملك ملق على شرط وسبيله سبيل ما لو قال صرفت اليك إن دخلت الدار ونحو ذلك لأن ذلك شرط حالي كأنه قال إن كانت الزكاة واجبة على فيه في الحال اه رياض (١٦) مع البقاء ومع التلف انجى أو قرط قرز (١٧) أو جرى

بالنصب أو الترفي حال رطوبته فخرسه وأخرج زكاته أن قدره نصاباً أو لم يخرج أن قدره دون
نصاب جازله الارتفاع حينئذ ولا حرج وأما ارتفاع الفقير فظاهر لما يحصل من التجميل وأما
صيانة المال ^(١) فلا نه إذا تركه حتى يصلح وميز العشر ^(٢) كثر تردد الفقير إلى ذلك المزدول ^(٣)
فلا تحصل الصيانة ^(٤) للأرض وزادص بالله وش على هذه القوائد الثلاث فلهذا رابعة ^(٥) وهي
تضمن المالك للزكاة إن تلف المال والمذهب خلاف ذلك وهو أنه لا يضمن ^(٦) وعندنا أنه
يكفي خاوص واحد ^(٧) من أهل الخبرة والمعرفة بمقادير ما يخرج من بحيث يعرف أن الكرم
الذي ينظر فيه أو النخل يبلغ غنائه إذا صار زيباً أو رطبه إذا صار تمرًا خمسة أوسق وإذا
التبس على الخاوص الأمر جعل النقصان في حق الله تعالى • قال في البيان ^(٨) ويجب أن يكون
الخاوص من أهل الديانة والمعرفة ^(٩) (ويجب) اخراج زكاة ما أنبتت الأرض (من العين) ^(١٠)

عرف إذ هو كالمطوق به قرز (١) في تفسير الصيانة فيما ذكره نظر ولعل تفسير الصيانة يكون بأنه
إذا خرصه بعد صلاحه جاز أن يخرج قدر هذا العشر القدر من غيره ما يجب فيه العشر ما جمعه الحول في
ملكه أو على قول من يقول يجوز اخراج القيمة مع وجود العين حينئذ يحصل صيانة المال من تردد
الفقير إليه لأنه لا واجب عليه لأنه قد أخرج عنه هذا في غالب غنائه أو أوع وتكميل ومثله في شرح
الدويد على الأزهار وقيل المراد بالصيانة أن لا يبق الثمر المذكور على الشجر وهو المراد بالضرر المذكور
اه شامى قرز (٢) زيباً وفي حاشية البحر بمكيال أو ميزان وأما الصلاح فلا بد منه (٣) والمراد الذي يسجل
وفي حاشية الذي لم يسجل أى يعمد ويداس ولم يسجل (٤) لأن الإنسان يصون ملكه الخاص ولا يصون
المشترك مثله لأن من طبع البشر التحفظ بالخاص والتهاون بالمشترك اه طامر (٥) كعبد الله بن راحة
في خير أحد قولي ش بل عدلان كقتويم الجزاء للصبي قلنا لا قياس مع النص اه بحر وإذا اختلف
الخاوصان سل التواوي يوقف حتى يتبين والمذهب أنه يقبل قول من قال أنه نصاب عملاً بما يجب معه
وقبل يقبل قول من قال أن الزكاة تسقط لأن الله أسمع الفرماء إذ قد اجتمع في حق الله تعالى موجب
وهسقط فالحكم للسقط اه عيسى دغقان (٦) إلا بعد إمكان الأداء (٧) وجه تضمينه إليه عنده أنه
يجعل الخاوص بأمر الامام كطالبتة وكذلك يضمن ما نقص عن النصاب لأجل يسه عنده بخلافها
إذا خلى عن الطلب والخاوص قائم لا يضمن عنده إلا إذا تكاملت شروطه فتقتل إلى ذمته عنده كما تقدم
والانتقال إلى الذمة قائمته أنه لا يمنع الزكاة وأما الضمان فلا يضمن عنده إلا بعد مطالبة أو مضى حول آخر (٨)
ولو امرأة أو عبد قرز (٩) وتنب أن يترك الامام لرب المال ثلثاً أو ربعاً من الزكاة يصرفها لعملة صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو الذي كان عليه عمال الهادي عليه السلام ذكر معنى هذا في البحر وكذا في تحريمه (٩)
ويحلف احتياطاً (١٠) عبارة التصح ويخرج من عين كل جلس جمه الملك فيخرج عن كل جلس جمه
الحول من أي ذلك الجنس ومن أي جهة وعن المتضمن من المتأخر والعكس إذا جمعه الملك اه ح فصق قرز

أي من عين المال الذي يزكى يخرجها مما جمعه الحول^(١) وهذا هو الصحيح وقيل من أن المراد بالعين أن يخرجها مما جمعه الموج^(٢) قال عليه السلام وإذا لم يقصد ما ذكرنا فیه بعد (ثم) إذا تمذر الاخراج من العين أخرج من (الجنس)^(٣) نحو أن تلتف طعام شعير بعد إمكان الأداة فإن المالك يخرج من جنس ذلك التالف فيخرج من شعير آخر بقدر الواجب عليه (ثم) إذا تمذرت عليه العين^(٤) والجنس^(٥) مما بأن لا يجدهما^(٦) في ملكك جاز إخراج (القيمة) وعن زيد بن علي والناصر وم بالله أن القيمة تجزى مع إمكان العين ويعتبر بالقيمة (حال الصرف)^(٧) أي يوم الاخراج ولا عبرة بالقيمة يوم وجوب الزكاة (ولا يكمل جنس بجنس)^(٨) أي إذا حصل للزراع دون نصاب من جنس كالبر ودون نصاب من جنس آخر كالشعير وإذا ضم هذا إلى هذا كل خمسة أو سق فإنه لا يلزمه الضم والتزكية وكذلك في سائر الاجناس المختلفة

(*) والفرق بين الانعام والطعام الدليل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الأربعين من الفتم شاة ولم يفرق بين أن يكون من الفتم أو من غيرها وقال فيها أنهنت الأرض وسقت السناء العشر وعشر الشيء منه اه نجرى (*) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما أخذ الحب من الحب وقال تعالى وما أخرجت لكم من الأرض اه صبيترى (*) ويجب استئذائها بما لا يبيح فرز (*) وتجب في الرهن بعد الحول فيبطل بالشياخ الطاريء كالمتقدم وتقدم على الدين لتعلقها بالعين اه بخر (١) مع الاستواء أو أخرج الاعلى (٢) والمراد بالموج الذي يسقى من ساقية واحدة وماء واحد (٣) يعني في غير القضب ونحوه فإنه إذا تمذر الاخراج من العين أخرج من القيمة لأن القيمة لا يضمن بمثل اه كب (*) فإن لم يجد إلا دون أخرج منه ويكون على جهة القيمة اه مفتى ولعله يفهم احتجاج التيت وقطعه الثالث إذا كان إخراج الموجود على جهة القيمة فهل يجوز أن يخرج من أي مال كان (١) هنا لا في حق الآدمي فتجب القيمة من الدرهم والدنانير فينظر ما الفرق اه ح لى وقيل هذا على أصل م بالله في النصب اه ن وقيل الفرق أن الزكاة شرعت لنفع الفقير وسد خلته وما يحصلان بأى مال دفع إليه بخلاف دفع القيمة فعلى دفع الشجار وهولا يحصل بغير التقدير ولأن الدرهم والدنانير قد جعلتا ممنا لجميع الاشياء اه ن (١) كالفطرة فيها بأى (٢) في ماسكه (٣) في المليل فرز (٤) يقال بان لا يجد العين في ملكه ولا الجنس في الناحية وهي عند المريد وعند ط المليل فرز وقيل تجزى القيمة حيث لا يجدها في الناحية اه بهران (٥) إن قلنا التسليم في المثل لا في القيمة قيمته يوم التلف اه فتح وكب معنى إلا أن يكون مضمونا من قبل فبأوفر القيم من التبض إلى التلف اه شكادى ومثله في ح لى وقطع ما لم ترد القيمة قبل زيادة مضمونة فبأوفر القيم فرز (٨) قيل وكذا ما كان زكاته نصف العشر فلا يضم إلى ما زكاته العشر وقيل يضم كما قالوا فإن اختلف فحسب القوثة فرز (*) وأما التقليل من البر والشعير فإن حصلنا نصابا وجب عليه تركيتهما من غيرهما وإن ظن أن أحدهما أكثر وجب تركية النصاب منهما ويكون من جلسته كتمذر الاخراج من جميعها اه لى (*) بخلاف

وأما العلس في الاتصار ظاهر المذهب أنه جنس برأسه غير البر^(١) فلا يضم اليه^(٢) * وهذا قول ص بالله * وقال ش^(٣) هو نوع من البر فيضم اليه منسلا وهكذا عن الشيخ عطية . وقيل بل يضم الى البر بقشره (ويعتبر) نصاب (التمر بفضله^(٤)) فإذا بلغ التمر مع فضله وهي نواه خمسة أوسق وجب فيه العشر ولو كان اذا ميزت الفضلة عنه نقص عن النصاب (وكذلك الآرز) يعتبر نصابه بقشره فتى كل مع قشره خمسة أوسق وجب فيه العشر (الآرز^(٥)) أن يخرج الآرز^(٦) (في الفطرة^(٧) والكفارة) فانه في هذين لا يعتبر بقشره بل يخرج الصاع منسلا^(٨) (وفي العلس^(٩) خلاف) هل يعتبر النصاب بقشره أو منسلا فن قال إنه جنس برأسه غير البر اعتبره بقشره كالآرز ومن قال إنه نوع من البر اختلفوا فالش يعتبر ضمه الى البر منسلا * وقيل بل يضم الى البر بقشره كما تقدم (وفي الذرة^(١٠) والعصفر ونحوهما) كالشمش^(١١)

النوع قرز (١) والسلت برأسه فلا يضم إلى غيره لأنه اكتسب من تركيب الشبيهين الاثنين طبعاً افرده به فصار أصلاً مستقلاً برأسه وقيل شعر فيضم اليه لأنه بارد وقيل حنطة لأنه مثله لونا وملاسة اه منهاج النوى وشرحه أنما احتاج بلفظها (٢) والسلت بالضم الشعر أو ضرب منه اه قاموس بلفظه (٣) وأنه يعتبر في الزكاة والفطرة بقشره واختاره إمامنا وأنه يخالف البر في الصفة (٤) والمالة والحكم اه شرح فتح وقواه من المشايخ الذماري والسحولي والمبل وفي البحر وفي باب البرويات ويجوز بيع البر بالعلس منسلا متفاضلا إذ هما جنسان في الأصح وعن الشكايدي أنهم يفتقون في الفطرة والكفارة أنه يعتبر منسلا وقيل على الخلاف (٥) أما العفة أما البر فكل حبة في كنه والعلس اثنين في كنه والمالة كون العلس حار لين والبر حار يابس والحكم لو حلف لا ت كل البر فأ كل العلس لم يحنث (٦) واختاره من المشايخ المفتي والجرجي واختاره ابن بهران وفي الصحاح والقاموس هو نوع من البر (٧) وكذلك اللوز قرز فان ميز فجنائية ويضمن من الجنس قرز (٨) ولو في الفطرة قرز (٩) وهذا الاستثناء انما هو في الآرز دون التمر ولهذا فصلناه عن التمر (١٠) والعلس قرز (١١) وكذا العلس ذكره الأمير الحسن أنه لا يجزئ إلا منسلا ومثله في سحولي ويخرج صاها قرز (١٢) فان قلت لما وجه اعتباره بقشره في الزكاة وفي الفطرة والكفارة منسلا وما وجه الفرق ولم لا يلزم مثل ذلك في التمر قلت وجه الفرق قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الفطرة ما يأكله المزكون وقوله تعالى في الكفارة من أوسط ما نعلمون أهليكم ولا شك أن قشر الآرز مما لا يأكله المزكون ويطلعون أهليهم ولما لم يقيد في الزكاة بمثل ذلك لم يعتبره وإنما لم يلزم مثل ذلك في الفطرة والكفارة لأنه لا يمكن تخليصه من فضله إلا بحكسه وفي ذلك حرج ومن ثمة وقع الاجماع على اعتباره بفضله اه غيث (١٣) ولا يجزئ في الكفارة منه إلا صاها منسلا بخلاف البر فيجزئ منه كفارة نصف صاع كما يأتي اه حلى لفظا (١٤) وسواد الذرة منها وهو الجصدي لاسواد الشعر وهو السخرب فانه لا قيمة له وفي كب بالقيمة وهو الصحيح قرز (١٥) البرقوق في عرفنا (١٦) والغوخ

والدوم ^(١) (ثلاثة أجناس) تلزم الزكاة في كل واحد من هذه الأجناس إذا كل نصاباً فالأجناس التي في الذرة هي الحب ونصابه خمسة أوسق والحماط ^(٢) ونصابه كذلك والقصب ونصابه بالقيمة مائتا ^(٣) درم وأجناس العصفور زهره ونصابه بالقيمة وجبه ونصابه بالكيل وأصوله ونصابها بالقيمة وأجناس المشمش ^(٤) لحمه ونواحه ونصابهما ^(٥) بالقيمة وتوهمه ^(٦) ونصابه بالكيل والدوم ^(٧) كالمشمش (ويشترط ^(٨)) في وجوب الزكاة فيما نبتت الأرض حضور وقت (الحصاد) في الملك بحيث لا يبقى في المنب حصرم ^(٩) ولا في الرطب بلع ^(١٠) ولا في الزرع خضير ^(١١) إلا ما لا يعتد بمثله في عادة الزراع ^(١٢) (فلا تجب) الزكاة (قبله) أي قبل

(١) وهو تمر السدر ويسمى التبق (٢) الأولى بالقيمة كالتين اه كب ون قرز (٣) والشرف منه وإن لم يفصل فإن فصل قوم وحده لأنه يكون بعد الانفصال جنس وحده قرز وقيل قوى ولو فصل فإنه يضم إلى القصب اه مفتى والشرف ورق الذرة (٤) والبن جنسين (٥) قشره جنس والعصا في جنس لأنه لا ينتفع به إلا بعد الفصل بخلاف التمر قال المفتي وهذا هو الذي مشينا عليه في التدريس ويعتبر نصاب البن بالكيل وهو خمسة أوسق كاتهم (٦) ونصاب القشر بالقيمة فلا تجب الزكاة في البن إلا إذا بلغ خمسة أوسق ولا في القشر إلا إذا بلغ قيمة نصاب قد قرز (٧) أن كان يكال وإن كان يوزن فنصابه بالقيمة قرز (٨) قيل بعد الفصل وقبله جنس واحد اه عامر لكن يقال قد لزمت الزكاة قبله لما وجه السقوط بعد الفصل لعله يتصور حيث النصاب دفعات ولم يأت الدفعة الأخيرة إلا وقد استهلك الدفعة الأولى (٩) قال في البيان يعتبر نصابها بالقيمة في الكل في اللحم والتوهم النوى وهوله وكذا في الخوخ وأما الدوم فقال في شرح الآثار ما لفظه وأما التبق فيعتبر نصابه بالكيل فيدخل فيه لبه ونواه وفي بعض الحواشي لعل كلام الأزهاري والشرح محمول على أنه باع واستغنى أو مندور بأحدهما أو أكل لحمه قبل بلوغ الحصاد لفظ البيان ولا يجب في الخوخ والمشمش إلا زكاة واحدة لأنهما يقومان بما فيها من النوى وما فيه فإن بلغ نصاباً أخرج عشر الكل وإن لم يبلغ فلا شيء (١٠) أي لبه (١١) أي التبق (١٢) يقال هو سبب وليس بشرط لأن الحصاد سبب بدليل أنه لا يصبح التحصيل قبله ولو كان شرطاً لصح ولعله يجوز اه مفتى (١٣) وما انتفع به قبل إدراكه كالضعيف وقبل طيب المنب والرطب فهو ما يؤكل في أول طيبه فلا شيء فيه ذكره في حواشي الأداة والفقهاء وهو ظاهر التذكرة اه كب ولفظ التبع (تنبيه) قال ص بالله والسيد ح ما أخذ من الزرع قبل حصاده وجبت فيه الزكاة إذا بلغت قيمته مائتي درم قال السيد ح فان فاد (١٤) خمسة أوسق زكاة بالقيمة قلنا أما إذا كان ذلك بعد أن قد حضر الحصاد فلا إشكال (١٥) وأما إذا كان قبل الحصاد فلا يلزم الزرع شيء كالأوباعه قبل الحصاد على الخلاف المتقدم لأنه أخذ ذلك قبل وجوب الزكاة (١٦) فاد الضعيف عرفنا يقال فاد كنن قال في القاموس فاد الخبز كنن جعله في الملة واللحم في النار شواء (١٧) يعني في وجوب الزكاة لأنها نجس بالقيمة فليس كذلك اه ع قرز (١٨) ويكره الصراب ليلا اه هداية قال المرادى في المناهي نهى عن الحصاد في الليل وجد التخيل بالليل وأما ما يجز من التخيل بالليل للأكل والحاجة فلا بأس به اه هامش هداية (١٩) سواد (٢٠) بفتح الخاء (٢١) وهو الذي لا يؤخر

حضور^(١) وقت الحصاد (وأن يع بنباب^(٢)) من الدراهم لأن الوجوب إنما يتعلق بحالة الحصاد* وقيل ح بل إذا يع بنباب وجب على البائع الزكاة كالمضراوات ووجب على المشتري زكاة الزرع إذا أحصده عنده* قال مولانا عليه السلام وكلام الفقيه ح فيه نظر^(٣) لأن حضور وقت الحصاد شرط في وجوب الزكاة في المضراوات كما هو شرط في غيرها فلا تلزم فيه زكاة حتى يحصد عنده ولا في المضراوات حتى تصلح (وتضمن^(٤)) الزكاة (بعده) أى بعد الاحصاد يضمن المالك (و) المتصرف^(٥) في جميعه^(٦) (أى في جميع ذلك الزرع (أو) في (بعض) منه قد (تعين لها)

الحصاد لأجله قرز (١) ما لم يقصد البيع وقت البذر قرز (٢) منقول من خط صفي الدين أحمد بن صالح ابن أبي الرجال ما لفظه لزوع رجل اللطف فباعه من آخر بمائتي درهم مثلاً زكاة البائع فإذا استبداه المشتري حتى حصده عنده وجب عليه زكاة الحب وزكاة ما زاد عنده في اللطف هكذا في الدياج وظاهره للمذهب انتهى قال في تعليق ابن أبي التجم ومن اشترى زرعاً وهو يقل الخ قال سيدنا يجب على البائع اخراج العشر إذا بلغت قيمة المبيع مائة درهم والعملة أنه انقضى مما أخرجته الأرض بما قيمته ما كان درهم فوجب فيه الزكاة فأما المشتري فالواجب عليه عشر الزرع إذا استحصده في ملكه وكان نصاباً كما ذكر والنظر في زيادة هذا اللطف فيقال فيه والله أعلم أنه إذا بلغ زيادته مائتي درهم وجبت عليه الزكاة مثله أن يشتري بمائتي درهم ثم يبلغ قيمته أربع مائة فتجب عليه عشر مائة درهم ولو اشتراه بمائة درهم لم يجب على البائع العشر وعلى الجملة فإن لم يبلغ إلا مائتي درهم لم يجب العشر على واحد منهما لأنه لم يخرج عند أحدهما ما قيمته مائة درهم قلنا من طلقه رحمه الله وهو محمد بن عبد الله بن حمزة بن أبي التجم (٣) بالنظر إلى البائع وأما المشتري فيجب عليه العشر قرز (٤) ضمان أمانة عند أبي ط وعده الامكان ضمان غصب قرز (٥) فرع لو طاحت الزوجة أو غيرها ما لم يخرج عشرة وخبرت منه وأكل منه الغير ضمننت للفقراء وكذا لو كان الآكل للغي لا الفقير لأنه مصرفه في هذه الحال ثم إن سبق المالك بإخراج العشر برأت ذمة الزوجة والآكل لأن أصل الوجوب عليه فإذا سقط عنه سقط عن غيره وإن سبقت المرأة بالضمان للفقراء برئت منه هي والآكل لا المالك أن لم يأذن لها بالضمان وإن سبق الآكل بالضمان للفقراء برىء لا المرأة ولا المالك لأن حقوق الله تعالى تكرور إذا كان باذن المالك أه يان قرز (٥) وكلام أهل المذهب مبني على أنها لا يجب في كل جزء ولهذا اشتراطوا أن يتصرف في الجميع أو بعض تعين بها وهي لا تضمن إلا بلف التمسعة الأغشار لا بصين المالك وعزله اه تكيل قرز (٥) سواء كان التصرف قبل امكان الأداء أو بعده بشرط أن يمكن الأداء حسب تصرفه قبله لا لو تلف المال قبل امكان الأداء فلا شيء اه ح ل (٥) ولا بد في ضمان المتصرف أن يتصرف في جميع ما يبد من العين وهو ماضٍ حصده الحول وإلا فلا ضمان عندنا اه ح ل لفظاً (٥) ولو كافر لأنه تصرف في حق الغير وم الفقراء فهو من قبيل ضمان الجنابة لا من القرب المنوعة من الكفار والله أعلم اه شامى قرز (٥) سواء تصرف باذن المالك أم لا (٥) ويرجع على المالك أن أوهمه بالاخراج لأنه غرم لحقه بسببه قرز (٦) وهذا عام في

أى للزكاة وذلك بأن يكون قد تلف^(١) تسعة أجزاء من المال وبقي الجزء العاشر أو بعضه فإنه قد تعين للزكاة وتصرفه بأن ينقله من مكان إلى مكان وإنما يضمن القابض (إن لم يخرج^(٢) المالك) الزكاة فإن أخرجها المالك سقط الضمان^(٣) عن القابض ولا يبرأ المالك باخراج^(٤) القابض إلا أن يخرج بأمره^(٥) أو إلى الامام أو المصدق^(٦) ولا يبرأ القابض^(٧) بالرد إلى المالك إلا على القول^(٨) بأن الناصب الثاني يبرأ بالرد إلى الناصب الأول قوله أو بعض تعين لها معنى فلو قبض مالم يتعين للزكاة لم يضمن ذكره م بالله وحكى عن ص بالله أيضاً وقال أبو مضر بل يضمن حصّة ما قبضه (ومن مات بعده^(٩)) أى بعد الحصاد (وأمكن الأداء قدمت) الزكاة (على كفته ودينه المستغرق^(١٠)) بلجميع تركته فأما لو مات بعد حضور وقت الحصاد

جميع الزكوات (١) حساً أو حكماً قرز (٢) ويستبرأ في ذلك بالظن فإذا حصل له ظن الإخراج كفى وإن وجب على المتصرف الإخراج اهـ على لفظ (٣) صوابه إن لم تسقط على المالك اهـ (٤) فإن قيل ما وجه سقوطه عن القابض وقد ذكرنا وجوب تعدد الضمان على القابض حيث صارت العين المفصولة لله تعالى فهل لازم أن تعدد الضمان كافى الغصب فلا يسقط عن القابض باخراج المالك قلت الفرق بينهما أن العين المفصولة إذا التبس مالكها انفصلت عنه وصارت لله تعالى بعد أن كانت لعين وإنزكاة هنا من أصلها للفقراء فهي أشبه بالعين المفصولة التي لم يلبس مالكها بل معروف فإن حكماً بأنه يبرأ القابض بمصيرها إلى مستحقها من أحدم ولا تعدد الضمان إلا بعد الاستهلاك في تعدد الضمان بتعدد المتصرف اهـ غيث (٥) فإن أخرج العين إلى الفقير برئت ذمته وضمن للمالك وإن أخرج من ماله فلا رجوع له على المالك خلاف الفقيه ح لى قرز (٥) وعلم بأنه وكيل قرز (٦) مع غيبة المالك أو المتعذر ويتوبها عن الزكاة وقيل ولو حاضر قرز (٥) مع عليهما (٧) ولا يبري (٨) بل بصرف إلى غير الامام أو المصدق إلا أن يصرف بأذن المالك وحيث لم يأن له المالك فإنه يجب عليه استفادة العين من يده بما لا يحجب به ثم يصرفها إلى الامام أو المصدق أو إلى الفقير بأذن المالك (٩) وظاهر الكتاب لا فرق وهو المختار أنه يبرأ قرز ولفظ البيان وإذا أخرج القابض غير ما وجب عليه أوضاعه بريء هو منه لا المالك إلا إذا كان بذاته أو دفعت إلى الامام والمصدق قيل ح إذا علم بذلك لأجل التنية اهـ ن لفظ (٨) فأما لو كان المعروف حاله في العادة أنه يخرج الزكاة فلا ضمان على القابض إذا رداليه ولو لم يخرجها من يده بل قد برىء بالرداليه قولاً واحداً اهـ غيث بلفظه وظاهر الاز خلافة قرز (٩) هذا يوم أنه إذا مات قبل إمكان الأداء جاز تكفينه منها وفيه مناقضة لما تقدم وهى قبله كالوديعة أى قبل طلبها والمعلوم أن الوديعة قبل طلبها لا يجوز تكفين الوديعة منها وإنما يستقيم على قول م أن إمكان الأداء شرط في الوجوب اهـ ح آثار (٩) فإن مات أو عليه خراج أو معاملة فهل يقدم على كفته أم لا (الجواب) أن الخراج كالدين فلا تقدم على الكفن والمعاملة كالزكاة فتقدم على الدين (٩) عبارة الفتح ومن مات بعد وجوبها وهى أولى لتوافق ما تقدم وكلام الاز مني على الاتفاق بين السبدين وإلا فقد تقدم قول أبى ط صريح والصريح أولى من القوم (١٠) مسئلة من كثرت عليه

وقبل إمكان الأداء * قليل لا زكاة عليه ولا على ورثته عندهم بالله لأنه مات قبل الوجوب والورثة وقع الحصاد في غير ملكهم وأما على قول ط فإن الزكاة تجب على الميت لأن إمكان الأداء ليس بشرط في الوجوب (والعسل^(١)) الحاصل (من الملك) تجب فيه الزكاة لا الحاصل من المباح ففيه الخمس كما سيأتي وكذا لو كان النحل غير مملوك ووضع العسل في مكان مملوك ففيه الخمس^(٢) أيضاً * نعم ونصاب العسل وزكاته (كقوم المشر) فلي هذا نصابه ما قيمته مائتا درهم^(٣) والواجب فيه المشر عندنا ولو كان النحل يأكل من شجر السنن وعن الفقيه إذا أكل من شجر السنن ففيه نصف المشر * قال مولانا عليه السلام * وفيه نظر^(٤) * وقال ك وش لا شيء في العسل وعند الناصر أن الواجب فيه الخمس سواء أخذ من ملك أو من مباح * قال مولانا عليه السلام * وقد دخل في صوم كل من أن زكاته تجب من العين ثم الجنس ثم القيمة * قال ض زيد والعسل يجوز أن يكون من ذوات الأمثال لأنه يقل فيه التفاوت * قيل ع يعني إذا لم يكن فيه كرم يستد به وإلا كان من ذوات القيم * قيل س وقوم العسل بالمائتين^(٥) يكون بشمعه فلوا فرد الشمع^(٦) لم يجب فيه شيء * قال مولانا عليه السلام والأقرب

الواجبات حتى استغرقت ماله لم يمنع جواز الأكل من ماله (١) مادام حياً وذلك لأن المال باق على ملكه قال في الانتصار ويأتي على قول الهادي والقاسم أنه غاصب حتى الفقراء لأن الزكاة تعلق بالعين فلا يجوز تناول شيئاً من ماله قال الامام ي لأنه ما من جزء إلا والفقير فيه حق مستحق وبعد موته لا يجوز إلا بالولاية اه برهان (١) في غير المشتريات وفيها لا يجوز إلا إذا بقي قدر الواجب اه مفتي وقرز (١) تنبيه قال في الانتصار وعن سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام أنه أراد أن يختبر من ابن يخرج العسل من أقواء النحل أو من أديارها فأدخلها قواريراً صافية وختم على القوارير فلما دفعت فيها طمست القوارير ثلاثا يعلم حالها فلم أن ذلك أمراً استأثر الله فيه بعلمه وأن المصلحة السد على الخلق (٢) وظاهر الشرح عدم الفرق قرز ونظح لي والعسل إذا قوم بشمعه وبلغ نصاباً وجبت تركيته وإن فصل عنه فإن بلغ قيمة كل واحد نصاباً وجبت تركيته (١) وإلا فلاه لنظاً والمطرق في الشمع بعد فصله لا شيء فيه وإن بلغ نصاباً قرز (١) يقال هذا يستقيم حيث يخرج دفعات كل دفعة دون نصاب فأما لو كانت الدفعة نصاباً فقد لزمت الزكاة قبل الفصل بانضمام أحدهم إلى الآخر والفصل بعد ذلك لا يضر فيه الحكم اه شارح (٢) إذا لم يعد له حائز وإن عدله حائزاً وجب فيه المشر اه قال سيدنا محمد العنسي إنما عسله في الملك قبل إن يعد له حائزاً لمباح وما كان بعد الإحالة فملك صاحبه قرز (٣) قيل إلا أنت يكون في بلد يكال فنصاباً خمسة أوسق اه كب لنظاً قرز (٤) وجه النظر أن الدليل لم يفصل (٥) قال م بالله وبزكي ما ترك للنحل لأول مرة فقط إن لم تأكله من بعد والقول قول المالكة في قدره اه بحر وبعد إن أكلته قرز (٦) فإن كان يقوم بشمعه نصاباً ثم فصل عنه وقصر عن قيمة النصاب فوجه سقوط الزكاة بسد لزومها (٧) فإن وجد شحملاً لا عسل فيه كما يفتق في

أنه يجب فيه ^(١) باب من تصرف فيه الزكاة يعلم أن مصرف الزكاة ثمانية أصناف وقد أشار عليه السلام إلى تعدادهم بقوله (ومصرفها ^(٢) من تضمنته الآية) وهي قوله تعالى (أعما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) (فإن) لم يوجدوا ^(٣) جميعاً و (وجد البعض) منهم (فقط فقيه) ^(٤) تصرف نحو أن لا يوجد غارم ولا مكاتب فإنها تصرف في الستة الباقيين وعلى ذلك فقس (والفقير من ليس بنبي) غنا شرعياً (و) النفي في الشرع ^(٥) (هو من علك نصاباً) ^(٦) من أي جنس بشرط أن يكون ذلك النصاب (متمكناً) كاللتي في يده أو يد غيره بأذنه (أو مرجواً) ^(٧) كالفضل الذي خفي موضعه ولم يئأس منه والمنصوب الذي يظن المالك رجوعه إليه بوجه من الوجوه فتي كان ذلك النصاب متمكناً أو مرجواً صار مالكة به غنياً (ولو) كان ذلك النصاب (غير كوي) ^(٨)

شديد الأوقات وأما لو فصل عن الصل فقد وجد الموجب لتقويمه مع السبل قبل فصله خلاف م بالله اه عيسى (٩) لعدم الدليل (١) إذا بلغت قيمته نصاباً منفرداً قياساً على السبل المختار في الشمع بعد فصله لأشياء فيه وإن بلغ النصاب قرز (٧) وإما قال من تضمنته الآية ولم يقل من في الآية لتدخل المصالح لأنها دخلت في ضمن غيرها وهو سهم سبل الله تعالى وفي الخمس من في الآية (٣) في إيل وقيل في البريد كافي الخمس وقيل المجلس قرز (٤) هذا على القول بوجوب التقييد وهو قول ش وعندنا أن الآية للسبية فيمن تصرف فيه الزكاة لا للقيمة اه بحر ويؤيد هذا خبر وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بدفع زكاة بني زريق إلى سلمة بن صخر لما ظهر من أمراته فيدل على ما ذكر وهو اختيار القاسم والهادي وأسابطهما وبه قال زيد بن علي وم بالله وعلى الجملة فهو اختيار القاسمية والتأصيرية وما ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل صدقات بني زريق لسلمة بن صخر يجوز دفعها إلى كل واحد من كل صنف وهو اختيار من ذكرناه اه شفاء (٩) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردتها في قرائكم قلت وبالله التوفيق وهذا نص صريح في جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد (٩) ندباً لرب المال ووجوباً على الامام قرز (٥) والتي في اللغة من يستغنى بما في يده عن أيدي الناس اه منهاج والمستغنى بالحرفة ليس بشئ فصل الزكاة قرز (٦) واعلم أن ما كان له نصاب في عينه يعتبر كخمس إبل فإنه يعتبر نصاباً بنفسه فلا يمنع إلا إذا ملك نصاباً ولا يضم إلى غيره من الأجناس وكلما كان من العروض ونحوها لما لا نصاب له في نفسه فإنه يضم جميع المجلس والجنسين بالتقويم فإن كان قيمته نصاباً حرمت ^(١٠) ومثل معناه في النيث والذهب والفضة والسواك والمكيل كقوم العشر والريق ^(١١) وفي حاشية إذا كان قيمته نصاباً فقد مفهومه لا لو قومت بنصاب غير تهد كالنعم قرز (٧) فإن كان له مال منصوب أو ناسياً له حتى تضر عليه البيع ونحوه حلت له الزكاة اه بحر معنى حيث أيس من رده وإلا فلا (٨) قائمة عن الثوكل على الله ما معناه أن من له مال كثير تبلغ قيمته النصاب ولكته إذا

أى ولو كان مالا أنجب فيه الزكاة فإنه يصير به غنيا في عرف الشرع فتحرم عليه الزكاة وذلك نحو أن يكون خمس ابل عوامل^(١) أو دورا أو ضياعا^(٢) فمن ملك قدر النصاب من العروض زائدا على ما استثنى له فالنصف صحيح للمذهب أنه يمنع من أخذ الزكاة وهو أصل قولى بالله وتحصيل الحقيقى^(٣) للهادى عليه السلام ومثله حكى عن السيد أحمد الأزرقى على أصل الهادى وحكى عن الحقيقى وخرجه الأزرقى للهادى عليه السلام أن ذلك لا يمنع من أخذ الزكاة فأما لو ملك دون النصاب^(٤) من كل جنس فعن الأثير على بن الحسين أنه إذا صار بذلك غنيا^(٥) في العرف لم يحل له أخذ الزكاة قال السيد^(٦) والأقرب أنها تحل له^(٧) ولا عبرة بذلك (و) قد (استثنى له^(٨)) للفقير خمسة أشياء لا يصير بها غنيا ولا تخرجه عن استحقاق الزكاة إذا ملكها ولو كانت قيمتها فوق النصاب أو انصبأ كثيرة وهى (كسوة) واختلف فى تقديرها فقليل كسوة^(٩) مثله الذى يتبدل وقيل يستثنى له ثياب البذله وثياب الجمعة والعديدين **قال** مولانا عليه السلام **والمتبر بكسوة مثله^(١٠) وبحال مثله فى بلده^(١١) (و) الثانى (منزل)^(١٢) (و) الثالث (أثامه^(١٣)) من فراش وغيره^(١٤) وليس المقصود منزلا واحدا بل يستثنى له دار كاملة على حسب حاله إن كان ذا عيال^(١٥) فيصحبه وإن كان فردا فيحسبه وهى تختلف الحال**

عرض للبيع لم يوجد له مشترى لكساده فإنه لا يصير به غنياً والحال ما ذكر فيصير حكمه حكم ابن السبيل الذى لم يحضر ماله فيجوز له حينئذ تناول الزكاة وكذلك حكم من تغلب على ماله حتى لم يتمكن منه ولو كان راجيا لم يصير به غنيا لهذه العلة (٥) المرتضى وط من لا تكفيه غلة أطيانه سنة وإن قومت نصابا حلت له الزكاة إذ هو فقير ولا عبرة بقيمة اه بحر نقلا وروى هذا عن الامام أحمد بن الحسين وص بالله والفقهاء وقواه إمامنا المتوكل على الله رواه عنه القاضي أحمد بن صالح بن أبى الرجال (١) صوابه معلومة لأن العوامل السائمة يجب فيها الزكاة على المختار قرز (٧) الأول حذف ألف الضمير من قوله أو ضياعا لأن مالا نصاب له فى عينه يضم بضمه إلى بعض قرز (٣) من قوله الفقير لا يملك إلا المنزل والخدم وثياب الأبدان فدل على أن من ملك عروضاً بما يمين فهو غنى (٤) غير الذهب والفضة قرز (٥) وهو قوى وقواه الشامى (٦) حيث كان له نصاب فى عينه (٧) وهو ظاهر الأزهار (٨) إذا كانت قائمة بأعيانها يعنى هذه الخمسة لا إذا كانت معدومة فلا يستثنى له قيمتها اه حيث ومثله فى الغيث وقال الحق إنها تستثنى له القيمة (٩) أعيانها لا أثمانها قرز (١٠) أعيانها لا أثمانها قرز (١١) فى الليل قرز فى كل بلد بعادة أهلها وقيل فى البرد (١٢) وكذلك بيت الخريف إذا كان يتعاده لا الغيب وقواه الشامى وظاهر الأزهار خلافة واستثنى بيت البادية اه عامر إن كان من أهل المدينة والمكس قرز (١٣) والمراد بالأثاث الفراش والأنية التى يتعدها مثله من الفقراء فى جهته اه أثمار (١٤) كلما يصلح للمعيشة قرز (١٥) ككتاب بكسر الميم اه قاموس عيال الرجل من يوله

في ذلك وكذلك الأثاث بحسب حاله في الخشونة والنفاسة (و) الرابع (خادم) ^(١) يخدمه عبد أو أمة أو مجموعهما إذا كان ممن يخدم بحسب حاله أيضاً (و) الخامس (آلة حرب) كالفرس ^(٢) ولبوسه والدرع والسيف والرمح ^(٣) ونحوها والقوس ^(٤) ونحوها ^(٥) على حسب حاله أيضاً وسواء كان يقاتل به مع الإمام أو من دون بلده أو ماله فهذه الخمسة إذا كان (يحتاجها) ^(٦) استثنيت له وإن لم يحتاج إلى شيء منها كالخادم في حق من يخدم نفسه وكآلة الحرب في حق من لا يحارب كالمرأة صار بها غنياً فتحرّم معه الزكاة أن بلغ النصاب وكذا يستثنى للعالم ^(٧) كتب المطالمة ^(٨) والتدريس ^(٩) وإن بلغت قيمتها فوق النصاب ذكره ط ^(١٠) والجرجاني ^(١١) والشيخ أبو القاسم ^(١٢) وقال م بالله في أحد قوليه أنها لا تستثنى ^(١٣) فهذه الخمسة كلها تستثنى للفقير فلا يعيد به غنياً حيث يحتاجها (الزيادة النفيس) ^(١٤) منها فإنه لا يستثنى له وصورة ذلك أن يكون

(١) وظاهر عبارة شرح الأثر أنه يستثنى له خادم إذا كان ممن لا يخدم نفسه عادة ولو كان يطبق وقرره إمامنا قال وهو ظاهر الأثر وغيره بل قد يكون في خدمة نفسه ممن لا يخدمها إسقاط مروءة والذي في تعليق ابن مفتاح على التذكرة ما معناه أن هذا إذا كان لا يخدم نفسه لعجز أو نحوه فإن كانت يطبق خدمة نفسه لم يستثنى له ومثله في بعض حواشي ش على الأثر منسوبة إلى أم هذا الشرح وهي المسودة بخط من ألقاه ح فصح وفي حاشية الخادم في جميع المواضع العجز لا العادة إلا في الزوجة قرز (٥) وكسوته (٥) للعجز لا العادة قرز (٢) وما عليها من الحلية وقيل لا ما عليها من الذهب والفضة (٥) أعيانها لا أمانتها قرز (٣) لا ما عليها من الذهب والفضة والظاهر عدم الفرق قرز (٤) قلت وكذا العبد المتخذين للقتال إذا احتجج بهم فإنهم يستثنون كالفارس أه غيث ولو كان يحتاج إلى آلة كثيرة من خيل وسلاح ليعطها غيره من عبيده وأولاده هل يستثنى له ذلك أم لا وإذا كان لا يقدر على الجهاد ولكنه يحتاج من يدفع عنه العدو بآلة حرب وهل يستثنى له ما كان فيه إرهاب من تحرير وحلية أم لا الظاهر الاستثناء في غير الحلية لا هي وإن كان فيها إرهاب أه وإبل وقيل إذا كان فيها إرهاب استثنيت قرز (٥) الترس (٩) لنفسه لا لغيره (قائلة) ه التمر الذي يجعله الزراع برأ للأشرف أو نذراً لا ينبغي أخذه إلا بطيعة قوسهم والزكاة على الزارعين وذكر السيد علي بن قاض أن الزكاة تجب على التندر (٧) وكذا التمر (٨) التي يعتاد قراءتها على غير المشايخ (٩) التي يعتاد قراءتها على المشايخ (١٠) قال عليه السلام وهو الأقرب عندي لأن حاجته إليها إذا كانت للفتوى والتدريس يصير حكمها حكم ما لا يستغنى عنه من ثياب الأبدان وغيرها أه أملاء (١١) الحسن بن إسماعيل (١٢) وهو الأستاذ (١٣) وعليه الأثر (١٤) يقال لو كان معه أمة حسنة وهي لا تحصنه إلا هي هل يستثنى له قال المفتي يستثنى وقد شملها الأثر في قوله يحتاجها قرز (٥) في غير آلة الحرب وكتب التدريس والفتيا لو كان فيها غاية الخط والصحشة والجلد والسكاغذ وجبايتها ولو كانت تقاسمتها لأجل حلية قرز وزيكها إذا وجبت فيها الزكاة (٥) وكانت الزيادة نصاً يا قرز

خادمه فيه نقاسة بحيث تكون قيمته انصباء كثيرة لأجل صناعات^(١) أو خلق أو غير ذلك^(٢) فإن الفقير يصير بهذه الزيادة في القيمة غنياً^(٣) فلا تحمل له الزكاة إذا كان يتمكن من يمه وأخذ من يخدمه بدون قيمته^(٤) وكذا لو لم يتمكن من يمه لما رض كانت الزيادة في حكم المال المصوب المرجو فلو كان معه آلة حرب في حال هدنة وهو لا يأمل في المستقبل قيام الحرب هل يستثنى له وإن كان لا يحتاجها في الحال وهكذا لو كان معه كسوة للشاة وكسوة للصيف وهكذا لو كان فرداً ومعه دار كاملة وفي عزمه الزوجة^(٥) هل يستثنى له هذه الأشياء وإن لم يحتاج إليها في الحال * قال عليه السلام الأقرب ذلك لأنه لا يشترط في استثناء آلة الحرب إلا الخوف لأملاحمة الحرب وكذلك ما أشبهه (و) الصنف الثاني من مصرف الزكاة هو (المسكين)^(٦) أو اختلف فيه وفي الفقير أيهما أضعف على أقوال * الأول المذهب أن المسكين (دونه)^(٧) أي أضعف حالاً من الفقير وقال ش إن الفقير أضعف منه وقال ف إنهما سواء^(٨) * وأعلم أن كل ما جاز صرفه إلى أحدهما من الزكاة جاز صرفه إلى الآخر عند هؤلاء جميعاً وأما من غير الزكاة نحو أن يوصى بوصية^(٩) لأحدهما فقبيل^(١٠) يجوز صرفها

(١) جائزة يحترز من أن تكون له صناعة غير جائزة وذلك السيد لا يمكنه الانكار عليه (٢) كالعلم والديانة والشجاعة (٣) إذا كانت نصيباً أو موفية النصاب قرز (٤) ويبقى نصيباً قرز (٥) وهل يستثنى له كسوة الزوجة في المستقبل الأقرب ذلك وكذا المهر إذا كان حلية موجودة لا يبعد أن يستثنى له كالكسوة قرز (٦) قال يحيى بن الحسين بلنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ليس للمسكين هذا الطواف عليك نرده الثمرة والتمران والقمعة والقمعان قالوا فمن المسكين قال الذي لا يجد غنياً يفتيه ولا يقبل له (٧) فيفضل عليه ولا يقوم فيسأل الناس إياه من الأحكام يقطعه (٨) أي لا يرى ما عنده (٩) وثمره الخلف لو وصى يزيد والفقراء والمساكين فصدنا زيدا الثلث وعند فاه النصف إله آيات (١٠) وهو من لا يملك ما يستثنى للفقراء قرز (٧) لقوله تعالى أو مسكيناً ذامرت به قيل لم يقبل جسمه بالتراب لشدة عريه وأحسب الشافعي بقوله تعالى أما السفينة فكانت لمساكين يعملون مع أنها أنصباء ووصفهم بالمسكة قلنا أضاعها إليهم وهم أجراء وحصة كل واحد منهم يسيرة ويؤيده من قرأ المساكين بتشديد السين إله زهور وهاجرى قال إله امام شرف الدين لاحجة لهم في ذلك لأنه متناول وأحسن ما يجتج به لهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم امتنى مسكيناً مع تعوزه من الفقر وإنما قال ذلك لأجل الحاجة لأنه كان لا يجب الحاجة قالوا قال تعالى إنما الصدقات للفقراء فبدأهم قلنا لأنهم فقرون إلى الناس فلا يسألون فأمر باغنائهم وصد خضهم ودفع فاقهم إله حاشية بحر (٨) فإن قيل ما وجه ذكره في الآية لو كانا سواء قال يكون تأكيداً في حق الفقير (٩) أو نذراً أو وقفاً قرز (١٠) إله الامامى وقيل ض زيد إله شرح اوع

في كل واحد منهما عند الجميع أيضاً وفيه نظر * وقيل ل لا يجوز مطلقاً ولعله يعني عندنا وش
لا عندنا لأنه يسوي بينهما * وقيل ح ان ما أوصى به ^(١) للمسكين لم يجوز صرفه إلى الفقير
عندنا وعندنا يجوز لأن الفقير عنده مسكين وزيادة وما أوصى به للفقير جاز صرفه
إلى المسكين عندنا لأنه فقير وزيادة خلافه ويكون ذلك عمرة اختلاف ^(٢) قال مولانا عليه
السلام * وهذا قوي ^(٣) عندنا (و) إذا أخذ الفقير أو المسكين شيئاً من الزكاة (لا) يجوز
لهم أن (يستكملوا نصاباً ^(٤) من جنس ^(٥) واحد) في دفعة واحدة ولا في دفعات فيجب عليهما
الاقتصار على دون النصاب من الجنس نص عليه يحيى عليه السلام (وإن) (لا) يقتصر بل أخذ
نصاباً (حرم) النصاب كله حيث أخذه ^(٦) دفعة واحدة (أو) بفضه وذلك حيث أخذ دفعات
فانه يحرم بفضه وهو الذي يكون (موفيه ^(٧)) نصاباً فصاعداً ^(٨) فاما الدفات التي لم يكمل
بها النصاب فتطيب له وهذا إذا كانت الدفات الأولى باقية فأما لو لم يأخذ توفية النصاب

(١) حيث لا عرف قرز (٧) مع عدم العرف قرز ولعل عرفنا عدم الفرق اه غايه بقولها (٣) أمان من الامام
فيجوز ولو أنصبا كثير ولو علموا أنه زكاة ذكره ص الله (١) قلت لعل الوجه أن الامام قد يعطى للفقير
ولغيره كأنما يفعل الواجب جملة على السلامة اه نجري مقرز (١) ولأنه يصح أن يستقرضها لبي هاشم من
الزكاة ويقضى ما يسوغ لبي هاشم ويكفي في القضاء تحريف التبة وقد ذكرت لك ذلك في كلام طويل
وكذا في شرح البحر قرز (٤) فرع ومن معه دون نصاب من جنس فلا يأخذ من ذلك المجلس ما يوفيه النصاب
قرز (٥) إلا الذهب والفضة ونحوهما فحكما حكم الجنس الواحد وما لا نصاب له في عينه كقوم المشر
بان تكون قيمته دون النصاب قرز (٥) إلا المكاتب والمؤلف فلا يشترط ذلك (٥) كن عقد بخمس في
عقد واحد (٦) كن عقد بخامسة (٧) فلو التيس عليه الدفعة الأخيرة قبل الخلط يعمل بطله في تعيينها
وبعد الخلط وهي مثلية يرد قدرها من جملة الخلط للمصارف إن كان معلوماً وإن كان متلبساً فين محصورين
قسم قدر الدفعة ويلزم كل واحد أن يعيد قدر الدفعة الأخيرة إن كان كل واحد منهم صرف فيه قدرها
وبغير محصورين صرف قدرها في مصرف الغلام فان التيس عليه قدر الدفعة الأخيرة بعد خلطها عمل في
قدرها بالظن كما مر وإن كانت قيمته قبل الخلط يرد للمصارف إن كان معلوماً وإن كان متلبساً فسكاً مر
وبعد الخلط على وجه لا يميز يملكها بذلك وضمن قيمتها للمصارف فان التيس بمحصورين قسمت القيمة
بينهم وبغير محصورين فكالمظلمة اه ح لى قرز وقيل يحرم السك كالأوتيس الخامسة اه مفتى يقال
فرق بينهما فإت هنا تصح القسمة لأنه كالأوتيس ملكه ملك غيره إذا تيقن ملك الفقراء لبعضها
بخلاف التباس الخامسة فانه لا يجوز التحرى ولا القسمة حكى هذا الفرق عن سيدنا زيد بن عبد الله الاكوع
اه من خط سيدنا حسن بن أحمد الشيبى رحمه الله (٥) وجه القول الاول أن تلك الصدقة صادقة حال
التي فلم تستقر كلودفت إلى غي وجه القول الثاني إنها دفعت إلى من كان فقيراً قبل وصولها إليه فوجب

الا وقد تلف^(١) بعض الدفقات الأول بحيث لا يكون الباقي في يده قدر النصاب لم تحرم الدفعة الأخيرة وعلى الجملة فالتقصود أن لا يكمل في ملكه نصاب باق وقال القاسم وم بالله والخفية أنه يجوز له أخذ النصاب لأنه يصادف الفقر^(٢) * وقال ش^(٣) أن العبرة بالكفاية للسنة^(٤) ولو أخذ انصباؤه كثير فهو أحد قولي الناصر فإن كان معه ما يكفي لم يجز له ولو دون النصاب (ولا ينفى) الفقير (بغنى منفقه)^(٥) فيحل للفقير أخذ الزكاة ولو كان منفقه الذي تلزم نفقته غنياً (الا الطفل^(٦)) الفقير (مع الاب^(٧)) فإنه يكون غنياً بغير الاب فلا تحل له الزكاة وعن الجرجاني والاستاذ أن الطفل يكون غنياً بغير الاب والجد والام وعن م بالله قديماً وأبي ف وبمضى أشس أن المنفق عليه يصير غنياً بغير المنفق سواء كان أباً أم غيره فتحرم الزكاة على الزوجة من الغير إذا كان زوجها غنياً (و) إذا دفعت الزكاة إلى فقير لاجل فقره

أن تجزئ كما لو استغنى من بعد اه شفاء (١) ولو حكا ولم تبلغ قيمته نصاباً قرز (٢) وهذا حيث الدفقات الأول باقية فإن كان قد استهلكها حساً فلا إشكال وإن كان حكا كطعن الحب فإن حصل معه من المستهلك بطعن أو نحوه ما قيمته نصاب حرمت عليه على أحد قولي الهادي عليم وإلا فلا اه ح لى لفظاً قرز وهل المخلط يكون في هذه الصورة استهلاكاً ويصير المخلوط قيمياً فيقتصر الصحرى يبلغ قيمته نصاباً فصاعداً ولا يكون إلا إذا كان المخلوط نصاباً من جنس نصاب آخر وبدون نصاب أم لا ينظر لفظ ح لى الظاهر أنه ليس باستهلاك لا ينظر إلى هذا والله أعلم قرز (٧) يعني دخل في ملكه وهو فقير (٣) وأبوط والمرضى (٤) والمنصوص للش كفاية الأبد قال التناوى وإذا قلت يعطى كفاية الأبد فكيف طريق ذلك قال في البيضة يعطى مالا يشتري به عقارا ويستغل منه كفاية ومنهم من يفسر كلامه بأنه يعطى مالا ينفق في حياته والأول أصح هذا في غير المحترف ظمناً له حرفة لا يجده آلة فإنه يشتري له آلة بها كاتناجر يعطى رأس مال يكون قدر ربع كفايته فألقب عشرة دراهم والباقي عشرة دراهم والثا كاتنا عشر درهما والخباخسين درهما والبقال مائة والطار ألف والبراز ألفين والصبري خمسة آلاف والجوهري عشرة آلاف اه شرح مرغم (٥) مسئلة ويجوز للإنسان أن يقبض لأولاده الكبار وزوجاته وغيرهم إذا هم مستحقون وأمرؤه بذلك ولا بد أن يضيف إلى من وكله بالقبض ولو لم يذكره باسمه ولا تكنى النية وحدها لأن المخرج قصد الدفع إليه لا إلى غيره إلا مع الإضافة إلى الموكول له أن يقبض لأولاده الصغار (١) إذا كان فقيراً أو صرفه في مصالحهم لاني الاتفاق اه راض (١) ولا يحتاج إلى الإضافة هنا لأن له ولاية ويصحب قولي القبض من الولي للحمل من الزكاة كما أنه يصح أن يوصى له ويشتر عليه ويكون موقوفاً أن خرج حياً فله ولا بطل الصرف اعتباراً بالانتهى قرز (٦) وكذا الطفلة وحده الطفولة إلى البلوغ قرز (٧) لوجوه ثلاثة أحدها القوة ولايته وفي الثاني الإجماع على ولايته والثالث الإجماع على أنه ينفى بفساده والرابع أن حكمه حكم أبيه في الدنيا وينظر لو كان الاب مجنوناً حل ينفى طفله بفساده لزوم

فا (لمبرة بحال^(١)) الفقير وقت (الاخذ^(٢)) للزكاة عندنا فاذا كان وقت تعجيلها فقيراً أجزت ولو غنى بعد ذلك قبل وجوبها^(٣) أو مات أو ارتد^(٤) * وقال ش إذا مات قبل الحول أو أيسر بغيرها لم تجز (و) (الصف الثالث) (المامل^(٥)) وهو (من يأسر جمعها^(٦)) من أرباب الاموال وكان عمله ذلك (بأمر حق) إمام أو محتسب^(٧) (وله) من الزكاة التي يعمل عليها (مافرض) له (آمره^(٨)) سواء كان الامام أو غيره و إذا فرض له الامام شيئاً فليس يستحقه بمجرد الفرض (و) انما يستحق منه (حسب العمل^(٩)) فقط فلو فرض له الامام فرضاً وأجرة مثل

الفقير أولاً يفي لعدم الولاية سل الذي يفهم من الرضاى أنه يفي بفناء إذ علله بوقوع الاجماع على غناه بفناء وصرح به في ح لى (٥) ولو كان لا ولاية له كالفاسق والذي لا الحرفى لتنافى الاحكام قرز (٥) وكذا المجنون جنونا أصلياً أو طارئاً وقيل أصلياً اه تمامي وسواء لزمته نفقة الصغير والمجنون أو لا كما لو كانت مزوجة اه ع مي قرز (٥) ولو كان أحد الاباء من الدعوة قرز (١) فيلتنقض بما ذكره في شرح التجري على الاز ولعل كلام أهل المذهب ان العبرة بحال الاخذ حيث لم يشرط على الفقير لانه قد ملكها بالاخذ فاما مع الشرط فقد قالوا هي باقية على ملك صاحبها فيكل بها النصاب ونحو ذلك اه قال المؤلف لانه لم يكن المراد بحال الاخذ حال القبض بل المراد حال وقوعه عن الزكاة إذ لا يسمى الاخذ للزكاة إلا ذلك فيسردا في هذه الصورة ولا كلام (٥) والمسئلة مبنية على وجوه أربعة بغير الخرج والخرج عنه والخرج اليه والخرج نفسه فالاولان اذا اخصل أحدهما انكشف عدم الوجوب من الاصل والاخران قد أجزأ الصرف قرز (٢) مالم يشرط الرد عليه قرز (٥) إن كان تسلياً وبحال التملك إن كان تملكاً وإن تأخر القبض قرز (٥) لبحال الشرط (٥) الا الامام فيحال الوجوب لان التعجيل اليه ليس بتمليك وكذا المصدق قرز (٣) ينظر ماقدادته قبل وجوبها إذ لا فرق قبل وجوبها وحاله وبعدها ولعله لاجل خلاف ش قرز (٤) وكذا فسق الامام بعد وضعا في مستحقها فقد أجزته اه ب وكذا قبل الوضع قرز (٥) إلا الامام إذ اتولى العمل لم يستحق شيئاً لان رزقه من بيت المال مفروض اه ح جمعاً وقيل لا فرق بين الامام وغيره لانها تحمل له الاجرة مما يحمل له قرز (٥) ولو فسقاً إذا كان أميناً ولو امرأة (٦) وهو الجامع والحاسب والسكاتب والقاسم والحاشر والريف المجهد في أخذها اه بحر لا الكيال والوزان والتقاد قجرتهم على المالك وهذه الامور لتمكين الاستيفاء اه شرح بهرمان والحاشر للماشية ومعنى الحاشر الجامع قال الله تعالى فحشر فنادى اذ سمى الحشر حشراً لا جتماع الخلائق فيه (٧) برضاء أربابها قرز لانه وكيل لهم وليس له الاجبار عليها (٨) (فائدة) اذا استعمل العامل عاملاً على يده هل يستحق عليه العامل شيئاً قال علي بن يستحق بقدر عمله من محاسبة أو اطلاق ونحوها وله أن يستنيب لكن من السهم الذي فرض له من الامام فقط إلا ان يفرض جازله الزيادة اه تكميل واختلف الناس بم يستحق العامل فقال الشافعى انه يستحق بالرسم لا بالعمل فله ما رسم وهو التمن فان نقص عليه جازله أخذه وواجب على الامام بيع الساعة وعندنا أن بهتم مستحب غير واجب اهنيث (٩) الحق (٩) يستحق أجرة المثل مطلقاً سواء كان أقل من المقرض

عمله دون ذلك الذي فرض الامام لم يحز للعامل أن يأخذ ما فرضه الامام وإنما يأخذ قدر
أجرة مثله^(١) لأن العمل هنا ينزله الاجارة الفاسدة والاجارة الفاسدة يستحق عليها أجرة
المثل ويستحق بالعمل (و) **المنصف الرابع** **﴿** المؤلف قلوبهم المائلون الى الدنيا الذين
لا يتبعون المحققين الا على ما يعطون منها ولا يستغنى الامام عنهم وقد بين ذلك عليه السلام
بقوله و﴿ تأليف كل أحد ﴾^(٢) ممن يرجى نفعه أو يضاف ضرره سواء كان مسلماً أو كافراً غنياً
أو فقيراً بسهم من الزكاة (جائز للامام فقط)^(٣) ولا يجوز ذلك (إلا لمصلحة دينية)^(٤) نحو
أن يتألفه ليسلم أو ليحسن اسلامه أو لينصره أو ليقعد عن نصرة أعدائه قوله للامام فقط
يعنى وأما لنصره فلا يجوز وعن الفقيه ح أنه يجوز لرب^(٥) المال أن يتألف أو أشار اليه في الافادة
(و من) ألقه الامام بسهم فأخذته ثم (خالف) الامام (فما أخذ لأجله رد) على الامام مأخذه
فان كان الامام قد مات^(٦) رده على الفقراء^(٧) وذلك نحو أن يعطيه على أن ينصره^(٨) فلا ينصره
أو نحو ذلك (و) **المنصف الخامس** **﴿** الرقاب و﴿ المكاتبون الفقراء ﴾^(٩) احترازاً من
الأغنياء منهم فلا نصيب لهم في الزكاة وذلك من في يده نصاب **﴿** قال في الاتصاف ومن في

أم أكثر والوجه انه فساد أصلي ووجه الفساد جباله العمل والمدة وكذا الأجرة (٥) وعن التوكل على
الله انه يستحق ما فرض له الامام مطلقاً وإن كثرت لأن ذلك ليس من باب الاجارة بل من باب الصرف (١)
وهكذا عندنا في ولاية المساجد والمشاهد والأوقاف الذي شرط لهم بعض ما قبضوه أو بعض
ما تصرفوا فيه فانه لا يصح بل يستحقون أجرة المثل على قدر عملهم اذ ن (٢) هذا عموم مخصوص
بقوله يعطي العامل والمؤلف من غيرها (٣) والمحاسب بعد قبضها من أربابها (٤) ولو فوق نصاب
قرز (٤) ويعطى هذا السهم للمؤلف قلوبهم وإن كان في مقابلة واجب عليهم بنص الآية والاجماع وإن
كان القياس نهيهم اذ شرح بحر (٥) لمصلحة عامة لا خصوصاً عنده (٦) حيث مات الامام بعد الحاقلة
كما هو مفهوم الكتاب لا لو مات الامام قبل التمكن من فعل ما ألقه لأجله بل رد اذ ع وقيل بردها
إلى ذى الولاية ان كان والا صرفها في مصرفها لأن الولاية حيثئذ اليه في تخليص نفعه كذا قرز
(٧) بل بردها إلى ذى الولاية ممن يصلح لأن قد يخرج عن كونه زكاة (٧) فإذا مات المؤلف فلن الوارث
يرد (٨) إلا حيث أعطاه على أن يقعد عن نصرة أعدائه لأن الموت يقود وزيادة قرز (٩) ان أعطاه
أن ينصره فمات قبل أن ينصره رد الوتة قرز (٨) فان فعل بعضه استحق بقدره قرز (٩) ويجوز للسيد
أن يأخذها ولو كان غنياً أو هاشمياً ذكره في شرح الخس المائة الآية ورجح المقي رحمه الله انه لا بد
أن يكون غير هاشمى (١) ومواليهم وفي الحفيظ ولا يجوز لمكاتبه أن يدفع اليه شيئاً من زكاته قرز إذ
هو قن مابق عليه درهم (١) بين المكاتب والمكاتب وأما مكاتب الفنى والماسق والكافر فظاهر
العموم أنه يعطى وقرره الوالد اذ ح لى

يده قدر ما عليه ^(١) قال لأنه إنما يعطى للحاجة ^(٢) قوله (المؤمنون) احتراز من الفساق فانهم لا يعطون منها عند يحيى عليه السلام خلاف ما لله (فيما ترون) ^(٣) بسهم من الزكاة (على) تنفيذ ^(٤) (الكتابة) ^(٥) وهو المراد في الآية وقال ك المراد أن الامام يشتري رقابا فيعتقها (و) (الصف السادس) (الغارم) ^(٦) وهو (كل مؤمن) ^(٧) احتراز من الفاسق فإنه ولو غرم لم يعط منها خلاف ما لله قوله (فقير) احتراز من الثني فإنه لا يعطى منها ولو كان غارما عند دع وعند ما لله أنه يعطى ولو كان غنيا اذ ائتمه الدين في مصلحة لا تنخصه كحقن الدماء ونحو ذلك ^(٨) من مصالح المسلمين * قال في الشفا وهو الصحيح قوله (لزمه دين في غير معصية) ^(٩) احتراز من لزمه لأجل سرف في انفاقه ^(١٠) على نفسه أو اذ ان ديناً لتحصيل ^(١١) معصية به فإنه لا يعطى من الزكاة لأجل الدين ولو كان غارماً بل لأجل الثقة والكسوة بعد التوبة فان قضى به دينه جاز وهل يعطى عوض من الزكاة * قليل ح لا يعطى * وقيل ل بل يعطى ثقة أخرى (و) (الصف

(١) ما كسبه في المستقبل لا ما أخذه من مال سيده خفية (٢) بل يعطى للنفقة لأجل فقره (٣) وإذا رق المكاتب أو تبرع آخر أو اعتقه سيده لا لأجل ما سلم رد ما أخذ منها وما أعطوه لأجل الكتابة لم يجز له صرفه في غيرها وله أن يبيع فيه ذكره في البحر قيل وإذا مات المكاتب وقد صار بعضه حراً فقد طاب له ما أخذه من الزكاة اه ح آثار (٤) وإذا دفع من عليه الزكاة إلى السيد باذن العبد جاز لا يبرأ من اذن وحيث دفع إليه لا يحتاج إلى اذن سيده وإذا قبض السيد ما أعطى ثم اعتقه فني رد السيد ما أخذه ترد المختار أنه لا يرد لاحتمال أنه إنما اعتقه لأجل إما أخذه بخلاف ما إذا عجز نفسه فاختار الرد قيل ف وإذا مات وبعضه حر قد استحق ما أخذه السيد من الزكاة اه بصرة وفي الصميرى تطيب حيث اعتقه السيد قرز (٥) ولا يعطى منها جميع مال الكتابة اه هامش هداية (٦) فلو أخذ منها ثم أبرأه الغريم أو تبرع عنه رد ما أخذه ذكره في مهذب ش اه ثمرات وقيل لا وهو يؤخذ من مفهوم قوله ويرد للضرب لا للمفضل ومن قوله والعبرة بحال الأخذ قرز (٧) وذكر في درة النواص للتوكل على الله للطاهر بن يحيى أن الفقير الذي عليه ديون من زكاة وأعوشار وجب عليه حال يساره ولم يخرجها حتى قرر صار من جملة الغارمين فيجوز تخليصه منها اه من حواشي تذكرة محمد بن حمزة وقد أفهمه الازقرز (٧) حيا أو ميتاً كما في الهبة في قوله الا الى الوصي لكن في دين قرز (٨) تسكين الدما الجماعة ذكره في الصحاح وقيل الدما التمسكة (٩) قيل وفي خبر الذي أتى امرأته وهو صائم في رمضان وأمانه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على خلاف ما أطلق في الكتاب وانه يعطى وان كان سبب الدين معصية وسيأتي إن شاء الله تعالى اه والمراد إذا كان المصيان بنفس الدين لا إذا كان المصيان بشيء ثم لزمه لأجله كسالة المجامع وكفارة القتل والمظاهر فيمان اه ح شامى قرز (١٠) وهو الاتفاق في المعصية لا كثرت في غيرها اه بحر ما لم يقصد الحيلة قرز وقيل ولو قصد قياساً على الكفن إذا سرق (١١) قال في البحر عن

السابع (سبيل الله) وهو (المجاهد) مع الامام فأما المجاهد من دون^(١) ماله أو بلده * قال عليه السلام فالأقرب أنه لاحظ له^(٢) فيها قوله (المؤمن) احترازاً من الفاسق فإنه لا يملأ منها وإن كان مجاهداً^(٣) عند المهادي عليه السلام قوله (الفقير) احترازاً من الفنى فإنه لا يمان منها على الجهاد * وقال م بالله^(٤) بل يجوز اعانة المجاهد منها وإن كان غنيا * قال في الشفاء وهو الصحيح (فيمن) المجاهد المؤمن الفقير من الزكاة على الجهاد (بما يحتاج اليه^(٥) فيه) من سلاح وكراع ونفقة له ولدوا به وعبيده مهما احتاج إلى ذلك في الجهاد^(٦) (و) يجوز في هذا الصنف أن (تصرف فضلة نصيبه) من الزكاة (لا) فضلة نصيب (غيره^(٧)) من سائر الاصناف (في المصالح) أى في مصالح المسلمين العامة^(٨) نحو اصلاح طرقهم وبناء

الامام ي فان تابجاز تخليصه وهو قوى اه شرح فتح (١) أي عنده (٧) وظاهر اطلاق مختصرات أهل المذهب انه لا فرق بين المجاهد بين يدي الامام أو دون ماله وبلده (٢) إلا أن يمتنع كان من جهة التأليف لا من جهة الجهاد اه غيث قرز (٤) ون وحش (٥) وفي ذلك وجهان أحدهما ان الامام يشتري الآلة وبسائها اليهم ولا يملأهم بل يسبلا في سبيل الله تعالى الثاني ان الامام يعطى المجاهد ما يشتري به ذلك فيملكه (٥) قيل وإن كانوا من بني هاشم فلا يحمل لهم منها شيء إلا السلاح ونحوه الكراع فيجاهدون به ويردونه وأطلق في الشرح انها لا تحمل لهم بسبب من الاسباب (٥) وأولاده اذا كان لا يملكه إلا بذلك وقيل لا يعطون إلا من سهم الفقراء قرز (٥) ويرد المضرب لا المتفضل (٦) قال في البحر واذ بقي بقية ليردها اذا كان لتقتير اه فتح (٧) فائدة قال في البحر ويجوز التقي والوقف عن دين المظلمة اجماعاً إذ هي للمصالح قال المهادي عليه السلام وكذا عن دين الزكاة إذ هو من مصرفها عنده اه لفظا قرز (٨) قال في البحر ليس هذا خالصاً بهذا بل يصرف ما فضل من سهام الثمانية كما يصرف في الفقير من أموال المصالح وهو ظاهر التذكرة اه فتح (٥) إلا انني اذا كان فيه مصلحة فلا يعطى بها إلا اجماع اه غيث بخلاف الخراج والمعاملة وفي شرح فض زيد ما يدل على ان ذلك اجماع أيضاً قيل وقد اعتقه خلاف هذا من ماله الدنيا فتعوز بالله من سيء الأعمال اه نجري قيل إشارة الى الدوراري اه رابع وروى الفقيه ناجي عن ابن أبي القوارس والفتية ح انه يجوز ومثله في الصعيرتي عن نهاية المجتهد قال الدوراري في تعليق الزوائد (مسئلة) يجوز تناول أموال المصالح للفني وإن دفع اليه أنصبا في حالة واحدة وإن لم يكن في المدفوع اليه مصلحة عامة اذا لم يكن من الزكوات والاعشار وإن كان منها جاز أيضاً حيث يكون المدفوع اليه مصلحة عامة كالقضاء والجهاد والامان والتدريس ونحو ذلك ويكون ذلك داخلاً في قوله تعالى وفي سبيل الله يوضح جواز دفع الانصبا مع التناء في ذلك ما اتفق في زمن الصحابة والتابعين وتابعهم ما يكثر من ذلك ان الحسن بن علي رضي الله عنهما قدم الى معاوية وأعطاه أربعة آلاف قبلها وكذلك من المشهور انه دفع اليه والى أخيه الحسين رضي الله عنهما أموالاً جمة وسعيد بن مروان وزيد

مساجدهم^(١) وحفر الآبار والسقايات لهم وتكفين موتاهم^(٢) نص على ذلك الهادي عليه السلام قال مولانا عليه السلام ومعناه أنه إذا صرف في هذا المصرف قسطاً من الزكاة جعله من السهم المفروض لسبيل الله تعالى لا من المفروض لتبويه إذ ليس منه قال ط وإنما يصرف في هذه المصالح (مع غناء الفقراء^(٣)) فمالو كان ثم فقير محتاج كان أحق بها^(٤) قال مولانا عليه السلام ولعل ط يعتبر وجود الفقير في البلد فقط^(٥) لأنه لا ينقطع الفقراء عن الدنيا قيل ح هذا الشرط لا في ط ولم يذكر الهادي عليه السلام وقيل ع بل قد وجد للهادي في الأحكام وعن الفقيه ل^(٦) أن هذا الشرط الذي ذكره ط على طريق الاستحباب والأفلو صرف مع وجود الفقراء جاز^(٧) وقال مولانا عليه السلام وظاهر كلام ط خلاف ذلك وقال زيد بن علي ونوم بالله وحش أن المصالح لا تحفلها في الصدقات بوجه من الوجوه (و) (الصفحة الثامن) (ابن السبيل^(٨)) وهو من كان في سفر (بينه وبين وطنه^(٩)) مسافة قصر فيبلغ منها أي يعطى من الزكاة إذا

وعبد الملك أموالاً عظيمة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما تناولوا من الحجاج أموالاً عظيمة وكذلك إبراهيم بن الحسن وابن أبي ليلى وتناول الشافعي رضي الله عنه دفعة واحدة من هارون ألف دينار ومالك أخذ أموالاً جمة وعن أبي ذر إذا ان أعطيتنا قبلنا وإن منما لم نسل هذا ما بلغنا من ذلك والله أعلم اه من كلام القاضي عبد الله بن حسن الدورى يلقظه من تعليق الزيارات (ان قلت) هذا مدفوع بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حظ فيها لغني ومثل هذا لا يعترض لفعل الحسين بن علي وغيره مع أنه لم يعلم أنه تناول من عين الزكاة بل إنما كان من بيت المال وكذا سائر من ذكر في الحاشية فليحقق اه سماع (١) وحيث صرف في المصالح كعمارة المسجد ونحوه من سهم سبيل الله تعالى هل يصح أن يكون الاجراء فساقاً وأغنياء وهاشميين لأن المصلحة قد ملكت ذلك أم لا الأظهر صحة ذلك مطلقاً بل قد ينفع بها الكافر كالطريق والمنهل ونحو ذلك اه ح لفظاً ولفظ حاشية فعلى هذا إذا صرف في المسجد جاز أن يتناول منه الهاشمي والأصول والفصول وكذا غلة الأرض الموقوفة عن حق يصح صرفها الى من لا تمل له الزكاة على القول بصحة الوقف (٢) ولو كان الميت هاشمياً وهو قول ص بالله اه ن من باب القضاء (٣) والمراد بالغا ما يسد خلتهم حال الصرف ويشهد له قوله صلى الله عليه وآله وسلم أغنوم في ذلك اليوم فيكون غناء مقيداً والمراد ما يكفيهم يومهم (٤) وسائر الأصناف والمذهب خلافه قرز (٥) فان صرفها مع حاجتهم إليها ضمن لهم قرز (٥) المثل (٦) قلت ان جعلنا المصالح من سبيل الله جاز فيها ولو كان ثمة حاجة في سائر الأصناف كما هو قول الفقيه ل وإن جعلناها لا من سبيل الله فالحق قول زيد بن علي ومن معه اه مفتي (٧) وهو كل مؤمن اه هداية ولا بد أن يكون غير هاشمي قرز (٨) ولا يعطى إلا دون نصيب ويكون الزائد منه أمانة ان كفى الممان فلا يأخذ منها شيئاً وإلا استنفق من الباقي دون نصيب اه هبل قرز وان احتجج الى فوق النصيب سلم له اه (٩) ولو ترك التزود عامداً قرز

انقطع زاده مايلنه إلى وطنه^(١) (ولو) كان ذلك المسافر غنيا^(٢) لكن (لم يحضر ماله^(٣))
 في حال السفر^(٤) فانه يجوز له الزكاة في هذا الحال (و) لو (أمكنه القرض) لم يمنع من استحقاقه
 من الزكاة وقالم بالله إذا أمكنه القرض وله مال في بلده لم تجز له الزكاة (ويرد المضرب^(٥)) أي
 إذا أخذ ابن السبيل من الزكاة مايلنه إلى وطنه^(٦) ثم انه أضرب عن المسير إلى وطنه^(٧) فانه
 يجب عليه رد ماأخذ من الزكاة إلى من دفعه اليه من الامام أو رب المال (ولا) يجب على
 (المتفضل^(٨)) من زاده أن يرد الفضلة التي بقيت بعد أن وصل بلده نحو أن يأخذ من الزكاة
 عشرة أصواع فيصل بلده وقد بقي منها ثلاثة فان الثلاثة تطيب له ذكره ض زيد والامام
 وأبومضر وقال ابن معرف بل يرد الفضلة ومثله حكى عن ض زيداً أيضاً وقيل ح^(٩) أن بقيت
 لأجل التتبير^(١٠) طابت له وإن بقيت لكثرة ماأخذ ردها^(١١) (و) يجوز (للامام تفضيل^(١٢))

(١) والكسوة كالنفقة (١) ولا يسطى في سفر المعصية لأنه امانة اه بحر وكذا يشترط عدم الموانع قرز
 (٢) في ذلك ولا يرد ما فضل من الكسوة إذ المقصود بها الاستمرار بخلاف النفقة فالمقصود وصوله
 (٣) فلو كان يمكنه بيعه مع غبنه وبعد عنه ولو بدون القيمة لم يسط شيئاً من الزكاة ولو بغن فاحش قرز
 ما لم يحضر قرز (٣) أو حضر لكن لم يتمكن منه اه ح فصح (٤) أي ميل بقعته قرز (٥) وهل المراد
 الاضراب بالرة أو إذا أضرب قدر عشرة أيام قال مولانا عليم إذا كان طاماً على السفر وغلب في ظنه
 أنه لا يجد بلفة إلا منها فانه لا يلزمه الرد ولا يجوز له استهلاكه قبل السير ومتى سافر ثم عرضت
 له الاقامة مع عزم السفر وكذلك فان سافر بعض المسافة التي أعطى فيها ثم أضرب فانه يرد الزائد
 على قدر المسافة التي قطعها إذا لم يحصل له سبب يملكها فاما المتفضل فقد حصل السبب وهو بلوغ
 الغاية اه غيث قرز فلو أنشأ السفر من بلده وخرج من مسافة القصر فقال ش أنه يمان أيضاً (١) وقال
 الامام ي وأبوح وك أنه لا يمان إلا من أنشأ السفر من غير بلده اه كب فأصداً إلى بلده أو موضع
 إقامته وإذا مات أو غني في حال سفره قليل كالضرب وقليل كالمتفضل لأنه إذا أخذها في حال سفره
 فقد ملكها بموصول السفر اه ح أثمار لهران (١) ولو إلى متعته سفره اه املاء شامى قرز (٥)
 وهل رد حيث حظر اليه ماله قلت العلة الحاجة وقد زالت إذ يوافق من الضرورة على قدرها وظاهر
 الاز خلافه وهو أنه لا يرد لأن العبرة بحال الأخذ (٥) كالمكاتب إذا عجز اه رياض (٦) دون
 نصاب اه ح أثمار (٧) أو مات أو غني قرز وظاهر الاز خلافه (٨) ومن في حكمة من مات
 أو غني قبل بلوغ وطنه أو فسق لأن العبرة بحال الأخذ اه ح لى والمختار أنه يرد قبل السفر مطلقاً اه
 شامى هذا الرد قبل السفر وكلام ح لى أو بعد السفر كذا قرز (٥) كالتهجيل إذ العبرة بحال الأخذ
 (٩) قوي والمذهب عدم الفرق (١٠) أو ضيافة أو حيث سئل وكذا لو أعتق غيره حلت (١١) مالم
 يكن مصرف والمذهب لا فرق لأنه لم يسط إلا لمضى آخر وهو السفر قرز (١٢) عبارة الفصح
 وللإمام تفضيل وإظهار اه يعني على إحصاف ولا حاجة للباقيين وكذا رب المال ولو

لبعض الأصناف والتفضيل على وجهين أحدهما أن يعطى صنفاً واحداً جميع الصدقات ولا يعطى غيره أو يعطى واحداً من صنف دون غيره من ذلك الصنف ومن سائر الأصناف فهاتان صورتان جائزتان عندنا^(١) ولا يجوز للامام ذلك التفضيل إلا إذا كان (غير مجحف) بالأصناف الباقية فأمّا إذا كان مجحفاً لم يجز لأن ذلك حيف وميل^(٢) عن الحق ومعنى الأجحاف هنا هو أن يعطى أحد الفارمين فوق^(٣) ما يقضى دينه والآخر دون ما يفي بدينه أو يعطى أحد ابني سبيل ما يملؤه وطنه والآخر دون ذلك أو يعطى فقيراً ما يكفيه وعوله^(٤) والآخر دون ما يكفيه وعوله من غير سبب مقتضى لذلك كأن يكون المفضل مؤلفاً ونحو ذلك^(٥) (و) يجوز للامام أن يفضل بعض الأشخاص فيعطيه أكثر مما أعطى غيره (لتمدد السبب) فيه الموجب لاستحقاق الزكاة وذلك نحو أن يكون هذا الشخص فقيراً مجاهداً عاملاً غارماً فانه يعطى أكثر من غيره لاجتماع هذه الوجوه فيه ذكر ذلك^(٦) في تذكرة الفقيه س وهو أحد أقوال ش وإدعى في الشرح الاجماع على أن من كان فقيراً مكاتباً غازياً غارماً^(٧) لا يأخذ أرمه أسهم^(٨) قال مولانا عليه السلام في نظر في أي الكلامين^(٩) أصح (و) يجوز للامام (أن يرد) الزكاة فيصرفها (في) الشخص (المخرج) لها (المستحق) لها بوجه من الوجوه نحو أن يأتي بركاته إلى الامام وهو ممن ينبغي تأليفه فيجوز للامام أن يقبلها منه^(١٠) ثم يعطيه إياها تأليفاً له ونحو أن يكون الفقير

أجحف وله الصرف في أحد الأصناف اه عامر قرز وهو ظاهر الاز ومنهوم البحر والهداية وفي الآثار ما لم يجحف (١) خلاف ش وهذا مع عدم الحاجة اليه من سائر الأصناف اه وإلا كان إجحافاً وزيادة وقد حققه التهامي اه مفتي قرز (٢) لفظان مترادفان (٣) والفرق بين الفارمين وبين ابني السبيل ونحوهما أنه حيث يشترط الزيادة في الفارمين ولم يشترطها في غيرهما لأن من عليه الدين معذور عن القضاء لاعتساره فلم يظهر الحيف إلا بالزيادة على قدر الدين فلم يجب التسوية إلى قدر الدين بخلاف ابني السبيل فكل منها مضطر فاذا أعطى أحدهما ما يكفيه والآخر دون ما يكفيه من دون مرجع كطلب علم أو لضعف بنية قد جاف عن الحق ومال عنه اه ح آثار وفتح ولا فرق في وجوب التسوية بين ضعف الصدقة وسما (٤) في يومه (٥) طالب علم أو عدل أو ورع أو زهد أو عجز (٦) وهذا مع تطبيق الزكاة (٧) ينظر فانه لا يسمى غازياً اه يستقيم حيث كان محتاجاً اليه في الجهاد أو كان باذن سيده قرز (٨) إذا بلغت نصيباً على المذهب (٩) الأقرب عدم الفرق فيلحق بأن تقول إن كان دون النصاب لكل الأسباب جاز وحيث يكون قدره فما فوق فلا يجوز إلا فيما يجوز مع الفناء كالعامل والمؤلف اه ن قال في شرح الآثار ومعنى التفضيل هنا ان يعطيه أكثر من غيره لأنه يأخذ بكل سبب سهماً قد ذكر من زيد أن ذلك لم يقل به أحد وليس في عبارة الاز تصريح بذلك اه تكبير (١٠) وتفي التخليّة عن القبض اه في قرز

عليه زكاة من قديم فيخرج في حال الفقر شيئاً الى الامام مما كان لزمه فيجوز للامام أن يقبلها منه ^(١) ويصرفها اليه في هذه الحال لفقره ونحو ذلك ^(٢) ذكر ذلك أبو علي وقاضى القضاة وقال أبو جعفر أن ذلك لا يجزى (وهؤلاء الاصناف) يقبل ولهم ^(٣) في دعواهم (الفقر) لا أخذ الزكاة فلا يحتاجون الى إقامة بينة على أنهم فقراء ما لم يحصل ظن الغناء فيهم فان كانت فيهم قرينة الغناء طولبوا بالبينة وقال أبو جعفر للمذهب والحنفية أنه لا بد من البيان عند اللبس (ويحرم السؤال ^(٤)) للزكاة وغيرها ^(٥) على الفقير وغيره من هذه الأصناف ^(٦) عندنا (غالباً) احترازاً من السؤال ^(٧) لتفقه نفسه وزوجاته وأبويه المجزين وأولاده الصغار فان السؤال من الزكاة لذلك ^(٨) يجوز قدر ما يسددهم الى النعمة ^(٩) ما لم يصر بذلك غنيا قال م بالله ولغضاء

(١) قيل وفي الجواز نظر لأن قبض الامام لا يخرجها عن كونها زكاة بدليل أنها لا تحمل لها شيء اه زهور وقد يقال في الجواب انها تخرج عن كونها زكاة المزي قطع مع براءة ذمته كالأجنبي اه أتمار وأما التفسير فلا اشكال انها تخرج عن كونها زكاة بقبضه لها اه غيث لفظاً (٢) وللإمام أن يأذن للنخرج أن يصرفها في ولده وذلك بعد أن يقبض بأمر الامام عن الزكاة فخرج عن كونها زكاة المزي ويكنى الصخيلة قرز (٣) ولا يمين عليهم لأنه حق لله تعالى ولأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قبل قول المجامع والمظاهر اه ح لى (٤) وكذا ابن السبيل إذ لا يعرف إلا من جهته اه بحر وأما سائر الأصناف فلا يقبل قوله فيها كما هو المقهور وفي الفتح كسبه وهو ظاهر الأثر قرز (٥) ولو بكتابة أو رسالة أو إشارة والعلة اذلال النفس فلا يجوز إلا في طاعة الله تعالى ولأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى عن اذلال المرء نفسه حتى العارية مع النقي عن المستعار إلا مع الحاجة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعار من صفوان بن أمية دروعاً وأما القرض فخضه الدليل اه هامش (٥) كالعارية مع النقي (٦) قال ص بالله هذا فيمن سأل نفسه وأما للغير فيجوز اه لفظاً لأنه شاغف (٧) والكسوة في ذلك كله كالنفقة قرز (٨) وأما من غيرها فلا يجوز إلا قدر قوت يومه وسائر عورته اه غيث قرز وأولاده الصغار وأبويه المجزين وزوجته اه غيث قرز (٩) ثابت قلت إذا جاز السؤال للفقير في هذه الأشياء لها الذي حرم عليه أن يسأل والتفسير إنما يسأل لهذه الأمور فكان اللائق أن يقول ويجوز السؤال غالباً قلت لما كان الاغلب على النفوس السؤال مع حصول السداد جثنا بهذه العبارة للتشديد وفي تحريم السؤال آثار منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل ومعه ما يغنيه فكأنما يستكثر من حرجهم قيل وما يغنيه يا رسول الله قال قوت يوم وفي بعض الأخبار أربعون درهما قيل ح أراد بقوت اليوم غناء النفقة وبالأربعين غناء الكسوة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة لا تحمل إلا لثلاثة لذي قهر مذقح أو غرم موبع أو دم مفضح وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من فجع على نفسه باب السؤال من غير حاجة فجع الله عليه أبواب الفقر من حيث لا يحتسب اه نويد (٥) وهو يدل على أنها غير كبيرة وإلا لم يصح صرفها فيه وإنما توعد

دينه^(١) وإذا سأل السائل حيث لا يجوز ملك ما أعطى وإن عصى بالسؤال^(٢) وقال ح وشأنه يجوز السؤال^(٣) قبل ع ولا خلاف في جواز سؤال^(٤) الامام^(٥) ولا في جواز التعريض أيضا نحو أن يقول هل معكم واجب **﴿فصل﴾** (ولا تحل) الزكاة (للكافر^(٦) ومن له حكمه) وإن لم يكن كافرا في الحقيقة وهم أطفال الكفار حيث لم يحكم لهم بالاسلام اذ لو حكم بالاسلام جاز^(٧) صرف الزكاة فيهم وذلك حيث يكون الطفل في دار الاسلام دون أبويه^(٨) أو يكون أحد أبويه مسلما ومن قال إن الجبر ليس بكفر كأم بالله والامام ح وغيرهما أجاز صرف الزكاة إلى الجبر^(٩) * ثم وحكم أطفالنا^(١٠) حكم الاباء (الا) أن يكون ذلك الكافر (مؤثقا) جاز تأليفه بالزكاة عندنا^(١١) ولا يجوز له بوجه من الوجوه سوى هذا الوجه (والغنى والفاسق^(١٢)) لا تحل لهما الزكاة^(١٣) ولا يجزى صرفها اليهما (الا) في حالين وهما حيث يكون الغنى أو الفاسق (عاملا^(١٤)) على الزكاة (أو مؤثقا) فإنه يجوز صرف الزكاة اليهما لهذين

عليه بعينه لا يكون كبيرة وإن الأصل عدم الكبر (١) قلنا مذكور قرز (٢) ولا يقال انه ملكه من وجه محظور فيلزمه التصديق به لأن الملك منفصل عن السؤال ولا مدخل للسؤال فيه فان قيل ما الفرق بينه وبين رشوة الحاكم الجواب ان الذي دفع إلى الحاكم في مقابلة ما لا يجوز قل تطب له بخلاف هذا فان الدافع دفعه إليه وهو للقراء وإن كان عاصيا بالسؤال اه دواى (٣) إذا كان لا يعطى إلا به عندهما (٤) إذ لا منة ولا قص في سؤاله إذ هو نائب عن المسلمين فضلا عن الفقراء والمساكين اه ح فتح وقوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان وقوله صلى الله عليه وآله وسلم السلطان ظل الله في الأرض يأوى إليه كل مطرود وملهوف اه بستان (٥) إذا كان ممن يستحق الزكاة (٦) ولا يجوز أن يكون الكافر حاملا عليها اه ح لى قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين الآية (٧) ويكون إلى وليهم شرعا كالامام والحاكم قرز (٨) وكذا من بلغ منهم في دارنا ولم يظهر منه كفر وفي ذلك نظر لا من كان أبويه كافرين في دارنا فحكمه حكم أبويه مطلقا ما لم يسلم اه شامى (٩) لقولهم إن العبد مجبر على فعله لا اختيار له فيه اه بيان (١٠) أى كفار التائبين (١١) خلاف أى ح وش وأبو يوسف لأن الله قد أعز الاسلام اه فأسقط التأليف (١٢) وأما إذا التبس الفسق والأيمان وجب الرجوع إلى ظاهر الاسلام ولا يجب البحث إلا أن تكون عليه قرائن الفسق فينبئ البحث فاما إذا كان ظاهره الفسق وأظهر التوبة عند اعطائه ولم يكن قد أظهرها من قبل فيحتمل أن يقال ان المعطى يعمل بظنه بحسب ما يظهر له من القرائن فالتبس فالأولى المنع رجوعا إلى الأصل اه شرح بحر قرز (١٣) لأنه من أهل النار فلا يجوز صرف الزكاة إليه وأما أطفال الفاسق فيجوز صرف الزكاة اليهم (١٤) فينظر ما الفرق بينهم وبين أطفال الكفار اه قيل لمزة الاسلام (١) ويكون التبض إلى وليهم شرعا بشرط الفقر (١٣) وأما مجروح العدالة فيحل له قرز (١٤) حيث يكون أمينا لأنه لا يحصر في أموال الفقراء فوجب أن يكون ما مومن الخيانة لأنه إذا

الوجهين^(١) لاسواهما عندنا وقال م بالله أنه يجوز صرف الزكاة في الفاسق ويكره إذا كان فسقه بأمر غير مضارة للمسلمين من قطع سبيل ونحوه^(٢) فإن كان فسقه بذلك لم يجز عند الجميع وهو قول ح وش لمعوم قوله تعالى أنا الصدقات للفقراء (و) لا تحل في (الهاشميين^(٣) ومواليهم^(٤)) وموالي مواليهم (ما تدارجوا^(٥)) وفي أحد وجهي أمش أنها تحل لمواليهم وهو قول ك وروى عن الحقيني (ولو) كانت (من هاشمي) وحكي في الشافعيين زيد بن علي وح و ابن الهادي والتاسم ابن علي المياني^(٦) أنه يجوز صرف صدقات بني هاشم بمعضهم في بعض^(٧) ومعهل من زيد على

خائناً لم يؤمن التفريط في أموال الفقراء (١) ويؤخذ من هذا أنه يحصر الفقر في سائر الأصناف كالكتاب والعارف وابن السبيل ونحوهم ومعنى قربان السبيل أنه لا يعطى نعماء (٢) سارق أو باغي (٣) تشريعاً لهم لأنها غسالة أوساخ الناس التي يعطى على جهة الترحم ويدل على ذلك الأخذ فنه الله تعالى منصبه العالي وصان نفسه الشريفة عن ذلك وأبدله بما هو أعز للنفوس وأشرف بالي للأخوذ على جهة التقرير والقلبة الدال على عز الآخذ وذلل المتأخوذ منه ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اجعل رزقي تحت ظل رحمتي وشاركتي في ذلك قراجه تشريعاً لهم لقربه اه ح يجوز حكي في الآمال والجامع عن السيد عبد العظيم الحسيني أنها يجوز لهم إذا منعوا الخس لأنه عوض لهم عنها وبه قال الاصطخري وأبو سعيد الهروي ومحمد بن يحيى من الشافعية اه حاشية هداية (٤) قال الهادي عليه السلام وم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس وآل الحرث بن عبد المطلب اه شرح بهران ولا نحرّم الزكاة لإلائي أولاد هاشم اعلم أنه كان لعبد مناف خمسة أولاد فمنهم هاشم ونوفل وعبد شمس والمطلب وأبو عمرو (٥) وهذا يخص المصومات التي تقدمت في العام وما بعده قال أبو طاهر أن الزكاة محرمة على بني هاشم بالإجماع اه غيث بلفظه (٦) موالى الحاق وعن المقي وحديث وعن الهبل مثله لا فرق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم موالى القوم منهم ومنه في البحر وهو ظاهر الأثر اه (٧) وثقة بهائهم (٨) ومكانهم اه ح في (٩) ومحمد بن الطاهر وغيرهم قالوا والموم مخصص بما روى زين العابدين عن عباس بن عبد المطلب أنه قال يا رسول الله إنك حرمت علينا صدقات الناس فهل تحل صدقات بعضنا لبعض فقال نعم اه ح بحر قال في شرح الفتح وقواه إمامنا قال فيه وقد روي فيه صاحب كتاب أصول الحديث حديث عباس في جواز ذلك عن زهاء مائتين رجلاً وامرأة من الصحابة والتابعين وتأيعهم منهم ثلاثة وعشرون من أهل البيت عليهم السلام منهم الأربعة المصومين قال الناصر ابن الهادي نعمنا من آباءنا أن صدقات آل الرسول تحل لضعافتهم وقراءتهم وهو عندي كذلك وهذا دليل أن ذلك مذهب الهادي لأنه أقرب آياته إليه وروى هذا عن علي عليه السلام وقاطمة والحسين ومائتي هجر من الصحابة واختاره الامام شرف الدين (٧) قيل وهكذا الخلاف في زكاة الأوقاف وأموال المساجد إذ لا متعة فيها عليهم (مسئلة) سئل مولانا القاسم بن محمد عن زكاة الفاسق فقال أنها مباحة لمن أخذها ولا تكون زكاة لقوله تعالى إنما يقبل الله من التقيين وقوله تعالى وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً أى باطلاً

صدقة النفل قال الاميرح وهذا الحل على خلاف الظاهروان كان الاولى عندى التحريم قيل
ويأتى هذا الخلاف فى صدقة بنى هاشم لمواليهم وفى صدقة موالىهم لمواليهم لافى صدقة موالى
بنى هاشم^(١) لبنى هاشم لأن العلة تنزيههم عن منة الغير^(٢) (ويعطى العامل والمؤلف^(٣)) إذا كانا
هاشميين أو من موالىهم (من غير هاشم^(٤)) أي من غير الزكاة لأنها لا تجوز لهم بحال وقال الناصروح أنه
يجوز أن يعطى الهاشمى على عائلته من الزكاة وقال الأمامى^(٥) والأمام على بن محمد أنه يجوز
تأليف الهاشمى من الزكاة^(٦) قال مولانا عليه السلام وهو قوى من جهة القياس^(٧) أن لم
يصادمه إجماع (والمضطر^(٨)) من بنى هاشم وهو الذى خشى التلف^(٩) من الجوع أو نحوه^(١٠)

(١) فلا يحل بالإجماع قرز (٢) التعليق بالمنة فيه نظر فيلزم منه تحريم قبول الهبة والهدية مع المنة وذلك
جائز إجماعاً وإنما يطل بتزيههم عن أن يتطهر بهم الناس ويميطوا بهم أو ساخ أموالهم كما نبه الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم فى قوله للحسن كخ كخ وهذا من تنبيه النص الذى هو أقوى طرق العلة
اه حاشية بحر (٣) ونحوهما كابن السليل والغارم وإنما خصهما بالذكر لاجل الخلاف (٤) فإن كان الأمر
كما ذكر لما يكون فى الهاشمى إذا استؤجر على حملها ببعض منها هل يستحق شيئاً منها أجره على عمله
لأنها استؤجرت فى كونها إجارة على عمل إن قلتم لا يستحق فى الإجارة حيث قلتم ويصح بعض المحمول
ونحوه بعد الحل وإن قلتم يستحق لها الفرق بينه وبين العامل وهل هو إجماع أم لا لأن قوله فى الشرح
لو استؤجر على حمل هذا الطعام ينصفه فلا خلاف فى صحة هذه الإجارة فهل يكون إجماعاً فيها أم لا سئل
الجواب والله تعالى أعلم أن المعاملة إجارة خاصة فى جعل الهاشمى عاملاً وإن دخل جوازها فى عموم الاجارات
فقد أخرجه الدليل الخاص من هذا العموم والخاص مقدم على العام كما هو مقرر فى الأصول والدليل هو
حديث أبى رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلاً على الصدقة من بنى مخزوم فقال لأبى رافع
أصحبني يصيبك سهم معى فقال أهملنى حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه فسأله فقال
موالى القوم من أنفسهم وإنما لنا كل الصدقة رواه أبو داود وأحمد والنسائى وابن خزيمة والترمذى
وابن حبان وروى مسلم أن الفضل بن العباس رضى الله عنهما قال طلبت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أن أكون عاملاً على الصدقة فقال أن الصدقة لا تملح لحمد وآل محمد وأيضاً أن العلة لا يخرجها عن
كونها أو ساخ الناس فعلة التحريم باقية اه قل من خط السيد محمد بن ابراهيم بن المفضل رحمه الله تعالى
(٥) وقوام المتن كل على الله إسماعيل (٦) وقد رجع عنه فى البحر (٧) على الكافر والفاسق فلذا عليهما
طائفة (٨) سياتى فى باب الأطعمة أن المضطر يقدم الأخف والزكاة كمال الغير فيلزم فيمن تحرم عليه
من غنى وفاسق وهاشمى ولاوجه لاختصاصه اه مفتي (٩) ولا يأكل المضطر من الزكاة إلا مايسد
رمقه وكذلك الغنى والفاسق اه بحر وفى الاتباع مايسد جوعته فإن شبع لمعصية مغفورة من غير قوبة
لأن أول الفعل مباح والشبع محرم وذلك كالشارب إذا غص بلقمة وقيل يفرق بينهما لأن الشارب
الفعل متصل بخلاف هذا فصبغ التوبة (٩) على نفس أو عضو (١٠) العطش أو البرى قرز

إذا وجد الميتة والزكاة فانه (يُقدم) أكل (الميتة)^(١) ولا يأكل الزكاة مهما وجد الميتة فإن كان تناول الميتة يضره^(٢) فانه يتناول من الزكاة على سبيل الاستقراض^(٣) ويرد ذلك متى أسكنه * قال مولانا عليه السلام وظاهر كلام الهادي يقتضى بأن تقديم الميتة^(٤) واجب وقيل لبل هو على الاستحباب وقال م بالله إذا أيسرت له الميتة خیر بينها وبين الزكاة قال فى التقرير ولا يتأتى هذا إلا إذا كانت الزكاة فى يد الامام أو المصدق لأنها فى يد مالكها ليست زكاة وفى يد الفقير قد خرجت عن كونها زكاة * قال مولانا عليه السلام بل قد يتأتى ذلك غير الامام وذلك نحو أن يستهلك المالك تسعة أجزاء من الطعام ويبقى الجزء العاشر بنية الزكاة فانه قد تمين للفقراء قبل إخراجهم فقد صار زكاة وإن كان فى يد المالك وكذا لو لم ينو المالك^(٥) كونه زكاة (ويحصل لهم ماعدا)^(٦) الزكاة والفطرة والكفارات^(٧) أما الزكاة والفطرة فواضحة وأما

(١) فإن قيل إن الزكاة شبه الميتة فلم لا يغير الجواب إن الزكاة مثل مال الغير وهو يقدم الميتة على مال الغير فإن وجدت الزكاة ومال الغير حيث اضطر قدم الزكاة لأنها أخف ومثله عن الملقى وحيث وفى حاشية فإن وجد الزكاة ومال الغير قدم الزكاة لأنها تحمل للمصالح فى حال فكانت أخص قرز (٢) وقال الدوارى ان خشى تلفاً أو تلف عضو لا مجرد الضرر لأنه مشبه بمن اضطر إلى طعام الغير وهو لا يباح إلا فى هذا الحال قلت وهو ظاهر المذهب اه تكيل (٣) قال أما على سبيل الاستقراض فالتقاس أنه يجوز من غير اشتراط ضرر وقال فى الثمرات والحاكم ومتولى المسجد ونحوه الاقتراض بما يهم الولاية عليه وللإمام الاقتراض من الزكاة لنفسه أو لمصرف آخر إذا احتاج إلى ذلك ويقترض الزكاة ليت للمال ويقبض ذلك وبصرفه فى هاشمى يحمل له بيت المال كما روى عن الإمام على بن عبد قال فيها قال فى التهذيب وقد روى عن على عليه السلام وأبي بكر وعمران للإمام أن يتناول من بيت المال ويكون تقدير ما أخذه فى اجتباؤه انتهى ذكره فى البحر فى كتاب النصب ولا بد من كمال شروط القرض مع معرفة القدر أو الظن لو طرأ اللبس اه بلفظه ولعل كلام الكتاب مبنى حيث أخذه بغير إذن الولي وأما لو أخذه بذاته فهو يجوز القرض بمن غير ضرر فأمثل (٤) لأن الزكاة حُرمت من وجهين لسكونها زكاة ومال للغير يعنى للفقراء اه كب من الحجج (٥) التخصيص لا للأجزاء فلا بد من النية قرز (٦) والذي يجوز لفنيهم وقدرهم الأموال المسبلة والخمس والأضحية وموات الأرض ونذر معين أو مطلق ووصية وهدي الثفل وجمع وقران والذي يختص بغيرهم أو فيه مصلحة الأموال التى لا مالك لها أو جعل أهلها والمظالم وبيت المال كإخراج والمعاملة كالفضالة والقطعة وما استهلك حكما وما وجب التصديق به من الرشاء ومثله فى البيان ويكفيك فى حصرها ما ذكرناه فى الأزهر قولنا ونحمل لهم ماعدا الزكاة الخ اه غيث (٧) وفى كفارة الصلاة وجهان م بالله وط تحرم ككفارة الصوم والمنصور بالله والامام يحسب لا تحرم إذ لا وجوب اه بحر وقيل العبرة بذهب الموصى غيث يرى لزومها وأوصى وأطلق قائمتها تحرم عليهم وحيث لا يرى لزومها فلا تحرم ولله أولى

الكفارات فقد دخل تحتها كفارة اليمين والظهار وكفارة إفساد الحج وكفارة الصوم ودماء الحج كلها إلا النفل ودم القران والتمتع لأنت ماعدا هذه الثلاثة تسمى كفارة ولو قد غلب على بعضها تسميته نفدية وجزاء فهو في التحقيق كفارة لما ارتكب من محظورات الاحرام (و) محل للماشيين (أخذ ما أعطوه) أي أعطاهم أحدثيثا والتبس عليهم الحال هل هو زكاة أم هدية جاز لهم أخذها (١) (ما لم يظنوه إياها) أي ما لم يظنوا كون ذلك زكاة أو فطرة أو كفارة وسواء كان المعطى عالما كونه ماشيا أم غير عالم فلا عبرة إلا بظن المستعطى وكذا النفي (٢) إذا أعطى شيئا فهكذا حكمه (ولا يميز أحدا) زكاة صرفها (فيمن عليه اتفاقه) (٣) حال الإخراج (٤)

ولعله حيث أظهر أنها غير واجبة وأما إذا أوصى فقد صارت واجبة ويحتمل على أنه قد انتقل إلى ذلك المذهب كما يأتي نظيره في الصيام اه وفي البستان لا تعمر عليهم لأنها غير واجبة وإنما وجبت بالإبصاء منه قرز كلام البستان حيث أوصى وأطلق فلا تعمر إلا حيث يرى لزومها فصهرم والله أعلم ولفظ البستان والمراد بالكفارة غير كفارة الصلاة فاما هي فقال م بالله وأبوط تعمر أيضا ككفارة الصوم وقال الناصر والمنصور بالله والامام يحيى لا تعمر عليهم لأنها غير واجبة وإنما وجبت بالإبصاء اه بلفظه (١) إذ الأصل عدم الزكاة ولم تدخل في التحريم إلا ما علم أو ظن تحريمه قرز (٢) فإن انكشف أن الذي أخذه زكاة رداه إن كانت باقية وضمنها إن كانت تالفة وهذا على القول بأن الإباحة تبطل بطلان عوضها واختار أنه إن كان باقيا رده مطلقا وإن كان تالفا فإن سلمه إليه وهو عالم أنه ماشي وأنه لا يصح الصرف إليه فلا عوض عليه وإن كان جاهلا رده اه عامر ولعل كلام الكتاب في الأجزاء لا في الضمان وعدمه عالم يمكن الجزء العاشر فنصب لأن الضمان يكون للمالك فيجب الرد لأنه ممنوع التصرف فيه كما يأتي في قوله ولا يبيع أحد ما لم يشر أو يمس الخ وقرره في قراءة البيان (٣) وهذا إذا كان المعطى رب المال فلو كان هو الامام جاز لهم ولو علموا أنه زكاة لأنه يصح من الامام أن يقترض لبنى هاشم من الزكاة ويقضى عما يسوغ لهم ويكفيه في القضاء تحريف النية وقد ذكر معنى ذلك في شرح التصح في كلام طويل وكذا في ح البحر اه ذويد قرز (٣) والما سبق (٤) فإن أوصى بالزكاة ونحوها جاز صرفها إلى من تزمه نفقته (١) لأصوله وقصوده مطلقا والحيلة في القريب أن يجعل إليه نفقة عشرة أيام ثم يصرف زكاته إليه وأما الزوجة فمطلقا وإن نجح لأن نفقتها حاجة بالأصالة اه ح في وكذا لو كانت ناشرة (٢) لأن ما سقطت إلا لعارض وادعى في شرح الآباة الإجماع إذ ذكر الامام إبراهيم بن تاج الدين والسيد أنه يجوز وقرره الفقيه ح من جهة النظر لأنه سقط عن نفسه شيء من النفقة اه زهور (٣) فيقال غالبا وأما المطلقة بانما فلعله يجوز الصرف إليها وكذا المتوفى عنها وظاهر الإزاحلة فلا يجوز حيث هي في العدة (٤) ومثله في الفيت ولو كان القريب وارثا وهو ظاهر الأثر حيث قال حال الإخراج ولفظ البيان الثالث من بره الدافع إذا مات الخ (٥) أما لو صرف مملوكه قنأ أو مدبرا أو أم ولد لم تجزه بلا خلاف وإن صرف في مكاتبه قليل لا يجرى مطلقا وقليل يجرى إن عتق ويستأنف إن رق ذكره في اللمعة وهو الأقرب اه ح لى (٥) لتخرج امرأة المفقود

نحو أن يصرف الزوج إلى زوجته وكذلك كل من تلزمه نفقته حال الإخراج^(١) كالقريب المعسر وعن الإمامي جواز الصرف في الزوجة^(٢) والقريب^(٣) (ولا) يجزي أحدان يصرف زكاته (في أصوله^(٤)) (وهم أباه وأجداده وأمهاته وجداته ماعلا) (وفصوله^(٥)) (وهم أولاده وأولاد أولاده ما تناسلوا ويدخل في ذلك أولاد البنات قوله (مطلقا) أي سواء كان تلزمه نفقتهم أم لا تلزم لمعجز^(٦) أو غيره^(٧) قال عليه السلام ولا أحفظ في ذلك خلافا^(٨) إلا في ولد الزنا قال في شرح أبي مضر ولا يجوز صرفها إلى ولده من الزنا^(٩) عند موح خلافا^(١٠) لآبي طوش

في مدة استبرائها من الثاني لموده فهي ساقطة مع أن الزوجية تابعة بينهما اه بحر ينظر فلا يجزى قرز (١) ينظر لو كان نفقة القريب متناوبة بين اثنين فهل تجزى أحدهما صرف الزكاة إليه في نوبة الثاني سل لعله يجزى الصرف وهو ظاهر الاز في قوله حال الإخراج وقيل لا يجزى (٢) واحتج بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة على القريب صدقة وصلة اه غيث قلنا أراد النفل (٣) من النسب (٤) والوجه أن الولد بعض منه فلا يجوز لأحدهما أن يصرف إلى الآخر شيئا كما لا يجوز صرفه في نفسه وللإجماع أيضا اه تعليق ام (٥) من النسب قرز (٦) صوابه فقير أو غيره (٧) كبتته الصغيرة تلزوجة (٨) في نه خلاف أبو جهمد ورواية عن أبي ح في الصرف مع الجهل لا تجزى عندم اه زهوي (٩) والخلاف في ولد الزنا في ثلاث مسائل صرف الزكاة إليه ونحوها وجواز نكاحها إذا كانت أتي والحق إذا ملكه واختار قول بالله وأبي ح وأبي ج وهو أنه لا يصح الصرف إليه ولا يصح نكاحها وتنفق وفي سائر الأحكام ماعدا الثلاثة كالإيجني (سؤال) ما حكم من تناول من الزكاة من الهاشميين أو ممن هو غير مصرف لها وأخذ فوق نصاب هل يجوز حمله على السلامة أم لا (الجواب) والله الموفق أن القابض لها من هؤلاء المذكورين أن كان بأمر إمام جامع الشروط فلا اعتراض بل ولا مدخل لاختلاف المصدر بذلك فضلا عن الاعتراض وإن كان غير كامل الشروط المتغيرة فلا يغلو ذلك القابض من المذكورين إما أن يكون من العوام أم لا إن كان منهم ولا يمتدئ إلى التخصيص ويجب حمله على غير السلامة ووجب الإنكار عليه وعلى المسلم إليه وإن كان من أهل العلم ومن يعرف التخصيص من تبعه الله تعالى ويجب حمله على السلامة وأنت ينفي الظان عن نفسه سوء الظن بذلك القابض فضلا أن يحكم في عرضه فيأخذ في حله فان ذلك من نزعت الشيطان التي يريد الوقوع بين أهل الإيمان بل يدفع ذلك لصحوظات شرعية كما ذكره الإمام شرف الدين في جواب علي الحسن بن عز الدين ومنها أن يكون تحت يده جماعة فقراء تصرف إلى كل واحد منهم دون النصاب على حسب الحاجة حتى يكل النصاب وهذا عام للهاشميين القابض وغيره أو يكون في القابض مصلحة ويكون له ولاية عامة فيمكن بها من تحويل بعض الحقوق فيقترض مثلا من أموال الفقراء من الاغاثا ويكون قضائهم مما صار إليهم من المصالح أو يقبضها الهاشمي الفقير من فقير غيره أو يكون في القابض مصلحة عامة للمسلمين وكان قبضه لها لأجل المصلحة للفقراء وغير ذلك ما يسوغ للشرع والله ولي التوفيق قل كما وجد (٩) وهل يأتي الخلاف

(ويعجز لهم من غيره^(١)) أي وتجوز الزكاة للفقير الذي يتفقه قريبه الغني إذا حصلت من غير قريبه ويجوز للأب والجد من غير الابن والابن من غير الابن من غير الأب والجد وكذا يجوز للزوجة أن تصرف زكاتها في زوجها^(٢) الفقير إذا لم يكن قريبا لها تلزمها تفقته (و) يجوز صرف الزكاة (في عبد^(٣)) مسلم (فقير^(٤)) ذكره ط على أصل يحى عليه السلام لأن التملك له تملك لسيده^(٥) وقال الناصرون بالله لا يجوز لأنه لا يملك * قال مولانا عليه السلام وعندى أن الخلاف إنما هو في المحجور فأما المأذون فالأقرب أنه يصح الصرف اليه وفاقا والله أعلم (ومن أعطى) زكاته (غير مستحق) لها (اجمعا أو) غير مستحق لها (في مذهبه) أي في مذهب الخارج ولو وقع فيه خلاف وأعطاه في حال كونه (عائلا) أن مذهبه أنه لا يستحق (أعاد) أي لزمه إخراج زكاته مرة ثانية ولا يبتدأ بالأولى فليست زكاته والذين لا يستحقون بالاجماع^(٦) هم الكفار^(٧) والأصول والفصول^(٨) والغنى غنا مجمعا عليه قال في الزهور وهو أن يكون

في ولد الزنا ماسفل سل في كب ماسفل قرز (١) إشارة الي خلاف من يقول إنه يصير غنيا بفناء سواء كان أباه أو غيره ومهالته وغيره (٢) لا روي أن زينب زوجة عبد الله بن مسعود قال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سألت عن زكاتها فقال لو تصدقت بها على عبد الله لكان ذلك أجرا إن أجر الصدقة وأجر الصلة وعن أبي ح لا يجوز وجهه قوله تعالى وجعل بينكم مودة ورحمة فأشبه الأب اه بحر قلنا المحرر دفع القياس اه بحر (٣) وكان الأولي أن يقال عبده فقير ليرفع الوهم (٤) يقال لو تلف في يد العبد قبل قبض السيد سل ظاهر الكتاب الآخر قرز (٥) ولو كان العبد هاشميا أو كان أصلا أو فرعاً للمخرج اه ح لم يكن صبيا أو مجنونا لأنه كالوكيل لسيده وظاهر الاز خلافة اه ح ينظر ولودخل في ملك العبد لحظة كالأو وكل فاسقا قبض له اه شكايدي (٦) يقال لو كان العبد المصروف اليه مشتركا بين هاشمي وغيره أو بين مسلم وكافر أو غني وفقير هل يصح الصرف اليه أجاب الذويد أنه يصح الصرف اليه ويكون لسيده غير هاشمي وغير النبي ونحوه وقد ذكر مثل ذلك الذويد في الهرم وغيره وقيل يكون لدى النوبة والا لزم رد حصمة الهاشمي ونحوه فان اعتقه في حالة واحدة حرمت عليه تغليا لجانب المحظر (٧) وفي حاشية أن عين الصارف أحد السيدين وهي تحمل له كانت له وان عين غيره رده وان أطلق الصارف كان تحمل له النصف ويرد للصارف النصف وكذا في الصيد تبقى حصمة الحرم حتى تحمل ويجوز أخذها قرز وكذا لو اصطاد العبد صبيا وأحد السيدين محرم كان الصيد للحلال لا للمحرم اه ذويد (٨) فقل هذا لومته السيد لم يمنع من الصحة (٩) الله يريد بالاجماع إجماع أهل البيت عليهم السلام والا فقد روى الخلاف لمحمد وأبي ح في الأصول والفصول والقاضي عبد الله الدوارى في الديباج والفتية في الزهور (٧) الحريرين لا غيرهم ففيه خلاف أبي ح وعن العتري وابن شبرمة بجواز صرف جميع الواجبات الي جميع الكفار قلت وقد اقرض خلاصهم لعدم المتابع (٨) غير ولد الزنا

معه نصاب^(١) يكتفيه الحول^(٢) فهو لاء إذا دفع اليهم لزمته الاعادة مسواء دفع اليهم عالما بالتحريم أم جاهلا وسواء دفع اليهم غلنا منه أن الكافر مسلم والولد والوالد أجنبيان والنفي فقير أم لم يظن ذلك فانه يبعد بكل حال^(٣) وأما الذين هم مختلف فيهم فنحو القرابة الذين تلزم نفقتهم والغنى غنا مختلف فيه فانه إذا دفع اليهم ومذهبه أنه لا يجوز دفع اليهم عالما بأنهم القرابة وأن مذهبه المنع لزمته الاعادة كالجميع عليه وان دفع اليهم جاهلا بالتحريم أو جاهلا بكونه مذهبه أو ظانما أنه أجنبي وأن النفي فقير لم تلزمه الاعادة^(٤) لأن الجاهل كالمجتهد في الأصح^(٥) هذا ذكره م بالله أعني أنه يجزى ما كان جاهلا في مسائل الخلاف لافي الجمع عليه وهذا يحكى أيضا عن زيد بن علي وح و ك وقال ش أنه يعيد بكل حال سواء أعطى غير مستحق جمعا عليه أم مختلفا فيه جاهلا أم عالما وهو ظاهر قول ع **فصل** (وولايتها^(٦)) الى الامام

(١) زكوي جمع على وجوب الزكاة فيه (٢) وفي أحد قول ش ما يكتفيه الأب د ولم يقيد (٣) لكن حيث يكونا جاهلين لعدم الاجزاء أو الدافع جاهلا فهو كالتعصب في جميع وجوهه الى سقوط الأم قرز وحيث يكونا عالين أو الدافع يكون إباحة ما لم يكن الجزء الماشتر قرز خلاف الفقيه ع وان كان الفناء مختلفا فيه فمع علمها أو الدافع لا تجزى ومع جهلها أو الدافع تجزى وان اختلف مذهبا فالعبرة بالدافع لكن **فصل** (٤) حيث يسلّم القابض بالتحريم يلزمه الرد فلا يلزم الدافع القبول الا بحكم الحاكم اه بيان بلفظه قرز وإذا جهل القابض وعلم الدافع في اختلف فيه فالقابض يملك والدافع لا يجزى ولا يفرم القابض إلا بحكم وفي العكس يجزى ولا يملك القابض ولا يلزم القابض الا بحكم اه زهور قرز **فصل** (٥) الاستدراك يعود الى قوله لا تجزى كما هو كذلك في الزهور والبيت لا إلى قوله وان اختلف مذهبا فافهم ذلك اه ينظر (٦) لأن فصل مالا وقت له كخروج وقت الوقت (ه) المراد كالناسي وإنما يكون كالمجتهد حيث لا مذهب له لا شرا كهما في الجهل لأن الجاهل إنما يكون كالمجتهد الا اذا كان له مذهب له وقيل لأن الفراغ مما لا وقت له كاهضاء وقت الوقت اه صغرى قرز (٧) وأما الامام القائل فهل له أخذ الزكاة ممن يعتقد أنه ليس بالامام لعدم الاجتهاد وهل يجزى ما أخذه كذلك إلا نظهر أنه لا يجوز ولا يجزى اه إذ ليس له أن يلزمه في القطعيات ومسئلة الزكاة قطعية ولا نها مترتبة على مسئلة الامامة وهي قطعية وكذا لا يجوز لمن مذهبه أنه ليس بالامام سلبها اليه اختيارا حيث يضعها في غير مواضعها من أجناد ونحوهم لأنهم عنده جند غير محقق قطعا اه ح بحر وقد ذكر في التثبته لكن المعلوم أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يشأ الزكاة على من أعطى عيانا **فصل** (٨) لا نعنده غير امام انتهى ويعتدل أن المشبهة تأخيراً في الاجزاء واهاناً أظهر اه ح بحر للامام عز الدين (٩) ويعتدل أن له أن يكره على أخذهما ولكن لا تجزى الدافع اه حى أما على قياس على ما صحح في الحاكم الحق أن حقيقته من لولاية صحيحة في مذهبه أن باقى مثله في أن الامام إذا كان مذهبه صحة إمامه المقلد فالولاية اليه والله أعلم قرز (ه) ولو وجب على رب المال زكاة ونحوها قبل دعوة الامام وكانت باقية بعينها أو قد صارت ديناً عليه فمقام الامام هل تكون ولاية تلك الواجبات إليه وكذا

ظاهرة^(١) وبالطبعة ولا ولا يتقرب المال فيها مع وجود الامام العادل فالظاهر قرأه الموالشي والثمار ومثلهما الفطرة والخراج والخمس والجزية والصلح ونحوها^(٢) وبالطبعة زكاة النقيدين وما في حكمها^(٣) وأموال التجارة وقال ح أن أمر الظاهرة اليه دون الباطنة فالي أربابها وهو قديم قولي ش وقال ش في أخير قوله ان أمر الزكاة الي أربابها ظاهرة كانت أم باطنة قيل ف يحتمل أن هذا الخلاف إنما هو مع عدم مطالبة الامام فأما مع مطالبة فذلك اجماع أعني أن تسليمها اليه لازم نعم وإنما تثبت ولايتها اليه (حيث تنفذ^(٤) أو أمره^(٥) ونواهي^(٦)) وذلك في الموضع الذي استحكمت وعلمته عليه وأما في الموضع الذي لا تنفذ فيه أو أمره^(٧) فلا ولايته له^(٨) قال في الياقوتة والأفضل دفعها الى الامام وقال م بالخصوص بالله بل الولاية اليه صموما حيث تنفذ أو أمره^(٩) وحيث لا تنفذ فلا يجوز لب المال تفريقها إلا بأمر منه لمقاتلته أيام^(١٠) عليها قال عليه السلام وهو قوى وإذا ثبت أن

لو كان المال في بلد ولاجه أي الامام والمالك ليس من أهل بلد ولاجه أو العكس اه ح لى العبرة بالمال اه القياس أنه لا ولاية له على ذلك لأنه لا في زمنه ولا في بلد ولاجه وكما سيأتي في الفيت أنه لا يثنى ما أخذه الظلمة قبل ولايته وفي الفقيرين يردان السلفة في زكاة عليهما من قبل ولاجه فينظر وعن المتقي الظاهر لزوم التسليم اليه بعد طلبه ولا يحد أخذه من عموم قوله في الأزهار فمن أخرج بعد الطلب لم يجزه كذا عن المتقي وقرره الشامي (١) فان كان المالك يرى وجوبها والامام يرى سقوطها فلا ولاية للامام اه ح لى قرز (١) وانما كانت ظاهرة لأن المخرج عنه ظاهر (٢) وأما الكفارات والنذر والمظالم فلا ولاية له عليها عندنا (٣) والفرق أن الزكاة ونحوها وجبت بإيجاب الله بخلاف الكفارات ونحوها فانها وجبت بسبب من المكلف (٤) إلا أن يتقاعدوا عن إخراجها ألزمهم الامام بذلك اتفاقا قرز (٥) والأصل في ذلك قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وما ثبت للرسول صلى الله عليه وآله وسلم ثبت مثله للامام اه غيث وزهور (٦) للتخصيص وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها في قراكم اه زهور وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ادفعوا صدقاتكم الى من ولاه الله أمركم وبعثه صلى الله عليه وآله وسلم الساعة وقيل الخلفاء (٧) العامة (٨) سبائك الذهب والفضة ونحوها وكلما كان زكاته ربع العشر اه يسان (٩) حجة أبي ط أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يأمر بالأخذ في غير بلد سلطانه كككة قبل الفتح وغيرها من البلدان وحجة م بالله أن له أخذ التواحي بالهجر فكذلك يجرى فيها أحكامه إذ ليس على يده سوى يد الله تعالى قال ولم يترك الأمر في مكة وغيرها لعدم الولاية بل لعدم القدرة قال الامام ي المذهبي لا غبار عليهما خلا أن مقال م بالله أقوى لاستيلاء الظلمة على البلدان لا يكون مبطلا لولاية الامام اه بستان من الوقف (١٠) والعبرة ببلد المال اه عامر (١) ولا بد من طلبها كما يأتي قرز (٢) وقد كان الهادي عليه السلام يردّها ويأ في قبضها من أربابها من غير بلد ولاجه لانه لا يحميهم (٣) ولو طلبها (٤) قلنا فرع على ثبوت ولاجه لأن قتاله لاجل الطاعة

أمر الزكاة إلى الامام (فمن أخرج) زكاته إلى غير الامام (بعد) ان وقع الطلب ^(١) من الامام (لم يجزه) التي أخرجهوا ولمه إعادتها (ولو) كان حال الإخراج (جاهلاً ^(٢)) لكون أمرها إلى الامام أو جاهلاً ^(٣) بمطالبتها ذكره طقال لأن جهله بالواجب لا يكون عذراً في الإخلال به * قال مولانا عليه السلام هذا إذا كان الواجب بمجمعه عليه ^(٤) فأما المختلف فالجهل فيه كالاجتهاد ^(٥) لكن ط بنى على أن الخلاف ^(٦) في كون أمر الزكاة إلى الامام إنما هو مع عدم الطلب من الامام فلما مع مطالبتها فأمرها إليه بالاجماع ^(٧) وقال ع ^(٨) بل يميزه مع الجهل ^(٩) * قال عليه السلام وفيه نظر قال ولعله بنى على أن الخلاف ثابت مع مطالبة الامام أيضاً والله أعلم وهل ظهور دعوة الامام قائمة مقام الطلب فقال في الانتصار انه لا يثبت للامام حق إلا بالطلب لا بمجرد دعوته وهكذا عن مائة أبي جعفر وعن الأستاذ ^(١٠) وع أنها إذا إذا ظهرت دعوة الامام لم يجز الدفع إلى غيره وان

(١) ولا يحتاج إلى الطلب في كل سنة الا أن يطلب ثمرة بينها فلا بد أن يطلب ثمرة أخرى وقيل لا بد من الطلب في كل ثمرة و يأتي بلفظ يفيد العموم فان ذلك يكفي كأن يقول من وجبت عليه الزكاة وصلها اليها (٥) ويصير الطلب بمجرد بث السعاة إلى الناحية اه شكايدي ولفظ حاشية ولا يكفي ظهور دعوة الامام في الطلب بل لا بد من الطلب الحقيقي وهو بث السعاة أو نحوهم إلى الناحية في كل ثمرة أو نحوها اه باللفظ قرز (٥) يؤخذ من هذا ان الطلب شرط في الولاية وقد صرح به في البحر قرز (٧) يقال خلاف المختلف مطلق ولا موجب لتقييده حيث لا يطلب من الامام لفظاً ونحوه لان الحاكم لا يكون إلا على معين ويكون الخلاف مع الطلب وارد فالمسئلة اجتهادية ولا يغيرها تصحيحها كونها قطعية لان الخلاف في كون المسئلة قطعية أو اجتهادية واجتمعا بالاجتهاديت كما سيأتي ان شاء الله تعالى ومصير الحال كذلك يصير الصارف كالجتهاد لمواقفته الخلاف والخلاف فيه كخروج وقت المؤقتة على ما تقدم الا أن قول العبرة بهذه الامام لثبوت لزوم الزامه في الحقوق على الجاهل والمجهل فهو قياس الاصول على ما تقدم تقريره وان استمرز اخلال هذا الاعتبار والله أعلم اه عيسى لفظاً يحقق ان شاء الله تعالى (٣) شكل على الالف ووجهه أنه لا يميزه حيث جهلها مما وكذا حيث جهل احدهما فتأمل قرز وظاهر شرح الازانه يجرى مظاهر الاز خلافه وصرح في البيان بالاجزاء مع جهلها جميعا فحينئذ لا اعتراض على شرح الاز (٤) خمسة أوسق أو أربعة درم أو أربعين مثقالاً (٥) ليس الجهل ينذر في القطعيات اذ قد صارت قطعية بعد الطلب قرز (٦) خلاف أبي ح وش (٧) حيث نفذ أو امره (٨) في أحد قوله (٩) يعني جهل ظهور دعوة الامام أو جهل كون أمرها إليه وأما جهل المطالبة فلا معنى له لأنه لا يمكن جهل ظهور دعوة الامام مغنية (١٠) قلت وهذه الحكاية عن أبي ع تخالف ما في البيع عن أبي ع من انه يشترط في وجوب الاعادة العلم بمطالبة الامام اللهم الا أن يقال مراده بالعلم بالمطالبة العلم بظهور دعوته اتفق الحكماء انهم وظاهر كلام شرح ضريد أن ظهور دعوة الامام طلب الامارة بأنه غير مطالب وذلك لأنه يشبه صرف الزكاة

لم يطالب (و) ^(١١) يجوز بل يجب ^(١٢) على الامام أو من على من جهته ان (يحلف) ^(١٣) رب المال حيث يدعى ان الزكاة ساقطة عنوان لا يملك النصاب والقول قوله لكن يحلف (للتهمة) ^(١٤) انه غير صادق في دعواه ^(١٥) وهذا اذا لم تكن عدالة ظاهرة فأما اذا كان ظاهر العدالة ^(١٦) فانه لا يحلف وفي الشرح عن ش وف انه لا يحلف رب المال * قال مولانا عليه السلام وهو القياس ^(١٧) (و) أما اذا أقربب المال بوجوب الزكاة لكن ادعى أنه قد فرقها قبل مطالبة الامام في مستحقها ولم يتحقق المصدق ذلك فانه (يبين ^(١٨) مدعى التفريق) لأن الأصل عدم الاخراج (و) يبين أيضاً (انه) وقع التفريق (قبل الطلب ^(١٩)) من الامام فان أقام المالك البينة على الوجهين جميعاً ولا أخذها منه المصدق وليس له أن يقبل قوله ولو كان ظاهر العدالة ^(٢٠) (و) يبين أيضاً رب المال حيث ادعى

بعد دعوة الامام بصرف مال الميت الذي أوصى به للفقراء من دون اذن الوصي وكلام ط يقتضى بذلك اه غيث (٧) حيث لا تهمة (٢) مع التهمة (٣) فيحلف انه صادق في دعواه اه عامر قرز (٤) يقال هو شاك في المدعى قاطع في المدعى عليه عكس ما يأتي في بين التهمة يقال المقطوع به بوجوب الزكاة في الاموال في الجملة وأما كون الشخص ممة النصاب فهو المشكوك فيه اه مفتي (٥) معناه ان الامام والحاكم اذا غلب في ظنهما عدم صدقه انهما يحلفانه انه صدق في دعواه قرز (٦) فلو ادعى رب المال أنه أخرجه عن ملكه قبل الحلول قبل قوله ان كان عدلاً (٨) الا ان يكون مذهبه سقوطها والامام يرى وجوبها فيحلف لان للامام ان يلزم كإبائي في القضاء أو يكون مذهبه انه يجوز صرفها إلى غير الامام فيحلف اه عامر قرز (٧) وقد رجح عنه في البحر (٨) ولا يبين على المصدق حيث طلب منه المالك الجين وقيل يجب لانه كفى عن طلب (٩) ولا بد أن تكون غير مركبة (١٠) على قول الهدوية ويبين على الامر بينة واحدة ذكر معناه في البحر اه تحقيق (١١) صوابه المركبة أي يشهد اثنان أنه فرقها يوم كذا ويشهد اثنان أن الساعة لم يأتوا في ذلك اليوم ولا يقال أنها على هي لانها بينة على الصل (١٢) فان قيل لم وجبت عليه البينة لأن الوصي اذا ادعى التسليم إلى العبي قلت (١٣) انما قلنا ذلك في الوصي لانه أشبه بالوديع وقد دل البرع على أن الوديع أمين وان القول قوله في الرد وان كان الاصل عدمه بخلاف من عليه زكاة ونحوها فانه أشبه بمن عليه دين فادعى أنه قد قضاه وقد ثبت ان عليه البينة فكذا غيث (١٤) وفي الزهور الجواب انه مدع في الزكاة براءة الذمة بخلاف الوصي فهو أمين ولو كان بأجرة اه زهور (١٥) ولا تهل شهادة المصروف اليهم قرز (٩) فان التمس هل التفريق قبل الطلب أو بعده قيل أعاد الاخراج لان الاصل عدم التفريق حتى وقع الطلب ويحتمل صحة الاخراج عند الهدوية لان الاصل عدم الطلب حتى وقع الاخراج وكان مقتضى القياس عدم الاجزاء لانه لا يسقط المتيقن بالظن أو شك قرز (١٠) والفرق بين هذه والاولى انه في الاولى لم يثبت عليه الوجوب قبل قوله وهذا قد ثبت الوجوب وادعى سقوطه بالتفريق والاصل عدمه (١١) قال في الغيث فلو غلب في ظن الامام صدق المدعى للتفريق قبل الطلب فيحتمل ان لا يعمل بظنه

(النقص^(١)) في ماله عن النصاب^(٢) (بعد أن وقع (الحرص) فقد رده الخارص نصاً بالأثر الظاهر ما قاله الخارص لعرقته (و) المالك يجب (عليه الايصال^(٣)) لركاته إلى الامام (ان طلب^(٤)) منه ذلك وقال ش يجب على الامام بعت السعاة) (ويضمن) المالك الزكاة (بعد العزل) يعني ان المالك اذا عزل عشر ماله مثلاً إلى ناحية بنية تميمه للزكاة فإنه يضمن هذا الموزول^(٥) حتى يقبضه المصدق أو الفقير وسواء تلف في طريق حمله إلى الامام أو النقيز أو في مكانه^(٦) (الا) أن يعزلها المالك (باذن الامام أو) يعزلها باذن (من أذن) له (بالاذن^(٧)) بالعزل نحو أن يأذن الامام^(٨) للمصدق بأن يأمر المالك بعزل زكاته فإنه اذا عزلها حينئذ قتلت بعد العزل^(٩) لم يضمن قال عليه السلام * وهذا اذا عزل المالك بعد امكان الأداء فإنه يفتقر الحال بين العزل مع الأذن ومع عدمه وأما اذا عزل^(١٠) قبل امكان الاداء فإن الزكاة في يده أمانة ولا فرق بين أن يعزل باذن الامام أو بغير اذنه^(١١) (وتكنى) المالك في تسليم الزكاة وسقوط ضمانها بكل وجه أن

لأن الحق لغيره وإنما هو ولي قبض ويحتمل أن يعمل به لأنه مفوض كولي الصغير قال وهو الأقرب اه
نجري (١) إذا كان فاحشاً فإن كان يسيراً فإنه يقبل قوله واليسيراً يقع فيه التعانين ذكر معناه في البحر قال الملقى وهذا التفصيل حسن وقيل لافرق (٢) أما إذا ادعى أنه سرق عليه منه شيء قبل قوله مع يمينه لأن ذلك مما يخفى ذكره في الانتصار لا لو ادعى أنه نقص لأمر ظاهر كالجراد والبرد فعليه البينة اه غيب قرز إلا أن يكون قد ظهر للناس فلا يثبت عليه اه أثمار قرز والمراد قبل التمكن من الأدى اه صعبتري (٣) يقال هلا نزل أمر الامام بالايصال منزلة الاذن بالعزل فلا يضمن قبل الايصال يقال أنه حيث أذن له بالعزل فعزله لها بمنزلة قبض الامام لأنه قبض له بخلاف ما إذا أمره الامام بالايصال هكذا قرز (٤) ومؤنه عليه وكما حد المسافة التي فيها على الرعية الايصال إلا الامام اه ح لى عن الشامي يجب عليه بما لا يصحف (٥) وكذا يجب دفع القيمة حيث طلبها الامام ولو دفع المالك المين لم يجب قبولها منه اه مفتي (٥) يقال يضمن بعد إمكان الأداء كل الزكاة وإن كان قبل زكي الباقي فقط كما تقدم (٦) وبزكي الباقي فقط قرز (٧) ولا يؤخذ من هذا أن المصدق وكذا لأن العزل يسقط الضمان عن رب المال فلا يفعل إلا لمصلحة عامة وأمر المصالح العامة إلى الامام دون غيره هذا هو الوجه في أن العزل باذن المصدق لا يصح ولا وجه لمن يقول يؤخذ من هذا إن المصدق يتصرف بالوكالة اه عامر والا ظهر أنه يتصرف بالوكالة اه بيان (٨) وليس للامام أن يأذن بالعزل إلا لمصلحة وكذا المصدق مع إذن الامام به بالانزول يقال أن المصدق ولى يصل باجتهاده لأن العزل من باب التأليف وأمره إلى الامام اه رياض (٩) فرع وإذا تلفت معه قال تلفت بعد ما قبضتها وقال الامام قبله فالبينة على المالك اه بيان بلفظه (١٠) قال الشكايدى والمراد بامكان الأداء حضور مصرفها من جهة الامام أما مصدق أو يتم إذا أذن له الامام بالقبض فيضمن إذ قد أمكن الأداء وقبل ذلك لا يضمن (١١) المختار أنه يفتقر الحال قبل إمكان الأداء فمع الاذن لا يضمن زكاة الباقي

تقع منه (التخيلة) لذكائه (الى المصدق^(١)) فاذا خلا بين المصدق^(٢) وبين الزكاة تخيلة صحيحة فقد سلم زكاته وخرج من عهده ضمانا ولم يحملها المصدق ولا يقبلها وهذا الحكم يختص بالمصدق (فقط) بخلاف التخيلة الى الامام^(٣) والفقير^(٤) فانها لا تكفي في التسليم وسقوط الضمان حتى يقبضها قبضاً محققاً والخمس في ذلك كالزكاة (ولا يجوز أن يقبل^(٥) العامل) من الرعية (هديثهم) له فان أخذ ذلك كان مردوداً الى بيت المال^(٦) وعندم بالله أنه غير ان

ومع عدمه يضمن زكاة الباقي ولو كان دون نصاب وزكاة التالف حيث تلف بجماعة أو تربط (١) لأنه أجبر (٢) مع المصلحة في قبضها فان كانت المصلحة في بقائها لم تكف التخيلة وإذا قبضها المصدق مع عدم المصلحة ضمنها لأنه قد اضل وكذلك أرباب الأموال يضمنون اهـ فصح وكذا الامام يجب عليه القبض لمصلحة ولا يجب مع عدم المصلحة (٣) ولا بد من التمكن مع التخيلة اهـ شرح فتح (٣) والفرق بين الامام والمصدق والفقير أن المصدق أجبر فيمن عليه القبض مع عدم المواج بخلاف الامام ونحوه فلا يضمن عليه إلا بعد القول فافترقا وقال المؤلف رحمه الله تعالى والصحيح أن الامام والمصدق سواء في أن التخيلة تكفي في حقهما وأن القبض يجب عليهما إلا لمصلحة في تركه اهـ شرح رابع (٥) إلا أن رضى الامام أو الفقير اهـ ح آثار وصغيرى (٤) ما لم يملك الفقير فان ملك قلنا تكفي التخيلة اهـ شاء قرز (٥) تنبيه وللإمام أن يأذن بقبول الهدية ذكره صلى الله عليه وآله وسلم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أذن لمعاذ في قبول الهدية وأهدى لمعاذ ثلاثين من الرقيق في اليمن فحاول عمر أخذها لبيت المال فقال معاذ طعمة أطمعناها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبى والرقيق يصلون فقال معاذ لمن تصلون فقالوا لله تعالى فقال قد وهبكم لمن تصلون له فقال بعض أصحابنا وهذا حيث عرف من المهدي القرب إلى الله تعالى لأنهم كانوا يجبرون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعرف معاذ ذلك من قصد اهـ شرح فتح (٥) وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه استعمل رجلا من بني أسد على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لى أهدى لى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فقال ما للعامل نبعته على بعض أعمالنا فيقول ﴿هذا لكم﴾ وهذا لى ألا جلس في بيت أبيه أو أمه فينظر أهدى إليه شيء والذي تقضى يده لا يأخذ أحد منها شيئا إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة وروينا نحوه ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن اللبينة فجاء فقال هذا لكم وهذا لى فقام صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه فقال كما قال في الأولى إلى قوله فينظر أهدى إليه أم لا يأتى أحد منكم شيء من ذلك إلا جاء يوم القيامة إن كان بغير آفة رضاء وإن كان قرأ فلها خوار وشاة تمر ثم رفع يده حتى بدا عذرة إبطه فقال اللهم هل بلغت إلى غير ذلك من الأخبار اهـ منهاج ﴿ولقول على عليه السلام لعامله أما أنت فقد كثر شاكوك وقل شاكوك فأما أنت عدك وأما أنت اعتزلت اهـ هاشم بحر﴾ (٥) وصاحب الدين اهـ آثار قوله صلى الله عليه وآله وسلم هدايا الأمراء غلول اهـ والقول الخيانة في المغن شبه الهدية لصاحبها اهـ شفاء (٦) بل يصديق به إن كان مضموماً أو رد إلى بيت المال قرز وإن كان مشروطاً رد إلى المالك قرز والشرط بأن

شاء تصدق به وإن شاء رده إلى مالكه (ولا) يجوز أيضاً أن (ينزل عليهم^(١)) في منازلهم لأنهم إن كرهوا كان ذلك غصباً وهو محرم^(٢) (وإن رضوا) بنزوله عليهم لم يجز له أيضاً لأنه يورث التهمة (ولا يتنع^(٣)) أحداً لم يشتر^(٤) أو يخمس^(٥) أي ولا يجوز لأحد أن يشتري شيئاً من الأموال التي يجب فيها العشر أو الخمس إذا غلب في ظننا أنه لم يشتر ولم يخمس أي لم يخرج ما يجب فيه (ومن فعل) ذلك أي اشترى ما فيه العشر أو الخمس صحت الشراء^(٦) إلا في قدر الزكاة أو الخمس ثم إن كان المال باقياً في يد المشتري أخذ المصدق الزكاة^(٧) أو الخمس منه وإن كانت تالفاً خير المصدق بين أن يطالب البائع أو المشتري لكن الأول أن يطالب البائع لكفاية التراجع وهذا حيث كان المبيع جميع المال أو بمضه وقد تمنع للزكاة أو الخمس فلم يتعين ذلك البعض لذلك فلا شيء على المشتري خلاف أبي مضر^(٨) نعم وإذا أخرج المشتري ما وجب عليه (رجع^(٩)) على البائع بما يأخذه المصدق فقط) دون ما أخرجه إلى الفقير إذا

يقول على أن يسقط لي كذا من الواجب (١) إذا كانوا يسلموا الزكاة طوماً وإلا فلا خلاف في جواز النزول عليهم (٢) إلا لمصلحة أهـ برهان قرز (٣) وأما ما كان زكاته ربع العشر من النقود ونحوها أو الانعام السائمة فإنه يجوز شراء الجميع وإن لم يترك لأن الزكاة فيها لا تجب من العين أهـ في لفظنا قال المتقي وكذا مسائل الأموال ومثله في الغيث والميار والحماطى وعامر لأنها تجب في العين فلا تجزى مقرز (٤) أي يشتري (٥) والعبرة بمنزلة البائع في العشر والخمس (٦) الضبط عن المتقي بفتح الشين (٧) فيكون الشراء في قدر الزكاة فاسداً لعدم ملكه ولا يقال هو من مال الغير يكون موقوفاً لأنه لا يصح التصرف فيها من الامام والفقير إلا بعد القبض وأما الخمس فيكون موقوفاً لقول علي عليه السلام لا أراه إلا عليك (٨) قلت وفيه نظر من وجهين أحدهما أنهم قد جعلوا العقد على الجميع محرماً فكيف يحكم بصحته والنهي يقتضي الفساد ولا يقال إنما المحرم العقد على الجزء العاشر والخامس فقط لأن ظاهر إطلاقهم خلاف ذلك لكن عليهم يقولون النهي لا يقتضي الفساد هنا الوجه الثاني أنهم قد ذكروا في البيوع أنه إذا انضم إلى جائز البيع فيه فسد إن لم يميز منه عما يجوز فيه والجواب والله الموفق أما على الوجه الأول إنما لم يفسد لأجل النهي لأن النهي في الحقيقة يتبادل إلا الجزء العاشر والخامس ولم يمتعه عن شراء الجميع إلا لدخولها وأما إذا كان كذلك لم يقتض الفساد إلا فيه وأما على الوجه الثاني فيقول إن ثمن الجزء العاشر والخامس في حكم التميز لأن الثمن يقسط على أجزاء المبيع وإذا كان مبيعاً صح أنه غيث لفظاً (٩) وجه قول أبي مضر أن الفقراء لم في المال جزء مشاع بدليل أنه لو تلف الذي حل إلى الامام لم تسقط الزكاة بل يجب إخراج زكاة الباقي وهذا يطرد في الثلاث المسائل (٨) ولا يرجع إلا حيث نهت الزكاة بأن البائع أو الحكم بالبيئة أو علم الحاكم أو التسليم بالاذن وإلا فلا كما يأتي هناك إلا أن يدفع إلى الامام أو المصدق مالاً من الولاية ويترك على قول أبي ط وأبي مضر أن لا يرجع ولو سلمه إليهما أيضاً إلا إذا سلم بالحكم أهـ بصره لأن أبا

أخرجه بغير إذن البائع^(١) وقيل حبل له الرجوع ولو أخرجه إلى الفقير بغير إذن البائع لأن عشر المبيع كالمنصوب في يده ولولاية على براءة ذمته ولو لم يعجز عن زكاة البائع لعدم النية منه * قال مولانا عليه السلام وهذا قوى حيث لا امام وكذا يرجع المشتري على البائع بما أخذه الامام وقد نبه عليه السلام على ذلك بقوله (فتية المصدق^(٢) والامام) إذ انوماً يكون ما يأخذانه زكاة المال فانها (تكفى) ويجزى المالك ما أخذه فلو ضاع عليه السلام ان الامام كالمصدق في ذلك (لا يكفى المالك نية (غيرها) لعدم الولاية (فصل) (فان لم يكن) في الزمان (امام) أو كان موجوداً لكن رب المال^(٣) في غير جهة ولايته^(٤) (فرقها المالك المرشد^(٥)) في مستحقها والمرشد هو البالغ العاقل (و) يفرقها (ولي غيره) أى ولي المالك غير

يقول انها تنقل الى الذمة (٥) وفي تعليق ابن أبي النجم فان أخذ المصدق من البائع فان كان قرار الضمان عليه كأن يكون المشتري جاهلاً وتلف بغير جنابة لم يرجع بشئ وان كان قرار الضمان على المشتري رجع عليه المشتري بالتمن ويرجع عليه البائع بالقيمة فان كانا متعينين تساقطوا وان لم ترادا ان أخذه من المشتري فان كان قرار الضمان عليه بأن يكون عالماً أو تلف بجنابة رجع بالتمن فقط وان كان قرار الضمان على البائع رجع بالتمن والقيمة قرز وفي حى ما لفظه وحيث يرجع المشتري على البائع يرجع بمحصة ما يسلم الى المصدق حيث المسلم عين الواجب فيرجع بمحصة من الثمن وان ضمنه المصدق عوض رجع بالحصة أيضاً من الثمن وباسلم المصدق من العوض ان جعل عند الشراء بني الواجب في المبيع وتلف بغير جنابة ولا تفریط ولا يلزم التسليم إلا بحكم الخلاف في كون الزكاة متعلقة بالعين أم تنقل الى الذمة والله اعلم اه حى وقيل لا يحتاج الى حكم لأن الزامه كالحكم (٥) لا يخلو إيمان يكون المبيع الجزء المتعين أو غيره ان كان غيره صح البيع بكل حال وان كان الجزء المتعين فان كانت العين باقية أخذها المصدق بمن ماله أو مشترياً وان قد تلفت العين فله الخيار بين الرجوع على البائع أو المشتري فان رجع بالتمن كان اجازة للبيع وان رجع بالقيمة خیر فان رجع على البائع وكان قرار الضمان عليه وهو حيث يكون المشتري غير عالم وتلف بغير جنابة ولا تفریط ولم يرجع البائع على المشتري بشئ وان كان قرار الضمان على المشتري فان كان قبل قبض الثمن رجع البائع عليه بما أخذ منه المصدق وان كان بعد قبض الثمن فان كانت القيمة من جنس الثمن واستويا تساقطاً أو تراداً الزائد وان كانت القيمة من غير جنس الثمن تراداً فان رجع على المشتري فان كان قرار الضمان عليه لم يرجع على البائع إلا بالتمن فان كان قرار الضمان على البائع رجع بالتمن وبما رجع عليه المصدق وهذا تحصيل محصول هذه المسئلة قرز (١) فان أذن له برها ويرجع عليه اه يان يعنى رجع على البائع قرز (٢) ومن هنا يؤخذ أنه يصرف بالولاية (٣) والعبرة ببلد المال خلاف ما فى حى (٤) أو لم يطالب قرز (٥) في غير الخراف والمعامل وسبيل الله تعالى اه هداية والتبر هم الخمسة الأصناف الفقراء وابن السبيل والمساكين والغارم وفي الرقاب وترك الباقيين إذ استحقاقهم متوقف على

المرشد كالصبي والمجنون ومن في حكمهما^(١) فإذا أخرجها الولي أخرجها (بالتية) أي بنوى كونها عن مال الصغير ونحوه والألم يصح وضمن^(٢) (ولو) صرفها ولي الصغير نحوه (في نفسه^(٣)) لزمت التية أيضا و(لا) يجوز أن يخرجها (غيرهما) أي غير المالك المرشد وولي مال الصغير ونحوه لأنه لا ولاية لغيرهما^(٤) (فيضمن) ذلك التبر^(٥) فمن ما أخرج وضمانه يكون للمالك^(٦) (إلا) أن يكون (وكيلا^(٧)) للمالك المرشد أو ولي الصغير فإنه يجوز له أن يصرفها بالوكالة (ولا) يجوز للوكيل أن (يصرف) زكاة الموكل (في نفسه إلا أن يكون (مقوضا^(٨)) من الموكل جاز له صرفها في نفسه والتفويض أن يقول له فوضتك أو جعلت حكمه اليك أو ضمه فيمن شئت^(٩) وقال ش لا يجوز له أن يصرف في نفسه ولو فوض (و) الوكيل (لا) تجب (نية عليه^(١٠)) أي لا يلزمه أن ينوى كون^(١١) ما يخرج عن الموكل زكاة * تنبيه قال في تعليق الافادة وإخراج المالك بنفسه أفضل^(١٢) وفي مذهبش وجهان هذا أحدهما لأنه أسكن لنفسه

وجود الإمام كذا ذكره محي في المجموع (١) ولي المسجد وولي الوقف والمضي عليه والمفقود وبيت المال قرز (٢) ويضمن الفقير هنا وبمصادق (٣) الولي بدم التية إذ لا يعرف إلا من جهته اه عامر قرز وقيل لا يلزم إلا مع المصادقة إن جنى أو علم (٤) حيث صادقه الفقير إن المال للصبي قرز (٥) حيث يصح الصرف قرز (٦) ويكره اه بيان (٧) ومن هنا يؤخذ تضعيف كلام الفقيه المتقدم من أن المشتري ولاية على براءة ذمته فيخرج العين والمذهب خلافا (٨) والقابض (٩) حيث لم يمين ولا يصرف في جميع المال وقيل ولو تمين حيث المالك لم يخرج زكاته بل يضمن للمالك مطلقا سواء كان يخرج الواجب أم لا حيث أخرج المدين إلى الفقير اه إلى الفقير برئت ذمته ويضمن للمالك فان أخرج من ماله فلا رجوع له على المالك اه لفظا قرز (٧) ويضيف إلى من وكاه لفظا وقيل لا يحتاج قرز (٨) ولو عرف من غرض الموكل اه لا يرضى له بالصرف في نفسه فلا حكم لذلك مع التفويض كما قال أهل المذهب انه يدخل في التفويض (٩) الاقرار والبراءة والتوكيل مع أن هذه لا تدخل في غرض القوض اه ح لي لفظا (١) والعرف في خلافا قرز (٥) قيل وكذا لو وكل اثنين جاز لكل منهما أن يصرف في الآخر اه ح لي لفظا إلا أن يشترط عليهما الاجتماع لأنهما كالواحد إلا أن يفوضا ينظر لأن المقصود اجتماعهما في الرأي وقد حصلت (٥) وأما أصوله وفصوله فيجوز ولو غيّر مفوض قرز (٩) وعرف من قصده أو العرف قرز (١٠) قال السيد ح ولو نوى الوكيل عن زكاة نفسه أجزى عن الأمر قلنا هذا صحيح إذ لا تأثير لنية الوكيل مع نية الموكل لعدم الحاجة إليها اه غيث لفظا (٥) ولعله يفهمه الأزفي الغصب بقوله وتقتصر القيمة إلى النية لا العين قالوا لنفسهما اه من خط سيدنا حسن رحمه الله (١١) إلا أن يكون المخرج من مال الوكيل (٥) فواها عه حنا يتميز ذكره في البحر اه شرح لفظا من شرح قوله من المالك المرشد (٥) وصورة هذه المسئلة أن يقول المالك أقرضني كذا أو أخرجني عن كذا في اه هامش بحر (١٢) حيث لم يحصل رفع ولا امتنان

«والثاني التوكيل لأن في ذلك نوعاً^(١) من السر^(٢) (و) الزكاة (لا تلحقها^(٣) الاجازة^(٤)) أي إذا أخرجها فضولي لا ولاية له ولا وكالة إلى الفقير عن المالك فلم المالك فاجاز ما فعله لم تلحقها الاجازة ولا تجزى عن زكاة المالك (لكن) الاجازة (تسقط الضمان^(٥)) عن الفضولي وعن الفقير^(٦) ويجب على رب المال اخراج زكاته لأنها لم تسقط بما أخرجه الفضولي^(٧) وقال م بالله لا يسقط الضمان بالاجازة (وذو الولاية^(٨)) إذا تصرف عن غيره في صرف الحقوق وقبضها لزمه أن يعمل في الصرف والقبض (باجتهاده^(٩)) لا باجتهاد من يتصرف عنه والذي يتصرف بالوكالة لا يعمل باجتهاد نفسه بل باجتهاد^(١٠) من وكله وهو أعلم أن الذي يتصرف عن الغير على ثلاثة أضرب ضرب يتصرف بالولاية اتفاقاً وهو الامام^(١١) والحاكم والأب والجد وضرب يتصرف بالوكالة اتفاقاً وم الوكيل والشريك^(١٢) والمضارب والعبد المأذون وضرب يختلف فيه وهو الوصي والمصدق أما الوصي فذهبنا وح أنه يتصرف بالولاية وقال ش والجرجاني^(١٣) بالوكالة واما المصدق ففيه قولان لأهل المذهب أصحهما أنه يتصرف

(١) والأولى أنها ان كانت ظاهرة كزكاة ما أخرجت الأرض ونحوها كان اخراجها بنفسه أفضل دفهاً للهمة وإلا كان التوكيل أفضل (٢) قلنا لا خفية في فريضة (٣) لأن النية لم تقارن ولا تقدمت فكان كما لو نوى بعد وصول الزكاة إلى المساكين ولائها إنما تلحق العقود الموقوفة لا العبادات ولا الاستهلاكات اه غيث (٤) ولو عقداً (٥) ولو كان صرفها تملكاً لأنها عبادة والعبادة لا تلحقها الاجازة (٦) حيث المميز للمالك لا إذا كان وصياً أو ولياً فانه يجب الضمان مطلقاً سواء كان باقياً أم تالفاً (٧) حيث أجاز عالماً بصدم الاجزاء وقيل لا فرق اه بيان قرز ويكون اباحة (٨) وأرى وإن أجاز بشرط الاجزاء لم يكن لاجازته حكم وإن أجاز من غير شرط لكن ظن الاجزاء فقال الفقهاء يحل لاحكامها وقيل يحتمل بأن يقال قد أسقط حقه وإن جهل اه نجري كن قال لعبد المتزوج يغير إذنه طلق اه مرغ ولفظ البيان مسئلة وليس للوديع والعامل النخ اه بيان (٩) وفي البحر تكون اباحة مع البقاء وبراء مع التلف وهذا إذا جرى عرف بذلك والا فلا تكون اباحة ولا يبرأ ذكره الامام يحيى ينظر في قوله اباحة مع البقاء لأن الاجازة جعلته كالبراء وقد ذكره في باب البراء أن البراء من الصين المضمومة يصيرها أمانة فقط (١٠) مع التلف أما لو كان باقياً وجب رده ولو قد استهلك حكاه ح إلى لفظا قرز (١١) أما لو كان ما دفعه الفضولي باقياً في أيدي الفقراء فانه يصح من السالك أن يملكهم ذلك لكن بشرط تجديد قبض بعد أن ملكهم اه ح لي لفظا قرز (١٢) وحقيقة الولاية حصول المكلف على أي صفة لولاها لم يكن له الفعل فعم الاصلية والمستفادة اه ح بحر (١٣) أي مذهبه (١٤) أو اجتهاد من وكله اه هداية قرز (١٥) هذا فيما يصح وينفذ وأما في الجواز فلا بد من اتفاق مذهبه فلا يصرف إلا فيما يستحيزانه اه مفتي قرز (١٦) ومنصوبهما والوارث والواقف والمحاسب والموقوف عليه قرز (١٧) في المكاسب (١٨) اسم أبو الحسن بن اسمعيل

بالولاية^(١) فمن تصرف بالولاية يوكل ويودع ويقرض من يتصرف عليه ويتصرف^(٢) في نفسه بخلاف من يتصرف بالوكالة الآن يفوض^(٣) ويعمل من يتصرف بالولاية بالغرض^(٤) وان خالف اللفظ وبصح تصرفه قبل العلم ويعمل باجتهاده بخلاف من يتصرف بالوكالة^(٥) * نعم فيعمل ذو الولاية باجتهاد نفسه (إلا فيما عين له^(٦)) من جهة من ولاء وذلك كالوصي إذ قال له الموصي لا تصرف زكاتي إلى فاسق فإنه يجب على الوصي امتثال ذلك وفاقا بين من قال تصرفه بالولاية أو بالوكالة ولو كان مذهب الوصي جواز صرفها في الفاسق وكذا لو كان مذهب الميت أن الخضراوات لازكاة فيها ومذهب الوصي وجوب الزكاة فإن الوصي لا يخرج عن زكاتها المأمضى^(٧) في حياة الموصي^(٨) اتفاقا وأما المستقبل فتدقيق مع أيضا يعمل فيه باجتهاد نفسه^(٩) اتفاقا وإما الخلاف حيث اختلف في المصرف كالفساق والكفارة في واحد * قال عليه السلام وهذا فيه نظر^(١٠) لأن ظاهر كلام أبي مضر خلاف ذلك وأما المصدق فقد ذكر الفقيهان حى أنه إذا ألزمه الامام حمل على مذهب الامام ولو خالف مذهبهم وذلك كأن يرى سقوط الزكاة في

من أهل البيت (١) وفي البيان بالوكالة ذكره حيث هو يؤخذ من مفهوم الاز بوجه أو من أذن له بالاذن (٢) إلا المصدق فلا يصرف في نفسه إجماعا أه غايه قرز سواء قلنا هو تصرف بالولاية أو بالوكالة (٣) سرأ مع كراهة لأنه يورث التهمة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف مواقف التهم (٤) سيأتى في المضاربة إن شاء الله تعالى أن له أن يوكل ويودع وإن لم يفوض قلنا هناك أشبه المالك فلا اعتراض وفي حاشية له في المضاربة للعرف قرز (٥) نحو أن يقول أصرفها في فلان لاستحقاقه كان له أن يصرفها في غيره ممن هو مستحق مثله وكذا في الحج إذا أوصى بأن يحج فلان لمدائه فله أن يحج غيره لموافقته غرض الوصي (٦) بخلاف الوكيل إن لم يفوض (٧) وأما إذا فوض فله أن يوكل ويودع ويقرض ويضع في نفسه قرز وأما التصرف قبل العلم فلا ولو فوض قرز ولا يعمل باجتهاده قرز ولو فوض قرز ولا يعمل بالغرض ولو فوض قرز (٨) ولو فوض في الثلاثة الأخيرة قرز (٩) وضابطه أن يقول يعمل بمذهب نفسه في المستقبل لزوما وسقوطا ومصرفا (١٠) ومذهب الوصي في الماضي لزوما وسقوطا لا مصرفا إلا فيما عين له أه أمار (١) ووعين له الميت مصرفا قرز (٢) وعلمه أه هداية قرز (٣) فما وجب على الميت وجب على الوصي تنفيذه على مذهب الميت ولو مذهبهم أنه لا يجب كالعشر في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره وفي الخضراوات ويعمل بمذهب نفسه فيما يجب على الميت ولا إشكال وأما الصرف في الفاسق ولتفي الخلف فيه فيعمل فيها بصرفه بمذهب نفسه إلا أن يمين له الميت العمل بمذهب نفسه فيما يجب عليه لم يجز مخالفته وهو المراد بقوله في الكتاب إلا فيما عين له وأكثر ذلك جماعة المذاكرين في كلامهم (٨) ولم يسمه إذ لا يصحده عليه وجوب واجب (٩) قيل بل على الخلاف يعني خلاف الشافعي والرجائي لأنه وكيل عندهما بيان (١٠) صرف الفقيهان عن س الخلاف بيننا وبين ش والرجائي إلى المصرف بل الخلاف راجع إلى وجوب الإخراج

الخضراوات والامام يرى وجوبها فأما لولم يلزمه ولم يذكر له إقداما ولا إحجاما فالظاهر من كلام أهل المذهب أنه يعمل باجتهاد نفسه^(١) فلا يأخذ شيئا فأما في العكس وهو أن يرى وجوب الزكاة في الخضراوات والامام يرى سقوطها ولم يلزمه الامام الترك فقليل حي لا يعمل باجتهاد نفسه^(٢) هنالأنه يريد تسليمه إلى الامام وهو لا يستجيزه^(٣) قال مولانا عليه السلام وفيه نظر لأنه يتصرف بالولاية^(٤) فاعمل باجتهاده فهو مصيب وليس للامام إنكاره بمد نفوذه^(٥)

وعدمه ذكره أبو مضر في البيع ولعله يصح تضعيف الاتفاق الأول لأن الظاهر من كلام أبي مضر خلافه والاتفاق الآخر لأن أبا مضر ذكر أن الخلاف بيننا وبين ش والجراني راجع إلى وجوب الإخراج وعدمه فكان صواب عبارة الشرح فهذا الاتفاقان فيهما نظر اغ (سؤال) وجد بخط سيدنا العلامة زيد بن عبد الله الأكوخ أوله سؤال إلى العلماء أجمع الله بحياتهم المسلمين فيمن قبض الزكاة بالولاية أو بالوكالة من جماعة وغلطها بعضها ببعض وبعد الخلط صرفها في مصارف عدة نوى كل شخص زكاة لغيره ممن قبض منه فهل يجزئ الصرف من هذا الطعام المخلوط ويكون من العين على قول أهل المذهب لما قسمته إفرارز ولا يخرجها الخلط عن كونه عن الزكاة مع قولهم أن العزل بنية الزكاة مجردة لا تنكفي في الأجزاء حتى يقبض الفقير أو يقبل ويكون ذلك ظاهر قولهم التسمية في المستوى إفرارز حتى قال في شرح الإز أو زكاة وغلة لمسجد اغ وقولهم في الماء المتنجس بنصب أنه بعد الخلط يقسم ويجزئ بالتوضي به وقوله في أوائل يحيي حيد وإذا اخلط أي هذه بالأجزاء أو أجزائها بلك قسم فظاهر هذه الأقوال أن الزكاة لا تخرج بالخلط من العين ويكون ذلك في المثل ولا يجزئ الصرف لا اشتراط صرف العين ومع الخلط لم يحقق صرف العين نفسها بل صرف معها بعض ملك الغير أو زكاته الجواب مطلوب **أجاب** في ذلك القاضي أحمد بن مهدي الشيباني ما نقله والله الهادي الذي فهمته من مواضع البحث أن الصرف فيمن ذكر يجزئ ولا يخرجها الخلط عن كونه في العين إذ الصارف مأذون بالخلط إما بالولاية أو بالوكالة فأما ملاحظة قولهم ويجب من العين المراد لا يعدل إلى الجنس وقد قالوا يجزئ أن تخرج عن الذمة الأولى من الأجزاء والعكس واحتجاجهم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لما أخذ الحب من الحب وقوله فيا سقت المياه العشر ونحوه فتقول قد حصل إذمع التسمية كانه العين وهو فيده اللفظ **أجاب** هذا ما اقتضاه النظر والله أعلم **١** ينظر في أي لفظ وهو مبني له في الأصل **(١)** بل باجتهاد الامام لأنه يتصرف بالوكالة **(٢)** بل باجتهاد الامام لأنه يتصرف بالوكالة **(٣) هذا يستقيم حيث أخذه قهراً وأما إذا سلوا إلى المصدق طوما فالامام يستجيزه كما لو دفعوا إليه فإنه يأخذها ويصرفها بمنهجهم كذلك المصدق وإذا أخذها طوما فلا يمنعه الامام اه كب معنى بل له أن يجبر لأنه يتصرف بالولاية إلا أن يعين له الامام خلاف ذلك وفي البيان أن المصدق لا يأخذ قهراً إلا فيما كان في مذهبه ومذهب إمامه قرز **(٤)** بل بالوكالة قرز **(٥)** بل للامام إنكاره ولا يأخذ إلا بما استجازه معا إلا أن يلزمه الامام قبض شيء لا يحل في مذهبه لزمه قبضه ولا إشكال **(٦)** ويشبه هذا من أخرج من دون التصاب ومن**

(ولا يجوز التحيل ^(١) لاسقاطها) وفي ذلك صورتان إحداها قبل الوجوب ^(٢) والثانية بعده أما قبل الوجوب ^(٣) فنحو أن يملك نصاباً من نقد فاذا قرب حول الحول عليه اشترى به شيئاً لا تجب فيه الزكاة كالطعام قصداً للحيلة في إسقاطها فذلك لا يجوز ذكره ط وش فإن فعلتم وسقطت وقال مبالغة ^(٤) أن ذلك مباح ومثله روى عن قاضي القضاة وأما الصورة الثانية فنحو أن يصرفها إلى الفقير ويشترط عليه الرد إليه ويقارن الشرط المقدر ^(٥) نحو أن يقول قد صرفت إليك هذا عن زكائي على أن ترده علي ^(٦) فإن هذه الصورة لا تجوز ولا تجزئ ^(٧) قال أبو مضر بلاخلاف ^(٨) فأما لو تقدم الشرط نحو أن تقع مواطاة قبل

الخضراوات معتقداً للوجوب ودفعه إلى من لا يرى الوجوب فإنه يجوز للأخذ القبض اه برهان وقد كان ثم بالله يأخذ بحسن الصيد مع أنه لا يوجب اه برهان (١) وأما التحيل قبل الحصاد فذلك جائز اتفاقاً ولطف حاشية فأما الزرع قبل صلاحه فيجوز حصده اتفاقاً ولو قصد الحيلة ولا ياتم قرز لأن سبب الإخراج فيه الإدراك فقط ولم يحصل وفي الأول السبب النصاب وقد حصل والحول إنما هو شرط للوجوب المضيئ اه كب وقيل لا يجوز اه شامي (٢) قيل فأمالو قصد بالحيلة وجه الله تعالى ومطابقة مقاصد الشرع والميل عن الحرام جازت وإن قصد بها مخالفة الشرع لم يجز ولو أجزاها مطلقاً لم يبق محرم الاحل (٣) الأولى قبل حصول الشرط اه مفتي لأن الوجوب قد حصل بكمال النصاب اه مفتي (٣) اعلم أن ظاهر الشرح أنه لا يجوز التحيل لأقبل الوجوب ولا بعده وفي البحر في الشفعة لا حرج في تجنب ما يلزم منه كمتجنب ملك النصاب قبل وجوبه فلا تلزم (١) زكاة اه ح فتح ولا يبعد فهم مثل كلام البحر من الإزحاج للإسقاط على الحقيقة والله أعلم اه شامي (١) وقد أجازوا السفر في رمضان لأجل الإفطار في الرواية المشهورة عن علي عليه السلام فيمن حلف ليجامع أمه في رمضان فقال سافر وطه ومنها أنه يجوز النوم ولو قصد ترك الصلاة ومنها أنه لو نذر بماله إن وصل رحمه جاز له إخراجها عن ملكه وفي الفرائد لا ينقد النذر بذلك كالحلف بغير الله تعالى وفي الشفعة يجوز أن يفعل ما يسقطها فلا وجه لمنع اه ع سلامي (٤) قوى حيث واختاره الشامي ومثله في البحر (٥) أما لو قال صرفت إليك هذا على أن ترده لي إن شئت فإن هذا يجوز ويجزئ اه كب معنى (٦) أو بعضه (٧) حيث أتى بلفظ الرد وأما لو أتى بلفظ الهبة نحو أن يقول على أن تبني لي جازلاًتها فروع على الملك ذكره ص بالله وعندنا وم بالله لا يجوز ولا تصح الهبة اه لمعة (٨) وينظر ما إذا يكون في يده في بعض الحواشي يكون كالنصب في جميع وجوهه والأولى أن يقال إن كان الصارف طالباً بدم الأجزاء وهو ما لا يجب في عينه أو منه ولم تضمن الزكاة إباحتها يرجع بها مع البقاء لا مع التلف وإن كان الدافع جاهلاً كان كالنصب في جميع وجوهه إلا في الأمن في القاص فلا ياتم إلا حيث علم أن الدافع جاهل وإن كان الجزء المأثر يجب الرد مطلقاً ويضمن (١) مع اللطف هذا والله أعلم (١) بل ولو الجزء المأثر لأن الضمان للمالك فيصبح وهذا بخلاف البيان في مسألة ومن اضطر إليها وفي مسألة من دفع زكاته إلى غي والله أعلم

الصرف على الرد^(١) ثم صرفها^(٢) إليه من غير شرط مما توافيا عليه فالذهب وهو قول ط
والناصر أن ذلك لا يجوز ولا يجزى^(٣) وقال م بل تجزى مع الكراهة قال أبو مضر بنى
كراهة حظر (و) لا تجوز لمن لا تحل له الزكاة أن يتحلل ليحل له (أخذها ونحوها) كالكفارات
وما أشبهها^(٤) والتحلل لأخذها له صورتان إحداهما أن يقبض الفقير الزكاة تحيلا لها شئ^(٥)
أو الفنى أو غيرها^(٦) ممن لا تحل له والكلام في هذه الصورة كالكلام في صورة التحل

(١) فإن كان المضر للرد هو القابض وحده جاز ذلك وكذا إذا كان الدافع وكيل الفنى بالأخراج
فلا حكم لما أضمره لأن النية الموكلة به بيان (٢) لكن يقال لو قال الفنى للفقير يا هذا قد طلبنى
الظالم زكاتى وقد عزمت أصرها فيك فإن تفضلت تعينى بها أو بعضها فالنواب حاصل لأن الامادة
تجحف فى ونحو ذلك ثم إن الفقير فعل ذلك وأمانه بها طلبا للنواب أو مجازات له على إحسانه للالحياء
منه فيحتمل أن تجوز هذه والله أعلم أما لو فعل له ذلك ليحصل له بعضها بطيبة من الصارف أو عرف
أنه لولا هذا الغرض وهو ردها إليه لما صرفها إليه فهي كسئلة المواطأة والله أعلم وقد يثنى ذلك من
كثير من أهل التمييز تساهلا واعتقادا للجواز فسأل الله تعالى العمل بالعلم أنجرى (٣) ووجه أنه
يؤدى إلى إسقاط حق الفقراء وقد جعل الله لهم ذلك إذ ذلك إبطال ما أَراد الله وهذا وجه كلام
أبي ط اه صيرى (٤) وقد ملكه الفقير اه كب وإذا ملكها الفقير لزمه التصديق بها لأنه ملكه من وجه
محظور (٥) كما ذكر المأدى عليه السلام في بيع الثمن بأكثر من سعر يومه لأجل النساء وهو مروي
عن ن وك اه ح فصح وكذا لو أضمر الدافع من دون تقديم مواطأة يصح اه بيان (٦) ولفظ البحر
مسئلة م بالله والامامى ويكره التحلل لتصويرها إلى من يحرم عليه إعطائها الفقير بعد مواطأته
على ذلك وفي الاجزاء تردد قلت الحق تحريم هذه الحيلة وعدم إجرائها حيث توصل بها إلى مخالفة
مقصود الشرع وهو تصويرها إلى الفنى وهل تشبه التوصل إلى الربا ومن ثمة قال ص بالله يؤيدان
وتجوزها حيث لا تخالف ما شرعت له كالتقيض للقرىب الفقير على وجه لا تسقط به النفقة إذ العلة
مع القرابة سقوط النفقة وقد زالت بالحيلة والتقيض لها شئى الفقير إذ العلة أن لا يتطهر بهم الناس
تشرىفا وقد زالت إذ تطهر بالقابض وحصل ما شرعت له فيهما وهو سد خلة الفقير ولا تضر المواطأة
حيث لا خلة في الصرف واليمين ولا يبعد الاجماع على ذلك واطلاقات المتابعين تناول الصورة الأولى
إذ أصولهم تقضى بما ذكرنا (٧) فإن قارن التقيض لفظ الشرط لم يصح إعطاء لسان التملك حيث
اه خلاف ما في شرح الأئمة والبيان فانه يصح ولو قارن حاليا (٨) الحول الذى لا يحصى عنه
اطراح كل حيلة تحلل ما حرم الله أو تحرم ما حلل الله وتصحيحها ليس من الشريعة في ورد ولا
صدر نعم إن كان لمتضى الصديق والتخلص كحيلة الضم والشمراخ فتمت الحيلة وما خرج عن
هذا الجنس من الحيل التي رمتها الفقهاء فبوعن الشريعة المطهرة بمنزل فليحدد المنتقض عن الاذن
لما كان في أكثرها داء عضالا وسما قالوا نسأل الله السلامة اه ع ض محد بن على الشوكاني (٩) الفنى
اه صيرى (١٠) الأصول والقصول

لا سقاطها بعد وجوبها ^(١) سواء بسواء * الصورة الثانية تختص عن لاتحل له الزكاة لاجل غناه وهو أن يتحول باخراج ما يملكه إلى ملك غيره ليصير فقيراً فيحل له أخذها فلذهب أن ذلك لا يجوز ^(٢) قال في حواشي الافادة هذا إذا فعل ذلك للمكثرة لا لياخذها يكتفيه الى وقت الدخل ^(٣) فذلك جائز قال مولانا عليه السلام * وهذا الذي احتزنا منه بقولنا (غالباً) وكذلك احتزنا من التحيل لاسقاطها في مسألة الفقيرين نحو أن يكون على فقيرين حقوق فيترادان ^(٤) سلعة ^(٥) بينهما ليستقل كل واحد منهما ما عليه بالصرف إلى صاحبه ^(٦) فذلك جائز ^(٧) وكذلك احتزنا من التحيل للهاشمي الفقير فان ذلك جائز وان تقدمت مواطاة قال عليه السلام وقولنا غالباً عايداً إلى الأخذوا لاسقاط (ولا يجوز ^(٨) ولا يجوزي (الابراء ^(٩)) للفقير عن دين عليه لرب المال بنية جعل ذلك الدين زكاة المبرى بل يقبضه رب المال من الفقير ثم ينصرف فيه ^(١٠)

(١) لا يجوز ولا يجوزي * ويجب الرد ويودين (٢) ويملك ما قبض اه نجري ويجوزي اه يان وبأتم (٣) أو لفضاء دينه اه يان (٤) ان كان له دخل وإلا فالسنة (٥) قيل وإذا لم يرد السلعة في مسألة الفقيرين والهاشمي للصراف أن يرجع في ذلك إذ هو كالمطعم على العوض ولم يحصل اه بحر قرز والمختار عدم الرجوع إذ قد حصل الاجزاء فليس كالمطعم اه هبل واختاره المتوكل على الله لأن الفقير قد ملكه (٥) ولو بالشرط (٦) ولعل هذا مع المواطاة كما هو ظاهر البحر في مسألة الفقيرين فان قلن التبرع لفظ الشرط لم يصح اخافا لفساد التليك وقيل ولو قلن الشرط حالياً ومثله في شرح بهران (٥) حيث كانا متيقنين أو محتاطين معا وأما اذا كان أحدهما محتاطاً والآخر متيقناً فبشرط تقدم المحتاط اه يان ليردها ييقن لا لو تقدم المتيقن استرده من المحتاط لا عن حق فيكون كما لو صرف من عليه الحق شيئاً إلى الفقير بشرط الرد اليه من غير حق وذلك لا يصح اه شرح بهران قرز (٥) لكل واحد أن يصرف ما عليه الى الثاني على أن يردّه اليه مما عليه فلو كان أحدهما محتاطاً (١) جاز أيضاً اذا هدم بالاجزاء المحتاط ثم رد الآخر اليه لا فيأيرده المحتاط الى من أخرج اليه عن واجب فلا يجوز اه رياض إذ يصير كالمو صرف من عليه الحق الى الفقير بشرط الرد من غير حق فان ذلك لا يصح اه شرح آثار (١) والمحتاط يقول صرفت اليك عن واجبي ان كان على وإلا فقد ملكتك اه تعليق قرز (٧) ولا يعد الاجماع على جواز ذلك (٥) حيث لا إمام لهما أو قد أذن أو قبل الطلب قرز (٨) بل يجوز قرز (٩) والعلّة في عدم إجرائه أنه أخرج من غير العين ومن شرطه أيضاً التليك ولأن الدين ناقص فلا يجوزي عن السكامل اه بحر بلفظه (٥) يعني لا يصير زكاة وأما الفقير فقد برى من الدين ولا يقال هو على غرض ولم يحصل لأن القرض من جهة نفسه لا يمنع حصوله من صحة البراء وقيل لا يبرأ إذ هو في مقابلة الاجزاء ولم يحصل إلا أن يبره طالما بدم الاجزاء صح البرء ومثله عن يان وحديث قرز (١٠) وللقبوض من جسد الدين وأما من غير جسده فهو بيع فلا يصح أن يقول الطرفين واحد (٧) وقيل يصح مطلقاً وأما أنه يكون فاسداً وهو ملك ما قبض اه زهور (٢) هذا

أو يوكله يقبضه من نفسه ثم يصرفه في نفسه أو يوكل الفقير رب المال يقبض له زكاة من نفسه ثم يقبضه عن دينه قال الاستاذ ويحتاج الى قبضين^(١) الاول للزكاة والثاني للقبض وقال أبو مضر يكفي قبض واحد لها وحكي في الزوائد عن السفر^(٢) والمرشد^(٣) والبستي^(٤) وأبي الفضل الناصر أنه يجوز رب المال أن يجعل الدين الذي على الفقير زكاة وهكذا في الانتصار (و) لا يجوز^(٥) أيضاً ولا تجزئ (الضيافة) للفقير (بنيتها^(٦)) أي بنية جعل ما أكله من الضيافة زكاة لانه لا بد من تمليك والاطعام ليس بتمليك وإنما هو اباحة وسواء نوى الزكاة أم لا وسواء كانت العين باقية كالتمر والزبيب أو مستهلكة كالخبز^(٧) وقال كثير من المذاكرين أنه إذا نوى الزكاة وكانت العين باقية كالزبيب والتمر أجزأ^(٨) (ولا) يجوز أيضاً ولا يجزيه (١) لا اعتداد بما أخذه الظالم غصباً أي إذا أخذ الظالم الزكاة من رب المال كرها^(٩) لم يجز للزراع أن يعتد بما أخذه بل يخرج زكاته ولا يحتسب بما أخذه الظالم (وان وضعه في موضعه) أي ولو صرفها الظالم في مستحقها وعلم ذلك رب المال فإنه لا يجزيه فأما لو أخذها برضاء رب المال وصرفها في مستحقها ونوى رب المال كونها زكاة جاز ذلك وأجزأ وكان الظالم

كما يأتي للقاضي طاهر في البيع على قوله بلفظ تمليك حسب العرف فقال أما إذا كان من جلس الدين فلا يحتاج الى لفظ قال سيدنا زيد في فراءة البيان على مسألة السلم في قوله مسألة ولا يصح أن يكون ديناً ملح وقعت المذكرة في كلام القاضي طاهر فقال لا بد لنا منه اه سيدنا حسن (٢) وقيل لافرق بين اختلاف المجلس واتفاقه لأنه ان كان فاسداً فهو يجوز القراض وان كان مريداً عقداً صحيحاً فإنه إذا أتى بلفظ القضاء والاقتضاء في المجلس صار بيعاً ولا يتولاه واحد اه شامي (١) ولا بد من الاضافة لفظاً اه آثار قرز (٢) كتاب (٣) كتاب (٤) أبو القاسم من أصحاب ن (٥) بل يجوز ولا يجزيه قرز (٦) ما لم ينو التمليك أو كانت العين باقية فيصح ويجزيه اه من خط السيد عبدالله المؤيدي وفي البيان أن لا بد من لفظ التمليك ذكره الفقيه قرز (٧) ما لم يكن للتجارة نحو أن يكون خبازاً فيخرج من عينه ويجزيه ولو أطعمه من غير صرف وقيل لا بد من الصرف قرز (٨) بشرط أن يصير الي كل واحد ماله قيمة ولا يتسامح مثله وأن يقبضه أو التخليه مع العلم ويجب أن يعلمهم لئلا يشكوا عجزاته (٩) ومثله في البيان إذا علم الفقير انه زكاة (١٠) قوي مع نية التمليك (٩) فلو نوى مع الاكراه عند الاخراج قال في الفيت أنها لا تجوز إذ لم يخرج باختيار فاشتبهت بعه عند اخراج الظالم الاجازة وقد قدمنا ان الاجازة لا تجزي اه غيث لفظ الفيت قال فأما لو رضي بعد أن صارت في يد الظالم أن يصرفها الى فلان وهو مستحق ولم يأمر بذلك لسكن نوى حين دفعها الظالم اليه قلت الا قربانها لا تجزيه إذ لم يخرج باختياره فاشتبهت بعه عند اخراج الظالم الاجازة وقد قدمنا ان الاجازة لا تكفي اه بلفظه والاولى الاجزاء إذ النية صيرت (١)

وكيلاً^(١) وقال ش^(٢) إذا أخذ الولي يعني الجائر زكاة رجل بغير إذنه تسقط الفرض عنه وقال بعض أصحابه تسقط مطالبة الإمام لأفيا بينه وبين الله وحكي في التقرير عن أحمد بن عيسى والباقر أنه يجزئه ما أخذه الظلمة^(٣) دون الخوارج^(٤) وحكي الجواز عن ص^(٥) بالثبوت في مضر قيل فإذا عرف^(٦) أنه دفعها إلى الفقير (ولا يجوز للزاع أن يعتد بخمس^(٧)) إذا أخرجه زكاة وظنه الفرض^(٨) الذي فرضه الله تعالى في المال بل يلزمه إخراج المشر ولا يحتسب بذلك الخمس وليس له ارتجاعه^(٩) حيث دفعه إلى الفقير فإن كان إلى المصدق جاز الارتجاع^(١٠) فإن كان الدافع وصياً كان له الارتجاع وسواء دفع إلى الفقير أو المصدق ﴿فصل﴾ (ولغير الوصي^(١١))

الأكراه كلاً إكراه قرز مع علم الظالم أنه وكيل أمع سيدي حسين بن يحيى ومعناه في البرهان (١) يعني إذا أمره رب المال بالدفع إلى الفقير أو كان معطداً لذلك حتى يكون كيلاً أه زهور وقيل لا بد من علم الظالم لأنه لا يعمل بقوله أه مأمور قرز وعلم رب المال أنه يصرفها في مستحقها ولا يقبل قول الظالم أنه صرفها في مستحقها إلا بنية ويكتفي عدل قرز لكن يلزم في الوكيل فينظر أه تعليق لم للفتية س لا يلزم لأن الظالم جاني والوكيل ليس بجاني بل أمين أه حاشية من هامش الملح (٢) في أحد قوله (٣) إن وضعوه في مواضعه (٤) الذي كفروا علياً عليه السلام (٥) كلام الفتية ف تأويل لكلام ص بالله وأبي مضر والفرق بيننا وبينهم على التأويل يجزئ مع عدم لا عندنا أه زهور (٦) والوجه فيه أنه لم يخرج المشر بنية قصار كما لو أخرج بغير نيته أه تجزئ (٧) والسفلة على وجه ثلاثة أحدها أن يخرج الخمس ظناً منه أه الواجب فلا يجزئ لأنه أخرج بغير نية الزكاة كن صلى الظهر معتقداً أنه العصر الثاني أن يخرج الخمس بنية ما وجب عليه من الحق الثالث أن يخرج بنية المشر (٨) والباقي تطوما ولا يضر اختلاط الفرض بالنفل على الصحيح أه تعليق لم قرز (٩) ويعرف أن الواجب عليه المشر فيجزئ أه فيما قدر العشر في الثاني والثالث (٧) فإن لم يظنه الفرض بل التمس عليه فنواء عن الفريضة أجزأه لصحة النية المحملة عند الهدوية أه ذكر معناه في الغاية (٨) فأما لو أخرج المشر عما فيه نصف المشر أو عن ربع المشر ونوى به ما يجب أجزأه ذلك أه حاشية بحر ولفظ ح لى وكذا عشر ظنه نصف المشر ونصف عشر ظنه ربع عشر وبت لبون فلاناً أنها الواجب عليه والواجب عليه بنت مخاض ولعل الأولى في هذه الصورة الأجزاء كما لو أخرج خمسة جيدة عن خمسة ردية ظناً أن الواجب جيدة فينظر وصاعين أو نحو ذلك ظناً أنه الواجب والواجب صاع أه ح لى لفظاً قرز (٨) على قول الفقهاء لأن دفعه قربة وزيادة فإذا بطلت الزيادة لم تبطل القربة وقيل يربح وهو القوي لأنه إنما أعطاه في مقابلة الأجزاء وقد بطل (٩) والقرار على القابض إن جنى أو علم قرز (١٠) واعلم أن ما كان وجوبه متعلق بسببين كما زكاة وكفارة القتل والقطرة جاز تعجيلها بعد وجود الأول منها والسببان في الزكاة التصائب والحول وفي القتل المرح والموت وفي القطرة الشخص وقوت عشرة أيام وإن تعلق وجوبه بسبب واحد لم يجز تعجيله كالمصلاة قبل دخول وقتها وزكاة ما أخرجت الأرض قبل الحصاد أه تعليق لمعة وضابط ذلك أن كل أمرين وقف عليهما حكم فصح اجتماعهما عند لزوم الحكم

والولي التمجيل (للزكاة^(١) الى الفقير أو الامام قبل حول الحول (بنيتها^(٢)) أي بنسبة
 كونه زكاته اياه اذا اكل الحول وهي واجبة عليه فأما الوصي والولي فليس لهما أن يسجلا الزكاة
 عن مال الصغير ومن في حكمه قبل وجوبها^(٣) وقال الناصر ولا يجوز التمجيل واحدا وجب
 احدهم يجوز لهما واحد فقط والوجه الآخر كقولنا (الا) أن يكون التمجيل على إحدى
 ثلاث صور فانه لا يصح * الأولى أن يعجل (عالم يملك) نحو أن يعجل زكاة نصاب وهو لا يملك
 النصاب في الحال كاملا^(٤) فان هذا التمجيل لا يصح ولا يجزي اتفاقا^(٥) وهكذا لو ملك
 نصابا فجعل عن نصابين فانه لا يجزي إلا أن يميز ما هو عن الواجب وما هو عن غير
 الواجب ويفصل بعضا من بعض فانه يجزيه الذي عن الواجب ويكون الذي عن غير
 الواجب تطوعا ان كان الى الفقير وكذا اذا أخرج عشرة دراهم دفعة واحدة ونوى نصفها عما
 يملك ونصفها عما يملك فالصحيح أنه يجزئه ولا يضر اختلاط الفرض بالنفل وقال الأثير م
 والفقهاء لا يجزيه بناء على قولهما أن اختلاط الفرض بالنفل يفسد الفرض فأما لو نوى
 العشرة عما يملك وعما لا يملك ولا يميز ولا يقدر^(٦) فان هذا لا يجزيه اتفاقا وقال ح اذا قد
 ملك النصاب جاز له أن يسجله له ولغيره (و) الصورة الثانية أن يعجل (عن ممشر) أي عما

وكان الباعث على الحكم أحدهما دون الآخر كان هذا السبب وغير الباعث الشرط كالنصاب والحول
 وإن لم يصح اجتماعهما كانا جميعاً سببين كاليمين والحلف فلا يصح أن يكون حالاً حادثاً في حالة الحلف
 ذكره عليه السلام في الشرح اه تجري (١) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم تجل من معه العباس لزكاة
 طامين اه زهور (٢) وهل تجب عليه نية التمجيل قال في الشرح الظاهر عدم الوجوب قرز (٣) إلا أن
 يكون في التمجيل مصلحة أو يطلبه الامام قرز (٤) ما لم يقدم وجود السبب وهو أن يملك في أول
 الحول نصاباً ثم ينقص في وسط الحول وعجل عنه حال قصده ثم أتى آخر الحول وهو يملك النصاب فانه يصح
 ولا مانع قرز (٥) لأن ذلك بمنزلة الصلاة قبل دخول الوقت (٦) بالنية (هـ) وفي المسئلة أربع صور
 ميز وقد كرهه الخمسة عما يملك وهذه عما سأمك ويصل بعضها عن بعض أو قدر من دون تمييز كرهه
 العشرة خمسة منها عما يملك وخمسة عما سأمك أو هذه العشرة نصفها عما يملك ونصفها عما سأمك فيما
 في حكم صورة واحدة أو ميز من دون تقدير كأن يقول هذه عما يملك وهذه عما سأمك فصل بعضها
 عن بعض فهذه الصور تجزى عن الذي عن الواجب ويكون الزائد تطوعا اه مامر والصورة التي لا تصح
 حيث لا ميز ولا قدر نحو هذه العشرة عما يملك وعما سأمك قيل ووجه عدم الأجزاء أنه جعل جميع
 العشرة عما يملك وجميعها عما لا يملك اه ح لى لفظاً (هـ) وضابط ذلك أن يقول ميز وقد صرح قدر ولم
 يميز صرح لا ميز ولا قدر لم يصح ميز ولم يقدر صرح مع النية اه ح لى

يجب فيه العشر أو نصفه ويكون التعجيل (قبل إدراكه^(١)) للحصاد فإن ذلك لا يصح^(٢) على ما ذكره
عوط للمذهب وقال ابن أبي هريرة^(٣) من أضحى إن التمر إذا صار بلحا أو الزرع فصيلا^(٤)
جاز التعجيل عنه قال في الانتصار وهذا هو المختار ومثله في الشامل (و) « الصورة الثالثة
أن يعجل الزكاة (عن ساعة^(٥)) وحملها) فإن ذلك لا يصح^(٦) (و) التعجيل (هو إلى الفقير
تمليك^(٧)) له (فلا) يصح أن يكمل بها النصاب (مثال ذلك أن يعجل إلى الفقير خمسة دراهم
عن مائتي درهم فيأتي آخر الحول وفي يد المزكي مائتا درهم تنقص خمسة دراهم فلا يصح أن
يحتسبها مائتين كاملة بالخمسة التي عجلها إلى الفقير لأنها قد خرجت عن ملكه يوم التعجيل فلا يكمل بها
النصاب الذي نقص وانكشف أنها ليست زكاة لأنه لم يكمل النصاب في طرفي الحول قيل ح^(٨)

(١) ونحو الإدراك لتدخل مسئلة العسل فلا يصح التعجيل عن المدفوعات المستقبلية من الدفعة الأولى وإنما
يجزى عنها قسط اهـ حل قرز (٢) لتقدمه على السنين النصاب والحصاد (٣) عبد الرحمن ابن بنت الشافعي
(٤) الذي لم يسئل (٥) وإذا عجل شاة عن خمس من الأبل ثم جاء آخر الحول وقد تلفت الأبل ومعه
أربعين من الفتم صبح جعل الشاة (٦) عن الفتم وكذا لو قد عجل عن أربعين من الفتم شاة ثم تبعت أربعين
ثم تلفت الكبار صبح جعل المجلة عن الصغار وقد ذكر معنا في شرح التجري وقرره حيث نجد قبض
أو تمليك قرز (٧) إن كانت باقية مع المصدق لأن كانت قائمة أو مع الفقير إلا مع الشرط اهـ بيان (٨)
وعن سائمة ومعلوفة إلا أن يميز ذلك لفظا لانية ولفظ حلى أو عن نصاب سائم موجود وعن نصاب لا
ملك فلا يجزى إلا إذا عين التي عما يملك بخلاف الطعام والتصدق فيصحب تميزه قدر القسط لكونه أفرز بخلاف
هذا والله أعلم اهـ حاشية صحت قرز (٩) فرع من عجل شاة عن مائة وعشرين أو شاتين عن مائتين ثم
جاء آخر الحول وقد حصل شاة زائدة أو ولدت منهن شاة فإن كان التعجيل إلى الفقير أجزاء ما عجل
ولم يلزمه سواء وإن كان إلى المصدق أو إلى الفقير وقد شرط عليه الرد لزمه شاة أخرى ذكر أصحاب
والفقهاء ومثله في التيث للإمام المهدي عليه السلام بخلاف الفقهاء اهـ بيان معنى ولا يلزمه شاة أخرى
لأن الذي عجله قد صار زكاة من يوم أخراجه لكنه يظهر بأخر الحول ولا يقال هذا تقيض ما ذكره
في الخمسة دراهم لأنه يقول الزائد هنا وقص ولا شيء فيه وزائد الدرام يجب فيه الزكاة وإن قل إذا لا
وقص في الدرام اهـ بستان بلفظه (١٠) يعني لا يجزى عن الملك إلا أن يميز كما مر قيل لأن الجمل لا يملك
ملكاً كاملاً لأنه كالعضو ولا تكنى النية لانه يقي بخلاف المثل فإنه لا يفتقر إلى تعيين عينه إذ هو
أفرز وقرره المقي (١١) وكذلك سائر الأصناف إلا الإمام والمصدق (١٢) وهو يقال للفقير ح من أي وقت
ملك هذه الخمسة فإن قلتم من حال انكشف قصبان النصاب في آخر الحول فهذا تملك مشروط بشرط
مستقبل وقد تقدم أن ذلك لا يصح وإن قلتم قصبان النصاب كشف لنا أن الفقير ملك تلك الخمسة من
حال التسليم فهذا دور لأنه لا يكمل بها النصاب إلا حيث لا يملكها الفقير فيكمل النصاب وأما إذا كمل

إلا أن يشترط على الفقير الرد إن لم يف النصاب كانت الخمسة ^(١) زكاة (ولا) يلزم الفقير إذا مجلت اليه الزكاة أن (يردها) للمالك (إن انكشف) في آخر الحول (النقص) ^(٢) في المال الذي مجلت زكاته عن النصاب وذلك كالصورة التي تقدم ذكرها (إلا لشرط) وقع من المالك عند التعجيل وهو أن يشترط على الفقير أن يرد ما عجل اليه إذا كان آخر الحول وهو لا يملك النصاب فانه يلزم الفقير الرد وحينئذ ^(٣) (والعكس في المصدق) ^(٤) أي والتعجيل الى المصدق عكس التعجيل ^(٥) إلى الفقير لأنه ليس بتمليك فيعكس الحكان اللذان قدمنا في الفقير فيكمل بها النصاب هنا ويردها ان انكشف النقصان ^(٦) سواء شرط المالك الرد أم لا (و) إذا عجل الزكاة عن المواشي فتجب الشاة أو البقرة التي عجلها زكاة وهي في يد الفقير أو المصدق ثم حال الحول وهي وتتبعها قائمان لزم أن (يتبها الفرع) ^(٧) فتكون

النصاب استلزم ملك الفقير لها وإذا ملكها الفقير لم يكل بها النصاب وإذا لم يكل بها فلا نصاب فتبقى على ملك المخرج اه من خط مرغم وعرض هذا البحث على الشكايدى فأقره قلنا الكاشف كالحاكي (١) وهو باختيار إن شاء صرفها اليه أو الى غيره من الفقراء اه مجاهد وانما وجب الرد لفساد التملك بالشرط اه بهران يقال هذا شرط حالي كأنه قال ان كانت الزكاة واجبة ذكر معنى ذلك الفقيه وسف في الرأى فلا يطل التملك (٢) فان كان المال قد زاد فلا خلاف انه زكى ما زاد عن المائتين وبقي الكلام في الخمسة الموقية للمائتين هل يجب عليه أن يخرج زكاتها أم لا ذكر الفقيه معوضه أنه لا يخرج شيء وقد أشار اليه ابن معرف وقال الامير شرف الدين أنه يخرج زكاتها قال سيدنا شرف الدين وهو الاول اه بواقيت معنى ولفظ البيان وان جاء وقد كمل الباقي مائتين كان ما أخرجه زكاة قليل ويلزمه إخراج زكاة الباقية وقليل لا يلزمه إلا حيث شرط على الفقير الرد اه بلفظه وقواه ابن راوع وبني عليه في التجري (٣) لعله أراد حيث بقى مع المالك دون مائة وخمسة وتسعين فينبذ يجب الرد وأما اذا جاء آخر الحول ومعه مائة وخمسة وتسعين درهما لم يلزمه الرد لانها قد صارت الخمسة زكاة وكذا في الصورة الاولى وقد ذكر معناه الذويد في شرحه على الاز (٤) ووجه الفرق بين المصدق والفقير فيما يجزىء أن الفقير متطوع بالتعجيل اليه فصلت القرية بما عجل اليه فيملكه حيث لم يشترط عليه الرد وان انكشف النقص بخلاف المصدق فليس بتطوع اليه وانما هو كالوديعة للمالك ولذا انعكس الحكان المتقدمان في حقه اه بهران (٥) وكذا الامام (٥) هذا مع الطلب فاما لو تبرع المالك بالتعجيل فمع البقاء يكل بها النصاب لانها باقية على ملكه ان صرفها الامام فلا زكاة ولا ضمان ذكره الفقيه اه ببيان معنى والاز خلافة (٦) أو اردتم أسلم اه بمر معنى (٥) عن مائة وخمسة وتسعين (٧) وينظر ما الفرق بين المواشي والدرهم أنه لا يكل النصاب بالدرهم بخلاف المواشي حيث للمواشي تسعة وعشرين سل في ما قلظه إن كان التعجيل الى الفقير فقد ملك ما دفع اليه فلا يكون زكاة إلا اذا جاء آخر الحول وقد زادت واحدة أو أكثر فلا فرق قرز

زكاة^(١) حيث تكون أمه زكاة قوله (فيها) يعني في التصجيل إلى الفقير وإلى المصدق لأنه انكشف أن أمه خارجة عن ملك رب المال من أول الحول فيتبها فقرها وإنما يتبها فقرها (إن لم تتم به^(٢)) النصاب في آخر الحول فأما إذا تم به النصاب في آخر الحول كانت أمه زكاة وهو غير زكاة وصورة ذلك أن يعجل إلى المصدق تبعة^(٣) عن ثلاثين من البقر فتحت التبعة تبعا ثم يأتي آخر الحول والبقر ثمان وعشرون والتبعة وتبجها فأمان^(٤) باعيانها فإن المصدق يرد التبعة^(٥) لرب المال ليكمل النصاب ويأخذ أمه التي عجلت فقط فلم يتبع الفرع في هذه الصورة وكذلك لو عجلها إلى الفقير بشرط الرد^(٦) أن انكشف النقصان (ويكره) صرف زكاة بلد (في غير فقراء^(٧)) ذلك (البلد) مع وجود الفقراء فيها بل الأولى فقراء البلد إذا وجدوا وسواها في ذلك رب المال والامام والكرهية عندنا ضد الاستحباب فلو صرف في غير فقراء البلد^(٨) أجزأ وكره^(٩) (غالبا) احترام من أن يعدل إلى غير فقراء بلده لئلا يفضل نحو أن يحق بها قريبا له . مستحقا أو طالب علم أو من هو أشد حاجة من فقراء بلده فإن ذلك لا يكره^(١٠) بل

والله أعلم (١) يعني من فوائد الزكاة ولعل حاشية ليس بزكاة بل تبعا لأمه في الاستحقاق اهـ ح فتح (٢) مثال ذلك أن يعجل بتبعية على ثلاثين من البقر فيأتي آخر الحول وهي تسعة وثلاثين فأنها لا يكمل بها نصاب الأربعين ليخرج مسنة ولومع الشرط (١) أيضا لأن الفقير قد ملكها عن زكاة الثلاثين من البقر ملكا مستقرا من يوم التصجيل اهـ عامر وإن جاء آخر الحول والبقر أربعون أخرج مسنة عنها جميعا ولم يسترد ما قد صار مع الفقير اهـ مع الشرط اهـ بيان (١) وقيل بل يكمل نصاب الأربعين ويخرج مسنة مع الشرط وهو ظاهر الازهار (٥) ولا يشترط أن يكون التبعية سائما في يد المصدق ولعل هذا مخصوص اهـ زهور ومثله في النية والبرهان وقيل لا بد أن تكون وتبجها سائما أو التبعية يستكتفى ببلن أمه ولو قدرنا أنها غير سائمين لم يجب فريد المصدق مطلقا والفقير مع الشرط (٣) صوابه مسنة عن أربعين لأن التبعة لا تقلد في سنة (٤) بشرط اسامتها وقيل لا يشترط في الزكاة والعلة بدليل خاص (٥) وهل يرجع بما تفق أو أجرة حفظ وكذا في الام حيث يقصر النصاب فردا سائل قيل القياس أنه يرجع (١) كما يأتي في خيار الشرط يعني حيث نوى الرجوع وهو ظاهر ما يأتي في قوله وكذا مؤن كل عين الخ (١) الفقير مع الشرط المصدق مطلقا قرز (٦) هذا في قول الفقهاء وعندها أنه يردهما جميعا ويصرفهما قيمتهما وإنما يستقيم كلام الشرح إلا إذا كانت تبعة وعشرين وأنه يرد الفرع فقط اهـ وفي حاشية يردهما معا (٧) وعبارة قال تار وغير أهل بلد لندخل سائر الاصناف (٨) المستوطنين لا القيمين اهـ لمعة وقيل بل والقيمين الذي ليسوا بمساقرين (٩) وعلى الاظهر من قول الشافعي لا يجزيه اهـ بهران (١٠) فلو قلقت في الطريق (١) قال القاضي عبد الله الدوازي لا يضمن زكاة التالف ويضمن زكاة الباقي ولا يقال إنه قصد بتلفها من بلد المال لأن الشرع قد أذن له

يكون أفضل ﴿باب﴾ (والفطرة^(١)) من الزكاة الظاهرة^(٢) والأصل فيها السنة^(٣)
والاجماع فالسنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر على المرء المسلم يخرجها عن نفسه
وعن من هو في عياله صغيراً أو كبيراً ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً وأما الاجماع فقال في الشفاء
وشرح القاضى زيد لا خلاف في وجوبها^(٤) قال في شرح الابانة لكن عندنا أنها واجبة^(٥)
غير فرض وأما وقت وجوبها فهي (تجب من فجر أول) يوم من شهر (شوال) وهو يوم عيد
الافطار^(٦) ويمتد عندنا (إلى الغروب^(٧)) في ذلك اليوم هذا هو منه بنواح^(٨) وقديم قوليش وقال
في الجدي من غروب الشمس ليلة الفطر الى طلوع الفجر وقال ص بالله ثلاثة أيام وهي تجب
(في مال كل مسلم^(٩)) قدمك نصابها وسواء كان صغيراً أم كبيراً ذكراً أم أنثى فيجب على

ومثله عن الملقح وح بهران روح رافع وقيل إنه عذر في جواز التأخير لافي الضمان فيضمن الكل إذ قد
تمسك من الاداء^(١٠) يعني بغير جنابة ولا غريضة (١) وعنه صلى الله عليه وآله وسلم صيام الرجل معلق
بين السماء والأرض حتى يعطي صدقة الفطر رواه أنس وعنه صلى الله عليه وآله وسلم قال فرض الله تعالى
صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة
ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات اه يستأن (٢) لأن الفرج عنه ظاهر ومن الكتاب
قوله تعالى قد أفلح من تركي اه مذاكرة وفي الكشف قد أفلح من زكاه (٣) ومن الكتاب قد أفلح
من تركي (٤) بل فيه خلاف الاصم وابن علية وقوم من أهل البصرة وأبي حسين القرضي من أصحاب
الشافعي فهو كما قالوا أنها غير واجبة قال في شرح الابانة هي معلومة بالوجوب بالاخبار الواردة فمن تركها
مع التمسك فسق ولا فرق بين اهل البوادي والقرى في الوجوب قال في السكافي وذلك متفق عليه الا عن
الليث بن سعيد وطاوس قال لا فطرة على أهل الخيام (٥) ولا تنقض اذا قالت وقتها كالوتر (٦) فلو
التبس يوم الفطر ووقت الصلاة في اليوم الثاني فلاحكم لذلك اذا قد خرج وقت وجوب الفطرة اه ح لى
لفظاً قرز وقيل تأخر الامام كما في أعمال الحج واختاره مولانا المتوكل على الله كالأضحية والرمي ونحوه
وقيل لا تؤخر الايام في حقه الا في الحج فقط (٧) فان تارق غروب الشمس وحدوث الولد فلا فطرة
فان خرج نصفه حياً ونصفه ميتاً لزمه الفطرة اه ح لى وقيل لا فطرة لانه لم يخرج كله حياً (٨) فلو
خرج نصف الحمل قبل الغروب ونصفه بعد الغروب فلا فطرة (٨) على أحد قولييه وله قول من طلوع
فجر شوال الى طلوع الشمس (٩) فرع وليس يوم الفطر كله شرط والاسقطت عن مات في وسطه
ولا آخره كذلك ولأولاه والاسقطت عن من ولد فيه أو أسلم بل الشرط جزء من أجزائه غير معين
كالاحد الدائر اه ميار بلفظه (٩) صواب البارة في ذمة كل مسلم لأنها تجب في الذمة بشرط وجود المال
فلذا تلف المال قبل امكان الاداء فلا تسقط ولو قلنا في المال اسقطت

المسلم إخراجها (عنه) أى عن نفسه (وعن كل مسلم^(١)) لزمت فيه نفقته^(٢) فمن لزمه نفقته في يوم
الافطار وهو مسلم لزمه إخراج الفطرة عنه فأما الكافر فلا يخرج عنه ولو لزمته نفقته كالأب
والأم الكافرين والعبد الكافر لأنها طهرة للمخرج عنه ولا طهرة لكافر قال عليه السلام «ظاهر
كلام أصحابنا يقتضى أنه لا بد من أن يكون المخرج مسلماً والمخرج عنه مسلماً فلو كان أب
الصغير كافراً أو الصبي مسلماً بإسلام أمه لم يخرج عنه الأب الكافر^(٣) ولو لزمته نفقته وهو أعلم
أنه يلزم إخراج الفطرة ممن تلزمه نفقته إلا حيث يكون لزومها (بالقربة والزوجة^(٤)) أو
الرق^(٥)) أما لو لزمتم لغير هذه الثلاثة الوجوه لم تتبعها الفطرة في الوجوب كاللقيم^(٦) وسواء
كان القريب اللازمة نفقته ولداً أو والدًا أو غيرهما صغيراً كان أم كبيراً ذكرًا أم أنثى وسواء
كانت الزوجة باقية أو مطلقة رجعيًا أم بائناً^(٧) عندنا ما لم تنقض المدة^(٨) قال مولانا عليه
السلام وقد دخل تحت قولنا أو الرق وجوب فطرة المدبر وأم الولد وعيد التجارة وزوجة
العبد^(٩) ولو كانت حرة^(١٠) فأما أولادها ففطرتهم على مالكمهم فإن كانوا أحراراً فلي منقهم

(١) يؤخذ من هذا المصنف سقوطها عن عبد المسجد ونحوه وهو يقال إنه لم يؤخذ بهذا المصنف في الزكاة
حيث قال وإسماً يلزم مسلماً بل أوجبتموها في مال المسجد اهـ ح ل وعن القتي يلزم في عبد المسجد
كما قرر في الزكاة أنها تلزم في مال المسجد (٢) فلو كان الأب معسراً وله كسب وله ولد صغير مؤسر
فاحتالين للهدية هل تجب الفطرة في ماله لأنه مؤسر أو تسقط لأن نفقته على الأب وهو معسر قاله في البيان
الظاهر وجوبها من ماله وفطرة الوالد تسقط اهـ ك (٣) وتجب في مال الصغير اهـ ح ل ويخرجها عنه
الحاكم كالزكاة اهـ عامر وان يكن للصبي مال فلا شيء عليه (٤) فائدة إذا كانت إحدى زوجتيه مطلقة
بائناً والتبست بعد انقضاء العدة وجب على الزوج فطرة واحدة وعلى كل واحدة منهم فطرة (٥) ولو
خالها بمنزل فقها أي نفقة العدة فإن فطرتها (٦) لازمة له لأن اللازم لها مثل النفقة اهـ ن أما لو خالها على
مثل ما يلزمه بالزوجة رجع بها عليها (٧) له حيث ثابت في ذلك اليوم لأنها أسقطت حقها لاحق الله
تعالى وقال في بيان السجاني والتذكرة بل عليها مع الشوز (٨) يقال غالباً احتراز من صورتين طرد
وعكس فالطرد المكاتب فإنه يلزمه نفقة أولاده ولا يلزمه فطرتهم والعكس الموصى بخدمتهم المعين فإن فطرتهم
تلزم الموصى له بالخدمة لا بالرق (٩) والمبيع قبل التسليم (١٠) أم مفسوخة قرز (١١) إلا المتوفى عنها
فلا تجب فطرتها وإن لزمته النفقة لا رخصاع الخطاب اهـ ح ل (١٢) وظاهر الإز خلافه وقال الشامي
تلزم لوجوب نفقتها قرز (١٣) ومثله عن المتوكل على الله والسيد حسين التهاى إذ لم يوجد نص لسقوطها
(١٤) إلا في صورة واحدة فإن النفقة لا تجب عليه وتلزمه فطرتها وذلك حيث شرط على سيدها اتفاقاً
فيصير اتفاقها على سيدها والفطرة على سيد العبد لأنها ليسا متلازمين اهـ بحر ومثله عن الدواري (١٥)
أو أمة سلبت تسليماً مستداماً قال المساجري يوم الفطر وليلته وقال في الشريعة تطبيقاً على المبع

وإنما دخلت فطرة زوجة العبد لأنه يلزم سيده نفقتها لأجل رق العبد (أو) لم تلزم نفقته يوم الفطر لكن (انكشف) ثبوت (ملكه فيه^(١)) وذلك كالعبد الذي اشتريته^(٢) وبقي في يد البائع وكان يوم الفطر من جملة مدة الخيار ثم نفذ الشراؤه يلزم المشتري^(٣) فطرته ولو لم تلزم نفقته يوم الفطر وكذا لو اشترى عبدا بمقد فاسد وقبضه بعد يوم الفطر فإنه يلزم المشتري فطرته لا انكشاف ملكه^(٤) إياه في يوم الفطر * قيل ي والقياس أنها لا تلزم المشتري لأنه إنما ملك بالتقبض إلا أن نقول أن القبض كشف أنه ملكه من يوم العقد وقال السيد يجب على البائع (ولو) كان الشخص الذي نفقته يجب على غيره (غائبا^(٥)) يوم الفطر فإنه يجب على من يلزمه اتفاهه لو حضر اخراج الفطرة عنه * قال عليه السلام وقد دخل في هذا العقد^(٦) وجوب الفطرة عن القريب المعسر النائب وعن العبد المؤجر والمعار والرهن والنصب والابق^(٧) وأسير البقاء لا الكفار لانهم يملكون علينا ولو كان رجوعه مرجوا

أو يوم الفطر وبلية الثاني وهو محوم كلام الصعيرى اه تكميل (١) مع الرجاء للفسخ أو الامضاء قرز وكذا المشتري بعد موقوف (٢) لهما أولا حدها (٣) وأما المطالبة قبل مضي مدة الخيار ونحوه فقله يجب على من هو في يده ويستقر الرجوع على من انكشف له كما يأتي في البيع فيمن يؤمر بافاهه ولعل هذا إذا كانت المطالبة من الامام أو المصدق لكن ينوي إخراجها عن من انكشف مستقر له الملك وأما لو أخرجها من لم يستقر له الملك إلى غير الامام والمصدق فقله لا يصح والله أعلم (*) فإن قيل لم لا يجب الفطرة على البائع لأنها تتبع النفقة والجواب أنها إما وجبت النفقة على البائع لتسليم المبيع على ما اقتضاه العقد والفطرة لا تتبع النفقة إلا إذا كانت لأجل ملك أو سبب أو زوجة اه تعليق ابن أبي النجم (٤) حيث كان صحيحا لا هنا فهو فاسد (٥) والتجزي روى عن الامام المهدي عليه السلام أن فطرة القريب النائب لا يجب أصلا إذ النفقة مع النية ساقطة لتعذر المواصلة اه ح لى لفظا قال في شرح الفتح ومثل هذا رأيت لبعض المذاكرين يعنى أن نفقة القريب المعسر تسقط مطلقا وهذا يخالف ما ذكره الامام عليه السلام في النية وغيره من أنها لا تسقط الفطرة لأن ظاهر العبادات الاطلاق لان النفقة إنما سقطت بالنية لشبهها بالمطل حتى مضى الوقت فالساقط حينئذ إنما هو فعل الاتفاق لا الخطاب فهو مخاطب به في وقته فتملكت الفطرة بالذمة وحى لا تسقط بسقوط مضى النفقة وهو الأولى والله أعلم اه ح فتح (*) وحده النية في القريب الممل وقيل البريد والعبد عن يد سيده قرز (٥) مرجوا أو ما د في يوم الفطرة قرز (٦) في قوله بالقرابة (٧) إذا أبق لقرده المالك من الاتفاق أو تاب قبل يوم الفطر إلا إذا كان حاصيا له ولم يتب فلا فطرة لسقوط النفقة إذ حكمه حكم الزوجة الناشئة إلا أن يقال أنه خدم في الآفاق اه معنى وسلامى وفي النية ما قلناه وليست الفطرة ملازمة لوجوب النفقة بل قد تسقط النفقة وتجب الفطرة كالعبد الآبق ونحو ذلك (٥) وظاهر المذهب مطلقا يعنى أنها لازمة لقرره مولانا المتوكل على الله قال

إذا أسروه على وجه يملكونه (وإنما تنضيق^(١) متى رجع) يعني أن فطرة الغائب^(٢) تنصير في ذمة من تلزمه نفقته ولا تنضيق وجوب إخراجها إلا متى رجع^(٣) (إلا الشخص المأوس^(٤)) كالعبد المصوب والآبق والقريب الغائب الذين آيس من رجوعهم فإن فطرتهم لا تجب إخراجها عنهم ولو رجعوا^(٥) (و) إذا كان العبد مشركا أو كان الفقير يجب نفقته على اثنين من قرابته فصاعدا ويجب (على الشريك) في العبد والشريك في الاتفاق (حضته^(٦)) من الفطرة بحساب ما عليه من النفقة تنبيه قال في الوافي ولو اشتري المضارب عبد للتجارة ثم جاء يوم الفطر نظر فإن كان المضارب شيء من الربح مقدار ما يلزمه عنده^(٧) في العبد وجب عليه إخراجها نعم

ما لفظه إن كلام الشرح قوى والفرق بين العبد الآبق والزوجة الناشئة ظاهر وهو أن الزوجة لها ذمة اعتلت إليها الفطرة وأصل الوجوب عليها كما يأتي بخلاف العبد فصيانته بالأباق أسقط حقه من الاتفاق ولم تسقط الفطرة التي هي حق الله تعالى اه كلامه عليه السلام (١) العبد إلى يد سيده والقريب إلى الميل والزوجة إلى بيت زوجها قرز (٢) ولا بد أن يرجع وسب الوجوب باقيا وأما إذا مات الغائب أو غي أو ارتد سقطت عن لزمته اه غيث بل لا تسقط إن غي إذ قد لزمته في الذمة اه عامر ولفظ ح أما الموت مستقيم وأما حيث عاد غنياً أو مرتداً فالأولى عدم السقوط إذ قد صارت في الذمة اعتباراً بحال الوجوب وهو ظاهر الأزهار والله أعلم قرز أفاده سيدنا حسن رحمه الله ولفظ ح لي فلو ارتد الشخص المخرج عنه في يوم الفطر قبل إخراج فطرته هل يسقط وجوبها عن المخرج إذ لا تطهرة هنا أم لا يسقط كما لو مات أو سقطت نفقته في بقية يوم الفطر لعارض قالوا لا يده الله يذكّر عدم السقوط وهو محتمل اه بلفظه من شرح قوله أو تمرد لفظ البيان (مسئلة) من ارتد في يوم الفطر سقطت عنه الفطرة إذا أسلم بعده وإن أسلم في ذلك اليوم وجبت عليه ولو كان قد أخرجها قبل يريد خلاف ش وكذا فيمن صلى ثم ارتد ثم أسلم في وقت تلك الصلاة اه بلفظه (٣) فإن قيل القياس إن الفطرة تسقط بالمطل كالنفقة قلنا الإجماع على ثبوتها في الذمة فكان تخصيصها (٤) أما قوت المخرج قبل عود الغائب ينظر اه ح لي لفظاً في حاشية ولو بعد موت المخرج ولو أخذ من تركته اه وفي الفيت لا يلزم (٥) حتى في للمصوب ونحوه وأما المار والمرهون والمؤجر حيث هو متمكن من فكحه يوم الفطر فيجب في الحال ويجب وإن لم يرجعوا اه عامر وظاهر الأزهار لا فرق بين المصوب وغيره في عدم وجوب الإخراج إلا متى رجع قرز (٦) ولا فرق سواء غاب المخرج أو المخرج عنه (٧) وينظر في الزوجة ظاهر الكتاب الإطلاق ويعمل أن تنضيق إخراج فطرتها إذ نفقتها كالدين اه ح لي ومثله عن الملقى (٨) في جميع يوم الفطر (٩) ما لم يرجعوا في يوم الفطر قرز (١٠) فإن كان العبد مشتركاً بين اثنين وكذا القريب إذا لزمته نفقته اثنين استثنى لكل واحد من نصاب الفطرة بقدر ما لزمه من النفقة فإذا كان يلزمه من النفقة نصفها استثنى له قوت خمسة أيام غي نصف الصاع ونحو ذلك اه غيث قرز (١١) ولا يلزم الشريك حصه شريكه في العبد إذا أعمر بخلاف القريب فيلزمه فطرة كاملة اه بيان (١٢) أي عند ذلك المقدار من الربح وقيل اليوم

اختلف في تفسير قوله مقدار ما يلزمه عنده في العبد فقيل ^(١) مراده ^(٢) أن كان لحصته من الفطرة قيمة وجبت والإفلاقي ف وفيه نظر ^(٣) لأن الفطرة من ذوات الأمثال وهي تثبت في النعمة ولو قلت الاما يتسامح به في حقوق الأدميين وقيل ليعني ان كان لحصته من النفقة ^(٤) قيمة قال مولانا علي السلام والأقرب عندي خلاف هذين التفسيرين وهو أنه يعني إذا كان لحصته الثابتة في العبد قيمة ^(٥) قال وهو الظاهر من الكلام تنبيه لو كان للولد أباً مستعدون ^(٦) من طريق الدعوة في الزوائد عن أبي عروبة الأستاذ للناصر تلزم فطرة واحدة منهم ^(٧) جميعاً على حصصهم ^(٨) كالنفقة وحكي عن م بالله وإني جعفر الناصر على كل واحد فطرة كاملة وهكذا ذكر السيد (وإنما تلزم) الفطرة (من) جاء يوم الفطر وقد ملك فيه له ولكل واحد ^(٩) بمن تازمه نفقته (قوت عشر) ^(١٠) هذا مذهب الهادي وم وقال ح وهو مروي عن زيد بن علي أن نصابها هو النصاب الشرعي وهو الذي يصير ماله غنياً في الشرع وقال ش وك تلزم من ملك قوت يوم و ليلة وزيادة صاع * قال مولانا علي السلام والصحيح أنها لا تجب إلا إذا كان ملك قوت

(١) وهو ظاهر البيان والتذكير نحو أن يكون المال ألقا وقد ربح مائتين وله نصف الربح فيلزمه نصف سدس فطرته اه يسان (٢) قوى حيث كانت قيمته أولاً يتسامح به في المثل (٣) قوى في التليات (٤) قيل من نفقته العشر وقيل من نفقته عشرين يوم الفطر وقيل المراد من النفقة يعني من عونة واحدة (٥) وكان لحصته من الفطرة قيمة في القيمة وما لا يتسامح به في المثل فإن كانت يتسامح بها لزمت الشريك حصته فقط وقيل يلزم الكل قرز (٦) فلو كان أحد آباءه من الدعوة كافراً هل تكون الفطرة على المسلم جميعاً أم يجب قدر حصته وباقيها في مال الطفل إن كان والإسقاط الذي يذكره الوالد أن الواجب على المسلم منهم حصته فقط كعبد مشترك بين مسلم وكافر وهذا حيث ألحق لهم على سواء بأن يكونوا متصادقين على وعلى المشترك فكان الولد لهم جميعاً اه ح لى (٧) نعم وقد دخلت هاتان السلطان يعني مسئلة الأباء والمضارب في قولنا وعلى الشريك حصته اه غيث (٨) يعني رءوسهم (٩) فإن كان صبيلاً لا يطعم ما يكفيه مؤنة عشرة أيام من دهن وأجرة حضنة ونحو ذلك اه تطبيق الفقيه وأما المربى فيعتبر بقوته صحيحاً لأنه عارض وأما للمراض فساتته حاله إله إذا قد انتهى قرز ونفط ح لى ويعتبر للمريض قوت الصحيح لأن المرض أمارض والمستأكل ما يكفيه وللمراض المنتهى ما يكفيه بعد الرياضة والطفل ما يكفيه إن كانت يأكل وإلا فكفاية حاضته عشرة أيام يعني أجزتها اه لفظاً قرز (*) فرع فإن ملك عبداً زاد على ما استثنى فقيل س يخرج عن نفسه لا عن عبده قال في البرهان لأنه يكون نصاباً لسيده لا لنفسه وقال في الحفيظ يخرج عن نفسه وعبده اه يسان ولعل كلام الحفيظ مبني على أنه نصاب لنفسه ولسيده حيث قيمته تنى بعشرين صاعاً من غير الفطرة وهو ظاهر الأزهار قرز (١٠) والوجه في اعتبار العشر أنه لا بد من فاصل بين من يلزمه الفطرة وبين من لا تلزمه ففصل بالعشر لأن لها أصل في الشرع كما قل

المشر كأملا من (غيرها) أى تكون الفطرة مزايدة على نصابها وقد ذكر الفقيه لوهو قول ك
 وش وإن خالف في النصاب وقال في الانتصار المختار رأى أئمة الملة أن الفطرة نخرج من
 نصابها كقول ح وإن خالف في النصاب وكذا ذكر الفقيه ح أنها من قوت المشر كالنصاب
 فإن زكاته من جلته ^(١) (فإن ملك) النصاب وهو قوت المشر (له) دون عياله وجب عليه إخراجها
 لنفسه ^(٢) قال عليه السلام وقد دخل ضمناً في عموم كلامنا فلم نحتاج إلى تعيينه بل استغنينا
 بقولنا فالولد ثم الزوجة إلى آخره وهذا يقتضى أنه يقدم نفسه كما يقدم ولد مع النقصان فإن ملك
 النصاب (له) (ولصنف) واحداً من الأصناف الذين تلزمه نفقتهم نحو أن يكون له ولد وزوجة
 وعبد فيجيء يوم الفطر ومعه من النفقة ما يكفيه هو وواحد من هؤلاء قوت عشرة أيام ولا
 يكنى جميعهم (فالولد ^(٣)) أقدم فيخرج فطرتين عنه وعن ولدوه وتسقط عن الباقي (ثم) إذا لم يكن
 له ولد أو كانت لكنه يملك ما يكفيه هو واثنتين كانت (الزوجة) أقدم من العبد فيخرج له
 ولولده ولزوجته وتسقط عن العبد (ثم) إذا لم يكن له زوجة بل ولد وعبد وقريب معسر

الطهر وأقل الإقامة ونحوهما وأقل المهر اهـ إلى وقد ذكر معنا في النيث والزهور وأكثر الحيض وأقل
 ما يقطع به السارق اهـ شفاء فكان الرجوع إليه أولى واعتبارها في الكفارة فيمن لم يمكنه إطعام العشرة
 كاملين كفر بالصوم وقوت العشرة يوماً للواحد وقوت عشر ونحو ذلك اهـ بستان يحق (هـ) فإن ملكه مائتين
 درهم وهى لا تكفيه قوت عشرة أيام لغلاء الطعام أجاب سيدنا إبراهيم السحولى أنها لا تجب عليه الفطرة
 وهو ظاهر الأزهار (هـ) ومن لم يأكل شيئاً لعدم شهوة الطعام في عشرة أيام اعتبر في حقه ملك قدر الفطرة
 أو بعضها اهـ مفتي بل هو أشبه بالمرضى إذ هو مريض لا يدرى نفقته في حال الصحة اهـ شامى (هـ)
 أو ما قيمته ذلك غير ما استغنى في الزكاة وقيل غير ما استغنى للمفلس اهـ إن قرز إلا القوت اهـ شرح
 آثار أي قوت المفلس الذى هو قوت يوم له ولطفله فلا يستغنى له بل قد دخل تحت العشر اهـ سيدنا
 حسن رحمه الله (هـ) قال المؤلف ويعتبر ما يجب معه النفقة وهو أن يملك ما يكفيه إلى الدخول بالنظر إلى
 الفقير اهـ تعليق ع (هـ) قال في حاشية ومؤنة قرز (١) قلنا يؤدى إلى استراقه فيها كقوت الصبي (٢)
 وإنما بدأ بنفسه ثم من بعده قوله صلى الله عليه وآله وسلم الذى قال له معى دينار فقال أئفقه على نفسك
 فقال معى آخر فقال أئفقه على ولدك فقال معى آخر فقال أئفقه على أهلك فقال معى آخر فقال أئفقه
 على عبدك فقال في الخامس أنت أعلم به اهـ شرح بحر قال صاحب المعالم آخر الزوجة عن الولد لأن
 الولد لا يبعد من يتفقه وآخر العبد لأنه يباع اهـ تعليق الفقيه ف نعم أخذ أهل المذهب من ترتيب النفقة في
 هذا الحديث وجوب ترتيب الفطرة كذلك وفي الأخذ ضعف عندى والأقرب ما نقله ص بالهـ أنه إذا لم
 يملك لهم زاداً على قوت عشرة أيام سقطت عنه وعنهم لأنه ولو قدر أنه يكتفيه وحده فليس له الاستيذان هذا
 بذكره الامام في النيث (٣) الصغير والمجنون وأما الكبير فكسائر القرابة اهـ تذكرة وح لى قرز (هـ)

تلزمه نفقته (كان المبد^(١)) أقدم من القريب^(٢) فيخرج له ولو لولد له ولعبد له وتسقط عن القريب ثم إذا كثرت القرابة فلا ترتيب بينهم كما لو كثر الأولاد (لا) إذا ملك (لبعض صنف) ممن تلزمه نفقته (فتسقط^(٣)) الفطرة عن ذلك الصنف كله^(٤) وصورة المسئلة أن يملك قوت عشرة أيام لنفسه وله أولاد وأنحوم لا يملك لهم زائد على قوت نفسه ما يكفي جميعهم بل يملك ما يكفي أحد الأولاد قوت عشر فانه يلزمه إخراجها عن نفسه ولا يلزمه الإخراج عن واحد من الأولاد حتى ذلك أبو مضر عن ع (ولا) يجب (على المشتري) للعبد (ونحوه) وهو المتهب للعبد والنام والوارث والمزوج إذا اشترى أو تهب أو غنم أو ورث أو تزوج يوم الفطر (ممن قد زمت^(٥)) الفطرة لذلك المبيع أو الموهوب أو المغموم أو الموروث أو المرأة المزوجة فانه إذا اشترى

الأن يحدث الولد بعد أن قد زمت الزوج للزوجة وجبت لها والله أعلم وقيل بل ينتقل إلى الولد اه
مفق وهو ظاهر الأزهار ما لم يكن قد أخرج عن الزوجة قرز^(٦) فلو كان الأب معسرا والابن الصغير
موسرا فلي قول م بالله تجب فطرة الأب على الابن وعلى قول الهادي عليه السلام ان كان الأب لا يمكنه
التكسب إخراج فطرتهما من مال طفله وإن كان يمكنه التكسب سقطت فطرته وفطرة الابن عنه
ووجبت نفقة ابنه عليه وام فطرة الابن فصحمل أنها على الابن لانه غني كالزوجة ويحتمل انها لا تجب
عليه لان نفقته غير واجبة عليه بل على أبيه اه يان معنى (١) هذا اذا كان العبد مستقنى له وأما اذا لم
يكن مستقنى له فانه يباع ويكون العبد نصبا له ولسيده اه مفق قرز^(٦) ينظر لو كان للعبد زوجة هل
تقدم على القريب أم لا سل الظاهر أنها تقدم على فطرة القريب إذ هي في مرتبة العبداه عن بعض المشايخ
(٦) فرع من أخرج عبداً عن فطرة ذلك العبد وهكذا حيث اعتقه عن فطرة نفسه ولو كان
قيمه دون صاع اذ هي في مقابلته فهي كمن أخرج أحد الخمس الابل ولو كان قيمتها دون قيمة الشاة
اه معيار حيث اللازم القيمة للذقر قرز^(٧) ولو أبا قرز^(٨) فائدة لو كان يملك له ولولده أو زوجته أو نحو
ذلك ثم حدث له ولد آخر في يوم الفطر هل قد لزمت إخراجها عن الولد الاول أو تسقط عن الكل قال
المفق قد لزمت عن الاول وقال المبل تسقط ما لم يكن قد أخرج عن الاول لان اليوم جميعه سواء في لزوم
الإخراج (٩) فأما لو ملك قوت عشرة أيام لأولاده لكل واحد وزيادة صاع (١٠) قبل يخرجهم عنهم
جميعا وقيل يخرجهم عن واحد منهم وهل يقرع بينهم أو يخرجها عن من شاء ينظر قال في الصكوك
يقرع بينهم وفائدة القرعة سقوطها عن أخرج عنه مع الإيسار اه ك وبمثله في المعيار (١١) حيث حصه
كل واحد ما لا يتساع به في المثل أو ماله قيمة في القيسى قرز^(١٢) ولا تنقل إلى من بعد ذلك الصنف
ولو كان ذلك بكفيه وقيل بل ينتقل إلى الصنف الثاني فخرج عنه وهو اختيار الإمام شرف الدين عليه
السلام اه ح لي ومثله عن المفق واهم وحيث وكذا عن ص بالله قرز^(١٣) على وجه يصح منه الإخراج
ليخرج الكافر فلا يصح الإخراج منه فيلزم المشتري

العبد يوم الفطر من مالكة وهو مسلم موسر^(١) فقد كانت لزمت البائع قبل ذلك فلا تلزم المشتري وهكذا لو اتهم أو ورث أو غنم عبدا للقتال^(٢) من البناء وهكذا لو زوج امرأة موسرة يوم الفطر فقد كانت لزمتهما أو معسرة ولها ولي^(٣) ينقها موسر فانه لا فطرة على الثاني في هذه الصور كلها ثم ذكر عليه السلام قدر الفطرة فقال (وهي صاع^(٤) من أي قوت^(٥)) يقتاته

(١) أشار إلى أن يكون العبد نصيبا لنفسه ولعل ذلك حيث هو مستثنى فافهم (٢) يعني في القتال حيث أجلبوا به وكان الغريم الأمام (٣) الأولى قريب ليدخل لو كان للمرأة أخت قرز (٤) مسألة ولا يجوز له الحب الببول والمقو والموقوز والدفين المتغير الذي فيه قصبان قدر عن الواجب اه يان بلقطه إلا أن يخرج من الببول ما يأتي صاعا يابساً أجزأ اه حلى لقطا (٥) فان قلت ان قولك في الاز صاع من أي قوت يقتضي ان صاعا من الخبز يجزىء فلا احتزرت قلت ان تقديرنا بالصاع يقتضي أن يكون المخرج من المكيالات فلا يدخل الخبز ثمنا قد رفعنا هذا الإيham بأن قلنا ما بعدوا بما تجزى القيمة للعدو والخبز ما هو قيمي اه غيث لقطا (٥) قال المرتضى صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة أحناف بمحض الرجل المتوسط اه من تعليق المزني (٥) ولومن السب والرطب ويقدر العنب وان لم يهر قال الملق بل ولو شأ حجه (١٥) كالتقريبناه اللهم إلا أن يعتاد كيل المهور قليل واللحم يعتبر بمغله يقال اللحم قيمي فلا يجزىء إلا حيث تجزىء القيمة فيخرج له قيمته صاع قرز أو فاده سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٥) وفي الحرانته يقدر العنب لو جف صاعا ومثله قدره الامام احمد بن الحسين وقالوا انه يجزى اللبن اذا كان يقات وتظاهر كلام القمي انه يجزى صاعا من هور العنب والصاع خمسة أربال وثلاث الكوفي يذكركه زيد بن علي وماله وح وكوش خلى ان مالكا ناظر ابا يوسف في حضرة الرشيد لما قال هو ثمانية فاحضر أهل المدينة بصيغاتهم فوجدوها مثل قول مالك فرجع إليه واعلم أنه كان الزبدى في صنعاء ستة تسعمائة وستة وثلاثين سنة أربعة وعشرين صاعا وهي ستة عشر قدحا فكانت القطرة ثلثي القدح ولم تزل الزيادة فيه في كل دولة حتى صار الزبدى ثمانية وأربعين صاعا في مدة إمامنا عليه السلام إلى سنة ٩٥٤ فكانت القطرة ثلث القدح لم يزد فيه بعد ذلك ولعلها تكون ربه والله أعلم اه شرح فتح (٥) لما روى ابن حجر في بلوغ المرام عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال كنا نعطيهما فز من النبي صلى الله عليه وآله وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب وفي رواية أو صاعا من أقط (١) عن كل صغير أو كبير أو مملوك فلم يزل يخرج حتى قدم معاوية إلى المدينة فكان ما تكلم به أن قال اني أرى ان مدين من ممرء الشام يسدل عن صاع من تمر فاخذ الناس بذلك وأنا لا أخرج إلا ذلك اه بستان (١) والا لقط قال علي بن الرضا والقط يفتح الهزمة وقد يجوز بحكمها شيء يجمد من اللبن ونحوه كالجبن أيضا ولا يدخران إلا من الحليب دون الخنثى فالقط يقطع قطعاً صغيراً أو تكال ويجزىء منه الصاع وأما الجبن فمقرص أقرصاً غلاتاً ويوزن وتجزىء منه القطرة على جهة القيمة اه بستان قرز (٥) مثلى لا قيمي قرز

(١٥) هو في اليمن اسم السمقود العنب الخالي عن العنب بل عود فقط

الناس^(١) سواء كان المزكي يقاتنه في البلد أو لا وسواء كان أعلى مما يأكل أو أدنى فانه يجزيه مع أنه يكره له^(٢) المدول إلى الأدنى هذا قول الهادي عليه السلام في المنتخب وصححه الاخوان وهو قول ح وأحد وجهي اصش^(٣) وظاهر كلام الهادي في الاحكام أنه لا يجوز المدول إلى الأدنى وهو قول ع وأحد وجهي اصش وقال في شرح الابانة يعتبر الاكل في رمضان * وقيل بل في غالب الزمان قال ط ويجوز اخراج الدقيق مكان البر على أصل يحيى عليه السلام * قال مولانا عليه السلام وظاهر ذلك يقتضي أنه يجوز ولو كان حبه أقل من الصاع للخبر^(٤) وقيل ع انما يجوز دقيق صاع من بر^(٥) وقال ح ان القطرة نصف صاع من بر وصاع من غيره وهـ مثله عن زيد بن علي ولا يفي ح في الزبيب روايتان صاع ونصف صاع * نعم والصاع يخرج (عن كل واحد) فلا يجزيه من الواحد أقل من صاع الا حيث لا يملك زائداً على نصابها الا أقل من صاع وجب عليه اخراج ذلك ويجزيه ولا يجب عليه تمامه^(٦) لأنه لم تجب عليه فطرة كاملة^(٧) وقال في الزهور بل يبقى تمامه في ذمته^(٨) ويجب أن يكون الصاع (من جنس واحد)^(٩) لا من جنسين فلا يجزي^(١٠) خلاف الامام (ي) الا لاشتراكه وتقويم^(١١) فانه في هاتين الحالتين يجوز اخراج صاع من جنسين أما الاشتراك فصورته أن يكون صيد بين اثنين فانه يجوز أن يخرج أحدهما نصف الصاع شعير أو الآخر نصفه بر أو أما صورة التقديم فنحو أن لا يجد المخرج للقطرة صاعاً من جنس

(١) في الناحية وقيل في أي ناحية اه وقيل في البلد وميلها قرز (هـ) بل العبرة بما يقاتنه المدفوع إليه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أغنوا قراكم في ذلك اليوم وإذا كان لا يقاتنه المصروف إليه فليس به غنا اه شامى قرز وفي ح لي سواء كان يقاتنه المخرج أو القابض والمقرر هو الأول (هـ) مادة لا ضرورة قرز (٧) تزيه (٣) ولو من ذرة اه تبصرة (٤) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أو صاع من دقيق (هـ) لا فرق قرز زيادته (٦) كستر العورة وقيل لا يلزم كن وجد بعض الرقبة قلنا الرقبة بدل اه بحر (٧) إلا الزوجة الغنية فنوفى الصاع وكذلك الولد الصغير يجب أن يوفى اه غشم قرز (٨) إلا أن يجد في ذلك اليوم قرز (٩) قوله صلى الله عليه وآله وسلم صاع من بر أو صاع من شعير وظاهره كمال الصاع فلا يجوز تفرقه من غير دلالة اه بستان (هـ) ولو من أنواع قرز (١٠) كما لا يجوز في كفارة النمين أن يخرج بعضها كسوة وبعضها اطعام (هـ) فيستأنف القطرة من أولها فلا يقال أنه يوفى على أحد الجنسين لأن قد ملكها الفقير وقيل يوفى على أحد الجنسين ذكره في كب هذا إذا أخرجه قبل الخلط وإلا استأنف الصاع كاملاً لانه صار تقيماً وقيل ولو مخلوطاً إذا عرف قبل الخلط وقرره لي مع التوفية لأحد الجنسين قرز (١١) يقال لو أخرج قيمة القطرة مع زيادة ولم ينو القدر الواجب عنه والزائد فاقلة أو لوجوبه بإيجاب الامام مثلاً فهل تجزى والحال كذلك أم لا يجزى إلا مع التمييز عن القطرة ولو بالنية جملة أو تضييلاً ينظر صرح أهل

واحد^(١) فإنه يجوز له اخراج الصاع من جنسين على جهة القيمة فيجعل أحد الجنسين قيمة لما يوفى الجنس الآخر صاعاً فلي هذا يجوز نصف صاع من شعير ورابع صاع من بر إذا كان الربع^(٢) يقوم بنصف صاع من شعيرة تنبيه قال في البيان والفتيل ويجوز أن يخرج صاعين من جنسين مخلوطين^(٣) من كل جنس صاع^(٤) عن شخصين^(٥) وإنما تجزي القيمة للعذر^(٦) أي لا تجزي عندنا إخراج قيمة الفطرة مع التمكن من إخراجها طعاماً^(٧) وإنما تجزي للعذر وهو أن لا يجد الطعام^(٨) فينثذ يجزي اخراج القيمة من قدام وغيره قبل ف والعبرة بتعذره في البلد^(٩) وقال الناصر^(١٠) وم بالله يجزي اخراج القيمة ولو أمكن الطعام (و) الفطرة (هي كإزكاة في الولاية والمصرف^(١١)) أما الولاية فولايتهما إلى الإمام حيث تنفذ وأمره فنأخرجه بمطلبه لم تجزه على حسب ما تقدم في الزكاة وأما المصرف فصرفه الأصناف التي تقدمت في الزكاة (غالباً) احترازاً من التأليف قال السيد في الياقوتة ولا يجوز للإمام^(١٢) أن يتألف بها عند القاسم والهادي وطعليهم السلام وأجاز ذلك ص بالله قال مولانا عليه السلام وهو قوي لمعوم قوله تعالى ﴿وإنما الصدقات للفقراء﴾ الآية وهي من جهة الصدقات قال ويجوز صرف شيء منها في المصالح كإزكاة عندهم أجاز التأليف منها^(١٣) إلا وجه للفرق (فتجزيه) فطرة (واحدة في جماعة)^(١٤) لكن الأولى خلاف ذلك إلا مع شدة الحاجة إليها الكثرة الفقراء أو لصيق الطعام (و) يجوز (المكس)

المذهب في نظير ذلك بقولهم إلا مما لم يملك أنه لا يجزيه والله أعلم اه محمدي (١) في الميل قرز (٢) صوابه من أرز لأن البر منصوب عليه يقال أما في الفطرة فهو منصوب على الأجناس كلها فلا وجه للتصويب وإنما صح هنا وإن كان منصوباً عليه للعذر لا لتبره قرز (٣) ونوى كل شخص اه بيان قرز (٤) إلى شخص واحد أو شخصين وقبضاه مشتركاً وقرره الشامي قرز (٥) وهذا بناء على أنه لا يصير بالخلط قيمياً (٥) ومذهب الفقيه أن القليل قيمى مع عدم العلم بالقدر واختار في البيان أنه متى إذ يقل التفاوت فيه لمعرفة القدر إذ قد علم معرفة كل واحد منهما فهو متى ولا كلام وقد تقدم نظيره فيمن زرع غليلاً وغلب في ظنه أنه سواء أخرجه منه وأجزأ (٦) ومن العذر طلب الإمام للقيمة ويجب عليه ولو دفع المالك الطعام لم يجب قبوله اه مفتى قرز (٧) ويجب شراء الطعام بما لا يحجب كالماء (٨) في البرد وقيل في الميل قرز (٩) يعنى في الميل قرز (١٠) حجته سد الخلة وهي حاصلة بالقيمة وحجتها أن المأثور الطعام لا غيره لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد نص على أجناس معلومة فلا يجوز تداول عنها لتبره عندنا إلا بدلالة شرعية اه بستان (١١) والنية والتضييق قرز والفتير قرز (١٢) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أغنوم في ذلك اليوم فأقتضى تحريمها على غيرهم اه بستان (١٣) إلا العامل فيعطى على عائلته منها قرز (١٤) بل وعلى المذهب مع غنائم الفقراء قرز لأن التأليف مصلحة (١٤) بشرط أن يصير إلى كل واحد منهم ماله قيمة في القيمي ومالا يتساع به

وهو إخراج فطر كثيرة في فقير واحد ما لم يبلغ النصاب^(١) والأولى خلاف ذلك إذا كان ثم من يحتاج سوى هذا الفقير (و) يحزىء (التعجيل^(٢)) فيها كما يحزىء في الزكاة فيعجلها قبل يوم الفطر ولو بعدة طويلة لكنه لا يحزىء إلا (بعد لزوم الشخص^(٣)) الذي يخرج عنه فلو عجلها ممن سيولد له أو ممن سيملكه أو سينكحه لم يصح التعجيل وإنما يحزىء التعجيل بعد حدوث

في المثل اه بيان زهور قرز لأنه تملك ولا يصح تملك ما يتساع به (١) من جنس واحد (٢) أما لو عجل الأب عن الأولاد ثم مات هل يطل التعجيل وتزهم الفطرة أو قد سقطت بتعجيل الأب الأقرب عدم السقوط والله أعلم اه تعليق ابن مفتاح (٣) أما لو عجل عن القريب المعسر أو عن الزوجة أو عن العبد ثم جاء يوم الفطر وقد عتق العبد وطلقت الزوجة وغني الفقير هل تزهم فطرة أخرى أم لا الأظهر عدم لزوم وقيل بل يلزم لبطلان السبب ومثله في ح ل (٤) فلو عجل فطرة الزوجة النازحة وجاء يوم الفطر وهي مطيعة لم يجب الإعادة وقيل يجب الإعادة قرز فلو عجل فطرته ثم جاء يوم الفطر وهو فقير فإنه يسترجع ما قد سلم إلى الإمام أو المصدق لا إلى الفقير إلا لشرط قرز وكذا لو عجل وهو فقير ثم جاء يوم الفطر وهو غني فإنها لا تزهم الإعادة بل قد أجزته (٥) في غير الوصي والولي قرز (٦) ولو لأعوام كثيرة اه بيان قرز (٣) أي وجود (٦) وصحت الإخراج عنه (٦) القول في صدقة التطوع مستحبة لما روى عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الرجل في ظل صدقته يوم القيامة ويستحب فيها الامرار والاعلان لما روى عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال صدقة السر تطفيء غضب الرب وصدقة العلانية تقي ميتة السوء ويحصل المقصد بأن نرسم فيها مسائل عشرة (المسئلة الأولى) يكره للرجل أن يتصدق بالصدقة مع حاجته إليها لما روى عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال خير الصدقة ما كان على ظهر غني وليبدأ أحدكم بمن يحول قال أبو هريرة معناه عن فضل العيال وتركه للرجل الصدقة على الأجانب وأرحامه وأقاربه محتاجون لما روى عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يقبل الله صدقة رجل وذوى رحمه محتاجون فيحتمل أن يكون معناه لا يقبل الله التطوع أصلاً وعليه فريضة وفيه دلالة على وجوب نفقة ذوى الأرحام ودليل على أن وجوب الفرض يمنع من قبول النافذة ويحتمل أن يكون معناه لا يقبل الله كقبوله إذا تصدق بها على ذوى رحمه المحتاجون كما قال صلى الله عليه وآله وسلم لا إيمان لمن لا أمانة له أي لا إيمان له كامل وفي حديث آخر ما أفلح رجل احتاج أهله إلى غيره اه اعتبار بلفظه من خط قال في الأم من مصنفه (٥) وأما إسلام المخرج عنه فجزء من السبب فلو عجل عن أبيه الكافر قبل يوم الفطر أو في أوله ثم أسلم في آخره وجبت الإعادة اه معيار بلفظه (فرع) وتكون المؤنة جزء من السبب لو أخرج فطرة قرية أو ولده قبل أن يجب نفقته ثم وجبت نفقته الإعادة كما قلنا في الإسلام وإذا أخرج عن قرية المسلم ثم كفر ثم أسلم وكذا عن نفسه وجبت الإعادة على القول بأن الكفار غير مخاطبين بالشرايعات كما تقدم أول الكتاب (فرع) فأما إذا عجل عن قرية الذي تزهم نفقته ثم سقطت نفقته ثم عادت أو عن الزوجة ثم بانت (١) ثم عادت أو كانت قرية له يجب عليه

الولد وملك العبد ونحو ذلك ^(١) فإذا حدث جاز التعجيل ولو كان في تلك الحال ^(٢) فقير ^(٣) وقال
ش لا يجوز التعجيل إلا في رمضان ^(٤) واختاره في الانتصار (وتسقط) الفطرة (عن
المكاتب) ^(٥) بكل حال ذكره ع وط للهادي عليه السلام (قيل) بل تبقى موقوفة (حتى يرق)
فتكون على سيده (أو يمتق) فتكون عليه وهذا القول ذكره في الكافي والوافي * قال مولانا
عليه السلام والقياس ^(٦) أنها تسقط عنه بكل حال (و) تسقط الفطرة أيضاً عن الشخص
(المتفق من بيت المال) وذلك كمبيد الجهاد والفقر الذي لا قريب له تلزمه نفقته وكاللقيط ^(٧)
والعبد الموقوف على الفقراء جملة والذي هو بيت مال قال السيد ح وأما الموقوف على فقير
معين ^(٨) فهي على من تلزمه نفقته من الوافق والموقوف عليه ولم يبين قيل في ويحتمل أنه كالعبد
الموصى بخدمته للفير ^(٩) (و) تسقط فطرة الزوجة أيضاً الواجبة على الزوج (باخراج الزوجة

اتفاقها لم تجب الاعادة ولذلك لو أخرج عن قريبته ثم دخل يوم الفطر وهي زوجة له لبقاء أهلية
الأصل إذ أخرج نائب كما سيأتي إن شاء الله تعالى فان عجل عن زوجته الناشئة ثم دخل يوم الفطر
وهي مطبوعة فإنها تجب الاعادة لأن سبها بالنشوز معدوم ^(١٠) وكذلك العكس أيضاً لأنه انكشف عدم
الوجوب فتلك المصلحة نافذة ومثله لو أخرج عن قريبه وهي تلزمه نفقته ثم دخل يوم الفطر وهي غير
لازمة له أه ميار ويجرى بلفظه قرز ^(١١) وعن القاضي عامر أما إذا كانت بعد البيونة الكبرى وجبت
الاعادة وإن كانت الصغرى فالكلام مستقيم قرز ^(١٢) بل قد أجزته لأنها لازمة بالاضافة اهـ متفق وحيث
ولى (٥) قال القاضي عبد الله الدواوي وإن لم تجب النفقة كان يكون غنياً ثم أفقر وفي الميار خلافة قرز
(١) الزوجة قرز (٢) إن قيل فهو ممن تلزم نفقته قلت لعله أن يقال الشخص سبب ولذا تعدد جعده
أه متفق (٣) ثم أيسر في يوم الفطر قرز (٤) قال في البحر إذ سبها الصوم والافطار فلا تقدمهما كان النصاب
والحول قلنا وجود البدن كالنصاب والفطرة كالحول أه يجزى (٥) ما لم يرق أو يمتق في ذلك اليوم
أورق بعده لزمت الفطرة أه حيث وفي البحر ولو رق أو عتق ولقطح لي وظاهر الكتاب ولو رق
يوم الفطر ولا شيء على سيده وهو يقال إذا رق يوم الفطر أو بعده فقد دخل في قوله أو انكشف
ملكه فيه فأشبه المشتري بخيار أو عقد موقوف ثم نفذ المقد للمشتري فالفراق أه في (٥) وكذا
زوجته وأولاده إلا أن تكون حرة موسرة فليها وكذا إذا كانت أمة غير مسلمة تسلمها مستداما وسيدها
موسر فليها ولا يبعد أن تلزم السيد أيضاً مع التسليم المستدام وإن وجبت النفقة على العبد كما وجبت على
الحرة حيث كانت موسرة ولو كانت نفقتها لازمة للمكاتب أه شامى ولفظ البيان مسئلة ولا يلزم المكاتب
فطرة زوجته وأولاده ولا فطرة نفسه أو عبده لأنه غير مالك لنفسه ولا تجب على سيده لأن نفقته ساقطة
أه بلفظه (٥) إذ لا نفقة له على غيره أه بجر معنى (٦) على المأبوس (٧) الذي لا مال له (٨) أو مسجود
معين قرز (٩) قال الوالد فصل كلام الفقيه ف من قال أنها عن صاحب النفقة ^(١٠) كانت على الموقوف عليه

عن نفسها^(١) فإذا أخرجت فطرتها سقطت عن الزوج سواء أخرجت وهي موسرة أو ممسرة وذلك لأن أصل الوجوب عليها وإنما الزوج متحمل فعل هذا لا يجوز أن يخرج الزوج إلى آباءها وأبنائها قال عليه السلام ومن تلزها نفقته وهل يخرج^(٢) إلى آباءه وأبنائه ذلك محتمل لا يجوز لأن أصل الوجوب عليها ويحتمل المنع لأن ذلك قد صار واجبا عليه^(٣) قال عليه السلام وهذا أقرب والألزم أن يصرف فطرتها في نفسه ولو كان^(٤) يملك نصابا لواله^(٥) إذا كان فقيرا أو قد قال الامام ي المختار أن أصل الوجوب على المؤدى لأعلى المؤدى عنه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وعن من عمون يخرجها المؤدى عنه^(٦) إلا باذن المؤدى^(٧) تنبيه لو أخرج القريب الممسر عن نفسه هل تسقط أم لا^(٨) قال عليه السلام الأقرب أنه كالزوجة في ذلك (و) تسقط أيضا عن الزوج فطرة الزوجة (بنشوزها^(٩)) عنه (أول النهار^(١٠)) يوم الإفطار إذا كانت (موسرة^(١١)) حال النشوز لأن نفقتها سقطت بالنشوز فتبطل الفطرة في السقوط ولو رجعت في باقي النهار لأنها قد وجبت عليها في أوله فأما لو نشزت في أول النهار وهي ممسرة ورجعت في يوم الفطر فعليه إلا أن يكون لها قرابة مبرون فيلزم أن تكون عليهم^(١٢) (وتلزمها) فطرة نفسها (أن أعسر^(١٣)) (الزوج أو)

ومن قال على مالك الرقية فلا شيء لأنها تعالى اه بستان (١) وفي البيان ما قلناه ولعله يقال تكون نفقته من كسبه كما ذكرنا ان اصلاح الوقف وما يحتاج اليه يكون من غلته فان لم يكن له كسب فعل قول الفقيه اه لفظاً (١) أما الزوجة لو عملت عن نفسها قبل الزواج بأعوام قطعاً تسقط عن الزوج مدة التحصيل وكذا في القريب المتفق لو عمل عن نفسه فطرة أعوام سقطت عن متفق بذلك اه ح لى قرز (٥) الذي قرر على السيد أحمد في قوله وبإخراج الزوجة عن نفسها إن كان الزوج هو المخرج فلا يصرف في أصوله وفصوله لأنه قد صار بالتحمل واجب عليه ولا يصرف في أصولها ولا في فصولها لأن أصل الوجوب عليها وإن كانت الزوجة هي المخرجة فلا تصرف في أصولها وفصولها لأن أصل الوجوب عليها ولها أن تصرف في أصوله وفصوله وقبه أيضاً حيث لم يكن قريباً لها يلزم نفقته اه وعن المبل أن الزوج لا يصرف في أصولها وفصولها وهي لا تصرف في أصوله وفصوله ومثله عن المتفق قرز (٥) المسكفة قرز (٢) مما اه تجري (٣) واختاره المتفق (٤) صوابه حذف الواو إذ لا يلزمه شيء مع عدم ملكه النصاب (٥) وينظر ما فائدة قوله وله (٦) لا يحتاج على المختار قرز (٧) وإن لم يكن له تسقط بخلاف الثقة لأن قد انتقلت إلى الذمة في أول قسطن أول اليوم اه ح أمار معنى (٨) من آخر جزء من الليل وإذا قلن نشوزها طلوع العجز رجح السقوط وإذا حدث له ولد فالعبرة بالألفاظ فإن تقارن خروج الولد وغروب الشمس رجح السقوط فإن التمس سل قيل الأرجح لزوم رجوعه إلى الأصل قرز (٩) أو كله مطلقاً قرز (٩) المراد نصاب الفطرة (١٠) المختار أنها لا تلزمهم اه وابل لا الفطرة ولا الثقة اه بيان لأنها سقطت بسبب منها وهو النشوز وهو يمكنها التوبة اه بستان (١١) وهي موسرة وجب عليها في

إذا (عرد^(١)) الزوج عن إخراجها فسقط^(٢) لزمها أيضا إذا كانت موسرة فإن كانت معسرة فقد ذكر كرم بالله في الاستفادة أن نفقتها على قرابتها الموسرين فكذلك فطرتها^(٣) * قال عليه السلام وفي المسألة نظر لأن الوجوب على المؤدى على ما ذكره في الانتصار لاعلى المؤدى^(٤) عنه فإذا تمرد المؤدى فوجه الوجوب على المؤدى عنه (وننب التذكير^(٥)) بإخراج القطرة لكن بعد تناول شيء من الطعام^(٦) (و) ننب أيضا (العزل) لها (حيث لا يوجد) (مستحق) في تلك الحال حتى يحيد المستحق فيعطيه وإن علم أن لها مستحقا في مكان^(٧) وجهها إليه وعليه أجرة الإيصال^(٨) وإن تلفت ضمنها^(٩) * تنبيه قال ط و ظاهر مذهبنا يقتضى أن من وجبت عليه صدقة الفطر فعليه أن يخرجها حيث هو عن نفسه^(١٠) وعن عياله وهو قول ح وقال ف

ملكها فإن قيل لم وجبت عليها والنفقة لا تسقط على الزوج لغيره الجواب أن وجوب القطرة مشروط بأن ملك لها قوت عشرة أيام بخلاف النفقة فإنها لا تسقط بالأعسار اه تطبيق وشلى (هـ) من طلوع الفجر إلى آخر يوم الفطر اه ح لى قرز (هـ) فعل هذا تصرف في زوجها قرز (١) وهل ترجع مع تمرده كما ترجع في الحج إذا الفرق بين الحج والقطرة الفرق بينه وبين القطرة أن القطرة قد انتقلت إلى ذمة الزوج فلا يلزمها شيء بخلاف الذى سيأتي إن شاء الله تعالى فإنه يلزمها (١) الإخراج لبرائة ذمتها فترجع عليه إذ هي مأذونة به من جهة الشرع وقيل إن هناك حمل الزوم بسببه بخلاف هنا والله أعلم (١) وقيل لا يلزمها إذا تمرد اه يان بل تبقى في ذمته إن لم يمكن إيجاره قرز (١) قيل لا يلزمها وسيأتي في التلبه في الحج (٢) المراد اللغوي وهو التمرد (٣) وعندنا أنها تبقى في ذمته ولا شيء على قرابتها اه بحر قلت وهو القياس لأن إعسار الزوج لا يسقط نفقتها عنه (٤) يقال قد مر للمذهب أن أصل الوجوب على المؤدى عنه فيأتى كلام الفقيه على التنزيل فلو قيل في التنزيل أنه لما توجه الوجوب على الزوج ولو يحصل لم يسقط عنه لغيره ويبقى في ذمته ولا يلزمها لكان حسنا مع أن قول الامام عليه السلام في التنزيل لأن الوجوب على المؤدى يشعر بذلك ولا وجه لقوله على ما ذكره في الانتصار وهو أن يقال أن الوجوب على المؤدى اه ح آثار (هـ) وإن إخراجها إلى آخر يوم الفطر جاز لا إلى بعده إلا لصد رخصه عدم من يستحقها أو نحو ذلك اه يسان قرز وفي البحر فرع لأهل التراخي وندب التذكير وقيل لا فرق عند أهل التراخي وأهل الفور لأن اليوم جميعه وقت للإخراج (٦) وندب ثلاث ثمرات وترا (٧) في الميل كسائر الواجبات وقيل وإن بعد اه عامر (هـ) وجوبها في الليل وندب في البريد قرز (٨) والفرق بين القطرة والزكاة أنه يجب إيصال القطرة بخلاف الزكاة لأن الفقراء في الزكاة شركاء لرب المال ولا يجب على الشريك إيصال حق شريكه بخلاف القطرة فهي لازمة في ذمته فوجب إيصالها إلى مستحقها ولو كان فوق البريد اه عامر وقيل لا يجب إلا في البريد وقيل في الميل كسائر الواجبات وكذا عن التجري والسحوى قرز (٩) المراد لم يسقط بها الوجوب لأنها في ذمته قرز (١٠) لأن

يخرجها عن نفسه حيث هو وعن عياله حيث هم قال عليه السلام وقول ط فليعلم أن يخرجها حيث هو يريد به الاستحباب لا الوجوب وإنما يستحب^(١) كالاستحباب في الزكاة أن يصرف في فقراء البلد إلا أن يعدل عنهم لفرض كما تقدم فإن ذلك يصح في الفطرة كالزكاة (و) ندب (الترتيب بين الافطار^(٢) والاخراج والصلاة) فيقدم الافطار ثم إخراج الفطرة ثم الصلاة
 ﴿كتاب الخمس﴾ الأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى ﴿واعلموا﴾^(٣) أما غنتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول الآية وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله أما قوله فقال في الركاز الخمس^(٤) والركاز عبارة عن الدفين^(٥) وعن الممدن وأما فعله فلأنه صلى الله عليه وآله وسلم خمس غنائم الطائف^(٦) وخير وبني المصطلق^(٧) وأما الاجماع

أصل الوجوب عليه فيخرج عنه وعن عياله بخلاف الزكاة فالواجب في المال اه زهور معنى (١) إلا أن يكون في بلد ولاية الامام فيجب اخراجها في تلك البلد ولعله مع طلب الامام قرز (٢) والعزل حيث لا يجد قديراً (٣) وعكس ذلك في عيد الاضحى فإنه يستحب تقديم الصلاة ثم الاخراج من الاضحية ثم الافطار اه تجري وإنما فرق بين الافطار والاضحية لأن الأكل قبل الافطار يحرم فتدب التحجيل ليميز عما قبله والاضحية الأكل قبله مباح فتدب الامساك ليميز عما قبله اه قلت بل لاجل الدليل اه عيسى بن الحسين بن يحيى (هـ) مسئلة في صدقة الفطرة عن الأموات من الجامع السكافي روى عبد باستاده أن الحسين كان يؤديان صدقة الفطرة عن علي عليه السلام وكان علي بن الحسين وابنه الباقر يؤديانها عن آبائهما وكان جعفر يؤديها عن أبيه بعد موته قال أبو الطاهر وأنا أعطيها عن أبي اه ثبت قلت وقد روى عن علي عليه السلام كان يؤديها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعل هذا لا ينافي المذهب لعدم وجوبها عن الأموات لأنها إنما أخرجت صدقة إذ يندب أن ير الوالد ومن في حكمه بشيء من أنواع البر كالصدقة وجعل صورتها على صورة الفطرة في القدر والوقت ولا يدخلها في وجوب الفطرة وقد ورد أنه يندب في وقت الحج لمن لم يرده أن يتيماً بهيمة المحرم لحرم الوقت كما يأتي والله أعلم اه ح فصح ذكره في هامش أصول الأحكام بخط السيد صابر الدين قوله أبو الطاهر هو احمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن علي ابن أبي طالب رضوان الله عليهم (٣) قال في المقاليد وليس المراد مجرد العلم من غير عمل لأن العلم المجرد يستوي فيه المؤمن والكافر ولكن المراد بالعلم المعروف بالعمل والطاعة لأمر الله تعالى اه ترجمان (د) قيل يا رسول الله وما الركاز قال الذهب والفضة خلقهما الله يوم خلق السموات والأرض وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الركاز الذي بنيت مع الأرض وذلك يقتضي أن المعادن من الركاز وعن علي عليه السلام أنه أوجب الخمس في المعادن اه ح نسكت (هـ) أخرجه الستة كذا في شرح بهران (هـ) يعني اسم السكل مغيب في الأرض يقال ركز الرمح إذا غاب أسفله في الأرض والركز الصوت الخفي قال تعالى أو تسمع لهم ركزا اه مفتي (٦) أي بلادها لا الطائف فهذه فهم أسلموا طوعاً وإتقاناً فم غنائم بلاد أو طاس (٧) وهم بطن من خزاعة

فواضح على الجملة ﴿فصل﴾ (يجب) إخراج الخمس (على كل غنم) سواء كان الغنم ذكراً أم أنثى مسلماً أم كافراً^(١) مكلفاً أم غير مكلف لكن الوجوب في حق غير المكلف على الولي^(٢) في التحقيق ولا يعتبر النصاب^(٣) فيما وجب فيه الخمس ولا الحول^(٤) عندنا وإنما يجب الخمس (في) الفنائم فقط والفنائم (ثلاثة أصناف) (الأول^(٥) صيد البر والبحر) كالظباء والطيور والسمك ونحو ذلك^(٦) مما يصطاده الناس وقال م بالله والفرقان لا خمس في الصيد (وما استخرج منها) أي من البر والبحر (أو أخذ من ظاهرها)^(٧) * قال عليه السلام وقد ذكرنا من ذلك تسعة أشياء فقلنا (كمعدن^(٨)) فإنه يجب فيه الخمس^(٩) ولو مغرة^(١٠) وماع^(١١) ونفق^(١٢)

(١) في خططهم لا في خططنا (١) فلا يملكونه بل يؤخذ منهم ويخمس اه بحر إلا أن يأذن لهم الإمام أو كان معدناً أو نحوه فيخمسونه ولا يؤخذ منهم اه كب (٢) وقيل ولو في خططنا وهو ظاهر إلا أن قرز (٣) وإنما وجبت فيما غنمه الكافر بخلاف الزكاة لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الركاظ الخمس ولا دليل على أنه تطهرة بخلاف الزكاة اه غيث (٤) وعلى السيد فيما غنمه عبده وأما المكاتب فلا شيء عليه كالزكاة والقطرة وقيل تخرج عن نفسه اه معيار وهل يجب عليه إخراج الخمس في الحال أم يكون موقوفاً على عتقه أو رقه فيض له في ح له وجد في حاشية أنه يخرج في الحال (٥) في الإخراج والوجوب على الصغير (٦) أي الخمس أن كان له قيمة أو لا يتسامح به في ذلك المكان يعني في موضع الاختتام فلو أخذ دفعة لا قيمة تخمسها ثم دفعة أخرى وخمس الجميع قيمة ضم بعضه إلى بعض أن كانت الأولى باقية وإلا فلا وقيل بل تجب ولو قل كحق الشركاء ويعتبر لو كان باقياً في يد الغنم وصار له قيمة بذلك بل البقرة بحال الاختتام ومكانه اه ح لى (٧) خلاف مالك والشافعي اه بيان (٨) وعند الشافعي يعتبر النصاب في المعادن قولاً واحداً وفي الزكاة قولان وعند مالك والليث يعتبر النصاب والحول في جميع الأصناف (٩) خلافك وش (١٠) ولو غير ما كثر إذا كان يصح تملكه كالقهد وقرره السحولي (١١) والخمس على من أكل الصيد سواء أكله ناضجاً أو نيئاً لأن الخمس في العين وهي باقية اه هداية (١٢) كالجراد ودود القز والنحل (٧) والخرز من جنس الأرض فلا خمس فيه اه ع وظاهر إلا أنه يجب فيه الخمس لانه معدن قرز اه من خط سيدنا أحمد حاتم الربيعي (٨) وأما التراب والحجارة ولواء فيخصص بالاجماع أنه لا خمس فيه اه معيار وكذلك النورة (٩) وهو ما غيبه الله في بر أو بحر (١٠) وذلك كمعادن الذهب والفضة والحد يدو الزجاج والكحل والشب والكبريت والقيرو الملح والنفاس والزرنيخ والرصاص والزئبق والقصوص والقيرو وزج والزرجد والزمرد والنفط والعقيق والخمس (١١) والمغرة وكذا الياض ذكره في البيان (١٢) وإنما وجب فيه ولجب في النورة لأنها ما صارت معدناً إلا بالاحراق فلم يجب فيها شيء (٩) وعند زيد بن علي رضي الله عنهما لا خمس في المعادن ولو ذهباً أو فضة (١٠) تراب أحر اه بران الذي تحمر به الأمر المكسب اه شرح بحر (١١) ولا فرق بين البرى والبحرى لأنه قد استحال إلى ما يجب فيه خلاف م بالله في البحرى (١٢) فتح النون والكسر أفتح ما يمنع من الأرض

وهو عين يستصبح منها ^(١) وقير ^(٢) وهو عين يدهن منها السفن وزئبق ^(٣) وغير ذلك وقال م
 بالله لاخمس في النفط والملح والقيز وقال ك وأحد قول ش لاخمس في المادن إلا في الذهب
 والفضة وقال ح لا يجب إلا فيما إذا طبع ^(٤) انطبع وله في الزئبق روايتان (وكز ^(٥)) إذا كان
 ذلك الكنز (ليس) هو (لقطة) فإنه يجب فيه الخمس والكنز ^(٦) يتميز من اللقطة والغنيمة ^(٧)
 بأن تقول إذا وجد منبوا على وجه الأرض فإن وجد في دار الاسلام فللقطة ^(٨) ولو كان من
 ضربة الكفار وان وجد في دار الحرب فغنيمة ولو كانت من ضربة الاسلام وان وجد دفينا
 فان كان لاضربة له أو وقد انطمست ^(٩) فحكمه حكم الدار ^(١٠) وان كان فيه ضربة بينة فان كانت
 ضربة الاسلام في دار الاسلام فللقطة وان كانت ضربة الكفر في دار الكفر فغنيمة وان
 كانت ضربة الاسلام في دار الكفر فللقطة ان كان المسلمون قد ملكوا تلك الدار من قبل ^(١١)
 والافنمية وان كانت ضربة الكفر في دار الاسلام فغنيمة ان كان قد ملكها كفار من
 قبل ^(١٢) والافلقطة (و) أما الذي يستخرج من البحر فهو نحو (درة) وعبرة ^(١٣) فان فيها الخمس
 وقال زيد بن علي وج لاخمس فيها (و) أما الذي يؤخذ من ظاهر الأرض فهو نحو (مسك)

(١) يعني يسقى منها السراج (٢) وهو شئ يشبه القطران يوجد في مصر (٣) بكم الزاي وهمزة ساكنة
 (٤) ليخرج الكحل والملح (٥) هو ما غيبه الأولون اه هداية (٦) ومن بيانية والأظهر أن يصلها
 بضمير فلو قال والكنز تتميز منه اللقطة لكان أولى قرز (٧) أي تتميز اللقطة منه عن الغنيمة لأنه أمر
 ثالث غيرهما فالكنز قد يكون لقطة وقد يكون غنيمة وكذا قال في شرح النجوى وأما الكنز فان كان
 لقطه فلا خمس فيه وان كان غنيمة فالمخلاف للذهب وجوب الخمس قرز (٨) بشرط أن يتعامل بها
 المسلمون وإلا فغنيمة وقيل لافرق قرز (٩) أو التمس أو مالا يضرب قرز (١٠) فان وجد بين دارين حكم
 بأقربهما اليه فان استويا فبالضربة فان لم يكن فغنيمة لأن الاصل الاباحة في اعداد الحيوانات والأولى لقطة
 تفليها بجانب الاسلام كفسل الميت والصلاة عليه اه هبل (١١) ولم يتعامل بها الكفار وإلا فغنيمة (١٢)
 قلت إن لم يتعامل به المسلمون اه بحر قرز (١٣) قال في الجواهر في تفسير قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ
 والمرجان ما قلعه اللؤلؤ الدر الأبيض والمرجان الخمرز الاحمر وقيل اللؤلؤ كبار الدر والمرجان صفاره
 اه لفظا قال الامام يحيى عليه السلام وحقيق بالعاقل أن ينظر الى حقارة الدنيا وهوانها على الله
 تعالى فلماذا رفضها كل زاهد فاذا كان أعلا آدمها السبل وهو من ذابذة وأشرف لباسها الحرير وهو
 من دودة وأعلا الطيب المسك والعنبر وهو من داجين برة وبحرة فهذا دليل على حقارة الدنيا ونزول
 قدرها عند الله تعالى

ونخل وحطب^(١) وحشيش^(٢) إذا لم يفرسا^(٣) وأما إذا غرسا^(٤) ونبتا بعلاج فنهيا على مكان^(٥) ويجب فيها العشر^(٦) (ولو) كانت هذه الأشياء التي هي المعدن والكنز إلى آخرها وجدها الغنم لها فأخذها (من ملكة) فانه يجب فيها الخمس عندنا وقال ح بل يكون له ولا شيء عليه (أو) إذا أخذها الغنم من (ملك الغير)^(٧) نحو أن يجد كنزا في دار أو أرض لغيره^(٨) فانه ونحوه لو وجدته وعليه الخمس ولا شيء للمالك^(٩) العرصة^(١٠) وقال ح وش بل هو للمالك العرصة قال ح ولا شيء عليه وقال ش بل عليه الزكاة^(١١) (و) يجب الخمس في (عسل)^(١٢) مباح (نحو ما يؤخذ

(١) وعند م بالله وأبي ح لا الخمس في الحطب والحشيش اه يان قال م بالله لم يوجب له إلا الهادي عليه السلام قال الفقيه ح الرواية عن الهادي فيها ضعف اه زهور وعن الجمهور لا خمس فيها إذ لم يتقل عن السلف بخمسها قلت وهو واضح وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأخذ الخمس ممن أمره بالحطب ولا أخذه من أهل المدينة ولا غيرهم اه من ضياء ذوي الأبصار (٢) ودود قر وزباد وسلب وشجر الكاغد اه يان (٣) صوابه أو نجا (٤) ويجب فيها العشر والخمس (٥) بعد القطع (٦) لا فرق حيث كان مما يقطع (٧) إذا حصل من جنس واحد ما قيمته نصاب فحط لكن هل ذلك يختص فيما يفرس للقطع فيجب فيه بعد صلاحه أو ذلك بعم الجميع ما يفرس مطلقا سل (٨) فإن قلت لو عسل التحل في دار الإنسان من غير شعوره أو في أرضه هل يجري مجرى الحطب والحشيش فيجوز للغير أن يأخذه ويازمه الخمس أو يجري مجرى الطعام الذي يبت في أرضه من دون أن يزرعه ما لم يبدله حائز أقرضت الأقراب ان حكمه حكم الحطب والحشيش اه غيث بقطعه قلت الأقراب انه يجوز له ما لم يبدله حائز اه مفتي ولفظ حاشية وفي حواشي المفتي ما لفظه ذكره عقيب ملك الغير قال في الشرح ما يؤخذ من بطون الأودية ونحو ذلك فافهم ذلك إن ما وضع في أرض كان مالهما أحق به بل ملكه كما تقدم في الزكاة في شرح الأثر ولعله يفرق بينه وبين الغنم والمسلك والزيادة ان ذلك لا يملك في المادة إلا باذن بخلاف العسل والله أعلم (٩) ما لم يبدله حائز أقرضت كما لو توكل في أرضه كما سيأتي في باب الصيد (١٠) الأولى حيث أنه أخذه وهو حيث هو غنمية وقد تقدم يان ذلك اه يان (١١) لأنها باقية على الإباحة مطلقا إذ لا فصل لملك الأرض في تملكها فهي كالصيد الذي أغنمه المرض أو السبع وفصل جماعة بين ما هو من جنس الأرض كالتراب ونحوه وما ليس من جنس الأرض كالحجارة الملقاة ونحوها فجل الأول بعبارة أنه نفس الأرض دون الثاني وهذا التضمين أقرب إلى ما تنص عليه الأصول اه معيار يجري (١٢) بسكون الراء اه خمس علوم (١٠) يعني مع العشر كما موال التجارة (١١) فائدة إذا قيل إن لم تخمس الغنم من التحل حتى تولدت وزاد العسل هل يجب الخمس أو لا سل قلت يخرج الخمس من الجميع اه مفتي لأنه إذا لم يخرج منها شارك الفقراء صاحبها في الصل إلى وقت الإخراج وكذا في نسلها ولا يقاس على غنم الزكاة لأن الزكاة فيها من المجلس يقال الإخراج من العين معتذر وإذا كان كذلك فاللزام القيمة لصدر الإخراج من العين وكأنها واجبة بالإصالة ولا يلزم فيها جولة منها لذلك اه مع سحولي ومثله في ح لي ولفظها ولو اصطلحوا حيوان الزباد وجب

من شواحق الجبال وبطون الأودية والأشجار فإنه للواجد وفيه الخمس عندنا^(١) الصنف
 (الثاني) من الغنائم التي يجب فيها الخمس هو (ما ينتم في الحرب^(٢)) من الكفار والبلغاة^(٣)
 (ولو) كان (غير منقول^(٤)) كالأراضي والدور والنيول^(٥) ونحو ذلك^(٦) فإنه يجب فيه الخمس
 (ان قسم^(٧)) بين الفاتحين فأما إذا استلصح الامام رد شيء منه إلى أهله أو وضعه في أيديهم
 على خراج يؤدونه فلا خمس فيه^(٨) ولا خلاف في وجوب الخمس في غنائم أهل الحرب (إلا)
 في شيء واحد وهو أن ينغم المجاهد شيئاً (مأكولاً له^(٩)) ولدابته^(١٠) فإنه لا يلزمه فيه الخمس
 وإنما يجوز ذلك بشرطين الأول أن يكون ذلك الغنائم له (لم يمتص منه^(١١)) أي لم يأخذ
 بذلك المأكول عوضاً من أحد يبيع أو نحوه بل انتفع به في الأكل فإن أخذ عليه عوضاً
 وجب الخمس في عنه قيل ف ولا ينقض البيع^(١٢) ويقسم الثمن بين الفاتحين (و) (الشرط الثاني)
 ان (لا) يكون ذلك المأكول شيئاً كثيراً بحيث (تعدى) قدره (كفائتهما^(١٣)) أي زاد على

عليه محسبه بالتقويم ثم لا شيء عليه بعد ذلك فيما كان يخرج منه من الزباد إلا أن يقصد اصطياده
 للتجارة أو الاستغلال فله حكم ذلك اه لفظاً قرز^(١) خلاف ما لله وش وزيد بن علي وله
 (٢) إلا ما أخذته بالتخصيص ونحوه الخفية من أموالهم فلا خمس فيه عندنا خلاف الشافعي
 (٣) ما أجلبوا به وكان الامام (٤) هذا عائد إلى الكفار قرز (٥) أرضها ومجاريها لا الماء فهو حق
 لا يملك فلا خمس فيه ينظر فهو يدخل تبعاً (٥) أرضها ومجاريها لا الماء فلا خمس فيه (٦) الأشجار
 (٧) أي إن عزم على قسمته ولم رد أن قسم إننا لخميس قبل القسمة (٨) يعني في الأرض لا الخراج
 فسيأتي (٩) وكذا المشروب (١٠) والمأدوم أو مشعوماً مما هو سريع الفساد قرز وظاهر الإز خلافه
 فيما يتسارع إليه الفساد (١١) كالصل للحاجة اه بحر (١٢) وإنما انتفى له المأكول إن أكله فقط اه
 آثار معنى إروايل ولو حيواناً مأكولاً في أيام الحرب اه فتح معنى قرز (١٣) لا ملبوساً اه حاشية حلي
 قرز (١٤) ولو كان ذلك عوض نفقة له ولدابته وجب عليه فيه الخمس اه تجرى (١٥) قيل ف المراد به
 إذا أجاز الامام بيعه ولا تقض بيعه ورد بعينه إلى القيمة اه يسان لفظاً من السيد قيل ف ويكون
 هذا خاص في بيع الشيء قبل قبضه وهذا فيه نظر وجه النظر أنهم قد ذكروا في البيوع ان الامام
 لا يبيع إلا بعد القبض (١٦) قد تقدم انه لا يصح البيع في قدر الخمس (١٧) فينظر فيه إلا أن يكون هذا
 مخصوص بالنصر ولعله كذلك لخبر على عليه السلام فيمن باع مالا يخمس ما نراه إلا عليك روى عن
 علي رضي الله عنه أن رجلاً وجد معدناً فباعه قبل إخلاصه بمائة شاة فأخذ خمس الغنم وقال ما أرى
 الخمس إلا عليك لأنها كانت قيمة المعدن يوم القصد هذا لفظه في الانتصار اه ح بحر قلت ولو قيل
 إن ظاهره يقتضي بأن العين جلست قد تحذرت لذهاب المشتري لها فيأخذ القيمة لتعذر العين لم يبعد اه
 غيث من شرح قوله إلا لا مانع (١٨) ويصح البيع والإجارة ولو قبل قبض الامام وهو يخالف ما ساقى في
 البيع أن الامام لا يبيع إلا بعد القبض ولعله بدليل خاص قرز (١٩) قيل ف وليس لهم أن يردوا منه إلى دار

كفاية المجاهد ودايته (أيام الحرب) فلما إذا كان زائداً على كفايتهما مدة ملازمة القتال وجب عليه فيه الخمس (الصنف^(١) الثالث) من الأموال التي تجب فيها الخمس هو ثلثها أشياء وهي مال (المخرج) مال (المعاملة) الثالث (ما يؤخذ من أهل الذمة) وسياق تفصيل هذه الثلاثة ﴿فصل﴾ (ومصرفه من في الآية) الكريمة وهي قوله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وبان السبيل﴾ (فسهم الله) تعالى الذي رسمه عز وجل بقوله فإن لله خمسة يكون (المصالح^(٢)) أي لمصالح المسلمين نحو إصلاح طرقهم^(٣) وبناء مساجدهم وحفر آبارهم وما يجري ذلك كالمدرسين^(٤) من أهل العلم والمفتين والحكام وقال ح قد سقط سهم الله تعالى وسهم الرسول صلى الله عليه وسلم وكذا سهم ذوى القربى في الرواية المشهورة عنه وقال ش^(٥) لا سهم لله لأن له ملك السموات والأرض وإنما ذكر تشريعاً وتبركاً فيقسم الخمس في الخمسة الباقية قال عليه السلام الطاهر خلاف ذلك (وسهم الرسول) يكون بعد الرسول (للإمام^(٦) أن كان) في الزمان إمام (و) أن (لا) يكن في الزمان إمام (فم سهم الله) أي يصرف سهمه حيث يصرف سهم الله (وأولو القربى^(٧)) الذين ذكرهم الله تعالى في آية الخمس هم (الهاشميون^(٨)) وهم أولاد

الاسلام إيمان وما بقي على قدر كفاية المجاهد ودايته رد جميعه في حصة المغم^(١) يعني في الزائد اه ح بحر يعني برده في المغم وليس له تخميسه إلا أن يكون ثمة شرط من الامام أن من غم شيئاً فبوله اه لى قرز (٢) فإن احتيج الى العمل اليه فاجرت من المصالح اذ مصلحته عامة والله أعلم اه بحري لفظاً قرز (٣) العامة اه بحر (٤) وتخصيص الحصون التي للمسلمين وعق الرقب وتأليف من يحتاج الى تأليفه من المسلمين والسكفار ذكر ذلك القاسم عليه السلام اه كب لفظاً قرز وعن زيد بن علي عليهما السلام ليس لئسان نفي منه حصونا ولا ترك منه البراذين اه كشاف (٥) والمدرسين اه تطبيق وابل لأن مصلحتهم توصل الى العامة وقيل لا يدخل في هذا الباب لأن المصلحة فيه خاصة وإن جاز الصرف فيهم (٦) لنا الآيتين ولا دليل لهم اه بحر وهما واعلموا أنما غنمتم من شيء والثانية وما آفاه الله على رسوله (٧) قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أطعم الله نبيه شيئاً كان ذلك لمن يقوم بعده اه غيث (٨) ولو كان القاسم ولد الامام أو أباه أو هو القاسم لأنه أخذه بتخصيص الشرع اه حثيث. (٩) حيث تنفذ أوامره وتواهي قرز (١٠) ويدخل الامام معهم قرز (١١) لا مواليتهم اه ح لى لفظاً قرز (١٢) واعلم أنه كان لعبد مناف خمسة أولاد هاشم ونوفل وعبد شمس والمطلب وأبو عمرو ولا يحمل الخمس ولا تحرم الصدقة إلا على أولاد هاشم وأما المطلب الصغير فهو ولد هاشم وهو الذي يقال له عبد المطلب اه شرح بحر وأبو عمرو لا تحب له (١٣) وهم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وهؤلاء الثلاثة أولاد أبي طالب وآل الحارث وآل العباس اه شرفية

هاشم بن عبد مناف لا سواهم لكن بني هاشم لا يستحق منهم الخمس عندنا لا (الحقون^(١)) دون المبطلين كالفاستق^(٢) والباغي على امام الحق قال عليه السلام أما الباغي فلا يبعد الاتفاق على منعه وأما الفاستق المتابع للامام فلا يبعد أن من جوز^(٣) صرف الزكاة إلى الفاستق جوز صرف الخمس اليه والله أعلم قال ويحتمل أن يمنع لأن مصرف الخمس المصالح ولا مصلحة فيه^(٤) (و) السهم الذي يستحقه ذوو القربى (م) فيه بالسوية ذكر أو أنثى غنيا^(٥) وفقيرا فهو لاء فيه على سواء لا يفضل الذكور على الأنثى ولا الفقير على الغني عندنا وقال ش للذكور مثل حظ الانثيين وقال زيد بن علي وح لا حظ^(٦) للغني فيه (و) يحصص^(٧) بينهم (ان) انحصروا^(٨) قال عليه السلام وذلك انما كان في الزمان الأقدم فأما في وقتنا فلا انحصار لهم وقد قلنا (و) ان (لا) يمكن انحصارهم كوقتنا (في الجنس) أي يوضع الخمس في جنسهم فيعطى رجل منهم أو امرأة حسب ما يتفق لكن اذا كانوا في جهة^(٩) واحدة وهم مستحقون فلا وجه لتخصيص بعضهم مع حضورهم

وزاد الشافعي معهم بني المطلب أخو هاشم (١) قال في البحر في هذا الموضع دون أولاد أبي لباب قال الملق في هذا الموضع ينظر في ذلك فانه قد هدم في السير أن من أولاد أبي لباب من أسلم وحسن إسلامه فلا يمنعون وإن صح منهم فله صلوة وأصل الله عليه وآله وسلم قال في عنوان الأثر لا بن سيد الناس كان لا يلب ثلثة عتية وعتية ومعتية وأختهم درة فتية ومعتية وأسلموا وأحسن إسلامهما وأختهما درة وأسست وثبت معه صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين وأما عتية المصغر فهو عتير الاسد بن اشام في الارض الزرقاء بدعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى أن الأكبر هو عتير الاسد قال ابن سيد الناس والصحيح هو الأول وقرر المتنوكل على الله أنه لا حظ لأولاد أبي لباب في الخمس مطلقا ولو كانوا محققين مؤمنين والصحيح أنهم من جملة القرابة فيعطون من الخمس (٥) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل لأبي لباب وأولاده شيئا من الخمس حين كانوا على المناققة والكفر اه أنوار يقين (٦) نحو عقيل بن أبي طالب فانه كان متحرفا عن علي عليه السلام إلى معاوية وحق بمعاوية (٣) يعني التائل بأمامته ووجوب متابعتها من دون نفرة وسيأتي في آخر الخمس أن الفاستق اذا كان ينصر الامام صرف فيه ينظر اه لا نظر لأن الذي سيأتي هو في الخارج والمعاملة (٤) يؤخذ من هذا أنه اذا جاز صرف الخمس في الشيء جاز أن يؤخذ النصاب من التينة في دفعة أو دفعات (٥) قلت ويلزم في الهاشمي الغني الذي لا مصلحة فيه اه مفتي يقال رحمة من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع عدم منافاته لطريقته صلى الله عليه وآله وسلم مصلحة اه من شرح الشافعي رحمه الله تعالى وقد قال في البحر في باب المصلحة ومن المصالح الهاشمي لقربه من رسول الله عليه وآله وسلم فجعل الصرف في الهاشمي الغني مصلحة (٩) على الرواية الخفية لا في المشهور فقد سقط منهم ذوو القربا اه شرح راوح (٧) ندبا وقيل وجوبا وهو ظاهر الازهار قرز (٨) في البرد إذا كان الصرف من الغنم وان كان الامام في بلد ولا يبه وقيل لا فرق بين الامام وغيره فلا يجب إلا في البرد وقيل في الميل قرز اه مفتي وحديث (٩) وحده الجهة

واستوائهم في وجه الاستحقاق فأما لو كان في أحدهم أخضية من وجه حسن تخصيصه^(١)
ولا اشكال نحو أن يكون أحدهم مشغولا بطلب العلم دون الثاني (وبقية الأصناف) المذكورة
في الآية بمدد ذي القربى وهم اليتامى^(٢) والمساكين وابن السبيل بحسب عندنا أن يكونوا
(منهم^(٣)) أى الهاشميين^(٤) فإذا وجد اليتيم أو المسكين أو ابن السبيل من الهاشميين ومن
غيرهم وجب دفعه إلى الهاشمي^(٥) دون غيره (ثم) إذا لم يوجد يتيماً^(٦) ولا مسكين ولا ابن
سبيل من بني هاشم صرف إلى هؤلاء الأصناف من أولاد المهاجرين^(٧) (ثم) إذا لم يوجد
في أولاد المهاجرين يتيماً ولا مسكين ولا ابن سبيل صرف إلى هؤلاء (من) أولاد الانصار^(٨)
(ثم) إذا لم يوجد في أولاد الانصار من هو كذلك صرف إلى من هو كذلك (من سائر المسلمين)
قال ط وظاهر إطلاق يحيى عليه السلام يقتضى أنه يرى^(٩) هذا الترتيب واجباً قاله بالله
والأقرب عندي على مذهبه ان مراعاة هذا الترتيب على الاستحباب لأنه لم ينص على تحريمه على
سائر المسلمين قال أبو جعفر الخلاف إذا كان الصرف^(١٠) من الامام وأما من غيره فاتفق أن الترتيب
واجب قبل ح والخلاف^(١١) إنما هو في الترتيب بين آل الرسول ومن بعدهم فأما بين المهاجرين
ومن بعدهم وبين الانصار ومن بعدهم فذلك مستحب فقط بالاجماع * تنبيه قال في التفرير

البريد أو الميل على الخلاف (١) ولقفل ح لى وحكم الحس حكم الزكاة في جواز التفضيل لتعدد السبب
وله إيتار وتفضيل لمرجح كما مر وأن رد في المخرج المستحق قرز (٢) فائدة اليتيم من فقد أباه ولم يكن مكلفاً
من بني آدم ومن فقد أمه من سائر الحيوانات اه قاموس وفي الطير من فقد أبويه لأنها بمنزلة (٣) ومن
كان قريباً يتيماً وابن سبيل ومسكيناً صرف إليه سهام هؤلاء الأربعة اه شرح ابن رابع (٤) لتأكيد
المصلحة فهم في تحريم الصدقة عليهم اه بهران (٥) لقول علي بن الحسين لما قرأ آية الحس
هم أيتامنا ومساكيننا وأبناء سبلنا وروى عن علي عليه السلام اه شرح خمس مائة (٥) في الميل قرز
(٦) في الميل قرز (٧) أى المهاجرين والصغرى والكبرى. فالكبرى إلى المدينة والصغرى إلى الحبشة
لقوله للقرءاء المهاجرين (٨) لأن النائم على قدر العناية وعناية آباءهم أبلغ والعناية تتبع حكم الآباء ومن
ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم الأذان في الحبشة الخير اه بحر بلفظه فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه
قال الأذان في الحبشة والقضاء في الأنصار يخص صلى الله عليه وآله وسلم الحبشة لأجل بلال وخص
الأنصار لأجل معاذ بن جبل اه شرح بحر قلت ويؤيده قوله تعالى وكان أبوهما صالحاً فقد روى أنه
الجد السابع ولاستيصاؤه بالقبط لأجل اسماعيل ومارية (٨) الأوس والخزرج بقوله تعالى والذين
تبوءوا الدار والايمان (٩) بين آل الرسول ومن بعدهم كما حكاه الفقيه ح اه سيدنا حسن قرز (١٠) وهو
ظاهر الأزهار والأثمار اه تكميل بلفظه (١٠) لأن الامام أعرف بالمصالح (١١) وبني عليم في الكواكب وللنصار

عن تفسير الحاكم أنه يشترط في اليتيم^(١) وابن السبيل^(٢) الفقر إجماعاً * تنبيه^(٣) قال في الشفاء يجوز صرف الخمس في صنف واحد^(٤) يعني من الأصناف الستة قال ذكره الهادي عليه السلام في كتاب السير من الأحكام وهو قول المتوكل وص بالله ووالدي^(٥) بدر الدين وض جعفر (وتجب النية^(٦)) في إخراج الخمس كإزكاة (و) يجب إخراجها (من العين) أي من عين المال الذي يجب فيه الخمس فلا تجزئ القيمة قال الأمير ح وم بالله يوافق الهادي هنا وقال أبو مضر بل لم بالله قولان كإزكاة (إلا مانع) من الإخراج من العين نحو أن يكون لا ينقسم أو تضره القسمة كالسيف^(٧) فإن القيمة تجزئ^(٨) حينئذ وكذلك لو استهلك العين^(٩) * تنبيه اعلم أن الواجب إخراج الخمس من تراب^(١٠) المعدن لا من خالصة فإن أخرج من الخالص أجزأ عنه ووجب عليه من التراب أن كان له قيمته^(١١) (و) يجب صرف الخمس (في غير المنفق^(١٢))

والفتح (١) والمختار أنه إن كان من بني هاشم أنه لا يشترط وإن كان من غيرهم اشترط أنه تجزئ بدو قواه المنفق والقاضي حمر ولفظ ح لى لا يشترط الفقر في اليتيم وابن السبيل اه في الهاشمين لا في غيرهم (٢) قال في الشفاء إن سير الصعبة يقتضى بخلافه (٣) والمراد بالفقر في ابن السبيل أن لا يجد لها مبلغه قصده في الحال وإن كان غنياً اه شرح بمحمية وهذا معتبر في غير الهاشمي فأما الهاشمي فلا يعتبر ولو حضر قرز (٤) ولا يعلى إلا دون النصاب اه بيان هذا في غير بني هاشم فإن كان منهم فوجهاه اه بحر يجوز من سهم ذوى القربى (٣) بل فيه خلاف بعض أصحاب (٤) ووجهه القياس على الزكاة (٥) إذا رأى الإمام صلاحاً اه بيان قرز (٥) مع عدم باقي الأصناف الباقين لا مع وجودهم لئلا يناقض ما تقدم له فلا بد من التخصيص اه ح فتح (٥) عهد بن أحمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن عبد الله بن محمد القطايري (٦) وهى للتمييز للخمسة لا نية حقيقة إذ ليس يعتاده بل هو ديانة ولهذا يجب على الكافر اه ميار ولفظ ح لى ولا يقتصر إلى نية إذ لا يصح منه إلا نية التمييز اه باللفظ قرز من أول كتاب الجنس (٥) على من يصح منه اه ح لى قرز (٧) والتحل من الحيوان اه ح لى لأن لها سلطان واحد وكالتراب فإنه يكون في بعضه فضة أكثر من بعض (٨) والعبرة بقيمته حال للزوم اه ح وقيل جال الصرف ومثله في ح لى قرز حيث كان باقياً وأما إذا قد استهلك فيوم الاستهلاك (٩) قياس المذهب أن يجب الجنس اه مفتي وإنما يدل إلى القيمة مع عدم الجنس اه حفيظ وظاهر شرح الأزهار خلافه فإنه إذا عدت العين عدل إلى القيمة ولا يجب العدول إلى الجنس (٩) ولو حكاً حيث ملك وكان قيمياً وقيل حساً لاحكام قرز (١٠) ويجب قبيل إخراج المؤن كإزكاة فيخرج خمسة بعد السبك ويلزمه قيمة خمسة ما تلف من التراب إن كان له قيمة ورجح هذا في الثبت وقيل ع يكون هذا استهلاكاً فيلزم قيمة خمسة قبل السبك اه شرح بحر (٥) قبل إخلاصه (١١) المراد القيمة إذ لا تمن قرز وفي الثبت مكافئ تمن خمس لأن التراب مثل إلا أن يعدم المثل (٥) يعنى ما استهلكته النار من التراب إن كان خمسة قيمة ولا يقوم أنه الخبز فيخرج أما هو فيخرج خمسة من عينه قرز (١٢) وفي غير فصل وأصل اه أثمار ما لم

أي من وجب عليه الخمس لا يجزيه أن يصرفه فيمن تلزمه نفقته كالزكاة
 ﴿فصل﴾ (والخراج^(١)) هو (ما ضرب على أرض^(٢)) من أراضي الكفار التي
 (افتتحها الإمام) أو الرسول^(٣) صلى الله عليه وآله وسلم (وتركها في يدها) الذين أخذها عليهم
 (على تأديته) أي تأدية ما ضربه عليهم فيها من الخراج وذلك كراضي سواد^(٤) الكوفة
 ومصر والشام^(٥) وخراسان^(٦) فان المسلمين افتتحوها^(٧) ولم يقسموها بل تركوها في يدها على
 خراج (والمعاملة^(٨)) هي أن يترك المسلمون تلك الأراضي التي افتتحوها وتركوها في يدها (على)
 تأدية (نصيب من غلتها^(٩)) من نصف أو ثلث أو ربع على حسب ما وضعه الإمام عليهم (و)
 إذا فعل الإمام للكفار في أراضيهم أي هذين الوجهين جاز (لهم) في تلك الأرض (كل)

يكن الإمام القائم^(١٠) فيصرف في ولده أو والده أو في نفسه لأن أخذه بخصيص الشرع اهـ ح بحر قرز^(١١)
 ينظر في هذه المبررة قلل إدادن للإمام سهم الرسول ولو كان القائم أباه أو ابنه لا غير اهـ افادة سيد العلامة عبد القادر
 الشوبهر قرز^(١٢) (واعلم أن الخراج والكراية يتفان من وجوه الأول التحليل وفي الماء لا يصلح للزرع لا يوضع عليه
 خراج وكراية وانما على قدر منافع الأرض وانما لا يسقطان بالموت والثبوت لكن في الخراج الخلاف وتختلفان
 في النية والاصطلاح أنها تجب في الخراج لا في الكراية تجوز الزيادة عليه وأهل الخراج مبينون لاهل
 الكراية يبيع في الخراجية لا المكراة اهـ ز هـ و (و) تجب فيه النية وقيل لا تجب ولا اعتد بما أخذته الظاهر غصا
 كالزكاة اهـ غيث ويان وقال في التجري مفهوم الكتاب خلافة اهـ ت ك ل (و) والخراج يؤخذ في السنة مرة ولو
 زرع مرة أو أكثر اهـ بحر معني^(١٣) (٢) لما سكتهم اجماعا وللفظ حـ و ظاهره توظيف عمرا أنه لم يجعل عليهم شيئا في الابنية
 كدور ونحوها فوجعلوا بعض المزارع ونحوها دورا سقط الخراج ونحوها لفظ الظاهر أنه لا يسقط
 الخراج وهو مفهوم الكتاب (٣) لم يضع صلى الله عليه وآله وسلم خراجا في أرض الكفار والرواية عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم وهم يمكن أن تكون وصية بل روى عن عـ ص بالله في الرسالة القائمة بالادلة الحاكمة ما لفظه وان
 تركها في أيديهم على خراج جاز كما وضع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على أهل ناعم والسلم والتموس فهذا
 يدل على أن الخراج وضعه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (٤) سميت سوادا لسواد أشجارها اهـ قاموس
 وكثرة أنهارها وكل أخضر يسمى سوادا (٥) والشرف وهي باليمن خراجية ذكره الاميرح قـ هـ لأن
 المنصور بالله وضع عليها الخراج اهـ لمعة (٦) ولفظ البحر وأمال المراق وخراسان وخوارزم والري وجبلان
 وديلمان ونجران فكلها خراجية اهـ بالفظه (٧) من غير امام (٨) والفرق بين الخراج والمعاملة من وجهين
 أحدهما أن الخراج في السنة مرة واحدة والمعاملة في كل غلة الثاني أن القرة إذا أدركت أخذ الخراج ولو
 لم يكن الإحدى بخلاف المعاملة فلا تؤخذ إلا بعد الادراك والتمسك من الادنى اهمعيار (٩) فلو طلب رب المال أن
 يسلم من غير الغلة هل يقبل منه أم لا الجواب أنها اجازة فاسدة فتؤخذ منه عليها أجرة للثلث من الدرهم
 أو الدينار فإذا كانت أجرة الثلث تعصف الغلة ونحو ذلك وجب على رب المال قيمة ذلك حال حصوله والله
 أعلم اهـ تهاى ينظر إذا المعاملة كالزكاة قرز ولفظ حاشية وهل أن يسلم من غير هاسل الظاهر أن المسلمين

تصرف^(١) فينفذ فيها بيعهم وشرائهم وأجارتهم ووقفهم^(٢) حيث يصح الوقف والهبة والوصية ونحو ذلك^(٣) لكن المخرج^(٤) لا يسقط بذلك بل يلزم من الأرض في يده (ولا يزاد الامام^(٥) على ما وضعه السلف^(٦)) من مخرج أو معاملة إذا كانت الأرض باقية في يد المسلمين لم يفلب عليها السكفار بعد ذلك فإن غلبوا عليها ثم اقتتحتها الامام فله أن يضع عليها ما شاء^(٧) أما المعاملة فوضعها الرسول صلى عليه وآله وسلم في بعض أراضي خيبر وهي نصف الغلة وأما المخرج فوضعه عمر في حضرة الصحابة^(٨) فوضع على كل جريب بلفه^(٩) الماء درهما وقيزرا حنطة وعلى كل جريب من السكر^(١٠) عشرة دراهم وعشرة نخاتيم حنطة وعلى كل جريب من القصبية^(١١) خمسة دراهم وخمسة نخاتيم حنطة وعلى كل جريب أرض تصلح للزرع^(١٢) درهما

شرائه في الغلة لإرضاء من إليه ولاية ذلك ما لم يدل دليل بخلافه اهـ شامى (١) واختلفوا هل هي ملك أم لا فنقدت وش ليست بملوكة وإتاهاى معهم كالمستأجرة وإن جاز التصرف وقال لم يملكه بملكه وفائدة الخلاف تظهر في تحرير الزكاة على من معه منهما ما قيمته نصابه وكذلك في حصة الوقف اهـ شرح فتح وكذا لو أنقضا متلف هل القيمة لمن هي في يده أم لأهل المسلمين (٢) قال صلى الله عليه وسلم جعلها مسجداً وأطريقاً ومقبرة فله يسقط المخرج بعد الإسلام (٣) حيث أسلم أهلها أو صارت إلى يد مسلم اهـ املاء (٣) النذر والصدقة (٤) وكذا المعاملة (٥) وذلك لأن المخرج قد ثبت بفعل عمر رضى الله عنه واتفق الصحابة عليه فلا يجوز الزيادة لأن خلاف ذلك يؤدي إلى الحيف والاضرار وذلك منهي عنه اهـ شرح ض زيد (٦) ولولمصلحة إذ هو كالأجماع لتزويل الوضع منزلة الحكم (٥) السلف الصحابة والخلف من تابعهم وقيل السلف من تقدمك من آبائك وقرائك والخلف القرن بعد القرن وقيل السلف الثلاث المائة والخلف من بعدهم قلموس (٥) ينظر لو كان هو الواضع هل يجوز الزيادة أم لا سل الظاهر الجواز لأنه إنما لم يجز الوضع حيث الواضع غيره لأجل الاجماع بخلاف حيث هو الواضع فلا جماع وقيل ولو كان هو الواضع لأن الوضع كالحكم (٧) لأنه موجب متجدد (٨) وفي الشفاء روى أن الصحابة وضوا المخرج باتفاق منهم واجماع ظاهر وذلك أن عمر لما انتصح بلاد العميم قال له الناس أقسم الأرض بيننا فاستشار عليا عليه السلام وسواه من الصحابة فقال علي عليه السلام إن جرت فيها الموارث ثم حدث شيء وأخذت فيها أيديهم قالوا غلبنا ولكن أفرض خراجا واجعله بيت مال وأفرض لهم عطاء فينهم فقرض لهم عمر على كل جريب الخ فسكان هذا باتفاق منهم غير نكير أحد فصار اجماعا (٩) ووضع على عليه السلام على النخل والسكر وما يجمع من النخل والشجر عشرة دراهم فقط لأن البلاد في مدة عمر أقوى مما كانت عليه في زمن علي عليه السلام (١٠) يعني لا تصلح الأبالما بخلاف ما سياتي فإنه يصلح بغير الماء ثلاثين فاض اهـ يستان (١٠) والمراد مضى عليه ثلاثين ودخل في الرابعة فما يبلغ المدة المذكورة أخذ في كل سنة اهـ لمعة وقيل بولوغه حكمه حكم الأرض الحالية فيكون درهما وقيزرا حنطة وهذا أيضا غرس إبداء فأما غرس وبلغ المدة المذكورة فيؤخذ في كل سنة مرة فلا يحتاج إلى أمهال ثلاث سنين (١١) تخفف الأرض الذي فيها السكر (١٢) وأما ما لا يصلح للزرع بل الخضراوات

وبغثوما^(١) زرعت أم لا^(٢) والمختوم يومئذ صاع والجرب ستون^(٣) ذراعا في ستين ذراعا ملوا وعرضا^(٤) والتقيز المراد به هنا هو صاع^(٥) وقوله بلغم الماء يعني سقاء قدر كفايته واختلف العلماء هل يجوز للإمام الزيادة على هذا التوظيف^(٦) الذي وظفه عمر في هذه الأراضى أم لا فقال م بالله وح لا يجوز الزيادة وقال محمد بن حسن تجوز^(٧) (و) أجمعوا على أنه يجوز (له النقص^(٨)) من ذلك التوظيف (فإن) كانت الأرض قد وضع عليها السلف شيئا لكن (التبس) قدر ما وضعوا (فالأقل) أى وضع عليها مثل الأقل (عما على مثلها في^(٩)) ناحتيتها^(١٠) وإنما وجب العمل بالأقل لأنه لا يأمن الزيادة وهى محرمات وما إذا التبس الحال هل كانوا قد وضعوا عليها شيئا أم لا فلا أصل عدم الوضع فيضع ماشاء (فإن لم يكن) السلف قد وضعوا عليها شيئا (فإشاء) الإمام وضعه عليها^(١١) من قليل أو كثير ولا تقدير لذلك (وهو) يعنى الإمام (بالخيار فيما لا يجوز^(١٢)) من الشئ كالدرو والأراضى ونحوها^(١٣) فيخير فيها (بين) الوجوه (الأربعة^(١٤)) وهى إنشاء قسمها^(١٥) بين المجاهدين فيملكونها ويتوارثونها ويجب عليهم في غلتها العشر وإن شاء تركها في يد أهلها على خراج^(١٦) يؤدونه وإن شاء تركها في يد أهلها على تأدية نصيب من غلتها من نصف

والأشجار فلا شئ عليه اه صيرى قرز (١) فإن جمعت هذه الأجناس فشرة دراهم وعشرة خاتم حنطة (٢) بتقريب قال الأمير ح والمراد ستون ذراعا مع ستين ذراعا ويكون مائة وعشرون وليس بقاعدة أهل الفرائض اه وظاهر الشرح مبنى على أنه ستون ذراعا مضروبة في مثلها فيكون على هذا ثلاثة آلاف ذراعا وسبائة ذراعا قرز (٣) وذكر في اللمع والتبصرة أنه ستون ذراعا طولاً وستون ذراعا عرضاً (٤) وتقير ثلاثين وتقير أربعة وعشرين وتقير أربعة (٥) التقير ميكال وهو ثمانية ميكال والجمع أققرة وتقيران والتقير أيضاً من الأرض عشر الجريب والمكوك ميكال وهو مذكر وهو ثلاث كيلجات والكيلجة منا وهو سبعة أمان من والتمن رطلان وجمع المكوك ميكال اه مصباح (٦) أى التقرير (٧) لمصلحة كما نقص عامل على عليه السلام (٨) والظاهر أنه قد يكون خراج الأرض باعتبار ما زرع فيها فلو كانت للزرع ثم جعلت للكرم أخذ منها خراج الكرم وكذا فيما أشبه اه ح لى لفظا قرز (٩) وصفتها (١٠) فإن لم يوجد في البريد ووجد فوقه وجب الانتقال اه ع عامر وعن لقى فإن لم يكن في البريد أو وجدت ولم يوضع عليها شئ فظاهر الأثر اه يضع عليها ماشاء ولفظ ح لى بأن لم يلقه بصرف عليها ماشاء حسب إياه صلاحا قرز (١١) وهى البريد قرز (١٢) ولولو وضع عليها في السنة مراراً (١٣) أى يتقل (١٤) الأنهار والأشجار (١٥) فإن مات الإمام قبل أن يختار أحد هذه الأربعة فبالخيار إلى المسلمين من أهل الحل والعقد فإن اختلفوا سلقت البعرة بالأول اه مفتي قرز (١٦) وخيار خامس وهو أن شاء أخرجه (١٧) وأحرق أشجارها وسادس وهو أن شاء وقفها على المسلمين اه ك ب وبيان وتقرير (١٨) كما فعل على عليه السلام في بني النضير على القول الذى سياتى أن شأنا لله تعالى في الوقت في قوله كلاماً يعقوب ويرى من بيت المال الخ والمذهب خلافه قرز (١٩) بصد التخصيص قرز (٢٠) كما لو فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أراضى خيبر (٢١) ولا خمس قرز

أو أقل^(١) وأكثر وإن شاء تركها لأهلها ومن بها^(٢) عليهم فالإمام عندنا غير في هذه الوجوه ولا يحتاج إلى مراعاة المسلمين في ذلك وقال ش لا يفضل الإمام فيها شيئاً إلا بطبيعة نفوس المسلمين وأما ما ينقل * قال عليه السلام فالأقرب وجوب قسمته^(٣) بين الغانين^(٤)

﴿فصل﴾ (ولا يؤخذ خراج^(٥) أرض حتى تدرك غلتها) أي حتى يدرك الحصاد خيفة أن تضرب بأفة سماوية توجب رد المأخوذ منه (و) لا يؤخذ الخراج أيضاً حتى (تسلم) ثمرة الأرض من الأمر (الغالب^(٦)) كالضرب والجراد^(٧) ونحو ذلك فإن أصابها شيء من ذلك فأُتلف الثمرة سقط الخراج * قال عليه السلام فإن اصطلم^(٨) بعض الزرع سقط بحه من الخراج قال ولم أتف فيه على نص الآن القياس^(٩) ذلك (و) الخراج لا يسقطه الموت^(١٠) والقتل (أي إذا مات من عليه الخراج قبل تأديته أخذ من تركته كالزكاة وهكذا إذا لم يؤخذ منه خراج سنة حتى دخلت الثانية فإنه لا يسقط خراج الأولى هكذا ذكر ض زيد للمذهب أن الخراج لا يسقط الموت والقتل وحكا في شرح أبي مضر عن ش وحكى في شرح أبي مضر عن م بالله

(١) ولا يحس قرز (٢) كما فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في أرض مكة فإنه من بها عليهم اه شفاء معنى (٣) إذ لم ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم فيه غير ذلك إلا السي وقائه من على بنت حاتم الطائي بإطلاقهما ومن معها من السي والقصة مشهورة (٤) بعد التخميس قرز (٥) وكذا المعاملة (٦) ويصح التججيل (٧) ويقدم على كفته ودينه المستغرق (٨) وينظر في المعاملة القياس عدم التججيل قرز وإذا مات المجلل للخراج لم يجز رد ما عجل حيث بقيت تحت يد ورثته وقيل يلزم الرد بحرق ما لو تصرف فيها بإصاء أو نحوه اه سيدنا حسن رحمه الله (٩) فلو غصبت الأرض الخراجية هل يسقط إذا زرعه الغاصب سل اه ح لى قلت ان أمكن استرجاع الأرض لزم ذلك وكذا إذا أمكن إجبار الغاصب على التسليم لزم وإلا فلا والله أعلم وقيل يجب الخراج على الغاصب وتجب عليه الإجرة اه شامى وراوع (١٠) وإذا تلف الزرع في الجرن قبل أن يؤخذ الخراج هل يسقط أم لا قال عليه السلام يسقط (١) إذا لم يفرط ولم يزد على المدة المعتادة اه نجري وقيل لا تسقط إذ قد ثبت في الذمة اه معيار (٢) ومعناه في ح لى (٦) ويعنى عن اليسير وهو نصف العشر لزم ما وسقوا اه ح لى قرز (٥) إلا أن يضمن ضمن اه قرز يحقق إذ ليس كالأجرة من كل وجه (٧) فائدة الحماة للزرع من القرنة والجراد حسن غير قبيح بل لا يبعد وجوبها لأن فيها حفظ المال وإضاعة المال محظورة ولا يقال بالتخليص من الله عز شأنه لأننا نقول هما بمنزلة نزول الأثم ودفعهما بمنزلة الدواء وقد أمرنا بالدواء لأن المصلحة والتخليص والدفع حاصل وهي اللطفية والله أعلم اه خط سيدنا رحمه الله تعالى (٨) كل أفة لا يمكن دفعها اه غيث (٩) ووجه سقوط الخراج أن الأرض بمصوب آفة تصير في حكم مال لا يمكن الانتفاع به فلا يلزم فيها الخراج بخلاف الأجرة إذا اصطلم زرعها فلا تسقط الأجرة وهذا وجه الحاقلة بين الخراج والأجرة (٩) على الزكاة وقيل على الأجرة (١٠) فإن مات من عليه الخراج والمعاملة

وع وح أنه يسقط بالموت والقوت (ويصمها^(١)) الى مسلم واسلام من هي في يده^(٢)) أي أن الأرض الخراجية إذا باعها من هي في يده الى مسلم أو أسلم من هي في يده لم يسقط الخراج^(٣) بذلك (وان عسرا) أي ولو وجب مع الخراج العشر في الأرضين جميعا أعني التي اشتراها مسلم والتي أسلم من هي في يده فإنه يجب فيه الخراج والعشر جميعا^(٤) وقال الناصر إذا انتقلت الأرض الخراجية الى مسلم وجب فيها العشر فقط^(٥) وقال ح الخراج فقط (ولا) يسقط الخراج^(٦) أيضا (بترك الزرع) في الأرض الخراجية إذا تركه (تفريطا^(٧)) منه فأما لو ترك الزرع عجزا منه فقال في الكافي يؤجر الأرض^(٨) ويؤخذ من الكراء قدر الخراج والباقي له وعن ابن اصفهان^(٩) لا تؤجر ولا يؤخذ منه شيء^(١٠) **فصل** (و) (و) الصنف (الثالث) وهو الذي يؤخذ من أهل الذمة هو (أنواع) النوع (الأول^(١١)) الجزية وهي ما تؤخذ من رؤس أهل الذمة (بدلا عن قتلهم ولهذا تؤخذ ممن يجوز قتله لا من غيره وتؤخذ من الاغنياء والفقراء (و) يختلف

هل يقدر ما على كفته ودينه سل الجواب. أن الخراج كالدين فيقدم عليه الكفن والمعاملة كالزكاة فتقدم على الكفن وقواه التوكل على الله عليه السلام. وقيل لا فرق في أنهما كالزكاة أم لا (١٢) فائدة توساع ما لا أرض الخراجية إلى أرض عشيرة في الانتصار وع أنه يجب الخراج وفي شرح الأمانة حكامه عن ش أنه يجب العشر فأول اعتبر بالماء والثاني اعتبر بالأرض (١٣) وكذا المعاملة قرز لا نهق متعلق بالعين (١٤) صوابه وملكها مسلم ليشمل الارث وغيره (١٥) وابن (١٦) لقول على عليه السلام لرجل أسلم ان اخترت للمقام على أرضك فأد الخراج فدل على وجوبه اه بستان (١٧) والمعاملة قرز (١٨) ويكون إخراج العشر قبل إخراج الخراج لأنه قبل إخراج الملون وكذا المعاملة قرز (١٩) لأن الخراج للموضوع على الأرض يجري مجرى الكراء والكراء لا يمنع من وجوب العشر فوجب أن يجتمعان لأن العشر واجب ما أخرجت الأرض والخراج موضوع على الأرض (٢٠) حجتهم ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يجتمع على مسلم الخراج والعشر في أرضه اه بستان قلنا لم يجب الخراج كما زعمتم لأجل الفلحة بل لأجل الاستيلاء على منافع الأرض فهو بمنزلة الكراء فلا يضاد اه بستان (٢١) والمعاملة قرز اه من جوابات الامام المهدي عليه السلام فان قلت فإذا يلزم سل لعله يقال كما يأتي (٢٢) للصص بالله في المزارعة (٢٣) وهو أن يربح إلى الوسط مما نزع الأرض (٢٤) ولكون المعاملة عقوبة في الأصل وجب فيها الخمس كالنائم وكان أمرها إلى الامام وكان سببا للكفر ولا يسقط بالموت والقوت ولحقها بالعين فتسقط بطلبها قبل التسكن من التسليم ولو بد الادراك والحصاد اه معيار (٢٥) وترك التأخير مع الامكان تفريط اه عيسى ذعفان وظاهر الأثر اه أنه ليس بتفريط قرز كالو عطل الوصي أرض اليتيم فقالوا لا يضمن بل تبطل ولا يجه والله أعلم اه سيدنا حسن رحمه الله (٢٦) لعله مع التردد اه فيؤجرها ذو الولاية (٢٧) الشيخ الحافظ واسمه على (٢٨) لنا القياس على الأجرة اه بحر (٢٩) وهو ظاهر الأثر (٣٠) ويصح تعجيلها ولو لا عوام ولا تجب النية في الجزية ولا في الخراج على المذهب لان الخراج كالأجرة خلاف ما في البيان ولو عمل

في تقديره فمتدنا (هو من الفقير^(١) اثنا عشر قفلة^(٢)) بقفلة الاسلام وقال محمد بن عبد الله بن ابي اسحق انه
لاجزية على الفقير^(٣) (و) اذا أخذت (من النفي^(٤)) وهو من يملك الف دينار^(٥)) نقدا (وبثلاثة آلاف
دينار عروضا ويركب) البراذين وهي نوع من (الخليل^(٦)) ويتختم الذهب) يعني أنه يتمكن من
ذلك اذا شاء لأنه لا بد من الركوب والتختم فيؤخذ من النفي (ثمانى وأربعون^(٧)) قفلة وقال
ص بالله بل يؤخذ ذلك من النفي شرعا وهو من يملك مائتي درهم (و) يؤخذ (من المتوسط^(٨)) بين
النفي والفقير وهو يملك ما لا دون هذا القدر الذي يملكه النفي (أربعة وعشرون^(٩)) قفلة (و) انما
تؤخذ (الجزية (عن يجوز قتله^(١٠)) (اذا ظفر به المسلمون في الحرب لا بمن لا يقتل كالشيخ الكبير

النفي جزه ثم فقر أو بالعكس فالعبرة بحال التعجيل ما لم يشترط عليه لا هو فلا عبرة بشرطه اه ح لى
لفظا قرز واذا عجل الذمي الجزية لا عوام ثم أسلم أو مات فلا ترد بل العبرة بحال التعجيل اه وابل (١٠)
الجزية تؤخذ من الذمي وقفا لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد الآية ومن المشروع تصغير الذمي
عند أخذ الجزية فيجلس أخذها متربا كترع الملك ويقوم الذي بين يديه ولا ينظر اليه الآخذ بكل
عينيه قابضا لها ويساره بضمها على الأرض ثم يقول له انصرف جاعلا يمينه على حلقه عند أخذ الجزية
والذمي مطاطي على هيات الراكع فاذا صبا دفعه بيده اليسرى في خلفه (١) (مسئلة) وإنما تؤخذ
عما يجوز قتله إذ هي لدفع القتل ولو فقيرا له كسب فان لم يكن فلا شيء وقيل يخرج من ديارنا وقيل
يقرر بشرط الاذى اذ قدر اه بحر وقيل يقتل وقيل يكلف على الاسلام اه دورى فان أسلم وإلا قتل
ومثله عن السيد صلاح بن القاسم لأن الجزية بدل فاذا تمرد البدل انتقل الى البدل واستحسنه الدورى
اه شرح فتح (١٠) الذي يملك دون النصاب (٧) ويستثنى له ما يستثنى للفلس وهو قوت يوم وليلة
وقيل لا يستثنى له شيء لأنه في مقابلة الأمان وقد حصل قرز (١٠) والقفلة النبوية ثلث قفلة الوقت لعله
تقريب اه (١١) ملاه ولا يتوكل على الله (٣) لأنه لا يجدر على التكسب ينظر (٤) ولا يجبر استمرار النفي
في الحول بل العبرة بحال الاخذ إذ لم يجب لأجل المال قرز (٥) من الذهب أو عشرة آلاف من الفضة
أو ما قيمته ذلك اه لعله يعني من العروض (٦) وهل هذا تحديد بحيث لو قص قليلا لم يجب أو تقريبا
قال عليه السلام حين سأله الأقرب أنه تقريب فقط اه بنجرى (٧) قال في منترج الفقيد والانتصار
اذ ألزم الذمي أكثر من الجزية قبل منه ولزمه اه ح لى لأن فيه حقن الدم كما لو صالح القتاتل على
أكثر المدية (٨) والمتوسط من يملك مثل نصف ما يملك النفي أو ينقص اثني عشر قفلة لأكثر لأنهم
فرضوا عليه نصف ما فرضوا على النفي وفرضوا على من يملك شيئا اثني عشر قفلة فيكون المتوسط من
ذكرنا هكذا أجاب عليه السلام لما سئل عن المتوسط من هو اه ح بحر قيل المتوسط من لا يملك
دون ما يملكه النفي الى أن ينقص عن النصف اثني عشر قفلة وان كان لعمه دون ذلك فقير وقيل للمتوسط
من يملك النصاب الشرعى الى الثلثين ما يملكه النفي وما فوقه فيلحق بالنفي وما دون النصاب فيلحق بالفقير
(٩) قال في كتاب العهد ومن احتشع وهو وواجد عقل في الشمس حتى يؤدي اه هامش هداية (١٠) إهداء

القائى والمتخلى عن الناس والاعماء والمقعذ والصبي والمرأة والعبد الا أن يكون أحد هؤلاء السبعة^(١) مقاتلاً أو ذا رأى يرجع اليه جاز أخذ الجزية منه لأنه يجوز قتله كما سياتى (و) إنما تؤخذ الجزية (قبل تمام^(٢) الحول) أى يحول لهم من يوم عقد الصلح وضرب الجزية عليهم ثم تؤخذ الجزية منهم كل حول قبل عامه فان تأخر أدائها حتى تم الحول سقطت ذكره^(٣) بالله^(٤) وهذا بنى على أنها تسقط بالفوت وهو قول ح وقال ص بالله ان تقدمت المطالبة لم تسقط بالنوت وإلا سقطت وقال ش أنها لا تسقط بالفوت مطلقاً * النوع (الثانى نصف^(٥)) عشر ما يتجرون به^(٦) من الأموال وإما يؤخذ هذا النوع بشروط أربعة * الأول أن يكون ذلك المال (نصاباً^(٧)) شرعياً فان كان ذلك دون النصاب فلا شيء فيه * الشرط الثانى أن يكونوا فى تجارتهم (منتقابين^(٨)) (ب) من جهة إلى جهة فلو تجروا به من دون انتقال فلا شيء فيه ولو كان نصاباً * الشرط الثالث أن يكون سفرهم (باماناً) أى فى حماية المسلمين * الشرط الرابع أن تكون مسافة سفرهم به (بريداً) فصاعداً وقال ص بالله ثلاثة أيام ولا يأخذ هذا النوع إلا

(١) وقال فى البيان لاشئ على العبد والصبي والمجنون والمرأة لأن قتالهم نادر وفى الدياج أما الصبي والمجنون فلا تكليف عليهما وأما غيرهم فيضرب (٢) ويجوز المطالبة من أول الحول فإذا مات أو أسلم قبل تمام الحول طالب ما أخذه ولو شرط رده لأنه عوض عن الأمان وقد حصل له بمجرده إذا عمل عن السنة التى هو فيها لاحت عجل عن السنين المستقبلية فلا تطيب فيجب رده (٣) وحول الصبي والمجنون حول أبيه إذا بلغ مع وجود أبيه اه ح لى لقوله تعالى الحقنا بهم ذرياتهم والذى فى البصرة أنه يستأنف التصويل من أوله وقواه السيد عبد المتى (٤) فان قارن خروج الحول وقبض الجزية سقطت وقيل لا تسقط قرز (٥) ولو قد أخذنا منه رهنا (٦) والأصل فى ذلك ما روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عماله أنه يؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمى نصف العشر وقال وهكذا أخذته عن من سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه غيث لفظاً وقال عبد الله الدواوى ولا يبعد أن يكون الحال كذلك فيما تكون زكاته زكاة التجارة كالذهب والفضة والياوقيت والظاهر أنه لا يؤخذ منه شيء إلا أن يتجرأ فيه وهو ظاهر الأزهار (هـ) ولو لصبي أو امرأة ولو عماً أو خنزيراً فهو خذه من ماله إذا بيع والعبرة بانتقال المال ولو كان المتقل مسلماً قرز (٥) مع الجزية قرز (٦) واعتبر النصاب لأنه جزء فرض فى مال فلقبه الزكاة اه غيث لفظاً (٧) ويكون ابتداء الحول من أول السنة اه بحر وحد الريد من موضع المال (قائدة) صح تقدير الجزية بعد تحقيق وإيمان أن على الفقير فى السنة اثني عشر قفلة شرعية يعنى اثني عشر درهما فى أى على هذا التقدير نصف قرش وربع قرش وثلث وثلثان ونصف ثمن قرش وثلثة أخماس وثلثة على المتوسط قرش ونصف وربع وثلث وثلثان وثلثان ونصف سدس ماعلى الفقير وعلى الثلثى ضعف ماعلى المتوسط ثم وإن أخذت الجزية فى كل شهر كان على الفقير نصف سدس ماعليه فى السنة وذلك ست بقش وربع وقس عليه المتوسط والثلثى ثلاثة قروش ونصف وربع وثلثان وثلثان

في السنة مرة واحدة ولو انتقلوا بالمال مراراً * النوع (الثالث) ما يؤخذ من بعض أهل الذمة^(١٢) وهو مال (الصلح)^(١٣) ومنه ما يؤخذ من بني تغلب يوم قوم من أهل الكتاب أنفوا من الجزية وقوموا بالانتقال إلى دار الحرب فصالحهم عمر بمال (وهو) أن يكون عليهم في أموالهم (نصف ما على المسلمين^(١٤) من النصاب) فيكون عليهم الخمس فيما على المسلمين في العشر والعشر فيما على المسلمين في نصف العشر^(١٥) ونصف العشر فيما على المسلمين في ربع العشر ونصابهم نصاب المسلمين^(١٦) ويؤخذ من نسائهم وصبيانهم^(١٧) ومن مال الصلح من أهل نجران وم قوم كانوا في منعة فصالحهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال في التقرير على مائتي أوقية^(١٨) من الفضة وعشرين أوقية من الذهب^(١٩) ومائتي حلة في كل حلة ثوبان^(٢٠) قيمة كل ثوب عشرون درهما^(٢١) وعارية ثلاثين فرساً وثلاثين درعاً^(٢٢) وثلاثين بعيروا إلى وإلى اليمن^(٢٣) وتزل^(٢٤) الرسل إلى اليمن عشرين يوماً^(٢٥) ولما ضمفوا صلحهم^(٢٦) الهادي عليه السلام على التسع فيما على المسلمين في العشر وعلى نصف التسع^(٢٧) فيما كان على المسلمين في نصف العشر وأقره ص بالله والنوع (الرابع) ما يؤخذ من

بقشة (٥) ولو مرة في السنة قرز (١) لفظ البيان السادس ما صولح عليه أهلها وم في منعة كأهل نجران (٢) ولا جزية عليهم لأن هذا في التحقيق على دعوسهم وأموالهم قرز (٥) وهذا النوع لا حله لا مقدربل على ما يراه الإمام اه هداية (٥) وم فرقة من العرب نصارى ولا يوجد عرب كفار أهل كتاب إلا ام اه تطبيق وم بهري وتوخ وبنو وائل وم نصارى من نصارى العرب اه بحر (٣) إلا خمس فلا يضعف عليهم وأما الفطرة فلا تؤخذ منهم لأنها تطهرة ولا تطهرة لكافر وقرر ذلك بعض المتأخرين وظاهر نصوص الأئمة عليهم السلام أنه يؤخذ منهم نصف ما على المسلمين من الفطرة وغيرها وليس أخذها منهم على وجه التطهير بل على وجه الصلح كما في زكاة أموالهم اه ديباج وقرر سيدنا إبراهيم السحولي (٤) ويؤخذ من المعلوفة بالبقر والغنم والأبل وقيل يشترط السوم قرز (٥) ولا وقص في حقهم قرز ولفظ ح بعد ذكر كلام مقدم الثاني يعني كما يعني عن المسلمين اه بصرة (٦) ومجاينهم (٧) والمراد بالأوقية الأوقية الإسلامية وهي أربعون قنطرة إسلامية اه كب (٨) أوقية الذهب اثنتان وأربعون مثقالاً وذكره في اللع (٩) من جنس واحد في كل عام (١٠) يكون قيمة الجميع ثمانية آلاف درهم (١١) وثلاثين رعماً (١٢) وهو معاذ (١٣) وم رسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى العمال وجميع العارية مضمونة اشترط ضمانها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اه صعبتري (*) يضم الثوب وسكون الزاي ما يأم من طعام الزيل وهو الضيف اه شفاء أقام الضيف أم سار وفي الكشف هذا نزلهم يوم الدين يضم النون والزاي وقرى بالتحفيف أى يسكون الزاي (١٤) أى زادهم اه صعبتري ذاهبون عشرين يوماً وآيون وإطعامهم إن وقفوا ذكره في أصول الأحكام ولفظ حاشية أى زادهم إن رحلوا وإطعامهم إن وقفوا قرز (١٥) لأن الهادي عليه السلام صالحهم على ذلك وأصبح لهم شراء أراضى المسلمين على هذا الصلح قال ص بالله فنزلناه منزلة الحكم ولم نزله منزلة الفتوى (١٦) من القليل والكثير

أهل النعمة هو (ما يؤخذ من تاجر حربى) لكن (أمناه)^(١) فدخل بلادنا • قال عليه السلام والمستامن فى الاحترام كالذى ولهذا عدنا ما يؤخذ من منهفما يؤخذ أهل النعمة (وأما يؤخذ) منه شيء (إن أخذوا من تجارنا)^(٢) الذين يصلون إلى بلادهم شيئا فإن كانوا يأخذون شيئا من تجارنا لم يؤخذ من تجارهم شيء وحيث يأخذون من تجارنا نأخذ من تجارهم (و) يكون الذى نأخذه (حسب)^(٣) ما يأخذون (من) تجارنا فإن كانوا يأخذون العشر أخذنا العشر من تجارهم ونحو ذلك^(٤) (فإن التبس)^(٥) الحال هل يأخذون من تجارنا شيئا أم لا أو التبس قدر ما يؤخذون من تجارنا (أو) كانوا فى بلاد (لا تبلفهم تجارنا)^(٦) الذى نأخذه منهم فى هذه الاحوال الثلاثة هو (العشر) من النصاب^(٧) فى كل مرة^(٨) لأنه بدل عن الأمان (ويسقط) النوع (الأول) من هذه الاربعة وهو الجزية (بالموت والقوت)^(٩) دون الانواع الثلاثة المتأخرة (و) تسقط هذه الاربعة الانواع (كلها بالاسلام)^(١٠) أى إذا أسلم الذى سقط عنه ما يؤخذ على رأسه وهو الجزية وما يؤخذ من ماله وهى الانواع الثلاثة الأخيرة (فصل) (وولاية جميع ذلك) الذى تقدم ذكره وهو الخمس والخراج والمعاملة وما يؤخذ من أهل النعمة (إلى الامام) أى ليس لمن وجب عليه اخراجها إلى مصرفها إلا بأمر الامام أو من على جبهته (وتؤخذ) هذه الواجبات (مع عدمه)^(١١)

وقيل من النصاب اه شكايدي قرز (١) أو ماله قرز (٢) ولودمين قرز (٣) وقتا وقدر ولو من دون النصاب ذكره فى البحر اذا كانوا يأخذون من ذلك قرز (٤) الوقت الذى يأخذون فيه اه بيان (٥) وأما حيث التبس هل يأخذون أم لا قال الأصل عدم الأخذ فلا تأخذ منهم شيئا فلا يكون ذريعة إلى أخذهم من تجارنا (٦) والوجه فى اعتبار النصاب أنه حق يطلق للمال المتجر فيه فوجب أن يصير فيما أخذ فيه النصاب كأموال التجارة اه صيقرى وأشار فى البحر إلى عدم اعتبار النصاب وقد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم عدم اعتباره ذكره فى شرح الآيات عن التجارى (٧) ولوفى السنة مرار اه بيان قرز (٨) والفرق بين المأخوذ من المال فى مقابلة الأمان فلا يسقط بالموت والقوت لبقاء ما وجب لأجله بخلاف الجزية فانها تؤخذ فى مقابلة الأمان عن النفس عند القبض وقد فات وفيه فارتفع الموجب فيه (٩) والجنون أيضا اه حفيظ والحق بدار الحرب قرز (٩) ما لم يكن قد قبضت قبل الاسلام ومشله فى البحر وشرح الآثار (١٠) فان قلت إذا كان حكم هذه الأمور إلى الائمة وقد ثبت أنه لا يجوز للمسلمين أن يأخذوا الزكاة قهرا مع عدم الامام بل الواجب نصب امام لذلك فيلزم مشله فى مثل هذه الأمور فكيف قلنا تأخذ المسلمون مع عدم الامام فما وجه الفرق بينهما وحكمهما فى الولاية واحد بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة الى الأئمة الخبير قلت القياس انه لا فرق بينهما كذلك لكن يمكن أن يقال لما كانت الجزية ونحوها تسقط بالموت والقوت وهى قى للمسلمين كافة غنيهم وفقيرهم كانت ولاية أخذها اليهم كالوقف على

أي يجوز^(١) للمسلمين أن يأخذوها^(٢) ممن وجبت عليه إذا لم يكن في الزمان أمام^(٣) قيل ل
وإنما تؤخذ الجزية إذا كانوا في حماية^(٤) الإمام وعن ماله وهو قول ص بالله إننا يأخذه الظلمة
لا يمتدبه^(٥) ويثنى عليهم خلافا للباقر^(٦) قال ص بالله إلا ما أخذه البغاة قال مولا عليه السلام
ولعل الخلاف فيما أخذه الظلمة من الزكاة يأتي هنا والله أعلم (ومصرف) الأنواع (الثلاثة)
التي هي الخراج والمعاملة وما يؤخذ من أهل النعمة (المصالح)^(٧) العامة والخاصة أي مصالح
المسلمين فأما الخمس فقد تقدم تفصيل مصرفه والمصالح العامة هي الطرق والمساجد والقبور
والقناطر والبقايا وتجهيز الموتى ونحو ذلك كالعلماء المدرسين^(٨) والفتيين والحكام والخاصة
سد الفقير^(٩) منها (ولو) كان الشخص الذي تصرف إليه هذه الأنواع الثلاثة (غنيا وعليا^(١٠) وبلديا)
لم تنع هذه الأوصاف من استحقاقه لذلك حيث فيه مصلحة عامة أو خاصة وأما إذا كان
فاسقا * قال عليه السلام فالأقرب أنه لاحق له فيها إلا أن ينصر أهل الحق والبلدي^(١١) من ليس
بقرشي (وكل أرض أسلم أهلها طوعا^(١٢) أو أحياها^(١٣) مسلم فمشرية) أي الواجب فيها الزكاة عشر

القرء اه غيث يقال فاما غير الجزية التي لا تسقط بالموت ولا بالقول سل قيل لافرق بينه وبين الجزية
لأنه في^(١٤) اه شاعى (٥) إلا الخمس فولا يجه الى مخرجه ان كان مسلما أو كافرا يؤمر باخراجه
ويجبر اه ح الى معنى قرز (١) بل يجب قرز (٢) فيكون ذلك الى من صلح من المسلمين كماثر الأمور
وبصرها في مسحتها اه ح فتح (٣) أو لم تنفذ أو امره قرز (٤) أو المسلمين حيث لا أمام فلو حاهها
أحد المسلمين وأخذها غيره طابت له (٥) في غير الجزية (٦) خلاف الباقر راجع إلى قول التقييل
لأن الباقر لا يفرق بين أن يكونوا في حماية المسلمين أم لا (٥) في الجزية (٧) ولا تصرف في
أصوله وفصوله كالزكاة اه مفتي وفي حاشية ولو في أصول الصارف وفصوله ومن تلزمه نفقته كالنذر
والوقف اه زهور (٨) فان أخذه من غيره جاز قرز لا يستقيم في النذر وهو صريح الأزار
فيا يأتي (٩) بعد اخراج الخمس قرز (٨) والمتدرسين لان مصلحتهم تؤل الى العامة اه مفتي
(٩) الى الدخل (١٠) الهاشمي قرز (١١) صوابه من ليس بهاشمي (١٢) ويجمع أقسام الأرض قوله شعرا
إلا إنما الأقسام للأرض ستة * تخالف أحدهم لها وصفات * خراجة صلحية عشرية *
وفي * ويغل أهلها وموات * اه هداية (٥) فائدة قال ص بالله جملة الأرض المسكونة أربعة وعشرين ألف
فرسخ بلاد العرب منها ألف فرسخ وجزيرة الفرس ثلاثة آلاف فرسخ وجزيرة الروم ثمانية آلاف فرسخ
وأولاد حام اثني عشر ألف فرسخ اه كب قال الماوردي وطول الترسخ اثني عشر ألف ذراع وعرضه كذلك
فاذا ضربت فرسخا في فرسخ بلغ احدى وثمانين ألف ألف ذراع والله أعلم بحقيق (٥) واختار امام
زماننا المتوكل على الله اسماعيل أن الأرض العشرية إذا غاب عليها الكفار ولو من جهة التأويل وانقصها
المسلمون ان قلت حكمها الى وجوب ما فرض عليها من صلح أو خراج أو معاملة مع العشر (١٣) كأرض

أونصف عشر ولاخراج عليها (ويسقط) العشر عن الأرض^(١) العشرية (بأن يملككم اذى^(٢))
 يبيع أو نحوه (أو يستأجرها^(٣)) ويكرهان^(٤) يعنى البيع والاجارة كراهة تنزيه (ويعتقدان) أى
 يكون العقد صحيحا ذكره الاخوان قال عليه السلام وقولنا (فى الأصح) إشارة الى خلاف
 ع فانه يقول ذلك محظور ولا يعقد وإلى خلاف كلام الهادى عليه السلام فى كتاب^(٥) العهد
 أنه يصح البيع من أهل الذمة وعليهم التسع فيما على المسلمين فيه العشر ونصف التسع فيما
 على المسلمين نصف العشر فان الأصح من مذهبه خلاف ذلك وهو أن لا شيء فيها إذا صارت
 الى الذمى (وما) كان من الاراضى قد (أجلى^(٦)) عنها أهلها^(٧) بلا إيجاف) عليهم بخيل ولا ركاب^(٨)
 (فلك الامام^(٩)) عندنا (وتود عنه) كسائر أملاكه وقال حوش أنها تكون للمصالح لا للاهمام

العين والجبل والذليل اهـ كـ والحجاز وهو ما بين المدينتين ويسمى حجازا لحجزه ما بين تهامة
 ونجد (هـ) أو كرها ومن بها عليهم ككة اهـ غيث (هـ) كالبرصة أحياء عتبان بن أبى العاص الضفى
 وعتبة بن غزوان (١) إلا الخراج والمعاملة فلا تسقط إن ملكها ذمى وأما الأرض التظلية
 إذا صارت إلى الذمى لم يلزمه إلا الجزية (٢) فرع وإن ملكها تغلب ففقران (هـ) صوابه يزرعها
 (٣) حيث البذر منه (٤) وجه السكواة سقوط حق الفقير وهو العشر (هـ) وهو مرسوم جعله الهادى
 عليه السلام لأهل نجران وهو غير مصنف وقيل مصنف وهو ثلاث ورق (٦) وأما من انتقل من أهل الذمة إلى
 الجريين فانه يكون ماله لورثته الذميين أو ليت ماله وقال بعض المذاكرين ماله كفى لا ميراث لأنه
 بالردة تقضى الذمة وماد إلى الأصل حكاه الفقيه قال وقواء بعض المتأخرين (٧) فذلك وأرض
 العوالى وهى سبع قرى (٨) متصلات أجلى عنها أهلها فصارت ملكا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قيل كان خراجها فى كل سنة ثلاثمائة ألف دينار القرى التى حول المدينة أبعدا على تمانية أميال
 وأقربها على ثلاثة أميال كتبها هـ ديباج وشرح مسلم (٩) وقد كان استغلتها فاطمة عليها السلام قبل
 موت أبيها صلى الله عليه وآله وسلم بأربع سنين وقبضها أبو بكر (هـ) والإيجاف

السير السرج ذكره فى النهاية ومشله فى الكشف وقيل التجميع للجد (هـ)

بل هبسة الامام من دون تيجيش اهـ يان فان كان بعد جمع الامام

للجيش فهو غنيمة لهم اهـ يان ولا خمس عليهم فيها (٨) الا بل

الى تحمل الرجل (٩) فان لم يكن فى الزمان امام فهى كفى

للمسلمين ذكر معنى ذلك فى التذكرة فى باب الاحياء

قرز (هـ) ولا خمس عليه اهـ شرح القمح

وبحر وح لى خلاف البيان



انتهى بحمد الله تعالى وحسن عونه طبع الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله كتاب الصيام وقد
 نقلت الحواشي التي بالهامش على الأصل المنقول منه وقد أبلغنا الطائفة على التصحيح وبمض ألفاظ
 في الحواشي لعدم وجود الأصل المنقول منه من الشروح على هذا الكتاب التي
 تزيد على العشرين كالفيث المدرار والوايل المغزار وغيره فقد أبقيناها على أصلها
 وكذلك المنقول من الكتب الأخرى كالانتصار للإمام يحيى بن حمزة
 وشرح القاضي زيد وشرح الفتح والهداية والصميطى والديباج
 وحاشية السحولى والزهور واللمعة
 والنويد والبرهان
 والتكميل
 وغيرها

